

# حاشية الشهاب

المسماة

عناية القاضي وكفاية الراعي

على

تفسير البضاوي

المجلد الثالث

دار صادر  
بيروت











# حَاشِيَةُ الشَّهَابِ

المُسَمَّاةُ

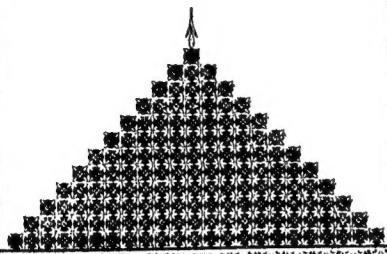
عَنَایَةِ الْقَاضِي وَكَفَايَةِ الرَّاضِي

عَلَى

## تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ

الجزء الثالث

دارصادر  
بيروت



❖ (مودة آل عمران) ❖

• (سورة النور)  
(بسم الله الرحمن الرحيم)  
(الم الله الا اله الا هو) اغاغمخ الم في المشهور  
وكان سقمه ان يوقف عليها لانها مسكرة الهمة  
عليها السد على انما في حكمه الثابت لانها  
اسقطت لتخفيف للدردج فاذ الم في حكم  
الوقت كقولهم واحد اثنتان والتمام  
الهمزة على الدال لان التمام الساكن فانه غير  
محدور في باب الوقف ولذلك بقدر الم في لام  
وقرى بكسر هاء على توهم التصريك لاتقاء  
الساكنين وقرأ أبو بكر يسكنون التثنية روى  
بجاء بعد هاء على الاصل (الحى) التثنية روى  
انه عليه الصلاة والسلام قال ان اسم الله  
الاعظم في ثلاث سور وفي البقرة الله الا اله الا هو  
الحى القيوم وفى آل عمران الله الا اله الا هو  
الحى القيوم وفى طه وعن الوجوه للحى  
القيوم (زل عليك الكتاب) القرآن

نحوها) أي على التدرج بناء على الفرق بين الإزالة والتزويل والبسب أشار في تفسيره أنزل هناك قوله  
 جله وقد مر أن بعضهم فسر التدرج بالكثير الذي يدل عليه فعل ورد بأنه انخيل عليه ولم يكن  
 للتعبية كما هنا فان أنزل لازم فلا يصح فيه ذلك ومن جوابه وأما رد أي حين رجه الله بأنه ورد  
 في وصف القرآن أنزل وأنزل فغير وارد وقال الحلبي أنه يرى في كلام الرخشمي تناقضا حيث قال أنزل  
 يقتضي التجميع وأنزل يقتضي الإزالة الدفني وتجويزه أن يراد بالقرآن القرآن مع أنه قيل فيه أنزل  
 قال ولا ينبغي أن يقال ذلك لأنه لم يقل أن أنزل الإزالة الدفني وفي المفسر يشكل على الرخشمي قوله  
 تعالى لولأنزل عليه القرآن جله واحدة فقرر أن يكونه جله وقوله وقد نزل عليكم في الكتاب وقال العراقي  
 أن القرآن أنزل من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا جله واحدة ومن سماء الدنيا فجما في ثلاث  
 وعشرين سنة فيجوز أن يقال فيه نزل وأنزل وأما بقية الكتب فلا يقال فيها إلا أنزل وهذا روجه  
 وأظهر وهذا فاعلم بغيره وتخصيص أن التدرج ليس هو الكثير بل الفعل شيئا فشيئا كافي لقل  
 والالفاظ لا ينفك من ذلك فخصه أنزل تدل عليه والإزالة المطلق لكنه إذا قامت القرينة براد التدرج  
 التجميع والإزالة التي قد قبل به خلافه أو المطلق بحسب ما يقتضيه المقام إذا عرفت هذا فكل ما  
 ذكر من عدم البصرة وضيق العطن فافهم وقد مر فيه مفصلا (قوله بالعدل أو بالصدق الخ) قبل  
 ليس في اللغة الحق بمعنى العدل والجمع المحقق وصفه بالصدق باعتبار بعض أجزائه وهو الأخبار  
 ويمكن أن يجعل باعتبار جميع أجزائه لاستمرار كل انشائها وليس بشئ لأنه نص عليه مالم اللغة  
 الراسب وعليه تعويل المفسر رجه الله فيأمر جمعه إلى اللغة ومع قوله في أخباره كيف يتوهم  
 السؤال بالإنشآت وما ينبغي به ما يقتضيه من الكتب كإثر تحقيقه وهو في موضع الحال وتقديره  
 ملتبس بالحق وبحقا (قوله واشتقاقهما من الوري والتبليخ الخ) الظاهر أنهما أعجميان لا عربيان  
 وعلى أقول بغير بينهما فأمر الاشتقاق والوزن ظاهر وعلى الأول فلا معنى له في الحقيقة لأنه أمان أن يشتق  
 من ألفاظ أخر أعجمية ولا مجال لأشياء أومن ألفاظ عربية فهو استنتاج للشب من الحوت ولما  
 عده المفسر رجه الله تصفا فليس إلا أنه بعد التعريب أجروهم في أشتيم في الزيادة والإصالة  
 وفروضه أصلا لا يعرف ذلك وقد فصل هذا عن بعض المثقنين ومثله ما مر في طالوت فمن قال أنه  
 منقول عن البصريين والكوفيين لم يأت بشئ وعلى هذا الأخيرة فالقرآن قبل أن ينزل وري الزناد  
 يرى إذا قدح فظهر منه النار لأنها ضياء نور يخلو ظلمة الضلال وقيل أنهما من وري أي عرض لأن فيها  
 رموزا كثيرة وقوله ووزنها شعبة يشع العين عند بعض الكوفيين وبكره ما عند النزار لكن  
 فصح وثبت وأما لنا التخصيف كما قالوا في نوبة ونومة وهي لغة لبعض العرب وعند الخليل وسيبويه  
 فوعلة الأصل ووردة تأملت الواواته وقوله والتبليخ فتح فكون هو الماء الذي ينزل الأرض ومنه  
 التبصيل لما ينتسبه ويطبق على الدوا والود هو أعرف فهو وضه كما قاله للزباني وهو من تجبل بمعنى  
 ظهر معنى أو أملا فقرر إجماع من اللوح المحفوظ وظهوره منه أو من التوراة وقيل أنه من التجال وهو  
 التنازع لكثرة النزاع فيه وقيل من التبلي على الوع لتوسيعه ما ضيق في التوراة وقوله لا نهما  
 أعجميان قد مر فتوجه وجهه وتوجهه وما قيل أن الدليل على عربيتهما دخول اللام لأن دخولها في الأعلام  
 الأعجمية محمل نظر لا وجه له لأنهم من الزبوا بعض الأعلام الأعجمية واللام علامة للتعريب كما  
 في الاسكندرية فان أجاز كذا التبرير تعالى أنه لا يستعمل دونها مع أنه لا خلاف في أعجمية حتى لحن  
 من استعماله دونها أو فعل بالكسر كثير وأما بالفتح فليس من أبنية العرب (قوله على العموم أن قلنا  
 أن ماتعبدون) يشع الباس من تعبد الحق بمعنى استعبدوا أي أمورون بشرائع من قبلنا وجوزوا العلامة  
 في شرح الكشاف كسرهما من التعبد بمعنى التسلك والتعبد والتعبد لأنه إذا أطلق أراد منه  
 العبادات لا اختلاف في الاعتقادات بين الشرائع ومن لم يثبت له أقال بعض الناس مستغرق على

نحوها (بالحق) بالعدل أو بالصدق في أخباره أو  
 بالجمع المحقق أنه من عند الله وهو في موضع  
 الحال (مما ظاهرا بين يديه) من الكتب  
 (وأنزل التوراة والإنجيل) جله على موسى  
 وعيسى واشتقاقهما من الوري والتبليخ  
 ووزنها شعبة وانفصل لا تخيل يفتح  
 أعجميان ويؤيد ذلك أنه قرأ لا تخيل يفتح  
 الهمزة وهو ليس من أبنية العرب وقرأ أبو  
 عمرو وابن ذكوان والكشاف التوراة  
 بالألف في جميع القرآن ونافع وجزئين  
 اللذان لا قالوا أنه قرأ بالفتح قراءة الباقي  
 (من قبل) من قبل تنزيل القرآن (هدى  
 للناس) على العموم أن قلنا أن ماتعبدون  
 بشرائع من قبلنا والألف مراد به قوسها

(وأنزل القرآن) يريد به جنس الكتب الالهية  
فانها فارقة بين الحق والباطل ذكر ذلك بعد  
ذكر الكتب الثلاثة ليعلم ما عداها كانه قال  
وأنزل سائر ما يفرق بين الحق والباطل  
أو الزبور والقرآن وذكره مجامعهم ليعلم  
مطلوعه وتعالى وانها انزل من حيث انه  
بشار كها في كونه وحامدا منزهة عن  
يقر بين الحق والباطل أو المجهزات (ان الذين  
كثروا بايات الله) من كسبه المنة وغيرها  
(لهم عذاب شديد) بسبب كفرهم (واقه  
عن) غالب لا يمنع من التعذيب (ذواتهم)  
لا يتقدم على مثلهم من القوة عقوبة الجرم  
والفعل منه ثم القبح والكسر وهو وعد  
بشيء بعد ضمير التوسيد والاشارة الى ما هو  
العلة في ايات النبوة تعظيما للامر ونزرا  
عن الاعراض عنه (ان الله لا ينجي عليه شيء  
في الارض ولا في السماء) أي شيء كثر في  
العالم كذا كان أو غيرا عاينا أو كثر ما يعبر عنه  
بالسما والارض اذ ليس لشيء من الاعلى ولا  
قدم الارض ترقا من الادنى الى الاعلى ولا  
المقصود بالكرامة اقترافها وهو كالدليل على  
كونه حاد وقوله (هو الذي يصوركم في الارحام  
كف يشاء) أي من الصور المختلفة كالدليل  
على القومية والاستدلال على آله عالم باتقان  
فعله في خلق الجنين وتصويره وقرئ تصوركم  
أي صوركم لنفسه وعبادته (لا اله الا هو)  
اذ لا يملك غيره جلة ما يخلق ولا يشد على مثل  
ما يقدره (الغفر الحكيم) اشار الى كمال  
قدرته وتناهي حكمته

تقدير ومعهود على آخر وفيه أنه للاستعراق على كل تقدير اذ خلاف في أن الكتابين أخبرا عن نبوة  
محمد صلى الله عليه وسلم فهما هدى للناس جميعا وبأن أصول الكتابين لم تنسخ كتابا فخص متعددون  
بهما (قوله يريد به جنس الكتب الخ) الضمير في قوله ليعلم ذلك كور أولئك كور ما روي عن الباقي  
أو بمعنى الجميع عندهم من جوده وأعاد أنزل للثلاث وهم المني والقرآن وعلى هذا فهم من ذكر العالم  
بعد انما خص للقيم ولكونه بوصف آخر لا تكرار فيه (قوله أو الزبور والقرآن الخ) اختاروا الامام  
الوجه الاخير لان التكرار خلاف الظاهر ولان الزبور ما عظم فلس فيه ما يفرق بين الحق والباطل  
من الاحكام وأجيب بأنه لا تكرار لتزيل تقارير الوصف من تقارير الذات وأنه تنزل بين تدويري وانزال  
دفعي وكان الظاهر تقديمه لصفه أنزل لان الانتفاع لما لا أول أظهر وأن الموعظ لما فهم من الزجر  
والترغيب فارقة أيضا ونفقاء الفرق فيها خص بالتوصيف وأورد على أن ذكر الوصف دون الموصوف  
يقتضي شهرته به حتى يقتضي عن ذكر موصوفه والخفاء عما يقتضي اثبات الوصف دون التعبير به وقوله  
بما هو نص ليس المراد به التبع المطلق بل الصفه المطلقة لان الكتب السماوية كلها فارقة بين الحق  
والباطل فاعادته بذلك العنوان وتخصيصه اشارت الى أنه الكامل في ذلك كما هو بينا ولفظه المجهز ولو  
أجرى عليه لم يكن بهذا المنة وفي بعض النسخ وعن محمد بن جعفر بن الزبير قال الفصل بين الحق  
والباطل فيما اختار فيه الارباب من أمر عيسى عليه الصلاة والسلام وغيره قال ابن جرير رحمه الله  
وهذا القول أولى لان صدور التنزيل في حاجة النصارى التي صلى الله عليه وسلم في أمر عيسى  
عليه الصلاة والسلام (قوله من كسبه المنة وغيرها) اشارة الى أن الاضافة ليست للعهد وقوله  
بسبب كفرهم اشارة الى أن التعطين بالموصول الذي هو في حكم المشتق يشعر بالعلية وهو معنى اقتضاه  
الشرط وتزكته الشافط وهو فلو ابلغ ذلك اقتضاء المقام والعذاب الذي في مقابلة أكثر أو الشديدي  
مخصوص بهم فلذا قدم لهم فلا يشبه تعذيب عصاة الموحدين (قوله غالب لا يمنع الخ) فسر به لانه  
من شأن العزيز وبهيم الارتباط بما يقوله وقوله لا يتقدم على مثلهم من القوة عقوبة الجرم  
فانه لا يقال صاحب سيف الا لمن يكثر القتل لان معه السيف مطلقا مع ما فيه من التنوين المنفرد  
للقهيم والاباهم ومنه يعلم أن ذال الاحسان ابلغ من محسن ولذا عدل في عن التمتع المسلول وهو أخضر  
(قوله والنقمة عقوبة الجرم) وقيل هي العقوبة بالبلغة وقيل السطوة والانتصار والفعل منه نعم  
كعمل وضرب وقيل نعم عليه أنكروا واتم عقاب وتقرر التوحيد من الاله الا وهو العمد في اثبات  
النبوة الوحي والكتب السماوية والزجر بالانتماء والاعراض هو الكفر (قوله أي شيء كثر الخ)  
يعبر قرأته بالتخصيص والتشديد وقوله كذا كان أو غيرا عاينا منكرى العلم بالحيات كابين في الكلام  
وقوله يا عاينا أو كثر اوقع في نسخة وكثر وهو بمعناه وقوله فعبر عنه بالسما والارض يعني لانهما العالم  
كله في النظر الظاهر وجعله من اطلاق الخبز وارادة الكل قبل الله ليس بسيد اذ لا يصح في كل جزئ وكل  
بما على اشراف التركيب الحقيقي وزوال ذلك الكل يزول ذلك الخبز كافي التلويح وهو بما اختصه  
فموجوده كانه لا يجهز وقوله ما اقتراف أي اكسبه العباد من المعاصي فانه فواجب جعله كالدليل لان العلم  
يستلزم الحياة ولم يقل دليل لان السابق انما هو الوعد والتحذير من عقاب من هو مطلع عليهم وعبادته  
معلوف على نفسه عقيب تفسير واختلاف الصور اذ هو من عموم كيف يشاء والتصويرين جلة  
تدبيرهم والقيام بأمرهم واتقان الفعل يدل على العلم كماله (قوله أي صوركم لنفسه وعبادته) أي  
ليس المراد بالتصور قيام الصورة بالذهن وهذا المعنى يؤخذ من صفة الفعل كافي الكشف يقال  
أنت ما لا اذ جعلته أنه أي أصلا وثائقه اذا أنته لنفسك ومنه يتبادر اخذ اناله وباب تفعل عي  
لا تخاذنوا فوسدت القرب أي أصلا وثائقه اذا أنته لنفسك ومنه يتبادر اخذ اناله وباب تفعل عي  
فتصورونهم محض (قوله اشارة الى كمال قدرته الخ) لان الغلبة تقتضي القدرة التامة وصيغة

حكيم تقتضي تنهاى الحكمة وقوله وقبل الخ أى شبه بالصواب يربط الناس على أن عيسى عليه الصلاة  
 والسلام بعد كفوهم لحدوثه وأن الربن لا يخفى عليه خلقه ومن لا يكون كذلك لا يكون بالآلة لا يدوم  
 بما فى نفسه أقصر وهذا من قوله الله أنه لا يخفى الخ وتلقاه ضعفه بقوله وقبل الخ وأقل الله أن ادماج  
 وليس مأخوذاً من حاق النظم فأنهم (قوله) أحصصت عبارتها بأن حفظت الخ فى الكشف يدل  
 الأجل الاحتمال وهو ما ذهب إليه الشافعية من أن الحكم المتع المعنى واتسبه بخلافه ومعنى  
 انضاح المعنى أن يظهر عند العقل أن معناه هذا لا غير واتساده الخفية فالهيكسكس الواضح الدلالة  
 الظاهر الذى لا يحتمل النسخ والتشابه الخفى الذى لا يدركه معناه عقلاً ولا نقلاً وهو ما استأثر الله به  
 والفرض من أنزله ابتداءً إلى الرضف وكعب منان التصرف وقيد بطلق الحكم بمعنى المقن النظم  
 والتشابه على ما يشبه بعضه بعضاً فى البلاغة وهما بهذا المعنى يطلقان على جميع القرآن قال المدقق  
 فى الكشف وأعلم أنه لا يشكر أن فى القرآن من الخفايا ما لا يسيل للبشر إلى الوقوف عليه تصديقا  
 لقوله تعالى وما أوتيت من العلم الا قليلا ولقوله عليه الصلاة والسلام هو البصر الذى لا يتقضى عما به  
 فى رصده اغما للزاع فى التشابه المذكور فى قوله وأخر متشابهات وفى أن ما سرق تلك المعاني المستأثر  
 به ساقى علم الغيب له ظاهراً كفاً عليه وباطناً كلفنا تصديقه بما نأبى الغيب فلا نزاع بين الفريقين  
 ومن التشابه الصغائر السبعة من الاستواء والسد والتقدم والقرول إلى السماء الدنيا والنهك  
 والتعجب وأمثالها فغدا السلف ومنهم الاشرى أنهم استأثرت بقرية الغيبة ثابته وراوا العقل ما كلفنا  
 الاعتقاد أدبوتهم مع اعتقاد عدم التنبيه والتجسيم لا يتعارض العقل والتقل وعنده الخلف ليست  
 صفات رائدة على الغيبة بل رابعة البها لا ليق أن يتوقف لاه المنقول عن السلف الصالح ولناهم  
 أسوة حسنة مع ظهور وجهه ثم التاويل فى معنات منه وهو ترجمه الشئ وتفسيره الموضع هو آخر  
 وهو بيان حقيقة وإبرازها تمام العلم أو بالفعل وكلاهما وأورد فى القرآن ومحمّل هنا أيضاً وعليه ينبغي  
 الوقف وعدمه أيضاً قال الرغب التاويل من الاول وهو الرجوع الى الاصل ومنه الموت للموضع الذى  
 يرجع اليه وذلك هو الرد الشئ الى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً فى الملمح وما يدعى تأويله الله  
 وفى القول كقوله والى قتل يوم الدين تأويل • وقوله تعالى يوم يأتى تأويل أى ياتيه الذى هو غايته  
 المقصودة منه وقوله ذلك خبراً حسن تأويل يقلل أحسن ترجمة ومعنى وقيل أحسن توافق الاشارة  
 انتهى وبكون الحكم فى مقابلة المسوخ أيضاً لكنه غير مشهور وفى الترجيع بينهما كلام فى شرح  
 الكشف والاصول من أراد تفصيله فليرجع اليه (قوله) والقياس أنها الخ المالم يتطابق العملان  
 أولاً بأن المراد من كل واحدة فيه جعل المفرد عليه وحسنه فالكتاب ثمان يرايه الجنس النازل  
 لكل آية أو بقدر فيه أى بعض الكتاب أو أنه جعل فى حكم شئ واحد لاختلاف نوعها فلذا أنزله والخير  
 (قوله) محتملات الخ مخالفة الظاهر من ذكر الماتم بعد الخاص لانهم عزوه بما لا يتضح عنده وتخصه  
 أنواع منها الجمل فأولع انخلوا فلا يدركه شئ وعلى هذا فكل آية منه محتمل وجوهه وبه بعضه بعضاً  
 قد وصفنا تلكه بأعضائها معناه لو فيها من الوجوه فقط ما قبل ان واحد متشابهات متشابهة وواحد  
 آخر آخرى والواحد منها لا يصح بالاسترخاء يقال أخرى متشابهة لأن يكون بعض الواحد  
 يشبه بعضاً وليس المعنى عليه بل لا يصح فى المفردات وانما المعنى أن كل آية تشبه الأخرى فكيف يصح  
 وصف جميعهم لا يصح وصف مفردة مفردة ولا ساجدة الى ما تكلف فى الجواب عنه لأنه ليس من شرط  
 صحة وصف المسمى والجمهور صحة بسط مفردات الاوصاف على أفراد الموصوفات كما أنه لا يلزم من الاستناد  
 اليه صحة استناد الى كل واحد كما فى وجدها رجلين يقتلان إذا رجل لا يقتل ولذا قيل فى قوله حافين من  
 حول العرش ليس لما فيه مفرد الواحد لا يكون حافياً أى محيطة وسيأتى بيانه على أنه اذا علم أن التشابه  
 مجاز أو كناية عما يتضح معناه أو ما لا يعلم معناه على الراتبين علم أن السؤال مغالطة غير واردة رأساً

وقيل هذا احتجاج على من زعم أن عيسى كان ربا  
 فأن وقد خبرنا لما ساجد ربه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نزلات السورة من أولها إلى  
 عثمان آية تقرر بالمتحج به عليهم وأجاب  
 من شبههم (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه  
 آيات محكمات) أحكمت عبارتها بأن حفظت  
 من الاجال (من أم الكتاب) أصله رذ  
 اليه غيرها والقياس أنها متشابهة  
 تأويل كل واحدة أو على أن الكل مثله  
 آية واحدة (وأخر متشابهات) محتملات  
 لا تشبه مقسودها لاجال أو مخالفة ظاهر  
 الابلخيص والنظر

(قوله) يظهر فيها فضل العلماء (الخ) جواب سؤال عن حكمته ولم يكن كله محكما لأنه أنزل للمداية والارشاد  
فأجاب بأن متعني فلا رشاد أيضا إلى فضل العلماء واكتساب العلوم والكذا حصل للشوَاب والاستنباط  
الاستخراج والقراخ الطبايع ثم أشار إلى معنى أثر الحكم والتمسك بالمشابهة وقدم بينه (قوله) وأخرج  
أخرى (الخ) أخرج أخرى مؤثرا أقل تفصيل وقيل ما إذا قطع عن الإضافة إلى ما لا يستعمل  
الابالام فاستعماله بدونه اهدول مما هي فيه واعتبر من عليه أو على روجه الله بأنه لو كان كذلك  
وجب أن يكون معرفة كسرها ناجيا بأنه لا بعد في استعماله نكرة بعد حذف اللام الثالثة منه كذا  
في الإيضاح وإلى هذا الاشكال أشار المصنف رحمه الله بقوله ولا يلزم منه معرفته وفي نسخة تعرفه  
يعنى أنه لا يلزم في المهدول عن شيء أن يكون بعينه من كل وجه وانما يلزم أن يكون قد أخرج عما يستحقه  
وما هو القياس فيه إلى صيغة أخرى ثم قد يقصد أراد تعريفه بعد النقل أمّا ما قبله ولا م تضمن معناها  
فيبقى وأما بعلة ككافي صرح فيمنع من الصرف ولما يقصد في اشتراط الإضافة واللام أعرب ولا يصح  
إرادة العلية لأنها افتقار الوصفية المقصود منه (قوله) أو عن آخر من) هذا مذهب ابن جني وقال ابن  
مالك وغيره أنه التصديق ولكن مذهب الجمهور وبوجه أن أصل باب التفصيل أن يستعمل من  
ويستبقى به عن جمعه فلما شافه جعل معدولا عنه ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة لأن المضاف إليه  
لا يذهب إلا مع شيء المضاف كإلى الغايات أو مع ما يستدسمه وفيه نظر (قوله) عدول عن الحق  
الزيع المالى وقيل لا يقال إلا ما كان من حق إلى باطل وقال الراغب الزيع المالى من الاستقامة إلى أحد  
الجنتين وزاع وزال وما لم يتقار به لكن زاع لا يقال إلا ما كان من حق إلى باطل انتهى وإليه أشار  
المصنف وزيع ببدو أو فعل (قوله) فلهذا تعلق بظاهر (الخ) هذا ما شو من المفسر المفهوم من التقابل  
أدفعناه أنهم يتبعون التشابه وحده بأن ينظر إلى ما يتطابق من الحكم ويرد إليه وهو أنما أخذ  
ظاهرا الغير المرادة تعالى أو أخذ أحد بطونه الباطلة وحديث بشر بين القرآن بعضهم بعض يظهر  
التناقض بين معانيها لادامتهم وكذا رويهم دون لفظة على أحد محتملة التي توافق أغراضهم الفاسدة  
في ذلك وهذا معنى قوله ابتغاء الفتنة وابتغَاء تأويله لا إضافة في تأويله بل هو على تأويل مخصوص  
لا توافق الحكم بل يوافق ما يشتهونه وقوله كالبعدة إشارة إلى أنه أمر من المسلمين هذا الأمر من يخالف  
الحق ويأتى بما يختلف من الباطل لما ذكر في سبب النزول قدبر (قوله) ويحتمل أن يكون الداهى (الخ)  
قبل ككأنه جعل الداهى أو لا الطلبيين على التوزيع بأن جعل ابتغاء الفتنة طلبية بعض وابتغاء  
التأويل حسب ما يشتهى طلبية بعض فقهه بأحقالين آخرين وبشر الله تبارعا ما تشابه ومعناسة  
المعاند أنه لقوة عناده بتشتيتهم معا وما والجاهل أنه لتصوره تارة يتبع هواه آدم بصرفه إلى ما سواه  
وتفسير تأويله بما يجب أن يعمل عليه لأنه هو الما طبق للواقع علم من التعير بالعلم وإضافته إلى الله  
والمراد بما يجب أن يعمل عليه أى على نوعه وما يضاهيه والتعير بالرا حقه يقتضى تقابله بالاعتق  
(قوله) ومن وقف على الآية (الخ) فيه ثلاثة مذاهب منهم من وقف على الآية ومنهم من وقف على  
الرا حقه ومنهم من يجوز الأمرين وبالله ذهب ككثير من أئمة التصديق ولهم في ترجيح ذلك كلام  
طويل خرج ما ذهب إليه بوجوده أمّا أولاه فلا تولى أي بيان خطا الرا حقه مقابل لسان خطا الرا حقه  
لصككان المتشاب أن يقال وأما الرا حقه فيقولون وأما ثانيا فلا تولى لأنه لا فائدة حيث في قيد السوخ بل  
هذا حكم العلماء كاهم وأما ثالثا فلا تولى بصغر حديث الكلام في الحكم والتمسك به وهو مقتضى  
ظاهر البشارة حيث لم يقل ومنه مقتضيات لان لا يكون متنع المعنى ويهتدى العلماء إلى تأويله  
ورده إلى الحكم مثل إلى وجهنا طرفة بالكون محكما ولا تشبه بالعلمى المذكور وهو كثير جدا وأما  
رابعا فلا تولى الحكم حيث لا يكون أتم الكتاب بمعنى رجوع التشابه إليه اذ لا يرجع إليه لما استأثره  
به كعدو الرابطة وقد درج الثاني بأن أمّا التفصيل فلا بد من مقابلته الحكم على الاثنين من حكم على

لنظهر فيها فضل العلماء ويرد أحدهم على  
أن يصح عدول في تدبر ما هو تفصيل العلوم  
الموقوف عليها استنباط المراد من أمثالها  
وبالتعاب القواخ في استخراج معانيها  
والتوقف فيها وبين الحكام معادى الدويات  
والتوقف على الكفاية حكمت آياته فعاد  
وإنما قوله تعالى الر كتاب حكمت آياته فعاد  
أنها حلفت من فساد المعنى وبكافة الغلط  
وقوله تعالى كتابا متشابها فعاد أنه يشبه  
بعضه ببعض في صفة المعنى وبكافة الغلط  
وأخرج أخرى وأما العالم بصرف لانه وصف  
عدول من الاستحلال بل يلزم منه معرفته لأن  
معناه أن القياس أن يعرف ولم يعرف لانه  
في معنى المسترف أو من آخر من (قائما  
الذين في علومهم يزيد) عدول عن الحق  
كالبعدة (فتشبهت ما تشابه منه) فتشبهت  
بظاهرها وبتأويل باطل (ابتغاء الفتنة) طلب  
أن يشتهوا الحكم بدنيهم بالتشكك والتلبس  
ومناقضة الحكم بالتشابه (وابتغَاء تأويله)  
ومطلب أن يتولوه على ما يشتهونه ويحصل أن  
يكون الداهى إلى الاتباع بجموع الطلبيين أو  
كل واحدة منها على التعاقب والأول يتناسب  
المعاند والثاني يلزم الجاهل (وما يعلم تأويله)  
الذى يجب أن يعمل عليه (الآله والأرضون  
فى العلم) أى الذين تشبهوا وتكذّبوا فيه ومن  
وقف على الآية فسر التشابه بما استأثره  
بعلته ككافة بشارة الدنيا وقت فقام الساعة  
وشواصلا لاداء كعدو الرابطة أو عدول  
القاطع على أن ظاهره غير مراد ولم يدل على  
ما هو المراد

الراعي في حق الله تعالى فانما هو حذف اما والظاهر ان الآية من قبل الجمع والتقسيم  
 والتعريف فالجواب في قوله انزل عسله الكتاب والتقسيم في قوله منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر  
 متشابهاً والتعريف في قوله فانما الذين في خواصهم ربع فلا يتفق مقابلة ذلك من حكم يتعلق باهمكم وهو  
 ان الراعي يبيعونه ويرجعون المتشابه الى الهى ما هو مضمون قوله والراعيون في العلم الخ واجواب  
 ان كون آيات التفسير اكثري لا كثرى ولو لم يفسر ذكر المقابل في اللفظ بل ان لم يفسر كون الآية من  
 قبل الجمع والتعريف في المقابل على سبيل الاحتشاف والاحمال اعني يقولون الخ كاف في ذلك  
 والحق انه ان اردنا التشابه بالاميل اليه المخلوق فالق في الوقت على الاطلاق وان اردنا لا يتضح بحث  
 يتناول الجملة والمؤثر فالق العطف ويجوز الوقت ايضا لانه لا يعلم جمعه ولا يعلم بالكنه الا الله واما  
 اذا قصر جادل القاطع أي النص التقى والليل الجازم العقل على ان ظاهره غير مراد ولم يعمد ليل  
 على ما هو المراد فقصه مذهبنا منهم من يجوز ان يفسر في وقت واحد على ما هو المراد في وقت واحد فيفسر  
 عنده الوقت وعدمه ومنهم من يمنع ان يفسر في وقت واحد على ما هو المراد في وقت واحد فيفسر  
 الوقت عنده في قول المصنف رحمه الله او جادل القاطع تأمل **(قوله احتشاف موضع الخ)** والظاهر  
 بقدره من مذهبنا انهم يقولون وقد قيل الا لا يحسن اليه ولا يعرف وجه التزامه فلا يتضح  
 وقوله موضع لجال الراعي اشارته الى وجه ترك العطف فيه وهذا القول وان لم ينص الراعي لغيره لكن  
 منه نص بعض ان مقتضى الايمان به ان لا يفسر في وقت واحد على ما هو المراد في وقت واحد فيفسر  
 بجزء من واپس فيه ان يقتضى ان الراعي يعلمون جميع التشابه مع انهم ما استأثروا به بغيره أي انفراد  
 واستنبطه مع ان الاصل ان لا يفسر في وقت واحد على ما هو المراد في وقت واحد فيفسر  
 الراعيون وقوله كل من التشابه هذا لظاهر ان ربع ضربه الى التشابه وان دبر الى الكتاب فله وجه  
 ايضا لان ما كل من اجزاء الكتاب وهي لا يتخلو منها **(قوله مدح الراعي الخ)** فهو معطوف  
 على جله يقولون لا من جله القول فهو محشون وضع الظهور موضع الغمير أي الاحتمال ولا تفسر في  
 ما ذكره المصنف من ان الراعي يفسرون في وقت واحد على ما هو المراد في وقت واحد فيفسر  
 اذ هو الخالص وشروطه مما ذكرنا من تفسيره **(قوله واتصال الآية الخ)** جعل العلم تصويرا  
 وتفسيره لروح على ضرب من التنبيل لان به كالمها وشقاوتها وسعادتھا تتبع في التفسير وتعارفه بعده  
 كما ان الجسد يبنى بالروح ويفتح بفشارتها ولا يفتي ان كون كل منهما تصويرا وتكميلا في الجله مناسب  
 ذكره معه ولما بين التصوير الحقيقي الجسماني والذي ليس هو كذلك من الروايات من التفاوت والتباين  
 ترك العطف وقوله وانها سبواب الخ أي هذه الآية تدل على فهم من روح الله وكله ما هو  
 وما قبله ابصارا عليهم في انه ابن الله لا لآب له بان من يقدر على هذا يدرك على التصور من غير نقطة  
 ولان المصور لا يكون أب المصور كما هو قيل المناسبة ان في التشابه خفا كما ان تصويرا في الارحام  
 كذلك **(قوله من قال الراعي الخ)** وقيل انه تعليم لهادي قولوا اذ امر بكم متشابه ونا لا تفرغ قلونا  
 عن الايمان بانه حق أو من تأويله بانه بعد اذهاب تشابهنا الى علمنا وما ذكره المصنف رحمه الله اقرب  
 وما ذكره هذا القائل ما له الى وجه الثاني عند تأمل الحديث المذكور اخرجه الترمذي في الدعاء والشعان  
 واسمى الرحمن تأويل لادلهاته وخلافه موقوف على ارادته فانما اراد وقوع سر يعاشبه تصرفه  
 ذلك بأمر خفيف من عطفه بالاصابع وفي التعبير بالرحن اشارته الى ان لطفه بكثير **(قوله وقيل  
 لا يتبين الا بالزيف فيها قلونا)** ظاهره ان الزيف ينافي مع مذهب الحقرة وقد اورد المصنف حواره لا يتبين  
 يلائم يفرغ فيها قلونا ولا تفرغ فيها قلونا بعد اذ لطفنا وقرنا لا تفرغ فيها قلونا والظاهر ان الغالب حال  
 الملا من مظاهر التعم لا تفصل لا تفرغ القلوب في مقابلة الهداية ومقابل الهداية لا ضلال فيلزم ان يكون  
 الاضلال من الله كان الهداية منه لكنه ليس موافقا لهدية بعض في اتصال الصواب فلا يجرم آية بأحد

(قولون آتاه) استئناف موضع لجال  
 الراعيين واحال منهم او خبر ان جعلته مبتدأ  
 (كل من عند ريشه) أي كل من التشابه  
 والحكم من عنده وما ذكره الاولو الالباب  
 مدح للراعيين بمجودة الذهن وحسن النظر  
 واشارته الى ما استعدوا به للاقتداء اليه تأويله  
 وهو مجودة العقل من غواشي الحس واتصال  
 الآية بما قبلها من حيث انها في تصور الروح  
 بالعلم وتربته وما قبلها من حيث انها في تصور الجسد  
 وتربته وانما جواب ان جواب في حق روح  
 بغير قوله تعالى وكلته انفاها الى صميم تدعين  
 منه كما ان جواب قوله لا آية فيه الله تعالى  
 ان يكون هو آية بانه مدح لراعيه بانه قد تروى  
 في مدح من لطفه بآب المصور وقيل  
 لا تفرغ قلونا من مقال الراعيين وقيل  
 استئناف والمعنى لا تفرغ قلونا عن شرح الحق  
 الى اتباع التشابه وتأويله لا تفرغ قلونا  
 عليه الصلاة والسلام قلب ابن آدم بين  
 اصبعين من اصابع الرحمن ان شاء الله تعالى  
 الحق وان شاء الله تعالى وقيل لا يتبين الا

تزيغ فيها قلونا

(بعد اذ هديتكم) الى الحق والايقان  
بالضمين وبعد نصب على الظرف واذا  
موضع الخبر باضافته اليه وقيل انه بمعنى  
أن (وهي لسان من لسان الرحمة) ترفنا اليك  
وتفوزنا عندك أو توفيقا للثبات على الحق  
أو مفرقا للذوب (انك أنت الوهاب) لكل  
سؤل وفيه دليل على أن الهدى والضلال  
من اقدسهاته وتعالى وأنه متفضل بما يتم  
على عبادته لا يجب عليه شيء (ربنا لك جامع  
الاسم ليوم) لسبب يوم أولئك (الايوب  
فيه) في وقوع اليوم وما فيه من الحشر الجزاء  
نهبوا يعلو أن معظم فرغ من منطلقين  
ما يتعلق بالآخر فأنها المقصد والمآل  
(أن الله لا يخلف الميعاد) فإن الالهية تتناهي  
والاشعاريه وتعتزم الموعودون ان يطلب  
واستدل به الوعيدية وأجيب بأن وعيد  
النفاق مشروط بعدم العقوبة لا في مقصده  
كما هو مشروط بعدم التوبة وقا (إن الذين  
كفروا) عاتقوا في الكفر وقيل المراد به وفد  
شجران أو اليهود أو مشركو العرب (إني تفتي  
هنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) أي  
من رحمة وأطاعته على معنى البديلة أو من  
عذابه (وأولئك هم وقود النار) حطبها وقرع  
ناعم بمعنى أهل وقودها (كذاب آل فرعون)  
متصل بما قبله أي لن تفتي منهم كما تفتي عن  
أولئك أو توفد بهم كما يوفد بأولئك أو استئناف  
جر فرعون المحل وتقديره دأب هؤلاء كدأهم  
في الكفر والعذاب وهو مصدر دأب في العمل  
إذا كذب فيه فنقل الى معنى الشائن (والذين  
من قبلهم) عطف على آل فرعون وقيل  
استئناف (كذبوا بائنا فأخذهم الله  
يتوهم) حال باضعا وقد استأنف بقصر  
سالمهم وأخبر أن ابتدأت يافذين من قبلهم  
(والله شديد العقاب) تهويل للمواخذه  
وذا (تخوفت الكفرة) قل الذين كفروا  
س تغلبون وتضمون إلى جهنم) أي قل  
لمشركي مكة تغلبون يعني يوم بدر

أمر من اما السبب أو منع اللطف وقراءة الرفع من قبيل لا يرتكبه هو من الكتاب ولكن هنا بسبب  
الظاهر فوعد بعد المعتدة تركها المصنف رحمه الله (قوله الى الحق والايقان الخ) هذا بناء على أن  
الهداية لا لالهة الموصفة وقصرها إلى محشرى اللطف أيضا إشارة الى أنه يصع أن يراد به مطلق الهداية  
وبعد منصوب على الظرف والعامل فيه ترفع وأخصاف اليه لأنها مستمرة أو مصدرية وإنما القول بأنها  
بمعنى أن الهداية المقترحة الهمة والمعنى بعد ما يتناظر من توفيق من الهداية أصل لكل المصنف  
رحمه الله تعالى ثقة والمذكور في النسخ أنها تكون حرف تعليل فيقول ما بعد ما علمه وهو ولي نعمته  
اليوم اذ ظلم أي الظلم كان كمن أخذ من هذه فهو كآثر في رأيه في اعراب القرآن للوقوف ولم أراه  
بغيره وقوله ترفنا اليك أي تفرشا أخذ من لدن في ذلك وقد أنقص من عندنا الله - تعالى العمل للماض  
بجفاف عند وأشار بقوله عندنا إلى أنها ظرف مثلها وعلى هذا التفسير الرجعة بمعنى الاحسان والانعام  
وعلى تفسيرها بالتوفيق فهي انعام مخصوص وانما ذكر الثابت لتبديده بعد ما خبره اذ هديتكم وقوله لكل  
سؤل الصوم مأخوذ من حذف المعمول كما في فلان يعطي ويمنع والهة ما يكون بلا حوض في الأصل  
فلذا ينفذ ما ذكره والقول بالوجوب ليس مذهب أهل السنة والكلام عليه مبسوط في الكلام وقوله  
لحساب الخ إشارة الى تقدير ضاف وأما الايام للتعليل والطلبية عدم الزيف وعبارة الرحمة (قوله فإن  
الالهية تتناهي الخ) يعني أن المدلول من المعنى المختص على ما هو الظاهر الى الاسم المظهر بغير لفظ  
الرب المتقدم للهداية على الحكم مقرب على ما يدل عليه اسم الله كما في التعليل بالوصف وهذا بلا حصة  
معناه قبل العلية وهو المقصود من تلويح الخطاب والتلويح أعني من الالتفات واستدلال به الوعيدية وهم  
المعتدة القائلون بوجوب الثواب والعقاب وأجيب عنه بأجوبة منها أنه مشروط بشرط معلومة  
من خصوص آخر كعدم العفو وعدم التوبة للوقا فإذناؤهم عليه من ان المعاد مصدر بمعنى الوعد  
ولا ياتى من عدم خلف الوعد عدم خلف الوعد لأن الأقل مقتضى الكرم كما قال  
والله وان أوعده أو وعده • الخ يا هادي وبغير معنى

أوهو انشاء فلا يلزم الكذب في تحفظه وعلى الأقل كما تريف جنسي وعلى ما بعده الاصل والامام فيه  
لا عهد (قوله أي من رحمة أو طاعته الخ) يعني أن من قبله على تقدير مضاف كقوله  
فليت لسان ما من زم شربه أي بدله ومعنى أغنى منه أجزاءه وكفاه شيئا نصب على المصدر وقد  
يجعل مفعولا به أي أغنى من معنى الدفع لا في الأصل دفع الحاجة لكن لا ينبغي أن المعنى ليس لا تدفع  
عنهم شيئا بل الرحمة والطاعة لم يصع أن يكون مفعولا به لا تدفع أغنى عنه كفاه شيئا مفعولي  
كنى كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقال أبو حيان رحمه الله كونه من البديلة بكرة أكثر  
التصديق لابتداء الفاية بصفة حالة الجرد والتبويض على أنها لهفة لشيء قدمت عليها فصارت حالا  
والقدير من عذاب الله حيث ذكروا بوجوب عذابها بمعنى مذهب هو ضيف وأما ما أشار المصنف رحمه الله  
قوله أو من عذاب يتأكل وقوله سبطها إشارة الى أنه على قراءته لفتح ليس يصدر فلا يحتاج الى تقدير وهذا  
هو الصحيح وقيل أنه مصدر أيضا (قوله لم تتل بماله الخ) في أعرابه وبيان التنبؤ على أنه صفة مصدر  
لنفي أي ضاعف كعدم اغناؤه وفيه دليل على العمل به وهو وجهه لا أولئك إلا أن تقدر أعراضية  
أو أنه صفة أو قد ود على كونه مصدرا وهو ظاهر وأما قوله اجتماعا مدحها فبغير نظر كما قاله أبو حيان رحمه  
الله وفيه وجوه والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي دأب هؤلاء كدأب هؤلاء وهو أن كان استئنافا  
يبان بتقدير ما سبب هذا على ما قاله النجاشي فلا يلزم أن يقول المصنف رحمه الله والعذاب والافراد  
عليه هذا كالمثل ولجواب أن المراد بالعذاب استحقاقه بعد والدأب في الأصل بمعنى انتاب النفس  
في العمل ولا يستعمل في الشائن والظفر لا لا يحصل بدونه غالباً وقوله ان ابتدأت يافذين هو الوجه الذي  
أشار اليه بقوله وقيل استئناف (قوله قل لمشركي مكة تغلبون يعني يوم بدر) وعلى هذا إذا كان الخطاب



في قد كان لكم آية لهم فهو وأما قول لهم بعد ذلك أو عبر من المستقبل بالماضي لصق وقوعه وقبضه  
بفتح القاف وتثنية النون طائفة من جهود الحديثة والاعمار بالنزج المحبة جمع غمر بالضم والسكون  
وقوله نحن الناس أي الكاسلون العارفون بالحروب وفي الكشف أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم بالغلب  
يوم بدر قالوا احذوا هذه التي الأبي الذي بشرنا به موسى عليه الصلاة والسلام وهو أبا نوح فقال  
بعضهم بل نلقوا حتى نتطرقا وقعة أخرى فلا كان يوم أحد شكوا فالحق لا تشكوا فاني أنظت اليوم  
فستظفون وتحشرون إلى جهنم وعلى الأول ستظفون كغلبت قريش وقريظة بالتصغير والتخفيف  
بالفتح والتكثير طائفتان من المومنين وهما جنتهم دلالة النبوة للأخبار الغيب (قوله وقرأ حزة الخ)  
قال الصبر حاصل الفرق أن المعنى على تقدير ما الخطاب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يحضرهم من  
منذ نفسه بعضهم الكلام حتى لو كذبوا كان التكذيب جاحداً لله وعلى تقدير ما الغيبة أمره بأن  
يؤذي الملام ما أخبره الله تعالى به من الحكم بأنهم سيقولون محبت لو كذبوا كان التكذيب جاحداً  
الله تعالى قالوا انصلي الخطاب الأخبار بمعنى كلام الله تعالى وعلى الغيبة بلفظه والأخرى أن الأمر  
بالعكس وكأنهم جعلوا ضمير لفظه لما أخبره والخبر أنه النبي صلى الله عليه وسلم كلنصوب  
في أخبره والمرفوع في يحيى أي أمره بأن يصحكي لهم بلفظه هذا الوعيد على الوجه الذي يناسب  
والخفاء في أنه لا يناسب أن يقول لهم سيقولون بلفظه الغيبة فأحسن التدبر في المعنى  
تضييق في اللفظ تعقيد حيث قال وهو أن معنى سيقولون الكائن أي ما هو كائن من نفس  
المتوعدة أي الأمر الذي وقع به الوعيد إلى أن قال وإذا كان الأخبار بهذا المعنى فلا  
بد من الاتيان باللفظ الدال عليه بخلاف الأمر بمحبة كالأخبار فأنظ من عنده على  
ما يقتضيه سوق الكلام هذا وما ذكره بمسألة الكتاب أوقف وما ذكرنا بحسب المعنى البقي وذكر في  
قوله تعالى قل الذين كفروا أن ينتموا لغيرهم أن الله في كل شيء قدير فذكر في كل من الآية  
أحد الوجهين فلا تركز الآية بلفظ الله والحكمة بلفظه في مثل هذا التركيب ثلاثة وجوه  
فأخبره وما ذكره على العلامة لكنه ليس بورد إذ لا خلاف بينهما إلا في مرجع الضمير وقد اعترف  
بأنه أنتم بعبارة الكتاب وليس على الشارح الامور انقبض كلامه لشروحه تتأكل والمهاد كالتراب  
لفظاً ومعنى والجملة التامة قول القول أو تدليل متعلق به والخصوص بالذم مقدور وهو جهنم وما مهدوه  
وسمعه معلوم في النص (قوله الخطاب بقريش الخ) وقبل أنه عاتق وارتضاء في الكشف وقال  
الله الذي يقتضيه المقام كي لا يقتطع الكلام ويقطع التدليل وإياه يؤيد بصره موقع المسك في الختام  
(قوله يرى المشركون المؤمنين) في ضمير الفاصل في رؤيتهم احتمالان الأول أن يعود إلى المشركين  
والستدل أنه في الكشف بقرينة ما تقدمت من الخطاب لأن الخطاب الأول عنده مشرك مكة  
فيكون فاعل رؤيتهم المشركين قطعاً وحديثاً الضمير المفعول للمسلمين لا غير والضمير المضاف  
إليه من المؤمنين إنما للمشركين فإله يرى المشركون المسلمين مثل المشركين وكانوا قريسان أمم فقرأوا  
المسلمين قريسان الفسين والمسلمين أي يرى المشركون المسلمين مثل المسلمين وكانوا اثنتي عشرة  
عشر قرأوا وهم طائفة ثمانية وعشرين قبل والمعنى على هذا واضح وأما على ما قبله فيكون فيه الثقات  
من الخطاب إلى الغيبة وإليه أشار لا يخفى بقوله مثل تشكيك الكافرة وحيث يكون في الآية  
ثلاث الثقات في قوله أخرى كقراءة رؤيتهم من المؤمنين وقيل عليه أن ضمير الفاعل لثقة الكافرة  
وضمير المفعول لثقة المسلمين المسألة لكمم غير واعين بما للمشركين والمسلمين تنسب على جهة العدول  
عن الأفراد إلى الجموع وضمير المؤمنين بمثل أن يكون لثقة الكافرة وأن يكون لثقة المؤمنين  
والدليل على أن الخطاب للمشركين قريش قرأوا فاعل رؤيتهم إياه الخطاب لأن المشركين هم الذين كثر  
المؤمنون في أعينهم لا اليهود ولا يدين يتسلم القرآن أن يحصل خطاب رؤيتهم لغيرهم في خطاب قد

وقيل في قوله عليه الصلاة والسلام جهنم  
بعد في سوق في قبضه فخرهم أن ينزل  
بهم منزل بقريش فقالوا لا ينزلنا لأننا أصبنا  
أخباراً لا علم لهم بالحرب لأننا لم نكن نعلم أن  
الناس تقول وقد صدق الله وعده لهم يقتل  
قريظة وأجابه الضمير وقع خبر وضرب  
الجزية على من هداهم وهو من دلائل النبوة  
وقرأ حزة والكسائي بالياء فيما على أن  
الامر بأن يحكي لهم ما أخبره به من وعيدهم  
بلفظه (وبئس المهاد) غلام ما يقال لهم  
أو استئناف وتقديره وبئس المهاد جهنم  
أو ما مهدوه لأنهم (قد كان لكم آية)  
الخطاب بقريش أو اليهود أو المؤمنين  
(في قبضتين الثقات) يوم بدر  
سئل الله وأخرى كافرة رؤيتهم من المؤمنين  
المشركون المؤمنين مثل عدد المشركين وكان  
قريسان أمم أو مثل عدد المسلمين وكانوا  
ثلاثة وعشرة عشر



لا يكون نكرة فالوجه أنه منصوب بتقدير فعل كالمندرج وأجيب بأنه لم يرد به معناه المصطلح عليه  
 في التصريح فهو جنس معاشرات الانبياء لا نون انما يعني النصب بأشعار فعل لا تقي وأهل البيان يسمون هذا  
 اختصارا وكذا خبره العلي وغيره وعلى الحالة المقصود مؤنثة وكأثر قوة وأخرى نقطة للحال  
 (قوله روية ظاهرة) في الدرس المصون رأى بصريه بتصدرها الرأى والرأى مؤنثة اعتقاد بتصدرها  
 الرأى فقط وحسبة ومصدرها الرأى وظاهر هذا التفسير أنها بصريه بتصدرها الواحد ومثلهم حال  
 فإن كانت علمية فهو مفعول ثان وقيل إن الثاني لا يصح لقوله رأى العين فإنه مصدر مؤنث ولا تروية  
 القلب علم ومحال أن يعلم الشيء شيئين وأجيب بأنه مصدر تشبيه أي رأى وأما رأى العين وبأن المراد  
 بالرأى فهنا الاعتقاد فلا يلزم ما ذكره وقيل إن المعنى على المفعولة فالوجه أنه متعد إلى مفعولين لكونه  
 بمعنى العلم المستدل إلى المسألة لا بمنزلة أن يقال صروهم وفيه نظر وقيل إن رأى العين منصوب على  
 الظرفية أي رأى العين ومعاينة وقع في نسخة منه معينة والأولى هي الموافقة لما في الكشف  
 وعديم السدة يضم العين في آلات الحرب وشاك السلاح صفة الكثير بمعنى حامل السلاح  
 وصكون الوقعة آية أي محجة للشيء على الله عليه وسلم لما فيها من إرادة الظل كثيرا وظية الظل  
 الكثير وأما بقية الغيب الذي أخبره النبي صلى الله عليه وسلم من نصبرهم والبركة ما يصبره ويتعظ  
 ويجعل الإيصار جمع بمعنى بصرة أسعارة أو بمعناه المعروف (قوله أي المشتهيات الخ) مناسبة  
 لهذه الآية لما فيها من إرادة القتال وكان كثيرا ما يقع للمحفوظ النفسانية أسمع التفرغ عن أحوالهم  
 على الاختصاص في كل ما يأتون ويذرون وجعلها نفس الشهوات إشارة إلى ما ركز في الطباع من مجتها  
 والحرص عليها حتى كأنهم يشبهون شهواتها كقولهم مرض ما تشتهي قتال أشهى أن أشهى ولما  
 كان في الأعيان معنى التبيه عذابه على تسعها وقيل الأنسب أنه جعلها شهوة تنبها على خسة اللذة  
 الشهوات خبيثة عند الحكماء والعقلاء فالله قد التفرغ عنها والترقب فيما عدا الله كما في الكشف  
 (قوله والمزينة والله تعالى الخ) قال السمرقاني هذا أخرجه ابن أبي خاتم عن عمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه وفي الاستيفاء التزين للشهوات بطلب وراد به خلق بها في القلوب وهو بهذا المعنى مضاف  
 إليه تعالى حقيقة لأنه لا خالق الا هو ويطابق وراد به الحفز على تعاطي الشهوات والامره به وهو  
 بهذا الاعتبار لا يضاف إلى الله اذ هو لا يفيض الا على المشروعة شهوة وغيرها وأما الشهوات  
 المحظورة فتزينها بالمعنى الثاني مضاف إلى الشيطان خز باللو سوسه وتصينه منزلة الامره بها  
 والحفز على تعاطيها وكلام الحسن رحمه الله محمول على التزين بالمعنى الثاني لا بالمعنى الأول فإنه يناهض  
 أن يفسد خلق الله إلى غيره لكن الزخ شري حكايتها ما ورد أمثال هذه العبارة المهمة وينها  
 على قواعدهم الفاسدة تطفن لها فترى من قالها من السلف الصالح عابز مع انتهى وكذا الجاني  
 بناء على قواعدهم جعل التزين بمعنى الخلق وجعله في المباح لله وفي الحرام للشيطان بناء على  
 أنه ليس بخالق فله خلق العبادات فله لهم ولكن الحق ما عرفت وقد صرح به الامام الزايف كما  
 والمصنف ليس بغافل عنه لكنه نقل كلامهم على ما فهموه فن قال المزين في الحقيقة هو الشيطان  
 لأن التزين سعة تقوم به ومن قال المزين هو الله لأنه الخالق لا لفعال والدواعي فقد أخطأ في المسمى  
 وما أصاب في الدليل فانظروا في آية وكلا التفسيرين منقولان عن السلف وقد تم تحققة ومن قال  
 انه من قبيل أقدمي بذلك حتى على قلان قد تعسف وتصلف وقوله وله شبه أي من ماذكر  
 أشكلا للعباد أي معاملة لهم معاملة المبتلى والمختبر ليعتدوا به فها عن غيره أول الحكمة الأخرى  
 (قوله والفتنار الخ) وقيل هو أفنديار والمسلم يفتح فكأن الجلود من عادة العرب أن يصفوا الشيء  
 بما يشق منه للمباينة فظن ظليل وهو كثر في وزن فاعل ورد في المفعول كما هنا والبركة أفنديار  
 وأدومهم والسومة بالضم العلامة والمشهور في السدة وفي القاموس السومة السوم في البيع والمطعمه

(رأى العين) روية ظاهرة معاينة  
 (والله يهدي نصره من شاء) نصره كما يريد  
 (أهـ بدرا في ذلك) أي القليل والكثير  
 أو غلبة القليل على كثير  
 شاك السلاح وكذا الوقعة آية أي المجتهد  
 ويحتمل وقوع الامر على ما أخبر به الرسول  
 صلى الله عليه وسلم (العهدة لا ولي الا بصاح) لفظه  
 لذي الجوار وقيل إن أبصرهم (نزل الناس  
 حب الشهوات) أي المشتهيات مسماها  
 شهوات باقية وأياها على أنهم لم يحكموا في  
 مجتها حتى أحسوا شهواتهم كقوله تعالى أحييت  
 حب الله والمزينة موافقة لما في الآية الخالصة  
 لا لفعال والدواعي وله شبه أي تلاه ولاه  
 يكون وسيلة إلى السعادة الأخرى وإذا كان  
 على وجه يرتضيه الله سبحانه وتعالى ولاه  
 من أسباب التعيش وبقاء النعم وقيل  
 الشيطان فإن الآية في معرض الذم وفوق  
 الجاني بين المباح والمحرم (من النساء والبنين  
 والفتنار المقتطعة من الذهب والقضبة  
 وتانيل الممتدة والاذنم والحرق) بيان  
 للشهوات والفتنار المال الكثير وقيل  
 مائة ألف دينار وقيل على مسنون نور  
 واختلف في أنه فلان أو فتنة أو فتنة  
 مأخوذة منه لتأكيد قوله بدمية مدرة  
 والدمية الملعنة من الدونية وهي العلامة أو  
 المرمية من أسلحة الأعداء وسومها أو المطعمه  
 والاذنم الأبل والبقرة والغنم

(قد استماع بطريقه ثانيا) اشارة الى ما ذكر (واقعه حسن المات) أي المرحوم وهو من قبل استبدال ما عند من القدرات الحقيقية الابدية بالثبوتات الخلقية الثانية (فل انك تشكك في حجب من ذلكم) يريد به تقرير ان ثواب الله حين يستبدل الدنيا (الذين كانوا عبادهم بنات تجري من تحتها الانهار في جنات) ١٢ ليان ما هو مشرب وجوز ان يتعلق الامم بقدر ارتفاع جنات على حوريات ويؤيد دعوات

من جن حديد لاسن خير (واولوا جاهن) مما يستغفرون النساء (ورضوان من الله) قرأ قصص في رواية أبي بكر جمع القسرات بضم الزا مع الحاء الخاف في المائدة وهو قوله وهو اصل السلام وفتح اللام (واقعه) بضم الباء (الذي) بألفه مضمومة في الجنب الحسن وما بين الماتى أو بألفه من انقضاء الفاعل محذوف عن جملته وقد بينه في التبعي فقهه فادخله استماعه في ارباعه اعلاه ورضوان الله سبحانه وتعالى لقرنه صفة وشمال ورضوان من الله أو كبريا ويسلم الجنة وضيقا الذين يقولون ربنا اننا نغفر لنا ذنوبنا ونقتات عذاب النار) صفة لمتقين أو قلبا أو مدح منسوبيا أو مرفوع على ترديد السؤال على جزاء الايمان دليل على أنه كلف في استغناء الغفران والاستعداد لها (الصالحين والصادقين والقاتنين والمؤمنين والمستغفرين بالاعمال) صبر الخصال السال على حسن ترتيب الخلق مع الله مع الله تعالى في التواضع والاعمال طلبة التوصل الى التماس في هوسها من الرذائل ويسبها على الفضائل والصبر يشعلها وآثارها بدنية وهي القبول وهو السند والاعتقاد في هوس التوفيق الذي هو ملازمة الطاعة والتجامل وهو الاتفاق في سبيل الخير وتلا طلب فالاستغناء لا ينافي الغفران اعلم ان الخطاب في الجمع ليس بمرتب في الواو ضم الدلالة على استعمال كل واحد منهما وتكميلهما فيها او لتقابل الموصوفين فيها وتضمن الامصار الى افعالها فيها اقرب الى الاجابة لان العبادة حسنة ذات شوق والنفس اموه والروح اجمع ما يهتدي به بل انهم كانوا يهتدون الى الخير ليسبقون به دون (شبه) الله لا اله الا هو بين هذا وبينه في سبب التلازم الا ان العلم او ازال الا كانت التلازمة جارية (ولذلك) بالافراد (وأولوا العلم) بالايان بها والاحتياج عليها من ذلك البيان والكشف شهادة التلازم فانه

التامة الخلق والاصناف يطلق على الاصناف الثلاثة والنم محصنة بال (قوله اشارة الى ما ذكر) يعني ان افرادهم وتذكر كبره تاويل المشار اليه بما ذكر وضعه ان يكون لذكر كبره واخره وافراده وحسن المات بمعنى المات الحسن والباقي قوله بالشهوات داخل على القبول وانتهى بمعنى الخداج الناقصة (قوله) يريد به تقرير ان ثواب الله (الخ) أي المأخوذ من قوله حسن المات وذلك اشارة الى ما قبله من النساء وما معه والذين الخ غير مقدم وجنات مبتدأ مؤخر والجملة مستأنفة ماذكر وعلى تعلقه بغيره يحصل عند ردهم خبره اعمق مالا يقال عند الله التواب ونحوه ولا يقال عند الله الجنة ووجه التلازم ظاهر لمطابقته بمعنى ولاه لا موقع لقوله للذين حيث تدنسون في الجنة معطوف على يتلقى ويجوز رفعه قبل وهو ارج (قوله في سبب الخ) فالعبادة خاص وعلى ما بعده خاص ومتاع النساء ذكر ذلكم والتعريف لكن يعلم من غير ان الفضل عليه خيرا أيضا فهو نعمة والرضوان رضا عظيم واذا ضم بالقدر الفرقان (قوله) صفة لمتقين أي الذين اتقوا وقبه الفصل بين الصفة والموصوف فهو بعد لفظا لكونه صفة للعباد بعد معنى وكونه وارد على المدح أسهل وأحسن وقوله في استغناء الغفران يعني ان وقع منه ذنب او كونه مستغنى عنها ان لم يقع ثم ان التوسل الى الله بالعبادة ويرتبط عليها الطلب وأقصى مراد السالك المغفرة ثم هي بعد ذلك مراتب وأصنافها الرضوان فلا رده عليه أنه قال أو الرضوان من الله أو كبر وهما المغفرة أعظم المطلب ولا حاجة الى أن يقال انها شاملة للرضوان (قوله وقوله والواو الخ) وهذا ما تقر في علم البيان فلا عبرة بقوله أي حيان رحمه الله لانهم العطف في الصفة بالواو يدل على السكال والروع بالضم القلب والمرااد بالمعنيين المجتدين في العبادة وقوله وقيل الخ وزوجه آخر للتقدير وهو ان كان كذلك في الواقع (قوله بين وحدانية الخ) يعني أنه استعاره تصريحا بتعبه فالشبه دلالة على الوحدةانية بما عطف من الادفة العظيمة وزل من الادفة السبعة وكذلك الاقار والايان والاحتياج من التقليل والمقصود تشبيه اظهار مخصوص باظهار آخر والجامع بينهما مطلق الاظهار والبيان والكشف فلا رده عليه أنه يلزم الجمع بين المعاني المجازية لانه يشعك كما يتمم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا رده أيضا ان قوله بين يقتضي أن المشبه البيان وقوله في البيان الخ يقتضي أنه وجه الشبه ونحو الاحتياج بأولى العلم لانه وان يمنع مانع من عدوهم من الملائكة لكن لا داعي لذكره (قوله مقبلا للعدل) اشارة الى معنى القسط وأن الباء التعليلية والتسم مصدر رقم المال وقوله وتسميه على الحال الخ جو زفبه وجود امر اية الحال والنصب على المدح والاختصاص من فاعل شدة زفيره والوصف لاسم بالمتى وهو له وجوز افراد المعطوف عليه بالحال كله طوف في نافذة اذا قامت قرينه تعينه معنوية أو فلسفية وأما اذا التمس فلا يجوز وانما خرب الحال للدلالة على علمه بجمعهما وقرب منزلتهما والمنسوب على المدح وان كان ما عارف في المعرفة وأما في التكرير التي أوفى التكرير بعد المعرفة كما نافذ أنه الزخشي وأما الفصل بين الصفة بالثبوت والبدل ظاهر ثم أشار الى أنه على الحالة من الفاعل لا يندرج في المشهود وفيه غير يندرج وعلى قراءة التعريف فهو يدل من هو هو يستند من بدل البدل فتأمل وأشار في جعلها حال من هو الى أن حاله مؤكدة وزل ذكره على كونها حال من الفاعل كما ذكره الزخشي اشارة الى ما قبله لانه اعترض عليه بأن الحال المؤكدة انما هي عقب الجملة الاسمية على ما في الفصل حتى ذهب بعض الشراح الى أن هذا ليس بتعريف بل بيان أنها خاصة بغيره بعد الاسمية بخلاف المنقولة أو هو تعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها وقد شاع القول بالحال المؤكدة في الجملة القطعية حتى قيل مبناه على أن يجعل كل حال ليست بماتة تارة وتزول أخرى مؤكدة ولا كلام في وقوع مثل هذا في الكلام للحال المؤكدة متفق على الاشتراك على معنيين وتسمى هذه حالا ثابتة فتقسم الحال الى المنقولة والثابتة والمؤكدة (قوله كره لثباته الخ) أما التاكيد

بالقلم أو بمسح اليد في رسمه وسكبه واجابه على الحال من الله وانما بيان افرادها لم يرد فيها ليدور بها كذا في المات بسبب قوله تظاهر ووجهه اعمق ويعتبر لانه أول من هو والمطلوب فيهما من الجملة التي تفرق كاشا وأحدها لانه حال مؤكدة وعلى المدح والثناء للخلق توفيه شعف قتله وهو شدة في المشهود به اذ جعله مدحا لاسلامه في التعريفين الثاني لفظ على البدل من هو وانما لم يرد في قوله كره لثباته كره لثباته

مظاهر وأما زيد الاعتناء بمعرفة أدته فلا تفتيت الذي اغتا بمكون بالدليل والاعتناء به يتحقق  
 الاعتناء بأدته وقوله والحكم به أي وجدنا أنه بعد ما ذكرنا على أجمال بقوله شهد الله الخ وقوله  
 الموصوف بها وأدبه الوصف القوي إذ الضمير لا يوصف فهو ما يدل أو خبر مبتدأ محذوف وأما  
 كونه صفة فاعل شهد فتعبد وقوله وقدم الخ يعني أن العزيز يدل على القدرة لكونه بمعنى الغالب  
 والقدرة ذاتها علم أن هذه مصوغات إذا تأملها الماثل علم ما شئت عليه من الحكم (قوله  
 وقد روي في فضلها) أي فضل ثلاثة هذه الآية والمراد بصاحبها من كان يقرأها وفي المدارك  
 من قرأها عند منامه وقال بعدها أشهد بما شهد الله به وأستودع الله هذه الشهادة وهي عنده  
 وبعدة يقول الله تعالى يوم القيامة إن لعبدني عندى عهدا وأنا أن من وفى بالعهد أدناوا عبدى  
 الجنة والحديث ضعيف لكنه في النفاذ وبكونه دليلا على شرف الأصول له لآلته على شرف  
 التوحيد الذي هو معلوم وشرف أهل لأن قبة المرام محسنة (قوله جملة مستأنفة الخ)  
 أي مبتدأة فلا استئنافا وبأدبها وإنا قاله مؤكدة لأن المستأنفة لا تكون مؤكدة عندهم وهذا  
 تأكيد عنوى لا اصطلاحى وأشار بقوله سوى الإسلام إلى المحصر المتقادم فهو بف الطرفين  
 وقوله والتدريج أي التصمن من تدريج الأبواب الدرع وقوله يدل الكل الخ أن قسم الإسلام بالإيمان  
 وأريد بالإيمان الإقرار بوحدة الله تعالى والتصدق بما الذي هو الجزء الأعظم فدل على الصكل  
 ظاهره أن قسم بالتصدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بما علم من الدين بالضرورة وكذلك لأنه عين  
 الشهادة بما ذكر كما يعتبر بما جاء به عبيده لا وأما إذا خبر بالشرعية فهي شاملة فلا يحتاج إلى الإقرار  
 بالوحدة لأنه لا يضر كونه جزءا من الإسلام لأن المانع منه العكس فأنفع ما قبل أن الإيمان هو التصديق  
 بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون يدل كل لشعور لما فيه وليس هو أنه إذا أريد الشريعة  
 فما قبله يشرط فلا يكون يدل اشغال قال القاسمى قرأ الكسائي بالغ في ما من باب يدل الشيء من الشيء  
 لأن الدين الذي هو الإسلام يشتمل التوحيد والعدل وهو هو في المعنى أو من يدل الاشغال لأن الإسلام  
 يشتمل التوحيد والعدل انتهى وهو بعينه كلام المصنف رحمه الله عنه أنه يعلم معنى كلامه وأن البذل  
 لا اشكال فيه مع ملاحظة تأملها بالقسمة فلا تنفصل (قوله أو أير أشهد بحجى قال تارة ولم  
 أنرى) أي أنه لاحظ فيه الاعتبارين في حال فكسر أنه للاحظة معنى قال ونفع أن للاحظة معنى علم  
 ولأن أنقصه على التعيين أي قال بالنسبة الخ فتأمل (قوله من اليهود الخ) يعني في معنى الذين أوفوا  
 الكتاب وجوه منها اليهود والنصارى والمختلف فيه دين الإسلام وشأنه فاعترف به قوم منهم على  
 لوجه الحق وآخرون مع ادعاء تخصصه للعرب وانتكارهم البعثة ولما كان هذا مواثقا للأول في  
 الاعتراف بالجلالة قد على النبي فلا يقال الظاهر تقديم قوله وفاء عليه أو أمر التوحيد وتخصيصه  
 يقوم موسى عليه الصلاة والسلام لأن الكتاب المعترف كماله للتوراة واختلافهم أن موسى صلى  
 الله عليه وسلم لم يضر استودع التوراة سبعين حبراً من بني إسرائيل وبعلمهم أمناه عليه واستخلف  
 يوسف فإما في قرن بعد قرن اختلاف أبناء السبعين بعد ما جاءهم علم التوراة بنبيهم وفاء على  
 قولنا الدنيا والرياسة واختلاف النصارى في أمر يحيى عليه الصلاة والسلام بعد ما جاءهم أنه  
 عيسى الله ورسوله إلى فرق مفسدة في المال والعمل (قوله أي بعد ما علموا الخ) لم يزل علواً مع أنه  
 أخسر إشارة إلى أنه علم بسبب الوحي ولما كان العلم يقتضى عدم الاختلاف لأن الحقيقة واحدة  
 ويضمه بأنه نبي وحيد لا يلقى حد ومن عاقل أو مؤثر يحمي العلم بالدين منه لطوع رايته وتفسير  
 النبي بالحسد بتحقيقه (قوله لا شبهة ونسفاً في الأمر) يعني أنه لا يلقى لاهذا وهو محط على قوله  
 حيداً على حدم ما يلقى لا يندى لعمرو وهو تركيب حكم الشيخ عبد القاهر والسكاكي يدرم حصة لكنه  
 وقع مثله في الكشف كثيراً وقالوا إن عدم حصة غير مسلمة وسأني تحقيقه يريد أن يفهمه قول للمدارك

ومن هذا الاعتناء بمعرفة أدلة التوحيد والحكم  
 به بعد تأملها وتبين على قوله (العزيز  
 الحكيم) أنه علم أن الموصوف بها وقدم  
 العزيز تقدم العلم بقدرة على العلم بحكمته  
 ورفعها على البذل من الضعف والفسفة  
 لفاعل شهد وقد روي في فضلها أنه عليه  
 الصلاة والسلام قال يحيى بصاحبها يوم  
 القيامة يقول الله سبحانه وتعالى إن لعبدى  
 هذا عندي عهداً وأنا أن من وفى بالعهد  
 أدناوا عبدى الجنة وهو يدل على فضل  
 علم أصول الدين وشرف أهل (أن الدين عند  
 الله الإسلام) جملة مستأنفة مؤكدة على  
 أي لا دين مرضى عند الله سوى الإسلام  
 وهو التوحيد والتسليم بالشرع الذي جاء به  
 محمد صلى الله عليه وسلم وقراء الكسائي  
 بالغ على أنه يدل من أنه يدل الكل أن قسم  
 الإسلام بالإيمان وأما ما تضمنه أو يدل  
 الاشغال أن قسم بالشرعية وقرئ أنه بالكر  
 وأن بالغ في معنى وقوع الفعل على الثاني  
 واعتراض ما بينهما وأما ما تضمنه من الاعتناء  
 تارة ولم أنرى تضمنه معناه من اليهود والنصارى  
 الذين أوفوا الكتاب من اليهود والنصارى  
 أو من أرباب الكتب المتقدمة في دين  
 الإسلام فقال قوم أنه حق وقال قوم أنه  
 مخصوص بالعرب ونفاه آخرون مطلقاً أو في  
 التوحيد فنقلت النصارى آخرون مطلقاً أو في  
 أمر الله وقبلهم قوم موسى اختلافه  
 وقيل هم النصارى واختلافه في أمر عيسى  
 عليه السلام (الآن بعد ما جاءهم العلم)  
 أي بعد ما جاءهم حقيقة الأمر وعقدوا من  
 العلم بالإيات والنجيب (بما بينهم) حيداً  
 بينهم ومطلب الرياسة لا شبهة ونسفاً في الأمر

(ومن يكفرا بآيات الله فان الله سريع الحساب) وعدل في كفرهم (فان جاحول) في الدين وجاهل بنفسه بعدما أتى الخلق (فقل ألسنتي وجيئة) أخلصت نفسي وجاتني لا لأشركن غيره وهو الدين القويم الذي تأملت به الخلق ودعا إليه الآيات والرسول وانما عبر بالوجه عن النفس لانه أشرف الاعضاء الظاهرة ويظهر القوى والحواس (ومن اتبعني) عطف على التاء في أسلت وحسن للفصل أو مفعول معه (وقل للذين أوفوا الكتاب والذين) الذين لا كتاب لهم شكركم العرب (أألسنت) كما أسلنت لما رخصت لكم الحجة أم أنتم بعدى كفركم فظنتم قوله فهل أنتم تنفون وفيه تبطلهم بالبلادة أو المعادة (فان أسلو فقد اهدوا) فقد تفقوا أنفسهم بأن أخرجوها من الضلال (وان قولوا فأنما نسلك البلاغ) أي قد يضروا ولذا إذا علمت الآن تبلغ وقد بلغت (والله بصير بالعباد) وهو وعيد (ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسمة من الناس فيشرهم بعدايب آليم) هم أهل الكتاب الذين في عصره صلى الله عليه وسلم قتل أولهم الانبياء وشاربهم وهم رضوا به وقد واصل النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ولكن الله عصمهم وقد سبق مثله في سورة البقرة وقرأ سورة ويقتلون الذين وقد منع سبويه ادخال الفاء في خبر ان كيت ولعل (ولذلك قيل النبي) (أو تلك الذين) سبغت أعمالهم في الدنيا والآخرة (كقولك زيد فافهم رجل صالح والفرق أنه لا يفهم في الابتداء بخلافهما (ومالهم من ناصرين) يدفع عنهم العذاب (المر إلى الذين أوفوا نصيبا من الكتاب) أي التوراة أو جسد الكتب السماوية ومن لتبعض أرباب الباطن

عليه ما والامن ثبوت الاختلاف بعد مجيئ العلم كانه قول ما ضربت الاية تأديبا وأما ما أشار اليه من حصر الباعث في البني في المقام أو من الكلام ان يجوز لقلده الاستثناء القرع أي ما اختلفوا في وقت لفرض الابد العلم لفرض البني كانه قول ما ضرب الاية حصر أي ما ضرب أحد أحدا الا زيد مرا وسرعة الحساب تقتضي احاطة العلم والقدرة فلذا أنفاد الوعد واعتباره بتقلم الشرطوا لجزء (قوله بعدما أتى الخلق) يعني ليس أمره بمجاز كرثنا الحاجة والازام بل لا الحجة قامت عليهم وهم للعدا والبساح لا ينفون وتستعنتهم وقوله أخلصت نفسي وجعلت قبل يعني ان الوجه مجاز عن نفس الشيء وذاته كما في ربي وبه ربك أو عن جهة الشخص تعبيرا عن الكل بأشرف الاجزاء وقيل عليه لو كان التصديق بالدين المعنيين لقال أو جعلت فالوجه ان قوله نفسي إشارة الى المراد وقوله وجعلت إشارة الى وجهه بأنه من التعبير عن الكل بأشرف الاجزاء لتبذله منزلة الكل والبداء بأشرفه وانما عبر بالخ وما ذكر في كلام المصنف واضح وأما في كلام الكشاف فلا يثبت واذ جعل مجازا عن النفس في علاقة الجاهل خفا فان كانت الثانية اتحدت أو لا فلا تعلق (قوله عطف على التاء في أسلت الخ) أورد عليه وعلى ما بعده انه يقتضي اشتراكهم معه في اسلام وبه وليس المعنى أسلت وجهي وهم أسلوا وجوههم اذ لا يصح أكلت وجهي وأريد وقد أكل كل منهم ما رغبا ورضا بأنه لا مانع منه حال الزمخشرى أخلصت نفسي وجعلت لله وحده لم أجعل فيها لغيره شركا بأن أعبدوه وادعوا الهامه يعني ان ديني التوحيد وهو الدين القويم الذي ثبت عندكم كما ثبتت عندي وما جئت بشي جديد مع حق تيجاد لوني فيه وغرر بآهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء لا ينفون دفع المصاحفة وقوله يعني ان بيان لكيفية الربط بين الشرط والجزاء أي قوله أسلت دفع المصاحفة بأنه لا معنى لها كونه إيجادا لغيرها التضرع حقيقة وقوله وهو الدين القويم في بعض نسخ الكشاف القديم يعني دين ابراهيم وقوله أسلت وجهي كما قال الخليل أسلت رب العالمين ووجهت وجهي للذي فطر السموات والارض (قوله وقل للذين أوفوا الكتاب الخ) هو عطف على جملة الشرطية والمعنى فان سلك أهل الكتاب فزاد حاجتهم بذلك فاذا ألغيتهم هم الدعوة وقل لا الود والآخر أسلمت اذ جاءكم ما وجب قبوله من الدين القويم دين ايكيم ابراهيم فان أسلوا فقد اهدوا وادبل العموم ضم الاثنين لاهل للكتاب وأما تأويل اهدوا بقوله فقد تفقوا الخ فقول لتبديد الجزاء وفيه تضر وجه الوعيد ربيانه فانهم وجه التعبير ان كذا اقترت مسئلة ووضعها ثم قلت للمسائل هل فهمت (قوله هم أهل الكتاب الخ) ولما يقع منهم قتلهم قوله بالرضا به والهم والقصد الآن فان أول قتل النبيين بالاول وقتل الآخرين بالقسط الثاني وجعل شاملا للثاني فظاهر والا يازم الجمع بين معنيين مجازيين في لفظوا حدوه وخنعه وقد مر ما فيه قد ذكره (قوله وقد منع سبويه الخ) أشار بقوله كلبت الى دليله وأشار الى الفرق بين ما بان ان المكسورة وكذا المفتوحة لا تقدر معنى الكلام لانه باق على خبره بخلافهما ومن جعل لغير ما بعده جعل قوله فيشرهم جملة متبرزة بالفاء كما في قولك زيد فافهم وجعل صالح وقد صرح به العادة قوله

واعلم فمالم المرء ينفعه • أن سوف يأتي كل ما قدرنا

ومن لم يفهم هذا حال ان القامبر رائية وجواها مقدم من تأخير التقدير زيد رجل صالح واذ اقتضت ذلك فانهم وانما أعاد قوله ويقتلون والفرق بينهم فان أحدهما بالقوة والاخر بالفعل وقال هنا بغير حق لان الجملة هنا أخرجت نخرج الشرط المناسب للعموم ونعت في ناس باعياهم وكان الحق الذي يقتل به معينا عندهم (قوله يدفع عنهم العذاب الخ) أشار الى افراد الى التي ملهم ناصر وانما عبر بالجمع ليعلم غيره بالطريق الاولى ولا شأن من تضرع التجمع والعرب وقوله اتورا الخ قيل ان الله فيشر غير حريب فاذا أريد التوراة في البيان وان أريد الجنس فالتبعض واللام على الاول للهه وعلى الثاني للبني وهو محتمل فسمي ويجوز ان تكون للاشياء وتوزل تفسيره بالوح الذي في الكشاف لانه



منها عاشرها من شاعر يقرئ في الآخرة والاول عام والآخر من ههنا منه وقيل المراد بالآخرة النبوة ونزها  
(شاعر) في الدنيا وفي الآخرة او ههنا بالانصاف والادبار والوفيق والخلفان (يدل) انظر الى كل  
من مضى العرش والذلا وحديثي من ما بينهم خير كما اولا لرعاة الادب في الخطاب اولان  
١٦ لما انشد في ربيع كل عشرة من ههنا زاعارا اخذوا منصرفا ظهر فيه صفته عظيمة فيقبل فيها

فيه **(قوله فذلك الاول الخ)** لان الله تعالى ما لا يجع الله وبالله المصطفى والمنقذ بعض منه والتعريف  
 للجنس في الجميع وقيل في الاول للجنس وفي الاخير للعهد وقيل في الاول للاستغراق وفي الاخير  
 للعهد الذاتي والمراد بالادبارية النصر كان المخلدان منذ التوفيق **(قوله ذكر الخير وسعد له المقصود)**  
 بالذات الخ) هذا مذهب اليه المحققون من الحكماء قال في شرح الهياكل ان الشره خفي بالعرض  
 وصار ياتع لم ان بعض ما يفتن الخيرات الكثيرة قد بدلت من الشر القليل فكان ترك الخيرات الكثيرة  
 ناجل ذلك الشر القليل شر اكثيرا فصدر عن ذلك الخير نازله حصول ذلك الشر وهو من حيث صدوره  
 عنك شر اذ عدم صدوره شر لتخلفه فوات ذلك الخير فانت المتنزه عن الغشاة مع انه لا يجزى في الملك  
 الاماتاة اسمى وهذا بناء على الاصح ونحن نقول بفعل ما يشاء من خير وشر ولا يرسل ١٤ بفعل على  
 ذمهم تخصيص الخير لا المنة وله بالذات وقدمه لظهوره والا ية نه اضرعا عا لا بد اذ لم ينفذ اليه  
 اولان سبب نزول الايمان في الله النبي صلى الله عليه وسلم من البشارة بالتقوى وزاد في الخيرات وقوة  
 خطا الخندق أي خضره والخندق معرب كنده وقطع لكل عشرة أي عين لهم فخرها والمماويل جمع معمول  
 بكسر الميم الفاس وغيره صعدتها ومنها الحضرة والمستكن القنبرية وخير لانيها للبدنيته وهو جابر كان  
 يكتفانها والخيرة كل أرض ذات جارة سود كلها مشقة من الخيرة واللوب المحوم حول الماء لظن من  
 الازدحام وقوله لكان جواب قسم والحيرة بكسر الحاء المهملة وباء ساكنة وراء مهملة مدية تقرب  
 الكوفة وتشبيه القصور بآيات الكلاب في سفرها وبساها وانقسام بعضها الى بعض مع الإشارة  
 الى تحجيرها وان استعملوها وما ذكره في الخندق هو ما وقع في غزوة الاحزاب والحديث بطوله مخرج  
 في الدلائل ليبقى وكونه سبب التزول أخرجه ابن جرير رحمه الله والفرق بين فتحين الحرف وفي الحديث  
 أسروا واطاق تنظر بعين الانكسار **(قوله والولوح الدخول الخ)** يعني هو سقيته كما في قوله تعالى  
 حتى يبلغ الجبل في رسم الخياط وأما هذا فهو اما استعارة لثقاته أو زنادق زمان التهاوي الليل وعكسه  
 بحسب المعاليم والفتارب في ذكر البلدان **(قوله نهرا من والاهم الخ)** هذا على قراءة الجزم  
 ظاهر وكذا على الاخرى لانه في معنى النهر والتخفيف معبرته في اثنين والواو بمعنى الموالى من  
 الواو وهو القرب بمعنى الارباع أو امورا كانت بينهم في الحاملة بل برعوا امامهم عليه السلام بما يقبضه  
 الاسلام من بعض وجوب وقوله أو عن الاستعانة بهم في الفوز كما قول الشافعي رضي الله عنه ومذهبنا  
 وعليه الجهور انه يجوز وضعهم وانما يستعان بهم في قتال المشركين لا البقاء كذا صرحوا به وما  
 روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدرك قتيبة رجل مشرك  
 وكان ذا برأة متجدة فصرح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين رآه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
 ادع عنك اجمعين غيرك لثقتي خبان على الله عليه وسلم استعان يهودي قتيبة وضعهم  
 واستعان بمشركين أي في حوزان لثقتهم بشرط ما جاءه والوقوف كذا في كتاب لتساع والتسوخ  
**(قوله اشارة الى أنهم الاساقفة)** يعني ليس النبي مقيدا بكونه من دون المؤمنين حتى يفتحهم منه جاز  
 انضادهم اوليا مع ولاية المؤمنين بل لا يقتضي بالمراسلة لهم المؤمنين ومذوحه بمعنى معة  
 وقد استدلل بهذه الآية وهو على أنه لا يجوز جعلهم عمالا ولا استغناءهم في أمر الدين وغيره لم يشو به  
 بالنص المؤكد **(قوله في ولاية النبي صلى الله عليه وسلم الخ)** أشار الى أنه بقدر رمضان وعقلته وفيه اشارة  
 الى ان ولايتهم كالاتجمع مع ولاية المؤمنين لا يتجمع مع ولاية الله لانهم أعداء الله ومن والى عدو الله  
 لا والاه وأشد في معناه البت المذكور وعدله

وليس أخمن، دقّی رأى منه • ولكن أخمن، دقّی فى الغائب  
والاولی بضم ال و ن والكاف الملقاة و عازب بالفتح بمعنى بعد غائب (قوله الا ان تقاوم من هم هم الخ)  
لما كان انى متعدياً به • وهما تعديان بـ أن أشار الى أن الفعل تارة على أنه وصف بمعنى ما يلقى منه

بسمي ولاية خان موالاتحاد بين ابيهما فقال وقد عرفت ثم رزم اني • عديقتك ليس التولعك بهازب (الان سكرانهم نقه) ومن  
الان خضاقران من جهتهم ما يجب انقاوا وانقاوا النسل معدي بن لاه في معنى غلبرو وقضاوا وتر ابيض نقه



ومن لا يبدأ القاموس أصل الكلام فثمة كانت من جهتهم فالقدم أصعب على الخالي فان كانت ثمة قاموسا فهو ممنوع لمطلق ويكون نقدي عين له معنى خلف وحسن وهو يتعدى في حال تعالى وان امرأه أخافت من بعلها ثورنا غر خاف من موسى خفاقة بين الشاني عمال الشبهة فعل هذا يكون تركا احد متعدي له لامه اي ضررا وبخود **قول الضرر** هذا يشعر بأن خذروا خفي متعديا بين بخلاف الثاني فانه ليس الاقتصادي بنفسه **مردود (قوله منع من موالاهم الخ)** كونه ظاهرا وابطنا مأخوذ من عموم الائتناء **وقول عيسى عليه الصلاة والسلام** معناه المادرة للضرورة ولا امر بان يظهر مالهس هو عليه وقبل معناه كن وسطا في معاشرتهم وبخافتهم وامس شيئا في مواظبتهم فمما يؤن ويذعن **وقيل** كره يبعد مع الناس وقليل في حظيرة القدس وعقاب الله اذا أسئده اليه وكذا كل شي أضف اليه دل على عظمه ولا يؤيد معنى لا يائي **(قوله يصح حصاركم الخ)** في قوله ان تقضوها ويبدوها اشارة الى وجه ذكر المدي مع ان على الحق يستلزم عمله وهو استوى في علمه الحق والمبدى وانها معنده على حذوها وهي نكتة لديمة **وقيل** المراد التعجب لصح لكن قوله يمدد ويعلم ماقى النعوات الخ يشبه فلا تكون التكة تسرية وقوله فعلهم سر كم علتكم اشارة الى انه بمنزلة الدليل لما قبله الا انه يصاح الى نكتة للعلف حينئذ قائمه وقوله في قوله الخ بان لفظ النظم وقوله ان لوجه بجهته وتعالى ويصدر الخ اي يان لوجه التصدير لانه **(قوله يمدد ذاتي الخ)** في الكشف ذات في الاصل ومنه ذوق قطع عنما قطعها امس الوصف والاضافة وأجر تبحر في الاءاء المستغلة فتاوا ذات متعدي ذات قديمة وأوحده ونسبا اليها من غير حذف التاء فقالوا ذاتي وسكن الاخرى من ابن الاعراب في ذاتها التي معبقة وهو منقول عن مؤنث ويصحي صاحب لان المعنى القائم بنفسه بالنسبة الى ما يقوم به واقراده ينسحق الصاحبة والمالكة ولمكان النقل لم يعتبر وان اتاها لتبث عوضا عن الامام المخذوفه وأجر وهاجري تاهات ولهذا أبقره في النسبة ولم يتحسرا عن اطلاقه على الباري تعالى وان يبحر او نحو علامه عليه تعالى واقراده في اسانحة التبعة دليل على ان الاذن في الاطلاق صادر وقيد بلفظ نعم على ما رادف الماهية **(قوله يوم منصوب بتوذاخ)** في ناصبه وجوه منها انه قدر ولا يرده تصيد قدره بهذا اليوم لانه اذا قدر في مثله قدرته في غيره بالطريق الاولى ومنها أنه منصوب بالمصدر هو مصدر كأو باذ كمقدرا فيكون مفعولا به ومنها مذكاة المستخرج منه اليه تعالى تخشى أنه منصوب بشدة وضعفه للوم ومعناه واضركم معنى على امر اخلف فيه اليه وهو اذا كان الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل به معمول الفعل المتقدم فهو علام هندسرتي أي هندوقه

أجل المرتضحت ولأيد ه اي اذا ما جئني حصول الاماني

ففاعل يسمت خبر المضاف إليه أجل المتصرف والمعلن فيه مثله قوله الجهور ومنعه بهم لأن  
عود الضمير بقضى الزوم ونصبه لجهة نصبح الاستعانة ضموفه نظر وتجد يجوز أن تكون الناصبة  
المفعولين لأنها ماضية وأن تكون بمعنى نصب خبر حال وجوز في الموصولة وهو الراجح والشرطية  
والصدرية واستنارها ما بانها صارت حرة أو جازية (قوله ينهاه بين ذلك اليوم) قبل الظاهر عوده على  
ما جلت أقدمه وإن اليوم أحضر فيه الخبر والشرطية والتحق به الشرط لا مطلقاً وذن بأنه أبلغ لا يؤد  
البعديته بين اليوم مع ما قبله من الخبر لتلازم ما به من سوء والحق في ما جلت من خبر محضر أو ما  
جلت من سوء محضر أن يكون من العطف على المفعول وحذف الثاني اختصاراً بشرط ذكره في الأول  
وهو جاز كما صرح به في المدح المحصور وقوله كقولك علت زينا فاضلا وعرفا فليس من باب الاقتصار  
على المفعول الأول وليس بشئ لأنه مثل زيد قائم وهو محال في الخبر كما صرح به جوابه فيقدم  
الاقتصار ضرورة وأما الفرق بين المبتدأ والمفعول في هذا الباب فهو وجوز أن يكون وقد مضى لاثباتها  
وأن تكون متعديّة فواحد لا خلاف وهو في تقدير آخر في ما جلت وجهان ما مبتدأ مشبهة وقاد

معلومة على المال والى ووثقات مستأنف وأمال من شعر علت لقوله لا من نفس ولا رد عليه أنه تخصيص  
للعمل والمقام لا يناسبه لأنه ليس المقصد التخصيص بل بيان سوء حالهم وحسرتهم ولا بأس فيه (قوله  
ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع قد الخ) عليه اعتراض مشهور وهو أنه إذا كان الشرط ما مضى والخ  
مضارع جازية الجزم والرفع من غير تفرقة بين أن الشرطية وأسماء الشرط وما قبل ولا يتبع أطباق  
الترادف على أحد الجانبين وإن كان مرجوحا وما يقال المراد الارتفاع على وجه القوم ليس بشئ لأن  
القوم انما هم من جهة أنه ورد كذلك ولا يحال لتغير النظم كالإجمال لتغير ما ورد فيه من الشعر  
وأجيب بأنه شاذ بحيث لم يوجد الا في قوله

وان أنا خليل يوم مصيبة • يقول لأعائب مالي ولا حرم

وهو غير مسلم لأنه ورد كثيرا في كلام العرب حتى اذى بعض الغضابة أنه أحسن من الجزم وأفسده أبو  
حيان رحمه الله تعالى شواهد كثيرة منها قوله

ان يسئلوا الخبير يعطروا من عبثوا • في الجهد أدرك منهم طيب الخبير

والشاهد في الشرط الثاني فإن جوابه أدرك وهو مضارع مرفوع الا في الأول حتى يقال أنه سمولان  
مضارع مجزوم بجذف النون فهم ما كانوا هم وفي المعنى ان الزمخشري امتنع من تخريجهم على رفع الجواب  
مع معنى الشرط وقد صرح في الفصل بجواز الوجهين في نحو ان فاعل يزيد أقوم لكنه لما رأى الرفع  
مرجوحا لم يستعمل فخرج القراء المتفق عليها عليه وضع هذا أنه جواز ذلك في قراءة مشادة مع كون  
فعل الشرط مضارعا تأتية بالماضى أعنى قوله لا يغيثكوا يديركم الموت برفع يدرك لأنه في معنى أيا  
كنتم وقد ظن كثير تناقضهما والرد على ما يناقض في نفسه نظري علم بمسألة (قوله وقرئ وذت الخ)  
وعليه ما رتفع ما رفع الارتفاع لكن الجدل على الموصولة أولى لكونها أوفق بقراءة العائنة وأبصر على  
سنة الاستقامة لا كلام لحكاية الحال الكافية في ذلك اليوم فوجب أن يجعل على ما يفيد الارتفاع ولا  
كذلك الشرطية على أنها تعيد الاستقبال ولا عمل سوف في استقبال ذلك اليوم وهذا لا يثنى العينة

لأنه وان لم يدل على الوقوع لا تنافيه وحديث الاستقبال يدفعه فقد روي ما كانت عملت كما في نظارة كذا  
قال الضرير وقال ان في صفة كلام لا لا يجله على تقدير الموصولة حال أو صطف على تقدير الشرطية  
لا تقع حالا ولا مضافا لها الطرف فيبقى الاعطاء على اذ كرو هو تقدير صفة محل بالمعنى وهو كون هذا  
الحال والوداد في ذلك اليوم ولا يحصى سوى جعلها حالا بتقدير مبتدأ أى روى ما عملت من سوء تود  
وفي قوله الجدل على الابتداء والتبريد اشار بأن الواجب شرطية لم تكن في موقع المبتدأ بل المفعول كذا  
في قوله ما امتنع أصنع لأن عملت لم تستعمل بضميره بل بقي مسطرا عليه كأي عمل من معرفة أحوال أعمام  
الشرط والاستفهام وصد أنها قلت ولا يتخلو هذا الكلام من تكلف وإهمال وما ذكره من دعاوى  
أكثرها بلا برهان فانهم أعربوا ان الوصلية مع جلت على الحالية ولم ينس الصانع على منع الاضافة إليها  
ثم لا مجال للشرطية هنا بحسب الصناعة والمعنى لأنه لا مفعول لتعدي حيث إذا لا يصح على في اسم الشرط  
ولا غير ما بعد ما رآه والمعنى على تعلقه بما بعده ولا وجه غير أنه عمل فيه فقيه تفكيك للنظم المتطوّل  
لما عتمد من غير داع وحديث الاستقبال لا يرد ما إذا لم يتعلق بشئ يحتاج الى التأويل في تأمل (قوله  
كررتوك والتذكير) هذا بحسب الظاهر وقال الضرير الاحسن أنه ذكر أولا لأن مع من الوادة  
التكرار ونأيا لفت على عمل التبريد والمعنى على السوء وقوله إشارة الى معنى أن رآه انما نفس تحذره  
لنعمه لهم وهو فرح من اللطف فيكون تنبيه المقلبه وبغيره فيكون مراد أهم الخدم وعبد فذكر  
مع ودهم ورضا كافي قرأه تعالى ان الله لا يغفر ذنوبه وعقاب فهو تكميل كافي للكشاف وشرحه (قوله  
الحبة ميل النفس الخ) ذهب عامة المتكلمين الى أن الحبة نوع من الارادة وهي لا تتعلق حقيقة الا  
بالمعاني والمتانف فيحصل تعلتها بذاته تعالى وصفاته فاذا قيل ان العبد يجب الله فعما يجب طاعته

ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع قد قرئ  
وتنوع على هذا يصح أن تكون شرطية ولكن  
الجل على الابتداء والتبريد وقع معنى لأنه  
سكينة كائن وأوفق للقراءة المشهورة  
(ويذكركم الله نفسه) كرهه للتوكيد والتذكير  
(واقفه ورف بالعباد) إشارة الى أنه سبحانه  
وتعالى انما لها هم وحدهم فاقه بهم  
ومراعاة لصلاحهم وأوله لذكور فقره ورو  
عقاب لهم فخرج من وجهه ويضئ هذا  
(قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) الحبة  
سبل النفس الى الشيء لكل أدرك فيه

وخشيته أو ثوابه واحسانه وانحاشه الله العباد بعبادة عن ارادة ابطال الخيرات والمنافع في الدين  
والله تعالى بهم وهما يحتاجان من باب اطلاق المزمع على اللازم أو استعارة تسمية ارادة العباد اختصاصه  
تعالى بالعبادة ورفعتهم فيها بعل قلب الحب الى المحبوب لئلا يفتت الا له وقد اعترفت بهذا صاحب  
الكشاف حتى طعن على من ادعى محبة ذات الله تعالى باليق صدوره عن عاقل وأما الحارثون فقالوا  
ان الصديق اقله ذاته رايا محبة فوايه ندوة نازلة قال الفزاري رحمه الله تعالى المحبة عبارة عن ميسل  
النفس الى الشيء المستلذا فاقوى ذلك شي عشا والبعض نفرة الطبع عن المؤمن فان زاد شي مقنا  
ولا يظن ان الحب مقصور على المحسوس وهو سبحانه لا يدرك بالحواس ولا يتجلى في الخيال فلا يجب لانه  
عليه الصلاة والسلام سمي الصلاة فترة عين وجه لها أبلغ الحيويات وليس لحواس فيها حظ بل حس  
البصيرة الباطنة أقوى من البصر الظاهر والقلب أشد ادراكا من العين وجمال المعاني المدركة بالفضل  
أعظم من جمال الصور الظاهرة فلا يصار فيكون له المحال لئلا القلوب بما تدركه من الامور الشريفة  
الالهية التي يعجز عن أن تدركها الحواس أتم وأبلغ قبل الطبع السليم والعقل الصحيح اليه أقوى ولا يعنى  
الحب الا المثل الى ما فيه ادراكه فلا يشكر حب الله الا من قبله المقصود في ربط الهيات فم هذا الحب  
يستلزم الطاعة كما قال الوراء رحمه الله

نمسي الاه وأنت تظهر حبه • هذا العمري في القياس بدع

لو كان حباً صادراً لاحت • ان الحب لمن يحب مطيع

وهذا في قول المصنف حيث يجعله الخ فانه يشير الى أن ما ذكره المتكلمون نظراً الى الظاهر والتفاسير  
المذكورة في كلامهم لا يراد منه ما بالذم وقوله من الله أي حدوثه منه وبالله أي بقاؤه والى  
الله أي ما هو مرجعه اليه • والحب لله أي لوجه أو المختص به وفي الله أي مرضاه وهما متقاربان وهو  
إشارة الى مرتبة الحب الصرف الذي يفتح مشربه في زياجة كلنا كوكب دوى وفي التي بها العقول  
سكارى وعاهى بسكارى

على نفسه تليكم من ضاع عمره • وليس همها نصيب ولا سهم

والقطر تفتى عن القدير (قوله جواب الامر الخ) والكلام ان يجازيه الامر أو الشرط المقدر  
معروف في التصرفات اذ الحاجة الى الضالاة يلزمها فم واستعارة لقوية أو مشابهة لان من رضى بشئ كان  
اسمئذ والمشاكلة ظاهرة والتصاوير عارضة في المقرة فتقوله عبر من ذلك أي الضالاجع ما تقدم  
فتسبح امتك الا على غفوه المراد وان الرضا مستلزم فكأنه غير مفارقة ومعنى قوله ينزه وقوله ان يحب  
اليه هو مقتضى السياق وقوله على عهده أي في حياته وعلى احتمال المضاربة في قولنا أصله تنولوا  
على الخطاب وحديثه يحتمل أن يكون دخلا تحت القول (قوله لا يرضى عنهم ولا يفتى عليهم الخ) لما  
كان رضا الله دعاء رضاء متخفلاً لانواع الخلف والجلل أجل ما مضى في قوله ويكتشف الخبائث فلا  
يقال الا حسن أن يقال فلا يكتشف الخب من عقولهم بالجاوز عارفهم منهم ولا يفرحهم من جناب عزه  
وجوارقده وقوله وانما يقل الخ دلالة على العموم لان الكافرين يشغل من قوى وبهم منه أن  
التولى كفر لانه راجع فيه وان تنى المحبة عنهم ذلك لتعلقه بالوصف المشعر بالعلة وثق المحبة عنهم  
يقضى المحصر في عدمه وقيل عليه ان جعل ان الله لا يحب الكافرين جزءا لا يصح قصد العموم لان تولى  
طائفة خاصة لا يصير عيباً لعدم محبة جميع الكافرين بل يجب عدم محبة كل أحد قوله وان جعل دالا  
عليه وقائمه فتقدير الكلام ان تنولوا ان الله لا يحبهم لانه لا يحب الكافرين فليس من وضع الظاهر  
موضع المظهر حتى يحتاج الى تكملة وهذه مغالطة لان المراد بالكافرين من تولى قديمه ووضع موضع  
الضير بظاهر والعموم انما هو بحسب التعيين المذكور يقطع النظر عن المراد لانه اذا لم يحبهم لكفرهم  
دل على أنه لا يجب لكل من هو كذلك (قوله بالرسالة والخصائص الخ) ذكر كمال حمران بعد آل ابراهيم

يجب جعلها على ما يقتضيه الله والعبد اذا  
علم ان الكمال الحق في ليس الا قصدياً  
وتعالى وان كل ما رآه كمالاً من نفسه أو غيره  
فهو من الله وبالله والى الله لم يكن حبه الا  
فهو وقائه وذلك يقتضى به ذلك فسر المحبة  
والرغبة فيما يقرب به فذلك فسر المحبة  
بارادة الطاعة وجعلت مستلزمة لا يباع  
الرسول صلى الله عليه وسلم في عبادته  
والحرص على مطاوعته (يجيبكم الله ويفقر  
لكم ذنوبكم) جواب الامر أي يرض عنكم  
ويكتشف الخبائث من قلوبكم الصاورة عارضة  
منكم فيقر بكم من جناب عزه ويترككم في  
جوارقده عبر من ذلك المحبة على طريق  
الاستعارة والمقابلة (واقفة غفور رحيم)  
ان يحب اليه بعبادته واتباع عهده صلى الله  
عليه وسلم روى أنزلت لماتت اليهود  
نحن أبناء الله وأحبنا وقيل نزلت في وفد  
يخبران لما قالوا اننا نريد المسح جافة وقيل  
في اقوام زعموا على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أنهم يحبون الله سبحانه وتعالى  
فامرهم أن يجعلوا الله ولهم صدقاً من العمل  
(قل أطيعوا الله والرسول فان تولوا) يحتمل  
المعنى والمضارع محبة فان تنولوا (فان الله  
لا يحب الكافرين) لا يرض عنهم ولا يفتى  
طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقصد العموم  
عليهم وانما يقل فلا يحبهم لأنه من هذه  
والدلالة على أن التولى كفر وأنه من هذه  
الحقيقة تنى محبة الله (ان الله اسقى آدم ونوحاً  
والنبيذ (ان الله اسقى آدم والنبيذ) بالرسالة  
ابراهيم وآل عمران صلى العالمين) بالرسالة  
وتلخيص الرسالية والبعثاة ولذا وجب  
قوله على ما يقوله غيرهم لما اوجب  
طاعة الرسول ومن ثم الحاشية لمحبة الله  
سبحانه وتعالى عقب ذلك بيان ما اقربهم  
تحريراً علياً

وبه استدلل على فضله على الملائكة وآل  
ابراهيم اعصم وابحق وأولادهما وقد  
دخل فيهم الرسول الله عليه وسلم وآل  
عمران موسى وهرون اشعرا بن بصهر بن  
تاحت بن لاوي بن يعقوب أو عيسى وأمه  
حريم بنت عمران بن مائل بن اسحاق  
ابن ابي يود بن يوثن بن دبابيل بن  
جلبان بن يوشا بن اوشا بن اسودن  
ابن مسكي بن حافار بن احاد بن يوتام  
ابن عزريا بن يواهم بن ساقط بن ايشي  
ابن راجيم بن سليمان بن داود بن اليبين  
ابن عويد بن سلون بن ياسر بن يمشون  
ابن عمار بن بزام بن حشرون بن فافيز ابن  
يهودا بن يعقوب عليه السلام وكان  
العمر اثنين ألف وخمسة مئة ذرية بعضها  
من بصهر حال أو قبل من الاكين أو منها  
ومن نوح أي منهم ذرية واحدة متشعبة  
بعضها من بعض وقيل بعضهم بعضي  
الذين والذرية الولد يقع على الواحد باجمع  
قطعة من الذرة أو قطعة من الذرة أدلت  
همزتها بن فقلت الواو يا و دعت (واقه  
سبع علم) بأقول الناس وأعمالهم فطلق  
من كان يستقيم القول والعمل أو سجع يقول  
أمره أن عمران عليه نبيا (أقالت امرأت  
عمران رب اني قدوت لك حالي بطني) فينتصب  
به اذ وقيل نصبه بانها راذكر وهذه حنة  
بنت فاقوذ واحدة عيسى وكنيت لعمران بن  
بصهر بنت اسمها حريم اكبر من هرون فقلن  
لقد امرنا ونبه وترده كفافة زفافها كان  
محاضر الاين مائلن وترجق ايشه ايشاع  
وكان يحيى وعيسى عليه السلام ابني خالة  
عن الاب روى أنها كانت عاقرا بهورنا فاشيا  
هي في ظل شجرة اذ ذات طائرا يطعم فرسه  
لحنت الى الولد وقته فقالت اللهم اني ائلى  
تدرا ان رزقتي ولدا ان اصدق على بيت  
القدس فيكون من خدمه فخلعت حريم وولدت  
عمران وكان هذا النذر مشروعا في عهدهم  
للعلمان فلعلها بنت الامر على التقدير أو  
طلبت ذكرا

مع دخوله فيهم لبيان أنهم مقصودون من انباء اذ السورة تزات سليمان فضلهم لكونهم أشرف  
لدخول نبي صالح الله عليه وسلم في آل ابراهيم وفي كلامه اشارت الى ان المقصود من ذكر جميع الرسل  
لا خصوص من شخص بالذكر وجبه الاستدلال المذكور ان العلمين شامل لجميع المخلوقات فاذا  
اختار هؤلاء عليهم اقتضى تفضيلهم والتأويل خلاف الظاهر وقوله وكان بين الصوراين بن يحيى عمران  
أباموس وعمران ابهمريم وعمران المذكور في النظم بمثلها ورجح في التفسير القول الثاني بأن  
لسورة تسمى آل عمران ولم تشر قصة عيسى عليه الصلاة والسلام ومريم في سورة أبسط من شرحها  
في هذه السورة وأماموس وهرون فليذكر من قسمته على هذه السورة طرف فدل ذلك على أن  
عمران المذكور هو عمران ابهمريم انتهى (قوله حال أو قبل) اختلف في اعراب نصب  
ثقل على البلية من آدم وما عطف عليه وهذا بخلاف ما في قول من يطلق الذرية على الاتام والابناء  
لانهم الذرية بمعنى الخلق والابن ذرية من الولد والذرية من الاب وبه صرح الراغب وغيره فلا يرد  
عليه قول أبي الفداء لا يصح أن يرسل من آدم لانه ليس بذرية وقيل بدل من نوح وما بعده وقيل بدل  
من الاكين لان السادة من الذرية السبل ولما اقتصر المصنف رحمه الله على هذين القولين لما فسره الذرية  
به وقص عليه الحالية وقوله ذرية واحدة لوحدها من التاموس من ايشة على الاول اتصاله  
على الثاني أو على اتصاله فيما وعلى الثاني يكون كقوله الماشقون والمتفقات بعضهم من بعض  
(قوله والذرية الولد الخ) فيه أقوال فقل منسوب الى الذرية بالفتح والضم لتفسير النسب بمعنى الخلق  
والثالث لانه تعالى خلقها أو بعينه فصار اللفظ لا تراجمهم من جلب آدم عليه الصلاة والسلام على  
عنته واختاره الزجاج وقيل أصلها ذرية وقوله منتهى قايده الرامه ثم قلبت الواو ايضا وأدخمت  
كاحد الوجوه في سره ولو جعلت من الذرية وكان نسب وقيل انه من ذرة الخلق وهو ما زال التزم تحقيقه  
كافي البرية حال في الكشف والاول أصح ومعنى التفرق واللبت أظهر وفعله يشهد العبد  
وقوله بأقول الناس الخ ونشر والتعميم من حذف المتعلق والتضييع بقرينة السياق (قوله  
في نصب به) أي بجمع علم على التسامع أو بسجع والابن الفصل بينهما لا ينهي لتوسمهم  
في الظروف وحسنه بفتح الحاء المهملة وتون مشددة وتا تأت اسم عراقي ثم ذكر أن حريم النسيان  
كعمران وقوله فقلن أن المراد فبسته المراد بامرأة عمران في الآية أم حريم هذه وزوجته وفي نسخة  
أم المراد وزوجته (قوله وترده كفافة زكرا) أي بردها القول قوله تعالى وكلها زكرا فان  
زكرا في عصر عمران بن مائلن لا عمران بن بصهر وزوج زكرا ايشاع بنت عمران بن مائلن أخت حريم  
فيكون عيسى بن حريم ويحيى بن زكرا ابني خالة لاب كما ورد في الحديث الصحيح ولما كانت ابلا لانها  
بنت عمران لكن حريم من حنة وايشاع من غيرهما لانه كان حنة كانت عاقرا حتى ماوت بهورنا  
جلت حريم وايشاع كانت أكبر من حريم لكن ما سألني من أن ذكرها قال أنا أقوم به اعندي  
خالتي ليدل على أنها خالته لا أختها فتم من وفق فيه ما بان حنة وايشاع بنتا فاقوذ افرهم بنت  
أخت ايشاع وبنت الأخت يطلق عليها أخت اطلاقا متعارفا فيكون ابني خالة عجزا ومنهم من قال كان  
عمران تزوج أم حنة فولدت له ايشاع وكانت حنة وبنته تزوجها وكان ذلك جائزا في شرعهم فولدت  
حريم فتكون ايشاع أخت حريم من الاب وخالتها أيضا لكان آورد عليه أن الاول يجوز احتمال  
لأبوابية والثاني لا يصح مع قوله ان ايشاع بنت عمران (قوله روى أنها كانت عاقرا) أي حنة  
وخمد بن يحيى جمع خادم كسبع ووجه نادر ونذر خبر الاولاد في شرعهم بخصوص بالذكور  
وبصد هذه القصة جازا بالنبات ايشاع في بطن يحيى أن كان ذكر اعلى تقدير العرف وتبينه فيه  
أو أنها بطيته ودعت أن يكون ذكر ايشاع المسمى ربياني فذكرت ما في بطن فاجعل ذكر اعلى حد  
أعنت عجله حتى وقيل ان هذه الرواية متناقضة ظاهر النص يعني قوله ربياني فذكرت ما في بطن فذا

مرتبته بقوله وروى وروى من هذا فروع بأن المراد كنت تدرك أو قدرت ما سيكون في بطن (قوله محمدا  
 معتقدا الخ) التحرير من الحرية وهي ضريان أن لا يجبر عليه حكم النسي وأن لا يتكلمه إلا بخلاق  
 الرديئة والراذائل الدنيوية وإلى هذين المعنيين أشار المصنف وهذا تفسيران مرويان عن السلف وقد  
 أشار إلى هذا الراغب رحمه الله فاقبل إن الأول من التحرير يعني الاعتدق والثاني من تحرير الكتاب  
 اتقوه لا أن جعله خلافا لصدقه فتركه لا تكلف لإحاجة إليه والحالية أمان ما أومن الصغير  
 في الطرف وهي حال مقدرة على الثاني قبل ويحتمل المصدية (قوله الصغير في بطنها وتأنيده الخ)  
 في الكشف لأن ما في بطنها كان أن في علم الله قال الشارح المحقق يعني لحاصل المتكلم أن مدلول ما مؤثرت  
 جازله تأنيث الصغير بالله الله وإن كان اللفظ مذكرا هذا في قوله فلما وضعها عما في قوته حكائية تب  
 اتى وضعها أن في قد يوجب بأن تأنيث الصغير هنا ليس باعتبار العلم بل باعتبار أن كل صغير وقع بين  
 مذكرو ومؤنث هذا باعتبار أن عن مدلول واحد جازية التذكير والتأنيث فهو الكلام يسمى جملة وأنثى  
 حال بمنزلة الصغير تأنيث الصغير العائذ إلى ما ظفر إلى الحلال من غير أن يعترفه معنى الاقوة ليزم اللغو وضعه  
 نظرا لسهولة ماؤدة كما قاله العربون وأيضا فإنه إذا كان المقصود التخصيص لا يوجهه ما ذكر أصلا فكانه  
 قيل وضعت ما في البطن أنثى كان فإن كانتا اثنين لا لقوة لأن صغيرا كانا من يرث وأنثى نظرا إلى الخبر  
 ومن لا يفرض بين الموضوعين زعم أن تأنيث الصغير على العلم يكونه أنثى فلا يوجهه حشد أنه باعتبار  
 الحلال وقوته أو على تأويل مؤنث الخ يعني يقول يؤنث لفظي بصلح للمؤنث كالحسنة يفتحين  
 وهي النتائج فلا يفسد كمال تأنيده ولا يلفظ ذكر أنثى (قوله وإنما قالته تحسرا الخ) جواب سؤال تقدمه  
 أن الأخبار إنما قالته لأنه لا زعمها وعلم الله سبحانه ما في قاضيه فائدة في هذا الخبر أنقل انما يلزم ما ذكر  
 إذا كان الأخبار للحضاب وهذا الخبر قلتكم بعرض حاله ويحصر عليه تعالى فإن قلت كأنه  
 بلغوا الخبر لاستقناء الخطاب عن الإفادة للغو الكلام مع قصد التصرع لم الخطاب بكونه مضرا قلت  
 أوجب بأن الكلام لا نشأ للتصريح والتلفظ به بصير الكلام ليس لأفادة التصريح وقرئ بين  
 أحد حدث النبي وأفادته ويحتمل أنه الصغير محمدا مستقلا بالمقول لأنه من فاضحه قد رفعه وقد قال  
 الامام المرتضى أنه قد رد الخبر ضرورة لأغراض سوى الأخبار كما في قوله قوي هم قتلوا أمي أي هذان  
 هذا الكلام تحزين وتنجيع وليس بأخبار فقله ليس بأخبار هو الدافع للسؤال فلا حاجة إلى شيء آخر  
 لأنه ما لم يلقم هذا رد دلالة على العسر لا بد أن تكون كلمة أو مجازا والكلام الخبري سواء كان  
 حقيقة أو لا لا بد منه من أحد الأمرين الصادق أو لا زعمها وهما مفقودان هنا فلهذا السؤال فتأمل  
 وقوله وهو استئناف أي مقطوع عما قبله فليس معطوفا فلا شافى كونه اعتراضا كما سأل وقوله  
 تعظيما لموضوعها أي المولد الذي وضعته يعني ليس المراد الإذعان في أخبار الله سبحانه أعلم به كما  
 يترأى من السياق وهو موصولة والهاء محذوفة وتقديره ما وضعته وأما كون ما وضعت عبادة عن  
 أم حرم أي هو أعلم بها لئلا يمتنع والتعزير فلا وجهه وجزالة التظلم تأباه وقوله على أنه من  
 كلامها فليس للتصريح بل لنفي العلم لأن العبد ينظر إلى ظاهر الحال ولا يثبت على ما في خلافه من  
 الأسرار (قوله بيان لقوله ما أعلم الخ) وذلك أن قوله تعالى والله أعلم بغير علم الخ وورد  
 لتعظيم المولد وتفضله على الذكر يعني أنه قد توفى بين الناس فضل الذكر على الأنثى والله هو الذي  
 اختص به لفضل هذا الأنثى على الذكر فكأن قوله وليس الذكر كالاتي بيان لما استدل عليه الأول  
 من التعظيم وليس بيان المنطوق حتى يعنى بطف البيان المنع فيه العطف واللام فيه ما علمه دائما  
 التي في الأنثى فسبق ذكرها صريح في قولها إلى وضعها أنثى والتي في الذكر فلقولها إلى تدرك الخ أذهو  
 الذي طلبته والتعزير لا يكون إلا للذكر (قوله) ويجوز أن يكون قولها يعني وليس الذكر  
 والأنثى سيان وفي ليس خبر الشان ولذا رفع بيان وفي نسخة سين وهو ظاهر وكون اللام على

(محمدا) معقلا لمسته لا أنفله (قوله) ومخلصا  
 للعبادة ونصبه على الحال (فتقبل) (قوله)  
 ما تدركه (أنك أنت السميع العليم) لقول  
 ونبي (فلما وضعها) قالت رب أنثى  
 (أنثى) الصغير لما في بطنها وأنا نسبه لأنه كان أنثى  
 وجزا تصاب أنثى حاله لأن تأنيثها علم  
 منه فإن الحال رصاحبها بالذات واحد  
 على تأويل مؤنث كالنفس وأما تحسرا  
 تحسرا وتحسرا (قوله) والى ذي الانتم كانت ترجون  
 ذلك ذكر أولها لا تدرك تحسرا (واقه) أعلم  
 بما وضعت أي بالنبي الذي وضعه وهو  
 استئناف من الله سبحانه وتعالى تعظيما  
 لموضوعها تعظيما لها ببيانها وقرأ ابن عامر  
 وأبو بكر عن عاصم ويعقوب وضعت على  
 أنه من كلامها تنسبها أي وأما الله  
 فيه سرا والأولى كان شيئا قرئ وضعت على  
 أنه خطاب الله تعالى لها (وليس الذكر  
 كالاتي) بيان لقوله والله أعلم أي وليس  
 الذكر الذي طلبت كالاتي التي وهبت واللام  
 فيه ما الله به ويحوز أن يكون من قولها  
 يعني وليس الذكر والأنثى سيان فيما تدرك  
 فتكون اللام للينس

هذا الجنس لانه لم يقصد خصوص ذكر واثني بل المراد ان هذا الجنس خير من هذا كفولهم الرجل  
خير من المرأة ويؤيد كونه من كلامها عطف قولها واثني محتمل مريم قال في الانتصاف اورد على هذا  
الوجه ان قياس كونه من قولها ان يقال وليس الاثني كاذب كقوله مقصودها تنقيص الاثني بالنسبة  
الى الذكور والعادة في مثله ان يثنى عن الناقص شبهه بالكامل والعكس وقد وجدت الاصل في ذلك  
مختصا ولم يتبين في تعين ما قالوه الا ترى الى قوله تعالى لستن كاحمد من النساء عني عن الكامل شبه  
الناقص لان الكامل لانواع النقص صلى الله عليه وسلم ثابت بالنسبة الى عموم النساء وعلى ذلك جاءت عبارة  
امراء عمران ومنه ايضا ان يثنى كمن لا يخلق انتهى (قلت) اذا دخل ثني بلا او غيرها وما في معناه  
على تشبيه مصرح بآركانه او بعضها الجمل معنيين تفضيل المشبه بان يكون المعنى انه لا يشبه بكذا الا ان  
وجه التشبيه في اولى واغوى كقولك ليس زيد ككاتب في الجود ويحتمل عكسه بان يكون المعنى انه لا يشبه به  
بعد المسافة بينهما كقول العرب ساء ولا كصدي صري ولا كالسيدان فتي ولا كالكاف وقوله

طرف الخليل ولا كليله مدح ووقع في شروح الحامان وغيره ان العرب لم تستعمل الثني يلا على هذا  
الوجه الا في معنى الثاني وان استعمله لتفضيل المشبه من كلام المولدين حتى اعتزوا على قول الحريري  
في قوله في مقاماته غدون ولا اعتداء القرب وما يشبهه كقوله في خبطة التلويح نال سلطان الاشجار  
ولا اشجار الشمس نصف النهار اى ولا شئ من ذلك الخلف مثل المنصوبه بلا واثني المضاعف اليه مقاما  
واراد ان اعتداه ان كان قبل اعتداء القرب الذي هو اكثر الطير بكونه واو هذا واثني في هذا الكتاب معناه  
ان المشبه اقوى من المشبه به ولم يأت هذا عن العرب كما مر مثله وليس مذهبيهم في ذكر لابين المشبهين  
واغماهم من كلام العامة ووقع في مقامات البدع وما نقله المحقق صري على هذا فاشارة الى انه ليس  
بلازم كارد في الايات المذكورة وما اوردته النعالي من خلافه في كتابه المنصب فلان حسن ولا  
القدر وجود ولا المحر على انه لو سلم ما ذكره فالحاصل ان جبره على ان ما ورد في الثني بلا الاعتراض بين  
الطريقين لا في كل ثني وهذا من نقائص المعاني التي ينبغي تفهيمها ولم ادر من صرح به حتى وقع في بعض  
روايتي التلويح في خط لعدم المنصب وقيل قول المنصف ليس الذكر والاثنى سان اشارة الى ان التشبيه  
ليس للحاق الناقص بالكامل ولا يشي ان يقال وليس الاثني كاذب كقول كمال التشابه والمراد في المساواة  
واللام للجنس على هذا التوجيه لانها تزيل ليس جنس الاثني كاذب كقوله في خدمة بيت المقدس وعلى الوجه  
الاول هذه الجملة معترضة من متكلم آخر نحو قلت ضرت زيد او لم ما فعلت وبكر او خالدها لعلى على

هذا او هما كلام متكلم واحد بالنظر الى الحكاية لا الى المحكي فتأمل (قوله وانما ذكرت ذلك ليرجى  
تقريب الخ) يفهم التقريب من كون مريم بمعنى عابدة وفهم التفسير ظاهر لتغاير المفعولين وقد مر مريم معنى  
آسر وقد سبق انما معرية مارية بمعنى جارية وهو اسمع عندي (قوله اجبرها بحفظك الخ) اصل العزذكا  
قاله الراغب رحمه الله الالتصاق الى القبر والتعلق به يقال عاذ فلان بفلان اذا استجابه ومنه اخذت  
العزذوة وهي القيمة والرقعة والرجيم المرجوم استعمل في لازم معناه وهو المهرود وما ذكره من الحديث  
رواه الشيطان فتوجه في الكشف الله اعلم بعصته فان مع عصته ان كل مولود يولد بطعم الشيطان في اغوانه  
الا حرم واثني فانما كانا معصومين وكذلك كذلك من كان في صفتهما كقوله تعالى لا غرهم اجبرهم  
الا بقاء لئلا ينسبهم المخلصين واسم لاه صارا من مسه تقبيل وتصوير لطعمه فيه كانه يسهه ويضرب يده  
عليه ويقول هذا من اغوره ونحوه من التخييل قول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صرورها • يكون بكاء اللفل ساعة بول

واما حقيقة المس النقص كما توهم أهل الحشو وكذا ولواطع ابايس على الناس فيفسد لامتلات الدنيا  
صر اغا وما طاعها لاجوابه من نفسه انتهى يريد أنه من الغفلات الاتعاسة وليست كذلك في الواقع  
وقد استعمله ابن الرومي على نهج حسن التعليل فلا يستلزل صارا شأى الابتداء واقع عنده والمر

(واي محتمل مريم) عطف على ما قبلها من  
مقاله او ما بينهما اعتراض وانما ذكر ذلك  
ليرم انتقار اليه وطالب الان يصحها ونسبها  
حتى يكون المعنى العادة وفيه دليل على ان الاسم  
انتم بمعنى العادة امور متغايرة (واي  
والنهي والتسمية امور متغايرة (واي  
أعدها بك) اجبرها بحفظك (وذكر بينهما  
السلطان الرجيم) المهرود واصل الرجيم  
الرى بالخبرة ومن النجى صلى الله عليه وسلم  
ما من مولود يولد الا والشيطان يحسه حين  
يولد يستل من مسه الا حرم واثني فانما كانا معصومين  
ان الشيطان يطعم في اغواءه كل مولود بحيث  
يأثر منه الا حرم واثني فانما كانا معصومين  
وعلى عصمه ما يذكر هذه الاستعانة







(قال كذلك الله فعل ما يشاء) أي يفعل ما يشاء من الجانب مثل ذلك الفعل وهو إنشاء الراس شيخ فان ويجوز نفاذ أو كانت عليه وزوجك من السكر والمار يفعل ما يشاء من خلق الولد أو كذلك الله مبتدأ أو خبر أي يفعل مثل هذه الصفة (٢٥) ويقول ما يشاء. يان له أو كذلك خير منه المحذوف أي الأمر

كذلك والله يفعل ما يشاء يان له (خالدوية) اجعل لها (أي) علامة أو فرس الجبل لاستقبله بالباشقة والشكر وترجع مشقة الانتظار (قال أليك أأنكم الناس ثلاثة أيام) أن لا تقدر على تكليم الناس ثلاثاً ولما حبس لساعة من مكالمكم خاصة لتعلم المدة لذلك الله تعالى وشكره قضاء لحق النعمة ولكنه قال أليك أي يجيب لساعة الآن الشكر وأحسن الجواب ما اشتق من السؤال (الأرض) أشار به يهودي أو رأس وأصله انصرف لومنه الزموا لغيره والاشتقاق منقطع وقيل منصرف المراد بالكل مال على الضمير وقرئ جمع رخصاً لقدم جمع راض ومنزاً كرسى جمع وهو زنى حاله أنه ومن الناس بمعنى متراضين لقوله

متى ما تلقى فردين ترجف

وواف أليك في وقت طارا

(ولذ كركبك كثير) في أيام الحبسة وهو مؤكل في الحبس للفرص منه وتقيده الأمر بالكثرة يدل على أنه لا يفيده التكرار (وسمى بالمشي) من الزوال إلى القريب وقيل من العصر والغروب إلى ذهاب صدر الليل (والإيكاد) من طواف الجبلى القصى وقرئ بفتح الهمزة جمع بكر كهر وأسماء (واذ قالت الملائكة يا صبر إن الله اصطفاك وعلفك وأعطاك على نساء العالمين كل ما شاءا كرامة لهما ومن أنكر كرامة نعم أن ذلك كان مجزواً كما أرادها لتبوء عيسى عليه الصلاة والسلام فإن الإجماع على أنه تعالى لم يستثنى أمره لقوله تعالى وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً وبشرهم هو ما لا صفاً الأول قبلها من أنها ولم تقبل نبياً آخر وتقرن بها العبادة وأغناها برزق الجنة عن الكعب وعلفها بها تهاجرها يستغنون النساء والثاني هذا بيتاً وأرسال الملائكة إليها وتخصها بالكرامات السب كالأمر غريب وتبرئتها مما علقته اليهود بانطافئ الطفل وجهه لها وإنه أيتها للعالمين

انهم باعني في الاستعمال وصحافي الجاز من باب واحد وعافر كائناً وطاعت على القسب فلذا لم يؤث وأشار إليه بقوله ذنق أرى قطع (قوله أي يفعل ما يشاء من الجانب الخ) أي أن كذلك معمول بفعل مقدم عليه والتقدير كهذا الفعل الجيب يفعل الخ كآمر تحقيقه في ذلك جعلناكم وقوله كأننا هو راجع إلى كونه استعما عني كهيئة حسنة أو ردة هاشميين أم بغير ذلك وكذلك الله على الأعداء والنجبة عني بالوأم والاستراكرامز وقوله وترجع بالرفع صلف على أعرف والصعب عطف على أستقبل (قوله أن لا تقدر الخ) انما صفة له لانه الظاهر من كونه آية وأما استماع مع القدرة وإن قيل به فيجهدنا وقيل أنه حبس عقوبة على السؤال وقوله وأحسن الجواب ما اشتق من السؤال أي أخذت ما انتزع بآثار يكون ناسبه لفظاً ومعنى لانه لمسا لآية لاجل الشكر وأجيب بأنه أن لا يقدر إلا على الشكر كقيل لا يقيام لا تقول ما لا يفهم فقال لا تفهم ما يقال (قوله والاشتقاق منقطع الخ) الأول هو الظاهر لأن الرضاي من جنس الكلام أمال أو ل الكلام بكل ما يفهم فانه يكون متصلاً لكنه خلف الظاهر ولم يرد أن لا يكون اشتقاق منقطع أصلاً إذ ما من اشتقاق إلا ويمكن تأويله بيشه ومن اجتنب جمع راض من نادى الجمع وقد حصر في النافذ خصوصاً (قوله متى ما تلقى الخ) في أمالي ابن الضمير كان عبارة بن زياد العسبي بحسد عنقرة على شجاعة وظهر تحقيره ويقول لقومه ليقتلني خالها فأر يحكمه وأعلمكم أنه عبد يبلغ عنقرة ذلك فقال

أمرني تفض استلم مذروها • تشققي فما أكاذعاراً

متى ما تلقى فردين ترجف • وواف أليك في وقت طارا

وسمى صام قبست عليه • أصابع لا ترى فيها انتشاراً

في أيلت آخر حال المذموم جانباً لليتين ومن كلامهم ما يقض مذروها إذا ما يتهدد وفردين ويروي خالون حال من للفاعل والمفعول ويروي بزني أي يارزني وترجف بمعنى تضطرب والرافعة طرف الآلة التي تلي الأرض من القوائم وأود بالرافعة التثنية لانه ليس له الأرافقان ولذا نعى تضطرباً وتضطرباً بمعنى تضطرباً وهو مجزوم معطوف على جواب الشرط وأصله تضطربان وضمير التثنية للرافعة بمعنى الرافعتين كآمر ويحتمل أن يكون منصوباً بعد الشرط والتاء للضباب أو لتأنيث الرافعات والرافع للاطلاق وقيل أنها بدل من نون التأنيد الخفية (قوله وهو مؤكل ما فيه الخ) لأن المنع عن كلامهم للاستئصال بالذبح والشكر فان قلت الإنشاء لا يعطى على النذر وكذا المين لا يعطى على المؤكد قلت قيل أنه معطوف سينشئ على مقدراً أي اشكروا ذكر أو الأخر مؤول بالغير أي أن أنلكم وتذكر أن رغبة نظر وقوله وتقيده لانه قد قلنا العشي والابكار قد لا تكون أكثر من أخص من التكرار (قوله ولا ابكار) بكسر الهمزة مصدر وهي الفتحة جمع بكر كهر لفظاً ومعنى وهو نادر الاستعمال (قوله كل ما شاءا الخ) الأدهاس التأسيس من الرخص وهو السابق الأسفل من الجدار والأدهاسات أن يقدر على دعوى النبوة ما يشبه المجزأة كظلال القمام رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم الخبر معه وفي كونه مجزأة كراسل الله عليه وسلم بعد ذلك يقع الكلام معه ولم تقترن بالحق ودعوى الإجماع على عدم استنباط أمره ليس يصح لانه ذهب إليه كثر من السلف وما السبكي رحمه الله وابن السبكي في رجعه واستدل به بالآية لا يصح أيضاً لأن المذكور فيها الإرسال وهو أخص من الاستنباط فان قصر القول بالآلهام فاستند إلى الملائكة عليهم الصلاة والسلام خلاف الظاهر وإن كان لا يمنع من أنه يكون بواسطتهم أيضاً ولما تكرر الاصطفاة في الاعتقاد الاصطفاة أين لظهوره فائدة وما يستند وهو الخيول وقد فيها أنهم سرها يوسف الجارو وكان عابداً في بني إسرائيل وفي نسخة قوله بالقاف والراء المملة والقاف بفتح حرف الهمزة بكذا أنذمته (قوله أمرت الصلاة الخ) لما كان الظاهر أن يقال صلى أو صلى أو كان الصلاة وهي القيام المعبر عنه بالوقوف والركوع والسجود ويؤخر

الصعودين وجهه بأنها أمرت بكل ركن على حدة بما يقع في المحافظة وقدم السجود لانه كان كذلك  
 في صلاتهم وأما كونه التسمية على أن الواو لا تفيد الترتيب فلا يخفى ضعفه لان الكلام مع من يسلم لا مع  
 من يتعلم من هذا النظم وكذا كونه قد مره لانه أقرب ما يكون للعدد من ربه وهو ساجد لانه  
 انما يتبع على القول بأن الصيام ليس أفضل منه كائنا من الشافعي وكذا الوجه الاخر غير تام اذ لو قيل  
 واصبدي مع الساجدين أو مع الصليين لم يأت ما ذكره وفي الكتاب صاف أمرت بالصلاة في القنوت  
 والصعود لكونهما من حيات الصلاة أو لأنها قيل لها ما ركعي مع الركعتين بمعنى وتسكن صلاتك مع  
 للصليين أي في الجماعة أو انظمي نفسك في جملة الصليين وكوفي معهم في عداوتهم ولا تكون في عداوتهم  
 غيرهم ويحتمل أن يكون في زمانها من كان يقوم ويصلي في صلاته ولا يركع وفيه من ركع فأمرت بأن  
 تركع مع الركعتين يعني بعد الاصر بالصلاة أمرت بقصد في الصلاة وهو الجماعة أو بالمواظبة على ذلك  
 بحيث تقف من جملة الصليين وتسبب اليهم أو بجمعة الركوع والكون مع الذين يركعون لا مع الذين يصلون  
 بل تركع مع الركعتين أي على الصلاة والأركان قوله وقيل المراد بالقنوت (قوله) قال الرغب  
 رحمه الله القنوت لازم الطاعة فلا يقال إلا أنه لا يدل على الإدامة لأنها موصوفة من قول الله تعالى  
 والتصبر عن الصلاة للصعود من التصبر بالزمن الشكل والاختبات التواضع (قوله) أي ما ذكرنا (ناخ)  
 من النصيب بيان لما هو أتم ما يقتضي أو جمع قصة وقوله من النصيب نفسهم لقوله من أيباء الغيب  
 وقوله التي لم تعرفها الخ الحصر مأخوذ من المقام والاقتراف جمع قبح بكسر فسكون وهو هم موضع  
 لميسر والفرقة سميت أقلاما من القلم وهو القطع وهو بيان لأفراد اسم الإشارة بأنه باعتبار تأويله  
 بما ذكر (قوله) والمراد بركونه وجه (الخ) يعني أنه يخبر عما لا يبلغ إلى معرفة العقل مع اعتراكم  
 بأنه لم يسمع وتذكرون أنه وحى ظرق مع هذا ما يحتاج إلى التلويح في المشاهدة التي هي أظهر الأمور  
 استقاء (قوله) متعلق بمحذوف (الخ) الخ يصلح تعاقب بقوله باسم الاستعظام للفتا ومعه في زمان بقدر  
 ما يرجع به النظام وذكره الخ يخشى ثلاثة أوجه أحدها جملته هي حال ما قبلها أي يتطرون لأن النظر  
 يؤذي إلى الادوار المتعلق باسم الاستعظام كما فعل القلبية كما صرح به ابن الحاجب وابن مالك  
 في التسهيل فمن غلب أنه مخصوص بها حتى ارتكبت ما قبل النظر بنظر البصيرة وقال المصنف تركه لهذا  
 لم يصب الثاني ليعلموا أن الالتفات واجب الصلح لكنه سبب بعد والقرب هو النظر إلى ما ارتفع من الاقلام  
 وقدره السكاك يتطرون ليعلموا انظر إلى المعنى والافتقار والثالث يقولون قالوا وهو ضعيف لانه ليس فيه  
 فائدة بعينه بها وانما هو اصلاح لفظي (قوله) أنه مفيد إذا المراد بالقول المقدس القول للبيان أي ليسينوا  
 ويعينوا الكمال ووقع في عبارة القاضي رحمه الله أو يقولون فهو مثل ما قد مره في يخشى وجهه حاله  
 وفي بعض النسخ أو يقولون بالتسبب حلقا على ما يعلموا وجهه التعليل فيه غفلا لأن أو يقلع بامر فلا يرد  
 عليه ما قبله أنه هو من الناصح إلا أن يقال أنه أراد يقولون ليكنوا الأليستهم هو ما قبل (قوله)  
 وما بينهما اعتراض (الخ) دفع به الاعتراض بالفضل كدفعه بما بعده أن الوقت مختلفان فكيف يصح البديل  
 ويدل القلة لا يقع في ضيق الكلام وعلى تقدير الابدال من أوقات الامثلة كما يأتى بعد الوقت فهو  
 ظاهر أنه يدل كل وقيل يدل اشتغال وما وقت الاشتغال فظاهر أنه قبل وقت الإشارة بعدة فاستجيب  
 في جواب الابدال إلى أن يترى زمان ممتد يقع الاشتغال في بعضه والبشارة في بعض آخر لم يصح بالنظر  
 إلى ذلك التمايز في زمان واحد كما يقال وقع القتال والصلح في سنة واحدة مع أن القتال في أولها والصلح  
 في آخرها وبمقتضى أن كلام الزمان والمكان قد يؤخذ حقيقيا وهو القدر الذي شطرت على الشيء ولا  
 يفضل عنه وقد يؤخذ غير حقيق وهو خلافه لا سيما لو يؤخذ به معارفا بغير معيار فسكون يدل كل  
 من كل لابدال اشتغال أو بغير من كل باعتبار أن أحدهما جامع للوقت والآخر لبعده لانه وإن كان في بعضه  
 نظر تحكم لا داعي إليه (قوله) المسبح لقبه وهو من الالتفات المشتركة بكسر الهمزة أي المقيدة بالمدح ويصح

بالمعنى في المحافظة عليها وقد قدم السجود  
 على الركوع كما لا يكون كذلك في  
 شربهم أو لا تسمية على أن الواو لا توجب  
 الترتيب أو ليتبين أو تكفي بالركعتين لا بد أن  
 بأن من ليس في صلاتهم تركع ليسوا صليين  
 وقبل المراد بالقنوت إدامة الطاعة كقوله  
 سبحانه وتعالى أنتن هو فأتت أباها الليل  
 ساجدا أو قائما وبالسجود كسوع الخ شوع  
 وأدبار السجود وبالركوع فوسيه  
 والاخبار (ذلك) من أيباء الغيب فوسيه  
 (ذلك) أي ما ذكرنا من القصص من الغيب  
 التي لم تعرفها إلا بالوحى (وما كنت فيهم إذ  
 يقولون أقلامهم) أقلامهم لأنهم لا يقرعون وقيل  
 اقتربوا بأقلامهم التي كانوا يكتبون  
 بها التوراة تبركوا والمراد بتبرك  
 كونه وجهه على سبيل التبرك بالوجه  
 فأنظر في معرفة الواقع المشاهدة أو السماع  
 وعدم السماع معلوم لا شبهة في عدمه في  
 أن يكون الاتهام باحتمال البيان ولا يظن به  
 تخالف (لهم) بكسر اللام متعلق بمحذوف  
 دلة ما لا يشكون أقلامهم أي يقولون  
 أو يرون أنهم بكسر اللام (وما كنت فيهم إذ  
 يقولون) تنافس في كتابتها (أوقات  
 يتصمون) يدل من أوقات الأولى وما بينهما  
 الامثلة يدل من أوقات الثانية وما بينهما  
 اعتراض أو من أوقات متتالية كقول  
 الاختصاص والبشارة في زمان متتابع كقول  
 قدس سرته كذا (باسم ربك) أي باسم ربك  
 بكاء منه اسم المسبح يعني من يمدح  
 المسبح لقبه وهو من الالتفات المشتركة  
 كالبشارة وأما بالعبودية في شهادته  
 الجارية

وعيسى مع رب ايدوع واشتقاقهما من المسح لانه مع بالهكة أو بمطهره من الجنوب أو مسح الارض ولم يبق في موضع أو مسحه جبريل ومن العيس  
وهو يارض بعلوه مرة تكفي لاطائل تحته وان مرهم لما كان صفة قيرتيز (٢٧) الاسماء تطلعت في سلكها ولا تاتي تعدد التلويح افراد ابتداء

فانه اسم جنس متضاف ويحتمل أن يراد به الله  
الذي يعرفه ويترجمه هذه الثلاثة  
فان الاسم علامة للمسمى والسمة عينه سواء  
ويجوز أن يكون مسمى خير مبتدا محذوف  
وابن مرهم مفعله وانما قيل ابن مرهم والخطاب  
لهاتين على أنه لو لم يكن غير أب اذا الاولاد  
تسبب الى الايام ولا تسبب الى الام الا اذا  
تقدرا اب (وبما في الدنيا والاسرة) حال  
مقدور من كل قدره وان كانت نكرة ولكنها  
موصوفة وتذكرها المعنى والوجه في الدنيا  
النبوة وفي الاسرة الشفاعة (ومن المترين)  
من الله سبحانه وتعالى وقيل اشارة الى علق  
دريته في الجنة ورفع الى السماء وصحة  
اللائكة (ويكلم الناس في المهد وكهلا)  
أي يكلمهم حال كونه طفلا وكهلا كلام  
الاحياء من غير تفاوت والمهد مصدر رعى به  
ما بهد للمعنى في مضجعه وقيل انه رفع شاما  
والمراد وكهلا بسند زوله وذكر اسوالة  
المتعلقة بالشفاعة ايشاد الى أنه يعزل عن  
الالوهية (وين الصالحين) حال ثالث من  
كلامه ونصير حاله الذي يكلم (فالتدب الى)  
يكون في اوله ويسمى بشر تعبه أو  
استبعاد عادي أو استسهام من أنه يكون  
بتزويج أو غيره (قال كذلك الله يخلق ما يشاء)  
القائل جبريل أو الله تعالى وجبريل يحكي لها  
قوله تعالى اذا قضى امره فانما بقوله لكن  
فيكون اشارة الى أنه تعالى كما يشاء يخلق  
الاشياء مدبر بابا ساب ومواد بقدر ان  
يخلقها دفعة من غير ذلك (ونفخ النكبات  
والحكممة والوراء والنجيل) كلام مبتدا  
ذكر تطبيقها وارضاة لما روي من  
خوف الموم لمخلت أنها تلدن من غير زوج

(٢) قوله لهما عن الاضافة تظاهر أنه لا يصح  
اذ يقال غلام الرجل انه مصحبه

فصحا والاشتقاق لا يجرى في الالوهية قاعدة وتسع لكن قبل دخول الم في المسجوع بما يشتر به  
عري كالتلويح الآن يقال المسحرت أجريت مجرى الاوصاف لانه في التسميم عيسى المبرك وقد مر  
أنها لتنا في الجملة في التوراة والنجيل والاسكندرو فانه لم يسم الامم تسميه في فحشه  
وعيسى الله ايدوع ومعناه السيد (قوله وابن مرهم لما كان صفة تيز) دفع لما قيل ان قوله  
المسح الخ خير عن اسمه والاسم انما هو عيسى والمسح لقب وابن صفة فكيف جعلت الثلاثة خبرا عنه  
فاشار بقوله وابن مرهم الخ الى أن اسمه بمعناه المصطلح وهو المطلق وهو ليس بمعنى مقابل اللقب كما اشار  
اليه يجعل المسح لقبال ما يصحمه وغروه وان اضافته تفيدا للعموم لان اضافة اسم الجنس قد يخصصها  
الاستغراق وان اطلاقه على ابن مرهم على طريق التقليل لانه في التفسير أو الاسم بمعناه القوي  
وهو الحق والعلامة المميزة للعلم وتعيينه هذه الثلاثة اشقت من بكل واحد منها وليضعها خاتمة  
لا طائل تحته فان قيل ابن مرهم لا يصح حمله على اسمه أصلا لان الابن هو المسمى لا الاسم قلنا قد اذ أريد  
المعوم لا فقط وكذلك المسح وعيسى فان قيل كيف قدم اللقب على الاسم ولم يصف الاسم الى اللقب  
مع تعين الاضافة فيه كسعد كذا في الفصل قبل الجواب ما قاله ابن الحاجب في شرحه من ان المراد  
باللقب وان أطلق ما لم يكن غير صفة وليس يشي لانه ليس صفة في العربية فظاهر ان يشي عالم بقرائن ال  
وضعه لهنه (٣) من الاضافة وبعضه قدره عيسى خير مبتدا محذوف وابن صفة فلا يرد شي من الواهم  
ثم ذكر ان فائدة قوله ابن مرهم مع عدم الحاجة الى الظاهر الا اشارة الى أنه خلق من غير أب اذ لو كان له  
أب نسب اليه وقد قاله انه وعلى التنازي (قوله حال مقدرا الخ) جعلها مقدرة لان قوله جائزه كانت  
بعد الدلالة والوجه ليست بمعنى الهيئة والبرزخية بمعنى الرتبة كالجاه (قوله أي يكلمهم حال كونه  
طفلا وكهلا الخ) انما جعل في المهد حاله صفة كونه ظرفا لكونه المصطف وكهلا عليه ولما كان الكلام  
في حال الكهولة ليس بمخصص به اشارة الى أنه ذكر كونه في تبيينه من غير تفاوت كما مر في نحو يصلم  
ماتودن وما يتفقون وهذا وجه وتكفي في موضع آخر فاجمع لا كحلي الاستقلال وقيل  
ان كلامه محال وانما يشتر لها يلزم من الكهولة وتخصيد لمرء والقول الثاني من أنه لم يبلغ  
الكهولة وأحواله المتعلقة بثلاث السن الطائفة عليه وغروه من الاحوال المستلزمة للعدول المتلف  
الالوهية (قوله حال ثالث الخ) قبل عليه ان الوجه ان يقل حال اربع من كل ما أو ثالث من ضمير  
فانها اربعة وجوبا ومن المترين ويكلم من الصالحين مع ما في جعل المصطف على الحال حال من  
التداع الا ان يقال انه جعل له اسم المسح جلية ولم يعد المصطفين حالاً تامل (قوله تعبه الخ)  
يعني الاستسهام اما بما جرى أو حق وقوله ولم يسمى بشر توفيه ولا يشبه كما فهمه وقوله يخلق ما يشاء  
ولو بغير مادة توصف كعيسى على الله عليه وسلم بلا ب وكون القائل هو الله وقد حكى جبريل عليه الصلاة  
والسلام فيهما اتفاق ان يحكي بلفظه ويكون الله يحكي ما يحكي عنه والداي اليه أنه تعالى يكلم غير  
الانبياء على غير خاصتهم عليهم الصلاة والسلام (قوله اشارة الى أنه تعالى الخ) يعني أن قوله تعالى كن فيكون  
تقبل بسرعة تكون منه من غير توقف على شيء آخر كما حققته في سورة يس ولما كان الخلق التدويجي  
والنشأ من الاسباب امر اظهره الذي ذكر في النظم والحصر في النظم باعتبار ان الاسم بمعنى الثبات  
المستديم والهيبة والصنف ذكره ما انما هي مائة وعنده ما فلا رده أنه ليس في النظم ما يدل عليه ولا  
يتوهم أنه من غير لما ذكر في سورة يس فافهم (قوله كلام مبتدا الخ) يعني أنه كلام مستأجل سد دخلا  
في حديث قول الملائكة عليهم الصلاة والسلام والواو تكون الاستئناف وتقف في ابتداء الكلام كما صرح به  
النماة فلا حاجة الى تأويله بان مصطف على جله معناه نفسا سابقة وهي ذات الخ أو مقدرة ولا اشكال  
في المصطف كما ذكره النمرير ويكفي لا بدني أن الوفاة كما قاله أبو حيان وقوله لما رويها

أو عطف على بشرتك أو وجها أو كتاب المكتبة أو جنس الكتب القليلة ونحو الكتابان قبلهما (ووسولا إلى بني إسرائيل إلى قدسيتكم بأنه من ربكم) منصوب بضمير على إرادة القول تقديره ويقول أرسلت وسولا (٢٨) بأن قدسيتكم أو بالعطف على الأحوال المتقدمة معضمنا معنى التعلق فكأنه قال

وأطلقا بأن قدسيتكم وتخصيص بضمير على إمرائيل  
تخصيص بضمير الله وأمره على من زعم أنه  
مبعوث إلى غيرهم (أنى أخلق لكم من العنق  
كهيئة الطير) نصب بدل من أنى قدسيتكم  
أو جزم بدل أمرا ورفع على من أنى أخلق لكم  
وللعن اقتدرتكم وأمر وشامل صورة الطير  
وقرأ نافع في الكسر (فأنفق فيه) الضمير للكتاب  
أو في ذلك المائل (فيكون طيرا باذن الله)  
فيصير حيا طيرا باذن الله سبحانه وتعالى  
به على أن أحياه من الله تعالى لا منه وقرا  
تأنع هنا وفي المائل طارا بالالف والهمزة  
(وأمر أن كنهه والابصر) الإكراه الذي ولد  
أمر أو المسحوح العين روى أنها كان  
يجمع عليه الورعين المرضى من أطواقهم  
أنهم من أن يعطى أمه عيسى عليه السلام وما  
يبدأ باللباء (أو يبيء المولى باذن الله) كثر  
باذن الله وقصا لهم الأرواح فلان الإحسان  
من جنس الأفعال البشرية (أو أن يفتك بها  
تأكلون وما تخررون في يومكم) بالمفاتيح  
من أسراركم التي لا تسكون فيها (أنى ذلك  
لا يترككم أن كنتم مؤمنين) مرفقين للعبان  
فأن غيرهم لا يستقيم بالمجاز أو مصدقين  
الحق غير معاندين (ومصدق فالباين يدعى  
من التوراة) عطف على وسولا إلى الموحدين  
أو منصوب بأفعالهم فعل دل عليه قد  
جئتكم أي قدسيتكم صدقا (ولا حل  
لكم) أنه قد باخضار وأمره على قوله أنى قد  
جئتكم بآية أو معطوف على معنى صدقا  
كقولهم جئتكم معذرا ولا طلب قلبك  
(به من الذي حرم عليكم) أي في شريعة  
موسى عليه الصلاة والسلام كالشهر  
والقريب والسبيل وطول الأبل والعمل  
في السبت وهو يدل على أن شرعه كان  
ناصيا للشرع موسى عليه السلام ولا يحل  
ذلك بكونه مصدقا للتوراة كالإيدوس نسخ  
القرآن بعضه بعضا عليه بتناقض وتكاذب  
فإن النسخ في الحقيقة بيان وتخصيص  
في الأزمان (وبجئتكم بأنه من ربكم فأنقروا

القدرة طوبى من أن الله يرى ربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) أي بجئتكم بآية أخرى أهمها ربكم وهي قول الله يرى ربكم فانه ليرد  
دعوا قاطن الجحيم عليه فيباين الرسل الفارعة بين الحق والسحر



نحن أنصا الله أي أنصا دينه أمنا الله  
 واشهد بأننا مسلمون نشهد بذلك يوم القامة  
 حين يشهد الرسل أقومهم وعلمهم (ربنا أنشأنا  
 أنزلنا واستعنا الرسول فأكتبناهم الشاهدين)  
 أي مع الشاهدين يوجد أحدنا منك أوسع  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام الذين يشهدون  
 لإتيانهم وأمة محمد صلى الله عليه وسلم فإنهم  
 شهداء على الناس (وكروا) أي الذين  
 أحسن منهم الكفر من اليهود والنصارى  
 من يقتله غيلة (ومكراته) حين دفع عيسى  
 عليه الصلاة والسلام وألقى شبهه على من قصد  
 اغتياله حتى قتل والمكر من حيث لا يخطر  
 على البال حيلة يجلب بها غيرة إلى مضرة لا يند  
 إلى تعالى إلى الأعلى سبل القابلة والأزواج  
 (واقه خير الماكرين) أقوامهم مكر أو أقدرهم  
 على إيصال الضرر من حيث لا يحتسب (اذ  
 قال الله) ظرف لما كرهه أو خشي الماكرين أو  
 اعتبره مثل وقع ذلك (يا عيسى إلى متوفيتك)  
 أي مستوفى إلى أجل متوكل إلى أجل الحمى  
 صاحبها بالنسبة قتلهم أو قبضت من الأرض  
 فوفيت ما إلى متوفيتك نائما أذرى أنه دفع  
 نائما أو ميتة من الشهوات العاقبة من  
 المروءة إلى عالم الملكوت وقيل أماته الله  
 صبح ساعا ثم رفعه إلى السماء والمذهب  
 النصارى (وزاد في) أي إلى محل كرامتي  
 ومقر ملائكتي (ومطهر لمن الذين كفروا)  
 من سوء أفعالهم أو قصدتهم (وجعل الذين  
 اتبعوا لفوق الذين كفروا إلى يوم القيامة)  
 يلوونهم بالحمية أو السيف في غالب الأمر  
 وينبذونهم أقرب بنوهم من المسلمين والنصارى  
 وإلى الآن لم يسمع غلبة اليهود عليهم ولم يفر  
 لهم ملك ودولة (ثم إلى من جعلكم الضعيف  
 لعبسى ومن تبعه ومن كفر به وظن الضعافين  
 على القاطنين) فأنكم كنتم قبيحا كنتم فيه  
 مختلفون (من أمر الذين) فأنما الذين كفروا  
 فاعذبهم عذابا شديدا في الدنيا والآخرة  
 وما لهم من ناصرين وأما الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات فنورهم أجورهم تفسير الحكم  
 وتفصيله وقرأ حفص في قوله بالياء

الله (قوله أمنا الله واشهد الخ) في عطف شاهد على آتباعه أي فيهما اختلافا ما يقتضى جوارحه فيله  
 محل من الأعراب ولا يلزم ذلك لأنه لا يشهد الله إلا بالبيان أيضا وقيل الكتاب كناية عن تبيين  
 على الإيمان في الخلقة والظاهر أن المراد أبصّل ذلك وقدره لنا في صفات الأزل أو أدخلنا في عداد  
 اتباعهم وهذا على تفسيرى الشاهدين وعلى الأخير قصر به العهد وطولهم أن يكفروا من أمة  
 محمد صلى الله عليه وسلم المعروفين بالشهاد على الناس فلا يرد قصصه بأنه لا يرد على ذلك التخصيص  
 على أنه كناية لقوله تفسير ابن عباس رضى الله عنهما وغيره بكسر النون المنجحة أن يقع المرء مستتر حتى يقتله  
 بخاء وهو لا يدري (قوله ومكراته) حين دفع الخ أي المراد بكراهته ما ذكر وذكر أن المصكر لا يطلق  
 على الله إلا بطريق المشاكاة لأنه منزّه عن معناه غير محتاج إلى حيلة وهو المراد بالقبالة والأزواج  
 فلا يقال مكراته ابتداء وكذا قاله الضعيف شرح أصول ابن الحناجب وأورد السيف الأجرى عليه  
 قوة تعالى فأمنوا مكر الله فلا يأمن مكره لأنه أطلق عليه ابتداء غير مشاكاة وقيل عن الأمام أن  
 المكر إيصال المكره إلى الغير على وجه يقتضى فيه أنه لا يجوز زعمه وروعه تعالى حقيقة وقد ذهب إليه  
 طائفة وقالوا أنه عبارة عن التدبير الحكيم فليس يمنع عليه (قلت) يؤيد قوله واقع خبير الماكرين  
 فإنه يعدد الكثرة وتأجروا به عن الآية المذكورة بأنهم من المشاكاة التدبيرية كما في قوله تعالى صفة  
 الله فلا يقتضى ما فيه (قوله أقوامهم مكر الخ) قبل قوله أنه لا يستفاد من النظم والمفيدة أن الماكرين  
 أو أقوامهم فينبغي أن يفسر بأن مكرهما حسن وأوقع في محله بعدهم عن الظلم ولا يقتضى أن النابذة في معنى  
 تقتضى زيادته وهو المكرهنا فالنابذة فيه ما ذكر تفسير المصنف أن السبيل أراد وهو التهديد (قوله ظرف  
 لما كرهه الخ) قدّمه لأنه أولى أن لا يظهر وجه تقييد قوله مكره تعالى به ذا الوقت ولو تدرأ ذكر كما  
 في أمثاله ليعد (قوله أي مستوفى إلى أجل متوكل الخ) بما كان ظاهره مخالفا لما هو المراد به  
 الآية الأخرى أنه لا يوجب الأول أنه كناية عن عصمته من الأعداء وما هو مقصده من الفتنة لأنه يلزم  
 من استيفاء أجله وموته حقا أنه ذلك أو قبضت من الأرض من توفي المال بمعنى استوفاه وقبضه  
 وقوله ما لم يتحمل ما لم تكون موصولة بقرينة ملته ويحمل أن تكون كناية واحدة أو أراد بالوفاء  
 النعم لأنهما أخوان ويطلق كل منهما على الآخر لا يرفع كذلك بفضائه وأما أنه أريد بالوفاء  
 موت القوى الشهوانية العاقبة عن إيصالها بالملكوت فيبذل أن اسم الضاعل لا يناسبه وقوله إلى محل  
 الخ إشارة إلى أن إلى على تقدير مضاف أي إلى صفاتي وطهرهم من الكفرة أما تبديدهم عنهم بالرفع أو  
 المحاذرة من قدسهم بجهلهم أو جعلهم معلوم كانه نجاسة ومخافة زنا سقط ما قيل أنه تبع فيه الزمخشري  
 في أن المقتول لم يمت بأجله كاهرمه بذهب المعتزلة (قوله يلوونهم بالحمية أو السيف الخ) يريد أن الفوقية  
 رتبة ملائكية وقوله ويشعروهم أقرب بنوهم من المسلمين والنصارى فإن أريد بالنصارى من آمن به قبل  
 محيى نيتنا على الله عليه وسلم ونسخ شريعته فهو ظاهر وإن أريد بالخلق فلا يضرب عليهم على غيرهم  
 الكفرة مع غلبة المسلمين عليهم وقوله وإلى الآن الخ ظاهر في الثاني (قوله الضعيف لعبسى الخ)  
 ويحمل أن السبع وكفر فقط فهو التفتان من الغيبة إلى الخطاب لإدلاء على شدة ارادة إيصال الثواب  
 والعتاب لإدلاء الخطاب على الأمعاء (قوله تفسير الحكم وتفصيله) قال الضر راعترض بأن  
 الحكم مرتب على الرجوع إلى القبل بما هو في القيامة فكيف يصح تفسيره بالعذاب في الدنيا وأوجب  
 أولاً بأن المقصود التأييد وعدم الانقطاع من غير نظر إلى خصوصهما كقوله خلا من فيها مادامت  
 السموات والأرض وثانياً أن المراد بها المعنى الأقوى أي ألا تأخرأ وهو بعد جذا وثالثاً أن المرجع  
 أصم من الذنوب والآخرة وكونه بعد جعل الفوقية السابقة إلى يوم القيامة لا يوجب كونه بعد  
 ابتداء يوم القيامة وعلى هذا فتورق الأجور أيضا تتناول نعم الدارين وقوله فيا كنتم فيه نبوة  
 عنه أو المعنى أسكنهم يشكم في الآخرة فيا كنتم تختلفون فيه في الدنيا وأرباباً عذاب الدنيا



فلا تكن من המתزين) خطاب لابي حتى الله عليه (٣٢) ولم يلم طريقة التهجيز بأداة الثبات أو لكل سامع (فمن حاجك) من النصارى (فيه) في عيسى

هو الحق لا ما يزعمه النصارى وتطبيق كونهم ما استدأوا من على هذا المعنى لا يصح الإشكاف أن الحق من الله كل حق وأوحى ومن جملته هذا الشأن أو المراد بالحق ما ذكره كقوله لا بعد العلم قوله من بعد ما بين العلم وأوق به كما أن فلا تكن من המתزين أو في الأول وصل العلم على الشئيات الموجبة العالم انما حقيقة لانها نوع من العلم أيضاً وبما ذكره في القصة عليه ذكر الحاجة المقتضية لاداء قول تعالى معنى حلوا وأقبلوا على الاقبال بالراى والعزم لا لا يجد لظهوره أن المراد قوله خطاب لابي صلى الله عليه وسلم (الخ) التمسح الاثارة يقال هيبه وهيبه وهو كقولك ولا تكون من المشركين وفأشبهه اذا سمع صلى الله عليه وسلم مثل هذا الخطاب حركته ايجابية فكان يقينه نوراً على نور غيره اذا سمعه ينزى لانه صلى الله عليه وسلم مع جلالاته اذا خطب به فما ظنك بغيره ومعنى كونه خطابا لكل سامع أى لكل من يسمع عليه ويصلى الخطاب فراجع فيه بين الحقيقة والجهار كقولهم (قوله أى يدع كل منا ومنكم (الخ) أعز جمع عزيز وألقمهم بقلبه بمعنى أجههم وأقرهم اليه ويحصل عليها أولئك أيضاً بأن يدعوا لغيره ايضاً والاصل في الالهة واللغة والعامية شاع في طوائف العامة كما يقال ضلنا يهمل الى الله قضاء حاجته وكشف كبرته هذا ما قاله الزحشرى وقال الراغب رحمه الله قبل الشئ والبعير اعماله وتخليصه ثم استعمل في الاسترسال في الدعاء وما كان لغناه أولاً وانما خبره به هنا لانه الواقع فيه فبينما ما اختلف قبل والذى عليه أهل اللغة ما ذكره الراغب رحمه الله تعالى قال ابن زيد

لم أركأولت سوى ما يهلا • يحسبه مدعيه وهو مستدك

وقوله وانما قدسهم الخ يعنى أنهم أعز من نفسه ولذا يجعلهم اقداسهم فلذا قدّم ذكرهم اهتماماً به وقوله أى يتباهى اشارة الى أن الاقتعال هنا يعنى التفاعل وتفاعل واقعتل أشواخاً في مواضع كثيرة صكاً يتوروا ويتجاوروا واشتروا واثروا وقوله واليه الخ هو معنى ما مر من الراغب وممرار مكسوراً مما خلاط بفتح على خلف الناقة ثلاثاً رضعه افضسها وحديث المسألة محتجج في الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما وقوله عطف فيه بيان أى عطف على يتنهل عطف المفصل على الجمل (قوله فلنقلوا) أى خلا بعضهم بعض والعابدين يخلف السيد والامر وقوله بالفضل فى امر صاحبك يعنى القول الفصل بين الحق والباطل فى امر عيسى عليه الصلاة والسلام اذ لم يجعله الهى ولا كذا بآل عداقه ونبيه صلى الله عليه وسلم وقوله فان أقيم الالاف دينكم استنما مقرر غنى الى من معنى التيق وللملادة المصلحة والتماركة ومختصنا بمعنى أخذنا الحق فحسبه والاستقامت بضم الهمزة والاضاف وتشديد القاصم النصارى وعالمهم مرتب على الصبح وقوله نأخذنا جميعاً أطاعوا وانقادوا وأما الاذعان بمعنى الادراك فليس من كلام العرب (قوله وهو دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم (الخ) أى الحديث المذكور دليل لاعتراهم وامتناعهم من مبايعته وعلمهم بنبوته وأفاضل آل الله والرسول فانهم لا يصحح الى الدليل (قوله بجمعتها خبرنا الخ) الجملتها المصطلح عليه أوعبى الجموع وهو فى قوله أو هو مراد به لفظه والتقابل بين الفصل وكونه مبتدأ بئس أنه لا يحصل له من الاعراب وقوله فبذل الخ أى فبذل القصر الاضافى كما يفيد به ترش الطرفين وذهب النضر الى أنه لا قصر وأما كيد لولم يكن فى الكلام ما يفيد به وان كان كما هضافه لغير دلالت كيد وما ذكره المصنف رحمه الله أوجه ثم أضاف أن أصل الاقدام الدخول على الميتة او ما سمعت لأم الأبدان لكنكم فسلطت ثلاثاً يجمع حرفاً كيد وزيادته من لئلا كيد كما هو شأن الصلات وقد فهم أهل اللسان أنها لا كيد الاستخراق الفعوم من التكرار المنفصلة لاختصاصها به فى الأكثر وقد توقف بعضهم فى وجهه فأخذوا الكلمات المزدوجة كيد بأى طريقه فظن بالست وضعة وأجلب بانها ذو برة يعرفها أهل اللسان وهو حواله على مجهول وقوله دخلت فيه الخ أى التردد ذلك مع أنه لا مانع من دخوله على الخبر لغيره منه فتفاد معنى قبل وعلم من كلامه أن مأمراً رجلاً أقوى من لابل وقبيله مأمراً (قوله لا بأسوا

من بعد ما جالط من العلم) أى من الشئيات الموجبة للعلم (وقتل تعالى) حلوا بالراى والعزم ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم وأقتنا وأقتسكم) أى يدع كل منا ومنكم نفسه وأعزة وأهل وأهله وأقربهم بقلبه الى المبايعه ويحصل عليها وانما قدسهم على النص لان الرجل يصطاد بفسقه لهم ويحارب دينهم (ثم تجبل) أى يتباهى بأن لعن الكاذب منسأ والبهلة بانهم لم يفتح اللغنه وأصله التلذمين قولهم أبهلت الناقة اذ تراكبها باصرار (فصل لعل الله على الكاذبين) عطف فيه بيان روى أنهم لم يداووا الى المباحة قالوا حتى تتلزل فلما تخللوا قالوا العاقب وكان ذا برأ بهم مازى فقال واقع قدس عرفته نبوته ولقدسهم كبر الفضل فى امر صاحبكم واقه خاباه قبل تيميد لا يحكموا فان أقيم الالاف دينكم فوادعوا الرجل والنصارى قالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد غداً محتضنا الحدين أخذنا بيد الحسن والحسين عطفه على خلفهم ومعنى خذنا هو يقول اذ أنا دعوت وأخذنا وافتتال أمسقتهم بامس عشر النصارى الى لارى وجوهالروا أو الله أن يزبل بجلدهن مكانه لازله فلا تهاولوا فكلوا فاذعنوا الرسول صلى الله عليه وسلم وذلوا له الجبهة أى صلته جراء وثلاثين دعاء من حديد فقال عليه الصلاة والسلام والذى نفسى بيدى لو تهاولوا المسجون قدس خذنا من ولا صرط عليهم الوادى ناراً ولا سأل الله بخبرنا ولا لله الطير على الشجر وهو دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم وفصل من أممهم من أهل بيت (أخذنا) أى عاصم من يتباهى عيسى ومريم (ولو القصص المسوق) بمجملتها خبرنا أو هو فصل يفيد تذكرك فى شأن عيسى ومريم حتى وذن ما ذكره وما بعد خبره والاذم دخلت فيه على الفصل لانه أقرب الى المبتدأ من الخبر وأصلها أن تدخل على المبتدأ (وما من آله الا الله) حصر فيه بين المزدوجة والاستفراق تأكيداً لرسول النصارى فى

تخليصهم (والله الله والعزير الحكيم) لا بأسوا



الخ) القدوة السامة هي معنى العزة اذ هي معنى الغلبة المختصة لئلا والسامة وبالباقة معناها أي  
 البالغة إلى النهاية من صفة المبالغة وفي الآية وقع فيه في نسخة الاوهمة وأقيم سواء قلنا كند إشارة  
 إلى مدلول الفصل فلا يقال انه لا فائدة في ذكره ولما كان المراد منه هذا وما قبله صرح الاوهمة فيه  
 رد على النصارى صرافاً لانه لا يدل ما قبله على أن ما قبله الفصل والتعريف ليس الصبر اذ  
 القابل على جميع الاغيار لا يكون الا واحداً فليقل الصبر فيه إلا أن يجعل قصر قلب والمقام بإياه  
 شرطاً وخلطاً والله أشار بقوة لشاركه الخ فانهم (قوله وعيد لهم الخ) في الكشف وعيد لهم  
 بالعذاب المذكور في قوله زناهم عذاباً فوق العذاب بما كانوا يفسدون فلا دم في المفسدين له هـ  
 يعني فان قولاً خاتمة بهم العذاب الذي تعرفوا واشتروا في حق المفسدين وهو العذاب المضاعف  
 والمصنف رحمه الله لم يظهراً من النظم جعل الوعد باعتبار وضعهم بالفساد ووضعه موضع المنع  
 اذ علمه بذلك أن يجازي عليه كما مر وفي تركه نسيحاً لأن قوله المؤذي لا يصح من أن يكون صفة  
 لا فساد الشكره والذين لا يعتقد المؤذي فساداً تحذف المضاعف وقام الضمير  
 مقامه فارتفع واستتر بقرينه رجوعه بعد تعليل الاستدعاء وتأجيل افساد الذين من قبله لا بالثبات  
 ونحوه فكذلك وقوله بل وإلى الخ حذف فيه الموقوف عليه بالواو والتقدير بل إلى فساد النفس وإلى  
 فساد العالم وحذف لدخوله في العالم ولم يستغن به لانه لا يثبت من فساد فساد جميع أجزاءه ومنه  
 كثرة في كلامهم (قوله لم أهل الكتاب) جزم به لانه لا يثبت من فساد فساد جميع أجزاءه ومنه  
 لا يختلف الخ بيان معنى الاستواء وقوله فيفسرها ما بعد ما يعني أنه يدل من كلمة سين العبد منه وموضع  
 له لاشكاله على التصريح به لأن أن تفسيره لا لأنه لا يمتنع معنى القول دون حروفه اذ هي ناصبة  
 والتفسيرية لا تعمل وفسره قوله لا تترك الخ في الاختلاف ليكون تأسيساً كقائده (قوله يريد به  
 وقد تغير ان) هم فصارى قدم وقد مر شذوذاً كما نقلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في سببه  
 وأزالت عنه هذه الآيات لما بينهم أحرع من يبيحها أو يسهلها فليقلوا المبالغة ثم نشأوا ووافقت  
 بعضهم أثنى وما قبله في قوله لا تترك الخ هم العذاب فليقلوا في الجزم بقا طعناهم أو لم من أضاف  
 سنة تسع وأشرافهم وأربعة عشر عليهم أو عارفة وقد اعترف بدين الاسلام وقال أعلم أنني  
 ولكن ما قولكم الروم شرفوا ما دوننا وما أروهم هم نحن على دينهم والقصة مقصودة في السر وإعلم أن المبالغة  
 مشروعة وإما أشر وطعن من له بعض الفقهاء (قوله ولأنه عز بران الله الخ) يعني لا يفعل بعض  
 البشر وما بعد ودفعه بالانسان لا يمكن وإن أمكن شيء لشغل الاصنام لأن أهل الكتاب  
 لم يعدوها وفي التصريح بعض نكتة الإشارة إلى أنهم بعض من جنسنا فكيف يكون ديناً وفيه وجه آخر  
 وهو أن المراد بانخاذهم أرباباً طاعة فيمليهم ويحرمون كقوله تاذ اتخذوا أرباباً وهم وديانهم  
 أرباباً من دون الله والله أشار بقوله روي الخ فان قلت هم جهلهم شركاء لآلهة دون الله قلت هو  
 لتبنيه من أن الشرك لا يباح الاعتراف بربوبية تعالى عقلاً وقوله هوذا الضمير هو لا الضمير هو  
 وذلك لا لأنه لا يباح عبوديتهم أو معناه أن اتخذوا الاحبار والربان أرباباً ذلك أي اطاعهم في  
 التحليل والتحریم وهذا الحديث أخرجه الترمذي وحسنه وقوله لأن كلامهم الخ كذا وقع في الكشف  
 فقالوا بعضنا خبرنا وبشر مثلنا يدل منه أو خبر بعد خبر ومنه الاخبار بالمعرفة عن الشكره لتأويلها  
 بالمعرفة اذ هناك المسيح وبعضاً وعز بعضاً وأيضاً خبره من حذف وبالجملة خبر ان (قوله أي منكم)  
 اعط الخ) يعني فان قولاً عن وافتقدها كذا مر اتفاق على الكتب والزبل بعد عرضه عليهم فاعلم أنهم  
 انهم لم يظفوا وأما أو اعادوا فقولوا لهم أنصروا وعرفوا وأقرروا بأننا على الدين الحق وهو نبيهم إلههم  
 تعريض لأنهم إذا شهدوا بالاسلام لهم فكأنهم قالوا بالنسنا كذلك والاطوار المتأخية للآلهية كونه  
 مولوداً متروفي الخ وما قبله - قد تم أي ما قبله وورس في عقولهم القاصرة بقوله أن مثل عيسى الخ

يسلوه في القدرة والمنة والحقمة  
 الله العليّ أركف في الآية (فان قولاً خ)  
 اعط الخ) يعني فان قولاً عن وافتقدها كذا مر اتفاق على الكتب والزبل بعد عرضه عليهم فاعلم أنهم  
 انهم لم يظفوا وأما أو اعادوا فقولوا لهم أنصروا وعرفوا وأقرروا بأننا على الدين الحق وهو نبيهم إلههم  
 تعريض لأنهم إذا شهدوا بالاسلام لهم فكأنهم قالوا بالنسنا كذلك والاطوار المتأخية للآلهية كونه  
 مولوداً متروفي الخ وما قبله - قد تم أي ما قبله وورس في عقولهم القاصرة بقوله أن مثل عيسى الخ



عنادا وانه أشار الى نفسه رحمه الله وهو معنى قول الامام فينا الحكم به علم لم قصد بالاسلم حقيقة وانما  
أراد به انكم تسخير من حاجته فينادي عنون فكيف تلاحون فيما لا علم لكم به البتة وهذا من دعا فأن  
هذا الكتاب فافهمه وأما ما أجاب به فليس بشئ (قوله وقيل هو لا يسمي الذين الخ) هذا مذهب  
الكوفيين ان كل اسم اشارة يكون موضوعا لا المعنى عليه ظاهر ومذهب غيرهم أنه مخصوص بذاتي نحو  
ماذا صنعت وكون أو لم ها أنت أنت مذهب الاخشى وقيل عليه ان ابدال الحزاة الاستهلام هام ابراهيم  
الاقابت راد ثم الفصل بالذات كان لتوالي الهزيم فلا وجه هنا وهو انما ردلو كان الفصل بعد  
الابدال (قوله علم ما سيجي فيه) في نسخة ما ساجهم فيه والاول والمطابق لما في الكشف قبل  
في وجه زيادة لم أنه هنا بمعنى حقيقة ولكنه اذ ليس المقصود هنا التمهيد حتى يذكر علم الحاجة بمعنى  
المجازاة والعقاب عليه كما هو الواجب في أمثاله وقوله وأنت جاهلون به اشارة الى المفعول المقدر وفيه مدح  
الى أن حاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم بحاجة حق وهذا ينبغي على أن الحاجة وقت معدوم وقدر  
الكلام به وقوله تصرح بالخ اشارة الى وجه الفصل وحيد قد مر بتجسسه (قوله متقاده الله)  
لما كان الاسلام مختصا بالعرف بالدين المجدى وهو لا يصح هنا لأنه يريد عليه أنه كان قبل ذلك بزمن  
كتبه فكيف يكون مسلما فيكون كاذبا عليهم ثم دونه وتصرفه المردود بقوله تعالى وما أنزل التوراة  
والانجيل الا من بعده فريد عليه ما ورد عليهم ويشترك في الزامهم بما فسروه هنا بالمعنى القوي وهو  
الاستسلام للمقابلة على ما في والموجود لان الاسلام يريد بمعنى التوحيد وبصره قوله وما كان من  
المشرعين وهو بهذا المعنى يوصف به من كان قبلنا وقد ورد في القرآن بهذا المعنى كثيرا ولهذا قال  
الخصاص ان الاسلام المؤمنين ولهم من غير هذه الامة وفي رسالة السبطين ان الاسلام مخصوص بهذه الامة  
وفيه نظر فان قيل قولكم ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام على دين الاسلام ان اردتم به الموافقة  
في الاصول فليس مختصا بدين الاسلام وان اردتم في الفروع ثم ان لا يكون محمد صلى الله عليه وسلم  
صاحب شريعة بل مقرر الشرع من قبله قيل يختار الاول والاختصاص ثابت لان اليهود والنصارى  
مخالفون للاصول في مذاهب القول بل بالتقليد واثباته عزالي غير ذلك أو الثاني ولا يلزم ما ذكره الجواز  
أنه تعالى نسخ تلك الفروع بشرع موسى صلى الله عليه وسلم ثم نسخ نبيصا صلى الله عليه وسلم بشرع موسى  
بشرعته التي هي موافقة لشرع ابراهيم عليه الصلاة والسلام فيكون صاحب شريعة مع موافقته  
لابراهيم ~~فكذلك~~ قال التفسير يرى رحمه الله وهو يقتضي أن المراد بكون ابراهيم مسلما أنه على ملة  
الاسلام والمصنف رحمه الله لم يرض هذين الوجهين لبعدهما فذهب الى ما ذكرناه من أن المقصود  
(قوله تعريض بأنهم الخ) هذا وجهان الاول أن المراد بالمشركين معناه المطلق فبقية تعريض لهم  
على طريق التكاية الثاني أن المراد بالمشركين أهل الكتاب وأصله منكم فوضع الظاهر موضع الضمير  
للتصريح بأنهم مشركون لما ذكرنا فلان القرآن يقول أورده وأهو وجه واحد وهو الاول وترك الثاني لأنه  
تكرار مع قوله ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا وفيه نظر (قوله أي انهم الخ) أولى أفضل فتقبل  
وأصل معناه أقرب من ولده عليه ولدا ومنه ما في الحديث لا ولي رجل ذكر ويكون بمعنى أحق نقول  
العالم أولى بالتقدم والمراد هنا الاول وقوله وأقر بهم عطف نفسه (قوله لمن أنت الخ) عدل عن  
تفسيره بعلق من اتبعه فكيف ما بعده من ذكرنا لخاص بعد العام لأنه أشرف لكونه خلاف  
الظاهر وقوله لافتمهم به لعله لكونهم أولى وقوله على الاصلة اشارة الى أن اتحاد الشريعتين لا يقتضي  
أن يكون الشرع هو الاول لان هذا شرع جديد وان وافق شرع ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما وافق  
قول المجهد قول آخر حتى لا يلزم أنه مقلده وشرع بمعنى المجهول وقال في أكثر اذ يجب علينا الاجابات  
بالقرآن الذي لا يجب عليهم وكذا في شرعهم ما لا يجب علينا (قوله وقرئ والتي بالنسب الخ)  
في عبارة تسمي أي وهذا النبي تعالى الكشف وعلى قراءة الفتح هو معطوف على الموصول قبله الذي

وقيل هو لا يسمي الذين واجهتهم حمله وقيل  
ها أنت أصله أنت على الاستهلام التجب  
من حاجتهم قلبت الهمزة هاء رافعة  
وأوجروها أنت حيث وقع بانتم من غير مدح  
ووزن آخر هذا وقيل باله من غير ألف  
بعد الهاء والياقوت باله والهمزة والياء قصر  
المدح على أصله (واقعه يعلم علم ما ساجهم فيه  
را أنت لنعلمون) وأنت جاهلون به (ما كان  
ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا) نصريح بمقتضى  
ما قرئ من البرهان (وأكن) كن حنيفا مائلا  
عن العناد الزائفة (مسلم) متقاده الله وليس  
المراد أنه كان على ملة الاسلام ان اردتم به الموافقة  
الالزام (وما كان من المشركين) تعريض بأنهم  
مشركون لا مشركين (أي انهم الخ) وأقر بهم  
لأعطاء المشركين انهم على ملة ابراهيم (ان  
أولى الناس بآبراهيم) أي انهم به وأقر بهم  
منه من الولي وهو القرب (الذين آمنوا)  
من أمته (وهذا النبي والذين آمنوا)  
لموافقة لهم في أنكم ما نزع علم على الاصلة  
وقرئ والتي بالنسب عطف على الهاء في تبعوه  
وبالجر عطف على ابراهيم

(واقعه على المؤمنين) ينصرهم ويخلفهم الحسد في (٣٦) لايمانهم وقت طائفة من أهل الكتاب يضلواكم) نزلت في اليهود لما عروا حذيفة وعلموا بمعاذ الى اليهودية ولو لم يمتنى أن  
 (وما يضلون الا أنفسهم) وما يخطأهم  
 الاضلال ولا يعود دوابه الاعليم اذ  
 يضاهف به عذابهم وما يضلون الا  
 انما لهم وما يمشرون ووزره واستخاص  
 خبرهم (يا أهل الكتاب انكم ترون  
 ما بات الله) بما طلعت به التوراة والانجيل  
 ودلت على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم  
 (وانتم تشهدون) انما آيات الله وأبلاقرآن  
 وانتم تشهدون نعمته في الكائن أو تعلمون  
 بالمعزات التي حق (يا أهل الكتاب انكم ترون  
 الحق بالعدل بالتحريف وبرايا الباطل  
 في مرونه آياته صغرى في التفسير فيهم قرئ  
 تفسرون بالتشديد وتفسرون بفتح الباء  
 تفسرون الحق مع الباطل كقوله عليه  
 الصلاة والسلام كل من فوي زوروا وتكفون  
 الحق نبوة محمد عليه السلام ونعمته (وانتم  
 تعلمون) عاين بآياته قوله (وقالت طائفة  
 من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين  
 آمنوا معه انما) أي أظهرنا الامان  
 بالقرآن أول النهار (وا) كفروا آخره لهم  
 يرجعون) وكافروا به آخره لهم يشكون  
 قد دينهم ظنا بأنكم رجستم ظنل ظنركم  
 والمراد بالعائقة كعب بن الاشرف ومالك  
 ابن النضير قالوا أصحابها لما حوت القبة  
 آمنوا بالذي أنزل عليهم من الصلاة الى  
 الكعبة وصلوا اليها أول النهار ثم صلوا  
 الى المضرة آخره لهم يقولون ما علموا  
 وقد بعوا ف يرجعون ونيل اشاعر من  
 أجاز خبير نقول ان يذخلوا في الاسلام  
 أول النهار يقولوا آخر منظره نافي كائنا  
 وشاورا عليه ما قاله محمد بن النعمان الذي  
 ورد في التوراة أهل أصحابه يشكون فيه (ولا  
 تؤمنوا الا بربكم) ولا تقروا  
 من الصديق قلب الا لاهل دينكم ولا  
 تظهروا غيبتكم وجه النهار الا لمن كن على  
 دينكم فان يومهم أوجبوا وهم (قل ان  
 الهدى هدى الله) عهدي من يشاء الى  
 الايمان وينبئه عليه

هو شجرة وعلى قراءة النسب معنوف على الضمير المفعول والتقدير الذين آمنوا ابراهيم واسماعيل  
 النبي ويكون قوله والذين آمنوا عاصفا على قوله الذين آمنوا وليس بلفظ لشؤله لمؤتى أشتم موسى  
 وعيسى وغيرهما وعلى البر هو صنف على ابراهيم أي أن أولى الناس بابراهيم وهذا الذين آمنوا  
 وفيه ما كان ينبغي أن يثنى فيه اسموه وشال اسموه الا أن يشال هو من باب واؤه وسوله أي  
 أن يرضوه وايضا في الفصل بين العادل والمعمول بأجنتي وقوله والذين آمنوا ان كل عطا على الذين  
 آمنوا يكون فيه ذلك أيضا وان كل عطا على الذي خلافا قد شبهه الا أن يقال انه من عطف العطا  
 بعضها على بعض فخال وقوله ينصرهم الخ لانه شأن الولي فأريد به لازمه وقوله لايمان اشارت الى أن  
 عنوان المشتق يقتضي عليه مبدأ الاشتقاق كما مر (قوله ولو لم يمتنى أن) أي المقتوحة الهزيمة  
 المعذرة وقد مر الكلام فيه وكونها الحق وهو مذهب النجاة وقوله وما يخطأهم الخ الاضلال الايقاع  
 في الضلال وهم ضالون فيؤدى ذلك الى جعل الضال خالفا لذلك أول الاضلال بما عود من وباله  
 فهو عز امرسل أو استعارة والمراد بانفسهم أمثالهم المجانين كما في قوله تعالى لقد جاءكم رسول  
 من أنفسكم قبل وهو من الاخبار بالانصاف الذي هو أسد وجوه العجز فوه واستعارة أو تشبيه بتقدير  
 أمثال أنفسهم اذ لم يتمؤد مسلم قط وقوله وزره الخ انه في غير الترتيب راجع الى هذين الوجهين (قوله  
 أو بالقرآن الخ) يعني المراد آيات الله اما التوراة والانجيل ويشهدون من الشهادة بما راع من الاعتراف  
 بحقيقتها واما القرآن ومعنى تشهدون تشهدون نعمت الرسول صلى الله عليه وسلم المذكور في التوراة  
 والانجيل واما آيات الله جمعا ومعنى تشهدون تعلمون حقيقتها بالاشبه بفتح ع على المشاهدة وضمه  
 لهدى صلى الله عليه وسلم وألقرآن (قوله بالتحريف وبرايا الباطل في صورته) أي صورة الحق قال  
 الراغب أصل البس ستر الشيء ويقال في العاني كلبت عليه أمره قال تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل  
 ويقال في امرلية أي التباس ولا يثبت الامرازا وتسه ولا يثبت فلا تلبسوا عليه تلبسوا بغيره  
 لبست الثوب والبياض مع وبال كسر من لبست الشيء بالشيء سترته وقيل لطلته والباء ملة وكذا  
 في قراءة التشديد واستشهد والاستعمال اللبس وما في عناءه للاصناف بالشيء والتلبس به بما وقع  
 في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة قالت يا رسول الله  
 ان نرجس أعطاني مالم يعطى فقال التلبس بمالم يعطى فلا يلبس فوي زوروا والتلبس به بما وقع  
 وليس هو المراد المتصل ولا يلبس فوي زوروا الذي استعاروا بفعل به أو تلبس تقبل شهادته فهو  
 يشهد به زورا ويظهر أنه لا وليس فوي زوروا بجهتي زوروا بغيره كأنه لا يلبس فوي من الزور وفي القائل  
 اشبع على معين أحد هذا المكلف أسرا في الاكل وزيادة في الشبع ليعني والثاني القسبة بالشبعان  
 وليس به وبهذا المعنى استعمله تعالى بفضيلة ليست له وشبهه بلاس فوي زوروا الذي يوروه الذي يوروه  
 على الناس ويقرأ يري أهل الزهد ما وضايفه لثو بين الى الزور على معنى اختصامهما من جهة  
 كونهما ملبسين لاجله أو أراد أن الحق على عاين فيه كليس فوي من الزور ارتدى بأحد هما وارتد  
 بالآخر وقيل نكت السوء تظهرون في اللباس يظهرون السمن وقوله تكتسبون هو الصحيح ووقع في  
 نصحة تلبسوت وقوله عاين اشارت الى أن الباطل خالية وقوله أول النهار اشارت الى أن الوجه استمر الاول  
 وهو استعارة صرفة كما ذكره الثعالبي (قوله لعلمهم يشكون الخ) انما قال يشكون لانه أقل مراتب  
 المشقة والا فالرجوع يكون عن اعتقاد البطلان وكعب بن الاشرف ومالك بن النضر بفتح الصاد  
 المهمله من اليهود وقوله اشاعرا الخ رواه ابن جرير عن السدي وقوله ولو اتفصل من النول والمراد  
 المشاورة (قوله ولا تقروا من تصديق قلب الخ) انما قال تقروا بمنزلة تقروا وتفقوا على طريق  
 التصديق ليعتد باللام وليس هنا للتقوية وقيل انما زادته وقيل انه يذكي باللام أيضا لا تصدقوا  
 من قلب الاهل ولا وعلى هذا فليس قل ان الهدى الخ اعتراضا أي قل لهم ان الهدى هدى الله وأقل

لنفك أوله وثمنه فهو يهدى لاصل الايمان وثبات عليه من يشاء فلا يضركم وهم (قوله أي  
 دبرتم ذلك وقام لان يؤتى الخ) تحقق ذلك وتفصله ما افاده المدق في الكشف ان فيها اوجها احدها  
 ان التقدير لثبوتها وبان يؤتى احد مثل ما اوتيتهم وهم المسلمون او نوا كتابا واما كالقول في تفسيره  
 كوسى صلى الله عليه وسلم وبان يحاجوكم ويقبلكم بالجن يوم القيامة الا لا تسامكم فهو من الاظهار  
 للمسلمين فيرد ادون تسليبا ولشرك العرب فيسبهم على الاسلام وافى يا ويلى وزان ولا قطع منهم انما الخ  
 وهو ابلغ والجل على معنى حتى يصح مرجوح وقائدة الاعتراض ان كيدهم غير بضار لمن لطف الله به  
 بالدخول في الاسلام او زيادة التصلب فيه ويبدأ بشأن الهدى هدهم الذي يتولى ظهوره فلا يظفوا  
 فوره فالمراد بالايان الظاهر كاد كره ان يخشعوا او الاقرار بالسائق كاد كره لو احدى واما اراد التصلب  
 من التسليبين والاقوع ما فزعوا عنه ولما نها ولا تؤمنوا هذه الايمان الظاهر الذي اتيتم به وجه النهار ولا  
 لمن كان تابعا اليكم اولا وهم الذين اسلموا منهم أي لاجل وجوبهم لانه كان عندهم هم اهو اوقع وهم فيه  
 اوعبوا وطمع ثم قبل ان الهدى هدى الله من يده الله فلا مثل له وقوله ان يؤتى احدث على هذه حقيقة  
 المحذوف أي لان يؤتى احد مثل ما اوتيتهم وما يتصل به من الغلبة بالجن يوم القيامة دبرتم ما دبرتم والمعنى  
 ان ادعيتكم اليه ليس الا الحسد وانما غاف ياوتيتهم على استقلال كل منهم ما في عظمهم وسلامهم على الحسد  
 حتى دبروا ما دبروا ولوا في الواو لم تقع هذا الموقع على بزم الثاني للاول لانه اذا كان ما ووا حقا غلبوا  
 يوم القيامة مما لفظهم فلا فائدة فيه واما وقتشعر بان كلامه حتى فيهم على الحسد والتدبير وحلها  
 على معنى حتى وان كان ظاهر اليروع السامع ويؤيد هذا قراءة ان يؤتى بالاستعظام لانه على انقطاعه  
 والاستقلال بالانكار وقية تفيد الايمان بالصادر اقول التبرير شره ان الكلام فيه وتخصيص من  
 يسع عليهم بقرينة المعنى ولان عظم متبع فيهم الا ان وعن المصنف انه من جملة القول كانه قيل فل  
 لهم هذين القولين وهداه اكد عليهم ان الهدى ما فعل الله من اتيه الكتاب غيركم وانكر عليهم ان  
 يتبعوه وان يؤتى احد مثل كانه قيل ان الهدى هدى الله وقال لان يؤتى احد مثل ما اوتيتهم قلتم  
 ما قلتم وكذبتم ما كذبتم وانما ان يؤتى لا يؤتى من اولى ما فزعوا على الثاني ويجعل ان يؤتى بقرينة هدى  
 الله يدل من ايهما وادعى حتى في انها غاية سببية وحسنة لا يخص عند ربكم يوم القيامة بل الحاجة  
 الحقبة كما مر في البقرة ولوجلت على العطف بل يتم الكلام وربها ان قوله ولا تؤمنوا الا ان الخ على  
 اطلاه أي واكفر بالآخر واسموا على اليهودية ولا تقروا بالاحد الا ان هو على دينكم وهو من جملة  
 مقول الطائفة فقيل ان الهدى هدى الله فلا تنكروا ان يؤتى حتى تحاجبوا وقريئة الاضمار ان قوله  
 ولا تؤمنوا تقري على اليهودية وأنه لا دين سواها فاذا امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يجيبهم علم ان  
 الجواب ان ما تنكروا غير تنكروا كائن وحل اوعى معناها الاصل حسن لانه تأييد لا يلائم وتعرض  
 بان من اولى مثل ما وواهم الغالبون لاهم واما على قراءة ان ينكسروا فممن مقول الطائفة وقدره  
 بقوله اللهم توضحوا لينا لانه ليس استغنا فاضطرنا بل خطا بان اسلمهم ربنا العود والمعنى لا تاتوا فلا  
 بحاجة وذكر عيسى الثالث لتساوهم ما في ان اوعى حتى وقوله ان الهدى هدى الله اعتراض ذكر  
 قبل تمام كلامهم للاعتقاد ببيان فساد ما ذهب اليه واربع الوجوه الثالث انتهى بحمله (وهنا بحث)  
 ذكره صاحب الاتصاف على قطع ان يؤتى احدث لانؤنوا وهو آية يلزم وقوع احدث الاثبات لان  
 الاستفهام هنا انكسار وهو في مثل اثبات ادخاله فيهم على ما وقع منهم وهو اخفاء الايمان بان  
 النبوة لا تخص بني اسرائيل واجاب عنه بأنه روحى فيه مسغبة الاستفهام وان لم يرد حقيقة فحسن  
 بشول احدث في ساقه وترك التوضيح له لالتفاوت فيه لانهم لم يروه وورد الان التوضيح لا ينبغي ولا يلزم  
 فهو في معنى بلا ريب واجاب الجواب الساق وقوله من كلام الطائفة أي المذكرة في الآية  
 واحتمل ان يكون خطابا من الله لهما بان أي لا يؤتى احد مثل ما اوتيتهم أي المسلمون حتى يحاجبوك لانه

(ان يؤتى احد مثل ما اوتيتهم) متعلق  
 بمحذوف أي دبرتم ذلك وقلتم لان يؤتى احد  
 والمضارع ان الحسد حالكم على ذلك  
 أو بلا تؤمنوا أي ولا تظهروا ايمانكم بان  
 يؤتى احد مثل ما اوتيتهم الاشياء احكم  
 ولا تشبهوا الى المسلمين ولا يزيد ثباتهم ولا  
 الى المشركين لئلا يدهمهم الى الاسلام  
 وقوله قل ان الهدى هدى الله اعتراض  
 يدل على ان كيدهم لا يبعدى بطائل واخبر  
 ان على ان هدى الله قبل من الهدى وقراءة  
 ابن كثير ان يؤتى على الاستفهام لا تقري  
 تيدوا لوجه الاقوال أي لان يؤتى احد دبرتم  
 وقريئة انهم الساقفة فكسروا من كلام  
 الطائفة أي ولا تؤمنوا الا ان يسع دينكم  
 وقوله اللهم لا يؤتى احد مثل ما اوتيتهم



مجاز لا غير لان اعادة المعنى الحقيقي او جواز ادايته شرط للكتابة . وههنا العلم بان تنوع النظر في  
 مائة من ارادته . وفي كلامه اشارة الى انه عند الكتابة قد يتحقق المعنى الحقيقي ويراد القصد اليه وقد  
 لا يتحقق أصلا وان جاز وما ذكره هنا بكل بيان ذكر في قوة تعالى بل يدام بسوطان والسعوات  
 مغاوت يمينه الرحمن على العرش استوى ونحو ذلك . انما كلها كتابات مع امتناع المعنى الحقيقي قطعاً  
 فان اجيب بان ارادة المعنى الحقيقي لا تستلزم تحققة وهو ظاهر ولا يلزم منه الكذب لان ارادته لا تكون  
 على وجه القصد اليه انما توفى ما وعد فاذ كان لا يتنقل منه الى المقصود قطعاً وكذلك النظر في حق من  
 يبرؤ عليه النظر براد ولا يتحقق فيكون كتابة . وأما ما يقال من أنه اذا اراد المعنى الحقيقي لزم الجمع بين  
 الحقيقة والمجاز في ارادة المعنى الحقيقي والمجازي وهو متعقد فروع بأن ذلك انما هو حيث يكون كل  
 منهما مناط الحكم ومرجع الصدق والكذب وأما اذا اراد الاول لينتقل الى الثاني فلا يصح في  
 الافتتاح بأنه في الكتابة ارادة معناها ومعنى معناها جميعاً وفي الحقيقة معناه فقط وفي المجاز معنى معناها  
 يعني الحقيقة الصريحة لا الانصاف صريح هو بأن الكتابة حقيقة حيث قال الحقيقة والكتابة يستتركان  
 في كونهما حقيقتين . ويتركان في الصريح وعدمه . وبهذا يظهر أن الكتابة ليست واسطة بين الحقيقة  
 والمجاز بل قسمان الحقيقة حيث يجعل واسطة يراد بالحقيقة الصريحة منها . وأما عند الاصوليين فكل  
 من الحقيقة والمجاز انما يستتر اربعة فكتابة وبالصريح وبالصيغة وبلا داخله في المجاز  
 بناء على الاستعمال في غير الموضوع على ما فهم (أقول) ما ذكر من التناقض بسببه اليه فغير من  
 الشرح وأشار الى الكشف الى أنه لا تنافض حيث قال بطرس قلايه انه نص صريح بأن الكتابة  
 يعتبر فيها صريح ارادة الحقيقة وان لم ترد وان الكتابة قد تنصرف الى تاليق تلك الجهة ملحوظة وحسنه  
 يلحق بالمجاز ولا يجعل مجازاً لا بعد ان هذه الوجة لا انتقال الى المعنى المجازي أو لا غير واضحة يختلف  
 المعنى المكتنى عنه وقد سبق أن هذا الكلام من رفع ما فهم من مخالفة بين قوله في جعل بساطة كتابة  
 عن الوجود تارة ومجازاً أخرى فتذكر . يعني أنه ان قطع النظر عن المانع المتأخر كان كتابة هي على المجاز  
 فطلق عليه أنه كتابة باعتبار ما له ليدل على الاتفاق . مجازاً زهداً فلا تنافض بينهما كما فهمه . والمجب من  
 الشارح في مشابهة المتر مع علمه بدفعه فتأمل فقول المصنف انه كتابة عن غرضه عليهم أقوله الخ ان حمل  
 على أنه فهم ما كتابة لا يخالف ما في الكشف (قوله قبل انما نزلت الخ) فالارادة هي ما عهد الله ما عهد اليهم في  
 الترواة من أمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره والقرآن الرثوة وهذا أخرجه البخاري في صحيحه وغيره من  
 حديث عبد الله بن أبي أوفى أن رسولاً أقام ساعة في السوق خلف ما عهد الله على بها لم يعطه لموقع فيها  
 رجلاً من المسلمين نزلت هذه الآية وقوله وقيل في ترافع كل بن قيس ويهودى في بئر وأرض  
 ووجه الخلاف في اليهودى أخرجه السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه وتعد ديب التزول لا مانع  
 منه كما مر (قوله يعني المخزون الخ) تفرق . قالوا الضمير وحسن بالضم وغيره وأخطب بلطام المجبة . فعمل من  
 الخطب وقوله يقولون القتل بالثأر والثأر القرية يعني التي والضم أي يقتلون الاسنة في القرية  
 بالضم . وفي الحركات ونحوها تغييرا تغيره المعنى ليجب المسلمون أن الخرف هو الترواة فليست عليهم  
 الا امر والاراد عيان السنن . يشبه الكتاب أي مشاهجه ولا فرق بين الوجهين في المعنى اذ ليس في الوجه  
 الاول الاظهار والخرف وهو شبه الكتاب لكن الخلف المفسر في الوجه الاول هو القرية والباء  
 للقرية أو الاستعانة أو للاسنة بالجر والجر من الاسنة أي لمتبسة بالكتاب وضمر تصبوه  
 ما دل على التي من الخرف وفي الثاني شبه وغيره . بوجه التشبيه المقدور بالواحدة . وقيل ثلاثة وقوله  
 وترى بلون الخ هي قرأتها بوجه حده الله بفتح الياء وضم اللام وبعد هاو او مفردة ما كتبه بقلب الوار  
 المضموه مرة كافي وجوه وأجوده . نزلت حركة الهمزة الى اللام لحذف لاتقاء الساكنين وقيل عليه  
 لو نزلت ضمة الواو لقلبها لخذف لاتقاء الساكنين كفي في التوجيه فأي حاجة الى قلب الواو

قبل انما نزلت في أحناء وشرفوا الترواة وقيلوا  
 نعم محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات  
 وشرفوا وأشدوا على ذلك رثوة . وقيل نزلت  
 في رجل أقام ساعة في السوق خلف الله  
 اشتراها بآلهم بشرها به . وفي في ترافع كل بن  
 أشعث بن قيس ويهودى في بئر وأرض ووجه  
 الخلاف في اليهودى (راق) . منهم قريشاً يعني  
 الخرفين لكعب ومالك وسبي بن أخطب بلون  
 السننهم بالكتاب . فتلونها بقراته فيقولون  
 من التزول الى الخرف أو يعضونها فيها بنسبه  
 الكتاب . وقريش بلون على قلب الواو المضموه  
 هذه ثم تغنيها بجهدها والقاسم كتم على  
 الساكن قبله التصبوه من الكتاب وما هو  
 من الكتاب الضمير للخرف المدلول عليه  
 بقوله بلون وقريش تصبوه بالياء والضمير  
 أيضا للمساكين  
 قوة وهذا أخرجه البخاري الخ ظاهره انه  
 راجع لقوله وقيل نزلت في رجل أقام ساعة  
 الخ وان كان مرادهم بالياء

( ويقرولون هون عند الله وما هو من عند الله )  
 ( الله ) تأكيده لقوله وما هو من الكتاب  
 وتنبه عليهم وبيان لانهم يزعمون ذلك  
 تصريحا لا تعريضا اى ليس هو ازالا من عند  
 وهذا يقتضى أن لا يكون فعل العبد على  
 الله سبحانه وتعالى ( ويقولون على الله  
 الكذب وهم يعاونون ) تأكيده لتجصيل عليهم  
 بالكذب على الله والتعمد فيه ( ما كان لبشر  
 أن يؤتيه الله الملك والحكم والنبوة ثم يقول  
 للناس كونوا عبادا لى من دون الله تكذيب  
 ورد على عبدة صهي عليه الصلاة والسلام  
 وقيل ان ابا رافع الفرغلى والسيد البصرى قال  
 يا محمد أتريد أن تعبد لى فخذ لك رافعا معاذ  
 الله ان بعد غير الله وان تأمر بشر عبادة الله  
 بذلك معنى ولا ينافى امرنى فقلت وقيل قال  
 رجل يا رسول الله اسلم ملكك كاسيل يشتمنى  
 بعض أغلا تصدك قال لا ينبغي أن يسجد  
 لى من دون الله ولكن أكرموا بكم  
 واعرفوا الحق لاهله ( ولكن كروا ربانيين )  
 ولكن يقول كروا ربانيين والربانى منسوب  
 الى الرب بزيادة الالف والتون كالصانع  
 والربانى وهو الكامل فى العلم والعمل ( بما  
 كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرون )  
 بسبب كونكم معلمين الكتاب وسبب كونكم  
 دارسين له فان فائدة التعلم والعمل معرفة  
 الحق والخير بل متفاد والعمل وقرآن كثير  
 ونافع وأبو هريرة يقول تعلمون بعض ما بين  
 وقرئ تدرون من التفرس وتدرون من  
 أدرس معنى درس كاكم وكرم ويروى ان  
 تكون القراءة الشهورة أيضا بهذا المعنى على  
 تقديرها كنتم تدرونه على الناس ( ولا يأمركم  
 أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا ) نصب ابن  
 حارس وجره وحارس ويعقوب عطا على  
 يقول ويتكون لا يريد تأكيده معنى التنى  
 فى قوله ما كان لى ما كان لبشر أن يؤتيه الله  
 الملك والنبيين أربابا وأمرهم بزيادة على معنى  
 أنه ليس له أن يأمر بعبادته ولا يأمر بالتخاذل  
 أكفاهه أربابا بل ينهى عنه وهو أدنى من

العبادة

هجرة وردبانه فعل ذلك ليكون على القاطع التصريحية بخلاف نقل حركة الواو ثم حذفه على ما عرف  
 فى التصريف وقوله نظر لان الواو المعنوية انحسرت هزقا اذا كانت ضمينا اعلية فهو محذوف عن النقص  
 ايضا ثم اقترى يلون بالهزقى الشذوذ وهو يؤيده على كل فيه اجفاح اعلان وعمله كبير وما جعله  
 من الواو بمعنى يقترون السكتهم على ما الى المحرف تقرب من المحرف وقوله ولا يعطون بانه شبه الكتاب  
 من عطف التثنية بانه جذب زمامه الميل رها والمعاد الايهام فى الكلام أى كانوا يوصمون المسكين  
 أن ذلك من نفس الكتاب والفرق بينهما أنهم على الأقل يتركون النص ويقرنون ما يندل وعلى الثاني  
 لا يتركونه بل يصغرونه بما هو خلاف المراد وعلى هذا يكون كناية عن الخطأ ( قوله تأكيده لقوله  
 وما هو من الكتاب الخ ) لان اسناد كونه من عند الله الى زعمهم بشعر أيضا بانه ما هو من الكتاب فجعله  
 مؤكدا فلا وجه لما قيل ان التأكيده لقوله وما هو من عند الله وسوقه يقتضى أن يجموعه وقد كفاه  
 له ما خبر به وجعل وصف الجموع بوصف جزئيه وقوله وتشيع الخ إشارة الى ان ليس المقصود به  
 التأكيده فقط اذ لو كان كذلك لم يوجب العطف لانه لما كان الاقل تعريضا وهذا انصر صا حصل منهما  
 مقابلة اقتضت العطف ( قوله أى ليس هو ازالا من عند ) يعنى المقصود بالنزول من عند الله وهو  
 أخس من كونه من ضله وخلفه رضى الناس لا يقتضى نفي العام فلا يدل على مذهب المعتزلة القائلين  
 بأن أفعال العباد مخلوقة لهم لاه الله وفعل العبد هذا هو التصريف ونحوه وقوله ويقولون الخ لتجصيل عليهم  
 بأن ما اقترنوه من عدل خطأ ( قوله تكذيب الخ ) أى لا يفتى لبشر بأمر بغير عبادة الله فكيف  
 بالنبى صلى الله عليه وسلم الذى أوفى الحكم والتبوءة فلعلموه من عند أنفسكم والحكم بمعنى الحكمة  
 وقصرها لا يحتمل أى بالسنة لان ما تالى الكتاب والسيد علم شخص من نصارى غير ان ( قوله معاذ الله ان  
 بعد ) ورفع الكشف أن لعبده غير الله وأن تأمر بعبادة غيره وهو أحسن طبا لما سبقه لان الكلام  
 فى نفي عبادة غيره الله لا فى نفي عبادة واجب بآثار المراد بغير عبادة الله عبادة غيره عبادة الله وغير  
 عبادة الله عام وشبه جعل كناية عن نفي الخاص على طريق المبالغة وهو بدوت الرواية ولا امر فيه سهل  
 ( قوله ولكن يقول الخ ) لكن لأثبت ما نفي سابقا وهو القول المنسوب بأن فيقول لا منسوب أيضا  
 عطا عليه و يصح رفعه عطا على المعنى لانه فى معنى لا يقول وقيل يصح عدم تقدير القول على معنى  
 لا تكفوا فائتن ذلك ولكن كروا ربانيين أى مطلقين ما فى الرب وصغير بقوله البشر والربانى  
 منسوب الى الرب كالمولى والالف والتون تزداد فى النسبة للمبالغة كثيرا كالمبالغة بكسر اللام عظيم الصفة  
 وربانى بمعنى غلط الرتبة وفسره بالكامل فى العلم والعمل وقسلى امره باني وقيل ان ربان صفة  
 كعشتان بمعنى مرب نسب اليه ( قوله كروا ربانيين الخ ) أى كونوا متسولين الى الرب بالطاعة  
 والعبادة بسبب علمكم وتعليمكم وادراككم لثلاث دخلوا تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلوا فبالله  
 متعلقة بكونوا والمطلوب أن لا يتكلم العلم من العمل اذ لا يعتد بأحد هادون الاتح ( قوله عطا على ثم  
 يقول الخ ) أى على يقول فى ثم يقول فنه تسبح وجعله منهم عطا على ربه ولا مزيدة وعلى عطفه  
 على يقول والزيادة المعنى ما كان لبشر أن يؤتيه الله الملك والنبيين أربابا فبالله بادة وتلك  
 الانذار ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا لله وأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا كقولك ما كان  
 زيدان أكرمه ثم عني ولا يستحقنى أو غير مزيدة لانه صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن عبادة الملائكة  
 والمسيح ووزع عليهم الصلاة والسلام فلا قبل له اتخذوا راقبل لهم ما كان لبشر أن يؤتيه الله الملك  
 يأمر الناس بعبادته وبما كنتم من عبادة الانبياء والملائكة وقوله بل ينهى إشارة الى أن المقصود من  
 عدم الامر بالنهى وان كان أعم منه لكونه أمرا بالمقصد وأوفى الواقع ( قوله وهو أدنى من  
 العبادة ) ضمير هو لا اتخاذ ولا الامر بالاتخاذ وأدنى بمعنى أقرب أو أقل تفصيلا من الدلو فان من يريد  
 أن يستعيد شخصا يقول بى نعى أعمالى وأكفائى وقيل أدنى بمعنى أنزل وأقل من العبادة



لأن الاتحاد بالاعتقاد بالعبادة بالفعل وفي بعض النسخ وهو منهي عن العبادة أي التمسك من الاتحاد  
 وبأنه وهدم الأمر منهي عن العبادة فتأمل (قوله وهو رتبة الباقون الخ) في الكشف الرفع على إبداء  
 الكلام أغنى وتضمنه إقراره بعبادته ولن يأمركم ووجهه الظاهر بأنه خالصة عن تكليف جعل علم  
 الأمر بمعنى التمسك وبأن العطف يستدعي تقديمه على لكن وكذا المأخوذة أيضا والمراد بالشر بشر النكرة  
 السابق فلا تنكار عام واتعافه سبق ذكره (قوله دليل على أن الخطاب للمسلمين) يعني هذه النكارة  
 ترجع القول بأنها تزلت في المسلمين القائلين أو فلا تنصيد لا في أي رافع والسبب في الظاهر وإن جاز  
 أن يقال للضار أي أنا همكم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون أي متقادون مستعدون لقبول الدين الحق أو أنه  
 لعنان واستدراجا وبعض أبواب الحواشي هنا كلام لا طائل تحتها تاركه خيرا من تكثير السواد  
 بركة (قوله قبل الله في ظاهر الخ) لما كان الله هو الذي جمع خلقه بالآيمان سواء لا نبي أو غيره  
 احتاج التخصيص إلى التوجيه فوجه وجوده هنا ما ذكره المحقق وهو أن غيره معلوم بالطريق الأولى  
 أو أنه من الاستكفاء وهو قريب من هذا أو أنه مصدر مضاف إلى الفاعل أي الحقائق الذي رتبته  
 النبيون على أهمهم أو هو على حذف مضاف أي أم النبيين وأولاد النبيين والمراد بهم بنو إسرائيل  
 لكثرة أولاد الأنبياء فيهم ولأن السابق في شأنهم وأما أن المراد بأولاد الأنبياء أولاد آدم والأنبياء  
 عليهم الصلوات والسلام من نزلهم فغلاف الظاهر فلذا لم يذكرهم مع أن قراءتين مسعودي الله  
 عنه ميثاق الذين أووا الكتاب يدل على تعيينه كما أشار إليه في الكشف وأما أنه سمى بنو  
 إسرائيل نبيين تمكينا بهم فلا قرينة عليه ولما أقره المحقق رحمه الله بعده المراد أواد  
 أخذوا ميثاقا مثل ميثاق النبيين أي ميثاقا عظيما جعل ميثاقهم نفس ميثاقهم بهذا أداة  
 التشبيه مبالغة ومن القريب ما قيل أن الإضافة لتعظيم لادى ملازمة كانه قبل وإذا أخذه  
 الميثاق على الناس لأجل النبيين ثم منبه بقوله لما يتكلم الخ ولم ين من ذكره وأن الإضافة  
 تفيد التعظيم في كلامه (قوله واللام في الموصولة الخ) اللام الموصولة وتسمى اللام القرينة  
 هي من قولهم وطوا وطوا وطوا أي سهل المشي فيه ووطانه أي أوطنة فهذه اللام  
 كلها وطان طريق القسم أي سهل تقسم الجواب على السامع وعزتها النفاة بأنها اللام التي  
 تدل على الشرط سواء أو غيره فالجواب غلب في أن يقدم القسم لفظا وتقدر التوفيق أن  
 الجواب لا للشرط كقولهم لا كرمك ولو قلت كرمك أو فاني أكرمك أو ما أشبه مما يجاب به  
 الشرط لم يميز صريحه بالحباب وبس هذا متفقا عليه فإن الفراء مخالف فيه فجوز أن يجاب  
 الشرط مع تقدم القسم عليه لكن الأول هو الصحيح وكونه يجاب دخوله على الشرط هو المشهور  
 ومخالف فيه بعض النحاة وقال الزحري أنه لا يجب دخوله على كذا لانهما أصرح به في سورة هود  
 في قوله تعالى وإن كلاما لبوشنهم فمن قرأ بالتصنيف ونقطة الأخرى من الاختصاص ولعلنا غلط فيه  
 فهذا دليل على أن ما للشرط وافتح غير متفق عليه (قوله سادس جواب القسم والشرط الخ) فيه  
 تيسر لأنه جواب القسم لكنه لما دل على جواب الشرط جعله سادسا متفقا لانه عليه واتحاد معناه  
 والأجواب القسم لا محل له وجواب الشرط له محل فتناهيان ولا حاجة إلى أن يقال إن الآية في الواحدة  
 قد يحكم عليها بالجملة وعدمها بضميرين وعلى جملة ما موصولة فقد دخلت اللام الموصولة على الشرط  
 ولا إشكال فيه كما مر فإن من التماسه يجوز أن كان من منطلق على لام الجواب موصولة نفسها  
 والأمر فيه سهل لكن على القول بأنها تدخل على غير الشرط هل يشترط مشابته كالموصولة  
 أو لا كما رأيت فإن كلاما لبوشنهم ظاهر كلام المخبر به في الشرح هنا يشرع بالاول وقوله وتحتل  
 الظاهر المراد ما يقابل الجزئية والموصولة اللاحقة والجزئية ورد في كلامهم هذا الحق فلا يقال  
 أنه لم يسع ما أخبر به وعلى الموصولة فهي مبتدأ وأنجز تام مقدر أو أنه لتزمت وأورد هذا النحوي

ورفعه الباقون على الاستئناف ويحتل  
 الحال وقرا أبو بكر على أصله رواية الدوري  
 باختلاس الضم (أيا سركم الكثير) انكار  
 والضمرة للبشر وقيل له سبحانه وتعالى  
 (بعد إذ أنتم مسلمون) دليل على أن الخطاب  
 للمسلمين وهم المستأذنون لأن يصدوا له  
 (وإذا أخذنا ميثاق النبيين لما نكح من  
 كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما نكح من  
 قبلهم وتضمن بآية كهذه) قبل الله على ظاهره  
 وإذا كان هذا حكم الآية كان الأمر به أولى  
 وقيل معناه أنه سبحانه وتعالى أخذ الميثاق  
 من النبيين وأجمعهم واستغنى بذلك عن ذكر  
 من النبيين وأجمعهم وأخذ أخذ الميثاق  
 إلى الفصل والمعنى وأخذ أخذ الميثاق  
 الذي رتبته الآية على أجمعهم وقيل المراد  
 أولاد النبيين على حذف المضارع وهم بنو  
 إسرائيل أو جماعتهم نبيين تمكينا لهم كانوا  
 يرون نحن أولاد النبيين كانوا  
 أهل الكتاب لأن أخذ الميثاق بمعنى  
 موصولة القسم لأن أخذ الميثاق بمعنى  
 الاختصاص ولطف على الشرطية وتؤنثه  
 سادس جواب القسم والشرط وتحتل  
 الجزئية



وفيه نظر لانه ظاهر في طوعا لموافقة معناه ما قبله لاني كرها والقول بأنه يقتصر في التوافق ما لا يقتصر في الاوائل غير نافع وقد يدعى بأن الكفرية اقتصادا أيضا بل طاع وطوع وطاع وطوع معني وقيل طاعه بطوعه انتقاده وأطاعه معني مضى لاهله وطاعه معني واقفه وقرأ الاعتر كرها بالنم وجله ولهم في السموات والارض الناس فلا رده عليه انه لا دوسه لمصر يب السلام طوعا في النظر واتباع اهل لانه يمكن بسب هدائه ومشاهدته عندهم كافي الملائكة أو المراد أولو العلم مطلقا وليس اراد بالنظر الاستدلال بل العلم مطلقا فمثل ما يحصل بالشاهدة قاتل (قوله كشتي ابليل) أي دفعه فوقهم من تن التي سببه وزعمه حتى يتخس كشتي عري الجبل ومنه استبرأه اثنان أي أما ولها كثير وزندنا في أي واد (قوله واختاروا من الخ) هذا تفسير آخر فالمراد بالطلع الاختيار والكره التسخير فمهم مسفرون لحكم القضاء وما اراد فيهم فالكفره مسفرون لارادة كفرهم اذ لا يقع ما لا يريدوه وهذا لا شافي الجزء الاختياري حتى لا يكون لهم اختيار في الجله فلا رده أن الكفره لو لم يكونوا مختارين لم يوجبهم تعذيبهم على الكفر والمؤمنون والملائكة لا يفعلون أيضا الا ما عني عليهم فلا فرق وأنه ذهب الى مذهب الجبرية والحاصل ان الانتقاد هنا اما لاهله وهو اعتبار طوع مطلقا والنظر ايجابية بناء على الأغلب وألارادته وكونه على وقفا والمؤمن يتقار لارادته ايجابية لا اختياره لان الله امره بقاتمه واشدا مع هذا ما لا يلزم والاراد الكفره متقار لارادته كقره لمصلحة عليهم من حيث جبلته الذي هو كاتفره على مخالفة الامر واتباع المرجح قاتل (قوله واليه ترجعون) يجوز فيه ان يكون جله مستأنفا للاخبار عما عنيته من التبدية أو معطوفة على أو سلمه في حالية أيضا وقرأ عاصم بياء القسية والضمير ين اولن عاد عليه ضمير يخون فان قرأ في الخطاب فهو التثنية وقرأه الباقي بالخطاب وهو عاملين عاد اليه ضمير يخون فعل القسية فيه التثنية أيضا (قوله أمر الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) يعني ضمير أمثال الرسول والامه والقرآن نايل عليهم لاعي الرسول فقط أو على الرسول فقط حكما هو الظاهر وهو نايل عليه وحده ولكن نسب الى الجع ما هو منسوب لواحد منه مجازا كافي بقران فلا فرق هنا لانه بين أظهرهم وضعه واصل لهم والنزول فون العظمة لا ضمير الجماعة (قوله والتزول كايدي إلى الخ) فلا فرق فيما لا الاعتبار وقرق الراغب رجعا فيه بأن ما كان واصلا من الملالا الاعلى بلا واسطة كان لفظه في الجنس بالعلاو وبه وما لم يكن كذلك كان لفظه الى الجنس بالايسال أو بيه وهذا كلام في الاولي فلا رده عليه قول العشري انه تصب وقيل أنزل عليه يجعل على ما أمر المنزل عليه أن يصفه غيره وأنزل اليه يجعل على ما خص به نفسه لانه الله انتهى الانزال وعليه قوة تعالى انما ترسلنا عليك الخطاب على عليهم وأزنا الله الذي كثر في الناس وفيه نظر فالصحيح عدم الفرق كاذب اليه العلامة وقوله وانما قدم الخ أي لما كان متزاه وصفه طامقه ومعرفة العرف تتقدم على معرفة العرف قدم عليه ولتظهيره والاعتنا به وقوله بالتصديق الخ اشارة الى جزاء التفريق بينه كالتفضل وقوله امتدادون الخ تنصير للاسلام الهدى بالام والاول معني على ان سخن عبارة عاصم السلم والكافر والثاني ساء على تنصيه بالمسلمين (قوله الواقعين في انحران الخ) اشارة الى أنزل منزلة الاذن من قوله لمفعوله وقوله يا باطل الفطرة أي الجبله اشارة الى أن انحران وزوال الرب باعتبار ما جعل عليه فكاه ضيع رأس ما لا ن كل مولود ولد على الفطرة فهو قريب من المكتبة (قوله واستدل به الخ) قيل عليه ان الاسلام هو التوحيد والاعتقاد كسب وهذا مشتق على الايمان ما قبله وكتبه وطلبه عقيدة بالاسلام فبني أن يجعل عليه ود بتأخير الاسلام وسين له كاحل عليه في قوله ان الذين عند الله الاسلام فلا حاجة الى ما ذكره من الجواب قاتل (قوله استبعاد لان جهدهم) أي ذلهم دلالة موصلة لاسطق الاول في انهم في الكشف يلفظ بهم

وحاشا ما يلحق بالذي الاسلام كسنت  
الجبل واداء الحق والاراف على  
الموت واغتارين كاللاذكة والمؤمنين  
او مسخرين كالشجرة قائم لا يتبدلون ان  
يتنعموا ما حق عليهم (واليس ترجعون)  
وقرنا يا علي ان الضمير في (قل انما الله  
وما انزل علينا وما انزل على ابراهيم واسماعيل  
واسحق ويعقوب والاسباط هو انا) وفي  
عيسى والتيرين من (هم) امر رسول  
على اقله وسلم بان يحجم عن نفسه  
ومتابعه بالايام . والقرآن كما هو منزل  
عليه منزل عليهم توسط طليقة اليهم وايضا  
القبوب الى ما ضمن اليه . قد يريب اليهم  
اوبان يتكلم عن نفسه على طريقة المثلث  
اجلا لا وما انزل كما يعقد بالي لانه ينسب  
الى الرسل يعدي على لانه من فوق . وانما  
قدم النقل عليه على النقل على سائر الرسل  
لانه الحرف في العباد عليه (لا تتفرق بين  
احدكم) بالصدق والتكذيب (وهي له  
سلون) متبادون او مخلصون في عباده  
(ومن يتخذ غير الاسلام ثا) أي غير التوحيد  
والا لا يقبل منه الله (ان يقبل منه  
هو في الاخر من الناس) في الواقعين  
في انفسنا والحق في المعرض عن الاسلام  
والطالب للغير فائدة تقع واقع في انفسنا  
يايمان القدر السليمة التي فطر الناس عليها  
واستدل به على ان ايمان هو الاسلام  
اذ لو كان غيره لا يقبل والجواب انه ينفي  
قبول كل دين بغيره لا قبول كل ما يفاربه  
واعلم ان ايضا الاسلام (كيف يهدي  
الله قوما كفر بابه اعلمهم وشهدوا ان  
الرحول حق وما هم بالبنات) استبعاد لان  
يهدم الله

في السلال يبعده عن الرشاد وقيل في  
والنكاره وذلك ينتهي أن لا تقبل توبة  
المرتد وشهدوا عطف على ما في ايمانهم من  
معنى الفعل وتلقبوه فأصدقوا أن احوال  
باجرا قد من كفر وادعوا على الوجهين  
دليل على أن الاقرار بالاسنان خارج من  
حقيقة الايمان وانه لا يهدى القوم  
الغائبين الذين ظلموا أنفسهم بالاخلاق  
بالنظر ووضع الكفر موضع الايمان فكيف  
من جاء الحق وعرفه ثم أعرض عنه (اولئك  
جزاؤهم ان عليهم لعنة الله والملائكة والناس  
اجمعة) يدل بما وقعه على جواز لعنتهم  
وبعقوبه على أن جواز لعن غيرهم ولعل  
الفرق انهم مطبوعون على الكفر بخلاف  
من الهدى ليسون من الرحمة واسباغ خلاف  
غيرهم والمراد بالناس المؤمنون أو الصوم  
فان اسكارا أيضا على منكر الحق والمرتد  
عنه ولكن لا يعرف الحق بعينه (خلاين  
غيبا في العتمة أو العقوبة أو التاروان لم  
يجز ذلك) كماله الكلام على ما لا يخفى  
عنه المذاب ولا يتقرر الا الذين تابوا  
من بعد ذلك) انما من بعد الارتداد  
(واصلوا) ما أسفدوا ويجوز أن لا يتقدرو  
مفعول بمعنى ودخلوا في الصلاح (فان  
الله شقور) يقبل توبته (رحيم) يتفضل عليه  
قبل ان يترك في اخر من سويدهن عدم على  
رويه أو نزل الى قومه أن يسألوا هل من توبة  
فأرسل اليه أسفوه الجلسا لا ياتيه فرجع  
الى المدينة تائب (ان الذين كفروا بعد  
ايمانهم ثم ازدادوا كفرا) كاليدود كفروا  
بعيسى والانجيل بعد الايمان بعيسى والتوراة  
ثم ازدادوا كفرا كما محمد صلى الله عليه وسلم  
ولقد أن كفر وأجمده بعد ما استجاب له قبل  
بعثته ثم ازدادوا كفرا بالاصرار والعناد  
والطعن فيه والصلة عن الايمان ونقض  
الميثاق أو كقولهم ارتدوا ولطفوا بعبادته  
ازدادوا كفرا بوقولهم ثم تبين بمحمد ريب  
الدون أو ترجع اليه وشافقه بانطهارة (ان

والحائد بالحاء والادال المهملتين يعني المائل المعرض عنه والمقصود من الانكار التقرير والتوبيخ  
فلا يدل على عدم التوبة (قوله وشهدوا عطف على ما في ايمانهم من معنى الفعل) لان ايمانهم يعني  
آمنوا والظاهر انه عطف على المعنى كما في قوله ان الصديقين والمستحقين وأقرضوا الله لاعي التوهم  
كأن كفره المنصف راحة الله تعالى عن عيشته كما في قوله فأصدقوا أن احوالهم على وجه سقوط الفاء  
لان الوسيط المحجوز في جواب شرط معقوب مما قبله أي ان آخرتي كما تأتي في سورة المنافقين لان  
التوهم لا يليق به تعالى لانه صار كالعلم على هذا النوع من العطف بل لانه هو الموافق للواقع والتأويل  
ويجوز أن يقول الثاني بالاسم بأن يجعل شهدا بمعنى الشهادة بتقدير أن كافاله الراغب وأما عطفه على  
كفروا وان كان هو الظاهر فلم يلتفتوا الى الفساد المعنى اذ يكون صفة قوما ويكون هو المنصرف  
الى الانكار وهو غير صحيح فان قلت العطف بالواو لا يقتضي الترتيب فليكن المنكر الشهادة المقارنة  
بالكفر أو المتقدمة عليه قلت هذا هو معنى العطف على الايمان والحالية وهذا أولى وأظهر فيقدر  
فيه قد وقيل لان الظاهر تنقيح المعطوف بما قبله المعطوف عليه وشهادتهم بهذه لم تكن بعد ايمانهم  
بل معه أو قبله وهو غير مسلم لانه لا يلزم تنقيح المعطوف بما قبله المعطوف عليه ولو صدق ذلك لآخر  
وقيل لانهم ليسوا بجامعين بين الكفر والشهادة ورد بالمعنى بل هم جامعون وان لم يكن ذلك معا لا ترى  
أنه سمع جعله لا أو ما جعله معطوفا عليه وانه في السابقين بخلاف المنقول والمعتول (قوله وهو  
على الوجهين دليل الخ) أي على العطف المذكور والحالية ووجه الدلالة ما يقتضيه الظاهر من تغاير  
المعطوف والمعطوف عليه وعلى الثاني خالفوه من القاشدة وفيه نظر غلط وقد لا يجوز أن يراد  
بالايمان الايمان بالله تعالى بقرينة ما بعده مع أن الاقرار بالاسنان خارج عن حقيقة الايمان المصطلح  
عنده أهل الشرع وليس هذا ما يقبل النزاع (قوله الذين ظلموا أنفسهم الخ) يعني المراد بالظلم  
الكفر ويحتمل أن يراد مطلق الظلم فيدخل فيه الكفر فمردوا أولا وآخرا واسم الاشارة الى هذه الذوات  
مع الصفات المشتركة بينها لعمري بتتبع ما دام ذكر من الارصاف يقتضي بعدهم من الرحمة  
والفرق بينهم وبين غيرهم حتى خص الايمان بهم والناس حينئذ انما المؤمنون لانهم هم الذين يلغون  
الذكورة أو المطلق لان كل أحد يلحق من لم يتبع الحق وان لم يكن غير متبع شاء على زعمه ونسبهم الى  
ذكر ولا يابا بقوله ولا يخفى عنهم العذاب كأقوام ومعنى لا يتظنون لجهلون ولا يتنظرون اليهم ويغفرونهم  
(قوله واسلموا ما أسفدوا الخ) يعني أنه متعمد مفعول ما ذكرنا ولا نهم بمعنى دخلوا في الصلاح قبل وهو  
أبلغ قال التوربيعي ان مجزء الذم في ما مضى من الردة والعزم على تركه في الاستقبال غير كاف فلا  
يتركها لئلا أخلفها من الحقوق وقبل عليه ان مجزء التوبة يجب تخفيف العذاب ونظر الحق اليهم  
فالظاهر انه ليس بتقدير ابل يسألوا بل يبلغ ما فسده وليس واردا لان مجزء الذم والعزم على ترك الكفر  
في المستقبل لا يخبر عنه فهو بيان لقوة التعديب كما قالوا واحد عند التحقيق (قوله قبل ان يتركوا  
في الحرب الخ) فأدلى الى قومه أن يسألوا في نسخة ان أسألوا وجلسا كفرا بآياتهم واللام والسبب  
المهمة مصحابي وفي شرح الكشاف انه نقل تشديد لانه أيضا وهو خرج من التناقض بين ابن عباس  
رضي الله عنه وما ورثه من حوادث الدهر والموت وقوله بانطهارة أي بانطهارة الايمان وانطهارة  
استماعه (قوله لانهم لا يتوبون الخ) لما كان هذا في قبل قول توبته المحرقة في الشرع وقوله قبله لا  
الذين تابوا أوله بأنه من قبيل ولا ترى الضميمة بانجره أي لا توبة لهم حتى تقبل لانهم لم يوفقوا لها  
أو هو من قبيل الكفاية دون الجزاء حيث أريد بالان من معناه لينقل منه الى المزموم والمراد لهم توبة  
غير مقبولة في الاعتراف الى الهلاك ومنها عرف عدم قبوله وما سخره أو لكونه البست مطابقة  
لما في قولهم بل نساخا لمرعهم من قولهم تساقفه وقوله أشرفوا في نسخة أشفوا بالاشفاء  
الاشراف وحقيقته من أشفى صاروا شفي لان من كان على حاله لم أشرف على ما يابا فحق باخ شفي

الحالة الاولى اى هذا وطرفها وتعدية به الى ما فيه من معنى الاطلاع وقوله فكيف الخيارات للازل  
قولوه وذلك لم يدخل الفاعل فيه في الكشاف فان قلت لم يقل احدى الاستين لم يقبل بغيره وفي  
الآخرى قلن يقبل قلت قد اذن بالقائه ان الكلام يبنى على الشرط والجزاء وان سبب امتناع قبول  
الفدية هو الموت على الكفر ويترك الفاعل ان الكلام مبتدأ وخبر ولا دليل فيه على التسبب كما يقول الذي  
جاء به درهم لم يجعل اليه سببا في استحقاق درهم بخلاف قوله انه درهم انتهى وحاصله ما ذكره  
المصنف رحمه الله وهو ان الفاعل في الاول الكفر وانما يده وهو لا يرتب عليه عدم قبول التوبة بل على  
الموت عليه اذ لو وقت لقتلها وعلى عدم مصادقة زمانها وعدم اخلاصه فلذلك اول كما مر بخلاف  
الموت على الكفر فانه يرتب عليه ذلك ولا لولا قول من جاء به درهم كان اقرارا بخلاف ما لو قرنه  
بالفاسد في مسئلة معروفة فان قيل انيس ترتيب الحكم على الوصف لدلالة على البنية قبل انيس هذا  
لان ما فان التبعير بالموصول قد يصح كون لا غرض كالإيمان الى تحقيق الخير كإصناف في المعاني وقوله  
الناجون على الضلال أخذ الناجون من التعبير بالبنية ومنهم من فسرهم بانكالم في الضلال وبهم يتضح  
الحصر لان الضلال يوجد في غيرهم ايضا وعلى ما تقدم من ذلك لا يخرج من ذلك وبالكسر مقدار بلا به وقراء  
رفع ذهب اما على البدلية منه او عطف بيان وبغيره بالزائد الخ شمرى وهو معروف في الشيعة عنده  
قيل ولا بد من تقدير وصف ليس البذل ولا دلالة عليه ولم يهدى بيان المعرفة بالنكرة وجهه خبر  
ميترا هذا ذوق الغايه من اذا جعلت الجمله صفة او حالا لا يتجاوز عن صفة بمعنى وصف المعرفة بالجمله  
على استوفى وقد امر على التبعير بسببى واذا جعلت حالا بدون الوافقيه ايضا ما مر قوله لم يحول  
على المعنى كانه قيل الخ لما كانت الواو الواحده للشرط تسندى شرط اخر عطف عليه وهو  
والاستعمال فيه على ان يكون المذكور متبعا على المذوف لكونه يعمله بالمرئي الاول كافي الخس  
الى فدية ولو اسامه وهما عصب الظاهر ليس كذلك لان هذه الحاله لا يجد قبول الفدية من سائر  
الحالات اذ ليس الفدية وراء حاله اخرى اول منها لا تقبل وحاله ان الوصلية تقتضى كون تقبل  
الشرط اولى بانزله اجيب عنه بوجوه الاول ان عدم قبول مله الارض كايه عن عدم قبول فدية ما  
لانه غاية الفدية على جوده عن جوده فلا بد عليه ما قبل انه لا دلالة للكلام عليه وضويعه لمصلحة  
على الارض فيصير المعنى لا يقبل منه فدية ولو اتقدي على الارض ذهبها والثاني ان المراد ولو اتقدي بتمتله  
معها كاصحح به ثالثا لا فاعلى لا يقبل مله الارض فدية ولو زيد عليه مثله قبل والمراد ان المياه  
بمعنى مد ومنزل بقرينه مد اى مع مثله ولا يتلقى بعده وهذا التقدير علمناه لا وجه له اذ هو حبان  
ومن تبعه من انه لا حاجة الى تقدير مثل وان الخ شمرى فحين ان ما تقي ان يقبل لا يمكن ان يشدق  
به فاحتاج الى اخبار مثل حتى يتغير اولى ليس كذلك والثالث ان لا يحصل مله الارض اولا على الاقتداء  
بل على التصديق ولا يكون الشرط المذكور من قبل ما يقصده تأكيد الحكم السابق بل يكون شرطا  
معد ذوق الجواب ويكون المعنى لا يقبل منه مله الارض ذهبها تصديق ولو اتقدي ايضا لم يقبل منه  
وضعيه للمال من غير اعتبار وصف التصديق وقيل ان المراد ان اتقديه بذه اى لو اتق به ولو بذه واذا  
لم يقع البذل علم عدم نفع غيره بالاولى وقيل ان الواو ائمة كاتريه في الشواذ ولو قيل ان اوليت  
وصلية بل للشرط وجوبه قوله اولئك الخ وهو سله الجواب لان كان حريا قبل وقوله والمثل يحذف  
ويراد الخ براد من الارادة ان لا يكون مثل الشيء وهو في حكمه في واحد صحت حذفه واخامنه  
مقامه وسله عليه وما جعله مقصدا على ان يرد من الزيادة فيبعد وكون من المزيد بعد التقي لا تستغرق  
سوله دخلت على مفرد شرطها من احد اوجه حكمها ما تقرر في العربية فلا وجه للاعتراض  
على المصنف بله مخصوص بالمفرد كما قيل (قوله اى على تلغوا حقيقة البر الخ) البر بمكسر الباء  
الاحداث وكال تلغوا بالفتح منه وتلغوا وانفسر تلغوا وحقيقة البر اشارة الى التلغيف

فكفى عن عدم توهم بعدم قبوله انقلنا  
في شأنهم واربنا لما لهم في صورته حال الدين  
من الرحمة واولا توهم لان تكون الانطاطا  
لا لارادهم وزيادة كفرهم ولذلك لم يدخل  
القصاص فيه وارادتهم الضالون الناجون  
على الضلال ان الذين كفروا وماؤا وهم  
كفار بل يقبل من احدهم على الكفر سببا لامتناع قبول  
لما كان الموت على الكفر سببا لامتناع قبول  
الفدية ودلت الفاء هنا على التبعير وقيل برفع  
ما جاء به فدية ذهبها على التبعير وقيل برفع  
على البذل من مله الارض كايه فدية  
اتقدي به) يجوز على المعنى كانه قبل فدية  
قبل من احدهم فدية ولو اتقدي على مله الارض  
ذهبها او عطف على مضمرة فدية فلى قبل  
من احدهم مله الارض ذهبها لا تقرب به في  
الدين ولو اتقدي بتمتله كقولنا تادى ولو اتق  
المراد ولو اتقدي على مله الارض جودها ومثله  
للذين ظلموا ما في الارض جودها ومثله  
والذين يحذف ويراد كثير الزائد في حكم  
شي واحد اولئك لهم عذاب اليم سببا لفة  
في التصديق واقله لان لا يقبل منها الفداء  
وجاء في عنه تكريما وما لهم من ناصرين في  
دفع العذاب ومن مزيدة لا تستغرق في  
منه والبربر اى تلغوا حقيقة البر الخ  
هو كمال الخير

لجنس فيكون التركيب كتابة عن كون فاعله ارا ولذا خسر الزمخشري بلن تكو فوا ابرار انفسه اليه يدل على البلوغ اليه والبلوغ اليه يدل على كونه ارا كقول الخنساء

وما بلغت كعب امرئ متاولا \* من الجدا والا الذي نال اطول

أى أنه ما جد فاق كل ما جد أوثر فيه لعهود المراد بر الله لهم كل جارية وها هو نفسهم عن عباس رضي الله عنهما (قوله أى من المال الخ) فقدمه لأنه الظاهر من الاتفاق وعلى الثاني يجوز فيه وقوله روى الخ زوائد الشيطان والتساقى ويرى روى بكسر الباء وفتحها وفتح الراء ونهها والمذاق قصر وهو اسم يستأن وحده قتل ما دنة المنورة وكانوا يسعون الحدائق آثارا وفي الثاني أنها ذهبي من البراح وهو الارض الظاهرة وقيل أضفت الحاء وهو قبيلة من مذبح أوامس وجل وعلم أن بعض علماء الدين في هذا القطة وسالة مستقلة حاصلها أنها ما اسمان جعل أحدهما مفتوح الراء فيه وهو زعماء رواسم مكان وروى بكسر الباء وفتحها وقال التسديري أنه اسم موضع بقرب المسجد وقيل حاله ينسب اليه البير وروى مثل الراء معربا والاقرب أنه كخضرموت فاف وبعبوب بالوجه السلسلة أو يني ويحور صرفة وعده ومده وعزمه وحاسم حتى أو رجل وقيل اسم صوت تزجوه الابل إلى آخر مافصله وقوله فخرج كذا استحسن ومدح وكبرت للتأكد وهما مسكان وكسوران متونان مع التخصيف والتشديد ويقال عند الرضا والعباب والنفس وقوله ذلك مال رايح من الرواح مقابل القدر ويشبهه قولهم والمال غادر رايح وهو حدث على الاتفاق وفعل الخبر اذ لكل محسك تاق وقيل معناه تروح اليه وتقدم وتفرج من البلد وروى رايح بالياء الواحدة أى اتفاق رايح بلقاء ثوابه وتضاضفه عند الله وقوله رايح أو رايح إشارة إلى الوجهين وأوالشكس من الراوى ومن جوزه أنه يكون بالجمع من الرواح ضد خالف الرواية وقوله ويا زيد الخ زوائد المنذورين جرير مرسلا وقوله وذلك أى الحديث وأقرب الاقارب الولد لأن سامة ابن زيد ودلالة الحديث على المنسحب ظاهرة فنعلم منه الواجب بالضرورة وقوله ويحفل التبين والتقدير حذو بما تحبون وذلك الشيء أى ما تحبون فلا يخالف تلك القراءة معنى لا يرد ما تنسب اليه من البيانات طرف مستقيمة تذكره وأحال عن معرفة ولا يظهر هنا الإبهام فمفعول تنفق على أحد الوجهين وهو تركب ظاهر (قوله من أى شيء) التعميم مستفاد من التكرار بعد الشرط ولذا بين اسم الشرط ولم يطلق لئلا يصرف إلى ما يحبونه وقوله فإن الله عليه إشارة إلى الحديث على إخفاء الصدقة (قوله أى الطعومات والمراد أكاهما) جملة بمعنى الجميع لأن كل المعافة للمفرد المعرفة لعموم الاجزاء وهو أيضا مصدر منعوت بمعنى فيستوى فيه الواحد المذكور وقصير كافي قوله حلا ولا تم ذكره فله أنه وقع موصوفا به صريحا كونه خيرا ومنه يعلم حال هذا الاستواء المذكور هو الاصل المرد فلا يشافيه قول الرضى أنه يقال رجل عدل ورجلان عدلان رعاية لطبائع المعنى وقيل انه اذا جعل الطعام بمعنى الطعومات افاذا الاستعراق كاهو شأن الجميع المعرف باللام فكل للتأكيده وانما قال أكاهما فهم من الطعام بمعنى الطعوم ولذا تروم أن المراد الله بقوله في مقابلة ومما سبقه لمقابله لأن الأكل اتفاق عايب لكانه على نفسه (قوله كان يعرف القس الخ) هذا حديث أخرجه الحاكم وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما بسند صحيح والسيورن العصار غرق في باطن التفخذ الى القدر مقصود روى أو ياني وأنكرتوهم من أهل افقة إضافة العرق اليه وجوزه آخرون لأنه من إضافة الصام الى انخاض مع اختلاف لفظها وقيل النساء التفخذ وأنشدوا

لمأربايت ملوكا كندة أصبحت \* كل رجل خان الرجل عرق نساها

وروى في الحديث أن يعقوب عليه الصلاة والسلام كان به عرق انسا وجهه أنسابه من صاري العرف عبارة من وجع عنقه من الورل من خلفه ينزل الى الركبة وربا يبلغ الى الكعب وهو المراد هنا فهو اسم مرض معروف وذلك إشارة إلى ما ذكر من لحوم الابل والابلها وقوله وقيل فعل ذلك للتداوى

أول تنالوا رايقه سبحانه وتعالى الذي هو الرحمة والرضا والسنة (حق) تنبؤا عما يحبون أى من المال أو ما يهيمه وغيره كيدل الجاه في معاونة الناس والبدن في طاعة الله تعالى روى أنها والمهبة في سبيله سبحانه وتعالى روى أنها لما زلت جاء أبو طلحة فقال يا رسول الله اني أحب أموالى إلى ببر حاضه ما حدثت رايك الله فقال فخرج من ذلك مال رايح أو رايح واني أرى أن فعلها في الاقرين ويا زيدا بن حارثة يرس كان يحبها فقال هذه في سبيل الله فاسامة عليها رسول الله صلى الله عليه وآله أتتني بها فقال ابن زيد قال زيد انما أردت أن أتصدق بها فقال عليه الصلاة والسلام أن الله قد قبلها منك وذلك يدل على أن اتفاق أحب الاوائل وعلى أقرب الاقارب ففضل وألف الأيتام على اتفاق الواجب والمستحب وقرى بعض ما تحبون وهو يدل على أن من تلبه بعض ما تحبون (وما تنفقوا من شيء) أن من ويحفل التبين (وما تنفقوا من شيء) أن من أى شيء محبوب وغيره من لسان ما زف الله أى شيء محبوب أى غير (كل الطعام) أى به علم) فيصارتكم حبس) كان حلالا لى الطعومات والمراد أكاهما وهو مصدر تفتت اسرئيل) حلالا لهم وهو مصدر تفتت وذلك يستوفيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قال تعالى لا تحل لهم (كلهم) كلهم اسرئيل) يعقوب (على نفسه) كلهم الابل والابلها وقيل كان به عرق النسا فنذرنا شيئا لم يأكل أحب الطعام اليه وكان ذلك أحبه اليه وقيل فعل ذلك للتداوى

بإشارة الأطباء واجتبه من جوز لثني أن يجتهد ودا مانع أن يقول ذلك لماذن من الله فيه فهو كحريم إيدام (من قبل أن تنزل التوراة) أي من قبل  
انزالها مشقة على حريم ما حرم عليهم لتألمهم وبغيرهم بقوة وتشديد أو ذلك رد على اليهود (٤٧) في دعوى البراءة عما نفي عليهم من قوة تعاقب فظلم

من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقوله  
وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر الايتين  
بأن قالوا لسنأول من حرمت عليه وانما  
كانت محرمه على نوح و ابراهيم ومن بعده  
حتى انتهى الامر الىنا فحرم علينا كما حرمت  
على من قبلنا ومنع النسخ والطعن في  
دعوى الرسول عليه السلام موافقة ابراهيم  
عليه السلام بقوله لحوم الابن وابنته  
قل فاقابل التوراة فانها لو ان كتبت صادق  
أمر بعد اجتهادهم بكتابهم وتبكيتمهم عافيه  
من أنه قد حرم عليهم - وبسبب ظلمهم ما لم  
يكن محرمًا روى أنه عليه الصلاة والسلام  
لما قال لهم يتناولوا يتسروا أن يتسروا  
التوراة وقد دلى على نيته صلى الله عليه  
وسلم (من اقترى على الله الكذب) أي دعاه  
على الله تعالى بزمه أنه حرم ذلك قبل نزول  
التوراة على بني اسرائيل ومن قيامهم (من  
بعد ذلك) من بعد ما أزمهم الطيرة (فأرثك  
هم الظالمون) الذين لا يشعرون أن أنفسهم  
يكارون الحق بعد ما وضع (قل صدق الله)  
فرض يكذبهم أي ثبت أن الله سبحانه  
وقد على صادق فيما أنزل وأنت السكاذبون  
(فاتبوا ما له ابراهيم حنيفًا) أي له الاسلام  
التي هي في الاصل له ابراهيم أو مثل ما له  
حتى تقطعه ومن اليهودية التي اضطرتكم الى  
الضرب والمكابرة قسوة لا غرض  
التي يؤدونها لتستكبر حريم طيبات أحلامها  
لأبراهيم ومن تبعه (وما كان من المشركين)  
فيه إشارة الى أن اتباعه واجب والتوحيد  
الصرف والاستقامة في الدين والعقب عن  
الافراط والتعريض وقد رض بشرك اليهود  
(أنا أقول يتوضع للناس) أي وضع للعبادة  
وجعل متعبد لهم والواضع هو الله سبحانه  
وتعالى ويدل عليه أنه قرئ على النبي الملقا حل  
(لذي يسكة) البيت الذي يسكنه وهي لفظة  
في مكة كتبت في التيسد وأمر راتب وراتم  
ولا زب ولا زم وقيل هي موضع المجد ومكة  
البلد من مكة إذا نجه أو من بكه إذا دقه

بإشارة الأطباء أي ربه والمرد بالبحر الامتناع (قوله واجتبه الخ) هذه مستقلة معروفة في  
الاصول وقوله ولدا مانع الخ لا يخفى انما ظاهرنا اننا انتم (قوله مشقة على حريم الخ) إشارة الى  
أنه متعلق بحرم وفائدة بيان أنه مقدم عليها وأن التوراة مشقة على محرمات أخر حدثت عليهم حرجا  
وقد مضى فلا ريب ان الله تعالى قد أظهر قاعدته في تقييد قان حريم اسرائيل لا يشترط بعد نزول التوراة وأنه  
قد قبل حيث يشاء من نصر المشقة قبل تمامها الآن يقال هو متعلق بمقدور (قوله لنفي عليهم الخ) أصل  
التي رفع الصوت بذكر الموت ونفي عليه وهو ما مشهور بها كحال الازهرى فلا نفي على نفسه  
بالقواسم أي يشهر بها طابعا ونفي فلان على فلان إذا أظهره وقال ابن الاعرابي النسي  
المشتق يقال نفي عليه أمره إذا نجسه وهو المراد هنا نجسه بكنهه بلفظه هو الإشارة الى أنهم أهل كبر  
أنفسهم عفا عما روا (قوله وفي منع النسخ معطوف على قوله في دعوى البراءة ووجهه ظاهر ان حريم  
ما كان حلالا لا يكون الا بالنسخ والطعن معطوف على النسخ وقوله يتسروا ويجعلون أي سكونوا ليتسروا  
أو يجتهدوا في الجراءة أو بالسادة ووجه الدليل على صلى الله عليه وسلم على عاقب التوراة وهو لم يقرأها  
ومثله لا يكون الا بوجه (قوله ابتدعه) أي اخترع الكذب والافراء المذكور في عبارة عنهم ويحفل  
التصميم فيدخلون فيه دخولًا أوليا وقوله صدق الله بعد تكذيبهم تأكيده ويقفه منه الحصر الاضائي  
لأنه لما قال صدق الله بعد تكذيبهم صار المعنى صدق الله لأنهم (قوله أي له الاسلام الخ) أي في  
الاصول موافقة لما له ابراهيم عليه الصلاة والسلام ومشابهة لما فزع من الاسلام على ابراهيم ذلك فلا يزم  
سكون نبينا صلى الله عليه وسلم على ما لا يشريفة كتابنا بني اسرائيل وقوله واجب في آخر حديث  
الصف الذي لا يشوبه ما ينافيه كافتل اليهود الاستقامة في الدين ما خذوه من قوله حنيفا لأن الحنيف  
كما قال الرابع المدلل عن الضلال الى الاستقامة والحنيف بالميل عن الاستقامة والعقب عن  
الافراط أي الميل في العباد والالتفات الى الاموال تفسير بالاستقامة وهو ظاهر ومن لم يفهمه  
قال دلالة على العقب المذكور غير ظاهرة لأن قال الشرط افراط أو الاموال باسراع ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام وتخصيصه بالفرعون سائر الانبياء يدل على ما ذكر وهو ضبط وخطا بما لا يند  
(قوله وضع للعبادة) يعني وضعه للناس لعبادتهم وليس المراد ان يعبدوا لبيت نفسه بل أن يعمل  
موضع العبادة لله فلذا أسره بقوله وجعل متعبد لهم وقوله ويدل عليه أنه قرئ الخ لأن الظاهر ان  
الضعف راجع الى الله ان لم يعتبر انما ذكر السابق في قوله صدق الله لكون الآية مستأنفة والافق والتبادر  
أيضا فلا ريب دله أنه يحتمل - روجه لما له ابراهيم عليه الصلاة والسلام فلا دلالة للقراءة عليه فتأمل ومناسبة  
الآية لما قبلها ظاهرة (قوله كالذي يدب والنمط) النمط والنمط عقب احداها الاخرى كثيرا في كلام العرب  
والنمط والنمط مصغرا لموضع بالدهن وهما يعني أو متغيران كما أشار اليه بقوله وقيل الخ ويمكن  
البيت يعني الا زحام لا زحام الخيع فيها أو معنى الحدائق أو أشتاق الجبارة أي احلا لهم إذا أرادوا  
يسروا ولا ذلهم فيها ولا زحام في الطواف كاحاد الناس ولو كانتهم الله من تخليصه لفظوا (قوله)  
روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل الخ) أخرجه الشيخان عن أبي ذر رضي الله عنه وهو حديث صحيح  
الا أنه فيه اشكالا أجاب عنه الطحاوي في الآثار قاله عفا عن قلت لأن ما في المجد ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام وبأن الاقصى داود وابنه سليمان بعده ومنه سامة طوبى لزيد على الربيعين  
بما نالها قلت الوضع غير انبئنا والسؤال عن سمة ما بين وضعه حاله عن سمة ما بين وضعه ما بين  
أن يكون واضع الاقصى بعض الانبياء قبل داود وسليمان عليهما الصلاة والسلام ثم جاء بعد ذلك  
ولا يثبت تأويله بهذا انتهى وجرهم ضم اليهم وسكون الواو الهاء المضمومة حتى من الذين كانوا اشد  
العمل والعلاقة قوم من ولد علق بن لاذ بن سام بن نوح عليه الصلاة والسلام وهم قوم قنوقوا  
البلاد والمضاربون غرب بضاد مبهمة ورواهما هملتين قال الطبري رحمه الله ومن روى وابسا مبهمة

فأما تسأل أعنا في الجبارة روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن أول بيت وضع للناس فقال المسجد والحرام ثم بيت المقدس ومثل كرمه ما فقال أول بيت  
سنة وقبل أول من بناه ابراهيم ثم هدم فبناه قوم من جرهم ثم العمالة ثم قريش

وقيل هو أول بيت بنى آدم فاقطع في  
الطوفان بنسبته ابراهيم وقبل كان في موضعه  
قبيل آدم بيت يقال الضريح بطريقه  
الملائكة فلما طأ آدم أسراباً من حبه ويطوف  
حوله ووقع في الطوفان في السماء الرابعة  
تلقوه به ملائكة السموات وهو لا يلام نهار  
الآية وقيل المراد أنه أول بيت بالشرف  
لا يزال مان (مباركاً) كثيرا نظروا النعم لمن حبه  
واعتبروه واعتكف دونه وطاف حوله حال  
من المستكن في الطرف (وعدى للعائين)  
لانه قبلهم ومتعددهم ولا تفي آيات بحجة  
كأفان (فيه آيات بينات) كضفاف الطيور  
عن مواراة البيت على مدى الأصوار وان  
ضواير السحاب تخطط الصب ودي الحرم  
ولا تعرض لها وأن كل جبار قصده هو  
قهره كاصحاب القبل والجله مفسره لله دى  
أحوال أخرى (مقام ابراهيم) آية أعوذ  
شرباً منها مقام ابراهيم أول من آيات  
بدل البعض من الأكل وقيل عطف بيان  
على أن المراد بالآيات أثر القدم في الصورة  
الصماء وغوصها فيها إلى العكسين  
وقضى بها بهذه الآيات من بين الحضار  
وابقاء دون سائر آثار الأنبياء وسبقه مع  
تمت أماناً لفطنة ويؤيده أن قرئ  
آية نية على التوحيد وبسبب هذا الزائنه  
لما ارتفع نيات الكعبة قام على هذا الحجر  
ليقطن من رفيع طياره فقامت فيه  
قدماء (ومن دخله كان آمناً) جله ابتداءية  
أشترطه موفقه من حيث المعنى على مقام  
لانه في معنى آمن من دخله وأمن من  
دخله وآية آيات من مقام ابراهيم وأمن من  
دخله أقصر نذر حسان الآيات الكثيرة  
وطوى ذكر غيرها كقوله عليه الصلاة  
والسلام حبب إلى من دناكم ثلاث الطيب  
والنساء وقرعنى في الصلاة لأن قمع غاشية  
عن غير حجاب الدارين بقا لا تردى الدهر  
والأمن من العذاب يوم القيامة

فقد صفة وهو من المخاضحة وهي المخابلة أو البعد  
الصحيح المروي في البخاري أنه في السابعة (قوله وقيل هو أول بيت بنى آدم فاقطع من الخ) رواء  
الأثر في تاريخ مكة وقيل أنه نزل مع آدم عليه الصلاة والسلام من الجنة ثم رفعه بموته إلى السماء  
وبقيت مكانه ثمانين طين أول قبله أول شرفه آدم عليه الصلاة والسلام كما ذكره المصنف رحمه الله من  
طين على جوف ما رأى في السماء وقوله وهو لا يلام نهار الآيات لانه لا يكون أول بيت لسبق الضريح عليه  
ان اعتبر تغيرها والاكسونهما تعبد في مكان واحد فلا يمكن موضوع للناس فقط لطواف  
الملائكة وانما حال ظاهر الآيات لانه لا يصلح لها عند التأمل بالنظر الدقيق ومن جعل الآيات أولية  
شرف لا يرد عليه شيء إلا أنه خلاف التبادر وقوله كثير الخيال في البركة والزيادة وهي في شعبه  
ومعناه لا في بنائه وهو حال من الضمير المستقر في الطرف الواقع له وقوله لانه قبلهم فهو هذا الوجه التي  
أرادها الله وأعاد لهم عقابه من الآيات التي ستأتي وقوله لانه قبلهم ان أراد به وضع لانه لا يكون قبله  
فالمسلمين في عومه وان أراد يستقبلونه فالمراد بالعائين المسكون وما به دعاء للجميع (قوله فيه آيات  
بينات الخ) الخراف الطير باق إلى الآن ولا بد له الاما به لانه لا شفاء واعتبر من عليه بائن خلافه وعلمه العقاب  
العدوئين لأن الجاحش قال أنها لتألف استشفاء واعتبر من عليه بائن خلافه وعلمه العقاب  
لاخذ الحجة وقيل ان الطيور المهدومها تعلقه والجمع ما كثره لا بد له به يجمع بين الكلامين فتدبر  
وفي شرح الكشف ان منها أي ترك من أركان البيت وقبح الغيب في مقابلته كان الخصب فيما عليه  
من البلاد وقوله قهره أي قهره الله وقيل قهره البيت على الاستناد الجاهز وجهه لانه لا بد من الواو  
مرفقه لانه وقدره غيرهما مقام ابراهيم وقدره غيره أحد (قوله وقيل عطف بيان الخ) قبل عليه ان  
آيات تذكروا مقام ابراهيم معرفة ويجوز التضاف بينهما ما باجاء البصريين والكويتيين حتى قال ابن  
هشام رحمه الله في المعنى وغيره انه أراد يعطف البيان البذل تسامحاً كأن يسير به قد يدعى التوكيد  
وعطف البيان صفة وهذا التأويل يأتي في عبارة الزمخشري دور كلام المصنف رحمه الله وقوله على  
أن المراد الخ جواب عن أن المبين يجمع والمبين مفرد فتوجه المراد بالآيات يعني التي دل عليها المقام  
فهو وان كان مفرداً لكنه يجمع في المعنى لا شغاله على آيات كثيرة والالفاظ تعال من الذين والنصائح  
حضرة وقوله ويؤيده أي يؤيد هذا القول مطابقتها في هذه القرأة فغير عن الآيات الآتية وقوله وسبب  
هذا الاثر الخ كذا وقع في الزمخشري وسعد بن جبيرة رضي الله عنه (قوله لانه آيات) المراد  
بالآياتية الموكبة من المبدأ والخبر على أنها ليست بشرطية وقوله لانه في معنى الإشارة إلى الوجهين  
الباقيين في أعراب مقام ابراهيم وقوله انصرف الخ من قبة الوجه الثاني وهو جعله سائناً كافي الكشف  
الاسانق الاثنى عشر وأنه ذكر من الجمع المبين بعض افرادهم وتلك الاثر لتكسنة ومنه وافر في الاحداث  
النسوية والاشعار العربية وفي الكشف ويجوز أن يراد فيه آيات بينات مقام ابراهيم وأمن من  
دخله لأن الاثنى عشر من الجمع كاشلانه والاربعه ويجوز أن تذكرها ان الآيات وطوى ذكر غيرها  
دلالة على تكرار الآيات كانه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما وقوله  
في طي الذكر قول جرير

كانت حنيفة أثلاً فلقنهم • من العبد وثلاث من والها

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم حبب إلى من دناكم ثلاث الطيب والنساء وقرعنى في الصلاة  
أتمى وفصل البيت بقوله ونحوه لانه مثله في طي ذكره ان لم يكن لفرض الاشتراء وقوله الكثرة كافي  
الآية بل لقصد السكوت عما يسبهم وهو الثالث الصم ولانه هو الاصل المعلوم فلا حاجة لذكره وأما  
الحديث فقوله وقرعنى كلام ميتد اقصه به الأعراس عن ذكر الدنيا وما يحب منها وامت  
عاطفا على الطيب والنساء لانه البيت من الدنيا وهذا في ذي ثلاثه وقد حال الطيب وتبره



انه ليس في كتب الحديث فلا شاهد فيه على هذه الرواية لكن اثباتها كما وقع في مختصرى وقع للراغب  
 أيضا وحسن الثاني بهم يقتضى أنهم ظفروا به في رواية وليس هذا محلا لرواية بلحني ولا سهو ولا مانع  
 من جعل الصلاة الواقعة في الدنيا منها لئلا ليس المراد بها يكون صرف أو مودنو بل ما يقع فيها وان  
 كان له تعالى الآخر وتغير والتغير بالشرارة الى مغايته لما قبله وفي قوله ثلاث تغليب الموتى على المذرك والاول  
 فقال ثلاثه وقوله حسب مجهره الى حبه الله وقوله دينا كإشارة الى أنه لا علاقة له بالذوات ونحسبها  
 من الله والذات له الإزادة على الأربع لقوله الله كما علمت بالظن تشريعا وكلاهما على أسوة  
 الخفية حتى يتعلمها من النساء وليس محتمل لغير الوطء والتلف معاذ الله حتى إن بعض القصاص قال  
 ما سلم أحد من هوى حتى يجد صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث لمعه فأنكره عليه بعض العارفين وكثره  
 ووقع فيهم في ذلك قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في المنام يقول لا تنهم فقد قتلنا نفر عليه بعض قطاع  
 الطريق وقتله معبذ الله وقدمه الطبيب لأنه حظ الروح القدم على البدن وفي قوله ومن دخله تغليب  
 للعقل لأنه آمن فاعلم الوشوش والطوبى ليل التبات وانما يبرز الحذف في الحديث لولم يكن من بدل  
 البعض من الكل وعلى ما ذكره فيه حذف بعض البدل أو البسان وفسر الامن بالامن من عذاب  
 الآخرة وأشار بما نقل من أبي حنيفة على جواز إزادة العموم بأن يفسر بالامن في الدنيا والآخرة  
 وقوله بقاء الاثر والامن بالترديد من خبر غيره ما (قوله من مات في أحد الحرمين الخ) أخرجه  
 أبو داود والبخاري والبيهقي والباراني بأسانيد مختلفة وقوله ولكن الخ الى الخروج أى يمنع العلماء  
 ومبايعته والمستله بخلاف الشافعي فيها في الفروع قال الجصاص لما كانت الايات المذكورة في الحرم  
 ثم قال ومن دخله كان آمنا واجب أن يكون مراد جميع الحرم (قوله قدسه قزيراة) يعنى أنما سلج  
 في اللغة مطلق القصد والمراد به هنا قصد مخصوص غلب فيه حتى صار حقيقة فيه شرعا وجب بالسكر كمل  
 لغزبه (قوله يدل من الناس مخصوصه) يعنى من يدل من الناس العابد بل بعض من كل مخصوص لأنه  
 المقصود بالنسبة واحتمال أن يراد بالناس من استطاع وهذا حين أنه هو يدل كل من خلاف الظاهر  
 (قوله الاستطاعة الخ) أصل معنى الاستطاعة استدعاء طوعية الفعل وتأنيبه والمراد بالاستطاعة  
 الإرادى حتى تقتضى القدرة فاطلقت على القدرة مطلقا وبسورة نهى أخص منها وهو المراد هنا  
 والقدرة أما بالبدن أو بالمال أو بهما وفسر النبي صلى الله عليه وسلم الاستطاعة وقد سئل عنها كراويا  
 ابن ماجه وغيره بسند حسن بالزاد والراحلة وهو يحسب الظاهر مع الشافعي رضى الله عنه حيث قصر  
 الاستطاعة على المالية دون البدنية وهو مخالف لما ذكره الله تعالى في ظاهره وأما أبو حنيفة رحمه الله  
 فيقول ما وقع في الحديث بأنه سأل بعض نحو الاستطاعة بدليل أنه لو قد آمن الطريق أو لم يجد المرأة  
 محرما لم يجب وقوله وكل ما أتى ما أتى به الوصول من الطريق وما يلزم اسم مكان فيجوز به وقيل أنه الله  
 (قوله وضع كافر الخ) يعنى أن المخرجين كفرن من الحجج وتاركه ليس بكافر الا اذا استكمل فاشارة الى أنه  
 للتخلف على تاركه كما وقع في الحديث فليس المقصود ظاهرا وقوله وذلك أى للتخلف (قوله من مات ولم  
 يخرج الحديث) قال ابن الجوزي هو موضوع ورد في الاك بأنه أخرجه الترمذى وضعه من حديث  
 على رضى الله عنه واقتضه من مكث زادوا وحاله شذبه الى بيت الله ولم يخرج فلا عليه أن يموت يهوديا أو  
 نصريانيا وأخرجه الهادى في حسنة من حديث أبي أمامة رضى الله عنه من لم يجتمع من الحجج حاجبة  
 ظاهرة أو سلطان جائرا أو من حابس خات ولم يخرج فليت إن شاء يهوديا أو نصريانيا وتعد طرقة ان  
 لم يجتمع خفف ضعفه وموافقة معناه الآية بقوة أيضا (قوله وقد كذا صرح الخ) في هذه الآية من  
 وجوه الخ أى شأنه وما يتعلق بإزاره في صورة تأثير قد تم وجهه بغيره والاحية تغيب التبات والادوام  
 وكونه شقا واجبا فيهم من الامم ومن على والتميم من الناس والغصص من قوه من استطاع الفاضل  
 فيهم وقوله من حيث أنه فعل المكثرة إشارة الى أنه مجاز لا شاعية في تركه والمدلول عن الغرض للظاهر

قال عليه الصلاة والسلام من مات في أحد  
 الحرمين يموت يوم القسامة آمنا وعبد الله  
 من الله تعالى عنه من رزقه القتل  
 بركة أو قصاص أو غيرهما لم يضره ولكن  
 الجنى الى الخروج (وقوله على الناس حج  
 البيت) قصد الزيارة الى الوجه المخصوص  
 وقرأ حذرتوا الكسافى وعاصم في رواية  
 حصص حج بالكسب وهو لغة تعجيد (من  
 استطاع اليه سبيلا) يدل من الناس مسلم  
 له وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الاستطاعة بالزاد والراحلة وهو يزيل  
 الشافعي رضى الله تعالى عنه أنها بالمال  
 وذلك واجب الاستتابة على الزمن اذا وجد  
 أجرة من ثوب عنه وقال مالك رحمه الله  
 انها بالبدن فيجب على من قد رضى المشى  
 والكسب في الطريق وقال أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى انما مجموع الاسرنة وانضم وقوله  
 اليه لايت أو الحج وكل ما أتى الى الشئ فهو  
 سبيله (ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين)  
 وضع تفر موضع من الحجج تأكيده لوجوبه  
 وتذلل على تاركه وذلك قال عليه الصلاة  
 والسلام من مات ولم يخرج فليت إن شاء  
 يهوديا أو نصريانيا وقد كذا صرح الخ في  
 هذه الآية من وجوه الدلالة على وجوبه  
 بسبب الخبر بآزاره في الصورة اللاحقة  
 وآزاره على وجه يفيد أنه حق واجب فله  
 تعالى في قتال الناس وتسميم الحكم أولا  
 وتخصيصه نائيا

فانه كافيا بعد ايام وثنية وتكرير العراء وقسمة ترك الملح كقران حيث انه قل الكفرة وذكر الاستغناء فانه في هذا الوضع مجمل على المقت والخذلان وقوله عن العالمين يدل عليه ما قدم من مبالغة التعظيم . . . والدلالة على الاستغناء عنه بالبرهان والاشعار بعظم الخطيئة فكيف شاق جامع بين كسر انفس

واتعاب البدن وصرف المال والتزهد في الشهوات والاقبال على اقتضاها وتعالى روى الله المنزل صدرا لا يجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ارباب الملل فخطبهم وقال ان الله سبحانه وتعالى كتب عليكم الملح فحبوا فاستبهم به مرة واحدة وتقرت به جس ملل فقل ومن كفر قل يا اهل الكتاب انكم تكفرون بايات الله اي آياته السبعة والعقدية التي هي صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما يذبحه من وجوب الملح وغيره وتخصيص اهل الكتاب بالخطاب دليل على ان كفرهم اجمع لان معرفتهم بالايات اقوى انهم وان زعموا انهم مؤمنون بالتوراة والانجيل فلم تكفرون بها (واقصد في حقه المليون) والحال انه شهد مطلع على اعمالكم فيصاريكم عليها لا يفتكم التعريف والاسرار (قل يا اهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن) ذكر الخطاب والاستغناء مبالغة في التقرير في الخطاب والاشارة بان كل واحد من الامرين مستقيم في نفسه مستقل باستقبال الدين وسبيل الله شاق المأمور بكونه وهو الاسلام قبل كانوا يفتنون المؤمنين ويخترشون بينهم حتى اقرأوا وسوا الخبز فذكرهم ما يفتن في الجاهلية من التعادي والتعاريب ليعودوا لله ويحفلون بصدقهم (فتفونها عوجا) حال من الواو اي باغين طائفتها اعرجا بايان تلبسوا على الناس ونوهوا ان فيه عوجا من الحق يمنع التسخ وتفسيره رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحوهما وان يخترشوا بين المؤمنين لفتنهم كلهم ويقتل امرئ منهم (وانتم شهداء) اي سبيل الله والعهد بها ضلال واضلال وانتم عدول عند اهل ملتكم بتفون باقوالكم وبسببكم وتكم في القضاء (وما الله بغافل عما تعملون) وعندهم ولما كان المنكر في الآية الاولى كفرهم وهم يعرفون به ختها بقوله واقصد في حقه المليون ولما كان في هذه الآية صدقهم المؤمنين عن الاسلام

تأكد الاثر مما يلاحظه على المشعر بأنه عني عن العالمين فضلا عن كفر وان دخولهم في دخول اوليا وذكر الاستغناء في هذا المقام كما به عن الخط بل عن كماله وقوله كايضاح في الكشف انه ايضاح والمخفف فاد الكاف لانه يعصمنا عما حق يوضع اجد هاللا تحركته تخصيص وتخصيص شبه الايضاح فن قال لو حذف الكاف لكان اولي بتمن قصده وقوله بالبرهان لان من استغنى عن جميع العالمين فهو غني عن جميع وعظم الضممن التعظيم كما تم وقوله لانه تكليف شاق لنا لكده لانه لما كان كذلك اقتضى الاختتام بآولاه ويمتاز الاستغناء فكذلك تسيها على انه لا ينبغي ان يتركوا التعبد عن الشهوات كاللباس والطيب والجماع (قوله روى الخ) اشارة الى وجهه من كفر على ظاهره والمثل الست ما ذكر في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا هم في شقي ان يطلق على التبرئة وقد ذكره التعبد وقال في الكشف انه من الفصل لا المثل فان قبل بصدقه فو قلب وهذا الحديث أخرجه مسند بن منصور وابن جرير عن الفضل وانه قال المثل كانت موجودة في جزيرة العرب فيلنظر (تتبعهم) اعلم ان في اعراب الآتيوب وحافظها الزركشي تذكره من شيعة ابن عباس لان القرنين آتية وقيل الناس اما خبران والاول خبر والثاني حال او العكس والاول خبر والثاني متناقض او العكس وفي تقديم الحال في مثله خلاف قوله ان السبكي في كتاب الانتصار قال ان هذا فرض عين على المستطيع الذي لم يجمع فرض كفاية وهو ما يجب على كل مستطيع من احسان شعائر الملح في كل سنة اول يوم يجمع على الاقل من بدل من الناس وهو مذنب سيوره وعلى الثاني هو فاعل المصدرا ج البيت من والتقدير على الناس مطلقا ج المستطيع منهم فن ج اذى الفرضين بالتوايين وتبعهم من وجوه الاول ان رفع الجدر المضاف للمفعول فاعلا ضرورة الثاني ان احصاء البيت يحصل بالعمرة وزيادته ليس بضرورة والمراد بان ج معناه القوي وفيه نظر (قوله اي آياته السبعة والعقدية الخ) حل الايات على مطلق الدلائل اذ الآية في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وصدق مدعاه الذي من جلته الملح وامره وبه تظهر المناسبة لمخاطبة كون كفرهم اقبح لغرضهم الكتب المصدقة بخلاف المنكرين وكفرهم بالتوراة والانجيل لا خواها في آيات الله السابعة بجميع السموات والعقليات وقيل انه معنى على ان يراد بآيات الله الكتابان وليس في الكلام ما يدل عليه (قوله والحال انه شهد الخ) اشارة الى ان الجلة حالية وان الشبهة في العالم المطلق وما يجعله بعض الشاهد فتكلم من غير ادعاء (قوله كرا الخطاب والاستغناء الخ) الخطاب المكرر في التداي وما تبعه والاستغناء وقوله لم وكان الظاهر لم تكفرون بايات الله وقد دون عن سبيل الله - الفة في التبريع والتبريع لم على قبايحهم وتقصيها ولو قل كما ذكرنا زعم ان التبريع على مجموع الامرين والصريش التعريف بما وقع بينهم الفتن وضرب عنه الاسلام (قوله حال من الواو الخ) اي جلة تفونها حال من قائل تصدون وجوزفتها الاستغناء وقوله طائفتها اعرجا بايان اشارة الى ان عوجا مفعول وضربها من الحذف والايصال لان يفتنهم بقولهم احد هيا نفسه والاستغناء باللام كاصح به اهل الفقة وقيل لا حاجة اليه بل هيا مفعول وعوجا حال وزيادته لا يستقيم المعنى عليه وليس كذلك وقيل عوجا حال من قائل تفنون وضرب تفنوا السبيل لانها تذكر توفت والمراد بها الاملا ومعى اذ عا العوج فيها انها مائة من الحق لا تدرى فنام يفسح وان التي معنى اقله عليه وسلم المذكور في كتبهم ليس هو هذا فلا يصح هذا وقوله وان يقرشوا الخبث على التفسير الثاني الذي قدمه وقوله وانتم شهداء جميع شهودهم على ما شاهدوا واهدوا الجلة حالية اي كيف تصفون هذا وانتم علماء وانتم مدول وصفتم هذه تقتضي خلاف ما انتم عليه والفرق بين العوج والعوج سباني (قوله ولما كان المنكر الخ) يعني ان الشهادة تكون لما يظهر ويعلن فلا كان كفرهم ظاهر انساب ذكر الشهادة تدفعه لانهم عالم ما شاهدوا ما هو بخبرته وصدقه من سبيل الله وما معه لما كان بالمرء والحيلة الخفية التي تزوج على

الفاصل ناسب ذكر الفعلة معه فكان مقتضى حالهم ان اقله العالم بالفتيات والنسرا غافل عما يعملون  
وهذا لا ينافي قوله فماسبق لا يتحكم التصرف والاستمرار اى الاخفاء لان المراد منه اخفاء الحق  
لعالمهم بخلافه لا الكفر فلا بد عليه كالارد ان علم الله لا يقتضى الجهر كاقبل (قوله زلت في قعر من  
الارض وانخرج من الخ) الاوس وانخرج جذا الاضارو كانا اخوين كاساسى وشاس بجمة في اوله  
وبهله في آخره علم يوم يبعث حشر كان بينهم وبهاض السبا الموحدة وفتح العين الموحدة واقلب وانا  
منثله يصرف ولا يصرف اسم حسن اوبستان كاساسى وقعت الحرب عنده ورواه ابو عبيد بن شاهب البغلي  
المجبة وقال ابن الاثير اجمعها التظلل اى بالكن بزم اوموسى في ذيل القريب وبهه صاحب النهاية  
بانه تعصيف وانما البغات ضعاف العير كافي المثل ان البغات يارضنا يستمر وغيره كافي لكل ابن الاثير  
ان قرظلة والتشريح جذا والله ودمع الاوس على الموازنة وانتاصر واستحكم امرهم فلم يصب جذا  
المنزرج مع بيت واستندت وارسلت طلة اثم اى اشجع وبهية وارسلت الاوس لحفاها من خمرنة  
والتفريسات وهي من اموال بنى قريظة وعلى الاوس خبره راء اسد الصابي رضى الله عنه وعلى  
المنزرج خبره من الثمان فلما التوا واقتوا لقا اسد اى وصروا وجعا ثم ان الاوس وجدت مس  
السلاح فوولوا منه زمين فلما رأى خبر ذلك نزل وطعن قدمه وصاح واعتر امواله لا عود حتى اقبل  
فان شتم بامعشر الاوس ان تلوون فاضعوا فصفوا عليه واصلب عمرو بن العثمان البياض رئيس  
المنزرج حسم فقتله وانهزم من المنزرج فوضعت فبهم الاوس السلاح ضاح صائح بامعشر الاوس  
ان يسيروا لاهلكوا اخوانهم فغواهم خبر من جوار العال فانتوا عنهم وكان يوم يبعث آخر  
الحرب والمثيرة بين الاوس والمنزرج في الجاهلية ثم جاء الاسلام واتفقت الكلمة واجتمعوا على نصر  
الاسلام واهله وقبل في ذلك اشعار وهي التي اشار اليها بقوله وشهدهم الخ وقوله السلاح السلاح  
بالنصب على الاغراء اى خذوا السلاح (قوله انه يدعو الجاهلية) كذا في الكشف وهو بالتحصيف  
لا بالتشديد من الدعوى كاقوم اى يدعو دعوى الجاهلية وهي قوله بالكذا بالتارة كذا وليس هذا  
اللفظ يحرفنا كليل ان الواقع في الحديث ان يدعو الجاهلية فخره العنصري وبهه المصنفه راما  
رواية اخرى او قل بالحق وشهدهم وقوله خاطبهم الله نفسه فلاحاجة الى ان يقال مخاطب الرسول  
على الله عليه وسلم بقدر يقل لهم (قوله انكار وتغيب لكنهم الخ) تقدم الكلام في منعه من الجمع  
بين الانكار والتغيب ومعنى الانكار هنا ان كيف يضع المراد بكفرهم فعل افعال الكفرة كدعوى  
الجاهلية والاول اولى وهو تاييس اليهم ودمار امه وحال منونة وجهه اجمع صفو العائمه قد (قوله  
ومن تغيبه اى اوليى الى في جميع اموره) اما ان بقدر مضاف ويضم معن من الشعار  
تبعه كاساسى اولا بقدر ويجعل الاعتصام بالله استعارة للتألف اليه قبل وعلى الاول ومن يضم الخ  
مقطوع على وانتم تس اى كيف تكفرون والحال ان القرآن يلى عليكم وانتم عالمون بان التكفيرين  
الله على هدى لا يضل متعه وعلى الثاني تذييل لقوله بها الذين آمنوا ان تطعوا فر بقالا بل ان  
مضونه انكم ان تطعوا فرهم تلوف شرورهم وما كذبهم ولا تخافوهم والتجوا الى الله في دفع ذلك لان  
النص الى كفاه فعلى الاول ومن يضم انكار الكفر مع هذا التصرف القوى وعلى الثاني لتست على  
الالتجاء ويحتل على الاول التذليل وعلى الثاني الحال ايضا وفيه ان هذا التصرف لاداعي اليه ولا قرينة  
عليه (قوله فقد ادى الى الجاهلية) اى فقد تحقق حصول الهدى وهذا مستفاد من جعل الجزاء  
فلا ما ضام قد فانه لا ينطبق الى المستقبل مثل ان تكرمي فقد اكرمتك (قوله حق تقواه وما يجب  
بها) يعنى ان التقاة يعنى التقوى وحق من حق يعنى وجب ويثبت ومنها بيان لما واستمرغ الواسع  
يعنى بذل الطاقة والمقدرة واستعان من استقرت الما بالبرزخ حتمها فاذا كان حق التقاة هذا المعنى فهو  
يعنى الاستطاعة فلا تكون تلك الاية تامه تلتها نوقال الزيلج رجاء الله هذا لا يعنفسوخة بقوله

(يا ايها الذين آمنوا ان تطعوا فر بقالا بل ان  
الذين اوفوا الكتاب بربكم بعد ايمانكم  
بكم فاربون) نزل في شهر من الاوس  
واخرج كذا جوا بيقته نزل في شهر من الاوس  
ابن قيس اليهودى تغافلوا بالله هم واجتمعوا  
فأمر شاميا بن اليهود ان يجلس اليهم  
ويذكرهم يوم يبعثون وينشدهم بعض ما قبل  
فيه وكان القفر في ذلك اليوم لا اوس قحيل  
فتنازع القوم وقضاهم واقتضاهم واقتضاهم  
السلاح واجتمع من القليلين خلق  
عظيم فوجه اليهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم واجابه وقال آتدعون الجاهلية  
وانا بينكم بعد ان اكرمكم الله بالاسلام  
وقطع به عنكم امر الجاهلية وانتم يشكم  
فخلوا انما ترضون من الشيطان وكيد من  
عدوهم فاقر السلاح واستقر واوعاقت  
بعضهم بعضا وانصرفوا مع الرسول صلى الله  
عليه وسلم وانما خاطبهم الله نفسه بعد ما امر  
الرب بان يتخاطب اهل الكتاب اظهارا  
لجلافة قدرهم واشعارا بانهم هم الاستقامان  
يخاطبهم الله ويكلهم (وكيف تكفرون  
وانتم تلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله)  
انكار وتغيب لكنهم في حال اجتماع لهم  
الاسباب التي اعصى الى الامانة الصادقة من  
الكفر (ومن بعضهم باقه) ومن تغيب يديه  
اى يلقى اليه في جميع اورد (فقد عدى  
الى صراط مستقيم) فقد اهدى للاحالة  
(يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) حق  
تقواه وما يجب منها واهستقر الخ الواسع  
في القيام بما واجب والاحتساب من العارم  
كقوله فأتقوا الله ما استطعتم

وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه هو أن يلاع ٥٢ فلا يصح وبشكر فلا يكرهه كذا لا يشي وقيل هو أن ينزه الطاعة عن الالتفات إليها وعن

قوله الله ما استطعتم وقوله لا يكلف الله نفسا إلا السعيا قال الصكواشي لما نزل هذا الآية قالوا يا رسول الله من يقوى لهذا فنزل ما استطعتم والمصنف رحمه الله رأى أن الشاة مقيمة للأولى ألا تخلفها بينهما فلا تكون ناسخة ومن قال به جنى أن المراد من حق قنائه ما يحق له وبلى وقوى الله حق تقوى أى كما هو حقه غير محكمة فتكون الآية الأخرى ناسخة لها فإن صرح الحديث السابق وتعين أن المراد ما ذكره فلا كلام وإن فسرت بجواب مما أوجب الله علينا وهو لا يكفينا بما لا يطابق لما تكون منسوخة وقوله وعن ابن مسعود رضى الله عنه هكذا هو روى في التفسير وكتب الحديث وصححه أبو نصير في الحلية ووقع في نسخة بدل ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما وهو محتاج للمنعقول والمراد بالالتفات إلى الطاعة الاعتدال بها ووجه التأكيد ظاهر **(قوله وأصل تفرقة الآية)** أى هو مصدر على فعله كونه بمعنى التفتت من أتادى مشبه وأمره والخفة استلاء المدقق ولعل حاجة إلى جعل قلب الوارثا لضعفها لأنها قلت في التفرقة ولازمة ولتوهم أمثالها لكثرة استعمالها ما يثبت هنا **(قوله ولا تكون على حال الخ)** يدعى أن المقصود بالمبنى منه عدم الاسلام وهو الكفر عند الموت والاسلام حال الموت يقتضى وجود قلبه الملقى استمر وأودعوا عليه والموت ليس بمقدور له حتى ينهوا عنه وقد مرت حقيقة في البقرة وما ذكره من القاعدة في النقي والنهي أمر مقرر كما مر **(قوله يدينه الاسلام الخ)** جوزي الكشف أن يكون استعارة تعظيمية على تشبيه الحالة بالحالة من غير اعتبار مجاز في المفردات أو الجبل استعارة للهدى الذى يتسلك به والاعتماد استعارة للوقوف بالهدى وتربصا لاستعارة الجبل والمعنى اجتمعوا على استعانتكم بالله أى على التسليم بهذه وجوزية المكنية أيضا والمصنف رحمه الله ذهب إلى الثاني وجعل المستعارة الدين أو القرآن لما وقع في الحديث من تسميته جبل الدين وخالف الزمخشري في جعل الترشيع مقابلا لاستعارة بعبادته أنه لا تافى بينهما كما يبنى في الترشيع أن يكون القضا مناسباً وإن كان المراد به معنى لا يرثيه ولكل وجهه والمتردى فعل من تردى إذا وقع في هوة كالبئر وقوله يجمعين إشارة إلى أنه حال من القاعل كما هو الظاهر للبيان رفق يكون قوله ولا تفرقوا تأكيداً وقوله عن الملقى أى دين الاسلام السابق أولاً يقع بينكم شقاق وحروب كما هو مراد المذكرين لكم بأيام الجاهلية الماكرين بكم **(قوله التي من جهلتها الخ)** ويحتمل أن المراد بها ما يشبهه بقوله أذكركم أعداءى أذكروا الله الذى هو تبدل عبادكم بالحبة والاختلاف بينهما كما نرجعهم بالهدى ودون وقطع الرحم فلا تضعوها **(قوله متحابين الخ)** يشهد إلى أن الأخ إذا جاع على أخوان كان بمعنى الحب الصديق وقد يكون جماعاً لخاصة السب وكان قوله وقبل إشارة إليه قال في الاقتان الأخ في الحب وجه أخوة وفي الصداقة أخوان قاله ابن فارس وخالفه غيره وأورد في الصداقة انما المؤمنين أخوة وفي السب وأخوانهم أوفى أخوانهم أوفى أخوانكم انتهى فهو أكثر وقوله مشفقين مشفقين وقد تقدم تحقيقه وحل المذلل على نارجهم وجهها على نار الحرب بعيد وقوله على قلب الحالة أى الكفر في نسخة في تلك الحالة **(قوله والضعيف للفقراء الخ)** اقتصر الزمخشري (٢) على الأخوة قال الضعيف للفقراء وهو مذكور وإنما أتى للاضافة إلى المحروقة هو منها كما قاله كاشرقت صدرها من الدم يعنى أن الخفافا كسب التائبين من الخفاف إلى كافي شره الاعشى المذكور وهو يكتبه منه لامتلاء بل كما قال العلامة إذا كان بهضامه كسدر الفتاة أو طفلة أو مصغرة ما عين فيه من الأول والمصنف رحمه الله لتعظيمه وزاد تأويله بأنوث لكونه بمعنى الشفة وجوز وجهين آخرين والظاهر أن الضعيف على ما صنفه أن الضعيف يعود على الخفاف لا لضاف إليه أنه هو غير مضمود لانه حتى يرجع عليه الضعيف وغيره لا يسلمه وفي الاتصاف المعنى على عوده إلى المحقرة لانها التي يتن بالافتاد منها حقيقة وأما الاشتان بالافتاد من الشفا فليست بغيره على ما علم من الهوى إلى المحقرة فكيف يكون الافتاد منها بغيرها منها لكن الأول أبين وأوقع مع أن كسب التائبين من الخفاف إليه بعدة أو جمل رحمة الله في التعلق من

عبارة (فأنذركم منها) بالاسلام والضعيف للفقراء أو للفقراء وللشفا وانما الخ ما قلناه ثبت تأويله بقصره أو مصححه الضرورة

الضرورة وان خالفه في الاضاح والذي اوقع الرخصه فيه هو الذي كانوا عليه ولم يكونوا في الحفرة حتى يفتح عليهم بالاعادتها وقد مر أنهم كانوا من الهالوا لا الاعتقاد بالحق فيقولون في الامتنان بذلك كما يدل من رجع حول الحى يوشك ان يقع فيه وبهذا يدفع قول ابي حنبل وجه الله لا يجب عوده الا الى الشفاعة لمحدث عنه والنشأ الضرف ويضاف الى الاعلى ككفا جرف هاروا للاصل كما كان واعداً الاصل ان يعود الضرف على المضاف الاصل لكل منهما ولو تأويل ويجوز عوده على المضاف اليه مطلقا صاحب الاعتصاف وقال الواحدى انه يعود وعليه بشرطه لا يعود بعينه او كعضه كقول جرير من مر السند اخذ منى به وقول الهجاج طول الليل اسرعت في تنفيضه فان مر السند وطول الليل من جنسها وكذا ما نحن فيه (قوله) عن ذلك التبيين يعنى ان الجار والمجرور فعل لصدر محمد وطول احوال مضرة الى عين ليكم تبيينا مثل تبينه لكم الايات الواضحة وقد مر تفصيله في البقرة وانما قول الهداية بالنبات والزيادة لان الخطاب للمؤمنين ومن الكلام في في الفاتحة وقبل الثبات من المضارع المقصد للاستمرار والزيادة من صفته الاعتقال وقوله اراد ان اخبرنا ان الله لا يتعلل وليس للقرى لاستثانته عليه تعالى ومن يتحققه في اول البقرة والكلام فيه (قوله من لبعض الخ) يعنى ان فرض الكفاية يقع في الخارج من البعض فلذا فيجب التبيينه لانه يجب على البعض من غير تعيين فان الغتار انه يجب على الكل كما صرح به ويسقط فعل الباش فلذلك انما الجمع ولا يعنى الوجوب عليهم سوى هذا انما هو يجب على البعض لكن الاتية بعضهم ما هو غير مقرر بل بخلاف انهم لو اجمعهم كان الواجب للجميع وامان انه شرط فلا تنافي الوجوب لان علمهم تحصلها ولهذا ذكر بعضهم ان الله من لبان على هذا القول والاستصحاب للتفريق امور الناس العامة كطهيه وهي معرفة (قوله مخاطب الجمع) وطالب فعل بعضهم الخ مخاطب الكل لانه واجب عليهم كما مر وطالب فعل بعضهم لقوله وانكم تسلمون تلايهم جماعه معني انه واجب على البعض غير معين كما نذكر بعض شراح الكشاف وتبعه هنا بعض ارباب الخواص فان قلت ان هذا الخطاب لا يفيد الوجوب على الكل لانه مناهه انه يجب على بعضهم الامر والى وهذا صرح به انه يجب على البعض قلت قد مر ما يفيد الوجوب على بعض غير معين لا يفيد تعيين الوجوب على الكل والتبيين اغاها بالنسبة للقيام به فنأمل وقوله رسالى جماعا مجازا (قوله او للتبيين الخ) قال العلامة في شرح الكشاف اختلف الاصوليون في ان الواجب على الكفاية هل هو واجب على جميع المكلفين ويسقط عنهم فعل بعضهم وعلى بعض غير معين ولما كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات في ذهب الى انها على بعض غير معين قال من هنا التبيين ومن ذهب الى انها على الجميع قال من التبيين وهي تقيده بان يخرج من الكل كما قيل للفلان من اولاده جند ولا امر من غلامه عسكري رايذانه جميع الاولاد والفلان ومما يدل على ان من التبيين ان الله تعالى اثبت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكل الاقمة في قوله كنتم شراة الخ ومنه تعلم وجه جعلها بانية واختصار ذكر متمكم على تركه الاخير وانما التبيين السابق بالنسبة الى قوله فانه من البعض لاني الوجوب ومن يفهمه زاده قال اخذنا من عبارة الكشاف وان اول كلامه لا يناسب آخره فاقبل (قوله وعطف الامر بالمعروف الخ) يعنى انه من عطف الناص على المعاج لتسكته المعروفة فيه وفي التي ايضا دعوة الى الخير وهو الكتب عن المنكر وقيل عليه ليس الاية لانه ذكر بعد العلم جميع ما تناوله اذ اخبر المدعو انما طفل ما مورأرتك نهي لا يدعو واحدا من هذين حتى يكون نفسه معها تبيينه لمن يتبناه ولا نة قالوا في ان قالوا في ذلك كذا دعاء الى الخير علمات مفصلا لزيد الضمانية بالان بنيت ما يخص الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بعض انواع الخير ولا راء ما تناوعا على ما صرحه المصنف رحمه الله مما يشبه امور الدنيا وان لم يتعلق بها امر ونهي لا يرد عليه ما ذكر وفيه نظرا لانه يكون حد ذاته اعين من فرض الكفاية (قوله المنصور من بكال الفلاح) اشارة الى المحصر المستفاد من الفصل

(كذلك) مثل ذلك التبين (من ناطقه لكم  
آياته) دلائله (أماكم تدعون) أرادته تباينكم  
على الهدى وأزادكم فيه (ولكن منكم آتة  
يدعون إلى الخبى وبأمر من المعروف ومنهم  
من لا يمكن من التبيين لأن الأسماء المرفوعة  
والنحو عن المتكبر من فرض الكفاية فإنه شرط  
لا يصلح على أحد أن يفصله على الشرط  
لا يشترك فيها جميع الآتة كالمثل بالاسم  
ومراتب الحساب وكيفية آتة بها والتكبر  
من القيام بها خالط الجميع وعلم فعل بعضهم  
لذلك على أنه واجب على الكل حتى لو تركوه  
وأما أغراضها (ولكن يسقط بفعل بعضهم  
وهكذا على ما عرفت في كفاية الأولين: يعني  
وكونوا آتة بأمر من المعروف كقوله تعالى  
فكنتم خير أمة أخرجت للناس بأمر من  
بال معروف والدعاء إلى الخير بعم الدعاء إلى  
مافيه صلاح بغير التوسر عليه صفة  
بال معروف والنهي عن المتكبر عليه صفة (وأما ذلك  
الخاص على العام الدلائل بصفة (وأما ذلك  
هم المتكبرون) الخصوصون بكل الفلاح



أوجع الكفار كراهة ما تزوايه من أشدهم على أنفسهم وأعدتكم أن الإيمان بالظفر الدلائل والآيات فذوقوا العذاب) أمر  
الله (بما كنتم تكفرون بسبب كفركم أو بمرأى كفركم) وأما الذين استحق ٥٥ وجوعهم ففي رحمة الله يعني الجنة والثواب الخلد عبر

عن ذلك بالرحمة تنبيه على أن المؤمنين وإن  
استغرق جوعه في طاعة الله تعالى لا يشغل  
الجنة الأبرجته وفضله وكان حق الترتيب أن  
يقدّم ذكرهم للجنة كصدان يكون مطلع  
الكلاب ومقطعه حلبة المؤمنين ونوابهم (هم  
فيها خالدون) أخرجه مخرج الاستئناف  
للتأكيد كأنه قيل كيف يكونون فيها  
قتالهم فيها خالدون فقال آيات الله الواردة  
في وعده ووعده (تأولها مدلل بالحق)  
مليئة بالحق لأشبهه فيها (وما الله يريد  
ظلم العالمين) أذنب جعل الظلم منه لأنه لا يقع  
عليه شيء فظلم نفسه ولا يقع عن شيء فظلم  
بضعله لأنه المالك على الإطلاق كما قال (وقه  
مافي السموات وما في الأرض وإلى الله ترجع  
الأمور) فيجاءى كلاماً وبعدها (وعد كنتم  
خيراً أمة) دل على خيرتهم فيضاهي ولم يدل  
على انتفاع طرأ بكثرة تعالى وكان غفورا  
رحيما قيل كنتم في علم الله وفي ألواح المعفون  
أو في عين الامم المتقربين (أخرج للناس)  
أي أظهرت لهم (وأمرؤن بالمرء وفوتهمون  
عن المنكر) استئناف بيّن كنتم خير أمة أو  
خير ناس لكم (رغمتمون بالله) تضمن  
الإيمان بكل ما يحبه أن يؤمن به لأن الإيمان  
به التماس في وعده إذا حصل الإيمان بكل  
ما أمر أن يؤمن به وإنما أخره وحقه أن يقدم  
لأنه قصد بذكر الدلالة على أنهم أمروا  
بالمرء ونهوا عن المنكر إيمانا بالله سبحانه  
وقوله وقد يغايه وأطاعا الله واستدل  
بهذه الآية على أن الإجماع حجة لأنها تقتضي  
كونهم أميين بكل معروف وناهي عن كل  
منكر إذا اللام فيها الاستغراق فلا يجعلوا  
على باطل كن أمرهم على خلاف ذلك (ولو  
آمن أهل الكتاب) إيمانا كما ينبغي (لكان  
خير لهم) لكن الإيمان خير لهم معاهم  
عليه (منهم المؤمنون) كسبها من سلام  
وأصحاب (أو كثرهم الفاسقون) المتفردون  
في الكفر وهذه الجملة والتي بعدها  
واردتان على سبيل الاستطراد

عليكم وإنما أورد صاحب أسرار التنزيل لأنه أدب لا يعرف التصرف كقوله أو حسن وأطال فيه  
والاستفهام للتوبيخ وهو حكاية لما خال لهم فلا التفت فيه كما قيل وقوله أو تزوايه أي بالإيمان بالله  
في عالم الذر والمراد بالإيمان الإيعان بالقرينة والظن وحمل الأمر على الإيمانية لتزوره وتحققه (قوله  
بسبب كفركم الخ) التأييد لأن شاع على أن الأعمال بسببه أو أنه يقع في مقابله من غير نقل السبب  
فمن الأول الباء سببية وعلى الثاني للمقابلة فهو بعينه وكذلك يستعمل اللام كما قولهم (قوله يعني  
الجنة الخ) جعل الرحمة بمعنى الجنة من التعبير بالحال عن الحال والقرينة حقة أو بمعنى الثواب  
فأظن في مجازة كما هي في نعم وعيش وغدا أشار إلى كثرته وشوقه ليعول النفر وأما الرحمة التي هي  
صفة ذاتة فلا يصح فيها القرينة ويدل على هذا التعبير بمقابله بالعباد ومقارنتها للآلوه وهذا مجاز  
نكتته ما ذكره وكان حقه التقدير لشرفه ولكن أخر لما ذكر ومطلعه بها الذين آمنوا ومقطعه آخره  
وعمل انتفاعه فالكلام فيه ألف ونشر غير مريب لهذه النكتة الجلية وإنما قال أخرجه مخرج  
الاستئناف لأنه لئلا كيد معنى وإن كان استئنافا ظاهرا (قوله أذنب جعل الظلم منه الخ) الاستصاف  
ما يؤخذ من نفي إرادته دون المراد أنه ثابت بالدليل المذكور وهو إشارة إلى دفع ما يورثهم من أن نفي  
الشيء يقتضي إمكانه في الجبله بأنه نفي وإن كان مستحيلا كما في قولهم بلدولم يولد قوله لا ينجح أي لا يجب  
عليه شيء حتى يكون تركه أو بعينه ظاهرا لا يجوز فيه وبين ما يريد شيء حتى يظلمه بالاختصاص لأنه المالك  
المطلق وقيل المراد لا يريد ما هو على من العباد لأن المقام مقام أنه لا يضيع أجر المحسنين ولا يعلل الكافرين  
وأنه الجازي ولا ينبغي أن يسوق الكلام معناه كما صرح به التعبير وقوله فيجاءى الحيان لا رسا ط الكلام  
بعضه بعض (قوله دل على خيرتهم فيضاهي الخ) يعني أنها كان الناقصة ولادالة لها على غير  
الوجود في الماضي سواء انقطع أو دام فقوله كنتم خير أمة دل على أنهم الآن ليسوا كذلك وهذا  
بجسب الوضع وقد يستعمل الدلالة في صفاته تعالى وقد يستعمل لزوم الشيء وعدم انضكاكه فهو وكان  
الإنسان أكثرى جدلا ولا فرق فيها بين ما ضي برمان كثيرا أن يدل ولو أقبل على الله لكان على الانتفاع  
كثيره من الأفعال الماضية وقوله لبعض النصارى والمراد بما بين الامانة في علمه معروف دينهم  
(قوله استئناف الخ) بيان ترك العطف كأنه قيل بل أكثر خير أمة فقال تأمر من الخ وقوله أنه صفة  
ثانية لآفة ووجه تضمن الإيمان ما عدا أنه التصديق في ذاته وصفاته وأفعاله وأحكامه فليزيم  
الإيمان بجميع ما جاءه وثبتت أم حكمه والدليل عليه قوله تعالى ولو آمن أهل الكتاب مع إيمانهم بالله  
كان في الكشاف ولما ذكر المصنف (قوله وإنما أخره الخ) كان حقه أن يقدم لشرفه فلما أخرج إلى  
خلاف التبادر سلك الدهن إلى أن يتطوّل وجهه فهو حجة تدفع إلى مكان التعديل لأنه من الأخبار  
عن حصول الجنتين وقوله يرض الترتيب إلى الدهن ولقد تم في تنبيه لهذه النكتة كذا فسر الطبري فتأمله  
(قوله واستدل بهذه الآية على أن الإجماع الخ) أي إجماع هذه الأمة لأنها لا تنسحب على الضلالة كما  
لفظ في الحديث ودلت عليه هذه الآية لا التزام لانهم إذا أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لم يكن  
اجتماعهم على منكر والامتناع عنه لا اتفاقا عليه وإنما كان الاستغراق لا يصبغ إرادة معروف  
ومنكر معين ولا ترجيح لبعضه على بعض فليس الحديث دللا أن ترك قولهم ولوقيل تقدم الأمر بالمعروف  
وأشاه إجماعا ولم يرتبط إيمان بما بعده صح وهو وجه آخر قوله فلا يجتمعوا في نسخة أبو رواه بعض  
(قوله إيمانا كما ينبغي) لأنهم مؤمنون بربهم وأخبرهم فيضاهي خبره يذنبه كراهية أو فريضة  
وقوله وهذه الجملة الخ يعني منهم المؤمنون وما عطف عليه وإن يضروكم وما عطف عليه الاستطراد وهو  
أن يذكر في أثناء الكلام ما يتابعه وليس السابق والفرق بينه وبين الاعتراض من الكلام فيه وإنما لم  
يعط على الجملة النظمية فلها معنى ولو آمن لأنها معطوفة على كنتم خير أمة مرتبطة بها على معنى ولو  
آمن أهل الكتاب كما آمنوا أمر والمبالغة كما أمر والسكان خبر اللهم وإنما ينقطع الاستطراد الثاني

(ان يضربكم الادي) ضربا دبريا كضربته (وان يقاتلوكم ولوكم الادياب) يهزموا ولا يشرككم بشئ والسر (لا يصرون) فلا يكون احد  
 ضمه مكره اذ لم يخطب اليكم بعد في اضرارهم سوى ما يكون يقولون قد بانهم لو اذوا والى القتال كانت امرهم عليهم كما شئتم اذ قد تكون ملامتهم  
 الضرب والخذل اقرب من الاضرار واغفلوا ٥٦ على انهم القوا على الرنة فيصرون وعدم التصريح بشئ منهم وهذا لا ينافي مع الغيبات التي  
 وانها الواقع ذلك كذا قال في رسالة

والاشهر من خفاءه وهدوءه من غير خسران  
 عليه الفة) خدوا انظر والاد والادل  
 اذوا انشأ بالباطل والجزء (اي انشأ)  
 وهدوا (الاجل من الله وحبل من الناس)  
 استنسا من مهمات الاموال في شرب  
 عليهم الفة خاصة الاموال المستعينة  
 سكتهم بنقلها وكما في آياتهم ودمه  
 المسكين اذ يدين الاسلام واتباعه يسيل  
 المؤمنين (وذا يغضب من الله) وهدوا  
 في مستورين (وهدوا عليهم المسكة)  
 قس حجة بهم خاصة البيت الكفر على  
 اهلها والهدى في عالمها اضرار وسواكن  
 (ذلك) اشارة لما ذكر من ضرب الفة  
 والمسكة والهدى بالفساد (يا ايها)  
 يكتفون في آيات الله ويحتلون الايمان بطريق  
 بسبب كسرهم بالايات وقولهم الايمان  
 والتقية يفتنهم على ذلك نفس الامر  
 قد لا على انه لم يكن قابض متفادهم  
 ايضا ذلك اي الكفر والقتل (يا ايها)  
 وكانوا يفتنهم بسبب صلاتهم وادعائهم  
 حدود الله فان الاموال الصغار تروى  
 في الكبر والاسرار على اذى الى الكفر  
 وقيل معناه ان ضرب الفة في الدنيا  
 وانشأ به الضيق في الآخرة كما هو حليل  
 يكتفون وقولهم فهو وسبب من صلاتهم  
 وادعائهم من حيث انهم يخاطبون  
 بالقرع ايضا (للسواك) في المساوي  
 والضرب لاهل الكتاب (من اهل الكتاب) امة  
 فاقبوا ليعتدوا في الاسرار والفاقة  
 المستعينة بالفاقة من اهل العود فقام  
 وهم الذين اسلموا منهم يتاول آيات الله  
 اليسر وهم يصعدون) يتاول القرآن  
 تهديدهم بعبادة الله في ساعات الليل  
 مع السجود يسكنون بين ما يلقي في الفخ  
 وقيل المراد صلاة المشركين اهل الكتاب  
 لانهما لا يهودى عليه الصلاة والسلام  
 اشرعوا في ماذا القاسي يتكلمون الصلاة

فقال الله ليس من اهل الاديان اسديلا رافعه الساعات فيكم (يؤمنون بالله واليوم الاخر) ما روتنا يعرفونهم من الكفر  
 وسواهم من الفطرات) صفت اشرارهم فيهم ما كلف في اليهودية غيرهم من الحق فيهم تبدين في الليل شركون بالله ملحدون  
 في معناه



واصفون اليوم الآخر يختلف صفته مداهنون  
في الاستحسان مستطابون عن الخوات (وأولئك

من الصالحين) أي الموصوفون بصفات  
من صلت أحوالهم عند الله صفاته وتعالى  
واستحقوا رضاه وثنائه (وما تعدوا من خير  
قل تحسبوه) قل بضع ولا ينقص ثوابه  
اليتبعي ذلك كقرانا كما يحى فوفية الثواب  
شكرا وقدرته إلى مقبولين تغضبه بمعنى  
الحرمان من قرأ حص وحصة والكسافي  
وما يفعلوا من خير قل يكفروه بالباء الباقون  
بالتاء (والله عليم المتقين) يشاءونهم وأشاء  
بأن التقوى مبدأ الخيرة وحسن العمل وأن  
القائم عند الله سبحانه وتعالى هو أهل التقوى  
(إن الذين كفروا لن نفى عنهم أموالهم ولا  
أولادهم من الله شيئا من العذاب أومن الغناء  
فيكون مصدرا (وأولئك أصحاب النار)  
لازدها (هم فيها خالدون مثل ما يتفقون ما  
يتفق الكفرة ثمة بآية فاختاره وسماه أوالمتفقون  
رأوا وخوفا (في هذه الحفرة الدنيا كمثل ريح  
فيها صير) بردشيد والسائح اطلالة للريح  
الباردة كالصبر مره في الأصل مصدوعت  
به وأوتت وصفه البرد بالمعنى كقول البرد  
ازد (أما حيث حرقتم ظنوا أنفسهم) بالكفر  
والمعاصي (فأهلكته) عقوبة لهم لأن الأهلالة  
من سخط أشد والمعاديشة ما انفقوا في  
ضامه بجرث كفاوضه صر فاستأصه  
ولم ين لهم فيه منفعة ما في الدنيا والآخرة  
وهومن التشبيه المركب والذلل يسال  
بالأهلاكة التشبيه المركب دون الحرف ويجوز  
أن يقدر كمثل هلكته وهو المحرث (وما  
ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون) أي ما  
ظلم المتقين بضعان فظلمهم ولكنهم ظلموا  
أنفسهم لما لم يتقوا لها بجمعت بتعظيمها أو ما  
ظلم أصحاب المحرث بها لآلهم ولكنهم ظلموا  
أنفسهم بارتكاب ما استحقوا به العقوبة  
وقرى ولكن أي ولكن أنفسهم يظلمون  
ولا يجوز أن يقدر ضمير الشأن لأنه لا يصف  
الأيضورة الشعر كقوله

ولكن من يصبر حقول يبعث

الآخر والمداينة المدارات يجوز أن المعنى من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهكذا قوله  
الموصوفون بصفات متصفين في أولئك لهم المظنون وقوله رضاه وثنائه إشارة إلى أن المقصود  
المدح ودل على الرضا واستحقاق الثواب بالصفات السابقة (قوله فلن يضرع ولا ينص  
الخ) يعني أن الكفران والشكر عبارة عما كذا لا تفسد له صلته حتى يشكر أو ينكر وهو مجاز  
لا مشاكاة كما قيل وقوله البنية ما خرد من لفظنا تلك الكيد التي كما سر تقضيته يتعدى  
بالدم على المشهور وهو عدى لغيره نائب الفاعل والهاء لتعنيته معنى الحرمان ولو قصرنا المسافة  
وجعلنا أول ما ينفى الحرمان كان أولى والقرابة القليلة بالنظر إلى أمة وبالطبيب بالنظر إلى كسنت  
أو التفتت (قوله يشاءونهم الخ) يعني ذكر العلم به الصفات المذكورة إشارة إلى أنه علم  
حاليهم ومجاهاتهم في فهمه أسن ما علمه وفي وضع المتقين موضع الضمير إيان بالعلم وأنه لا يغير  
عنده الأهل التقوى فتقوله إن الذين كفروا الخ مؤكدة ولذا فصل (قوله من العذاب الخ) الغناء  
بالضم مصدوعت أي أجزا كما في الصحاح فبدأ مصدره لازم ومن ليدل أو الأبداء وهو مضمر  
معنى الدفع والتمنع وشأ مفعله والصواب ليس هنا جعنا المقوي بل العرف وهو اللازم (قوله  
ما يتفق الكفرة الخ) خص النجسة والمفسدة بالكفرة لأنهم شأهم وهم مجاهرون بال كفر فلا  
يرأون وأما المتناقض فلا يتفقون على الكفرة وإنما يتفقون في الميلين ذلك ما عاريا أو خوف فلا معنى  
لما قيل لأوجه لتخصيص المذكور (قوله بردشيد الخ) أصل الصبر كالصبر صر الريح الباردة فيكون  
سعى التظلم ريح فيها ريح باردة وهو كآثر يحتاج إلى التوجيه فقال في الكشف فيه أوجه أحدها  
أن الصبر في معنى الريح بمعنى الباردة فوصف بهم الكفرة بمعنى فيها قرة صر كآثر برد بارد على المألقة  
والثاني أن يكون الصبر مصدرا في الأصل بمعنى البرد في معنى الريح على أمه والثالث أن يكون من قوله تعالى  
لقد كن لكم في رسول الله أسوة حسنة يعني أن الصبر صفة بمعنى يادرموصوفه محذوف أي برد  
بارد فهو من الاسناد المجازي كمثل ظليل وفيه بدل لأن العرف في مثله ذكر الأوصاف وأما حسنة  
وتقديره فله مهدي أو هو مصدر حقيقة بمعنى البرد واستعماله بمعنى البرد مجازا وهنا جاء على الأصل وهو  
أظهر الأجوبة أو هو صفة قادمة على التجريد كقوله وفي الرحمن كاف أي هو كاف وجعله بعضهم  
أحسن الوجوه والصنف رجه القدر كواقتصر على التشبيه كمثل حث لأنه يقتضي أن أهلا كمن غضب من  
الحرف صر من ذكر والافكان يكتفي في التشبيه كمثل حث لأنه يقتضي أن أهلا كمن غضب من  
الله وهو أشد ولأن المراد عدم الخافدة في الدنيا والآخرة وإنما هو في أهلا كمن غضب من  
على حاله لصبره عليه فلا يضيع ذلك بالكيفية كما صرح به في الكشف وبجرت كصا إشارة إلى أن  
المراد بالظلم الكفر واستأصه بمعنى قطعه بأهله وأخته وجعلهم التشبيه المركب ولا ينفذ به  
أن يكون ما بل الأداة هو التشبيه بكونه تعالى اتماثل الحياة الدنيا كما أن آلاءه وقدم في قوله تعالى  
أو كصيب من السماء وأن تقدر ذوي انما هو لضرورة مخرج الضمير لأنه إذا صرح بتشبيه المثل بالمثل لم  
أرا في فيما يضاف إليه المثل من الجانبين المماثلة وقد اختلف في هذه الآية أهلا أو الأهلالة على أنه من  
المركب الجسدي أو العقلي والوجه فيه الأول والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر  
أهلا لأنه باهلا للريح والمنق بالحرث وجعل الله أعمالها على الخ لا ينفذ به في الباردة من جعله حطاما  
وهلاك على صفة الفعل (قوله وأرى يراي الخ) وقدم في أنفسهم على القرأتين الفاصلة لا للعصر  
والإلتفاتين الكلام لأن مقتضاها ظلمهم الله ولكنهم يظلمون أنفسهم لأنهم يظلمون أنفسهم  
لا عنهم وعلى قراءة التشبيه أنفسهم اسمها ووجه يظلمون خبرها والعائد محذوف تقديره يظلمونها وليس  
مفعولا مقاد ما اسمها خبر الشأن المذكور وقوله ولكن الخ من قصيدة للمعاني يدحجهم سبب الدوة  
لبيك ما يلي القوا دوما لتي • ولعب ما لم يمتني وما يلي



النصاظهر هان أنتم مبتدأ واسم الإشارة خبره والجملة بعده حال والعامل فيها ما في الإشارة أو  
 التبيين من معنى الفعل كاستحق في العرب لينة العرب قالوا هان أنت ذاتا فاصبر حوا المطالبة وإن كان  
 الحق على الأسيار وبالخال لانه المقصود بالاستبعاد ودلول الضمير واسم الإشارة متحد وقيل أنتم مبتدأ  
 والجملة خبره فله العرب عن ابن كيسان وغيره وأولا منصوب على التبداء والاختصاص وضغفه  
 بأنه خلاف الظاهر والاختصاص لا يكون باسم الإشارة وقيل هو مبتدأ وآخر والجملة مستأنفة لسان  
 وقال الرضي ليس المراد من هان أو هانت ذاتي عرف نفسك أو انقلب إذ لا فائدة قبل استفراق  
 وفوق الفصل المذكور بعده منك أو من مخاطبك وأنه كان غير متوقع فالجملة لازمة لبيان الحال  
 المستقرة ولا محل لها الأذى مستأنفة وقال البصري هو في حالة في محل نصب وهي لازمة الأذى  
 المقصود الذي تتم به الفائدة وقد عينا منه في حواشيه قبل قد فذات المصنف أربع الوجهات وهو كون  
 مجيئهم جملة مستأنفة ولو قال أو تبع ثان لم يقتضه نصب ضم وماسوى الحال ابتداء عنه منزه عدم  
 الاطلاع وتابعة العقل مع أنه لا يجيء حال الحال ولا يجيء أنه مجازة عنه فإن المتقدمين جوزوا في هذه  
 الجملة التخيير كما مر فله وجوب التركيب لا جوفها وبارتة الرشي هو الظاهر من كلام العرب وما قاله  
 بحث يظهر جوابه بالتأمل فلا تفتقر بالتصوير العقل وعلى أن المعنى تحبون هؤلاء يكون المشار إليه الكفار  
 وتغابروا مدلول الضمير وقوة أوصلته بناء على أن إحصاء الأشارات تكون موصولة كما مر وإذا  
 عمل فيه معنى الإشارة فعلا لما يجب التصديق واحدا له في معنى أشركاكم في هذه الحالة وسبباني  
 تحقيقه أن شاة الله تعالى فلا يراد أن اسم الإشارة خبره وما له المبتدأ أو الابتداء وعامل الحال معنى الفعل  
 فيه والإشارة للتصديق فاستعمل هنا التوبيخ كنه أورد ربيهم فله ورشتم فافهم (قوله لا يجيب  
 الكتاب الخ) كله تأكيد للبس للكتاب وكونه من قبيل الرجل أي الكلام كاقبل نصف  
 وكونهم لا يؤمنون بكنا كما خوذ من لحوى الكلام وما بعده وأشار بقوله وأنكم تؤمنون إلى أن  
 الجملة موقوفة بالاسم ولذا قرئت بالواو والمعروف فيه تقدير أنتم ولم يجعل معطوفا على لا يجيبونكم  
 أو تصوبونهم كما قرئناه أو حيان لأنه في معرض التضيقة ولا كذلك الإيمان بالكتاب فانه محض الصواب  
 وإن اعتذر به بأن المعنى يجمعون من محبة الكفار والإيمان وهما لا يجتمعان بعده والمطالبة مقترنة لفظة  
 تأمل (قوله وفيه توبيخ) أي في قوة هانتم الخ لاني هذه الجملة فقط كانوا هم وقوله لا يجيبون والى التثنية  
 سبب لا المراد التثنية شاة الصدور بل المراد ومن الأماثل عادة التنادم العابر فلذا فسر به إذ كرر  
 (قوله دعاء عليهم دعاء الفيتة الخ) هذا من الكتابة لأن الموت على الفيتة يلزمه استمراره عرفا ويلزم من  
 ذلك قوة الألام وتزايد عصره بعد عصر قال الضرير رحمه الله يشتر إلى أنه من كتابة الكتابة غير مدعى  
 موثوم بالفتيل بل منوه الذي هو دعاء أو يداد فغتهم إلى حد الهلاكة به من ملزومه الذي هو قوة الألام  
 وأهله وذلك لأن مجزأة الموت بالفتنة أو أزيد يادى ليس عليه حسن أن يطلب ويدي (قلت) الجواز على الجواز  
 مذكور وأما الكتابة على الكتابة فتأدية وقصد صحيح السبك في قواعد الأصولية ونقل فيها خلافا  
 إلا أنه الفرق بين الكتابة بواسطة والكتابة على الكتابة فانه محتاج إلى التأمل الصادق ومن العجب  
 ما قيل كونه دعاء عليهم مما افتقت عليه كلمهم وفيه شفاء اذ في الدعاء لا يخاطب المدع عليه بل الله تعالى  
 ويسأل منه بلاؤه وهو غلة عن قولهم فاقباله وقولهم دم بوزو بقرين وغيره لا يصح  
 (قوله به في قل الله سم ذلك ولا تنجب الخ) أن كان المخاطب بقل كل من يقف على الكلام فلا كلام  
 في كون النجب على حقيقته وظاهره وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم فهو خارج بخروج العادة  
 مجازا والمراد منه تنظيم الله النظر فيما تكل القول عنه من دقائق عمله على ما حقه الخشعي وغيره  
 في قوة الجمع بهم وأبصر كما سأل ومن لم يتنبه لهذا حال التنبه من النجب المذموم فيصدق أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم إخلاعه على ما في الصدور فالوجه الأول وهو من قوله التدبر (قوله

مطلب الكتابة على الكتابة

(وتؤمنون بالكتاب كله) يجنب الكتاب  
 كله وهو حال من لا يصبرونكم والعنى أنهم  
 لا يصبرونكم وأنكم تؤمنون بكتابتهم  
 أيضا لئلا يالكم بغيرهم وهم لا يؤمنون  
 بكتابتكم وفيه توبيخ بأنهم في ما لهم  
 أصيب منكم في حكمكم (وإذا خلوا منها  
 آمتنا فقالوا نتربرا) وإذا خلوا منها وهما  
 الآمال من الفيتة من آمتنا فقالوا نتربرا  
 سبب لم يعدوا إلى التثنية سبب (قل موفوا  
 بفيتكم) دعاء عليهم دعاء الفيتة وزيادة  
 شدة أعف قوة الإسلام وأهله حتى يملكون به  
 (أن ألقاه عليهم ذات الصدور) فبعض ما في  
 صدرهم من الغضا والخلق وهو يفتل أن  
 يكون من القول أي وقل لهم أن ألقاه عليهم  
 هو أشق مما تنصونه من بعض القول لا غفلا  
 وأن يكون شاربته حتى قل لهم ذلك ولا  
 تنجب من إطلاعي إياك على أسرارهم فاق  
 عليهم بالافتقار من شاربته

(ان تعمسكم حسنة تسوه وان تصبكم حسنة يغفر ذنوبكم) بيان لنهاى عداوتهم الى حد تحسد واما نالهم من خير ومنفعة وشتموا بها اصحابهم من ضرر وشدة  
والمر مستعار للاصابة (وان تصبروا) على عداوتهم وعلى مشاق التكليف (وتسوا) موالاتهم واما حرم الله جل جلاله عليكم (لا يضركم كيدهم شيئا)  
بفضل الله مزيج وحفظه المودع والصابرين والمؤمنين (٦٠) ولان الجد في الامر المترتب بالاتقاء والصبر يكون قليل الانفعال جريا على الخصم وضمة

الاراء لتابع كتحفة من ورقا ان كثير من الناس وان  
هم ووقعوا بالضرر من ضاروه بغيره (ان الله  
يتعاملون) من المصروفات وغيرهما (يحط  
أى يحط عليه فيجاء بكم بانتم اهل وقرى بالياء  
أى يجاء بكم على عداوتكم كما لم يبقا بكم عليه  
(واذغوث) أى واذا ذكر ذنوبكم (من  
أهلان) أى من هجرة عاشت رضى الله تعالى  
عنها (تؤمن المؤمنين) تنزلهم أى تولى وتبين  
لهم وزيدهم القرآن بالامام (مقعدا لقتال)  
مواقف واما كنه وقد يستعمل المقعد  
والفهم معنى المكان على الاتساع كقوله تعالى

في مقعد صدق وقوله تعالى قبل ان تقوم من  
مقامك (والله سمع) لاقولكم (عليكم) بناءكم  
وروى ان الحسن بن زيد ابا جهم الاربعاء قال  
عشر شوال سنة ثلاث من الهجرة فاستشار  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابه وقد دعا  
عبد الله بن ابي اسود لم يدعه من قبل فقال  
هو اكثر الانصار ما يرسول الله بالدين  
ولا يخرج اليهم والله ما خرجنا منها الى عدو  
الا صاب منا ولادنا عينا الا اصدنا منه  
فكيف وانتم يخافونهم فان اقاموا اقاموا  
بشر محبس وان دخلوا قاتلهم الرجال ورامهم  
النساء واصبيان بالجملة وان يصحوا رجوا  
خائين وشاربهم الى الخمر فم قال عليه  
السلام والسلام الخدرايت فمناي بقرأ  
مذوبة حولي فآوتها خبرا ورايت في ذباب  
سبني فآوتها ثم عذرت ورايت كافي ادخلت  
يدي في درج حسنة فآوتها المذبة فان رآيت ان

تقوم بالمدينة وتدعوهم فقال رجال  
قاتلهم يدروا كرمهم الله بالشهاد يوم أحد  
اخرى حتى ادى أعدائنا وبالقوا حتى دخل  
فليس لاشته فلاروا ذلك فدعوا على مبالقتهم  
وقالوا اصبح يا رسول الله مارا يشقتك  
على الله عليه وسلم لا ينبغي لشي ان يلبس  
لا تمنعهم حتى يقتل فخرج يمد صلا  
الجمعة واصبح شعب أحد يوم السبت وتزل  
في عذرة الوادي وجعل ظهره وعسكره الى  
أسد وسوى منهم وأترع به الذين جدير على الرماة والنفوس عابا بالنبل لا يوا من ورائنا اذهمت) يتعلق بقوله

اذما شئت اوعام لا عادى \* بلا سيف يسئل ولاننا  
فردى كمراتك فهي أعدى \* على الأعداء من نوب الزمان  
وقد قيل عليه ان ما ذكر الحكام معناه انك كلما ازدت فضلا في نفسك ازاد الهود استرا فابا والحمد  
فكان هذا مقابلته بالاياء والاضرار لاشد وما في الاية انك بركة الصبر والتقى كونه من محاسن  
المعاني ومكارم الاخلاق تكون في كف الله وسجائه من ان يضر كيد عدو وتكفي الجواب بأن فضلا  
مطلق يصرف الى الكمال وهو التقوى وكذا الكتب يجوز على ما هو من جهة الله انه اكل من غيره  
والقائم انه تنظير لاشرا كما في المنع عن الاشتغال بالعدو والاشتغال بالطاعة او تكمل النفس كما  
ان في الاول كفاية وفي الثاني كفاية لئلا يهلك العدو (قوله وضعة الرمال) أى لاتباع ضجة الضاد  
كما تفتقر الى مزوم والامر المشافى الخوف العين والجزم قد و يجوز الفقه للفتنة والكسر  
لاجل صبرك الساكن فلاحا الى ما قبل الله مرفوع بقدر الفناء (قوله واذا كراخ) اشارة الى  
ما جرى في امثاله وقوله من هجرة عاشت رضى الله عنها اشارة الى أنه في نقد رضاء المعنى من عند  
أهلان وقراء الامام شاهدة لانه جنى تبي وتسمى المديته اذ ليس محل التقوى والزيادة غير فصحة  
في مثله والقصد هو المقام محل القعود والقيام من توسع فأطلقا بطريق التجاوز الى المكان مطلقا وان  
لم يكن في قيام وقعود وقد يطلق على من يكثر واهم المجلس السامى والمقام الكريم (قوله جميع  
لاقولكم عليكم بئنا نكم) ان كان جميع وعليه كرم من صبح المبالغة بالمعنى الفاعل كما ذكره  
سيبويه فهذا بيان لتقدير معناه واللام للتقوى كما صرح به في قوله ان رضى جميع الدعاء وان كان صفة  
مشبهة لافعال للمعاني المقول فهذا بيان لمحصل المعنى والحديث المذكور رواه ابن جرير والبيهقي عن  
طريق ابن اسحق وقوله بشر محبس أى اخبت مكان يقوينه اذ لا مافيه ولا طعام ولا اشارة الى الخروج  
راية والقول به والاصل فيه التعدي بعلى والبرقاجعة المقاتلة لانهم اشد للعدو وقوله اول ما اخبرنا لم  
يذكر لان المراد كثرة الشهاد وجميع خبر المانصة من الاجر العظيم وذياب السيف طرفه والتم بالامانة  
الكسر وقوله فآوتها ثم عذرت فآوتها أى بصلاب رجل من أهل تقتل جزءا ودخل يده في الدرع  
تخصيص اصحابه بآوته لانه معصوم ولهذا لم يقل لبسها وقوله فلاروا ذلك أى صامته النبي صلى الله  
عليه وسلم ولأنه بالهزة وسبيل النجاة من الدرع وقيل السلاح والشعب بالكسر الطريق في الجبل  
وتثبت التي بمعنى فرقته وجعته من عدة الوادي فم تسكون بآوته وقوله الله بن جرير هو ابن  
نعمان الانصاري وهو الصبح ووقع في الضاري وفي الكشف بغير وهو على آخره واما قوله يمد ي  
به امرا والنصح النبل الرضى مستعار من نصح الماء وقوله ملحق بجمع عليه بمعنى على التنازع لانهم  
معان فكانا صفتين فظاهر ايضا لانهم اعمد في الطرف والافاطه وليس المراد تقييد كونه جميعا عليا

(٣) قوله ومكانة القريب منه كذا في نسخ بلغ عددها التواتر وفي القاء وس والثو وطعا عند جبل أحد ومكان بين شرفين من الأرض ما أخذه الماء والناس كأنه طريق عاولة يبلغ صوت دغ عر شقج اجمع كتاب اه (طابقان منكم) شوطة من الخبز وبشره من الاوس وكانا حاسي العسكر (أن تشلانا) أن تشبنا وتضعنا روى عنه الهذلي والاسلام خرج في زهاء ألف رجل وعددهم النصرايين واما بلوا والثو وطافزل ابن أبي ثعلبة رجل وقال علام يقتل أنفسنا ولأذنا فبعهم هم ومن حرم الانصاري وقال أنشدكم الله في نبيكم وأنتمكم فقال ابن أبي ثعلبة قتالا لا تمناكم فهم الحذاني بآباء دفعهم الله تعالى فذاع وبول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه ما كانت عزته لقوله تعالى (والله وإبهما) أي عاصيهما من أتباع تلك الخطرة ويجوز أن يراد واقعة نصرهما هنا لما يغفلان ولا يتوكلان على الله (وهي) فليسوا بكل المؤمنون أي فليست وكوا عليه ولا يتوكلوا على غيره لينصرهم كأنصرهم يبدرو (واقدنصركم الله يبدرو) تذكري بعض ما أفادهم ٦١ التوكل وبدروا بين مكة والمدينة كل من يلزمي بدر

من الفناء وخافوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فاستعمل الملائكة (أن يكفكم أن يذكركم بكم بثلاثة آلاف من الملائكة ينزلون أكتافكم فلا تخافون وأنت حليج من الله وما هم بمؤمنين) فكانوا كالأعين من النصرة معهم وقلمهم وقوة العدو وكرتهم قبل أمدكم أي يوم بدأوا يقاتل من الملائكة ثم صاروا ثلاثة آلاف ثم صاروا خمسة وأربعين عامين ثم ثلثين بالتحديد للتكثير وللتدريج (إلى) إيجاب المائدة لن أي إلى تكبيكم ثم وعد لهم زيادة على البر والتقوى حناطهم وقوة أفعالهم فقال (انصبوا وثبتوا أيواكم) أي المشركون (من فورهم هذا) من عامتهم هذه وهوى الأصل صدر رقات والقدر إذا غلبت فاستمر بالسرع ثم أطلق للآل إلى لا يرتفعها ولا ترائي والهي أن يأتوا كفي الحمال (يذكركم بكم بمئة ألف من الملائكة في حال أيمانهم ولا تراعيهم) (مؤمنين) معلون من التوضيم الذي هو لهما من هذا الشيء لقوة علمه الصلاة والسلام

خارج العسكري حابه وله جناحان وقلب وساقه ومقدمه ولذامني جسمها وقوله في زهراء  
 أي مقدارها وهو من وقا عن السدى وقوله لا ينبغي لذي اللبس لآتيه أي مزم أن  
 بين محبة رواواسا كدة وطامخاطب عند جبل أحد ومكانة القرب منه (٣) وأصل  
 نظري في قال السوط ما له لالت الخطأ أي لما لغوا مقام الخطأ أي الحماقة وتخطاطة  
 وقوله الخزل ابن أبي أي انقطع ووسع لثاقه وقوله أنشدكم اهدم أي أسألكم بالله  
 لحيان المراد بهما الطائفتان السابقتان (في لهما الظاهر أنه ما كانت مزمسة) أي  
 روتأيت ضهير لهما إذا انجب أي لم يكن ذلك من مزم وعزم على مفاخرة النبي صلى  
 الله عليه وآله لا يصدق منه من مؤمن بل يحد حديث نفس وسوسة كافي قوله  
 أقول لهما إذا احشأت وحاش • مكانك تعدي أو تترصعي

على الصلاة الايمان جهلهم به **(قوله)** وهو قوله اصل الخ ان من قارب العذر ادعى بسعة  
السعة من غير شئ بل من قولهم ربنا والقوة القدر وقوة المائىة التسمية وصفه بنار  
الغضب بجنا وقوله بلا تراخ يا مؤمنين الزموا معي في القضية معلى من الله وحي الصلاة  
اقول انهم كانوا هم مفرقون على خيل بلات واوعاهم الاسماع والمراذل اللهم انزلهم وقوله  
فانالى انهم مسترئين انفسهم ومعهما بلات واوعاهم الاسماع والمراذل اللهم انزلهم وقوله  
لا يشاء من بلات يقتضى انهم هم يوم بعلام التي على اقله وسلم بقوله تسووا الحديث وهو  
حديث مرسل رواه ابن اسحق وغيره وانه اول يوم وضعت فيه الحروف واما اطمئنان القلب فلا  
يقضيه لانه بكثرة الجسد منطلقة وهو المراد من الاسباب والحدث على عدم المال بالما تخرن لتأديهم  
بالمال كذا يعلم واقتضى جمع قضايهم في قضى به وجعل الحكم على فعله النصر على مضاهالانه  
المناسب المقام **(قوله)** متعلق بصرى الخ فنكون في شأن بدرنا اقل من المنكرين قطع طرفهم  
وقومهم قوم فكتبوا وهذا على تقدير ان يجعل اذقول نظرنا لصرى لا بد لان اذقول ثلاثا بفعل  
ابجى وانه كان يوم اجد واما قطعها بالنصر فهو العامل فيه اننى التقوس بالا والاد نصر الواقع

بعد ظاهر كلام المصنف رحمه الله الشافعي وكلام الكشاف الاول والقلب واللام لهدى النصر  
الواقع في يوم بدر ومكت عنه الزمخشري ولوج على الجنس لصح اى وانصر الله الا لا زديته وخذل  
اعدائه وصناديد جمع صنديد وهو الرئيس قال الطبري جعلهم اشرا فالله كان في الواقع كذا وتكبير  
طرفا قيل عليه في الاساس ومن اطراف العرب اى اشرافها وقيل يخصم الطرف لان اطراف  
الشيء يتوصل الى تفرقه وازالة (قلت) كون اطراف بمعنى الاشراف لتقديهم في السير ونحوه  
الاطراف منازل الاشراف والناس تستعمله الآن فكذلك الصكبت الغلط والقلم المؤثر وقيل  
ان كبتة يكون بمعنى كبد اى اصاب كبده كرا بمعنى اصاب ريشته وان مراد المتبقي بقوله  
لا كبت حاسدا او ارى عدوا • كأنهم ما وداعك والرحيل  
أى لا اجمع كبدته ورثته وشبهه الحاسد بالادواع لما فيه من زوال نعمة الوصال التي تنالها الحاسد  
والعدو وآي الرحيل لانه قاتل ميقوض وهو معنى حسن وانما جعل اوعى التنويع دون التردد لانها  
ردقا (قوله عطف على قوله او يكبتهم الخ) في المكشاف عطف على ما قبله من قوله لا يقطع اولى كبت  
ويحتمل عطفه على يتقاربوه وجه قال النصرير وجه سببية النصر على تقدير تعلق اللام بقوله وما النصر  
الامر عند الله ظاهر وأما على تعلقه بقوله لا يقطع فنصر الله ثلاثا النصر الواقع من أعلاه والآتيا فيصل  
سببا للتوبة على تقدير الاسلام أو لتعذيبهم على تقدير البقاء على الكفر بخلافهم بالآيات وان أريد  
تعذيب الدنيا بالامر فظاهر فان قيل هو يصلح سببا للتوبة والكلام في التوبة عليهم قلنا يصلح سببا  
للاسلام الذي هو سبب التوبة عليهم فهو سبب لها بالواسطة (قوله ويحتمل أن يكون معطوفا على الخ) قال  
قدس سرهما كان في وجه سببية النصر للتوبة والتعذيب خفا من الفصل مع الاعتراض بعد ذهب  
بعضهم الى أنه ليس معطوفا على يتقطع بل بخلافه ان من عطف الفعل المضارع المنسوب على الامر أو نحو  
وهو من عطف الخاص على العام وفي كونه بأمر نظر ذهب بعضهم الى أنها بمعنى الآن وهو معروف  
في الصور وقيل في الفرق بين العطف على الامر وبينه في الاول سلب فأنواع التوبة من القبول والرد  
ونواع التعذيب من الخلاص والمنع من الصلابة والى سلب نفس التوبة والتعذيب بمعنى أنك  
لا تريد التوبة ما هو سبب التوبة عليهم أسمى الاسلام اذ لم يذكر بوبهم وقيل هذا اذا كان الامر بمعنى  
الشأن ولأن الله تعالى عسى التكليف والايجاب اى ليس مانعا لهم من عندك ولا يفتح ما في حله  
على التكليف من التكلف (قوله روى أن عتبة بن أبي وقاص الخ) أخرجه عبد الرزاق وابن سعد  
وابن جرير عن قتادة وهو في الصحيح من حديث سهل بن سعد وليس فيه ذكر عتبة وقوله وكسر ربا عيته  
بقتضف الباهي من مقدم الاشارة وفيه تصريح بأنهم تتلعن من أصلها بل كسر طرفها وهو المصريح  
في السير وانما أول الظلم باحقاق التعذيب لانه المنفرد على التعذيب ولولا إمكان الظاهر  
العكس وقال النصر بوجه الله ان قوله فيه الخ يشبه أن يكون وجهها آخر في معنى ليس للثمن الامر الخ  
وهو ان وقع معاينة على انكاره فلاح القوم وكذا القيل الا ترى انه نهي صلى الله عليه وسلم ان يذموا  
عليهم وقيل هما جزديان سبب النزول وقوله فله الامر كله لانه في بيان لما قبله (قوله صرح في  
نفي وجوب التعذيب الخ) هذا رد على الزمخشري اذ قدمه بذكر بقية ما قبله واستدل به على مذهبه  
من وجوب تعذيب العاصي وإثابة المطيع ولا يخفى أن التعذيب خلاف الظاهر وان تعلقه بعبثيته  
ناطق بالاطلاق مع أن الآية في الكفار فكيف يستدل بها على اغراضه الفاسدة لكن العصبية  
نحسى وقسم وقوله فلا تدارى الى الدعاء الخ معنى على القيل الاخير (قوله لا تزيد وايات مكررة)  
اشارة الى أن التعذيب بمعنى التكرير مطلقا وعن الخليل رحمه الله تعالى التضعضع أن يجعل الشيء  
مثلثا أو أكثر ضعف الشيء منه وضعفا مثلا واضعافه أمثاله وفي الكلف الضعف اسم ما يضعف  
الشيء ككلفتني اسم ما ينهني من ضعف الشيء بالتعفيف فهو مضعوف على ما نقله الراغب بمعنى ضعفته

والعصف لينقص منهم بقتل بعض وأسر  
أكثر من وهو ما كان يوم بدر من قتل سبعين  
وأسر سبعين من صناديدهم (أو يكبتهم)  
أو يخزيمهم واليكبت شدة الغلظة وروى بنع  
في القلب أو للتنويع دون التردد (فيقتلوا)  
خاتمين فنحنزروا منقطع على المال ليس لك  
من الامر شيء) اعتراض (أو يتوب عليهم  
أو يعذبهم) عطف على قوله أو يكبتهم  
والمنع أن الله مالك امرهم فاما ان يكلمهم  
أو يكبتهم أو يتوب عليهم أو يعذبهم  
أو يعذبهم ان أصروا وليس لك من امرهم  
شيء وانما أنت عبدهم ولا تدارهم وجهادهم  
وقيل أن يكون معطوفا على الامر أو نحو  
بالمعنى أن أى ليس لك من امرهم أو من  
التوبة عليهم أو من تعذيبهم شيء وليس  
لك من امرهم شيء أو التوبة عليهم أو تعذيبهم  
لك من امرهم أو نحو الآن أى ليس لك  
وأن تكون أو بمعنى الآن توب الله عليهم قدس  
من امرهم شيء الآن توب الله عليهم قدس  
به أو يعذبهم فتدنى منهم روى أن عتبة بن  
أبي وقاص من شعب يوم أحد وكسر ربا عيته  
فجعل يجمع الدم عن وجهه ويقول كيف  
يبلغ قوم خيبر واجه يديهم بالدم فقتلوا وقيل  
هم أن يذموا عليهم فضاء الله سبحانه وتعالى  
لهل بان فيهم من يؤمن (فانهم ظالمون)  
قد استحقوا التعذيب بظلمهم (وقته ما في)  
السموات وما في الارض) خفا ولم يكن  
الامر كله لا (يفتران يشاهدون) من  
يشاهد صريح فاقى وجوب التعذيب  
والتعذيب بالتوبة وعدما قلنا في الواقعة  
فهي رديهم لبيده فلا تدارى الى الدعاء  
عليهم (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموال الربوا  
أضعافا مضاعفة) لا تزيد وايات مكررة

ولعل التخصيص بحسب الواقع اذ كل الرجل منهم يرى الى اجل ثم يدينه زيادة اخرى (٦٢) حتى يستغرق بالشيء الطفيف مال المدون وقرابن

كثير وابن عامر ويعقوب بيمينه (واقترأ الله) فيما يسمي عنه (لما كنتم تغفلون) راجعين الفلاح (واقترأوا النار) اى احسنت فلكل من (الذين) بالذين زعم متابعيهم وما على أفعالهم ودينه تشبه على أن النار الفلاح معدة للكافرين والعرض للعاصاة (وأطبعوا الله والرسول لعلكم ترحون) أتبع الوعيد بالوعده رغبيا عن مخالفة وترغيبا في الطاعة وأمل وعسى في أمثال ذلك دليل حجة التوصل الى ما جعل خبره (وساروا) بادروا أو قبلوا (الى مفرق من ربكم) الى ما يستحق به المغفرة كالسلام والتوبة والاخلاص وقرأنا مع وابن عامر ساروا بلا و (وجهه) مرضها السهوات والارض) أى مرضها كمرضها و ذكر العرض للبالغة في وصفها بالبعة على طريقة التقليل لانه دون الطول وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنه كسع سموات وسبع أرضين ووصل بمشاهير (المتقين) حيث لهم وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة وانها خارجة عن هذا العالم (الذين يتقون) صفة ماحضة للمؤمنين أودع منسوب او مرفوع (في السراء والضراء) في حلق الرخاء والشدة أو الاحوال كلها اذ الانسان لا يتخلص من مسرة أو مضرة واللعنى لا يتخلون في حال ما اتفاق ما قدره الله من قليل أو كثير (والكافرين الفيل) الممسين عليه الكافرين عن امضاءهم القيد ومن ~~كلمت القرية~~ اذ املائهم اشدت وأساها وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كلم خطاوه بقدر على انفاذ ملاءة الله قلبه آمناءا وبان (والعافين من الناس) التاواكبن عقوبة من احصوا أو مؤاخذته وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء في أمقى قلب الا من عصم الله وقد كانوا كثيرا في الامم التي مضت (والله يحب المحسنين) يحتمل الجنس ويدخل تحته هؤلاء والله قد استكون الاشارة اليهم (والذين اذا فعلوا فاحشة) فبعد ما تافه في القبح كفرا (أو غفلوا انفسهم) بان أنبوا

وهو اسرع على العدد بشرط أن يكون معه عدد آخر وأكثر والتفرغ الى ما فوق بخلاف الزوج فان التفرغ الى ما دون فاذا قبل ضعف الضمير قرئ ان جعلها عشرين بلا خلاف لانه أول مراتب تضعيفها ولو قال له عندى ضعف درهم زعمه درهمان ضرورة الشرط المذكور كما اذا قبل هو أو غيره اقتضى أن يكون زيد شاه واذ لم الزوجة دخل في الافراد وعلى هذا ضعفوا مثله موضع ثلاثة أمثاله ولو كان موضع المثل بالشرط المذكور وهذا مفرق القضاة في الآثار يرواها ومن الذين في ذلك أنهم أزهوا في ضعف الشيء ثلاثة أمثاله ولو كان موضع الضعف المثلين لكان الضعفان أربعة أمثاله ومنه يظهر أنه لا حاجة الى اعتذار الاخرى رحمه الله عنهم بأنه على التعارف العاصي لانه المعترف في الآثار يفرحها الى الموضوع القوي وكذلك يظهر أنه لو قال له على الضعفان درهم ودرهم أو أنصف من درهم الى درهم لم يلزم الا درهمان كالو قال هذا الاخوان وكذلك لو قال أعطه الضعفين كان أمرا باطنا وجوب وهذا معنى قول الراغب هو كل زوجين لأن كلامه ملزم بزوج الاخر ويضاعفه وظهر أن تضاعف أى مضد وقوله تعالى يضاعفها السذاب منقضى أى ثلاثة أعذبه كاذكره الاخرى وأيده بأنها توفى الاجر مرتين فكيف يرد في عذابها وأن قوله أولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا يصح لئلا يزيد على عشرة الامثال كاذكره ايضا لانه ليس مقصورا على مثل واحد كما ذكره وحاصله أن تضعيف الشيء ضعف عدد آخره وقد ينظر الى قول مرآته لانه المتضمن ثم انه قد يكون الشيء المضاعف مأخوذا معه فيكون ضعفه ثلاثة وقد لا يكون فيكون اثنين وكل هذا موضوعه في اللغة لا عرف كما هو هو فاحفظه فإنه مما اضطرب فيه كلامهم (فهو لعل التخصيص الخ) دفع لما يسمونهم أنه لم يسه من الراسط مقابل اذا كان مضاعفا فأجابهم بأن وقع منهم كذلك فلذا خص ومنه لا مضاعفهم وللفظ بالطاء الملهمة وظاهره القليل وقيل ان حرمة عات من دليل آخر كما تولى حل الله اليسع وحرمة الزوا وجبه الفلاح اشارة الى أن الرباء منسوخ لامن الله وأن الجنة مرفوعة الحال وقوله بالقرى متعلق بانقوا اشارة الى أن التقوى بعناها القوي وأن الكافرين وضع موضع الرابين للقلع والهدم واذ أطلقه عليهم لسانهم لهم في تعاضل ما تضاوه وبعملها بخلاف معدة لهم اشارة لما ذكره وترهه وترغيبا وتثنية مرتب وعزة التوصل تستفاد من الترجى وما كانت المباداة الى ما بعده المباداة أول المغفرة بما ذكره (فهو له ذكر العرض للمبالغة) لانه أقهر الامتدادين وزاد في المبالغة بحذف أداة التشبيه وتقدير المضاف فليس المقصود تحديد مخرجها حتى يتبين كونه في السما بل هو كتابة عن غاية السعة بما هو في تصور السامعين كذلك قال الضرير وهو منافق لقول المصنف انها خارجة عن هذا العالم وما تطلع عن ابن عباس رضى الله عنه ما رواد ابن جرير (قوله) وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة أى كإدله عليه الفعل الماضي وكونها خارجة عنه لانها أعظم منه فلا يمكن أن يكون محيطا بها وفيه نظر لانه مبالغة ولم يقصد مظهره كما ذكره والسر والجلالة التي تسرى وهي الرخاء والضراء التي تضر تحذها فالمراد بها ما ظاهرها والتعميم كما عهد في أمثاله ويحتمل بان شديد اللام من الاخلاق (قوله المسكين الخ) بين معناه وحقيقته ولما كان الامساك فعلا اختار بالتحقيق أنه عن قدره لأن مجزأ هو المدح والحديث أخرجه احمد كان الرزاق عن أبي هريرة رضى الله عنه وقيل قلبه بما ذكره من جنس العمل (قوله التاكيين الخ) المؤاخذة فعلا من أخذ والمراد بالعاقبة المسيبة منه والحدوث في الفردوس وقوله الامن عصم الله استئنا منقطع ان كانت الله على ظاهره ومثل ان كانت بمعنى المدم وكون بعض المناسبات في الامم السابقة لا يقتضي تقصيلهم على هذه الاممة من كل الوجوه حتى يتكفأ ولا يعلوا لاطالما فتمته وقوله فله بالغة في القبح كانا جعل الساء والتسويين للمالفة وخص الزنا بالتسول لانه سب التزول كان ذلكا كذا الواحدى رحمه الله (قوله) بأن أنبوا أى ذنب كان فهو من ذكر العام بعد الخاص

أى ذنبا كان وقيل الفا حشرة الكبيرة وظلم النفس الصغيرة ولفظ الفاحشة ما يتعدى وظلم النفس ما ليس كذلك

(ذكر الله) تذكر اوجهه ذموا حكمه  
 أوسطه العظيم (فاستغفروا الذنوب)  
 بالنسبة والتوبة (ومن يشتر الذنوب  
 الآلة) استغفام عيسى النبي معترض بين  
 المعاولين والمراد به وصفه سبحانه وتعالى  
 بسعة الرحمة وعدم المغفرة والحث على  
 الاستغفار والوعيد بقبول التوبة (ولم  
 يصبروا على ما فعلوا) ولم يقوا على ذنوبهم  
 غير مستغفرين لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ما أصبر من استغفروا عادي اليوم سبعين  
 مرة (وهم يعلمون) حال من يصبر وأى ولم  
 يصبروا على قبيح فعلهم عاينهم (أولئك  
 جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنت تجري من  
 تحتها الأنهار خالدون فيها) خير للذين ان  
 استدأت به وبه له مسانعة مبنية لما قبلها  
 ان عطف على المتقين أو على الذين يخشون  
 ولا يلزم من اعداد الجنة للمتقين والتائبين  
 جزاء لهم أو لا يدخلهم المعصرون كما يلزم  
 من اعداد النار للكافرين جزاء لهم ان  
 لا يدخلهم غيرهم وتكبر جنتهم على الاقل يدل  
 على أن ما لهم أودون عالم المتقين الموصوفين  
 بذلك الصفات المذكورة في الآية المتقدمة  
 وهكذا الفارقا بين القليلين في فضل آيهم  
 بأن بينهم محسنون مستوجبون له بآله  
 سبحانه وتعالى وذلك لانهم كانوا على  
 حدود الشرع وتخطوا الى الخصص بمكابرهم  
 وفضل آيهم لا بقوله (وأيما لهم ما بين)  
 لأن التمدد لربما يتصور كعادته لخصيص  
 بعض ما فوق على نفسه وكثير الحسن  
 والتمدد والحبوب والاجور لعل بتدليل  
 لفظ الجزء بالجزء لهذه التكتة والمقصود  
 بالمدح بمحذوف تقدير ومنهم غير العاملين  
 ذلك يعني المغفرة والجنات (قد خلت من  
 قبلكم سنن) وقائع سنن الله في الامم المكذبة  
 كقوله تعالى وقد آتينا نبينا من الله في الذين  
 خلوا من قبل وقيل أهم قال  
 ما عين الناس من فضل كفضلكم  
 ولارأوا مثله في سالف السنن

وعلى ما بعده مما استغفروا والالتوب على الوجه وأشار بقوله تذكروا الى أنه ليس المراد بمحذوف ذكر  
 احد كما أنه ليس المراد من الاستغفار بمحذوف طلب المغفرة بل التذم والتوبة (قوله) والمراد به وصفه سبحانه  
 وتعالى بسعة الرحمة) معناه فخذ من أنه لا يتغير جميع الذنوب الا هو اذ يلزم شمول المغفرة والرحمة وهو  
 عن معناه فان قلت هذا ترديد بين الخاص والعالم وقد تقدم أن أولاً لا تطفئ مثله فاجوبه قلت وجه  
 بأنه ترديد بين مرتين من يستغفر للفا حشة ومن يستغفر لاف ذنب صدر عنه وكثير ما كان من شخصه  
 احتراز عن هذا وتكون الاستغفار غيا يصح الاستئناء القصر في ظاهر وأما احتمال أن الجمله نافية بتقدير  
 فآلئ تستغفرت بارد (قوله) ولم يقوا على ذنوبهم غير مستغفرين الخ) غير مستغفرين حال من الصبر  
 في يقوا والمجموع تفسير لقوله ولم يصبر والآن الاصرار والاعامة على التقيع من غير استغفار ورجوع  
 بالتوبة وأما فهم أن عدم الاستغفار قد في عدم الاصرار والمعنى لم يكونوا صبرين غير مستغفرين فلا  
 طائل لصحة كذا قال النضر برسه الله وقوله ما صبر من استغفر الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود عن  
 الصديق رضي الله عنه (قوله) وهم يعلمون حال الخ) قبل الحال بعد الفعل المتني وكذا جميع القبول  
 قد تكون واجبة الى النبي قد الله دون النبي مثل ما شئت لا شئت في أموركم أو مشغلا بما يعني تركت  
 المحي بذلك وقد تكون الى ما دخله النبي مثل ما شئت في كبر ما ضربت ناديا وهم يعلمون ليس  
 قدما لنفي عدم القامة لأن ترك الاصرار موجب للجزا وسواء كان مع العلم بالقيع أو مع الجهل بل  
 مع الجهل أولى وأذا قيل الفعل المتني فله معنات أحدها وهو الاكتران يكون النبي راجعا الى القيد  
 فقط ويثبت أصل الفعل مثل ما شئت وكما يعني جئت غيرا كعب وقد ذكر في قوله تعالى لم يحجزوا  
 عليها أصحاوعا بأنه في الصمم والعمى واثبات الخبر وروا أن النبي أذا ورع على ذات مقيدة بالمال يكون  
 اثباتا للذات ونفيا للعال وهذا أيضا ليس بما إذا ناس المحي على اثبات الاصرار وفي العلم وثابت ما أن  
 بقصد نفي الفعل والقيد ما يعني انتفاء كل من الامر من مثل ما شئت وكما يعني لا يجي ولا ركوب وهذا  
 أيضا ليس بمغاسب أذ ليس المحي على نفي العلم والاصرار وعلى انتفاء الفعل من غير اعتبارا لنفي القيد  
 واثباته وهذا هو المناسب في الآية أي لم يصبروا وعاينهم أن عدم الاصرار يحقق البتة وعلى هذا  
 يفي أن يحمل وحرف النبي منصب علم ما عاينوا الحاصل أن النبي في الكلام قد يكون لنفي القيد والقيد  
 بمعنى انتفاء كل من الفعل والقيد أو القيد فقط وروا أن المعنى أنهم علموا بجهده وبرائه حتى تركوا  
 الاصرار لكل أو لا يتفرع لم يكن له جزءا لأن الجزء الى الكفلا على الدم والالكان لكل أحد أجزبة  
 لا تنافي لعدم قيامه لا تنافي ما لا يخطر بباله وقد صرحوا به في الاصول وقوله وهم يعلمون تقييد للمعنى  
 والنفي راجع الى القيد يعني لم يكن لهم الاصرار مع العلم بالقيع لأن المصير مع عدم العلم بالقيع لا يصحم الجزء  
 وغير المصير للكساة ولعدم ميل الطبع لم يبلغه وفيه بحث (قوله) خير للذين ان استدأت به) يعني أن  
 في هذه الجمله اربعين وفي كل منها ما يعني ترك العاطف وقوله ولا يلزم الجزاء على الزمخشري في زعمه  
 أنهاد الله على خلوه العاصين ولا دلالة على ما كاذر كما المصنف رحمه الله وهو الحق واستدل عليه بما مر  
 في الساروقه على الأول أي جعله شيئا وكلاما ماسر وأما إذا جعل شيئا لما قبله فلا يدل عليه لانه بالغ في  
 الأول في وصف مفزهم بليس في هذه وقوله فعل آيهم بالتخفيف أي أي بقا صلتهم وآخرها وقوله  
 مستوجبون بحبه الله أي مستحقون له بالتفضل والذكر منه طمس بخلافه الذم والذم والاعتق الى  
 الغصص من كثرة التصديق وكظم لفظ وتدارك التفسير بالتوبة والاستغفار وقد المحذوف ذلك أي  
 ما ذكرناه لا شغل من تلك والجزا للمحسنين يكون زيادة واضحا فافهم خلاف الاجرافه على قد را العمل  
 (قوله) وقائع الخ) الذين جمع صفة في طريقة وعادة ومنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بها  
 هنا وقائع السلفه لانها جارية على عادة وقال في الفصل السنية يعني الآلة من الناس وأنشد البيت  
 المذكور وقد قالوا انه لا دليل فيه لاستقامه المعنى المشهور وهو ظاهر وقيل السن هنا يعني الاديان ولا



(هَذَا يَأْتِي النَّاسَ وَهَدَى وَمَوْعِظَةُ الْمُتَّقِينَ)  
 إِشَارَةُ الرُّقُوعِ قَدْ شُدَّتْ أَوْ مَقْهُومُ قَوْلِهِ  
 فَانْظُرُوا إِلَى مَا مَعَ كَوْنِهِ بِإِسْمِهِ كَذِبِينَ  
 فَيُؤْزِدُهُ بَصِيرَةً وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ أَوَّلَى  
 مَا نَخُصُّ مِنْ أَمْرِ الْمُتَّقِينَ وَالتَّائِبِينَ وَقَوْلُهُ قَدْ  
 شُدَّتْ حَلَّةُ مَعْرُضَةِ الْبَيْتِ عَلَى الْإِيمَانِ وَالتَّوْبَةِ  
 وَيُقْبَلُ إِلَى الْقُرْآنِ (وَلَا تَنْهَوْا وَلَا تَنْهَوْنَ)  
 تَسْلِيَةً لَهُمْ عَمَّا صَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ وَالْحَقُّ  
 لَا تَضَعُوا عَنْ الْجِهَادِ عَمَّا صَابَكُمْ وَلَا تَهْزِنُوا  
 عَلَى مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ (وَنَسِيتُ الْإِصْلَاحَ)  
 وَحَاكِمَكُمْ أَنْتُمْ أَمْ لَيْسَ شَأْنُكُمْ عَلَى الْحَقِّ  
 وَقِتْلَانَكُمْ لَكُمْ صَنَاعَةٌ وَتَعَالَى قِتْلَانُكُمْ فِي الْحِنَةِ  
 وَأَنْتُمْ عَلَى الْبَاطِلِ وَقِتْلَانُكُمْ لِلشَّيْطَانِ وَقِتْلَانُكُمْ  
 فِي النَّبِيلِ وَلَا تَكُنْ أَصْبَحْتُمْ مِنْهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ كَثُرَ  
 مَا أَصَابُوا مِنْكُمْ الْيَوْمَ أَوْ أَنْتُمْ أَلَا تَسْلُونُ  
 فِي الْعَاقِبَةِ فَيَكُونُ بِإِشَارَةِ النَّصْرَةِ وَالْغَلْبَةِ  
 (أَنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) مُتَبَلِّغِينَ بَيْنَهُمْ أَيْ لَا تَهْزِنُوا  
 أَنْ مَعَ إِيَّاكُمْ فَهُوَ يَقْنَضِي قَوْلَ الْقَلْبِ  
 بِالْوُقُوفِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوَّلًا مَعْلُومٌ  
 (أَنْ يَدَّ حَسْبَكُمْ قِرْحَمُ فَقَدْ دَسَّ الْقِرْمِزُ قِرْحَمَ)  
 مَثَلُهُ قِرْحَمُ أَوْ حَزَّةُ الْكِسْفَانِ وَابْنُ مَيْمُونٍ  
 حَاصِمٌ بَعْضُ الْقَافِ وَالْبِقَافُ بِالْفَتْحِ وَهُوَ مَا  
 لَفَتَانِ كَالضَّفِّ وَالضَّفِّ وَقَبْلُ هُوَ بِالْفَتْحِ  
 الْجِرَاحُ وَبِالضَّمِّ الْمَهَالِكُ وَالْحَقُّ أَنْ أَمَّا أَوْ أَمَّاكُمْ  
 يَوْمَ أُحُدٍ فَقَدْ أَصْبَحْتُمْ مِنْهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ مَثَلُهُمْ  
 لِيَضَعُوا أَوْ لِيَجْنُوا فَأَنْتُمْ أَوَّلَى بَأْنِ لَا تَضَعُوا  
 فَانْكُمْ تَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَقَبْلُ  
 كَلَامُ السَّكَنِ كَأَيُّومَ أَحَدًا قَالَتِ الْمُسْلِمِينَ نَالُوا  
 مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَضْلَعُوا أَمَّا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَتَلَا أَلْيَامُ نَدَاوَاهَا بَيْنَ النَّاسِ)  
 نَصَرْتُمَا يَنْتَهِي تَدْبِيرُ لَهْزَلَةٍ تَارَةً وَلَهْزَلَةٍ  
 أُخْرَى كَقَوْلِهِ  
 فِيمَا مَلَئَتْهُ وَمَلَئَتْهُ وَيَوْمَئِذٍ وَيَوْمَئِذٍ  
 الْمَدَاوِلَةُ كَالْعَادَةِ يُقَالُ دَاوَلْتُ النَّاسَ يَنْتَهِي  
 فَتَدَاوَلُوا وَتَدَاوَلُوا بِحَسَبِ الْوَسْفِ وَالنَّظِيرِ  
 وَتَدَاوَلُوا بِحَسَبِ الْخَيْرِ وَالْحَالِ وَالْمَرَادُ بِهَا  
 أَرْقَاتُ النَّصْرِ وَالْغَلْبَةِ

يَحْفَظُ نَبْرَ الْمَقَامِ عَنْهُ وَإِنْ رَقِيَ بَعْضُهُمْ (قَوْلُهُ إِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ قَدْ شُدَّتْ الْحَلَّةُ) يَعْنِي ذِكْرَ الْوَعَائِدِ السَّالِفَةِ  
 لِلْإِيمَانِ الْمَكْذُوبَةِ بَيْنَكُمْ وَكَوْنُهُ زِيَادَةً بِصُورَةٍ وَمَوْعِظَةً لِأَنْتُمْ بَيْنَ مَنْ يَنْتَظِرُونَ مِنْهُ مَرِئُونَ وَكَوْنُهُ لِقُرْآنٍ  
 بِعِيدٍ مِنَ السِّبَاقِ وَلَا أُخْرَى (قَوْلُهُ تَسْلِيَةً لَهُمْ عَمَّا صَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ) وَتَهْنِئَةً لِلْوَحْدِ وَهُوَ  
 الضَّفِّ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى تَعَلُّقِهِ بِمَا سَبَقَ مِنْ نَصَةِ أَحَدٍ مَعْنَى وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ قِتْلَانِهِ الْخُصْفَ عَلَى مِرْوَاتِي الْأَرْضِ  
 لِحُدُوثِ الْبَايَعَةِ اسْتِعْرَادُ وَالْأُطْرُقَةُ الظُّلُمُ فِيهَا صَعِبَةٌ وَقِيلَ إِنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى تَوَجُّعِ أَحْمَرَ مِنْ عِدَاوَةِ  
 الدِّينِ وَجَاهِدَةِ الْمُسْلِمِينَ وَقَبْلُ فَرِيضَةُ الْهَاتَانِ الْمُشْرِكِينَ كَأَوَّلِ أَرْبَابٍ وَيَتَوَقَّعُونَ بِذَلِكَ عَلَى مَصَالِحِ الْحَرْبِ فَرِيضَةُ  
 الْمُسْلِمِينَ بِذَلِكَ فَهُوَ أَمْتُهُ قِيلَ أَلَا لَيْسَ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ تَعْمَدُوا كِرَالَكُمْ مَقْدَرُ وَالظَّاهِرُ فِي  
 وَجْهِ الرِّبَا أَنْتُمْ تَهْنِئُونَ عَنِ التَّقِيدِ فَتَوَالِي الْمَنْعُ عَنِ الشَّغْلِ بِأَنَّهُ أَتَمَّ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا الْقَنَاسُ وَالنَّصْرُ  
 وَفِي الْأُخْرَى قِتْلَانُكُمْ (قَوْلُهُ وَحَاكِمَكُمْ أَنْتُمْ أَمْ لَيْسَ شَأْنُكُمْ) يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْبَلَاءَ حَالِيَةً وَاشْتَرَاكُمْ فِي  
 فِي الْعَلَمِ عَلَى الظَّاهِرِ وَتَعَالَى أَوْ أَلَا مَعْنَى الْغَلْبَةِ وَالْحَرْبِ بِجِبَالٍ لَكِنِ الْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ وَقَوْلُهُ أَنْ كُنْتُمْ  
 مُؤْمِنِينَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ نَدَاؤُهُمْ مَقْرُونَاتٍ وَلَكِنَّهُ تَسْلِيَةٌ لَهُمْ وَتَهْنِئَةٌ وَقِيلَ أَلَا تَجِيبُ كَلَامَهُمْ  
 لِأَنَّ الْخُطْبَةَ مَعَ الرَّسُولِ مِنْ أَنَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَسْلِيَةً لَهُمْ عَمَّا صَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَا  
 يَجِيرُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَكَرَنَ الشَّرْطُ لِلتَّعْلِيلِ فَادَّةُ حَسَنَةِ أَشَارَةِ الْإِزْهَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لَا تَقْذَرُوا  
 عِدْوِي وَمَعْدُومُ أَوْلَادِهِ قَوْلُهُ أَنْ كُنْتُمْ تَرْجُونَ وَابْنُ مَيْمُونٍ يَمِينُ بِهِ لَمْ يَوْجِزْهُمَا نَحْصَةً وَشَيْءٌ  
 مُجْمَعٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَوْلُهُ قَبْلُ أَنْ يَضْلَعُوا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الشَّغْلِ مِنْ خَلْفِهِ وَلَقَدْ نَامَ الَّذِي  
 كَانَ سِبَاكُ الْمَاءِ وَالتَّدَاوُلُ الْعَاقِبَةُ عَلَى أَمْرٍ بِأَنْ يَكُونَ لِهَذَا أَمْرٌ وَلَا تَرَخُوا عَنْهُ وَمِنْهُ أَخَذَتْ الدُّوَّةُ  
 (قَوْلُهُ أَنْ يَدَّ حَسْبَكُمْ قِرْحَمُ) قَبْلُ الْخِضَارِ حُلَاكَةُ الْحَالِ لِأَنَّ الْمَاءَ مَعْنَى وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ أَنْ يَنْقُصَ  
 كَانَ أَيْ أَنْ كَانَ مَسْكُومٌ فَخَرَّجَ أَنْ لَا تَقْلِبَ كَلَامَهُ فِي الْعُصَى أَوْ يَمُوتَ مَقْبِلُ الْبَيْتِ فَتَعْلَقُ فِي الْمُنَاسِقِ مِنْ غَيْرِ  
 قَلْبِ (قَوْلُهُ فِيمَا مَلَئَتْهُ) يَنْسَبُ بِمَا وَافَقَ ذِكْرَ النَّصْرِ وَفَعْلُهُ وَكَرَّرَ الْخُصْفُ فِي مَرَاتٍ الْكَلَامِ  
 أَنَّهُ مِنْ شَرِّ الْقُرْآنِ وَقَبْلُ وَهُوَ

أَنْ النَّاسَ قَدْ دَسَّ قِرْمِزُهُ • وَفِي كُلِّ حَادِثَةٍ مُؤْتَمِرٌ  
 يَجْنُونَ مِنْ حَقَرِ وَاشْتَبَهَ • وَأَنْ كَانَ فِيهِمْ تَقْبِيرٌ  
 وَيَجْهَبُ مِنْ رَأْيِهِمْ • وَمَا وَانْكَرَ فِيهِ الْفَرَسُ  
 فَيَلَابِي النَّاسَ لَوْ يَلْعَبُو • نَقْدُهُ خَيْرٌ وَقَنْتَرُهُ  
 فَيَوْمَ عِلْبًا وَيَوْمَ لَيْسَا • وَيَوْمَ نَسَا وَيَوْمَ نَسَرُ

قَبْلُ الْإِحْسَانِ أَنْ يَقْدَرُ يَوْمًا يَكُونُ الْأَرْضُ عَلَيْنَا أَيْ بِالْأَشْرَارِ وَيَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ لَكُمْ عِلْمُكُمْ  
 لِقَوْلِهِ وَيَوْمَئِذٍ مَنْ مَعِيَ فَلَنْ أَصِيبَ جَزَنٌ مِنْ سَاءِ أَمْرَةٍ وَهُوَ مَعْنَى مَنْ سَرَّ جَعَلَهُ سَرًّا وَأَوَّاهُ  
 ابْنُ مَالِكٍ فَتَوْبُ لَيْسَتْ وَتَوْبُ أَيْ • وَيَوْمَ نَسَا وَيَوْمَ نَسَرُ  
 عَلَى أَنَّ تَوْبَ وَيَوْمَ رَفَعَ بِالْأَسْبَدِ بِتَقْدِيرِ الْوَسْفِ أَيْ تَوْبُ وَيَوْمَ لَيْسَا وَالْعَالِيَةِ مِنَ الْخَيْرِ بِحَذْفِ قَالَ  
 وَالْبَيْتُ لِأَرْضِ الْقَبْرِ أَيْ وَفِيهِ مَطْلُهَا أَيْ بِالْوَاوِ فَإِنَّ الْمَصْرَاعَ الْأَوَّلَ لِأَرْضِ الْقَبْرِ مِنْ تَقْدِيرِ  
 مَعْرُوفَةٍ وَكَانَ حَالُ أَشَارَةِ إِلَيْهِ وَالنَّصْرُ يَلْمُ بِمَا تَلَا كَلَامَهُ (قَوْلُهُ وَالدَّوْلَةُ كَالْعَادَةِ) الْهَاتِيَةُ يُقَالُ  
 تَعَارَوْا الْقَوْمَ فَلَا تَأْذَنُوا تَعَارَوْا عَلَيْهِ بِالضَّرْبِ وَاحِدًا بَعْدَ أُخْرَى مَعَ تَعَالُفٍ مُطْلَقًا • التَّدَاوُلُ  
 (قَوْلُهُ وَالْأَيَّامُ قُضِيَ الْوَسْفُ وَالْخَيْرُ) وَالدَّلِيلُ الْبَيَانُ وَقَوْلُهُ وَتَدَاوَلُوا بِحَسَبِ الْخَيْرِ وَالْحَالِ لَيْسَ وَتَسَرُّ  
 مَرْتَبٌ وَالْيَوْمُ مَعْنَى الْوَقْتُ لِأَلْيَامٍ الْعَرَبِيَّةِ يَوْمُ نَسَرُ فَهُوَ الْعَدْوُ أَيْ وَقَاتُ النَّصْرِ تَكُونُ تَارَةً لَكُمْ نَادَةً  
 لِنَصْرِكُمْ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ مُشَارَةً إِلَى مَا بَعْدَهُ كَأَيُّ الْخَيْرِ الْمَرْغُوبَةِ الَّتِي يَفْسِرُهَا مَا بَعْدَ هَاتِهِ وَهِيَ وَجَلَّوْنُهُ  
 بِغَيْرِ الْخَيْرِ وَالْغَلْبَةِ • كَمَا فِي هَذَا فَرَأَى بَيْنَ يَدَيْكَ قَالُ الْعِلَاةُ فِي حَوَاشِيهِ قَدْ نَصَرْتُ فَرَأَى بَيْنَهُمَا



الله وقوله ولما تجاهدوا اشارة الى ما تضمنه ان نفي العلم عبارة عن نفي المعلوم وتغير فيه الوجود الاخر  
 قبله وفيه رمز الى ترك الزيادة ان المقصود من النفي العلم على انه الناس ووجه الدلالة على انه فرض كتابة  
 من من التبعة في وفي بعض النسخ والمجاها بعباسكم (قوله والفرق بين الما والمخ) أي النافيتين  
 الجائزتين قال الزجاج اذا قيل قد فعل فلان جواب لما يفعل واذا قيل فعل فلان جواب لما يفعل واذا  
 قيل لقد فعل فلان جواب لما فعل كانه حال واقبل قد فعل فلان الجواب لما يفعل واذا قيل فعل فلان  
 ما يستقبل لجواب لا يفعل واذا قيل سي فعل فلان جواب لما يفعل فلا عبرة بذكر اني حي ان التوقع في ما  
 ومن فتح الميم جعله مؤكدا بشون خفيفة مخدرة في الدوح كقوله

اذا خال قد في قال باه حلقه • تلقى حتى اذا انكأ جعما

على رواية نفع الام وحذفها جائز قبل مطلقا وقيل بشرط ملاقة ساكن بعدها وقيل ان فتح الميم ابتاع  
 للام في ضربك أحد الساكنين يبيح تخمين اسم الله لم يرتكب هذا فيما بعده لبعده (قوله نصب باضفار  
 أن) نصب اتمام صدق او ما من مجهول والناسبة الى المندوبة على الصنيع وقيل الواو وتسعي واو  
 الصرف وجوز فيه الوجه السابق في ما يطعم وعلى قراءة تار قيل فلان هو مستأنف وقيل حال بتقدير جئنا  
 أي وهو يعلم الصابرين واليه اشارة بوله بالاسمية (قوله أي الحرب فانهم من أسباب الموت الخ) فالنفي  
 للحرب لا الموت فانه لا يطلب الدعاية كما صرحوا به او انه جائز لامطالة نفي الشهادة ولا يرد عليه أن  
 في تنبيهه على غلبة الكفرة لان قد تمت الشهادة الوصول الى نيل كرامة الشهداء لا غير ولا يذهب الى  
 ذلك وجهه كما كان من يشرب دواء الذمير في يقصد الشهادة لانهم ولا ترجع صناعته لان غلبة الكفرة  
 لا يكون بغير واحد وقد وقع هذا الغنى من عبد الله بن رواحة من كرامة الشهادة وشوان الله عليهم ولم ينكر  
 عليه وأشار في السابق الى جواب آخر وهو ان المقصود في بعضهم على ذلك والمستنون فيه ان يقول اللهم  
 اسبق ما علمت لحياتة غيري الى ما شئت ما علمت المات خبري كما صرح به الفقهاء (قوله أي فقدوا قوته  
 معانيه الخ) قال الزجاج وانه بغيره وانتم بصراء كما تقول مايت كذا وليس في معنى علم أي رأيت به روية  
 حقيقته أي انتهى حال من كونه مقتدره بالواو كما مر في حقيقته والتعبير بالروية دون الفعل كناية عن انهم ادهم  
 وقد شاهدوا من قبل بين ايديهم ففهمه على ذلك وعلى نفي الشهادة وهم لم يثبتوا حتى يستشهدوا  
 (قوله فيضوا كما خالوا بالموت والقتل) الذي هو عدمه ولو تركه كافي الكشف لكان أولى لكن هذا  
 مناسب لقوله أو قتل (قوله انكار لا ترد ادهم الخ) والارادة اخذ من قوله انقلبتم على اعقابكم  
 لان معناه رجعت الى ما كنتم عليه من الكفر وليس ارادة احقة وانما هو انقلب عليهم فيما كان منهم  
 من الفرار والانتكشاف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلامه لهم وهذا افسر لان انقلاب بالاديار  
 أو الانكشاف كما جعني انه لم يكن ذلك ولا ينبغي لانكار ما وقع أو هو اخبار ما وقع لاجل اللاحقة بعد موته  
 وتعرض بما وقع من الهزعة كجهده والتكرير ترتيب الارتداد على خلوه بموت أو قتل والقاء استنفاة أو  
 لجزء التفتيش لا للسياحة فانه لا يتسبب على خلوه وخلوا لعل ما ذكر كل عكسه وسأف ما علم منه جوابه  
 (قوله وقيل النسيان) هذا رد على الزمخشري حيث قال الفاء معلقة للجهة الشرطية بالجهة  
 التي قبلها على معنى التسبب والله لا تذكر ان يصحوا خلوا لعل قبله سيد الانقلاب على اعقابهم بعد  
 حلاهم بموت أو قتل مع علمهم ان خلوا لعل قبله وما هو سابقا بهم من قتالهم يجب ان يجعل ميبا لا يفتن  
 محمد صلى الله عليه وسلم لان الانقلاب عنه قال الضرير لا يخاف في أن الفاء تضيف لتعلق بالجهة الشرطية أعني  
 معضمون الجزاء مع اعتبار التمسيد بالجهة قبلها وهي وما محمد الخ لتعلقا على وجه تسميها عن الجهة  
 السابقة وترتبا عليها وتوسط الهزلة لانكار ذلك أي لا ينبغي ان يصحوا خلوا لعل قبله ميبا لا يفتن  
 على أعقابهم بعد حلاهم لعل ميبا لتسليمهم بدنه كما هو حكم ما اثر الاتباع عليهم الصلاة والسلام نفى  
 انقلابهم على أعقابهم تعكيس لوجب القضية المحققة التي كونه رسولاً يتخلوا كما خلت الرسل اه

(ولما يعلم الله الذين يجاهدونكم) ولما  
 تجاهدوا وفيه دليل على ان الجهاد فرض  
 كفاية والفرق بين الما والمخ انه يقع العمل  
 فيما يستقبل وقرى يعلم بفتح الميم على أن  
 أصله يعلم بخذفت الون (ويعلم الصابرين)  
 نصب باضفار ان على ان الواو الجمع  
 وقرى بالرفع على ان الواو للصل كانه فلان  
 ولما تجاهدوا وانتم صابرون (ولقد كنتم  
 تتقون الموت) أي الحرب فانهم من أسباب  
 الموت والموت بالشهادة والنطلب للذين لم  
 يشهدوا بالموت وتقولون ان يشهدوا مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من هذا الباب او انما قال  
 شهداء يدعون الكرامة فأخبروا يوم احدهم  
 الخروج (من قبل ان تقفوا) من قبل ان  
 تشاهدوه ومنه فترادفته (فقدرا بغيره  
 وانتم تتظنون) أي فقدوا بغيره معانيه  
 حين قتل دونكم من قبل من اخوانكم وهو  
 قريب لوهم على انهم قتلوا الحرب وتسيبوا لها  
 ثم جبنوا وانهم مواضعها وعلى نفي الشهادة  
 فان في قتلها تخفى غلبة الكفار (وما محمد  
 الا رسول قد خلت من قبله الرسل) فيضوا  
 كما خالوا بالموت أو القتل (انكار لا ترد ادهم  
 انقلبتم على أعقابكم) انكار لا ترد ادهم  
 وانقلبوا على أعقابهم من الذين خلوا بموت  
 أو قتل بعد علمهم بخلوا لعل قبله وما هو  
 مقتسبهم وقيل فانه ليس به ما هو من لا ينكار  
 أن يصحوا خلوا لعل قبله ميبا لا يفتن على  
 أعقابهم بعد وفاته



أو بانه المات الموت عليه السلام في حين روحه والمعن أن لكل نفس أجلا متى في حلة تعالى وقضائه لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون  
بالاجتماع من القتال والاقدام عليه وفيه تحريض وتضييع على القتال وودع الرسول صلى الله ٦٩ عليه وسلم بالخطب وتأخير الاجل (كأيا) صدر

مؤ كذا الذي كتب الموت كتابا (مؤجلا)

صفحة له أي مؤقلا لا يتقدم ولا يتأخر (ومن

رد ثواب الدنيا فانه منها) تعرض من شغلهم

الغنائم يوم اشداف المسلمين سحوا على

المشركين وهزمهم وأخذوا بنهبهم فلما

رأى الزمان ذلك أقبلوا على النيب وخلا

سكانهم فانهم المشركون وحلوا عليهم من

ورائهم فزومهم (ومن رد ثواب الآخرة

نوة منها) أي من ثوابها (وسخري

الساكرين) الذين شكروا نعمة الله سبحانه

ومالي فارتزاهم من شيء الجواهر (وكأن

أصله أي ذلت الكاف عليها وصارت بمعنى

كم والون ثوبين أي في الخطي غير قياس

وقرأين كذروكائين ككائين ووجهه أنه

قلب قلب الكلمة الواحدة وكهولهم وقلي

في له تيري نصار ككئين ثم حذف الباء الثانية

للتخفيف ثم أبدلت اليه الأخرى ألفا كما

أبدلت من طائفتين (أي) يانه

(٢) قوله والثالثة ككئين هو في ككهم وقوله

وموضعها رضى إلى قوله في خبرها ر بسة

أوجه كذا في نسخ بلغ عددها التواتر وتاخر

عدم تقريره بمرارة السنين بعد ما ذكر مثل

ما تقدم وأما ما يتعلق به من حيث التركيب

خوضه هارفع بالابتداء وفي خبرها ر بسة

أوجه أحدها أن قتل فان فيه ضميرا مرفوعا

يهود على الميتة أو التقدير ككهم من الأبناء

قتل وعلى هذا يكون معه ر بون جلة في

موضع نسب عن الحال من الضمير قتل وهو

أول لأنه قيل المفردات وأصل الحال

والنظر والسنه أن تكون مفردة الثاني أن

يكون قتل جلة في موضع جر صفة التي وبعه

ربون هو الخبر الوجه الثالث أن يكون

الخبر محذوف تقديره في الدنيا أو معنى أصبر

ونفوه وعلى هذا قوله قتل في محل جر صفة

لشيء وصفه قتلين بأنه قتل ويكون

معه ربون الوجه الرابع أن يكون قتل

فارغان الغنم عند المربون وفي هذه

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

الجهة حذفت أحدا لأن أحدها أن تكون

للمشيئة والتدبير كان إذن يسر الدخول على المحجب وبعض شراح الكذا فام يشرق بينهما وقوله أو  
بانه المات الموت فيكون إذن على حقيقته ومضمونه فقد راعاه وقوله بالاجتماع من القتال وادعاء ام  
لف ونشر من تب ووجه التشيع والودع ظاهر (قوله مصدر مؤخر) أي مؤقلا كما فعله السامع من  
الجهة السابقة والمعن كسب لاجل المأذون فيه المعين بانه كتابا مؤجلا لا يضره الوصف لانه  
معلوم مما سبق أيضا فليس كل وصف يصرح عن التأكيذ فلا ريب عليه أنه شافي كون مؤجلا عنه  
فتأمل وفسر المؤجل أنه لاجل مضروب أو بما لا يتقدم ويتأخر والفرق بينهما ظاهر والتعريض بذكر  
الدنيا وان منهم من أرادها والانهما من انهما الفرصة أي اغتنماها والسرعة اليها والمراعاة للشاكرين  
المريدين لا تخوف في ايام جزائهم واستانادها إلى العمل باليمن من المبالغة (قوله له أي الخ) اختل  
في هذه الكلمة هل هي بسيطة وضعت كذلك ابتداء أو وادون أصله واليه ذهب أبو حنيفة وغيره وعليه  
فلا يصر ظاهر مؤجل للرس وقيل انها كلمة مركبة من أي الموت وكلف واختلف في أي هذه فقل  
هي أي التي في قولهم أي الرجا وقال ابن جني رحمه الله انها من قولهم أوى بأوى وأيا غلبت بالاحلال  
المشهور ووجدت فيها بعد التركيب معنى التذكير لفهمهم من كم كاحدث في كذا بعد التركيب معنى آخر  
فكم وكأين بمعنى واحد وعلى هذا ثابته تنوينها في الوقت والنطق في خلاف القياس لانه فتح أملاها  
وقه الفاعل أحدا بالابتداء على الأصل والثانية ككئين بوزن ككئين كسم الفاعل واختلف في وجوب ما  
فمن المبرور عنه الله انها اسم فاعل من كان وهو بعد الأوجه لبيها لها لإفادتها تصغير وقيل  
أصلها المتقدمة فقدمت اليه المتقدمة على الهمزة ثم حذف الباء الأولى لتخفيف ثقل الثانية انها  
لتعزكها وانفتاح ما قبلها أو الثانية لتعلقها بالمركة وقلب الياء إلى أ كنه ألفا كما في آية وقدره في حذف  
أحدى الياءين وقلب الأخرى الفاعل من الكافي طاق في النسبة إلى طي اسم بئله فان أصله  
طبيي ياءين مشدودتين بينهما همزة مخففة وحذف إحدى الياءين كما مر وقلب الأخرى الفاعل طاق وقيل  
أن إحدى الياءين حذفت قبل الظب ثم قدمت وقلب (٢) والثالثة ككئين بانه بعد الهزوة ووجه آخر  
أن يمين وجهه الله الرابعة ككئين بانه ساكنة بعدها همزة مكسورة الخامسة ككئين بكاف مفتوحة  
وهمزة مكسورة وثون قال

ككئين من صديق خلفه صادق الإنا • أبان اختياره أنه لم يدها  
وتفصله في الدر المختار • والاصناف لا يتعلق بها لوجهها من معناها من قال به فقد عسف  
وموضعها رفع بالابتداء وانظر قتل وضمر عليه صبح وفرد نظر اللفظ والمعنى فمعربون جلة خالفة من  
ضمير قتل أو من بني فخصصه بالهمزة أو معه حال وربون فاعله أوجه قتل صفه بني ومعهم ربون  
خبرها أو مع ربون فاعله أو الخبر محذوف تقديره معني وفخوه وإن ككئين ونائب فاعله قتل فاعله  
خبرها أو مع بني والخبر محذوف في خبرها أربعة أوجه وإذا أسند القتل إلى التي ودر عليه أنه شافي  
قوله أن النصر رسك • ثان أن يكون المقتول من الأبناء والموجود نصرهم الرسل أو هو عام كما صرح به  
في بعض الروايات والمراد بنصرهم نصرهم في الحروب فلا يشق قتلهم في غيرها واليه ذهب الحسن وأبو  
جبير وجماعة فقالوا لا يصح قتل في حرب واليه مال زنجشري أو المراد نصرهم بملأ كلمتهم وفخوه  
لا على الأعداء مطلقا وقوله ككئين جر على متادهم في بدل الهمزة في الموانع بالعين لتخفيفها  
لفظا وضعا كما يشوه في الصرف وقولهم ونظري يتقدم الزا في المعنى لغة فيه نادوة كسم العين وهو قسم  
والتعليق به لصرفهم في المركب كالمفرد وقوله فخره ر ككئين بكاف مفتوحة ونصرهم مكسورة  
وثون والتعليق بطائفة وجهه (قوله يانه) يعني أنه يتميز لككئين كثيرهم والأكثرية الجزئين  
وزعم بعضهم انها لازمة ورد أنه ورد منصوبا في قوله

الطرد إلى أس بالرجاء ككئين • أعلام يسره بعد عمر

خبر الككئين والثاني أن تكون في محل جر (١٨ شواهد) صفه لتي والخبر محذوف على ما تقدم وأقام حذف الخبر بصفه لا

السلام بدون اه نقلنا من الجبل جل الله أحوالنا وقوله وهو زعمه مكسورة وفيه نقطة فامه توحى في المقاب عنه اه معصه

وَأَمَّا بَابُ مَا ضَافَ فَمِنْ تَنْوِينِ أَوْصُورِهِ وَفِيهِ عَرَفَ خِلَافَ نَقِيدِهِ وَأَمِنْ عَصْفُورِهِ هَذَا  
 التَّنْكِيرُ فِي الْأَكْثَرِ وَتَزِيدُ اسْتِفْهَامُ نَادِرًا (قَوْلُهُ وَيُونُسُ الْخ) يَعْنِي أَنَّهُ مَسْنُوبٌ إِلَى الرَّبِّ كَمَا فِي  
 الْمَرَادِ بِعَالِي زَاهِدٍ وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ عَلَى هَذَا خِلَافَ الْقَبَسِ وَالْفَتْحِ وَفَاقَهُ وَهُوَ اقْرَأْهُ وَقِيلَ الضَّمُّ  
 وَالْكَسْرُ مَسْنُوبٌ إِلَى الرَّبِّ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرُ لِقَائِنَ فِيهِ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَبِأَنَّ الْقَبَسَ لِلْعِبَابَةِ كَجَرِي وَنَ قَالَ  
 مَعْنَاهُ الْكَثَرُ الْعِلْمُ مِنْ رَبِّهِ بِوَقْفِهِ أَوْ خِلَافَ الْمَادَّيْنِ وَقَوْلُهُ مَسْنُوبٌ إِلَى الرَّبِّ أَيْ بِالْكَسْرِ  
 بِنَاءً عَلَى أَنَّ الضَّمَّ لَيْسَ لِقَائِنَ مِنْهُمْ قَالَ لَهُ لِقَاءُ كَمَا تَرَى وَقَوْلُهُ وَيُونُسُ الْخ لِأَنَّ الضَّمَّ  
 لِلتَّنْكِيرِ وَهُوَ يَنْفِي اسْتِنَادَهُ إِلَى نَبِيِّ وَاعْتِبَارَ الْمَعْنَى فِيهِ أَوْ جِوْعَهُ إِلَى كَائِنٍ خِلَافَ الظَّاهِرِ وَأَيْدِيًا  
 بِمَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْ نَبِيَّ فِي حَرْبٍ فَقَطْ (قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ الْخ) جَعَلَهُ بِكَسْرِ الْجَمْعِ يَعْنِي اجْتِهَادَهُمْ  
 وَلَوْ قَرَأَ بِالْجَمْعِ الْجَمْعُ عَلَى أَنَّهُ كَتَبَهُ عَنْ عَدَمِ الضَّمِّ لَمْ يَجِدْ وَقَوْلُهُ مِنْ قَتْلِ النَّبِيِّ بِنَاءً عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي  
 لِأَنَّهُ أَبَانَ وَظَهَرَ فِي الضَّمِّ وَقِيلَ أَنَّهُ عَلَى الْوَجْهِ لَاقِ قَتْلِ الرَّبِّ مَعَهُ بِسِقْدِ قَتْلِهِ أَيْ بِضَرْبِ يَدِهِ  
 مَعَ عَمَلِهِ وَقَوْلُهُ وَيَضَعُهُمْ أَشَارَةً إِلَى أَنَّ اسْتِنَادَ الْقَتْلِ إِلَيْهِمْ يَعْنِي قَتْلَ بَعْضِهِمْ أَوْ أَكْثَرِهِمْ كَمَا قَالَ  
 قَتْلُ بَنِي إِسْرَافِيلَ إِذَا وَقَعَ الْقَتْلُ فِيهِمْ وَفَسَّرَ الْوَجْهَ بِمَعْنَى الْقَتْلِ لِيَكُونَ ضَعْفُهُ أَوْ تَأْسِيسُهُ أَوْ لَا أَفْصَلَ  
 مَعْنَاهُ الضَّمُّ وَفَسَّرَ الضَّمُّ بِالضَّمِّ مِنَ الْعَدَا وَهُوَ عَدَمُ الْمَقَامَةِ أَوْ فِي الْبَيِّنَاتِ يَقْرَأُ بِمَعْنَاهُ  
 لَعْنَةُ النَّصْرِ كَمَا تَرَى قَوْلُهُمْ وَلَكِنْ يَمَّا مَالِغِبٌ وَهَذَا نَاطِلُ بَابِ (قَوْلُهُ وَمَا ضَعُوه الْقَدْ وَقَوْلُهُ الْخ)  
 اسْتِسْكَانٌ يَعْنِي قَضْرَعٌ أَوْ ضَعُوعٌ وَخِلَافَ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنَ السَّكُونِ فَهُوَ أَفْضَلُ لِأَنَّ الْخِطَابَ  
 يَسْكَنُ لَنْ خُضَعُ لَهُ فَالْفَتْحُ لِلْإِشَاعَةِ وَهُوَ كَثِيرٌ وَلَا يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ كَمَا قَالَ أَوْ مِنَ السَّكُونِ فَهُوَ  
 اسْتِفْغَالٌ وَالضَّمُّ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَوَّلِ السَّكِينِ مِنْ حَيْثُ كَسِدَ كَانَتْهُ طَلَبٌ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ لَنْ قَهْرُهُ  
 وَقِيلَ لِأَنَّهُ كَالْعَدَمِ فَهُوَ يَطْلُبُ نَفْسَهُ أَوْ الوجودَ فَقَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ بِالْوَقْفَةِ وَالضَّمُّ وَجْهُ التَّعْرِضِ  
 ظَاهِرٌ وَقِيلَ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ بَيِّنَاتٌ فَلَنْ مَكِينَةٍ سَوَاءٌ يَجْعَلُ نَفْسَهُ أَوْ مِنْ كَانَتْهُ بِكَيْدِهِ أَوْ أَذَلَّهُ فَالْخ  
 الْإِزْهَارُ وَأَوْ بَعِيَ فَالْفَتْحُ مُنْقَلِبٌ عَنْ يَاءٍ وَقَوْلُهُ فَيَنْصَرُّهُمْ يَاءٌ لِأَنَّ عِبَادَتَهُ لَعْنَةُ الْإِنْسَانِ يَجْعَلُ مَارِ يَدِهِ  
 وَهَذَا هُوَ الْمَسْنُوبُ (قَوْلُهُ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ مَعَ شَيْئِهِمْ وَقَوْلُهُ الْخ) الْبَيِّنَاتُ وَالْفَتْحُ تَزِيدُ اسْتِفْهَامًا مِنْ عَدَمِ  
 الْفَتْحِ وَالضَّمُّ وَالرَّابِعُونَ مِنْ قَوْلِهِ وَيُونُسُ عَلَى تَقْدِيرِ الْأَوَّلِ وَالْأَرْبَعُونَ تَجَاوَزَ فَعَلَ مَا يَجِبُ وَالْغَيْبُ  
 عَنْ نَفْسِهِ وَفِي التَّعْقِيبِ وَقِيلَ أَنَّهُ يُقَالُ بِالْأَرْبَعِينَ كَالْعَدَمِ وَقَوْلُهُ لِيَكُونَ مِنْ خُضُوعٍ يَجْعَلُهُمْ  
 أَنْفُسَهُمْ مِنْ ذَنْبِهِمْ مَسْرُوفَةً وَطَارِئَةً يَنْفِي عَنْهُ الْغُيُوبَ بِالْغُفْرِ وَهُوَ أَقْرَبُ الْإِجَابَةِ وَقَوْلُهُ لِيَكُونَ تَعْلِيلٌ  
 ثَانِيًا يَطْلُبُ التَّيْسِيَتِ ثُمَّ (قَوْلُهُ وَنَحْمِلُ قَوْلَهُمْ خَيْرًا الْخ) الْجَهْلُ وَعَلَى نَصْبِ قَوْلِهِمْ خَيْرًا وَأَنْ وَمَا  
 مَعْنَاهُمْ وَعَنْ عَاصِمٍ عَكْسُهُ وَبَعِثَ الْأَوَّلِيَّ بِأَنَّهُ أَذْجَعُ مَعَ قَتْلِهِ فَالْعَرَبُ أَنْ يَجْعَلَ لِي الْأَعْرَفُ  
 مُحْكَمًا عَلَيْهِ وَالْعَدَمُ وَالْمَوْتُ أَعْرَفُ لِأَنَّهُ يَنْتَزِعُ الْغُفْرَ إِذَا يَوْصَفُ وَلَا يَنْتَزِعُ وَالثَّانِي لَيْسَ بِعِلْمٍ لِأَنَّهُ قَدْ  
 نَسِيَ كَمَا فِي وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَفْتَرِيَ أَيْ أَفْتَرَاهُ وَقَدْ صَرَّحَ فِي شَرْحِ التَّهْدِيلِ وَجْهُهُ الْخَفِيفُ  
 بِدَلَالَتِهِ عَلَى بَهَةِ النِّسْبَةِ وَزَمَانِ الْبَدْثِ وَجْهُهُ النِّسْبَةُ هِيَ الْقَابِلَةُ وَالْمَقُولَةُ وَالْخَلْقُ مَسْتَفَادٌ  
 مِنَ الْفَعْلِ هُوَ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ مَعْنَى وَهُوَ كَوْنُهُ صَادِرًا عَنْهُمْ فِي الْمَاضِي فَكُنَّا أَنْ كَرَرْنَا هُوَ  
 يَقْتَضِي زِيَادَةَ التَّعْرِيفِ بِخِلَافِ خَافَةِ الْعَدَمِ الصَّرِيحِ فَهَذَا لَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ صَرِيحًا وَمَعْنَى مَا كَانَ  
 صَاحِبٌ وَمَا اسْتِقَامَ وَفِي الْإِتِّصَافِ أَنْ تَأْتِيَ دُخُولُ كُلِّ الْمَاضِيَةِ فِي نَفْسِ الْفَعْلِ الْأَوَّلِيِّ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ  
 السَّكُونِ (قَوْلُهُ فَاتَّاهَمَ أَتَقَبَّلُ بِالسَّكُونِ الْخ) الْبَيِّنَاتُ وَالْإِزْهَارُ وَالْأَعْرَفُ وَالْأَعْرَفُ هُوَ مَا خُذَ  
 مِنَ الدَّعَاءِ وَالْإِزْهَارِ وَالنَّصْرِ وَالْقَبْلَةِ الْخِطَابِ مِنْ أَوَّلِ الدَّيْنِ فَاسْتَفْهَامُ لَهَا وَمَا تَقَالَى بِالْأَسْمَةِ  
 مِنَ قَوَابِلِ الْأَسْمَةِ وَالْإِعْتِدَادِ مِنْ عَصْفُورٍ يَلْجَأُ إِلَى كَلْبٍ مَعْدُومٍ بِحَسْنِ عِنْدِهِ وَالسَّيْبَةِ بِمَسْتَفَادٍ  
 مِنَ الشَّاءِ (قَوْلُهُ زَلَّتْ فِي قَوْلِ الْمُنَاقِقِينَ الْخ) ظَلَمُوا بِالْكَافَرِينَ الْمُنَاقِقِينَ وَقَوْلُهُ مَا قَبِلَ أَرْجَافَهُمْ  
 وَالْأَلْمُ يَقَعُّ قَلْبَهُ وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَسْرَاطُ الْعَامَّةُ لِلْمُخَوِّعِ وَالْإِقْتِدَادُ لِلْمُتَمَرِّزِ وَيُسَبِّحُ بِمَعْنَى يَسْتَعِينُ بِجَزْمِ قَوْلِهِ

لِلْمَاضِيَةِ وَقَرَأَ بِأَكْثَرِ نَوَافِعِ دَوَائِجِهِ  
 وَفَعُولٌ بِقَتْلِ وَاسْتِنَادِهِ إِلَى يُونُسَ أَوْضَحَ  
 النَّبِيِّ وَمَعَهُ يُونُسُ حَالُ مَنْهُ وَيُونُسُ الْقَوْلُ  
 أَنَّهُ قَرَأَ بِالضَّمِّ وَفَعُولٌ يُونُسُ بِالْفَتْحِ عَلَى  
 الْأَوَّلِ وَالضَّمُّ وَهُوَ مِنْ تَقْبِيَاتِ التَّنْبِيهِ  
 كَالضَّمِّ (فَإَوْضَحْنَا مَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ  
 اللَّهِ) فَاقْرَأْ وَأَوْضَحْ كَسْرُ جَدِّهِ مَا أَصَابَهُمْ  
 مِنْ قَتْلِ النَّبِيِّ أَوْ بَعْضِهِمْ (وَمَا ضَعُوه) مِنْ  
 الْعَدَا وَفِي الْمَدِينِ (وَمَا اسْتَكْفَا) وَمَا  
 خُضِعُوا لَعَدُوَّهُ وَأَوَّلُهُ اسْتَكْنُ مِنْ  
 الْعَدَا لِقَائِنَ الْخِطَابِ يَكُونُ لِحَاصِلِهِ  
 لِيُغْلِبَ بِهِ مَا يَرِيدُ وَالْأَلْفُ مِنَ إِشَاعَةِ الْقَضِيَّةِ  
 أَوْ اسْتِسْكَانٍ مِنَ الْإِثْمِ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْ  
 نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ لَنْ يَخُضَعُ لَهُ وَهَذَا تَعْرِضٌ  
 بِمَا أَصَابَهُمْ عِنْدَ الْأَرْجَافِ يَقْتُلُ عَلَى اللَّهِ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَأَقْبَبَ الصَّابِرِينَ) فَيَنْصَرُّهُمْ  
 وَيَضَعُهُمْ قَدَرَهُمْ (وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ لِأَنَّهُ قَالُوا  
 رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَعْمَارِنَا وَتُبْ  
 أَعْدَانَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) أَيْ  
 وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ مَعَ شَيْئِهِمْ وَقَوْلُهُمْ فِي الْمَدِينِ  
 وَكَرَرَهُمْ وَبَيَّنَّا هَذَا الْقَوْلَ وَهُوَ إِشَاعَةُ  
 الذَّنْبِ وَالْإِسْرَافُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ بِمَعْنَاهَا  
 وَإِشَاعَةُ لِمَا أَصَابَهُمْ إِلَى سَوَاءِ أَعْمَالِهِمْ  
 وَالْإِسْتِفْهَامُ عَنْهُمْ طَلَبُ التَّيْسِيَتِ فِي مَوَاطِنِ  
 الْحَرْبِ وَالنَّصْرِ عَلَى الْعَدُوِّ لِيَكُونَ عَنْ  
 خُضُوعٍ وَطَرَاةٍ فَيَكُونُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ  
 وَنَحْمِلُ قَوْلَهُمْ خَيْرًا لِأَنَّهُ قَالُوا أَعْرَفُ  
 لَدَلَالَتِهِ عَلَى جَهَةِ التَّنْبِيهِ وَزَمَانِ الْبَدْثِ  
 (فَاتَّاهَمَ) اللَّهُ قَوَابِلَ الْغَيْبِ وَسَبَّ قَوَابِلِ  
 الْأَسْمَةِ وَالْفَتْحُ بِحَسْبِ الْحَسَنِ (فَاتَّاهَمَ) اللَّهُ  
 بِسَبِّ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْجَمْعِ إِلَى اللَّهِ سَجَانَهُ  
 وَقَتْلَى النَّصْرَ وَالْقَبْلَةَ وَالزُّوجَ مِنَ الْفَكْرِ  
 فِي الدُّنْيَا وَالْجَمْعُ وَالنَّصْرُ فِي الْأَسْمَةِ وَنَحْمِ  
 قَوَابِلِ الْبَدْنِ أَشْعَارًا بِغَضَبِهِ وَأَنَّهُ الْمُعْتَدِي  
 عِنْدَ اللَّهِ سَجَانَهُ وَقَتْلَى (بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
 أَنْ تَطْعَمُوا الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَدِّكُمْ) أَيْ إِلَى  
 الْكُفْرِ (عَلَى أَعْيَابِكُمْ فَتَنْتَلِبُوا خِاسِرِينَ)  
 نَزَلَتْ فِي قَوْلِ الْمُنَاقِقِينَ بِالْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ

(يٰۤاَيُّهَا مَوْلَانَا **صَلِّ** عَلٰى نَاصِرِكُمْ وَقرئ بالنصب على تقدير بل اطيعوا الله مولاكم) (وهو خبر ٧١ انما من) فاستقوا به عن ولايه غيره ونصروا (سلي)

فانصب انى نصب الجلالة وقيل هو عام الخ فحاط بهم المؤمنون جميعا والخاص على الاقل  
 لبعضهم الكافرون والعهد والعهد ثانيا لما تضمنه واما اليهود والنصارى والمشركون وقوله عن ولاية  
 غيرهم اى يوسفان وما عداهن من الكثرة **(قوله يريد تحذف الخ)** قال رجب المؤمن بأحديق  
 وبنا فيه الذين الان يصل على التأكيد وقال بعض العلماء القائل ويستأصلهم بمعنى يقتلهم جميعا  
 ويقتلهم من أصلهم وعلى هذا قال رجب اى مشركين وقوله بالنسبة الى ضمير الربيعي الاصل  
 والكون والتخصيف وقيل حال القرب وقيل الاصل الكون والنسب لا التباعد **(قوله بسبب انراكم به)**  
 الخ قالبا سببية ومصدرية وآله تضييلا وجه تفسير السالبة لانها يتقضى على انفسهم فالتون  
 زائدة والسالبة اليت اورد من الجسم وقيل التون اصلية وقوله ولا ترضى بها بتغيير أى يدخل  
 جبر او هو شاهد لانها متعاقبة لا متلاحقة فبعد اللام وهذا اقوالهم السالبة لا تقتضى وجود الموضوع  
 فخالصه انى سلب لا يقتضى وجود الموضوع وهو في وصف مفارقة وآله ولا ينزع الازب احوالها  
 أى لا ضيق بها حتى يتغير ولا يفتى حتى ينزاعها فالراد انضمامها جميعا **(قوله اى متواهم فوضع الظاهر الخ)**  
 فالتعظيم من جعلهم غلظين والتعليل من التغيير بالمشق فانه يقتضى أن مأخذه على الحكم كإمتر **(قوله)**  
 اى عداها هو اهل النصم الخ ربي أن الصدر مصارف لفاعله وصدق تعدي لفعولهم وقيل تدرى لواحد

وهذا الشاهد في ما صرف قوله ان تصبروا وتقوموا الخ ومعنى يرتقونهم برؤيتهم السهام والرماء جوعام  
فالمراعاة للولد النصر المشروط بما ذكر وقوله تقتلونهم اصل معنى حبه اصاب حاسته ففعلها مثل  
كعبه واذا عيبه عن القتل وقيل للقتل حبس ومنه جرد محسوس اذا طغى كله عن الرأغب رج  
الله ومن يثق به عليه استبدده وأصل معنى القتل الضعف وضعف القلب بغير والحرس من ضعف  
العقل واليقين وكذا ضعف الرأى من ضعف العقل فلذلك فرهاها وقوله فنت مكابه أى مكابه  
ولده واليقين كالمريض يعنى المقصود من التفر والغلبة يائسا وفاعل أراك الله (قوله وهو جواب  
اذا محذوف وهو احتكم الخ) فى حقه قولان قيل صرف جريعى الى متعلقه بالتصديقهم وأصدفكم  
أو محذوف تقديره امل لكم ذلك وقيل صرف ابتداء دخلت على الجلبة الشرطية من اذا ما بعدها  
وجوابا قيل تنازعتم والواو زائدة وقيل صرفكم رمزاً لأنه وهو ضعيف جدا والصحيح أنه محذوف  
وفدروا بن عطية انهزم من والزمخشرى فتعكم نصره وأبو البقاء ان لكم امركم بدليل ما بعده وقدره  
المصنف رحمه الله اعتمدكم وقدره أبو حسان ان تقسم تسعين لكل وجهه والركب مكانهم الذى  
أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بيلزمه (قوله فتعكم عنهم الخ) أى بترك القتال وتحويل الحال من  
القبلة الى ضدّها والمراد بالبتلاء الامتحان وهو استمارة قليلة أى باملككم معاها من يتحسب ليعين  
أمركم والا فلا نصالح ان الله محال وقوله والمسلم من دمهم أى فانه سبيل للفقير يقتضى الفضل والكرم  
فالمراد بفضل بعض الفضل لمقابل ما بعده واديل معنى جعل الدولة تأملهم واتاعهم (قوله أو بقدر  
كأن كراخ) بهذا على قراءة التاء التثنية المذكورة وفى ان الكشاف ظاهر وأتباع قراءة الخطاب فضيل  
انه مشكل اذ هو الخى اذكر ما بعد اذ تصعدون يعنى لما فيه من خبايا يردون عطف فالصواب ان كروا  
واجب بان المراد بالذكر جنس هذا الفعل فقد ذكر كروا لا اذكر ويحتمل أن يكون من قبل يا أيها النبي  
اذا طلقتم النساء ولا يخفى أنه خلاف الظاهر فحينئذ ان أذكر من ضمن معنى القول والخى قل لهم حين  
تصعدون الخ ومنه لا تمنع فيه كما تقول قل لا يد أنقول هكذا فان الخطاب المحكى مقصود لتفله  
فلا يخفى القاعدة المذكورة وهم غفلوا عنه فاقبل وأشار الى أن الصعود هنا معنى الذهاب الى الأرض  
مطلقا وأصله الذهاب الى جهة الماء وبقائه الانحدار وظاهر كلامهم الفرق بين الصعود والتصعدا  
الذهاب الى العلو وهو الذهاب مطلقا وبضه تفر وقيل انه إشارة الى غلوم فيا تصفروهم استعملوا  
أبعدت فى كذا واو اتيقت فيه مرقى فكانه قال اذا بعدت من استغفار الخوف والاستقرار على

والاصعاد الذهاب والابداد في الارض بشال امة. فان من سكنة الى المدينة (ولا تلونون على احد) لا يفت احد لا حد ولا ينظره (والرسول يدعوكم) كان يقول الى عباد الله في عبادته آثار رسول الله ٧٢ من يكثره الجنة (ن احراركم) في ساقتمكم اوجاعة سكم الاخرى (غايابكم غايابم

انكلا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابكم) عطف على صرفكم والمعنى فإنا نكرم الله عن فسادكم وعصيانكم عما سئلنا من الاختصاص بالقتل والجرح ونظر المشركين والارباب يقتل الرسول صلى الله عليه وسلم وإخراجنا منكم غايابكم إذ تقوم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصيانكم له لتتروا على المصير في الشدة ولا تحزنوا فيما بعد على نعم فانت وضرا لا تنق ولا من يذم المعنى لتأسفوا على ما فاتكم من الظفر والغنية وعلى ما أصابكم من الجرح والهزيمة عقوبتكم وبسبب الله عرف فأنابكم للرسول صلى الله عليه وسلم أي فأساكم في الاغرام فاشتمعنازل عليكم كما انضممتنازل عليه ولم يترككم على عصيانكم أسلمة لكم كي لا تحزنوا على ما فاتكم من النصر ولا على ما أصابكم من الهزيمة (والله خير بالمعلمون) عليهم باعمالكم وبما قصدتم بها ثم أنزل عليكم من به. والله أمانة لعاسا أنزل الله عليكم الامن حتى أخذكم لتعاس وهي أمان طاعة غشيان التعاس في المصاف حتى كان السيف يسقط من يدها حذافيا خذتم يسقط فأخذوه والأمانة الامن نسب على المفعول ولعاسا بدل منها أو هو المفعول وأمانة سال منه متقدمة أو مفعول أو أحوال من الغاطيين بمعنى ذوى أمانة أو على انه جمع آمن كالأوردية وقرئ أمانة يسكون الميم كأنها الحزمة من الامن (يشي طائفة منكم) أي التعاس وقرأ جرزة الكسائي بالتأمرذا على الأمانة والطائفة المؤمنون حقا (وطائفة) هم المنافقون (قد أتهمهم أنفسهم) أو أتهم أنفسهم في اليوم أو ما بهمهم الامم أنفسهم وطلب خلاصها (ينظنون بالله غير الخلق ظن الجاهلية) صفة أخرى للطائفة أو حال أو امتشاق على وجه البيان لما قبله وغير الخلق نسب على المصدر أي ينظنون بالله غير الخلق الخلق الذي يعنى أن ينظروا به وظن الجاهلية به وهو الخلق الختم بالله الجاهلية وأعلمها (يقولون) أي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بدل من ينظنون الله

الهزيمة وقوله الاصعاد اشارة الى أن القراءة المشهورة بضم حرف المضارعة وقرئ بفصح والهزيمة فيه الدخول نحو أصبح إذا دخل في الصباح (قوله لا يفت احد لا حد) يعنى أنه من لوى يعنى عطف فالمراد به وقف وانظر لان من شأن المنظر أن يولى عنته. وفسر أيضا بلزجوع وهو قريب منه وقرئ تلون وتقدم فوجعها ومعنى من يكثر من يرجع وأخرى مقابل أولى والمراد بالساقطة من العسكر أو جماعة أخرى مطلقا وقوله عطف على صرفكم قبل عليه أن فيه طول الفصل بين المتعاطفين فالظاهر عطسه على تصعدون وهو وان كان ماربعا غطا فوه فاعض معنى لا ضافة إذ الله فاعا على التلبيك شعيرة وقيل الرسول صلى الله عليه وسلم كاسأق رجاكم ثم لا يأنكم ومنعته بخذوف تقديره ماذكر (قوله غايابكم لا يفت) يعنى أن الباء للمصاحبة والظرف مستقر القدم والأول التلبيك والجرح والناس الأرباب يقتل النبي صلى الله عليه وسلم والاولى أن يقول وظلة المشركين لأن الظفر كان للفرسين والارباب فها هو الاضطراب من الاخبار الكاذبة ويقال للأكاذيب ارباب وقصته الاضطراب فقط وقوله وأجنازكم الخ غايابكم سببية متعلقة بأنا بكم والتم ان أول القصصا رضى الله عنهم بالقتل ونحوه والثاني للرسول صلى الله عليه وسلم بمخالفة أمره (قوله لتتروا الخ) التزم من أول الامر واعتياده ولما كان الغم المصاحبة سيد الحزن لاعدته أو له بما ذكر لان من اعتاد شيئا صار طبيعة لا يتركه يصحبه وعلى الزيادة ظاهر ولا يخفى أن تأكيدها وتكريرها يد الزيادة (قوله وقيل الضعيف فأنابكم للرسول صلى الله عليه وسلم) هذا خلاف الظاهر وقد أورد مرضه والمراد بابائكم أيكم بالهزم والمقاي جعلكم أسوة متسوفين في الحزن واللغة القصيدة فيه آسى وأما رضى فقبل مولده وقبل ريشته وعليه فالتعليل ظاهر وعلى القول الثاني يتجسس الجاهلة أنهم كرم على حد فنية بينهم ضرب وجميع والتعريب التعمير والاستقصاء في اليوم وقوله علم الخ تفسير لتبرير وصفه عالم (قوله أنزل الله عليكم الامن حتى أخذكم لتعاس الخ) هذا بيان لفصل المعنى وقوله وعن أبي طلحة الخ حديث يصح رواه البخاري واستوف في الأمانة فقبل مصدر كالأمانة بدليل قراءة السكون وقيل جمع آمن كبرية وقوله كأنها التماسا لهم كأنها لانهم لم يقصد جهامة من الامن وانما المقصود الامن مطلقا لكن لوقوعها في زمان يسير شبهت بالزمن والبذل حنايد اشغال وعلى الحالية لا يضرك كونها من التكرار لتقدمها وعلى أنه مفعول فلا بد من كبرهم أن ينكب ليعدل قاعلها فلا يريد ما تعرض به عليه لكن يلزمه تقديم مفعول المصدر عليه وهذه عادة الله مع المؤمنين جعل التعاس في الحرب علامة للظفر وقد وقع كذلك لعل رضى الله تعالى عنه في صفين وهو من الواردات الرجائية والسكينة (قوله أو أتهمهم أنفسهم في اليوم الخ) يعنى أن أهمها لما بمعنى جملة ذاهم ورحن أو جعله ماله ومقصود هذا من القول ما بهتم به يحصل لهم لعدمه وكلاهما منقول عن الازهرى فان كان من الاول فالعسى أن أنفسهم وأوقعهم في الحزن وان كان من الثاني فالعسى ما بهمهم لأن أنفسهم لا التي صلى الله عليه وسلم وغيره والمقصود مستقادم المقام (قوله صفة أخرى الخ) الحالية من شعيرة أتهمهم لأن المبتدأ قرأه غير النصب على المصدرية المؤكدة لانه يجب بإضاف السب غدا قد غيرا الخلق وقوله الذي يحسن أن ينظن به تفسير للخلق وشعيرة بظن الظن فلا سند مجازى كذا جده فلا يتوهم أنه يقتضى أن الثاني يعنى المختلون فتكون مفعولا لا مفعولا مطلقا (قوله الثاني المختص الخ) اضافته اتمام احاطة الموصوف الى مصدر وصفته ومعناها الاختصاص بالجاهلية كرجل صدق وحسن الجود فعنى على معنى اللام أى المختص بالصدق والجود غالبا مصدرية والتاء للتأنيث اللازمة أو من اضافته المصدر لفاعله أى ظن أهل الجاهلية أى المشرك والجهل بالله وحى اختصامة سقيمة أيضا وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله (قوله يقولون أي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بدل من ينظنون الخ) فالقاتل من كان حاضر من المنافقين للنبى صلى

أن ينظروا به وظن الجاهلية به وهو الخلق الختم بالله الجاهلية وأعلمها (يقولون) أي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بدل من ينظنون الله



انه عليه وسلم وعلى الثاني انفق كل بعض المناقطين لبعض وعن العلامة ان قوله يقولون هل لنا  
الخصم فيقولون وتزجعه والاستفهام لا يكون ترجمة للغير كالا يصح ان تقول اخبرني زيد قال في  
لا تذهب وكذلك كل ما لا يطابق فيه كصورتها في قال في اشرب وأمر في قال في لا تضرب ومن هذا المثال  
يظهر ان ما ترجمه من ان البديل يقولون وهو غير ليس بشئ وتوضيحه ان المطابقة بين الحكاية والحكي  
واجبة وحاصل السؤال ان معاني الظن القلبية التصديقية فكيف يقع الاستفهام بترجمة والوجوب  
ان الاستفهام طلب علم فبما يشك ان يظن جازان يكون متعلق الظن وتوضيحه ان الظن والعلم متعلق  
بما يقال في جواب ذلك الاستفهام وهذا كما يقول لك صدقك هل تسع في كذا فتقول ظننت بناسوا  
اشارة الى انه كان يجب عليه القطع بالاعراف ولا يحل له مودة الاستفهام الثاني عن الظن الفاسد  
وفي الآية وجه آخر وهو ان الاستفهام انكارى لاحقيق فهو خبر واوثر الاول لان هذا في نفسه انهم  
اخذوا قولهم لو كان لانهم امرئ وهذا السؤال على القول الاول وأما على الثاني وهو ان معنى هل  
انما غلظ من التدبير فلا وروده وانما غلظ السوء تصويهم رأى عبدالله ومن تبعه وقوله انما غلظنا انما  
الى ان الاستفهام غير حقيق وما بعده اشارة الى انه في ظاهره **(قوله أي الغلبة الحقيقية الخ)** فالامر  
بمعنى اليبال والشأن والمراد ما ذكر وقوله وأولاه اشارة الى ان كون الغلبة كما هي غلبة أولاه  
وحيزه لكونهم من الله يمكن فعلهم فعله أو الامر بمعنى القضاء أي القضاء مخصوص به لا بشأنه فكنه غيره  
فيقول ما يريد **(قوله حال من ضمير يقولون الخ)** وأما جعله حال من فاعل قل والرباط فلا يخلو حاله وضمير  
يقولون بالقول لنفسه أو يقول بعضهم لبعض لانه لو كان جهارا لم يكونوا منافقين وأما الاستئناف  
فتفي جواب سؤال كأنه قيل ما الذي أحقوه وقيل وهو وجود كذبة فوائده وقلة الاعتراض بين الحال وذها  
ولا يدل الحال حال ولا مقارنة بينهما الترتيب على ما قبله لانه لا يجمع قولان من حكم واحد لان زمان  
الحال المختار ليس مبنيا على التيقن مع ان القول اذا كان نفسا لا يتأني هذا الترتيب وقوله كما وعد  
الخ اشارة الى ضمير الامر السابق بالنصر والغفر وقوله أو لو كان لنا اختيار يعني هل تصبر هل لنا  
بما منعنا من التدبير وهو رأي ابراهيم بدم الخروج من المدينة فقوله لم نبرح أي لم نبرح بالمدينة **(قوله لما  
غلبنا ولما قتل من قتل الخ)** القائلون ليسوا بمن قتل لاحتضارته فلذا أوله بغلينا وقلنا مناعلى ان القتل يعني  
الخلوية أو الاستناد بجمازي باستناد ما به بعض الكل **(قوله له أي نلج الذين قدر الله عليهم الخ)** المضاجع  
ان كان معنى المرافقة فهو استعارة للاحراع وان كان معنى محل امتداد البدن مطلقا للمحلى والمثقف  
حقيقية وقوله لاحد مذهب حكمه أي لا باقى بعده ما يفعله فان قلت كيف يكونون جميعا في بيوت المدينة  
مع بروز الحزبين الى أحد قلت المراد بكونهم في بيوتهم ولو لم يكن من القتل بجهلهم وهو لا ياتي خروج  
بعضهم لآخر وأما ان المراد من كتب عليهم القتل النكاح والذين يتناولهم بأن يخرجوا من مكرهم  
ويدخلوا عليهم المدينة فيقتلهم في بيوتهم بحيث لا يفيدهم الحصن كما قيل فبعد لان الظاهر من علمهم  
انهم مقتولون لا قاتلون **(قوله ولينصن الله ما في صدوركم الخ)** تقدم ان الاختصاص بجمازي من الظهار  
وان مثل هذا التركيب متعلق بمحل معطوف على ما قبله من مجموع الشرطية أو جواربها والظاهر  
انه معطوف على انزل عليكم ولا فصل بينهما لان ما بعده الى ههنا متعلقات المعطوف عليه أو على عدة  
أخرى معذوفة وأما عطفيه على كذا لا يفيد موقوفة الا بالوجه الى النكحة وقوله من الاخلاص  
والنفاق يدل على انه معذوف معطوف على انزل وأنه عام للطائفتين والزعمى جعله للمؤمنين فقط لانهم  
المعتد بهم ولا انظر احوالهم مظهر لغيرهم فاقبل انه يدل على ان الخطاب في هذه الآية للمؤمنين  
والمنافقين معا فان الظاهر من الاخلاص مناسبات المؤمنين والظاهر من النفاق مناسبات المنافقين وحق الآية  
على ان المنافقين لانهم القائلون لو كان لنا الخ وصاحب الكشاف جعله للمؤمنين والاعتراض  
عليه أقوى ليس لوجه مع كون السباق على ان الخطاب للمنافقين لا وجه له مع قوله ولينصن وقد

(هل لنا من شئ) هل لنا امر  
الله وعد من النصر والظفر ليسيب قط  
وقيل أخيرا بنى بقتل بن الخنزرج فقال  
فلا داعي انما غلظنا تدبيرنا ففسدنا ونصرنا  
بما شئنا فظلمنا لاننا امرئ وهل يزل  
عصاخذ الظفر فيكون لنا من الامر  
شئ (قل ان الامر كله لله) أي الغلبة الحقيقية  
تقبل وأولاه فان حربا لله هم الغالبون  
أو النصافة يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وهو  
اعتراض وقرا أبو عمر ويعقوب بن كمال بالرفع على  
الاستدراك (يعضون في أنفسهم ما لا يدون قال)  
حال من ضمير يقولون أي يقولون مظهرين  
انهم مترشدون طالبون النصر متبصين  
التي ذكر انكذبهم (يقولون) بمعنى انفسهم  
ولا داعي للاصطحاب الى بعض وهو يدل من  
يقعون أو استئناف على وجه البيان  
(لو كان لنا من الامر شئ) كما وعد محمد صلى  
الله عليه وسلم أو وعد من الامر كله لله  
ولا أولاه أو لو كان لنا اختيار تدبير لم نبرح كما  
كان رأي ابن أبي عمير **(ما قلنا ههنا)** لما  
غلبنا ولما قتل من قتل الخ  
لو كنتم في بيوتكم ابرز الذين كتب عليهم  
القتل الى مضاجعهم أي نلج الذين قدر  
الله عليهم القتل وكتب في افواههم الحشر  
الى مصارعهم ولم تنفعهم الاقامة بالمدينة ولم  
ينجهم أحد فانه قد رال امور ودرهاني  
بن قضاة لا معقب لحكمه **(واستبلى الله ما  
في صدوركم)** ولينصن الله ما في صدوركم ونظروا  
سرهم ان الاخلاص والنفاق وهو عليه  
ولم يخذلوا في وقت ذلك لئلا يبتلى أو عطف  
على محمد وفي ابن كثير لفاذا القضاء أو لصالح  
جبه ولا تبلاء وعلى قوله لئلا يتفوزوا

اعترف به القائل كاسياف وهو الذي جعل الزنجشري على شخصه بالموثمين فله دوره **(قوله ولكن شفه)**  
 ويعني الخ) قد مر معنى التمسيع واستادق التعلّم ما به المؤمنين يقتضي ترجيع الوجهة انشائي الذي  
 اقتصر عليه الزنجشري وعلى التعميم يقتصر بالتمييز المراد بما في قلوبهم الاعتقاد وفي افعالهم ما في قلوبهم  
 ولم يقل قلوبهم ولا يرد عليه ان الخطاب للمنافقين وهو لا يناسب القاطنين من الوساوس كما مر وذات  
 الصدور ما في القلوب التي فيها صلحها الفقهاني ما كانوا ما ملكها وقدمه بقوله قبل اظهارها لئلا تصفة  
 المسابقة عليه اذ بعد ابد التلاوة يكون كذلك وجعله دوا وسدا بناء على العموم الذي ارتضاه والعالم  
 بالفضائل لا يحتاج الى الامتحان والتجربة فهذه ادليل على أنه مقبول كما مر **(قوله يعني ان الذين انهمزوا)**  
 يوم أحد الخ) في الكشف استلزم طلب منهم الزلل ودعاهم اليه ببعض ما كسبوا من ذنوبهم أي ان  
 المنافقين بأحد كان السبب في قولهم أنهم كانوا اطاعوا الشيطان فاعتقروا ذنوبا فلذلك منهم التأيد  
 وتوقعه القلوب حتى قولوا يعني ان التورق غير الاستئلال وقبل استئلال الشيطان اياهم هو التورق وانما  
 دعاهم اليه بوب تقدمت لهم لان الذنوب يجر الذنوب كأن الطاعة تجر الطاعة وقال الحسن استلزمهم  
 بقبول ما زين لهم من الهزيمة وقيل بعض ما كسبوا ترك المركز الذي أمرهم به صلى الله عليه وسلم لم يجرهم  
 ذلك الى الهزيمة وقبل ذكرهم خطاياهم تركوا الله مع اخاخر والجهاد حتى يصلحوا أمرهم ويحاجدوا  
 على حال مرضية وقوله ببعض ما كسبوا كقوله وبه فواعن كسبي يعني أن في الآية وجهين مبيح  
 الثاني على أن الزلل الذي وقعهم فيه ودعاهم اليه هو التورق وبعض ما كسبوا اما الذنوب السابقة  
 ومعنى السبيبة المجرارها اليه كما في الطاعات تجر البعض الى البعض واما قول ما زين لهم الشيطان  
 من الهزيمة والتماعلة أمرهم صلى الله عليه وسلم بالثبات في المركز واما الذنوب السابقة لا يبرئ الانحرار  
 بل لكونها الجهاد معها فاستئلال الشيطان ايقاعهم في التورق شديد كبير اياهم تلك الذنوب سبلة  
 القتال فالوجه الثاني أربعة أوجه لاخفاؤها وانما الخلفاء في الأول المبيح على أن الزلل ليس هو  
 التورق والانحرار بل الذنوب المقضية اليه من جوسة منها التأيد وتوقعه القلب والمعنى ان الذين  
 قولوا انما سبب قولهم واستئلال الشيطان اياهم ببعض الذنوب أي ايقاعهم في الزلل ودعاهم اليه  
 بأن اعتقروا ذنوبا لم يستحقوا معها التأيد الا الهوى وقوة القلب فلذا قولوا الجهاد والجور والجرور أي بعض  
 الخ في موقع البيان والتقرير للزلل ايقاعهم فيه بأن اطاعوا واقتروا الذنوب كما يقال استلزم الشيطان  
 بقتل المسلم فتوقعه استئلال الشيطان قولهم ذلك ليكفره فلا عمن موقف الحق والمركز المأمورة واذ  
 أيد به الذنوب فبالمعنى الاخير والمصنف رحمه الله أشار الى زبده على أن خص وجهه وصريحه بتترك المركز  
 وغروه وأما الى تزوين الشيطان بالحرص على القيمة والحياة ولم يتركها كما في قوله ببعض  
 ما كسبوا ليس ببعض زائدة ولا حاشية اليه بل إشارة الى أن في كسبهم ما هو طاعة لا يوجب الاستئلال  
 أو يقال هذه العقوبة ليست بكل ما كسبوا فانه يستحق به عقوبة زائدة عما كسبوا لكنه تعالى من الغفوس  
 كثير ولو يؤخذ الله الناس بما كسبوا ما تركه على ظهورهم من دابة وذلك ذنب بقوله ان الله غفور حلیم  
**(قوله يعني المنافقين الخ)** فسر الصفة بجهل لانهم هم القاتلون كابن أبي وهم كفرة في نفس الامر  
 وقولهم لاجلهم الخ جعل اللام تعليلية لانهم قاتلون لقوله اذا ضربوا فلا حاشية لتأيد واما ما شمل  
 الاخوان للمنافقين والمخاضرين والقول لبعضهم وهم المخاضرون والضرب بعض آخر كما قيل فتكاف  
 لاجابة اليه سوى كثرة الفضول وهم الاخوة للفسقة والجهالة كالمداقة ومواقفة الاعتقاد وتقدم  
 أنه يجمع فيما على اخوان لكنه غلب في الثاني **(قوله اذا سافر والي الخ)** أصل الضرب ايقاع شيء على شيء  
 واب- جعل في السبيل لمانعة من ضرب الارض بالرجل ثم صار حقة ذنبه وانما قابل الغزو لانه قد  
 يكون يدونه كافي أحد **(قوله)** وكان حقه اذ قوله الخ الخ يعني أن متعة ما ضربه فغناه لانهم لا يمتنع  
 وجهه لمحاكاة الحال الماضية تسع فيه الزنجشري وقد اعترض بوجهين الأول ان حكاية الحال انما

ولم يصح ما في قلوبكم) ولكن شفه وعينه  
 ١ ووجهه من الوساوس (واقه عليهم ذنات  
 الصدور) يعني بها قبل انظارها ووجهه وعد  
 ووجهه وتبنيه على أنه حق من الابله وانما  
 فعل ذلك لئلا يفر من المؤمنين وانما حال المنافقين  
 ان الذين قولوا انهمزوا يوم اتقى الجمعان انما  
 استلزمهم الشيطان بعض ما كسبوا يعني  
 ان الذين انهمزوا يوم أحد الخ كان السبب  
 في انهمزوا ان الشيطان طلب منهم الزلل  
 فاطاعوه واعتقروا ذنوبا فلهذا الخ التي على  
 اقله وسلم ترك المركز والحرص على القيمة  
 والحيطة فتموا التأيد وقوة القلب وقيل  
 استئلال الشيطان قولهم وذلك بسبب ذنوب  
 تقدمت لهم فان المصنف يميز بعضها ببعض  
 كالطاعة وقيل استلزمهم بذكر ذنوب حلفت منهم  
 فكم هو القتل قبل اخلاص التوبة والخروج  
 من الطاعة (ولقد صدق الله عنهم) كما مر  
 واخذوا هم ان الله قد صور الذنوب (حليم)  
 لا بما جعل بعضهم الذنوب بكمه ذنوب  
 (يا ايها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين  
 كفروا) يعني المنافقين (وطاولوا انفسهم في  
 لاجلهم ويعلم انهم اذا ضربوا في الارض  
 التسبب او المذهب اذا ضربوا في الارض  
 اذا ما فراقوا وبعد التجارة وضيها  
 وكان حقه اذ قوله خالوا لكنه جاء على  
 حكاية الحال الماضية

(٢) قوله فوجعل عليه الخ طائفة له لاسم لنا  
١٥ مجمع

(أو كانوا أغرا) جمع غار كغفار وعار لو كانوا  
عندنا كانوا وما قبلوا منعول قالوا  
فوجعل على أن أخوانهم لم يكونوا محتاطين  
به ليعلم الله ذلك حسرة في قلوبهم) متعلق  
بقالوا على أن اللام لام العاقبة متعلّفة في  
ليصكون لهم مدوا وسرنا أولئك كانوا  
منهم في الخلق بذلك القول والاعتقاد  
ليعلم حسرة في قلوبهم خاصة فذلك إشارة  
إلى ما دل عليه قولهم من الاعتقاد وقيل إلى  
ما دل عليه التمسى أي لا تكونوا أنتم لم يجعل  
الله افتقاركم منكم منهم حسرة في قلوبهم  
فإن مخالفتهم ومضاهيتهم عما يفهم (والله  
يعي ويعلم) رد لقولهم أي هو الموقر في الحياة  
والمات الأفاضلة والفرغانة سبحانه  
وتعالى قد يعي ما فرأى القاري ويعي المقام  
والقاعده (والله يطلع على ما لا يعلمون) تهديد  
للمؤمنين على أن يخالطهم وقرآن كثير  
وحزوة والكله الخ بالياء أي له وبعد الذين  
كفروا (ولكن قلتم في سبيل الله أو بتم) أي  
من في سبيله وقرآنهم وحزوة والكسافي  
بكسر الميم من مات بعت المغفرة من الله  
وردة خبر عما يقبضون جواب القسم وهو  
سادس أجزاء والمعلق أن السفر والقزو  
ليس مما يجلب الموت ويقدم الأجل وإن وقع  
ذلك في سبيل الله فامتثلون من المغفرة  
والرجعة بالموت خبر عما يقبضون من الدنيا  
ونما فعلهم قوتوا وقرأت من التنازل  
من أوقلتهم على أي وجه اتفق هلاككم  
(لا والله تحشرون) لا معنى لكم  
قوله في الكشف الخ من عبارة لاني  
الرحيم الواسع الرحمة المنيب العظيم التواب  
تعترون ولو وقع اسم الله تعالى هذا الموضع  
مع تقدمه وإدخال اللام على الحرف المتصل  
بشأن ليس بانقضى ١٥

يكون حيث يؤتى بصيغة الحال وهذه صيغة استقبال  
فكيف يقصد الضرب في الأرض وأجيب بأن ذلك الاستمرار كاصح به الزايج من أنها تكون لمجرد  
الوقت وقد استقر الاستمرار وبأن قالوا لا أخوانهم في موضع الجزاء معني فيكون المعلق إذا ضربوا الخ قالوا  
لو كانوا عندنا فبقصد القول به باعتبار آخر لأن المتعريف مثله المختار به العريضة كقوله تعالى فإذا  
أقمتم من عرفات فأذركوا الله عند المشعر الحرام وهذا لا يصح ما ذكره المفسري والمنصف ولا يدع  
الاعتراض لأنهم إذا كانت الاستمرار على المانع فلا تكون لكناية الحال وكذا إذا كان قالوا جواب  
إذا يصير مستقلا فلا تتأخر فيه كناية الحال المذكورة وأجيب أيضا بأن النظر المناسب يقتضي أن يجعل  
إذا ظرفا لما يحصل للأخوان حتى يقال لا يلهم وفي حقهم ذلك ككأنه قيل قالوا لاجل الأحوال  
الطرفة لا أخوان إذا ضربوا معي حين كانوا يضربون وهذا لا يصح بسبب العريضة فكأنه فها نحن  
مما جاءه أو حين رجع الله من أنه يمكن إقرارنا على الاستقبال بأن يقدّر المعاد فيها مضافا فاستقبلا  
على أن خسرنا لو كانوا على أخوانهم لقلنا لا مني على حد عدي درهم ونصفه والتقدير قالوا لخافة  
هلاك أخوانهم إذا ضربوا أو كانوا أغرا لو كان أخواننا الذين تقدمت عنهم وقتلهم عندنا  
مما نؤا وما قلنا لا تكون هذه المسألة تنطبقا لأخوانهم الباقين من الضرب والفرد ولا يصح ما أصاب  
الأولين ونقل المفسر أنها تكون لتساو بعد التقسيم لقولهم عليه (٤) هذا الصانع الكدركم  
وكبره لأنه غير علم عندهم (قوله جمع غار كغفار وما الخ) يعني جمع فيه فاعل في فعل بالقتل  
كشاهدوه وهو من نوادر الجمع في المثل ولهذا استدل عليه بمعاني قول امرئ القيس  
ومغفرة الألفاق شائعة الدعوى • لها قلب هذا الجمل من أجون

يصف مقابلة بأنهم تلتك قلب والصوى جمع صوة وهي الحجارة تنصب على الماء غارة والقلب جمع قلب  
وهي البر القلعية وما جملته وقا آخر بمعنى دارسات وأجود جمع أجنة بمعنى متفجرة والمنصف رحمه  
الله أشار إلى محل الشاهد منه وفري بالتحقيق يحذف إحدى الزاين أو التاء فاصلة غز بوجه أيضا  
على غزاة وغزاه ككبرام وغزى كقوى وقزازين وقوله يدل على أن أخوانهم لم يكونوا محتاطين لأنه  
أمرهم بأنهم ليسوا عندهم فاللام لتحليل كاستمر (قوله متعلق بقالوا الخ) هذا إذا دخل في التشبيه  
أو خارج عنه فمقل الأولى متعلق بقالوا وليس هذا لعله قلوبهم فيجعل مجازا لما يشبه الأمر المقرب على  
الفعل بالغة الباعثة عليه ويستعاره حرفه وهو المسمى بالام العاقبة وعلى الثاني متعلق بلاكوا  
أي نهاكم عن فعل الباعثة عليه ويستعاره حرفه وهو المسمى بالام العاقبة وعلى الثاني متعلق بلاكوا  
أولئك المدلول عليه بالتسبي قبل وجعل الحسرة في قلوبهم عبارة عن تكلمهم وأوزمها لهم وقوله عما يفهم  
أي يورثهم ألم والحزن (قوله أي هو الموقر في الحياة والمات الخ) صرف الهي من معناه الظاهر  
وهو مجرد الحياة لأن الكلام بلسن نفسه ولا يحصل في الرد وإنما الكلام في أحداث ما يؤثر حسا وجعل  
تهديد لهم لأن علم الله ورويته يستعمل في القرآن العجايز أنقى المعلوم والحرف والمؤمنين لما يخالطهم  
فما لا تركن منهم على الخوف من المدينة يقتضيه وقرآنهم بالضم من مات يموت مثل كنتم  
كان يكون وبالكسر من مات يموت مثل ختم من خاف يخاف كما هو معتز في التصريف ولم تكن  
موتة لقسم ولأن المغفرة أقوى وقدم الموت في الثانية لأنه أكثرها من الموت وأعلم منه فاقرب  
بمعناه وهو معنى قوله سادس مدد وقدم القول على الموت أولا لأنه أكثرها وأعلم منه فاقرب  
المغفرة والرجعة إليه أقوى وقدم الموت في الثانية لأنه أكثرها من الموت وأعلم منه فاقرب  
وقد ذل الخاطو لا التقدم (قوله لا معنى لكم الخ) في الكشف اسم الله سبحانه إله الذات الجامع  
لصفات الكمال على وجه الكمال كان ذكره في معرض الوعد من شأن غم الرضا والكبر والرجة وفي  
معرض الوعد من غاية السخط والانتقام وتقديره يدل على المحصر أي البه تحشرون إلى غير ذلك

ربما وثواب الامنه وادخال لام التسم على المعمول المتقدم. شعرنا كيد المحصر والاختصاص وبأن  
الوجه في التي تقتضي ذلك وقوله الذي فوجئهم اليه يقتضي ان في هذه الجملة مقدرا بقرينة ما قبله أي  
واثنهم أو تلتهم في سبيل الله وولوج على العموم لكان أولى وقوله لا محالة مأخوذ من اننا كيدنا القسم  
ولما كان المقصود من ذكر الحشر ذكر ما فيه من الجزاء قال في قوله الخ (قوله) والدلالة على أن لئله  
لهم ما كان الأبرصة) وفي نسخة والتبعية وقد يسع فيه الكشاف ولما كان محالاً للماتة من أن  
المصر اغتياستفاد من التقديم لأن التاكيد بالهزة وشوذهب شره إلى أن المحصر انما استفاد  
من تقديم الجلاء والجرور وزيادة ما انما تفيد تأكيد ذلك فالواقف كلامه حذف أي ما عزيمة والخرق  
مقدم لأننا كيد والدلالة على الحق والتشرع التبري ولا يعني ما فيه من العناية التي هي بسلامة الامر  
وقد وقع من الزعشري هذا في مواضع من كشافه ولا يرثى في ذلك فلا مانع من دلالته على المحصر  
استفاد من التقديم لانه على الاحكام به والتاكيد بزيادة على ذلك فلا مانع من دلالته على المحصر  
ايضاً لأننا كيد سببته بقوله لا سبب غير ما ولعل هذا امره لكان الشراح لم يقولوا عليه لانه  
لم يذكر أحد من أهل المعاني وكفى تأكيداً من امثاله وقد صرح به في بعض كتبه وروى الله على جأسه  
أي تقوية قلبه من قولهم فلان رابط الجأش بالهزة أي شديد القلب كما يربط نفسه من القرار  
اشجاعته وانما جعل الين مسيما عن ربط الجأش لأن من ذلك نفسه عند الغضب كان كامل الشجاعة  
والانقطاع سوء الخلق وترشح من العشرة وظل القلب القساوة وعدم التأثر بالمراد بركة الله ما يربح  
به مما ذكر أو الرسة التي خلقها في خلقه (قوله وشاؤهم الخ) كان عليه الصلاة والسلام ما موراً  
بالمشاورة مع الاصحاب واختلف على امر بها في أمور الدنيا والدين أو في أمور الدارين أي الاجتهاد  
في صلب الله عليه وسلم ذهب إلى الثاني ومن جوزوه وهو الأصح ذهب إلى الاول وهذا قيل يكن فيه  
دخيل بالاتفاق فقوله في أمر الحرب بناء على الثاني لأنه المناسب للعظام والاستظهار ان مقتضى وقوله  
وتعليقاً نفوسهم هذا منقول عن السلب لكن قال الجصاص في الاسكاف غير جائز ان يكون الامر  
بالمشاورة في جهة تعليق نفوسهم وروى عنه أحمد ابراهيم وتعدى الآية في ذلك لانه لو كان هو ما عندهم  
أنهم اذا استفرغوا وجههم في استقطاب الصواب عاينوا عنه ثم لم يكن معمولاً به (يكن في ذلك  
تدبير نفوسهم ولا رفق أقدارهم في ذلك) انما يصحهم لان آراءهم غير مقبولة ولا معقول عليها فلهذا تأويل  
ساقط لا معنى له فان المشاورة حينئذ لم تقدر شيئاً وقد بطل هذا فلا بد أن يكون لمشاورة ابهام فائدة وان  
يكون لا يعني على الله عليه وسلم معهم شرب من الاجتهاد بما وافق رأيه على به وما خلفه ترك من غير لوم  
وفيه ارشاد للاجتهاد وجواز محضته على الله عليه وسلم وشاعرا بقرينة النصية وأنهم كلهم أهل الاجتهاد  
وأن يأتواهم مرضى عند الله وفيه تأمل وقوله بعد الشورى مأخوذ من المفاد (قوله في امضاء أمره  
على ما هو أصح لك الخ) أي عيسى التوكل اعمل التدبير بالكلية بل مراعاة الاسباب مع تقويض الامر  
إليه تعالى كذا في شروح الكشاف وفي كلام المصوفية ما يخالفه وهو راجع إلى التوفيق وقراءته عزمت  
على التكلم بتقديمه استناد العزم إلى الله تعالى وقد صرح به أهل اللغة وأنه بمعنى القطع والايجاب ومنه  
فالوازم ان الله كما حكاها الأزهري ووقع في أول مسلم وشرحه كلام المستف ظاهريه وفي المشاورة  
فما لا نص فيه وقوله فينصرهم ويهديهم لأن من أحب امان محبوه وأنجح مطلوبه (قوله) بعد خذلانه  
الخ) بعد ظرف زمان ويستعمل للكان كقبول نقضه في الاستعارة كما في الكشف نقوه بعد خذلانه  
وارد على الزمان بحذف مضاف وقوله اذا جاوزتوه واراد على المكان كما تقول جئت بعد فلان ومن بعده  
بمعنى واحد لكن من تدلى على ابتداء الجمل وفي الخبر في قول مجاهد كان بالذي لا يبدل يعني ليس له  
نهاية في الجود تأخذ من قولهم هذا ما ليس بصد غايته في الجود والرداءة فاختصره وأدش على  
لا التناهي للبشر كذا في شروح الكشاف وبطل من التوكل عليه كفايته لهم انهم رأوها النصر فون

الذي وجهه اليه وبذلك وجهه لاني  
غيره لا محالة فتشرون فيموتونهم ويظلم  
توايكم وقراءاتهم وجزوا لكافي مش  
بالكسر) فيمارة من الله لتت لهم أي فجرة  
وما عزيمة فلما كيد والدلالة على أن لئله  
لهم ما كان الأبرصة من الله محصاه وتعالى  
وهو ربه على جأسه ووقفته للرفق بهم حتى  
اشتم لهم بعد أن خالفوه (ولكنك ظف) أي  
اتفاق جافاً (غلب القلب) فاس (لا تقصوا  
من حوائك) لتفرقوا عنك ولم يستدرك  
(خاف منهم) فبما قصص بك (واستقر لهم)  
فما له سبحانه وتعالى (وشاورهم في الأمر) أي  
في أمر الحرب إذ الكلام فيه أو في ما يصح  
يشاوره استظهاراً بأمرهم وتعليقاً نفوسهم  
وتعليقاً لئله المشاورة لانه (فأجازهم)  
فأجازهم وتكفلت بشئ بعد الشورى (توكل  
على الله) أي امضاء أمره على ما هو أصح لك  
فانه لا يبدل. وروى في قوله فإذا عزمت على  
التكلم أي فإذا عزمت لك على شئ وعينه  
فك تقول على ولا شاور فيه أحد (إذا فله  
يجب التوكل) فينصرهم ويهديهم إلى الصواب  
(أي ينصرهم الله) كما نصرهم بعد (فلا غالب  
لكم) فلا أحد يغلبكم (وان يخذلكم) كما  
خذلكم يوم أحد (فمن ذا الذي ينصرهم من  
بعد) من بعد خذلانه أو من بعده حتى إذا  
جاءه وقال انصرهم الله وهذا تبعية على مقتضى  
للتوكل ونصر ينص على ما يستحق به النصر  
من الله سبحانه وتعالى ويخبر عما يستجاب  
خذلانه (وعسى الله غلبوا كل المؤمنين)  
غلبوه والتوكل عليه ما عملوا لأن النصر  
لهم سواء أو منوا به

تقديم المتعلق أنه لا يصح سواء **(قوله وما يصح لبي أن يحقن الخ)** يعني المراد الأخبار بأنه يتبع عليه امتناع ظاهر أو باطن في الاتصاف من أن هذا الصفة تدل على امتناع العقلي كثيرا نحو ما كان قد أن يغذ من ولما كان لكم أن تفتبروا بغيرها وأما إذا كان مباغلة في النبي فهو خير أجرى الطلب مباغلة وفي الاتصاف أن هذه الصفة وردت نفي في مواضع من التبريل نحو ما كان لبي أن يكون له أمرى ما كان لبي والخبرين أنموذج يستغفر والعشر كين وفي واردتها لا يخص بأحدهما كإفعل ومنها فاة النبوة للنبأنة ظاهرة وأصل الغل والاخلال الأخذ خفية ولذا استعمل في السرعة من خص في اللغة بالسرعة من الختم **(قوله والمراد منه أنما راء الرسول صلى الله عليه وسلم عايتهم به الخ)** وسدث الغطفة أخرجه أوداد والترمذي من ابن عباس رضي الله عنهما وحسنه وظن معطوف على أنهم وفي الكشف فيه زيادته على ما يشتم يوم يدور فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ألم أعهد إليكم أن لا تتركوا المركز حتى يأتيكم أمرى فخالوا تركا خفية أخواتا وقوا فقال صلى الله عليه وسلم بل ظنتم أن ناطل ولا نصم لكم ففزلت وكذا هو في تفسير الواحدى وغيره عن مقاتل وتركه الحنف لما فيه من مخالفة ما ساقى في الانقلا من قسم غنائم بدر **(قوله وأما مباغلة في النبي الرسول صلى الله عليه وسلم الخ)** والطلائع الجواويس على العدو واحد ملطعة وقد يطلق على الجماعة أيضا والمراد من التغلف المباغلة في المنع حيث جعله سرعة وهو التميمي والالهاب على الترك كما كان لا تترك وفي شرح الكشاف ان لفظة التغلف فصيحة لأن عادة الغنم حذبه صلى الله عليه وسلم اللطيف لا التغلف وكذا التكر على التحريف في قوله عداوى زمنة غلوا لاخلال الزلة عليه صلى الله عليه وسلم وأنه مخالف للادب وقوة ولم يقسم الطلائع أى لم يعين لهم قسما وقوله ثانية يعني يتبع في النبي بصفة الظهور المستعملة في المستغلات كما يرتفع في تسعة الحرمان غلولا وقيل النبي من الحرمان الذى هو أدنى صفة من الغلول نهي عن الغلول بطريق المباغلة والتسعة الاخرى مباغلة في ذلك فتأمل **(قوله والمعن وما يصح أن يوجد غالا الخ)** في هذه القراءة وجبت منها أن من أكله معنى وجسه غالا كقولهم أجدوه وأجدوه أجدبه معنى وجده كذلك ومنها أنه من أكله معنى لسه للقول كما كذب به إذا نسب له الكذب والمعنى النبي عن نسبة ذلك اليه **(قوله يأت بالذى غله الخ)** والحديث الذى أشار إليه مارواه النجاشي والنزى نفس محمد صلى الله عليه وسلم بيده لا يفل أحدكم شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه وفي معناه حديث آخر فالانسان على ظاهره وعلى ما بعده الايمان به مجاز من الايمان بباطل عازله من الاثم مجازا وكذا قوله ما كتب فانه حارة عن برائه ويحتمل تقدير المضاف وقوله كالمه ان لا يتر من توبة كل كليب جرمه أن يؤمنا به **(قوله فلا ينقص ثواب مطيعهم)** تفسير لعدم الظلم وليس فيه أن ذلك بطريق الوجوب بل الله تعالى فهو عتقوا الحسنة والعدل فلا رد عليه أنه ليس مذهب أهل السنة كإفعل وقد تقدم الكلام من قوله أفمن الخ وقوله وبش المصرا تاتى ذيل واعتراض ومطوف على الصلة بتقدير وبشالي فقوم وبش المصير ولم يذكر في مقابل الجنة لأن رضوان الله أكبر وهو مستلزم لكل نفس منهم فقوم وفرق بين المصير والرحمة والاول يقتضى مخالفة ما صلا إليه من جهنم الى ما كان عليه في الدنيا لأن الصبر وردت تقتضى الانتقال من حال الى حال أخرى كما والطن ترقا والمصير اسم مكان ويحتمل المصير **(قوله شبهوا بالدرجات الخ)** أى هو توبيه بليغ بحذف الاداة والضميرين السبع رضوان الله ومنه بانه بسطن من الله جميعا شبههم بالدرج في تقاوتهم علوا وسفلا وعلى تقدير ذرو لا تشبه والمراد أنهم ذرو درجات أى منازل أو أحوال متفاوتة توبه تشر **(قوله عالم باعمالهم الخ)** تبع فيه المخرج شرى والمخن خلافة قال في شرح المواقف انقى السارون على أنه مبعصير لكن اختراقه معناه ما نقالت الفلاسفة والكمي وأوالحسن البصري أنها عبارة عن عمله تعالى بالمصبرات والسعوات وقال الجهور وسائون العترة والكرامة أنها مصفات زائدتان على العلم فان إذا علمنا شيئا علمنا جليبا

**(وما كان لبي أن يغفل)** وما يصح لبي أن يحقن الخ) يعني المراد الأخبار بأنه يتبع عليه امتناع ظاهر أو باطن في الاتصاف من أن هذا الصفة تدل على امتناع العقلي كثيرا نحو ما كان قد أن يغذ من ولما كان لكم أن تفتبروا بغيرها وأما إذا كان مباغلة في النبي فهو خير أجرى الطلب مباغلة وفي الاتصاف أن هذه الصفة وردت نفي في مواضع من التبريل نحو ما كان لبي أن يكون له أمرى ما كان لبي والخبرين أنموذج يستغفر والعشر كين وفي واردتها لا يخص بأحدهما كإفعل ومنها فاة النبوة للنبأنة ظاهرة وأصل الغل والاخلال الأخذ خفية ولذا استعمل في السرعة من خص في اللغة بالسرعة من الختم **(قوله والمراد منه أنما راء الرسول صلى الله عليه وسلم عايتهم به الخ)** وسدث الغطفة أخرجه أوداد والترمذي من ابن عباس رضي الله عنهما وحسنه وظن معطوف على أنهم وفي الكشف فيه زيادته على ما يشتم يوم يدور فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ألم أعهد إليكم أن لا تتركوا المركز حتى يأتيكم أمرى فخالوا تركا خفية أخواتا وقوا فقال صلى الله عليه وسلم بل ظنتم أن ناطل ولا نصم لكم ففزلت وكذا هو في تفسير الواحدى وغيره عن مقاتل وتركه الحنف لما فيه من مخالفة ما ساقى في الانقلا من قسم غنائم بدر **(قوله وأما مباغلة في النبي الرسول صلى الله عليه وسلم الخ)** والطلائع الجواويس على العدو واحد ملطعة وقد يطلق على الجماعة أيضا والمراد من التغلف المباغلة في المنع حيث جعله سرعة وهو التميمي والالهاب على الترك كما كان لا تترك وفي شرح الكشاف ان لفظة التغلف فصيحة لأن عادة الغنم حذبه صلى الله عليه وسلم اللطيف لا التغلف وكذا التكر على التحريف في قوله عداوى زمنة غلوا لاخلال الزلة عليه صلى الله عليه وسلم وأنه مخالف للادب وقوة ولم يقسم الطلائع أى لم يعين لهم قسما وقوله ثانية يعني يتبع في النبي بصفة الظهور المستعملة في المستغلات كما يرتفع في تسعة الحرمان غلولا وقيل النبي من الحرمان الذى هو أدنى صفة من الغلول نهي عن الغلول بطريق المباغلة والتسعة الاخرى مباغلة في ذلك فتأمل **(قوله والمعن وما يصح أن يوجد غالا الخ)** في هذه القراءة وجبت منها أن من أكله معنى وجسه غالا كقولهم أجدوه وأجدوه أجدبه معنى وجده كذلك ومنها أنه من أكله معنى لسه للقول كما كذب به إذا نسب له الكذب والمعنى النبي عن نسبة ذلك اليه **(قوله يأت بالذى غله الخ)** والحديث الذى أشار إليه مارواه النجاشي والنزى نفس محمد صلى الله عليه وسلم بيده لا يفل أحدكم شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه وفي معناه حديث آخر فالانسان على ظاهره وعلى ما بعده الايمان به مجاز من الايمان بباطل عازله من الاثم مجازا وكذا قوله ما كتب فانه حارة عن برائه ويحتمل تقدير المضاف وقوله كالمه ان لا يتر من توبة كل كليب جرمه أن يؤمنا به **(قوله فلا ينقص ثواب مطيعهم)** تفسير لعدم الظلم وليس فيه أن ذلك بطريق الوجوب بل الله تعالى فهو عتقوا الحسنة والعدل فلا رد عليه أنه ليس مذهب أهل السنة كإفعل وقد تقدم الكلام من قوله أفمن الخ وقوله وبش المصرا تاتى ذيل واعتراض ومطوف على الصلة بتقدير وبشالي فقوم وبش المصير ولم يذكر في مقابل الجنة لأن رضوان الله أكبر وهو مستلزم لكل نفس منهم فقوم وفرق بين المصير والرحمة والاول يقتضى مخالفة ما صلا إليه من جهنم الى ما كان عليه في الدنيا لأن الصبر وردت تقتضى الانتقال من حال الى حال أخرى كما والطن ترقا والمصير اسم مكان ويحتمل المصير **(قوله شبهوا بالدرجات الخ)** أى هو توبيه بليغ بحذف الاداة والضميرين السبع رضوان الله ومنه بانه بسطن من الله جميعا شبههم بالدرج في تقاوتهم علوا وسفلا وعلى تقدير ذرو لا تشبه والمراد أنهم ذرو درجات أى منازل أو أحوال متفاوتة توبه تشر **(قوله عالم باعمالهم الخ)** تبع فيه المخرج شرى والمخن خلافة قال في شرح المواقف انقى السارون على أنه مبعصير لكن اختراقه معناه ما نقالت الفلاسفة والكمي وأوالحسن البصري أنها عبارة عن عمله تعالى بالمصبرات والسعوات وقال الجهور وسائون العترة والكرامة أنها مصفات زائدتان على العلم فان إذا علمنا شيئا علمنا جليبا



(قوله فهو كائن بضائه الخ) قيل انه اشارة الى ان الطرف شبه مبتدأ ودخول الفاعل تحت معنى الشرط  
 ووجه البنية ليس بظاهر اذ ليست الاسباب مسبباً للثبوت بل العكس فهو من قبل وما يكم من ثمة  
 فن الله أى ذلك مسبب الاخبار بكونه من الله لان قيد الاو امر قد يكون المطلوب وقد يكون المطلوب وكذا  
 الاخبار وتقديره هو كائن بان لهي والافتقار بآذان الله بكون يحصل وحصل الاذن بحجزة  
 عن العقلة اللازمة للاذن لان حقيقة انما يكون عند الامر والرضا ويعلم عطف على باذن الله والمراد  
 التميز لحصول العلم قبل الاسباب. وفيه بحث لانه ما للمانع من جعل القضاء والتضييق بالاسباب  
 ولولا ذلك لم يغلبوهم ثم ان جعله بمعنى التخلية تبع فيه التخصيصة وقد اورد عليه أنه فظله فانه مذنب  
 المعتزلة لان غلبة الكفار ليست بآذانه عندهم انصهاراً ما عند أهل السنة فالأذن بمعنى الإرادة وكان  
 فظله من قوله بضائه وفي كلام النضر رتبة آخره (قوله وليقرض المؤمنين والمنافقون الخ) قد قرض سابقاً  
 ان اثبات علمه كناية عن اثبات معلومه على وجه برهاني والمعلوم هنا هو البيان والكفر ثابت  
 قبل اصابة ما أصابهم فأوله بظهورهما ولو أوجه البناء لصح ويعلم من أنه عطف على باذن  
 لبيب على ما أتى ويصح عطفه على عمله متحد وقفة للاهم كناية عن ان أراد التفرقة  
 الله وورد ان العاطفين عن زمان في عمله دائماً وان أراد عند الناس ورواه لوجه لتسريع العقبة  
 ولا حاجة الى ان المراد تفرقهم فيتميزوا عند الخلق فكنى بلازمه وقوله أو كلام مبتدأ أى معطوف  
 على مجموع ما قبله أو هو اعتراض (قوله تقسيم الامر عليهم الخ) الظاهر ان المراد بالامر ظاهره وجويزه  
 ان يكون بمعنى البيان وقوله من الانفس والاموال أى أنفسهم وأموالهم بيان لتعلقه ويحمل الفعل  
 بأن لا يظهر والكفر فيكون ذلك هذا فالعنى حيثما ادفعوا المؤمنين وهو بعد وقوة فان كثرة السواد  
 الناس يعلم من مقابلته للقتال والخلف وقوله روعه والتخفيف ويكرسه على حذوقه  
 تجرح من اذنيه المولى (قوله لو لم يمايع أى يسي قتالا) يعنى نقي علم القتال كناية عن ان ما هم فيه  
 ليس قتالاً بانه نقي العلم بقتال العلوم لان القتال يستدعي التكافؤ بين الجانبين مع ربهم مدافعة  
 أو مغالبة فهذا القاء للثبات للقتال أو المراد بالانحسار القتال ولا تعد عليه لانه علم التفضيل  
 الاختسار من لوازم القدرة عليه فغيره من غيرها. والدخل اصل معناه الاختسار من استعمال  
 للفساد وهو المراد (قوله تعالى هم لكفرة يومئذ أقرب منهم الايمان لا تقتزهم الخ) ( )  
 الاختزال بمعنى الانقضاء ويومئذ أى يوم اذا قالوا لو لم يمايع قتالا أى وقت قولهم هذا كانوا أقرب منهم  
 للكفر قبل ذلك لظهور أماراته قبل الظروف كما يتعلق بأقرب لما بينهما من الاتساع لكن تعالى الكفر  
 باعتبار الزيادة وتعلق الايمان من حيث المفصلة كماه قبل قربهم من الكفر يزيد على قربهم من الايمان  
 ومصلحة القرب تكون من وإلى قول قرب منه والبه ولا تقول له فضل الايام على (أقول) يعنى أنه  
 لا يتعلق قرباً فإما أو ظرفاً بمعنى يتعلق واحد الاق ثلاث صوراً يتعلق أحدها بمطلقاً يتعلق بالآخر  
 بعد تقييده بالاول كما هو حقيقة في كل ما يفرقها من غير تفرقاً وان يكون الشاى تابعاً للاول يدل عليه  
 ويخرجها ويكون المتصل أفضل تفضيل تعينه الفاضل والمفضل الذى يجعله يفرق بتعدد المتعلق كما  
 فى المقدس والمطلق فاحفظه وقول أبى القاء وغيره جازان بعد أقرب فيما لا يمايعه ان الطرف فى هذا  
 بسراً أطيب منه ربما اشارة الى أنه كثر فى الطرف التفار الاعتبارى فحمل هذا عليه فلا يرد عليه  
 أن ظاهراً ان المسوغ لتعلقه بهما على واحدش هما بالظروف وليس كذلك فى الدراصون ان القرب  
 الذى هو ضد البعد يتبعه بثلاثة حروف الايام وإلى ومن فاذا قلت زيد أقرب من العلم من عرفى  
 الاولى للتقدمه الأصلية والثانية للجارية للمفضل فلا حاجة الى ان اللام بمعنى الى اه فاذا كره الضرب  
 مردود وقيل ان أقرب من القرب بفتح الزايم هو طلب الماء ومنه القارب لسفته ووليه القرب أى  
 الورد والمعنى هم أغلب للكفر وهو يتعدى باللام (قوله وقيل هم لاهل الكفر الخ) يعنى أنه على تقدير

قوله لانه ما للمانع من هذا سلم الخ  
 الكلام فى جعل الامامة مسبباً للتضيق  
 من وجه اولانى الجب بحث ظاهر اه  
 صحيح

(فيما دلت عليه) فهو كائن بضائه وتضائيه  
 الكفار وجهاً اذ لا إيمان لوازمه (وليعلم  
 المؤمنين ويعلم الذين ناقوا) وليتم المؤمنون  
 والمنافقون فيها وراعيان هؤلاء وتقرهم هؤلاء  
 (وقيل لهم) عطف على ناقوا داخل فى  
 الصلاة أو كلام مبتدأ (تعالوا فقاتلوا فى سبيل  
 الله وأدفعوا) تقسيم الامر عليهم وتخصير  
 بين أن يقاتلوا لا حرة وأدفعوا عن الكفرة  
 والاموال وقيل معناه قاتلوا الكفرة  
 وأدفعوا هم يتكبركم سواد الجاهدين  
 فان كثرة السواد بما يروع العدو ويكرسه  
 (قالوا لو لم يمايع قتالا لا تقتزهم الخ) لو لم  
 يمايع أى يسي قتالا لا تقتزهم الخ  
 لكن ما أتى عليه ليس مثلاً بل القاء  
 بالانفس الى التهلكة أو لو لم يمايع قتالا  
 لا يقتزهم الخ (قوله فاقوا) لا تقتزهم الخ  
 لكثرة يومئذ أقرب منهم الايمان لا تقتزهم  
 وكلامهم هذا ظاهراً أى أمارات ظهرت منهم  
 مؤذنة بكفرهم وقيل هم لاهل الكفر الخ

مضاعف وهو اهل واللام متعلقة بالقيز المقدراً على نصرة كما تقول اننا لا يد اشد ضرر بالهـ رولا - بعد ذلك  
عند عدم اعتباره حذف المضاعف ايضاً وقوله تخذيلان الخذلان وهو عدم النصرة (قوله يظهر  
خلاف ما يضررون الخ) هذه الجملة امام استأنف احوال من ضمير اقرب وقوله بانواهم قبل انه تا كيد  
على حد ولا حار يطير يميناً وقيل انه بيان لانه كلام لفظي لا لشيء وأما قوله المنصرف رجعة الله  
قوله الرخيشى انه تصور لتفاهم وان ايمانهم موجود في انواهم فقط فينبغي كونه تا كيداً لهذا  
القائد فكان على المنصرف رجعة الله ان يقول أو تصوري ولا يشبعه ونسب بعضهم التصور بالضمير لانه  
يجوز اللسان كانه وقع في نسخته تصغير وكانه غلط من الناسخ (قوله من التفاهم وما يتخلوه الى قوله  
بسلم واجب) أى يضيى فطلى بدليل مقابله (قوله بدلان واو يكون الخ) فهو كونه وأسر والعبوى  
الذى ظلموا وعلى البرقى الوجهين فهو من باب التبريد كقوله

يا خير من زك الحلى ولا \* شرب الكؤى بكس مجلا

واستشهد لادال الظهور من ضمير النية مجازاً وهو من شعره لزدق ومنه

فلما تصافنا الاداء اجعشت \* الى فغصن العنبرى الجراضم

لجاء مجازاً ومثله رأسه \* لشرب ماء القوم بين الصرام

على حاله لو ان في القوم حاقماً \* على جوده لفض بالماسحات

يجز حاتم بدلان ضمير جوده لان القوافى مكسورة والتعاضد انقسام الماء بالحصى عند ضيق الماء  
ويصكون بحجر صغير يسمى مقلة توزن رغبة بشرب قدر ما يفرغ من شربى أى رجل  
من بنى العنبرى كان ريقه الزيادة لشربه وشدة عطشه ولسعة بطنه وهو معنى الجراضم بضم الجيم والراء  
المهمله والفساد بضمه فخم والصرام جمع صريمة وهي منقطع الرمل ويقط فيه الماء والاجهاش  
التفرع الى الفرع تمهيداً وليكافؤ وعوضون الجلد مكاسره وأسندلها الاجهات لان تحاطب تظهر فيها  
وأمر بقدره حالاً لانه أقدم من العطف (قوله أى ان كنتم صادقين) أى ما عذيقه وسبب النجاة  
ليس بصدقهم ولوفر من استقامته فليس بعيداً عما الأول فلان أسباب النجاة كثيرة غايته ان القعود والنجاة  
وجد امعاهو لا يدل على السمية وأما الشائى فلان المهر وب عنه بالذات هو الموت الذى القتل احد  
طرقه وأسبابه فان صرح ما ذكرتم ارفعوا ما راسياه وأتم معترفون بعدم ذلك هذا اذا كان متعلق الصدق  
هو ما تضمنه قولهم من أن سبب نجاتهم القعود عن القتال أمالو كان صريحاً به من انهم لو اطاعوا  
ما قتلوا فظواهره غير معلوم بل هو اقلهم في مضاجعهم وفى الكشف ويروى أنه مات يوم قالوا هذه المظلة  
سبعون منافقاً بعد من قتل بأحد (قوله والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم) وكل أحد  
الخ كون الآية في شهادة أحد هو ان يروى في أسباب القتل حتى قيل ان كونها في شهادة بدخل لم يرو  
عن السلف ولذا حرضه المنصرف رجعة الله وعلى قراءة الخطاب الخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم وكل  
من يفتق على الخطاب مطلقاً وقيل من المنافقين الذين قالوا القعد واماموا وانما عبر عن اعتقادهم  
بالبطلان لعدم الاعتداده (قوله والقول الاول بخذول الخ) قد رآه الرخيشى ولا يجهلهم الذين قتلوا  
أمواتاً أى لا يحسن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً واعترض بأن نفسه تقدم المضر على مفسره وهو  
مخصوص بما كان ليس هذا منها ويزيد بأنهم وان لم يذكروا لكن عود الضمير على الفاعل المتأخر لفظاً لا  
لتقدمه وتبعه ومعنى وتعذى أفعال القلوب الى ضمير الفاعل جائز وقد صرح في شرح الكشف بجواز نفعه  
زيم مطلقاً فهذا اعتراضه وأما حذف أحد مفعولى باب علم وظن فلا يتبع لاختصار الاختصار وما هنا  
من الاول فيغير نزع أنه يجوز لا اختصار بعضهم وبكى للخرجه مثله فان قيل كيف جازى القتل قبل  
لانام أسياً ونفوسهم بالله مدركة وقيل انهم يفتقوا كونهم أسياً فكيف يفتقوا الفتن يكونهم أمواتاً  
الأن يجعل نفساً لانه وردنا كيد النوى وان قل وأهون من حسابهم أنفسهم أمواتاً في وقت ما

نصرتهم لاهل الايمان اذ كان القدر المهيم  
ومعالمهم تقوية للمؤمنين وتخذيلاً للمؤمنين  
(يقولون بانواهم ما ليس في قلوبهم)  
يظهرون خلاف ما يضررون لانوا على قلوبهم  
ألسنتهم بالايان واضافة القول الى الاقواء  
تا كيداً وتصوير (والله أعلم بما يكتون)  
من التفاهم وما يتخلوه بعضهم الى بعض فانه  
يهامه مفعلاً بعلم واجب وأتم تعاريف مجلا  
بامارات (الذين قالوا) رضع بدلان واو-  
يكونون ان نصب على التزم او الوصف للذين  
ناموا أو يجر بدلان الضمير بانواهم  
او غلبهم كقوله

على جوده لفض بالماسحات

(لاخوانهم) أى لا جاهلهم يريد من قتل يوم  
أحد من قال لهم أو من جسد لهم (وقعدوا)  
حال مقدور بضد أى قالوا ما عدى عن  
القتال (لو اطاعونا) فى القعود (ما قتلوا)  
كلام يقتضى قراءتهم ما قتلوا بالفتى  
القاء (قل قاعدوا عن أنفسكم الموت  
ان كنتم صادقين) أى ان كنتم صادقين انكم  
تقدرون على دفع القتل عن تب عليه  
فادعوا عن أنفسكم الموت وأسبابه فانه  
أمرى بكم والمعنى ان القعود غير من عن الموت  
فان أسباب الموت كثيرة فكان القتال يكون  
سبباً للالاق وهو يكون سبباً للقتال  
يكون الامر بالعكس ولا تحسن الذين قتلوا  
في جيل الله أمواتاً نزلت في شهادة أحد  
وقيل في شهادة بدر والخطاب لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم لكل أحد وقيل الباء على  
استداده الى ضمير الرسول ومن محبة ألى  
الذين قتلوا والقول الاول محذوف لانه  
فى الاصل مبتدأ جائز الحذف عند القرينة  
وقرأ ابن عامر قتلوا بالفتى بداهة  
المقتولين



49

عليهم ولا يعبثون) يدل من الذين والمغني  
أتميتهم بنسبهم وبأبنائهم من أمم الأثرة  
وحالهم تركوا عليهم من التوسيع وهو  
أتميتهم إذا ضاعوا وقتلوا أو أفسدوا  
حالة أبنائهم ما عرفوه حتى عهد عديرون فوات  
ليكن ذلك ما عرفوه حتى عهد عديرون فوات  
محبوب ولا يمكن له على أن لا تفسد عليه  
الاشي من غير ان يفسد عليه كما قاله  
الاية (وإذا لم تفسد عليه) ويؤيد ذلك قوله سبحانه  
وفاتى في آل فرعون التبارك وضوءه عليه  
الآية (وإدري عن ابن عباس رضوان الله  
تعالى عنهما أنه عليه السلام قال لا يزال  
خالد أرواحنا في جوفك على طعن من  
تردنا بها إلى ربنا فربا كل من تكلم بها وتكلم  
فيها ثم على الأرواح الأرواح وعرضا قال هم  
أصحابي القصاص وأنا وضوءه في الحال  
تصفت وقوت أرواحنا في الأرواح  
وعت على أن زيادة الطاعة وأجادل في حق  
أخواته مثل ما أنت عليه ويشرى المؤمنين  
بالفلاح (يستشرون) كرهه التوكيد  
ولعلمه ما عاينوا لقوله لا أخوف ويعجز  
أن يكون الأول بحال أخواتهم وهذا  
بحال أنفسهم (تصفين الله) قول الله  
(وقل) زيادة عليه كتمه سبحانه وتعالى  
فأدبر أحسنوا الحسن وزيادة وتكبرها  
التكبر (وأما لا يفسد أرواحهم) من  
جله المستبشر من صفته على أهلها  
الكل على التكبر على أماناتهم معترض  
دلى على أن ذلك أرواحهم على أمانهم  
بأنهم في الإيمان له أجلة محبة وأجروهم  
من صفته (أرواحنا) أرواحهم  
بعد ما ماتهم (الترق) صفته المؤمنين أو  
صفته على الله أو صفته خيره (الذين)  
أحسبهم وأتقوا أرواحهم في صفته  
حين الموت والقبور ومن ذكر أرواحهم  
والدج والتعطيل لا يلتزم لأن المسيحين

نفر على الصلاة والسلام على من جاءه حتى بلغوا جوار السجدة على غلبة أسبال من المدينة وكان بأصحابه القوم فقاموا على أنفسهم حتى لا يقرهم الجوارى إلى القرب فقبلوا على المشرك فذهبوا فارتدت (الذين قال لهم الناس) يعني الركب الذين استقبلهم من عديس وأنهم من سعود الأنبياء والمسلمين عليه الناس لأنه من بينه كما يقال فلان ركب، ليسل وبه الأفرس واحد أولاده أنفسهم الناس من المدينة وأما كلامه (إن الناس يقولوا لكم يا عيسى بن مريم يا عيسى بن مريم) يعني الميثبان ٨٢ وأصابعه وروى أنه نادى عند انصرافه من أحدبائه محمد بن موسى بديار قبل الاشتغال

عليه الصلاة والسلام أنشا الله تعالى  
فلي كان القليل خرج من أهل مكة حتى نزل  
بمنظورهم قاتل الله العرب فذهبوا  
أن يرجع فزبه وعكب من عديس يريدون  
المدينة فمروا بشراهم لم يصبر من ريب  
أن يمشوا الحبلين وقيل في يوم من سعود  
وقد قدمه من أفسد ذلك والقوم مشركون  
من الأبل فخرج منهم فوجد السبلين فخرجون  
فقال لهم أو كم في داركم غرقتكم  
أعدا لشركاء قوترون أن يخرجوا فذهبوا  
لكن فقتلوا فقال عليه الصلاة والسلام  
والله نفسي بيده لا ترجون ولم يصب حتى  
أخذت من أسبغين را كاهم فخرجون  
حينما الله (فزارهم ليلة) فخرجوا من السكن  
المقول أن أحد مدخل إلى القاعة أن أديبه  
نعم وحده والبارز للمقول لهم والمعن أنهم  
لم يفتقروا إليه وفيهم ما لم يفتقروا إليه  
بأنه جهات فعلى أن زاد أديبهم وأملروا  
حسبة الإسلام وأخطوا التبعة فذهبوا  
دليل على أن الأيمان يزيد وتنقص ويذهب  
قول ابن عمر رضي الله عنهم القائل يقول  
أنا لا أيمان يزيد وتنقص قال ابن زيد  
يدخل صاحب الجنة وتنقص حتى يدخل  
صاحبه النار وهذا ظاهر من العامة  
من حسبة الأيمان وسكنا أن لم يخل  
فان الذين يزداد بالاف وكثرة التأسل  
وتناقص طبع (فقالوا يا الله) عينا  
وكاننا من أسبغنا ذلك فذهبوا إلى أنه  
يعني الحسبة لا يستفيد الاضافة فخرجوا  
في قول هذا رجل حبك (ثم أركب)  
فلم الموكول الله هو القاتل فخرجوا  
من بدر (بسم الله) عائنة وثبات على  
الأيمان وزيادته (ومثل) ربح في التجارة  
فأهم لما أؤادوا وبنوا أسروا فخرجوا  
وخرجوا (لهم صوم) من جرادة وكبد

وأيام العرب وقائعهم وجرا بالمتضاف إلى الأسداس موضع على غلبة أسبال من المدينة  
وايستبدوا الصغرى لأن هذه في وقعة أحد وبدر الصغرى بعد بسنة وقوله وكان بأصحابه القوم يعني  
جراست من حرب أحد ومعنى ضماوا على أنفسهم تكلفوا واصل المشقة عليها وكان المشركون هوا  
بالرجوع إلى المدينة فلما تم في المسكون شقهم خافوا وذهبوا (قوله يعني) أي بالناس (الركاب)  
فالناس الثاني غير الأول وأل فيهما العهد لكن الناس الأول أن كان الركب فظاهر لانهم جمع وإن كان  
نعم فاطلاق عليه ذلك كإطلاق الجمع واسم الجمع المثل بالالف واللام الجنسية على الواحد منه مجازا كما  
صرحوا به أو باعتبار أن المذيعين لكلامه كالثاني لهم (قوله روى الخ) روى ابن جرير وأبو غيره وصغير  
أنه لا في سفين رضي الله عنه ومن الظاهر أن محل معروف بقر مكة والمرة بكسر الميم بشرائط الطعام  
أو الطعام نفسه وبطوا يعني عاقوم عن الخروج وغرضه أن يقال نوح أو سفين ولم يخرجوا وأما  
لا يقع القتال لخوفه وقوله أو كم في داركم يعني أحد أو الشرط القاتل (قوله النفس)  
المستكن للمقول الخ) قبل في رجوعه إلى القاعة ضعف لأن الجمع أطلق على واحد أعجازا فلا يجوز أفراد  
ضعفه أذ لا لاق مفارقة شاب باعتبار أن المراد فرقه ورذاته أن يكون رجوع الضمير لفظا والمعنى ولما تم  
منه ويحتمل أن الضمير أنه فزادهم إنا ناسب ذلك (تتبعه) قوله أن المراد بالناس نعم هذا مذهب  
المسكن المسرفون واليهي وقال ابن عبد البر وابن جرير في أماله هذا لم أره مستداون نقله النعماني عن  
مجاهد وعكرمة وقال الواقدي وابن اسحق أنهم فاس من عديس وروى بسند فيه انقطاع وأتهم  
وأخصر تجسست نعماني مقاتل وهو مروي وقتل في التسعة بسند قوي فيهم منهم وساقه (قوله وهو  
دليل على أن الأيمان يزيد وتنقص الخ) والكلام فيه معروف في الأصول والحديث والمصنف رحمه الله في  
كلامه وأولى أن الأعمال داخل في الأيمان فزيادته ظاهرة وثابته على أن نفس التصديق والاعتقاد  
يقبل ذلك وأما لم يجعل الإعمال منه ولم يجعل التصديق قابلا لزيادة أو نقصان فقول ما روي فيه  
بأنه باعتبار المتعلق وما يؤمن به وقوله وتنقص حتى يدخل صاحبه النار منه انه يصف حتى يقع صاحبه  
في أمور وجب دخول النار والأخلاء لا يوجب النار بل الجنسية ولو بقدر آخر له (قوله لم يحمينا  
وكاننا الخ) يعني أي معنى اسم الفاعل ولما وصف به المصكرة وهو مضاف لأن إضافة اسم الفاعل  
إلفظة لا تضد تعريضا ويعلم منه أن أحد المؤول باسم الفاعل لحكمته في الإضافة وفي عطف جملة نعم  
الوكيل الأنشائية على حسنة الله الخبر به كلام في جوزه مطلقا أو بما يحمل من الأعراب لتأويله  
بالمفرد فالمرعده ظاهر وتفصيله في حواشي المطول وقوله الموكول إليه الإشارة إلى أن فعله يعني  
مفعول وقوله فرجعوا من بدر المراد بدر الصغرى وهي بعد أحد بسنة (قوله قد تفضل عليهم بالثبوت  
الخ) الثبوت وما بعد معلوم مما مر وقوله تفسيره بالمال المهمل يعني أبقاعهم في حسرة وندم على ما فعلتهم  
ويحتمل الإهام أي نسبة إلى الحسرة والاضلال ورجع منى القاع ونفسه مفعوله أو معنى للمفعول  
ونفسه تأكيد للضمير المستتر وما قازوا به مفعوله الثاني (قوله لم يديه بالمتن نعم الخ) يعني ذلكم  
إشارة إلى المتن والمقول بقوله أن الناس قد جعلوا الصكر الذات وهو نعم أو بالواسطة كابي سفبان  
والشيطان يعني إبليس خيره على التشبيه بالبلع أو الشيطان مفعلة على التشبيه أيضا ويحتمل أن يكون  
مجازا حيث جعله هو فان كان الإشارة إلى القول فلا بد من تقدير مضاف أي يقول الشيطان ويكون  
الشيطان يعني إبليس لأنه علمه بالقلب وما على تقدير المضاف وإن احتل أن يكون الشيطان مستعارا  
له كنه فيه تكلف معنى مع التقدير والتجوز فذا تترك المصنف رحمه الله كثيره والتجوز في الإضافة إلى

عقود (وايضا وروى الله) الذي هو مناط التوبة فذكره ابن جرير أنهم وتروى عنهم (والله ذوا فضل عظيم) قد تفضل عليهم بالثبوت الميسر  
وزيادة الأيمان والتوفيق العباد في الجهاد والتسليم في الدين وانما الجار والمفعول كل ما يوصفهم وصاية الله مع جنان الإبرسي  
الظلمة انهم من أفضول وهم مفسد متخلف فقتله رأه محسن نفسه ما قازوا به (الحاكم الشيطان) يريد به الشيطان وأبشيان والشيطان  
خير ذلك وما بعده بيان لشبهة أو حجة وما بعده خبر ويجوز أن تكون الإشارة إلى قوله عن تقديره مضاف إلى أنما ذلكم قول الشيطان يعني إبليس

أبليس لأنه وسوسة وبسه فجعل كانه قوله (قوله أولياء القاعد من الخ) يعني أولياءه بمخيل  
 أن يكون نافي بمعنى يخوف والاول محذوف أي يخوفكم من أوليائه أي أيسقيان وذو به لقوله  
 فلا تخافهم فإن الظاهر عود صغيرهم إلى أوليائه فذلك كونهم الخوف فيهم لئلا يأتوا من الخوف  
 منهم ويحتمل أن يكون المذكور هو المفعول الأول على أن المراد بهم القاعدون عن الخروج معه على الله  
 عليه وسلم والثاني متروك أو محذوف لعلهم أي وعدهم في الخوف أو يخوفهم من أيسقيان وأصحابه  
 فلا يصح عود صغيريهم على أوليائه بل هو راجع إلى الناس في قوله أن الناس قد جمعوا اليكم  
 كصغارهم وخوفهم في قوله وبني الخطاب في ذلك إلى قوله أن كنتم مؤمنين للقاعد من أوليائهم  
 الله عليه وسلم والجميع حال التبرير للظاهر الأول لأن الخارجين لم يضافوا لهم بل خافوا الله وقالوا حسبنا  
 الله ويجوز أن يكون الجميع والقصد التعريض بالقاعد من أوليائهم والخوف للقاعد من أوليائهم  
 على أحد الوجهين من وضع الظاهر موضع الضمير فصار عليهم بأنهم أولياء الشيطان (قوله الضمير للناس  
 الخ) الناس الثاني هو الذي في قوله أن الناس قد جمعوا اليكم وقوله على الأول أي على التفسير الأول  
 لقوله أولياءه إذا مراده القاعدون عن الخروج معهم من المنافقين والخوف ليس بهم بل أيسقيان  
 والمشركون وهم المراد من الناس الثاني كما مر وعلى تفسير الأولياء الثاني هم بنو الناس الثاني  
 فيعول عليهم الضمير ولذا رجحه الزمخشري لقربه وتبادره والصنف عكسه (قوله من مخالفة أمرى  
 الخ) فالخطاب بقوله فلا تخافهم كالمؤمنين وقوله أن كنتم مؤمنين مع تحقق إيمانهم بهاب  
 وتيسر لهم فإن كان الخطاب للجميع فضمة قلبه وإنما جعل الخطاب للمنافقين على الالتفات  
 وإن كان لا تكلف فيه بخلاف الظاهر ولذا ترك الالتفات إليه (قوله بقولهم فيه ربما) يعني  
 أن المسارعة ضمنت معني الوقوع فعديت بنى والاعتد بتأني إلى (قوله والمسي لا يهزك خوف أن  
 يضروا الخ) يعني انتهى عنه الخوف ضررهم بدليل ما بعده لا الوقوع في الكفر لانه أمر  
 قبيح يهزئه فليست العلة على عدم الخوف كما هو المذهب في مثله وفي المائة أن الحق يسارعون في الظاهر  
 بما يوجب منهم من آثار الكيد للإسلام ومن موالاة المشركين وهو راجع إلى هذا التفسير لأن كسدهم  
 وموالاةهم هو عين الضرر فلا بد عليه ما قبل أنه أيضا قبيح يقتضي تأويل (قوله أي أن يضروا أولياءه  
 الخ) قدرا مضافا للقرينة العقلية عليه وكونهم إنما يضرون أنفسهم مأخوذين أن الله لم يجعل  
 لهم خطئا في الأمر فصار عليهم الكفر وقوله شيا بمخيل المفعول أي بواسطة حرف الجر أي بدنى والله  
 أشار بقوله يضرون بها ولا حاجة إلى تأويله بما يعتد بنفسه إلى مفعولين والمعنى على المصدر يضرون  
 (قوله وهو يدل على تعالى الخ) لانه لم يسمهم في قطع نصيبهم من الآخرة قبل وما ذكر من  
 وجه ذكر الآخرة تبع فيه الزمخشري وهو مبني على مذهبه في أن إرادة الله تعالى لا تتعلق بالشر  
 فالصواب تركه وإن وجه ذكر الآخرة لا يضري عن إرادته شيء من خيرا وشرا وليس بشيء لانه لم يقل أنه لم يرد  
 ككفرهم ولم يرمز إليه فليس فيه مخالفة لأهل السنة لأنه لا من العلامة وهذه نكتة سرية لا داعي  
 لتركها وقوله مع الحرمان عن الثواب مستفاد مما قبله (قوله تكرير لئلا يكيد الخ) لما كان هذا ما  
 قبله واحدا نصيب المال والظاهر بين وجهه بأنه تأكيد أو الماردون للكفر المنافقون أو من ارتد  
 وهذا عام لكل كافر فإنه يمتنع عليه أن لا يصح بهم وجود الزمخشري العكس بأن يكون  
 الأول عاما لكفار وهذا خاص بالمنافقين أو الرداءة الأولى والمنافقون أو من ارتد هو هؤلاء اليهود  
 أو ارتد من العرب في نسخة الأعرابي وقيل أن المراد بالاول المنافقون أو من ارتد هو هؤلاء اليهود  
 (قوله والذين مفعول وإنما على لهم دل الخ) إذا كان الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم فالقصد  
 التعريض بهم أحسبوا ما ذكره الذين أحد المفعولين ولا يجوز إلا تصاري في هذا الباب على الصحيح وإنما  
 الخ تأويله بالصد لا يصح حله على الذوات فلا يقع ثانيا في باب علم الابتعاد في الأولى أي سأل الذين

أو المفعول الثاني على تقدير مضاف مثل ولا تحسبن الذين ٨٤ كقروا أصحاب أن الاملاء خير لا تشبههم ولا تحسبن حال الذين كقروا أن الاملاء خير

أنفسهم وما صدقوا وكان حقها أن تفصل في النطق ولكنها وقعت متصلة في الامام قاتع وقراءين كثير وأبو عمرو وعاصم والكسافي ويعقوب بالياء على أن الذين فاعل وأن مع ما في حيزه مفعول وقع منه في جمع القرآن ابن عاصم وجوزة وعاصم والاملاء الاملاء واطاعة العذر وقد تخلصهم شأنهم من أملى لفرسه إذا أرخى له الطول ليرى كيف شاء (انتم على لهم زيادة واما) استضافا هو العلة الحكم قبلها وكافة واللام لا الزيادة وعند المعتزلة لام العاقبة وقرئ انما بالفتح هنا وبكر الاوى ولا يحسن بالياء على معنى ولا يحسبن الذين كقروا أن املاء لهم لا زيادة الاثم بل التوبة والدخول في الايمان وانما على لهم غير اعتراض معناه ان املاءنا خير لهم ان اتوبوا رد اكرافهم ما فرط منهم (ولهم عذاب مبين) على هذا يجوز ان يكون حال من الروايات ليزداد وانما عدلهم عذاب مبين كما ان اقله في المؤمنتين على ما تم عليه حتى عزى الخبيث من الطيب الى الخطاب امامة الخبيثين والمنافقين في عصره والاعنى لا يترككم مختلفين لا يعرف مخلصكم من منافقكم حتى يميز الخافق من الخلف بالوحي التي نبه به بأحوالكم واليكاف الشافقة التي لا يصبر عليها ولا بد من لها الا انخلص المخلصون منكم كبذل الاموال والانس في سبيل الله ليعتبر النبي به واطمأن ويسند به على عقائدهم وقراء جزءة والكسافي حتى يميز حوافر الانفال يضم اليها موقع الميم وكسر الياء وتشديد هاو الساكنين يشغ الياء وكسر الميم ويكون الباء وما كان الله ليطعكم على القرب ولكن الله يمتحن من وده من يشاء وما كان الله ليقضي أحدكم على القرب فيقطع على ما في القلوب من كفر واما ان ولكنه يمتحن لرسائله من يشاء فيحيي اليه ويخيره بعض الغيبات أو ينسب ما يدل عليها (فأعزوا بالله ورويه بمسفة الاخلاص أو بأن تعلمه وحده مطلقا على القرب وتعلمهم عبادا

بجنتين لا يعلمون الاماعا لهم الله سبحانه وتعالى ولا يقولون الاما أوحي اليهم



(قوله وقبيل مبالغات في الوعيد) أي في قوله وتوقوا عذاب الحريق بقدر العذاب والحريق  
والذوق الذي من اليأس كما في قوله والذين في القلوب من مرض والذين في القلوب من مرض وقيل قوله قد سمع  
الله إلى حال ذلك السماع كناية عن العقاب النعاشي بعد ما قاله عبد الله لقتل الأنبياء عليهم الصلاة  
والسلام وسفقه بالكذب وإن نادى فادعونا كذبهم بالسبين (قوله والذين في القلوب من مرض) قال  
الراغب الفرق وجود العلم والطمع وأصله في قلب من لا يقبل ما بين يديه قاله كل يقال فلان ذاق  
كذا وأما آكلته أي خبره أكثر مما يحسنه أو أكثر ما يحسنه من غير أن تقع فيه لادراك النصارى المحسوسات والحالات  
واستعمل في العذاب الشديد لأن الفرق يكون لا ليل إلا كقولهم المبلغ في أنه معناه ما أنتم  
فيه من العذاب والوإن يقبض ما هو أشد وأدهى ثم ذكر المصنف رحمه الله مناسبة ذكره هنا لأنه نشأ  
من حب المال الذي أعظم مصادره وأدهى المآل مع تناسب التوسع في الفرق واليدى (قوله  
أشاره إلى العذاب الخ) أي ذلك العقاب والعذاب المحقق حتى كما عوس بسبب إهمالكم التي  
قد عوقبوا بسبب علة الخسفي له والاتباع بسبب الباطل في قضية في موضع آخر وتقدم اليد  
لهما لأن من يعمل شأ يقبضه في الكسب عبارة عن جميع الأعمال التي أكثرها تركها  
يراول باليد على طر يقبض القلب فيما قدمت بلا يجوز اليد والمصنف رحمه الله جعل العز فيهما  
قبيل التعبير عن الكل بالجزء الذي مدارج العدل عليه وبعض الناس لم يعرفه ففسره بما يتركه  
خير من ذكره قبل قوله غلام لا عيب في وجهه آخر غير ما ذكره المصنف رحمه الله بذلك في غير  
البلغة وهو الإشارة إلى أنهم استحقوا العذاب بحسب قولهم فيهم كان كما لا يمنع لهم وأورد عليه أنه  
مخالف العذاب الحق من أنه المالك الحق وتصرف في المالك في ملكه ككذب يشانه أنه إهاب  
المطمع ويب العاصي ولا ظفر في أخلاقه ككفها كانت أذهو الله المال الجريد وقد فسر والعدل بأنه  
لا يقع في فعل بل هو موصفة سليمة والجواب أن ما ذكره من أن ثمانية العاصي وعقاب المطيع لا تنافي  
ما ذكره يعني عقلا وأما كونها تنافي الحكمة والعدل صفة خلاف فيه قال في المارعة وقد نص على  
على وجهه حيث قال أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعلوا الصالحات سواء  
بمجاهداتهم وأما هم ما يمكنون فجله تعالى مثالا للكلهم في الصور ووعده أمما الوقوع فغفر بعده  
انقضاء خبره أنه عند الاشارة للوعد بخلافه وعند غيره له لا وقع خلافه عقلا قائل (قوله بأن  
لا تؤمن لرسول الخ) الباء في قوله أن عتق بقرآن أي يذبح ذبيحة أمانا زائدة أو تضعه منه في باني والأفقر  
متعدي بنفسه وقوله أي تحمله بيان لأن كل الناصب يحزن حاله إلى طبعه ما اتا له من على التشبه  
أو جاز من صلى لأن أنما كقول يستعمل أخلاطا تناسب أخلاقه لا كل وكذا الفرق بالنار قلب  
دنا ونارا أما جيعه أو بعبه وقوله شرع يشن بهمة وروا عن مهدي بن بوزن حسن معناه سواء قال  
في شرح النصيح قال ابن دوستويه كانه جمع شارع كعادهم ونسبهم أي حكمهم بشرع فيه شرعوا وحدا  
ويستوى فيه المذكور والمرد وغيره وأما كراخ والفرار تركيز رايه وأذكره يعقوب في الإصلاح وقال  
المتأخر عن معنى حسب (قوله فكذبوا الزام الخ) الكذب من قوله بالبيان أي المجهزات فإن أرسل  
السابقة عليهم الصلاة والسلام لم تقتصر على جهة من على ما ذكرتم كانه عتصم منه يعلم الإزام أيضا والإزام  
بأنه لو كان التصديق بكت المجهزات دون غيرها أوجب الانبياء عليهم الصلاة والسلام بيئات آخر ونقل عن  
السدي رحمه الله أن هذا الشرط جافي بالثبوت فكذلك من جابرهم أنه رسول الله فلا تصدقوه حتى يأتيكم  
بقرآن تأكله النار أو المسيح ومحمد عليهم الصلاة والسلام وكانت هذه العادة جارية إلى ميث السبع  
صلى الله عليه وسلم وقوله في مجهزات أخرى أي معها الطريقة إشارة لكثرتها (قوله لتسليمه لرسول صلى  
الله عليه وسلم الخ) إشارة إلى أن قوله فقد كذب الخ جواب للشرط وقوله لا يؤمن أي فلا تحزن  
وتسلي وقيل أيضا كناية إلى تأويله إذا لعني أن يكذبوا فكذلك يكذب كذب لرسول في كذبهم أن أجروا

هنا لأن العذاب مرث على قولهم الناشئ  
عن الجذل والتهافت على الحال وغالب ساجدة  
الإنسان إليه تصميل الطعام ومعظم يجله  
به الخوف من فقدانه وذلك كقول كذا لا كل  
مع المال (ذق) الإشارة إلى العذاب بما قدمت  
أيدكم من قتل الانبياء وقوله هذا راس  
معاصيهم عبرة لا يدي عن الانفس لأن أكثر  
أعمالها جنة (ولأن الله ليس بظلام للعبيد)  
عطف على ما قدمت وسببه العذاب من  
حيث أتى الظلم يستأنم العدل المختص  
الثمة الحسن وعاقبة السي (الذين قالوا)  
هم كعب بن الأشرف وما القوسي وخصاص  
ووهب بن جوف (أنا الله عهدنا) أمرنا  
في التوراة وأوصانا) فمن لرسول حتى  
يأتينا بقرآن تأكله النار) بأن لا تؤمن لرسول  
حتى يأتينا بهذه المجهزات الخاصة التي كانت  
لأنبياء من أسرا يسلم وهو أن يقرب بقرآن  
شغوم النبي فبعد وقتل ناسا جوفه فتأكله  
أي تصدقوا في طبعها بالأحراق وهذا من  
مقتضى ما يسلم لأن لا يسلم لأن كل النار  
القرآن لوجب الإيمان الكسوة مجهزة  
فهو وما المجهزات شرع في ذلك (تسلي قد  
جاء رسول من قبل بالبيئات وبأى قلتم  
فلم تنفروا من كتم صادقين) فكذب  
والزم بأن رسلا جازهم قبله كركر يا موسى  
في مجهزات آخر موجبة لتصدق وبعنا القسوة  
فقد عوم فلولا أن موجب التصديق هو  
الآيات به وكان وقوفهم واستماعهم من  
الآيات لا بلغناهم لم يؤمنوا بن جابني  
مجهزات آخر أو جاز على قوله (فان كذبوا)  
فقد كذب رسول من قبل جاز بالبيئات  
والز برؤ الكتاب المنير) لتسليمه لرسول صلى الله  
عليه وسلم من تكذيب قومه واليهود والبربر  
زبورهم الكتاب المنصور على الحكم من نيرت  
الشيء إذا سببه والكتاب في حرف القرآن  
ما يتضمن الشرائع والأحكام ولا في جابه  
الكتاب والحكمة معا طعن في طاعة القرآن  
وقيل الزبر ما راعاه والإبر من زبره إذا  
زبره

وقرأ ابن عامر وبارز باعادة الجواز لانه على انهما مقارعة بينات بالذات (كل قسم ذائفة الموت) وهدو وهدد المصدق والمكذب وقرع ذائفة الموت بالنصب مع التوزيع وعدمه كقرعة • ولذا ذكره الاقليد (واما وثقون اجودكم) فتعطين جوا (٨٧) أعمالكم خبرا كان أو شرا تاما واثبا (يوم القیامة) يوم قد • تكلم من القبور ولقط الترفیة

يشمر بأنه قد يكون فيها بعض الاجور ويؤيد قوله عليه الصلاة والسلام القبر روضة من رياض الجنة وأخر من سفر النار (في زجر من الناس) بعد عنها والزرسة في اصل تكرير الزجر وهو الجذب بجهل (وأدخل الجنة فقد فاز) بالعبارة ونيل المراد والقول بالقبور بالقبلة وعن النبي صلى الله عليه وسلم من أحسن أن يرحل عن النار ويدخل الجنة فتلذذ بكنهه وهو يؤمن بالله واليوم الآخر وأتى إلى الناس ما يجب أن يؤق اليه (والجواز الثاني) أي لذاتها وزخارفها (المتاع الفرور) شهيات المتاع الذي يلبس به على السنام وشرقي يشتره وهذا الخ أخرجها إلى آخره فقامت طلب بها لا تخرقه لى لمتاع وبلاغ القور وصد

أوجع غار (تيلون) أي والله تضربت في أموركم) • تكلف الاضاق وما يصبها من الاثاق (وأنتكم) بالجاهد والقتل والاسر والجراح وما رديها من الخافوف والامراض والمتاع (وتقتل عن الذين أوفوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا اذى كثيرا) من جهاد الرسول صلى الله عليه وسلم والظن في الذين وأخرا الكفرة على المسلمين أخبرهم بذلك قبل وقوعها ليوطنوا أنفسهم على الصبر واحتفال ريسه • وقول القامح حق لا يرجعهم من زلزال (وان تسعروا) على ذلك (دعوا) مخالفة أمر الله سبحانه وتعالى (فان ذلك) يعني الصبر والتقوى (من عزم الاور) من عزمات الامور التي يجب العزم على اتمامها عزمه عليه أي أمره وبالغ فيه بالعزم في الاصل ذواته التي على الشئ هو احسانه (واذا خذاه) أي اذكرت أشده (ميتا الذين أوفوا الكتاب) يريد به العلل (تتسبها فاس ولا تكفون) • كناية لخاطبتهم وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن جاشن بالياء لانهم غيب واللام جواب القسم الذي تاب عنه قوله اخذاه متباني الذين والصبر للكتاب

يحتل قبضه فوضع صدقه فويعين كذب • وقوله مقارعة بينات بالذات بان راد بالبينات المجزأت غير الكتب لان اعادة التعامل تقتضي الغاية • ولولا الجواز ان يكون من مطلق الخاص على العام (قوله) وهدو وهدد المصدق الخ) لقد وثق • وجهه أن بعد الموت يبرز كل عاقل واليه شاهدان نصب مع عدم اثنين لانه المحتاج للثبات والشعراي الوجود في دور

بأيت امرأ كنت أم لا • أماني قتال اتخذت سبلا  
خلاته ثم كتمته • ولم استقد من لذه قديلا  
فواضيه حين جرت • كذوب اللسان شواجدا  
فذكرته ثم غابته • عشار فقا وتولاجيدا  
فألقته غير مستعجب • ولذا ذكره الاقليد

بما تب من صادقة تطلب له حبة أو شرا فعمل معاهة وتعمل بعليل • وذاك الجواز مطلقا على مستعجب وبغير نفسه مطلقا على غير وتلذذت • وكان الاصل فيه أن يشرب ويكسر لالتقاء الساكنين لكنه حذف لالتقاء الساكنين في بعضه من غير غير • وانه متعوب لا يفاده أي ذكرته ما كان بيننا من العهود وعاقبه أو في ضارب فاحسنه طالب رضاي • يقال استعنته فاعني أي استرضته فأرضاني (قوله) تعاطون جوا أعمالكم خبرا كان أو شرا تاما واثبا) حال من المفعول والخام يشرب من انظر ما يكون قبله فبدل على عذاب القبر وصرح بالخبر مع مخالفة المعتزلة فيه فلم يرد بهم في هذه المسئلة كاتبة عليه الشراح • فسر القصة بمخالفة القبر وهو صدر فيه الوحد تلقيا مهم وقعة واحدة • وقيل في كنهه ايضا انه قد عجز الجزا ايضا ما في الدنيا وقوة القبر وروضة الخ أخرجه القرمذي عن أبي سعيد الخدري • وقال انه غريب لا يعرف الا منه • ورد العراقي رحمه الله بأن الطبراني أخرجه في الاوطى عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضا (قوله) وحرارة الخ) لما كان اوج الجذب استعمل في لانه وهو العدو وكثر لان تكراره يحصل العدو ونطق وقوله بالعبارة إشارة إلى شدة ويحصل أنه حذف للعموم أي بكل ما ريد • وذو دخول الجنة بعده لانه لا يلزم من البعد من النار دخول الجنة وهو ظاهر والحديث المذكور أخرجه لم وضعه في راجع إلى وفي الأساس في اليه احسانا انه أي يحسن إلى الناس ما يجب أن يحسن به اليه (قوله) ثم ما المتاع إلى آخره) المتاع ما يتبع وينتفع به بما يباع ويشترى والمتاع بمعنى الشئ والتعاطير قريب من التليس مأخوذ من الفرور لانه ما يفر به وبلاغ بمعنى تليخ وايصال إلى الاخرة (قوله) له ارقا لقد جرت الخ) يعني الامم جواب القسم والابتلاء الاختبار والامتحان وهو تشبيل كآثر وقوله لا يرجعهم أي لا يسومهم (قوله) من عزمات الامور) قال الصيراني العزم مصدر بمعنى العزم على العزم عليه يقال عزمت على الامر وعزمت ولم يصح عزمت الامر واقتضاه هو العزم بمعنى أنه يجب عليه أن يعزم على ذلك • وانه تعالى بمعنى مزع قد أي أراد وقد وقطع وفرض أن يكون ذلك ويحصل • وكذا الامم المرزوق أن سبقه العزم فوطن النفس وعدم التلب على ما يرى فنه وذا في ليز اخلافة على الله تعالى • وفيه أن قوله لم يصح عزمت الامر فيكون معزوم من الحذف والايصال لا وجه لان الرغب حال مفردة يقال عزمت الامر وعزمت عليه واعتزمت • قال تعالى واتعزوا عذباتكم وما تقاتلوه من المرزوق من أن العزم لا يطلق على الله لانهم ما يلبق بجنابه غير صحيح ايضا لانه وعد اخلافة عليه تعالى بمعنى الارادة والايجاب وقرعها فاذا عزمت كاسر ونظرة الخالفة • كالاخرى وشهد وورد اخلافة في الحديث كآثر • واليه أشار المصنف وجه الله بقوله أي أراخ • وقوله هو احسانه أي تتصدق وفي نسخة لا احسانه (قوله) أي اذكر وقت اخذ الخ) يعني اذ مفعول أو ظرف تتصدق بالحادث كآثر • وقوله كناية الخ المتباني والعهد والقسم يعامل معاملة البين ويحاج بما يجب به فوله ليتسبها جواب متباني لخصه معنى القسم • قرئ بالياء والتام المنز

(تنبذوه) أي الميثاق (وراء ظهورهم) خلف  
براعوه ولم يمشوا إليه والتبذ وراء الظهر  
مثل في ترك الاعتدال وعدم الالتفات وتضيئه  
بجعله نصب صفة والقائه بين يديه (واشترى  
يه) واخذوا به (فمناغلا) من حطام الدنيا  
وأغراسها (فبما جاشت نرون) جشرون  
لا تفهمون عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كتم علمهم عن النبي صلى الله عليه وسلم من النار ومن  
عليه رضي الله تعالى عنه ما أشد الله على أهل  
الجهل أن يفعلوا حق أخذ على أهل القرآن  
يعلموا (لا تفهمون الذين يفرحون بما آتوا  
ويصرون أن يبعدهم وأيمانهم يفعلوا فلا تفهمون  
بما فرقتهم العذاب) انطباع بالرسول صلى الله  
عليه وسلم ومن ضم إليه جعل انطباعه  
وله مؤمنين والمفعول الأول الذين يفرحون  
والثاني بغاية وقوله فلا تفهمون تأكده  
والحق لا تفهمون الذين يفرحون بما ضلوا  
من التديس وكتم الحق ويصرون أن يبعدهم  
بما يفعلون من الوفا بالميثاق واظهروا الحق  
والاشهاد بالصدق بغاية بغضة من العذاب  
أي فائزين بالغاية منه وقرأ ابن كثير وأبو  
عمر وبالياء وفتح الباء في الأول وضحاى الثاني  
على أن الذين فاعل ومفعول لا يصح من محذوفات  
يدل عليه ما عطفه ولا متركه وكأنه قبل ولا  
يضمين الذين يفرحون بما آتوا فلا يصح  
أنفسهم بغاية أو المفعول الأول محذوف  
وقوله فلا تفهمون تأكده الفعل وقامه ومفعوله  
الأول (ولهم عذاب أليم) يكفرهم وتديسهم  
وروي أنه عليه الصلاة والسلام سأل اليهود  
عن شيء مما في التوراة فأخبروه بخلاف ما كان  
ضها وأرواه أنهم قد صدقوه وقرحوا يفعلوا  
فنزلات وقيل نزلات في قوم ففهموا عن القز  
ثم اعتدوا بأنهم راء السلف في الغنم  
واصعدوا به وقيل نزلات في المناقذين فأنهم  
يفرحون بغنائهم ويستعدون إلى المسلمين  
بالإيمان الذي يظهرونه على الحقيقة (وقه  
ملأ السموات والأرض) فهو يملأ أمرهم  
(والله على كل شيء قدير) فيقدر على عقابهم  
وقبل ورد لقولهم إن الله قدير (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار آيات لآلئ الألباب)

علماء العرب من المأذاة أشبهت عن جحيف ثلاثه أوجه أحدها أن يكون بفتح الضاء  
كأنه تخفيف عن شيء كان يقول استعملته ليقوم الثالث أن يأتي بفتح الحاء يريد اللفظ الذي قيل  
له فيقول استعملته لتقوم كأنه قلت لتقوم الثالث أن تأتي بفتح الضاء المتكلم فيقول استعملته  
لأقوم ومنه قوله تعالى قالوا انتقموا منا هذه بنية وأهلها بالنون والثاء والياء ولو كان تكميها أمرا  
لم يحمي فيه الياء لأنه ليس بغائب وقوله ولا تكونوا يحتمل العطف والحال (قوله والتبذروا الظهور)  
أي الطرح تخيل واستعاره لعدم الالتفات وعكسه نصب العين ومقابلها وقوله واخذوا به آتوه  
به ثلاثا يكون التثنية مشتري وقد تقدم تحقيقه وقوله واغراسها بالمجرع جمع غرس بمعنى صناع لا مقابل  
الجره وقوله من كتم علم الحديث من أهله وعن أهله وقفا في النسخ قال العراقي أنه لم يرد بهذا اللفظ  
واغراس المروي في السنن من سئل عن علم فقهه ألبماقه بطعام من ثار وما روى عن علي رضي الله عنه  
رضه صاحب القردوس وغيره ومعنى ألبماقه فيه كد الطعام وبسجل فيه جعل العذاب براهله بنفسه  
ومن نادر شيع (قوله والمفعول الأول الذين يفرحون الخ) الغناء الاشعار بأن أفعالهم السابقة سبب  
لعدم الحساب والذين على هذا لقراءتهم في قول ولا تفهمون تأكدهم أو يدل وبخلافه المفعول  
الثاني أي فائزين بالغاية من العذاب وبخلافه تأكدهم بمعنى الفوز والتأليب للوحدة لئلا  
المصدر عليه في العذاب متعلق به وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله أو أنه ممكن أي محل فوز وبخلافه  
ويجوز أن يستمر من المأذاة للفرق من العذاب صفة لأن اسم المكان لا يعمل ولا بد من تقدير ضام  
أي ضمة من العذاب وقوله من الوفاء يان لنا ونخص ماضيا بما ذكر للقرينة السابقة ويظهر ضمها  
وقوله آتوا يفعلوا لأنه يكون بهذا المعنى كقوله كان وعد ما لم يولد عليه قراءة أي رضي الله عنه  
يفرحون بما ضلوا (قوله ومفعول لا يصح من محذوفات الخ) قبل هذا إذا جعل التأكدهم مجموع  
لا تحميم أعني الفعل والفاعل والمفعول وأما إذا جعل التأكدهم هو الفعل والفاعل على ما هو الأنسب  
أذ ليس المذكر سائما إلا الفعل والفاعل فالضمير المصوب المتصل بالتأكدهم هو المفعول الأول  
ولا حذف إلا ترى أنه لم يحمل القراءتين السابقتين على حذف المفعول الثاني من أحد القراءتين  
أعني التأكدهم والمؤكد انتهى ورد بأن أنه اتصال ضمير المفعول بشرعائه أو فاعله المتصل بحال كضربه  
ولم يقل به أحد من الصائغين كان فيه تحاش من الحذف في هذا الباب أقول لبت شعري من الضامة  
الذين ذكرهم والمستط في شروح الكتاب فخطه في الكتاب إشارة إلى العاقل قوله وسيران لنا كانوا أكرام  
رفهنا ابن خروف والشعوبين ولو لا خوف الإطالة كنا أوردنا ذلك كلامهم في اتصال الضمير بشرعائه  
عنه وهو ما ذكره في غيره من الكتب وقد أفردت هذه المسئلة برأيه مستقلة (قلت) ليس هو بفاعل  
عنه لكن وقع في كلام الزمخشري والضامة أن الفعل المزدوج كد وكذا المؤكد يتصل به الضمير وان  
لم يكن عاملا فيه كأمس به في تفسيره وان كانت لكثرة في قرأنا في وقوعه مشط في التسهيل فقال  
شارحه الدماميني القاعدة فالقراءة أن الضمير يتصل بشرعائه أو اعتلال بإصلاح اللفظ فأنشأه فساد  
هذه القاعدة ثم وقوع الضمير المتصل إلى جانب الفعل لا يضر إذا كان لفرض ضمرا فاعلا ثم فاعله  
به هنا كذا كان استقامه في نظري على ما تقدم وقوله والمفعول الأول محذوف أي والثالث ما ذكر  
وهو بغاية كاست (قوله روي أنه الخ) هذا أخرجه الشنجان عن ابن عباس رضي الله عنهما ووجه  
فرحهم فكذلك يهيم للحي صلى الله عليه وسلم أنه لو كان يعمل كد يهيم فإلزام الوحي بين خلاف  
ما تقدم واقتضاه فرحهم بما وكذا قوله وقيل نزلات الخ وروا الشنجان أيضا وقوله واستعدوا إلى طلبوا  
أن يبعدهم (قوله فهو يملأ أمرهم الخ) لأن ملأ السموات والأرض عبارة عن ملكها وما ملأها  
ووضم كونه ورواها لهم إن الله تعالى قدير لبعده ولوقيل وفيه ردلان الأمر وقوله إن في خلق  
السموات والأرض تأكده لما قبله وهذا هو المقصود عليه وانما خص هذه الثلاثة بما زاد في البقرة



لذلك وافضه على وجود الصانع وحده وكال علمه وقدرته لذوى العقول المجلوة الخالصة من شوائب الحس والوهم كاسبق في سورة البقرة ولعل  
الاقتصار على هذه الثلاثة في هذه الآية لا يمنع الاستدلال هو التغير او هضمه متضمنة لـ (٨٩) انواعه فانه اما ان يكون في ذات الشئ كغيره البليل

والنهار او من شئ كغيره العناصر يتبدل صورها  
او انما خرج عنه كغيره الاقلية يتبدل  
او وضعها وهي التي يصلى الله عليه وسلم بل  
لن قرأ أحاديث يشكر فيها (الذين يذكرون الله  
قياماً او قعوداً وعلى جنوبهم) أي يذكره  
دائماً على الحالات كلها فاحسب وما عشرين  
ومضطجعين وعنه عليه الصلاة والسلام من  
أحب أن يرتع في رياض الجنة فلا يكثر ذكر  
الله وقيل معناه يصلون على الهيات الثلاث  
حسب طاقتهم لقوله عليه الصلاة والسلام  
لعمر ابن حنبل صل قائماً فان لم تستطع  
فقاعداً فان لم تستطع فجلس فبقي أياً  
فهو جهة الشافي رضي الله تعالى عنه فإن  
المرضى يصلى مضطجعا على جنبه الا ان  
مستقبلاً يفسد يده (ويشكرون في خلق  
السعوات والارض) استدلالاً واعتباراً  
وهو أفضل العبادات كما قال عليه الصلاة  
والسلام لاصادة كالتشكر لانه المخصوص  
بالقلب والمقصود من الخلق وعنه عليه  
الصلاة والسلام ينسأرجل مستقيم على فراشه  
اذ فرغ راسه فتنظر الى السماء والجنوم فقال  
أشهد ان لا اله الا الله اعظم في خلق الله  
اليه فقره وهذا دليل واضح على شرف علم  
الاصول وتضل اهل (وينا ما خلقت هذا  
باطلا) على ارادة القول أي يشكرون قائمين  
فقط وهذه الاشارة الى المتكبر فيه والخلق  
على انه اراد به الخلق من السموات  
والارض واليهما لانها في معنى الخلق  
والعصى ما خلقت شيئاً طاعاً من غير حكمه  
بل خلقتهم خلقاً من جعلها ان يكون  
مبدأ لوجود الانسان وسبباً للعاشق والذليل  
يدله على معرفتك ويحسه على طاعتك لينال  
الحياة الابدية والنعمة السرمدية في  
جوارك (سبحانك) تنزه الثمن العبد وخلق  
الباطل وهو افتراض (فقتل عذاب النار)  
لا خلال بالنظر فيه والقيام به باعتقاده  
وقائده القاصي الا لانه على ان علمه بالاجل  
خلقت السموات والارض خلقهم على الاستعانة

لان الآيات على كثرتها مضمرة في السماوية والارضية والمركبة منهما فاشارة الى الاولى ينطق بالسعوات  
والارض والى الثانية باختلاف السبل والتهار لانها من دووان الشمس على الارض ولما في غم  
آيات الربوبية بين العبودية ولما كان العبد من كامن النفس والبدن اشار الى عبودية البدن بقوله الذين  
يذكرون الله قياماً وقعوداً والخلق الى عبودية القلب والروح وشبهه ويشكرون في خلق السموات  
والارض وخصص التشكر بالخلق للهي عن التشكر في الخلق لعدم الوصول الى كنهه ذاته وصفاته  
ثم ذكر الادعاء بعد تعليل الادعاء بما يجدي بعد تقديم وسيلة وهي اقامة وظائف العبودية من الذكر  
والتفكير فانظر الى هذا الترتيب ما يجبه وهذا وجه آخر غير الذي ذكره المصنف رحمه الله وله اقرب منه  
فان ذكر معنى على مذهب الحكماء اثبات السورة والهوى والادعاء الفلكية المبنية في الهمة  
(قوله لا تامل واضعنا الخ) ووجه الدلالة على وجود الصانع تفكيرها المستلزم لها واستنادها  
الى مؤخر تقديم واذا ثبت على ذلك لزوم انه الوحدة ووجه الدلالة على ما بعده اتقان هذه الموضوعات  
المقتضية ولكل القدرة ايضاً يكفي هذا القدر لمن كان على بصيرة من ربه وقوله في العقول المجلوة  
أخذهم من التعبير باللب لان معناه الخالص من الشوائب وشوائب الحس والوهم اغلاظه وقوله يتبدل  
صورها علمت ما فيه وقوله بل يقرأها الخ أخرجه ابن حبان عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
(قوله يذكره دائماً على الحالات الخ) أخذ الدوام من ذكره هذا الاحوال لانه لا يفهم منها  
الدوام عرفاً كالإلهي وقيل أخذهم من المصارع الدالة على الاقرار وأشرفه على الحالات  
الى ان الدوام ليس حقيقياً ولذا قال في المحشورية في أغلب أحوالهم وقوله فاحسب يتحمل انه اشارة  
الى ان قياماً مع قائم وقعوداً مع قاعد فانه ما وجد كاصحابه ويحتمل انهم ممدون مؤلوان  
بما ذكره وقوله وخصم من تفسيره الى الجوار والجزر والتمسقه الخاص وقوله من أحب الخ  
حديث يخرج صحيح (قوله وقيل معناه يصلون على الهيات الثلاث الخ) وقوله فهو جفتان يرجع  
التعبير الى الحديث فظاهر وان وجع الى القول به في الآية فتكونه لا شئ جفتي عن البيان وبسط  
المسئلة في الفرع وعندنا حنفية رحمه الله يستلزم على ظهره ذلك ان تقول انه المصير امر الفاعل  
في الثلاثة دل على ان غيرهم ليس من هبته والصلاة مشغلة على الذكر فلا ينبغي ان تكون على غيره  
فأتمل ومقدم يرجع مقدم على خلاف القياس كاصرح به أهل الفقه والحديث المذكور أخرجه  
الغضاري واصحاب السنن الاوية وليس فيه ذكر الابه (قوله استدلالاً واعتباراً الخ) أي يكون  
تفكيرهم في الاستدلال على الصانع وانما كان التفكير أفضل المبادات لان اجماعه معرفة الله لانه لا يدله  
وبما توسع وقوله لاصادة التشكر الخ أخرجه ابن حبان والبيهقي وعضاه وقوله لانه  
المخصوص بالقلب يعني انه يقتضي الخلوص وهذا سان لفضله في نفسه وفضله باعتبار المطلق مأمراً  
وقوله ينسأرجل الخ أخرجه ابن حبان ووجه دلالته على شرف اول الدين ان غاية معرفته تعالى  
وموضوعه هو ذلك وشرف العلم بشرفه وجعلته بامعقول قول مقدور حال كذا ذكره أبو عبد الله يقولون  
على ان الذين يمتدوا وهذا خبره (قوله وهذا الاشارة الخ) اشارة الى تفسيره باسم الاشارة وسان  
لوجه افراده وتذكره فاذا كان اشارة الى المتكبر فيه مثل اختلاف الليل والنهار واذا كان  
الى الخلق من السموات والارض استبح ذلك ايضاً لانه يطالع الشمس وغروبها والقدرة على  
التعبير اسم الاشارة لانه على انها اختلافات بحسب ما يكتفي بعجزها استغناء ما لها كما ذكره  
في الكشف وفسر الباطل بالعبث وهو ما لا فائدة فيه مطلقاً او ما لا فائدة فيه يعتد به او ما لا يغني  
فائدة كما بين في اول شرح ابن الحاجب العسدي (قوله سبحانه الخ) مصدر منصوب بفعل محذوف  
وابالجملة المستمرة بوقى ما تنويه الكلام وتأكده كاصرح به النجاة والمقرون فلا وجه لما قيل  
فيه بحث لانه مؤخره لدني البعث من خلقه (قوله وقائدة القام الخ) لما دل قوله ربنا ما خلقت

هذا باطلاع على وجوب الطاعة واجتناب المعصية وثب عليه الدعاء بالاستعاذة من النار لئلا يلقاه كانه قبل  
فحين نطقك فقتل عذاب النار التي هي جزاء من عصاك والمقصود منه فوقتنا للعمل بحافه من الدلالة  
وقبل انه يرتب على قوله سبحانه أي نزلناك فقتنا وقيل انه جواب شرط مقدر (قوله فقد أخرته  
غاية الانزاء الخ) في الكشف فقد أبلغت في أخرته وهو نظيره فقد فأنزله في كلامهم  
من أدركهم في الصانع فقد أدركهم من سبق فلا نقصد سبق يعني انه اذا جعل الجزاء أمر اظاهر الزوم  
للشرط سواء كان الزوم العموم والخصوص كما في المثل أو بالاستزام مع الشغار كما في الآيةين يكون  
الكلام خالصا من الاستعاذة ان جل على ظاهره فيحصل على أعظم أفرادها وخصها لترتيب الفائدة كفا  
فوزا عظيما وأخرى غاية الانزاء ونحوه فلا يرد أن الآية ليست كالمثل المسد كقولان فيه جعل  
العامة جوابا لوقاية العامة تغاير لأن الشرط عذاب جسماني والجواب عذاب روحاني وهكذا  
صرح به قائل كلامه لا يلائم آخره ومذاهرت وجه قوله غاية الانزاء وجعل المثل تطرية له والصانع  
اسم جيل والخزى الاقتضاح وتجو بهجوه غاية ذلك وفه الإشارة إلى أنه لا يقتضي تحصيل كل من  
دخلها كما قوم وهذا من كلام رجل يسمى حنيف الحناني ضربت العرب به المثل فقال أو ابل من حنيف  
الحناني وهو رجل من تميم الملائ كان أعرف الناس بأحوال الأهل في الجاهلية حال القاتل وهو القاتل  
من قاتل الشرف وترجع الحزن وشي الصانع فقد أصاب المراد (قوله وفيه اشعار بأن العذاب  
الروحاني أنقطع) هو مأخوذ من التفسير الكبير حال فيه احتج بحكايا السلام بهذه الآية على أن  
العذاب الروحاني أقوى فالو الآن الآية تدل على تهديد من عذب بالنار بالخزى وهو عبارة عن  
التعذيب والاهانة وهو عذاب روحاني فلو لا أن العذاب الروحاني أقوى لما حسن تهديد من عذب  
بالنار عذابا لخزى وانجلا له اه يعني أنه ترتب فيه العذاب الروحاني وهو الانزاء على الجسماني  
الذي هو داخل النار وجعل الثاني شرطا والأول جزاء والمراد من الجملة الترتيبية الجزاء  
والشرط بقده فيشر بأنه أقوى وأنقطع والاعكس وأيضا الفهر من من قوله قتل عذاب النار طلب  
الوقاية منه وقوله وبنا الخ دليل عليه فكانه طلب الوقاية من المذكور لترتب الخزي عليه فدل  
على أنه غاية ما يحاط به منه فحاقل أن أراد العذاب بالأعمال الواسعة فالمراد ظاهر وأن أراد المعنى  
المشهور فوجه الاشعار أن السوق فرصة على أن المراد باذخار النار التعذيب الروحاني وفه ما بهما  
لا وجه بعد التأمل فيما ذكرناه (قوله أراد بهم المدخلين الخ) يعني يقتضي الساق وما لهم أي لمن  
دخلهم من أنصار وهو ردة على الزمخشري في قوله فلا ناصر لهم بشهادة ولا غيرها إجماع إلى مذهبه وفي  
الكشف الظاهر من الآية أن من دخل النار فلا ناصر له من دخولها أمّا أنه لا ناصر له من الخروج بعده  
المدخل وذلك لأنه عام في نفي الأفراد هل بحسب الأوقات والظاهر التقييد بما يطلب النصر أو لا  
لاجله لكن أخذ ما يقابل قلبت ماله من ناصر لهم فيهم منه أن العقاب لا ينتهي بتعذيبه وإن بعد العقاب  
لا يفتح بل يفهم منه أنه لا مانع عنه مما عمل به ثم ان سلم التساوي لم يدل على النفي وما قاله القاضي  
من أن نفي الناصر لا يمنع الخ الظاهر والقول بأن العرف لا يبعد عنه غيره (قوله أرفع الفعل على  
المسجع الخ) اختلف المتأدق مع المعلقة بين ذهب الأخفش وكثير من النحاة إلى تعدي الفعل معقولين  
وذهب الجمهور إلى أنه لا يتعدى إلا إلى واحد واختاره ابن الحاجب قال وقد تروهم أنه متعد إلى معقولين  
من جهة المعنى والاستعمال أمّا المعنى فلو قف على مسجع وأما الاستعمال فلو قوم سمعت زيد يقول  
ذلك وسمعتة قائلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون ولا وجه لأنه يكتفي في تعليل المسجع دون  
المسجع منه وإنما المسجع منه كل شئ ومنه فكأن أن الشم لا يتعدى إلا إلى واحد كذلك السماع فهو ما  
سجد فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه للعلم بذكر بعده حال نيته ويقدر في يسمعونكم اذ تدعون  
يسمعون أم وأتاكم وهو بالغ من تقدير دعاءكم لهذا الشخص كلامه في الأمالي والزمخشري جعل المسجع

(وبناك من تدخل النار فقد أخرته)  
فقد أخرته غاية الانزاء وهو نظيره قوله  
من أدركهم في الصانع فقد أدركهم والمراد  
بتهويل المستعاذ منه تنبيه على شدة  
خوفهم وطلبهم الوقاية منه وفيه اشعار بأن  
العذاب الروحاني أنقطع (وما للظالمين من  
أنصار) أراد بهم المدخلين ووضع الفهر  
موضع المضمر للدلالة على أن ظالمهم سبب  
لادخالهم النار وانقطاع النصرة عنهم في  
الخلاص منها ولا يزم من نفي النصرة نفي  
الشفاعاة لأن النصرة دفع شهر (رسالتنا  
معنا مناديا يشادى الأديان) أوقع الفعل  
على السمع وحذف المسجع لادالة وصفه  
عليه وفيه ما بالغت لست في إيقاعه على نفس  
المسجع

صفة بعد النكرة وبالأبعد المعرفة فقبل لا يجئ أنه لا يصح ابتغاء فعل السماع على الذات إلا بوضار  
 أي سمعت كلامه وأن لا فرق بالمعنى فيما جمعه أولاً وموقفاً أن يجعل بدلاً بتأويل الفصل بالمصدر على  
 ما راء بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال فكذا أثر الوصفة أو الحالية وانما جعل البدلية وأقن لان  
 وقع صفة المعنى عليه في بدل الاشغال كسلب زيد فيه معروف في اللسان معارذ بخلاف الحال ومقابل  
 أنه لا يجوز بعده إلا المضارع غير صحيح لوقوع الطرف واسم المتأصل كما سمعته وقول النحوي لا يصح الخ  
 سبق على مذهب الجمهور والأفعلى مذهب الأخفش لا يحتاج إلى تقدير وقول المصنف رحمه الله لا لأنه  
 وصفه بيان لما في الآية والأفوهي يكون حالاً ونظراً ووجه المبالغة جعل الذات كأنها مجموعة قلذا  
 لا يستعمل الأفعال بدون واسطة (قوله وفي تنكير المتأدى وأطلاقه الخ) يعني أنه قال أولاً منادياً ثم  
 يذكر مادعا ثم قال ينادي للابيان تنظيماً لثان المتأدى والمنادي له ولو قال أولاً منادياً للابيان لم يكن  
 بهذه المناسبة ولما كان النداء محضاً ما جازي ولا يستعمل فيه تنقيحاً بالاعتبار من هذين الطرفين  
 وقوله بأن آمنوا إشارة إلى أن أن مسددة والقول متعدياً بالياء أي ينادي بأن آمنوا وقيل أنها  
 تضيمنية وقوله فالمتألف على معناه والقطب المقامه وذن بهجيج القبول وتنب الإيمان عن السماع  
 من غيره وله والمعنى فاستأمرنا قال المتأثران المصدرية وان دخلت على الماضي والمضارع والأمر لكن  
 لا يخفى أن جعل الكل يعني المصدر بل يعني حصول الإيمان في الماضي والمستقبل والمطلوب وهو  
 جواب ما قيل أنه إذا أول المصدر فثابت معنى الطلب وأخويه وهو المقصود وهو جزم في ذهب إلى أنها  
 تفسيرية وعلى التفسيرية متوافقة بقوله ينادي لأن الله تعالى عن قوله آمنوا والتقدير ينادي للإيمان  
 أي يقول آمنوا وليس تفسير الإيمان كما هو على ما اختاره المصنف من تقديره بالياء هو متعلق  
 ينادي لأنه المنادى به وليس بدلاً لأن الإيمان كإفهامه بعضهم والياء أكثر من النجاة أن التفسيرية لما  
 فيها من التكليف كما فعله في المعنى ترك المصنف رحمه الله وقوع في حصة شكلها بعض الحواشي أي آمنوا  
 أي بأن آمنوا فكأنه من واقع لا يخفى في ذكر الوجهين (قوله ذنوبنا كآثرنا الخ) خوف من معنيهما  
 لأنه أفسد ولا يتم للاستعاب وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أنه المناسب لأنه لا ينبغي ما أخذ  
 من الذنب يعني الذيل فاستعمل في قياسه تخوم عاقبته لما يقبضه من الأثم العظيم وكذلك هي تبعه اعتباراً  
 بما يتبعه من العقاب كما صرح به الراغب وإنما الشبهة في السوء وهو المستقيم ولا تقابل بالحسنة فتكون  
 أخف حال الطغيان لأن الغفران مختص بفعل الله والتكفير قد يستعمل في الصد كإزالة كفره عنه  
 وهو يقتضي أن الثاني أخف من الأول وفي كلام المصنف ما يوضحه (قوله مخصوصين بصميم معدودين  
 الخ) الاختصاص من المعية لأنه لا مجال لتكونهم معصية ما دامهم من عات قبل ومن عيون بعدوه  
 كآثاره من الاغتراف على حكمه والعذوق في زمهره وبلزته أن لا يكون موضع غيرهم والابرار جمع وأما كونه  
 جمعاً يرتفع بان فاعلاً لا يجمع على أفعله حتى قيل إن أصحاب ليس جمع صاحب بل صاحب أو صاحب  
 بالكسر مخفف من صاحب بحذف الألف وبعض أهل العربية أثبتوه بوجه نادر وأوجه الدلالة على محبة  
 لقاء الله طلبه التوفيق وأسناده إلى الله وقيل إن نكتة قوله مع الأبرار ودون أبرار التذلل وأن المراد لساناً  
 بابرار فاسم كمالهم وجعلهم من أمثالهم قال في الكشف وفيه ضم للنفس وحسن أدب مع ادراج  
 مبالغة لأنه من باب هومن العلماء بدل عام ولا يتصلون لطف وقوله من أحببنا الله أهديت آثره  
 الشيطان من عبادة من الصامت ورضي الله عنه (قوله أي ما وعدتنا على تصديق رسلك الخ) قد  
 التصديق لرسول عليهم الصلاة والسلام لأن المراد بالمناذري الرسول على الأرجح والإيمان التصديق  
 لتعديته بالياء فكأنه قبل أن يعضد رسوله على التصديق فصدقناه فلذا كان ذلك فاستأمرنا وعدتنا  
 من الأجر على ذلك التصديق وقوله لا خوفنا إشارة إلى أن ما وعدناه وأنجب الوقوع لاستعانة الخلف  
 في وعده تعالى فكيف طلبوا ما هو واقع لا محالة وأجاب بأن وعدنا الله لهم ليس بحسب ذواتهم بل بحسب

وقد تنكير المتأدى وأطلاقه ثم تشبيهه بغير  
 لسانه والمراد به الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وقيل القرآن والنداء والدعاء وشهوها  
 بعدى إلى واللام تشبيها بمعنى الانتهاء  
 والاختصاص (أن آمنوا بكم فآمنوا)  
 أي بأن آمنوا فآمنوا (ربنا فاغفر لنا  
 ذنوبنا) كآثرنا فآمننا ذات تسعة  
 (وقفر مناسبتنا) صفراً فآمننا مستقيمة  
 واصلن مكفرة عن مجتنب الكبار  
 (ورقنا مع الأبرار) مخصوصين بصميم  
 معدودين في زمهرهم وفيه تشبيه على أنهم  
 يصحون لقاء الله سبحانه وتعالى ومن أحب  
 لقاء الله أحب الله لقاءه والأبرار جمع أبرار  
 كآثرنا وأصحاب ربنا وأما وعدتنا  
 على رسلك أي ما وعدتنا على رسلك الخ  
 رسلك من التواب لما أظهر أمثاله لما أمر  
 به سأل ما وعدنا على لا خوفنا من خلاف  
 الوعد بل تخافة أن لا يكون من الموعودين  
 لسوء عاقبة وقصور في الاستئصال أو تعدياً  
 واستقالة

أعماله فالحق ومن الدعا التوفيق للأعمال التي يصرون بها أحلا لمول الموعود والدعا تعدي لقوله ادعوني أو المستود الاستجابة والتذلل لله بدليل قولهم أنك لا تحذف المعاد يوم هذا يوم التذليل أم التمام وبهذا سقط ما قيل أنه كيف يخافون أن لا يكونوا من الموعودين مع طلب ما وعدهم الله فإن لم يكونوا موعودين لم يصح قولهم ما وعدتكم ما وعدتكم لا لا يكونوا من الموعودين مع طلب الآخرين (قوله ويعبرون أن يعقل على محذوف الخ) لم يقل تعالى محذوف الصريح على أي به منزلة على رسلك أو محمولا على رسلك أي حاله كونه مكافئاً لرسلك وبلغنا منسب لأن الرسل عليهم الصلاة والسلام محمولون حال تعالى فأما علمه ما حل وعليكم ما حلته وتعلق القوف يكون خاصاً إذا قامت عليه قرينة فلا عبرة بانكار أي حبانة أو التقدير على السنة رسلك فهو متعلق بوعده وهو الثواب وقيل النصرة على الاعبداء (قوله ولا تغتر يا يوم القيامة) قال الامام إشارة إلى قوله وبذلك هم من الله حالم يكونون يحتجبون فانه وبما قلن الانسان أنه على الاعتقاد الحق والعمل الصالح ثم يظهره في القيامة أن اعتقاده كان خلافاً له كإن ذنبا فها لا تحصل له الخلة العظيمة والمعترة الكاملة والألف الشديد وذلك هو العذاب الروابي فأول مطالعهم دفع العذاب الجسماني وآخره دفع العذاب الروابي والمصنف رحمه الله تعالى أوله بأنه طلب العصية عما يقتضيه أي يقتضي الإغراء والمعاد مصدر عني الوعد وقسمه بالآية والأجوبة هو الظاهر لما مر وأما تفسيره بالبعث فصحيح لأنه معاد الناس للجزاء فقد يرجع إلى الأقل والتكرير وجهه مذكوره والاستقلال يؤخذ من الاعادة وعدم العطف وما ذكره من قولهم من حربه بالماء الموصلة والزاي المجبة والياء الموحدة أي أهمه ويجوز أن يكون بلازناً أيضاً لأنه يقال منته وأجزبه كما ضبط بهما في حديث آخر وأما هذا فقال السيوطي رحمه الله لم أضف عليه (قوله إلى الطلبة هم وهو أخص من أجاب الخ) طلبة يؤن تركه اسم بمعنى المطلوب إشارة إلى مفعوله القصد واستجاب أخص من أجاب كما نقل عن القراء أن الأجابة تطلق على الجواب ولو بارز الاستجابة الجواب يحصل المراد لأن زيادة السين تدل عليه أنه مطلب الجواب والمطلوب ما يوافق مراده لا يخالفه وهو تعالى باللام وهو الشائع وقديس تدي شبهه كأي قول الفنوى

وداع دعا يامن بحبيب النداء • ظم سبحانه عند ذلك بحبيب

وهذا في التعدي إلى الداعي وأما إلى الدعا فاتفق دون اللام مثل استجاب الله دعاءه كما ساقى ولهذا قيل إن هذا البيت على حذف مضاف أي يستجيب دعاءه كما ساقى في سورة القصص وأنى لا أضيع متعلق باستجاب لأن شبهه على القول وهو مذهب الكوفيين وقول المصنف على إرادة القول يحتملها وقوله بيان عامل أي بمعنى شخص عامل أو على التقلب (قوله لأن الذكر من الاتي والاتي من الذكر الخ) في ابتدائية وعلى أن المعنى أنهم آمنوا أصل واحد من ابتدائية بتقدير مضاف أي من أصل بعض أو هي اتصالية أيضاً بحسب اتحاد الأصل وكلام المصنف رحمه الله في سلب الأول والمراد الاتصال في الاختلاط والاعتناء أو الاتحاد في الدين حتى كأن كل واحد من الآخر لما بينهما من اخوة الاسلام وما روى عن أم سلمة رضي الله عنها رواه الترمذي والاتصال بين الاثنين لأن المصير من الأعمال فهي لا تنضم للذكر ولا للإناث وقوله فقلت أي هذه الآية كما ألقاه فآذنين الخ وقوله وهي جملة معترضة أي قوله بعضكم من بعض اعترضت بين ما قبله وتفصيله بقوله فآذنين الخ (قوله تفصيل لأعمال العمال الخ) أي فيه تفصيل كابدل عليه القاء بعد الاحال وتخصيص بعد تعمير ثم يأتي تعظيم العامل وعمله والاختيار على سبيل التسميت بتكثير السات وأدخل الحسنة وعظيم الثواب من الله الجامع لمصافات الكمال وأصل المباشرة من المهيرو وهو الترك فان كان المتروك الشرك كان قوله وأخرجوا من ديارهم تأسيساً للأوطان والعشائر فقوله وأخرجوا الخ مضاف تسميري وقوله بسبب إيمانهم بالله ومن أجله قاله فالتحرير التعارف على أنه يقال بعث في سبيل الله

ويجوز أن يعقل على محذوف تقديره ما وعدتكم ما وعدتكم لا لا يكونوا من الموعودين مع طلب الآخرين (قوله ويعبرون أن يعقل على محذوف الخ) لم يقل تعالى محذوف الصريح على أي به منزلة على رسلك أو محمولا على رسلك أي حاله كونه مكافئاً لرسلك وبلغنا منسب لأن الرسل عليهم الصلاة والسلام محمولون حال تعالى فأما علمه ما حل وعليكم ما حلته وتعلق القوف يكون خاصاً إذا قامت عليه قرينة فلا عبرة بانكار أي حبانة أو التقدير على السنة رسلك فهو متعلق بوعده وهو الثواب وقيل النصرة على الاعبداء (قوله ولا تغتر يا يوم القيامة) قال الامام إشارة إلى قوله وبذلك هم من الله حالم يكونون يحتجبون فانه وبما قلن الانسان أنه على الاعتقاد الحق والعمل الصالح ثم يظهره في القيامة أن اعتقاده كان خلافاً له كإن ذنبا فها لا تحصل له الخلة العظيمة والمعترة الكاملة والألف الشديد وذلك هو العذاب الروابي فأول مطالعهم دفع العذاب الجسماني وآخره دفع العذاب الروابي والمصنف رحمه الله تعالى أوله بأنه طلب العصية عما يقتضيه أي يقتضي الإغراء والمعاد مصدر عني الوعد وقسمه بالآية والأجوبة هو الظاهر لما مر وأما تفسيره بالبعث فصحيح لأنه معاد الناس للجزاء فقد يرجع إلى الأقل والتكرير وجهه مذكوره والاستقلال يؤخذ من الاعادة وعدم العطف وما ذكره من قولهم من حربه بالماء الموصلة والزاي المجبة والياء الموحدة أي أهمه ويجوز أن يكون بلازناً أيضاً لأنه يقال منته وأجزبه كما ضبط بهما في حديث آخر وأما هذا فقال السيوطي رحمه الله لم أضف عليه (قوله إلى الطلبة هم وهو أخص من أجاب الخ) طلبة يؤن تركه اسم بمعنى المطلوب إشارة إلى مفعوله القصد واستجاب أخص من أجاب كما نقل عن القراء أن الأجابة تطلق على الجواب ولو بارز الاستجابة الجواب يحصل المراد لأن زيادة السين تدل عليه أنه مطلب الجواب والمطلوب ما يوافق مراده لا يخالفه وهو تعالى باللام وهو الشائع وقديس تدي شبهه كأي قول الفنوى

أى لأجله وسببه والله يشير المصنف رحمه الله (قوله لأن الواو لا توجب ترتيباً) يعنى على هذه  
 القراءة: **ص** كفت تكون المقابلة بعد القتل فإن كانا القتل والمقاتلة من شئ واحد فالواو لا توجب  
 الترتيب وقد تم القتل لفضله بالشهادته وإن كان قتل بعض وقاتل بعض آخر كما نهزموا ولم يصفوا بقتل  
 اخوانهم لأنه لى أن التقدير والذين قتلوا والذين قاتلوا أو على التوزيع أى منهم الذين قتلوا ومنهم  
 الذين قاتلوا وإلى التوزيعين أشار المصنف رحمه الله وخسر **التصنيف** بالهول لأن أصل معناه الشتر  
 المقصود للقاء فاشتار إلى أنه غير مراد هنا (قوله أى أنيهم بذلك الملية) ذكر في نصه أوجه  
 أحدها أنه مصدر مؤكد لأن معنى الجلبة قبله لا يثبتهم فذلك موضع أو باموضع الائمة وإن كان في  
 الأصل اسماً لما يشابه به كالعطاء لما يعطى وقيل أنه حال من جنات لوصفها ومن الضمير المفعول أى  
 من الجنات وقيل أنه بدل من جنات وقيل منصوب على القطع ومن عند الله صفة له والثواب لا يكون إلا  
 من الله قاله الأوصاف المؤكد لأنى في كون المصدر مؤكداً فلا بد عليه أنه إذا وصف كيف يكون مصدراً  
 مؤكداً كما قيل وفي قوله من عند الله الثبات وقيل أن المعنى أو بالترتيب الجنات واعلم أن قوله لا كقتر  
 الخ جواب قسم محذوف تقديره والله والقسم وسواء خبره مبتدأ وهو الذين وزعم ثعلب أن الجلبة  
 الضميمة لا تقع خبراً أو وجهه أن الضميرة محل وجوب القسم لا محل له وهو انشاق ما مانه يقال الله  
 محل من جهة الضميرة ولا محل من جهة الجوابية أو الذى لا محل له الجواب وانضم مجموع القسم وجوابه  
 ولا يضر كون الجلبة انشائية تأويلها بالخير أو بقدر قول كما هو معروف في أمثاله (قوله والله عنده  
 حسن الثواب على الطاعات فادركه) في الكشف وعند من لم أى يختص به وبقدرته وفضله لا يشبه  
 غيره ولا يقدر عليه كما يقول الرجل عندي ما تريد اختصاصه به وعلمك وإن لم يكن بحضرة يعنى ليس  
 معناه أن الثواب يحضره بالقرين معنى له ما هو حقيقة لفظ عنده بل مثل لكونه بقدرته وفضله بحيث  
 لا يقدر عليه غيره بحال الشئ يكون محضراً حد لا بد عليه لغيره والاختصاص مستفاد من هذا التثنية  
 حتى لو لم يجعل حسن الثواب مبتدأ مؤخر عنه كان الاختصاص بجمله (قوله الخطاب للنبى صلى الله  
 عليه وسلم الخ والمراد منه أنه) لأن سادس القوم مخاطب بشئ وبادعاهه فمقوم خطابه مقام خطابهم  
 (وقرئ الوجه الثاني لكان) وفى أنه لا يكون منه تزلزل حتى يؤمر بالثبات فليس شقوى في دفع المجهود  
 أو الخطاب عام شامل للنبى صلى الله عليه وسلم وغيره بطريق الثقلب تطيباً لقلوب المخاطبين فلا يلزم  
 نسبة القروروا لا اعتباره صلى الله عليه وسلم فلا يرد ما قيل في أن يراد كل أحد سوى النبى صلى الله  
 عليه وسلم ثلاث يلزم الجميع بل الحقيقة والها إذا خطاب غيره يعنى النبى عن القروروا وخطابه صلى الله  
 عليه وسلم يعنى الثبات على الانتهاء فاقوم في الكشف من أنه خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أو لكل أحد محتمل أو بل لوجهه إذا اخلل انخاضاً منه وعاد إليه ومن هنا قلنا نكتة سرية في إسناده إلى  
 الثقلب تضاداً بأن أن نسب إليه (قوله والنبى في المعنى للخطاب الخ) السبب عين الثقلب والسبب  
 الاعتباره والنبى ورد على الأول والمراد بالنبى عن الثبات أى الاعتراض بماز أو كما في ما قيل السبب  
 ثقلبهم والسبب القروروه فمعنى الثقلب للنبى غروره ليس على ما ذهبى كذا قيل يعنى الله من قبل  
 لأنك هنا أذهمتى عن الحضور لأن الرواية التى فعل القروروا لا يثبتونه فكيف يثبت  
 عنها فأبى لازمه ونهى عنه وأورد عليه أن القارئين والمفروضة متضايغان وقد صرحوا بأن القطع  
 والاعتقاد ونحوه متضايغان وحقق في العلوم الدقيقة أن المتضايقين لا يصح أن يكون أحدهما  
 سبباً لا تخبرل هما معاً في درجة واحدة فالأولى أن يقال على النبى يكون الثقلب غاز الفيدنى  
 الخطاب عن الاعتراض لأننى أحد المتضايقين يستمر حتى الآخر وما ذكره منى على أن الآخر والتأثير  
 أمر واحد لا أمر متضاد فإن أحدهما مقرب على الآخر وهو أن ذهب إليه كثير لكن النظر الصائب  
 يقتضى خلافه فلا يمكن من المقلدين والمجاهدين (قوله له خبر مبدأ واحد وف الخ) يعنى في جنب

قوله وإن كان قتل بعض الخ أى فلا إشكال  
 وكأنه حذفه لعلمه اهـ معناه

(وقالوا) الكفار (وقتلوا) في الجهاد وقرأ  
 سورة الكساف بالعكس لأن الواو لا توجب  
 ترتيباً والثاني أفضل وأولاً والمراد بالقتل منهم  
 قوم قاتل الباقين ولم يصفوا واشتدوا بـ كثير  
 وابن عاصم قالوا التكتير (لا) كقتر عنهم  
 سياهم (لا) محوياً (ولا) خلاصهم جنات  
 تجري من تحتها الأنهار أو بامس عند الله  
 أى أنهم بذلك الثابتة من عند الله تفضلاً  
 منه وخم ومصدر مؤكد (والله عنده حسن  
 الثواب) على الطاعات فادركه (الخطاب للنبى  
 صلى الله عليه وسلم الخ) والمراد أنه أو تثنية  
 على ما كان عليه كقوله فلا قطع المكذبين  
 أو لكل أحد أو النبى في المعنى للخطاب  
 وإنما جعل الثقلب تزيلاً للسبب بدلالة  
 المسبب المبالة والمعنى لا تنظر وبظواهر  
 عليه من السعة والحظ ولا تنظر وبظواهر  
 ما ترى من تسلطهم في مكاسهم ومناجرهم  
 ومزادهم في رداؤهم عيش فيقولون  
 يرون المشرقين في رداؤهم عيش فيقولون  
 إن أعداءه فيماتون من الجهد فقلت (متاع قليل) خبر  
 من الجوع والجهد فقلت (متاع قليل) خبر  
 مبتدأ محذوف أى ذلالت الثقلب متاع قليل  
 لقصر مته في جنب

قوله ومثله قوله في الحديث في جنب الآخرة الحديث الذي في السرح وكتب هو عليه بعد ليس فيه جنب فلهذا بشرى إلى حديث آخر ٨١ معصية  
ما أعد الله للمؤمنين قال عليه الصلاة والسلام ما الدنيا ٩٤ في الآخرة الا مثل ما يجعل أحدكم أصبعه في البئر فليظن بربيع (ثم أرواهم جهنم وبئس

المهاد) أي ما مهدوا لانفسهم (لكن الذين  
انفقوا ابرهم لهم بنات يجيرن من تحتهم الانهار  
خالدين فيها من عند الله) التزل والتزل  
ما يهتد الزل من شرب وطعم واصله قال أبو  
الشعر الضبي  
وكذا الدجال بالبدش ضافا  
جعلنا القنوا والمرهفات لهن زلا  
واتصاه على الحال من جنات والعالمل فيها  
الظرف وقيل انه مصدر وكذا والتقدير  
نزلوها زلا (وما عند الله) ككثرته ورواه  
(خبر البراء) مما يلقب فيه الفجار لقلته  
وسرعة زواله (وان من أهل الكتاب من  
يؤمن بالله) ثارت في عبد الله بن سلام  
وأصحابه وقيل في أربعين من هجران  
واثنين وثلاثين من الحبشة وخاتمة من الروم  
كانوا نصارى قالوا رقت في أصحمة الخبائث  
لما فاع جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فخرى فعلى عليه فقال المتأفكون انظروا  
إلى هذا يصلي على حج نصارى لم يرقط وأما  
دخلت اللام على الاسم للفضل يشهرون  
ان بالظرف (وما أنزل النكم) من القرآن  
(وما أنزل اليهم) من التكاين (خاشعين  
له) حال من فاعل يؤمن وجعه باعتبار  
المعنى (لا يشعرون بآيات الله تخافا دلا)  
كما يفهم المحزونون من أحبابهم (وأولئك لهم  
أجرهم عند ربهم) ما خص بهم من الاجر  
ووجهه وفي قوله تعالى أولئك يؤتون أجرهم  
مؤمنين (ان الله سريع الحساب) لعلمه بالاعمال  
وما يستوجب من الجزاء واستغنا عن  
التأمل والاحتساب والمراعاة ان الاجر الموعود  
سريع الوصول فان سرعة الحساب تستدعي  
سرعة الجزاء (يا أيها الذين آمنوا صبروا)  
على مشاق الطاعات وما يصيبكم من  
الشدة (صابروا) وغالبوا أعداء الله في  
الصبر على شدائد الحرب وأعدى عدوك  
في الصبر على مخالفة الهوى ومغصه بعد  
الامر بالصبر مطلقا لشدته (ورابطوا)  
أبدانكم وشملكم في التفويض وتصدين  
للقروا أنفسكم على الطاعة كما قال عليه الصلاة والسلام من الرباط انتظار الصلاة بعد الصلاة وعنه عليه السلام من

ما أعد الله أي القسار والاضافة اليه ونسج في قسامة أو صله ان أفسس ثم ينشئ موضع يجنبه وعمله  
قوله في الحديث في جنب الآخرة وفي نسخة وفي جنب المطف على مقدر أي في نفسه وفي الخ  
أو بالنسبة لما فيها من الآخرة أو لاقضائه وعدم بقائه وهذا الحديث في صحيح مسلم وقوله ما مهدوا  
إشارة إلى تقدير المخصوص بالهم والهاد كالفرش لفظا ومعنى وقوله ما الذي في الآخرة أي ما تقدر  
الدنيا واعتبارها وهو العامل في الجار والمجرور وهو حال عاملها معني التي (قوله القزل والقزل الخ)  
يعني يستعين أو ضم فكأن أصل معناه الفضل والروع في الطعام ويستعار للعامل عن الشيء كما ساقى  
في قوله تعالى خير زلا والتزل ما يهتد للزلا ثم استعمل بمعنى الزاد ملقا ويكون جماعته النازلين وقد  
جوزنا وقوله أبو الشعر لقب شاعر لكثرة شعره الضبي أي السبوح لبني ضبة قبله معروفة والمراد  
بالجار الملك المسلط والبدش يعني مع الجلس أو للتعدي وضافنا يعني نزل بنا وجعل مجته لهم كبحي  
المسافر للضيافة لعدم بدالهم بذلك وهي استعاره لطيفة رخصها يجعل القنوا أي المراح والمرهفات أي  
السبوح المرققة زجره زاده وهو حكيم على حده تحية منهم ضرب وجميع وعلى الحالية فعمل الجنة  
نفسه ان لا يجوز أو تستدبر مضاف أي ذات نزل وعلى المصدرية فهو يعني التزول أي نزولها نزل لا في  
نسخة أنزلوها ووجه الاستدلال في الآية انه رذعي الكفار فجا يهونون من أنهم شععون والمؤمنون  
في عناء فقال ليس الامر كما هوهم فانهم لا عناء لهم اذا انظر إلى ما أعد لهم عند الله وأنه لما ذكرتهم  
أروهم أن الله لا يضيع المؤمنين فاستدل عليه بأن ما هم فيه عن النعم لانه سبب لما بعده من النعم البسام  
قتل ولا يضيع ما في جعلهم ضيوف الله من المطف بهم وقوله والعامل فيها الظرف يعني اذا كان جنات  
فاعلا لا اعتماد فان كان عند الله وحال من الضمير المستقر في الخبر والعامل الظرف أيضا وقوله الا برار  
من وضع الظاهر موضع الضمير لما تم وعبد الله بن سلام بتخفيف اللام وأصحة بفتح الهمزة وسكون  
الصاد المهملة وتجاهمه قديم وهاء ذلك الحديث ومعناه بلسانهم عبدة الصم والعميان بفتح النون  
ونقل ابن السكسكسرها وفتح الجيم مخففة وتشديد ياءها غلط واخره ياء ساكنة وهو الاكرواية لانه ليس  
للتسمية ونقل ابن الانباري النهاية تشديدها عنهم من جعله غلطا وهواك كل من ملك الحبشة واسم هذا  
مكحول بن صه ووفى في رجب سنة ثمان من الهجرة وقوله نصاء جبريل أي أشبه بنوه وهذا رواه  
الواحدى وغيره وفي الصلاة عليه دليل لتشافق رحمة الله في الصلاة على الغائب وفي الكشف انه  
مثل لخصي الله عليه وسلم سره قرأه وحاول به الرذعي الشافعي ولا يثنى صفه والعلج في الاصل القوي  
الغلظ من العتق واللام لا تدخل على اسم ان اذالم بفصل بينهما التلايتي حرقا كما كيد فان  
فضل جاز كما جاز دخوله على الخبر (قوله حال من فاعل يؤمن) وجع حلا على المعنى بعد ما حل على  
اللفظ أولا وقبل انه حال من ضمير لهم وهو أقرب لفظا لفظ وحسب الحلال تعرضا لما تفتق الذين يؤمنون  
خوفا من القتل (قوله ما خص بهم من الاجر الخ) إشارة إلى أن الاضافة لله لانه وقوله لعلمه الخ يعني  
أن الاخبار يكونه سريع الحساب كما في كمال علمه بتقدير الاجور ومراعاة الاحتياط وأنه يوفى بها  
كل عامل على ما ينبغي وقد مرنا بنفي ويجوز ان يكون كما في عن قرب التجار وما وعده من الاجر لكونه  
من لوازمها ولكونه من لوازمها أشبهه التأك كدغذا لم يعطف عليه وسرعة الحساب للمؤمنين وهو  
لا ينافي طول حساب غيره ثم تذييلهم (قوله وغالبوا أعداء الله) يعني أن الصلبة مفاعلة  
ففي الجهاد للعدو ولا عدو الاعداء يعني النفس لانه المهاد الاكبر وذكر بعد الصبر الصبر لانه أشد  
فتكون أفضل فهو مكلف جبريل على الملازمة والصلا والوسطى على الصلوات (قوله أبدانكم  
وشملكم الخ) الرابطة نوع من الصبر وهو كالمطف السابق وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن  
الرباط أفضل من الجهاد لانه سقن دماء المسلمين والجهاد سقن دماء المشركين ولذا ورد انه لا بد من  
قوة وانتظار الصلاة عد من الرباط والتفكير أطراف على الإسلام التي يخاف بها من العدو وقوله من

رباط  
للقروا أنفسكم على الطاعة كما قال عليه الصلاة والسلام من الرباط انتظار الصلاة بعد الصلاة وعنه عليه السلام من

رابط الخ زواجه وسلم وغيره والرباط بعد ربيبت النارية ومعه ورباط المراقبة والرباطة ضربان من رباطة  
التغور ومراقبة النفوس والعدل بالغنى المثل من غير جنس وبالسكر منه فهو الفتح هنا وقال  
الراغب العدل والعدل متقاربان لكن العدل يستعمل فيما يفرق بالعبادة كالاحكام والعدل فيما  
يدرك بالحق كالموزونات وقوله الاخلاصة تعلق بالعلمين وقوله ولا ينقل عن صلته أى لا ينصرف عنها  
والمراد أنه معادل للصوم رمضان وقامه **(قوله)** فاقوه بالتبى عساواه الخ المفض الايام والمعب  
منها صفة المتعلقات فالاصبر على الطاعات المربة الا وفى التى هى الشريعة ورفض العادات التى هى  
الطريقة الثانية والمراقبة على جناب الحق التى هى الحقيقة الثالثة وأقول تفسيره ناظر الى هذه **(قوله)**  
من قرأ سورة آل عمران الخ تجب الشمس معنى تقرب وأصل معنى الوجوب السقوط وقوله التى يذكر  
فيها آل عمران من الكلام عليه والحديث الشافى أخرجه الطبرانى عن ابن عباس رضى الله عنهما  
والاول موضوع وهو من الحديث العلوي المذكور فيه فضائل جميع الدور وهو عاقله فاقوه أى أنه  
موضوع متحقق وقد خلقوا من آدوم من المفسرين وشنعوا عليه وقوله بكل آية منها أمانا اعترف  
الامان بعد ذلك بسبب اجراء الزمان والمسافة تحت سورة آل عمران اللهم وفقنا لتمام باقيه وألهمنا  
لقيامه بعينه

﴿سورة النساء مدنية﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

**(قوله)** مائة الخ فى كتاب العدد الذى رجه الله ان هذا عدد المذنب والمكي والبصري وفى الكوفة ست  
وفى الشام سبع **(قوله)** عطف على خلقكم الخ أى آدم له استعلاات الاول يطلق على جنس البشر  
فيشمل آدم وسواء سائر الذكور والانثى مثل فى العموم والشأن يطلق على نفسه كورا  
وانما تعلقا بشمل ماعاد آدم وسواء والثالث أن يراد ما تفرع عنه فشمل ماسواه شاء على ان حواء  
خالقة من ضلع من أضلاعه كاورى فى الحديث الصحيح وهو القول المرفى وقبل انها خلقت من فضل  
طنبته والرايع ان يراد ذكورى آدم وهو معناه الحقيقى وله معنى خاص شاع فى غيرة العرب وهو  
أن يستعمل بمعنى انسان فقال آدم فعل كذا وهو منصرف كإفعل

على راض الحسن من خنده • طائر قلبى لم يزل حاشما

سبب خسلان يحناتها • كم أخرجت من جنة آدم

فالظاهر على عموم الناس أن المراد بآدم فى تفسيره المعنى الثالث فلا يخفى جعل قوله وخلق  
الخ على هذا معطوفا على محذوف هو صفة نفس أى أنشأها من تراب وخلق الخ وهو بيان  
وتفصيل لصيغة خلقكم منها فان عطف على ما قبله فالمراد به بيت اليم التى صلى الله عليه وسلم  
من أمة الدعوة والمعنى خلقكم من نفس آدم لانهم من جهة الجنس المزعوم منه وخلق منها أسكنكم  
سواء وبث منهم رجالا كثيرا ونساء غيركم من الامم الفاتية للحصر والذى له الى ذلك على الاول ان خلق  
الزوج وبث الرجال والنساء داخل فى خلقكم من نفس واحدة فكأن تكورا ولأنه يؤهم أن  
الرجال والنساء مخلوقون من نفس واحدة وأنهم منفردون بالخلق منها ومن زوجهما والناس أعنى  
بقي آدم انما خلقوا من النفس الواحدة من غير مدخل للزوج فلذا عطف على محذوف صفة النفس يدل  
عليه المعنى المقصود وهو أنه فرعكم من أصل واحد فلا بد من وضع الأصل وإنشاء أولاد من ابتناء الفرع  
عليه وهى كون الأصل مثل الفرع فى الخلقة ولذا عطف الزوج للأشهار والوحدة الجنسية والأصل أول  
الأفراد والمبدئية ليست بطريق المادية المقصود تفصيل الناس أى جميع بقى آدم الماضين منهم  
والحاضرين والآتين على التخليل فى أمر الاتقاء ألا يتصور أمر الماضين بذل الآتين أيضا

اهم معناه

رابط ما ولد فى بطن أمه قبل الله تعالى سكان كعدل  
صيام شهر رمضان وقامه لا يطر ولا يقتل  
عن صلته الاخلاصة **(واقتوا الله)** لكم  
تغلبون فاقوه بالتبى عساواه لى تغطوا  
غاية الفلاح أو وانقر القياح لعلكم تفلحون  
ينزل المقامات الثلاثة المترتبة التى هى الصبر  
على رفض الطاعات ومصابرة النفس  
فى رفض العادات ومراقبة السر على  
جناب الحق لترصد الواردات العبد عنها  
بالشريعة والطريقة والحقيقة • عن الذى  
صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة آل عمران  
أعطى بكل آية منها أمانا على جسدهم  
وعنه عليه الصلاة والسلام من قرأ السورة  
التي ذكر فيها آل عمران يوم الجمعة صلى الله  
عليه وملائكته حتى تجب الشمس والله أعلم

﴿سورة النساء مدنية﴾

وهى مائة وخمسة وسبعون آية

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

**(يا أيها الناس)** خطاب بجمعى آدم **(اقتوا)**  
ويكمن الذى خلقكم من نفس واحدة هى  
آدم **(واخلق منها أزواجا)** عطف على خلقكم  
أى خلقكم من شخص واحد

على الحقيقة كما حقق في الأصول في خطاب المشاهدة وما قيل أنه لا يعد أن يكون الأمر بالتقوى عامًا  
 لجميع الأمم بالنسبة إلى الكلام القديم القائم بذاته تعالى وإن كان كونه عربيًا عارضًا بالنسبة إلى هذه  
 الأمة لأوجه لأن المنظور إليه أحكامه بعد القول والالكان التذاه وجمع ما فيه من خطاب المشاهدة  
 بجانان ولا فائله وقيل المراد بالخطاب من بعث إليهم النبي صلى الله عليه وسلم لانهم المأمورون  
 بالانقياد حقيقة والعرب كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما لأن أدهم التناشد بالارحام وان وقع  
 بأنه تغليب أو الخطاب الأول عام والثاني خاص وإذا كان المراد بالرجال والنساء مساوي هؤلاء الخاطبين  
 تغيرت المعاطفات وسيأتي في سورة الزمر أنه يجوز عطفه على واحدة والمسنف وجه الله خالفه فذهب  
 في الناس إلى العموم وجعل ما بعده معطوفًا عليه من غير تقدير وذكر ما سلمه مؤخرًا إشارة إلى  
 مرجوحيته ولم يلتفت إلى ما يخفى عليه على ما قرره ذلك وهو زيادة في شروحه بناء على أن العموم  
 هو المتبادر منه وأن التقدير خلاف الظاهر وما زاد من الآية له عنده لأن اللازم في العطف تغيير  
 المعطوفات لا مصادقة عليه كما قال في الترتيب فلا تكرر أحدًا إذا يشهد من خلق بقى آدم من نفس  
 خلق زوجها منه ولا خلق الرجال والنساء من الأولين جميعًا واليه يشير قوله ببيان لكيفية تولدهم  
 أو أن العطف لبيان خلقهم وتقسيمه بأنه خلق حواء منه ثم منها الذي كور والانات ولما كان  
 في البيان زيادة خلق حواء وتوابعهم وذكر تولدهم لأن أو في معنى الأول وأزيد فجاز عطفه وإن  
 كان بيانًا لما فيه من وجه كما قاله في قوله تعالى ويسومونكم سوء العذاب مع أنه بيان على ما حقق  
 في المعاني فشكل وجهه هو مولها واعلم أن المراد بالتقوى شكر الله على ما ألبسهم من حال الوجود  
 وكذا ذكره في بيان الروية وما بعده من الآية لأن المراد بالتقوى الشكر فاعرفه فانه من الغنائس  
 (قوله من خلق من أصله) هذا هو الصحيح كما ذكره من حديث رواه الشيخان وهو استوصوا بالنساء  
 خيرًا فأنهن خلقن من خلقكم أي من خلق الله فأنزلن من خلقكم فأنزلن من خلقكم فأنزلن من خلقكم  
 أخرج وجعله تقريرًا وتأكيدًا للوحدة الأصل لا خلق حواء منه يقتضي ذلك وقوله ونشر بيان المعنى  
 بث وقوله بين فرائد إشارة إلى أن ليس المراد بالرجال والنساء البالغين والمبالغات بل الذكور  
 والانات مطلقًا فجوزا وقيل أنه في معرض المكافئة بالتقوى فلذا ذكر الكثرة ثم لم يوجب الله  
 وجه العدول عن الحقيقة كان وجهًا حسنًا (قوله ما كتفي بوصف الرجال بالكثرة الخ) الاكتفاء  
 بشعر بأن النساء موصوفها أيضًا لكن حذف اكتفاء ونكتة الاكتفاء بكثرة من كثر منهن أنه على  
 مقتضى الحكمة لانهم خير منهن بنسب وزيادة الخوفا ولكن لما كان لكل زوج زوجة فأكثر استدعى  
 ذلك الكثرة في غير ما لا يرد عليه ما قيل بل الحكمة تقتضي أن يكون النساء أكثر كاسي من قوله  
 يجب لمن يشاء أن يتزوج منهن ثلثة ذكور أن تقدم الاناث لكونهن أكثر كثير القتل وفي الحديث  
 من اشترط الساعة أن تنقل الرجال وتكثر النساء حتى يكون الخسوف أمرًا فيهم قيم واحد وهذا يشهد  
 لما ذكره المصنف رحمه الله وأيضًا للرجل أن يريد على واحدة وهو زهرة لا تتحمل القرب وتذكر كراهة  
 رعاية له بغير فعل أو تأويل موصوفه بالجمع وأولاه صفة مصدر محذوف أي بنا كثيرا وأما جعله  
 صفة حين كتحصيل فتكافى سمح (قوله وترتيب الأمر بالتقوى الخ) بعض أن الاستعمال جار  
 على أن الوصف الذي علق به الحكم عليه موجب له بأربعة عليه داعية إليه وهو هنا كذلك  
 لأن ما ذكره على القدرة العنيفة والنعمة الجنسية والأول وجب التقوى حذرًا عن العقاب  
 العظام والثاني يدعو إليها وفاء بالشكر الواجب هذا إذا أريد بالانقياد ما يعم المتعلق بمقتضى الله  
 والعباد ويجوز أن يراد ما يتعلق بمقتضى ما بينهم من الحقوق وحيث يكون خلقهم من أصل واحد  
 موجبة لانقياد الله في الإخلال بما يجب حفظ من الحقوق التي بينهم وهذا المعنى مطابق لما في السورة  
 من رعاية حال الأنبياء وصلة الأرحام والعدل في النكاح والارث ونحو ذلك بالنسبة من بخلاف الأول

وخلق منه أممكم حواء من خلق من نفس  
 أضلاعه أو محذوف تقديره من نفس  
 واحدة خلقه أو خلق من نفس واحدة (روى منها  
 تقرير لخلقهم من نفس واحدة) ببيان لكيفية تولدهم  
 رجالا كثيرا ونساء (بيان لكيفية تولدهم  
 منهما والعنى ونشر من تلك النفس  
 منها والزوج المخلوق منها بين وبنات كثيرة  
 وأكثرى بوصف الرجال بالكثرة من وصف  
 النساء إذا الحكمة تقتضي أن يكون أكثر  
 وذكر كثيرا أصلا على الجمع وترتيب الأمر  
 بالتقوى على هذه القصة المقتضية الدلالة  
 على القدرة القاهرة التي من حقها أن تخشى  
 والنعمة الباهرة التي توجب طاعة مولها



فانه انما عايناهما من حيث العموم فان اتقاء الله باجتناب العكس والمعاصي وراى الصباح يتناول  
 رعاية حقوق الناس ويؤيده ما رواه مسلم عن جرير بن رضى الله عنه قال كما صدر التمار عند رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لجماعة قوم مجتنى التمار والعبادة تنقل الى السوف من مضرفه ووجهه لما رايهم من  
 الساقة دخل ثم خرج فامر بلالا فاذن فقام ثم خطب فقال يا ايها الناس اتقوا ربكم الى قوله ان الله  
 كان عليكم رقيباً أى عالماً بأحوالكم فأحذروا ولا يفتنى موقع الحاشية مما قبلها وقوله ولان المراد الخ  
 فاتقوا خاصة وعلى ما قبله عامة والاولى اولى لعدم التكرار ولذا تقدمه وقوله على حذف مبتدأ انه  
 صلة له ملقبة على الصلة فلا يكون الاجلة بخلاف نحو زيد ركب وذاهب (قوله أى يسأل بضمك بعضاً  
 الخ) اتقوا الله من وضع الظاهر موضع الضمير اشارة الى جميع صفات الكمال زكاته وصفه البرية  
 فكانه قبل اتقوا ربك ويسته وخلفه اياكم خلقاً بديماً ولكنه مسجماً للصفات الكمال كلها وتساوون اما  
 بعض يسأل بضمك بعضاً فالمنفعة على ظاهرها أى على ما نلوا من كثرته وتفاضل يرد على فعل اذ تقدم  
 فاعلم كما اشار اليه الخ من شئ وتولى حذف احدى التامين فالحذف الثانية لانها التى جعل بها التثقل  
 ويجوز ان يكون الاول (قوله بالنسب عطف على محل الجار والجار والجار) المحل للجار والمجرور وقيل  
 انشئت على الجبرور فقط وقوله فلو اطلع ايمانى لفتى اتقاء الله واشارة الى تقديره ضاف أى قناع  
 الارحام (قوله وهو ضعيف لانه كعوض الكلمة) يعنى الضمير المجرور لثبوت الله العكز الكلمة  
 فكما لا يجوز العطف على جزء الكلمة لا يجوز العطف عليه وهذا مذهب البصريين وقد تبع  
 في هذا الخ من شئ وهو تبع الجبرور فانه شنع على جزئه الله في هذه القراءة حتى قال لا تفضل القراءة بها  
 وقد تبهم ابن عطية وزاد ان المعنى لا يتقدم فيها الا ان التساؤل بالارحام لا يدخل في الحذف على تقوى  
 الله فلا حاجة في عطفه وهو مما يفتنى من الصالحة وكرهنا العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار  
 صحيح عند الكثرين فضع مشهور في كلام العرب وهذه القراءة من السمة المتدلة بالثبوت على الله عليه  
 وسلم متواتر فقل هذا جسارة لا تليق بأحد وجزء رضى الله اهل قدره على عاقبه وقد ذهب ابن جني  
 في المناصير الى تخريجها على حذف الجار وان الاصل والارحام بعطف الجار والمجرور على الجار  
 والمجرور لان هذا المكان لما اشهر به ذكر الجار كانت شهرته مقام ذكره واشدوا له شواهد كثيرة ونعم  
 ما قال وارضاء في الكثرة انه قال يؤخذ من القراءة صحة العطف والاضمار والثاني اقرب عند اكثر  
 البصريين بكونه في ضمير الله لا قطع وقول روى خسر وفي ضمير ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك  
 ومطرد في ضمير الاعلاة اودا • هذا ما يفتح فيه الجزء

وقال بعضهم ان الواو القسم على نحو ان الله ذوقه انه مطلع عليك وترك الفاء لان الاستئناف أقوى  
 الوصلين وهو محسن وقد نسب الى الوهم في قوله الاعلاة البيت فانه مما حذف فيه الجبرور والجار واللام الا  
 أن يقال انه مثال لاضمار مطلقا ويسان لانه قد يكون في الجار وقد يكون في المجرور ولا يفتنى بعده وأما  
 اتقاء المعنى فلان التقوى ان أريد بها تقوى خاصة وهي التى في سقوط العبادات من جعلها صلة الرحم  
 فالتساؤل بالارحام مما تقتضيه وان أريد بالاعم فلدخوله فيها فبما المعنى اما اتقوا الله في حقوق عبادك  
 فانك تعلمون الله وتعلمونهم أو اتقوا الله في حقوق عبادك وان اتقوا الله وادعوا حقوقه وحقوق عبادك  
 فانك تعلمون الله فاذكره وهم ساقلها فانهم وأما قراءة الرفع فتوجبها ما ذكرنا من كونها صلة الرحم  
 فاعلمها معترضة وقد عرفت على قراءة اتقوا الله على ما يتسأل به لقراءة اتقوا الله وقدره ابن عطية اهل لان  
 توصل وقدره ابن جني ما يجب أن تدلوا وتضاهوا فيه وهي قراءة ابن يزيد (قوله وعنه عليه الصلاة  
 والسلام) رواه الشاذان والاحاديث في معناه كثيرة فتقوله ان الله خلق الخلق حتى اذا فرغ منهم قامت  
 الرحم أخذت بمحقوق الرحمن فقال ما فضلت هذا مقام المعاني من القطيعة قال نعم اعترضني ان أصل  
 من وصلها وأقطع من قطعها فقلت بلى قال الراغب معناه أنه تعالى جعل بين نفسه وعباده سببا كما كتب

أولان اراد به عهد الامم بالثبوت فيما قبل  
 بصوت أهل منزله وفي جنسه على ما دلت  
 عليه الآيات التى بعدها وقرئ وخاتى واث  
 على حذف مبتدأ تقديره وهو خاتى واث  
 (واتقوا الله الذى تأسألك الله وأصله  
 بهتمك بعضاً فقول الثانية فى السين  
 تأسألك فادعيت الله العكس أى بطرحها  
 وقرأ حاسم وحسن والعكس أى بطرحها  
 (والارحام) بالتص عطف على محل الجار  
 والمجرور كقولك مررت بزيد وعمر أود  
 على الله أى اتقوا الله واتقوا الارحام  
 فاعلموا ولا تقطعوها وقرأ حزن بالجر عطفاً  
 على الضمير المجرور وهو ضعيف لانه كعوض  
 الكلمة وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ مخذوف  
 الخبر تقديره والارحام كذلك أى عاينوه  
 أو تسأل به وقد ثبت بعبادته وتعالى اذ قرن  
 الارحام باسمه على أن صلتهما مكان منه وعنه  
 عليه الصلاة والسلام الرحم معلقة بالعرش  
 تقول الله من صلى وصلى الله ومن قطعني  
 قطعه الله (ان الله كان عليكم رقيباً)



ومن انى الاقدام وقد ترك المصنف وجهه انه تأويل الاشتباه بالحفظ وتعالى في الانصاف انه اقوى قوله  
بعد آيات وابناو المتأخر حتى اذا بلغوا الشكاح الخ فانه يدل على ان الآية الاولى في الحذف على حفظها  
لهم لم يتركها عند بلوغهم ورشدتهم والثانية في الحذف على الاشتباه الحقيقي عند حصول البلوغ والرشد  
ويقو به ايضا قوله عقب الاولى ولا تتبعوا الخ حيث بالشك الخ فهذا كله تأويل للمعنى ما دام المال في  
يده وامام على التأويل الاخر فيردى الآيتين واحدا لكن الاولى بجهة والثانية مبنية على شرط **قوله**  
ما روى ابن جابر من غطفان الخ) فتمه كافي للكشاف قد غفاه الله تعالى في قوله عليه وسلم ومن يوق  
شحم نفسه ويحرم به هكذا فانه يحل داره يعني جنته فلما قبض النبي عليه آتاه الله في سبيل الله فقال عليه  
الصلوة والسلام ثبت الا برزق الوزر **قوله** لو ايا رسول الله قد عرفت انه ثبت الا برزق **فكف** بقى  
الوزر وهو يتفق في سبيل الله تعالى ثبت ابر الغلام وبقى الوزر على والده وهذا رواه الثعالبي عن مقاتل  
والسكلي ووزر بآن كسبه من غيره **قوله** او متع حرق الله او المارد الجوز حسابه والابر انما يكون اذا  
لم يكن مقصورا على صاحبه وسهه التأييد انم زلت في البغ كان زكى وهو الوجه الاول **قوله** ولا تتبدلوا  
الحرام من اموالهم بالحلال من اموالكم الخ يعني المراد بالثابت الحرام وبالطيب الحلال لكن المراد  
على الاولى لانما كلوا ذلك الحرام الذي هو مال القيم مكان المالين من اموالكم فليس المراد في هذا  
الوجه اخذ مال القيم واعطاه مال بل اكل مال القيم وتركه له في حاله فالعيب يستدعي كل ما له  
الذي تركه بحاله وفي الوجه الثاني هو حفظ مال القيم فاختلف العيب والخبيث في الزجر من فالتفصل  
بمعنى الاستعمال كالتيقن والاستعمال قال ابن عثيمين وهو غير عزم والاختزال باهم الخ الما للزاد  
الانقطاع **قوله** لو قيل لا تأخذوا من اموالكم وما لا يقيم مقامه في حقه غير عزم والاختزال باهم الخ الما للزاد  
وفي الكشاف وقيل هو ان يعطى وبنوا اخذوا من اموالهم ما لا يقيم مقامه في حقه غير عزم والاختزال باهم الخ الما للزاد  
هذا يتبدل وانما هو يتبدل الان يكافى صدقة فانه اخذ منه بمقامه مكان حبيته من مال الصبي اهو هذا  
المقام بما كثره الكلام فعمل الابدال والتبدل والتبدل والتبدل في الاستبدال بينهما فرق في المعنى والامتثال  
ام لا تقبل التبدل بل تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال وقع الشيء بوضع غيره مكانه فاذا اتمعت بابه  
دخلت على المتروك وقيل الباء تدخل على الماخوذ في التبدل وحكي في الاستبدال خلافه وقال المحلى  
انها في الابدال تدخل على الماخوذ في الاستعمال العرف وقال الله يرى في التبدل في الباء تدخل على  
المتروك لكن **حكي** الواحدى انها تدخل على الماخوذ ويشهد به قول الطبري لما علم  
وبدل طاهى غشى بهدى **قوله** قال الضرر وتبدل استعمال آخرى تعنى الى المعقولين بنه كقوله  
يتدل الله سبحانه حسنات والى المذهب به المبدل منه بالباء كقوله ويدلناهم بجهنهم **حسين** وآخرى تعنى  
الى المعقول واحد نحو بدلت الشيء أى غيرته من غير فنه بعد ما سمع وقال المدقنى في الكشف انما اصل  
الفرق انه اذا قيل يتبدل اكثر ولا يمان اورد اخذ الكفرية فالماخوذ هو ما عدى الله اليه على بلا واسطة  
واذا قيل بدله به اورد غيره فالحاصل ما انضى اليه الفصل بالباء كما قال في تفسيره تعالى لا تبدل لكلماته  
لا اذ قيل بشأن من ذلك بما هو اصدق ونقل الازهرى عن طيب بدلت الخاتم بالحلقة اذا تشبه وحلته  
حلقته وبدلت الحلقه بالخاتم اذا تشبه وحلته الخاتم ابدلت الخاتم بالحلقة اذا تشبه وحلته هذه  
مكانه وحقيقته ان التبدل في تغيير مودة الى اخرى والابدال تنصت فانه تعالى دخول الباء الى الحاصل  
عكس التبدل والامتثال وعن المبرز انه استحسنه لما تعلق اليه الزاهد وزاد عليه انه يستعمل بمعنى  
الابدال ايضا ومنه يظهر ان من زعم ان التبدل اهم من التبدل لان الثاني تغيير خاص وقدوم فان قلت  
فقد اعزل عليك قوله تعالى ويدلناهم بجهنهم **حسين** قلت الكلام فيما اذا كانت الباء له ثابته لفضل اما  
اذا تعنى نفسه الى المعروضين كقوله تعالى اولئك يتلى الله سبحانه حسنات اولى المعروض وما حبه  
كافي قوله ان يتلقاه امرها شيرا وليس مما ترضى فيه لفضله التعلق الى الماخوذ بلا واسطة ونحو وج الباء

ما روى ابن جابر من غطفان كان معه مال  
كثير لا ين أخيه يتم فلما بلغ طلب المال منه  
فتمه كبرت فلامها **قوله** لو قيل لا تتبدلوا  
ورسوه فتمه كبرت فلامها **قوله** لو قيل لا تتبدلوا  
الحرام من اموالكم الخ يعني المراد بالثابت الحرام وبالطيب الحلال لكن المراد  
على الاولى لانما كلوا ذلك الحرام الذي هو مال القيم مكان المالين من اموالكم فليس المراد في هذا  
الوجه اخذ مال القيم واعطاه مال بل اكل مال القيم وتركه له في حاله فالعيب يستدعي كل ما له  
الذي تركه بحاله وفي الوجه الثاني هو حفظ مال القيم فاختلف العيب والخبيث في الزجر من فالتفصل  
بمعنى الاستعمال كالتيقن والاستعمال قال ابن عثيمين وهو غير عزم والاختزال باهم الخ الما للزاد  
الانقطاع **قوله** لو قيل لا تأخذوا من اموالكم وما لا يقيم مقامه في حقه غير عزم والاختزال باهم الخ الما للزاد  
وفي الكشاف وقيل هو ان يعطى وبنوا اخذوا من اموالهم ما لا يقيم مقامه في حقه غير عزم والاختزال باهم الخ الما للزاد  
هذا يتبدل وانما هو يتبدل الان يكافى صدقة فانه اخذ منه بمقامه مكان حبيته من مال الصبي اهو هذا  
المقام بما كثره الكلام فعمل الابدال والتبدل والتبدل والتبدل في الاستبدال بينهما فرق في المعنى والامتثال  
ام لا تقبل التبدل بل تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال وقع الشيء بوضع غيره مكانه فاذا اتمعت بابه  
دخلت على المتروك وقيل الباء تدخل على الماخوذ في التبدل وحكي في الاستبدال خلافه وقال المحلى  
انها في الابدال تدخل على الماخوذ في الاستعمال العرف وقال الله يرى في التبدل في الباء تدخل على  
المتروك لكن **حكي** الواحدى انها تدخل على الماخوذ ويشهد به قول الطبري لما علم

عن التكميل فان ذكرت لسان المعنى من هذه قباه المتعاليه فتعلم لما خوذ والمتروك واعتبر بقوله بعت هذا  
بدرهم وجواب عما طابك اشترت به فالدرهم مأخوذ ومتروك عما طابك وتظهر من هذا ان قبل ثلاث  
استعمالات بدلت لغاتنا بالملقة وهو الميث وبدلت لغاتنا حلقه اذا جعلت الحلقه بدله وبذلك زيد اخفا  
يشوب ان اعنيته لغاتنا بدلا من التوب فاعتبره واسمه بصره ثم ان كلامه اعترض على قول السدي  
وما قبله لان المتروك عند الخبيث وهو الميزول والاردى وزكه على المكاره مع الصدق بان يكون المعنى  
دين على صديق الولى فيأخذ الولى منه ويشتا مكا جديدا فكانه على سابق منعه او امانيه تصحها لها  
والاشبه ان الكلام على الحلقه واذا اعلى رديشا وخذجيدان مال المعنى يصدق انه تبدل الجيد  
بالردى للمعنى وبدل لنفسه وتظهر الاية انه اردى بدل للمعنى لان الاولياء هم المتصرفون في اموالهم  
فنهوا عن بيع وكس من انفسهم ومن غيرهم وما ضاهاه ولا يضر انه تبدل لنفسه ايضا اعتبار آخر لان  
المبادى الى القيم التي عن تصرف لاجل المعنى ضار واما على الولى نفسه واغيره واشبهه على النصف  
للقول عن اختلاف الاعتبار فاقوله بالاشعار لفظه فان ذهب الى التأويل لا بحاله فلا ولا ان  
يقال الميزول هو الطيب والمعين هو الخبيث ضرر به مثلاللرام والحلال اه وهذا زبد الكلام  
في هذا المقام فاعتد نفسك ما جعله والرفع بمعنى التقيس واصل معناه العالي المرتفع وانما ضعه كآثر  
واشار اليه دخول الباء على المأخوذ وهو شأن التبديل لا التبذل وقد عرفت ما فيه (قوله  
ولانا كما مضى من اموالكم الخ) يدق ان للتدبر متعلقه بمضمومه وهي تعدى بالى اوله فمعنى  
الاكل معنى الضم وقيل الى معنى مع وفي الاكشف لوجه الانتهاء الى على اسله على ان المعنى ان اكلها مع  
بقا مالهم كائن اموالهم جعلت غاية شملت اليالفة والتخص عن الاعتذار وهذا امر اضاه القراء  
في تفسيره وقال لا تكون الى معنى مع الانذار ثم شى الى آخر قوله لودالى التودايل وقدمه وقدر  
الاكل بالاضافه اشارته الى ان المراد بالعبه التوسيه به ما فى الاتباع اعم من ان يكون على الانفراد او مع  
حاله فهو جواب عن السؤال الواقع في الكشف ان الجواب عنه نعم بان المعنى تدل على غاية فهم ففهم حيث  
اكد اموالهم مع القى عنهم اتقوا بالعبه لا يلزم القائل بفهمه المضافه جواز كل اموالهم  
وحدها والسؤال لا يرد اذا فسر تبدل الخبيث بالطيب باستبدال اموال الخبيث باموال الطيب  
فانه يكون نه باعنا كله او خذها وهذا عن ضمها وليس الاقل مطلقا حتى رد سؤال بانه اى فائدة  
في هذا يدور ود المعنى المطلق (قوله الضعير لا كل الخ) وقيل للتبذل وقيل لهما وقوله زيدا عظما فسر  
الكبير بالعظيم وهذا الاشارة الى ما قبل ان العظيم فوق الكبير اما لان الكبير معناه عنده وان تكبره  
للعظيم والحبوب الذنب العظيم وقيل هو مطلق الذنب ويكون معنى الوحشة والصعب (قوله اى ان  
خضم ان لا تعدوا الخ) تفسيره بما ذكره من الربط بين الشرط والجزاء وقدم هذا الوجه لانه ارجح مما  
بعد التامه ما قبله وما بعده وارتباط الشرط بالجزاء ثم ان ارتباطا وتقريره على ان المراد من لا تعدوا  
في التامه التقرير بين الجواب فانه صريح في ربطه والربط بقضيه وتفسير النساء بغير التامه لانه لا المعنى  
واشاره لفظ النساء وقوله طلب لكم طاب يكون معنى سالتة النفس واستطاعته ومعنى حل وبالنسبة  
فسره الخشعى وتظهر صريح المصنف به في الثالث انه فعا قبله المعنى الاول وفسره الخشعى  
فهما بالحل واعترض عليه الامام بانه في قوة ايج المباح وايضا يلزم الاجال حيث لا يعلم المباح من الاية  
فانرا الحل على المستطاب يلزم التخصيص وجعله اولى من الاجال ويجاب في الكشف بان المين مخبره  
في قوله حرم عليكم امها تمك الخ ان كان مقدم القول فلا اجمال لان المعنى فانكم ايمان بكم حله  
ولكنه مقيد بالعبه انفسه فليس في قوة ايج المباح لا فائدة الزيادة والاجال ولا تخصيص وتعرف  
الموصول لانه هو والا فالاجال المخبر بانه اولى من التخصيص بغير المقارن لان تأخير بيان الحمل

ولانا كما مضى من اموالكم الى اموالكم  
لا تلتزمهما معا ولا تدعوا بينهما هذا حلال  
وذ الشراهم وهو فيما زاده على قدر اجر ما قبله  
تعالى فلما كل بالمعروف (انه) الضعير لا كل  
(كان حوبا كبيرا) زيدا عظما وقرى حوبا  
وهو مصدر حاب حوبا واحبا كقال غولا ولا  
(وان خضم من النساء) اى ان خضم ان  
ما طاب لكم من النساء اذا تزوجتم بهن  
لا تعدوا الى نساء غيرهن اذ كان  
قد تزوجوا ما طاب لكم من غيرهن اذ كان  
الرجل بعد يتبعه ذات ما قد لا قدر  
خضامه افرع يجمع عندهم من اموال خضم ان  
على القسم بقضوهن او ان خضم ان  
لا تعدوا في حق النساء انفسهم منها  
فقدوا ايضا ان لا تعدوا بين النساء وانكموا  
مقدار ما يمكنكم الوقايع بعد لان المتزوج من  
الذنب ينبغي ان يتزوج من الذنوب كلها على  
ما روى انه تعالى لما عظم امر النباي فتم حوبا  
من ولا يتهم وما كانوا يتزوجون من كنوا  
النساء واضاعت قدرته ولا يتزوجون  
يتزوجون من ولاية النباي لان تعدوا الى  
من ان نافقل باسم ان خضم ان لا تعدوا الى  
امر النباي تخافوا الزنا فانكموا ما حل لكم

جائزون بيان الخصص عند أكثر الحنفية والآخر لو كان للإباحة لا يلقوه طاب إذا كان يحق  
 حل لانه يصير المعنى أجمع لكم ما يقع هنالان مناط الفائدة القصد هو العدد المذكور وقيل انه للوجوب  
 أى وجوب الاعتدال على هذا العدد وقوله أن يخرج من القيوب أى يعد ويخرج منها يقال يخرج إذا  
 فعل ما يخرج به من الاتم والخرج وقوله تخافوا الخ أى يقلل تعبها كما فى الكشف لأجسامه الاعتدال  
 والقول بالحسن والفتح العقدين وان أحقل الشعرى والوجه الثالث أبعد حاوله آخره ولكن قرينة  
 الحال تضع ربطه كما أشار إليه وظاهره ما إذا دام على الجملة من لا يركى يقول بان خفت الاتم من ترك  
 الصلاة تخف ترك الزكاة وينأى جمع شبة وأصله شام ولا كلام فيه وتركه المصنف رحمه الله هذا كفتاه  
 بامتز (قوله وانما عبر منتهى بما ذهابا إلى الصفة الخ) ما يختص فى غير الاعتدال وهو فيما إذا أريد  
 الذات أما إذا أريد الوصف فلا يتناول ما يزيد الاستفهام أى أخاضل أم كرم والاصح كرم ما شئت من  
 الرجال يصفى الكبرياء أو اتقى ونحوه كما ذهب إليه العلامة والسكاكى وغيرهما وانكره بعضهم  
 والمراد بالوصف هنا ما أريد من الكبر والتب أو ما أخرج ولا تنسيق فى ترك جهل وقد شفى معنى  
 الذهاب إلى معنى الصفة هنا من قال المراد الوصف المأخوذ من المذكور بعدما أمد معنى ما طالب  
 الطب وهو صادق على العاقل وغيره والسؤال لا يسقطه وقوله وأما ملكت أيمانكم ذهابا إلى الوصف  
 ولكون المعلول يسببه وشراؤه والمبيع أكثره ما لا يعقل كان التعبير عنه أظهر وقوله قرئ تقسطوا  
 الخ قسط يسقط قسوطا طار ومنه قوله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وأقسط يسقط خذ  
 بمعنى عدل ومنه قوله تعالى إن الله يحب المتقسطين فان قرئ من الثلاثي فلا مزيدة وهو ظاهر (قوله  
 معدولة عن أعداد مكررة الخ) هذه الصيغة مخرجة من الصرف على الصحيح وجوز القراء صرحتها فى  
 سبب منها أقوال أحدها مذهب سيوطه والتحليل أنه العدل والوصف وأورد عليه أن أسماء العدد  
 الوصفية فيها عارضة وهى لا تقع الصرف وأجيب بأنها وان عرشت فى أصلها فهى نقلت عنها بعد  
 ملاحظة الوصف العارض فكان أصلها فى هذه دون أصلها ومنه نظر الثاني قول القراء أنها منعت  
 للعدل والتصرف بنية الألف واللام وقوله المخرجة إضافة لادخول ألعلمها والثالث أنها معدولة عن  
 اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة تعدلت عن الفاظ الأعداد دون الموث إلى المذكر فيها عدلان وهما  
 مبيان والرابع أنه مكرر للعدل لانه عدل عن لفظ اثنين ومعناه لأنها لا تستعمل فى موضع يستعمل فيه  
 الاثنين والموامل وانما تقع بعد جمع معنى اختياراً أرحالاً أو صفاتاً شأن على العوامل وأن تصافى وقوله  
 وقيل تكرير العدل هو مذهب الريحشمرى ورد أبو حنبل بأنه لم يقل به أحد من النصارى وليس من  
 المذاهب الأربعة فى شيء وأجيب بأنه المذهب الرابع وهو منقول من ابن السراج فلا وجه لقول أى حبان  
 لم يقل به أحد وقال لا نظيره صرح وأشار المصنف رحمه الله لضعفه من غير بيان لوجهه وتكراره  
 بخروجه عن وثقه وأفراده وزن آخر مكرر معناه وعبر عن العدل فى المعنى عدلها عن تكرارها وقرب  
 منه ما ذكره التبرير (قوله معدولة على الحال من فاعل طاب) وهو ضمير ما يعلم منه جواز الحالية منها  
 وقدمت أنه لا يباشر العوامل ولا يضاف ولم يجمع من العرب ادخال الألف واللام على كاصح به أبو  
 حنبل رحمه الله وخطأ الريحشمرى فى قوله تنكح المتى والثلاث والرابع واذا حال التبرير أنه لا بد من تخشع  
 من ألبانة والاستشهاد عليه والقول بأنه غلظة غلظه ولقد ذهب بعض النفاة إلى أنه معرفة فلا يكون  
 عند محلا وقوله بين هذه الأعداد أى بعضها لا يجمعها والمراد العدودات وهى لا يجمع أى اتزكو  
 الجميع بين النسا الخثرات والمقتض ما يقع ويكتفى به وهو بفتح الميم مصدر يعنى الرضا وأريد به المرض  
 وسوى فيه الواحد وغيره يقال شاهد منع وشهد مقتنع وقدم تقدیر اختياروا على التكميم  
 أنه التبادر عما قبله لا أنه على جواز الزموية تتألف وقوله وأما ملكت أيمانكم إشارة إلى أن الخلق طاب  
 لأحرار لأن العبد لا يعمل له أكثر من اثنين (قوله ومعناها الآن لكل ناكح الخ) قال الريحشمرى فان

قلت الذي أطلق للساحف في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع فاعني التكرار في معنى وثلاث  
 ورواج قلت الخطأ الجسيم فوجب التكرار ليعيب كل ناكم يرد بالجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له  
 كما تقول للجماعة اقتصروا هذا المال وهو ألف درهم درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو  
 أفردت لا يمكن له معنى فإن قلت ظمير ما العطف بالواو دون أو قلت كما عطف بالواو في المثال الذي حذوته لا  
 ولو ذهبت فتقول اقتصروا هذا المال درهمين درهمين أو ثلاثة ثلاثة أو أربع أربعة أعلمت أنه لا يسوغ  
 لهم أن يقتصروه إلا على أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوها فيها فصاروا بعض القسم على ثلاثة  
 وبعضهم على ثلث وبعضهم على ربع وذهب معنى فهو يراجع بين أنواع القسمة التي دلت عليه الواو  
 وتحريره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذوا ما يكون من أرادوا انكاسها من القسامة على طريق الجمع  
 أن شأوا لاختلاف بين تلك الأعداد وأن شأوا متفقين فيها عطفوا عليها مع ما وراء ذلك ١٥ وخاصة أنه  
 أجمع لكل واحد أن يأخذ ما أراد من هذه العدة ولا يتجاوزها ولا يتعدى هذا المعنى صفة العدل  
 والعطف بالواو لانه حال فلا أفرد وقيل اقتصروا هذا المال درهمين وثلاثة أو أربع لم يصح جعله حالاً من  
 المال الذي هو التبرع بهم بخلاف ما إذا ذكر ركان المقصود فيه الوصف والتفصيل في حكم الانقسام  
 أي حصلوا متفقين على درهم درهمين وأولاً أحد الأمرين أولاً أمور والأباحة انما تكون من دليل  
 خارج والحال بيان لكيفية الفعل والصدق في الكلام في ما يلقاها به معنى أو أن يكون الانقسام على  
 أحد هذه الأنواع غير مجوع بين اثنين منها ومعنى الواو أن يكون على هذه الأنواع غير متجاوزاً ما عاين  
 ما فوقها وهذا معنى قوله عطفوا عليها ما عاين ذلك دفع لما ذهب إليه البعض من جواز التسع عسكاً بأن  
 الواو للجمع فيجوز للتثنية والثلاث والأربع وهي تسع وذلك لأن من تسع الجنس أو ما فوقها لم  
 يصح على التسع أي كسفة النكاح وهي كونه على هذا التقدير والتفصيل في جوازها في جنس  
 وسدان والسنة يشترط أن هذا هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم اختاروا بما وافق سائرهم وغيره من  
 الأحاديث الصعبة ولا اختلاف بينه وبين كلام المصنف في المال كما توهموا لما وقعت في بعض العبارة فقولوه  
 لم يكن له معنى فيقول المصنف كان المعنى فيجوز الجمع لتفصيل معنى لم يكن له معنى يعني يصح قصده أنه يقيد  
 جواز الجمع وجواز التسعة وهو غير صحيح كان المال واحداً والبدرة بشع الموحدة وسكون الفاء والراء  
 المهمتين عشرة آلاف درهم وقوله ذهب فيجوز الاختلاف فكان يجب الاجتماع على هذه الأعداد  
 وما قيل أنه لا يلتزم الله الفهم لانه لم يذهب إلى أحد لا جرة به لأن الكلام في الظاهر الذي هو نكتة  
 المذلول وفي بعض المواضع هنا خط وخط تركه لانه لم يطرطط وحسبك من القلادة ما عاين  
 بالمتن (قوله ولو ذكرت بأمر) ربما قيل أن الواو بمعنى أو قال ابن هشام نقل عن الأصمغاني  
 القول بأنها بمعنى أو خطأ لأن الأعداد على قسمين قسم يقصد ضم بعضها إلى بعض كقوله ثلاثة أيام في  
 الحج وسبعة إذا رجعتم وقسم لا يقصد به ذلك بل هو لتقسيم كما هو فيه فقل (قوله سوى بين  
 الواحدة والجمع) إشارة إلى أن أو للتسوية والعدد في السراير يؤخذ من السياق ومقابلة الواحدة  
 ومؤمن جمع مؤنث والقسم فبفتح فكون معروفاً وقوله أي التقليل الخ هو مستفاد من واحدة  
 والعدد المذكور ويجوز أن تكون الإشارة إلى الجميع وقوله أقرب إشارة إلى أن أدنى من التوقيف  
 القرب ومن صلة القرب لا تقتضي (قوله يقال عال الميزان إذا مال الخ) يعني أصل معناه الميل  
 المحسوس ثم نقل إلى الميل المعنوي وهو الجور وقوله وعن القرينة أي نصب الورقة وهو القول  
 المعروف في علم القرائن مأخوذ من الجور لتقليل أنفس الورثة ولذا يقال في رضة عاتله وقرينة عاتله  
 والسهم انصبا الورثة المقدرة لهم (قوله وفسر بأن لا تكثر عيالكم الخ) تفسيره بأن لا تجوزوا  
 منقول من عائشة رضي الله عنها وهو المشهور وهذا التفسير منقول من الإمام الشافعي رضي الله عنه  
 وقد خطأ فيه كثير من المتقدمين لانه انما يقال من كثرة العيال أعال عيال أو لم يعال عيال أو لم يعالوا عيال

ولو ذكرت بأمر ذهب فيجوز الاختلاف في  
 العدد (فان خففه لا تعدوا) بين هذه  
 الأعداد أيضاً (فواحدة) فاختاروا  
 أو فاعني أو واحدة وفسر بالجمع وقيل  
 بالرفع على أنه فاعل محذوف أو خبره تقديره  
 فتكسبكم واحدة وفاقطع واحدة  
 سوى بين الواحدة من  
 ملكة عيالكم) سوى بين الواحدة من  
 الأنواع والعدد من السراير نكتة  
 مؤنث وعدم وجوب القسم من ذلك  
 أي التقليل منهن أو اختياراً أو واحدة أو  
 التسري (أدنى لا تعولوا) أقرب من أن  
 لا تعولوا يقال عال الميزان إذا مال وعال الحاكم  
 إذا جاد وعول القرينة ما مل من حد  
 السهام المسماة وفسر بأن لا تكثر عيالكم  
 على أنه من عال الرجل عيال يعولهم إذا  
 ما منهم فمصر من كثرة العيال بكثرة المؤن على  
 الكتابة وبفيدة قراءة أن لا تعولوا من عال  
 الرجل إذا كثر عياله







أظهاره المختل بلالة الكلام عليه وقته تأمل وحرياً لا يستعمل إلا بما هو شأراً هو مرفعة أو تنوير  
 بعينه وقيل أنه يعني غير تابع وقد أنطق المختص بوجه الله قول الزمخشري على الكلام المأثور ولأن  
 الدعاء لا يكون من الله حتى أوله فهاهنا لم يصر في تقرير كلام الكشف سهو وقوله يتأخر قال  
 الزمخشري المصباح تأخر عن الأثر فكيف زحفت تأخر بفتح الجيم لا تأخر من الحرج ولا يفتح  
 على ذلك حال ما قبل يتأخر يخرجون من الأثر من تأخر خرج من الأثر كخرج من الحرج ولا يوجه  
 لقائه مراداً ذكره بعينه وأن المراد السلب فلا وجه لرد وعلى القول الثاني في تفسيره متأخراً  
 لا يكتفون أتباعاً (قوله نهي للاولياء الخ) هذا بيان لمحصل المصنف وضرباً لموالهم الذين  
 والدليل على أن الخطاب لهم قوله وأمرهم الخ ونحن نذكر فاضافة الاموال للاولياء لعل لا يسهو  
 لكونها في أيديهم ونصير فهم ووجهه بأن الكلام السابق يدل عليه وهو قوله (٢) ولأن قول السلفاء  
 أمو الصكم وكذا ما بعده وأول قوله التي جعل الله لكم قسماً بأنهم من جنس ذلك والأفلاقيام  
 أهم بمال البقي (٣) وعدل عما ارتفاه الزمخشري من أن أضافه الانعام من جنس ما يقرب به الناس  
 معايشهم كما قال ولا تقتلوا أنفسكم يعني أن المراد بالمال جنسه عليه يعيش الناس قصته إلى كل أحد  
 كمنسبته إلى الآخر لعموم النسبة وانما المخصوص بواحد دون واحد من المال فإذا كان نسب  
 حقيقة إلى الأولياء كما ينبغي إلى المال والدليل على ذلك وصفه بما لا يختص بمال دون مال كما أن المراد  
 بالنفس إلى الألبان بما يقابلها نفس فان النقص لا يقتل نفسه بل غيره وقال الامام إبراهيم الوحدة  
 النوعية يجري الوحدة الشخصية فالمال وان كان مالهم لكنهم أي أنهم بحسب المصلحة والنوع  
 فإن زعمهم اعتبر النوعية في المضاف وهو المال والامام اعتبرها في المضاف اليه وهو معنى يدعي  
 إلا أن المصنف وجه الله حتى إلى أن السابق بأدق فيه وقته معنى وقوله قوله بانه المصلحة أي أعطاء  
 وقوله يتنظر إلى أيديهم أي ينظر ويحتاج إلى ما في أيديهم عما أعطاء لهم لينفقوا عليه فاضافة حقيقة  
 وسماهم سلفاء لأن شأن الاولاد النساء فليس المراد خطاهم بل أيديهم أي أهله وقوله وتتعتون أي  
 تعيون وتقومون وقوله يقول إشارة إلى دفع ما ارتفاه الزمخشري وقوله قدما كان قسماً ما قبله والوارد  
 كعوض لكنه اتبع فعله وقسمه إلى الاعلال وقوله قوماً وهو ما يقام به أي ليس بمصدق بل هو سمي بغيره  
 بالآلة كما هو (قوله واجعلوا مكارم الزعم الخ) يعني لم يقل نعم التلايمعوا بعض أموهم ورفقاهم  
 بل أمرهم أن يجعلوا الاموال غرلاً للرزق حتى يكون الاتفاق من الربح لامن نفس المال الذي هو  
 ظرف وهو شبهه للربح المحاصل من المال بالنظر في المظروف فيه المحقق وقوله إشارة إلى أنه هو  
 المقصود من ذلك المال (قوله بعد تجله تطيب بها نفوسهم الخ) العدة كلزنة لوعده والمعروف  
 ما عرف بالحسن عقلاً وشراً والمنكر خلافه وما أنكر كذا في الكشف ولنس هذا الشارة إلى  
 المذهبين في الحسن والقبح هل هو شرعي أو عقلي كما قبل لأنه لا خلاف بيننا وبينهم في الصفة الملائمة  
 للعرض والمناقرة التي يبرهنها بالصلحة والمفسدة وأن منها ما أخذ العقل وقد رده الشرع وانما  
 الخلاف فيما يتأخر به المدح والقدح واللعاب والثواب أجلاهل هو ما أخذ الشرع فقط والعقل  
 على ما حقق في الأصول فلا يرد عليه أن الأولى الاقتصادية لا تزال كل قول معروف انما واجب  
 أو مندوب أو مباح أو مكمل نحن من شرعاً كما صرح به في الأصول (قوله اختبروهم قبل البلوغ  
 الخ) هذا مذهب إلى حنيفة والشافعي والنسب ظاهر في قوله ما تامل عليه الغاية وقال مالك  
 أنه بعد البلوغ وقوله صلاح الدين الخ المعتبر به عند الشافعي صلاح الدين والتصريف في الدنيا  
 وعند أبي حنيفة العشر التالي فقط وقوله بأن بكل الخ بيان لأن الاختيار مجرد تفويض  
 ذلك لا يتسلط المال وهذا بناء على أن المهي لا يصح كونه أذناً في العبارة وهذا بناء على خلافه  
 (قوله حتى إذا بلغوا سدة البلوغ) يعني أن التكليف كناية عن ذلك وهو أن يحتتم أربيع بالنسب فوجب

(٢) قوله وهو قوله ولا تؤثروا السفهاء الخ  
 كذا في النسخ والمتأخر أن يقول وأثروا  
 أموالم فالأثر بالقي ذكرها في الحكم عليها  
 (٣) وقوله بمال البقي المتناسب السفيه اه  
 معصية  
 روى أن ناساً كانوا يتأخرون أن يقبل أحدهم  
 من زوجته شاعراً قالوا ما عاقبها ما عاقبت (ولا تؤثروا  
 السفهاء أمو الصكم) نهي للاولياء  
 عن أن يؤثروا الذين لا يرشد لهم أو الوهم  
 فيفسدهم وانما أضاف الاموال إلى  
 الاولياء لأنها في تصرفهم فهم وقت ولا يفسد  
 وهو الملائم لأحكام العقيدة والمتأخر وقيل  
 نهي لكل أحد أن يعادى ما شئت الله تعالى  
 من المال فيعلى أمره أو ولادته ثم ينظر إلى  
 أيديهم وانما يسميهم سلفاء استخفافاً بغيرتهم  
 واستعجاباً بلجهلهم قوماً على أنفسهم وهو  
 أو ثقتهم (التي جعل الله لكم قسماً) أي  
 تقومون بها وتتعتون وعلى الأول يؤثرون  
 بأنها التي من جنس ما جعل الله لكم قسماً  
 وهي ما به القيام لما لا مال بالقة وقرى قيساً  
 بمنزلة كونه يعني هذا روقاً وهو ما يقام به  
 (وارزقوهم قوماً أو كروهم) واجعلوا مكارم  
 لزمهم وكروهم بان تجبروا نفوسهم وانما  
 من نعمه ما يحتاجون إليه (وقولوا لهم  
 قولوا لهم وقادعاً تجله تطيب بها نفوسهم  
 والمعروف ما عرفه الشرع أو العقل بالحسن  
 والمنكر ما أنكره أحدهما اقتضاه (واثروا  
 الشئ) اختبروهم قبل البلوغ يتبع  
 أحوالهم في صلاح الدين والتهدى إلى ضبط  
 المال وحسن التصرف بأن بكل الية مقدمات  
 العقد ومن أبي حنيفة رجه الله تعالى بأن  
 يدفع اليه ما تصرف فيه (حتى إذا بلغوا  
 السكاح) حتى إذا بلغوا واحد البلوغ بأن يجعل



التي عن غير ما يطرق الاولي لذلك (قوله بقدر حاجته وأجرة تسع الخ) أما الاكل فلا نه رأس الاستعاق  
 فلا يزمر به ولا يساح ما لم يكن له حق وأما الاستعاق فلا نه مبالغة في العفة ولا يتحقق بمجرد الانشاع  
 مما لاحق له فيه أصلاً وأهل اللغة وان قالوا عاق واستعاق وتعاقب بمعنى لصكن في استعاق مبالغة  
 من جهة دلالة السين على الطلب كأنه يطلب ذلك من نفسه ويسأل فيه وزيادة العفة عنه فلا يتأني أنه  
 لطلب ما أخذ الشقاق وليس من التجرد في شيء بالصهي الذي عرفوه به واعتراض التصاق بأن تلك  
 متعدياً وهذه حاضرة خال عن التصديق لأن كلامي بأن فعل واستعمل يكون لازماً وتعاقباً وكل من  
 عاق واستعاق لازم البتة كذا قيل وهو مخالف لكلام النجاة فإن استعمل إذا كان للطلب أو للقبض  
 كما استخرجت المال واستصفت زيد واستعقبته يكون للتعدي وقد اعترف به نفسه في البقرة في  
 استبرعوا خالوا ولا يدفعه بما قاله السكاكي من أنه يحذف مقوله كثيراً وقد يلزم فالمعنى استعقب نفسه  
 وحيداً بزمه أن يكون تجريد للميتعارف الطالب والمطلوب منه فلا يصادف ردة مجزئة مع أنه اعتبار بليغ  
 لطبق في قوله وأجرة كأنه مذهب الشافعي لا مذهبنا كما صرح به الجصاص في الأحكام وقال ليس له  
 أجرة لأنهم أباحوه في حال الفقر والأجرة لا تختص به والوصي لا يجوز له أن يستأجر نفسه للقيام  
 بأمره ذلك لا يجعله أجرة واختلاف الرواية عنه في جواز الأمر من ماله ويشهد بوجوه قول عمر رضي  
 الله عنه إنما أنزلت نفسي من مال الله من منزلة مال التيمم أن استغثت استغثت وإن افتقرت أو كانت  
 بالمعروف وقضيت وقد قيل إن الأكل منه بالمعروف منسوخ ومذهب الشافعي أن ما زاد على أقل أمره  
 ونفقته حرام (قوله وعنه الخ) رواء أبو داود والشافعي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 والنسائي المتخذه أنه أكل أصلاً وأمراد ما جمع منه وأخذ للقبض بقال مال مؤثلاً ومحمد مؤثلاً أي مجموع  
 وأنه وأصل ومعنى وقاية ماله به أن يترك ماله وبأكل مال التيمم (قوله وأمراد هذا التقسيم الخ) يعني  
 أنه خص الأكل منه بالمعروف فعل على أنه ليس له عذمة من النفقة والاندوه يدل على أن هذا النهي  
 وما قبله للأولياء لا لغيرهم لأنهم المأمون عنه (قوله ووجوب الضمان) يعني إذا أنكر القرض  
 وقوله أن القيم أي الوصي القائم على مال التيمم لا يصدق بقوله يدينه وإنما حال ظاهره لأنه يعلم ما  
 قبله أنه لا احتياط وعندنا فلا يلزمه العيز لكن المتبادر هذا لا يقوم حجة على أي حنفية روجه الله (قوله  
 محاسب الخ) لا يصح موقعه هنا لأن الوصي محاسب على ما في يده ثم أشار إلى أن المحاسبة نهى عن مخالفة  
 حدود الله لأنه محاسب كما جعله فليصدره وفسره المفسر بالكفا في الشهادة عليكم وتكرار المصنف  
 لأنه موافق لمذهب أبي حنيفة روجه الله تعالى في عدم لزوم البينة (قوله يريد بهم الخ) أي يريد بالرجال  
 والنساء والأقربون المتوارثين بالقرابة أي الذين يربن بعضهم بعضاً ويشمل الأورث والموروث ولو كان  
 نفسه بالآقر بين كائناً لقال الموروثين وقوله يدل على أن الجارية لا يورثها الجارية ولا يورثها الجارية  
 الجارية لا يورثها فلا إعادة فيه لكنه سبق للوجه وكلف وجهه أنه لو أبدل الجموع لا بدلت من من  
 واتحاداً فقط في البدل غيرهم وقد كان هو الحامل لهم على القول بأن الجارية لا يورثها الجارية مع ما  
 استدلوا به على أن البدل في ثمة تكرار العامل فاقهم (قوله نصب على أنه مصدر مؤن كذا الخ) أي  
 بناءً وبه على من هو من المعاني المصدرية والأفهام جامد ونقل عن بعضهم أنه مصدر مؤن كذا الخ  
 روجه الله تعالى في جعلها والحالية ما من الضمير المستتر في قل وكذا وفي الجارية المورثة والواقع أنه من  
 نصب يكون روجه بالظرف أو في الحال من التكرار يلزم تقديمها أو من الضمير المستتر في قل وقيل وهو مراد  
 في التفسير فوجه على ذلك لأن الحال من التكرار يلزم تقديمها أو من الضمير المستتر في قل وقيل وهو مراد  
 المصنف روجه الله تعالى ولذا أقامه على نصيب لم يذكره الإشارة إلى أنها حال موطنة والحال في الحقيقة  
 وصفها وهو وجهه وبنيته ألا يلزمه محيى الحال من المبتدأ أو على الطرف من غير اعتقاد وقوله على  
 الاختصاص أراد به القطع من التبعية بفعل مقدّم وهو ما صطلح عليه المفسر كما يشهد شرحه فبما

(ومن كان غني فليغني نفسه)  
 (ومن كان فقيراً فليأكل كل ما يعرف)  
 بقدر حاجته وأجرة تسع الخ  
 والاكل بالعرف منه بأن الولي  
 له حق في مال الصبي وعنه عليه الصلاة  
 والسلام أن رجلاً قال له إن في بحري  
 يتعاقب كل من ماله قال كل ما يعرف وغير  
 متأن لا ولا وافي مالك بالله وأمراد هذا  
 التقسيم بعد قوله ولا تأكلوا مما هيل على أنه  
 نهى للأولياء أن يأخذوا ونفقته على  
 أنفسهم وأول الثاني (فإذا دفعتم إليهم  
 أموالهم فأشهدوا عليهم) بأنهم فيضروا فانه  
 أنفي للثمة وأبعد من الخصومة ووجوب  
 الضمان وظاهره يدل على أن القيم لا يصدق  
 في دعواه الأمانة وهو المختار عندنا  
 ومذهب مالك خلافاً لا ينفية (وكفى بالله  
 حسيباً) محاسباً فلا تقاضوا ما أحرمت به  
 ولا تتجاوزوا حدكم (الرجال نصب على  
 ترك الودان والأقربون) يريد بهم المتوارثين  
 ترك الودان والأقربون (يدل على أن  
 بالقرابة) محالاً منه أو كذا يدل على أنه  
 بأعادة العامل (نصباً مفروضاً) نصب على أنه  
 مصدر مؤن كذا قوله تعالى في روضة من الله  
 أو حال إذ لم يثبت لهم مفروضاً نصباً أو  
 على الانتصاف

فلما رآه أنه أنكره وقد نصوا على أنه تراطع في المنصب على الاختصاص وقوله مقطوعا تفسر  
أقروا وصار فيه نظر لا يعني وأشارنا إلى أنه يعني الواجب القطعي ولذا لم يقطعه بالحق كما هو كذلك  
عند أي حنفية درجة الله تعالى وقيل أنه يحتمل أن يكون يعني مقدافني كونه دليلا لاختفاء وفيه نظر  
(قوله لري أن أوس بن الصامت الخ) هذا خطأ في الرواية تسع فيه البخاري فأن أوس بن الصامت  
ابن أصرم بن قهر بن ثعلبة الأنصاري الصامي رضى الله تعالى عنه شهيد رواه المشاهد وكان في زمن  
خلافة عثمان رضى الله عنه وليس في الصحابة من اسمه أوس بن الصامت غيره وأوس اسم جماعة منهم  
مذكورون في الاستيعاب وغيره وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى إن هذا الحديث  
رواه مقاتل في تفسيره فقال إن أوس بن مالك في يوم أحد وترك امرأته أم كنة وثبتن إلى آخر  
القصه وقال في موضع آخر من الأصلية اختلف في اسم الميت فقبل أوس بن ثابت وقيل أوس بن مالك  
وقيل ثابت بن قيس وأما المرأه فتختلف في اسمها أم كنة بعض الكاف وتشدد الحاء الملهة وهما تأنيث  
الأحكي أبو موسى المديني عن المستغفري أنه قال فيها أم كنة ~~تكون~~ الموهلة وبعد هذا  
لام والأدوية عن ابن جرير أنها ثابت كنة فيتمثل أن تكون كنيتهما وافقت اسم أبيها في رواية ابن  
جرير أنها أكلتوم أم وقيل الذي في الكتب المعتمدة والروايات الصحيحة أوس بن ثابت أخو حسان  
استشهد ببجد وأما أوس بن صامت فاستشهد في خلافة عثمان رضى الله عنه وهو خطأ أيضا لأنه لو كان  
أخا حسان من أبيه ثابت لم يكن ابن الم وأما وجود الأخر أيضا ليس من الأوس المذكور من أخوته  
ولما سمعهم من سبي عرقلة ولا خاله إوان كان أوس بن ثابت أخو حسان قتل يوم أحد كما في الاستيعاب  
وأنما سبب غلظه لفظ ثابت المشترك وزوي بالزاي العجبة يعني جمع وقبض ومسيح الفضيخ والضاد واظهار  
الجهتين قال شرح الكشاف الله المصدا الذي كان يسكنه أصحاب الصفه لأنهم كانوا يرخصون فيه  
النوى والرخ والفضيخ من واحد ولا يوجد الفضيخ في اللغة إلا بمعنى التليد اتخذ من البسر المقصود  
أي المشدخ المروض وقيل أنه اسم لوضع باليد كأن يفضخ فيه البسر اه (قلت) يجب من هؤلاء  
بأجهم وسبب عدم إتمامهم إلى المراد منه وفي تاريخ المدينة اشرف السهمودي مصدا الفضيخ مسند  
صغير شرف مسند قبا على شقيق الوادي على نثر من الأرض مردوم وهو مبع ذرعه بين المشرق  
والغرب أحد عشر ذراعا ومن القبلة للشام نحو هاروي ابن أبي شيبة عن جابر بن عبد الله رضى الله  
عنه ما قال حاصر الذي صلى الله عليه وسلم إلى النضير فضر بقبته قريبان من مسجد الفضيخ ست أسال فلما  
جرت الخرج الخبر إلى أبي أوب وقهر بن الأنصار رضى الله عنهم وهم بشر من فيه فضاضة لولا كاه  
السحاب هراقوه فيه بذلك حتى مسجد الفضيخ ولكن ذلك قبل اتخاذ مسجد أو قبل العلم بفساد الخبر  
ولاجدوا بن بلي عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم إلى بضع فشر به في مسجد  
الفضيخ وقيل أنه يعرف اليوم بمسجد النسر ولم أره اه فالحق شرطهم فجاز وأما الجب من السوطي  
درجة الله تعالى مع سعة حفظه كيف ناهيهم فيه وأخرج ابن حبان في تفسيره عن ابن عباس رضى الله  
عنه ما هذا الحديث بطريقه وتبعه أوس بن ثابت أيضا وقال تركه اثنتين وإنا ضمير أوسى الخ عهنا  
وعرقلة وقال فيه فأعطى المرأة الثمن وقسم ما بقي لذكره مثل حظ الأنثيين يعني من الأولاد إذا لامرأه  
لا في العلم معهم وليس فيه ذكر مسجد الفضيخ وسيد مقرر بن مهلهة علم وعرقلة بعض العين الملهة  
والز الملهة والقاه والطام الملهة وهو في الأصل اسم شهر وقوله أوقادة الخ من الراوي في  
اسمها وعرقلة يعني مهلة مفتوحة واسمكة مهلة وفاء وسيم علم أيضا هو اسم شهر أيضا ويذ من  
القب بالبال الملهة والمروحة المشددة المنع والحاية والحوزة الفز وما يجب أن يحفظ ويحصى وقوله وليس  
أي لم يبين الله نصيب كل على التقديرين وأنما بين في الموارث الآتية وقوله وهو دليل الخ وهو هسانان  
لا جال بالتعديل والحقيقة أيضا فالتون جوارزا خيرة كمار (قوله عن لارث) بقرينة ذكر الورثة قبله

يعني أعني نسيمة طوعا أو اباء لهم وفيه  
دليل على أن الوارث لو مرض من نسيمة  
لم يسقط حصه روى أن أوس بن الصامت  
والأنصاري خلف زوجته أم كنة وثلاث  
بنات فزوي إسماعيل سويد وعرقلة أو  
قادة وعرقلة من أمهتين على ستة الجاهلية  
فانهم ما كانوا ووثون النساء  
والافعال ويقولون انما رث من ميراث  
وقد بين من المورث فقامت أم كنة إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الفضيخ  
فستكت اليه فقال أرى حتى حقاً فظن ما يحدث  
الله سبحانه وتعالى في أمه فدخل  
لا تخرج من مال أوس شيئا قاله قد دخل  
لأن نسيما ولم يبين حتى ثين فزول يوجبكم  
الله فاعطى أم كنة الثمن والبنات الثلثين  
والبنات ابني الم وهو دليل على جواز تأخير  
البيان عن وقت لارث (والسأى والمالكين  
أولوا القرى) ممن لارث (والسأى والمالكين  
فأزقوهم منه) فاعطوهم شيئا من التميم  
تطبيقا لقولهم ودمه فاعطوهم  
للبيع من الورثة وقيل أصروا به

وقوله ثم اختلف في نسخه على القول بالوجوب والصحيح انه لا يجب وقوله او ساد عليه النسخة المفسومة او المال والبالغ جمع بالغ بالغ ونسخة الباقي ومن الورثة ثلثاته وقوله ولا ينجو اعطيهم المراد ان القول المعروف ليس معه من الالف والهمزة الى اس قولوا والقول بالتسخير قول ابن المسيب وغيره من السلف وعده قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهم افعال بوضع افعالهم وبنهاية خبر آخر ربع من سعد ابن جبير ان المراد بانى القرى هذا الورق وانهم يطون انفسهم من المرات اذا حضروا بعض الورقة وكان وارثا وصفا او غلبة ثلثه بحبس فيه خلاصة نصيب الكسوة الخائس حتى يكبروا استراؤ بعضهم قوله امر لا اوصاه الخ فينصل بقوله واتوا البناي وما بينهما اعتراض واستطراد كلفا قبل لكن قوله تعالى يرضيكم الله بما انا الاجاه يقتضى انه ذكره الاستطراد اذ الاولى ان هذا وصية لا اوصاه يحفظ اليتام بعد ما ذكر الورثين الشاملين للفقراء والكبار على طريق التتميم كذا قبل في بيان ارتباط النظم ولا ينجي حافيه من التكلف فالظاهر انه مر بطلب اعادة قوله للرجال الخ في معنى الامر للورثة أى اعطوهم حقهم دفعا لا اوصاه الجاهلة ولحفظ الاوصاء ما عطفوه ونحافوا عليهم كما يخافون على اولادهم ومفعول يرضي الله تعالى قوله فليستوا الله اوعلى اولادهم بدل قوله خافوا عليهم كاشارة الى معنى الوجه الاق ولو ذكره هنا لكان اولى ليعلم منه تقديره فيما بعده (قوله) **اولادهم** من المرض الخ هذا هو الوجه الثاني فليس الامر لا اوصاه اذ لو كان كذلك لقال ولجئوا فتمصرف الموصول لله هذا المصروف منهم كانوا يمرضون عند المرض ويصونه على الوصية ويذكرون ان اولادهم لا يقنون عنه شئ الاثرة واقام النسخة ما يصرف في الثمرات **فيعنون** قول الكلام لا اوصاه وما بعده والورثة وهذا الاجاب بان لا يتركوه بضره فضلا عن امره بضره ان يضره فاعلى اولادهم كما يخافون على اولادهم ومفعول يرضي الله تعالى قوله بان يخشوا الخ بيان لعمومه كما مر (قوله) **اولادهم** الخ هذا هو الوجه الثالث وعليه فاقصا عليه عاقبه ظاهرا لا تحت على الاشياء لهم وامرهم بان يخافوا من حرمانهم كما يخافون من حرمان ضعاف ذريتهم وقوله **واللوصين** هذا هو الوجه الرابع وهو ابدها ولم يذكره المختصر ولذا اخبره المصنف رحمه الله تعالى فان ارد من الذين المرضى واصحاب الوصية امرهم بعدم الامراف في الوصية خوفا على ذريتهم الضعاف والقرعة عليه انهم هم المشارفون لذلك ويكون الخوف من كل مال البناي بعدهم خوفا من اخذ ما زاد من الوصية فخرطه ويكون متصلا به قبل تمام الامر لا اوصاه والورثة بأمر المرضى الوصين (قوله **وليعاني** حيزه جعل صلة الخ) يعنى ان الصلة يجب ان تكون قصة معاملة الخاضع ثابتة للموصول كالصفة فاشارة الى ان مضمون الشرطة قصة معلومة واشارة الى انه لا بد من حل **فيعنون** على المشاركة ليسم وقوع خفاوا خبرا ضرورة انه لا خوف بعده حقيقة الموت وترك الورثة وقال المبرر بظاهر الظاهر ان نوعه ان وهذا جار على الوجود كما هي قوله في المعنى انه اوله بشارة والان انطباع لا اوصاه وانما يتوجه اليهم قبل التولاهم بعده اموات لاجلوه وانما وجهه صحة كون الجواب خافوا كما قاله المبرر (قوله **وفى ترتيب الامر عليه** اشارة الى المقصود الخ) أى جعل مرشعا في الوصف المذكور في حيز الصلة المشعر بالصلة كما مر اشارة الى ان المقصود من الامر ان لا يصنعوا البناي حتى تضع اولادهم وأنه السبب في ذلك والترسم جامعن ضعف الذرارى المتفق عليه وتهديدهم بأنهم ان فعلوا ضاع الله اولادهم فخير عليه الحال او الوصف والمراد بالامر بالام في قوله **وليعش** والحاصل ان المقصود منه رعاية الضعفاء واليتام واخوف عليهم وهو على الامر بالخشية (قوله **امرهم بالتقوى** الى غاية الخشية الخ) يعنى ان الخشية معنى الخوف مبد التوقى الله مقدمة علم بالحفاظ اذ تمت وضعا لوافق الوضع الطبع ولما شفع الاول بدون الثاني لم يقتصر عليه مع استلامه عادة ثم نشر القول بالمعرف بوجوه تناسب الوجوه السابقة في الامر فان شئت ناظرة اليها لالاخرى مبنى على الاختصاص ترى (قوله)

ثم اختلف في نسخه والضريح لم يترك او مادل  
عليه القصة (وقولوا لهم قولا مرفقا)  
وهو ان يدعو لهم ويستقبلوا ما اعطاهم  
ولا يجتمع عليهم (وليض الدين لوتر كوا من  
خلفهم ذوق ضعا فافا فاعلمهم) امر  
لادوصا بان يجشوا الله تعالى في وقتهم في امر  
التي هي فضا لاولهم -هم ما يحبون ان يفعل  
بذر ابراهيم الضاع بعد فاقهم واللعائن  
المرض عند الياض بان يجشوا ابراهيم و  
يجشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم  
شفقتهم على اولادهم فلا يتركوه ان يضرهم  
بصرف المال عنهم واولادهم بالشفقة على من  
حضر القصة من ضعا الاقارب والياني  
والساكنين متصرفين انهم لو كونا  
اولادهم بقوا خلفهم ضعا ملهم هل  
يجوزون حرمانهم واولادهم بان يقطروا  
لاورثة فلا يفسدوا في الوصية ولو عاقب حيزه  
جعل ملك للذين على معنى ليعض الذين حالهم  
وصفتهم انهم لو شاربوا ان يحفظوا ذرية  
ضعا فافا عليهم الضباع وفي ترتيب الامر  
عليه اشارة الى المقصود منه ضعا فافا فيه  
وبعث على الترمس وان يجب لاولاد غيره  
ما يجب لاولاده وهدى للخالق بحال  
اولاده (فليتوا الله وليقوا لاولادهم)  
امرهم بالتقوى التي هي غاية المنشية  
بعدها امرهم بحرامعة البتة والمنتهى  
اذ لا يقع الاول دون الثاني ثم امرهم ان  
يقولوا للياني مثل ما يقولون لاولادهم  
بالشفقة وحسن الادب اول المريض  
ما به من الاسراف في الوصية وتضييع  
الورثة تبيحهم راتوكة الشهادة  
اول حاضري القصة عذرا جلا ووهدا  
حسنا وان يقولوا في الوصية ما لا يؤذي  
المحاجة للثلاث وتضييع الورثة





لا يعبر في القرائن والمقادير كما شرحنه في اللمعة والحاصل أن هذا قياس على التمتع أنهما أو على  
 الاختين والاول لانهما استحققت الثلث مع الآخر فبقي الثلث لاولي والثاني أنه ذكر حكم الواحدة  
 والثلث خافوه من البنات ولم يذكر حكم البنين وذكر ميراث الاخوات حكم الاخت الواحدة  
 والاختين ولم يذكر حكم الاخوات الكثيرة فدل على صحة ميراث البنين من ميراث الاخوات وحكم الاخوات  
 من ميراث البنات لانه لما كان نصيب الاختين الثلثين كانت البنات أولى بهما لانهما أقرب منهما ولما  
 كان نصيب البنات الكثيرة لا يزيد على الثلثين فبالأولى أن لا يزيد نصيب الاخوات على ذلك (قوله  
 ولا يورث الميت) يعني أن الصغير يرجع الى عاقلهم من الكلام كصغير ترك السابق ولكل واحد بدل بعض  
 من كل ولذا أتى معه الصغير وما وقع اصحاب التصاف من أنه بدل كل والمتافضة فيه غلط منه كاذر أبو  
 حبان وغيره لانه يعني على كل عاقل وهو ما شئى وقوله منهما بأبواه ولم يقل لكل واحد من أبويه السدس  
 لقوات الاجال والتفصيل الذي هو أوقع في الذهن ولم يقل لأبويه السدسان لانه مبني على تساويهما  
 انفسه بحتمل التفاضل وان كان خلاف الظاهر كما يمكن بكتة العدول وقوله غير أن الاب الخاشعة  
 الى أحوال الاب الثلاثة كما هو معتز ودفع ما ياتونهم أنه يأخذ من الميت أكثر من السدس لانه ليس  
 بجهة واحدة وتعذر الجبهات منزل منزلة تعدد الذوات وقوله غصب أى فقط وهو ما خوذ من التخصيص  
 الذي كان يدل عليه النصوى وانما قصره ليخرج ما إذا كان مع أحد الزوجين كاسيئته وفي الكشف  
 معناه فان لم يكن له ولد وورثه أبوام غصب ثلاثة الثلث مما ترك كما قال لكل واحد منهما السدس بما  
 ترك لانه اذا ورثه أبواه مع أحد الزوجين كان للام ثلث ما بقي بعد اخراج نصيب الزوج ثلث مما ترك  
 الا عند ابن عباس والمعنى ان الابوين اذا خلاصتا نصيبهما الميراث المذكور مثل - ط الاختين تسوى وهو  
 بینه كلام المصنف رحمه الله لزيادة فيه الايضاح ان المراد بالثلث ثلث ما ترك وهو الكل لانه الباقي  
 ولا لا لقوة قبله السدس مما ترك وانما نقلت ما تقرأ الجيب عن قال قوله وورثه أبوام غصب اشارة  
 الى دفع ما ذكره صاحب الكشف لما أشكل عليه من أنه لا فائدة لقوله وورثه أبوام لانه في بيان حكم  
 الابوين في الارث مع الوارث مع عدمه تنكأه لاجبة في قوله ولا يورثه بكل واحد منهما السدس  
 الى التقييد بقوله ان وورث أبوام لاجبة لانه في قوله فان لم يكن له ولؤه فلا ملة الثلث الى آخر ما طالع به  
 من غير طائل فاعلم ما يتردده التامل اليه وكأبه محموق بمثل هذا الكاأضربنا عن أكثره فان لم يقيد  
 بقوله غصب حمل الثلث على الاصح من ثلث الكل أو ثلث ما بقي لكنه خلاف المتبادر بانه لقوله بقوله  
 وورثه أبوام لكانهم ينوونه فائدة كاسيئته ومنه يعلم انه اذا لم يكن قوله وورثه أبوام للتخصيص يكون  
 في الكلام الباس واذا رجوه وان رجع شراح السراجية خلافه وفيه نكتة أخرى وهي الاشارة الى أن  
 ارثه بالصوة وهي تقتضى عدم التعين والتحديد (قوله وعلى هذا يقضى الخ) يعني انه ليس بداخلا  
 في النظم ولا يمكنه مستطع منه وضعه فرفضه لاحدا الزوجين. وقوله يقضى الى التفضيل الا على الذكر  
 في مسئلة الزوج معهما مظاهر وأما الزوجة فلا أما الاول فلانه لو جعل له اربع الثلث لجمع المال  
 والمثلة من ستة لاجتماع نصف وثلث فلو خرج ثلاثة ولام اثنان على ذلك التقدير فيجب لأب واحد وفيه  
 تفضيل الاثني واذا جعل له ثلث ما بقي كان لها واحد من اثنان وأما الثاني فلا لانه لو جعل له اربع  
 الزوجة ثلث الاصل والمثلة من اثني عشر لاجتماع ربع وثلث فلو خرج ثلاثة ولام اربعة ثلث الكل  
 بقى خمسة لأب فلا يلزمه تفضيله اعليه ولذا ذهب الامام للفرق بينهما في هذا التعديل لاني بالمراد بدل  
 لا يستقيم وان وجهه شراح السراجية لكن على ملكهم في أن المراد بالثلث الا ربع يكون ذلك وقوله  
 وورثه أبوام اشارة الى أن الثلث ثلث ما ورثه سواء السك أو الباقي ولو جعل على ثلث الكل في هذه  
 الصورة لثلاث المذكورين الفائدة اللهم الا أن يقال ان المراد منه يقضى السبه في احدي الصورتين وابن  
 عباس رضي الله عنهما لا يفرق بينهما بلزمه التفضيل في الجبهة بخلاف ما ذهب اليه أبو بكر الاسم وهو

(ولا يورث الميت) ولا يورث الميت (للكل)  
 واحد منهما) بدل منه سكر العاقل  
 وقائده التخصيص على استحقاق كل واحد  
 منهما السدس من التفصيل بعد الاجال  
 تأكله السدس مما ترك أن كان له أى  
 للميت (وله) ذكره أوتى غير أن الاب يأخذ  
 السدس مع الاثني بالفرصة وما بقي من ذوى  
 القروض أيضا بالصوة (فان لم يكن له وله  
 القروض أيضا بالصوة) فلا ملة الثلث بما  
 وورثه أبوام (غصب) فلا ملة لانه لا يورث  
 ترك وانما لم يذكره من سبب الام علم  
 أن الوارث أبوام فقط ومن سبب ما ترك  
 أن الباقي للأب وسبب أنه قال فلهم ما ترك  
 اثنان - ط هذا يقضى أن يكون لها حيث  
 كان معهما أحد الزوجين ثلث ما تركه ابن  
 فرضه كما طالع الجبهة ولا ثلث المال كما طالع ابن  
 عباس فانه يقضى الى التفضيل الا على وهو  
 الذكر المساوى لها في الجبهة والقرب وهو  
 خلاف وضع الشرع



غيره كورفي الكتاب **(قوله)** بالاطلاق يدل على أن الآخرة أماد لآلته على الرذالي التلقظاهرة  
وأما قوله وإن كانوا لا يؤمنون فإن أراد أنه من مدلول الآية فوجهه أنه معطوف على ما قبله وهو مقيد  
بورائه لا يؤمنون فقط وقد يدل عليه الآخرة فقط من غير رفع التقديس على حاله وفيه قطع وإن أراد أنه  
معلوم من خارج فلا كلام فيه وأما ما قيل أنه من كون الولد في السابق وأما هنا فليس بشئ وهذا بناء  
على أن المحبوب يجب كإحدى الفرائض وابن عباس رضي الله عنهما يضاف فيه فيعطيهم السدس  
الذي يجبوا عنه **(قوله)** واليه هو على أن المراد بالآخرة الخالق يعني المراد بهم ما فوق الواحد مطلقا  
ذهبوا عنه أو لا يوافقون من أي جهة كانوا لا يؤمنون أو أحدهما وابن عباس رضي الله عنهما  
اشترط ما فوق الاثنين وأن لا يكونوا مخلصا ثالث لأن حقيقة الجمع ثلاثة وهو جمع أربع فلا يشمل الاخت  
الابن في القلب والمخلص لا ذكرهم فيقولون كإسحاق عثمان رضي الله عنهما في ذلك لكن أكثر  
العصابة على خلافه لم يذكروا حين قضى به قبل عثمان فلذا جعلوا جماعا وصفة الجمع قبل أنها حقيقة  
فيما فوق الاثنين مطلقا وقيل في الموارث والوصايا المصنف بالحقيقة كما صرح به في الأصول وهو  
مراد بالبخش هي هنا فلا يراد عليه ما قيل أنه مخالف لما في الآية وصرح به في كتيبه **(قوله)** وقرأ  
جزء والكسائي فلامه بكسر الهمزة اتصالا للكسرة أي كسرة اللام وقيل أنه اتباع لكسرة الهمزة وهو  
ضعيف لما قبله من اتباع حركة أصلية لحركة عارضة وهي الأعرية وإنما قال المصنف رحمه الله تعالى قبلها  
تنبيه على اختيار خلافه وليس لغة فيه كما قيل **(قوله)** متعلق بما تقدمه من قصة الموارث كلها الخ  
المراد بالموارث كلها ما سبق برمتها فانه سيعدها فيما يأتي وقوله أي هذا الخ بيان لمحل المعنى والعلق  
المعنى لا لا الأعراب فانه متعلق على هذا بقوله ويصيحكم وقيل أنه متعلق بقوله فلامه السدس الخ  
قال عامل نسبا لخاله والجور الواقع خبر الاعتقاد ويقدر على قلبه مثله كالمتنازع وقيل متعلق بمحذوف  
أي استقر ذلك بعدد وصية الخ والأول **(قوله)** وإنما قال بأول الآية دون الواو الخ المراد  
بالأباحة التسوية وعدم اختلاف الحكم متعلق بما لا يهرن جميعا أو بأحدهما ما كان ذلك  
في الأمر أو غيره ومنهم من اشترط فيها تقدم الأمر وصبره والمفضل تشريع عدم الاتفاق عليه واشترط  
في المهادي تقدم أمر أو تيمنه فقال عليه أن قوله ويصيحكم خبر مراد به الأمر كما نسه المصنف وغيره  
أي أعطوا الخ بعد الوصية أو الدين أن كان أحدهما أو كلاهما ولا يلزم جواز التقديم على أحدهما فقط  
كما في جالس الحسن وأبو بن سمرين لأن معنى الأباحة هنا التسوية في الوجوب وفي جالس الحسن التسوية  
في الجواز أو أو تكون للأباحة أو التسوية فيعلوه فتشخص الأمر وبالجملة فالحق مقام أو دين الواو  
إذا لا قد سد وجوب تقديم الأمرين أو أوجب جميعا دون ما إذا وجد أحدهما أو بما يكون وجوب  
التقديم أو أن الاجتماع فلا يتحقق هذا الانفراد حكمه أو التسوية بينهما في الوجوب قبل القسمة وإن  
كان الدين قد ما عند عدم وفاء التركة **(قوله)** وقدم الوصية على الدين الخ لما كان تقدم الدين  
أمر أمرا كان الظاهر تقدمه لكن أو لا تقتضي ترتيبا فتقدم الوصية لأنها تشبه الميراث من وجوه  
كحلقها بالموت وكونها تؤخذ بلا عوض فذلك كانت تشق عليهم فربما توطأوا فيها فتقدمت احسانا  
بشأنها لذلك قوله شاقة تدين لوجه التشبه وقوله مندوب إليها الجميع بخلاف الدين مع دهره أو فدره  
ناشئة إلى الموت قبل على من ذكره من الخفنة أن هذا المذهب الشافعي فإن الوصية عند أفضل مطلقا  
كما في الوصية وأما غيره فيقول لا نسب إليها كانت الورثة فقرا لا تنهيه التركة ويمكن دفعه بأن  
المراد الشارع من الجميع لقوله على الله عليه وسلم على كل مسلم عنده شيء أن لا يبيد أو وصيته  
مكتوبه عنده فقتله العارض لا يضرك كونها مندوب للجميع بحسب الأصل والتوصيف بقوله ويوصي  
بها ما لا تعلم لأن الوصية لا تكون إلا موصية بها والمراد بتقديم الوصية بها أن تكون من الثلث  
فلا يقال أنه لا فائدة فيه وقوله بفتح الصاد أي مخففا وقرئ أيضا بالتشديد ولم يذكر المصنف رحمه الله

**(فان كان له آخرة فلامه السدس)** بالاطلاق  
يدل على أن الآخرة برتوتها من الثلث إلى  
السدس وإن كانوا لا يؤمنون مع الأب ومن  
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنهم  
يأخذون السدس الذي يجبوا عنه الأم  
والجور على أن إيراد الآخرة عدداً في  
آخرة من غير إضمار والتسوية  
للآخرة والأخوات وقال ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما لا يصحيب الأم من الثلث  
مادون التلابة والأخوات المخلص أخذ  
بالظاهر وقرأ جزء والكسائي فلامه بكسر  
الهمزة والابتداء للكسرة التي قبلها **(من بعد)**  
وصية يوصي بها أو دين متعلق بما تقدمه  
من قسمة الموارث كلها أي هذه الأنصبة  
لقوله من بعد ما كان من وصية أو دين  
وأما قال بأول الآية دون الواو فلا بد  
على أنها متساويان في الوجوب مقدمان  
على القسمة مجموعين ومنفردين وقدم  
الوصية على الدين وهي متأخرة في الحكم  
لأنها مشبهة بالميراث شاقة على الورثة  
مندوب إليها الجميع والدين أغلر يكون على  
التدور وقرأ ابن كثير وابن عاصم وأبو بكر  
فتح الصاد

(أتأؤكم وأبناؤكم لا تدرون أهيهم  
أقرب لكم قسماً) أي لا تعلمون من أنفع  
لكم من ربكم من أصولكم وفروعكم  
في عاجلكم وأجلكم فتزودهم ما أوصاكم  
الله به ولا تعتمدوا على الفضل بعض حرماته  
روى أن أحد التوابين إذا كان أوقع  
درجة من الآخر في الجنة سال أن يرفع اليه  
فيرفع بشفاعته أو من مورثكم منهم أومن  
أوصى منهم فتزودكم بالثواب بأفضاء  
ومنه أومن يوصي فزودكم بما فهو  
أعز من موكد لآمر القصة أو تفسد  
الوصية (فريضة من الله) مصدر مؤنكد  
أو مصدر بوصىكم الله في معنى بأمركم  
ويقرض عليكم (إن الله كان عليماً)  
بالصالح والرب (حليماً) فيما قضى وقدر  
(ولكم نصيب مما تركوا زواجكم إن لم يكن لهم)  
ولد كان لهم ولد فلكم الرب مما تركن) أي  
ولد وارث من بطنها أو من صلب فيها أو بن  
ينها وإن سفل ذكر كان أو أنثى منكم أومن  
غيركم (من بعد وصية يوصي بها أو دين) ولهم  
الرب مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن  
كان لكم ولد فلقن الغن مما تركن من بعد  
وصية يوصي بها أو دين) فرض للرجل  
بعض الزواج ضعف ما للمراة كافي النسب  
وعكذا أقسام كل رجل وأمر أو أفاستراً  
في الجهة والفرض ولا يستفي منه الأولاد  
الأم والمعتق والمعتقة وتستوي الواحدة  
والعدد منهن في الربع والثنى (وإن كان  
رجل) أي الميت (ورث) أي يورث منه من  
ورث صفة رجل (كلاهما) خبر كان أو يورث  
غيره وكلاهما من الخصم نفسه وهو من لم  
يختلف ولداً ولداً أو أوصف ولداً والمراد بها  
قرباها ليست من جهة الوالد أو لولد يورثان  
يكون الرجل الوارث ويورث من أوورث  
وكلاهما ليس له ولد ولا ولد وقرى يورث  
على البناء للفاعل فالرجل الميت وكلاهما لا يقتل  
المعاني الثلاثة وصلى الأول خبر أو حال  
وعلى الثاني مفعول به وعلى الثالث مفعول به

يقى هناك صاحب الاستصاف قال الآية لم يخالف فيها الترتيب الشرعي وإن السؤال غير وارد رأساً  
لأن أول ما يبدأ به استخراج الدين ثم الوصية ثم إقسام ذوى الميراث فانظر كيف بدأ استخراج الميراث آخر  
تلا استخراج الوصية والوصية تلاو الدين فوافق قولنا قصة الموارث بعد الوصية والدين صورة الواقع  
شريعاً ولو سقذرك بعد وكان الكلام أخرجه الميراث والوصية والدين لا يمكن ورود السؤال المذكور  
يعنى أنه ذكر الميراث أولاً ثم ذكر أنه بعد الوصية ناصحاً على بعده لها فقتضى تعقيبها ما ذكر بعده  
الدين مؤخر عن بعده الوصية لما بينه من المناقضة فخلص المسمى من بعده وصية أو وصية بعد دين  
فلا حاجة إلى شئ مما تقدم وهو قد سبق جداً ولا ريد عليه ما قيل إن الآية داودة في حكم الميراث أصالة  
لأنها بيان لقوله تعالى للرجل في نصيب الخ فكان ذكر الوصية والدين كالاستطراد وذكر من بعده إماراة  
عليه فكانها حكم واحد في حكمه ونها ما تقدم على الميراث والظاهر تقدم الدين على الوصية فبد  
السؤال اه (قوله) أي لا تعلمون من أنفع لكم من ربكم الخ) أي فها ما استفساهما مبدءاً  
وأقرب خبره والفعل معلق عنهما فهي سادسة من المفعولين وعليه المصنف رحمه الله أو موصية يعنى  
الذى وأقرب خبر مبتدأ محذوف والجملة صلته وهو مفعول أول ما بين على الضم لإضافته وحذف صدر  
صلته والثاني محذوف وهذا ذكره أبو حيان والابن الأثير عبارة عن الورثة الأصول والفرع فيجعل  
البنات والأعمام والأجداد والجدات كما أشار إليه المصنف رحمه الله وهو على هذا الوجه الأول  
فأكد لآمر القصة ورد ذلك في الجاهلية وعلى الثاني المراد المحضرين وهو حالهم على تنبيه  
وصليهم فهو تأكيدي لقبله ونفعا تميز وقوله روى الخ أخرجه الطبراني وابن ماجة وابن عباس  
رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل الرجل الجنة سأل عن أبويه وزوجته وولده فيقال  
إنهم ليبلغوا درجتك فيقول بأرب قد علمت في لهم فزورم بالخاقهم وتفسره أقرب نفعا بغير لكم  
دون أقرب نفعا فاضلا عن النفع تفسر بلام معناه المراد وقوله ولا تعدوا إلى آخره إشارة إلى ما كان  
منه في الجاهلية (قوله) فهو اعتراض مؤكد لآمر القصة الخ) إشارة إلى ما ذكره المفسرون من  
أن هذا التوجيه غير لازم للمعنى ولا يجاب ولا إلى الجاهلية اعتراضه فينبغي أن تؤكد ما اعترضت فيه  
وتناسب وليس بارد لأنه ذكر قبلها بعد هذا الوصية وأمر الارتفاع فيصع مراعاة كل منهما وما ظهر  
(قوله) مصدر مؤكد الخ) أراد بالموكد نفسه فهو هذا في حقها وهو الواقع بعد الجاهلية لا محتمل  
لها غيره وهنا كذلك لأن ما قبلها مفعول عليهم معين من الله وإذا كان مصدر يوصى بمعنى يفرض من  
غير الله فهو مؤكد أيضاً لكن غير أن كيد المصريح به لأن الأول مؤكد لضمير الجاهلية وهذا مؤكد  
لأمره وقوله لكن أو رده على أن المصدر إذا أضيف لفاعله أو مفعوله أو تعلقه به يجب حذف فعله  
كما صرح به الرضى لأن يفرض بين مخرج فعله وما تضمنه فمأمل وفسر العلماء والحكماء بما يناسب المقام  
وبينه النظام وقيل فريضة حال لأنه ليس مصدر (قوله) أي ولد وارث الخ) يعنى أن المراد بالولد ما يشعل  
النسب كوالتي والصلبي وغيره سواء كان من هذا الزوج أو غيره وإذا قال لهم وإن يقل لكم (قوله)  
فرض للرجل الخ (الزواج الخ) الزواج كافتتاح مصدر واستثنى أولاد الأم والمعتقة لاستواء الذكر والأنثى  
منهم ثم بين أن الزوجات المتعددة يشتركن في ذلك ولا تعلل كل واحدة ربحاً أو ثماً وفسر الرجل بالميت  
لأن الوارث تنوصفه بأنه موروث عنه وقوله من ورث معلوماً وبمجهولاً أي هو أخو من الثلاث لا يزيد  
لاحتقاله يقال ورثته ما لا ورثه ما لا وكان المصنف رحمه الله جعل الأولى هي القصة والثانية من  
الحذف والإبصار (قوله) وهو من لم يخلف ولداً ولداً أو أوصف ولداً والمراد بها قرابة الخ) يعنى أنه  
على كون الرجل هو الميت فهو من ورث الثلاث وكلاهما أربعة معان نفس القرابة بغير الأصلية  
والفرعية والوارث الذي ليس له ولد ولا ولد والميت الذي ليس أحدهما والمال الموروث من غير  
أحدهما وتلا هذا المصنف رحمه الله لعدم شهرته وعلى الوجود يختلف أرباباً فإن كان الوارث فهو

وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال قال  
الاضى

قائلاً لا أرى لها من كلاله

ولان حقايق الاقبيد

فاستعرت اقرباءه لتست بالعبضة لانها

كلالة الاضاعة اليها ثم وصفها الورث

والورث بمعنى ذى كلاله كقولنا فلان

من قرأني (أو امرأة) عاف على رجل

(وله) أى والرجل واكتفى بحكمه عن حكم

المرأة دلالة العطف على تشاركه مانحه

(أخ أو أخت) أى من الام ويدل عليه

قراءة أى وسعد بن مالك وله أخ أو أخت

من الام وأنه ذكر في آخر السورة أن فلاختين

التشبين ولاخوة الكل وهو لا يلحق باولاد

الام وان ما قدره من فرض الام فاسب

أن يكون لاولادها (فلكل واحد

منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم

شركاء في الثلث) سوى بين الذكر والانثى

في القصة لان الادلاء ببعض الاثوة ومفهوم

الآية أنهم لا يرثون ذلك مع الام والجدة

بكال لا يرثون مع البنت وبنت الابن نفس فيه

بالاجماع (من بعد وصية يوصى بها أو دين

غير مضار) أى غير مضار لورثته بالزيادة على

الثلث أو قصد المضارة بالوصية دون القرية

والاقارب دين لا يلزمه وهو حال من فاعل

يوصى المذ كور في هذه القرية والمذلول

عليه بقوله يوصى على البناء المفعول

في قرأتين كثيرة وابن عامر وابن عباس عن

عاصم (وصية من الله) معدود وكأو

منسوب بغير مضارعى المفعول به ويدل به

أنه قرئ غير مضار وصية بالاضافة أى

لا تضار وصية من الله وهو الثلث فماده

بالزيادة أو وصية منه بالاولاد بالاسراف في

الوصية والاقارب الكاذب

يجهول أو وثى في الأصل مصدر بمعنى الكلال والاعياء نقل الى تلك القرية لضعفها ثم وصف  
بها من ذكرها لغة أو بتقدير مضاف (قوله قال الاثنى عشر) هو من قصيدة مدح بها النبي صلى  
الله عليه وسلم لما أراد الوفاة عليه فصدقه كفار فريش بأن له تكاليف لا يقدر عليها كحرم الخمر وقصيدة  
معروفة وأولها

ألم تقتض عينك ليله أرمدا • وبنت كليات السليم مسهدا

والبيت في وصف النافعة السابعة في قوله والتمس العيس المرائل تعلى وبعد

مضى ما شئتني عند باب ابن هاشم • تراعى وتلقى من فواضل هذا

فضمير لها للنافعة لا للقرى كما قيل ولا ترى بمعنى أشفق وأوق لها من كلاله أى اعياء والحفا بلقاء الموهلة

رقعة أدخل الخلف من كثرة البصر وقوله فاستعيرت بمعنى بحسب الأصل وبعد النقل ما روت

حقيقة وقوله ليست بالعبضة فيه قصور وكان عليه أن يقول ولا الأصله ولكنه تركه لانه وقوله من

قرايتي بناء على أنه مصدر أطلق على الاقرباء المذ كرو ولا عبرة بخصلة الحري في الدر من قال هو من

قرايتي وأن الصواب من ذى قرأني لقوله وذوق قرأته في الخي مسروره لانه مجاز شائع وقد استعملوه

كذلك وذهب ابن مالك الى أنه اسم جمع لقرب كعبه فلا شاهد فيه حيث قد (قوله واكتفى بحكمه

من حكم المرأة) لأن قصيد المعطوف عليه قصيد للمعطوف وان كان ليس بلازم وانما فصل كذلك لأن

توحيد الضمير بعد اولاً بقسمته حتى انما ود على خلاف ذلك مؤول عند الجمهور كقوله تعالى ان يكن

غنياً أو فقيراً قاله اولى بما راقى به مذكر الالك بالبيان ان تراعى المعطوف والمعطوف

عليه فراهي المتقدم منهم ما يجوز ان يكون الضمير لراحمه والتمس ذكره للغلب (قوله سوى بين

الذكر والانثى) لأن اولاد الام في القصة والاحتصاف سواء للراحم السدس وللمزاد الثلث على

السوية لأن وراثتهم بواسطة الام وبعض الاثوة فتنتظر الى الأصل وأصل الادلاء امسال الدوف البئر

لاخراج الماء فتجوز به عن الاموال التي (قوله وقوم الآياتهم لا يرثون الخ) ذلك اشارة الى

السدس والثالث وفي كونه مفعولاً من الآيات نظر قال بعض التفصلا الظاهر أنه بناء على ان الوالد

يعني الذي دل عليه الكلاله يتناول الوالد سواء كانت له أو لا له كما أن الولد يتناول الابن وابن الابن

وان قبل والبنت وبنت الابن وان شئت وفيه أن تناول الولد لانه اسم جنس غير صفة وأما الوالد الذي

هو صفة مؤنثه والدة فتناولها كما ذكر كون ماذ كمفعولاً من انواع اه وان تقول انه غلب

عليه حتى ألحق بأسماء الاحتباس ولذا اوصف به فقال لرجل الوالد وهذا بان حكمه تسوية الشارع

فلما رآه أن من أدلى بواسطة ذكر كبرى العلل فبقي التسوية بينهم وغنوه كما قيل به وقوله أكثر من

ذلك فكسفة في وجه التسوية باسم الاشارة وهي أنه لا يقال أكثر من الواحد حتى لو قيل أول بأن المعنى

زائد عليه فلذا عبر به أى أكثر من المذ كرو لم يثن عن الوحدة فتنبه لمقامين الاتفاق (قوله

وهو حال من فاعل يوصى الخ) قبل عليه أنه فيه فصلان الحال وصاحبها يوصى وهو قوله أو دين

فلا بد من تقدير كذا الوجه الذي بعده وهو يلزم ذلك أو يوصى بحالة كونه غير مضار وأوجب بانه

ليس بأجنبي محض لشبهه بالوصية أو هو تابع بغير قسمه ما لا يفتقر في غيره وعلى قرأته المجهول بقدر

قبل ما علم يدل على المذ كرو على حد قوله تعالى يسبح فيها بالذوق والاحتمال رجال في قرأة المجهول

ولا يصح أن يكون حالاً من الفاعل المحذوف في المجهول لانه ترك بصوت لا يلتصق اليه فلا يصح مجيء

الحال منه ويصح في غير أن يكون مفعولاً ايضاً غير مضار قبل والمفهوم من الآية أن الايصاء

لنقص الاضرار لا يثنى التنبه الا أن ائبانه مشكل فاعلم بالقرارة لا يتخذ وهذا مما نزه في الفروع

فانظر (قوله معدود وكأو) ذكر كروا في نصب وجوها اتمامه مصدر يوصى مؤكدة

أمر منسوب بمضارعى انه مفعول به لانه ما تقدر مضاف أى أهل وصية وأعلى المصلحة لأن المضارة

ليست للوصية بل لاهلها وبهذه قراءة الاضافة بإضافة اسم الفاعل للمفعول لانه بمعنى في ولم يثنها

رواه عليه) بانشار وغيره (جلي) لا يعاجل بمقتضى (تلك) اشارة الى الاحكام التي تنفذت في أمر الشأى والوصايا والمواثيق (حدوده) شرافه  
 التي هي كالحدود والحدود التي لا يجوز تجاوزها (١٦) (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز

العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتخذ  
 حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب  
 مهين) فوجد الضمير في يخله وجمع خالدين  
 للفظ والمعنى وقرأ نافع وابن عامر مدله  
 بالنون وخالدين حال مقدرة تقول كمررت  
 برجل معه صر صاها غدا وكذلك خالدا  
 وليست مقتضى لحننا ونارا والاولج ابراز  
 الضمير لانها مارجى على غير من معناه  
 (والا في) بآيتين الفاشحة من نساكم  
 أى يعظلمان حال آتى الفاشحة ويدها  
 وغشها ورفعتها اذ فعلها والفاشحة الزنا  
 (زيادة) فغشها وشاعتها (فاستشهدوا) عليهن  
 أربعة منكم (فأطوبوا) ممن قد فتن  
 أربعة من رجال المؤمنين (فشهدوا) عليهن  
 (فان شهدوا) فأما كوهن في البيوت  
 فأحبسوهن في البيوت واجعلوا حواصن  
 عليهن (حق) يرفأهن الموت يستوفى  
 أبوابهن الموت أو يرفأهن ملائكة  
 الموت قبل كان ذلك عقوبتهن في أوائل  
 الاسلام فتقسم بالحدود فيحل أن يكون المراد  
 به التوسعة فاسما كهن بصد أن يجعلن  
 كذا لا يجري عليهن ما جرى بسبب الخروج  
 والتعرض للرجال ولم يدركه استثناء بقوله  
 الزانية والزاني (أو يجعل الله لهن سبيلا)  
 كعصم الخاطم من الحبس أو المالك  
 الملقى من السفاح (والذان) بآياتهما منكم  
 يعنى الزانية والزاني وقرأ ابن كثير المذات  
 فتشديد التثنية وتبين مذات الالف والباء  
 بالتخفيف من غير تكثير (فأدوما) بالتوبيخ  
 والتقريع وقيل بالتعريب والجلد (فان تابا  
 وأصلحنا) عرضوا عنهم (فأقطعوا) عنهم  
 الأذى أو أخرجوا عنهم بالانغاض والتر  
 (ان الله كان ذوابا رحيم) على الامر بالاعراض  
 وترك المذمة قبل هذه الآية سابقة على  
 الاولى زولا وكان عقوبه الزناة الاذى ثم  
 الحبس ثم الجلد وقيل الاولى في السفاحات  
 وهذه في الاولين والزانية والزاني في الزناة  
 (انما التوبة على الله) أى ان قبول التوبة

المجهور ووقع هنا وجه ذكره في الذرة المحصون وهو أنه منصوب على الخروج قال وهذه عبارة تشبه عبارة  
 الكونيين ولم يبين المزداد منها وقد وقت هذه العبارة في قوله تعالى في قادرين على أن نسئ بآياته  
 في تفسير البقوى وسأل عنها الناس ولم أر من فسرها الا أنه وقع في جمع الهوامع في المفعولية أن  
 الكونيين يجعلونه منصوب على الخروج ولم يسه فكأن مرادهم أنه خارج عن طرف الاستاد فهو كقولهم  
 فضله فاقطعوا على عمله وقوله والله علم الخ تهديد وعيد على ذلك وان عدم العقوبة ليس العقوب بل تأخير  
 للحكمة مستكون وقول المصنف رحمه الله أو وصية منه أى وصية من الله في حق الاولاد بأن  
 لا يدعهم غالة بالارراف في الوصية ونحوه (قوله شرافه الخ) يعنى أن الحدود واستعار تشبهت  
 الاحكام بالحدود المحيطة بشئ في أنه لا يتجاوزها واحد ومراجعة اللفظ والمعنى فإما كان لفظه مذكورا ومعناه  
 مجموع عن معروف ويجعل الخلدو سالمة قد لا يبعد الدخول لكن الفرق بين المثال وما نحن فيه  
 ملاحظة أن قول الحال للعامل وعدمها ثم أن الصفة ونحوها ان تصفها متبوعا وكان فاعلا لها فالاصل  
 ابرازها والافاز ابرازها واستتارها والمشتور الاقول وعليه المستفسر رحمه الله والرحمى وإذا ابراز الضمير  
 فهل هو فاعل أو فاعل مستتر وهذا كما كسبه احتمالات ذكره في شرح التفسير (قوله أى  
 يعظلمان الخ) أى أن حقيقة الاتيان الذهاب فغيره عن الفعل وصار حقيقة معرفة فيه كما يستعمل فيه  
 الجى ونحوه وأصل معنى الفاشحة ما اشتد فيه فاستعمل كثيرا في الزناة من أفعى القبايح وشاعتها  
 حتى قباحتها ووقع في نسخة يشاعتها وهو قريب منه وقوله ممن قد فتن أى مائة من الزنا وهو مائة  
 من الكلام (قوله يستوفى أبوابهن الموت الخ) اشارة الى دفع ما يترهم من أن الموتى الموت  
 فتكون معناه يمتحن الموت بأن التوفى ليس بمعناه المشهور وهو الموت بطريق الجواز والكثرة بل هو  
 على أصله فهو الاستبعا للارواح على الاستعارة بالكثرة بتشبيه الموت بشخص يستوفى أو هو على  
 حذف مضاف أى ملائكة الموت أو على جعل التجوز في الاسناد باسناد ما للفاعل الحقيقي أى أن رفعه  
 كما تقول جاد عطاءه بالتي فلا وجه لاجل لا يصح جعل الاسناد هنا مجازا لأن الموت ليس من الملبسات  
 التي يستند اليها أما متجازا والحبس المذكور وان كان عقوبة للزناة فهو منسوخ بالجلد أو الزم  
 وان كان للعقوبات بعد الجلد يكون حفظا عن صدور مثلثة أخرى والحدود لهم من شئ آخر وقوله  
 لتعين الحد الخ على الوجه الاقول وقوله أو لكاح على الشأى والذان اذا كان الزاني والزانية  
 فهو تغليب وعلى التشديد يلقى ساكنان على حذو كدابة وشاة والتعكير زيارة المذبة على الب  
 وتشديد التثنية لفظ وليس محذوما بالان كما قبل بل يكون مع الباء كقري به وهو عوض عن يا الذى  
 المحذوفة اذ قياسه للذات واعلم أن قوله اللذان بآياتهما مبتدأ ما بعده خبره والفا من اذ تشبه لتعنى  
 معنى الشرط وهى يجوز نصبه على الاشتغال فقبل به لانه حذو بقدره عامل قبله وأما الشرط  
 والاستفهام والمضامين معناها لا يعمل فيها ما قبلها الصدا رتبها وقيل يجوز بقدر متأخر مطلقا وفى  
 الشرط والاستفهام الحقيقي دون ما تضمن معناه لانه لا يعمل ما تضمنه من كل وجه والانغاض  
 مجاز عن التروك والصله على البصر وقوله هذه الآية اشارة الى والذان بآياتهما منكم الخ  
 والسفاحات من الحق وهو مباشرة المرأة فالمرأة وهذه التفسير للاصفهاني والقرينة عليه تعميم  
 الذكر والتأنيث (قوله أى أن قبول التوبة الخ) يعنى أن التوبة بعد توب الله عليه لا توجب  
 نفسه ومعناه المقبول وعلى وان استعملت للجواب حتى استبدل به الواجبة عليه فالمرأة لا لازم  
 متحقق الثبوت البينة يحكم سبق العادة وسبق الوعد حتى كانت من الواجبات كما يقال واجب الوجود  
 وهو ردة على التمسرى (قوله ملتصين بها الخ) اشارة الى حاله وأن المراد بالجلد العقبة  
 بارتكاب ما لا يليق بالعالم لا عدم العلم فان من لا يعلم لا يصحاح الى التوبة والجلد بهذا المعنى حقيقة

كل متعمد على الله سبحانه وتعالى يقتضى وعده من تاب عليه اذ قبل توبته (الذين يعملون سوءا) ملتصين بها سفها فان  
 ارتكاب الذنوب سفها وتجاهل



التي مستأثرا والثاني أنه منصوب معطوف على ترؤوا وأيدت بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ولأن  
 فعطوفهم ووهذا الوجه بأننا إذا عطفت فعلا متعديا بلا على مثبت وكان منصوب بين فالتناسب بقدر  
 حرف العطف لا بعد لا فإذا قلت أريد أن أؤوب ولا أدخل النار فالتقدير أريد أن أؤوب وأن لا أدخل النار  
 فاعطف على الأول على سبيل الثبوت والثاني على سبيل النفي والمعنى أريد التوبة وانتفاء دخول النار  
 وكذا لو كان الفعل المسلط عليهم متعديا كما هنا ولو قدر أنه لا يعمل لكم أن لا تعضلوهن لم يصح إلا أن يجعل  
 لازمة لا نافية وهو خلاف الظاهر وأما تقدير أن بعد لا فغير صحيح فإنه من عطف المصدر على المصدر  
 لا الفعل على الفعل فقد التبر عليهم العطافان وفرق بين أريد أن تقوم وأن لا تقوم ولا أن تقوم ولأن  
 تخريج في الأول أثبت إرادة وجود قيامه وانتفاء خروجه وفي الثاني نفي إرادة وجود قيامه ووجود  
 خروجه فلا ترى الأول أثبت الوجود والخروج وهذا غير محقق بل يفهمه الامتنان في العربية وورد بأن المثال  
 الذي ذكره أعني أريد أن أؤوب الخ تقدير أن فيه قبل لا لازم فإنه لو قدر بعد هاء المنى والتوكيد وأما  
 هنا فتقدير أن بعد لا صحيح فإن التقدير لا يعمل لكم موات النساء ولا عضلهن وهو عطف على أن ترؤوا ولا  
 من يذلة أريد أن أؤوب الخ وقدم به الذهابون إليه كالخبري وابن عطية والمستفهمهم الله وفي الكلام  
 محذوف تقديره ولا تعضلوهن من التكاح إن كان الخطاب للآليات والصلبات أو لا تعضلوهن من  
 الطلاق إن كان الخطاب للأزواج والأول هو المراد هنا فان قلت على هذا كيف يثبت قوله لا تعضلوهن  
 ما أتيتوهن مع أن العصة ما آتاها شأوا وانما هنا الترخيص في عاودت من زوجها أو تعطيه صداقا  
 أخذته من غيره قلت المراد حشد بما أتيتوهن ما آتاها جنسكم وقوله عضلت الدجاجة يضيق أي تعسر  
 خروجه وكذا عضلت المرأة بالوك (قوله وقيل الخطاب مع الأزواج) ولأننا كيد التني كافي الوجه  
 الأول لأنني كافي الوجه الثاني والمراد بالخطاب ما في ترؤوا تعضلوا وقوله كفاي يجسرون النساء بيان  
 لقوله لا يعمل لكم أن ترؤوا الخ وقوله أو يجسرن الخ بيان لقوله ولا تعضلوهن وعلى الوجه الذي بعده  
 الخطاب الأول والآليات ولا تعضلوهن للأزواج ولا يراد على أنه لا يحاطب في كلام واحد لثبات من غير  
 نداء فلا يقال قم واقعد خطابا لزيد وعمود بل يقال زيد واقعد وعمود كافي شرح التلخيص لأن  
 الجملتين الثانية مستأنفة وليست من هذا الكلام ولها هذا ثم الكلام مع أن الفاعلة ليست  
 مسألة كما سبق وأما على تقدير العطف فلا يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر كما مر (قوله إلا أن  
 يأتيين بشا حشمة معينة الخ) قرئ في السبعة بالفتح والتكسر وعلى الثاني فهو من الإلزام وأفعوله  
 محذوف أي معينة حال صاحبها وقرئ معينة بكسر الباء ويكون الباء وهي كلفي قبلها واختلوا  
 في الاستئنا فقبل منقطع وقيل متصل أما مستق من ظرف زمان عام أي لا تعضلوهن في وقت من  
 الأوقات الا وقت اتانين أو من حال عامة أي في حال من الأحوال الا في هذه الحال أو من علة عاتقة أي  
 لا تعضلوهن لعل من العلل الا لتامين الخ كما ينه الصنف ربه الله فان قلت كيف يصح تقدير  
 لعل من العلل بعد كرهة مخصوصة وهي لا تعضلوهن بكون المراد المصوم وذ كرهومته  
 لتكسرة لا يشافيه أي للذهاب وأغره أو لعله العسنة الذكورة فغائبة والعامة المقطرة باعثة على  
 الفعل مقدمة عليه في الوجود ولذا أفسر المصنف ربه الله تعالى المستق عاومها كانتشور والمراد  
 بالاجال فعل الجليل كافي قول المتنب

الناقي زمن ترك الفقيح \* من أكثر الناس اخسان واجبال

(قوله فلا تارقهون الخ) إشارة إلى بيان الجواب الذي أقيم عليه مقامه وقوله فاصبروا إلى أجل  
 له ومعنى كونهن بالانتهاء التبرج لا تعضلوهن لعل لعل أو لعل ما ذكر وقوله وهو خير لكم إشارة إلى أن جله  
 ويجعل الله فيه خيرا كنهرا سالية لتأويله بالاجبة والمهرورفة تقديره بالمبتدأ لأن المناوذة  
 الحالية لا تتمم بالواو كما قرره النصا لكن في شرح الكشاف أن الخبري يجوز في مواضع من

يقال عضلت الدجاجة بيضها وقيل الخطاب  
 مع الأزواج كانوا يجسرون النساء من غير  
 حاجة وروية حتى يرؤوا منهن أو يجعلن  
 بهن من وقيل ثم الكلام بقوله كرها ثم  
 خاطب الأزواج ونهاهم من الفعل (الآن)  
 يأتيين بشا حشمة معينة) كالتشور وسو العشر  
 وعدم التحفظ والاستئنا من أهم عام  
 الطرف أو الفعول في تقديره بفا حشمة أو  
 للاقتداء الا وقت أن يأتيين بفا حشمة  
 ولا تعضلوهن لعل إلا أن يأتيين بفا حشمة  
 وقرأ ابن كثير وأبو بكر بفا حشمة معينة  
 هنا وفي الأعراب والطلاق بفتح الباء  
 والباقون بكسر هاء من (وعاشرهن  
 بالمعروف) بالانصاف في الفعل أن تكسروا  
 في القول (فان كرهوهن فمسي أن تكسروا  
 شيئا ويجعل الله فيب خيرا كثيرا) أي فلا  
 تفارقهون كسر علة النفس

(مطلب شرف في اتزان ك)  
 المضارع بواو الحال

الكشاف كآبه فضل لو لم يذكر الوأهنا لا التمس بالصفة كذا وهذا مخالف للذهب في جواز ادخال الواد  
 بين الصفة وموضوعها فذلك يجوز هنا ادخال الوافي المضارع اذا وقع حالا وان خالف الصاء وقال غير  
 المشايخ انه قد يجامع الواو وكقوله انما ومن الناس بالبروتسون انفسكم فان قيل لم لا يجوز تقدير وانتم  
 تتسبون انفسكم فتكون الجملة اسمية قيل لا يستقيم هذا فيقضي بصددها اهل الصنف بان يقال  
 أمه والله يجعل خبره حذف المبتدأ وأظهر فاعل يجعل ورواية بتقدير المبتدأ لانيه موقع الظهور  
 موقع المضارع اذا ذكره والله يجعل وأما الاعتدال بأنه أقيالوا وللايتيسر بالصفة فليس بشئ اذا كان  
 مذهب المصنف امتناع الواو في الحال وجوازها في الصفة وكذا الصيغة كان دخول الواو بالانقباض  
 أولى بصددها الانقباض فتصل في المسئلة ثلاثة مذاهب منع الدخول على المضارع لا يتقدم مبتدا  
 وجوازها مطلقا والتفصيل بأنه ان نضمن نكتة كدفع ايهام حسن والا فلا ولا يخفى أن تقدير المبتدأ هنا  
 خلاف الظاهر وما ذكره لا يرفع التصرف وقوله أمع دينا أي من جهة الدين ونصح أن يكون دينا مقابلا  
 الآخر (قوله جمع الضمير لانه الخ) يعني أنه من وضع القر دسكان الجمع وهو كثير حيث يراد  
 الجنس وصدع التعيين وما كونه يقال هو زوج وما زوجان فشي آخر غير هذا ومن ظن به على أنه  
 موضوع للجمع فقد وهم وجعل القطار ركابة عن النكتة وهو ظاهر (قوله استغفار انكاره وتوحي الخ)  
 أشار بقوله ما عني إلى أنه مصدر منصوب على الحالية تأويل الوصف وقوله ويحتمل الخ أي مقول  
 لاجله وهو كما يكون بالصفة الباعثة كقصص عن الحرب بيننا يكون بالصفة النافية أيضا وقوله  
 يهت بفتح الباء أي يصيره ويدهشه وقوله وآتينه أي أمدكم وضمير احدا من المضاف اليه سكان  
 وقوله وصل اليها بالامتنية على أن تقرير المهر كونه بذلك لا يجبر والخلوة وقوله وهو حق الصبة  
 الخ قاله هج مجازيه ووصفه بالفظ لفظه في الكشاف قالوا احببه عشرين يوما فراه (قلت) بل  
 قالوا  
 محبة يوم فمقرب • ودقة يوم فيها القيب  
 وقوله وما أوتى الله قطعه استنادا لاخذ الهم مجازي وقوله عليه الصلاة والسلام أخذتم من الخ  
 أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ اتوا الله في النساء فاتكم أخذتموهن والمراد  
 بأمانة الله أي بسبب أن جعلهم الله أمانة عندهم وكلمة الله أمرا أو العهد (قوله واخذكم ما دون من الخ)  
 يعني ما اذا كانت واقعة على من يعقل فخصم جوزه مطلقا لا كلام وكذا من جوزه اذا أريد معنى  
 صفة مقصورة منه وليس المراد ما تضمنه الصلة كما ذكره قبل الاما مصرية والمراد مثل تكاح آبائكم أو تكاح  
 آبائكم والمراد منكم صلاتهم وتأويلها بالمعقول (قوله لسان ما تكح الخ) المراد بالوجهين الموصولة والمصدرة  
 وظاهره أن من سيانية قبل أو تبعية والبيان معنوي وسكتة البيان مع عدم الاحتياج اليه  
 المتكوحات لا يكتفي الانسا قبل التعميم (قوله الاستثناء من المعنى اللازم الخ) يعني أن انتهى للمستقبل  
 وما قدس ماض فكيف يستثنى منه قيل ان الاستثناء متصل بالتأويل الذي ذكره وعلى ارادة المالملة  
 فقيل هو متصل أو منقطع والخاترا أنه متصل لانه لم يدخل فيه لاقتصل المالملة المذكورة وسأني ما قبل  
 من أنه منقطع والمعنى لكن ما سبق منه قبل لا تعاقبون وتلاومون عليه لان الاسلام يهدم ما قبله فيثبت  
 به احكام النسب وغيره وما لا تقر عليه فلم قبله أحد من الائمة وقدر القول بأنهم أقروا عليه وآلازم  
 أمر واجفأ رقتن والتمخري ذكر هذا الوجه في الاما قدس لا في تركه هنا وقال شرحا هنا  
 اختاره هناك وتركه هنا لا ذيل هنا بقوله انه كان حاشية فيقتضي أنه غير معق بخلافه فانه غا ذيل  
 بقوله انه كان غشور راحنا فاتضى هذا التأويل وهو محبة والمصنف سألته وأشار إلى وجه المخالفة  
 بأن الذيل لتعليل النبي يقطع النظر عن الاستثناء فزعم فيها وفيه نظر (قوله لا ومن اللفظ للصفة  
 الخ) يعني أنه من باب تأكيده التي مما يشبهه فضة كآني يت النافذة وهو من قلع التي  
 بالمحال كقوله تغلى حتى بل الجبل فيسم انبساط والمعلق على المحال محال فيقتضي ما ذكر من

فانه قد نكره ما هو أبلغ دينا أكثر خبرا  
 وقد نصب ما هو بخلافه ولكن نلزم إلى  
 ما هو أصح للدين وأدنى للتأويل وحسب في  
 الاصل على الخبر ما يقم مقامه والمعلق فان  
 كرهتم من قاصروا عليهن نفس ان نكرهوا  
 شأ وهو خير لكم (وان أردتم استبدال زوج  
 مكان زوج) فقلن امرأه وتزوج أخرى  
 (واتمم احداهن) أي احدي الزوجات جميع  
 الضمير لانه أراد بان زوج الجنس (قطارا)  
 مالا كثيرا (فلا تأخذوا منه شيأ) أي من  
 القطار (انما أخذوه من شأنا وانما هيمننا)  
 استغفار انكاره وتوحي الخ أي تأخذوه ما عني  
 وآتين ويحتمل الصب على الصلة كما في قولك  
 قصدت عن الحرب جيتا لان لاخذ يبيب  
 بهتانهم واقتراحهم المأثم قيل كان الرجل  
 منه اذا أراد جديته ميت التي تحته فحاشة  
 حتى يلبثها إلى الاستدانة معهما أعطاهما  
 ليعصره في التزيج الجديدة فم وأمن ذات  
 والبثان الكذب الذي ميت المكذوب  
 عليه وقد يعمل في العمل الباطل والفتك  
 فسرهما ناظم (وكيف تأخذونه وقد  
 أفضى بكمكم إلى بعض) انكار لاسترداد  
 المهر والحال أنه وصل اليها بالامتنية ودخل  
 بها وتقرر المهر (وأخذن منكم ميثاقا  
 غلظا) عهدا وشفا وهو حق الصبة  
 والمأزجة أو ما أوتى الله قطعه في شأنهن  
 بقوله فاسألك بعروفا وأمر شيخ باحسان  
 أو ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 بقوله أخذتوهن بأمانة الله واستحللتم  
 فروجهن بكلمة الله (ولا تتكحوا وما أنكح  
 آبائكم) ولا تتكحوا التي تكلمها آبائكم وانما ذكر  
 ما دون من لانه أن يذهب الصفة وقيل ما  
 مصدرة على ارادة المقول من المصنف  
 (من القام) بيان ما تنكح على الوجهين  
 (الاما قدس) امتناع من المعنى اللازم  
 للهمي كما أنه قيل تستغفرون انقباض شكاح  
 ما تنكح آبائكم اما قدس لا ومن اللفظ للصفة  
 للمبالغة في الصرم والتعميم

قوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم • بين قول من قرأ الكتاب • والمعنى ولا تنقصوا حلال آباءكم إلا ما قد سلف أن أمكنكم أن تنقصوه  
وقيل الاستئناس منقطع ومعناه لكن ما قد سلف فانه (١٢٠) لا مؤاخذه عليه لأنه مقرر (انه فاحشة ومقتا) على النبي أي أن نكاحهن كان فاحشة

عند الله ما عرض فيه لامة من الام • عتوا  
عند ذوى المروات ولذا سمي ولد الرجل  
من زوجة أبيه المقتى (وساميدا) سيد  
من براد وفعله (ح) تمت عليكم أمهاتكم  
وبنائكم وأخواتكم وعنائكم ونالائكم  
وبنائ الاخ وبنائ الاخت) ليس المراد  
تجرم ذاتهن بل تجرم نكاحهن لانه منعظم  
ما قصد منهن ولانه المتبادر الى القسم  
تكرير الاكل في قوله تمت عليكم المشية  
ولان ما قبله وما بعده في النكاح وأمهااتكم  
يم من ولدك وأولدت من ولدك وان عمت  
وبنائكم يتناول من ولدتها وأولدت من  
ولدها وان سقطت وأخواتكم الاخوات  
من الوجة الثلاثة وكذلك الباقيات  
والعصاة كل أختي ولدها من ولدك وأولدت  
والخاله كل أختي ولدها من ولدك وأختي  
قريباً أو بعيداً وبنائ الاخ وبنائ الاخت  
يتناول القربى والبعدى (وأمهاتكم  
الاقرب أرضعتكم وأخواتكم من الرضاعة)  
بزل الله الرضاعة منزلة نسب حتى سعى  
الرضعة أمها والمرضعة أختها وأمر هاعلى  
قياس النسب باعتبار الرضعة وولد الطفل  
الذى دُر عليه اللبن قال عليه الصلاة  
والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب  
واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من  
الرضاع من هذا الأصل ليس بصحيح فأن  
سرمهما من النسب بالمصاهرة دون النسب  
(وأمهات نائتكم وربائكم الاقرب ذكر  
بجوركم من نائتكم الاقرب دخلتم بين) ذكر  
أول عورتان النسب من محررات الرضاعة  
لأنها الحجة ككلمة النسب ثم محررات  
المصاهرة فأن تجرمن عارض أصله الزواج  
والرباتب جمع رتبة والربوب ولد المرأة من  
اترعى به لانه يرب كإيرب ولده في غالب  
الامر فصل يعني مفعول وانما لفظه لانه  
لانه صار أمها ومن نائتكم متعلق برائتكم  
والاقرب صلتهما قبلها مقيدة للفظ والحكم  
بالاجماع فنية للفظ ولا يجوز تقييدها

الأنكحوا التعميم لانه لا شيء من المحال باق (قوله ولا عيب الخ) هو من قسيده للناطقة الذياني  
أولها كقبي لها أمية نائب • وليل أفايه بلي الكواكب  
والحلال جمع حليلة وهي الزوجة لظلمة أو سواها لعندة والقول جمع فل وهو كسر في حذ  
النصف وقيل انه مصدر بمعنى تكسر حذ السفن شدة القتال مدح فالحية ان يكن فيهم عيب  
فهو هذا وهذا لا يتصور أنه عيب فلا يتصور أن يكون بهم عيب (قوله على النبي الخ) تقديم وجه ذكر  
المصنف لهذا وعلى انقطاع الاستثناء محتمل أنه خبر وهذا النكاح كان يسمى في الجاهلية نكاح المقت  
ويسمى الولد منه مقتاً والمقت البصق والصكر اهـ وقوله سيد من براد إشارة إلى أنه تميز بمحذ عن  
الفاعل وضم رقه بمبالغة في ذم سالها وكاتبه عنه والغدير المستقر في سابعه دعى النكاح المذكور  
وجوز أن يكون سامن باب يش وضربه عائد على التميز والخصوص بالذم محذوف قوله سيد من براد  
إشارة الى الخصوص المقدر (قوله ليس المراد تجرم ذاتهن الخ) لما كانت الحرمة وأخواتها إنما  
تتعلق بالفعل المكلفين أشار المصنف رحمه الله إلى أنه على حذف مضاف بدلالة الفعل ثم تعيين المحذوف  
مؤكد الى القرينة كالنكاح والشرب والاكل ونحوه وقيل انه مضمي معنى المنع وان تعلقه بالاحسان  
أبلغ وقوله لانه معظم الخ ان كان المراد بالنكاح الوعاء بعدد قضاها وان كان المراد بالعدد قضاها فمرته  
من الجماع والاستقاء ولما كان ما بعده وما قبله يصدق لولم يكن المراد هذا كان يتخلل أخبى بينهما من  
غير نكته (قوله وأمهااتكم الخ) يعني اربابها الأصول والفرع ليشعل الجدة وبنائ الاولاد وكذلك  
الباقيات أي العصبات والخالات وشملها من الجهات الثلاث وقصر العمة والخاله بما ذكر ليشعل أخت  
الاب والجد وأخت الام والجدقة (قوله وأمر هاعلى قياس النسب الخ) أمر هاعلى بنحو المصنف وسكون  
الميم أي أمرها كان على قياس النسب وقيل انه يقتضي رداً مشددة بمعنى أجمعها يعني أن الرضعة أم  
وزوجة أب وقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أخبره البصير ومسلم عن عائشة رضى الله  
عنها وعن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من الرضاع الخ) لفظ  
أخيه باباً والباء صحيح قال الفقهاء حكم الرضاع حكم النسب مطلقاً الا في صور هاتين الصورتين  
وأخبر ابن النافله وجدة الولد فان كلامها يحرم من النسب لان ام النافله أي ولدها الزوج الابن  
وجدة الولد ام الزوج ولا يحرم من الرضاع كن أرضعت ولداً ولداً لغيره بأجنبية أرضعت ولداً وقال  
الحقوقي انهم ما غيروا خليف في الأصل ليصح الاستثناء قبل وهو أولى مما قبل انه منسحب عنه لانه لا نسب  
في هذه الصور ول مصاهرة ففرق بينهما وكان من أخرجهما أدخل المصاهرة في النسب لتعلقها به في الجدة  
وقد صرح شراح المنهاج بأن بعض الشافعية استثناهما وبعضهم لم يستثناه (قوله لجة كلمة النسب)  
أي اتصال كائنهما وهي مستعارة من لجة الثوب المعروفة ووجهه أن في النسب جرثومة وكذلكها تكون  
الذين جزموا أن يكون له وقد صار من أمهات فاشبه النسب بخلاف المصاهرة فانها أمر عارض بالزواج ورب  
وربي بمعنى والرب فعل يعني مفعول أي مربى ولما لم يلق بالاجماع الجامدة جاز لحق التائيد والا  
ففعول يعني مفعول يسوي فيه المذكور والمؤث (قوله ومن نائتكم متعلق برائتكم) لا بقوله  
أمهاات نائتكم وربائكم كأساني وقوله والاقرب صلتهما يعني صلتهما دخلتم بينه ولولا قبله للحكم  
فقط لكان أظهر اذ تقييد اللفظ وان كان المراد منه ان عام يخص به فالحكم الشرعي مقيد به أيضاً اذ لا  
كبر فائدة فيه وقوله فنية للفظ أي لاجل قضاء النظم به ومنهم من فسر الاقرب صلتهما بقوله الاقرب  
في مجروركم ويجعل من نائتكم الاقرب دخلتم بينه اذ خلا صلتهما أو أورد عليه أنه يجوز أن يكون  
حالا من رابئكم فلا يمت كلامه وهو تكلف والاول أولى وجعل العلة والموصول مقيدة لان الصفة  
انما هي الموصول وهو سهيل (قوله ولا يجوز تعليقها بالامهاات أيضاً الخ) أي تعطين من نائتكم  
بهما لانه يلزم من من استعملها في معنيين تحتلحيق البيان وابتداء الغاية وما يقال جميع عاين راجعة

بالامهاات أيضاً لان من اذا علقها بالرباب كانت اندامية واذا علقها بالامهاات لم يجوز ذلك بل وجب أن يكون بياناً فائتكم  
والكلمة الواحدة لا تحمل على معنيين عند جمهور الادباء اللهم اذا جعلها للاتصال

للا ابتداء



لا يشاء على ضرب من التأويل لأنه معنى كل صادق عليها بالحقيقة وأيضا أنها إذا كانت سابقا كانت  
 سالما من فسادكم فينتفعا عما لا يحالين ولا تأويله فان أريد الاتصال بتأويل اتصال الامهات بالقبائل  
 لكونها والامهات لهن والربائب بالقبائل لكونهن مولودات منهن فينتدبص بقلعه بالامهات والربائب  
 بجعلها بالامهات وقطر فائدة اتصال الامهات بالقبائل بعد انما انما من جهة زيادة قبيل الدخول  
 الصن الحاقا على حمة امهات القبائل مدخولاتهم أو غير مدخولاتهم بأبدن في ثمة على الربائب  
 فقط (قوله فاني لست منك ولست مني) هو للثابتة وصدوره اذا حاول في استدقوا له قال الاعلم انه  
 قاله لعينة بن حسن الفزاري وكان قد دعاه قومه الى فتن حطب بن اسد فاني عليه وأراد بالقبور فتن  
 الحلق وقيل غلبه اذا ما طار من مالى الثين والثين يعني الثمن وهو خطاب زوجته بأنها اذا اخذت  
 من ارثه الفتن انقطع الاتصال بيننا فلك بكسر الكاف ولست بالكسر على هذا الرواية (قوله على معنى ان)  
 امهات القبائل الخ) أي ممتلئة بالقبائل المدخول من بالاصلية والقرعية وقيل عليه ان تركبهم  
 الربائب في غاية الفصاحة وحسن النظم وأما مع امهات فلا خلاف تقديره وامهات لناكم من فسادكم  
 الذي دخلتم من ولوجه وفيه نظر وقوله لكن الرسول صلى الله عليه وسلم الخ الحديث أخرجه  
 الترمذي عنه الرواية من على رضى الله عنه أخرجه ابن أبي حاتم ووجه الفرق كما في التصانيف ان  
 التزوج بالثب لا يصلح من محاربة وما اجتمع امهات بعد العقد وقبل الدخول فخرت بالعقد لا ينقطع  
 شوقة من الام لصلواتها معاملته الحرم ولا كذلك حكمه اذا حصل فظنة الخطبة في ربيعة الا بعد  
 الدخول ومن الامام اذ الله انما بالام وأوزن عليها لم تفسد حصة وغيره كما نطق الفتن اذا  
 أوزنر بأمهات الشقة الام وشووها كما قاله النبي

اغماث والدوال بالقبائل طبع أخى من واصل الاولاد

واختلاف الصالحين ظاهر لان أحداهم الخاف والاخر من (قوله وقادته في جوهر كرم الخ) يعني  
 أن القديس معتبر الاله انما يعبدا فيمكن ذكره فائدة أخرى وهي هنا ذكر من مشابهين  
 لروايات كرونا واصل الامهات للبيدة نظر وقوله دخلتم من السريريد أن الباء القدية وتوحيدها معنى  
 المساجبة كما سر به في الكشف وهو الفارق بين التدبير بالباء والهمزة وقوله لم المسكوسة  
 بل الاجنبية أيضا ويعني مع فهو وجه آخر (قوله نصريح بعدا لعل الخ) يعني أن تقدير الحكم بقيد  
 بقيد استقام عند استقامه فالنصريح بانفائه بعد تعيين لدون غيره فلا يقاس عليه آخر آخر كالنص  
 والنظر الى الفرق وهو ردة على أبي حنيفة وجهه الله ومن قال في نفسه أي لقياس الربائب على امهات  
 النساء في ككون الربائب بحجرة مثلهن على الاطلاق ففسد خطأ لعدم الوقوف على مراده قال  
 الحقن الدخول من كاية عن الجامع صريح في أن المدلول الية كون الحرم مشروطة بالجامع ولهذا  
 قال الجس ونحوه يقوم مقام الدخول وبذلك من الاتهام التماس على ثبوت الحرم بمقتضى النص  
 لاي تأويل الية اياه واصل الدخول على حقيقته طريق الاثبات وليس الية البمع صريح وقوله فان لم  
 تكونوا الخ (أقول) يعني ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله مما لا مجال لأن صريح الية غير مراد  
 قطعا بل ما اشهر من معناه الكفاية فانه ان ثبت بالقياس فهو بخلاف نص بعض النصارى واذا  
 جاءهم الله بطل خبره مقل وان أثبت به بالحديث وهو غير مشهور ولم يوافق اصولهم ويذهب عنه من صريح  
 النص لان به الصاق صريحه لانه يقال دخل بها اذا أسكنها أو دخلها البت كما أشار اليه النبي  
 فان قلت هل أن الكتابة لا يشترط فيها القرينة الملقنة عن ارادة الحقيقة لكن لا يلزم لروايتها كما حق  
 في المعاني فلا دلالة لثابت عليه قلت هو وان يلزم ارادته لكن لا مانع منه عند قيام قرينة على اودانه  
 والاثبات المذكورة في جها فترى على ذلك الخلد ادوجوه في مدلول النظم فالنص غايل واستغافل  
 فان قلت هل انك ادخلت القهر في صريحه فكيف يمدخل خبره وفيه قلت هو داخل بدلالة النص ثم ان

صلى الله عليه وسلم فاني لست منك ولست مني  
 من معني أن امهات النساء وبناتهن  
 منسلمات من لكن الرسول صلى  
 الله عليه وسلم فرق بين منسلماته في رجل  
 تزوج امرأة وطلقه قبل أن يدخل بها  
 لا بأس أن يتزوج بنتها ولا يهل له أن يتزوج  
 أمها والله ذهب طائفة العلماء غير أنه روى  
 من على رضى الله تعالى عنه تقديره  
 فهو لا يجوز أن يكون الموصول الثاني  
 صفة لثاني لان عاملا في اختلافه وفائدة  
 قوله في جوهر كرم قوله والعلة وكسها والحق  
 أن الربائب اذا دخلتم بها منهن ومن ق  
 استحسانكم أو بسنده فوى التشبه بينها  
 وبين اولادكم وصانف أحقها بان يقررها  
 مجراهم لا تقدير الحرة واليه ذهب جمهور  
 العلماء وقد روى عن رضى الله تعالى  
 عنه أنه جالس شيئا ما والامهات والربائب  
 يتناولان القرية والبيدة وقوله دخلتم من  
 أي دخلتم من السرير يعني  
 الجامع وبذلك ليس بكذا كروا به في قوله  
 عين وعند أبي حنيفة روى الله تعالى عنه  
 ليس المسكوسة ونحوه فلا جناح عليكم  
 فكونوا ادخلتم من فلا جناح عليكم  
 انما لكم من زواجهم حيث الزوجية جليلة  
 لعلها أولادكم لعلها الزوج

ما ذكر كون الشرط مانعا مما ذكر مجموع فانه مبني على اعتبار مفهوم الشرط ونحن لا نقول به مع  
 أنه غير عام ولو لم يحرمه فقد شخص ما فيه بعض الحرمات النسبية فيجوز تخصيصه بعد ذلك بالحدوث  
 قاتل وفيه كلام في بعض شروح الهداية فان أردته فانظره وقوله ما ليس بنا هو مذهب الشافعي وعندنا  
 يحرم المسافر فيه (قوله لاحتراز عن التبيين الخ) التبيين بسببه فاعملوا المتخاضا وذكر بعضهم فيه  
 خلافا لشافعي وقوله الله والمقول عنهم أن ذكر الاصطلاح لا يحل حلية المتبين لا لا يحل حلية الابن  
 من الرضاع ولا حلية ابن الابن كذا حينا بخلاف (قوله والله الظاهر أن الحرمة غير مقصورة على  
 النكاح) فتشمل القسري وقوله من تنها الخ ذكره في الموطن وقوله مخصوصة الخ أي في غير الاختين  
 (قوله ما جتمع الحلال والحرام الاغلب الحرام) قالوا هذه القاعدة متقرة ولم يصرح عنهم الا ببعض  
 امور نادرا ولكن الكلام في كونه محدثا فقال العراقي لا أصل له وقال السبكي رحمه الله في الاشياء  
 حديث ضعيف ورواه يارضي الله عنه وكذا قال الزركشي وقد عارض الحديث المذكور بما رواه ابن  
 حبان والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما ما لا يحترم الحرام الحلال وجمع بينهما بأن الحكم في الأول  
 اصطفا الحلال حكم الحرام فتلبيبا واحتياطا لا ضرورية في نفسه راما لعلب المعنى أي أن تركه أربع كما  
 في الحديث دع ما يريك الى ما لا يريك (قوله استثناء من لازم المعنى الخ) قد تقدمت الكلام في هذا  
 التركيب وما فيه من الوجوه وهل هو متصل أو منقطع وأن بينهما فرقا يؤخذ من التذييل واليه يشير قول  
 المصنف رحمه الله لقوله ان الله كان غفورا رحاما وأما اقتدانا كيدوا بالمبالغة هنا فلا يثبت قوله ان  
 الله كان غفورا رحاما ولا تركوه ولم يتعرضوا له هنا لا الفقران والرحمة لا يثبتان كيد العزم فلا  
 اقتصر على الوجه الثاني لكان أولى (قوله ذوات الانواع الخ) أو أصل معنا لغة المنع وحسن المرأة  
 حفت وأما حسن الخيا في اسم فاعله محسنه ومحسنه بالكسر والفتح وقال ابن الاعراب كل أفضل اسم  
 فاعله بالكسر لانه لا شيء أحسن والفتح اذا ذهب ما ذهب ككلامه وقد قرر السبعة غير الكسائي  
 المحضات في جميع القرآن يخضع الصادر قراها بالكسر الا في هذه الآية فانه خصها وحكي  
 أو مبيدنا جاعا لقرأ على فخصها بهذه المواضع وقال من فتح ذهب الى أن المراد ذوات الانواع أي  
 أحسنهن أنواجهن ومن كسر ذهب الى أنهم أهل فأحسن أنفسهم والاحسان في المرأة ورد في اللغة  
 فاستعمل في القرآن بأربعة معان الاسلام والحرف ذو التزيين والعفة وزاد العراقي العقل لمنعه من  
 الفواحش كذا يحفظ العلائي وتفصيله في غير هذا المحل والاحسان من الحين ومنه دبر وقرص حصان  
 لكونه حينئذ ركبته قال الشاعر ان الحصون لنيل لا مدخر القرى وقال حصان للعبقة ويقال  
 امرأه بحسن بالهكسر اذا قصرت رحمتها من نفسها والفتح اذا قصرت من غيرها والمحضات بعد قوله  
 حرمت بالفتح لا غير وفي سائر المواضع بالفتح والكسر لأن الواو في حرم التزويج بين التزويجات دون  
 العفصات وفي سائر المواضع بحقل الوجهين كذا قال الطبري وقال أبو البقاء القراء السبعة على فتح الصاد  
 هنا يقول المصنف رحمه الله هنا قرأ الكسائي الخ ليس على ما ينبغي لانه متفق على الفتح هنا وفي  
 نسخة في غير هذه الحروف فلا أشكال وبعض الناس أوردوا تفسيرها بما أضدها والمحضات معطوف  
 على فاعل حرم (قوله أحسن التزويج) إشارة الى توجيه الفتح وأنه اسم مفعول لا اسم فاعل على  
 خلاف القياس كما بين (قوله الا ما ملكت أيمانكم الخ) للعلم هنا ثلاثة أقوال ترجع الى معنى  
 في المحضات أحدها أن المراد به المزوجيات أي من حرام الا على أزواجهن والمراد بالملك مطلق ملك العين  
 فكل من اتفق له ملك أمة يبيع أوجه أو يبايع أو يغرر ذلك وكانت من زوجة كان ذلك الانتقال مقتضا  
 لطلاقها وعليها كن انتقلت اليه وهو قول ابن مسعود وجماعة من العيلة رضي الله عنهم والثاني  
 فخصص الملك بالسبب خاصة فانه مقتضى لتسبغ النكاح وظلها للسبب دون غيره وهو قول عمر وعثمان  
 وجهور العيلة والتابعين والائمة الاربعة كما سبأ والنالك ان المحضات أعمن من العاقبة والحرام

(الذين من أمسلا بكم) احتراز عن  
 التبيين لأن إنشاء الولد (وأن تصبوا  
 بين الاختين) في موضع الرفع عطف على  
 المحرمات والظاهر أن الحرمة غير مقصورة  
 على النكاح فافاد المحرمات المعدولة كما  
 هي محرمة في النكاح فهي محرمة في ما لا يبين  
 وذلك قال عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما  
 حرمتما آتوا لحلتها أي ببيان هذه الآية  
 وقوله وأما ملكت أيمانكم فخرج على  
 كراهة وجهه القصر وعثمان رضي الله  
 تعالى عنه التفسير وقول علي عليه السلام  
 لا آية التحليل مخصوصة في غير ذلك وقوله  
 عليه الصلاة والسلام ما جتمع الحلال  
 والحرام الاغلب الحرام (الا ما ملكت  
 أيمانكم) من لازم المعنى أن الله كان غفورا  
 ما لم يقصروا لقوله (النساء) ذوات  
 وحسن والمحضات من التزويج والأزواج وقرأ  
 الأزواج أحسنهم التزويج والأزواج وقرأ  
 الكسائي بفتح الصاد في جميع القرآن  
 لأنهم أحسن فروجهن (الا ما ملكت  
 أيمانكم)

وذوات الأزواج والمثاقع من ملة العبد وملة الاستباح بالكساح فخرج معنى الآية إلى تحريم الزنا  
ومرعة كل أجنبية إلا بعد نكاح أو ملة بين وهذا مروى عن بعض الصحابة واستخاره مالك رحمه الله  
في الموطأ (قوله يريد الخ) هذا هو القول الثاني في الآية كالمز وهو المأثور وقوله يقول أبي سعيد الخ  
أشاروا إلى ما روي في الصحيحين من أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم  
حسين سرية فأصابوا حبشاً من العرب يوم أو طاس فمزموهم وقتلوهم وأصابوا له فسلمهم أنزواج  
فكان أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تأخروا عن غشيانهم من أجل أنزواجهم فأذن الله عز  
وجل هذه الآية وهي غزوة من غزواته صلى الله عليه وسلم واليوم معنى الوقت والقتال ووقعه حذيف  
المهم وفيها قال صلى الله عليه وسلم اليوم حي الوطيس حين استمرت الحرب (قوله من الملاقى سبين  
وله من أنزواج الخ) يعني أن الآية مخصوصة بذوات الأزواج المسبيات بدليل سبب التزول لأن ملة العبد  
لا يزول بالنكاح بالاتفاق كالأولياء جارية من زوجة أو أمتل ملكها من زوجها بارت أحدها لكن هل  
يجزى الدلي على ذلك أم لا بعد ما عرفت أن الثاني رحمه الله مجرد الدلي موجب لافرة وعمل النكاح  
وعند أبي حنيفة رحمه الله سببه واحد هاتحي لو سببت معه لم يخل الساب (قوله فترات الآية) يعني من  
قوله عرفت عليكم الخ لا قوله والمحصنات الخ إذ لا يتم بدون ما قبله ويحتمل ذلك بأن يفسره عاملاً  
وهو خلاف الظاهر ولم يذكر أحد من المعربين لا يقال هذا قصر للعالم على سببه وهو مخالف لما تقر  
في الأصول من أنه لا يعتبر خصوص السبب لا نقول ليس هذا من قصر العالم على سببه وانما يخص  
لمارضة دليل آخر وهو الحديث المشهور من فاشته رضى الله عنها أنها لما اشترت بيرة وكانت  
من زوجة اعتقها وخيرها النبي صلى الله عليه وسلم من زوجها مضت فلو كان بيع الأمة طلاقاً ما خيراها  
فاقتصر حينئذ للعالم على سببه الوارد عليها كان غير المبيع من أنواع الاتقالات كالبيع في أنه ملة  
اختيارى مقرب على ملة مستقيم بخلاف الباء فانه انشاء ملة جديدة قهرى فلا يلحق به غيره هكذا  
حققوه وبيت الفرزدق هذا من قصيدته والحليل الزوج واسناد الانكاح إلى الراح مجازو لحوال صفة  
ذات تجرى على اعرابه وذكر انه مصدر أو خير منه المحذور أى حتى حلال ولين بيني بما أى دخل  
عليه متعلق بحلال ولم تطلق صفة بعد صفة وخير بعد خير وهو ظاهر (قوله والطلاق الآية والحديث  
بمجة عليه) الطلاق الآية والحديث غير مسلم قال في الاحكام المروى انه لما كان يوم أو طاس لمعت  
الرجال بالحبال واشتدت النساء فقال المسجون كيف وضعن ولهن أزواج فأذن الله للمحصنات الآية وكذا  
في حنين كما ذكره أهل الفارسي ثبت أنه لم يكن معهن أزواجهن فان احتجبوا بمصوم الفضل لهم قد  
انفتحا على أنه ليس بهم وأنه لا لعب القرعة بعد المثل فماذا لم يكن كذلك علنا أن القرعة لم تكن آخر وهو  
اختلاف الدارين فلزم تخصيصها بالمسبيات وحدهن وليس السبي سبب القرعة بدليل أنها لم تخرجت  
البناءسة أو نسبه ولم يلحق بها زوجها وقت القرعة بخلاف وقد حكم الله في المهارات في قوله ولا  
تمسكوا بصم الكواقر فلا رمداء كره المصنف عند التحقيق وأوطاس بفتح الهمزة أصل بظا موين  
مهمتين وأدبها روت كانت فيه تلك الوقت (قوله كتاب الله الخ) أقام منسوب على أنه مصدر كتب  
مقدر بمعنى فرض وهو مصدر مؤن كدولاً بفتح الهمزة الإضافه كانوا هم ذهب الكسافي إلى أنه منصوب على  
الاعراء واستدل على جواز تقديم المفعول في باب الاعراء وردبائه منصوب على المصدورية وعليكم  
متعلق بالفعل المتقدروا بوجه كتبت مؤ كقول القائل (قوله عطف على الفعل المضارع) تبع فيه  
الزحمتى حيث جعل في قراءة المعلوم معطوفاً على كسب المعلوم وفي قراءة المجهول معطوفاً على حرم  
المجهول وقيل عليه أن ما اختاره من التفرقة غير معتاد لأن بجه كتبت مؤ كقول القائل (قوله عطف على الفعل المضارع) تبع فيه  
مؤ كدة فلا ينبغي عطفه على المؤ كدة بل على الجمله المؤسفة خصوصاً ما بينهما بالتصديق والتعظيم  
وفيه نظر لأن عطف ما سوى ذلك مؤسفة لا يصح عطفه معنى وما ذكره أم استحسانى رعاية لتأنيده

يريد ما ملكت إيمانهم من اللاتي سبين ولهن  
أزواج كما روي عن حلال للسابق والنكاح  
من منع بالسي يقول إلى سعداً حبناً سبياً  
يوم أو طاس ولهن أزواج فكذلك أن تقع  
عليهن فأن الثاني صلى الله عليه وسلم  
فترات الآية فاستحلناهن وأباه عن الفرزدق  
بقوله وذات حبل أنكبتها رماحنا  
حلال لمن شئ لهم المطلق  
وقال أبو حنيفة لوسى الزوجان لم يرتفع النكاح  
ولم يخل الساب والطلاق الآية والحديث بجه  
عليه (كتاب الله عليكم) مصدر مؤن كد  
كتب الله عليكم تعمر مؤن كد كد كد كد كد  
الله بالجمع والرفع أى هذه فرائض الله عليكم  
وكتابه بالفتح الفعل (وأحل لكم) عطف  
على الفعل المضارع الذى نصب كتاب الله وقرا  
جزء والكسافي وحسن من عابهم صلى  
الله عليه وسلم عطف على حرمة



أو مصدروك (ولاجتناح عليكم فغير اذنبتم من بعد الفريضة) فيها (١٢٥) يراد به المني أو يحط عنه بالراضى أو فريضة راضيه

من نفقة أو من مقام أو فراق وقيل زلت  
الإية في النفقة التي كانت ثلاثة أيام حين  
حققته من نفقة ما يرى أنه عليه الصلاة  
والسلام بأحكام أصح يقول بأنها التام  
لأن كتبكم بالاستمتاع من هذا النساء  
الآن الله حر ذلك اليوم القسامة وهي  
التكساح الموقت وقت معلوم حتى بها  
إذا الفرض منه يجوز الاستمتاع بالمرأة  
وتقبلها بما تطل وجوزها ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما حتى رجع (إن الله كان  
علما) بالمخالع (حكما) لما عثر من الأحكام  
(ومن لم يستطع منكم طولاً) غنى واعتسلاً  
وأصله الفل وإزادة (أن ينكح المحضات  
المؤمنات) في موضع التكسب طولاً ويقول  
مقدرة صفة أي ومن لم يستطع منكم  
أن ينكح المحضات أي من لم يستطع غنى  
وبلغ من نكاح المحضات يعني الحر الرقيق  
(فما ملككم ما ينكح من قسائم المؤمنين)  
يعني الإماء المؤمنات فظاهر الآية حجة  
لشافعي رضي الله تعالى عنه في حرمة نكاح  
الإماء على من ملك ما يحطه أحد أي حرمة نكاح  
نكاح الإماء مطلقاً أو أولاً أو حنفية  
رحمه الله تعالى طول المحضات بأن يملك  
فراشهن على أن النكاح هو الوطء وحسب  
قوله من قسائمكم المؤمنات على الأفضل كما  
حل عليه في قوة المحضات المؤمنات ومن  
أصحابنا من حله أيضاً على التشديد وجوز  
نكاح الأمتين قدر على الحرية الكفاية دون  
المؤمنة جذرا عن مخالطة الكفار وموافقهم  
بالحذر وفي نكاح الإماء رق الولد وما فيه من  
المهانة ونقصان حق الزوج (والله أعلم  
بما تنكرون) كما تكفروا بظهور الإيمان فانه العالم  
بالسرور ويتماثل ما ينكح في الإيمان قرب  
أمة تفصل الحرقة ومن حقه من أقنعوا  
فعل الإيمان لأفضل التسبب والمرد تأنيدهم  
بنكاح الإماء ومنهم من الاستسكان في منه  
وؤيده (بصكم من بعض) أنهم وأقاربكم  
متناسبون نسبكم من آدم ودينكم الإسلام

وعلى الوجه الآخر ما لا يعقل يعني أي شيء من الابتداء متعلقاً بما حقق وهو يعني تمتع أيضاً وسكت  
عنه لعلنا مما قبله وما هنا الوجهان والعائد من الخبر والجراب على اشتراطه على كونهما يعني من  
ضمر من الزام المعتبر به فانه كان يعني أي شيء من مقتضى لاجله أو عليه وقوله أو مصدري  
مؤيد أي فرض ذلك فريضة فهي مصدر كلفه بمعنى القطع (قوله فيما زاد على المني  
أو يحط عنه الخ) الفريضة هنا التي التقدر بها في فريضة المرات في التسعة هذا مذهب الشافعي رحمه  
الله ومذهبه أنه لا يشترط تراضيهما في غير الزادة ويصح الإبراء والله تعالى عز وجل ما وجدنا هذا منصوصاً  
ومعنى أن نكاح الجبا من مع زيادة تفصيل (قوله وقيل زلت الآية في النفقة الخ) أي أي فية  
استمتع هذه (أهل) أن نكاح المتعة جزؤه التي جعل الله عليه وسلم في صدور الإسلام ثم نسخ ذلك خلاف  
الآن فيه لا حدى للفقهاء ولا قائل به سوى التسعة وأما المتقول من ابن عباس رضي الله عنهما فيها  
فانه رجع عنه وقيل أنه إنما أبانه للفظ لا مطلقاً روى ابن عبد بن جبير قال له أندري ما صنعت  
فتقول النفقة فسألته ما لك من قولها الشعر قوله

قد قلت للشيخ لما طال مجلسه • • • أصبح هل لك في قسائم عباس  
هل لك في رخصة الأطراف أكنة • • • تكون مثلاً حتى مصدرنا

فقال أنا لله وأنا لله راجعون وأما هذا ما أفتيت وأحلت الأمتل ما حل الله عليه وقامه وقامه  
على الميتة لا وجهه أيضاً وقيل أن التسع وقيل ما مرأت وأنهم تبع الآية الفريضة في الحضر (قوله  
غنى واعتسلاً الخ) الطول بالضم ضد القصر وبالفتح أصل الفعل والإزادة ومنه الطائل فأطلق على الغنى  
لأنه زيادة المال والقدر أيضاً والاعتسال بالفتح الغنى أيضاً لا من غلوا العرب بالملء من علاله  
وطال البهائم ووصل السور كطبي رحمه الله أي يحق على وعلى الطول الغنى والقدر على  
المهر أو القدرة على الوطء بأن يكون تحته مرة فظاهر أنه أراد الاعتسلا القدرة لأن القدرة تكون من  
المقدور عليه كما هو مقتضى عليه فإذا كان أن ينكح مفصول طولاً فخصه بال نكاح وقد ورد عليه  
أما بالنكاح أو بالنكاح من الوطء وقوله يبلغ بنكاح المحضات بيان لفعل التقدير التي هو صفة  
وهو إشارة إلى أنه لا بد من تقدير أي وعلى أي طولاً وإزادة إلى أن ينكح أو طولاً على أن ينكح من  
طال عليه أي غلبه كما نقل عن حواشي الكشف وقوله يعني أي يرتفع إلى نكاح المحضات إشارة إلى  
وجه جعله مشروطاً بطول أو وجه الطول يعني الاعتسلا أي الغلبة فتأمل ونفس المحضات الحر المرات  
يؤشرون مقابله وعن المؤنات من ذلك الرق (قوله فظاهر الآية حجة لشافعي رحمه الله الخ) لأن حل  
طول نكاح المؤمنات على جهل فراش الحر وقيل النكاح على الوطء خلاف الظاهر لما في سورة النور  
من أن النكاح يعني الوطء لم يستعمل في القرآن ولا جازة ولا مؤيداً من أبي حنيفة وحل فيه المؤمنات  
على الأفضل وهو أيضاً غلط بأنهم كماله عليه وقوله المحضات المؤمنات لأن نكاح المحضات  
لا يتوقف على الإيمان بالاتفاق وفيه فقولهم ليس في كلام المصنف رحمه الله وقيل عليه أن تمت قرينة  
وهي قوله والمحضات من الذين أوتوا الكتاب وليس في القنيات مثله ورد بأنه حشد كرفي على لا لا يتقيد  
جاء في الترخيل وقوله ومن أصحابنا من أنه حر قول آخر لشافعي على الأول لا يجوز نكاح الإماء  
الكافرة مطلقاً ولا يجوز نكاح الإماء الكافرة على شرط مطلقاً على هذا يجوز نكاح الإماء المؤمنة الكافرة  
على غير مؤمنة للفقهاء المذكورة فقوله من حله أيضاً على التقيد أي على وصف المحضات بالمؤمنات  
أيضاً على التقيد وقوله وما فيه أي ما في رق المؤمنة الماهة أي الآية ونقصان حق الزوج بما عثر  
سببها لقوله أنهم وأقاربكم الخ يريدان من خلال النكاح (قوله واعتباراً ذنبهم مطلقاً الخ) وجه  
الاحتجاج كافي للكشاف باعتباره أن المولى لا يعتد بهم ووجه ما ذكره المصنف أن عدم الاعتبار  
لأوجب اعتباراً بالعدم فقلل المقادير يكون من المولى أو الوكيل فلا يلزم جواز ذنبها وأعاد الأرض

(فانه ومن يذن أهلهم يريد أربابهم (٢٢٢) شهاب ت) واعتباراً ذنبهم مطلقاً لا إشارة على أن الله أن يشارف العقاب بأنفسهم حتى يتحبه الحنفية

بأنه كجامع فهمه مما قبله لأن المفهوم منه الإباحة وهذا الوجوب فلا الختباب (قوله أى أدوا  
 البهين مهوون باذن أهلين الخ) لما كان المهر للسيد قدرا المضاف أو القيد بشرته مما قبله فإذا أذن  
 لها فى أخذها وفى قهرها بالمعروف وجوه تعلقه بما توفى أى أتوهن مهوون بالمعروف أو مال أى  
 ملتصبات بالمعروف غير محمولات أو متعلق بأنكوهن أى انكوهن بالمعروف أى بالوجه المعروف باذن  
 أهلين ومهر مثلهن وأما أن فيه حذفاً أى باذن أهلين فكأنه تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات  
 ومثله كغيره فلا يراد عليه ما قبل أن العطف لا يوجب مشاركة المعطوف المعطوف عليه فى القيد  
 المتأخر وانما هو ظاهر فى القيد اذا تقدم وكذا تقدير الموالى لا بد لمن شاهد ولا بد حيث ذن  
 نكتة لا خفاء وأتوهن على أتوهن مع تقدم الادل وقال الجبرير فيه تأكيد ليجاب المهر وأشعار بأنه  
 حقن من هذه الجهة وانما أخذ الموالى بجهة ملك البهين وقول مالك رحمه الله بوجوب كون الامة مالكة  
 مع أنه لا ملك للبعد فلا بد أن تكون مالكة هذا كالعبد المأذون له فى البشارة لأن جعلها منكوسة  
 اذن لها ليجاب التسليم البهين فان حلت الاجور على الشفقات استغنى عن اعتبار التقدير وكذا ان قصر  
 بالمعروف بما عرف شرعا من اذن الموالى ومحسنات غير محاسنات ما حالان من مفعول أتوهن فهو معنى  
 متزوجات أو من مفعول فانكوهن فهو معنى عفاق ومما يهدده تفسيره والمسانفة المجاهرة بالزنا  
 والمخذلة الخلد بمعنى السديق المستر به كذا فى رسمه فلا يراد عليه أنه لا وجه (قوله عفاق)  
 فسر به لأن العفة أحد معاني الاحسان وأما على المسلمات وان ياز خصوصا على مذهب الجمهور  
 الذين لا يميزون نكاح الامة الكساية لكن هذا الشرط تقدم فى قوله قياتكم المؤمنين فلذا راجع  
 اليه وراى أن المراد بالمحسنات العففات ففقه غير محاسنات تأكيده ولا ينافيه كونه تقسما للزواني  
 فانهم كمن قسم أحدهما للتجويرين تأمن والثانى من لاهن من بنى همارا حتى يقال الجملى على  
 القسم أقوى (قوله فاذا أحسن) قرأها فاعف وغيره بضم الهزة وكسر الصاد مجبولا وأتوهن بالفتح  
 معلوما ومعنى الأول فاذا أحسن بالتزويج فاعف من لهن الزوج ومعنى الثانى فاذا أحسن فزوجهن  
 أو أزواجهن وقد تم تحقيقه وقام جواب اذا فاعف من جوابان فالشرط الثانى وجوبه مترتب  
 على وجود الأول ولو سقط الفاء انعكس الحكم ولم تقدم الثانى على الأول لأنه حال فوجب التلبس  
 به أولا وهو معروف فى القفو (قوله بالتزويج) قد مر أن الاحسان معنى يحمل على بعضها بحسب  
 ما يقتضيه النظم وهو لا يمكن حله هنا على الخبر ولا على المعنى لما قلنا معناها ولهذه اذهب الجمهور  
 الى أن المراد بهذا التزويج وهو المأثور عن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره فعليه لائحة الامة اذا زنت  
 ما لم يتزوج وذهب كثيرا الى أن المراد به الاسلام وهو مسمى عن جر رضى الله عنه من طرق وابن مسعود  
 وابن عمر واليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد وغيرهم وقبل أن مأخذ القولين اختلاف  
 القرائين فمن فتح الهزة وأراد أى أحسن أنفسهن بالاسلام ومن ضمها أراد التزويج فأنزأوا حين  
 أحسنوهن والحق أن كلا من القرائين يحمل لكل من المعنيين واضح المرجح للأول بأنه سبحانه شرطا  
 الاسلام بقوله من قياتكم المؤمنين فاعف غيره أو أم فائدة وان جاز أنه تأكيد لطول الكلام  
 وفى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الامة اذا زنت ولم تحسن فقال ان زنت فاجلدوها الحديث  
 والمراد بالاحسان فيه التزويج وفى الآية الاحلام الآن الزهري قال الاحسان فى الآية التزويج الآن  
 الحد واجب على الامة المسلمة اذا لم تتزوج بهذا الحديث فالزوجة محدودة بالقرآن وغيرها بالسنة لكن  
 تفسير الاحسان هنا بالاسلام قال بعض المحققين أنه ظاهر على قول أبى حنيفة من جهة أنه لا يشترط فى  
 التزويج بالامة أن تكون مسلمة وإن الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع وهو يشكل على قول من يقول  
 بفهم الشرط من الشافعية فانه يقتضى أن الامة الكافرة اذا زنت لا تجلد وليس مذهبه كذلك فانه  
 يقيم الحد على الكفار (قوله من الحد الخ) بئى أن المراد من العذاب الحد كما فى تلك الآية قبل وهذا

(وأتوهن أجورهن) أى أدوا البهين  
 مهوون باذن أهلين خذف المضاف للحلم  
 ذكره والى قول البهين خذف المضاف للحلم  
 بأن المهر للسيد لانه عوض عنه فيجب أن  
 يؤدى اليه وقال مالك رضى الله تعالى عنه  
 المهر للامة ذهنا الى الظاهر (بالصروف)  
 وغيره مطروحا وروى نقصان (محسنات)  
 عفاق (غير محاسنات) غير محاسنات  
 بالمشاح (ولا متضادات أخذان) أخلافا  
 السرى (فاذا أحسن) بالتزويج قرأ أبو بكر  
 وجزءه والكسافى بفتح الهمزة والياء ونظم  
 الهمزة وكسر الصاد (فان أتوهن فاحسنه) زنا  
 (فعلين نصف ما على المحسنات) يعنى المحارم  
 (من العذاب) من الحد قوله تعالى وليشهد  
 عذبتهم طائفة من المؤمنين وهو يدل على  
 أن حد العبد نصف حد الحر وأنه لا يرجع لأن  
 الرجم لا يقتض (ذلك) أى نكاح الامة

دفع لثروهم أن لا يخلطوا بزبد الاحسان فقط الاستدلال به على أنهم قبل الاحسان لا حد عليهم كما  
 روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وطلوس وعلم من بيان حاله العبد بدلالة النص فلا وجه لما  
 قيل انه خلاف المهود لأن المهود أن يدخل النساء تحت حكم الرجال بالبيعة وكان وجهه أن ادعى  
 أن ثلثهم أقوى وليس هذا مقبولا وذكر بطريق التبعية حتى يعبه ما قاله ووجهه التخصيص لو كان ماذكر  
 لا يدل على عدم البيذان الكلام في تزويج الامام هو يقتضي الحال (قوله ان خاف الوقوع  
 في الزنا الخ) أي الغلبة شهوة وقلة تقواه والتغير بالانحراف منه وعليه ما هو شرط آخر لمواز تزويج  
 الامام كما هو مذهب الشافعي وهو عند أبي حنيفة ليس بشرط وانما هو ارشاد لا صلح (قوله وصبركم الخ)  
 اشارة الى أن من صدوره وقيد العفة مأخوذ من الصبر الذي هو صبره انه لا يكون الامع العفة والحدوث  
 المذكور في مسند الديلمي والقرطوبس عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو قوله

ومن لم يكن في بيته قهر مائة • فذلك بيت لا بالاك ضائع

اذا لم يكن في منزل المرأة • تدبر مضاعف مصالح داره

وقوله

(قوله ان لم يصراخ) انما يصراخ بالمغفرة فيه تغييرا عنه حتى كانه ذنب (قوله ما تعبدكم به من الحلال  
 والحرام الخ) اشارة الى مفعول حسن القدر وفيه شرط الايات السابقة بالاحتفاظ فان ما قبله في النساء  
 والمسكنات وما بعده في الاموال والتجارات وهذه قد توسعت ما كاتخلص من أمر الى آخره ما به وذكر  
 السنن من حسن النص (قوله وليين مفعول يزيد الخ) هذا التركيب وقع في كلام العرب قد عا  
 كقوله أن يذلا نسي ذكرها وترجمه الفاعلة على مذاهب فقيل مفعول يزيد محذوف أي تحليل  
 ما حلال وتحرير ما حرّم ونحوه واللام لام التعليل او لما عا قبله أي ذلك لاجل التبيين ونسب هذا السيوف  
 فتعلق الارادة على التبيين وانما فعله لئلا يعتدى الفعل الى مفعوله المتأخر عنه باللام وهو مجتمع أو ضعف  
 وقيل انه اذا قصد التأكيدي جاز من غير ضعف وهي صاحب الباب الامام فيه لام التوكيد وجعلها  
 مقابلة للام التعدي واما جعل الفعل مؤنثا بالمسلمين فهو باعتبار على أنه مبتدأ والجار والمجرور خبره  
 أي ارادة الله كانه لا يبين تكفيره ان ذهب اليه بعض البصريين فكان مذهبهم عدم اشتراط السابق  
 ومذهب الكوفي أن اللام هي التأسيس في غير تقديران ولذا قيل على ما ذهب اليه المنصف نعم  
 لا يحضر من أنه مفعول واللام زائدة انما هي التأسيس في غير تقديران ولذا قيل على ما ذهب اليه المنصف نعم  
 بعد اللام الا وهي لام تعليل أو وجود وقد جوز في الآية أن يكون بين ويهدى تنازع عا في وهو حسن  
 ويكون اللام لتأكيد الاستقبال لانها لا تكون الا بالاستقبال بنفسه أو باعتبار أن وكى بعدها  
 والارادة لا تكون أيضا لا يستقبل أي انه يلزم استقبال تعلقها ومتعلقها فلا رد أن ارادة الله قدسية  
 (قوله كما في قول قيس بن سعد رضي الله عنهما الخ) وسبب هذا الشعر كما في كامل المبرد وغيره من عظم  
 الروم يمت الى معاوية رضي الله عنه به في مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما جسي طول به جدا والآخر أي أقوى  
 ففطن معاوية رضي الله عنه لم اراده فقال لعمر بن العاص رضي الله عنه أما اللوليل فاني أجد منه  
 عن اللوليل فقال أرى أنه أحد شخصين محمد بن الحنفية أو عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما فقال أجل  
 برت فاني ثم أرسل الى قيس رضي الله عنه وعرفه الحال فحضر فلما قتل عنده معاوية لما أراد نزاع  
 سراويله ورمى بها الى العلي اللوليل فلبسها فانتلثه وتمره وأطرق مغاوبا فلام الحاضر ون قيس اعلى زعمها  
 بين يدي معاوية وثبته عنده وقيل له فلا ذهبت وبعت بها فقال

أردن لك ما به اسم الناس أنها • سراويل قيس والوقوف شهود

وان لا يقرؤا غاب قيس وهذه • سراويل عاد أودعه ثمود

واي من القوم الثمانين سيد • وما الناس الا سيد وموسود

وبدجج الخلق أصلي ومنعني • وجسي به أعلوا رجال مدني

(من شئى العنت منكم) ان خاف الوقوع  
 في الزنا وهو في الأصل انكسار العظم بعد  
 الجبر مستعد لكل مشقة وضرب ولا ضرر  
 عظم من موانعة الاثر ما غش القبايح  
 وقيل المراد به الحد وهذا شرط آخر لكناج  
 الامام (وأن تصبروا خير لكم) أي وصبركم عن  
 تناكح الامام متصفين بخيركم قال عليه الصلاة  
 والسلام الحر المصالح البيت والا ما هلاكم  
 (واقه غفون) ان لم يصبر (رحيم) بأن رخص  
 له (يزيد الله ليس لكم) ما تعبدكم به من مصالحكم  
 والحرام أو ما خفي عليكم من مصالحكم  
 وبما حسن أعمالكم وليين مفعول يزيد  
 واللام زيدت لتأكيد كيدهم في الاستقبال اللازم  
 للارادة كما في قول قيس بن سعد  
 أردن لك ما به اسم الناس أنها • سراويل قيس والوقوف شهود  
 وقيل المفعول محذوف وليين مفعول له  
 أي يزيد الحق لاجله

(ويهدى إليكم سبيل الذين من قبلكم)  
 منافع من قبلكم من أهل الرشد  
 لتسلطوا على قلوبهم (ويوتوب عليكم)  
 ويقر لكم ذنوبكم أو يرشدكم إلى ما ينفعكم  
 عن المعاصي ويحكمكم على التوبة أو إلى  
 ما يكون كفارة لذنوبكم (واقه عليهم)  
 بهم (حكيم) في وضعها (واقه يريد أن يثبت)  
 عليكم كرهه لتأكلوا كبدوا بالحق (ويريد الذين  
 يتبعون الشهوات) يعني القوم فان اتباع  
 الشهوات الاتجار بها وأما التعلل لما  
 سقته الشرع منها دون غيره فهو متبع في  
 الحقيقة لا لها وقيل الجوس وقيل اليهود  
 فانهم يعللون الأخوات من الأب وبنيات  
 الأخ والأخت (أن يقولوا) عن الحق (مسل)  
 بما افتقروا على اتباع الشهوات واستقلال  
 الهرمات (عظيما) بالإضافة إلى ما قبلها (يريد)  
 اقتصر خطبة على تدوير مسهل لها (يريد)  
 الله أن يخفف عنكم) فلهذا شرع لكم  
 المصالح كالإلحقة السعة السهلة وخص  
 لكم في المضائق كحلل نكاح الأمة (وخلق  
 الأنسان ضعفا) لا يصبر عن الشهوات  
 ولا يصبر على الطاعات وعن ابن عباس  
 رضي الله تعالى عنهما ثمان آيات في سورة  
 النساء من خير هذه الأمة ما طاعت عليه  
 لئس وغربت هذه الثلاثة وان تيسروا أكثر  
 ما تهنون عنه وإن الله لا يفرق أن يشر لئله  
 وإن الله لا يظلم مثقال ذرة ومن يسهل سوا  
 يبيزه وما يفعل الله بعدا بكم (أي عباد الذين  
 آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)  
 بآل يسهل الشرع كالغصب والزنا والقمار  
 (الآن تكون تجارة عن تراخي منكم)

وحضر محمد بن الحنفية وعلم ما راد منه فخر العلي بن أن يقعد ويقوم العلي ويعطيه مذهب فقيهه أو يقعد  
 العلي ويقوم محمد ويعطيه مذهب فقيهه فاختار العلي الخاتمين فقلده محمد وأقام العلي وأقعد مذهب وكذا  
 أخرجه ابن عسار في تاريخه خلافاً وكذا زائدة في البيت لتأكيده منسقى الاستقبال وأوجهه بآل وما  
 ذكره من تقدير المفعول من شرحه (قوله منافع من قبلكم الخ) يشر إلى أن الحسن كالتسعة بعنى  
 الطريقة ويكون هذا طريقاً من قبلهم أى من فروعها وجناتها في بيان المصالح وان لم تكن منفعة  
 وقيل إن الله إذا الحكم كان كذلك في الامم السابقة وفيه نظار (قوله ويقر لكم ذنوبكم الخ) لما كانت  
 التوبة ترك الذنب مع التدم والعزم على عدم العودة فإدخالها إلى الله تعالى لا بد من تأويله أشار المصنف  
 رحمه الله إلى أنه عسى المغفرة بخارج التسبب عن التوبة ويعنى الارشاد إلى ما ينفع عن المعاصي على  
 الاستعارة لأن التوبة تمنع عنها كأن أشاده تعالى كذلك أو من حبه تعالى عليها لأنه سبب لها عكس  
 الأول أو الارشاد إلى مكفرها على التشبيه أيضاً وقال الطبري رحمه الله أن قوله تعالى وتوب من وضع  
 المصنف موضع السبب وذلك لعطفه وتوب على قوله ويهدى إليكم سبيل الخ على سبيل البيان كأنه قيل ليس  
 لكم ويهدى إليكم ويرشدكم إلى الطاعات موضع وضعه وتوب عليكم (قوله كرهه لتأكلوا كبدوا بالمسألة)  
 لم يجعله الرخصى تنكيراً بل لأنه فسر توباً أو لا يقبل التوبة والارشاد إلى الطاعات ليناسب  
 المعروف عليه وهو بين وفسر هنا بأن يفعلوا ما يسيرون به قول التوبة لتقابل ارادته وإرادته أن  
 قدوا مسألهما فيصير تماثل الجنتين المشتغلين في تقابل المريد والمراد أنه في واقع يريد أن يتوب  
 عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات الخ فلا يكون تكرار الازدراء الأولى كاذب البه بعضهم مع  
 زيادة تقوى الحكم ثم انه أغلغى على كون ليس لكم مفعولاً كآمر والأفلا تنكبوا لأن تعلق  
 الازدراء التوبة في الأول على جهة الغلبة وفي الثاني على جهة القبولية فلا تكرار لاختلاف  
 المتعلقين (قوله يعني القوم الخ) أى القصة لانهم يدورون مع شهوات أنفسهم من غير تحاش عنها  
 فكانهم يأنها كمهم فيها هم الشهوات يتابعها فها تملأوا سرها وتوسعوا فيها واستعرت غلبتها وأما  
 الترخص في ترك الشهوات وانما تتبع الشرع وتحلل الأخوات لا بل لا يتم لم يسهلهم رحمهم وبذلك  
 الأخ والأخت قياساً على بنات الأمة وانما لا يجامع أن أتمها لا تصل فكانوا يريدون أن يصلوا المسلمين  
 بما ذكره ويولون لم يجوزتم تلك ولم يجوزوا هذه وبين منعه لأن المراد به الاستحلال (قوله كحلل نكاح  
 الأمة) أي أخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد أن ما وضع الله به على هذه الأمة جواز نكاح الأمة والنصرانية  
 واليهودية ولم يرض لغريمهم والشرعة بالكسر الشريعة والحدود وهي سمعة والسهل للين وهو  
 المراد والحنيفة إلى الله إلى الصواب كآمر (قوله لا يصبر عن الشهوات الخ) فاضعف معنوى عبارة  
 هذا ذكر وقوة ثمان آيات الخ في شرح الكشاف في ثمان لغات ثمانى بالباء وتما به ذنوباً وكسر  
 النون وتما بجر الأعراب على النون وقوله مما طاعت إلى آخره أي من الدين وأما هذه الثلاثة  
 أى الآيات من قوله يريد الله ليس لكم إلى هنا الخ في التيسير والتخفيف عن هذه الأمة والتما وزعن  
 سياتها وهو ظاهر والقمار بكسر القاف مصدر قامر مفاعلة فاذا غلبه في رهان شرطه المال فأخذ  
 منه وهو حرام معزوف (قائدة جلية) وقع هنا في الكشاف ذكر حديث ما أسس الشيطان لعنه الله  
 من بنى آدم لأن آتاهم من قبل النساء والقمار العكس وهو أنه لا بأس بالبنية في تلك الحال والجراب بأن  
 التقدير ما فعل الشيطان شيئاً عند ما سمع من اغوا بنى آدم لأن آتاهم من قبل النساء ليس دفعا للشك  
 بل بيان لما يبرهنه كل أحد من أن المقصود وإن أراد أن أسس في معنى ما فعل عند البأس وأنماهم من  
 قبيل قزائل الفضل منزلة المصدر فلا بد من بيان جهة التقوى وقد يجب بأن ما بعد الألف في موقع الوصف  
 لمن محذوف أى ما أسس حينئذ الامور صواباً بأنهم قسبه من قبل النساء فيكون قصراً لزمان اليأس



على وصف الانسان ونفسا انه يكون في زمان يتكلم عنه من غير تعرض لتلق البأس في غيره ودل بحسب المقام على أن الانسان لازالة البأس ضار بالحاصل أنه كلما أيسر أناهم من قليلين. والأقرب ما ذكر بعض الأفاضل أنه في موضع الحال وأن النبي والاستثناء ملاد على لزوم الثاني للأول كالشرط استعمل فيه وأريد أنه كلما أيسر من جميع جهات إيمانهم أناهم من قبل النساء (أقول) سبهم أصحاب ورأيه يذيل \* من بالعراق لقد أبعثت مرأله

لا حاجة إلى ما ذكره كماله على الظاهر فإنه يشمل لثمة اغواء النساء واقتياد الناس لهم بزمام الهوى فالشيطان إذا أيسر من اضلال أحد بذاته وفصول زعماته فلم يقصد به إثبات الحيل إلى مهاوى الرذائل ليلج الناس عليه ليلطفه فأنهم حائل الشيطان كما في الأثر في فعله فهو في حال اضلال النساء أيسر من اضلاله بغير واسطتين وكمن أمر لا يقبل بل في واسطة أعرفه قبله منه لم يكن قابلا قبل فأنه من الحسن شافعا لرد ومن الكيد للمال لغل ولذا قال تعالى إن كيدهم مع مظلم مع ما في قوله إن كيد الشيطان كان ضد ميفا يكون الاستغفار الحديت على ظاهره مستغنى من أهم الأحوال والأوقات زمان بأسه من الاغواء وبلا واسطة منهن فافهمه فانه يرى من التكلفات بعيد من الشبهات (قوله استثناء منقطع الخ) أراد أن التجارة لما لم تكن من الباطل لم يجر الاضلال فجعل منقطعاً لقطع عن اتحاد الحكم بل عن جعله الكلام السابق فتعتبر المخالفة في الحكم والمغايرة المعنوية بين الكلامين ليصح الاستدراك وحسنه أن حل على استدراك النبي على الحرم بالارشاد إلى المحلل بقدر لكن اقتصدوا أمرا وشادان لأن التجارة في معنى لا تقتصدوا أكاهوا وان حل على استدراك المحلل أخذنا المدلول عليه بالنهي برفعها لأن التجارة مبا حلة لا أمر بهما قد ولو كان كون تجارة عن تراش منكم غير معنى عنه والأرجح هو الأول لظهور

للقابلة والمقصود على الوجهين بيان حاصل المعنى لأنه مرفوع على الأول منسوب على الثاني كما في بعض الحواشي فإنه فاسد لأنه منقطع منسوب أبداً ولو جعل متصلاً على نحو ما سبق لكان وجهها ولا تخصيص في الآية للتخصيص عن الباطل بها وتفسير الباطل بأنه ما لا عرض فيه ثم ارتد كتاب التخصيص أو التسخير بغير لكتاب الله يستعاضه كذا أخذه المدقق في الكشف وفي الدر المنون أنه لا بد من حذف مصاف تصديره إلى حال أو وقت أن تكون الأموال أموال التجارة والحاصل أن الاستثناء المنقطع بقدره لكن وجه مخالف لحسن ما قبله وعكسه والأول ظاهر وليس المراد لأن كلاً الأموال بالباطل إلا التجارة فليحكم أكاهم بالباطل كما إذا قلت لا تأخذ أموال الناس بغير حق إلا الراسين فلك أخذها بغير حق بل هو من حكم مفهوم من الكلام وهو عدم التصدي إليه المفهوم من عدم الأكل أو التي يكون هذا مقصوداً وغير معنى عنه فهو بيان معنى لا عراب كما توهم فافهمه فانه من مشكلانه (قوله ويجوز أن يراد به الانتقال مطلقاً الخ) أي انتقال المال من الغيبي إلى شرعي سواء كان تجارة أو أمانة أو غيره هامن استعمال الخاص وأرادة العام لظهور صحة الحصر ولكونه بعد أقال ويجوز وهكذا الوجه الذي بعده وهو أنه من جعل الأكل بمعنى الصرف وعلى قراءة النصب كان نافية وأنها من الأموال أو التجارة أن أن خبر مفيد بالقياس وهو على حد قوله

إذا كان وماذا كواكب اشعاع أي إذا كان الزموم وبالمخ والضمير واسع إلى ما يفهم من الخمر وسأني تحققة (قوله لا يجمع كقطع جهه الهند الخ) الضم بالهاء الموحدة والخاء المجهمة والعين المهملة قتل النفس عماداً مطلقاً القتل والمرفوع في قتل الهند أنشدها طر حها في النار كما قال الشاعر والهند تقتل بالنيران أنفسها \* وعندنا أن ذلك القتل يصحها

وهذا هو الصحيح وما قبل كما هو في بعض النسخ الخمر والجمع به موحدة وجيم والنفع يثرون ونساء مبيعة لا يلتصق به وما يرى عن عمرو بن لاهمته رواء الحاكم وأبو داود وصححه وأرد كتاب ما يؤدى الخ أعم من التهلكة وتصديره بارتكاب الذلة يبدوان كان حسناً كما قال

استثناء منقطع أي ولكن كون تجارة عن تراش غير معنى عنه أو اقتصدوا كون تجارة عن تراش صفة تجارة أي تجارة صادرة عن تراش التعاقدين وتخصيص التجارة من الوجوه التي بها يحصل تناول مال الغير أنها أغلب وأرق وأزوى المرات ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقاً وقبل المقصود بالنهي المتم من صرف المال فيها لإرضاء الله وباتجارة صرفه في إرضاء الله وقراء الكوفيين تجارة بالنصب على أن الناقصة وانعدام الاسم أي الآن تكون التجارة أو الجهة تجارة (ولا تقبلوا أنفسكم) بالبيع كأن يقطع جهه الهند أو بإبقاء النفس إلى التهلكة ويؤيده ما روي أن عمرو بن العاص تناوله في التيم بخلوف البرد في شكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأورد كتاب ما يؤدى إلى قتلها أو اقتراف ما يؤذيها ويرد على قاته القتل الحقيقي للنفس

وتيسل المراد بالانفس من كان من أهل دينهم فإن المؤمنين كفوا واحدة جمع في التوسعة بين حفظ النفس والمال الذي هو شقة هاهنا حيث انه سب قوامه اساسا تاملهم ويتفكروا سكن النفس وتشتوي (١٢٠) فضائله اراقتهم وروحها كالاشارة اليه بقوله (ان الله كان بكم رحيم) أي

اذ اما اهل انفسهم • فقللا اكرم الله من يكرمه

(قوله وتيسل المراد بالانفس الخ) ما قبله أي ان الانفس حقيقة والقتل ما سبق في أوهاجزي وهذا بالتعريف النفس بأن يراد بها غيرهم من أهل الله لانهم كثر وأحد غلط النفس عليه بطريق القسمة كما في الحديث المؤمنون كالنفس الواحدة اذ المراد منه ادعى ما يربو بالحق والادهر فكذلك قيل لا يقتل بعضكم بعضا وهذا وجه حسن اختاره كثير من المفسرين (قوله ويرثها) بالاراء المهمة والادوية القصبة المتنازعة المثلثة يعني مقدار وساعة والريث في الاصل مصدر وراث بمعنى ابناء لانهم جعلوا طرفا كعدم الحاج قال أبو علي رحمه الله في الشرايات وهذا المصدر وخاصة ما اضيف الى الفعل في كلامهم كقوله • لا يعلك النفس الارث يرضه • صائر مثل الحين والساعة ويحرم ما من اسماء الزمان وما زائدة بدليل سقوطها في كلامهم كثيرا ويجوز ان تكون مصدرية والنفس في هذه الآية • والمال في الصبابة واستيقام أي طلب الحياتهم وقضائهم وقوله • تستكمل ان الشاة في الدنيا انما يطلب التكسيل النفس والاستعداد للبقاء السرمدى (قوله أي امر ما امر الخ) يعني أنه تعالى يجمع ما قبله وقوله • ههنا وقع في شقاق دون عطف ولعله أوجهناه فذكر تعالى لا يفرقه ولا يفتلوا أنفسكم لانه تعالى عظمت رحمته وشفعته عليكم اذ يكافكم قتل الانفس في التوبة كما كافه في اسرائيل (قوله وما سبق الخ) اشار على وجه افرااده وذكركه وافرا الصبابة ونفس العدوان واثنان ما لا يتصلق تفسير الظلم غلظة اعطاه بالاراء ومنه والكاتب وقد تقدم معنى الصلاة وقوله • من حيث الخ اشار الى الخافز في الاسناد وشاة صليبة يعني مشوي (قوله وقرئ كبر الخ) يعني جنس الذنوب الكبير في طابق القراءة المشهورة ويحتمل أن يراد الشرك وقوله صفا فترك أخذ من المقابلة وقد مر أن السبحة اذ اطلقت يراد به سائر • وقوله رغبه اشار الى أنه ليس المراد بالفقر التبريل الحق فان قلت في حديث مسلم الصلوات الخمس مكفرة لما فيها ما اجتنب الكفار قلت يجب عليه بأجوبة أهمها • أن الآية والحديث يجمع واحد لأن قوله ما اجتنب الخ دال على بيان الآية لانه اذ لم يسئل او تنكب كبيرة وأي كبيرة وجه المعارضة أن الصلاة اذا كثرت لم يبق ما يكفر غيرها (قوله واختلاف في الكفار الخ) أي في حدها وعداها وهل هي محصورة أو غير محصورة وهل هو معنى حقيق أو اضافي يختلفها لاضافة اثمالي طاعة أو معصية أو اعتبارا لها عليها لا يقال يجوز أن يكون امتناعا أو يمين فلا تنصير المعصية في الصغيرة والكبيرة لا نقول تكون معصية أو كبيرة بالقياس الى طاعة أخرى ضرورة امتناع قسوى جميع الطاعات والقرار من الإحسان بعضي الهرم بس جيش الكفار من غير مقتض وقية تفصيل في فعله وعد حديث النفس أصغر والصغار اذا هم عليه قبل فعله • وثانها اذ لم يصمم فوسوسة لانهم فلا انكشافه كما هوهم وقد مر ان الإشارة اليه • وقوله نحن في الخ الظاهر ان المراد به ما عدا الكفر فلا يراد ما قبله • وبغض أي اجتنب الكفر • كفره جميع ذنوبه ودفنهم من غير قوة (قوله ولعل هذا بما تواتر الخ) هذا مما لا شبهة فيه وقد اقبل حسنات البراءة بينات القريب وقال الشاعر

لا يهقر الرجل الفضع دقيقة • في السوء فيها للوضع معاذر

فكأن الرجل الصغير صفاته • وصفات الرجل الكبير كائن

ومنه كثير وقوله لا ترى الخ تنظير لا يغفل فلا يقال انه اذ لم يكن خفيفة كلف بطابق ما قبله والحديث المذكور يرواه الطبراني رحمه الله (قوله الجنة الخ) هو على الضم اما قد مر ومفعول يدخلكم عذوق أي عذبة خلكم الجنة ادنا لا يكون منسوب على الفارق عذسبوه وعلى أنه فعول به عند الاخفش وهكذا كل مكان مختص بعد دخل فيه الخلاف على الفصح فقل منسوب بعد رأى في خلكم قد خلون مدخل وقصبة كثر أو أنه كثره • أنتبصكم من الارض بنا • (قوله من الامور الدورية الخ) قد بالديورية لأن الاخرية تنبها من معرفة بعض المصفة ذرية وجوز فتح فيها وقوله من غير طلب

أمر ما أمر ونهى عما نهي لفرط رحمة ملكهم معناه انه كان بكم بأمة محمد رحيمها الأمر في اسرائيل يقتل الانفس ونها كثره (ومن يقول ذلك) إشارة الى القتل أو ما سبق من الخمرات (و ما نا ظالم) افراط في العبادات عن الحق واما بما لا يستحقه وقيل أراد بالعدوان التعدي على الغير وبالظالم ظلم النفس بغير وجهه بالقباب (فصوف نصليه نارا) تدخا بالاهل وقربى بالتشديد من صلي وفتح الزون من صلا وصليه ومنه شاة صليبة وبصليه بالياء والضمير لله تعالى أولئك من حيث انه سبب الصلوة (وكان ذلك على الله يسيرا) لا يصرفه ولا صارف عنه (ان يمتدوا كما تروا منتهون عنه) كما تروا انفسهم التي بها تم الله ورسوله عنها وقرئ كبر على ارادة النفس (تكفروا عنكم) انكم تفكروا بكم صفا تركم وجهها عنكم واختلف في الكفار والافراد أن الكبرية كل ذنب رب الشارح عليه حسدا أو صريح بالصدقة وقيل ما علم جرمته بقاطع ونص صلى الله عليه وسلم انهم صامع الاشر بالله سبحانه وصلى وقيل النفس التي حرم الله وقذف المحصنة وأكل مال التيمم والاراء الفرائس الزحف وعقوق الوالدين وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما الكبر الى سب معناه أقرب منها الى سبع وقيل اراية ههنا أنواع الشرك لقوله تعالى ان الله لا يفسر ان بشر له وبغير ما دون ذلك يشاء وقيل صغار الذنوب وبكبرها ما لا شاة الى ما فوقها وما تحتها فأكبر الكبار الشرك واصغر الصغار حديث النفس وبينهما وساطة يصدق عليها الامران فمن من أمر ان منها • ودعت نفسه اليها بحيث لا يتناقض فكيفها عن كبرها كثرهها ما ارتكبه لما احسن من التواضع على الاجتناب الأكبر ولعل هذا مما يتفاوت باعتبار الأشخاص والاحوال لا ترى أنه سبحانه وتعالى عاب بنبه عليه الصلاة والسلام في كثير من خطراته التي لم تعد له غير خطية فضلان يؤاخذ لهاها (فدخلكم مدخل ذرية) الجنة وما

وعدم الثواب أو ادخاله مع كرامة وقرآن الخ هنا في المير وهو أيضا يعقل المكان والمصدر (ولا تتواضعوا لله بعصم على بعض) أي من الامور الدورية كالجواهر والمال فقل عدمه خير والحققت المنع كونه ذرية الى الضاحك والعداى مدعى عدم الرضا بما قسم الله وأنه تشه لمصول النفس لمن غير طلب وهو مدعى من لا نفع في ما يتدبره معارضة لحكمة التدبر

أي مبصرة خارجة لاسبابها وأما الطلب المد كور ثم ينف كل حق فيرد أمره حق فلا عار عليه  
 وما قدره كسب إذا اشتغل بغيره كان بطلاة وقصدا العطف والصيب الذي قدره كسبه وما قدره بغير كسب  
 لا يحال من وقوعه ففقيه ضائع ومحال لأنه لا بد من حصوله في وقت معين فقبض يكون ضائعا وبعد  
 يكون محالا لأنه لا بد من حصوله في زمانا للوقت والافه ما سئلان وجعل المصنف رحمه الله المحتضن  
 المنع كونه ذريعة لتقصيد صاحب الكفاية جعل النبي عن النبي كما عين التمسك وسياق في قول  
 المصنف رحمه الله أن النبي هو الحدشارة إليه لكل وجبة والفرق بين النبي والدعاء ظاهر لا يشبه  
 أحدهما بالآخر كما هو (قوله بيان ذلك الخ) أي النبي من النبي لأنه قدر لكل نصيب وقوله ومن أجله  
 أشار إلى أن من سببه وقوله وجعل المصنف رحمه الله وجبه لأن أنصبا المرات ليس تفاوتها يكسبهم  
 وقيل أنه بصيغة المصدر عطف على النصيب (قوله وهو يدل على أن النبي الخ) وجهه لا إلا الأخر  
 بالسؤال من فضله لا يطلب ما عند الغير بل من عنده وبأنه وهو النبي منه وأما النسخة فلا تنفي عنها وقوله  
 بما يقرب أي يقرب ذلك النبي اليكم (قوله روي أن أم حنبل الخ) أخرجه الترمذي والحاكم ومحمد  
 وهذا معنى غير جائز لأنه ما قدر الله خلافه بسبب الاستعداد وهو حق لأن يتكشف علمه الآن وقد قال  
 وأسأل الله من فضله أي أسأله ما يليق بكم من بعض فضله وما يقرب بكم من فضله وبسوقه اليكم وحاصله  
 القول ما نصولون بل رضوانه قال في قوله بما يقرب فلا بد أنه هو ذاته عليه حكيم (قوله أي يوصل  
 ترك الخ) لا بد من تقدير مضاف إليه مفعول أو مقدر وقيل تقدير لكل إنسان وكل مال وقيل لكل  
 ذوم فقيه على هذا وجوه الأول أنه على التقدير الأول معناه لكل إنسان موروث وهو الميت الذي قدره  
 المصنف رحمه الله جعلنا موال أي وراثتنا ما تعلق في تركه غير كل وحشائ الكلام ويتعلق بماتك في موال  
 لما فيه من معنى الورثة أو جعل مقتدر موال مفعول أول جعل يوصل يوصل يوصل ولكل هو المفعول الثاني  
 قدم على ما هو رافع الوالدان أي أنه خير ميتا بخلافه كان قبل ومن الوراث فقال هم الوالدان  
 والاقربون وهو معنى قول المصنف رحمه الله أنه استئناف والثاني أن التقدير لكل إنسان موروث  
 جعلنا وراثتنا كما ذلك الإنسان الموروث من بين الإنسان بقوله الوالدان كما قيل ومن هذا الإنسان  
 الموروث فقبل الوالدان والاقربون وأعرابه كائنه والحق الفرق بينهما أن الوالدان والاقربون في الأول  
 وارثون وفي الثاني موروثون وعليه ما قال الكلام جعلنا ولا يغير حذف في جعلنا موال مفعول أول ولكل  
 ثان وهذا لما ذكره المصنف رحمه الله والثالث أن التقدير لكل إنسان وارث هاتك الوالدان والاقربون  
 جعلنا موال أي موروثين فالق الموروث ويرفع الوالدان بترك وما يحسن من الجار والمجرور صفة  
 ما أضف إليه كل والكلام جملة واحدة وهو بعد هذه المذكرة المصنف رحمه الله والرابع أن التقدير  
 ولكل قوم قلبي ولكل قوم جعلنا موال نصيب هاتك والاهم وأقر بهم فلكل خبره نصيب المقدور  
 مؤثرا وحصلنا صفة قوم والعائد النصيب المحذوف الذي هو مفعول جعل موال أي آتاهن وأحال  
 ومما تركه المصنف رحمه الله المحذوف الباقي صفته كصفة المضاف إليه وحذف المائد منها وقوله ولكل  
 خلق الله إنسانا من رزق الله أي لكل واحد خلقه الله آتاه نصيب من رزق الله وهو الوجه الأخير  
 في كلام المصنف رحمه الله والخامس تقدير لكل مال أي لكل مال أو تركه هاتك الوالدان والاقربون  
 جعلنا موال أي وآتاهم ويحوزونه ولكل متعلق بجعل ومما تركه المصنف رحمه الله والآية أشار المصنف بقوله  
 بيان الخ والوالدان فاعل ترك فهو كلام واحد قيل وفيه الفصل بين الصفة والموصوف بجعله عاملا  
 في الموصوف نحو بكل رجل مرت عبي وفي جواز نظر ورواياته كافي قوله تعالى على أغراضه في قوله  
 وليا فاما الموصوف والارث فظاهر صفة الله وقد قبل بينه ما أتاه الصالح في غير هذا أولى وآية  
 يشير إلى مع الفصل الخ وما قبل أن العامل لم يتصل بل المفعول قد تقدم فجاء الفصل من ذلك ثم يذهب  
 أدنى الممول التار عن عامله وحيد يكون الموصوف متروا به صفة شكك يستغنى عنه ما جاز

وفي ما قدره كسب بطلاة وتقصيد حفظ  
 وفي ما قدره بغير كسب ضائع ومحال  
 (الرجل نصيب ما اكتسب) بيان لتمام أي لكل من  
 نصيب ما اكتسب والتمسك فضل نصيب بسبب  
 ما اكتسب ومن أجله فالطلب الفضل من الله  
 تعالى بالعدل لا بالجد والحق كما قال عليه  
 الصلاة والسلام ليس الايمان بالحق وقيل  
 المراد نصيب المرات فضل الوراثة بعضهم  
 على بعض فله جعل ما قسم لكل منهم  
 على حسب ما عرف من حاله الوجه لا زيادة  
 والنقص كالنصيب (قوله أسأل الله من  
 فضله أي لا تتوكلوا ما فاقنا وأسأل الله من  
 من خزائنه التي لا تعدد وهو يدل على أن  
 النبي هو الحد أو لا تتوكلوا أسأل الله من  
 فضله بما يقرب وهو بوقه اليكم وقرأ ابن كثير  
 والكسائي وعلقوا الله من فضله وسألهم  
 قبل الذين وشبهه إذا كان أمرا واجها  
 وقيل السبب أو أضافه بغيره عز وجل في الوقت  
 على أصله والباقيون بالهمز (أن الله كان  
 بكل شيء علما) فهو يعلم ما يشق كل إنسان  
 فضل من علمه وتبين روي أن أم حنبل قالت  
 يا رسول الله يغزو الرجال ولا تغزو النساء  
 لأنفس المرات لما كانا في الغزاة (ولكل  
 جعلنا موال هاتك الوالدان والاقربون)  
 أي ولكل تركه جعلنا وآتاهم  
 ويحوزونها ومما تركه بيان لكل مع الفصل  
 بالعامل أو لكل ميت جعلنا موالنا مراك

والإداس أن يكون لكل مال مقعولا ثانياً لمجلع وموالى مقعول أوّل والأعراب كما تكرر هذا فيه منافي  
 الآية وقدا رضى المصنف رحمه الله بعضها وتزبد فيها ما هو كذا، انفتح كلامه (قوله على أن من  
 حله موالى الخ) بمقتضى المولى يشبه أن يصحكون في الأصل اسم مكان لاصفه لتكون من حله واجب  
 بأن ذلك تضمنه معنى التحل كما أشار إليه بقوله لأنهم في معنى الوراث والمصنف غير قوله لأنهم بقوله لأنه  
 له حقيقة وأيضاً من المورثين لا موالى بل لمولى واحد واجب بأنه بحسب التوزيع الجبسي يعنى  
 لكل الأحاديث ما من جنس الموالى قل أو كذا بمعنى أن من لا وراث به يجوز المال مولا انتهى وقوله  
 المولى أنه ليس صفة مخالفة لكلامه الراغب فإنه قال أنه بمعنى القاسم والمقعول أى الموالى والموالى  
 لكن وزن مقعول في الصفة أنكروه قوم وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أنه نادر فأنما أن يجعل من النادر  
 أو مما يعنى الصفة فيه باسم المكان مجازاً لتكثيرها وقرأها في موصوفها ويمكن أن يجعل في المقعول كناية  
 كما يقال الجبسى السائى فتأمل (قوله وفيه خروج الأولاد الخ) فإن الأولاد لا يدخلون في الأعراب  
 عر قوله أيضاً قيل أنه بمناء القوي فبدخلون لكنه تناول حشدة الأولاد أيضاً أو ذكر الأولاد بشر فهم  
 والاختصاص بتأنيهم وزل ما عداهم أعني قسماً على تفصيل آية المورثين وظنوا أمرهم وقوله ولكل قوم الخ  
 مر أنه خبر مقدم والمتبادر مقدمه من خاتمة مقسمه مقامه وهو مجاز كما ورد عليه أنه فيه جعل الحلف  
 والمجرور مبتدأ بتدبر الموصوفه وأن لكل قوم من الموالى جميع ما ترك الأولاد والأقربون لا نصيباً وإنما  
 التصيب لكل فرد واجب بأنه ثابت مسخ قلبه كقوله وبما أنا إلا مقام معلوم ومنادون ذلك وإن ما  
 يستحقه القوم بعض التركة لتقدم التجهيز والذين والوصة وأما من على البيان للمحدوف فيعدها  
 (أقول) فيه خلل من وجهين الأول أن ما ذكره لا شاهدة فيه لأنهم ذكروا في متون النصوص الصفة إذا  
 كانت جملة أو ظرفاً فقام مقام موصوفها بشرط كون المتعطف بعض ما قبله من مجرورين أو ظرفاً والآن يتم  
 مقامه إلا في شعر كذا في التسهيل وغيره وإذا كان كذلك فما دل عليه الآية ليست كذلك الثاني أنه ليس المراد  
 بقامه مقامه أن تكون ميتة أحقية بل الميتة المحذوف وهذا بأنه فلا وجه لاستبعادهم ما ذكره  
 وإن كان مشهوراً ليس على ما قال ابن مالك وجهه الله صرح بخلافه في التوضيح في حديث الأسرار المحفل  
 الموصوف محذوفاً في الصفة وذلك الشرط فالحق أنه أغلبي لا كلى فاعرفه (قوله موالى الموالاة كان  
 الحليف ورث السدس الخ) كان الرجل يعاقد الرجل يقول دى دى دى وهدى هدى هدى وتارى تارى  
 وحوى حوى وسلى سلى وترنى وأركى وأركى وأركى وأركى وأركى وأركى وأركى وأركى وأركى وأركى وأركى  
 السدس وقوله فقص الخ قال الترمذى فيه نظر لأنه لا دلالة فيه على ثبوت الحلف لاسمائها والقائلون به  
 انما يجوزونه عند عدم العصبية وأولى الأرقام ومذهب أى حنفية وجهه الله مولى الموالاة وشروطه  
 مبسوط في محله والإيمان هنا جمع بين معنى البدل الذى لو وضعهم إلا يدعى في العهود أو بمعنى القسم  
 وكون العقد هنا عقد النكاح خلاف الظاهر إذ لم يحدد فيه أصابته إلى العين والخطاب حيث دللوا به  
 (قوله وهو مبتدأ الخ) فيه وجوه الأول أنه مبتدأ أو جمل فاقوم خبره والفاصلة الثانية والثالثة أنه  
 منصوب على الاشتغال قبل ويبنى أن يكون مختاراً للتأنيع الطلب خبر الكتم لم يقتضره لأنه  
 قلما يقع في غير الاختصاص وهو غير مناسب هنا ورباً زيد خبرته أن قد مر مؤخرًا فإذا الاختصاص  
 وإن قد مره في مآلاته لا يخفى أن الظاهر قد مره في مآلاته لا يخفى أن الاختصاص الذى ذكره والثالث  
 أنه مرفوع عطفاً على الوالدان فإن أريد بالوالدين أنهم موروثون عدا الخبر من فاقومهم على موالى وإن  
 أريد أنهم وأقربون جازعوه على موالى وعلى الوالدين وما عطف عليهم فالأولى بشفقة شهرة الوقت على  
 الأقربون وإنه واجباكم وأما جعله منصوباً عطفاً على موالى فكذلك وتكررت تفسيره لما قد تبنى الذى ذكره  
 في الكشف لأنه لا يوافق المذهب (قوله جمل مسيبة الخ) مسيبة بمعنى المقعول والتأنيح كذا المحاصل  
 من الحب والمسبب التلازمين لا ينافى العطف بالقامه مقعول عقدت محذوف على جميع الفرائد وإنما

على أن من حله موالى لأنه معنى الوارث  
 وفي تركه خبر كل والوالدان والأقربون  
 استئناف مفسر للموالى وفيه خروج الأولاد  
 فإن الأقربون لا يتناولون الموالى  
 أو ولكل قوم جعلناهم موالى سوا مجازك  
 الوالدان والأقربون على أن جعلنا موالى  
 صفة كل والراجم إليه محذوف على هذا  
 فاجله من مبتدأ وشبه (والذين عاقدت  
 أيمانكم) موالى الموالاة كان الحليف ورث  
 السدس من مال حليفه ففتح بقوله وأولوا  
 الإجماع بعضهم أولى ببعض وعن أبي حنيفة  
 رضى الله تعالى عنه لو أسلم وجعل على يد  
 رجل وثما فادعى أن يتفادى وتوارى فاص  
 وورثه والأولاد على أن العقد عقد النكاح  
 وهو مبتدأ من معنى الشرط وخبره (فاقومهم  
 نصيبهم) أو منصوب بحضره ما بعده  
 كقولك زيداً فخره أو معطوف على الوالدان  
 وقوله فاقومهم جمل مسيبة من الجمل المتقدمة  
 مؤكدة لها والضمير الموالى وقرأ الكوفيون  
 عقدت بمعنى عقدت عهودهم أيمانكم محذوف  
 العهود وأيم النعمير المضاف إليه مقامه  
 ثم محذوف كما حذف في القصة الأخرى

(انك تكن على كل شيء شهيدا) تهذيب على منع

نصيبهم (الرجال) وامون على النساء) يقولون  
عليهن قيام الحولا على الرعية وعلى ذلك  
بأمرين وهي وكسبي فقال (باعتضل الله  
بعضهم على بعض) بسبب نفسه تعالى  
الرجال على النساء بسبب العقل وحسن التدبير  
ومزيد القوة في الاعمال والطاعات ولذلك  
خصوا بالثبوت بالحامسة والولاية واقامة  
الشعار والشهادة في جميع القضايا ووجوب  
الجهاد والجمعة ونحوها والتصيب وولاية  
السهم في الميراث والاستعداد لشرائق (ديما  
انفقوا من أموالهم) في تكفلهم كالهم  
والشفقة ووي أن سعد بن الربيع أهدى  
الافاضة ثم طلبه امرأته حبيبة بنت زيد  
ابن أبي زهير فطلبها فانطلق بها إلى أبيها  
وسأل الله صلى الله عليه وسلم فتكفالت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لتتص  
شبه فزنت فقال أريد أمرا وأراد الله  
أمرها الذي أراد الله خير (فأطاعت  
فانت) مطعنته تعالى فانت بمحقوق  
الازواج (فأطاعت قلب لمواجب القلب  
أي يحسن في غيبة الازواج ما يجب  
حفظه في النفس والمال وعنه عليه  
الصلوات والسلام خير النساء امرأتان  
تقوت الهلستك وإن أمرتها أطاعتك  
وإن شئت حمتك فحفظك في مالها ونفسها  
وتلا الآية وقيل لا سر امرهم بما حفظ الله  
بحفظ الله أي بالامر على حفظ القلب  
والحفظ بالوعد والوعد والتوفيق  
أو بالذي حفظه الله لهم عليهم من المهر  
والنفقة والقيام بحفظهم والذب عنهم  
وقربا بحفظ الله بالنسب على أن ما موصولة  
فإنها كانت مسددة لم يكن لحفظ فاعل  
والحفظ بالامر الذي حفظن الله بحصانه  
وتعالى وطاعته وهو التعفف والشفقة  
على الرجال (والا في تقاضوا نشوزهم)  
عسانهم وتزعمهم عن مطاوعة الازواج  
من الشز

جعل الحلف تدريجيا ليكون من حذف العائد التصوب فانه كثير مطرد وقوله تهذيب على قل انه يبلغ  
وقد وصي (قوله قيام الولاية على العدا) أي كعادتهم عليهم بالامر والنهي ونحوه وليس مراده أنه  
استعادة جالوسهم ما فعلهم الله والكسبي الاتفاق الآتي وقوله يصبغ إشارة إلى أن الباء سمية  
ومعصودية وقوله بالتبوت على الأشهر أو المراد الرسالة والامنة لتعل الصرى والكبرى والولاية تولى  
أمرهم في الكفاح أو المراد به ولاية القضاء ونحوه وأما الشعار كالآذان والاقامة وانطباع الجمعة  
وتكديرات التبريق عند أي خففة وجهه الله والمراد بالشهادة في جميع القضايا هما تاتى من  
شأنها أن تفصل في المحافل مسك الخلد ونحوها على الأقل في شهادة النساء ومنهم من فسره بجميع  
الأمور ولا وجه والتصيب أي كونه عصبته وبه الاستعداد لشرائق الاستقلال بالعقل وهو ظاهر  
(قوله في تكفلهم كلهم) كلفه لأنه هو الذي يتكفلهم وسعد بن الربيع صحابي معروف رضى الله عنه  
أخذ قضاء الأنصار ونصته هذه آخرها أو داود وغيره في حديث موسى بن عبد الله وأمره بالتصيب زوجته  
كان بجنتها من صلى الله عليه وسلم وأراد به التزويج أو ربه المرأ التي تكون أروع ولا خلاف في أنه  
لا تصاب فيها بالاضطراب وأعلم أن التصاص في الجملة وقع في الأحاديث حتى عقد الحفظون في مالها لأنه  
مشكل لأن المذهب الأربعة على خلافه حتى قيل أنه يجمع عليه وإن شئت فيه رواية من بعض أصحاب  
أجد قول السندانة بجنتها التي صلى الله عليه وسلم أن تزوجه أن اجتاده إذا لم يتغير حكمه  
لا يسوغ مخالفته لاجتماع عمل من بعده كغيره كقوله ابن الجوزي في مناقبه فاذ علمه اختلاف  
فيه مشكل جدا ونسخت المرأة ونسخت حتى لم تزل زوجها وكون اسم أيها ما ذكره الحسن رحمه  
الله تعالى قول وقيل أنها بنت محمد بن مسلمة كافي التيسر وهو دليل على أن الرجل تميز زوجته وتأييدها  
ومعنى فانتات شاشعات مطبعتة ومن اطاعة الله اطاعة الزوج (قوله لمواجب القلب الخ)  
مواجب جمع موجب اسم مفعول أي ما وجبه غيبة الزوج أن تحافظ عليه (قوله وعنه عليه  
الصلوة والسلام الخ) أشهره ابن جرير أي أمره بترضى الله عنه لكنه لفظ حال وتصيبها ورواه  
الطحاكم ما لها والمراد ما لا يفسره إلا رواية الأخرى لكنه اضافته إليها لكونه في يديها وهي المتصورة  
فيه وفيه إشارة إلى أنه ينبغي أن تحفظه كالحفظ ما لها ولا حاجة إلى ما قبل أن تكرار روايتها فاعل  
رواية الحاشي كتحريفه فان الراوى واحد منهما والمراد بأسرارهم ما يقع بينهم في الخلوة ومنه المناقضة  
والمناقضة والجملة المذكورة ولذا قيل ان هذا النسب بسبب التزول وفيه نظر (قوله يحفظ الله أي  
الخ) معنى قوله بالامر على حفظ القلب أي بسبب الامر والمحافظة على حفظه وهي مسددة على هذا  
وموصولة في الذي بعده ويصح أن تكون موصوفة (قوله وقرى بما حفظه بالنسب الخ) لا بد من  
تقدير مضاعف على هذه كذا في الله وحقه لأن الله تعالى لا يحفظها أحد وما موصولة وموصوفة ومع  
الصفاء رحمه الله تعالى كغيره المصدر يتلوه حفظا حيث من الفاعل لأنه كان يجب أن يقال بما  
حفظ الله وأوجب عنه بأنه يجوز أن يكون فاعله ضمير لمراده أعادها على جمع الأنا لنه في معنى  
الحس كانه قبل من حفظه ويحفظه ابن جني كقوله فان الحوادث أودى به أي أودى به ولا يخفى  
ما فيه من تكلف الأفراد وشذوذا كالتأنيب فانه كان ينبغي أن يقال بما حفظه وأودت فنه بناء على  
أنه لا يلزم بالنظم الكرم لأنه غير صحيح أصلا حفظا أو استدلالا مر اسناده بخارجي لسيده وعلى حفظ الله  
أي من الخلية وفيه فحين لحفظ القلب حفظا حقيقة وعلى الوعد والوعد على المحافظة والنسبة  
الحفظ مجاز عن سيده ومع السلامة حال كثر تأملته في حفاظه وأما المتكر فلا محل عليه فلا بد  
من مطاوعة في البكرة فإذا اتت الرجال فأمرهم لم كون فاعين للبكرة لأن كل واحد منهم قائم  
وهذه فائدة حسنة فأداه في الدار المحزون وقوله من التشر يسكنون ونفسها وهو المكان المرتفع  
وليكون معنى الارتفاع أطلق على الترفع أي الإبا من الطاعة وظاهر ترتيبه على خوفه التشر وان

لم تقع والاعتبار لشئ من ذلك انصرف التسليم يقتضون معنى تعلمون لان الخوف يرد به المعنى وكيل المراد  
 تخافون دوايم نشوز عن أو أقصى مراتبه كالقراءة في المراقدة وقيل ان في الكلام مقدرا أو أصله واللاق  
 تخافون نشوز عن ونشز وقول القراء انه معنى التلن مردود (قوله في المراقدة فلا تدخلوهن تحت  
 اللحف الخ) اللحف بضم اللام جمع لحاف وهو ثياب النوم قيل ان ما عدا التفسير الثاني لا تساعده العبارة  
 فانما يدل على الميمران مع كون ما في المضاجع فلو كانت العبارة عن المضاجع لفتح تفسيره فلا بد من حله  
 على الثاني أو على الأمر بأن وليا ظهر في المنع وكذا حله على المأبوت ودفعه بأنه جال عن الفاعل ولا  
 معنى أن في فصل انه لا يسميه ظالم حتى اجمروا عن بسبب المضاجع أي تخلطه عن المضاجعة كذا قال  
 أبو البقاء وقيل انه الظرفية واجمروا يعني اتركوا والمضاجع بمعنى مضاجعهم أي اتركوهن  
 مغفوقات مضاجعهم وعليه فلا يرد ما ذكر رأسا ولا حاجة بطواه وكان المراد بالمأبوت أحسن من  
 المضاجع والمراقدة وهو حجر جحرين ومحل ميتين من البيت أو الاطلاق فينه وبين ما قدسه والمبرح  
 الشديد والشائخ الذي فيه شئ وعجب كقص وسراحة وكسر عضو وما يقر منه قال الشائخ بمجه وتون  
 كذا في النسخ وكونه نزي هو نجي شديد غلظا فلهذا تفرقا (قوله والأمور الثلاثة مرتبة الخ)  
 القريب مأخوذ من السباق والقرينة العقلية لأنها تنصع ثم تبهر ثم تغرب انظر بدو لعكس استغنى عما  
 قبله والأخا والاول لاندل على ترتيب وكذا الفاء في تعطفون لادلالة لها على غير ترتيب الجموع ودون غيره  
 كما قيل وفي الكشف القريب مستقادم دخول الواو على أجوبة مختلفة في الشدة والضعف مرتبة  
 على أمر مردوح فاعلم النص هو الاله على هذا الترتيب (قوله والمعنى فأن يطاوعن التعرض الخ)  
 يعني هنا معنى ظم فوه ولازم وسبيل منصوب على نزاع الخافض وأصله بسيل أي لا تظلمون بطريق من  
 الطرق بالتوبيخ الساتى والأذى الفعلي وغيره وأمعنى طلب فهو متقد وسبيل مقعوه أي لا تظلموا بسبيل  
 وطريقا إلى التعدي عليهم والمجاد والمجرور متعلق بتبغوا وأمعنى سبيل لا قدم عليه فصار حالا والمعنى  
 على كل حال لا تتعرضوا لهم بما يكرهون وقوله التائبين من الذنب الحديث أخرجه ابن ماجه والطبراني  
 والبيهقي عن أنس وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله فأخذوه فانه أقدر عليكم الخ) أي المراد  
 بوصفه تعالى بالعظمة والعلم ما يلزمه من تمام القدرة وارتباطه بما قبله أن المراد منه أن قدرته عليكم  
 أعظم من قدركم على من تحت أيديكم معن فينبغي الخوف منه وأن لا يسيء أحد وأنه مع القدرة  
 الشاقعة يفوقونهم أي ذلك وأنه قادر على الانتقام منكم غير أن يظلم أحد (قوله خلافا بين المرأة  
 ورجلها الخ) الشقاق الخالفة والمنافرة لأن كلاهما يكون في شق وجانب غير شق الآخر وهو من شق  
 الضامعين العداوة وخبر بينهما الزوجين لأنهم ما وان لم يجرز كرهما صرحا فقد جرى ضمنا لادلالة  
 القسور الذي هو صبان المرأة وزوجها والرجال والنساء عليهما (قوله وإضافة الشقاق إلى الطرف الخ)  
 لما كانت بين الطرفين المصكائية التي يقبل تصرفها وإضافة إليها مقتضى خلافه وجهه بأنه  
 للابسة بين الطرفين ومطروفة من منزلة الفاعل أو المفعول وشبه بأحدهما فعمل معاملة بينهما  
 في الإضافة إليه وأصله شقا فأنهم ما أي يتخالف أحدهما الآخر فاقم الين مقام واحد منهما ما قابضة  
 الاستنادية والإضافة مجازية ولم يلتفتوا إلى كون الوصل غير ظرف بمعنى المعاشرة ولا إلى كون  
 الإضافة بمعنى في لضعفها والخوف هنا كذا في تخافون نشوز عن وقد مر (قوله فابغوا أي أهلكوا  
 الخ) الحكمان لا يتجاوزان أن يكونا أو كلين مطلقا أو كلين في الصلح أو شاهدان فإن كانوا أو كلين في الجلع  
 والتفرق فلهما ما دللوا لافوه وخالف للكاتب والسنة وما نقل من على رضي الله تعالى عنه في ذلك مؤول  
 وكذا قول مالك رحمه الله تعالى وقال ابن العربي المالكي في الأحكام انهما قاضيان لا وعلان فإن الحكم  
 اسم في الشرع له وقال الحسن شاذان قال علماؤنا ان كانت الاسماء من الزوج فرائعتهما وان كانت  
 منها جاز فاعلى بعض ما أصدقه وقوله وسطاعني عدل والقول بالتصميم هو الصحيح عندنا كما بين

(فمنظروهن واجمروهن في المضاجع)  
 في المراقدة فلا تدخلوهن تحت اللحف أو  
 لا تسامروهن فبمعنى كون كتابة من الجاع  
 وقيل المضاجع المأبوت أي لا تسامروهن  
 (واشربوهن) يعني ضمرا فغير يسبح ولا  
 شائخ والأمور الثلاثة مرتبة فيشأن  
 يدرج فيها (فان ألهنكم فلا تبغوا  
 عليهن حيلة) بالتوبيخ والإذاء والمعنى  
 فأن يطاوعن التعرض واجعلوا ما كان  
 ممن كان لم يكن فأن التائب من الذنب  
 كمن لا ذنبه (ان الله كان عليا كبيرا)  
 فأخذوه فانه أقدر عليكم منكم على من تحت  
 أيديكم أو أنه على علو شأنه يتجاوز عن  
 سبائككم ويترتب عليكم فأنتم أحق بالقول  
 عن أزواجكم أو أنه تعالى ويكبر أن يظلم  
 أحدا أو ينقص حقه (وان شققتا  
 بينهما) خلافا بين المرأة وزوجها  
 وان لم يجرز كرهما جرى ما يدل عليه  
 وإضافة الشقاق إلى الطرف أملا لاجراءه  
 مجرى المفعول به كقوله  
 بإساركم البيلة أو الفاعل كقوله من حاروك  
 صائم (فابغوا حكمنا من أهله وحكامنا  
 أهلكوا) فاعلموا أي أهلكوا حكمنا من أهله وحكامنا  
 حالهما اللذين الأسم

أو اصلاح ذات البين وجلا وسطا يلج الحكومة والاصلاح من أهله وآخر من أهلها غاة الأخاب أعرف بواطن الأحوال وأطلب الإصلاح وهذا على وجه الاستعجاب فلو نصبا من الأجانب جاز وقيل الخطاب للأزواج والزوجيات واستدل به (١٣٥) على جواز التصديق والأظهر أن النصب لاصلاح ذات

الدين أو لتبين الامر ولا بيان الجمع والتفريق  
الأذن الزوجين وقال ماله ما لله ما أن يضاهها  
ان وجد الصلاح فيه (ان يريد اصلاحا يوقا  
الله بينهما) الضمير للأول الحكيم والثالثه  
لزوجين أي ان قصد الاصلاح أوقع الله  
بحسن معهما الموافقة بين الزوجين وقيل  
كلاهم الحكيم أي ان قصد الاصلاح يوقى  
الله بينهما التوفيق لكتبا ويحصل مقصودهما  
وقيل للزوجين أي ان أرادوا الاصلاح  
وزوال الشقاق أوقع الله بينهما اللطف  
والموافقة تنبيه على أن من أصل ينفعا  
يشترى أصل الله مستفاد (ان الله كان عليا  
خبيرا) بالتقاهر والبطان فيعلم كيف  
يرغب الشقاق ويوقع الوفاق (وإله الله  
ولا تشركوا به شيئا) أضره وأشامن  
الاشراك علبا وخفيا (وبالوالدين احسانا)  
وأحسنوا بها احسانا (يزيد القربى)  
ويصاحب القرابة (واليتامى والمساكين  
والطرازى القربى) الذي قرب جوارحه وقيل  
الفعل مع الجوار قرب واتصال بنسب  
أودين وقرى بالتب على الاختصاص  
تفصيل الخلقه (والجار الجنب) البعيد أو  
الذي لا قرابة له ومنه هذه الصلاة والسلام  
الجيران ثلاثة غاية ثلاث حقوق حق  
الجوار وحق القرابة وحق الاسلام وجار  
فحق واحد حق الجوار وهو المشرى لمن أهل  
الكتاب (والصاحب الجنب) الزين  
في أمر حسن كعمل وتصرف وصناعة وقدر  
فاه محبت وحمل ببشك وقيل المرأة (وابن  
البيع) المسافر أو البني (وبالمكث)  
أيانكم العبيد والامان (ان الله لا يحب  
من كان مختالا) متكبيا ينافع في آثاره  
وجوارحه وأهله ولا يلتفت اليهم (غورا)  
يتأخر عنهم (الذين يضلون) وبأمر من  
الناس بالضل) بدل من قوله من كان أو  
نصب على الفم أو وقع عليه أي هم الذين أو  
مبتدأ أخرون محذوف تقديره الذين يضلون

في القروع وذات البين العدد وقوله يضال عالما كأنهما المباشرين قال يضالوا بالافتقار  
تخالفا وفي نسخة يتخالفان بالفاء وهو من شرع الشاخص وان تكلف تصحيحها وجد الصلاح بالجهول  
وفي نسخة وجد اعنى معلوم (قوله الضمير للأول الحكيم الخ) يحصل الاختلافات في ضمير  
الثنية أربعة عودها الحكيم أو الزوجين أو الأول الحكيم والثاني للزوجين وعكسه ذكرهما ثلاثة  
وترك الرابع وجوزة الامام وهو ان يكون ضمير يرد الزوجين وضمير بينهما الحكيم أي ان يرد الزوجين  
اصلا يوقى الله بين الحكيم حتى يعمل الصلاح ويضره بمعنى يقصده ويستغفاه مطلوبه وقوله بالتقاهر  
والبطان ليس تشريفا ولا ترفع عليه ما قرع لالتشام وقيل انه لقب وتشتر مر تب فأورد عليه أن الأولى  
ان العلم هو العلم بالتقاهر والبطان والتغير هو العلم بواطن الامور كما تفسر وبه إذا أكد تشافه  
وفيه نظر (قوله ضحا وقبر الخ) يعنى أن شيئا لا يغفل به أو مصدر ووجه تعقيب هذه الآية  
قبلها بين فاعله لما أرشد إلى معاملة الزوجين فيجب جميع المعاملات فم الامم بالعداوتى  
النزك لانه لا يستقيم هذه الامور الا بعد ذلك (قوله وأحسنوا بها احسانا الخ) ظاهره أن الجار  
والجار ومقتضى الفعل المقدور فلا يكون مقتضا من تأخير ويجوز نقله بالمصدر متقدما به للاهتمام وهذا  
بيان للمعنى وأحسن يمتد بآلى والامم وبالباء قال تعالى أحسن ي إذا أخرج من السجن وقيل انه  
مضن بمعنى لطف ونسب القربى بالقرابة وأصلها مصدر بمعنى القرب وهو في المكان والزمان ويكون  
في النسب ويقال للظفر قربة قال تعالى الا انما قربة لهم وأعاد الباء هنا ولم يدها في القربة لأن هذا  
وصلة لهذه الآية فاقضى به وأكذوب ذلك في اسرائيل والقربى الثلاثة متكينة أو نسبة أو بمنزلة  
من أخوة الاسلام وقرى بالنسب أي نصب الجار ومقتضى على قطعه يعنى أحسن وليس هو الاختصاص  
التصوي ومز القطع في العطف في سورة البقرة من قال أي قرئ ذا القربى فقد فهم لانه خلاف المقبول  
والجنب يمتن من صفة كذا تفسر وقوله لا قرابة أي حقيقة أو حكمية كاخوة الدين كما تفسر  
والحديث المذكور أخرجه الزاويان في صفان في سندهما وأوقع في الحلب ولم يذكر الجار القربى  
نسب الغير المسلم قيل أشارت إلى أن حق القرابة انما يعتبر مع الاسلام (قوله الرقيق في أمر حسن الخ)  
قوله وأحسنوا بها احسانا لانه خلاف الظاهر ومختال من الخلا وهو التكرير والتب (قوله بدل من قوله  
من كان الخ) أي بدل كل من كل والتب هو وصفان لا يعنى الجمع وقيل عليه ان جعلت موصوفة  
ففى تكرار لا يبع أن توصف بالموصول وان جعلت موصولة لصفة وصف الموصولات فنظر عليه وهذا  
عجب منه فانه مذهب الزاويان وتبعه كثير من النصارى قال الرضى لا يقع من الموصولات وصفها الا ما فيه  
أل كالأذى وأما وقوع الموصول موصوفا فاعرفه مثالا تطعنا بلى قال الزجاج ان الموصولة صفة  
لمن آمن اه وكذا ذكره في الصروق وقد مر مثله (قوله تقديره الذين يضلون الخ) خبره المقدور  
قوله أحقاه بكل ملامة وأخره تكون بعد تمام الله وأحقاه جمع حقيق كاصطفا جمع صديق ومنهم  
من قدره ميفضون وغيره ما يؤخذ من السياق ووقع في نسخة مقدما والنسخة الأولى هي الصفة  
وإنما حذف لذهب نفس السامع كل مذهب وقرى الطي وجه الله تعالى بين كونه خيرا ومبتدأ بانه  
على الأول متصل بما قبله فمذلة لأن هذا من أحسن أو صافه التي عرفوا بها وعلى الثاني هو منقطع جى  
بلسان بعض أحواله والوجه الأول وفي الفضل أربع فغان فتح الباء واخلاء وبه حقا أجزو والكسافي  
وضعه ما يقرأ الحسن وعيسى بن عمرو يفتح الباء وسكون الظاهر فاقترأه بضم الباء وسكون الظاهر  
وبه أقرأ الجهور (قوله وضع الظاهر فيه موضع المفعول الخ) تسع العشرة في حاشي تفسير النصارى  
كفر النعمة وجهه لانه لم يقرأه نعمته وما تأمهم من فضل الفنى وفي الحديث إذا أتم الله على عبد  
نعمته أحب أن يرى أثر نعمته عليه وبني عامل الرشيد قصيرا بهذا قصروا في عهده فقال الرجل يا أبا  
المؤمنين ان الكرم يسر ما يرى أثر نعمته فاحب أن أسركم بالنظر إلى آثار نعمتك فاجبكم كلامه

بما مضى به وأمر من الناس بالفضل وقدر أجزو والكسافي مهنا وفي الحديث فضل الخرفين وهى لذة (ويكون ما تأمهم الله من فضل الفنى والغلم  
أسقا بكل ملامة) وأعتدوا للكافرين هذا ما بهتوا وضع الظاهر فيه موضع المفعول أشارا بأن من هذا شأنه فهو كافر لنعمته الله سبحانه وتعالى

ومن كان كفر النعمة فله عذاب جهنم كما  
أما النعمة بالفضل والاختفاء والابتزاز  
في طائفة من اليهود كانوا يقولون لا نصاد  
تبعاً لا تنفق أموالنا بالحكم فانا نحن  
هناكم الفقر وقيل في الذين كفروا صفة محمد  
صلى الله عليه وسلم والذين يتفقون أموالهم  
رثاء الناس عطف على الذين يعضلون  
أو الكافرين وانما صار لهم في الذم والوعيد  
لان البخل والسرف الذي هو الاتفاق لا على  
ما ينبغي من حيث انهم صاروا غفريط وافرط  
سوا في القبح واستعمل الذم او مبتدأ خبره  
بمخوف مدلول عليه بقوله ومن يمكن  
الشیطان في قسراً ولا يؤمنون بالله ولا باليوم  
الآخر ليتروا بالاتفاق مرضيه وتوايه  
وهم مشركوكمة وقيل المنافقون ومن  
مكن الشيطان في قسراً فاستفهمنا تنبيه على  
أن الشيطان قريتهم فغلبهم على ذلك وزنه  
لهم كقوله تعالى ان البذر كانوا اخوان  
الشیاطين والمراد ابليس واهوانه الداخلة  
والخارجة ويجوز ان يكون وعيد الله بان  
يقربهم الشيطان في النار (وماذا اعلمهم  
لو آمنوا بالله واليوم الآخر واتصروا بما  
ورقهم الله) أي وما الذي عليهم أو أي تبعة  
تحقيق بهم بسبب الايمان والاتفاق في حصيل  
الله وهو يوجب لهم في الجهل بكان الشبهة  
والاعتقاد في الشيء على خلاف ما هو عليه  
وتعريض على الفكر لطلب الجواب لعله يوتى  
بهم الى العلم بما فيه من القوائد الجليسة  
والعوائد الجليسة وتنبه على أن المعقولات  
أمر لا ضرورية ينبغي ان يجيب اليه احتياطاً  
فكيف اذا قلنا المنافع والمفاد الايمان  
ههنا وأخرى الآية الأخرى لان التقصد  
بذكره الى التخصيص ههنا والتعليل ثم  
(وكان الله بهم علياً) وعيد لهم (ان الله  
لا ينظرمثال ذريرة) لا ينقص من الاجر ولا  
يزيد في العقاب أصغر شيء كاذبة وهي البذرة  
الصغيرة ويقال لكل جزء من أجزاء الهباء  
والمتقال معقال من التقل

لانه أنسب بما قبله وما بعده من البخل اذ البخل وكتمان النعمة قوامان وأشار عابده الى جواز عمله  
على ظاهره وهو ان كان ظاهره بحسب الظاهر فكيف بعد عن السابق وقوله تتعصب على تكلفا  
لنقص وانظار النفس في صورته وما على ما بعده ففضل في وجه المناسبة انهم يخلوا بمعندهم من نعمة  
العلم وأمر وأتاسهم بذلك وهم غفلة الا حرمين بذلك لعلمهم بآثارهم لهم وذكرهم التعظيم في اعتدائهم  
أيضاً للقول لان عذاب العظيم عظيم وغضب الحليم غضبهم والمراد بنعمة الله الحسن فلا يقال التظاهر  
نعم الله وبجل البخل والاختفاء اهانة للنعمة لانه في الاكثر يحدوها وعدم الاعتدائهم اولاً به يشبه  
الاهانة لانه فعل ما لا يليق بها أو ما بنعمة ذلك غدت وكونه تزلت في اليهود أخرجه ابن ابي حاتم وابن  
جرير بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وكذا ما بعده أخرجه ابن ابي حاتم لكن سنده ضعيف  
(قوله لا ينظرمثال ذريرة) والمراد بالسرف التبذير لانه في غرضه وقوله خبره مخدوف الخ أي  
قربهم الشيطان ليتروا أي يقصدوا بالخاء الممثلة (قوله تنبيه على أن الشيطان أي تنبيه على  
التعبد المستند كقوله وعد من الظاهر تنبيه والمراد التنصير من آثامه قبل والمراد بأمره الداخلة  
قيلته والخارجة الناس التائبون أو الداخلة في الانسان قواء النفسانية وهواء والخارجة بحصة  
الانفراد وقيل الاولى النفس والقوى الحيوانية والخارجة بتبطل الانس والجن وما يصح به ينس من  
أفعال الذم المحلقة بالجماعة قوله اقربنا فالفاء ويحتمل أن تكون على بابها بتقدير قد كقوله ومن جاء  
بالسنة فكتب وجوههم في النار (قوله أي وما الذي عليهم أي تبعة تحقيق بهم الخ) أشار الى  
وجوب ما ذكرنا من كون ما استفهامية وذات معنى الذي موصولة وكون المجموع كلمة استفهامية أي تنبي  
والتبعة والوبال والضرر وقوله بسبب الاعيان الخ أشار الى أن جملة ما ذابني جواب الشرط مسبب  
عنه لكونه بمنزلة في الدلالة عليه ولوقوله انما ياتني ان وقوله انما مصدرية وقوله انما جملة مستأنفة  
جوابها مقدرة أي حصلت لهم السعادة ونحوه (قوله وهو يوجب لهم في الجهل بكان النعمة الخ) أي  
بالمصلحة من موقعها يعني أن السؤال بحسب الظاهر من الضر والترتب على ذلك وما علموا أنه لا ضرر فيه  
فالمقصود بوضعهم على اجتناب ما يمتنع كما يمتنع بما يكره بقال لعلنا ماضرك لو كنت بارادوا  
أسلوب بديع كقوله ما كان شركاً لو كنت ورعاً من القبح وهو المفضل الحق  
ولولا هذه المستقيم لانه معلوم أن كل منفعة فيه فلا معنى للاستفهام بأنه أي ضرره  
والضرر مستفاد من على ويؤتى بهم من معنى يصلحهم والافهم متعبد به ووجه التنبيه  
المذكور ظاهر (قوله وانما تقدم الاعيان الخ) المراد بالآية الأخرى والذين يتفقون أموالهم رثاء  
الناس ولا يؤمنون بالله الخ والتخصيص ضاير من حيث معنى الحديث يعني أن عدم الايمان تذكر  
لتعليل ما قبله من وقوع مصارفهم في ذنوبهم في غرضها كما أشار اليه فيما سبق بقوله ليتروا الخ  
ولو قيل لان المراد به الاسراف الذي هو عدل البخل تقدم للتأويل فيهم ما على تقدير العطف لكان  
له وجه وهذا ذكر للضرر فينبغي أن يسد آفة بالاهم فالاهم ويتم بالتقسيم اشارت وترسم  
بالهالك السكية أيضاً وكون ذكره له للوعيد من تحقيقه (قوله لا ينقص من الاجر ولا يزيد الخ)  
الظلم كما قال الراغب في مفرداته عند أهل اللغة وضع الشيء في غير موضعه اهتصاصه ما بهتصاص  
أور يادة أو يمدول عن وقته أو مكانه اه من قال انه ليس معنى حقيقة الظلم حق يلزم عدم  
تحقيق الظلم بوقوع أحد ما دون الاتراف الأولى ان يقال ان الظلم الضرب لا يتحققه فاذكر تفصيل له  
باراد أنواعه لم يصح أنه جعل في أدنى ما يكون من الظلم كما به عن اعطاء الاجر والنواب تمامه من  
غير نقصان وعن عدم زيادة عقاب السوء أدنى شيء فلا يترك هذا الاعطاء التي ظلم صاحب الكتابة  
ويدل على التصديق هذا قوله وان تلك حسنة الخ قال الحق هو لا يفضل الظلم لنا فانه ما حكمه لا القدوة  
لان الظاهر من قولنا لان لا يفعل كذا في الاعمال التي هي اختيارية في نفسها أنه ترك اختياره



والقادري على الترك قد روي الفعل والفتح بترك الفعل الاختياري لا يكون الاحتمال يمكن فعل بخلاف  
غير الاختياري، مثل لا تأخذ سنة ولا يوم فإن الفتح يميزه عنه وعدم اتصاله به مبناه على ان عدول  
الكلام الترك لا عدم الاتصال وقد يقال ان الظلم أي وضع الشيء في غير موضعه يمكن في نفسه وقدرته  
تعمل جميع المحال وتروجه منع امكان ثلثه كنومه وأما اتصاله في الحكمة فلا من البيان الفعل  
على ما ينبغي وعلى أن يتعلق به غرض صحيح والقيح لا يكون كذلك بالنسبة الى الشيء المطلق وعندنا أيضاً  
أنه لا ينقص عن الاجر ولا يزيد في العقاب ما صلى وعده المأمون فإن الخلف فيه يمنع لكونه نقصاً  
منافياً للالوهة وكما في الشيء وهذا الاعتبار يصح ان يسمى ظموا وان كان لا يتصور حقيقة الظلم منه تعالى  
لكونه المثلث على الاطلاق فاحفظه فإنه مهم ونزل عليه ما يقع من المستحسن أنه لا بد من جواب  
المطبع وعقاب غيره وأنه ليس مبنياً على الاعتزال والاصل له ما فيه من تحقيق الجزاء بما قبله من  
الحث على الايمان والانفاق ظاهر (قوله وفي ذكره ايما الخ) يعني لم يقل مقدار ذو نوره ولا إشارة  
بما فيه من الثقل الذي يعبره عن الكثرة والعظم كقوله تعالى وأما من تقلبوا فيه في شأنه وان كان  
حقيراً فهو باطنياً جبراً أو عظيماً ولذا روي على أنه من الثقل (قوله وأنت الضمير لتأنيث الخ) الخ  
في تأنيثه وجوه قيل ان تأويل التقابل بالزينة وقيل لا الخالف قد اكتسب التأنيث من الخالف اليه اذا  
كان جراً محمداً كما تفرقت مدر الفاعل من الدم ورون صفته نحو لا تتفع نفساً ايما في قرعة ومقدار  
الشيء مقفله أو هو لتأنيث انشأ أو الضمير عائشة الخ الخالف فان قلت تأنيث الضمير وانما يكون لطابقة  
تأنيث المبتدأ فلو كان تأنيث المبتدأ الزم الدور قلنا اذا كان مقصود اوصفه والحسنة غلبت  
عليها الاسم فالحقت بالجوامد التي لا تخرج منها الملاحظة فهو الكلام هو الجمله (قوله وحذف  
النون من غير ما في الخ) وجه الدلالة فيها وسكونها وكونها من حروف الزوائد وكثرة دورها في  
على خلاف القياس بشرطه وبقية مخالفة أخرى وهو عدم عود الواو والمحدودة لالتقاء الساكنين  
بعد حذفها (قوله ضاعف ثوابها الخ) مضاعفة نفس الحسنه بان تجعل الصلاة الواحدة صلاتين بما  
لا يبعد ولما في الحديث من أنقرة الصدقة يربها الرحمن حتى تسمى مثل الجبل يحمل على هذا القطع بأنها  
أكثر واحتمال إعادة المعلوم بعيد وكذا كآية ثوابها مضاعفاً ومضاعفة الثواب يجب القصد  
كما اخبره الامام وقبله بحسب المدة لأن الثواب منفعه دائمة وهو من أوصافه الذاتية فيتحقق في كل  
ثواب البنوة بحسب ضعف الفضل عليه بقوله وروى من أنه أجزاها وهو المضاعفة بحسب المقدار  
ولذا صرح الثواب بالمضاعفة المبالغة الدائمة للثبته على هذا وفيه بحث (قوله وكلاهما يعني) هذا هو  
المختار عند أهل اللغة والقاضي وقال أبو عبيد مضاعف يقتضي مراراً كثيرة وضعف يقتضي  
مرتين وروى به عكس المقتضى لان المضاعفة تقتضي زيادة المثل فاذا شددت البنية على التكرار يقتضي  
ذلك تكرار المضاعفة وقد مر في تفصيل (قوله ووسط صاحبها من عند الخ) إشارة الى أن ذلك يعني  
عندنا وان فرق بينهما بأن ذلك أقوى في الدلالة على القرب ولا اقبال الذي مال الادوية حاضر بخلاف  
عندنا تقول فرق بيننا بأن ذلك أقوى في الدلالة على القرب ولا اقبال الذي مال الادوية حاضر بخلاف  
لأنه شاع استعمال ذلك في غير المكان ~~كقوله~~ من لنا علما ومحصل نفسه ان الاجر يجاز  
عن الفضل لأنه قال يضاعفها والمضاعفة هي الاجر فوجب جعل هذا على معنى زادني الاجر وهو  
الفضل ولذا فرق من من أنه وهذا القول يقتضي تقدير الثواب وأنه بالاستحقاق لا بالفضل وتسميه  
بالاجر تبعاً له بما يجاوره وقيل عليه أنه تصف انما يصار اليه اذا قدر مضاعف أي ضاعف ثوابها أو ما  
اذا جعلت الحسنه نفسها مضاعفة كما صرح في الاحاديث وترك الاجر على ظاهره ليس لأن الاجر  
فضل منه وأنه من أنه لا يستحقاق العمل كما هو مذهب أهل الحق فأى حاجته الى ان تصكب هذه  
الصفات والحب من القاضي وصاحب القرب والاعتناء كيف يليها عليه ولم يتجهوا وهو

وقد ذكره ايما الخ أنه وان صغر قدره عظم  
برأؤه (وان تلك حسنة) وان يكن منقلاً  
الذرة حسنة وأنت الضمير لتأنيث الخ  
أو لاضافة المنقال الى مؤث وعرف ابن  
من غير قياس تشبيهاً بغير وصف العلة وعرف ابن  
كثير وناقض حسنة بالرفع على كان التامة  
(يضاعفها) يضاعف ثوابها وقرأ ابن كثير  
وابن عامر ويعقوب بضعفها وكلاهما يعني  
(ويؤتى من الله) ويضاعف صاحبها من عده على  
سبيل الفضل زادنا على ما وعد فيه مضاعفة  
العمل (أجزاها) عطاها بلا وانما صاعده  
أجزا لأنه تابع للاجر من عليه



نسى بهم الأرض ولم يكن ذوا (أقول) بل هو عطف على يؤذ وقوله لا تخرج عما لا يفهم من الكشاف  
أصلان جوازوا عطفه على نسي أيضا وقوله ولا يقدرون بيان المعنى بأنهم لا يقدرون على الكتمان  
أي عدم كتمانهم ناشئ من عدم قدرتهم لأنهم يقدرون ولا يقدرون وليس مراده أنه محتاج إلى  
تأويل بقوله هنا نسي شيء وقد جوز في الدر المنثور فيه ستة أوجه لأن الواو إما الحال أو العطف  
وهو ما عطف على مفعول يؤذ أي يؤذون نسيه الأرض بهم واستفاء كتمانهم ولو مسدود في موضع  
مفعول يؤذ لا شرطية ويكون جئت لا يكون عطف على مفعول يؤذ المحذوف ويجوز أن يكون  
عطف على جملة يؤذ فأخبر عنهم بالوادة وأنهم لا يقدرون على الكتم ولو مسدود أو شرطية جوابها  
محذوف ومفعول يؤذ محذوف أيضا ولا يكون عطف على الجملة الشرطية وإن كانت حال فهي إحمال  
من خبرهم والعامل نسي ويجوز في الواو الجاهل أو من الذين كفروا والعامل يؤذ (قوله لا تقوموا  
إليها) أنتم سكارى (الخ) يعني أن المراد بقرعها القيام لها والتلبس بها والمضي لا يتصل ولكن نسي من  
القرع مباقة وشمل السكر والنوم وسكر الخمر مخالف لجهور التفسيرين وسبب التثنية لأنه خلاف  
الظاهر لما فيه من الجمع بين الحقيقة والجازا وحوم الجواز والطلاق السكر على غير الخمر يستعمل مقيدا  
في القلب كسكر الموت وقد علم ما يفهمه وكما عرفت علم ما يصدر عنه من قول وفعل ليس بالحد  
السكر وخمسه لأنه سبب التثنية لأن التثنية مع أنها أعظم الأركان ومناجاة الرحمن الخلف فيها رعا  
أدى إلى الكفر بخلاف الانفعال وعبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه صحابي معروف والمأدبة  
بفتح الدال وفيها الطعام الذي يدعى إليه وأدب القوم بأدبهم دعاهم إليه وتخلوا بالثاء المثلثة يعني سكروا  
وقوله فقرا أهد الخ أي بحدف في سورة الكافرون (قوله وقيل أرباب الصلاة مواضعه الخ) فهو  
مجاز من ذكر الحال وأرادة الجهل بقرع قوله الأعرابي فإنه يدل عليه بحسب الظاهر وجعل النبي  
عنه السكر وإفراط الشرب لا قربان الصلاة لأن القصد مبني النبي ولأنه مكلف بالصلاة ما أمر  
بها والنبي شافه لكانه مانع من النبي عنها السكران مع الأمر المطلق الآن مرجعه إلى هذا  
والحاصل أنه مكلف بما في كل حال وزوال عقله بغيره لا يمنع من طلاقه ونحوه ولو لم يكن  
مأمورا به لم يلزمه الإعادة إذا استغرق السكر وقتها وقصد نص عليه الحصاص في الأحكام وفصله في  
قال لا دليل على ما ذكره غفل عن المسئلة (قوله والسكران من السكر الخ) السكر يفخ السين  
وسكون الكاف بحسب الماء وبسكر السين نفس الموضع المسدود وقيل السكر يفخ السين وسكون  
الكاف السد والحال بغير كسب قال نماز لشاعلي السكر • نذاوى السكر بالسكر

والحاصل أن ما ذكره يدل على التمسك ومنه سكرت أي انسقت (قوله سكارى بالغ الخ) قراءة  
الجهور سكارى بضم وألف وهو جمع تكسيرة منه سويه وبسم جمع عند غيره لأنه ليس من أجناس الجمع  
والأرجح الأول وقرا الأعرابي بضم السين على أنه مفعلة بكسر وقع صفة لجماعة أي وأنتم جماعة  
سكروا كما سكر كسرى وقرا النخعي سكرى بالفتح وهو ما صفة مفردة صفة لجماعة كما هو أجمع  
تكسيرة بجرس وانما جمع سكران عليه لما فيه من الالة اللاحقة للعقل وقد تقدم الكلام عليه في أسارى  
في البقرة وقرا سكارى بفتح السين جمع سكران كندمان ونادى (قوله عطف على قوله وأنتم سكارى  
الخ) جعله عطف على الجملة الخالصة مع الواو وإلا يلزم دخول الواو والحال على الحال المفردة وأعاد لأن  
كلامها مانع منها وقوله تأمل (٢) قال الجوز هذا حكم الأعراب وأما المعنى فترقى قولنا شايء القوم  
سكارى وجاءوا وهم سكارى إذ معنى الأول جاءوا كذلك والثاني جاءوا وهم كذلك باستئناف الأشتات  
ذكره عبد القاهر يعني بالاستئناف أنه مقر في نفسه مع قطع النظر عن ذي الحال وهو مع مقاوته  
له يشعر بتفرقه في نفسه ويجوز تقدمه واستمراره ولذا قال السبكي رحمه الله تعالى في الأشتات لو  
قال الله على أن عطف ما أتى بالابتداء من صوم يكون لا لاجل ذلك لأنهم من غير سبب آخر فلا يجوز

(١) أي الذين آمنوا لا تنسوا الصلاة  
وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون  
أي لا تقوموا إليها وأنتم سكارى من نحو  
نوم أو شرب حتى تتبينوا وتعلموا ما تقولون  
في صلاتكم روي أن عبد الرحمن  
ابن عوف رضي الله تعالى عنه صنع مأدبة  
ودعاه من العصابة حين كانت الخمر  
مباحة فأكلوا وشربوا حتى تعلموا ما يقولون  
صلاة القربى فقدم أحدهم على سكر  
أعبد الله بغير صلاة وقيل أرباب الصلاة  
مواضعها هي المساجد وليس المراد منه  
نهي السكران عن قربان الصلاة وإنما  
المراد النهي عن الإفراط في الشرب والسكر  
من السكر وهو السد وقرئ سكارى بالفتح  
وسكرى على أنه جمع كاهلكي أو مفرد  
بفتح وأنتم قوم سكرى وسكرى بكسر على  
أنها صفة الجماعة (ولاجبا) عطف على  
قوله وأنتم سكارى إذ الجاء في موضع نصب  
على الحال

(٢) قوله وقوله تأمل بها من نسخة وجهه  
أن لا إلا إلى غاية لا تدخل على الاسم  
لكن المراد إعادة التثنية أنه منه أو بين النبي  
والنبي شافه فقد سكر أحد هما بعد الأول  
سكانهما وله نظائر أم متجبه

• (الفرق بين الحال مفردة وجلة) •

والجنب الذي أصابه الجنابة يستوى فيه  
المذكور والمؤقت والواحد والجمع لأنه  
يجري مجرى المصدر (الاعرابي سبيل)  
متعلق بقوله ولا جنباً استثناء من أعنت  
الأحوال أي ولا تقربوا الصلاة جنباً في عامة  
الأحوال إلا في السفر وذلك إذا لم يجد الماء  
وتيمم وشبهه فعبارة فكر التيمم أوصفت  
بقوله جنباً أي جنباً غير عارٍ سبيل

الاعتساف بصوم رمضان ولو قال وأنا صائم أجزأه فافهمه فانه فرق دقيق وانظر وجه التفرقة بين  
الحالين هنا والتسكتة فيه وجهه أن الحال إذا كانت جلة دلت على المقارنة وأما التساقفة فمضمونها نقد  
يكون وقد لا يكون فهو باعاً زيد وقد طلعت الشمس والحال المفردة صفة معنى فإذا قلنا لله على أن اعتكف  
وأنا صائم نذر مقارنته للصوم ولم يندرس ما في صريح في رمضان ولو قال صاماً نذر صومه فلا يصح فيه  
وهذه المسئلة نقلها الاستوى في التهيد ولم يبين وجهها والعصر تركها من غير نقل كأنهم من نبات  
فكروا ولم يزلوا غنائها كلاً ما عرفه فانه مما يحسن عليه بالتواجد (قوله والجنب الذي أصابه الجنابة الخ)  
بيان استواء المفرد والمذكور وغيره فيه التوجيه عطفه على الجمع وهي اللغة الفصيحة فيه وفيه لغة أخرى  
تجسده وتنبه واجزأه مجرى المصدر معاملة معاملة في شموله للواحد وغيره لأن من المصادر ما جاء على  
وزنه كالنكر والتذكير لأنه مصدر في الأصل بمعنى الجنابة وأصله من التجنب بمعنى البعد (قوله متعلق بقوله  
ولا جنباً الخ) أي استثناء منه لأنه وما قبله وكونه استثناء من أعم الأحوال أي أحوال الخطاطين  
الجنبين ولهم أحوال خمسة ما عدا حال السفر فهو من قربان الصلاة إلا في حال السفر يعني لا تقربوا الصلاة  
وأنت مذكور أي وأنت جنب على تقدير من التقدير وفي حال من الأحوال إلا في حال السفر قال  
الزمخشري العاربي سبيل استثناء من عامة أحوال الخطاطين وانصابه على الحال فان قلت كيف جمع  
بين هذه الحال والحال التي قبلها قلت كونه في الصلاة في حال الجنابة إلا ومعكم حال أخرى  
تعدرون فيها وهي حال السفر وعبروا بالسبيل عبارة عنه يعني لأن المروء في المذهب كما في القول الآخر  
ثم قال ويجوز أن لا يكون حالاً ولكن صفة لقوله جنباً أي ولا تقربوا الصلاة جنباً غير عارٍ سبيل أي  
جنباً معين غير معذورين اهـ وقيل في تقرير كلامه أن السؤال للاستفسار عن كيفية جعله مانعاً من فعل  
واحد أعماعاً على سبيل الاستقلال والاجتماع وعلى تقدير الاجتماع كل منهما معتبر في الأخرى أم ذلك  
من جانب واحد وعلى الآخر ما ذكره وكيف هو وحاصل الجواب أنهم ما على الاجتماع واعتبار الثانية  
في الأولى أي لا تصلا في حال الجنابة كاتين على حال من الأحوال إلا ما فرين والمراد في ما يقابل  
السفر ولا صفة للاستقلال مثل لا تصلا جنباً ولا تصلا العاربي سبيل وقوله ولكن صفة باعتبار بانه  
استثناء مفرغ في وقع الصفة أي ولا جنباً موصوفاً بصفة الأسافر لكن قوله جنباً غير عارٍ سبيل  
أي جنباً معين يدل على أنه جعل الابعث غير صفة جنباً لكونه جماعاً نكراً كقوله لو كان فيها آلهة  
إلا الله لكن مثل هذا لا يصح عند تعذر الاستثناء ولا تعذر العموم التكرار بالثني كما تقول ما قلت  
رجالاً إلا مسافرين والوجه أن يجعل مفرغاً ويكون قوله جنباً غير عارٍ سبيل بياناً للبعث لا تقدير  
للاعراب وقد يرجح الأول أي أنها بمعنى غير بانه لا يقيد المحصر فلا يربط المريض إشكالاً بخلاف الثاني  
فانه يشهد بحصر جواز صلاة الجنب في وصف كونه مسافراً وكذا جعله حالاً وجوابه منع عدم إفادة  
الأول المحصر فانه معناه لا تصلا جنباً غير مسافرين والمريض الجنب غير مسافر فيكون قوله وإن كنتم  
مرضى تخصيص الحكم وتعميمه نذر سواء كان حالاً أو صفة أو بمعنى غير وقوله غير معذورين صفة لتعيين  
أما على سبيل التخصيص وأما على سبيل البيان والتقدير العاربي سبيل كناية عن مطلق العذورين  
(أقول) معنى كلام العلامة أنه يجوز فيه وجهان أن يكون استثناء مفرغاً من حال مسافر حال مسافر عامة  
أو من صفة التكرار مقدرة لأنه يجوز التفريغ في الصفات ويحتمل الوجه الثاني أنه صفة والابعث غير  
والوجه الأول لا يحتمل غير التفريغ لأنه لو كان مستثنى من جنباً لانه بمعنى جنين لقائل مستثنى من  
ذوي الجنابة لا من عامة الأحوال وفي كلام الشارح المحقق إجمال محتمل وما ذكره من الشرط في التوضيف  
بالأدركه ابن الحاجب وقد سألته فيه التخصيص كما في المعنى (وهنا أمور ينبغي التنبيه لها) وهذان المحصر  
يقضي أنه لا يخص فيه لسفر المسافر وليس كذلك وأنه على تقدير تأويلها لا داعي إلى العدول عن  
الظاهر بأن يقال العاربي سبيل أو مرضى فاقضى المسافر يعني حساً أو حكمة ما وأنه لم يندم حتى

تقتضوا على الاستثناء هو الظاهر أما الأول فإن المراد به عارى السبل غير معذورين بذنوبهم  
أما طريق الكتابة أو إياها النص والذات والداعي إلى عدم التصريح أنه أبلغ وأؤكد منه ما فيه من  
الاجبال والتفصيل ومعرفة تفاضل العقول والأهلام وإن المراد أولاً بأن غير المعذورين والاستثناء  
إيمانهم وفيما بعده بيان حال المعذورين والمنصوص وهو صحة الصلاة جنباً ولا مدخل لقوله حتى تقتسوا  
فيه ولذا أخر وأعاد ذكر تنبيهه على أن الجنبية انما ترتفع بالاعتصال ولو لا ذلك كان ذكره مقلو وأعاد ذكر  
على كلام المصنف رحمه الله فتره على ماسر (قوله وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث) وهذا ما وقع  
فيه الخلاف عندنا وعندهم أيضاً ووجه الدلالة كما قال الجصاص أنه مما جنى ما مع كونه متبهاً ومن  
لأمر يقول لم يوصف الجنب بأنه متيمم وإن كان يعلم ذلك من الآية المطلقة فيبوزن أن يكون وصفه  
بالجنبية قبل التيمم فإن محصل معنى الآية لا تقربوها جنباً حتى تقتسوا الأعراب سبيل فاقربوها بل  
اعتصال بالتميم لأن المعنى فاقربوها جنباً بلا اعتصال التيمم فلا رفع وعدمه مسكوت عنه ثم استشهد بكونه  
رافعاً من خارج وقيل هو من قوله حتى تقتسوا (قوله ومن فسر الصلاة الخ) على أنه مجاز أو تقدير  
مضاف وبعبارته أنه قبل لا تقربوها من أن لا تصلوا أحراراً حقيقة القرب والبعد في المكان وليس  
من استعمال لفظة الصلاة في حقته ومجازه والموجب للدخول من الظاهر وهم لزوم جواز الصلاة  
جنباً لكونه عارياً سبيل لأنه مستثنى من المنع الغلب بالاعتصال وليس بلام لزوم الحكم بأن المراد  
جواز الصلاة كونه عارياً سبيل أي ما سافر التيمم لأن مبادئ التركيب لا تقربوها جنباً حتى تقتسوا إلا  
حال عبور السبيل فكأنه تقربوها جنباً حتى تقتسوا فتم مقتضى ظاهر الاستثناء إطلاق القربان حال  
العبور ولكن ثبت اشتراط التيمم فيه دليل آخر وليس يرفع وعلى هذا فلا يتدلى على ما على منع التيمم  
لجنب التيمم في المصنوع الظاهر ووجهه أنه خص حال عدم القدرة على المأق المصنوع منها كأنها  
مطلقة في المرض والابجاع على تخصيص حالة القدرة حتى لا يتيمم المرض القادر على استعمال الماء  
وهذا الظاهر بأن شرطه للعبادة المأق عند العجز عن الماء فإذا تحقق في المصنوع وإذا لم يمتنع  
في المرض لا يجوز وقوله وقال أو حقيق الخ نحو من في الكشاف لكن المذكور في هذه الحنفية  
منع الدخول في المسجد مطلقاً وكذا نقله الجصاص في الاستحكام الآية فنقل عن الثبوت أنه لا يترتب  
الآن يكون ما به إلى المسجد وهو قريب منه وذكر أنه صح أنه رخصة على رضى الله عنه وكرمه وجهه خاصة  
(قوله غاية التيمم الخ) وجهه التيسير المذكور أنه إذا وجب تطهير البدن تطهير القلب أولى وأما  
إذا لم يقرب موضع الصلاة من حيث فلا لا يقرب القلب الذي هو عرض الرحمن طاهر غير طاهر ظاهر  
(قوله لم يرضحنا مع الخ) ليس مراده أن المرض يخص بصفة مقدرة بل إن الحكم المأخوذ من  
الآية بترقية فلا يرد عليه أنه لا حاجة إلى هذا التيسير لأنه مأخوذ من قوله فاقربوها وكما سبقت في  
تفسيره وجهه راجعاً إلى غير المرضي لأوجهه وأعاد على سفره على أحد التقديرين تيمم لا تقرب ولا أن  
الاستثناء في معنى العذر كما مر ولا أن هذا الحكم مطلق شامل للمعذورين والأول للجنب فقط والمرضى المانع  
تستكنه من الوصول به كونه معذور (قوله فأحدث الخ) يعنى أن التائب المكان المكان المطلق أي الغرض  
وهو القبط أيضاً وقد رآه ابن سعد رضى الله عنه وإذا استعملوه بمعنى الإنسان ثم إن كفى به عن  
الحدث المعروف لأنه ما يجب ما ذكره لأن في الكلام مقدراً كانوا هم وفي ذكر أحدية دون غيره  
إشارة إلى أن الإنسان يفرق عند قضاء الحاجة كما هو أدبه وأدبه (قوله استدلت الشافعي  
رضي الله عنه على أن الممس الخ) لأن الجدل على الحقيقة هو الراجح لإسما في قرآنهم ثم قرأ المسم إذا لم  
يشهر في الواقع كاللامة وفي الكشاف ورجع بعضهم الجدل على الواقع في القراءة الأخرى ترجيحاً للعبارة  
الشهيرة ورجعاً إلى قرآنهم لأننا نأخذ وآخرون أنها على الحقيقة أيضاً لأنه على حدث الألام  
والمرس وقد نقله صاحب الاقناع وحسنه (قوله فلم تقتسوا من استعمال الخ) المراد بالمنع غير

وفي دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث ومن  
فسر الصلاة بمواضعها فسر عارياً سبيل  
بالجانبين فيها وجوز للجنب عبور المسجد  
قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجوز له  
المرو في المسجد إلا إذا كان فيه الماء أو  
الطريق (حتى تقتسوا) غاية التيمم من  
القربان حال الجنب وفي الآية تنبيه على أن  
المسح ينبغي أن يصحز عما يليه ويغسل قلبه  
وترك نفسه عما يجب نظيره ما عنه (وان  
كتبتم مرضى) من ضجاف معهن استعمال  
الماء فإن الواجده كافاً قد أورد ضاعته  
عن الوصول إليه (أو على سفر) لا يجزئونه  
فيه (أو إذا أحدكم من الماء) فأحدث  
بجرح الخارج من أحد السيلين وأصل  
الفاطمة المسكان المحدث من الأرض  
(أو لأمست النساء) أو لمستم بشرتم  
ببشركم وبه استدلت الشافعي رضى الله  
عنه على أن الممس يفض الوضوء وقيل أو  
جامعاً ومن فقرأ حسنة والكسائي هنا وفي  
المائة لستم واستعماله كما بين الجماع أقل  
من الملامسة (فلم تجدوا ماء) فلم تقتسوا من  
استعماله إذا لم تجدوا ماء كلفه ودووجه هذا  
التقسيم أن الممس من التيمم التام يحدث  
أو يجب

فالحال المنقضية في غالب الامر مرض اوسه والجانب (١٤٢) لما سبق ذكره انقصر على بيان حاله والحدث المالم يجر ذكره كراساه ما يحدث بالان

أوبالعرض واستغنى عن تفصيل أحواله  
تفصيل حال الجانب وبيان العذر بجملا  
فكلمة قبل وان كتب جنباً مرضى أو على  
سفر أو عند دين جنت من الفاتحة أو لامت  
التساقط فمجدد ما به فتمهوا بعد اطباء  
قامصوا وجوهكم وأيديكم أي فتمجدوا  
شسماً من وجه الارض ظاهرها ولتلك قالت  
المنقبة لوضرب المتيم بده على حجر صلدومع  
أجره وقال أصحابنا لا بد أن يعلق بالبدني  
من التراب لقوله تعالى في المائدة فامسحوا  
بوجوهكم وأيديكم منه أي من يعضه وجعل  
من لانداء الغاية تصف اذ لا يفهم من فغو  
ذلك الا التبعيض والسادس العضو الى  
الجنب وما روى أنه صلى الله عليه وسلم تم  
وسمع يديه الى مرقبته والقباس على  
الوضوء ليل على أن الرادها وأيديكم  
الى المرفق (أن الله كان عفوا غفورا) فلذلك  
يسر الامر ولكن يريد ليحكم (الم تم  
الى الذين أوتوا) من رؤية البصري الى الم  
تظن لهم أو الغلب وعدي بالي لتعني معنى  
الانتهاء (فصبيا من الكتاب) خطابا بمن  
حمل التوراة لان المراد اصحاب اليهود  
(يشقرون الضلالة) يحذرون ما غلى الهدى  
أو يستدلون بها بعد تمكثهم منه أو حصوله  
لهم بانكاره وتحمده صلى الله عليه وسلم وقيل  
ما خذون الرشاقون من التوراة ويريدون  
أن تضاهوا بها المؤمنون (السبل) سبل  
الحق (والله اعلم) منكم (بأعدائكم)  
وقد أخبركم بعد آية مؤامرين بدينكم  
فاحذروهم (وكفى بالله ولياً) أي بكم  
(وكفى بالله نصراً) بعينكم فتقوا الله واكتفوا  
به عن غيره والبيان اذ في فاعل كفى لتوكيد  
الاتصال الاسنادي بالاتصال الاضافي (من  
الذين هادوا يمجزون) بيان للذين أوتوا  
تصديقاً به يحتلهم وغيرهم وما بينهما اعتراض  
أو بيان لاعدائكم واصله نصراً أي تصبركم  
من الذين هادوا ويحفظكم منهم أو خبر  
محذوف مقصده يمجزون (الكلم عن موضعه)  
أي من الذين هادوا وهم يمجزون الكلام أي

الممكن لما عفا وقوله في غالب الامر لانه قد سبق قد الماء في الحضر أيضاً وما يحدث بالذات هو الفاظ  
وما بالعرض الملازمة ولم يذكر العذر في الحديث الاصف لانه متدرج الى الكبر ومعلوم منه بالطريق  
الاولى في النظم بجزالة الطيف (قوله قد بعدوا وشياً الخ) اشارة الى أن سعيداً مفعول به وقيل انه  
منسوب بترغ الخافض أي سعيد وفسر الطبيب بالظاهر ومنهم من فسر بالثبت وكون الصديق  
التراب عليه كمال اللغة وقوة قيمه وجزالة الشطر والضمير راجع الى جميع ما شغل عليه ولا حاجة  
الى تقدير جزالة لقوله تعالى جاء أحد منكم وكون التبعيض ظاهراً في محض منه أي يعضه هو التبادر  
وهو يقتضي القرب والحنفية يعمونه على الابتداء والخروج يحصر الخ الغلب وقيل الضمير للحدث  
المفهوم من السياق ومن التحليل ولا بد الغاية وقوله من وجه الارض تفسيره في المذهب (قوله  
واليد الخ) اليمشتركة بين معان من أطراف الاصابع الى الرسغ والى المرفق والى الاطراف وهل هو  
حقيقة أو أحد منها مجاز في غيره أو حقيقة فيها جيعار جمع بعضهم الشان ولا اذهب الى كل منها بعض  
السبق هناك مذهبنا ومذهب الشافعي والجمهور انه الى المرفقين والرواية التي اشار اليها صاحبنا  
أجدا وهو وان قيل ضعيف لكنه مؤيد بالقباس على الوضوء الذي هو اصله وأنه أسوأ وقوله فلذلك  
يسر الامر الى آخره قبل لوضر العقول باليسر من الضويع في السهل لكان أنسب كما في التيسير ولا يعني أن  
الضوء المحذور بالغفوة فتشفي خلافة فهو كالطبليل لقوله وان كنتم مرضى الخ والعقول الغفوان  
يستمدحان سبق جرم وليس في تلك الاعذار ما يشم منها لمحتة فلا يصح اجراؤه على ظاهره فوجب  
العدول الى جملة كتابه عن الترخيص والتيسير لانه من رابعه ويؤيد به ما روى الله ليعمل عليكم  
من سرج ولكن يريد ليحكم في المائدة بعبده وأدب في انه الاصل فيها الطهارة الكاملة وان  
غيرها من الرخص من الضوء والغفران (قوله من رؤية البصر الخ) يعني الرؤية باصيرة وقد تعديها  
بأن جلالها على نظر وأولية وضمن معنى الانتهاء الى أي منه ملك الهم وقوله خطاسيراً أخذ القلم من  
النزول وما حمله على التكتير والكتاب على القرآن تغلاف الظاهر (قوله يمتدونها) يعني أنه  
استعداداً ومجازاً من لافهم معناه اما الاختيار والاستبدال وعلى كل فتعلقه محذوف وقوله بعد  
تمكثهم اشارة الى دفع ما يمتد منهم أنهم ليس لهم هدى فيستدلوه بأن الحق جعل غيرة حصوله وأنه  
حاصل لهم بالفعل لعلمهم به وبحقته عند هوانه يظهره والتمكن والموصول لف ونشر مرتب الاختيار  
والاستبدال وعلى القبل المراد بالضلالة تحريف التوراة أي اشتروها بجال الرشا وقوله فاحذروهم  
الخ يعني أن الله لنا كيدوسان التحذير والافاحلية معلومة (قوله والباء تزداد الخ) الباء تزداد بعد  
كفى كثيراً والقاعل وقد تزداد في المفعول أيضاً ووجه زيادتها هنا كيد النسبة بما يفيد الاتصال  
وهو البنية الاضافة وهو المراد بالاتصال الاضافي لان حرف الجر يسمي بعض الضمة وحرف الاضافة  
لاضافة معنى متعلقها بالمبدء هاو اصاله اليه وليس هداماً معني آخر كما هو (قوله بيان للذين أوتوا  
تصديقاً الخ) ولا يراد اعتراضاً بأن الاعتراض يمتلئ مختلف فيه كاذل لان الخلاف اذا لم يكن عطف وفيه  
هي جملة واحدة بخلاف خاقيل ظاهراً لان كلامها جملة مصدرية أو الواو الاعتراضية لان تكون الاولى  
اعتراضية والاخران عطفاً على الدس كما ينبغي وقوله ويحفظكم اشارة الى أنه اذا كان متعلقاً بالنصر  
وصلة فتمدح به عن لتضمينه معنى الحفظ أو الاستقام كان تعديته بعلى معنى الغلبة وأما جملة خبر الخ  
فقد مر أن المبتدأ اذا وصف بجملة أو ظرف وكان بعض اسم مجرورين أو في مقدم عليه بطرد مدحه  
والترام يجعل المبتدأ المحذوف اسماً موصولاً بمجرورين ملته أي من يمجزون فلا وجه لقول الضمير  
لم يتدر المحذور موصوفاً بالظرف لان الشائع في مثل هذا القام تقديم المجرورين من المؤمنين رجال  
صدقوا الخ والواو يميزون حذف الموصول وبقائه ملته وفيه خلاف لا يمكن أن يده ما في  
محذوف مقصده رضى الله عنهم من يمجزون ومن جعله مؤيداً لحذف المبتدأ فصددهم وقال هناع

مواضعه وفي المائدة من بعده مواضعه والمرادوا حدوقرق بينهما بعض شراح الكتاب (قوله جع  
كله الخ) أراد الجمع اللغوي وهو ما يدل على ما فوق الاثنين مطلقاً وأما النسخة فيسمى له اسم جنس جعي  
ويشرون منه وبين اسم الجمع ويجعلون علامته غلبة التذكير فيه كقوله اليه يصعد الكاهن الطيب فلا  
يرد عليه أنه قول ضعيف مخالف لكلام النسخة وأما أنه اختار أنه جع وأن تذكيره بتقدير بعض فعلاً  
حاجة اليه وتخفيف كلمة ينقل كسرة اللام إلى الكاف (قوله أي مدعو عليك بلا سمعت الخ) يعني  
أنه يحفل بالذم والمدح ولذا ذكره نقلاً عنهم فالمدح هو الوجه الآخر والذم من وجوه الأول أنه سمع  
مفعولاً للمفعول الثاني من غير أن يجعل كلمة من مقدّمه المعنى اجمع مقدّمه عليك بلا سمعت مجاباً بك  
هذه الدعوة بحيث يصح أن تكون غير مسمع بمعنى المقصود به الدعاء للابتغاء فاقض اجمع وغير مسمع وقيل هو  
حال وحالته باعتبار أن دعاءهم بالقدرة الجارية صار كدعائه فمقرروا أيضاً الدعاء انشاء لا يقع حالا  
فلذا أولوه بما ذكرناه من البسمة أشارا المستفهم منه الله بقوله أي مدعو الخ الثاني أنه مفعول  
المفعول يجعل ذلك المعلق كمكانة عن المقيد بمفعول مخصوص هو جواباً يا فتك كقوله  
شعرو حساده وغض عداءه \* أن يرى مبصر ويسمع واعي

كناية لطلوع الرؤية والسماع عن رؤيته آثاره جميع الأخبار والادعاء على اختصاصه باستحقاق الإطلاق والى  
ترك المفعول من غير أن يقدّر آثاراً لا تخشع بقوله غير مجاباً إلى مائدة واليه وقوله فكذلك لا تسمع  
شيأً وإلى كونه كناية عن المقدار أثره بقوله غير مسمع جواباً يا فتك أو على أنه محذوف المفعول للعموم  
كقوله فكذلك ما يؤلم أي كل أحد والمعنى غير مسمع شيئاً لأن ما عدا الطوباء الموافق بالنسبة إليه بمنزلة  
العدم فإذا لم يسمعه فكانه لم يسمع شيئاً وهذا مراد المستفهم منه الله بقوله أو اسمع غير مجاباً إلى مائدة هو  
إليه الثالث أنه محذوف المفعول المقصود بقية الحال أي غير مسمع كلاماً رضاه وجعله الخشع  
يعني ناسي لسمعه عن السمع لكونه غير مسمع شيء عندك وأورد عليه أن اسمع غير مسمع كلاماً رضاه معنى  
نام لا يحتاج إلى جعل عدم السماع كناية عن نسي السمع ولا يفسر بالقصد إليه فالأولى أن غير مسمع في هذا  
الوجه أيضاً ترك المفعول لكن لما كان الأمر بالسماع حال كون الخطاب غير مسمع كل ما تناقض جعل  
كونه غير مسمع عبارة عن كونه ناسي السمع عن السمع ولزمه كون السمع كلاماً لا رضاه فضع بلا  
يؤمر بأن يسمع حالة كونه غير مسمع والمستفهم منه الله لما حذفه كان إشارة إلى تقدير المفعول بلا  
اشتباه ثم لما كان نسي مسمع الخطاب عن السمع لكرهه في قوة كون السمع عما يفوضه همه لا فرق  
بينهما إلا بحسب الإضافة والاعتبار جوز في هذا الوجه المبني على التبرك كون غير مسمع مفعول اسمع  
تقدير موصوف أي كلاماً لزم اعتبار حذف المفعول الأول أعني الخطاب دون الترك لأن نسي مسمع  
وعدم رضاه انما هو بكون الكلام غير مسمع إليه لا كونه غير مسمع على الإطلاق وحاصل الوجه الثاني

عند الخشع شىء كانه نف اسمع غير مجاباً إلى مائدة هو إليه بمنزلة من لم يسمع شيئاً والثالث اسمع ناسي السمع  
عن السمع لكونه غير مسمع شىء إذا سمع كلاماً يفرضه السمع ولذلك كان الفرق بينهما ظاهراً وأما السؤال  
بأنه لا يجوز في الوجه الثاني أيضاً أن يكون غير مسمع مفعول اسمع فحين على توهم أنه لا فرق بينهما  
الا بكون المفعول المقدر جواباً يا فتك أو كلاماً لا رضاه وليس كذلك ولا يفتي عليك أنه إذا قبل  
اسمع جواباً غير مسمع يعني كونه غير موافق للخطاب ليستقيم الإبان يجعل عدم سمعه عبارة عن  
نسي السمع عنه وكان هذا هو الوجه الثالث لا الثاني وقوله غير مسمع الخطاب إشارة إلى تقدير المفعول الأول  
على هذا الوجه وقوله فتكون مفعولاً أي غير مسمع وعلى ما قبله هو حال وقوله أسمع بمعنى سمع كذا  
قال الراغب وكان أصله أسمع ما بكره تخفف مفعولاً نسياناً وتعرف في ذلك (قوله وراينا انظرنا)  
واسمع كلامنا وهو شبه الحكمة عند ما لا نهيان الزمنية أو لا شعاعهم يفتنون وراينا انظرنا  
بأنه بمنزلة تدمهم وراينا عظيم وقوله ننالنا فالله على محمل الذم والامح لا يفتني قراهم معنا وبالنسبة

وقرى الكلام بكسر الكاف وسكون اللام  
جمع كانه تخفيف كلمة (وقولون سمعنا) فتراك  
(وهمسنا) أمرنا (واسمع غير مسمع)  
أي مدعو عليك بلا سمعت لهم أو موت  
أو اسمع غير مجاباً إلى مائدة هو إليه أو اسمع  
غير مسمع كلاماً رضاه أو اسمع كلاماً غير مسمع  
إليه لأن ذلك تدبره فيكون مفعولاً به  
أو اسمع غير مسمع مكرراً ومن قولهم أسمع  
فان إذا سمعنا وأما قالو ننالنا (وراعنا)  
انظرنا تلك أوزنه وهم كلامك

(ليال السقيم) قتلاهم وأصر فالكلام الى ما يشبه السب حيث وضوا راعنا الشابه لما يباين به موضع انظرنا وغير صحيح موضع لاسعت مكرها و قتلاهم باوضا ما ينهم ون من الدعاء والتوقير الى ما يفترون من السب والتصنيفات (واظننا في الدين) استنزامه وخضريه (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا) ولو ثبت قولهم هذا مكان ما قالوه (لكان شرا لهم وأقوم) لكان قولهم ذلك شرا لهم وأعدل وانما يجب حذف الفعل بعد لوفى مثل ذلك لانه لا آت عليه ووقوفه موصفه (ولكن لعنهم الله بكفرهم) ولكن خذلهم وأبعدهم عن الهدى بسبب كفرهم (فلا يؤمنون الا قليلا) الايمان قليلا لا يعاين قليلا لا يعاين وهو الايمان ببعض الايات والرسول ويحتمل أن يراد بالقلة عدم كقوة قليل التشكي للههم بصييه

أوالاقليل منهم آمنوا أوسمؤنون (يا أيها الذين آمنوا) الكتاب أنموجا نزلنا مصفا قلنا ما سمعكم من قبل أن نطمس وجوهها نردّها على أديارها من قبل أن نخرق نخطط صورها ونجعلها على هيئة أديارها بعض الاقفاة أو تنسكها الى ورائها في الدنيا أو في الآخرة وأصل الطمس ازالة الاعلام المائلة وقيد بطريق معنى الطمس في ازالة الصورة ولطقت القلب والتفسير ولذلك قيل معناه من قبل أن نخرق وجوهها فنسلب وجوهها واقبالها ونحسوها المسفارة والادبار ونزدها الى حيث جاءت منه وهي أذرعات الشام يعني اجلام بني النضير ويقرب منه قول من قال ان المراد بالوجوه الرؤساء ومن قيل أن طمس وجوهها بان نهي الإبصار عن الاعتبار ونقص الامعاج عن الاصغاء الى الحق بالطبع ونزدها عن الهداية الى الضلالة (أو قلنهم كالغصا أصحاب البيت) أو قلنهم بالسبح كما أن شيا أصحاب البيت أو عمتهم مثل سبهم

بجاهرة لاتفاق لاحتمال أنهم قالوه قديما منهم أو لم يقولوه لكن أشبهت حالهم من يقوله وأيضا الجاهرة بالمصان لاتفاق نفاقهم بايها المدعاة وعدم انهم ربه (قوله قتلاهم وأصر فالكلام الخ) القتل والي يكون معنى الانحراف والاتقات والانعطاف عن جهة الى أخرى كما في قوله تعالى ان تصعدون ولا تلوون على أحد ويكون معنى ضم احدي نحو طاقات الحبل على الاخرى فأشارا المنصف رحمه الله الى أنه يجوز أن يكون من الاول ومعناه صرف الكلام عن جانب المدح الى جانب السب أو المراد أنهم يفترون أحد هما الى الآخر والحامل عليه كماله الاتفاق وهو مفعول لاجله وأصل وظاهر كلامه الاول وقصر الطعن بالاستهزاء وأصله الوزر والوقعة من طعن بالزعم (قوله ولو ثبت قولهم هذا الخ) بأن قالوا سمعنا وأطعنا مكان سمعنا واسمع فطمع مكان اسمع غير صحيح وانظرنا مكان راعنا واسم كان ضميرا للمصدر الموقول وقوله خبرا لهم وأقوم أي ما طعنوا وقتلوا ولا يفتني موقع أقوم في مقابلة القتل وجعله فاعل ثبت المقدرة لانه أن عليه اذ هي حرف فكذلك حدث حصل في محله وهو مذهب المرد وقيل أنه مبتدأ لاخره وقيل خبره مقدر (قوله الايمان قليلا الخ) قليلا جزؤه أن يكون مضرا على الاستثناء من لعنهم الله أي لعنهم الله الاقليل لانهم آمنوا فاعلوا أو من فاعل لا يؤمنون والقيل عبد الله بن حلام رضي الله عنه وأضرابه وكان الوجه فيه الرقع على البدل لانه من كلام غير موجب أو هو صفة مصدر محذوف أي الايمان قليلا لانهم وحدوا وكفروا بحمد صلي الله عليه وسلم وشربته فالإيمان يعني التصديق لا الإيمان الشرقي أو أن المراد بالقيل كايور في قول الشاعر قليل التشكي يعني لا تشكي له والمراد أنهم لا يؤمنون الايمان معه وما أتاعيل حد لا يدورون فيها الموت الا المومة الاولى أي أن كان المعدم ايمانهم يمدون بشأن الإيمان فهو من التعلق بالحق أو أن ما أحد نومة من لما يدخل على ما لا يدونه كان معدا لم اقدام الكل بجزئه واستعمال الله في عدم لعدم الاعتداده ودخوه بقلته طريق القضاء وهذا التقرير سقط ما قبل ان القلة وان استعملت في عدم في قولهم قليا يقول ذلك أحد أو أقل رجل بفعل ذلك عنوان التركيب الاستثنائي يأباه اذا قلت لاقم الاقليل اذ معناه انتفاء القيام الا لاقيل أما أنك تنفي ثم توجب ثم زيد بالاجاب بعد التني نفيا فلا لانه يلزم أن تكون الايام بعد القلة الا التني نفيا فائدة في (قوله قليل التشكي للههم بصييه) • كثر الهوى شتى النوى والمالك

هو من الجاهة وقائله تادع شرا وتسل أو كبير الهذلي أي هو كثير الهام مختلف الوجوه والطرق لا يقف أمامه من فن واحد بل يتجاوز الى فنون مختلفة صبر وعلى الثواب لا يكاد يشكي منها فاستعمل لفظ قليل وأراد به نقي الكل وقوله الاقليل منهم آمنوا اشارة الى أنه مستثنى من لا يؤمنون ومن ما قبله (قوله من قبل أن نخطط صورها الخ) المراد بخطط الصور ما صوره الباري بقدرته في الوجه من الحاجب والاتف ونحوه وطمسها أي تسمى وتجعل كاديارها أي ما خلفها وهو النفاذ فانه لا تصور فيه فخذت يكون الطمس والرذ على الاعقاب واخذنا لاشاب بحطفه بالفاء الا أن يقول نطمس نزيد الطمس أو يجعل من عطف المفصل على الجملة وقوله أو تنسكها الخ أي يجعل الصون وما معها في النفاذ فقلب صورهم وهذا ما سمع في الدنيا وأنه يكون في الآخرة لتشبههم (قوله وأصل الطمس ازالة الاعلام المائلة الخ) المائلة ثلاثة المائلة بمعنى المتصفة في الطرق علامة لها ما المائلة تعرب من الناسخ وهذا المعنى مشهور في اللسان والقيمة كقوله طامس الاعلام مجهول فن قال لم يجد في اللغة لا يحتاج الى الجواب والطمس محو النقوش والصور ولذا أريد به مطلق التفسير سواء كان من هيئة أو صفة والطمس يعني التدمير راجعة الى اديارها كآية من آخر اجمعهم من ديارهم الى أذرعات أرض الشام ونحو النضير من يهود المدينة واذا قصر الطمس بالطمس على حواسها وانحتم عليها فهو استعارة مجازية (قوله أو نخرجهم بالسبح الخ) أصل معنى اللعن الطرد والابعاد وهو محقوبة ونزى فلذا فسر به وأما ارادة المسبح فلانه اخرج



من خلقهم وجنسهم فكانه مارد لكنه بعيد وقد يطلق اللحن ويراد به الهاميه وهو معنى قوله على لسانك  
 الخ واصحاب البعث اليهود (قوله) ولذين على طريق الالتفات) لانه بعد تمام التذامع يقتضى الظاهر  
 الخطاب وأما قبله فالتأخر الغيبة ويجوز الخطاب لكنه غير صحيح لقوله **يا من** يعز علينا أي نزار قوم **هـ**  
 وقوله وعطفه الخ لانه هو أقرب منه فلا يليق عطفه **بأو** ومن حل الوعيد الخ أي في قوة نطس الخ  
 قال انه يسبق لهم أو وقوعه مشروط بعدم إيمان أحد منهم وغير قول الزمخشري مشروط بالإيمان الخ  
 قوله مشروط بعدم إيمانهم لا حياجهما إلى التأويل بأن الوعيد مشروط بمعنى بالإيمان وجودا وعدمه  
 فان وجد الإيمان لم يقع والواقع وقد وجد قطع وقيل انه على حذف مضاف أي بعدم الإيمان للمعترية  
 العقلية (قوله) يا بائع الخ) يعنى المراد بالامر معناه المعروف أو هو واحد الأمور والمراد الوعيد  
 أو ما يقتضى وقد مر فعلا بمعنى نافذة أو اتماما في الحال أو كاتفاق المستقبل لا محالة فقع ما رعدت به  
 فاحذرو (قوله) لانه يت الحكم على مخلد الخ) قيل الأولى الاختصار على الوجه الأول لأن الثاني مبنى  
 على أن فعل المبني على استعداد الحمل وهو مذهب الفلاسفة والمشركون يكون بمعنى اعتقاد أن الله  
 شر يكاد يصحى الفكر مطلقا وهو المراد هنا وقد مر في قوله تعالى في سورة لم يكن يقول ان الذين  
 كفروا من أهل الكتاب والمشركون في نار جهنم خالدون فيه الخ لا يثبت في حومه (قوله) وأول المعترية  
 الخ) رده على الزمخشري في معناه سفسهنا ونقرر كما قال الصوري انه لا يخفى في أن ظاهر الآية التفرقة  
 بين المشركون ومادونه **بأن** الله لا يغير الأول البتة ويغير الثاني لمن يشاء ونحن نقول بذلك عند عدم التوبة  
 فحاشا أن يجعله بقرينة الآيات والاحاديث الواردة على قول التوبة فيهما جميعا ومفترضا عندها  
 بلا خلاف من أحد لا يقال حقيقة المعترية المستوركة اظهروا الاثر والمواخذة على ما هو باق كالمنصة  
 المتصطب بها النفس ثابتا ولم يثبت وهذا لا يتصور في الشرك الا على تقدير عدم التوبة عنه بالإيمان إذ  
 هو مع الإيمان يزول عنه بالكلية ولا يبق حتى يغير وانما المعترية بالنية التي ترك التمس بمسلف  
 منه وهما متباينان مقتزمان لا يقع الفلن عليها فالحاجة في الآية إلى التمس بعدم التوبة إذ لا مغفرة  
 للشرك الثاني البتة بخلاف مادونه لمن يشاء لا ناقول الزائل بالإيمان هو الكيفية الحاصلة في النفس  
 والاعتقاد الباطل وأما كونه قد أشرك فليس لكونه قد زنى وأما المعترية فلا يقولون بالتفرقة بين  
 الشرك ومادونه من الكفار في أنهم يفرقون بالتوبة ولا يفرقون بدونها فعملوا الآية على معنى أن الله  
 لا يغير الأشراك لمن يشاء أن لا يغيره وهو غير التائب ويغير مادونه لمن يشاء أن يغيره وهو التائب  
 فقد انتهى بما عليه المذهب على قاعدة التباين لكن من يشاء في الأول المصر وبالاتفاق وفي الثاني  
 التباين فتنافى في التقابل وليس هذا من استعمال اللفظ الواحد في معنيين متضادين لأن المذكور  
 انما يتعلق بالثاني وقد زنى الأول منه والمعنى واحد لكن معقول المشقة بقدر في الأول عدم التفرق  
 وفي الثاني التفرق بقرينة سبق الذكر فان قيل لا يمتنع أنه لا يبق من يشاء من فاعده على الموصول وهو  
 في البيت تقدر منه من يشاء أنه لا يغيره والمتن لا يتوجه اليه قلنا مراده التوجه إلى انفس من يشاء ثم  
 الجمل على ما يناسب من المعنى وصاربه ثم انما العائد إلى الموصول ضمير الفاعل كاتمسد وليس كذلك  
 ولقاتل أن يقول بعد تسليم ما تم لأوجه تخصيص كل المعنيين بملة لأن الشرك أيضا يغير  
 للتائب ومادونه لا يغير للمصر من غير فرق بينهما وسوق الآية ينادى على التفرقة بأخذ بكظم  
 المعترية حتى ذهب البعض منهم إلى أن لا يغير عطف على المتنى والتي منصب عليها فلا ية قاسية  
 بينهما لا للتفرقة وهو من تحريف كلامه تعالى (قوله) لا ذليس عموم آيات الوعيد على المعطاة الخ) يعنى  
 أنه ترك المفعول الأول للمعاضاة على عمومها فان حذفه في ذلك فذكر أنه لا وجه للمعاضاة عليه  
 في أحد هادون الآخر وأما كونه من التافع كما قرره الصوري فغير متوجه مع اختلاف متعلق المشقة

أو ناضهم على لسانك كما ناضهم على لسان داود  
 والضمير لأصحاب الوجوه والذين على طريق  
 الالتفات أو الوجوه أو ريد بها الوجوه  
 وعطفه على اللحن بالمعنى الأول يدل على  
 أن المراد به من سبغ الصور في الدنيا قال  
 حل الوعيد على تغير الصورة في الدنيا قال  
 انه بعد تقرب أو كان وقوعه مشروطا بعدم  
 إيمانهم وقد آمن منهم ما وقع مشروطا بعدم  
 بائع الخ) أو مبدعه أو ملصكه وقضاء  
 (مفعولا) فافسدا أو كاتفاق مع المعطاة  
 مالا وعدتم به ان لم تؤمنوا (أن الله لا يغير  
 بشره) لانه يتحكم على خواصه عدا  
 ولانه ذنب لا ينسب عنه أن لا يسبغه  
 لافعه وخلاف غيره (ويغير مادون ذلك) أي  
 مادون الشرك صغيرا كان أو كبيرا (لأن  
 يشاء) تقضلا عليه وأحسانا فاول المعترية  
 القليل على معنى أن الله لا يغير الأشراك  
 يشاء وهو من يثبت ويغير مادونه لمن يشاء  
 وهو من تاب وقده تعذيب لا دليل أن يشاء  
 عموم آيات الوعيد على المعطاة أولى منه

وقضى لهم فقال لعلي الامم المشقة شاق وجوب التعذيب قبل التوبة والسعي بها قال لا كلي جنة عليهم فهي جنة الخوارج  
 الذين يؤمنون لا تذب شرك وانما ساء حاله في النار ومن يشرب اياه فقد شرب اثمها عليه ارتكب ما يشقونه في الامم ومن اراد ان يلقى  
 النار فليشرب من سائر اقواب ولا تقراء كايطلق على ١٤٦ القول يطلق على الفصل وكذلك الاستلزام انزال الذين يسكنون

انفسهم يعني اهل الكتاب قالوا نحن ابناء  
 اقدوسين وقيل انهم من اليهود جزا  
 بانفسهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقد اراد على من لا يذنب بل لا يذنبوا  
 ما نحن الا كهنتهم اعماءا يتوارثون  
 بالبل وبالحمل والقتل قريتنا بجمادى  
 مناهم من ذنوبهم وان قيل ان الله  
 يزكهم في سنة تبيخهم على انفسهم  
 المحدث يهودون تركه فغيره فانه الما  
 ينزلون على الامم من حسن خلقهم ولد  
 ذنوبهم وزكهم من عباد المؤمنين  
 واملوا تركه في ما يستحقه فلان اولاد  
 (واينظرون) بآدم اذ انساب على تركهم  
 انفسهم بدين (تتلا) اذ انظروا وفسدوا  
 وهو انفسه الذي في التوراة يضرهم  
 التلى الحقا (انظر كيف يفسدون على  
 اهل الكذب) فزعموا انهم ابناء الله  
 سبحانه وتعالى وانما ساء حالهم  
 بهم هذا ولا تقراء (المسلمين) لا يذنب  
 كونه انما من بين اهلهم (الذين الذين  
 اقول للمسلمين العسكرات يرونون يجلت  
 والمناجون) زلت فيهم ذكوا وفسدوا  
 اصبادة الاعمام ارضي عندهم من  
 البعده عليه السلام وقيل في  
 سعيهم انفسهم وكذبوا في جميع  
 من المودع وروى الى كذا يقولون قريشا  
 على عبادته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقالوا انهم اهل سكتنا وانتم اقرب  
 الى محمد منك اذ لاننا منكم فاصعدوا  
 لا كنهنا على انفسهم ففعلوا وابلت  
 في الامم اسمهم فاستعملوا كراميد  
 من ذنوبهم وفسدوا افعالهم وفسدوا  
 لاشيعة فقتلهم سنة من الطافوت على  
 لكل ما من مبرور افرقه (وقيل  
 الذين كفروا) باليهام ذنوبهم (هؤلاء)  
 اشارة الى اهل البيت من الذين استراحموا  
 افرقه من ذنوبهم وفسدوا افعالهم  
 افرقه من ذنوبهم وفسدوا افعالهم  
 افرقه من ذنوبهم وفسدوا افعالهم

فهم ما يما ذكرتموه مقتصد لا يصلح ما انفسه الدهر (قوله وتفضل لذهم الخ) رده صاحب  
 الكذب فقال وما حاله بعض الجماعة من ان انفسه في المشقة شاق وجوب التعذيب قبل التوبة  
 وجوب الضيق بعد ما يصدر من ثبات لا وجوب بالمشقة بوزن المشقة عندهم وايضا فانه اشار  
 بتنبه بان الامم يذلل القطارين يشاموا لا يذلل الذين بالرب لا يشاء بان المشقة بمعنى الاستحقاق وهي  
 تقتضي الوجوب وتؤكد كماله المادق فلا ذكره واسلوبه اذ الامم الخوارج بفهم من التعاقب  
 فانهم (قوله ارتكب ما يستحقونه الامم) هذا من جملة عطفها بلفظه وانما اكبر الكفار  
 يقتضي التخلية دون غيره (قوله والاقتراء كايطلق على القول يطلق على الفعل وكذلك الاختلاق)  
 الاقتراء من القرى وهو القطع ولا قطع التي مفيدة ان غالبها على الاضداد واستعمل في القرآن  
 في الكذب والشرك والظلم كاياله اراغب فهو ارتكاب ما لا يصح ان يكون قول او فعلا فقع  
 على اختلاف الكذب وارتكاب الامم كايها وهو شرك فيها وقيل الاظهر انه حقيقة في اختلاف  
 الكذب أي تعدد مجاز في افعال ما لا يصح مرسل واستعارة ولا يزمع الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 بخلاف الشرك اعم من القول والفعل لان المراد معنى عام وهو ارتكاب ما لا يصح كايها اراه المصنف  
 رحمه الله تعالى (قوله يعني اهل الكتاب الخ) اجاب جمع حبيب بمعنى عيب او محبوب وقوله  
 الا كهنتهم فيه مجوز أي لا يصح منهم انه لا يكتب عليهم ذنب لان اعمالهم لا تنكسر على التهار  
 وعكسه تركه النفس مذمومة عند الله وعند الناس الا انفس جميع كالعدو بالنعمة وفسدوا وقوله  
 دون تركه غيرة أي تركه فيه لا يستحبها اذا خالفت تركه فلا يشاق قبول تركه من الناس  
 كاي تركه في الأصل الظهور التبرع من السبق فلا كفرة قد افغ من تركها وقوله خدش أموالهم  
 صدقة لظهورهم وتركهم بها وما قولنا ظاهر (قوله بالتم والعباد الخ) أولا يظنون اذ اذكروا  
 بزيادة اوتقص في وصفهم والفعل مثل ضرب العطارة كالتبرع لفترة التي في غار التواضع القطع  
 وهو قشر التواضع اربعة وقيل القيل ما خرج من امصبت وكذا من الوضع وبهول المسترحه الله  
 تعالى الاضرب يل ابطالا لابطال تركه انفسهم وثبات تركه الله وقيل بل للاضرب من ذنوبهم  
 بتركهم انفسهم اذ ذمهم بالفضل والمجد الذين هماسر خستين وفسدوا تركه مافي الترك كمنع العيب  
 والكذب وهذا انما يتناولوا تركه ايم يصدون الناس الخ بقوله بل الله تركه من يشاء وهو بعيد  
 لقتضاه معنى اذ هو مرتبط بقوله اتم الخ ولاداهما ذكره وقوله في ذنوبهم الخ المراد في تركهم انفسهم  
 وهي عا ذكر كاي (قوله لا يذنب الخ) اشارة الى امن ايان الامم لا التعدي وظهور الذنب بين غيره  
 من القذوب عا بارة من كونه عطفها من كرا (قوله زلت فيهم ذنوبهم الخ) يهود عنوع من الصراف  
 للعبة والبيعة وهو من الاعلام التي تعاقب على اقرضان تصرف بالام وقلبة العلية كايهم وود  
 والجوس وجوس وقيل جوزونه لانه اريد التذكير والوصف وحسب بالصفة تفسر في علم يوردي  
 معروف وكذا كتب وقوله يمسكون بالهمة أي بما قدن (قوله والحب في الأصل اسم من الخ)  
 قال الراغب الحب والحبس الرذيل الذي لا خيره وقيل التاجد من السن كما في قوله

مروين يربوع شرار التنازه أي الناس وهو قول قطرب لان مادة ج ب ث مهمة وغیره يجعلها  
 مادة مستغلة واطلق على كل مبدود غير الله وكذا الطافوت وقدمت وقوله لاجلهم بشرى ان الامم لمن  
 صله القول ولو كان صله فقال انتم اهدى الخ وفسر الجليل بالذين لا يبعرون عنه وهو الطريق المستقيم  
 وفقى النصرين لتفهم في استصارهم عشر كقريش (قوله ام منقطعة ومعنى الهمة الخ) ام  
 المنقطعة مقدرة بيل والهمة أي بل اكل الخ والهمة بالقدرة التي اشار اليها المصنف رحمه الله تعالى  
 معناها الانتكار أي لا يكون لهم ذلك (قوله أي لو كان لهم نصيب من المال الخ) قبل أي لا نصيب  
 لهم من المال لعدم استحقاقهم بل لاستحقاقهم حرمانه بسبب انهم لو اوردوا نصيبه لما اتوا اجد اقل

الذنب عنه مستغاة او غيرها (امهم نصيب من المال) ام منقطعة ومعنى الهمة نصيب من المال ويجعلها  
 زعم اليهود من ان المال سببهم في ان لا يكون اناس فقرا أي لو كان لهم نصيب من المال لكانوا لا يرون احد عليهم اذى فقرا وهو قوله في ظن  
 النرد وهذا هو الاثر في انفسهم فاعلم جوابا له يومه قوله في الخ الخ هذا كما ذكرنا في الامم استحقاقهم

ويجوز أن يكون الحق انكارهم أو افضايعا من الملك على الملكية وانهم لا يؤثرون الناس شأوا إذا وقع بعد الواو والفاء لا تشريك مفرد في ذاته الالقاء  
والاجمال ولا تقي قضا لا يؤثروا الناس على التصب (أي يصدون الناس) بل يحدون (١٤٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أو العريب

أو الناس جميعا لأن من حصد على الحياة  
فكأنما حصد الناس كله كلامهم ورشدهم  
ومضهم وانكر عليهم الحد كما حذتهم على  
النزل وهما شر الزائل وكان بينهما تلازما  
وتقيضا (على ما تأملم أقسم فله) يعني  
البقرة والكتاب والنصرة والاعزاز وجعل  
النبي الموعود منهم (نقدنا آل ابراهيم)  
الذين هم أسلاف محمد صلى الله عليه وسلم  
وأبناء محمد (الكتاب والحكمة) البقرة  
(وآبائهم ملكا عظيما) فلا يجد أن يؤثروا  
أقمت ما تأملم (فهم) فن اليهود (من  
آمن به) محمد صلى الله عليه وسلم وأما ذكر  
من حديث آل ابراهيم (ومنه من صدق  
عنه) أعرض عنه ولم يؤمن به وقيل  
معناه فن آل ابراهيم من آمن به ومنهم من  
كفر ولم يكن في ذلك مؤثر من أمره فكذا  
لا يؤمن كقرهؤلاء أمرك (وكفى بجهنم  
سعيرا) نارا مسخرة يؤمن بها آلان  
ويجهلوا العقوبة فقد كفاهم ما أصابهم من  
سعي جهنم (إن الذين كفروا يأتينا سرف  
نصلهم نارا) كالبيان والتقرير في ذلك (كأ  
نفضيت جلودهم فذللناهم جلودا غيرها) بأن  
وما ذلناهم جلودا بعينه على صورة أخرى  
كقولك ذلت الخنازير قراطا وبأن ذل عنه أثر  
الارواح ليعوذ أحاسيسه للعذاب كقائل  
(الذين قتلوا العذاب) أي لدوم لهم وقته  
وقيل يخلق مكانه جلد آخر والعذاب  
في الحقيقة لنفس العاصية المدرك لا لا  
ادراكها فمحذور (إن الله كان عزيزا)  
لا يتبع عليه ما يريد (حكيم) وعاقب على تقوا  
حكيمته (والذين آمنوا و عملوا الصالحات  
سنصلهم جنات تجري من تحتها الأنهار  
خالدين فيها أبدا) فذكرهم ذكر العكس  
ووعدهم على ذكر المؤمنين ووعدهم لأن  
السلام فهم وذكر المؤمنين بالعرض (أهم)  
فيها أزواج مطهرة وندخلهم ظللنا ظلالا  
فيها ما لا يوبق فيه وداعما لا تتعبه الشمس  
وهو أثار إلى التمتع التامة الدائمة والظليل

قليل منه ومن حق من أوفى الملك الإنثار وهم ليسوا كذلك قاله في فاذ السبية والجزئية بشرط  
محذوف هو أن حصل لهم نصيب لآل كن لهم نصيب كآلهم المستخرج أنه تعالى جاعلا لخصم  
لأن الفاء لا تقع في جواب لو لوجماع إذا والمضارع وما قبله أن لو هي تامة أي أن وعدم وقوع الفاء  
في جواب لو المستعارة الحق أن مجموع فكيف وتصرف لا داعي لتقدير لو تأويلها مع أن وقوع  
الفاء في جوابها يستتبع عدمها ويجز ذلك في الأمور العقلية لا يسمع (قوله) ويجوز أن يكون  
المعنى (الخ) أي الفاء أجاب بشرط أو عاطفة ومعنى الهمزة انكارا لمجموع من المعلوم والمعلوم  
عليه يعني لا ينبغي أن يكون هذا الحق وهو أنهم قد أوفوا نصيبا منه وبعينه منهم الفصل بأقل  
القتل وقادنا إذا زيادة الاستكثار والتوبيخ حيث جعلون ثبوت النصيب الذي هو سبب الإحصاء  
مجمع فتوجه أنهم لا يؤثرون عطف على أنها أوفى أفضل الأول الانكار بخصوص بالجملة الأولى أي كون  
لهم نصيبان الملك وعلى هذا المجموع الأسرين والهمزة لا انكار بمعنى لم يكن وعلى الأول معناه لم يكن  
هذا معكفى للكشاف والمصنف رحمه الله تعالى خالف جعل الانكار في ما معنى لم يكن ومعنى قوله  
على الكتابة أنه لم يكن من عدم إعطائهم القتل أن لا يكون لهم ملك فلا انكار بصاحب الظاهر وإن كان معنى  
لم كان غافا على أنه لم يكن ولا يكون فتنى إعطاء القتل وأدبني لأمره وهو الملك (قوله) وإذا إذا  
وقع (الخ) لا شرط في إعطاء العداة فإن ظر إلى كونها في صدور جملتها نصبت وإن ظر إلى العطف  
وكونها تابعة لغيرها أعلمت وقراء النصب شاذة منقولة عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى  
عنهم (قوله) بل يحدون (الخ) يعني أم حسان قطعة مقرورة يدها الهمزة الانكارية كما تكرر وقسر  
الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم لحديثهم على الدين وأحدوا العرب  
أذيعت منهم التي صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن بلسانهم وأجسدوا جميع الناس حيث نازعوا  
في شئ محمد صلى الله عليه وسلم التي هي إرسال جميع الخلق فهو يشار على هذا وقوله كآلهم ورشدهم  
بالنصب بدل من الناس بدل اشغال أو متعوب بفتح الخاض ويضمهم بالنصب في خطأ المجهلة ليلها  
سبب محلة وقوله كان بينهم تلازما كان في نفس الأمر لا تلازم بينهما أي بكان لذلك أذيعت فضل  
لا يحدون وسور لا يضل وقوله البقرة والكتاب راجع إلى تفسير الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم  
وأصحابه وجعل التي منهم راجع إلى تفسير بالعرب وأبناء محمد لأنهم من إحدى قومهم ومنهم من قبل  
وإذا كان كذلك فلا فائدة في الحد سوى الاعتراض على الحكمة الربانية وترك تفسير الحد باستكثار  
نصائهم ما كان لبيان وداد عليهم الصلوة والسلام من أكثر بكثير من ذلك بعده وعدم ما يدل  
عليه مع جعل الناس فيه بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم والمسلم والمسلم بمعنى الطعن والدم (قوله) وقيل  
معناه (الخ) ضمير به لا ابراهيم على الله عليه وسلم فهو تسمية عليه الصلاة والسلام ويؤمن بالتشديد بمعنى  
يضف وكذا يجهلوا وقوله كالبيان بيان وجه ترك العطف (قوله) بأن يعاد ذلك الجلد بعينه (الخ)  
إشارة إلى دفع ما يقال أن الجلد الثاني لم يسمع فكيف يعذب بأمره العاصي بأمره أصلا فآله يدل  
الاصفة لاسمته لا يكون التشديد بالجلود العاصية فإن الاختلاف في الصورة فقط أوفى  
التفريق وعدمه وأنه يعاد بعد العلم بما سأل جواز إعادة الحد وبعينه وأن العذاب إنما هو على  
النفس الحسية وإعادة ذلك لتعديدها وتغيرته وقوله والعذاب في الحقيقة الخ كالعذاب هو  
العاصي لا غيره مع أنه لا يزال عاقبه إلى الله أشار به (قوله) فمنا ما لا جواب فيه (الخ) فبيان  
الغاية من الغرض ومنها تحضية وتوبيخ فيها ألف كلمة كثير الاقتران وقيل فلان  
بمعنى متصل منبسط فيعال من الغرض ومنها تحضية وتوبيخ فيها ألف كلمة كثير الاقتران وقيل فلان  
من الفين وليس واضح ولا وجه لا فسر الله سبحانه ولا جواب يضيق الجيم وفتح الواو جمع جواب بمعنى فرجة  
ولا تنضج معنى لا تزيد والظليل صفة اشتقت من الظل لتأ كيد كآلهم وعادتهم في يوم القيوم وعقره وقيل أنه  
اتباع (قوله) خطاب بهم المكلفين (الخ) غير عبارة الكشاف وقيل نزل لأن عموم المكلفين لا يشافي

صفتهم من الظل لتأ كيد كآلهم شمس شمس وليل آل يوم أو يوم (إن الله باهر كان نزلوا الأمانات إلى أهلها) خطاب بهم المكلفين والأمانات  
وان نزل يوم القيمة في عثمان بن طلحة بن عبد المطلب أغلق باب الكعبة وأبى أن يفتح القماش ليدخل فيها وقال لعامة أنه رسول الله لم آمنه

خسوم السبب وهو مراد الخشري أيضا كما ذكره شرايحه (قوله غلوى على كرم الله وجهه الخ)  
 في الكلام حذفوا جازيئة قتل فسأله على رضي الله تعالى عنه أن يفتح الباب فأبى وروى بعض  
 الشيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم حل عليه رجل عارضى الله تعالى غنه على عاتقه حتى مسد سط الكعبة  
 وأخذوا المشتاح وقال قد شبل في أبي لأوردت بلقت السماء قبيل وهو يخرج بعض كتب الحديث  
 وسدانة الكعبة يكسر السبع المهمة قد شبل وأبو امرأه كنع بابه وأخلاقه يقال سدن بسدن سدانة  
 فهو وسدن والمجمع سدنة (أقول) هكذا ذكره الثعلبي والبقوي والواحدى زهم الله تعالى لكن قال  
 الأشعري المعروف عند أهل السريان السريان عثمان بن طلحة أسلم قبل ذلك في هدية الحديبية مع خالد بن الوليد  
 وعمر بن الخطاب على كرم الله وجهه وعمر بن عبد البرقي الاستعاب والذوى في تهذيبه  
 والذهبي وغيرهم وما ذكر من أن السدانة في أولاد عثمان يخالف قول ابن كثير في تفسيره أن عثمان دفع  
 المفتاح إلى أبيه شيعة فهو في قوله إلى أبيه وهو الصحيح (قوله وإذا حكمتم الخ) في التسهيل الفصل  
 بين العطف والمعطوف إذا لم يكن فعلا بالطرف والجار والجواب ليس ضرورة خلافاً لما على كرم الله وجهه  
 هنا وكما في قوله في الأثر حسنة وإذا كان فعلا يجوز الجملة ما ذكر من الإيات وقيل المتعطف إذا كان  
 العاطف على حرف ويجوز في غيره والكلام عليه مفصل في محله (قوله أي وأن تحكموا بالانصاف  
 والصورة الخ) السوية إشارة إلى حقيقة العدل وفي هذا العطف كلام وهو أنه يجوز الفصل بين حرف  
 العطف والمعطوف بالطرف كما هنا فإن أن تحكموا بمعطوف على أن تؤذوا لوقد فصل بينهما بإذ أن  
 الظرف أن تعلق بما بعد أن خاف من جوار الوصول الحرفي لا يتقدم عليه وإن تعلق بما قبله لا يستقيم المعنى  
 لأن تادية الأمانة ليس وقت الحكومة وإنما ذهب أبو حسان رحمه الله تعالى إلى أنه متعلق بقدر خبره  
 المفرد كورأى وأن تحكموا إذا حكمتم بالعدل بين الناس أن تحكموا بالتسليم عما ذكر من اجازة التقدم  
 والنصل بالباب وكلام المصنف محمله وقوله ولأن الخ قول مقابل لعموم الخطايا السابق وبما أمانة  
 لأنه لم يرد الله عز وجل ولا أنه أخذ بصورة حق فليس يقصبل لأنه بأمره صلى الله عليه وسلم وقوله وأمرني  
 بحكمكم إشارة إلى جواز التصكيم (قوله أي أني شيايفتكم به الخ) في التسهيل فاعلم ثم طاهر  
 معرف بالآلة واللام أو يضاف إلى المعارف بما وقدم مقامه ما معرفة تامة وقاطعة لا يوربه والنكافي  
 لا موصولة خلافاً لاجل السراج والفارسي ولا تكرر بحجة خلافاً للخشري والفارسي في أحد قوليه  
 يعني ما عندها في جعل نصب على التقيز واعتراض عليه بأن ما مسأولة المصنف من الإيهام فلا تجز لا  
 التقيز ليسان جنس المميز وأجيب بجمع كونها مسأولة لأن المراد هنا من تنظيم والتضهير لا يدل على ذلك  
 وقال التضرير وجه وقوع ما الموصولة فاعلم ثم أنها في معنى المعارف باللام والمخصوص بالمدح محذوف  
 سواء كانت منصوبة على التضرير للضمير المستتر الميم الذي هو فاعل ثم وفيه حكم صفة لها وأمر فرقة  
 على أنها فاعل وبفتكم صفة لها وأما ما قيل أن ما تقيز يعني شيايفاً فاعلم يعني الشيء وبفتكم صفة  
 محذوف هو المخصوص بالمدح فيعبدل خبره مستقيم فبين جعل المخصوص خبره مبتدأ محذوف لبقاء  
 الجملة الواقعة خبراً خالصة العائد على أن جعل ما يعني الشيء المعارف من غير صفة ليس بشئ وقسه  
 تأمل ومن التريب ما قيل أن ما كانت (قوله يريد به أمر المسلمين الخ) اختلاف السلف في أدنى  
 الأمر المأمور بما طاعتهم فقبل هم أمر السرايا وهو مع سرية طائفة من الجيش يبلغ أعضاها أربعة أمة  
 تبشر بالصدق مما يثبت لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من الشيء السري أي النفس  
 ووجه التخصيص أن في عدم طاعتهم ولا سلطان ولا حاضرة مفسدة عظيمة قتل أولوا الفقه والمعلم ووجه  
 التخصيص أنهم هم الذين يرجعون إلى الكتاب السنة وحده كثير على ما يجمع لتناول الاسم لهم  
 لأن كلامهم أمر تدبير الجيش والقتال والعلماء حفظ الشريعة وما يجوز وما لا يجوز فامر الناس بطاعتهم  
 ما عدوا لشرية مقابلة وكانوا عدوا لمرشحين موقفاً بينهم وأمرهم وقبل الظهور المراد بهم الحكم

غلوى على كرم الله وجهه بك وأخذ منه  
 وفتح فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وصلى ركعتين فلما خرج سأله الناس  
 رضي الله عنه أن يعطيه المفتاح ويجمع  
 له السكينة والسدانة فأمره الله تعالى أن  
 يرد إليه فأمر عليه رضي الله تعالى عنه  
 بأن يرد ويضرب إليه وصار ذلك سبباً لسلامه  
 فوكل الوحي بأن السدانة في أولاد أبي  
 (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا  
 بالعدل) أي وأن تحكموا بالانصاف  
 والصورة الخالصة بين من يفتد عليه أمركم  
 أو يرضى بحكمكم ولأن الحكم وظيفة الولادة  
 قبل الخطاب لهم (أن الله تعالى يفتكم به)  
 أعني شيايفتكم به أي نعم الشيء الذي  
 يفتكم به فإمناصية موصوفة بفتكم به  
 أو مرفوعة موصولة به والمخصوص بالمدح  
 محذوف وهو المأمور به من أداء الأمانات  
 والعدل في الحكومات (إن الله كان جها  
 بها) أي فاعلموا أنكم وأحكامكم ومتعاملين  
 في الأمانات (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله  
 وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) يريد  
 بهم أمر السالكين في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بعده ويدور بينهم الخلفاء  
 والقضاة وأمر السرية

(أحكام فاعلم ثم)

أمر الناس بطاعتهم بعد أمرهم بالعدل تنبيه على أن وجوب طاعتهم نادى أمر الله الحق وقيل على الأمر الشرع لقوله سبحانه وتعالى ولله الأسل  
والأول الأمر منهم الله القريب المستنطق منهم فكان تنازعهم أنتم وأول الأمر تكلم في حقهم من أموره وبينهم وبينهم وجه الأول الذي لم يخلع أن  
يتنازع المجدد حكمه بخلاف المرسوم لأن يقال الخطاب بالأولى الأمر على طريقتين ١٢٩ الالتفات (قوله) فربما جوده (أى الله) أنه  
كثير (والرسول) بالسؤال عنه في ذاته

كالنفاذ والإمراء لأنه أمر وأول العدل تم خالطهم به تنقيح الأمر بذلك ورجع بعضهم أن المراد العلماء  
للمقتضاه وقوة ماداموا على الحق إشارة إلى أنه لا يجب طاعتهم فيه مخالفتهم للشرع لقوله صلى الله عليه  
وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الله ولا في المباح أيضا لأنه لا يجوز لأحد أن يحرم ما حله الله ولا أن يهلل  
حرامه الله وبعض الجبهة ينظرون أن طاعة أولى الأمر لازمة مطلقا وفي المباح والناس على ما حقق  
الخصاص على خلافه وفي التعبير بأولى الأمر دون الحكام أشباهه وقوله لقوله سبحانه وتعالى الخ فأن  
العلماء بل المجتهدين هم المستنبطون المستخرجون للاحكام (قوله) أنتم وأول الأمر منكم الخ يعنى  
الخطاب عام للمؤمنين مطلقا وخصص النبي بأمر الدين بدليل ما بعده ووجه التأييد أن الناس ولعامة  
منازعة الأمر أفي بعض الأمور وليس لهم منازعة العلماء أذ لا ريب فيهم المجتهدون والناس عن سواهم  
لا يشاؤونهم في أحكامهم والمراد بالمرسوس على وزن المفعول العامة التابعة للرئيس والرئيس فإذا كان  
الخطاب في تنازعهم لأولى الأمر على الالتفات مع إرادة العلماء لأن العبيد من أن يتنازع عنهم بعضا  
بجادة ترجيح فيكون المراد أمرهم بالتكليف بما يقضيه العدل (قوله) بالرسول عنه في زمانه الخ  
ظاهر أنه لا يجوز إلا الاجتهاد بمشوره صلى الله عليه وسلم وهو يختلف في كنفه ما بعده والاستدلال  
بالجواب ظاهر أما الأول فخص في الكتاب والسنة وأما الثاني فلأن القيس مردود إلى الكتاب  
والسنة لاستناد ما عليه واستنباطه منه لكن قوله إنما يكون بالتقبل والبناء عليه المراد منه أن يختلف فيه  
غير المعلوم من النص مردود إليه ورده إليه إنما يكون بهذا الطريق فلا يراد عليه أنه لا وجه للمصر  
والمتفحص بصيغة المفعول كالتبرك والاية دالة على جوع الأدلة الشرعية فأمر بالطاعة الله العمل  
بالكتاب وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم العمل بالسنة والرد إليها القياس وعلم من قوله فان تنازعتم  
أنه عند عدم التراجع يعمل بما عفى عليه وهو الإجماع قوله كذلك أولى (قوله) ذلك أئمة الخ لوجه على  
جميع ما سبق على التفرع لمن وقوله عاقبة أصل معنى التأويل الرجوع إلى المالك والعاقبة ما يستعمل  
في بيان المعنى المراد من اللفظ الغير الظاهر منه وكلامها حقيقة واردي القرآن وإن غلب في الثاني  
في العرف وهذا قابل للتفسير وإلى هذين المعنيين أشاروا المتفرد حجة الله وقوله أحسن تأويل من  
تأويلكم بغيره قوله زيد أحسن وجهان وجه حمولا أحسن من حمولا كان مرجع أحسن وجهها  
إلى أحسن وجهه (قوله) عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الخ هذا الحديث أخرجناه عن أبي حاتم  
من طرق وكذا رواه غيره وقوله مكانكما أى اجلسا فعمل أى أو متعلق بمجدد أى الزمان وضرب عقبه  
لأنه أظهر بفساده وزنه وقوله حتى يرد أى عاتون وهو غاية منتهى لزوم انقضاء الحرارة القرينة وقوله  
فمضى الفارق وقوله الذى سماه الله النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به في الكشف (قوله) والطاغوت الخ  
يعنى الطاغوت ما أن يجعل مخالفتها كالفارق فهو حقيقة وكذا أن كان اسمها الكثير الطغيان مطلقا فإن  
كان معنى الشيطان فهو واستعاره أو حقيقة والتجوز في أسناد التهامك إليه بالنسبة إلى الإقناعية بين الفعل  
ومفعوله بالواسطة وقبله أنه مجاز من سلب التسمية باسم السبب الحامل عليه واستدل على هذا الوجه  
بما بعده منهم إنما أمروا أن يتقروا بالشيطان لا يكذب وقوله ويؤثر لاجل أى يقتار لاجل الباطل  
ما يقتار (قوله) ويريد الشيطان الخ عطف على الجمله الخالة وضع فيه المظهر موضع الضمير على معنى  
يريدوه أن يتصالحوا إلى الشيطان وهو يصد داراة أضلالهم وعلى الأولين يكون ضميره للطاغوت  
باعتبار الوصف لا الذات أى أمروا أن يصكفروا بمن وكثيرا الطغيان أو شبه الشيطان وقرئ بها  
ويزم لأن الطاغوت يكون لواحد والجمع فإذا أريد الثاني أنت باعتبار معنى الجماعة وقد وردت كبره  
وأنه قد مره من نفسه (قوله) وقرئ تعالى الواسع الام الخ في الكشف وقرأ الحسن تعالى الواسع الام  
على أنه حذف الام من تعالت مقتضيا كما قالوا ما يتبعه باله وأصلها بالية صكافية وكأما  
الكسائي في بيان أصلها آية فاعلة تحذف اللام فلا حذف وقعت وأول جمع بعد الام من تعالت فضعت

جاء على أن الطاغوت جمع كقوله (٣٨) تعالت أولها المظن الطاغوت بغير جمعهم وقد قيل لهم تعالت إلى ما نزل الله تعالى (الرسول)  
ورق تعالى الواسع الام على أنه حذف لامه لئلا يضل اعتبارها طائفة الام لواء الفصير

فصار تعالى ونحوه تقدم واومنه قول اهل مكة تعالى بكسر اللام للمرأة وفي شعر الحمداني

تعالى: فَأَمَّا الْإِنسَانُ الْهُمُومُ تَعَالَى • والوجه فتح اللام انتهى • يعني أَنَّمَا لَعْلَهُ جَعَلَ لَامَهُ اعْتِبَاطًا  
بِالْمَجْمُوعَةِ أَيْ لِفَرْعِهِ لِأَنَّهُ خُذَ مِنْهَا كَلَامُ جَوْزٍ قَدْ تَقَرَّرَ الْكَلَامُ قَدْ تَضَمَّنَ كَسْرَ الْكَلِمَةِ قَبْلَ الْوَاوِ الْبَاطِنِ  
وَهَذِهِ لَعْلَةٌ مَسْجُوعَةٌ أَيْ أَتَتْ الْبَابَ جِي وَإِنْ كُنْتَ ضَعِيفَةً فَلَا يَزِيدُ مِنْ لُحْنِ الْمُسَاعِرِ فِيهَا كَابْنِ هَشَامٍ وَإِذَا  
قَرَّبَتْهَا فَقَدْ انْقَطَعَ التَّرَاوُعُ وَأَصْلُ مَعْنَاهُ طَلَبُ الْإِقْبَالِ الْإِمْكَانَ عَالِمْ نَحْمُ وَالشُّعْرُ الْمَذْكُورُ لَا يَفْرَاسُ  
الْحَرْثُ بِنِ أَيْ سَعْدَانٍ مِمَّنْ سَفَّ الدُّوَّةَ وَهُوَ مِنَ الْفَصَّاحَةِ الَّذِينَ يَجْعَلُ قَوْلَهُمْ تَرْفَعُ رَوَايَتُهُمْ وَيُسَانِسُ بِهِ  
وَقَدْ كَانَ أَسْرَهُ الْأَوَّلُ مِمَّنْ هَدَرَ رَجَاةَ تَرْفَعُ فَتَعَالَى

أقول وقد ناحت بقرى جملة • أبا جازا ناهل بات حال سالى  
معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى • ولا خطرت منك الهوموم سالى  
أفصل بحزن القواد قوادم • الى غصن نافي المسافة عالى  
أبا جازا ما أنصف الدهر ميتنا • تعالى أئاميك الهوموم تعالى  
تعالى ترى وى حالى ضعيفة • تردد فى جسم بعذب بالى  
أضحك مأسوس وسكى طليقة • ويسكت بحزن وسدب سالى  
فقد كنت أولى منك بالدمع مقلد • ولكن دعنى فى الحوادث غالى

**قوله هو مصدر** (واسم المصدر) كونه اسم مصدر من أمك الى الخليل رحمه الله لكنه غفاه  
وان لم يكن على المصنف فيه عهدة كما هو له لان قولنا مصدر قياسي في الاذن كدخل دخولنا في الاتفاق  
وهذا الاذن لان مصدره يكون متعديا بمصدره المصدر وفي المتعدي كما ذكره زوما وقد شبهه في ذلك ما لا يحصى  
لكونه اسم مصدر وان لا ينبغي أنه متعدي حذف مفعوله أي يصدر من المصاحف كمين ولا حاجة اليه  
في ذاته مصدرها هو الصحيح لما ذكرنا وانما عهده المصنف رحمه الله وقوله يصدر من في موضع الحال أي ان  
كانت رأى بصيرة ولا في مفعول ثان وقوله يكون سالم اشارة الى أن في الكلام مقدر وهو العامل  
في كسب واذا لم يحفلون حال من فاعل جاؤك وقوله ما أردنا اشارة الى أن انما تصرفه وقوله والتوفيق  
لي لم ير دليلا واقعة لغيرك عدم الرضا بحكمك بل ان تصل بين هذين الخطبين وعلى القول بأنه لحسبانية  
اصحاب القليل اذا لم يرد القدر في دون الاستقبال **قوله** أي عن صاحبهم لمصلحة في استقامتهم أي عدم  
شلهم واهلاكم ورج التيزير الوجه الشافي ويلزمه الاعراض عن طلبهم دم القتل لانه صدر  
ليس وسواء آخر كما قيل **قوله** أي في معنى أنفسهم في نسخة شأن أنفسهم وهما يعني وفي اعرابه  
بشأنه وجوه أحدها أنه متعلق بقل ومعناه انا قل لهم خالبا لا يكون معهم أحد لانه أدى الى قبول  
النصيحة ولذا قيل النصع في الملاقعة واما قل لهم في شأن أنفسهم وهما هاهنا هو في اعرابه  
ان يرجم من التفاد والتفريسة على الاول حقيقة وعلى الثاني من طرفية اللفظ للمعنى ويؤثرهم  
على تفسيره يبلغ منهم يعني تمكن منهم في جهالة الا بالاع والشأن تعلقه ببلغنا وسأف **قوله**  
مرء العاصي الخ) الجبائي بمعنى التجاوز من جباي يعني تباعد وهو بناء على أحد معاني الاعراض  
النصح من الوضوء وتعليق الطرف بيلغاذب الاله بخشعي ولم ير منه المصنف رحمه الله انه مذهب  
المكرويين والمنشور ومذهب البصريين أن تعمل الصفة لا تتقدم على الموصوف لان المصنف  
ثانية قدم حيث يصح تقدم علمه عندهم وقيل ان يصح اذا كان على قارون غيره وقوا بعضهم وقيل انه  
متعلق بمحمد بنصره المذكور وفيه بعد **قوله** والقول بالبلغ في الاصل الخ) أي في أصل وضعه  
لانه لا ملاحا كما تقرر في المعاني وهذا معناه اذا أخذ من البلاغة على ما رتادنا من متعلق اذا قيل  
اما اذا قلنا بيلغاه فمن البلوغ أي يبلغ أنفسهم ويؤثرهم ولم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى  
في حقيقته عنده قال الراغب البلاغة فقال على وجهين أحدهما ان يكون منه بيلغا وذلك بهم

(رأيت المناقضين يستدون عنك صدورهم) هو مصدر واسم المصدر الذي هو الستر والستر فوقه وبين الستة غير محسوس (كثيف) محسوس ويستدون في موقع الحال (كثيف) يكون حالهم (إذا) أي أنهم مصيبة (كثيف) المناقض أو الناقض من الله تعالى (عاطفت أيدى بهم) من التماسك إلى غيرك وعدم الرضا بجهلك (عما جازم) حتى يصابون بالاعتذار عطف على أي أنهم وقيل على يستدون وما بينهما اعتراض (معلقون بالله) حال أن أوردنا الإحسان أو رفقا ما أوردنا توافق بين الفصل بالوجه الحسن والتوافق بين الخلفين ولم ردخا لقتل وقيل جاء أصحاب القتل ملابن يمدونهما وأوردنا أن التماسك إلى غير الأمان يحسن إلى صاحبنا ونوفي بينه وبين خصمه (أولئك الذين يعمل الله ما في قلوبهم) من التناقض فلا يفي عنهم الكتمان والخلق الكاذبين الضباب (أعترض عنهم) أي عن عنايتهم (وذهبهم) لما في أوسن قول معذرتهم (وقل لهم في أنفسهم) وكفهم عما هم عليه (وقل لهم في أنفسهم) أي بمعنى أنفسهم (وقل لأبيهم) يبلغ عنهم ويؤثر قدا السر في جميع (وقل لأبيهم) يبلغ عنهم ويؤثر فيهم (أمر بالانصاف) من ذنوبهم والنصح لهم والمبالغة في التعجب والترهيب وذلك مقتضى شدة الإنباء عليهم العلة والسلام وتعلق الطرف بيلغا على معنى بيلغا في أنفسهم مؤثر فيها ضعف لأن معقول الحق لا يتقدم الموصوف والفعل البليغ فالأصل هو الذي يطابق مدلوله المقصود به

(وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) بسبب اذنه في طاعته وامره المفقوت اليهم بأمر بتلقيه وكأنته اخرج بذلك على أن الذي لم يرض بحكمه وان أظهر الاسلام كان كفرا مستوجب القتل وتقرره أن ارسال الرسول لما يمكن الاطاعة (١٥١) كان من لم يبعه لم يرض بحكمه لم يقبل رسالته

ومن كان كذلك كان كافرا مستوجب القتل (ولو أنهم اظلموا انفسهم) بالنفاق أو التصاكم الى الطاغوت (جاؤا) بالتوبة تأتين من ذلك وهو خيرا من تأذمتلعه (فاستغفروا) الله بالتوبة والاحلاص (واستغفروا لهم) الرسول) واعتذروا اليك حتى اتيت لهم شفعا وانما عاهد عن الخطاب ولم يسل واستغفرت لهم لان القياس يقتضي هذا لقوله لما كان تقصينا لثأره وتنبها على أن من حق الرسول أن يقبل اعتذارا للتائبون عظم جرمه وشفعه ومن منعه ان يشفع في كثير الذنوب (لوجدوا نقابا رجيا) لعلمه قايلا بل بهم مغفلا عنهم بالرحمة وان فسروا بصداف كنوا باحالا ورجيا بدلائله أو اسما من الغيبة (فلا يرى) أي غوربك ولا مزيد لتأكيده القسم لالتحلاف في قوة (لا يؤمنون) لانهما زاد ايضا في الاثبات كقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد (حتى يحكموا فيما شجر بينهم) فيما اختلف بينهم واختلف ومنه الشجر لداخل اشياء (ثم لا يجدوا) انفسهم سريعا قضيت ضما بما حكمت به أو من حكمت أو سكان أجلة فأن الشك في شيق من أمرهم (ويسلو اسلما) ويقادوا لك اقتدادا بظاهرهم وبالظلم (ولو أن كتبنا عليهم أن اقتلوا انفسكم) فقتلوا بها القتل في الجهاد أو اقتلوا كما تقتل نواسر ائبل وأن مصدرة أو مفسدة لان كسنا في معنى أمرنا (أو اخرجوا من دياركم) خروجهم حين استتبوا من عبادة الجبل وقرأ أبو عمرو ويعقوب أن اقتلوا بكسر التون على أصل القصر يك أو اخرجوا بضم الواو لا اتباع والتشبيع أو اجمع في محقرة تعالى ولا تنسوا القتل وقرأه وعاصم بكسرهما على الأصل والباقر بضمهما جارا لهما مجرى الهمزة المتصلة بالفضل (ماضوا الا قليل منهم) الا ناس قليل وهم المخلصون لما بين ايمانهم لايم الايان يسلموا حتى

ثلاثة أوصاف أن يكون صوابا في وضع لفظه وطبقا للمعنى المقصود به وصدا في نفسه حتى اختتم وصف من ذلك كان ناصيا في البلاغة والثاني أن يكون بلغا باعتبار الغائل والمقوله وهو أن قصد القتال به أمر متأخروا على وجه حقيق أن يقبله القتل وقيل لهم في انفسهم قولا بلغا يصح على المعنيين وقول من قال قل لهم أن أظهرتم ما في انفسكم قتلتهم ومن قال خوفهم بعبارة تزلزلهم إشارة الى بعض ما يقتضيه عموم اللفظ ٨١ (قوله بسبب اذنه الخ) يعني أن الاذن بالطاعة بمعنى الامر والرضا بها مجازا وفسر بالتيسر والتوفيق أيضا وقوله وكأنته اخرج أي ذكر ذلك ليعلى كفر من لم يرض بحكمه وتصوب قتله وهاهنا ردمه ولوجه في الآية لما يقوله المعتزة من أنه لا يريد الا لغيره وأن الشرايس يارادته لأن المعنى الا ليطيعه من آذن في الطاعة وأراد علمته وأمانا لم ياذن في غير عدم اطاعه فلذا لا يطيعه ويكون كافرا (قوله وانما عاهد عن الخطاب الخ) أي لم يسل واستغفرت تقصينا لثأره رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عدل من خطابه الى ما هو من عظيم صفاته على طريقة حكم الامير كذا ما كان حكمت وتعلم الاستغفار من جهة استناده الى لفظي في عن علم مرتبة من جهة التعلق بالرسالة وفسر التواب بقابل التوب لما مر (قوله ولا مزيد لتأكيده القسم الخ) لا تترك قبل القسم كثيرا فقبل انهم اذنت لقتل رأي لا يكون الامر كآدم وقيل مزيد لتأكيده القسم في الجواب ولتأكيده القسم ان لم يكن نفي وارضى الزنجيري ونسبه المستف رحمه الله انما تأكيده القسم مطلقا لتكون على غم واحد لانها زيدت في النفي والاثبات وقال في الاتصاف انها لم تزد في القرآن الا مع صريح فعل القسم ومع القسم بغيره نحو لا أقسم بهذا البلد قصدا الى تأكيده القسم وتعلم المقسم به كأنه قيل اعطاني كالا عظام لاحتصافه فوق ذلك وهذا لا يحسن في القسم بالله ولم يسمع زياد تاجع القسم بالله الا اذا كان الجواب منفيما ندل ذلك على انها معزة زائد موطئة للقسمة عليه الواقع في الجواب ومنه يعلم الفرق بين المقامين والجواب عن قول المستف والزمخشرى أنه لا فرق بين ما فهم فانه معنى يدعي (قوله فيما اختلف بينهم واختلف الخ) التباين للمنازعة والخاصة وأصل مادته للاختلاف لانهم لما لم يمتصقوا لهم ويصطلق بعضهم بعضهم وتعارض أقوالهم وفسر الجرح بالضم لان أصل معناه كآمال الراغب اجتماع اشياء وبزعمه الضيق فاستعمل فيه ثم قيل صرح اذ قل وضاق صدره ثم استعمل ايضا في الشك لان النفس تنقل منه وتلاطمته وباله أشار المنصور حه الله وسماني في سورة الاحراف (قوله ونقادوا لك اقتدادا الخ) فسر التسليم بالاقتداد والاذعان إشارة الى أنه ليس أمر او اذ التصديق المعترف بالايمن وهو ترك الانابا والجور على ما هو الحق وعلى هذا فالحق تفسير الجرح بضم الصدر ثابته الكراهة والاباء بدل أن بعض الكفرة كانوا يستقنون الايات بلا شك لكن يجيدون ظواهرها ولا يكونون مؤمنين وأما تفسيره بالشك فيلام القول بأن الايمان هو المعرفة والاعتقاد هكذا قال الصبر فقام له (قوله تعترضوا بها القتل الخ) يعني أن المراد بالقتل اما مباشرة ما يؤذى اليه وأحققته وفي أن هذه قولان قيل مفسر وقيل مصدرة ولا يضر زوال الامر بالسبب لانه أمر تقديري ويكون الكتابة في معنى الامر لا يضر تعصيه به حتى يقال الصواب تأويله بأحواله لا يضر عن معناه ولو خرى فتعصيه به باعتبار معناه الا على جائزة كما في نكتة الحلال بكذا في تعصيه به باله مع أن دل يعذري على كذا في قوله والقرائة بكسرهما على الأصل في النقص من التقاء الساكنين وضمهما لا اتباع الشك والتفرقة لان الواو اخت الضمة وقوله اجرا لهما أي للثون والواو مجرى هذه الروايل السابقة في اتباع الشك وليس هذا مغايرا لاتباع السابق بل تنويه عليه أخرى كما توهم (قوله الا ناس قليل الخ) يعني أن على قراءة الرفع لا غير موجب بدل من ضمير فعله المرفوع ودلالة على النقص لعدم بذل النفس والامتنال والوهن بمعنى النقص (قوله والضمير المكتوب الخ) إشارة الى أنه راجع للمكتوب الشامل للقتل والخرى لولا الفعل عليه

التسليم به على قصورا كفرهم ووجن اسلامهم والضمير للكثير ودل عليه كتناؤا ولا حليمه صدرى العقلي

أوهو عائد على القتل والخروج وللمصنف بأولزم فوجد التفسير بأنه عائد لاحد الامرين ولذا اعترض على  
 الامام الرازي في جعله الضمير عائد اليهما معا بالتأويل استبرأ الصناعة عنه (قوله) وعلى الاعلال قلاد  
 قبل عليه الوجه الاول لتوافق القراءتين معنى ولا في لفظ منهم صفة قلاد لان كان بمعنى ناسا قلاداً فاد  
 التوسيع وان كان بمعنى فعلا قلاداً كان زائدا لا حاجة اليه كقولك ما ضربوا زيد الا ضربا قلاداً منهم  
 (قوله) زلت في صاحب بن أبي بلعة رضى الله عنه الخ) صاحب فاعل من الحطب بهما لمتن صحابي بدرى  
 وبلعة يفتح الباء الواحدة وسكون اللام والتاء المشددة الفوقية والعين المهملة وهذا الحديث أخرجه  
 السبعة بلفظ خاتم الزبير رضى الله عنه وبلع من الانصار ولم يسموه وقال الطبري تسعة صاحب بن أبي  
 بلعة خطأ وهو صحابي بدرى شهده بالايان في سورة الممتحنة فهو اجل قدر امن ان يصدوعه عنه ما يغير  
 خاطر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أن الرجل المذكور ومن الانصار وصاحب بن واشد لحي  
 حليف قريش وقيل انه من مذج وقيل من أهل اليمن والاكثر أنه حليف لبني أسد بن عبد القيس كما في  
 الاستيعاب فليس أصابيا وقيل عليه ان تسعة صاحب بن أبي بلعة أخرجه ابن أبي حاتم من مرسل  
 سعد بن المسيب بسند قوي وتعقب بأنه من المهاجرين من الانصار وقول القرطبي رحمه الله ان من  
 الانصار نسب الان شيان كان منافقا وقيل انه غير منافق وانما صدر منه ذلك لبادا والغضب خطأ  
 وليس بمصوم شيان في ما نقل عن الاستيعاب وقال ابن جرير في الواحدي بلا سند أنه ثعلبة بن صاحب  
 الانصاري وسكن ابن بشكو ال عن ابن مقبل أنه ثابت بن قيس بن شماس ولم يأت بشاهد والبرج بشين  
 محبة مكسورة ووا مهملة وجيم بعد ألف جمع شرح وهو رسل الماء والحرف أرض ذات جبار تسود  
 والجدر يفتح فسكون الدال المهملة الجدار الصغير المراد ما يحفظ الزرعة وسمعه أهل مكة الوزوز المرز  
 كان له معرب لانه بالفارسية يعني الحد كمنزلة الحد في اللغة فاحفظه وقوله لان كان يفتح الهزة أى  
 ذلك الحكم والفتاء لاجل أنه ابن عسك لان أمه صفية بنت عبد المطلب وأن مصدريه لا تخفقه من  
 النخيلة وكان حكمه عليه الصلاة والسلام أن يول بطنى اللطف به واعطاه فوق حقه فلما صدر منه ذلك  
 أتم حق الزبير رضى الله عنه ولقصة تمت في الكشف يعلم منها وجه مناسبة ذكرنا ككنا الخ وزكها  
 المحقق فكنا لم تنبئ عنه (قوله) جواب لسؤال مقدرة الخ) اعلم ان الصادق قالوا انما عرف جواب  
 وجزاء وهل هذا المعنى لانها لم تكن جوابا فقط قولنا الاول قول سيبويه وجه الله والثاني  
 قول القاسمي فاذا قال قائل أزول غدا فقلت اذن أكرمك فهي جواب وجزاء واذا قلت اذن أغلظك  
 صا دقا كانت جوابا فقط قلت لا فإني أكون جوابا واستشكله ابن هشام بأنه ان أريد به جواب  
 الشرط كما هو الظاهر من الجزاء وقولهم لا يقبلها من شرط ملفوظ أو مقدّر بطل استعمالها في نحو  
 اذن أغلظك صا دقا بقول القائل أنا أحبك وهذا لا مجازة فيه (قلت) وكذا يسطر اقتراها بالوار  
 واخواتها ونوسطها في الكلام وإن أريد به ما راد بقولهم ثم عرف جواب فلم يسموه بها ومنعتهم  
 جهة الاقتصاء علم انكم واخواتها والتفسير الاول يفصح كلام القاسمي والثاني قول شارح الحاسة  
 في قوة ه اذن لتمام نصري معشر نحن فالسبويه اذن حرف جواب وجزاء فيكون هذا القائل قدّر  
 أن سألنا له فقال ماذا كانوا يصنعون فقال اذن انقام نصري الخ فهو جواب لهذا السائل وجزاء  
 للتصريح على فعله ثم قال ويجوز أن يكون أجاب بجوابين مثل لو كنت سوا الاستقصاء ما يفعل العبد  
 لاستصفت ما يفعل الاراد وابن جني رحمه الله يجعله بلامن الجواب ويجوز أن تكون اللام جوابا  
 لقسم مقدّر وهو مخضى أن الجواب بالمعنى اللغوي لا الاصطلاح وهو مختار لكل كلامهم وقد قيل عليه  
 أنه تقول بلا طائل وليس المراد بالجواب أحد هذين المعنيين بل مرادهم أن اذن لا تكون في كلام مبتدأ  
 بل في كلام مجيء على شيء تقدمه ملفوظ أو مقدّر سواء كان شرطاً أو كلاماً سائلاً أو نحوه كما أنه ليس المراد  
 بالجزء المحط بل ما يكون مجازاً اتصل فاعل سواء السائل وغيره وبه انقضت الشبهة بأسرها وهذا

وقرأ ابن غافر بالنصب على الاستثناء أو على  
 الوقول أو أنتم فعلموا ما يوغلون به  
 الاعلال قلاداً ولو أنتم فعلموا ما يوغلون به  
 من متبادعة الرسول صلى الله عليه وسلم  
 ومطابقتها طوعا ورضية (لكن خبر الهم)  
 في عاجلهم وأجلهم (واشد تنبيها) في دينهم  
 لانه اشد لتصيل العلم وفي الشك أو تنبيها  
 لثواب أعمالهم ونصبه على التمييز والاية  
 أيضا مما ترات في شأن المشافق واليهودى  
 وقيل انها والتي قبلها ترات في صاحب بن أبي  
 بلعة خامس زبير في شرح من الحرة كانا  
 ثقيان هم الفضل فقال عليه الصلاة  
 والسلام اسق يا زبير ثم أرسل الماء الى  
 جارية فقال صاحب لان كان ابن عسك فقال  
 عليه الصلاة والسلام اسق يا زبير ثم اسق  
 الماء الى الجدر واستوف حقه ثم أرسله الى  
 جارية (واذا الاستثناء من ذلك انما جازا فعليا)  
 جواب لسؤال مقدّر كانه قيل وما يكون لهم  
 بعد التنبيات

• (مجت اذن) •



فقال رواد الوثنية الاتهام لان اد اجاب جزاء (ولم يدعوا من الماسميتا) صلوته من كتاب القدس ويمنع عليهم اواب القديس قال عليه الصلاة والسلام من علم ما علموا لم يعلموا من الله والرسول فالتفتهم الى ان الله عليهم من رزق عيش الحطة بالحق وعطيتهم ما افقدهم كرم الخلاقى ما عطيتهم بقدر (من القبيح والبد بيقين) افقدهم هو الصالحين) بيان للذين ١٥٤ ان الله افاض عليهم ما كانوا في حاجة اليه

[illegible]

الهداية من انتم اعلم علم اولى الفشل ٣٩ شهامة ت هؤلاء انتم عليهم ومن بهم (الفضل) يستمر من الله خبره والفضل خبره من الله  
الله حال وامام الله يعنى الشارة (وكفى بالله عليم) يجوز من الخلاء اربعة ايام في الفشل واستحقاق اهل (يا ايها الذين آمنوا اخذوا حذركم)  
تظنوا واستعدوا ولا تدعوا

والخذروا الخذركا لا تروا لا تروا قتل ما يجذبوه  
كلانم والسلاح (فانظروا) فانظروا الى  
الجهاد (ثبات) اجاعات متفرقة جمع ثبته  
ثبت على فلان نسبة اذا ذكرت متفرق  
مما منه ويجمع اضاعه في ثبته جبر الماحذف  
من يجزء (او انظر واجمع) مجتمعين  
كوكبة واحدة والالة وان زلت في الحرب  
لكن مقتضى الملاقاة لفظها وجوب  
المبادأة الى الخصم ان كلها كيف ما لمكن  
قبل القوات (وان منكم من لم يلبطن)  
الخطاب لعسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المؤمنين منهم والمناضين والمبطون منافقهم  
تناقروا وتقاتلوا عن الجهاد من يتابعني ابدا  
وهو لازم او طوا وغيرهم كابط ابن ابي ناسا  
يوم احد من يقاتل من بطون كفى من  
ثقل واللام الاولى لا يشهد ادخلت اسم ان  
الفصل بالظرف والثانية جواب قسم محذوف  
والقسم بجوابه صلة من والرا جبع اليه  
ما لم يكن في لبطن والتقدير وان منكم  
لمن اقسم بالله ليعيش (فان اصابكم مصيبة)  
كقتل وهزيمة (قال) اي المبطون (قد اقم الله)  
سلي اذ لم يكن معهم شهيد) حاضرا  
فيصير ما اصابهم (ولن اصابكم من قبل من  
الله) كقتل وغنيمة (ليقولن) اكده تنبيه على  
فرط تحسره وقرى يضم اللام اعادة التحسره على  
معنى من (كان لم يكن ينسكروا بينه وموته)  
اعتراض بين الفعل ومفعوله وهو (باليتي)  
كنت معهم فاؤزقوا غلظا) لتنبه على  
ضعف عقيدتهم وان قولهم هذا قول من  
لاموا صلا ينسكروا بينه وانما يريد ان يكون  
معكم لمجرد المال او حال من الضعيف  
ليقولن اودا دخل في الملة او اي قول المبطون  
لمن يعايشه من المنافقين من وضعه المسلمين  
نضر بيا وحسدا كان لم يكن ينسكروا بين محمد  
صلى الله عليه وسلم وموته حسب لم يثبت بينكم  
فتقروا بواجاز باليتي كنت معهم وقبل  
انه متصل بالجملة الاولى وهو ضيف اذ لا  
يفصل ابدا عن الجملة بما يتعلق بها لفظا

ما يليه وقوله واستحقاق اهل اى بحسب الوعد كما تحققه فليس منبعا الى مذهب المعتزلة (قوله)  
والخذروا الخ اى مصدران يعني وهو الاستعزاء عما يخاف واخذخذروا من النكابة والتعصبل يشبه الخذر  
بالسلاح والالوة والوعاء وليس الاستعزاء بالذم الجمع بين الحقيقة والجازي مثل فلما اخذوا خذروهم  
وامطهم اذ التجوز في الايقاع وابع فيه جاز كصريح في الكشف وتبعه اخس الصر رفان كان الخذر  
كل ما يوبنك معنى كالغرم أو كالسلاح كما تله الرغب فهو حقيقة (قوله فانظروا الى الجهاد)  
الخ) أسس معنى النفر الفرع كالنفر فاستعمل فهاذ كرويات منصوب على الحال لانه يعنى متفرقين  
جماعة جماعه والنبذة بالجمعة جمع جمع المؤنث وأعرابها على اللغة العيصية وفي لغة نصبه على الفخ  
ولامها محذوفة معوض عنها التاء وحلها واومن ثباتا يروى اجتمع واومن ثبت عليه يعنى اثبت عليه  
بذكر محاسن وجمعها قولان وثباتا لوض وسطه واوية وجمع جمع المذكر السالم ايضا وان لم يكن مفردة  
ما الما لانه كرا لانه اطرد فاحذف آخر ذلك جبره كما يجمع جمع مذكر ككبين وقيلن وعدين وان لم  
يكن عاقلوا في ثابته حسنة لثقتان الضم والكسر وكوكبة واحدة جماعة واحدة كما في القاموس مجاز  
من قولهم كركب الشئ اعظمه وقوله والالة وان زلت الخ قيل عليه مع قوله حسدكم وتفسير النفر  
بالنفر الجهاد كيف تكون مطلقا فالظاهر ان يقال فيها اشارة لذلك (قوله الخطاب لعسكر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الخ) العسكر معلوم من مجموع ما قبله والتبعية اتمال انقسمه بالتحلف او لغغيرهم كما  
فعل ابي وقوله او ثروا اى هو قوا وفي نسخة يطون غيرهم كما يبطي وبعده منقولان بيا المتقول من  
بطون تطول للمسافة فانه يصح ان يكون تشبها لبطون ايضا ابتداء فانه مجموع ايضا وبعد التشبيل قيل  
انه لازم وقيل انه متعديا لتشغيل مفعوله محذوف لعدم الفاعل في ذكره واللام الاولى لام التاكيد التي  
تدخل على خبر ان وامها اذا تاء والثانية جواب قسم وقيل زائدة وجلة القسم وجوابه صلة  
الموصول وهما كشي واحد فلا يراد له لارابطة في جملة القسم كالارادتها الثانية فلا تقع مع قوله ولا مصة  
لان المقصود الجواب وهو غير شئ فيه عائد وجوزوا في ان يكون موصوفا فضع استدلال بعض  
الضائفة الالة على انه يجوز وصل الموصول كما يصح الوصف بجملة القسم وجوابه اذ اعريت بجملة  
القسم من عائد هو الجاء الذي اسلف بالله لقد قام اولوه وان منعه بعضهم واما تقديره مشتق على عائد  
ككاف فلاحاجة اليه كما قيل وقرى لبطن بالتحفيف (قوله اكده تنبيه على فرط تحسره الخ) ولم يذكر  
القول الاول وافي به ما ضيا اما انه تحققة غير محتاج الى التاكيد عنده اولان العدول عن المضارع  
لماضي تاكيد ومراعاة المعنى بعد اللفظ وعكسه جاز كاسيا وفي قوله التنبه متعلق بقوله اعتراض  
وقسر الشبهة بالشاهد اذ هم لا يعتقدون شهادة قتلاهم ولو اعتقدوها لم يعدوا الخلاص منها لعمدة  
والدال على العسر مخي ما فات فانه تحسر وتاكيد قوة يدل على فرطه وقد شق هذا على من قال  
انه لا يظهر وجهه فكيف لا يتحقق هذا القول منهم لاحالة لا يكون الا لا اضطراب وما شق كون قوله لم  
باليتي الخ يجب مشاهيرهم لم يكن بموتة حتى قيل انها متصل بالجملة الاولى بينه بقوله وانما يريد  
ان يكون معهم لمجرد المال الذي هو مراده بالتور (قوله اودا دخل في القول الخ) فيكون كل ما بعده  
منقولا وقوله نصير بياى تحير بكالهم ونهر بيا قال الراغب التضرير التضرير كانه سح على  
الضرب في الارض وفي نسخة نصير بيا وتخصرا واغراء (قوله وقيل انه متصل بالجملة الاولى الخ)  
وجهه اقله بانه اذا كان متصلا بالجملة الاولى فكيف يفصل بين ابدا عن الجملة الثانية ومثله مستقيم  
قال وهو تنبيه على اعرا بانهم زكروا ايضا انه من متعلقات هذه الجملة معترض فيها لم ير عليه  
(قلت) الظاهر انهم ارادوا انها معترضة بين اجزاء هذه الجملة ومعنا خاصر يحتمل ان يكون بالاولى  
ومعنا بانه فان لم يكن في المودة في الماضي فيصير على زمان قولهم قد اقم الله الخ والمعنى انه يقول

وصكان عتقة من النضلة واسمها حير

الشان وهو محذوف وقرأ ابن كثير وحسن  
عن عاصم وروى عن يعقوب بن تكبى بالهاء  
لأنه لفظ المودة والمناذى فى بالهاتى محذوف  
أى باقوم وقيل أطلق للشيء على الاتساع  
فأنوزنصب على جواب التثنية وقرئ بالرفع  
على تقدير فأنوزن فى ذلك الوقت والعطف  
على كنت (فلسا فى سبيل الله الذين  
يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) أى  
الذين يبيعونها بما والمغنى بها هؤلاء  
عن القتال فليقاتل المخلصون الباذلون  
أنفسهم فى طلب الآخرة والذين يشترونها  
ويشترونها على الآخرة وهم المبطون والمغنى  
عنهم على تركها حتى هم (ومن يقاتل  
فميد الله فقتل أو يظاق خسوف نوبة  
أجر عظيم) وعدة الأجر العظيم غلب أو غلب  
ترغب فى القتال وتكسبها لقولهم قد أتم الله  
على أذل أكن معهم شهيدا وانما ليل يقتل  
أو يغلب تنبها على أن المجاهد ينفى أن يثبت  
فى المعركة حتى يرض نفسه بالشهادة  
والذين يظفروا بالقبلة وأن لا يكون قصده  
بالذات إلى القتل بل إلى إعلاء الحق وإعزاز  
الدين (وما لكم) مبتدأ وخبر (لأنهم باذلون  
فى ميدان الله) حال والعامل فيها ما فى الطرف  
أى معنى الفعل (والمتضعفين) عطف على  
اسم الله تعالى أى فى ميدان المستضعفين  
وهو تخليصهم من الأسر وحثهم عن العذر  
وأولى ميل بحذف المضاف أى وفى خلاص  
المستضعفين ويجوز نصبه على الأشخاص  
فأن ميل الله تعالى بى أبواب الخير وتخليص  
ضعفة المسلمين من أيدي الكفار أعظمها  
وأخوها (من الرجال والنساء والولدان)  
بيان للمستضعفين وهم المسجونون الذين بقوا  
بكملة المشركون أو ضعفهم عن الهجرة  
مستذلون محضين وانما ذكر الولدان مبالغة  
فى الحث وتشبها على تشبها ظلم المشركين  
بحيث طلع أذاهم الميثان وأن دعوتهم  
أجبت بسبب مشاركتهم فى الدعاء حتى  
يشاركون فى استئصال الرحمة واستدفاع  
البلية وقيل المراد العبيد والاماء

بالبقي كنت معهم لانوز بعدما كان يسره ما يسركم وأقديسوه ما يسركم وشأن العدو أن يسره ما يسره  
ويؤسره ما يسره والاولى يفهم من تقدم اظهار عدم المودة حال الحزن والشاق من الحسد والتعسر حال  
السرو وقافهم (قوله وكان الخ) هذا قول وقيل أنها الاكمل اذا خفت واما علمها فى غير خبر الشان  
فشاذ وقرآن التائيت ظاهرة والتذكير لفصل ولا تهاينى الزورا اذا دخلت على حرف أو فعل قبل أنها  
للتبعية وقيل للقاء والمناذى محذوف وهو معروف فى التحو (قوله وقرئ بالرفع على تقدير فأنوزن)  
أى على التثنية كما فى أعراب السجدة وغيره والقطع عن العطف والجوابية أو على العطف على خبر  
لنت فكون داخل فى التثنية فاقبل اذا جعل أنوز خبر المبتدأ محذوف فليجمل الاسم عطف على جمل  
التثنية ولا شمار بدخول الفوز تحت التثنية بل المعنى على الأشياء وأنهم كانوا يقوون على تقدير الكون  
معهم ولا يرى لهذا المعنى احتساجا بل تقدير المبتدأ بل يحصل مجزى عطف أنوز على جمل التثنية وليس  
مربعا على تناسب المتعاطفين فان التثنية بالفعل أشبه ولا نعم بفعلون ذلك اذا قصد الاستئناف غير تنبيه  
لما عرفت وأما زوم عطف انظر على الاتساع فمجاها مشهور ثم ان قوله كان لا يمكن الخ تنبيه حالهم بحال  
عدم المودة بغير ثبوتها فيها بينهم فأنما أن يكون بناء على الظاهر أن تكلمهم (قوله أى الذين يبيعونها  
الخ) شري يكون بمعنى باع واشترى من الأضداد فان كان بمعنى يشترون فهم المتنافقون الذين اشتروا  
الحياة الدنيا بالآخرة وأما بترك التناق والمجاهدة مع المؤمنين والفاء التقريب أى بقى بعدما صدر  
منهم من التنبط والتناق تركه والجهد وان كان بمعنى يبيعون فالذين المؤمنون الذين تركوا الدنيا  
واشتروا الآخرة وأما بالثبات فى القتال وعدم الالتفات إلى التيسر والفاء جواب بشر مقدم  
أى ان هذه المتنافقون فليقاتلوا (قوله وعدة الأجر العظيم غلب أو غلب) الا ليل محمول والثاني  
معدوم على ترتيب التثنية ولوعكس مع وجهه التذكير أنه معدوم حضوره نعمة مع أن النعمة  
فى خلافه (قوله وانما قال فقتل أو يظاق خسوف الخ) يعنى لم يقل غلب أو غلب لان الغلبة تصدق بما  
اذا فزرك تنبها على أن يعنى أن يكون همه أحد الأمرين أما أكرام نفسه بالقتل والشهادة أو اعزاز  
الدين واعلاؤه الله بالصبر وقيل معناه أنه لم يلق فى القتال وهو من لا يظاق ولا يظاق بل يفر فان  
متمكنين إشارة إلى أنه يفتى الثبات إلى أحد الأمرين مع عدم المشاركة فى الأجر على هذا التقدير  
وقوله وأن لا يكون قصده الخ وجهه التنبيه أنه سوى بين القتل والغلبة وهو فى أمر مشترك  
بينما زوم كونهما فى ميدان الله وسبيل الله الطريق المستقيم والذين القوم كفى البضارى أنه مثل  
عن المقاتل فى سبيل الله قتال من قاتل لتكون كلمة الله هى العليافه وفى سبيل الله وليس هذا وجهها  
آخر كما هو ومن قال انه يفهم من سبب التثنية وأنهم كانوا يقصدون ذلك لم يصب (قوله حال والعامل  
فيها الخ) المقصود من الاستفهام الأمر والحث على الجهاد ولأنهم باذلون جملته أى ما لكم غير  
حقاقتين وهذه الحالى المقصود بالفاضة وقيل انما لازمة والعامل فيها الاستمرار والقدرة والظرف  
لتنبيه معنى الفعل ونسبته (قوله عطف على اسم الخ) قبل أنه ضعف ولذا ذكره الزحمرى لأن  
خلاص المستضعفين سبيل الله لا سبيلهم وفيه تلميح واذا عطف على ميل فى الكلام مضاف ومقدر رأى  
خلاص واذا نصب فتقدير رأى أو أخلص وقوله أعظمها أى من أعظمها ولكن ترك من حيث المبالغة  
المستفادة من تخصيصه بالذكر والمستضعفون الذين طلبوا المشركون ضعفهم وذللهم والأضعفاء منهم  
والسنة للبالغة ويتبأن من هم (قوله بيان للمستضعفين وهم الخ) المراد بالضعفهم من الخروج  
والهجرة وقوله وأن دعوتهم الخ أى أنهم كانوا يدعونهم معهم وذلك دخل فى الآية لانهم معروفون من  
الاستقام مقبولون عند الله وقوله حتى يشاركوها بسعة الجموع أى وردت السنة يشاركوهم فى الدعاء  
لاستئصال الرحمة أى الاستقامة واستدفاع الملاء كالوفا والقطع لانه أمر خارج الإيمان فيه قيل  
والآية تدل على صحة اسلام الصبي اذ لو لم يلزم عليه من دفعه بأن الظاهر لا يختص بالمسلمين بل

وهو جمع ولية (الذين يقولون ربنا آخرنا  
من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من  
لذلك وليا وجعل لنا من ذلك نصيرا)  
فاستجاب الله دعاءهم بأن يسر لهم  
الخروج إلى المدينة وجعل لمن فيهم خير  
ولى وأمر بفتح مكة على يده صلى الله عليه  
وسلم وتولاهم ونصرهم ثم استعمل عليهم  
عقاب بن أسد فخاهم ونصرهم حتى صاروا  
أعداء أهلها والقرية مكة والظالم مفتاوتهم  
لذلك كما أسند الله فان اسم الفاعل  
أو المفعول أو ذا رعى غير من هو كان  
كأنه يدرك ويؤتى على سب ما عمل  
فيه (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله) فها  
يأبون به إلى الله سبحانه وتعالى (والذين  
كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فيما يبايع  
هم إلى الشيطان) فها يأولوا بالباطل  
لما ذكره الله القرية عين أو وليه أو  
يقاتلوا أو يبايعوا الشيطان ثم يجمعهم بقوله (ان  
كسب الشيطان كان ضيعة) أى أن كسبه  
للمؤمنين بالإضافة إلى كسبه الله سبحانه  
وتعالى للكافرين ضيعة لا يؤبى به فلا  
تقتضوا أو يبايعان اعتمادهم على أنفسهم  
شيء أو هبة (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل  
الله) أى عن القتال (وأقيموا الصلوة  
وآتوا الزكاة) أو شغلوا بما أمرتم به (فما  
كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون  
الناس خشية الله) يخشون الكفار أن  
يقتلوهم كخشية الله أن يتركهم عليهم بأه  
وإذا لم يقاتلوا جواب لما فرق بين مبتدأهم  
صفته ويخشون خبره خشية الله من إضافة  
المصدر إلى المفعول وقوع المصدر  
أو الحال من فاعل يخشون على معنى  
يخشون الناس مثل أهل خشية الله منه  
(أو أشد خشية) عطف عليه أن جعله  
حالا وان جعلته مصدرًا فلا

يشمل من يتعمم والولدان على الأول جمع ولية ولية بمعنى ولد وقيل أجمع ولد كقول وولان وأما  
على كونه بمعنى العبد والامام جمع ولية ولية بمعنى عبد وبارى على التقابلان ولديهما المعنى  
في اللغة وان كانت الوليدة غلبت على الجارية فقوله وهو جمع وليد كان الظاهر أن يقول وليدة  
كأفى الكساف فكانه اعتبر التقابل في المزدحم قل (قوله فاستجاب الله دعاءهم الخ) أشار إلى دفع  
ما يقال أن الله ما كان يجمعهم أو كان يجمعهم أو هو يجمعهم أو هو يجمعهم أو هو يجمعهم أو هو يجمعهم  
بأولياته على التوزيع فلذا عطف بالواو وهو يجمعهم أو هو يجمعهم أو هو يجمعهم أو هو يجمعهم  
بالتشديد بن أسد بفتح الهمزة وكسر الدال وكان ولاية على مكة ابن عمى عشرة سنة وكان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رأى أسد في الجنة وهو مات كافرا فأتته وغال أولته بأنه عتاب فشهد به بالجنة  
وكان الحكمة في ذلك الجمع وجود كيار الحسبة أغلها عزة الدين وغلبته حتى لا يتبين من أحد فعلها من  
المؤمنين الكبير والضعيف وفي الاتصاف لها به كتمه حسنة وهي أن كل قرية ذكر في القرآن  
نسب إليها مالا أهلها بجناياهم وقوله وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئة بأنها زفارة آمن كل  
مكان فذكرت الآية وفي هذه مدلول إلى الاستناد الحقيقي لأهلها لأن المراد مكة فوكرت عن نسبة الظلم  
إليها أكثر مما يبايعون بها الله (قوله فيما يبايعون به إلى الله) وفي قرينة أو بمعنى الملام وسبل الطاغوت  
الكفر والرداء بوليا الشيطان الكثرة المجاهرون والمراد بالذين كفروا وقبلهم المشافقون وكذا القرية  
في قوله قصد القرية المؤمنين والمشافقون كائسب ولا يؤبى به بالمجهول بمعنى لا يسأل به كعبه وأضعف  
شيء هو الشيطان والتفصيل في الضعف أو أخذ من كان المفيدة للاستقرار والاستقرار أو الضعف لا يؤبى به  
كان قليلا لا قطع وقيل أنه من صفة ضعفا فوسه نظر لأنها لا تقصد المبالغة والذين قبل لهم كنه  
القتال مع الكفار وهم المؤمنون الذين كانوا يبايعونهم أو ما داموا بكم وكافروا تخشون أن يؤذونهم  
فيه فذكرت ولا فاسر أو منصوب أو تخشون الخشية بأن ما ذكر في طبع الانسان من كراهة ما به خوف  
هذه لأنها كراهة لا امره وكسبه اعتقاد (قوله وإذا لم يقاتلوا الخ) وهي طرف مكان كافر يرى  
النعو وقيل طرف زمان وجوز فيها أن تكون خبرا مبتدأ فاف يفشون صفة أيضا (قوله من إضافة  
المصدر إلى المفعول الخ) قال الصريح رابح المصدر من المبنى المفعول بحيث تكون بالإضافة إلى ما هو  
فأتم ضم الفاعل كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم أى قالوا بهم وذلك لأنه حينئذ لا يكون بالإضافة  
الأهل المهم كبير معنى بمنزلة قولك مثل أهل غفوية الله بل المعنى مثل أهل الخائفة من الله وهم الخائفون  
فألمت به للفرق بين المصدر المبنى المفعول والمضاف إلى المفعول وقوله وقع موقع المصدر أى خشية  
كخشية الله أو هو حال من فاعل يخشون ويقدّر مضاف أى حال كونهم مثل أهل خشية الله  
أى مشبهين بأهل خشية الله وقيل أنها حال من ضمير مصدر محذوف أى يخشونها الناس كخشية الله  
وقوله منه أى من الله واتخاذ كراهة لم يذكره أحسن كونه بسبب معنى آخر فلا يقال لاساحة (قوله  
وان جعلته مصدرًا فلا الخ) أى التفرق المعنى والجرورين التفضيد يكون مائتا من الموصوف بأهل  
التفصيل فالحق على تقدير الحالية أنهم أشد خشية من غيرهم بمعنى أن خشيتهم أشد خشية من خشية  
غيرهم وهو مستقيم وعلى تقدير المصدرية المعنى أن خشيتهم أشد خشية من خشية غيرهم بمعنى أن  
خشية خشيتهم أشد ولا يستقيم الأعلى طريقة جدد على ما ذهب إليه أو على ما جرى ويكون  
كقولك زيد أجدا بخلاف ما إذا قلنا أو أشد خشية بالمرحاة فأن معناه تفضل خشيتهم على سائر  
الخشيت إذا فعلت واحدة واحدة وذكر ابن الحاجب وجهه الله أنه يجوز أن يكون من عطف الجلى أى  
يخشون الناس كخشية الله أو يخشون الناس أشد خشية على أن الأول مصدر والثنائي حال  
وقيل عليه أن حذف المضاف أهون من حذف الجلية وأوفى بمقتضى المقابلة وحسن المطابقة  
وأعرض أيضا بأن التمييز بعد اسم التفضيل قد يكون نفس ما انتصب عنه لا متعلقا به كقوله فاته خبر

حافظه هو الجسر أي شير حافظ سواء والله هو الحافظ في الوجهين والخشبة ههنا تكون نفس  
الموصوف ولا ينام أن يكون الخشبة خشبة بخلة أن يقال أشد خشبة بالمركن جواز هذا  
فيما إذا كان التميز نفس الموصوف بحسب التهود واللفظ يحمل نظر (قلت) هذا سؤال قوي  
واتحاد اللفظ مع حذف الأول ليس فيه كثير محذور وقد عهده النقل عن جديوه خالف في الاصناف  
ذكر جديوه رحمه الله جواز قولك زيد أشجع رجلا وأشجع رجلا مع أن رجلا واقع على المبتدأ  
ولو جعل خشبة المذكور منصوبا على المصدرية مقسرا للمصدر القدر لا تغير ما يمكن منه مانع  
لكم لم يذكر وضع وضوحه وقرئ به أنه أن يكون خشبة منصوبا على المصدر وأشد مقته قدمت عليه  
فانصبت على الحالية وفيما نقله عن الكتاب بحث يعلم من مراجعة عبارته وعلى عطفه على اسم الله  
فهو مجزوب بالفتحة منع صرف فقوله كشبة أشد خشبة منه بالاضافة وقوله منه الضمير قوله ولا أشد خشبة  
منه المزمع من الله فلذا جعله على الفرض ومن جعل الضمير للقرين تعسف وتكلف مالا حاجة  
إليه بناء على ظنه أنه لو وافق كشبة من كانت خشبتهم منه أشد من خشبة الله قافهم وقدم  
في البقرة في قوله إذ كروا الله سبحانه ذكر آباءكم وأشد ذكر كلام يعلق به فراجعوه وقوله اللهم الخ  
توجهه للعلم المنوع وأشار به لقوله ولا نادى الله سبحانه والهم بتجويزه عما ذكر (قوله)  
لولا أن ترثنا لآل آل قريش كلبان لما قبله وإذا لم يعطى بوصف به بالقرين بالاستعفاف أي أنه قبل  
لا يمنع من مثله وهو سؤال عن الحكمة لا اعتراض وإذا لم يعطى عليه والقتيل مثل المحقر وقد مر تفسيره  
وفسر الظاهر جناه القوي وهو النص وقوله متاع الدنيا قبل جواب لهم بيان الحكمة بأنه كتب عليهم  
لبعضوا عن هذا البقاء القليل بقاء كقولهم الكثير مع أن الآجل مقدر لا يمنع منه عدم الغرور في  
القتال وفيه رد على المعتزة (قوله) قرئ بالرفع على حذف الفاعل لما كان الجواب إذا كان مضارعا  
لحقه الجزم وجوبه أن كان الشرط مضارعا وجوز أن كان ماضيا لانه لما قبله أمره بالشرط مع  
قربه جواز عدم ظهوره في الجزاء قبل هو الجواب على اختلاف في تفسيره فعند المحدث أنه على حذف  
الهاء مطلقا وقيل سببه رحمه الله بين أن يكون ما قبله بطله كقوله

يا أقرع بن ماسر يا أقرع • المان يصرع أخوك تصرع

فالاول أن يكون على التقديم والتأخير أي أنت تصرع أن يصرع أخوك وبين أن لا يكون  
كذلك فالاول حذف الفاعل وجوز العكس في الموردين في شروح الكشف نقول الإطلاق عنه  
في التقديم وهذا ما ذكر في مفصلات العربية وقبل أن كانت الإداة اسم شرط على إضمار الفاعل ومن  
يقوله لا يسلّم أنه ضرورة كما قاله الرضي والأخفي التقديم والتأخير وعلى تقدير الفاعل لا حاجة إلى تقدير  
مبتدأ حتى تكون الجملة كافي البيت الآتي وترك توجيه الكشف بأنه على وجه الشرط ماضيا فيكون  
كمعطف التوهم الماض من التعجب أو شرط التوهم أن يكون ماضيا هو الأصل أو كما يكفي الاستعمال  
حتى صار الأصل كافي الاصناف وما قبله أن يكون الشرط ماضيا والجزء مضارعا لما يصح في كل ذلك  
لقوله الماضى المعنى الاستقبال فلا يحسن أيضا تكميدهم كقوله الموت إلا على سكينه الماضى وقيل  
الاحتضار فيه نظر ظاهر (قوله من يفعل الحسنات الخ) هو من شرع لبدل من حسن بن ثابت  
وقيل لكعب بن مالك الفتوى وهو

من يفعل الحسنات الله يتكرها • والشر بالشر عند الله مثلان ويرى سببان

فإنه يهذه الدنيا وزهرتها • كل زاد لا يؤمها أنه فان

وفي شرح آيات الكتاب للحساس أن الأصمعي قال إن البيت غيره التداة والرواية من يفعل الخير فالج  
يتكره وكفى بسببه سند الرواية الأولى (قوله) أو على أنه كلام مبتدأ الخ قيل عليه أنه ليس بتقديم  
معنى وصناعة أمّا الأول فلا لا يشاب اتصاله بما قبله لأن قوله ولا تظلمون فتبيل المراد به في الآخرة فلا

لأن أقول التفضيل إذا نصب ما بعده لم يكن  
من جنسه بل هو موصوف على اسم الله تعالى  
أي خشبة الله تعالى أو خشبة أشد خشبة  
منه على الفرض اللهم إلا أن تجعل الخشبة  
ذات خشبة كقولهم جده على معنى  
يجشون الناس خشبة مثل خشبة الله تعالى  
أو خشبة أشد خشبة من خشبة الله تعالى  
وبنالم كتب علينا القتال ولا تترثنا إلى أجل  
قريب استزادة في ذلك الكعب القتالي  
حذرنا من الموت ويحق لهم ما تفرقوا به  
ولكن قالوه في أنفسهم نحكي الله عنهم (قل  
متاع الدنيا قليل) سريع التفتي (والآخرة  
خير من الأولى ولا تظلمون قتلا) أي لا تظلمون  
أدنى شيء من نوابكم فلا تضرعوا عنه ومن  
آجالكم المفسدة وقرا ابن كثير وجزء  
والكسافة ولا تظلمون قتلا (الموت) قرئ  
(أبناء تكونوا يدرككم الموت) قرئ  
بالرفع على حذف الفاعل كما في قوله  
من يفعل الحسنات الله يتكرها  
أو على أنه كلام مبتدأ ولا تظلمون قتلا

تظلمون

(ولو كنت في بروج مشيدة) في خصوص  
أوحصن مرتفعة والبروج في الأصل  
بيوت على أطراف القصر من تربت المراء  
أذا ظهرت وقرى مشيدة بكسر الهمزة  
لها بوزن فاعلها قولهم مقسدة شاعة  
ومشيدة من شاد القصر إذا رضعه (وان  
تصميم حسنة يقولوا هذه من عند الله  
وان تصميم سيئة يقولوا هذه من عندك) كما  
تقع الحسنة والسيئة على الطاعة والمعصية  
يقعان على النعمة واللبية وهما المراد في  
الآية أي ان تصميم نعمة كصميم نسوفا  
الى الله سبحانه وتعالى وان تصميم لية كقطع  
أضارها السيل وقالوا ان هي الا شؤم  
كما قالت اليهود منذ دخل محمد المدينة  
نقصت ثمارها وظلت أسعارها (قل كل  
من عند الله) أي بسط ويقض حسب  
أرادته (قال هؤلاء قوم لا يكادون يفقهون  
حديثنا) وعقلون وهو القرآن فانهم  
لوفهمه ويؤذرون ما عساه لعوا أن لكل  
من عند الله سبحانه وتعالى أوحداً تاماً  
كبهائم لا تفهم لها أوحداً تاماً صرف  
الزمان فيه تكون فيه فيعلمون أن القابض  
والباسط هو الله سبحانه وتعالى (ما أصابك)  
بالناس (من حسنة) من نعمة (فن الله)  
أحق فضل منه فان كل ما يعلو الانسان  
من الطاعة لا يكتفي نعمة الوجود فكيف  
يقضى غيره وذلك قال عليه الصلاة والسلام  
ما أريد خل الجنة ابرجة الله تعالى قيل  
ولأن قال ولأننا (وما أصابك من سيئة)  
من لية (فن نفسك) لان السبب فيها  
لاستجلاء بالمعاصي وهو لا ينافي قوله  
سبحانه وتعالى قل كل من عند الله فان لكل  
منه إيجادا وابداً لا غيراً وان استقام كما قالت  
عائشة رضي الله تعالى عنها ما من مسلم يصيبه  
وصب ولا يصيبه الشوك يشاكها حتى  
انقطاع شمع قلبه لا يذنب وما يصرف الله أنه

يتاسبه التعصم وأما الثاني فلانه يلزم عليه عمل ما قبل اسم الشرطية وهو غير صحيح لصدوره والجواب أنه  
لا مانع من تعصم ولا تفلون تشبهاً للبيان الاثرة ويكفون الحسن لا يشكون شيئاً مدة الاجل  
المعظم لا من الاجور في شغل الكلام كما قاله التبرير وهو ادخاله لما قبله انما به معنى لا لاهل على  
أن يكون أي ما تكونوا من غير ما جراه بخلاف تقديره لا تفلوا وما قبله دليل الجواب فهو مرتبط بمعنى  
لا علواً وهو ظاهر وقوله يذكركم الموت جلة مستأنفة والجهور على قراءة مشيدة بفتح الهمزة مفعول  
بمعنى مرفوعة وأجسمة وقرى بكسر هاء الجوز كعبية راضية والبروج الحصون من التبريج  
وهو الاظهار وروج البجوم منازلهما أخذ منه وتفسيره بها هنا تكلف لاداعي وهو منقول عن  
الامام مالك فهو قول زهيره ولولا أبواب السماء لم (قوله كما تقع الحسنة والسيئة الخ) يعني أنها  
تلقن على هذين المعنيين في القرآن والكلام اما أن يكون مشتركا بينهما المسمى أو اشتراك الرجل  
بين افرادهما كان بين قوله كل من عند الله وبين قوله من الله ومن نفسك بعد معارضة بحسب الظاهر  
جملها بعضهم في كل منهما على أحد الحسنيين للالتصاق المعارض بينهما والعلامة والمصنف جلاهما على  
النعمة واللبية فيهما مقتضى سبب الترتيل ومناسبة المقام في كالموت والسلامة قبله ولأن لفظ الاصابة  
الاكثر استعمالاً فيه وهما من هذا القبيل ودفع المعارض بحسب سبب وقوة وأرسلنا للناس رسولا  
يتاسبه جل الثاني بما يتعلق بالتكليف من الطاعة والمعصية واذا عرّف أسلوبه اذ عرّفه بالمعنى وسأني ما  
يفهمه وقال الراغب الفرق بين من عند الله ومن الله أن من عند الله أعم منه اذ هو يقال في غير ضام  
أمر به ونهى عنه ويضطره ومن الله لا يقال الا في غير ضامه وأمر به ولذا قال الراغب ان أوصيت فن  
الله وان أخطأت فن الشيطان ثم بين تشاؤم اليهود على عاقبتهم كما قال تعالى بطرأوا موسى ومن معه (قوله  
أي يسط ويقض الخ) رد عليه بأنه القابض الباسط فلا فاعل سواء ولا واسطة سوى أنفسكم دون النبي  
صلى الله عليه وسلم كما زعموا فقام هذا عند قوله وما أصابك من سيئة فن نفسك فأنفق ما قبل انهم  
لم يجعلوا فاعلاً بل تشاؤموا به فلا يكون هذا راد عليهم (قوله وهو عقلون وهو القرآن الخ) يفقهون  
بمعنى يفهمون فالمراد بالحديث حديث مخصوص أو المطلق جمعاً لموازنة الهمام الذين لا يفهمون  
أو المراد كل ما حدث وقرب منه كطوائف كافر به الراغب فالمراد أنهم لا يفقهون صرف الدهر  
وتغيره حتى يعلموا أن فاعلاً حقيقياً يديم جميع الامور (قوله بالانسان الخ) يعني أن الخطاب عام لكل  
من يقف عليه لا لشيء على الله عليه وسلم كقوله اذ أنت أكرمنا لتكرم مكنه • ويدل عليه  
المراد كورون دخول اوليا ونسب من الله بالفضل المذكور لا ذكره وقد مر ما قاله الراغب فيه والحديث  
المراد كورأخرجه الشيطان (قوله لانها السبب الخ) فقلها اختلاف جوهي في السببية وان السبب ان  
حيث الإيجاد والسبب والى الاول ينظر قوله كل من عند الله أي يسط ويقض والى الثاني قوله لانها  
السبب وقوله الحسنة احسان وامتنان وهي أحسن وفي نسخة امتحان أي امتحان بها لينظر هل يشكرام  
يكفر وسيطر ولا يثنى أي يحسبكون في السبب أيضاً امتحان بان يصبر أو لا ولكن المتصور بالسبب الامتنان  
كما صرح به في الحديث والمراد بالسبب ما يوجد الشيء عند مرادته وخلقته فهو سبب عادي والحسنة  
لما كانت نارة بسبب ما صدر عنه من الجليل ونارة بمحض التقبل لم تستد لها سبباً والمراد بالمعاصي  
ما يشعل الهفوات (قوله ما من مسلم يصيبه صب ونصب الخ) الوصب المرض والنصب المشقة  
والنصب والاداء والحديث المذكور أدخل فيه حديثاً آخر لا أخرجه الشيطان عن عائشة ما من مصيبة  
تصيب المسلم الا كفر الله به عنته حتى الشوكة يشاكها وأخرج البخاري عن أبي سعد الخدرى رضى  
الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال ما يصيب المؤمن من صب ولا صب حتى الشوكة يشاكها الا كفر  
الله من خطيائه وأخرج الترمذى عن أبي موسى رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يصيب عبداً  
نكبة خافوها وما دونها الا بذنب وما يصرف الله عنه أكره وشاكها هو لكنه غيره تعمله فويل

ولذا قيل ان الغيبة لشبهة يحسن المصدر فهو مفعول مطلق (قوله لا لاجبة فيه المناو والمعتزلة) أي لاجبة  
في أن الغيبة والشتم من الاعمال بخلافه وارادوا لاني أن المعاصي ليست كذلك على ما علم من الخلاف بيننا  
وبين المعتزلة لأن إحدى الآيتين بظاهرهما لا والآخرى لهم فلا بد من التأويل وهو مشترك لا لأنهم  
المراد بالجنة والجنة والنسبة والجنة والبيئة والطاعة والمصيبة والخلاف في الثاني وأما الامام فاختار  
تفسير هذا المعنى الاصح كقوله الطيب ومنهم من قال انه استفهام تقديره ان تفسد فهو مبتدأ (قوله  
حال قصدها التاكيد الخ) اذا تعلق برسول لا يكون تقديره الاختصاص الناظر الى قيد العموم أي مراسلا  
لكل الناس لا بعضهم كما عرفت وهو مفعول عليهم في اختصاص رسالته بالعرب ولذا رجع هذا الوجه في  
الكشاف لا يتابع على أن الحال المؤكدة يجب حذف عاملها كما قيل لأن هذه مؤكدة لعمامها والفرق  
بينهما في سورة آل عمران وأما نصبه على أنه مفعول مطلق فاما لأن الرسول ~~يكون~~ مصدر كما  
في قوله فقد كذب الواسون ما فهمت عندهم \* بشئ ولا أرسلتهم برسول  
أي برسالة لأن العفة قد تستعمل بمعنى المصدر مفعول مطلق كما استعمل الشاعر خارجا بمعنى خروجها  
(قوله ولا خارجا الخ) الشعر للفرزدق قاله وقد حاشى عند الكعبة لا يقول شعرا فيه هجاء ونحوه فترك  
الشعر وأقبل على قراءة القرآن ومنه

ألم تفرى صاحبك ربي وان • ليسين رائج فاعما ومقام  
على حافة لا أشتم الدهر مسلما • ولا ناسخا من في زور كلام

أضمر الفعل قبل خالبا كأنه قال ولا يخرج خارجا موضع خروج وعطف الفعل المقتدر وهو لا يخرج على  
قوله لا أشتم الذي هو باب القسم والرائج باب النكبة وعلى هذا أخرجه سيوطي ووجه الله وإن احتل  
تقديره ولا يكون ونحوه وقوله والتعظيم أي لا نأخذ كيد كما في الاصل فإن التعظيم مستفاد من الناس  
إذا تعزف فيه لا يستغفركم صرح به في قوة الاكافة للناس وهو متعلق بالفعل لا الحال فلا دخل للحال  
في العموم بخلافه على الثاني فلا ريد عليه أن التعظيم مقصود على كل حال وقوله ينسب المجيزات إشارة  
الى أن في الشهادة استعداده هنا ومنهم من جمعه أي شهد على كل ما أمرت به من صلواتهم وأما ما جعل  
الشهادة من قوله وأرسلنا للناس رسولا نقسمه تأمل (قوله لا نه عليه الصلاة والسلام في الحقيقة  
مبلغ الخ) يعني أن طاعة المبلغ لطاعة الامام وليست به الذات حتى ترجع ما فوضوه ويدل عليه التعبير  
بارسول ووضع موضع الضمير لا شعرا بعلية وفاروق أي تعاطى يقال عارف كذا اذا تعاطى ما يعاب  
به ولم يقل ومن وثق فقد عصاه لغيره كما سأل وما ذكره من الحديث قال العراقي رحمه الله لم أفت  
عليه (قوله تحفظ عليهم أعمالهم الخ) كونه عليه البلاغ لا محاسبته بمعنى فاعرض عنهم كما يدل عليه  
ما بعده فهذا سبب الجزاء فاعلم ما قامه كافي الكشاف وليس وجه آخر لأن الحفظ انما يكون محابضا فهو  
بمعنى لا يدفع ضررهم وهو جزاء من غير تأويل لأنه خلاف الظاهر والظاهر أن المراد بالرسول هنا نبينا  
صلى الله عليه وسلم بدليل الخطاب لا العموم والخطاب للفرغمين فلا تقاضيه وقال حقيقا لاسفة  
المبالغة لأنه حافظ بالتبليغ وقل هو مفعول ثان لتعظيم أرسلنا معنى جعلنا ولا حاجة اليه (قوله  
وأصدها نصب على المصدر) يعني أنه مبتدأ أو خبر وكان أصله النصب كما يقول المحب معا وطاعة لكنه  
يجوز في مثله الرفع كما صرح به سيوطي ونه في الكشاف دلالة على أنه ثابت لهم قبل الجواب (قوله  
أي زور خلاف الخ) تقدم الزاى المجبة على الراء المهملة وهو الظاهر من التزوير وهو تزوير المرجع  
وارادته في صورة الحق وجوز فيه تقديم المجبة على الخافق في هذه الفظة لما وقعت في  
كلام عررضي الله عنه وهو معناه أيضا وجوز في قائل يقول أن يكون ضمير المؤنث الغائب للطاعة  
وأن يكون ضمير المذكر الخطاب لثني صلى الله عليه وسلم والعدول الى المضارع للاستمرار بعد الموصول  
محذوف عليها (قوله والتبتي الخ) التبتي قصد العدول الى وفية فخلته وتدير الفعل بإيال والعزم

والآيتين كما ترى لا لاجبة فيه المناو والمعتزلة  
(وأرسلنا للناس رسولا) حال قصد بها  
التاكيد ان علق الجار بالفعل والتعظيم  
أن علق بها أي رسولاً للناس جميعاً كقوله  
تعالى وأرسلناك الاكافة للناس ويجوز  
نصبه على المصدر كقوله  
ولا خارجا من في زور كلام  
(وكفى بالله شيئا) على رسالتك ينسب  
المجيزات (من يطع الرسول فقد اطاع الله)  
لا نه عليه الصلاة والسلام في الحقيقة مبلغ  
والأمر هو واقع سبحانه وتعالى روي أنه عليه  
الصلاة والسلام قال من أحسن فقد أحب  
الله ومن أطاعني فقد أطاع الله فقال  
المشافقون لقد عارف الشريك وهو شئ  
عنه ما يريد الآن تفهذه رباً كما تحفدت  
النصارى عيسى رباً قزلت (ومن وثق) من  
طاعته (فأرسلناك عليهم خطيبا) تحفظ  
عليهم أعمالهم وقصصهم عليها انما علمك  
البلاغ وعلينا الحساب وهو حال من الكاف  
(ويقولون) اذا أمرتهم بامر (طاعة)  
أي أمرنا طاعة أو منا طاعة وأصله النصب  
على المدة وروى عنه بالدلالة على الثبات (فاذا  
برزوا من عندك) خرجوا (يت طاعة) هم  
غير الذي تقول) أي زور خلاف ما قلت  
لها أو ما قلت لأنهم يقولون وضمان الطاعة  
والتبتي أتمام البيوتة لأن لا الموت تدبر  
بالليل أو من يت الشعرا والبيت المني لأنه  
يسوى ويدبر

عليه ومنه ثبتت نية الصيام والادغام هنا على خلاف الاصل والقياس قال الهادي لم تدغم ناه متحركه  
غير هذه حتى قيل انها ساكنة من ياء وتساها اذا تعدد قال  
بانت تجي حوسه ما عكروا • مثل الصوف لاقت الصقروا

وقوله بعده يثبتون بآياه ولهذه المثلثون المع انه غريب وهذا ربما قيل انه ليس المع الا في قولهم هذا  
ويلا تأي اعتدك بالقصة مع انه قيل اصله وال بالهمز أي أنزل وأما جعله من بيت الشعر فبعيد لكن  
لا نقول التصريح انه اصطلاح محدث لأن الراغب أئنه لغة (قوله يثبتون في معناه هم الخ) والقصد  
التي يدبرهم على الأول وتحذيرهم من التناقض لأن الله يظهره على الثاني (قوله قلل المبالغة الخ) يعني أنه  
كأنه عن قلل المبالغة لانهم لا يعرض عمالا يبال به وهذا بناء على أنه مأمو وبالقنال والثاني يكون  
أقبل الامره فكأنه منسوخة وقوله سيما محذوف لاجزؤه الرضى وقال أبو حيان انه لا يوجد في كلام  
فصيح يصح به ولا مانع منه للقرينة الدالة على حذفها إذ المعروف في استعماله ذلك وقوله يكفك من ضربهم  
وقسم في شخصه مع أنهم بالعين والصبيح الأولى (قوله تأملون في معانيه الخ) يعني أصله التأمل في اديار  
الامور وهو اقبحا ثم استعمل في كل تأمل سواء كان نظرا في حقيقة الشيء أو اجرائه أو في شأنه وأسبابه  
أو لولا حته وأغمايه وأن دل الاشتقاق على أنه النظري في العوالم والادبار خاصة وعن الزخشرى أن في  
الاية نفوذا كوجوب النظر في الادلة وزلالت التقليد والالهالة على صحة القياس الى آخر ما ذكره  
ارسلنا هذه الآية أنه لما جعل الله شهيدا كأنه حال شهادة الله لا شيء فيه ما ولكن من أين يعلم ان ما  
ما ذكره من شهادة الله محكية عنه فقال ألا يتدبرون الخ وجل من عند الله على أنه كلامه الموحى لا على  
أنه مخلوقه فكأنه الزخشرى في حواشيه (قوله من تناقض المعنى وتفاوت النظم الخ)  
في الكشف لكلام الكثير منه مختلفا مستقاضا قد تفاوت نظمه وبلاغته ومعانيه فكان بعضه بالغا  
حد الهازو وبعضه فاصرا منه يمكن معارضته وبعضه اخبارا يوجب قدواف الخبر عنه وبعضه اخبارا  
مخاطفا لخصمه عنه وبعضه دال على معنى صحيح عند علماء المعاني وبعضه دال على معنى قاسد غير ملتزم فلما  
تجاوب بكاه بلاغة معجزة قائمة لقوى الباطن متناصرة صحة معلى وصدق اخباره على أنه ليس الا من عند  
قادره على ما لا يقدر عليه غيره عالم بما لا يعلم أحد سواه قال بعض المدققين حد الهازو من قبته لانها  
كافية بعبارة الافتتاح اذ لو كان معنى نهايته لا يصح قوله يمكن معارضته وأورد عليه أن قوله فكان بعضه  
بالفا حد الهازو يفيد شدة قدرة غيره تعالى على الكلام المجهز وأوجب بأنه جعل الاذن على كونه  
من عند غيره قصورا والبعض من حد الهازو على سبيل التثنية وارشاء العنان وهو من الطريق المتصبر  
كافي الكشف ويحتمل أنه من التعليل بالمال للالزام وهذا لا يدفع أن الكثرة في النظم صفة الاختلاف  
والاختلاف صفة الكل وقد جعل الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وذلك لأنه جعل  
الالزام كون الكثير مختلفا على سبيل التثنية وارشاء العنان وجعل نسبة الكثرة الى الكل في ظاهر النظم  
على معنى اختلاف كثير وفي كلام المصنف ما يجانف في ذلك كما قبل وسأيت تحقيقه وجه هذا الدفع قول  
التصريح بظاهر النظم أن الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للخصف من غير ضرورة وفان كون  
البعض مخالفا للبعض صفة الكل ولا معنى لخصفه بالكثير منه وإن قوله فكان بالغا الخ على تقدير  
صكون القرآن من عند غيره مشكل بعضه الى جواز ظهور المجهز على يد الكاذب بل ربما يقدح  
في جواز القرآن حيث جاز الفيل ولو لم يحجب الاتفاق الايمان بما هو في مرتبة من البلاغة وهو طرفها  
الاعلى وما يقرب منه على ما هو حد الهازو ولا يحصى سوى أن يجعل على الفرض والتقدير أي لو كان  
فيه مرتبة الانجياز في بعض خاصة على أن يكون ذلك القدر مأخوذا من كلام الله كالقاس القياس  
وتقوده ولا يخفى بعده وقوله بعض اخبار المستقلة خصر المستقلة لأن المجهز الاخبار من الغيبات فلا  
يرد ما قبل الأولى ترك التقيد (وما أقول) لما كان يحصل كلام العلامة أن المراد بالاختلاف الاختلاف

وقرأ أبو عمرو ونحوه ثبت طائفة بالادغام  
اقر بها في التخرج (والله يكسبنا بيتون)  
يثبت في معانيهم للجازاة أو في جله ما يوحى  
الملك لتطلع على أسرارهم (فأعرض عنهم)  
قال المبالغة منهم أو تخاف منهم (وقرئ)  
على الله في الامور كما في اسبابي شأنهم (ورئ)  
ماقه وكلا يكفك من ضربهم وقسم في شخصه  
أفلا تدبرون القرآن تأملون في معانيه  
ويعبرون ما فيه وأصل التدبر النظر في اديار  
الشيء ولو كان من عند غيره (لو جسدوا)  
من كلام البشر كآدم الكفار (من تناقض المعنى)  
فبعضه اختلافا كثيرا من تناقض المعنى  
وتفاوت النظم وكان بعضه فصيحاً وبعضه  
وكذا وبعضه يعجب معارضته وبعضه يسمل  
ومطابقة بعض اخباره المستقلة للواقع  
دون بعض على ما دل عليه الاستقرار نقصان  
القوة البشرية



في الاجاز وعدمه وهو اختلاف في أمر من يمكن الاختلاف كثيرا بل المختلف فلذا أوليه والمصنف  
وجهه انه أشار الى أن الاختلاف بالتناقض وتفاوت النظم والقصاحة وعدمها وسهولة العارضة  
ومعوتها والمطابقة للخارج وعدمها والموافقة للعقل وعدمها فقد أتوا علمته اشارة الى أن الكثيرة  
في الاختلاف نفسه لا في المختلف لانه لا شيء اليه كالمزاج لكن عدم الاختلاف فيما ذكره لا يدل  
على كونه من عند الله بل هو ازدور كلام غير محجوب ليس في شيء من هذا الاختلاف من البشر كالحاديث  
النبي فلا ينفع الاستدلال بالواقع في النظم والصدق حصره الزمخشري فيما ذكره دللا واضحا  
وقد شعر بهذا وأول دفعه بأنه وإن جاز منه لكن الاستقراء يدل على خلافه وفيه نظروا واستقروا غير تام  
(قوله للتنبه على أن اختلاف ما سبق من الاحكام الخ) جواب عن قولهم أن التسع فيه اختلاف  
مثل قوله قيل هذا كقولنا ايدكم مع كتب علينا القتال وكل من عند الله وما أضايك من سيئة  
فمن نفسك فلما رواه أن أراد ما سبق من القرآن تفسير ظاهر لانه لم يسبق قرأ احكام متناقضة  
وان أراد ما سبق ما كان قبل نزول هذه الآية مطلقا فلا وجه لارادها هنا (قوله على ما يجب  
الامن وانطوف الخ) وجه التأويل ظاهر لان الامن وانطوف ففهم ما لم يجب بل ما يقتضيهما وقوله  
لعدم جرمهم بهاء موله فزاد صيغة الى الانسداد ونفاق وغيره والقوى في اذاعتهم مفيدة ظاهرة  
وكذا الظفران العذوق يستعمله فيقول شوكته (قوله والباء مزيدة) في الكشف يقال اذاع  
السرا والاذاع ويجوز أن يكون المعنى فطوايه الاذاعة وهو ابلغ يعني أنه اذا جعل لازما يكون معنى  
فطوايه الاذاعة وهو ابلغ لانه يقتضي تأثيره في السماع وكونه ثبت وتزني سواء كانت الباء التندبة  
أو بمعنى في على حدة كقوله في عرقها ناضلي واما أن يكون معناه معنى الصدق فان قيل  
انه يكون لازما ومعناه فظاهر (قوله ولوردة واذك انطوب الخ) مرجع الضمير انطوب القوم من الكلام  
ولو أجمعه الى الامر لكان أظهر وتعبيرا في الامر لوردة والامر لوردة والامر لوردة والامر لوردة  
أوجه مبنى الا قول على أن يجمع الامر ومول غير السرا اليهم اذاعة الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
وأولى الامر القادة اليهم واخبارهم به من غير اذاعة والعلم معرفة تديره والصلوة فيه ومبنى الثاني على  
أن يجمع الامر اطلاعهم على ما بالرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الامر من الامن وانطوف من قبل  
الاعداء وردة اليهم تزلزالهم من جهة غير اذاعة والامر لوردة والامر لوردة والامر لوردة والامر لوردة  
الثالث على أن يجمع الامر سماع خبر السرا من اقواء المناقذين وردة اليهم تركه موقفا الى السماع  
منهم والمزني يستنبطونه هم المذنبون والامر لوردة والامر لوردة والامر لوردة والامر لوردة  
واستنباطهم اياه من الرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الامر تلقيهم ذلك من قبلهم فمن على هذا تبعية  
والظفر لغو متعلق يستنبطون وعلى الاولين تبعية أوسا في تقييده والظفر حال واطلاق أولى  
الامر على كسار الصلوة لكونهم الموعظه أو الظهور والاستنباط امله استخراج الشيء من  
ما حده كالمناء البئر الجوهري من المعدن والمخرج شطبا للفرق في قوله كل اخذوا تلقى (قوله  
بارسال الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) خصه لانه هو المانع من الضلال ولاجل صحة الاستسنا لانه  
اختلف في قوله الاقليل قليل مستثنى من قوله اذاعوا ولعله استدلل به على أن الاستسنا لا يتعين  
صرفه لما قبله لانه لو كان مستثنى من جملة اتبعتم قد المعنى لا يصير عدم اتباع الضلال للشيطان ليس  
بفضل الله وهو لا يستقيم ومن صرفه اليه كما هو المتبادر من الفضل لان عدم اتباعه اذا لم يكن  
بهذا الفضل المخصوص لا ينافي أن يكون فضل آخر ثم اختلفوا فيهم من فيه بما ذكره المصنف وجه  
الله تعالى والمعنى لو ابعثه الرسول صلى الله عليه وسلم وانزال القرآن العظيم لاتبعت الشيطان فكفرت  
الاقليل فكيف ما تبعوا الشيطان وما كفروا ولا اذكروا بعبته ولا قرأته فكيف اهتدى الى  
الحق في زمن الفترة فكيف ينسأه وأضرابه وقيل المراد به النصر والعروة أي لو تابعت النصر

ولعل ذكره هنا للتنبه على أن اختلاف  
ما سبق من الاحكام ليس لتناقض في الحكم  
بل لاختلاف الاحوال في الحكم والمصالح  
(واذا جاءهم أمر من الامن أو انطوف)  
عما يجب الامن وانطوف (اذا جاءهم)  
أفتوه حكما كان به في قوم من ضعفة  
المسلمين اذا بلغهم خبر عن سرا بالرسول الله  
صلى الله عليه وسلم أو خبرهم الرسول صلى  
الله عليه وسلم بما أوحى اليه من وعدها للظفر  
أو وقف من الكثرة اذاعوا به لعدم  
حزمهم فكذلك اذاعهم مفيدة والباء مزيدة  
أو لتضع الاذاعة معنى الصدق (ولوردة)  
ولوردة والامر لوردة والامر لوردة والامر لوردة  
الامر منهم) الى رايه ويرى كبار اصحابه  
البصر ابا لوردة والامر لوردة والامر لوردة  
وجهه يذكرو (الذين يستنبطونه منهم)  
يستخرجون تدابيرهم بفصاحتهم وانطوفهم  
وقيل كانوا يسمعون أو اوحى المناقذين  
فمن يعونهم تقعود وبالاعلى المسلمين ولوردة  
الى الرسول صلى الله عليه وسلم والامر منهم حق  
يسمعون منهم ويعرفون الله هل يذاع علم ذلك  
من هؤلاء الذين يستنبطونه من الرسول  
وأولى الامر أي يستخرجون علمه من  
جوتهم وأصل الاستنباط استخراج الشيء وهو  
الماء يخرج من البئر أو ما يعرف (ولولفضل  
الله عليكم بروحه) بارسال الرسول وانزال  
الكتاب (لا تتبع الشيطان) بالكفر والضلال  
(الاغلب) أي الاقلية منكم



والشأن المقدس يقول رب زدني حقدي " كنهت سوء مع الله عليه وإذا كان معنى هذا  
 وحفاظا من القوت الحاضر الذي به حفظ الدين فألمعوت فاعل " كنهتم وهذا على التفسير الثاني  
 وقيل عليه (قوله) بجهور على أنه في السلام) ويدل على وجوب الجواب للصيغة الأمر وقال  
 الجهور لم يأت في الهبة ووجوب الجواب للمسلم هو الصحيح لكن على الكفاية وقوله فان قاله أي  
 ورجع الله زاد أي الجيب وبركانه لا زيادة على ذلك كما ورد في الحديث وقوله أما الخ أشار إلى أنه  
 واجب مخترا لا بزيادة المسنونة بقع ذلك الواجب (قوله) لما روي أن رجلا قال لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الخ) أخرجه أحمد والطبراني عن سلمان الفارسي وهذا دليل بجهور على أنه في السلام لقوله  
 فأين ما قال الله الخ لا للجواب إذ دلالة في الحديث عليه وقوله فردت عليك مثله إنما تكن مثله مع أنه  
 لم يقل لا عليك لأن عطفه على كلامه يقتضي اشتراكهما في ذلك وعليك قال وعليك ذلك (قوله)  
 وهذا الجواب على الكفاية الخ) نقل السيوبي أن الأصم من مذهب الشافعي رحمه الله تعالى  
 وجوب الرد حال الخطبة وقيل أنه مستحب وقيل مباح وأما الفارسي ففي روضة النور أن الأولى ترك  
 السلام عليه قال سلم عليه كراه الرد لا لاشارة ولا لظهور الرد بالخطبة وقوله ونحوها كالأكل والصلاة وحال  
 الأذان والأقامة والجماع (قوله) ومنه قيل بالترديد الخ) ضعي منه الحديث أو لجميع ما ذكر ومن  
 تعليله أو ابتداءية لأنه فاشنه كما يقولون ومنه ما نقل كذا يعني قبل أن الأمر بالاحتشام فما إذا  
 أتى المسلم ببعض التحية والأمر بالرد فيها إذا أتى بتمامه إلا أحسن منها حتى يوق به ولما كان  
 عنه جهل كنهه وقاله ما أخذ منه وقوله وذلك إشارة إلى أنه أي السلام عليك ورجع الله وبركانه تمام  
 التحية لأن السلام دعاء بالسلامة من أقسام المضار وحصول المنافع من الرجة أي الأنعام وثباتها أي  
 المنافع وقيل أنه رابعها والصلوة والسلامة والثبات من قوله وبركانه لأن البركة كما حققه الراغب رحمه الله  
 تعالى ثبوت انحصار الإلهي في الشيء لا مأخذا اشتقاق يدل على لزوم كماله لصدر البحر ومنه بركة  
 الماء لغرض الجارية منه (قوله) والتحية في الأصل مصدر الخ) يعني أصل معنى حياك الله سبحانه  
 حساسا تستعمل لما ذكره من الدعاء بالحياة كقولهم عرك الله وقوله غلب بالتضغيف والتشديد وقيل  
 معناه البقاء والمثاب ومنه التخصات الله (قوله) وعلى المراد بالصيغة العطفية أي الهبة وإذا خال على  
 المتبى لأن التحية تطلق على الهدية وهي حبة والثواب عوض الهبة والشاقي رحمه الله تعالى له  
 في أكثر المسائل قولان غاها في يد أقواله القديم وما قاله بصر قوة الجديد يعني أن قوله القديم وهو  
 ضعيف عندهم أنه لا يبق في الهبة من العوض أو الرد على ما كلفه وقوله الجديد كذهبا واعلم أنهم قالوا  
 لو قال السلام عليك ورجع الله وبركانه فقال وعليك السلام فقط أجزأه لكنه خلاف الأولى وظاهر  
 الآية وكلام المصنف رحمه الله تعالى خلافه وفي الكشاف من قال لا تقرأ قلنا السلام  
 وجب عليه أن يفعل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسلم على لاعب الشطرنج والتردد والمثني والقاعد  
 لحاجته ومظنر الجاهل والمعادى من غير عذر في جام وغيره وذكر الطحاوي أن التحية رد السلام  
 على الظهار وتوهم رد وسلم الرجل على امرأته لا الأجنبية وسلم المثنى على الساعد والراكب  
 على المثنى وراكب القوس على ركب الجوارح والصغير على الكبير والاقبل على الأخر وعنه صلى الله  
 عليه وسلم إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا عليكم أي وعليكم ما قلتم ولا يلهي أذى يسلم فان أقبل  
 وعليك وخص بعضهم فيهم بالسلام إذا دعيت بالهدية ولا يسلم عليهم في كتاب ولا غيره فان أقبل  
 فعل قال السلام على من أتبع الهدى وجوابه: وقوله وعليك روي بالواو ووزن كها فاضله الطبعي وقوله  
 وتسلم المراد بالصيغة العطفية هو قول لا ي شفعه رحمه الله تعالى قيل لأن السلام قد وقع فلا ريب بعينه  
 فلذا على الهبة وأجيب بأنه بجاز كقول النبي

ففي تعمر الأولى من العطف مقتضى • بثانية والمتاب التي غارمه

أوشهد الحفظا واشتقاقه من القوت  
 فانه يقوى بالسند ويحفظه (وإذا حثتم  
 بنصه نحو يا أحسن منها أو ردوها)  
 الجهور على أنه في السلام ويدل على وجوب  
 الجواب أما أحسن منه وهو أن يزيد عليه  
 ورجع الله فان قاله المسلم زاد بركانه وهي  
 النهاية وأما رد مثل لم يرد أي رد جازا  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك  
 فقال وعليك السلام فرسخة الله وقال  
 آخر السلام عليك ورجع الله فقال آخر السلام  
 السلام ورجع الله وبركانه وقال وعليك  
 عليك ورجع الله وبركانه فقال وعليك  
 فقال الرجل تقتضي فأين ما قال الله تعالى  
 وتلا الآية فقال صلى الله عليه وسلم الخ لم  
 تنزل في فضل فردت عليك مثل ردك  
 لاستباحتها أقسام المطالب السلامة عن  
 المضار وحصول المنافع وثباتها وهذا  
 الوجوب على الكفاية وحسن السلام مشروح  
 فلا ريب في الخطبة وقراءة القرآن وفي الجاهل  
 وعند قضاء الحاجة ونحوها ومنه  
 قبل أوله تدين أن يصي المسلم بعضهم  
 الضحية وبين أن يصي بقاها والصحة في  
 الأصل ممدوح حاله الله في الأخاء ومن  
 الحماقة ثم استعمل الحكم والذم بذلك ثم قيل  
 لكل دعاء غلب في السلام وقيل المراد بالصيغة  
 العطفية وأوجب الثواب والرد على المتبى  
 وهو قول قديم للشافعي رضي الله تعالى عنه

قوله وفي الكشاف الخ قد تصرف الهبة  
 في عبارته بزيادة ونقص كما يعلم من راجعته اه  
 مصححه

وقوله على التبعة اشارة الى دخول ما قبله فيه دخولا اوليا **(قوله مبتدأ وخبر)** اشارة الى ان الام  
قضية لا تلام التاكيد لا تدخل خبر المتبدا والخبر وان كان هو القسم وجوابه لكنه في الحقيقة  
الجواب فلا يرد وقوع الانشاء شيئا ولا ان جواب القسم من اجل اني لا محل لها من الاعراب فكيف  
يكون خبرا مع ان الاستماع من اعتبار الحمل وصحة ما يعتبر به من **(قوله ليحشرنكم الخ)** لما  
كان الجمع لا يتعدى بالى اشارة الى توجيهه بأنه بمعنى الحشر وهو يتعدى بها قال تعالى لا اله الا الله تحشرون  
ومن لم يتب له اعترض عليه بأن معنى الجمع في الجمع منكم اظهر منه في ليحشرنكم فيكون تفسيره  
تفسير بالاختي مع ان الحشر للجمع في القليلة اخص واعرف في لسان الشرع فلا توجه كونه اختي  
أيضا وقوله او مفضين اليه جواب آخرى تعدي بالى لتعظيم معنى الانشاء المتعدي بها والى بمعنى في كما  
أثبت أهل العربية **(قوله فهو حال الخ)** يعنى الجملة اما حال من اليوم وضمر فيه راجع اليه او صفة  
مصدور محذوف أى جمالا ريب فيه والخبر للجمع **(قوله انكار أن يكون أحد الخ)** يعنى  
الاستهزاء بانكارى والتفضل باعتبار الكيفية في أخذاره الصادقة لا الكيفية فام لا يتوزع فيها تفاوت  
ان صدق مطابقة وهي لا تزيد فلا يقال في حديث معين انه أسعد من آخر لا يتأويل ويجوز زنى  
الاصدقة وانكارها يفتنى المساواة أيضا كما في قوله لم يس في البلد اعلم من زيد وهي قاعدة متر  
تحققها ولأجاجة الى تأويل اصدق باطل مرصدا كما هو ومنتاع الكذب وكونه في حقه محال ثابت  
شرع وعقلا لانه ما الحاجة وألغىها وهو الفقى المطلق والقرام عدم العلم وهو العلم الذى لا يميز عن  
علمه مقدار ذو فاعدا وصفه لا يذيق جنباب مزة نقذس وتعالى فان قيل هذا انما يميز في الكلام  
التفسي ثم لا يجوز في القنطري بأن يخلق الاصوات والحروف الدالة على معنى غير مطابق لمن حيث  
انه كلام لغوي يتعلق بقدرة وادارته على ما هو المذهب من انه خالق لكلام العباد صدقها وانكسها  
فانه لا وجوب كونه متكلما وكذا بل من حيث انه يكون كلاما ومعنى باله لا الى الغير كالقنطري من  
القرآن احسب بأنه ايضا تنص لكونه متكلما وان لم يكن جهلا ولولم يفتى الاستماع التبره كفاية  
ولا يفتى ان الجواب هو النائي وأما الاول فليس بشئ **(قوله فاعلم انكم تفرقتم في أمر المناقضين الخ)**  
يعنى ان المقصود انكار عدم اتفاقهم على كفرهم ثم ذكر سبب انزول وقية خمسة اقوال اصحابنا مروي  
من زيد قال قول هو ما رواه الشيخان عن زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه والاشجار المليم من قولهم  
استعربت البلد اذا كرهت الاعامة فيها وان كنت في قنعة واصل معناه كراهية الوضوء المتفضية الى  
وهو المرض دا الجوف اذا تناول والبس وبعنى البداية خلاف الحاضر والحاضرة وكونها زلت  
في المتخلفين من غزوة أحد فيه نظر **(قوله اولى قوم هاجر واخرجهم الخ)** الى الكشف وقيل كانوا هم  
هاجروا من مكة ثم يد الههم فرجعوا وكثروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انا على ذلك وما نرجنا  
اللاجئوا المدينة والاشياق الى بلدنا منهم من مشرك مكة والذى في الحديث الاول من غيرهم فلا  
وجه لما قيل انه القول الاول فلامعنى لاعدائه وقوله معتلين أى مظهرين لعدو ذلك وجهه والحديث  
الاستراخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما **(قوله له وقتين حال علمها)**  
الخ في الدار المدونة فيه وجهان أحدهما انه حال من غيركم الجبر وروى العامل فيه الاستعداد والظرف  
لنساته مع هذه القول الاول الذى ذكره المصنف ووجه الله تعالى وهذه الحال لازمة لا يتم الكلام  
بدونها وهذا مذهب البصريين في هذا التركيب وما شابهه والثاني وهو مذهب الكوفيين أنه خبر كان  
مقدرة أى ما ليكم في شأنهم اذ كنتم وقتين وروى القرام تنكيره كلامهم بقوم الههم عن التذكرة  
معرضين وكون العامل الجملة بشامها الكون فلا تأويل ولا أى اقترن لا يعنى أنه مخالف للبصريين  
والكوفيين وعمل الجملة بما لا نظيره ولا دأى اليه وأما ما قيل على الاول ان كون ذى الحال بعضا  
من عامة غريب لا يكاد يهجم عندنا لكثير فلا يكون معمولا ولا يجوز اختلاف العامل في الحال

اذا الله كان على كل شئ حسيبا **(مبتدأ)**  
على التبعة ربه هاء الله لا اله الا هو **(مبتدأ)**  
وشهدوا لله بعدوا وانهم **(ليحشرنكم الخ)** فيكون  
القيامه أى الله والله ليحشرنكم من قوتكم  
الى يوم القيامة او مفضين اليه أى يوم  
القيامة ولا اله الا هو اعترض والقيام  
والقيامه كالطالع والظلال **(لاريب فيه)** في  
الناس من القبر وما حال من اليوم اوصفت  
اليوم اولى الجمع وهو حال من اليوم اوصفت  
لادمدر ومن اصدق من الله شيئا انكار  
ان يكون أحد أكثر صدقته فانه لا يتطرق  
الى كذب في خبره وجه لانه تنص وهو على  
الله تعالى فاعلمكم في المناقضين **(فما كنتم تفرقتم)**  
في أمر المناقضين **(فتنتين)** أى فرقتين ولم  
تتفقوا على كفرهم وذلك ان ناسا منهم  
استأذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الخروج الى البلد ولا جوار المدينة فلما  
خرجوا الى الرواحين مرسله صرحلة  
حق لمقوا بالمشركين فاشتغل المسلمون في  
أفوقهم هاجر واخرجهم وقتين يوم أحد  
المدينة والاشياق الى الرواحين اوقم اظهروا  
الاسلام وقصدوا عن الهجرة وقتين حال  
عالمها لكم ولما شئنا لا تأخرا

وصاحبان فلسفة النور (قوله حال من ثنتين) أي كان صفة لتأويلها ذكره فلما قدم تصب  
حالا وهو حال من الضمير والهاء فيه يعلم عاقلهم وفيه وجود آخر في الاعراب (قوله ردهم الى  
حكم الكفرة الخ) ماموصولة او مصدرية بالاسمية واختلف في معنى الركن لفظة فقيل الرد كما قال  
أمية بن أبي الصلت  
فاركسوا في بهم النار انهم • كانوا صاعدا وقالوا الافلاك والازوار  
أي ردتوا فالمعنى حينئذ ردهم الى الكفر بعد الاصلاح بكسبهم وهو الوجه الاول وقيل الركن قريب  
من التنكس وحاصله أنه ردهم منكسين فهو أبلغ من التنكس لأن من يرى منكسا في قوة قلبه يخلص  
منه فالعقل أنهم بكسبهم الكفر قلب الله حالهم في حقها التبران وهذا هو الثاني وقيل الركن  
الرجيع وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أتى بروحه فقال انهار ركن وقيل الاكس الاضلال ومنه  
وأركستني عن طريق الهدى • وصرتني مثالا للعدا  
(قوله أن تصالوا من الممتدين) لأن الهداية المتعدية إليها جعله دبا وما قبل أن المصنف ترجمه الله  
تعالى جعل أن تهمد واجبي جعلهم من الممتدين أي وصفهم بالاحتمار ولم يجده في لفظة هذا المعنى فلا  
وسه (قوله ولونصب على جواب التثنية الخ) كذا في الكشف وقيل عليه المنقول أن التثنية إذا كان  
بالطرف كالت نصب جوابه وأما إذا كان بالفعل كودع يسمع من العرب ولم يذكره النصب وروايتهم  
لم يرد التثنية المفهوم من رد بل المفهوم من لونا على أنها التثنية وفيه نظير لادائه أخبار عن التثنية  
فكيف نصب في جواب لأنه لا يمكن أن يكون حكاية التثنية مع جوابه والاصل لو تكفرون كما تكفرون  
لكن وهم سواء وتكفرون حكاية بالهائي وتكفرون غلبته على التثنية (قوله فلا والله الخ)  
أي لا تكفرونهم وأولاه كما في سائر المسلمين وقوله حتى يؤمنوا الإشارة إلى أن الهجرة لله ورسوله صلى الله  
عليه وسلم مستلزمة للإيمان ولا يعتد به بدونه وكانت الهجرة قرصا في صدر الاسلام كما في التفسير وسبيل  
الله الطريق الموصلة إليه وهي امتثال أوامره وترك نواهيهم وقوله الظاهر بالهجرة وفي نسخة المظاهر  
أي المقتضى وقوله أو من أظهر الأيمان أن أراد الظاهر الأيمان بالهجرة فالتفسير واحد وإن أراد  
الاظهار فهو مضافا عليه المقصرون لكن قد يقال أنه علم من قوله حتى يهاجروا قبله فلا حاجة  
لتكرره وقوله رأسا أي بالكلية دائما وهذا انما هو المضارع الدال على الاستمرار ومن التكرار المقيد  
لأننا كند وحديث وجدعهم يعني في الخل والحرم والامر بالاختلافه على القتل عادة والمراد قتلهم  
وليدون أشد (قوله استثناء من قوله نخذوهم الخ) قال الطيبي أي من الضمير في نخذوهم لأن الضمير  
في ولا تخذوهم أو ان كان أقرب لأن اخذوا لولا منهم حرام مطلقا وقوله والقوم هم خزاعة  
أي الذين كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم شتات كما عرف في السير والمراد الاتصال الانضمام  
والانضمام إليهم للاتصال بهم ليساعى الضمير وزيدنا على ومنا اسم صنه أضف إليه كعبدانة وقوله  
وادع بمعنى مصالح وصفة قوم بينهم وبيننا قتال وقوله عطف على الضمير لفظ إياهم فإن الصلة  
يصلون فهي صلة لفظا ومعنى والظاهر أن المصنف رحمه الله لم يقصد وانما هو اتفاق (قوله له الاول  
أظهر لقوله الخ) لاشبه في أن عطف على الصلة أربع روي ودراية لا نوع عطف على الصلة فكان منع  
القتال سببان للاتصال بالمجاهدين والاتصال بالكافرين ولوعطف على الصلة كان السببان للاتصال  
بالمجاهدين والكلف عن القتال لكن قوله فان اعتزلواكم فقتلوا أحد المسلمين هو الكلف عن القتال لأن  
الجزء مسبب عن الشرط فيكون مقتضايا للعطف على الصلة فانه لو عطف على الصلة كان أحد المسلمين  
الاتصال بالكافرين لا بالكلف عن القتال فان قلت لو عطف على الصلة مقتضاها أيضا لا سبب يمنع  
التعريض مستند للاتصال بالمجاهدين والاتصال بالكافرين لا بالكلف عن القتال في حكمهم وقوله فان  
اعتزلواكم بين حكم الكافرين لسبب حكم المسلمين هم (قلت) في شرح الكشف انه جائز لكن الاول

وفي المناقضة حال من ثنتين أي مقررين فيهم  
أول الضمير أي لما كنتم تقررون فيهم ومعنى  
الافتراق مصنفان من ثنتين (واحدة أركبهما  
كسبوا) ردهم الى حكم الكفرة وأركبهما بأن  
صروهم للتأويل الركن الذي مقلوبا  
(أتريدون أن تهمدوا من أصل الله) أن  
تصالحوا من الممتدين (ومن يضلل الله فلا  
تجد له سبيلا) الى الهدى (ودوا لو تكفرون  
كما كفروا) تنهوا أن تكفروا وكفروهم  
(فتكفرونون سواء) فتكفرونون معهم سواء  
في الضلال وهو عطف على تكفرون ولونصب  
على جواب التثنية لجاز (فلا تخذوهم وأولاهم  
أولاه حتى يهاجروا في سبيل الله) فلا  
والهم حتى يؤمنوا وتصقروا أي ياتهم  
بهمزة عن الله ورسوله لا لاغير ارض الدنيا  
وسبيل الله ما أمر بساومه (فان قولوا) عن  
الايمن الظاهر بالهجرة وأمن أظهار الأيمان  
(نخذوهم واقتلواهم حيث وجدتموهم)  
كسائر الكفرة (ولا تخذوهم وأولاهم ولا  
نصارا) أي جاورهم بأسوأ لتقبلناهم من لاية  
ولأنهم (الذين يهاجرون الى قوم يتكلمون  
وبهم مشاق) استثناء من قوله نخذوهم  
واقتلواهم أي الا الذين يهاجرون ويثبثون  
قوم عاهدكم ويغارون هم يتكلمون والقوم  
هم خزاعة وقيل هم الاسليون فانه عليه  
الصلوات والسلام وادع وقت خروجه الى  
مكة حلال بن عير الاسلي على أن لا يضمنه  
ولا يبين عليه ومن لجأ اليه فلا من الجوار  
مثل ما به وقيل يجوز كونه يضمنه (أولاهم)  
عطف على الصلة أي أولاهم يقاتلهم كافرين  
عن قتالكم وقتال قومهم استثنى من المأمور  
بأخذهم وقتلهم وأمر في الرسول صلى الله عليه وسلم  
وكعب عن قتال القرينين أو على صفة قوم  
وكعبه قبل الا الذين يصلون الى قوم  
مجاهدين أو قوم كافرين عن القتال ليحكم  
وعليكم والاول أظهر لقوله فان اعتزلواكم

وقرى بغير العاطف على انه صفة بعد صفة  
 اوسيان لياحون اواسيناف (حصرت  
 صدورهم) حال باخرة وديدل عليه انه قرئ  
 حصرة وحصرت اوسيان لجأؤكم وقل صفة  
 محذوف اى جأؤكم واما حصرت صدورهم  
 وهم بنو مدج جاؤا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم غير مقاتلين والحصر الضيق  
 والانتقاض (أن يقال لؤكم أو يقالوا قومهم)  
 اى من أن اولان أو كراهة أن يقال لؤكم (ولو  
 شاء الله لسلطهم عليكم) بأن قوى قلوبهم  
 وبسط صدورهم وازال الرب عنهم  
 (فلما لؤكم) ولم يبقوا عنكم (فان اعتزلوكم فلم  
 يقاتلواكم) فان لم يتجر ضوالكم (والقوا  
 اليكم السلم) الاتسلام والاتقاد (فاجعل  
 الله لكم عليهم سبيلا) غاذاً لكم في  
 أخذهم وقتلهم (سجدون آخر يزيدون  
 أن يأمونكم ويأمنوا قومهم) هم أسد  
 وطغائن وقيل بنو عبد المدار أو النديبة  
 وأظهروا الاسلام ليأمنوا المسلمين فلما  
 رجعوا كفروا (كلمة رداً الى الفتنة دعوا  
 الى الكفر والى قتال المسلمين (أو كرسوا  
 فيها) عادوا اليها وقلوبها أقمع قلب (فان  
 لم يعتزلوكم وبلغوا اليكم السلم) وبسطوا  
 اليكم العهد (وبكفوا أيديهم) عن قتالكم  
 (فخذوهم واقتلوهم حيث تقهروهم) حيث  
 تشئتم منهم فان مجرد الكف لا يوجب نفي  
 التعرض (وأن لكم جعلنا لكم عليهم سلطاناً  
 مبيناً) جهة واضحة في التعرض لهم بالقتل  
 والسبي لقتلهم وعداوتهم ووضوح كفرهم  
 وغدرهم أو تسلطاً ظاهر واجب أن لكم  
 في قتلهم (وما كان المؤمن) وما صرح  
 وليس من شأنه (أن يقتل مؤمناً) بغير حق  
 (الاخطأ) فانه على عرضته ونفسه على الحال  
 أو القول له اى لا يقتله في شيء من الاحوال  
 الاحال الخطأ أو لا يقتله لعله اللفظ أو على  
 أي صفة معد محذوف اى الاتلاخطأ

أظهروا برى على أساليب كلام العرب لانهم اذا استنابوا بنوا حكم المستحق تقريراً وكيداً فقولون  
 ضرب القوم الازيد فانه لم يضرب واوقف على الصفة كل من مثل ضرب القوم الا جازية فان زيد  
 لم يضرب حتى يعلم منه أن جازيه لم يضرب مع ما فيه من ذلك الضمان وقال الامام جعل الكف عن القتال  
 مدلولاً للترك التعرض أو لم يجعل الاتصال بمن يكف عن القتال سبباً لاجب بسبب على أن المتعلمين  
 بالماهدين ليسوا عاهدين لكن لهم حكمهم بخلاف المتعلمين بالكافة فانهم ان كذبوا فهم وهم ولا خلاف انه  
 (قوله) وقرى بغير العاطف على انه صفة بعد صفة اى رد عليه انه اذا كان قوله فان اعتزلوكم باي عن عطفه  
 على الصفة ويحمله مرجوحاً فطريق الاولى كونه صفة فلذمه هنا وقد اخبره في الكشف ويدفع بأن له  
 مرجحاً هنا وهو وقوع الجلة بعد التكرار بدون عطف فانه في مثله المعهود انه صفة فقد حذمه معنى آخر فانه  
 وعلى الاستئناف يكون جواب السؤال اى كيف وصلوا الى المعاهد بن كذا قيل والصواب أن بقدر كرف  
 كان الميثاق يتكف ويمنهم كما يؤخذ من الدر المنصون وقيل ان الاولى تخرجهم هذه القراءة على حذف  
 العاطف لانه على الوصفة يقتضى انه لا يثبت اجتماع الوصفين في عدم التعرض لهم وليس بشئ كما يؤخذ  
 بما ذكر في تقدير السؤال (قوله) اوسيان لياحون الخ قيل عليه البيان لا يكون في الأفعال وفي الكشف  
 أو بدلاً أو رد عليه انه ليس لياه ولا يصفه ولا مشتغله به وجوابه أن الانتهاء الى المعاهد بن والاتصال  
 بهم حاصله الكف عن القتال فصح جعل عيشهم الى السنين هكذا سبباً أو بدلاً وكونه لا يجرى في الأفعال  
 لا يقول به أهل المعاني وهكذا يعلم حال كون حصرت سبباً للجأؤكم (قوله) حال باخرة قد الخ  
 ويؤيده قراءة الحسن حصرة وقيل انها جلة دعائية وردت بالامتناع للدعاء على الكفار بان لا يقاتلوا  
 قومهم بل بأن يقع بينهم اختلاف وقتل واذا كان صفة لطلب لاجبة الى تقدير قد وما قيل ان المقصود  
 بالمخالطة هو الوصف لانها حال مطلقة فلا بد من قد سبباً عند حذف الموصوف خاذراً للترام لزادة  
 الاضمار عن غير ضرورة غير مسلم (قوله) وحصرات) فيه نظر فانه يجوز أن يكون صفة لقوم سببية  
 لاحتمال انضبه وجره وقد يجاب عنه بأن الوصف الراجع لظاهر هو حد أو يجمع جمع تكسيرة ووجه جمع  
 تعميم قليل فذا يؤيد الخالصة وفيه نظر بنو مدج قوم معروفون من العرب بالشافة والحصرة يقتضين  
 ضم الصدور من الجبن (قوله) اى من الخ) اى هو على تقدير الجأؤ أو مقبوله مقتدره مضاف وقوله بأن  
 قوى قلوبهم بمعنى أن تسلط عليهم معناه ما ذكر المقصود الامتناع على المؤمنين بأن تزكم القتال  
 بسبب أن الله لم يسلطهم وقذف في قلوبهم الرب (قوله) فلما لؤكم) اللام جواباً لعطفه على الجواب  
 ولا حاجة لتقدير ولو وجاهاكم (أو البقاء لام الجأؤ والازدواج وهي تسعة غريبة وفي الاعادة اشارة  
 الى أنها جواب آخر متقل والسلم يقتضين الاتقاد وقرى بسكون اللام مع فتح السين وكسر هاو كان  
 القضاء السلم استعارة لآمن سلم شيئاً أهله وطرحه عند المسلم وعدم جعل السيل مبالغة في عدم  
 التعرض لهم لان آمن لا يبرئ بشئ كيف يبرئ بشئ (قوله) أسد الخ) هان قبيشان وقيل الايتى  
 حق المناقذين ومن تسمية أسد كرسوا وتخصيفه وقوله وبندوا اليكم العهد فسر السلم هنا العهد وهو قرب  
 من القول بالمسألي ونقف على وجد وانكم من الشيء في قوله وجد انه وقوله مجرد الكف بمعنى بدون  
 المعاهدة التي يكون لهامدة وجوز في السلطان أن يكون بمعنى الجملة ومصدراً بمعنى التسلم (قوله)  
 وما صرح وليس من شأنه) ما كان وما ينبغي يستعملان بمعنى لا يلحق ولا يصح والمراد بنى الجملة في الامتناع  
 دون الصفة الشرعية والمقصود منه المبالغة والافاضل لا يخرج عن الامكان وقيد القتل بغير حق لانه  
 هو المنق (قوله) فانه على عرضته ونفسه على الحال الخ) معنى كونه على عرضته بضم فسكون وضاد  
 مجة اى لا يزال يقعون فيه اضطراب لانهم يهايون ولا يقاتلون قتالاً من خطا فلذا ترك القصاص فيه  
 دفعا للبرح وفي نفسه وجوه وذكرنا انصافاً منها ما ذكره وتقديره الحال بقوله في شيء من الاحوال لأن  
 الحال في معنى الطرف وقرب منها كما صرحوا به فلا يقال انه يقتضى أنه ظرف لالحال الا ترى أن معنى

وقيل ما كان لي في معنى النبي والاستثناء منقطع أي لكن إن قلته خطأ فزاد ما ذكر الخطأ بالإضافة التصدي إلى الفعل أو الشخص أو لا بقصد به زهوق الروح غالباً أو لا بقصد به محطو كرمي مسلم عن صف الكفار مع الجمل بالإسلامه أو يكون فعل غير المكلف وقضى خطأ بالثبوت وعلى كصا يتخفف الهمزة والاية نزلت في عياش بن أبي ربيعة أخى أبي جهل من الامم التي حارث بن زيد قطن وكان (١٦٧) قد أسلم ولم يشعر به عياش فقتله (ومن قتل مؤمناً خطأ فقتله روقبة) أي فعله أوفوا به فقتل روقبة والضرر الاعتناق والضرر الكفر من الشئ ومنه حر الوجه لا كرم موضع منه عياش لأن الكرم في الاحرار والكرم في العبيد والرقبة عيرها من القصة كما عبر بها بالراس (مؤمنة) محكوم بإسلامها وان كانت صغيرة (ودية مسلمة) أهله بمؤذاة إلى ورثته يقتسمونها كإسائر الموارث يقول بعض الذين يسيئون الكلام في كتب الفقه رسول الله صلى الله عليه وسلم

بأسرى أو ذن أمراً أشبه الضحايا من عقل زوجها وهي على الهلاكه فان لم تكن فقل يئس المال فان لم يكن ففي ماله (الآن يصدقوا) الآن تصدقوا عليه بالدية عياش الصفوة مائة صدقة فحشا عليه وتشيها على ففله وعن النبي صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة وهو متعلق بطلبه أو بجملة أي بقب الدية عليه أو بسله إلى أهله إلا حال تصدقهم عليه أو زمانه فهو في محل النصب على المال من القاتل أو الأهل أو الطرف (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فقتل روقبة مؤمنة) أي ان كان المؤمن المقتول من قوم كنفار محاربين أو في قتاعهم ولم يعلم إيمانه فقتل فانه الكفارة دون الدية لأهله أو لأوائته يتنونه ويقيم ولا نهم محاربون (وان كان من قوم ينكم ويقيم مشافق عدو مسلمة إلى أهله وقتل روقبة مؤمنة) أي وان كان من قوم كفار معادين أو أهل الذمة فحكمه حكم المسلمين في وجوب الكفارة والدية وله فيها إذا كان المقتول معاهداً أو كان له وارث مسلم (فمن لم يجد رقية بان لم يكن له ولا ياتى موصلي بها ففصل ما شهر من متابعين) ففعله أو فالواجب عليه ميام شهرين (توبة) نصب على المفعول له أي شرع ذلك توبة من تاب الله عليه إذا قبل توبته أو على الميسر رأى وتاب عليه توبة أو بالجدف مضاف أي عليه ميام شهرين ذلوبة (من الله) صفته (وكان الله علياً) جماله (تحكيماً) فيها أمر في شأنه

[illegible][illegible]

والحالية من الضعيف الجور **(قوله لما فيه من التهديد العظيم)** أي لما في التلقا والوعيد وأهل السنة هذه الآية على أن الصود التلقظ في الزجر فلا حاجة إلى تأويلها أو قول بالجل على السخيل أو التلذذ المكث الطويل وخلاف المعتزلة في ذلك معروف ومقتضى كثير **(قوله ما سفرتم إلخ)** ضربت في الأرض بمعنى سافر وخضه المصنف وجماقه بالمرقة فزود لآلة الساق والسباق عليه وقوله فاطلبوا إلخ إشارة إلى أن صنعة التعقيب هنا بمعنى الاستعمال كما صرح به الزمخشري وأهل العربية وقوله وثباته إشارة إلى الفرقا لا يتقوا منها بمعنى أي لا تعجلوا ونهضوا وأتوا فلو وصية الإسلام والسلام وكان البهائية نصية أخرى كلمه سبحانه في آياتها التلقظ والقاء السراى الاقتصادية استعاره بآثار وقوله متعزدا أي مبتلياً إلى اظهار ذلك خوف القتل وقراءة الكسرة المجهول والاخرى من ربه على رضى الله عنه وقوله سريع النقاد مأخوذ من تعصبه عرضاً **(قوله أي أول ما دخلتم إلخ)** حسن المحامد سقمها والمواطاة الواقعة وقوله فان شاء الله كراهته فلا يبالغ به بخلاف القتل وجعل الامر مكمرا ليحكمه متقارب باعتبار قرينة ما ذكر من حالهم المتعصبة فهو ترك وقيل انه غير مكمر وتقدير الاول يتبينوا المرمن يقتلون والشافى تبيينوا فاعلم الله عليكم **(قوله فلاتاتوا مع إلخ)** التهاق الوقوع والتساقط وفي الدرة انه لا يستعمل الا في الشر وفعل شيخ المال قرية بغير والمأخذه الى عاقل أى ساقها والعاقل الغار واسامة ابن زيد وصيغة تصغير غم التقليل وقوله وقال ودفنوا في أي ليس آتانه بكلمة التوحيد الانبياء شى يفرز احده واليه منا **(قوله وفيه دليل على صحة ايمان الكره إلخ)** وجه الدلالة مع ظنهم أن احلامه ملوف القتل وهو اكرامه انكر عليهم قتله فلو اصبه اسلامه لم يشكر وجه الدلالة على خطا البهية اجمدا بالتمسك المشربان البهجة خطأ ووجه القصر عنه مأخوذ من الساق وعدم الوجد على ترك التثبت ومن المؤمنين حال كذا ذكره ومن غشائيا أو متعصبة **(قوله بل انع صفة للقاصدين إلخ)** قرئ غيرو وجود ثلاثة فأنع على أنه صفة للقاصدين وهو أن كان معرفة وغيره لا تتعرف في مثل هذه الموضع لكنه يعرف مقصوده فاعدون بعينهم بل الجنى فاشبه النكرة فضع وصفه بها قيل والاشحن أن يرب بل لا منه لأن أو موصولة والعرفوا جوازا في المعرفة بالانوصاف بالانكره وبيتها مافرق وجوزوا زجاج في الرفع الاستثناء فاعقل وقيل يعرفه فها لا في المعرفة بالانوصاف بالانكره وبيتها مافرق الجنس فاما توصيفه فعلة مضارعة والنسب على الحالية وهو تركه لا معرفة كائن وامان النكر فلا تسدل من المعرفة الا موصوفة فاكثرى لا كنى أو غرر فلا تستلظظ اعراب ما بهداه عليها وابن أم مكتوم صباه أي مشهور ورضي الله تعالى عنه وقوله فتشى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ أي عرض له وزل عليه وكان في بعض أحيائه لا يتجلى له الملك وانما يصيبر سادته حتى كانه ممتشى عليه وكان يشق بدنه فيه وترضاهم في تكسرها وسرى مجهول مشدد الزا بمعنى انكشف عنه ذلك الحال وقوله وعن زيد رواه الجزارى وأصحاب السنن ومثل الضرا وهو اخف له عدم الاستطاعة المالية ونفى الاستواء وان كان ما هو بالحق على الجهاد دلياً فتوانع تركه كقوله هل يسوى الذين يعاون والذين لا يعاون كما ذكره الزمخشري ويعلم من نفي المساواة بين المجاهد والمال والنسب فيها بين المجاهد بأحدهما ونفى المساواة بتمام التعقيب **لكن** لم يكف جالهم خمتا فصرح بعصده اعتناهم ولم يتكأن أشد تمكن ولذا لم يعط جالها لانها مينة وموصوفة كما ساقى وجوده في الكشف أن يكون جواب سؤال

[illegible]



أى ما بهم لا يسترون والافعة بخصتين الترفع وعدم الرضا به (قوله على التقيد السابق الخ) لانه مبین  
 له والمبین عن المبین فيفيد ما قصد به من الايمان وعدم الضر ولكنه ترك العلم به بحسب قيل ولانه أريد  
 سره وقوله إشارة إلى رد ما سبق من تغير القاعدین فيه مساوية نظر ونقض الدرجة التفضيل لانها  
 المتزلة والمرببة وهي تكون في التفرق والفضل فوقت موقع المصدر كضرر موطأ أى بسوط (قوله  
 المثوبة الحسنی) المثوبة الثواب وقد رها للتأنيث في الحسنی وقوله وانما التفاوت الخ قبل هذا يقتضى  
 تفضيل المجاهدين على أولى الضر باعتبار العمل ولا يحذر فيه مع أن قوله لا يستوى القاعدین غير  
 أولى الضر يقتضى تساوى أولى الضر والمجاهدين الآن يقال التساوى لا يلزم أن يكون من  
 كل الوجوه فالتساوى في الشئ والفرق على بذل المال والنفس لو قد يكتفى فيه كافي الحديث انما  
 يرجع من تبون قال صلى الله عليه وسلم لقد تركنا بالبدنية أقواما ما قطعتنا وادبا ولا طمنا موطأ  
 الاشركون في ذلك ولذا قال التساوى اى انهما متساويان فماتوا (قوله نصب على المصدر الخ) فضل  
 بمعنى أعطى التفضيل وهو أعم من الجران الأجرى كون في مقابلة أمر فأريده الاخضر لانه في  
 مضاهي المجاهد فلذا جعله ما يقتضى أو هو أعم لكن نصب المقول لتضمنه معنى الاعطاء ويكون ذلك  
 الاعطاء مبالغة أى زيادة على أجره بل بقاء معناه ما الاصل فلذا قال وأعطاهم زيادة وفيه وجه أتذكره  
 بعيد وهو انه منصفة دريات النكرة قدمت علم افاضت على الحال وأورد على أنه كيف يكون منصفة  
 لدرجات وهو لا يطابقه لافراده وأوجب بأنه مصدر في الاصل يستوى فيه الواحد وغيره فيوزن  
 الجميع (قوله كل واحد منها بدل الخ) نسم فيسه يجعل المعطوف على البدل بدلا للمراد أن  
 كلامها يصح لان يكون أجرا ونصبه على المصدر لتأنيده ولذا مثل بأسواطوا على هذا الوجه جعل  
 ما بعده منه وبالفعل مقدرا أى غير لهم معقرة ورجهم درجة لانه وان صرح عطفه على أجرا من جهة  
 المعنى لكن فيه تخطى لى الحال بين الاحوال المتعاطفة (فيه) ان قلت لم نصبه السبعة هنا  
 اذ لم يرد منه الا الحسن في قراءة شاذة وقرا ابن عامر في الحسب وكل وعد الله بالرفع مع أن حذف  
 العائد في يجوز بد ضرب بخصوص بالشعر عند ابن النجاشي قلت أجابوا عنه بأن قوله فعله هنا هو  
 قوله فضل الله الخ يختلف ما في الحديث فلذا رخص ابن عامر ونصب هنا كافي أما لى ابن النجاشي الا  
 أن قوله حذف العائد بخصوص بالشعر غير صحيح مع منافاته لما تقرر (قوله كر تفضل المجاهدين الخ)  
 في الكشف فضل الله المجاهدين جملة موضوعة لما نقي من استواء القاعدین والمجاهدين كأنه قبل ما لهم  
 لا يسترون فأوجب بذلك والمعنى على القاعدین غير أولى الضر ولكون الجملة الأولى سببا للجملة المتضمنة  
 لهذا الوصف ثم قال أما الفضلون درجة واحدة فهم الذين فضلو على القاعدین الاضرأ وأما الفضلون  
 درجات فالتن في فضلو على القاعدین الذين أذن لهم في التخلف كنفاء بغيرهم لان التفرق فرض كفاية  
 (أقول) هذا من مشكل هذا الكتاب لتناقضه فانه قال فيما بين ان الفضلین درجة الذين ذكرهم الله  
 هم الفضلون على القاعدین غير أولى الضر وقال ثانياً ان معناه على القاعدین الاضرأ وهذا هو الذى  
 نقله المصنف درجة واحدة راجعاً بصفة التفرق وبإضافة هم المصنف أو الاستثناء في غير أولى الضر  
 بدلان على التساوى بين المجاهدين والاضرأ وكذلك يجب النزول صريح في أن المقصود الاستثناء  
 قوم لم يقدروا على الجهاد وانما المساواة لهم فكيف يفضلو عليهم درجة وأيضاً لوجه لو قد غير  
 الاضرأ ما يلحقه اذ لا عمل لهم ولا يلية والجواب عما عدا التناقض بأن المساواة في الشئ ومعاد العمل أو  
 أنهم لم يفهموا من نقي الاستواء البون البعيد بغيراً أولى الضر يعنى أن البون البعيد بينهم وبين غير  
 أولى الضر وما هما بينهما من فرق يسير ودرجة واحدة ولذا ناهى بقوله وكلا الخ إشارة إلى تساوى ما في  
 غير تلك الدرجة وبأن وعد غير الاضرأ لكون تخلفهم بالاذن وفيه تنظم أحوال عيال المجاهدين وحفظ  
 البدنة وأما التناقض فقد دفع بوجوه مشكلة لا يمكن قطعية ما على كلامه الا بان كتاب أمور يجمعها الجمع

(فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم)  
 على القاعدین درجة جملة موضوعة  
 لما نقي الاستواء فيه والتقاعدون على  
 التقيد السابق ودرجة نصب برفع  
 الخافض أى بدنية وعلى المصدر لانه تضمن  
 معنى التفضيل وقع موقع التزمنة أو الحال  
 بمعنى ذوى درجة (وكلا من القاعدین  
 والمجاهدين) وعد الله الحسنی والمثوبة  
 وهي الجنة لمن عقدهم وخلص نيتهم  
 وانما التفاوت في زيادة العمل المتشعبين  
 الثواب (فضل الله المجاهدين على القاعدین  
 أجرا أعظم) نصب على المصدر لان فضل بمعنى  
 أجرا أو المقول الثاني لتضمنه معنى الاعطاء  
 كنه قبل وأعطاهم زيادة على القاعدین أجرا  
 عظيما (درجات منه ومعقرة ودرجة درجات  
 منها بدل من أجرا ويجوز أن نصب درجات  
 على المصدر كقول ضربه أسوأ لها وأجرا  
 على الحال منها قدمت عليها لانها أكثر  
 ومعقرة ودرجة على المصدر بانها تفضل على  
 كر تفضل المجاهدين والتابع فيه اجمال  
 وتفضيل انفع المجاهد وترغب فيه

وقد فصلنا الخبر في شرحه وأشأوا إلى أنه لم يرض بشئ منها وعندى أن أقرب ما يقال في التوفيق أن  
 ضرر أولى الضرر قسم مائع لتكليف الجهاد بالذات كالعلمي والزمانية ونحوه من المباحات ومنه  
 أخذ الضرر لبقاء البصر وهو كناية كذا كره الرأغب وجهه آخر أم قد عارض بصره الفز وكرض  
 أهل وما شأ كله فالمراد بغير أولى الضرر والقسم الثاني لأنه المتبادر من الضرر ويعلم منه القسم الأول  
 بالطريق الأولى وهو المراد بالمحصح به في النظم فطبق على سبب التزول وإذا نفي قد قصد تضمين هذا  
 المعنى فظا فيصع حينئذ أن يكون الأضراء وما في حكمهم غير ذوي الضرر لأن ضررهم ليس بضرر  
 ويصع أن يقال المراد بالقاعد من غير أولى الضرر والأضراء بقدر شدة توبتهم في وعد التوبة وجعل  
 التفاوت بينهم درجة واحدة وأمر إيسر وقد قصد تضمينهم في ما يلزمه ويعلم حكمه منه بالمر في الأولى  
 بقدر شدة جعل التفاوت بينهم بدرجات كثيرة وتخصيص غيرهم بالرجة والفران وهذا أقرب من  
 جعل أول كلامه مبنيا على وجهه وآخره على آخره وأن يكون قوله تعالى فضل الله الخ بجهة استثناءه  
 فإنه لما حكمه بالتفاوت بين المجاهدين والقاعد من غير الأضراء كان سائلا يقول لخال المجاهدين بالندبة  
 إلى الأضراء وغيرهم فذكر فضل وفضل لتفصيل فضلهم وأنه فضلهم على الأضراء درجة وعلى غير الأضراء  
 درجات لأنه ليس في كلامه ما يدل عليه والمصنف رحمه الله لما رأى ما فيه تركه واختار أن القاعد من  
 مقدر في الجميع شيئا واحدا وأنه كثر نفسه التفضيل للتأكد كدوز كرمرة بحالها بهم الحسن فيسه  
 ووجد الدرجة في الأجل وجهها في التفصيل مع زيادة الدرجة والمفرق والبر العظيم ومن الأجل  
 والتفصيل أنه في منهم المساواة فاحتضى ذلك التفضيل ثم صرح به **(قوله)** وقيل الأول ما خوله الخ  
 يعني بعض المفسرين لم يجعل التفضيل مكررا وأما في بينهم ما بان جعل الأول ما هم من الفضل  
 الديني والثاني الآخرى ولذا واحد الأول وجع الثاني لأن الأبر الديني قليل في جنب الآخرى  
 وخوله بضمها صحتها وواو مستددة ولا معنى أصحها وأصلها طاء الخول والعيد وقوله وقيل المراد  
 بالدرجة الخ يعني المراد بالتفضيل الأول رضوان الله وتعيينه الروحاني والثاني تعين الجنة المحسوس  
**(قوله)** وقيل القاعدون الخ هذا ما ذكره الرخشي وقدر ما فيه وقوله استثناءهم لانه  
 فرض كفاية كإمارة وإرادة جهاد النفس بأداء السباقي وسبب التزول ولذا آخره وقال المحدثون هذا  
 لأصله وقوله يقرط منهم أي يصد عنهم وأصل معناه سبق قبوز به لمطلق الصدور **(قوله)**  
 يجعل المأني الخ وعلى الأول ترك التأني لأن فاعله غير مؤنث حقيق وعلى الثاني هو لمكتابة  
 الحال الماضية وهذا الاعتبار كان غلبي أنفسهم بمعنى الحال وإضافته لفظية فوقع حالاً وأصله  
 تنوعهم فخذت إحدى التامين تحقفا وقسروا في الجهول يمكن من الاستغناء أي القبض والاختذ  
 وقوله في حال ظلم إشارة إلى أنه حال كآثر وكانت الهجرة واجبة في صدر الإسلام ثم نسخت بعد الفتح وفي  
 الحديث لا هجرة بعد الفتح أي فتح مكة وقبل أن يفتح مكة وقبل أن يفتح مكة وقبل أن يفتح مكة  
 الكشف وهو مذهب سيدنا مالك وسأني وفي كتاب التامع والنسوخ أنها كانت فرضا في صدر الإسلام  
 فنسخت وبقي شها به يجمع بين الأحاديث كالحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله وقوله فزلت في ناس  
 الخ زوا الطبري **(قوله)** فبعضهم **(قوله)** فبعضهم **(قوله)** فبعضهم **(قوله)** فبعضهم **(قوله)** فبعضهم  
 كذا أو لم تكن في شئ فأشأوا أن يحصل السؤال في بعضهم على ترك الهجرة والجواب استخار عنه  
 بعضهم **(قوله)** فكذبوا بالهم الخ فأنهم كانوا قادرين على الهجرة فكذبوا أم أو قصدوا أو بعضهم وهذا  
 متقاربان وقطر بمعنى جانب والهجرة إلى الحبشة هي الهجرة الأولى للعبادة وهي معروفة في السيرة  
 والحاشية كلهم فبعض من جنس من السودان أطلقت على من جملهم بمازأ كانها **(قوله)** تركهم الواجب  
 يعني الهجرة ومساعدة الكفار بالألغام معهم وفي خزانة أقال من هذا ما ذكره المصنف رحمه الله وقيل  
 هو محذوف تقديره **(قوله)** وأما قوله والمراد بالقول الأولى لأن ما بعده جوابا ومرابحة لا يصح

وقيل الأول ما خولهم قاله الناس من الفجعة  
 والتفريق جعل الذكر والثاني ما جعل لهم في  
 الآخرة وقيل المراد بالدرجة الأولى ارتفاع  
 منزلتهم عند الله سبحانه وتعالى وبالدرجات  
 منازلهم في الجنة وقيل القاعدون الأول هم  
 الأضراء والقاعدون الثاني هم الذين آذنت  
 لهم في الخلف اكتفاء بغيرهم وقيل المجاهدون  
 الأولون من جاهد الكفار والآخر من جاهد  
 جاهد نفسه وعليه قوله عليه الصلاة والسلام  
 وجهنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر  
**(وكان الله غفورا)** والمعنى أن يقرط منهم  
 (رحميا) بما وعد لهم (أن الذين قواهم  
 الملائكة) يحمل الماضي والمضارع وقرى  
 بفتحهم وقواهم على مضارع وفتى عن أن  
 آفة بفتح الملائكة أنفسهم فتصرفها أي  
 يتكلمون من استغاثا يستغفرون (ظالمى)  
 أنفسهم في حال ظلمهم أنفسهم ترك الهجرة  
 وموافقة الكفرة فأنزلت في أناس من مكة  
 أسلوا ولم يجر واحد كانت الهجرة واجبة  
**(قالوا)** أي الملائكة فبعضهم (فبعضهم)  
 في أي شئ كنتم من أمر دينكم **(قالوا)** كذا  
 مستضعفين في الأرض) اعتذروا عما هم فيه  
 به بعضهم وبعضهم عن الهجرة أو عن الظاهر  
 الدين وأعلمه الله **(قالوا)** أي الملائكة  
 فكذبواهم وأوبكتهم (أنهم تركوا أرض الله  
 واسعة فيها برأفيا) أي قفرا خرجا فحمل  
 المهاجرين إلى المدينة والحبشة **(قالوا)** كذا  
 ما وأهم جهنم تركهم الواجب ومساعدتهم  
 الكفار وهو خبرنا والقاعدة نفسه لتضيق  
 الاسم بمعنى الشرط **(قالوا)** فبعضهم حال  
 من الملائكة بعضهم **(قالوا)** فبعضهم  
 والعاذ محذوف أي قالوا لهم

معنى كونه خيرا فن قال وجعل الخبر قالوا الثاني لم يمتح الى تقديره تعالى فقد قدم وقوله مستقيمة أى  
واقعة موقوفة النتيجة التي تعطف بالفاء وتهاجر وانصوب في جواب الاستفهام (قوله مصرهم الخ)  
يعنى أن سام بن نوح كان من المخصوص بالمدح مقدرا كذا كره وقد مر منه والحديث المذكور أخرجه  
الكشي عن الحسن مرسل واستوجب معناه وجبت وحقيقته طلبه الوجوب وروى معلوما  
ويجهول ويوجه دلالة الآية تظاهروا فاقبل حكم التذنب باق فيها وقوله رفيق أبه ابراهيم عليه الصلاة  
والسلام بناء على أن الخطاب للعرب وأكرمهم ولا يجعل على الله عليه وسلم وأما جعل ضمير أبه  
النبي صلى الله عليه وسلم الى مهاجر الرومي وهو أول من هاجر والمهجر من بلاد الكفار وبلاد يعاقبها  
شعائر الاسلام واجبة كما نقله ابن العربي المالكي رحمه الله قال وكذا البلاد الرومية (قوله استثناء  
منقطع الخ) في هذا الاستثناء قولان أحدهما أنه معتل والمستثنى منه أولئك وأوادم جهم  
الاستغنيين والثاني أنه منقطع لأن الموصول ضمير والاشارة اليه بالواو لكن وقته الملائكة ظلالا  
لنفسهم من العباد بالصف كقوله المفسرون وهم القادرون على الهجرة فلم يدرج فيهم المستغنيين  
فكان منقطعاً ومن الرجال الخ حال من المستغنيين أو من الصغار غير المستغنيين (قوله وذو كرا الوالدان الخ)  
قد قدمنا معنى الوالدان وهذا قد نزل قولهم وهو أن الوالدان بمعنى الصغار غير المكلفين فحاشا  
أخراهم من الوعيد والتهديد فان كانوا على العبد والامام فلا أشكال والألفاظ قد وردت في المسابقة في  
وجوب الهجرة والامام بها حتى صككها ما كتب اليه الصبيان أو المراد بهم من قرب عهد بالصغر  
مجاناً كما مر في الثاني أو أن تكليفهم عبارة عن تكليف أولسهم بآثارهم من ديار الكفر والمراد  
التسوية بين هؤلاء في عدم الاثم والتكليف وأن العجز فينبى أن يكون كعجز الوالدان (قوله مصفة  
للمستغنيين الخ) المراد بالثبوت التصيين بأن يكون لهم لأن المراد به الجنس وهو في المعنى  
كان ذكره توصف بما وصف به وفي الكشف أن هذه حرف تفرق الجنس وهو بناء على أن اللفظة  
على اسم الفاعل الذي لم يقصده الحدث ليست موضوعة وقبل الأولى أن يجعل سائر المستغنيين  
وكذا الاصطلاح على وتر صدق ليس من مدخول النبي وتقبل قلبه لأنه من شأن التبرع (قوله  
محقول من الزعام الخ) أى هو اسم مكان يقول الله أو يملكه (قوله وقرئ يدرك بالرفع) وخرجه  
ابن جني كما نقله السمين على أنصاره وأى ثم يدركه فالاصمية معطوفة على القطعية الشرطية قال  
وعلى ذلك جيل يونس رحمه الله قول الأعرابي

ان تكبروا فركوب الخيل عادتنا • أو تزلزلوا فامعشر نزل

أى أو أنتم تزلزلون (قلت) فالاصح في محل خبره وان لم يصح وقوعه فاشترط انهم يشعرون في التابع  
وانما قدروا البند البصر رضى مع عطية على الشرط المضارع وجعل الفعل خبراً تنصب شائع لأن  
الخبر الجملة وما قبل على تقدير المبدأ يجب جعل من موصولة لأن الشرط لا يكون جملة اسمية  
اذ جعلت شرطية لم يمتح الى تقديره والاولى أن يرفع على فوهم الموصولة خبر موقوفة عن كلامهم  
ونحوها الزمخشري - على وجه آخر وهو أنه قوى الوقت فنقل حركة الهاء الى ما قبلها (قوله  
من عجزى سبق لم أشربه • ثم أجرى الوقت مجرى الوصل ضم الهاء اتاعا وحر كها تركها المنصرف  
الله لانه محال على (قوله والتصب على انصاره الخ) أى قرام شاذة عن الحسن البصري رحمه  
الله والتصب بعد الواو يكون في جواب الامور الماضية كالحض في العدو وماعداً قالوا الله ضرورية  
والنصب في الآية جوزه الكون والضرورية الفعل الواقع بين الشرط والجزاء مجزؤه  
الرفع والتصب والجزاء اذ وقع بعد الواو والفاء كقوله

ومن لا يقدّم ربه لمعظمته • فيثبتها في مستوى الصاع زاني

وهو جملة معطوفة على الجملة التي قبلها  
مستقيمة منها (وسامته مسروراً) مصرهم أو  
جهنم وفي الآية دليل على وجوب الهجرة  
من موضع لا يتكبر الرجل فيه من إقامة دينه  
وعن النبي صلى الله عليه وسلم من يزدريه  
من أرض الى أرض وان كان سبعين  
الأرض استوجب له الجنة وكان رفيق أبه  
ابراهيم ونبيه محمد عليهما الصلاة والسلام  
(الا المستغنيين من الرجال والتباعد  
والولدان) استثناء منقطع لعدم دخولهم  
في الموصول ضمير والاشارة اليه وذكر  
الولدان أن أيديهم المالك تظاهروا وان  
أيديهم الصبيان فقامت في الأمر والاشارة  
بأنهم على صدور وجوب الهجرة فانهم اذا  
بلغوا قد روي عن الهجرة فلا يحجب لهم عنها  
وأن قوامهم يجب عليهم أي بها جبراً عليهم حتى  
أمكنك (لا يتخطعون سبيله ولا يندون  
سبيله) صفة للمستغنيين اذ لا وقت فيه  
أرجل منه أو من المستثنى فيه واستثناء  
الحسنة وجدان أسباب الهجرة وما يتوقف  
عليه وهذا السبل معرفة الطريق بنفسه  
أو دليل (فأولئك عسى الله أن يقصو عنهم)  
ذكر بكلمة الاصطلاح وانقطع الغواب اذا  
بأن ترك الهجرة أمر خطير حتى أن المضطر  
من حقه أن يأمن ويترصد الفرصة ويعان  
بها قلبه (وكان الله معزاً غفوراً ومن هاجر  
في سبيل الله يجد في الأرض حراً بما كثر)  
محقول من الزعام وهو التراب وقبل طريقها  
راغم قومه بساكنه أى يفارق قسمه ويغنى  
أوفهم وهو أيضاً من الزعام (وصفة في  
الزعام وانظر الى الدين (ومن يخرج من بيته  
مهاجراً الى الله ورسوله فيدركه الموت)  
وقرئ يدرك بالرفع على أنه خبر مبتدأ  
محذوف أى ثم هو يدركه والتبصب على انصاره  
أن

وقاسوا عليه ما تم فليس ما ذكر في البيت فظهر الآية قوله (وأنطق الخ) هو من شعرته  
ما نزل من قبله بغيره . وأنطق بالجزء فاستمر

وفي الكشف وجهه أنه مستقبل مطلوب مجرى مجرى الامر ونحوه وكذلك المقصود من الآية  
الحث على ان يروى وهو في الآية أقوى لأن الشرع شديد التشبه بغيره الموجب وقيل أنه من صفات المصدر  
على المصدر المتروك مثل كرسى وأكرمك ألا يكن منك أكرامه ونحو هذا الشعر للمفسر المتعطل  
وروى لا ستر يصح فلا شاهد فيه ومعنى الآية أن من هاجر لله ورسوله صلى الله عليه وسلم فأدرك الموت  
في طريقه فأجره على أنه وكذا كل من سار لا مرفقه فواب (قوله الوقوع والوجوب الخ) يعني أصل  
معناه السقوط قال تعالى فإذا وجبت جنوبهم أتم استعمل بمعنى وهو الزوم والتبوت ومنهم من لم  
يقم هذا وظنه مشكلا قال الراغب الوقوع غلبا كيدل وجوب فاعرفه والوجوب على الله بمعنى  
وعده وتفضله مذهبا لا الوجوب العقلي الذي ذهب إليه المعتزلة (قوله والآية الكرسي زلت الخ)  
أخرجه ابن جرير عن سعد بن جبيرة عن أبيه عن ابن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه زلت في يوم من الأيام في الجنة فقلت يا رسول الله ما هذا قال هذا البيت الذي لم يزل  
كان أعني وله مال وسعة وهذه زلت فيه خاصة بكأروا ابن عمر في الأصابع وقيل زلت في أصبعي  
صبي لما أسلم وعات وهو هاجر قاله ابن الجوزي رحمه الله وكان بلغه هذا الحديث وهو يمكن له  
التي على الله عليه وسلم بهذه الآية إلى مسلي مكة فقال ليته جأولي فاني لست من المستعفين وإن  
لا تحصى الطريق وإنى لا أيت الليلة بمكة فخلوه لي سرير متوجها إلى المدينة وكان شفا كبريات  
بالتعميم ولما أدرك الموت أخذ بصفت الخ والتعميم اسم موضع قريب من مكة وقوله هذه الإشارة  
إلى العين وهذه إلى الشمال لأعلى قصدا متقاد الجارحة قبل على سبيل التصوير وقيل مباينة الله على  
الايمن والطاعة بعبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وقيل إشارة إلى البيعة والمصطفى والمعنى أن  
يسته كعبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كعبه الناس ولما بلغ خبر موته الصلابة رضى الله عنهم قالوا  
لبيته مات بالذبيحة فزلت هذه الآية (قوله فاني المخرج فيه الخ) هذا ما اختلفوا فيه هل القصر عزبة  
فلا يجوز الاغنام أم رخصة فيصير ذهاب أبو حنيفة ترجمه الله الخ الاول استدلال بأن الرخصة فرض  
أو لا رخصتين وكعتين ثم زيد عليها في الحضر وأقرت في السفر كأروا الشجاعة عن عائشة رضى الله  
عنها وذهب الشافعي رحمه الله إلى الثاني وأنه رخصة فيصير الاغنام والاشنان بالعزبة وظاهر قوله  
فليس عليكم جناح معه وأجابه عن الحديث بأنه لو كان في ظاهره لما جاز لعائشة رضى الله عنها العمل  
مع أنه روى عنها مع أنه خبر واحد لا يعارض القرآن الصريح في أنها كانت زائدة عليه اذ القصر معناه  
التقص والحديث مخصوص بغير المغرب والصبح وعبدة العلم الخصوص مختلف فيها وقد خالف  
عائشة رضى الله عنها رايها وأذا خالف الراوى روايته في أمر لا يعمل بروايته فيه وقيل قولها فرض  
الصلوات كعتين القرض هنا بمعنى البيان وقد ورد في المعنى كقرض الله لكم قهله إيمانكم وقال  
الطبري معناه فرض أن اختار ذلك من المسافرين فإن قبل هل يوجد فرض بهذه الصفة فأنما كالحاج  
فانه يخفى في النفوس اليوم الثاني والثالث وأما قبل فقد قام القرض وكان صوابا وقال الترمذي رحمه  
الله المعنى فرضت ركعتين لمن أراد الاقتصار على ما يزيد في الحضر ركعتان على سبيل التعميم وأقرت صلاة  
السفر على جواز الاغنام وثبت دلائل الاغنام فوجب المصير إليه جميعا بين الأدلة وحدث عائشة رضى  
الله عنها أخرجه الترمذي رحمه الله تعالى والدارقطني وحسنه والبيهقي وصححه والتمسك بظاهر الآية يقتضي أن الاغنام  
أفضل عنده وحدث عمر رضى الله عنه أخرجه الترمذي رحمه الله تعالى (قوله وقول عائشة رضى الله  
عنها الخ) أخرجه الشبان وقدم ترجمته وإن التعميم وانظر القصر وعلى الراوى يخالفه والعبارة به عند  
الحنفية فقد تعارض رايها وروايتها فلا يعمل بها وقد قيل أنها أولت ما روت ولا تعارض بينهما قال

قوله والحق بالجزء فاستمر  
(فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا  
رحيما) الوقوع والوجوب متقاربان والعنف  
بشيء أجره عند الله تعالى نبوت الامر  
الواجب والآية الكرسي زلت في جنده بن  
ضمة جله نبوة على سر متوجها إلى المدينة  
فالمخرج التعميم لا شرف على الموت فقه فيمنه  
على شمله فقال اللهم هذه زلت وهذا  
أما يعلل على ما تابع عليه رسول الله  
عليه وسلم لخات (وإذا ضربتم في الارض)  
عليه وسلم جناح أن تقصروا من  
سافرت (فليس عليكم جناح أن ترحل فيه  
فالهلال) فتنبهت ركعاتها ونفى المخرج فيه  
يدل على جواز دون وجوبه ويؤيده أنه  
عليه الصلاة والسلام أتم في السفر وإن  
عائشة رضى الله تعالى عنها اعترت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت  
بارسول الله صلى الله عليه وسلم وصحت وأجوبه  
وقال أحسن يا عائشة وأجوبه وأجوبه  
أقول هو رضى الله تعالى عنه صلاة السفر  
وكتان تمام غير قصر على لسان بيكهم صلى  
الله عليه وسلم ولقول عائشة رضى الله تعالى  
عنها أول ما فرضت الصلاة فرضت ركعتين  
وكتعتين فأقرت في السفر وفي بيت في الحضر  
فظاهره ما يخالف الآية الكرسي

ابن حجر رحمه الله والذي يظهر لي في جمع الادلّة أنّ الصلاة فرضت عليه الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب  
 ثم زيدت عقب المغرب ثلاثا الصبح كما رواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها وفيه  
 وركعتي الضحى لم يزلوا المغرب لانها تروى في الخبر ثم صعدوا استقرضوا الرابعة خففتم عنها في السفر  
 عند نزول الآية وبنيوه قول ابن الاثير رحمه الله ان القصص كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو ما أخذ  
 من قول غيره ان نزول الآية انخوف كان فيها وقبل القصص حركات في ربيع الاخر من السنة الثانية ذكره  
 الدلاوي وقال السهلي انه بعد الهجرة بعام أو نحوه وقبل بعد الهجرة بأربعين يوما وفي هذا قول عائشة  
 رضي الله عنها فأقرت صلاة المغرب أي باعتبار ما آل الله الامر من التخصف لأنها استمرت منذ فرضت  
 فلا يلزم من ذلك أنّ التصريح انتهى ويدل على أنه رخصة حديث صدقة تصدق الله بها عليكم لئلا  
 يؤاخذكم من ذلك حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قرأها أنها سمعته  
 من النبي صلى الله عليه وسلم ويرد على ما جمعه ابن حجر رحمه الله أنها لو كانت قبل الهجرة ركعتين لا شتر  
 ذلك وعلى كل حال فهو أمر مذهب (قوله فان صام الخ) لا يعني أنها يحصل عزيمان في السن فلا  
 يلزم التردد فيه كما مر والمراد بالاول حديث عمر رضي الله عنه فقوله تام أي مجزئ اجزاء التام القصص  
 المقصور والثاني حديث عائشة رضي الله عنها يعني أنّ ذلك ما رواه الكشي في الزيادة شاء على أنّ  
 العدد لا مفهوم له ولا يعني بعده ثم اشار الى جواب أبي حنيفة رحمه الله عما في النظم مما يدل على  
 خلاف مذهبه (قوله أربعة ترده عند الخ) يرد بفتحين جمع يرد وهو اشاعير ميل كل ميل اشاعير  
 ألف قدم والفرسخ ثلاثة أميال وكانوا يفتنون ويطلق الطريق يسمونها السكابين كل سكابين اشاعير  
 ميلا وثلاثة ميلان معناه يحد في الأذنان ويسون كل واحد منها يرد أي كلّة فارسية أهلها يرددهم أي  
 يحدون الذنوب سمى الرابك وبالسافة وزيادة من في الآيات مذهب الاخش وغيره بالباء ومن  
 عنده حصة لأن القصص بعض الصلوات في الرابعة (قوله ثم يطع اعتبار القالب الخ) لما كان  
 ظاهره أنّ القصص إنما يكون في حال خوف العدة اشارة إلى أنه شرط جرى على القالب فلا مفهوم له كما  
 في الآية المذكورة وأن ثبوته في الامن ثابت بالسنة وقوله كراهة الخ يعني أنه مفعول بتقدير مناص  
 وهو ضمير الفتنة وذكر كراهة راغرا لأنه مصدر (قوله لم يعتبر مفهومها الخ) قال الحق القناري  
 في فصول البدائع فيه بحث لأنه ورد في الحديث أن عمر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كتب نصر ونحن آمنون فقال له صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فإن كان  
 لم مفهومه ولذا أشكل على عمر رضي الله عنه فكيف يقال لا مفهوم له وإن يكن لم مفهوم فكيف أشكل  
 على عمر رضي الله عنه وهو من أهل اللسان وأجاب بما مضى أن لم مفهومه ولكن لما كان القالب في  
 السفر وانخوف جعل التادير كالعدم كما يدل عليه جوابه صلى الله عليه وسلم ولذا قال المصنف لم يعتبر  
 مفهومها بل قيل لا مفهوم لها فاعرفه فاته من دقائق هذا الكتاب (قوله فعلق بعضهم الخ) لتبديد  
 يكون فهمهم وبين أظهرهم وهي على خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص والجموع وهي خلافه  
 لما ذكره المصنف رحمه الله وعن خضعا بمحضته أبو يوسف رحمه الله قاله المصنف في كتاب الاحكام  
 والتوروي في شرح المذهب يقول التبريز انه لم يرد في كتب الفقه والاختلافات قصور في التبع وحضرة  
 الرسول صلى الله عليه وسلم أتبع في حضوره في عهده وهو مقيم المنع وبجاء العدة والتعميم عمن في معابته  
 (قوله أي المصلون من الخ) الحزم بالمهدة الاحتياط على هذا الضمير المصلين والمراد بالملهة ما لا  
 يشغل عن الصلاة كالطبخ والسيف فان كان الضمير للطائفة الاخرى فلا تنبيه وهو خلاف الظاهر ولذا  
 أخر (قوله أي غير المصلين) لا متابع أن يكون الحارسون حال جود المصلين هم المصلين أنفسهم وفيه  
 نظر إذ لا بد على أن ذلك حال السجدة بل بعد الفراغ منها على ما قيل ان مراده بغير المصلين القاريون  
 من السجود والذاهبون الى العدة والحق أن الظاهر في طائفة أخرى لم يسلوا فليصلوا معك دليل على

فان حصره فلا يقل قول بأنه تنكح التام  
 في العدة والبراءة والثاني لا يني جواز  
 الزيادة فلا حاجة الى تأويل الآية بانهم  
 ألفوا الاربعة فكان مظنة ان يضفوا اليهم  
 أن ركعتي السفر وقصورتان في الأمان  
 فيها قصر على ظنهم وفي الجناح في طلب  
 به فقصروا على ظنهم وفي الجناح في طلب  
 عند طائفة عند أبي حنيفة وقوي تصورا  
 من أقصر معنى قصر ومن الصلاة حصة  
 محذوف أي شأن من الصلاة عند سيبويه  
 ومفعول تصورا بزيادة من عند الاخش  
 (ان خففتم أن تتكلم الخ) كقروا وان التكلم  
 كانوا لكم عذوبا (مينا) شرعية باعتبار  
 القالب في ذلك الوقت وذلك يعتبر  
 مفهومها كما يعتبر في قوله تعالى فان خففتم  
 أن لا يفيها حد وفاقه فلا جناح عليكم فيها  
 اقتدت به وقد تظاهرت السنن على جواز أيضا  
 في حال الاذن وقوي من الصلاة أن يتكلم  
 بغير ان خففتم بمعنى كراهة أن يتكلم وهو  
 افعال والتعرض بآيكم (واذا كنت فيهم  
 افعال والتعرض بآيكم) فعلق بعضهم من نحن  
 فأقت لهم العدة) فعلق بعضهم من نحن  
 صلاة الخوف بضرورة الرسول صلى الله عليه  
 وسلم الفضل للجماعة وعامة الفتية  
 على أنه تعالى على الرسول صلى الله عليه وسلم  
 كيف ينالهم الآية لا تمتعه بعده فانهم قواب عنه  
 فيكون حضورهم كحضوره (قلتم طائفة  
 منهم من) فاجعلهم طائفتين فقلتم أحدهما  
 مكل يصلون وقوم الطائفة الاخرى تجاه  
 العدة (ولما أخذوا أسلحتهم) أي المصلون  
 حرما وقيل الضمير للطائفة الاخرى وذكر  
 الطائفة الاولى يدل عليهم (فاذا سجدوا)  
 يعني المصلين (فليكونوا) أي غير المصلين من  
 ورايتكم) يخرج منكم يعني التجهي صلى الله  
 عليه وسلم ومن صلى معه

فقلب المخاطب على الغائب كولات طاعة أخرى لم يصلوا) لا شغلهم بالحراسة (فصلوا ما ملكت) ظاهر يدل على أن الامام يصلي من غير بكل طاعة مودة  
 كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل غفل وان أريد به أن يصلي بكل ركعة فان كانت الصلاة ركعتين فكيفيته أن يصلي بالاولى ركعة ويستظهر فاحتمل  
 بتواصلهم منفردين وبذهول الوجه العذوق تأتي الأخرى فيتم بهم الركعة الثانية ثم يستظهر فاعاد حتى يتواصلهم ويصليهم كما فعله رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بذات الرفاع وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يصلي بالاولى ركعة ثم يذهب هذه وتقف بازا العدو وتأتي الأخرى فتصلي معه ركعة  
 ويتم صلاته ثم تعود إلى وجه العدو وتأتي الأولى فتؤدي الركعة الثانية بغير قراؤتها وتم صلاتها ثم تعود وتأتي الأخرى فتؤدي الركعة بقراؤتها وتم صلاتها  
 (ولا يأخذوا حذرهم أو سطهم) جعل الحذر (١٤٤) يتضمن في الغارز فيجمع فيه بين الأسلمة في وجوب الأخذ وتظهر قوله تعالى والذين

تووا الدار والدين والذين كفروا  
 لو تفطنوا من استسلمكم أو استسلموا فليقولوا  
 عليكم بيعة واحدة) فتووا أن ينالوا منكم  
 غرة في صلاتكم فيشدون على حكمهم شدة  
 واحدة وهو بيان ما لا جله أمر وأياخذ  
 السلاح (ولا جناح عليكم أن تنقضوا أسلحتكم)  
 من مطروكتم مرضى أن تنقضوا أسلحتكم  
 رخصة لهم في وضعها إذا نزل عليهم أخذها  
 بسبب مطروك مرض وهذا مما يؤيد أن الأمر  
 بالاختلاص وجوب دون الاستيصال (وخذوا  
 حذركم) أمرهم مع ذلك بأخذ الحذر ولا  
 يهجم عليهم العدو (إن الله أعد للكافرين عذابا  
 مهينا) وعد الله المؤمنين بالنصر على الكفار  
 بعد الأمر بالزم تقوى قلوبهم ولعلوا أن  
 الأمر بالزم ليس لتضعهم وغلبة عدوهم  
 بل لأن الواجب أن يحافظوا في الأمور على  
 مراسم التقوى والتدبر فتووا على الله  
 سبحانه وتعالى (فإذا قضيت الصلاة) أدبتم  
 وفرغتم منها (فادعوا إلى الذكر فجميع  
 الأحوال أودا أدبتم أداء الصلاة واشتد  
 الخوف فادعوا كما أمكن فاما سابقين  
 ومقارفين وقعدوا من وعلى جنو يكمن  
 مخفئين (فإذا طمأنتم) سكنت قلوبكم من  
 الخوف (فأتوا الصلوة) فعدوا واحفظوا  
 أركانها وبركاتها وأولها تاسئة (إن  
 الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)  
 فمواجهدوا الأوقات لا يجوز إزاجها من  
 أوقاتها في شيء من الأحوال وهذا دليل على  
 أن المبدأ في الصلاة وأنها واجبة الأداء  
 حال المسابقة والاضراب في المعركة وتعليل  
 للأمر بالاتباع كما أمكن

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصلي المخاطب حتى يعطى (ولانهم) ولا تصفوا (في أوقات الغزو) (الخ)  
 في طلب الكفاية بالقتال (ان تكونوا تملكون فأنهم يملكون) كائنوا لوزن وجوه من الله الماريجون الزام لهم وتفرع على التواشي بأن شررا لقتال دائر  
 بين الفريقين غير مختص بهم وهم يرحلون من الله بسبب من انظار الدين واحتشاق التواب بالامر بوجوههم فينبغي أن يكونوا أدبهم في الحرب  
 وأصبر عليها وقرعنا أن تكونوا بالفتح يعني ولا تملكون لأن تكونوا تملكون ويكون قوتهم فأنهم يملكون على النبي من اللون لاجله ولا يترتب في بدر الصغرى  
 (وكان الله عليا) بأعمالكم ونصائحكم (حكما) فيما بأمره يعني (اننا نزلنا إليك الكتاب باطع نفسك بين الناس) نزلت في طهمة بن أريق

(الخ) طعمة بنغ الطام الملهمة وكسر هاء روية وسكون العين الملهمة وفي الصامون انه يضم الطاء وفي  
 كتاب الحديث انه مثلت الطاء والكسر أشهر وأبهر في بعض اربق والحديث رواه الحاكم والترمذي  
 عن قتادة بن شريك بنغ الطام الملهمة والقائه من الاضار وقوله وشياها أي الدرع لانهم سمعوا  
 وقوله فسأله القاء فصحة أي فاطلقوا أو قوه فسأله أن يجادل عن المسلم لان الحال شاهدته إذ  
 السركة في يدي اليهودي واليهود ميمون بالزور ورواه عن الاضار وقوله فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الخ أي هم بأن يحكم بظلمهم الحال اعتمادا على مدعهم لأنه علم راية اليهودي وهم يختلفون فان مقامه  
 صلى الله عليه وسلم أجل وأعلى من ذلك وفي امضاء شهادة اليهودي على طعمة وهو مسلم ما يحتاج الى  
 التأويل (قوله معاذة الله الخ) يعني أراد المنة عن الاثنين أحدهما الصائد المخذوف والثاني  
 الكفاف أي بما أرا كما افقهه من رأى معنى عرف المتعدي أو أحد هدي بالهزمة لائتين وقيل انهم  
 الرأى من قوله لم رأى الشافعي كذا وجعلها علمية يقتضي التعدي الى ثلاثة مقابيل وحذف اثنين  
 صها أي بما أرا كما افقهه حقاً وهو مدعى وأما جعله من رأى البصريه مجازاً فلا حاجة اليه (قوله أي  
 لاجلهم الخ) يعني أن اللام ليست صله خصيصاً بل علمية ولا تكن عطف على أثرها بتقدير قلنا يجوز  
 عطفه على الكتاب لكونه منزلاً من خلاف الظاهر (قوله للبراء) البراء اتماماً من دعي برى وأجمع برى  
 وأبوه مثله قال السهيلي في الرض الأثني برى بهضم الباء جمع برى اسم جمع على فاعل أوجع وأصله برآء  
 كبر ما لحذف إحدى الهمزتين التحفيف ورويه فعاه وانصرف لأنه أشبه فعاه وقوم بعضهم أنه من  
 باب فرير وفرار وليس بشئ وقال ابن الجصاص البصريون لا يعرفون ضم الباء فيه وانما هي مكسورة  
 تكروماً وأما برى بالفتح كسالم فمخدر اه تخليل البراء بالضم كله راء لأن المراد به اليهودي لكن  
 الأصح الفتح عن أن المراد به الجمع بقوله تراءى منه وأما برى لا ينفى ولا يجمع لكونه في الأصل مصدرًا مثل  
 سمع وذلك لتقابل الجانبين ويجوز في العبارة برآء على صيغة الجمع ككروما لا ينفى مقابله من التصور  
 (قوله معاذة الله الخ) أي في أمر طعمة فبرآءه لظهور الحال والله بك الشئ خصوصاً إذ ينظر أنه لافق  
 ليس بذنبي حتى يستغفره لكن اعظم التي صلى الله عليه وسلم وصحة الله وتزجيده عن فهم التفاصيل  
 أمره بالاستغفار إذ التوب وارشاده الى التوب وأن عا ليس بذنبي إذا خطر بياله بالنسبة لفظه  
 كذنب فلا يرد على المصنف وجه الله شئ كما فهم وقال التبا يوري قال الطاهر في صحة الايمان  
 عليهم الصلاة والسلام لولا أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يتخاصم لاجل ذلك لكان لما ورد التي عنه  
 ولما أمره بالاستغفار وأجيب بأن الأمر بالشئ لا يقتضي حصول المنى عنه بل ثبت رواية أن قوم طعمة  
 التمسوا منه صلى الله عليه وسلم أن يدراعن طعمة بلحق السركة باليهودي توقفوا ونظروا في حلال  
 التوم شهدوا بسركة اليهودي وبرآء طعمة ولم يظهر لشيء صلى الله عليه وسلم ما يقدر في شأنهم  
 بالنقض على اليهودي فأطعمه الله على حقيقة الحال أوله المراد واستغفر لا وثلك الذين بزواجمة  
 (قوله يخونونهم فان وبال خائنتهم يعود عليهم الخ) يعني أن خائنة الفجر جعلت خائنة لانفسهم لأن وبالها  
 وشرها عائد عليهم فهو مجاز عن ذلك وقوله أوجع الحصة خائنة ظاهراً أي معنى يخونونهم يصونون  
 ويكسبون الأثم لأنفسهم مفعول له لا يعني يظنون لأنفسهم وظل النفس معروف في عمل المعاصي وقبل  
 انشاء عجايز من الحضرة ولا يمد فيه (قوله مبالغة في الخائنة الخ) يعني المراد بالغة الاصرار لأنه  
 كثر تكرار الفعل وقهر روى الجزاء والطريق في مجهم من حديث قتادة رضي الله عنه وقوله ليسرق  
 لعله كثره أو يسارق الله أهل الدار أو المراد ما تعهم (قوله يسترون منهم حساء) فسر الاستغناء  
 من الناس بالاستئثار لاجل الحما والخوف وقسر الاستغناء من الله بالاستحياء لأن الاستغناء منه تعالى  
 محال فلا غافلة في نفسه ولا معنى للذم في عدمه بخلاف الاستغناء من الناس كما قالوا في الله لا يستحي  
 أنه مجاز عن أن سلب الاستحياء ليس محالاً ويصح أن يكون مشاكلة (قوله لا ينجي عليه سرهم الخ)

من بين ظفر سر قودر عن من ياروه قتادة بن  
 النعمان في برآءه حتى يخل الدقيق ينجي  
 من عرفه وشياها عن زيد بن الحارث  
 اليهودي فالتفت الدرع عند طعمة فلم  
 توجد وحطفاً أخذها وما به اعلم  
 فركوه واتجروا في الدقيق حتى انتهى المنزل  
 اليهودي فأخذوها فقال دفعها الى طعمة  
 وشهدت ناس من اليهود فالتفت بنظرهم  
 الملقوا بنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فسأله أن يجادل عن صاحبهم وقالوا إن لم  
 تفعل ذلك واتضح برى اليهودي قسم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفعل (عما  
 أراد الله) بما عرفت الله وأوحى به اليك وليس  
 من الرزية يعني العار والالامة أي لاجلهم  
 مقابله (ولا تكن للغة اثنين) أي لاجلهم  
 والمبالغة عن خصمها فلهذا واستغفر الله  
 على محنتهم (إن الله كان قهراً راجحاً) لمن  
 عملهم به (إن الله كان قهراً راجحاً) لمن  
 يستغفروهم (ولا تجدونهم خائنة لهم) يعود  
 عليهم أوجع الحصة خائنة لها كما جعلت  
 ظلمها عليها والله بطعمة وأمثاله أوله وقومهم  
 فانهم شاكروهم في الإثم حين شهدوا على  
 برآءه وخصوصاً عند أن الله لا يصب من كان  
 خائناً مبالغة في التمسك مصرعاً عليها  
 (أيها) منكم كما يروي أن طعمة هرب الى  
 مكة وارتد وتعب طاماً ليسرق أهله فقط  
 الما طع عليه قتله (يستخفون من الناس)  
 يستترون منهم موم وخوفاً ولا يستخفون من  
 الله وهو أحق بأن يستخفوا ويخافوا منه  
 (وعوهم) لا ينجي عليهم سرهم ولا ينجي  
 معه الا ترك ما يستخفون به وبزواجهم عليه

قوله كما ذكره الزمخشري في آخر عبارته هناك  
والاثم الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب  
ومنه قيل لعقوبته الاثم فعال منه  
كان لكال والعذاب والوبال قال  
لقد فعلت هذه التي به فقلت  
أسباب النوى قبل المات أنماها  
والهمة نفسه عن الواو كانه يتم الاعمال أي  
يكسر هاء حياطة اه  
قوله تقوى الخ الذين يكثر من الخ فيه أن هذا ليس  
معلوم قابوا وهو فرض كلامه اه معصيه  
(اذ يبينون) يذبحون ويذودون (ما لا يرضى  
من القول) من رضى البرى والمكلف الكاذب  
وشهادته لا يروى (وكان الله يخلصون عيلا)  
لا يفتون عنه شيء (ها أنتم هؤلاء) مبتدأ  
وخبر (جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) جلة  
مدينة لوقوع أولاء خبر أولئك عند من يحمله  
موصولا (فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة  
أمن يمكن عليهم وكيفا) محاميا يجمعهم من  
عذاب الله (ومن يعمل سوا) فيحيا به  
غيره (أو ينظم نفسه) بما يخص به ولا يتعداه  
وقيل المراد بالسمو مادن الشرك لولا الظلم  
الشرك وقيل الصغرة والكبرياء (ثم يستغفر  
الله بالتيوبه) يبدئه لغفورا (لذوبه) رحما  
مقتضاه عليه وثمة لمطعمه وقومه على  
التوبه وبالا استغفار (ومن يكسب اثما فاعثما  
يكسبه في نفسه) فلا يتعداه وباله كقوله  
نعالي وإن أسأت فلها (وكان الله عليا حكما)  
فهو عالم به لا يحكم في مجازاته (ومن يكسب  
خطئة) صغرة أو مالا عديته (أو اثما)  
كبيرة أو ما كان عن عهده (ثم يبره يربا)  
يكارى طعمة أو ينادي بواحد الضمير لكان أو  
(قد احتل بها ثانا أو امينا) بببوى  
البرى وثيرة النفس الشاططة والفتك سرى  
ينهما وان كان مقترف أحدهما دون مقترف  
الآخر (ولولا فضل الله عليك ورحمته)  
باصلام ما تم عليه الوسى والضمير رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وجعله لتعظيم  
لهم طائفة منهم) أي من ينظر (أن  
يتأولوا) عن القضاء بالحق مع علمهم بالخال  
والجمل به جواب لولا وليس

بعض المراد بالهبة هنا التهديد بأنه يعاقبهم فلا يحدوه وقوله يدرون لما كان أكثر اتدبر ما عتبه  
عنه ومعنى يزودون ينون ويجوز تقديم الرامطة فيه كما ذكره ومعنى لا يفتون عنه شيء كمال قدرته  
قالا ساطعة هنا استعارة (قوله جلة مدينة الخ) لما كان الأخيار من الضمير باسم الإشارة نحو أنت هذا  
بجيب الظاهر لا فائدة فيه جعلت الإشارة إلى موصوف بصفة بيته ما يقع بعد أولاء بمعنى الجادلين  
وبه تم الفائدة وقد مر الكلام فيه وكونه صلة تذهب لبعض التصانيف كل اسم إشارة يجوز أن يكون  
موصولا ولا يجوز على أنه مختص بمبدأ وأعله فالجمل ظاهر (قوله محاميا الخ) أصل معنى الوكيل  
الموكل الذي الأمور موكولة ولما كان من هو كذلك يحفظ ما وكل اليه ويحمله استعمال في لازم معناه  
فلذا فسره بمبدأ كروا هذه ونظائرهما ما وقع بعده اسم استفهام منقطعة وقيل عاطفة كائنه في الدور  
المصون وكلمه مراد من قال إنه لا اتصاله ولا منقطعة (قوله فيسألو به غيره) أخذه من مقابله  
انظر النفس الغير المتعدى وتفسره بعادون الشرك لأن السوء يستعمل فيه وقد قيل بالظلم المستعمل  
في القرآن بمعنى الشرك كقوله تعالى إن الشرك لظلم عظيم وجعله بمعنى الصغرة لأن الاسماء تستعمل  
بمعناه وبمعنى الفلانة وسكون الاستغفار بمعنى التي به ظاهر وقوله وفيه بحث في نسخة بحث وهو عيانه  
وتعبيره الخطئة والاثم بمبدأ كره أخو من المقابلة والتغايير بين ما ولان الاثم كما ذكره الزمخشري (أ)  
في سورة الحجرات الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب وهبته بدل من الواو ومن ثم أي كسره  
يكسر هاء حياطة وقد يستعمل في مطلق الذنب كقوله كثر الاثم كافي الكشف (قوله وحده الضمير  
الخ) اشتق الصلة في هذا الضمير نقل يعود على انما والتعاطفان بأ ويجوز عود الضمير في بعدهما  
على المطوف عليه فهو اذا وأو اختارة وأولها انقضوا اليها وعلى المطوف نحو والذين يكثر من  
الذهب والقضة ولا يتقونها وقيل يعود إلى الكسب في حداثه لاهو وبعضهم واجب افراد لانه  
يعود على أحد الأمرين لا على التعيين كانه قبل ثم يرم بأحد الأمرين وقيل في الكلام حذف أي يرم  
بما هو والثالث هو المشهور ولذا اختاره المصنف رحمه الله (قوله بسبب رضى البرى الخ) في الكشف  
لانه يكسب الاثم ثم يرمى البرى ما عت فهو جامع بين الأمرين فنقل في معناه انه إشارة إلى أن في التنزيل  
انما ونشر اخر غير مرتب لانه في التفسير الترتيب والاولا بمرتب باب تكرار الشرط والجزاء فهو من  
أدرك الصانع فقد أدرك المرعى فينبغي أن يجعل تشكيرا بها فانا انما على التفتيح والتحويل وفي ذلك دلالة  
على بعد مرتبة الهبات من ارتكاب الاثم نفسه وقيل أن في ترتيب الجزاء على الاثم ثم الرى به أو بهما  
اشكالا وكذا في مفارقة احتمال الاثم والهبات أعني الاتصاف بهما لكسب الاثم والرى به ووجه التفتيح  
عن الاول أن المراد بالاثم في جانب الجزاء ما يعم الخطيئة أيضا فليس با نظر إلى أن الرى بالخطيئة اعظم  
لهما وادراج في حكم الاثم أو إلى أنه يطلق على مطلق الذنب كما ذكره وعن الثاني بأن تغاير المفهوم يجب  
له تغاير المعنى وأما التفتيح الحاصل من التشكير يعطى التفتيح وأنه على أسلوب من أدرك الصانع  
ولا انما عرف كلام المصنف رحمه الله به ذا فوه بحث ومعنى كلام المصنف رحمه الله انه لا يجاديهما  
الواقع في الجزاء سوى بينهما في ترتيب ذلك على أحدهما لا على التعيين والعطف بأوالفائدة لذلك وان كان  
أحدهما وهو الكبيرة والعلم اعظم من الآخر وهو الصغرة أو مالا عديته فانتقل (قوله باعلام  
ساحس) وفي نسخة هدا وقوله وجهه للتعظيم كذا وقع في نسخ وهو سهو لانه انما يتوجه لو كان  
النظم عليكم وليس كذلك ولذا وقع في بعضه المقاطعة بره وأما الجواب بأن المراد جمعه في مثله  
بما وقع فيه مجموع كقوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاستعصى الشيطان فتكفل لادلافة في كلامه عليه  
(قوله أي من ينظر) هذا بالنظر إلى المعنى والمآك والافلاذ كفي الكلام لبق ظفر ولادلافة عليهم  
بخصوصهم حتى يرجع إليهم الضمير وهو راجع للذين يحتفون على أن المراد بهم من ينظر لثارتهم طعمة  
في الاثم لتصرته وأما كون نزول الآية فيهم بدلا على ذكرهم فبعد وضعية تناولها طائفة (قوله وليس



القصدية التي هي همهم بل التي تاتي بغيره (وما يشاؤون ان انفسهم) لانه ما زال عن (١٧٧) الحق وعاد وباله عليهم (وما يضرونك من شيء) فان الله سبحانه

وتعالى يحكم وما خطير سالك كان اعتقادا منك على ظاهر الامر لا مثالا للحكم ومن شيء موضع النصب على المصدر أي شأمن الضرر (وأزله عليك الكتاب والحكمة) وعلمك علم تكن تعلم من خفيات الامور (أومن أمور الدين والاحكام) (وكن فضل الله عليك عظيما) اذ لا فضل اعظم من النبوة (لاخبرني كثير من تجوهم) من متناجهم كثرة تعالي واذهم تجو أي متناجهم قوله (الامن امر بصدقة أو معروف) على حذف مضاف أي الامن تجو أي من امر أو على الاقتران بمعنى ولكن من امر بصدقة في تجو ما تلو المعروف كل ما يستحسنه التمرع ولا يتكره العقل ونفسه ما بالقر من واغاة الملهوف وصدقة التطوع وسائر ما فيه (أو اصلاح بن الناس) أو اصلاح ذات البين (ومن يفعل ذلك اتقاهم ضاعة الله) قبول نية أجرة عظيما) بئ الكلام على الامر وتب انظر على الفعل لدل على أنه لما دخل الأمر في زمرة الخبيرين كان الفاعل ادخل فيهم وإن العدة والقرض هو الفعل واعتبار الامر من حيث انه وصله الله وقيد الفعل بأن يكون لطلب مرضاة الله سبحانه وتعالى لأن الاعمال بالنيات وأن كل من فعل خيرا رياء وسعيا لم يستحق به من اجر أو وصف الاجر بالعلم تنبها على حقارة ما فات في جنبه من اعراض الدنيا وقر أحسن وأوعر و يؤت به بالمال (ومن يشاق الرسول) يخالفه من الشق فان كلام من يخالفه في شق يقرب الاثر (من بعد ما تبين له الهدى) ظهر له الحق بالوقوف على الحجرات (وبيع غريبيل المؤمنين) غرماهم عليه من اعتقاد أو عمل (نوه ما تولى) يقصده والمبالغة من الضلال وتخلي عنه وبين ما اختاره (فصله جهنم) وتدخله فيها قرأ بفتح النون من صلاها (وساعت صبرا) جهنم والاية تبدل على حومة مخالفة

القدح الخ) حال الراغب ان قيل قد كادوا هموا بذلك فكيف هذا ولا تقتضي امتناع الجواب أجيب بوجهين أحدهما ان القوم كانوا مسلمين لم يعموا بضلالة وانما كان ذلك عندهم صوابا والثاني أنه نزل اليهم لا لتبطل العدم فجعل كلمة متنى كقولك فلان شئت وأهلك لولا أني تذكرت ذلك تنبها على أن أثره لم يظهر وقيل ان الجواب محذوف أي لا شاكوا اذ هموا بذلك وقوله مع علمهم بالحال أي ارباب الخائضين سواء كان بعضهم أم لا منهم لم يعلموا بتحقق الضلال وقوله لانه أي همهم يعني أنه لعدم أثره يعود ما لو بان عليهم كانوا أضلوا انفسهم وقوله في موضع النصب على المصدر أي أمن زائدة ونحو كان منصوبا على المصدرية وأما قوله شأمن الضرر فاعلم من شيء وتنبه كبره لأن من تنبها وقوله وعلمك ما تولى فكيف هذا الآية لا يمنع من قوله في سورة أخرى ما لم يعلم لان معناها لم يكن فيك قابلية للعلم ولذا فسر بجنازك وقوله وتنبهته (قوله اذ لا فضل اعظم من النبوة) قبل الآية على أن النبوة اعظم من الرسالة أو على ترادفهما فاقترن (قوله من متناجهم الخ) التصوي تكون مصدرا بمعنى المتناجي والمحدث الذي يتناجب به ويسر وتطلق على القوم المتناجين كما في قوله واذهم تجو أي متناجهم أما بجنازك رجل عدل أو حقيقة على أنه جمع نجي كما تراه الصكرى وعلى هذا من الحسين يقرب اتصال الاستثناء واحتياجه الى التقدير وعدمه على الاول في كلام المصنف هو متصل وعلى الثاني كذلك بتقدير مضاف أو منقطع ويعلم حال اعرابه من ذلك ويكفي في الاتصال صحة المدخل وان لم يجزم به فلا بد عليه ما فهم أنه متصل جاني كثير من الرجال الا زيدا لا يصح فيه الاتصال لعدم الجزم بدخوله في الكبر والاقتران لعدم الجزم بغيره ولا حاجة الى التكلف في دفعه وأما جملة متعلقا بما أخفف اليه التصوي بالاستثناء والبدل تغلاف الظاهر وقال الصبر رانه لا معنى له وقوله تأمل (قوله والمعروف الخ) قبل لولا قصر على ما استحسنته الشرع لكان أولى اذ كل ما يستحسنه الشرع لا شكره العقل (قوله بئ الكلام على الامر الخ) لما كان ومن يفعل تدبيل لقوله الامن امر بصدقة الخ فينبغي أن يكون ما تابعا للمذيل ولما مطابقة بين امر الفعل وفاعلها ظاهرا فذلك أوله يصح للقرينة الاولى كناية عن الفاعل ليحصل التطابق بالطريق الاولى ويحصل النسيئة كناية عن الامر لشدة وتناوله اليه ويانه أنه لما وصف الامر بانفسه يعلم أن فاعله كذلك بالطريق الاولى فذا فاعله ففسوف نية أجرة عظيمة لان فاعله أولى بمضاعة أجرة وتعليم نوايه وأنه عير عن الامر بالفعل اذ هو يكتفي به من جميع الاشياء كما اذا قبل حلفت على نفيها وكرمه وكذا وكذا فتقول نعم ما فعلت الا أنه يحتاج الى تكة العذر من بامر وهو انصر لما قد تأمل ويجوز حصل ذلك اشارة الى الامر بصدقة أو معروف أو اصلاح فتكون معنى من امر ومن يفعل الامر واحد والمصنف وجه الله اختيارا للشي الاول لظهوره ولك أن تقول انه لا حاجة الى جعله تدبيل لما ذكره الا انما استعرد ذلك ليعلم امره وهذا التكلف فيه (قوله وقد فعل بالان يكون الخ) المرادة الرضا وظاهر كلامه أن الرياء يحيط لتوابع الاعمال وبه صرح ابن عبد السلام والنزوي وقال الفزاري اذا غلب الاخلاص فهو مثاب والا فلا وفي دلالة الآية على ما ذكره المصنف رحمه الله نظر لانه ثبت للخصائص أجرة عظيمة وهو لا يتأني أن يكون لقبه ماديته وذلك دفعه المصنف وجه الله بأنه عظمته بالنسبة الى أو الدنيا أو لا بر آخر وقوله يخالفه الخ فيبره المشافة بأنما يعنى مخالفة وقوله من الشق بغيره الفتور الصكر (قوله ظهر الخ الخ) قبل الانب تبصر بظهره والحق فيما حكمه النبي صلى الله عليه وسلم وقوله غير ما هم عليه اشارة الى أن السبل كناية أو مجاز عما ذكره (قوله تصبه والبال الخ) أي تصبه وتجبسه لتوليا أي مباشر لما هم فيه من الضلال قبل ولولا قصر عليه لكان أولى لأن تأويل أمناه بالتبعية مبنى على الاعتزال وعدم خلق الضلال أو كان عليه عطفه بأشارة الى سبهم وجعل نصله بجناز من الدخال لما لمز وقوله وساعت مصبرا بهم اشارة الى تقدير المخصوص بالهم ولولا قدر التولية لصح (قوله والاية تبدل على حومة مخالفة





في صفه لان فيه غرض او هو طلب له ولا يجوز في كبره ومن من تغير يخلق الله الشئان والوهم  
 طاحه وقصوهما والجبل الاربع حكاية عما ذكره  
 الشيطان نطقا او آثاء فعلا (ومن  
 يتخذ الشيطان وليا من دون الله)  
 يتخذ الله شريكا له على ما امره الله به  
 وبما امره من طاعة الله سبحانه وتعالى الى  
 طاعته (قد خسر خسرنا مينا) اذ خسر  
 رأس ماله بدل مكانه من الجنة بمكانه من  
 النار (بعد هم) ما لا ينجزه (وعظيم) ما لا  
 يتناول (وما يذهب الشيطان الا غرورا)  
 وهو اظهره لرفع في نفسه الضرر وهذا  
 الوعد اما بالحوار الفلسفي او بلسان  
 اوليائه (اولئك) او اهلهم جوهر لا يحدون  
 عنها محاسن معد لا وهو باطن خاص يحبس  
 اذا جسد وعنه حاله منه وليس ماله  
 لانه اسم مكان وان جعل مصدره لا يعمل  
 افضاه ما قبله (والذين آمنوا وعملوا الصالحات)  
 سيذهب عنهم جنتهم في من تحتها الانهار  
 خالدون فيها ابدا وعندها حقاً أي وعده  
 وعدا وحق ذلك حقاً قالوا وقد كذب  
 نفسه لان مقتون الجلة الاحميه التي قبله  
 وعد والثاني مؤكده لغيره ويجوز ان يثبت  
 الموصل بصل يشيرون ما بعده وعدها بقوله  
 سندهم لانه يعني تعدد ادخالهم وحسنا  
 على انه حال من المصدر (ومن اصدق من  
 الله قبلا) جله مؤكده بليغة والمقصود من  
 الآية عارضة الخواص والصدق لا وليائه والمبالغة  
 لقربانه بوعده الصادق في نفسه له (ليس  
 في فوكيده ترغيبا للعباد في نفسه له) ليس  
 بما يكسبهم الا ما في اهل الكتاب أي ليس  
 ما وعد الله من الثواب بنال بما يكسبهم بها  
 الملوك ولا بما في اهل الكتاب وما يتنايل  
 بالايمن والعدل الصالح وقيل ليس الايمان  
 بالثاني ولكن ما وقرى القلب وصده العمل

في صفه لان فيه غرض او هو طلب له ولا يجوز في كبره ومن من تغير يخلق الله الشئان والوهم  
 طاحه وقصوهما والجبل الاربع حكاية عما ذكره  
 الشيطان نطقا او آثاء فعلا (ومن  
 يتخذ الشيطان وليا من دون الله)  
 يتخذ الله شريكا له على ما امره الله به  
 وبما امره من طاعة الله سبحانه وتعالى الى  
 طاعته (قد خسر خسرنا مينا) اذ خسر  
 رأس ماله بدل مكانه من الجنة بمكانه من  
 النار (بعد هم) ما لا ينجزه (وعظيم) ما لا  
 يتناول (وما يذهب الشيطان الا غرورا)  
 وهو اظهره لرفع في نفسه الضرر وهذا  
 الوعد اما بالحوار الفلسفي او بلسان  
 اوليائه (اولئك) او اهلهم جوهر لا يحدون  
 عنها محاسن معد لا وهو باطن خاص يحبس  
 اذا جسد وعنه حاله منه وليس ماله  
 لانه اسم مكان وان جعل مصدره لا يعمل  
 افضاه ما قبله (والذين آمنوا وعملوا الصالحات)  
 سيذهب عنهم جنتهم في من تحتها الانهار  
 خالدون فيها ابدا وعندها حقاً أي وعده  
 وعدا وحق ذلك حقاً قالوا وقد كذب  
 نفسه لان مقتون الجلة الاحميه التي قبله  
 وعد والثاني مؤكده لغيره ويجوز ان يثبت  
 الموصل بصل يشيرون ما بعده وعدها بقوله  
 سندهم لانه يعني تعدد ادخالهم وحسنا  
 على انه حال من المصدر (ومن اصدق من  
 الله قبلا) جله مؤكده بليغة والمقصود من  
 الآية عارضة الخواص والصدق لا وليائه والمبالغة  
 لقربانه بوعده الصادق في نفسه له (ليس  
 في فوكيده ترغيبا للعباد في نفسه له) ليس  
 بما يكسبهم الا ما في اهل الكتاب أي ليس  
 ما وعد الله من الثواب بنال بما يكسبهم بها  
 الملوك ولا بما في اهل الكتاب وما يتنايل  
 بالايمن والعدل الصالح وقيل ليس الايمان  
 بالثاني ولكن ما وقرى القلب وصده العمل



الله الآتي وهو الشاك (قوله والجله استئناف الخ) لم يرض حاق الكشاف من أنها اعتراض  
لأن الاعتراض يكون في إنشاء الكلام أو بين كلامين متصلين وهذا ليس كذلك ولذا قال شراحه  
انه يعني التذليل في كلامه وجعله حالبة خلاف الظاهر والعطف على ما قبله لا يصح الابتكاف كما  
لا يخفى وقوله والإذنان بأنه أي الاهلام والبيان لأن اتباعه في غاية الحسن لأن الملل وضع الهي  
فن جاءت على يده اذا كان خليلا للواضع كما قالت عاشره على يده (قوله روى أن ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام بعث الخ) لم يصح الحفاظ هذه الرواية وقالوا المروي ما ترجمه ابن جرير وابن أبي حاتم  
أن أول جبار في الارض كان غمر وذو كان الناس يفرحون بتارون من عندهم الطعام فخرج  
ابراهيم عليه الصلاة والسلام يتار معهم فلما تمهم غمر وذو جعل يسألهم من ربكم فيقولون أنت حتى  
أنت ابراهيم عليه الصلاة والسلام فسأله فقال ربي الذي يحيي ويميت على ما مضى الله فردد بغير مرة  
فخرج الى أهله ومزج كتيب من رمل فقال ألا تأخذ من هذا فأقبه أهله حتى يطعموا فأقبه  
ووضعه ثم نام فقامت امرأته فقصته فأذا هو أجد طعام فصنعت منه وقرنته له فقال عليه الصلاة  
والسلام من أين هذا فقالت من الطعام الذي حنت به فعرف أنه من الله وأخرج نحوه ابن أبي شيبة  
وليس فيه شيء من ذكر الخليل وأزمة بفتح فككون وفي نسخة بفتح اللام وتشديد الباء قال الصيرفي  
يطلب المردة وهي الطعام وأزمة بكسر فككون وفي نسخة بفتح اللام وتشديد الباء قال الصيرفي  
اسم موضع قريب الطائف وقيل ما بطريق مكة ولا وجهه والظاهر من كون خليفه يصبر أن يكون خريفا  
منها بالارض الختصة قالها هو أنه بالثدي بمعنى ذات رمل ونحوه لا بحجارة دليل ما في الرواية  
الأخرى أنه من كتيب من رمل والفرار مع غمر ذو الكسروهي وعامعروف وحزاري يضم الحاء  
وتشديد الاء وأول آية بعد هارام مقحومة ثم آية مقصورة دقني شديد البياض ودخله من قولهم  
حوروا الطعام بمعنى يبيض والبطحاء أرض يجري فيها السيل منطبعة واخترت بمعنى اتخذت الخبز وعليته  
مينا يجازي يعني غشيه النور بفتحة وسارة زوجته عليه الصلاة والسلام (قوله قلنا ولكم الخ) يعني  
أن الأثم للاختصاص والاختصاص من اديه ذلك هنا وأشار بقوله يختار الخ إلى أنه متصل بقوله واتخذ  
الله ابراهيم خليفا لانه يعني اختاره واصطفاه كما ترى هو ما لك لجمع خلقه فيختر من يريده منهم  
كأبراهيم عليه الصلاة والسلام وأشار بما بعده الى ما اختاره من الخشنة من أنه متصل بقوله ومن يعمل  
من الصالحات وأنه كالتعليل لوجوب العمل وما منه من قوله ومن أحسن دينا اعتراض (قوله  
احاطة علم وقدرته الخ) يعني أن حقيقة الاحاطة في الاجسام فاذا وصفها بجماعها وتعالى فالمراد بها  
مجازا فهو علم وقدرته المقصود من ذكره التعريف بأنه مجازيهم على أعمالهم لأن الحكم العدل  
القادرا اذا علم شيئا أعطاه حكمه وقدرته حيث استعمل في القرآن فهذا هو المراد منه كما نهرنا  
عليه (قوله في صيرته الخ) بيان للمعنى وقد يراد بالضاف والباي أن الفتوى والاستفتاء ليس في  
ذواتين بل في الاحوال فحمل على ما ذكره لقرنة الدالة عليه (قوله اذنب نزول الخ) قالوا هذه انما لم  
يوجد في شيء من كتب الحديث والذي في الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الرجل  
يكون عند الشيعة وهو ولها ووارثها قد شركه في ماله حتى العذق فيرغب أن ينكحها ويكره أن  
يرتد عنها رجلا فيشركه في ماله بمشركه في نفسه فاعترضت هذه الآية لئلا يفتنهم وقيل في مدرك الحاكم  
وعنه ما يقر به من ابن عباس رضي الله عنهما قال كان أهل الجاهلية لا يورثون المولود حتى يكبروا  
يورثون المرأة فلا كان الاسلام قال تعالى ويستقونك في النساء الخ وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه  
قال كان لا يرث الا الرجل الذي قد بلغ ليرث الصغير ولا المرأثة على ثلث الموارث في سورة النساء  
ثم ذلك على الناس وقالوا أيرث الصغير المرأثة كإيرث الرجل فسأله صلى الله عليه وسلم فأرسل الله تعالى  
ويستقونك الآية وعينه تصغير عين من الموافقة فظهورهم وصحة تصغير عين عالمان متفعلان وتصغير

والجله استئناف في معنى الترغيب في اتباع  
ملتة صلى الله عليه وسلم والإذنان بأنه نهاية  
في الحسن ونهاية كمال البشر بحيث لا يخلو له جسر  
عليه الصلاة والسلام بحيث لا يخلو له جسر  
فإنه ما صاب الناس يتارونه فقال خليفه  
لو كان ابراهيم يريد لنفسه لمصا  
يريد للاخفاف وقد ما يشاء ما صاب  
الناس جبارا عزله بطلبه عليه فلو انما  
الفرار حرام من الناس فلا خير والبراهيم  
سأله الخبز فقلت له عينا فتأخرت حواري واخترت  
الى غرابة منها فآخرت حواري واخترت  
فاستقوا ابراهيم عليه السلام فاشترى راحة  
الخبز فقال من أين لكم هذا فقالت من  
خليل المعصري فقال بل هو من عند خليلي  
الله فخرج جعله الله خليفا خلفا وملاكا  
السماوات وما في الارض خلفا وملاكا  
يختار منهم من يشاء وما يشاء وقيل هو  
متصل بذكر العمال مقبول وجوب طاعته  
على أهل السماوات والارض (وكان  
على جباراتهم على الاعمال) احاطة علم وقدرته فكان  
الله بكل شيء محيطا على خبره وشرها  
عالميا باعمالهم فيبذلهم على خبره وشرها  
(ويستقونك في النساء) في مراءتهن اذنب  
نزول أن عينه من حسن أبي التي  
عليه وسلم فقال أخيرا انما تكفي الآية  
الذنب والاختصاص والافتقار فقال عليه  
يشهد القتال ويحجز الفتنة فقال عليه  
الصلاة والسلام بذلك أمرت

الثاني قهر من التساخ والعروف فيه التكبير لا غير **(قوله يبين لكم الخ)** يعني ان القوي يجاز  
مرسل مجاز كروا لهم الذي لا يعلم حاله **(قوله عطف على اسم الله الخ)** يعني انه مرفوع معطوف على  
الجملة او خبرها المستتر ومنه لا يصف عليه كونه كالدوم لا يفاضل من تأكد وقوعه ليكون  
معطوفا عليه صورة وقد وجد هنا وأورد على الاول انه امان عطف مفرد على مفرد وله وجهان كان  
الاول لم تنبئة الضمير مع تقدم انظر بان حال بشتاكم ومنه يحتاج الى جماع من العرب كخوزيد  
خاتان وعروان كان من عطف الجلي فهو وجه آخر سيد كر **(قلت)** لما كان الاول وثقة وهما في حكم شيء  
واحد لا مانع من افراد الضمير فتأمل وقوله من قوة تعالى بوصيكم الله ونحوه اشارة الى ان ما يلي المقصود  
به آية المواريث **(قوله واتعمل الواحد فبني على فاعلين الخ)** يعني ان الفعل الواحد اذا نسب الى  
فاعلين مختلفين باعتبار واحد كلقام به والسدور منه والتسبب وغير ذلك فالامر ظاهر نحو ما في زيد  
وعرو وما لم يتباين مختلفين بان يكون أحدهما فاعلا حقيقيا للفعل كلقه حادوا الاسترسياس ككلامه  
المتوالفي هو فاعل مجازي فيجوز والجمع بين الحقيقة والمجاز في الجواز المعنى سائغ كما في **(قوله)**  
وتلوه اغثنى زيد وعطاه **(قوله)** قيل المعنى انه استند الى شئين والمقصود استاده الى الثاني وانما ذكر الاول  
للتوطئة نحو ايجب زيد وكومه وقيل ان المستد اليه بالحقيقة شيء واحد هو المعطوف عليه باعتبار  
المعطوف لأن المستد اليه هو المعطوف وانما ذكر المعطوف عليه بجزء التوطئة وفيه بحث لأن ما كان  
مارد وما ليرضاء واحدا في التصديق وأما عاقل بل فيجزي فلاحه الا ان يقال كان الظاهر ان يقال  
أعجب زيد كونه على انه يدل اشتغال به يتم المقصود فاعمل عنه الى العطف بين الصفة والموصوف  
والقصد الى تفسير الاستدالي الاول كان كالمزيد لكن اذا استندت الى الذات نشأ او انبأنا وهو  
يتعلق باحوالها براد استاده اما في جميعها أو في ماله شدة اختصاص بها فنهالما استند الى العجب الى  
ذاته كما نه ادعى ان جميع صفاته نتيجة ومنها الكرم فيكون ذكره بعده كدعا مقام الكرم لها بل في نفسه  
فيكون مجردا ويكون ابلغ من البلية والاولى بل في نفسه التوطئة بل ذكر هذه التوكيد **(قوله)** أو  
استئناف معترض لتعظيم المتوالي مجوز ان يكون تعظيم المتوالت نفسه أو تأكد كدأمر الثاني لأن  
ما هذا شأنه يصفاه عليه لفظا ومعنى لكن في بعض النسخ المتوالت عليهم فكأنه فهم من كون الله اقتسامهم  
بذلك الاختصاص ثم في هذا ان نسب المقام وقوع في بعض الخواص لتعظيم المتوالت دون عليهم وهو ظاهر  
ويحتل ارباع هذه النسخة اليها يجعل عليهم متعلقا بتعظيم أي لجله عظم عليهم والمراد بالاستئناف ليس  
المعنى المصطلح عليه فلا يشاء الاعتراض وعلى عطفه على الضمير المستر لا يحتاج الى تقدير عايد عنده  
كما توهم وانما جعل الكتاب على هذا المعنى لانه لو اريد معناه المتبادر لم يكن فيه فائدة الا ان يتكلف  
له ومنهم من جعل خبره محذوفا كفتكم وبين لكم **(قوله)** ويجوز ان ينصب الخ تقديره وبين بالواو  
اشارة الى انه معطوف على جملة فتتكم وامعترضة فلا ذكر واقسام فلا رد ان الظاهر اقسام بدون واو  
**(قوله)** ولا يجوز عطفه على الجرور الخ هذا وجهه منقول عن مجاهد في موسى قال اقتام الله ما  
سألو او فاعل بالواو او اراض في البصر ووقع القصد المذكور بان العطف على الجرور من غير اعادة  
الجار جائز عند الكوفيين لقوله وانتو الله الذي تساءلون به والارحام كما في المردا على والمتوالت  
المتوالت كونه وأمره فيهن أو الامم كما في حال الضرر الاختلاف من حيث اللفظ حيث عطف على الضمير  
الجرور ومن حيث المعنى حيث صار المعنى بفتكم في حق ما يلي عليكم من الكتاب مع انه غير داخل في  
الاستثناء فان قيل لا يجوز ان يكون في معنى الصلة أي في حقهم ومعناها وفي ما يلي بمعنى الطرف  
فلما كفي بهذا الاختلاف مع ان النسب حيث في ما يلي عليكم من الكتاب لا في الكتاب وقيل ان الواو  
يعني مع **(قوله)** لانه يبين ان عطف الخ يجوز على هذا الوجه ان يكون بدل من فيهن أيضا كما في  
الكشاف الا ان المصنف رحمه الله ترك ما فيه من الفصل بين البدل والمبدل منه وقوله والاولى وان لم

**(قوله)** الله بفتكم فيهن **(قوله)** بين لكم  
حكمه فيهن **(قوله)** بين لكم في الكتاب  
تعالى أو ضميره المستكن في بفتكم  
وساخ للفصل فيكون الانتهاء مستند الى الله  
سبحانه وتعالى والى ما في القرآن من قوله  
تعالى بوصيكم الله ونحوه والفعل الواحد  
ينسب الى فاعلين مختلفين باعتبار مختلفين  
وتلوه اغثنى زيد وعطاه أو استئناف  
معترض لتعظيم المتوالي على ان ما يلي  
عليكم مبتدأ وفي الكتاب خبر والمراد  
به الواو المحفوظ ويجوز ان ينسب على القسم  
وبين لكم ما يلي عليكم أو ينسب على القسم  
كانه قبل واقسام ما يلي عليكم في الكتاب  
ولا يجوز عطفه على الجرور فيهن لاختلافه  
لفظا ومعنى **(قوله)** بين ان عطف الخ  
عطف الموصول على ما قبله أي يبين عليكم في  
شأنين والا

به عطف فبدل لا غير كافي الكشاف وقيل عليه أنه يجوز نقله على تقدير بين أيضا وعلى جعله قسما  
 (أقول) أعالى جعل ما يلي مبتداً وفي الكتاب خبر فلا يعلق به ما يابن من الفصل بالبر بين أجزاء الصلاة  
 الآن يجعل بدلا من في الكتاب كافي البحر وأعالى التسمية فلا معنى لتسديد القسم بالمتو بذلك ظاهرا  
 وأعالى تقدير نصبه بين فاعلها جواز نقله به الآية ترك في الكشاف وبوجه المصنف رحمه الله  
 فالهدة على السبوح لكنه لا يظهر تركه وجه (قوله أو صلة أخرى ليشتمك الخ) لما ورد على هذا أنه  
 لا يعلق بشئ واحد سرفا جريه يدون أسباع جعل في الثانية سبحة كافي قوله على أقدم عليه وسلم أن  
 امرأته دخلت النار في فم كاتقول كل ذلك اليوم في زبدى سبحة وكان الظاهر أن يخل بجمتك في يوم  
 الجمعة في أمر زيد لكنه أشار إلى أنه لا فرق بين الحرف المقفول والمفتوح ومنه من عطف عنه فجعله مثلا  
 لجوز كون في سبحة ورد على المصنف رحمه الله أنه على الوجه الأول أيضا يلزم عطف حرفي جريه به  
 وهو في الكتاب وفي تباي النساء الآن يؤول بملء (قوله وهذه الأضافة بمعنى من الخ) جعلها  
 أو حسان على معنى اللام وقيل عليه أن التخاذل كروا في ضابط الأضافة البانية أن تكون إضافة جزء  
 إلى كل بشرط صدق اسم الكل على الجزء ولا شك في أن تباي النساء كذلك وأحترز بالقسم الأخير من  
 مثل يزد فخال المساقني ليس كلامه متفق على هذا فتدال السرا في وإن كسان إن كل بعض أضيف  
 إلى كل هو معنى من وزاد غيره ما قد صحت الأخبار عن الأول بالنسبة فيذكر بجريه من عند هذا (قلت) من  
 عندها متعذرة كما صرح به في شرح التسهيل وأشار إليه في سورة لقمان وبعض الناس لم يعرفه  
 فتعسف به كما ذكر في إضافة سورة الفاتحة ومنشأ الخلاف أن من القدرة لا تكون الآية أو متعذرة  
 (قوله وقرئ بباي ما بين الخ) أي جمع أم وسأني نفسه في أي تباي النساء والعرب تبدل الهمزة كثيرا  
 (قوله في أن تتكهنن أو من أن تتكهنن) أو رده على أن أهل العزبة ذكر وأن حرف الجر يجوز حذفه  
 بألوا دمع وأن بشرط أمن اللبس بأن يكون متعينا نحو بحث أن تقوم أي من أن تقوم بخلاف  
 قلت أن تقوم لا يجوز فيه الحذف لاحتمال أن لا تقوم أي من أن تقوم والاية من هذا القبيل  
 وأجيب بأن المعنى هنا صالحن لما ذكر في سبب القول بصلح من الحرفين مراد على ميل البدل  
 ومثله لا يعدل سببا لاجلا كما ذكره بعض المحققين وجوز فيه تقدير في (قوله والواو تعلق الحال والعطف)  
 أي أو وترغبون وإذا كانت حاله تقديره يتدأ أي وأنتم ترغبون لأن الجمله المضارعة الحالية لا تقرب  
 بالواو فان قلنا بصلحها فلا تقدير والعطف يصح أن يكون على التثنية والفعل الذي هو صلة اللاتي أو  
 على التثنية وحده والمعنى صحيح فهما (قوله وليس فيه دليل على جواز ترجيح البنية) أي ليس في نظم الآية  
 حليلا عليه كما هو مذهب أبي حنيفة والمراد لغير الأب والجدة فالتأني يقول به أيضا ووجه الدلالة  
 أنه ذكر كنعان البنية فاقضى جوازه وهو يقول اتخذ كما كانت فعله الجاهلية على طريق الذم  
 والتثنية فلا دلالة فيه عليه مع أنه لا يابن من الرتبة في مكاحها خلفه حال الصغر وقوله والعرب الخ أي  
 كانوا يورثون كبار الرجال دون غيرهم كما ذكره حنيفة الجوز هو الظاهر وجوز النسب عطف على  
 محل الجارية والجرور (قوله أي ويشتبهكم أو ما يلي عليكم) هذا معنى على الاعراب السابق وقوله  
 هذا إذا جعلت في تباي صلة لاحد ما هي أحد الضميرين بفتحهم يرتل فان كان بدلا وعطف على السبوح  
 فهو على نصب ولا مانع من تقدير الجز أيضا حيث ذكر وقوله على موضع فهو تباي أن الحمل لمجوع  
 الحان والمجرور وقد قبل التصديق أنه لا يجوز وحده وقوله نصبها أي نصب المستغنيين وأن تقوموا  
 وأنتم منع العطف على البدل لأن المراد بالمتغنيين الصغار مطلقا الذين منوهم عن الميراث ولو ذكروا  
 فلو عطف على البدل لكان بدلا ولا يصح فيه غير بدل اللفظ وهو لا يقع في فصيح الكلام فتدبر للتعريف هنا  
 كلام لا يجوز من الشكالك (قوله وهو خطاب للآمة الخ) أي تقوموا خطاب للمكاهم أو للفقراء بالتقدير  
 جمع قائم أي الأولياء والأوصياء أو الخطاب من قوله يفتيكم أي هنا والنسبة بفتحين الإضاف

فبدل من فبين أو صلة أخرى ليشتمك على معنى  
 الله بفتحكم فبين بسبب تباي النساء كاتقول  
 ذلك اليوم في زيد وهذه الأضافة بمعنى من  
 لانها إضافة الشيء إلى جنسه وقرئ بباي  
 ما بين على أنه أي فقلت هذه تباي (اللاتي  
 لا تزوجن ما كتب لهن) أي فرض لهن  
 لا تزوجن ما كتب لهن (وتكهنن أن تتكهنن) فإن  
 من الميراث (وترغبون أن تتكهنن) فإن  
 تتكهنن أو من أن تتكهنن  
 أو لباي التباي كما ذكره غيرهم فبين من  
 جليات وبما كان ما لهن والواو تعلق  
 بمضارعن مضافا برائهن والواو تعلق  
 بمضارعن مضافا برائهن والواو تعلق  
 الحال والعطف وليس فيه دليل على جواز  
 ترجيح البنية إذ لا يابن من الرتبة في نكاحها  
 بربان العقد في صغرها (المستغنيين من  
 الولدان) مضاف على تباي النساء والعرب  
 ما كانوا يورثونهم كالأورثون النساء وأن  
 تقوموا التباي بالقسمة أيضا عطف عليه  
 أي ويشتبهكم أو ما يلي في أن تقوموا إذا  
 جعلت في تباي صلة لاحد ما كان موضع فبين  
 بدلا لوجه نصبها مضافا على موضع فبين  
 ويجوز أن ينسب وأن تقوموا أيضا مضاف  
 أي وبما حكم أن تقوموا وهو خطاب للآمة في  
 أن تتلواهم ويستمروا حقهم أو لقوام  
 بالنسبة في شأنهم



(ومانتقلوا من خوف الله كأنه عليا)  
 وعدل أن الخريف ذلك (وان أمر أن شانت  
 من بعها) وقت منه ما ظهر له من الخليل  
 وأمر أن فعل ضل بقصره الظاهر (نشوز)  
 تخافها وتضعان وتضعان صحتها كراهة  
 لها ومنعها عنها (أو أعراسا) بأن يقل  
 بسلامة لو عدا شيا فلا جناح عليه ما أن  
 يصلحها (صالحا) أن يصلحها بأن تخطه  
 بعض المهر أو القسم أو يثب شيئا عليه  
 وقرأ الكسوفون أن يصلح من أصلين  
 الحاضرين وعلى هذا فإن أن يثب صلحا  
 على القول به وبينها ظرف أو صلح منه  
 أو على المصدر كأي القراءة الأولى والقول  
 بينهما وهو محذوف وقرئ يصلح من أصل  
 بمعنى أصح (والصلح خير) من الفقرة  
 وسوء العشرة أو من الخصومة ولا يجوز  
 أن يراد به التفضل بل يراد منه من الشرور  
 كأنه لا طمعة من الشرور وهو اعتراض  
 وكذا قوله (واجترأت الانفس الشج)  
 ولذا اختصر عدم جوازها والاول  
 للترغيب في الصالحة والثاني للتهديد العذر  
 في المعاكسة ومعنى احضار الانفس الشج  
 جعلها حاضرة لمطوعة عليه فلا تكاد المراءاة  
 تسمع بالأعراض عنها والتقصير عنها  
 ولا الرجل يسمع بأن يسهلها ويقوم بجمعها  
 على ما ينبغي إذا ذكرها أو أحب غيرها (وان  
 قصصوا) في العشرة (وتفروا) القشور  
 والأعراض وتقص الحق (فإن الله كان بما  
 تعملون) من الاحسان والخصومة (شيرا)  
 عليا به والغرض فيه في بيان حيله أمام  
 كونه عالما بأعمالهم مقام انما يأمر عليها  
 التي هو في الحقيقة جواب الشرط اقامة  
 السبب مقام السبب (ولن تستعصوا أن  
 تعدوا بين القام) لأن العدل أن لا يقع  
 بل البينة وهو شعور ذلك كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يعلم يقسم بين نسائه فعدل  
 ويقول هذا أقصى

(مطلب خير وشرور)

وجوز أن تقوم أو أن يكون مبتدأ خبر مقدرة أي شر وشهوة وجعله على تقدير يأمركم منصوباً مع  
 أن أمر يحذر بالبابه في محل أن والفعل بعد حذف حرف الجر لقراءة مذهب أن يجوز وقيل أنه  
 منصوب بأعلى أنه شاع قديماً أمر بنفسه كقوله أمرت أن لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقيل أنه  
 الخريف بالذات أي اختاره وإشارته إلى الاختيار من الرأيا (قوله وقت) قال الضرر الخوف وقع في كلام  
 العرب بمعنى التوقع والامتناع من فعله الحقيقة (وان أمر أن شانت اشتغال على حقوقه وان أحد من  
 المشركين استجارك وتقرر في النص وقد رخصه هنا كانت لا طراد حذفها بعد أن لم يبعد من  
 الاشتغال وهو غائبا لم يشهد بين الجمهور والغائب بل انما المعجزة جمع محذوف وهي العلامة والامارة  
 وقوله تخافها تصحيحه والنشوز يطلق على كل من صفة أحد الزوجين (قوله أن يصلحها بأن تخط الخ)  
 انما هو قوله لا جناح لني ما يترهم من ما يؤخذ كالشوة لا يصلح وفي الآية قرأت ذكر الحنف  
 وجه الله بعضها وعلى أنها من الإصلاح جوز في صلحا وجوه مفعول به على جعله بمعنى وقع الصلح أو  
 بواسطة حرف أي صلح والصلى بمعنى ما يصلح به بينهما من طرف ذكر تبيينها على أنه ينبغي أن لا يخلع الناس  
 على ما بينهما من غير أن يكون ذلك غيباً بينهما أو كتابياً بينهما على أنه حال وعلى المصدرية فهو مصدر  
 محذوف الزوائد أو من قبل أن يثبت الله غيباً تارة وصلح بينهما مفعول به على أنه اسم بمعنى التباين والتفاضل أو  
 على التوسع في التعرف لاعتدال تقدير ما بينهما كما قيل (قوله وقرئ يصلح) أي بالفتح والتشديد وهي قراءة  
 للثني والجدوى شاذة وأصله يصلح لثني ما يبدل الطاء المبدلة من تاء الاتصال صادراً وتحت الأولى  
 فيها لأنه أبعد التاء أشد مساداً ودعم لأن تاء الاتصال يجب قلبها طاء بعد الأعراف الأربعة  
 (قوله من الفقرة وسوء العشرة الخ) والمفضل عليه جعله خير به على سبيل الفرض والتقدير أي أن  
 يكن فيه شرف هذا أخيراً ولا لا خير فيه بعد ذكر حال الرضى إذ قلت أنت أعلم من الجادة فكان  
 قلت أنت أعلم أن يكون الجادة علم فأت علم أو أنه اسم امام ممدداً وصفة ولذا سمع جمعه على خبره وأد  
 اسم التفضل لا يجمع كذا ونقل عن العشرى أنه ورد خبره في كلام فصيح فاقديته فهو قياس  
 واستعمال أي ما ذكرت في جمعه موافق لقياس والاستعمال من العرب وهو بمعنى الشيرات وقيل  
 أشار لقياس إلى مقابله وهو الشرور وقوله وهو اعتراض الخ أي به معترضة بين ما قبلها وما بعده مما  
 قوله وان تحسنوا الخ (قوله وأحضر الانفس الشج) حضر متعد لواحد أو حضر متعد للثني والاول  
 هو الانفس القائم مقام الفاعل والثاني الشج لأن الأولى في باب أعلى إقامة الاول مقام الفاعل وان  
 جاز إقامة الثاني أيضاً فاصلة حشرت الانفس الشج ثم أحضر الله الانفس الشج ويحتمل أن أصله حشر  
 الشج الانفس والقائم هو الثاني وقول المستشرق رحمه الله تعالى جعلها حاضرة صريح في الاول وقول  
 ان تخشروا ومعنى احضار الانفس الشج أن الشج جعل حاضر الهامس في الثاني وجعله من باب القلب  
 خلاف الظاهر والمعنى عليهما واحد أي أن كل من الجنتين اعتراضه والواو والاعتراض لا يجوز تقدير  
 الاعتراض على الاسع فلا راد لأنه لا خاصية بين خبره والصلح والطبيعة على الشج مع التضاف للاسمية  
 والقلبية (قوله والاول للترغيب الخ) المعاكسة بتقديم المكاف على السنين معناها الشاحة  
 كأي القاموس ووقع في نسخة المعاكسة من الامساك وهو الضل والصحيح الاول (قوله أقام كونه  
 عالما الخ) أي قبل مجازاتهم لأنهم علم الله وقدرته يستعملون في القرآن كآية من المجازة لأن الاحسان  
 والاتقاء يقتضي الأمانة فلذا أقصر علمه فلا يقال الاول أي يقول مقام مجازاتهم (قوله وهو مستند)  
 أي محال عادة واليه أشار بقوله أن لا يقع سبيل البينة لأن المحال العادي هو ما لا يقع وقوله كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الخ حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن من عائشة رضي الله تعالى عنها  
 وصحبه وقوله هذا أقصى فتح القاف وسكون السين وهذه تعمق في نسخة والصحيح الأولى رواية









وروضع شرمكان انذرتكم بهم (الذين يتخذون الكافرين) (١٩٠) اوليا من دون المؤمنين) في محل النصب أو الرفع على التزم بمعنى أولي الذين أو هم

الذين (اي يتخذون عندهم العز) يتخذون  
بجوابهم (فان الله قلل جميعا) لا يتعز الا  
من أعزاه الله وقد كتب العز لا ولله ان يقلل  
ولله العز ورسوله وللمؤمنين ولا يؤذيه بعزة  
غيرهم بالاضافة اليهم (وغيرزل علىكم في  
الكتاب) يعني القرآن وقرأ عامه نزل وقرأ  
الباقون نزل على الذناب فله قول والقاتم مقام  
فعله (ان اذاهم آيات الله) وهي الخففة  
والعنى أنه اذا هممت (بكفرها وبسترها) أي  
حال من الايات حتى يسهل التقييد للهي  
عن الجبال في قوله (فلا تقعدوا معهم حتى  
يتوضوا في حديث غيره) الذي هو جزاء النزل  
بما اذا كنتم من يجالسها فانها تعاضدا غير مرق  
ويزيده القاية وهذا انزل على من يكفر  
من قوله واذا رايت الذين يتوضون في آياتنا  
فاعرض عنهم الآية والضمير معهم للكفرة  
للسدول عليهم بقوله يكفروا وبسترها  
(انكم اذا منهم) في الاثم لانكم قادرون على  
الامراض عنهم والانتكار عليهم والقرآن  
وضمته بذلك أول الذين يتعاضدون الخاضعين  
في القرآن من الاحبار كافر منافقين ويدل  
عليه (ان الله جامع المنافقين والكافرين في  
جوشم جميعا) يعني المنافقين والمقعد معهم  
واذا ملغوا في وقوعهم بين الاسم والتفسير ولقد  
لم يذكر بعده الفعل وفردا مثله لانه كالمصدر  
أولا فاستغناء الاضافة الى الجمع وقرئ بالفتح  
على البناء لاضافته الى مسمى كقوله مثل ما  
أنكم تنظرون (الذين يترصدونكم) فتنظرون  
وقوع امر بكم وهو يدل من الذين يتخذون  
أوصفة للمنافقين والكافرين اذ هم منوع  
أمر صوباً وبمبتدأ خبره (فان كان لكم فتنة  
من الله فالوا ان تكون معكم) مضارعين لكم  
خالصهم والافاضة غمتم (وان كان للكافرين  
نصيب) من الحرب فانما يصالح (فالوا ان  
تستخوذ منكم) أي فالوا للكفرة ان تغلبكم  
وتمكن من قتلكم فاستخوذوا منكم والاستخوذ  
الاستسلام وكان القياس ان يقال استخاذ  
يستخذ استخاذة فحذف على الاصل (وقنعكم  
من المؤمنين) بأن خذلناهم بتضييل ما مضى فيهم  
الكافرين بتضييل ما مضى فيهم

من المؤمنين) بأن خذلناهم بتضييل ما مضى فيهم  
الكافرين بتضييل ما مضى فيهم

حتى ينزل على أولادها وأما نظر الكافر في فاعله لاحظ دق وقوله تفق لهم أبواب السماء تضر  
لقوله من الله بأمره والآن كل فتح من الله ومنه حال ما قبل من أنه قبل وتخييل لمعظم قد ر  
والأفانقليس مما ينزل من السماء يحتاج إلى فتح أبوابها وأشار النصب هنا بالنسبة لأنه لا يجهله  
فما ينصره تامة بل نسبه إليها كما كان ذلك وقوله سريع الزوال أي في نفسه لا باعتبار أنه ينزوي  
فانه لا يخصصه والرا ذلك فان أمره في النصر أعرف هذه الدار ونصر المؤمنين في الدنيا والآخرة  
كأن كبره وقوله حيث نأذى في الآخرتين الحكم ويكون التعبير بالمستقبل على حقيقة  
وعلى التناقض وتفحصه وراوى على إطلاقه ليشعل الدنيا والآخرة لكان أولى ونسبه إلى الجنة  
لأنهم موصلة للجنة (قوله واحتج به أصحابنا على فساد شراء الكافر المسلم الخ) يعني أن الشافعية  
استدلوا بما لا يهمل أنه لا يصح التقديس لأنه لا يوضع لكان عليه يدوبيل لشك ونحن نقول يصح  
ولكن يمنع من استخدامه وهو مبني على ما لا يوضع لكان عليه يدوبيل لشك ونحن نقول يصح  
بين الزوجين مرة الزوج لأن هذا الشك ينبت لزوج جميعه لا في شيء وتأويلها من ههنا  
الخروج وعليها طاعته فيما تقتضيه عقد النكاح والمؤمنين والكافرين شمل لأن ذلك وكذا الكافر  
إذا أسلم أمراته واحتج به أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى في إبطال شراء الذي قبله المسلم لأنه  
بالمثل يستحق السبل عليه وليس كما قالوا لأن الشرائع هو الفاعل والمثلية فيه وهو السبل فلا يصح  
بصفة الشراء السبل عليه لأنه ممنوع من استخدامه وتصرفه في البيع والإخراج عن ملكه فلم  
يحصل له سبل عليه (قوله وهو ضيق لأنه لا ينبغي أن يكون الخ) أي لا ينبغي أن يكون السبل إذا عاد  
إلى الإيمان قبل مضي العدة ونسبه أنه غير الكفر لا سبل وبني السبل وقوع الفقرة وبعد وقوع  
لفقرة لا يثبت حدوث الفدية من موجب وهو غير ظاهر فان كان العود يكون إرتداد كالطلاق الرجعي  
والعود كالمراجعة فلا ضيق فيه على أنه إذا كان السبل في الآخرة وأدعى الجدة لا متعلق به لأصحابنا  
وللشافعية كما ذكره بعض المتأخرين وقوله سبي الكلام فعل هاهنا من السبي بالياء الموحدة  
وجوز فيه أن يكون مجهولاً من السياق بالياء المتأخضة والكسل التنوير والتشاق ويجوز في جمعه  
الضم والفتح وقرئ كسلي بالافراد (قوله وإما أتم فاعله الخ) يعني أن المراد أتم فاعله من الروية  
أما معنى الفعل لأن فاعله معنى فعل وارد في كلامهم كنعمة وناعه وقد قرئ براون وهو يدل عليه  
يستحسنوها لمفاعله في الروية متعده وإغلا اختلافاً في تعليل الإزالة فلا يراد أن أتم فاعله لا بدق  
حقيقتهما من تصاد الفعل ومعقله (قوله إذا المرائي لا يفعل إلا بحضور من يرأيه الخ) بين وجهه بناء  
على أن الذكر بعينه المتبادر منه وأخرى كونه معنى الصلاة إشارة إلى أن الأول لا بدق والآخر شريطة  
عكس لأن الكلام كان في الصلاة وترك كون المراد بالقوله العدم كافي للكشف لأنه بأما لا يستلزم كما  
في الدوام ونوالية أشار التعبير فانه مشكل ورد بأن معناه ولا بدق كون الله لا ذكر الله بالعدم لأنه  
لا يتفهم ولا يتلقى مائة فان الله بمعنى العدم بجواز فعل العدم معنى ما لا تقع فيه مجازاً أو عزم مائة  
من التكليف في الكلام ما يدل عليه وقوله وقبل الذكر كنعمة أي المراد بالذكر الواقع  
في الصلاة (قوله حال من واد براون كونه ولا بدق كون) أي حال كونه بأنها جلة طالبة أيضاً  
وقبل لمسه أنه ضيق لأن الشارع المنع بكلمة كنعمة في أنه لا يقترن بالواو وفي فصيح الكلام فهو  
عاطفة لا حالة وفيه نظر وقوله أو واد براون كونه بالمعطف على واد براون ونسبه على القدم بفعل مقدر  
على أنه كنعمة للتناقض إذا قطع (قوله والمعنى مرددين الخ) من الذبابة وأصلها كما قال الرابع  
ضوت الحركة للشيء المعلق شمساً لكل اضطراب وحركة وتردد بين شيئين وعلى قراءة الكسر مفعوله  
محذوف كذا ذكره أو فاعله يعني فاعله لازم وعلى الإعمال معناه ما ذكرنا وهو مأخوذ من الجبة

قوله من الله بأمره والآن كل فتح من الله ومنه حال ما قبل من أنه قبل وتخييل لمعظم قد ر  
والأفانقليس مما ينزل من السماء يحتاج إلى فتح أبوابها وأشار النصب هنا بالنسبة لأنه لا يجهله  
فما ينصره تامة بل نسبه إليها كما كان ذلك وقوله سريع الزوال أي في نفسه لا باعتبار أنه ينزوي  
فانه لا يخصصه والرا ذلك فان أمره في النصر أعرف هذه الدار ونصر المؤمنين في الدنيا والآخرة  
كأن كبره وقوله حيث نأذى في الآخرتين الحكم ويكون التعبير بالمستقبل على حقيقة  
وعلى التناقض وتفحصه وراوى على إطلاقه ليشعل الدنيا والآخرة لكان أولى ونسبه إلى الجنة  
لأنهم موصلة للجنة (قوله واحتج به أصحابنا على فساد شراء الكافر المسلم الخ) يعني أن الشافعية  
استدلوا بما لا يهمل أنه لا يصح التقديس لأنه لا يوضع لكان عليه يدوبيل لشك ونحن نقول يصح  
ولكن يمنع من استخدامه وهو مبني على ما لا يوضع لكان عليه يدوبيل لشك ونحن نقول يصح  
بين الزوجين مرة الزوج لأن هذا الشك ينبت لزوج جميعه لا في شيء وتأويلها من ههنا  
الخروج وعليها طاعته فيما تقتضيه عقد النكاح والمؤمنين والكافرين شمل لأن ذلك وكذا الكافر  
إذا أسلم أمراته واحتج به أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى في إبطال شراء الذي قبله المسلم لأنه  
بالمثل يستحق السبل عليه وليس كما قالوا لأن الشرائع هو الفاعل والمثلية فيه وهو السبل فلا يصح  
بصفة الشراء السبل عليه لأنه ممنوع من استخدامه وتصرفه في البيع والإخراج عن ملكه فلم  
يحصل له سبل عليه (قوله وهو ضيق لأنه لا ينبغي أن يكون الخ) أي لا ينبغي أن يكون السبل إذا عاد  
إلى الإيمان قبل مضي العدة ونسبه أنه غير الكفر لا سبل وبني السبل وقوع الفقرة وبعد وقوع  
لفقرة لا يثبت حدوث الفدية من موجب وهو غير ظاهر فان كان العود يكون إرتداد كالطلاق الرجعي  
والعود كالمراجعة فلا ضيق فيه على أنه إذا كان السبل في الآخرة وأدعى الجدة لا متعلق به لأصحابنا  
وللشافعية كما ذكره بعض المتأخرين وقوله سبي الكلام فعل هاهنا من السبي بالياء الموحدة  
وجوز فيه أن يكون مجهولاً من السياق بالياء المتأخضة والكسل التنوير والتشاق ويجوز في جمعه  
الضم والفتح وقرئ كسلي بالافراد (قوله وإما أتم فاعله الخ) يعني أن المراد أتم فاعله من الروية  
أما معنى الفعل لأن فاعله معنى فعل وارد في كلامهم كنعمة وناعه وقد قرئ براون وهو يدل عليه  
يستحسنوها لمفاعله في الروية متعده وإغلا اختلافاً في تعليل الإزالة فلا يراد أن أتم فاعله لا بدق  
حقيقتهما من تصاد الفعل ومعقله (قوله إذا المرائي لا يفعل إلا بحضور من يرأيه الخ) بين وجهه بناء  
على أن الذكر بعينه المتبادر منه وأخرى كونه معنى الصلاة إشارة إلى أن الأول لا بدق والآخر شريطة  
عكس لأن الكلام كان في الصلاة وترك كون المراد بالقوله العدم كافي للكشف لأنه بأما لا يستلزم كما  
في الدوام ونوالية أشار التعبير فانه مشكل ورد بأن معناه ولا بدق كون الله لا ذكر الله بالعدم لأنه  
لا يتفهم ولا يتلقى مائة فان الله بمعنى العدم بجواز فعل العدم معنى ما لا تقع فيه مجازاً أو عزم مائة  
من التكليف في الكلام ما يدل عليه وقوله وقبل الذكر كنعمة أي المراد بالذكر الواقع  
في الصلاة (قوله حال من واد براون كونه ولا بدق كون) أي حال كونه بأنها جلة طالبة أيضاً  
وقبل لمسه أنه ضيق لأن الشارع المنع بكلمة كنعمة في أنه لا يقترن بالواو وفي فصيح الكلام فهو  
عاطفة لا حالة وفيه نظر وقوله أو واد براون كونه بالمعطف على واد براون ونسبه على القدم بفعل مقدر  
على أنه كنعمة للتناقض إذا قطع (قوله والمعنى مرددين الخ) من الذبابة وأصلها كما قال الرابع  
ضوت الحركة للشيء المعلق شمساً لكل اضطراب وحركة وتردد بين شيئين وعلى قراءة الكسر مفعوله  
محذوف كذا ذكره أو فاعله يعني فاعله لازم وعلى الإعمال معناه ما ذكرنا وهو مأخوذ من الجبة

بالضم وتشديد الباء معي الطريق يقال هو على ديتى أى طريقى وصحى قال الشاعر  
 طها هذر بان قل تقعض عنه \* على ديتى مثل الخنزير المرحيل  
 وفي الحديث اتبعوا به قرين والمعنى أنهم يأخذون تارة قطر بقاوتارة أخرى لتجربهم وفي هذه الصفة  
 وأمثالها نحو كيكب كلام فى التصريف ليس هذا محل ذلك الشبهة إلى الإيمان والكفر بالدول  
 عليه ذكر الكافرين والمؤمنين كإشارته إلى المصنف ولذا أضيف بين اليه ويصح أن يكون إشارة إلى  
 المؤمنين والكافرين فيكون ما بعده ضمرا على حقوله  
 "الأممى الذى ينظر بك اللق كقده وأى وأن سما"

(قوله لا تنسوا بين المؤمنين الخ) يشير إلى أنه حال من المستتر في مذهبين وأن هؤلاء  
 الأول إشارة إلى المؤمنين والثاني إلى الكافرين وإن إلى متعلقة بما يتعدى بها كمنسوين أو واصلين  
 أو صائرين لأنه أيضا يتعدى بها يقال صار إلى كذا كآمر (قوله وتنبه الخ) أى أن المراد  
 بالصلال عدم الهداية وبالسبيل الوصول إلى الحق كأثر المراد في "لا" يتن لم يمهده الله فلا هداية  
 وديتهم معي عادتهم وأمرهم وأمره يكتسب ارتباطه بما قبله ويجوز أن يراد بالذين آمنوا المتأمنين  
 ونسب السلطان بالحق إلى حقى إحدى معنييه ومعنييه المعروف ولا اجتاز ذكره وتأنشه (قوله وهو  
 العاطية التى فى قعر جهنم الخ) ضمير هو راجع للدرلة الأسفل لا للدرلة السهلة لأنه شامل لما فوقه ولما دلت  
 كالدرج إلا أنه يقال باعتبار الهبوط والدرج باعتبار الصعود ولذا قيل لو قال فى تفسيره بعضنا تحت  
 بعض لكان أنسب (قوله ثلاث من كن فيه فهو منافق الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم من أبي هريرة  
 رضى الله عنه وثلاث شيئا أو من كن فيه صفته ومن إذا الخ غيره متقدر مضاف أى خصال من  
 والأحسن أن يجعل ثلاث شيئا مقاما وهذا مبتدأ مؤخر أو مبتدأ لأحد حذف الخبر ونحوال من إذا  
 مقسرة كذا قيل وضدى أى المعنى ليس على ما ذكر وليس أعرابه كذلك بل ثلاث شيئا أو من كن فيه بدل  
 اشتك منه وقرنه فهو منافق خبر لأن الخبر يكون عن البدل لأنه المقصود بالنسبة تقول زيد عني حسنة  
 على الصبح الفصح كالحق فى الحرية والمعنى من كان فيه هذا الخصال الثلاثة فهو منافق وقوله من  
 إذا الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة مفسر لما قبله كنه قبل من هو فقال هو الذى إذا الخ وهذا الحديث  
 روى من طرق وعلى وجوه فى الصحيحين أربع من كن فيه كان منافقا خالصا من كانت فيه خصلته  
 من كن كانت فيه خصلته من التفاف حتى يدعها إذا وأخى شأن وإذا حدث كذب وإذا وعد غدر وإذا  
 خاصم فجر وقال المحذوف أنه مخصوص بزمانه على الله عليه وسلم لاطلاعه بنور الوسى على بواطن  
 المتة من هذه الخصال فأعلم أصحابه بأمراتهم ليصرفوا عنهم ولم يعذبهم حذروا عن الفتنة وارتد أدهم  
 ولحقهم بالهادرين وقبل ليس بخصوص ولكن كنه مؤول بين احتمال ذلك والمراد أن من اتصف بهذه  
 فهو شبيهة بالمنافقين النخلص وأطلق ذلك عليه تفلطا وتم بدله وهذا فى حق من اعتاد ذلك لأن ندمته  
 أو هو منافق فى أمور الدين عرفا والمنافق فى العرف يطلق على كل من أبطن خلاف باطنه ربما يتنزه به  
 وإن لم يكن أيا من الكفر وأليس المراد المحسر بل هذا صدر منه صلى الله عليه وسلم باقتضاء المقام ولذا ورد  
 فى بعض ثلاث وفى بعض أربع (قوله والتعربك أوجه الخ) يعنى أن الفتح أكثر وأنقص لانه  
 ويرجع على أفعال وأفعال فى فعل المحسر كنه مقبس وورد فى الساكن نادر كقبح وأقراخ وند  
 وأزاد وكونه استغنى بجمع أحد همل عن الآخر خراجا تركه خلاف الظاهر فلا شذبه الترجيع  
 وقوله يخرجهم منه أى من الدار لغيره لأن الضر من دخلها يكون بذلك وقوله لا يريدون بطاعتهم  
 الأوجه أى لا رياء الناس وقع الضرر كفى التفاف وفسر المصنف به ذم من جعلهم فى الدنيا والآخرة  
 وقوله فيساوونهم فيه أى يقاسونهم ولو لا تصريفهم بهذا لكان فى ذكر أحوال من تاب عن  
 التفاف معنى ظاهرا (قوله أيتشقى به غطا أو يدفع به ضرا) التشفى إذا تعلق النفس من ألم المفظ  
 وغبطا غيظ وقوله بكفره متعلق بحاجب لا بالمرسل لانه يتعدى إلى (قوله لا أصرا الخ) هذا

وقرى باله الالف المعجمة بمعنى أخذوا تارة فى  
 فى دية وتارة فى دية وهى الطريقة (إلى)  
 هؤلاء إلى هؤلاء لا تنسوا بين المؤمنين  
 ولأن الكافرين أو أو صائرين إلى أحد  
 الأخرين بالكتابة (ومن يضل الله فلن يجده  
 سبيلا) إلى الحق والصلو أبو ظهيرة قوله تعالى  
 ومن لم يجعل الله فورا لغيره لن يورثها من فورها  
 الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من  
 دون المؤمنين فإنه صدق المتأمنين وديتهم  
 فلا تنسوا بهم (أتريدون أن تصفوا الله  
 عليكم سلطانا مينا) بجهة فإنه قال صراحتهم  
 دليل على التفاف أو سلطانا مينا على حكم  
 عقابه (أن المتأمنين فى الدار الأسفل من  
 الناس) وهو الطبقة التى فى قعر جهنم وإنما  
 كان كذلك لأنهم أخذوا الصفة الكفرة أضفوا  
 إلى الكفرة استزما بالاسلام وخداة المسلمين  
 وأما قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث من  
 كن فيه فهو منافق وإن صام وصلى وزعم  
 أنه مسلم من إذا حدث كذب وإذا وعد  
 أخلف وإذا أتيتهن ثانت وضعمه فى باب التشديد  
 والتعليل وتأنشه بعبارة طبقات السبع وركاب  
 لأنها متداركة متتابعة بعضها فوق بعض  
 وقرأ الكوفون بسكون الزاء وهى أفسه  
 كالطروا والطر والتعربك أوجه لانه يجمع  
 على الدار (ولن يجعلهم نصيرا) يخرجهم منه  
 (الذين تابوا) عن التفاف (وأصلوا) ما  
 أغسدا ومن أسرارهم وأحوالهم فى حال  
 التفاف (واعصوا بأمره) وقرأ به أو تحسوا  
 يديه (وأخلصوا دينهم لله) لا يريدون  
 بطاعتهم إلا وجهه سبحانه تعالى (فأولئك  
 مع المؤمنين) ومن عداهم فى الدارين (وصوف  
 يؤت الله المؤمنين أجر عظيما) فبما هو منهم  
 فيه ما يعقل الله بعد أن يكتم أن شكرتم وأنتم  
 أيتشقى به غطا أو يدفع به ضرا أو يتجلب به  
 فعاوه الفنى المتعالى عن النفع والضرر وإنما  
 يعاقب المصر بكفره لأن أصرا له عليه كسوه  
 حراج يؤدى إلى مرض فاذ أن لا يبالى بالان  
 والشكر وفى نفسه عنه يتخلص من تبعته



تغشيان الاصر اركض من ههنا فان عاجله المرى وامتلأ من الطيب فاحتقن عن التفاق والامتنان  
 وبنى نفسه بشربة الايمان والشكر في الدنيا يرى والا فلا كالا يحصى منه بالملوفد النار  
 ولبعض الناس هنا كلام يجب منه **(قوله وانما تقدم الشكر لان التاخر الخ)** يعني كان الظاهر  
 تأخير الشكر لانه لا يعتد به الا بعد الايمان والواو وان لم تقدم الترتيب لكن تقدم ما ليس مقدما  
 لا يلحق بالكلام القصص فضلا عن المجز ولا تراهم يذكر كونها مجزاة وفيها وتكتد وفيها ما ذكره  
 المستفاد من قوله كقوله **(قوله ان العارف بالله ابا انعم الانصاري قال الشكر في الاصل)**  
 اسم لعرف النعمة لانه السبل الى معرفة المنعم وله ثلاث درجات لانه اذا نظر الى النعمة كالتلقي والرزق  
 يتبع منه شوق الى معرفة المنعم وهذه الحركة تسمى بالقطة والشكر القاطي والشكر الملم لان منعمه  
 لم يتغير له نعمه وانما عرف منعمه ما فهمهم عليه فاذا تنقظ لهذا وفق لنعمة ارفع منها وهي المعرفة  
 بان المنعم عليه هو الله الواحد الرحمة المنيب المعانيب فتشكر لوجوه لتعظيمه ويشفي الي شكر  
 الجنان شكر الاركان ثم ينادى على ذلك الجليل باللسان قاله كورق **(لا يهو الشكر المبهتم وهو)**  
 مقدم على الايمان **(قوله من قبل السراج)** قال الامام الشافعي وصفه تعالى يعني كونه منيا  
 على الشكر وقوله على اى هو على جميع المزيات والكليات فلا يميز بين علمه نبي فيقول التواب  
 كمالا الى الشاكر **(قوله لا يجب الله الجهر بالسوء)** قال الطيبي لما فرغ من ايراد بيان رجبته وتقرر  
 اظهار رآفته جاء بقوله لا يجب الله الجهر بالسوء تنبيها لثقل وتعليل للعباد التفتن باخلاص الله **(قلت)**  
 الظاهر انه لما ذكر الشكر في وجهه علم منه رضاه به وبعبه اظهاره نعمه به كرسد فكانه قال انه يجب  
 الشكر واعلانه ويكره السوء وانما اظهاره وما ذكره لا يحصل له ولا ينهيه المناسبة وفيه احتساب ليدفع **(قوله)**  
**(الاجهر من ظلم بالاداء الخ)** اختلف في هذا الاستثناء على وجوه منها ما ذكرنا انه متعلل بتقدير  
 مضاف مستثنى من الجهر وما لاحاجة اليه ما قيل انه تعالى لا يجب الدعاء الخنى ايضا على غير الظالم  
 فخصص الجهر لاداءه في الاسباب القبول المذكور لان الدعاء الخلقى على غير الظالم لا يصدر من عاقل  
 اذ الدعاء اما انتهى اوجها القبول وكلاهما غير منصوبه وانما ذكرنا هذا التقدير على اخواته مما  
 تركناه وقوله شافعي بنزل عليهم ضفا ومصدره الضافة واما ما يشبهه رب المتل فهو الاضافة مصدر  
 اضاف واذا قيل ان استعمال الضافة يعني الاضافة غلط وقوله روى الخ هذا حديث أخرجه عبد  
 الرزاق وابن جرير عن مجاهد مرسلا **(قوله وقرئ من ظلم على البناء لفعل الخ)** على هذه القراءة  
 الاستثناء منقطع والمعنى ولكن الظالم يحصى وقدره المستفاد من قوله لا يجب الله وهو بيان  
 لفصل المعنى وهو انه ان الظالم يحصى فقط وله تقديران آخر وهو منصوب وتزل ما ذكرنا في مختصرى  
 من انه منقطع مرفوع بالابدال من فاعل يجب حيث قال ويجوز ان يكون من ظلم مرفوعا كما قيل  
 لا يجب الله الجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاني زيد الامر ومعنى ما جاني الامر وومنه لا يعلم  
 من في السموات والارض القريب الا الله لان منهم من رده ومنهم من قال لا يظهر معه قبل انه غير صحيح  
 لان المنقطع كقمان قسم توجه اليه العامل نحو ما فيها احد الاجار وفيه لغتان الضم والبدل  
 وقسم لا توجه اليه العامل والاية من هذا القسم اذ لا يصح ان يكون غير الظالم بدلا من الله لان  
 البدل في هذا الباب يدل على بعض حقيقة أو مجاز ولا يصح واحدا من حاهنا وكذا ما ذكره من المثال  
 والاية لا تعلم هذه اللغة ولم يذكر غير سببه بوجهه فانه أشد أي تافى الاستثناء المنقطع منها  
 عشية لان في الرماح مكانها • ولا التيل الا المشرق المصمم

ثم قال وهذا يعزى ما تافى زيد الامر ووما أعانه اخواتكم الاخوانه لانها معارف ليست الاسماء  
 الاخرتها ولا منها انتهى بمره قال أبو حيان وليس البيت كالتال لأنه قد يتغير فيه عموم معنى  
 (السلاح) وأما زيد فلا تنوهم فيه عموم ولا يمكن تعميمه الا على أن أصله ما تافى زيد ولا غير يغلغف

وانما تقدم الشكر لان التاخر يدرك النعمة  
 أو لا فتشكر شكرهم بها شيعن التنظر  
 فعرف المنعم فيؤمن به **(وكان الله)**  
 شاكرا منيا قبل السراج يعطى الجزيل  
**(علما)** يحقق شكرهم وأعيانكم **(لا يجب الله)**  
**(الاجهر من ظلم بالسوء)** من الظالم والتظلم منه  
 الاجهر من ظلم بالسوء على الظالم لا يعطوه  
 روى أن رجلا شاف قوما فلم يعطوه  
 فاستكاهم فعرّب عليه قرائل وقرئ من  
 ظلم على البناء لفعل فيكون الاستفشاء  
 منقطعاً أى ولكن الظالم يفعل ما لا يحبه الله

المعطوف دلالة الاستثناء عليه وكذلك الآية الأخرى ورد بأنه لو كان التقدير ما ذكره في المثال  
 لكان الاستثناء متمصلا وأن المراد جعل المبدل منه بمنزلة غير المذكور حتى كان الاستثناء  
 مفرغاً والثاني عام لأنه صرح بتقي بعض أفراد العام بإدخاله ما في عنه أو يكونه منطوقه وهم الثابتات  
 يقولون ما جاء في زيد الأمر والمعنى ما جاء في الأمر وكذا هذا المعنى لا يجب الجهر بالسوء إلا الظالم  
 وذكر كذا في تحقيق تقي هذه القضية عنه فإن قيل ما هذا الاحتذاء ليكون فاعله هو ظاهر تعين المبدل  
 وهو غلط قلنا بل إنما يكون غلطاً لو لم يكن هذا الخاص في موقع العام ولم يكن المعنى ما جاء في أحد الأمر  
 فإن قيل فيكون لفظ الله مجازاً عن أحد ولا حيل اليقظنا لا يجب الله مؤول بلا يجب أحد واقع موقعه  
 من غير يتجوز في لفظ الله ولهذا يجوز الإبدال فيما إذا تعذر التأويل مثل لأعاصم اليوم إلا المرحوم وبين  
 الانقطاع كذا قيل وفيه أن المستثنى منه إذا كان عاماً عاماً بتقدير لفظ كذا كره أبو حيان وأما التجوز  
 في لفظ العلم وكلاهما متعاقبة ولا طريق آخر للعموم فإذا كره الجيب لا بد من بيان طريقه اللهم إلا أن يقال  
 أن الاستثناء من العلم يشترط فيه أن يكون صاحبه أثنى بالحكم بحيث إذا تقي عنه يصلح فيه من غيره  
 بالطريق الأولى من غير تقدير ولا تجوز فيقال هنا مثلاً إذا لم يجب الله الجهر به وهو الغنى عن جميع  
 الأشخاص فهو لا يجب بطريق من الطرق فتأمل أو يقال بتقدير الكلام ما ذكره كونه عذماً متعلقاً  
 بحسب التبادر والنظر إلى الظاهر وأما أنه ليس بلفظ فكيف يقال لا بد من بسنده ولا مانع من جعله على  
 قرينة العموم متعلقاً بالسوء أي الأسوء من ظلم فيجب الجهر به وبقيه وفي الأعراب تفصيل فائده  
**(قوله ليعمل الكلام المظالم)** الظاهر تعميم السمع والعلم لكونه ضميراً ما ذكره لا تدل عليه ما قبله  
 فتقتضي تخصيصه به وقوله وهو المقصود إنما كان مقصوداً لا ما قبله في ذكر السوء والجهر به فتقتضي  
 السياق لا يجب الله الجهر بالسوء إلا الظالم فإن ظناً غفلاً عما المظالم عنه ولم يدع على ظاهره فإن الله غفور رحيم لكنه  
 ذكر قبله إبداء الخبر وخفاءه فوطئة للضم من السوء لأنه يعلم من مدح حال انظر السوء والعناية أن السوء  
 ليس كذلك جهرًا وخفاءً فينبى العفو عنه وتركه حال الضرر يبرء الإعلام بأنه لا يجب الجهر بالسوء إلا  
 جهر المظالم حيث على العفو بقوله أو يتقوا عن سوء بعد ما جازوا بالجهر بالسوء وأذن فيه وجهه محبوا  
 حيث استثناء من لا يجب وأما حيث عليه لاجل الحث على الأحب الأفضل وذكر إبداء الخبر وخفاءه  
 بقوله إن تدوا خبراً أو تقتضوه تشبيهاً أي فوطئة وتقييد العفو من شيب بشين مبهمة وبأنه موحدته  
 في قصيدته إذا قدم على الغرض من المدح الغزل وصف الحسن والجمال وأما عطفه بأو مع دخوله  
 في الخبر يسميه للاعتداده والتنبه على منزلته وكونه من الخبر يمكن من تفرع وكان المراد يكون  
 الجهر محبوا لأنه غير مكره فتأمل والمباح والافتقار للتدبير لا يكون أحب وأفضل وليس المراد أنه  
 حيث يذهب المقصود وأنه من قبيل وملائكته وجبريل بل من شأنه يعطف بالو لا وأولاً ولا جبريل المصنف  
 رحمه الله الخسر على الطاعة والزمها عماداً وتربية فعلية لتغيير العفو فالمراد بالوطئة أنه ذكر ما هو  
 مناسب وقدم عليه وأما المقصود بالساق العفو **(قوله ولذلك رتب عليه الخ)** أي لو لم يكن الغرض  
 هو العفو فقط وكان إبداء الخبر وخفاءه أو إضام مقصوداً بالشرط لم يحسن الاقتصاد في الجزء على كون الله  
 عفواً قدراً **(قوله فأنتم أولى بذلك)** لأن التقادراً أعفاً فغير القادر أولى إذ قد يضطر إلى العفو  
 والاعتدال بسنة الله أولى بكم فلا يقال أنه تعالى لا يضرب بالعصيان ونحن نتأذى بالظلم فكيف يكون  
 عفو المتأذى أولى وقوله بعد ما رخص إشارة إلى أن الاستقام رخصة غير محبوبة والأفلا يكون العفو  
 أحب لأن التذلل لا يكون أحب إذا استثناء الجهر إقامه أنه غير مكره ولا أنه محبوب كما مر فتأمل  
**(قوله بأن يؤمنوا بالله ويكرهوا برسله)** يعني أن التفرق في اعتقاد الحق لاجل هذا دون الاستمرار لا يصح  
 مع أن حقاً أحد هاتين حقتي الآخر فالذين يكفرون بالله ورسله هم الذين خلص كفرهم العرف  
 بالجميع والذين يفرقون منه وبين رسله هم الذين آمنوا بالله وكفروا برسله لا عكسه وإن قيل أنه

**(وكان الله سمعاً)** كلام المظالم (عليه)  
 بالمظالم (إن تدوا خبراً) لحاجة ورأى وتقتضونه  
 أو تفسدوا خبراً (أو يتقوا عن سوء) لكن  
 المؤخذة عليه وهو المقصود وذكر إبداء الخبر  
 وخفاءه تشبيهاً ولذلك رتب عليه قوله  
**(فأنتم أولى بذلك)** أي بذكر العفو  
 فأنتم أولى بذلك وهو حث المظالم على الاستقام  
 من العصاة مع كمال قدرته على الانتقام  
 فأنتم أولى بذلك وهو حث المظالم على الاستقام  
 بعد ما رخص له في الاستسار بقرآن الله ورسله  
 الأخلاقي (إن الذين يكفرون بالله ورسله) بأن  
 ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله بأن  
 يؤمنوا بالله ويكرهوا برسله (ويقولون تؤمن  
 ببعض ويكفرون ببعض) تؤمن ببعض الأنبياء  
 وتكفرون ببعضهم

تصوير في التصاريح انما هم يعيسى صلى الله عليه وسلم وكفرهم بالله لحطهم له شركا وبإفاد الكفر باقه  
شامل للشرك والانسكار والنجس بعده والذين يؤمنون ببعض وكفروا ببعض الذين آمنوا ببعض  
الانبياء عليهم الصلوة والسلام وكفروا ببعضهم كالمذهب هذه أقسام متقابلة كان الظاهر عطفها بأو ولذا  
قيل انهم يعني أبا والموصول مقدرنا على جواز حذفه مع بقاء معنائه **(قوله)** طريقا وسطي بين الانبياء  
والكفر **(الخ)** الوسطية مستفادة من بين والايين والكفر تفسيره لذلك لا يشار جملته كما ذكرنا  
أضف اليه بين قبل وهذا راجع الى الذين يؤمنون ولا بعده الذين كفروا الا قبل من كفرهما جميع  
جميع الاقسام ولو فسر بالاعم وجعل ما بعده مفسرا له صرح وقوله كالكفر بالكل قال الصريح السابق  
من ان طريق الانبياء هو الهجرة فالكفر بالامم انكار لها وتكذيب وهو يستلزم الكفر بالجميع  
وقوله فإذ ابدل الحق الا للضلال اشارة الى أنه لا واسطة بينهما **(قوله)** هم الكاملون في الكفر **(الخ)**  
اعتبر الكمال ليكون الخبر مقيدا وليصح المحصر وقد يقال وقد استفاد من توسيع الفصل وتعريف الجنس  
**(قوله)** هم مصدر مؤن كلفه **(م)** قد عتقنا الفرق بين المؤن كلفه والمؤن كلفته وعمله محذوف على هذا  
ومذكور على ما بعده وقوله يقينا محققا دفع لائل عليه أنه كيف يكون الكفر الباطل حقاً بل سقا  
ليس هو قابل الباطل بل المراد به مالا شك فيه وأنه مقطوع به وأشار بقوله محققاً الى أنه بمعنى اسم  
المفعول ولذا وقع صفة **(قوله)** اشد اشداهم ومقابله **(الخ)** يعني أن المؤمنين المذكورين مقابل وصف  
الذين كفروا بالله ورسوله بالقسامهم وهو بيان للمعنى وإشارة الى ما قبله من الطباق وقيل انه بيان لانه  
هو الخبر المقدر والظاهر أن الخبر قوله والكل **(الخ)** وقوله وانما دخل بين **(الخ)** متفصلة في قوله لا تفرق بين  
أحد من رسله **(قوله)** المعرفة اشارة الى أن الاضافة لله وقوله وتصد برسولنا كذا لوجود **(الخ)**  
أي الموعود الذي هو الاشارة لا الاخبار بأنه متأخر حتى نبين على أن المضارع موضوع للاستقبال  
فدخول حرف الاستقبال عليه لا يكون الاثماً كدلتنا كما كان لا يفعل لما كان لنفي الاستقبال  
كان لا يفعل لنا كذا ذلك وهذا معنى قول سيبويه ان يفعل نفي يفعل وان كان ظاهر عبارة أنه  
لنفي التاكيد وقوله لا محالة بيان لنا كذا وتلويح الخطاب المراد به الاتفاق من التكلم لفظية والتلويح  
بجعله لو نادى لعلن بقرته وهو كالتلفظ أعمن الاتفاق وقوله بتضعيف حسناتهم اشارة الى تعلقه بقوله  
سوف تؤتهم أجورهم وأنهم يزدون على ما وعدوا والسعة رحمة **(قوله)** قالوا ان كنت صادقا **(الخ)**  
لما كان ان يكتب وهو القرآن ومنهم من يعلمونهم من يجمع فلا بد أن يكون ماسألوهم فقتلنا خلفا  
لأنما يكونه جلة وهو متعمد أو كونه بخط سماوى أو ما يشترطه أو ذكرهم بأعينهم فأنسره  
لدلول عليه بقرينة الحال فلا يقال آمن ابن أخذ هذا التقدير لا قرينة عليه وإنما كون قول لا  
عمل التدريج كما تركت يكون ماسألوهم جلة فليس مطلقاً أو مطرداً كما ذكرنا وقوله ان كنت صادقا رواه  
الطبري عنه **(قوله)** جواب شرطه **(الخ)** يعني أن الاتفاق في جواب شرط مقدر والجواب مؤول كما  
أشار اليه والتقدير ان استكبرت هذا وعرفت ما كنا فعليه تبيين ذلك رسوخهم في الكفر فلا ريب عليه  
أن سؤال الأكره في ماضى لا يترتب على استكباره صلى الله عليه وسلم وقبل انهياسية والتقدير لا يزال  
ولا استكبر فانهم قد سألوهم صلى الله عليه وسلم أكبر من ذلك وقرأ الحسن رحمه الله أن كتباً ملئت  
**(قوله)** وان كنتم في شك من انهم **(الخ)** الهدى بالسكون السيرة والطريقة واسناد الاصل الى الفرع من قبيل  
استناد السبب الى السبب فسقط ما قبل أن لا تختص بذهب الفاعل الحقيقي لم يعد من ملائمة في كتب  
المعاني لكن صاحب الكشف اعتبر في هذا المقام أيضاً وقد يجعل من اسناد فعل البعض الى الكل  
بناء على كمال الاتحاد فهو قولى هم قتلوا أعماً فتركوا المراد بضمير سألوهم جميع أهل الكتاب لم يدور  
السؤال عن بعضهم واقترحوه بمعنى اتهموه واخترعوه **(قوله)** أى أرنا زهجرة لما كتبت الجهره  
صفه الرؤيه كما في كتب اللغة لا الاراءه اقتضى ذلك تقدير ما ذكره وأشار الى أنه صفة مصدر رأى برة  
معناه يبينه

**(و)** يريدون أن يقتلوا بين ذلك سبيلاً طريقاً  
وسطياً بين الأيمان والكفر ولا واسطة اذا الحق  
لا يختص فان الأيمان بالله سبحانه وتعالى  
لا يميز إلا بالاعتراف برسله وتصدق به فيم يقبلوا  
عنه فيفسدوا وانما لا خالف بعض ذلك  
كالكفر بالكل في الضلال كما قال تعالى  
فماذا بعد الحق الا الضلال **(أو)** انكهم  
الكافرون هم الكاملون في الكفر لا هجرة  
بأيمانهم هذا **(حقاً)** مصدر مؤن كلفه  
أو صفة لمصدر الكافر ين بمعنى هم الذين  
كفروا أقراً حقاً يقينا محققاً **(أو)** اعتدنا  
للكافر من عدا بآمننا والذين آمنوا بالله  
ورسله لم يفرقوا بين أحد منهم **(أشداهم)**  
ومقابله **(الخ)** وانما دخل بين على أصله هو  
يقضى متعدد العموم من حيث واقع  
في فساق النقي **(أو)** انك سوف تؤتهم  
أجورهم الموعود لهم وتصد برسولهم  
لنا كذا لوجود **(الخ)** لا محالة لان  
لا محالة وان تأخروا رسلنا فقتلنا خلفا  
ويعقوب بالسؤال على تلويح الخطاب **(وكان)**  
الله قهقروا لا فطرهم **(رحمياً)** عليهم  
بتضعيف حسناتهم **(يشكك)** أهل الكتاب أن  
تنزل عليهم كما بين السماء نزلت في أخبار  
اليهود قالوا ان كنت صادقا فقتلنا خلفا  
من السماطة كما في موسى عليه السلام وقيل  
كما يجوز ان يخط سماوى على ألواح كما كانت  
التوراة وكما بانعائه حين ينزل أو كما بانها  
باعتباتها رسول الله **(فقد سألوهم)**  
أكبر من ذلك جواب شرط مقدر رأى ان  
استكبرت ماسألوهم ذلك **(فقد سألوهم)**  
عليه السلام أكبر من هذا السؤال وان  
كنتم في شك من انهم اسند اليهم لانهم كفروا  
بعضهم بآمنهم لهديم والمعنى أن عرفهم  
واسمح في ذلك وأن ما اقترحوه علمك ليس  
بأول جهالاتهم وخالاتهم **(فقالوا أرنا الله)**  
جهره عياناً أرنا زهجرة وجهه وأجهاه  
معناه يبينه

لأنوا جهرة وسؤالاً جهرة كاقبل ويصح أن يكون حالاً من مفعول أو أنا الأول أي بجاهرين ومعنيين  
 ولا وجه لما قيل إن تقديره بعد عن الفهم والظاهر أنه مصدر الأوامر في الحقيقة أماناً لنقله يتقدير  
 إرادة عيان أو من غير نقله أي رؤية عيان ويحتمل الحال من المفعول الثاني أي معاشاً على صفة  
 المفعول وليس فيه لاستلزام كل منهما إلا أن قوله قال أنه تبين أنه حال من الثاني أقرب منه (قوله  
 نارجات من قبل السماء فأهلكتم) أشار به إلى أن أخذتم بجاهز عاخذ كقوله وذلك لا يقتضي الخرج  
 على الزخري لأنه ينكر الرؤية لأن أنكار طلب الكذا وإلحاق الدنيا تحتها لا يقتضي امتناعها مطلقاً  
 وهو ظاهر (قوله والذبات الخ) أي لا يصح إرادة التوراة لأنهم تأملت بعد ذلك كما سبق في ظاهر  
 المعجزات وأولج الواضحة وقوله تسلطوا إشارة إلى أنه مصدر وأن مينامان أي بان على ظهره وقوله  
 بض الميم ويكرس الطعام المملوء وتشديد اللام مع مشرف قبل أن السلطان الميم كان قبل المفعول لأن  
 قبول القتل كان قوبه لهم ولا يجوز فيه لأن الواو لا تقتضي الترتيب وفسر تسلطوا بعد العنوين  
 قهرهم حتى انتقادوا له ولم يتمكنوا من خالقته لم يرد عليه شيء (قوله وقرأ ورش من نافع لا تعدوا الخ)  
 يعني يفتح العين وتشديد الدال وروى عن قالون تأمكت العين سكنوا خضاً وتارة أخفاً لفظة العين  
 فأما الأولى فأصلها تعدوا والقوله اعتدوا منكم في السبت فإنه يدل على أنه من الاعتداء وهو افتعال من  
 العدوان فأريد إعدام تأمكت في الدال فقلت حركتها إلى العين وقتب الدال وأدعت وهذا واضح وأما  
 السكون فشيء لا يراه المتصورون لجميع بين ما كتبت في شرحه مما لا أخفاً والاختلاس أخب منه  
 وقرأ الأعرس تعدوا على الأصل (قوله على ذلك وهو قولهم معناه أو طافاً) في الكشف وقد أخذتهم  
 المنيق على ذلك وقولهم معناه وأخذنا معاهدتهم على أن شواء ليسهم فخذوه بعد قتل وقولهم  
 معطوف على المنيق فيتعذر كلامه وكلام المصنف والمصريح به وما كلام المصنف يخالفه لأنه جعل  
 المنيق الفيلق معاهدتهم معاهدة مؤكدة على السمع والطاعة والمستهند منه أنه جعله نفس قولهم  
 معناه أو طافاً لا منيقاً ووجه كونه غلطاً بل يتوحد من تعبيره بالماضي وقبه تأمل (قوله فخالقوا  
 ونقصوا الخ) يشير إلى أن في الكلام مقتداً وأن الخبار والجور متعلق بقدرهم وما ذكر في الكشف  
 وما مر به لنا كيداً فأن قلت بهم تعلقت الباء وما معنى التأكيدات أماناً تتعلق به عدوه كونه قسيل  
 فيما مضى فمناقضهم فعلناهم ما فعلنا وأماناً تتعلق بقوله حرمنا عليهم على أن قوله فينظم من الذين هادوا  
 بدل من قوله فيما مضى فمناقضهم معناه وأماناً وكيد فعلنا محقق أن العقاب أو تحريم الطيبات لم يكن إلا  
 يقتض المعهود وما عطف عليه وظاهر أن زيادة ما لنا كيداً ومعنى التأكيد المحصور هو مشكل لأن  
 المحصور إنما يفيد التقدم على العامل المقفول أو المقتدر وكذا قبل في تأويله كما مر في نظيره أن في كلامه  
 تقدير يابسي وأما التوكيد والتقدم على العامل ولا يخفى أن عبارته هنا متبادلة على خلافه والحق عندي  
 ابتعاداً على ظاهره وأن مراده أن ما مضى لنا كيد السبيعية وأنه سبب قوى وقوته فيفسد المعصر لأنه  
 لا يخفى لو ما لنا لا يكون له سبب آخر ويكون وعلى الأول يتم المقصود على الثاني فخلاصاً ما لنا يكون  
 داخله فكذا ذلك وأما راجعته منضمه إلى ما لنا لا يكون له مدخل في السبيعية أو لأفعلي الثاني لا حاجة  
 لضم وعلى الأول لا يكون قولاً لا احتياجه إلى ما مضى إليه أو مستغلاً فكون مثله في الاستقلال بالسيبة  
 وسيند لا يكون لجل هذا صواباً ووجهه بحسب الظاهر ولا بد في إعادة التوكيد للصبر بمجوعة القام  
 فاهم فانه عاقل فاهمه (قوله ويجوز أن تتلق بجزء من الخ) لتقول الزخري أنه على هذا يكون قوله  
 فينظم لا لا يقبل عليه أنه جعله لا ولم يجعله معطوفاً على السبب الأول كما جئنا إليه المصنف رحمه الله  
 لظاهره وأنه متعلق بقوله حرمنا على معنى السبيعية ولا ينافي ذلك جعله المتعلق والسبب هو قوله فيما  
 مضى لأن ما لنا يكون هو لا كافيه قولك يزيد حبسه فنتب وبنائه على أن العاقب فينظم تكراراً لما في فيما  
 مضى فمطلقاً على أخذناهم منما فاعلنا أو مرادهم مقتداً ما لو جعلت للعطف على عاقضهم كقولك

(فأخذتمهم الصاعدة) نارجات من قبل  
 السماء فأهلكتم (نظامهم) بسبب ظلمهم  
 وهو قوتهم وسؤالهم ما يستحيل في ذلك الحال  
 التي كانوا عليها وذلك لا يقتضي امتناع  
 الرؤية مطلقاً (ثم أخذوا الخ) هذه الجناية الثانية التي  
 حايبتهم الذنات هذه الجناية الثانية التي  
 اقترعها ألباء أو ظلمهم والذبات المجتزآت ولا  
 يجوز جعلها على التوراة إذ لم تأمهم بعد  
 (فغفروا عن ذلك وأتينا موسى سلطاناً عليهم  
 سلطاناً ظاهراً عليهم من أمرهم) بأن يقولوا  
 أنهم قوبه عن أخذناهم بسبب ميثاقهم ليقبوه  
 الطور بميثاقهم بسبب ميثاقهم ليقبوه  
 (وقفلناهم ادخلوا الباب سجداً) على لسان  
 موسى والطور مطلق عليهم وقفلناهم لا تعدوا  
 في السبت على لسانه وأدعاه الصلاة  
 والسلام ويحتمل أن يراد على لسان  
 موسى وحسن طلل الجبل عليهم فانه شرع  
 السبب ولكن كان الاعتداء فيه والمسيح في  
 زمن داود عليه السلام وقراء ورش  
 عن نافع لا تعدوا على أن أصله لا تعدوا  
 فأدعت السلة في الدال وقرأ قالون بنسائه  
 حركة العين وتشديد الدال والنس منه  
 بالاسكان (فأخذناهم معناه أو طافاً) على  
 ذلك وهو قولهم معناه أو طافاً فاعلناهم  
 معناه أي خالفوا وقصروا فاعلناهم  
 ما فعلنا يتقهم وما مضى لنا كيدوا الباء  
 متعلقة بالعل المذموم ويجوز أن تتلق  
 بجزء من طابهم طيات

يزيد بحسنه وأفضله فثبت أو لم يحسنه لم يمتنع إلى جعله بدلا ولا يمتنع أن هذا الإبدال بعد لفظا الطول  
 الفصل ولما كونه من إبدال الجار والمجرور مع حرف العطف والجر اسم القطع بأن المفعول هو الجار  
 والمجرور فقط ومعنى إدلاله على أن تحريم بعض الطيبات مسبب عن مثل هذه الجرائم العقلية ومقترب  
 عليها وأيضا قيل عليه أن الموقوف على السبب سبب في لزوم تأخير بعض أجزاء السبب الذي يحصر عن  
 التحريم ألا يكون سببا ولا جزءا من سبب الإتيان بل بعدد لأن قوله لم يمتنع على من لم يمتنع عليه وقوله لم يمتنع  
 الممتنع متأخر زمانا عن تحريم الطيبات فالأولى أن يقدر لعناهم كما ورد مصرحاً به وأما الجواب بأن الفاء  
 تقارن البديل إذا طال الفصل كما ذكره (الراجح) وغيره وأن دوام التحريم في كل زمان كما تدل عليه مقتضى  
 لإداعي إليه (قوله فيكون التحريم بسبب النقض الخ) عدل عن قول الزخشرى فلا يكون التحريم إلا  
 بسبب النقض لما قيل عليه أن إفاضة هذا التركيب الحصر من كل لأن التركيب حثث من قبل مررت  
 يزيد بهم ورواؤه وإعلى أنه لا يجوز في مثله قصد التخصيص وفي بحث لا نعلمنا بغيره لو كان الحصر  
 متأخرا من التقديم أو ما لو كان من التأكد كما جئت فلا نعلم أن الجار لا يمتنع بطعم وقوله لا يمتنع  
 دل عليه قوله بل طبع الله الخ) حاصله كما في الكشف أن الجار لا يمتنع بطعم ولا يمتنع مقدرا  
 هو نفسه أو ما يدل عليه بقوله بل طبع الله عليه بغيره فلا يمتنع وقوله لا يمتنع أي  
 كما أنه لا يصح تعلقه بمادله طبع لا يصح تعلقه بمادله عليه لا يمتنع وهذا رد لابي البقاء وغيره  
 ممن جوز هذا وجهه أنه رد لقوله لم يمتنع فلا يمتنع واضرب عنه فيكون متعلقه بمعنى ومتعلقه بـ ما هو  
 متعلق بالجار ولا يصح عمله في الجار لفظا ومعنى وما لا يمتنع لا يفسر عاملا لأن الفسرة قائم مقام الفسرة فلا  
 يجوز من زيد المار على أن المار عامل في زيد ومفسر عامله وهذا معنى قوله من صله وقوله صله  
 مضاف إلى وقوله المار الذي مراده لفظه وانما قرنه بالوارد لضعف البس لأنه لو قال من صله لقوله لم يمتنع صله  
 ما قالوا كما هو المتبادر لاختلاف اللفظ فلا غبار فيه ولا رد عليه أن قوله وقوله مضاف إليه صله فكان  
 الأولى من صله لقوله لم يمتنع واد و أنه يقتضي أن الجار مفعول فالأولى فلا يتعلق به جاره وخبر جاره  
 للمجرور وهو قوله لم يمتنع في حال التحريم هذا التقدير لا يصح لتوقفه على أن يكون بل طبع الله متعلقا بذلك  
 المحذوف عطف عليه بمعنى بل طبع الله عليه بنس كثرهم فكيف إذا انضم إليه النقض والقتل  
 ليكون قرينة على ذلك المحذوف لكن ليس الأمر كذلك لأنه متعلق بقوله لم يمتنع فلا يمتنع بذلك المحذوف ولا  
 كما فصع عنه قوله تعالى وقالوا قلوا شاغل بل لعلم الله بكفرهم فلا يكون متعلقا بذلك المحذوف ولا  
 دليل عليه بل استظهر إذا نظر إلى قوله لم يمتنع شاغل عطف على مقدرا أي لم يخلف قلوبهم غفلا بل طبع  
 الله عليها ولا في حبان هذا كلام محتمل في بيان هذا الوجه تركاه خوف الإطالة بغير طائل (قوله أو بما  
 جاء في كتابهم) تعرضه وإنكاره وعدم العمل به (قوله أو أوسع للعلوم أو في أكتف الخ) أي هو ما جاع  
 غلاف بمعنى الظرف وأصله غلاف بمعنى خفف أي هي أوسع للعلم في غشة عابها عن غيره أوسع  
 أغلف كقولهم سبب أغلف أي في غلاف فيكون كقولهم وقالوا قلوا شاغل أكتة عما تدعو إليه لاتباعه ولا  
 تسعه للحياب المانع من وصوله إليها خلقه (قوله فخلها بحجوبة عن العلم وأخذها الخ) الوجه  
 الأول ناظر إلى تفسير الغلاف الأول أي قالوا قلوا شاغل بالعلم فأبطله بأن ما مطوع عليها أي بحجوبة  
 عن العلم لم يزل إليها حتى منه كاليت المقل المحترم عليه والثاني إلى الثاني لأنهم قالوا انما في  
 أكتة ويجب حجبها فلا جرم الثاني عدم قبول الحق فأنترب عنه بأنه ليس أمر الخفاء بل كسي  
 لأنهم بسبب كفرهم أخذوا الله ونعمهم عما ذكرنا لا يدرون وقوله لم يمتنع في قوله عن طريقه  
 (قوله الإقلا من الله الخ) قيل في هذه الوجه فلا معة مصدر أو زمان محذوف أي الإقلا من الله  
 أو زمانا للإقلا ولا يجوز نصبه على الاستثناء من فاعل يؤمنون أي الإقلا من الله فأنهم يؤمنون لأن خبر  
 لا يؤمنون عائد على المطوع بل قلوبهم ومن طبع على قلبه بالكفر لا يقع منه إيمان والجواب

فدعكون التحريم بنسب النقض وما  
 عطف عليه إلى قوله فينظم لا يمتنع  
 عليه قوله بل طبع الله عليه مثل لا يؤمنون  
 لأنه رد لقوله لم يمتنع فلا  
 صله وقوله الموقوف على الجار فلا  
 يعمل في جاره (وكثرهم بآيات الله)  
 بالقرآن وبما جاء في كتابهم (وقتلهم الأنبياء)  
 بغير حق وقوله لم يمتنع شاغل (أوسع للعلوم)  
 أو في أكتة عما تدعو إليه (بل طبع الله)  
 عليها بكفرهم) فخلها بحجوبة عن العلم  
 أو أخذها ومنعها التوفيق للتدبر في الآيات  
 والتدبر كرف المواضع (فلا يؤمنون)  
 الإقلا من الله بنسب

اوعا يا قاتلان لا عيرتكم لقتلنا (وبكرهم) يعني عليه الصلاة والسلام وهو مطوف على بكرهم لانه من اسباب الطبع او على قوله نعمتكم ويحور  
 ان يسلط مجموع هذا ما عطف عليه على مجموع ما قبله ويكون تكرار ذلك الكثرة لانه يكثر تكرارهم فانهم قهر موسى ثم عيسى ثم محمد عليهم الصلاة  
 والسلام (وقوله على من حبسنا عليا) ١٩٨ يعني لنبذل الى النارنا (وقوله ما تقتلنا المسيح) يعني بمن حبس رسول الله (اي ربه) وهو مفضل

ان المراد اجماع الامم والاعمال الى الكل ما هو عليه من اعتبار الاكثر مما قل او المراد ايمان القليل التصديق  
 يصحبه كقبول موسى صلى الله عليه وسلم وهو لا ينفذ لان الكفر ببعض كفر بالكل كما مر قوله وهو  
 مطوف على بكرهم لانه من اسباب الطبع دفع لما توهم من انه من عطف الشيء على نفسه ولا  
 فائدة فيه وجوده منها ان عطف على بكرهم الذي قبله وهو طوق وهذا كفر بعيسى فهو اشارة الى  
 ان الكفر المطلق بسبب الطبع كالخصوص فلذا عطف الايمان بصلاحه كل منه السببية وان عطف  
 على قبيل بعضهم فظاهر وان عطف مجموع هذا وما بعده على مجموع ما قبله لا يلزم المحذور ايضا لغيره  
 المجموع للعجمي وان لم ينافي بعض اجزائه بصفاته النظر الى المجموع كقوله هو الاقل والاكثر  
 والظاهر والباطن او يستبرأ للتفريق ما تكرره في المواضع الثلاثة ووسع ايضا عطف هذا المجموع على  
 قوله بكرهم ذكر الامام وجيع المحقق (قوله ابي بكرهم الخ) لما كان القائلون اليهود وهم لا يقرنون  
 برسالة عيسى صلى الله عليه وسلم اقول بان تسميته رسولا على قوله وان لم يقتضدوه وهو استهزاء  
 وتهم ومثل ما يطلق الرسول وكونه ارسلا في الآية الاخرى وانهم لم يسموه بذلك بل بقبرهم صفات  
 القدم بقوله في الحكاية فيكون من الحكاية لان الحكمي او هو كلام مستأنف معترض في بين لمدحه اى هو  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله يردى ان رطه من اليهود الخ) اخرجها النساء عن ابن عباس رضى  
 الله عنهما واتقاء الشبه ان يجعله الله في صورته مختلفا كقتل جبريل عليه الصلاة والسلام بصورة دحية  
 رضى الله عنه وقوله فقام رجل منهم اى من اصحابه وقبل ذلك وقوله وقبل كان رجلا اى كان الملقى عليه  
 الشبه او القتل رجلا ينافي عيسى صلى الله عليه وسلم ووقع في بعض نسخ الكشف كان رجل بالرفع  
 وهي اظهر من الاولى لاحتياجها للتأويل وامثال ذلك مستندة من الخرافات خبره (قوله طيطافوس)  
 اسم هرباني طيطافوس مفتوحين مهملتين بينهما شبيهة نصية ساكنة ثم اشد ونون مخمومة تليها وسين  
 مهملة وفي نسخة طيطافوس بلاء من ومننا نصية (قوله واغماذ هم الله الخ) اى انه اذا القى عليه  
 الشبه كان عندهم وفي مخطوط علمهم عيسى عليه الصلاة والسلام فاذا كروه ليس ككذابا بل لانه على  
 مبلغ علمهم فذهمهم ليس بذلك بل بحال نصته بما ذكر (قوله وشبه مستند الى الجارو الجور الخ) ان  
 اسند الفعل الجارو الجور فالمراد وقع لهم تشبيه بين عيسى صلى الله عليه وسلم ومن قبله وهو  
 مستند لغيره المقول الذي له عليه ما قلنا اى شبه لهم من قولهم عيسى او لغيره لا من وشبهه من  
 الشبهة اى التمس عليهم الامر ومن ضررهم هذا شبه على انه لم يقع قتل ولا صلب افعالا واما وقع ارجاف  
 واكاذيب وليس المستند اليه ضمير المسيح صلى الله عليه وسلم لانه مشبه به لا يشبهه والارجاف اصل  
 معناه الاضطراب تشاع فيها تشاع من الكذب ونحوه بالفتح اسم اشارة وتزم بالها (قوله في شأن عيسى  
 عليه الصلاة والسلام الخ) بيان للمعنى لان الاختلاف ليس في ذاته بل في امره وقوله فقتلناه حقا لاننا  
 تماسا من الشك لانه بمعنى التردد الواقع فيما بينهم لان كل احد منهم شبهوا وكذا اقول من سمع منه انه  
 رفع والقاهر ان هؤلاء ليسوا من اليهود (قوله صلب الناسوت وصعد الالهوت) هو لا الخلقية  
 منهم القائلون بان الله حل فيه وحين صلب انفسهم وبني جسمه حال الواحدى في شرح ديوان  
 المتنبى يقولون لله لاهوت والانسان ناسوت وهي لفظة عبرانية تكلمت بها العرب قديما انتهى (قوله  
 والشك كما يطلق الخ) اصل الشك ان يستعمل في تساوي الطرفين وقد يستعمل في لازم معناه وهو التردد  
 مطلقا وان ترجح احد طرفيه وهو المراد هنا ولذا اصكه به في المثال لانه ايضا بقوله ما لهم به  
 من علم الخ (قوله استنما منقطع الخ) لان الظن المتبع ليس من العلم في شيء فان فسر العلم بما ذكره  
 كان متعلا لكنه خلاف المشهور ولذا اخره وعن ذهب الى اتصاله على عينه رجة الله واما ما قبل ان  
 اتباع الظن ليس من العلم قطعاً فلا يصح اتصاله فعمل علمهم دفعه لان من قال به جعله بمعنى الظن المتبع  
 وفي ضمير قوله وجوده فانه ظاهر انه لم يسم عليه الصلاة والسلام والمعنى ما قلناه قلائضا قبيحا مضفة

أهم قالوا استهزاء وقيلوا انكرتوكم الذي  
 اقول لكم بغيرن وان يكون استنما  
 احسن صلبه وطالب جدحه اورد هذا ذكر  
 الحسن كذا ذكره الشيخ (وما تلووا ما  
 صلبوه ولكن شبه لهم) روى ابن حبان  
 البوردى سيوالة فاعلموا بفسادهم فله  
 تعالى في قوله تلووا ما تلووا من قوله  
 فاشبهه الله تعالى باليه الذي اشتهى  
 لاصحابه بكره رضى الله على طيبين  
 فقتلوا وصلبوا وبذل الجنة فظاهر بل  
 حتم فاني اقول عليه شبه صلبه وقيل  
 كل من جلا شافته ليدل عليه فاني اقول  
 عليه شبهه فاعلموا بقتلهم وقيل لا يدل  
 على طائوس اليهودي تينا كان حرفه عليه  
 والى الله عيسى عليه السلام فاني اقول  
 فاشد صلبه وامثال ذلك من الخرافات  
 التي لا تستند في زمان النبوة واما ما ذكره  
 سبحانه وتعالى جلال عليه السلام من  
 برائتهم على الله سبحانه وتعالى وقيل  
 قتل نبيه الخ في هذه الاشارة وبهم  
 به لا يقول هذا على حسب علمهم وشبه  
 مستند الى الجارو الجور وانه قبل ولكن  
 وبع لهم اقتضيه بين عيسى والمقتول اقول  
 الاخرى في قول من قال من مثل احد ولكن  
 ارجب يشبه تشاع من الناس اى في ضمير  
 المقول لانه لا يقتلنا على انهم قتلنا  
 (وان الذين اختلفوا في شأن عيسى عليه  
 الصلاة والسلام) فانه لم يوصف بقتل الوصية  
 اشتاق الناس فقال بين اليهودي كان  
 كاذبا فقتلناه حقا يرد آخرون فقال بعضهم  
 ان كذا هذا عيسى فاني صلبنا وقال بعضهم  
 اوجه وجهه عيسى والذين ذبحنا صلبنا وقال  
 من سمع من الله سبحانه وتعالى رضى الله  
 سبحانه وتعالى الى اصحابه قال بعضهم صلب  
 الناسوت وصعد الالهوت (في شأنه)  
 اني ترددوا الشك كما يطلق في ما يترجح احد  
 طرفيه يطلق في مطلق التردد وعلى ما بينا في  
 الظاهر ذلك انه قد يترجح ما لهم من علم

اسباع القرآن استنما منقطع اي علمهم فيكون الظن ويحور ان يشترط بالعلم والاعتقاد فيمكن العلم بغيره كما كان  
 او غيره يستعمل الاستنما (وما قلنا) قلائضا قبيحا كما مر بقوله ما قلنا حقا بل قبيحا كقول الناهر

مصدر محذوف أو حال بنا عليه يقتضين ولا يراد عليه أن ين القتل المبين يقتضى بوث القتل  
المشكوك لانه لثقي القيد والقيد والوثيق القيد والما من أن مقتله فانه يقتضى أنه ليس في نفس  
الامر كذلك وقيل هو راجع الى العلم واليه ذهب القراء وابن قتيبة أي وما قتلوا العلم يقتضيان  
قوله من قتل العلم والراي وقتلت كذا علما وهو يحتاج كافي الا حاشا ويقال خبره علما بمساومه خبره  
لغاذا في وقال الاصمعي خبره بركة مولدة وروى الجواليقي وقال ورد في الشعر القديم كقولوه  
يوم لا ينفع الراوغ ولا ينجو دم الا المسيح الضمير  
وهي مشتقة من البحر كما أنه خبرا لما قلناه كمال قتل خبرا حال  
قتلنى الايام حين قتلها خبرا فاعبرنا فاعلموا

لان من قبل فقد استعمل وغلب وتصرف وقيل العلاقة التطهير بيني الدماء والطوبى وهو مبدى وقال  
الرضي في بحث المراكب البحر يكون بمعنى الانظار لان البحر يشغفه ومنه قتله خبرا وقوله لم يعلم  
خبره لان القتل والضرر يشغل انهما في باطن الحيوان وقيل الضمير الثاني أي وما قطعوا التلبيس بقينا  
وهذا منقول من ابن عباس رضى الله عنهما والسدي وقيل انه متعلق بما بعده أي بل رفعه الله رضاء  
بقينا ورد بان ما بعده بل لا يتقدم عليها واليت المذكور لم أر من عزاه وبقينا يقتضين بمعنى بقينا  
(قوله أي وما من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن به الخ) ان هنا ثانية بمعنى ما وفي الجار والمجرور وجهان  
أحدهما أنه صفة لبيد المحذوف والقسم مع جواب خبر ولا يراد عليه أن القسم انشائي لان المقصود بالخبر  
جواب وهو خبره وكذا بالقسم ولا يشاكه كون جواب القسم لا محله لانه لا محله لمن حيث كونه  
جوابا لا يتبع كونه محرابا باعتبار آخر لو سلم أن التلبيس هو المجموع والتقدير وما أحدث من أهل الكتاب  
الا والله ليؤمنن به فهو كقوله وما من الا لا مقام معلوم وروح هذا الوجه والثاني والله ذهابا عن خبري  
وأبو السقاء والمفسر رحمه الله أن جله القسم صفة موصوف محذوف تقديره وأن من أهل الكتاب  
أحد الا ليؤمنن به وقيل عليه ان الصواب هو الوجه الاول لانه لا يتقدم أحد الجار والمجرور واستاد  
لانه لا يشهد ويكونه لا فائدة فيه ليس بشي اعتناء كل رجل يؤمن به قبل موته من أهل الكتاب ثم  
معناه على الوجه الآخر كل رجل من أهل الكتاب يؤمن به قبل موته والظاهر أنه هو المقصود وأنه أمر  
قائمه والاستثناء مفرغ من أمر الاوصاف (قوله وهو يدعو اليه الضمير الثاني الخ) أي الى أحد وترحق  
روحه بمعنى تخرج وقال الراغب زحف الروح خروجها أسفعا في شيء ويؤيد كون الضمير لاحد الذي  
يكون السمع وغيره كما أنه ترحق من بين ضم النون وأصله يؤمنون وضمه الجمع لا يعود للضمي  
عليه الصلاة والسلام ظاهر او معاملة الايمان مبادرته وهو العصم وفي نسخة معاملة الايمان أي  
جبر قسمه عليه وقرئ شعاع الحق والمراد بالاضطرار ايمان الناس والالقاء وهو لا يفيد له ملحق  
بالفرع فيشكل لكل الخي و يظهر الحق يؤمن به كما هو حق وقصة الحاج واستشكاله هذه الآية  
شاهدتهم يقتل ويحرق ويحرقه ولا يتر ذلك مقصود في الكشف وقد رأيت على قراء الجمع ولم يقدروا  
بعضا من محال الشروع في الاستئمان لمقوله اديا الجمع فحمل المقدور على قتائل ومعنى الميدان ذلك  
الامر الذي يتركون عنه كان لا محالة وقراء الجمع لا تعين ذلك الاحتمال في القراءات الاخرى ان قلنا يجوز ان  
تختلف القراءتين معنى والافصح لتدريج وجوع الضمير الى عدم خلاف الظاهر وان قيل به (قوله روي  
أنه عليه الصلاة والسلام يقول الخ) هذا الحديث رواه أبو داود وابن جابر عن أبي هريرة رضى الله عنه  
دون قوله فلا يني أحد من أهل الكتاب الخ وروي هذه الزيادة ابن جرير وصححه الحاكم عن ابن عباس  
رضي الله عنهما موقفا ويكونه يثبت أربعين حسنة استشكله الحافظ عماد الدين بن كثير وصحبه الله  
بأنه ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه يثبت في الارض سبع سنين ووجه بين الروايتين  
بأن رواية مسلم لسان مقدمته بعد نزول من السماء والرواية الاخرى لسان مجموع اجامته قبل الرفع  
وبعد فانه وضع وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة فاذا نزل مكث سبع سنين فيكون ذلك في الدنيا أربعين

كذلك الضمير عن العالمات بها  
وقد قتلت بعل ذكركم بقينا  
من قولهم قتلت الشيء علمنا وخبرنا  
تألف على نفسه (بل رفعه الله اليه) رذ  
وانكاره له وانبات لرفعه وكان الله عز وجل  
لا يقلب على ما يريد (حكيا) فعباد رب اعسى  
عليه الصلاة والسلام لا يعين وان من أهل  
الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته أي وما من  
أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن به قبل موته  
جمله فسمية ونعت صفة لاحد وهو  
البس الضمير الثاني والاول للضمي عليه  
الصلاة والسلام والحق ما من اليهود  
والنصارى أحد الا ليؤمنن بأن عيسى عبد  
الله رسول الله قبل أن يوت ولوحين أن نزل  
روحه ولا يشعه ايمانه ويؤيد ذلك أنه قرئ لا  
ليؤمنن به قبل موتهم بضم النون لأن احدا  
فحق الجمع وهذا كل واحد منهم والتعريض  
على معاملة الايمان به قبل أن ينزلوا  
اليهم يشعهم ايمانهم وقيل الضمير للضمي  
عليه أفضل الصلاة والسلام والحق أنه اذا  
نزل من السماء آمن به أهل الملل جميعا وروي  
أنه عليه الصلاة والسلام ينزل من السماء  
حين يخرج الدجال فيهلكه ولا يبقى أحد من  
أهل الكتاب الا ليؤمنن به حتى تكون  
الامة واحدة وهي ملة الاسلام وتقام الامنة  
حق ترقي الاسود مع الابل والنور مع البقر  
والذئب مع الغنم وتعالى الصبيان بالحيات  
وبليت في الارض أربعين سنة ثم ترقى  
ويصل عليه المسكين ويدفونه

سنة ولقد سلمت الله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام فيطلبه فيها أي الدجال لم يلبث الناس بعده سبع سنين ليس بين اثنين عداوة قال البيهقي ويحتمل أيضا قوله لم يلبث الناس بعده أي بعد قدومه فلا تكون هذه الرواية مخالفة للرواية الأولى وروح هذا الجمع على الأول بأن الرواية ليست نفايا فلبث عيسى صلى الله عليه وسلم وثلاث نفيها وقوله بعده ثم صرح فيه والرواية الأولى مشهورة مروية من طرق كثيرة ولم يخالفها غير رواية مسلم فينبغي تأويلها ثم اختلف في محل دفعه عليه الصلاة والسلام فقل يدفن في حجره التي على الله عليه وسلم وان يحضر فيها مائة وورد فيه أن تركه في بيت المقدس وقوله ويوم القيامة الخ يندل على جواز تقدم خبر كان عليها مطلقا وإذا كان ظرفا لأن المعمول انما يتقدم حيث يصح تقديم عامله الضمير فيكون لم يصب عليه الصلاة والسلام وقبل الحمد صلى الله عليه وسلم وهو بخلاف الظاهر ولذا لم يذكره المصنف رحمه الله (قوله فبأى ظلم الخ) أخذ التعميم من التزوير وليس مراده أنه مئة محذوفة كما قبل وترك ذكر الحصر لما مر وقوله وعلى الذين هادوا الخ المحمض هو ما سباني في الانعام منضلا فان قيل التعميم كان في التوراة ولم يكن حينئذ كتر عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ومنه دليل الله قبل المراد استمرار التعصم وجعل الزمخشري الصلة والاكل ونحوهما مائيا فالظلم قال التعصم رحمه الله هو دفع ما يبال في العطف على المعمول المتقدم شيئا الحصر مثل مررت بزيد ومروم جعل الظلم عناية كما في قوله تعالى ذلك جزئناهم بهيهم وجعل بعدهم متعلقا بما حذف فلا إشكال عليه (قلت) ومنه يعلم تخصيص ما ذكره أهل المعاني من أنه منافي للحصر بالاتفاق إذا المراد أن يكون الحصر مستقدا من غيرا لتقدمه ولم يكن الثاني سائلا للأول كما إذا قلت ذنب ضربت زيد أو سوء أديه أي لا يفرض ذنب فافهمه قاته من الغفاس (قوله ناسا كثيرا) أي هو صفة مفعول عند مقدرا أو صفة مفعول مطلق فتنبه على المصدرية وقيل أنه منصوب على الظرفية أي زمانا كثيرا وانما تعد السابقي أخذهم ونحوه وأعدت في غيره لأنه فعل من المعطوف والمعطوف عليه بالنسب معمول للمعطوف عليه وحيث فصل معمول لم تعد وجبه ولقد نهر حاله ووجه الدلالة على أن النهي للتحريم أنه تعالى وعد على مخالفته وهو ظاهر (قوله نصب على المدح ان جعل يؤمنون انظروا) كما مر وقد وثقها أن تكون جله حالية أيضا وليس مؤكدة لتقدمها بقدر ليس في الأول ولعدم دلالة التبع على الرسوخ في العلم والهدى أشار بقوله ان جعل الخ وقد أشكل هذا على من قال لا وجه لتقييد نصب ذلك الجمل فإنه منصوب على المدح مطلقا وخبط بعضهم في توجيهه وما ذكره المصنف رحمه الله بعينه كلام الكسائي قال يمكن من جعل نصب المقيمين على المدح جعل خبر الراعيين يؤمنون فان جعل انظروا وثلاث سنونهم لم يميز نصب المقيمين في المدح لأنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام لكن قال النيسابوري رحمه الله طعن الكسائي في القول بالنصب على المدح بأنه يكون بعد تمام الكلام وهذا ليس كذلك لأن انظروا وثلاث الجواب أن انظروا يؤمنون ولو سلمنا الدليل على أنه لا يجوز الاعتراض بين المبتدأ وخبره ولما رأى الزمخشري ما فيه لم يصرح بما ذكره المصنف رحمه الله وكان وجهه ما ذكره أن القطع في العطف في قوة الإسراع لأنه الأصل فيه ومقتضى العطف على المبتدأ أن يكون انظروا انذروا بعده لا مبتدأ وما عطف عليه وكذا الخبر العائد فيه وبهذا الأخباره أنه لا يصح قطعه لكن حكى ابن عطية رحمه الله عن قوم من منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف والقطع لا يكون في العطف انما ذلك في التعرّف ولما استدلل النصاة وجهه أنه بطله

(ويوم القيمة يكون عليهم شهيدا) ثبت على اليهود والكذابين وعلى النصارى بأنهم دعوا ابن الله (فيعلم من الذين هادوا) أي فبأى ظلم منهم (جرنا عليهم طيات أحلتهم) يعني هادوا وجرنا هادوا وجرنا هادوا (ناسا كثيرا) يعني سبيل الله كثيرا (واخذهم الربوا وقد نهوا عنه) أو صدأ كثيرا (واخذهم الربوا وقد نهوا عنه) كان الربا يحرم ما عليهم كما هو محرم على النصارى (واكلهم) دليل على دلالة النهي على التعصم (واكلهم) أموال الناس بالباطل بالرشوة وسائر الوجوه المحترمة (واخذهم الكافرون منهم عدا ما ألبسوا) دون من تاب وآمن (لكن الراسخون في العلم منهم) كعبد الله بن سلام وأصحابه (والمؤمنون) أي منهم أي من المهاجرين والأنصار (يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك) خبر المبتدأ (والقيمين الصالحين) نصب على المدح ان جعل يؤمنون انظروا

لا يبعدن قومي الذين هم • سم العداوة أوقاة الجزر  
النسازين بكل معتوك • والطيبون معاقدة الأزد

على جواز القطع فرق هذا القائل بأن البيت لا عطف فيه لأنه قطع فيه النسازين فنصب والطيبون



فرغ على قولة قوي ولا وجه للفرق مع ما أنشد مسبو به القطع مع حرف العطف من قوله

وبأوى الى نسوة عطل \* وشهنا مراضع مثل السعال

فذهب شعبه وهو معطوف وقد تقدم لنا كلام في هذا في سورة البقرة ولعل القطع ليس مثل الاعتراض من كل الوجه لمانه من ملاحظة التبعية فلا يرد ما ذكره التيساري وجهه الله ويعد ذلك كلاماً عاماً ذكره المصنف رحمه الله قاله السبكي فلهذه فيه عليهم لخبر (قوله أو عطف على ما أنزل المالك) وهذا وجه آخر في إعرابه وهو أنه مجرور معطوف على ما أنزل والمصنف يؤمنون بالمتبين والمراد بالمتبين حيث أنزل الانبياء والمرسل صلوات الله وسلامه عليهم قبل وليس المراد بقائمة الصلاة على هذا إذاؤها بل أظهرها بين الناس ويؤثر بها وقيل المراد بالمتبين الملائكة لقوله بصحون الليل والنهار لا يفترقون وقيل المسلمون بتقدير مضاف أي يدين المتبين وقيل آخر فقيل معطوف على خبرين منهم وقيل خبر المالك وخبر قبلك وهذا أبعدا وفي الآكاف ولا يلتفت الى ما زعموا من وقوعه مضافاً خطأ المصنف وربما التفت اليه من لم يتطرق في الكتاب ولم يعرف هذا مذهب العرب فيما لهم من التصب على الاختصاص من الاثنان ونحوه عليه أن السابقين الأتقين الذين منهم في التوراة ومنهم في الإنجيل كانوا أنفذه في القصة على الإسلام وذهب المطاعين عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة لستة هلم بعدهم ونحوه من قومهم يلقونهم اهـ وقبل عليه لا كلام في نقل النظم وأما فلا يجوز الحسن فيه أصلاً وهل يمكن أن يقع في الخط لمن بأن يكتب المقيمين بصورة المقيمين بناء على عدم نوات صورة الكتابة وما روى عن عثمان وعائشة رضي الله تعالى عنهما أنها قالان في المصنف لستة هلم العرب بالسنة على تقدير صحة الرواية يصح على الحسن في الخط ولكن الحق بهذه الرواية والبيان في قوله أن السابقين (الخ) أقول) هذا إشارة الى ما قلناه في الساطع رحمه الله تعالى في الرأية ويذهب شراحوه على الهم العثماني يستند بمثل أبي عثمان رضي الله تعالى عنه أنه لما فرغ من المصنف أتى به إليه فقال قد أحسنتم وأجلمت أرى شأمن لمن يستقيم العرب بالسنة ولو كان المولى من هذا الكتاب من قريش لم يوجد فيه هذا قال التيساري وهو ضعيف والأستاذ فيه اضطراب وانقطاع لأن عثمان رضي الله تعالى عنه جعل للناس أعماماً يقتدون به فكيف يرى فيه لستة هلم لثمة العرب بالسنة وقد كتب مصاحف سبعة وليس فيها اختلاف قط إلا في ما عمن وجود المقرآت وإذا لم يبقه هو ومن يشره لم يجمع كيف يقيه غيره ثم وتقول قوم الحسن في كلامه على تقدير صحته عنه بأن المراد الرمز والإيمان كما في قوله

مطلق رائج وتلحن أسما \* فاشهر الكلام ما كان لحناً

أي المراد به الرمز بصرف بعض الحروف خطأ كالف الصاربن مما يعرفه القراء إذا وؤوه وكذا يزيد بعض الحروف والوجود المذكور في الرفع وما عطف عليه ظاهرة وهي عطف على خبر يؤمنون بتقديره المؤمنون يؤمنون هم والمقيمين الصلاة لا يؤمنون المقيمين حتى لا يصح الالفاظ كما في قولهم إلا أنه لا يخفى أن غيره أولى منه وأقدم (تنبيه) قد غلبنا القول وتبعنا كلامهم ما بين موصول ومفعول فأك ذلك إلى أن تقول عثمان فيه مذهبان أحدهما أن المراد بالمتبين مخالفت الظاهر وهو موافق حقيقة لبطل الوجود بتقدير أو احتمالاً وهذا مذهب إليه الثاني وبأنه كثيراً والرواية فيه صحيحة والثاني مذهب إليه ابن اليساري من أن الحسن على ظاهره وأن الرواية غير صحيحة (قوله قدم عليه الإيمان بالانبياء والكتب) الإيمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام معلوم من الإيمان بما أنزل إليهم والإيمان بالكتب مصرح به وما يستدل به لقائمة الصلاة وإيتاء الزكاة وقوله لأنه المقصود أي لأن الإيمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وما معهم هو المقصود في هذا المقام لأنه ليس حال أهل الكتاب وأرشادهم وهم كانوا يؤمنون ببعض ذلك ويتركون بعضه فينزلهم ما يلزمهم ويجب عليهم وأما الإيمان بالله واليوم الآخر فهم قائلون به ظاهراً كما

أو عطف على ما أنزل اليك والمراد بهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام أي يؤمنون بالكتب والانبياء وقرأنا نافع بالرفع مضافاً على الراضون وأعلى الضمير يؤمنون أو على أنه مبتدأ والخبر أولئك سنؤتيهم (والمؤمنون الزكوة) رخصه لاحد الوجه المذكور (والمؤمنون بالله واليوم الآخر) قدم عليه الإيمان بالانبياء والكتب وما يصدره من اتباع شرائع الانبياء المقصود بالآية

(أو تلك من مؤتمري أبر اعظما) على جمعهم بين  
 الإيمان الصحيح والعمل الصالح وقراءة  
 سبوتهم بالابرأنا وحينا الملك أو حينا إلى  
 قوح والتبيين من بعده) جواب لاهل الكتاب  
 عن اقتراحهم أن يزل عليهم كتابين السبعه  
 واحتجاج عليهم بأن أمر في الوحي كافر  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام (وأوحينا  
 إلى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب  
 والاسباط ويعيسى وأيوب ويونس وهرون  
 وسليمان) خصهم بالكرامه اشغال المؤمنين  
 عليهم تعطيلهم فان ابراهيم أول اولي العزم  
 منهم ويعيسى آخرهم والباقيين أشرف  
 الانبياء وشاهديهم (وآتيناهم آياتنا  
 وقرأ حزقيا بورا بالضم وهو جمع ربي  
 حزقيا) (ورسلنا) نصب بحزقيا عليه وأوحينا  
 اليك كرسلا أوفسره (قد قصصناهم  
 عليكم من قبل) أي من قبل هذه السورة أو  
 البرم (ورسلنا) نصبهم عليك وكلام الله  
 حوسى تكليفا وهو منتهى مراتب الوحي  
 خص به موسى من ينهم وقد فضل الله مجدا  
 جلي الله عليه وسلم بأن أعطاه مثل ما أعلى  
 كل واحد منهم (ورسلنا) ومنذرين  
 نصب على المدح أو أوصاف أو أمنا أو  
 على الحال ويكون وسلا موطئا لما بعده  
 كقوله ثم رزقناهم من حيث لم يحتسبوا  
 فأنس على الله به بعد الرسل) فقررنا الوالا  
 أرسلنا النار ولا نهبنا وعلما ما لم تكن  
 فتنبه وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام إلى الناس ضرورة لقصور  
 الكل عن ادراك كثير من المصالح والأكثر  
 من إدراك كلياتها والامام متعلق بأرسلنا  
 أو بقوله مبشرين ومنذرين وبه تمام كان  
 وخبر للناس وأعلى الله ولا تحال ولا  
 يجوز تعلقه بحجة لأنه مصدر وبعد ظرف لها  
 أو صفة (وكان الله عز وجل) لا يظن غيابه  
 (حكما) فمادبر من أمر النبوة  
 وخص كل نبى بنوع من الوحي والابحار  
 (لكن الله يشهد) استدلوا من مفهوم

تحقيقه في أول البقرة وقبل أنه تصريحا على ما علمنا أن كدوقيل تعميم بعد التخصيص لأن الإيمان  
 باقعه اليوم لا يخرج عبارة من جميع ما يجب الإيمان به وجميعه من الإيمان الصحيح والعمل الصالح  
 مأخوذت من مقدمه وفي هذا كلام تقدم في سورة البقرة فالتزمه (قوله جواب لاهل الكتاب الخ) قد  
 مرتفله فلا تخاف في كلامه كما توهم ومن قال أنه تليل أقوله في الاضواء في العلم فقد أبعد المرى ولم  
 يدرك هذا التفسير هو المأثور وبدأ شرح تهذيب الهم لا أول نبى عوب قوله لأنه أول شرع كما توهم  
 وظاهر يدل على أن من قبل نوح لم يكن بوحى كما روى لنا صلى الله عليه وسلم أنه لا غير موسى  
 إليه أصلا كما قبل (قوله تنبيههم بالابحار الخ) ان أرادنا التخصيص ذكرهم لم يرد على شيء ولا وروى عليه  
 ان الاصحاط ليسوا كذلك لكن الامر فيه سهل (قوله وقرأ حزقيا بورا بالضم الخ) والوجه وروى قصها  
 والضم على أنه جمع زبر بكسر فكوت صفة يحكى من يروى مكتوب أو زبر بالفتح والسكون كقاس  
 وفلاس كافي الدر المحزون وعجالة المصنف تحمله ما قبل أنه مفرد كقوله وقيل أنه جمع زبور على  
 حذف الزوائد (قوله نصب بحزقيا) أي أرسلنا رسلا وكذا رسلنا الاتي والقرينة عليه قوله وأوحينا  
 لاستلزامه الارسل أو قصصنا الآية منصوب بخصصنا بحذف مضاف أي قصصنا أخبار رسل وفيه  
 وجوه أخرى وقوله من قبل هذه السورة إشارة إلى المضاف المنزى وهو ظاهر (قوله وهو منتهى  
 مراتب الوحي الخ) أي الكلام بالذات أشرف أنواعه وأعلاها وقد وقع لابي صلى الله عليه وسلم في  
 الاسماع زيادة رغبة وما من مهز تلبى من الانبياء الأولين صلى الله عليه وسلم مثلها كما تصدى  
 ليسان بعض أهل الانزع زيادة شرفه الله تعالى وتكليمه آدم وكنهه كذا قالوا أنه رافع للعبارة  
 وفيه نظرا لمعنى كد القفل برفع الجاه عنه وأدفعه الجاه عن الاستبداد بان يكون المكلم رسله من  
 الملائكة كما يقال حال الخليفة كذا إذا قاله وزيره فلامع أنه كذا القفل والمراد به معنى مجازى كقول  
 هند بنت النعمان في زوجه جوارح بن زباج وزير عبد الملك بن مروان

بكي الخ من ربي وأتكبر حده • ويشتججهم بجمادى المطارف

أي بكي الخ من رسله لأنه ليس من أهل ذلك صرحت المطارف من ليس بجمادى لها وهي قبيلة روح  
 فأكثرت حججهم بجماع أنه مجاز لأن الشباب لا تعجز والقراءة المشهورة رفع الحجة الشريفة وقرئ  
 ينصبها في الشواذ وهي واضحة أيضا (قوله نصب على المدح) أي تشديرا بمدح أو أثنى وقدمه  
 لوجهه منه والمائل الموطئة هي التي يكون المقصود بالحال وصفها كانا عليه فهي حال من رسلنا  
 الذي قبله أو وضعه قبل ولا وجه للفصل حيث أنه يتبع ما قبله وكلام الله موسى وجزوفه الزمخشري  
 الجديلة توتر كذا المصنف رحمه الله تعالى لأن اتحاد البطل والبطل منه لفظا بعيد كان كان المعنى بالبدلية  
 الوصف (قوله وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام الخ) يشير إلى رد ما في الكشف  
 وأن العقل لا يكتفي في ذلك حتى يكون إرسال الرسل لتنبيه عن سنة الغفلة فان العقل فاصره فلا بد  
 من التبرع وإرسال الرسل ومحل بسطه كتب الكلام وقوله بأرسلنا أي المقدركام أو بقوله مبشرين  
 ومنذرين يعني على التنازع وقوله ولا يجوز تعلقه بحجة لأنه مصدر يعني ومعه لا يجوز تعلقه عليه  
 ومن جزوفه في ظرف جزوفه هنا (قوله وخص كل نبى بنوع من الوحي والابحار) لأن كل نبى  
 غلب في زمنه من جعلته محيزه من جنسه كما غلب في زمن موسى عليه الصلاة والسلام الصرع في  
 بالعصا ونحوها مما يشاهده وفي زمن عيسى على الله عليه وسلم الحب فأرسله الكه والابرص وفي زمن  
 نبينا عليه الصلاة والسلام البلاغة في ما بالقرآن واعترض على المصنف رحمه الله تعالى بان هذا يشاء  
 قوله قبل هذا أنه أعطى مجدا صلى الله عليه وسلم مثل ما أعطى كل واحد منهم فلا يختص أحد منهم  
 بنوع النسبة اليه ويجب بان اختصاص كل منهم بالنسبة إلى من قبله لا بالنسبة إلى من بعده  
 فالاختصاص نسبي لا مطلق وهو ظاهر وأن المراد غير من أنى هذا (قوله استدلوا من مفهوم

ما قبله فكأنه الخ) يعني أن أهل الكتاب لما سألوا موسى إلههم عليه وسلم أنزال كتاب من السماء كما أرادوا  
بعنا القروا بحجة ما جاء به ورد قولهم بقوله إنا أوحينا الخ استندوا للعقل ذلك فقال إن لم تنزلهم  
أجله وشهدوا لك فأنقذت يدك في بهر شهيد أوشهاده ألقاه لخصته بظواهر المجازات كما ثبتت  
إله عاوي بالبينات وإذا ثبتت شهادة أنه ثبتت شهادة الملائكة عليهم الصلاة والسلام لأن شهادتهم سبع  
الشهادة وقوله بينه وقع في نسخة فيثبته بالثلاثة وهما بعين وقوله روى الخ هو مروى عن ابن  
عباس رضي الله عنهما **(قوله أنه أنزله ملتبسا بعله الخاص بالخ)** قالوا فله لا بسنة والاضافة  
تفيد اختصاصا خاصا به لا يلحق بالبشر بل يخالف القوى والقدر وذكر في نفس روى الكشف أربعة  
أوجه فقال معناه أنزله ملتبسا بعله الخاص الذي لا يباع غيره وهو تأليفه على نظم وأسلوب بهر عنه كل  
بليغ وصاحب بيان وموقه مما قبله موقع الجملة المقصرة لأنه بيان للشهادة وأن شهادته بصحته أنه أنزله  
بالنظم المجزأ القاتل القدرة وقيل أنزله وهو ما يأتى أهل أنزله اليك وأنت مبلغه وقيل أنزله يعلم  
من مصالح العباد مشقلا عليه ويحتمل أنه أنزله وهو عالم به رقيب عليه حافظ له من الشياطين برصد  
الملائكة والملائكة يشهدون بذلك كما قال تعالى في آسورة البقرة فيقول عليه أنه جعل العلم بعين  
المعلوم والمراد بالعلوم التأليف والنظم المخصوص وليس هذان جعل العلم بخازن النظم والتأليف  
ولجعل العلم بعينه المصدري ويكون تأليفه بيان التلخيص لا للعلم نفسه لصكون فيه توفيق من جهة  
أن التأليف ليس نفس التلخيص بل أثره الباطن على هذا تحتل الأكمة كآلة فال فعله بعله أذا كان مقتضا  
وعلى ما ينبغي فيكون وصف القرآن بكامل الحسن والبلاغة وأما في الوجه الثاني والثالث فالعلم بعينه  
والظرف حال من الفاعل أو المفعول وتماثل العلم مختلف وهو كونك أهلا ومصالح العباد وظاهر  
كلامه أنه على الثاني حال من الفاعل وعلى الثالث من المفعول ومضى قوله يعلم من المصالح على  
أن التلخيص بالعلم تليس بالعلوم أو على أن العلم بعين المعلوم وموقع الجملة على الوجهين تقرير للعلم وبأنها  
أعلى أنزل اليك وأما على الرابع فحال من التنازل وعنى العلم أنه رقيب عليه حافظ له ولا تترك رصده  
عليه تحفظه من الشياطين كقوله تعالى فأنه يدرك من بين يديه ومن خلفه رصدا وشهدون على هذا  
من الشهادة ولله حفظه محصيه وهو روى على الطبي أجعل العلم مجازا عن التأليف المخصوص  
والعلاقة بين الفاعل والمفعول لأن الفاعل المتقن الحكم لا يصد عنه الإلفعل الحكم البديع والمصنف  
وجه الله تعالى ترك الوجه الرابع وهو أن تليسه بعله حفظه لأنه لا ماس له بهذا المقام **(قوله  
فأخبروا والجور على الأولين حال الخ)** ويحتمل أنه مفعول مطلق على الوجه أي أنزال الملتبسا بعله وهو  
بعله لله وعلى الثالث للقرآن فلذا جعله فيه حال من المفعول وجعل الجملة تفسير لما قبلها وهي قوله  
أنزل اليك لأنها بيان أنزله على وجه مخصوص والزمشعري جعله بياناً للشهادة وكلام المصنف يحتمل  
أيضا لأنه يناقض في إطلاقه التفسيرية تدبر **(قوله أيضا بنيت الخ)** كلام الكشف وشرحه ظاهر  
في أن قوله بما أنزل متعلق بشهده على أن الباء صلة والمشهود به وجه ما أنزله وهو الظاهر والمصنف  
وجه الله تعالى حيث قال أنهم أنكروه ولكن الله بينه ويقره بما أنزل اليك من القرآن المجزأ الذي  
على نزولك وقال هذا والملائكة يشهدون أيضا بنيتك ثم قال له فواتيتك وشهدوا بها كما عرفت  
الملائكة وشهدوا أشارا إلى أن المشهود به هو التوبة وأن تعلق بما أنزل تعلق الأكمة أي يشهد بنيتك  
بسبب ما أنزل اليك لأنه لا بد من إجماعهم على صدقك بنيتك كذا قيل وقيل إنه بيان لكل المعنى ومؤداه  
فأن شهادته بصحة ما أنزله من القرآن بإظهار المجازات المقصود منه اثبات بؤته تأنل **(قوله  
وفيه تنبيه على أنهم موقوفون أن يعلموا حصه دعوى النبوة الخ)** أي يعلم من سياق النظم أن أهل الكتاب  
في فهمهم وسؤالهم كانوا يودون أي يحبسون ويودون أن يظهر لهم جليلة الأخرى بما لا يوافقونهم يحظون  
لأن هذا ليس طريقا للبشر في معرفة الحق والنبوة بل مخصوص بالملائكة لأنهم يشاهدون ذلك فلذلك  
أنبأهم إلههم بالاعجاز المحتاج إلى التفكر والتدبر وفي كون الجاحدين العائدين من أهل الكتاب

ما قبله فكأنه الخ) يعني أن أهل الكتاب لما سألوا موسى إلههم عليه وسلم أنزال كتاب من السماء كما أرادوا  
بعنا القروا بحجة ما جاء به ورد قولهم بقوله إنا أوحينا الخ استندوا للعقل ذلك فقال إن لم تنزلهم  
أجله وشهدوا لك فأنقذت يدك في بهر شهيد أوشهاده ألقاه لخصته بظواهر المجازات كما ثبتت  
إله عاوي بالبينات وإذا ثبتت شهادة أنه ثبتت شهادة الملائكة عليهم الصلاة والسلام لأن شهادتهم سبع  
الشهادة وقوله بينه وقع في نسخة فيثبته بالثلاثة وهما بعين وقوله روى الخ هو مروى عن ابن  
عباس رضي الله عنهما **(قوله أنه أنزله ملتبسا بعله الخاص بالخ)** قالوا فله لا بسنة والاضافة  
تفيد اختصاصا خاصا به لا يلحق بالبشر بل يخالف القوى والقدر وذكر في نفس روى الكشف أربعة  
أوجه فقال معناه أنزله ملتبسا بعله الخاص الذي لا يباع غيره وهو تأليفه على نظم وأسلوب بهر عنه كل  
بليغ وصاحب بيان وموقه مما قبله موقع الجملة المقصرة لأنه بيان للشهادة وأن شهادته بصحته أنه أنزله  
بالنظم المجزأ القاتل القدرة وقيل أنزله وهو ما يأتى أهل أنزله اليك وأنت مبلغه وقيل أنزله يعلم  
من مصالح العباد مشقلا عليه ويحتمل أنه أنزله وهو عالم به رقيب عليه حافظ له من الشياطين برصد  
الملائكة والملائكة يشهدون بذلك كما قال تعالى في آسورة البقرة فيقول عليه أنه جعل العلم بعين  
المعلوم والمراد بالعلوم التأليف والنظم المخصوص وليس هذان جعل العلم بخازن النظم والتأليف  
ولجعل العلم بعينه المصدري ويكون تأليفه بيان التلخيص لا للعلم نفسه لصكون فيه توفيق من جهة  
أن التأليف ليس نفس التلخيص بل أثره الباطن على هذا تحتل الأكمة كآلة فال فعله بعله أذا كان مقتضا  
وعلى ما ينبغي فيكون وصف القرآن بكامل الحسن والبلاغة وأما في الوجه الثاني والثالث فالعلم بعينه  
والظرف حال من الفاعل أو المفعول وتماثل العلم مختلف وهو كونك أهلا ومصالح العباد وظاهر  
كلامه أنه على الثاني حال من الفاعل وعلى الثالث من المفعول ومضى قوله يعلم من المصالح على  
أن التلخيص بالعلم تليس بالعلوم أو على أن العلم بعين المعلوم وموقع الجملة على الوجهين تقرير للعلم وبأنها  
أعلى أنزل اليك وأما على الرابع فحال من التنازل وعنى العلم أنه رقيب عليه حافظ له ولا تترك رصده  
عليه تحفظه من الشياطين كقوله تعالى فأنه يدرك من بين يديه ومن خلفه رصدا وشهدون على هذا  
من الشهادة ولله حفظه محصيه وهو روى على الطبي أجعل العلم مجازا عن التأليف المخصوص  
والعلاقة بين الفاعل والمفعول لأن الفاعل المتقن الحكم لا يصد عنه الإلفعل الحكم البديع والمصنف  
وجه الله تعالى ترك الوجه الرابع وهو أن تليسه بعله حفظه لأنه لا ماس له بهذا المقام **(قوله  
فأخبروا والجور على الأولين حال الخ)** ويحتمل أنه مفعول مطلق على الوجه أي أنزال الملتبسا بعله وهو  
بعله لله وعلى الثالث للقرآن فلذا جعله فيه حال من المفعول وجعل الجملة تفسير لما قبلها وهي قوله  
أنزل اليك لأنها بيان أنزله على وجه مخصوص والزمشعري جعله بياناً للشهادة وكلام المصنف يحتمل  
أيضا لأنه يناقض في إطلاقه التفسيرية تدبر **(قوله أيضا بنيت الخ)** كلام الكشف وشرحه ظاهر  
في أن قوله بما أنزل متعلق بشهده على أن الباء صلة والمشهود به وجه ما أنزله وهو الظاهر والمصنف  
وجه الله تعالى حيث قال أنهم أنكروه ولكن الله بينه ويقره بما أنزل اليك من القرآن المجزأ الذي  
على نزولك وقال هذا والملائكة يشهدون أيضا بنيتك ثم قال له فواتيتك وشهدوا بها كما عرفت  
الملائكة وشهدوا أشارا إلى أن المشهود به هو التوبة وأن تعلق بما أنزل تعلق الأكمة أي يشهد بنيتك  
بسبب ما أنزل اليك لأنه لا بد من إجماعهم على صدقك بنيتك كذا قيل وقيل إنه بيان لكل المعنى ومؤداه  
فأن شهادته بصحة ما أنزله من القرآن بإظهار المجازات المقصود منه اثبات بؤته تأنل **(قوله  
وفيه تنبيه على أنهم موقوفون أن يعلموا حصه دعوى النبوة الخ)** أي يعلم من سياق النظم أن أهل الكتاب  
في فهمهم وسؤالهم كانوا يودون أي يحبسون ويودون أن يظهر لهم جليلة الأخرى بما لا يوافقونهم يحظون  
لأن هذا ليس طريقا للبشر في معرفة الحق والنبوة بل مخصوص بالملائكة لأنهم يشاهدون ذلك فلذلك  
أنبأهم إلههم بالاعجاز المحتاج إلى التفكر والتدبر وفي كون الجاحدين العائدين من أهل الكتاب

الاستبها بغيره

(إن الذين كفروا وصعدوا عن سبيل الله ضلوا) (٢٠٤) مثلاً لا يصدا لانهم يجهلون الضلال والضللال ولان المسئل يكونون

أعرق في الضلال وأبعد عن الانقلاعه عنه  
(إن الذين كفروا وظلوا) بعد اعطاه الصلاة  
والسلام بانكار نبوته وألناستهم عما  
فيه صلاحهم وخلاصهم وأباعد عن ذلك  
وعليه يدل على أن الكفار مخاطبون  
بالقرع والرافعهم الجاهلون بين الكفر  
والظلم (لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليعذبهم  
طريقاً لا طريقاً بهم خالدين فيها) (١)  
يلقى حكمه السابق وبعده المحكوم على أن  
من مات على كفره فهو خالداً في النار وخالداً  
حال مقدرة (وكان ذلك على الله يسيراً)  
لا يصبر عليه ولا يستعظمه (يا أيها الناس  
قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم) لما ذكرنا  
الشبهة في الطريق الموصل إلى العلم بها  
ووعيد من أنكرها ما خاب الناس عاقبة  
بالدعوة والزمام والحجة والوعود والآية والوعيد  
على الرد (فأتوا آخركم) أي أيعاها آخر  
لكم وأتوا أمراً آخر لكم مما أنتم عليه  
وقبل تقديره يمكن الإيمان خبركم ومنعه  
البرصون لأن كان لا يحذف مع اسمه إلا  
فيما لا بد منه ولأنه يؤدي إلى حذف الشرط  
وجوابه (وان تكفروا فإن الله مافى السموات  
والارض) يعني وان تكفروا فهو في حكمكم  
لا ينصرف بكم كما لا ينصرف بآياتكم وبمعنى  
غناء بقوله لله مافى السموات والارض وهو  
بمعنى ما اشتغل الله به وما تركه منكم (وكان  
الله عليماً بما هو لهم) (حكماً) فيأمرهم  
(يا أيها الكتاب اتقوا في دينكم) الخطاب  
للقريتين ظلت اليهود في حط عيسى عليه  
الصلوات والسلام حتى رموه بأنه ولد من غير  
وعدة والنصارى في رفعه حتى اتخذوا لها  
وقد ل الخطاب للنصارى خاصة فانه أوفق  
لقوله (ولا تقولوا على الله الحق) يعني  
تنزيه عن صاحبه والولاء إنما للمسيح عيسى  
ابن مريم رسول الله وكنهه ألقاها إلى مريم  
أوصلها اليها وحصلها فيها (وروح منه)  
وذو روح منه لا يتوحد ما يجري مجرى

يؤمنون ذلك نظراً إلى معنى وقوله يجهلون الضلال والضللال من الصدق سبيل الله وأعرق من العرق  
يعين ورواهما من وقاف بمعنى أقوى وأدخل (قوله عليه يدل على أن الكفار الخ) أي على  
هذا الوجه النظم والأي يتدل على أن الكفار مخاطبون بقرع الشريعة أما على ما قبله فلا دلالة لها  
لأنهم مخاطبون بالاصول ومكانون بترك الكفر والظلالا كان يعني انكار النبوة أو صدق الناس  
عن الدخول في الدين فهو كفروهم مخاطبون بتركه بالاتفاق وأما إذا كان أعظم شاملاً لنظم أنفسهم  
بالصاحبة وذكره لا يغير لهم ذلك ذلك لا ينبغي أن يمتنعوا من مؤاخذه به ومكانون ومخاطبون بوجوده  
عليهم ومنهم من أرجعه إلى الوجهين الآخرين وله وجه وإذا كان في تفسير الظلم وجوده كما ذكره  
لم يتم الاستدلال والمصلحة بسيطة في أصول الفقه وفي الكشف هنا كلام تركه المصنف رحمه  
الله تعالى لأنه سبى على الاعتزال الصنف وقوله يلقي حكمه الخ أي لا بالجواب كما يفوق المعتزلة  
والمحتموم بالماء الملهة المقتضى المقطوع به على مقتضى الحكمة الخ أي لا بالجواب كما يفوق المعتزلة  
غير مقاربة لأن الخلود يكون بعد إصاهاهم إلى جهنم ولو قدر فيهم خالدين بل يتم تقديره والتعبير عنه  
بالهداية تنهك أن يرد بالهداية بطلان الدلالة وقوله الخ أي لان مخاطبه عاقله ومسايقه له (قوله  
أي أيما آخركم الخ) في نصب خبره وجوه للصحة فذهب الخليل وسيدويه أنه منسوب بقل محذوف  
وجوب لا تقديره وألقوا أو أواخركم ومذهب القراء أنه متعبد بمصدر محذوف كذا ذكره المصنف  
رحمته الله تعالى وأورد عليه أنه يقتضي أن الإيمان ينقسم إلى خبر وغيره ودفع بأنه صفة مؤكدة وأن  
مفهوم الصفة قد لا يتغير ومذهب الكسائي وأبي سعيد أنه خبر كن مقصود والتقدير يمكن الإيمان خبراً  
وربما كان لا تحذف وأصحها دون خبرها إلا في مواضع اقتضت وأن المقتضى جواب شرط محذوف فإلزم  
حذف الشرط وجوابه إذا التقديران تؤنوا يمكن الإيمان خبراً وهو أسمى على أن الجزم بشرط  
مقدوفان قلنا بأنه نفس الأمر وأخواتها كاهو مذهب لبعض النحاة ليرد وكذا حذف كن وأصحها  
تخصيصه بموضع لإسالة هذا الشائل وقبل أنه منسوب على الحال فتدلى على بعض الكوفيين وأبو  
الباق هو بعيد فإذ كره المصنف رحمه الله تعالى لإبقائه عليه فحكمه ما قاله النحاة في هذا التركيب  
فلا اعتراض عليه بأنه مخالف للكلام ابن الحبيب ونحوه ما قل (قوله وان تكفروا فهو في حكمكم الخ)  
لما كان ملك السموات والارض ومافيهما أمراً مقراً قبل كفرهم أشار إلى أن الجواب مقدر وهذا دليله  
أفهم مقوله وهو ظاهر لأن قوله المرافعها ما ما شمله ما لأن الكل مشق على اجزاها وهي مفروقة  
فيه أيضاً مجموع الأجزاء هو عين الشكل قبل عليه أن نظريتها ما ما فيه حقيقة وطورية الشكل لا جزأه  
بجانية فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه فكل سباني (قوله الخطاب للقرتين الخ) الرتبة بالكسر  
وجوز فيه في القاموس الفتح يقال في الولد هو لرسد إذا كان صاملاً من كمال لزا وسفاح وضده هو  
الرزية والرتبة هو أن ينسب إلى أنه رتبة وكون تخصمه للنصارى وأوفق بما بعده لانهم اقترعوا عليه  
الصاحبة والولد والتصريح بأمر عيسى على الله عليه ولم يردوا أن كان قوله ولا تقولوا على الله  
الحق قد يدل فيه اليهود لا قرائهم بربية عيسى عليه الصلاة والسلام وما قالوا في عزير لكن ما بعده  
لا يساعده والغلو يحايز الحد ومنه غلو السهم وغلو السعر (قوله الحق يعني تنزيه عن  
الصاحبة والولد) قبل الانقطاع في هذا الاستثناء أشبه أن الرتبة لا تكون مقولة عليه بل هو فيه  
لأن معنى قال عليه آخرى وفيه نظر لأن الاحتقان مفرغ وقد مر أن الانقطاع فيه غير معروف لكن  
المعنى يقتضي ما ذكره التحرير وقيل الظاهر أن المراد بقوله ولا تقولوا على الله الحق أنه تنزيه عن كل  
خلافه كالتبرك وقوله إنما المسيح تنزيه عن صاحبه والولد فلنأتل (قوله وأوصلها اليها وسجلها)  
بجاء ألقاها حال بتقديره والاتقاء الطرح وهو هنا مجاز عن الإيصال وقوله وذو روح إشارة إلى الله على  
حذف مضاف أو استعمل الروح في معنى ذى الروح وأضاقته إلى الله لتبريق أولاته بمعنى قدرته

الاصل والمادته وقيل معنى روحاً لأنه كان يحيى الاموات وأتوا بوجه

من غير قسوط المادة وعلى القول الآخر هو استعاره تشبيه العيسى بالروح التي بها الحياة وما يحضر  
 التمازي الواقدي بهذه الآية فقال انها تدل على ان عيسى عليه الصلاة والسلام جزء من الله  
 فعارضه بقوله تعالى ويخرجكم مافي السموات ومافي الارض جمعاً ثم قال كذلك لا تقتضي ان جميع  
 الموجودات جزء منه فحجه ومعنى كونه تلكا ان حصل بكلمة كن من غير مادة وقال الغزالي رحمه الله  
 تعالى لكل شيء سبب قرب وبعد فالاول الخي والثاني قول كن وما دلل الدليل على عدم القرب  
 في حق عيسى صلى الله عليه وسلم اضافته الى البعد وهو كنه كنه اشارة الى اتقاء القرب وأوضحه بقوله  
 اقتضاهما يحصل كلتي الذي يلقي في الرحم فهو استعارة كما اشار اليه المستصف رحمه الله تعالى (قوله  
 أي الالهة ثلاثة الخ) يعني ان الظاهر انهم يقولون بالهة ثلاثة الله وعيسى عليه الصلاة والسلام  
 ومنهم من يصرح به في الآيات الاخرى انهم نقل عنهم القول بالاثنتين حكاية الله عنهم أو من لكن قال  
 الطبري رحمه الله تعالى ان الحكميم الفاضل يعني بن عيسى صاحب التلخيص في الطب كان نصراً لينا فلما سلم  
 وحسن اسلامه منصرفاً الى الرعدة على التصاري قال فيها زعموا انه تعالى جوهر واحد ثلاثة أقانيم  
 أقنوم الاب وأقنوم الابن وأقنوم روح القدس فهو واحد بالجوهر مختلف بالأقانيم وقال بعضهم انها  
 أشخاص وذوات وقال بعضهم انها خواص وصفات فأقنوم الاب والذات وأقنوم الابن الكلمة وهي  
 العلم وانهم لم تزل مولدة من الاب لا على سبيل التناسل بل كولد ضياء الشمس وأقنوم روح القدس هو  
 الحياة وانهم لم تزل فاقنوم الاب والابن واختلافه في الاتحاد فساله العقوبة انها بمعنى المجازة  
 كما زعموا الشارح لم يعم فاجاب قلت ما زالوا في الخلعة وهذا موافق لقولهم ان الله تعالى من السماء  
 ويحييهم من روح القدس وصارنا سابقاً لذلك قالوا المسيح جوهر من جوهرين وأقنوم من أقنومين  
 وهذا هو القول باللاهوت والتناشوت وظاهر قولنا نسطوراً ان الاتحاد على معنى الحلول وان الكلمة  
 جعلته محلاً ولذا قالوا جوهران وأقنومان الى غير ذلك وإذا تفرقوا اختلافاً فمصححاً حيث تدبر ان  
 من قوة ولا تقولوا ثلاثة ولا تقولوا جوهر واحد ثلاثة أقانيم وأن يجعل شيئاً بالآيات على ما قاله  
 قال وقولهم ثلاثة أي مستويون في الالوهية كما يقال في العرف عند الحائثين واحد في وصف  
 هم ثلاثة أي أنهم ما شابهوا به والاقنوم يضم الهمزة بمعنى الاصل وهي لغة يونانية وجمعها أقانيم وقوله  
 الهن من دون الله أي الهن غير الله فيكونون معه ثلاثة فلا يقال انه لا دليل فيهما على التثنية المدهى  
 (قوله لا تعدد في وجهه) ذاتا وغيره كالقول بالاثنتين وقوله نسيصاً اشارة الى أنه منسوب الى المصدر  
 كما يخصصه وقوله من أن يكون اشارة الى أن في الكلام حرف جر مقدر وروعون من أن كان قبل  
 زعموه من أن يكون أو عن أن يكون له ودق في محمل أن والله لم حيث تدور جهات التصب والجر يعني أن  
 الولد يشبه الاب ويكون مثله والله منزوع عن الظنير والمثيل وأيضاً الولد انما يطلب ليكون قائماً بمقامه  
 اذا عدم ولذا كان التناسل والله تعالى لا يغير قسماً حقيقته القضاء فلا يحتاج الى ولد وقوله ما في  
 السموات الخ دليل آخر على نقي الولاية ما لثب جميع الموجودات ولو كان له ولد لكان مثله في المالكية  
 فلا يكون مأكلاً كالجده ما وكذا كفايته في الحفظ لا ان لا يولد يعني الحافظة لا من وكل شيء يحفظه كما  
 فإذا استقل في ذلك لم يمتحج الى الولد فان الولد يعين أباه في حياته ويقوم بمقامه بعد وفاته والله تعالى منزوع  
 عن كل هذا فلا يتصور له ولد عقلاً ويكون اقترافاً وجهلاً حقاً (قوله لن يأخذه من تكف الدمع الخ)  
 الاثنية الترفع والتكبر والاستكفاف استغفال من التكف وأصله كما قال الراغب من تكف الشيء تحجته  
 وأصله تحمية الدمع عن الخلد بالاصبع ويجر لا يتكف بالزحف انتهى ومنه قوله فلم يكف لصنك مدمع  
 وقيل التكف قول السوء يقال ما علة في هذا الامر تكف ولا تكف واستغفل فيه السلب فالحال المرد  
 وفي الأساس استكف منه وتكف امتنع واتقى أو تقاوجه وقال الزجاج الاستكفاف تنكبر في تركه  
 أنفة وليس في الاستكبار ذلك (قوله لمن أن يكون الخ) اشارة الى تقدير الجارية لا يقال استكف

(فأما مشرب الله ورسله ولا تقولوا ثلاثة)  
 أي الالهة ثلاثة الله والسميع وصي  
 وشهد عليه قوله تعالى أي الهن من دون الله أو الله  
 اقتضوا من مع انهم يقولون الله ثلاثة أقانيم  
 الاب والابن وروح القدس ويريدون بالاب  
 الذات والابن العلم وروح القدس الحية  
 (انهموا) عن التثنية خبر الحكم نسيصاً لما  
 سبق (انما الله واحد) أي واحد بالذات  
 لا تعدد فيه وجهه تعالى (نسيصاً) أن يكون له  
 ولد أي أسخه نسيصاً من أن يكون له ولد فإنه  
 يكون ابن بمعادله مثل وتشرق الى اليه القضاء  
 (له ما في السموات وما في الارض) ملكاً  
 وشلقاً لا يماثل شيئاً من ذلك فيضنه ولذا  
 (ترك الله وكسلاً) تشبهه على غناه من  
 الولد فان الحاجة اليه لتكون وكسلاً لانه  
 واقعه سبحانه وتعالى قائم فحفظ الاشياء كاف  
 فذلك مستغن عن بخله أو عجزه (لن  
 يستكف السبع) لن يأخذه من تكف الدمع  
 اذا تحجته بالاصبع كما يرى أن علكاً أن  
 يكون عبداً لله من أن يكون عبداً فان  
 عبودته شرف يتباهى به وانما المسألة  
 والاستكفاف في عبودية غيره

منه وعنه والعبودية لله شرف وأي شرف كما قال الشاعر  
وما زادني شرفا وبها • وكنت بأخصي أطا الثريا  
دخول تحت قولك يا عبدي • وجهك خير خلقك لي نيا

(قوله روى أن وفد بجران الخ) هذا نقله الواحد رده الله تعالى في أسباب التزول عن الكفر ترجمه  
الله تعالى (قوله عطف على المسيح) هذا هو الظاهر وفيه وجوه أخرى وهو أن يكون عطف على الضمير  
المستقر يكون أو عبدا لأنه صفة والمذايقال هو عبداً وبه يكون وصفهم بكونهم عبداً إلا المراد ولا كل  
واحد منهم أن يكون عبداً لله أو هو له وصف مقدور بشرية الملقون أي ولا الملائكة أن يكونوا عبداً لله  
أو هو من عطف جله على جله وعلى الوجه السابقة من عطف مفرد على مفرد فهو فاعل فعل مقدرو  
ومفعوله كما صرح به وقول المنصف رده الله تعالى أي ولا يستنكف الخير لمحصل المعنى وإشارة إلى  
تقديره متعلق الفعل معه فلا يرد عليه أنه يقتضي تقدير الفعل ومنه قوله فلا يكون مفعولاً على المسيح بل  
من عطف الجمل كما توترق المنصف رده الله تعالى هذه الاختلالات لأن المعنى على عطفه على المسيح بل  
إعادة لأن من عطفه وهذا قال صاحب الترميز أن غيره ليس بصحيح فندبر (قوله) واجتبه من زعم فضل  
الملائكة الخ) هذه المسئلة منصفة في الكلام ووجه الاستدلال ظاهر لأن الذي تقتضيه قواعد المعاني  
وكلام العرب الترقى من الغاضل إلى الأفضل فيكون المعنى لا يستنكف المسيح ولا من هو فوقه كما يقال لن  
يستنكف من هذا الأمر الوزير والسلطان دون العكس لكنه قيل أنه لا يفيد إلا الفوقية في المعنى الذي  
هو مظنة الاستنكاف والرفع عن العبودية وهو نزعهم التصاريح الروحية التي فيه من جهة أنه لا ب  
له وكال القدرة والتأييد الذي به يحيى الموتى وقوموه وهذا في الملائكة أقوى لأنهم لا ب لهم ولا ب لهم  
بأن الله من فوقه قطع الجبال ومزاوله مضاعف الأعمال والتصرف في الأحوال والأحوال ما يشق في  
جنبه الأساها والإراهم مع ذلك لا يستنكفون عن العبودية فكيف يبسبى صلى الله عليه وسلم  
ولذلك لا لهذا على الأفضلة المختلف فيها كما ينهيه الفرق الذي ذكره الثواب كقوله وقد وجهوا  
كل ما ورد فيها يقتضي الأفضلية بنصهم وأجره وعلى هذا النمط (قوله) وجوابه أن الآية للرد على  
عدة المسج والملائكة الخ) يعني بعبارة الآية وإن كان الرد على النصاري لكنه أدعى فيه الرد على عبدة  
الملائكة المشركين منهم في دفع بعض المشركين عن شواذب الألوهية وخص المقبولين لأنهم كانوا يعبدونهم وغيرهم وردها  
انتسابهم إلى الله سبحانه من شواذب الألوهية وخص المقبولين لأنهم كانوا يعبدونهم وغيرهم وردها  
الجواب بأن هذا لا يقتضي الثاني كما هو مقتضى علم الحاصل ولا وروده لأنه يعلم من التقرير دفعه لأن  
المقصود بالذات أمر المسيح فلذا قدم ولوسلم أنه لا يثبت الفوقية فهو لا يشبه كما إذا قلت ما فعل هذا زيد  
ولا هو وهو يكتفي بدفع حجة الناصب وأما كون السابق والسابق بخالفه فليس بشيء لأن المحب قال أنه  
ادماج واستعارة (قوله) وإن سلم اختصاصها بالنصاري فله أراءد الخ) يعني أن يجمع الملائكة أفضل من  
عيسى وإخوانه من الأنبياء والمرسلين والكلام أعماله في تفصيل الأحاد على الأحاد وفي الاتصاف  
منه فنظر لأن مورد أدبنا يعني أن المسيح أفضل من كل واحد من آساد الملائكة فقد يقال بزمه القول  
بأنه أفضل من الكل كأن تبينا محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن أفضل من كل واحد من آساد الأنبياء  
عليهم الصلاة والسلام كان أفضل من كلهم كما هو ويفرق بين التفصيل على التفصيل والتفصيل على  
الجملة أحسن من صف في هذا المعنى وقد كان طارحاً بعض المعاصرين فضل بين التفصيلين ودعوى  
أنه لا يلزم منه على التفصيل تفصيل على الجملة ولم يثبت عنه هذا القول ولو قاله أحد فهو مردود بوجه  
لطيف وهو أن التفصيل المراد جمل أماراته رفعه درجة الأفضل في الجنة والآحاد بت مظافر ذلك  
وحيث لا يتجاولان مرتفع درجة واحد من المفضلين عن من اتفق أنه أفضل من كل واحد منهم وألا  
ترفع درجة أحد منهم عليه لاسيما إلى الأول لأنه لا يلزم منه رفع المفضل على الأفضل فيعين الثاني وهو

روى أن وفد بجران قالوا الرسول الله صلى الله  
عليه وسلم تعيب صاحبنا قال رسوا قه صلى  
الله عليه وسلم ومن صاحبكم قالوا عيسى  
عليه السلام قال عليه السلام وأي شيء  
أقول قالوا تقول أنه عبداً لله ورسوله قال  
أنه ليس بما ران أن يكون عبداً لله  
عقرب (ولا الملائكة المقربون) عطف على  
المسيح أي ولا يستنكف الملائكة المقربون  
أن يكونوا عبداً واجتبه من زعم فضل  
الملائكة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام  
وقال مساقه لدقوله التصاري في رفع المسيح  
عن مقام العبودية وذلك يقتضي أن يكون  
من المقطوف أعلى درجة من المقطوف عليه  
حتى يكون عدم استنكافهم كالدليل على  
عدم استنكافه وجوابه أن الآية للرد على  
عدم استنكافه والملائكة فلا ينهيه ذلك وإن سلم  
عبدة المسج والنصاري فله أراءد الخ  
اختصاصها بالنصاري فله أراءد الخ  
الميل إلى اعتبار التكبر دون التكبير كقولك  
أصبح الأمير لا يتخاضع وليس وأمره وس

ارتفاع درجة الافضل على درجات المجموع ضرورة فثبت ثبوت افضليته على المجموع من ثبوت افضليته  
 على كل واحد منهم قطعا انتهى فقد علمت الفرق بين هذين ما مثل به وكذا ما قيل في الجواب الآخر  
 ونحوه من ان هذه الدلالة انما تكون بعد سبق العلم بالافضلية كما في حديثه السلطان والوزير دون مجرد  
 الظرف في الترتيب كما في ايقاعه فيه ولا عرو وفي اثبات الافضلية بهما شبه دور لولم يثبت افضلية المجموع  
 دون كل واحد من المقربين لاجتناب المثل على جنس البشر المتنازع فيه ورد بان المدعى ان مثل هذا  
 الكلام مقتضى قواعد المعاني الترتيبي من الادنى الى الاعلى دون العكس والتسوية وقد عرفت ان الحكم  
 في الجميع المعروف بالاوام على الاحاد سابقا للحكم بعدم الاستتكاك ومعدا ليس الادلة الكلام  
 على ان المثل القرب افضل من عيسى صلى الله عليه وسلم وهذا كاف في ابطال القول بان خواص البشر  
 افضل من خواص الملائكة فالجواب الحق ما سبقت الاشارة اليه في صدر الكلام فاحفظه (قوله وهم  
 الصكرويون الخ) في كتاب الجواب الثالث قبل ملائكة الراسعة هم الروحانيون بفتح الزا من الروح وقيل  
 الروحانيون بالهمز والفتح معاني الملائكة والكرويون ملائكة العذاب من الكرب طاه السبيق وغيره  
 وفي القائلين الكرويون سادة الملائكة منهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل وهم المقربون من كرب اذ اقرب  
 وهو المراد هنا وفي ذكرنا الحاج ابن مكرم مثل ابو الخطاب بن دحية عن الكرويين هل يعرفون اللغة  
 ام لا فقال الكرويون بفتح الكاف وتحصيف الراء اسد الملائكة وهم المقربون من كرب اذ اقرب وانشد  
 ابو علي البغدادي في زروية منهم كرو ع ومعه وقال الحسين رحمه الله تعالى عنه ثلاث سالفات  
 احدها ان كرب البالغ من قرب الثانية انه على وزن فعول من صبح المبالغة الثالثة زيادة الباقية  
 للمبالغة كجرحه وقوله باعتبار التكرير دون التكرير الاول بالثلاثة والثاني بالوحدة ومعناها ظاهر  
 وقوله والفرع فيه المشهور ان خواص البشر افضل من خواص الملائكة (قوله والاستكبار الخ)  
 قد مر الفرق بينهما المنقول عن الراغب ولكن التكرير يكون بالاستحقاق وصف الله عز وجل به (قوله  
 فينازهم الخ) اشارة الى ان الله قد ورد من الحشر المجازة اولها قال في نفسه انه تفصيل المجازة العامة  
 وهذا قد فعلنا يومهم من عدم مطابقة الفصل للعبارة اذ الجملة لم يذكرك فيه الا المستكفون فاشارة الى  
 الجواب بوجهين الاول انه تفصيل لما قبله من محرمات وضلال التصود وجميع العباد  
 فيكون لافوا نرا تقديره والثاني انه تفصيل الجزاء وان تعدد بهم وتحسروهم عايشا هذونه من نعم  
 غيرهم وفي الكشف فان قلت التفصيل غير مطابق للفصل لانه اشتمل على الفرقين والمفضل على  
 فريق واحد قلت هو مثل قولك جميع الامام الخواص من لم يفرح عليه كساء وحده ومن  
 خرج عليه نكل به وصحة ذلك لوجوب احدهما ان يحذف ذكر أحد الفرقين لدلالة التفصيل  
 عليه ولا نذكر احدهما يدل على ذلك الثاني ان حذف احدهما في التفصيل في قوله عقب هذا فانما  
 الذين آمنوا بالله واعتموهما والثاني وهو ان احسان الهمم بما يفهمه فكان داخل في جلة  
 التكميل لم تكن قبله ومن يستكف عن عبادة ويستكفره سبحانه بالحرمة اذا رأى اجور العالمين  
 وما يصيبهم من عذاب الله وقال الحر بالجواب هو الاول والثاني غير مستقيم لان دخول افعال  
 الفرقين لا على قسمي الجزاء (قوله عن بالبرهان المجازة الخ) لان البرهان الجلة وهي جملة  
 طائفة والقرآن مبين طرق الهداية فهو نوعي الاستعارة ودلائل العقل الخلف ونسب مرتب  
 (قوله ثواب قدره الخ) انما مره بالثواب المقدر لطف فضل عليه والرحمة حقيقة والتجوز في كلمة  
 في تشبيه عوم الثواب وثبوتها بعموم الظرف ولو نزل بالجنة كما نزل به بعضهم كان التجوز في الجور  
 دون الجار وأشار الى ان تجمة الثواب رحمة لا محض الا احسان لا الوجوب عليه كما هو حذونا  
 (قوله ويؤيدهم اليه الخ) هذا الضمير اما على الله ومعنى الهداية اليه الهداية الى عبادة أو على  
 جميع ما قبله باعتبار انه موعودا على الفضل وصراطا مستقيما فعول بان شاء على تعدد هدى الى

وان اراد به التكبير فماتية تفصيل القرين  
 من الملائكة وهم الكرويون الذين هم حول  
 العرش اؤمن اعلى منهم رتبة من الملائكة على  
 المسبح من الاتيين عليهم الصلاة والسلام  
 وذلك لا يستلزم فصل احدا عن غيره على  
 الاثر مطلقا والفرع فيه (ومن يستكف عن  
 عبادة) ويستكبر ومن يرتفع عما والاستكبار  
 دون الاستكفاف وذلك عطف عليه وانما  
 يستعمل حيث لا استحقاق في خلاف التكرير فانه  
 قد يكون الاستحقاق (فبحسبهم اليه  
 جميعا) فينازهم (فاما الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات فيؤيدهم) اجورهم ويؤيدهم من  
 فضل الله واما الذين استكفوا واستكبروا فبهم  
 عذابا بالبرهان ولا يجذبون لهم من دون الله ولما  
 ولا نصرا تفصيل المجازة العامة المدلول  
 عليهم من حقو الكلام وقوله قال فبحسبهم  
 السجدة يوم يحشر العباد لمجازة او  
 بما زانهم فان اباية مقابلهم والاحسان اليهم  
 تعذيب لهم بالهم والهم والحسرة (را) الناس قد  
 جاءكم بهان من ربكم وانزلنا اليكم نورامينا  
 حتى بالبرهان المجهزات وبالبرهان النوراني  
 قد جاءكم لائل العقل وشواهد النقل ولم يبق  
 لكم عذر ولا علة وقيل البرهان الذين او  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن (فاما  
 الذين آمنوا بالله واعتموهما فبهم) فبهم  
 في رتبة من في ثواب قدره ما اياه الله وعمله  
 رحمة منه لا فاضا لمقوج واجب (وفصل)  
 احسان زائد عليه (ويؤيدهم اليه) الى الله  
 سبحانه وتعالى وقيل الى الموعود (صراط)  
 مستقيما هو الاسلام والطاعة في الدين  
 وطريق الجنة في الآخرة

مفعولين حقيقة أو متضمنين يعرفهم أو مفعول فعلى مقدراً ومنصوب على الحال واليه متعلق بمقدراً  
 معتز بين اليه أو معتز بالناهم اليه على أنه حال من الضاعل أو المفعول وقيل هو حال من صراطا وليس  
 لقولنا جهم إلى طريق الإسلام إلى عبادة كبريه معنى قالوا جهم أن يجعل صراطا بدلاً من اليه وقيل عليه  
 أن قولنا جهم طريق الإسلام ومصل إلى عبادة معناه واضح ولا وجه لكونه بدلاً من الجبار  
 والجبرور وتقتل (قوله حذف دلالة الجواب الخ) وجهه ظاهر وهو من الشناخ وأعلى الثاني وفيه  
 نظر وما رواه موسى في السنة وقوله وهي آخر ما نزل في الأحكام أي هذه الآية آخر ما نزل متعلقة  
 بالأحكام كما أن آخر ما نزل سورة براءة كذا كره المحذون (قوله وليس له ولد صفة أو حال الخ) منع  
 الزمخشري أن الحال المطلقة لم يسن وجهه ووجهه أنه أتاحل من أمر وهو منكر يحيى الحال منها  
 خلاف الظاهر إذ التبادر في الجمل الواقعة بعد التكرات أنها صفات وأما جملته فالتفسير لا يصلح لها  
 من الأعراب على ما اشتهر في الصوران يجوز بعضهم فيها أن تكون صفة وإن خشي لم يفتت اليه  
 لما بين جملته صفة ومقسم من التناهي لأن المفسر غير مضمود من الكلام والصفة وقيل الاستدلال به  
 محط الفائدة مع أن المفسر إذا كان مضارعاً وجرمه وهو عين كونه غير صفة وأما جملته خلا من  
 الضمير المستقر كما قاله المصنف وسبقه إليه أو البقاء فقبل عليه أن المفسر غير مضمود حتى ادعى بعضهم  
 أنه لا ضمير قبله لأنه لا ضمير بعد الفعل ولا ضمير وان يذوقه تعالى قل وأنتم تكونون وفي الجبرانه تمنع  
 لأن الاستدلال به في الحقيقة الاسم الظاهر الذي هو فاعل الفعل المحذوف فالذي ينبغي أن يكون التقيد  
 له وإدارا لا تباع والتبديد بين مؤكدهم كد فالوجه أنه لمؤكدهم كد بالفتح أو مفعلاً الاستناد وقال  
 السفاقي أن هذا امرح لا موجب وأما إذا كان ليس له ولد صفة فلا يضر الله منه وما بين موصوفها  
 بالمفسر لها سبباً كسبده والفا في ظواهر الواقعة في جواب الشرط وقوله وإن الأتم لا يكون عصبه لأن  
 ذكر عوصم وإناهم في القصة والاستحقاق سواء لادلائهم بالألم كما تكرر في القرائن وعلم بدليل آخر  
 (قوله والولد في ظاهره) أي محصور بالذكر لا ما يشملهما فإنه مشترك بينهما اشتراكاً معنوياً وبالقد وقع  
 في سياق النبي لأن الذكر هو المتبادر منه وقد عهده الدليل وفيه نظراً قبل أن تخصص من غير تخصص  
 والتعليل بأن الأب ينسب للاخت دون البنت ليس بسبب دلالة الحكم تبين الصف وهذا ثابت عند  
 عدم الابن والبنت غير ثابت عند وجود أحدهما أما الابن فلا ينسب وأما البنت فلا نهى عند نصير  
 عصبه لا تبين لها فرض ثم يكون نصيبها مع بنت واحدة النصف بحكم العصبية لا القرصة فلا حاجة إلى  
 تفرد الولد الابن لا منوطاً ولا مفهماً وأيضاً الكلام في الكلاية وهو من لا يكون له ولد أصلاً والولد  
 والولد مشترك معنوي في سياق النبي فبم فلا بد للتخصيص من تخصيص وكذا أمما بعده فتأمل فالولد  
 عند ابن عباس رضي الله عنهما عام لهما إذ لا ترث البنت مع الاخت عنه وعند الجمهور ترث لكن  
 ذلك للعصبية بالقرن وقوله لا ترث النصف أي بطريق القرصة لا بد من هذا التقيد وهو مراده إذ قد  
 ترث البنت النصف كما إذا تزكيتا وأختا كآبته عليه بعض أهل القرائن وقوله إن كان الأمر بالعكس  
 أي إن ماتت وتركته (قوله ذكرنا أن أوائ الخ) فإن قيل هما شرطان ذكر كل واحد منهما في حادثة  
 فإن عام الدليل على أن المراد بأحدهما الذكر لم تبين أن المراد الثاني الذي كقول ليس كذلك بل الكل شرط  
 واحد لا ذكراً ولا أن كان الآخر هو الميت لجعل للاخت النصف ثم طلب المصلحة فجعل للاخت ميتاً  
 والآخر هو الوارث فجعل لجميع المال فهذا بين أن الشرط واحد وهو عدم الولد ثم المراد في أحد  
 الوجهين الذي كدود النبي وكذلك في الآخر وفيه نظر (قوله الآية) كالم تدل على سقوط الآخر بتغير  
 الولد الخ) عدم دلالتها على السقوط بقدر الولد ظاهر للسكرت عنه وكذا دلالة الآية على عدم السقوط به  
 أي بقدر الولد كالأب فإذ الكلاية تصرحت بين ولده ولا ولد كما تكرر وأما ما قيل أنه فيه بحث بظاهر لأن  
 الإطلاق في جعله وإن لم ينعى تقدير عدم الولد دليل ظاهر على عدم السقوط بالتغير فمدفع بأنه مسكوت

(يستقون) أي في الكلاية حذف دلالة  
 الجواب عليه روى أن جابر بن عبد الله كان  
 مريضاً فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال ألي كلاية فكيف صنع في مالي فقلت  
 وهي آخر ما نزل في الأحكام قل الله يفتيك  
 في الكلاية حتى تفسر بها في أول السورة  
 (إن أمر هؤلاء ليس له ولد ولا أنت فلها نصف  
 حاترك) إن تقع امرؤ ففعل يشير الظاهر  
 وليس له ولد صفة أو حال من المستكن في  
 هاتين الواو وفيه يجعل الحال والصف  
 والمراد بالاخت الاخت من الأبوين وأب  
 لأنه جعل أخوها عصبه وابن الأتم لا يكون  
 عصبه والولد في ظاهره فإني الاخت وان  
 ورثت مع البنت عند عامة العلماء غير ابن عباس  
 ورضي الله تعالى عنهم ما كتبنا لا ترث النصف  
 (وهو يرثها) أي والمرث (إن لم يكن لها ولد)  
 كان الأمر بالعكس (إن لم يكن لها ولد)  
 ذكرنا أن أوائ الخ) أي بدية نهارت جميع  
 حالها والآخر مراد به الذكر إذ البنت لا تصيب  
 الآخر الآية كالم تدل على سقوط الآخر  
 بقدر الولد كالم تدل على عدم سقوطها به



عنه والسنه دلت على خلافه قوته وقدرت السنه الخ جله حاله سنه لدفع هذا التوهم (قوله)  
وكذا مفهوم قوله الله بغيركم في الكلاله ان فسرتم بالمث (اشاره الى ما مر من الاختلاف في تفسيرها  
اذ حيث تدركون الكلاله من لم يختلف ولدا والوالدا وأورد عليه أن التعرض لهدم الولد مع اشغال  
مفهوم الكلاله على الوالد انما يشترى الى أن المانع من الارث الولد والوالد لا تقتضيه بالنسبة ليس  
بظاهر وجوابه يعلم من القرائن فانه وقع الاتفاق عليه لكونه لا بد من نكته تقتضيه الولد بالنسبة  
وما قبل انه ذكر أحد الجوابين ليقطع ذهن من ان الجزء الاستغنى ظاهر فاقتره (قوله الضمير في يرث  
بالاخوة الخ) جواب سؤال مشهور وهو أن الظاهر لا بد أن يقيد به ما يقيد به المبدأ ولهذا لا يصح سب  
الجارية مالكها وضيم التنية دال على الاثنية فلا فائدة في الاخبار بانه يترث وقد دفع وجودها ما ذكره  
الاخفش من أن الاثنية تدل على مجرد التعدد من غير تشديد بكبر وصغره وغير ذلك من الاوصاف  
فكانه قيل انها بصحقات ما ذكر مجرد التعدد من غير اعتبار أمر آخر وهذا مقيد وورد بأن ضمير التنية  
يدل على ذلك أيضا فاعاد السؤال وردى مكي عنه أيضا وهو الذي اقتصار ما ذكره من تبيينه المفسر رحمه  
الله بأنه على معنى من يرث وأن أصله وتقديره ان كل من يرث بالاخوة اثنين وان كل من يرث  
ذمكروا وانما وانما قبل كتابوا كلوا لما يلاحظه المفسر كما قيل من كانت أمك فانت ضمير من تابت  
انظر كما ترى وبع وجوابه انه غير صحيح وليس تكثير من كانت أمك لانه صرح فيه بمن وله فقط ومعنى من  
أنت راى المعنى لانه أم ومدلول الظاهر في مخالفة المدلول الاسم بخلاف ما نحن فيه فان مدلولها ما أحد  
ولم يؤت في من كانت أمك مراعاة انظر انما أضاف لعمى من إذا ربيها مؤث كما تقول من قامت ولاخير  
فيه ولا يخفى وروده وان قيل أنه محال عليه كما هو جادته وقيل ان الظاهر محقة مقدرة بها تتم الفائدة  
أى فان كانتا اثنتين من الاخوات ومثل ذلك الباقى وقبل اثنتين حال مؤكدة والظاهر محذوف أى بدلالة  
قوله أو اخت عليه (قوله قلب المذكر) خبرية تفوق ربيها لونها وقيل هو اكشاف (قوله لى الله  
لكم ضلال الخ) هذه الوجود الثلاثة ذكرها مع ما المفسر يروى ويقار على ظاهره وتبين الضلال  
والشرار اشارة الى الهدى والخير أو حذف من مضاف أى كراهة أن تفسدوا أو حذف الجارية ولا التانية  
وروي الاقول بأنه من حسن التلزام والالتفات الى أول السورة وهو يا أيها الناس اتقوا ربكم فانه أمرهم  
بالتقوى وبين لهم ما كانوا عليه في الجاهلية ولما تم تفصيل حالهم اتي بنت لكم ضلالكم فاقولوا كما  
أمركم الله انما اشراف اعراف انما اشراف اعراف انما اشراف اعراف انما اشراف اعراف انما اشراف اعراف  
والمات اشارة الى أنه عائد على ما مر من أمر المراث وما يتعلق بالاحياء والاموات (قوله من قرأ سورة  
التا الخ) هذا حديث موضوع مفقود على أن في من كتب وصلى الله عليه كذا ذكره المحذون ووجه تصدقه  
على كل وكثر لانه تلى ما بين الانصبا فكان له أجر ذلك وقوله وأعطى من الاجر كن اشترى محررا أى كابر  
من اشترى عبد الصيرة فقبله محررا واعتبار المال وقوله ويرى من الشرك ليس معطوف على مدخول  
كأنما على مفهومه ما قبله أو على مقتضى أى اعطاه الله هذا الثواب وجعل يراى من الشرك وانما من سوء  
الطاعة وقوله وكان في مشيئة الله الخ أى في تقديره وأرادته معفو عنه اللهم انما أنت حسن  
الطاعة والعفو والغفرة وأن توفى الله عنهم كمالكم وتشرح صدورنا بوجوه الحسانك وانعامك

﴿سورة المائدة﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

السورة مكية الاقوله اكملت لكم دينكم الخ فانما تزل بمكة في عدة وها اختلافا فبقي مائة  
واثنا عشر وقبل ثلاث وعشرون (قوله الوفا هو التام بالهد الخ) أى حفظ ما يقتضيه العهد وهو  
يسمى عمل ثلاثا وبضاعتها ومن يد ايقبال وفي وفى أى يكتفى في المزيد بما لفته ليست

وقد دلت السنه على أنهم لا يرثون مع الاب  
وكذا مفهوم قوله قل الله يفتيك في الكلاله ان  
فسرتم بالمث (فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان  
عائز لك الضمير في يرث بالاخوة وتنتبه بحجته  
على المعنى وقائدها الاخبار عنه بالثنتين  
التنبه على أن الحكم باعتبار الله مدد دون  
الشروط الكبر وغيرهما (وان كانوا اخوة  
رجلا ونساء قل كل من حظ الاثنتين) أصله  
وان كانوا اخوة وأخوات فكل من المذكور  
(يسين الله لكم ان تظفوا) أى بين الله لكم  
ضلالكم الذي من شأنكم إذا خيلتم  
وطباعكم تصنعوا عنه وتصروا وخللته  
أوصى لكم الحق والهدى وأبكر اهتدأ تظفوا  
وقيل لا تظفوا الخذف لا وهو قول الكوفيين  
(واقه بكل شئ عليم) فهو عالم بمصالح العباد  
في الحياء والمات \* عن النبي صلى الله عليه  
وسلم من قرأ سورة المائدة فكأنما صدق على  
كل مؤمن ومؤمنة وورث ميراثا وأعطى من  
الاجر كن اشترى محررا ويرى من الشرك  
وكن في مشيئة الله تعالى من الذين يتجاوزون

سهم

﴿سورة المائدة﴾

مدنية وهي مائة وثلاث وعشرون آية  
(بسم الله الرحمن الرحيم)  
(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) الوفا  
هو القيام بقتضى العهد وكذلك الأيضا

في الجهد واليه اشار المصنف رحمه الله وأصل معنى العقد الربط بحكمته تجوز به عن اليهود وعقود  
المعاملات وقوله الموثق بالتشديد والتخفيف (قوله قال الخطيب الخ) هو شاعره معروف والبيت من  
قصيدة في مدح بني أمية لسانه قوم من العرب كانوا يعيرون بهذا القلب فلما قال فيها  
قوم هم الاتق والاذناب غيرهم • ومن يتوى بألف الشاقة الدنيا

صاوبا يقتضونه به قال شراح الكشاف وفي البيت اشارة الى كون العقد بمعنى العهد مستعارة من  
عقد الجبل على الدلو حيث يرتد كالجبل والدلو وما يتعلق بهما والعناج يوزن كرام جبل يشتد  
أسفل الدلو ثم يتدلى العراقي بفتح العين والراء والعناج يكون عونا لها والودم فاذا انقطعت الاقدام  
أسسها العناج والعرقونان خشتان معترضان على الدلو لجمع عراق والاذناب السور والبيت بين اذنان  
الدلو وأطراف العراق والكرب يقتضيان الجبل الذي يشتد في وسط العراق فيبقى وينثا لم يكون هو  
الذي على الماء بل يقتضيان الجبل الكبير ويقال لمن يحكم أمر أو يبالغ فيه أنه الدلو في عقد الكرب ومن  
العقد الجبل لانه هو المعروف بينهم في القدرين نزل بجوارهم وبه عقد حوت والقصيدة كان سيبا ذلك  
قلا وبه ما قبل لوقال لغتهم لكان أبلغ والمستعارة في البيت عقد الجبل على الدلو والمستعارة العهد  
والمناقب وما بعده ترشيع وانما جعلوا المستعارة ذلك وان كان العقد فيه مطلقا لتبادره ولانه لو لا ذلك  
لم يقترب جواب اذا على الشرط ومن غفل عنه قال لوجهه لتقديسه بما ذكر (قوله وأصله الجبل بين  
الشئين الخ) قال الراغب العقد الجمع بين أطراف الشيء ويستعمل في الاجسام الصلبة كعقد الجبل  
وعقد البناء (قوله ولعل المراد بالعقد الخ) أي المراد بها يلزم الوفاة أو تصحب عما عقد الله أو  
العباد كالعاملات والتذو لانه جمع على باللام فم في الأمر في قوة أو نوا المطلق الطلب بدأ وجوبا  
ويدخل فيه جناب المحرمات والمكرهات واختاره لانه أوفق بعموم اللفظ وأوفق بعموم الفائدة  
وقيل الجبل على تحليل الحلال أي اعتقاده والعمل على وفقه ويقر به الحرام كذلك أظهر ثلثا الى  
ما يشمر به سقوط الكلام من الاجال والتفصيل لا يقال السورة مستقلة على اتهام التكليف في  
الاصول والقروع لا تقتصر التصيل والتعريم وكفى بقوة وتعاونا على البراءة والقوى واعتدوا هو أقرب  
للقوى فلا يلزم حصر الجبل على التصيل والتعريم ولولم فليكن من التعريم على الاصل لا التفصيل  
للمجمل كما نقول امتثلوا أو امرأه أقفوا الصلاة أو الخا كذا وصوموا رمضان لا تقول ما وقع في  
معرض التفصيل هو التصيل والتعريم وظاهر أن ليس جمع السورة كذلك وأن المذكور بالتفصيل أوقع  
منه بالتعريم (قوله تفصيل للعقود الخ) لما تضمن عموم وشمولها وأنه المتبادر ولا التعريم والبيعة  
من ذوات الارواح مالا عقل لمطلقا أو ذوات الاربع وقال الراغب انه خص في التعارف بما عدا  
البيع والطير وفي العقود خمسة أقوال للمفسرين فقبل العهد وقبل حلف الجاهلية وقبل ما عهده  
الله وبعضهم مع بعض وقبل الشك والشركة واليمين والعهد والحلف والبيع وقبل الفرائض وقبل  
جميع ما ذكر ووجه بعضهم واليه ذهب المصنف رحمه الله (قوله وأضافنا الى الانعام للبيان الخ)  
قبل البيعة اسم جنس والانعام نوع منه فاضافنا اليه كاضافة حيوان انسان وهي مستقيمة وأوجب  
يوحي أن المراد من البيعة والانعام شيء واحد وأضافنا اليها على معنى من البيعة أي البيعة التي  
هي الانعام كقوله فاجتنبوا الريس من الاوثان أي الريس الذي هو الاوثان ولا يستدر النقي  
ذكر عام وتخصيصه والمراد بالبيعة التبا ومقر الوحش ونحوها وأضافنا الى الانعام ملازمة المشابهة  
بين ما يجوز وأما جري في اضافة المشبه للمشبه كونه يفتي الام على جعل ملازمة الشبه اختصاصا  
بينما أوجب من البيانية على جعل المشبه نفس المشبه وفيه بحيث لا ذكر النوع والفرد بعد الجنس  
لافاضة وإضافته اليه لفروستهم كميون انسان أو انسان زيد وقوله المراد من البيعة والانعام شيء  
واحد أن أراد قبل الاضافة فليس كذلك وان أراد بعد اضافة فكذلك انسان زيد يدمع أنه بالاسرة يكون

والعقد العهد الموثق قال الخطيب  
قوم اذا عقدوا عقد الجاهل  
شدا والعناج وشدا وعقود الكرب  
وأصله الجبل بين الشئين بحيث يعسر  
الاتصال ولعل المراد بالعقد ما يم العقود  
التي عقدها الله سبحانه وتعالى على عباده  
والزماها بها من التكليف وما يعقدون  
بينهم من عقود الوفاة أو يمين أن جعلنا  
وقودها مما يجب الوفاة بين الوجوب والتدب  
الامر على المشترك بين الوجوب والتدب  
(أجلت لكم حجة الانعام) تفصيل  
للعقود والبيعة كل حق لا يبرؤ من كل ذات  
أربع وأضافنا الى الانعام للبيان كقوله  
توبن ومعناه البيعة من الانعام وهي  
الازواج الثمانية وألحق بها التبا ومقر  
الوحش

من اضافة التو الى نفسه فالحق في الجواب أن يقال اضافة العام للناس اذا صدرت من مبلغ وقصد  
 بذكره فائدة تحسنه كدته بعد اذ كان لفظ بعد اذ لا مكان غير عري لم يبعد معناه أضف اليه بدنية  
 لبان مسجله ووضيحه وكشعر الاراء الشاكن الاراء يطلق على قضائه أضف لبان المراد وهكذا  
 والافلورا تدوم مستحسن ولذا ترى الشعر ير يستحسنها نارة فتمثلها بشعر الاراء التو يستحسنها أخرى فتمثلها  
 بانسان زيد وهنالمالكن الانعام قد يحتمل بالابل اذ هو اصل معناه ولذا يقال انتم الاله أضف اليه  
 بجهة اشارة الى ما قصد به من العموم وللصافى مثل هذه اضافة اختلاف في اشتراط العموم والنصوص  
 من وجهه في اضافة البانية قال انما الامة ومن لم يشترطه قال انما بانية كما ذكر في شرح الهادي  
 فلا بد ما قبل اشتراط في اضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس المضاف كالفظة الخاتم وهذا الامر  
 بالعكس ومن في الامة من الانعام لا تكون الا بانية وفي خاتم من فضة بانية أو بفضة أو باندانية  
 واذا كان من اضافة التشبه للمشيبه فالامر ظاهر وهذا اندفع قول الامام رحمه الله انه لو قال احلت  
 لكم الانعام لكان الكلام تاما بدليل ورودده في آية أخرى فأى فائدة في زيادة اللفظ البية وكذا قوله  
 ان لفظ البية مفرد والانعام جمع فالصائفة في ذكره لانه مقيد ببيان الجنس فلذا أقروا بوجه الانعام  
 ليشمل أنواعها والعلامة جواب عنه تركا لمفاهيمه وقوله كل شيء لا يميز أي ليس من شأنه التميز فلا يرد  
 الصبي كما فهم والاجتهاد افعال من الجزاء بالكسرة وهي ما يفرجه البعير من ترسه وبعض الجوارح  
 من جوفه يتعلق الى وقت العلف وقوله وسعد الانياب جمع ناب وهو من يخص بسباع الحيوان  
 ولذا يكتفى منها بجملة نظرو ناب وأخرقوه ونحوهما عن قوله المراد كافي الكشف لانه المحتاج للبيان  
 فتأمل (قوله لا تحرم ما يسل الخ) اختلف في هذا الاستثناء قليل منقطع لان المتعلق لفظا مستثنى  
 منه ليس من جنسه والمفسر رحمه الله تبع العلامة على أنه متعلق مستثنى من جهة الانعام بتقدير  
 مضاف محذوف من ما يسل عليكم وهو محرم لكن عبارة عن البهائم المحترمة بقوله حرمت عليكم البية  
 الخ ونحوه أو من فاعل يسل أي إلى آية أخرجه لانه يكون عبارة عن البية المحترمة لا لفظ المتعلق  
 الصبر يروى بعد اعتبار التجرد في الاستثناء من غير تقدير وأما جملة من زعمان الموجب في موقع  
 الحال أي الا كاتبة على الحالات المتلوة فيعيد جملة والمستثنى منصوب ويجوز رفعه كاتفرق في الصور  
 (قوله سال من الضمير في لكم الخ) في الكشف نصب على الحال من الضمير في لكم أي احلت  
 لكم هذه الاشياء لاهل البيت السيد وعن الاخفش أن اتصاه عن قوله أو فوا بالفقود وقوله وأنتم  
 حرم سال عن على السيد كما أنه قيل احلنا لكم بعض الانعام في حال امتناعكم من السيد وأنتم  
 حرم لتلاخر ج عليكم والوجه هو الاول واليه ذهب الجمهور ولا يرد عليه ما قيل انه يلزم تقدير احلال  
 بجهة الانعام بحال اتصاه حل السيد وهم حرم وهي قد احلت لهم مطلقا ولا يظهره فائدة الا اذا عني  
 بها التقياد مع جرح الوضو وبقوله لانه مع عدم اطراء اعتبار المقهور ومنه غيره بالطريق الاولى لانها  
 اذا احلت في عدم الاحلال لغيرها وهم محرمون لدفع الحرج عنهم فكيف في غير هذه الحال فيكون بيانها  
 لانعام الله عليهم بما يخص اهلهم من ذلك ويسا لانهم في غيبة عن الصد واتصل بحرمه الحرام والحب  
 أن عبارة الكشف ضرب بجهة وفيه ولم يترج عليه أحد من شراره وقد تنبه في الكشف لكنه لم ينهجه  
 (قوله وقيل من واو أو فوا) هذا قول الاخفش انه سال من فاعل أو فوا ولا يثنى ضعه لمخافه  
 من الفصل بين الحال وصاحبها جملة ليست اعتراضية اذ هي مبنية وتحتل بعض أجزاء المدين بين  
 أجزاء المدين ولا وجه للتقدير مع أنهم مأمورون بالوفا مطلقا والتوجيه السابق لا يرضى فيه لا يقتضي  
 وان قيل انه اقرب معنى وان كان أمدا لفظا لأن جملة حال من ضمير لكم انما يصح اذا أريد بجهة الانعام  
 الظباء وما اذا أريد الانعام المستثنى منها البعض على ما صرح به فقيه تفسير الاحلال بهذه الحال  
 وليس كذلك ان علت من أنه على طرف التمام ثم تكلفه ما عبارة متبادلة على خلافه فقال ويمكن دفعه

وقيل هذا المراد بالبيعة ونحوها  
 مما يجانس الانعام في الاعتبار وعدم  
 الاتياب واذا فتها الى الانعام لا يلبس  
 التشبه (الاماني عليكم) لا تحرم ما يسل  
 عليكم بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والوا  
 ما يسل عليكم تحريمه (غير محلى السيد) حال  
 من الضمير في لكم وقيل من واو أو فوا

بأن المراد بالانعام أعم من الانسي والوحشي بجزاء أو قتلها أو دلاله أو كيف شئت واحسلا لها على  
 عمومها مختص بحال كونكم غير محليين بقصد في الاحرام اذ مع يجرم البعض وهو الوحشي وأما جعله  
 حالاً من فاعل أحلتا المذلول عليه بقوله أحلت لكم ويستلزم جعل وأنتم حرم أبشاحالاً من مقدري  
 حال صكونكم غير محليين الصديق حال احرامكم فليس بعيداً من جهة انتصاب حالين متداخلين  
 من غير ما ظهر وردى الحال في القلظ وترجيحه بأن التعليل والتعريض شان الشارح دون المكلفين ليس  
 بشيء لأن معناه تقرير الحال والحرمه عملاً واعتقاداً وهو ما يقع في الكتاب والسنة (أقول) لا ينبغي ما في هذا  
 الوجه الذي يرجع من الضعف من جهة العربية فإن الفاعل الذي ناب عنه مقعوله تركباً منسياً وقد  
 نص النحاة على أنك لو قلت أنزل الغيث مجيباً الدعاءهم على أنه حال من فاعل الفعل المجهول الموقول لا يذ  
 تقديره أنزل الله الغيث حال اجابته دعائهم لم يجز لاسماعي مذهب القائلين بأن المبني لفعل مقعوله  
 أصلية ليست محمولة من المعلوم وأيضاً الوجه للتقيد كما ورد على الوجه الذي قبله مع أن على صيغة  
 جمع كما هو في الرسم العثماني بالياء فكيف يكون حالاً من الله فكانت قائلة زعم أنه محل من غيرياء  
 أو أنه رتب بالياء على خلاف القياس كما في العبر ولا ينبغي حاله ولا يبيح هنا كلام طويل الذي قبله فيه  
 تكلف وتعتق تركه خير منه (قوله) وقبل استثناءه وقه تعسف ليس وجه التعسف فيه أن استعمال غير  
 في الاستثناء غير ظاهر ولا من تكرير الاستثناء سواء ترد أو ابتدأ بل في الفساد المعنى فيه لأن كان  
 لا مالا يلحق بالنظم القرآني لأن المحلين لا يستثنون من الجهة أن رجع الاستثناء من الاول بل من لكم بغير  
 المعنى أحلت الجهة الا المحلين وهو غير صحيح وكذا استثناءه وماله قد يرد (قوله) ليعني مناسك الحج جمع  
 شعرة وهو اسم ما أشعر الخ قبل أقسم اسم ثلاثي هو له وصف لا شقاق وكريه على وزن الصفات لأنه  
 لم يجر على موصوف والشعار الامارة والعلامة والاعلام جمع على معناه وقوله التي حدها إشارة الى  
 أن تسميتها شعاراً لتعريفها حدود لأن الحدود تسمى شعاراً أيضاً لما لها من العلامات وقوله ولا الشجر  
 الحرام المراد به جنسه وقوله الزمخشري بأشهر الحج لأنه المناسب للمقام وجد يضيف مفتوحه ودال  
 مهمله سادسة كونه بفتح الحاء تنوينه بوزن ربه وجهه مدحاً لما يحصى تحت السرج والرحل  
 ونحو الهدى بالذكر وان كان داخلياً في الشعر لأن فيه نوعاً للناس ولأنه مالى قد تساهل فيه ونظماً  
 له لأنه من أعظمها (قوله) أي ذوات القلائد وهي الابل التي كان يجعل لها شعاراً وهي بعض الهدى  
 خست بالذكر تسمى بضاهاها ولا تقدر فيه والنهي عن التعرض لها بالقصة في النهي عن التعرض له كافي  
 قوله تعالى ولا يدين زينتين ظنن اذ انهن من اظهار الزينة كالخيل والسوارع التي عن ابداء حملها  
 بالطريق الاولى ومن الغريب ما روي عن السدي في شرح أبي داود من أن المراد بالقلائد أصحاب  
 الهدى قال كان العرب يقلدون من لحاشير مكة فقيم الرجل بكماله حتى اذا انقضت الاشهر الحرم وأراد  
 أن يرجع الى أهله فلتدسه وناقته من لحاشير فبان حتى يأتي أهله انتهى وحاش ككسا باللام  
 مهمله تقرر الشجر كعبته (قوله) ولا آتين البيت الحرام فحينئذ الخ أي ولا نخلع أقواماً آتين ويجوز  
 أن يكون في حذف مضاف أي فها قال قوم آتين وأدق قوم آتين وقرئ شاذ ولا آتى البيت بالاضافة  
 والبيت مقعوله لا ظرف أي بغيرهم تفسيره لفساد ويرى تفسيره ما هو به على ظنهم أن كان في  
 حتى التمرين كما سألني (قوله) والجله في موضع الحال من المستكن الخ هذا رد على الزمخشري في جعله  
 بجله يتقون حقة لا آتين حيث قال في تفسيره أي لا تتعرضوا القوم هذه صفتهم فقلعها بهم واستنكاراً  
 لأن يتعرض لهم وتسمه أو البقاء اذا اختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يصلح لتضعف شبهه بالمفضل  
 الذي عمل بالجل عليه لأن الموصوفية تبعاً للشبه لانها من خواص الاتعاه وقد وجهين الاول أن  
 الوصف انما من العمل اذا تقدم المفعول كقولك زيداً ضربت فوي فلو تأخر لم يمنع مجيئه بعد  
 الفراغ من مقتضاه كما صرح به صاحب اللب وغيره الثاني أن الزمخشري لم يرد ما فهمه المعترض من

وقبل استثناءه ونفسه تعسف (وأنت حرم)  
 يقتضئ المسند والمفعول (وأنت حرم)  
 حال جماع المستكن في محلي والحرم جمع  
 سرام وهو المحرم (أن الله يحكم ما يريد) من  
 تحليل وتحرير (أي) الذين آمنوا اتصوا  
 شعائر الله يعني مناسك الحج جمع شعرة وهي  
 اسم ما أشعر أي جعل شعاراً به أعمال  
 الحج وهو اقتضائه علاماته الحج وأعلام  
 التسلق وقيل دين الله لقوله سبحانه وتعالى  
 ومن يعظم شعائر الله أي دينه وقيل فرائضه  
 التي حدها لصلاته (والشجر الحرام)  
 بالقتال فيه أو بالسبي (ولا الهدى) ما أهدى  
 الى الكعبة جمع هذبة بكسر الهمزة وفتح  
 السين (ولا القلائد) أي ذوات القلائد من  
 الهدى وصلته على الهدى للاختصاص  
 فانها أشرف الهدى أو القلائد أنفسها  
 والنهي عن احسائها بالقصة في النهي عن  
 التعرض للهدى وتقديره قوله تعالى ولا يدين  
 زينتين والقلائد جمع قلادة وهو ما قلعه  
 زينتين من لعل أو لحاشير أو غيرها يعلم  
 الهدى من فعل أو لحاشير أو غيرها يعلم  
 به أنه هدى فلا يتعرض له (ولا آتين البيت  
 الحرام) فاصدق زيارته يتقون فضلاً من  
 ربهم ورضواناً أي يشيرون ويرضون عنهم  
 واجلته في موضع الحال من المستكن في  
 آتين وليس بمتعصفة لأنه عامل والفتاوان  
 اسم الفاعل الموصوف لا يعمل

أن جله يتقون صفة آتئين حتى برعله ما ذكر اذ مراده أن آتئين ويصدقون صفتان لموصوف مقدر وهو  
 قوم دفع المايه عليه من أن آتئين اذا كان مفعول لا يتجاوز عمل غير مقيد الا أنه يدعيه أنه اذا جاز  
 الاعتماد على الموصوف المقدر كان اشتراط الاعتماد لقوا لا يمتنع العمل في شيء من الصور لانه ما من  
 اسم فاعل الا ويصح أن يقدر له موصوف كاقول (أقول) هذا زينة ما هنا من القيل والقال وليس يتجبه  
 من وجوه الاقول ان ما دعاه الفاضل الحق غير متعين لجواز أن يريد بيان حاصل معنى النظم وأن لا يتجاوز  
 موقول لا يتعرضوا لان النظم والمحرمة لا تتعلق بالذوات ولذا قد روي في نحو اصل لكم النساء فكأن النساء  
 ويجوز أن يريد ما فهمه المحرر بانه على أن الوصف المتأخر لا يمنع كما هو وان كان متلجج مطلقا كما توجهه  
 صاحب الدر المنصون حتى ذهب الى عدم منعه قياسا على المصدر الا أنه لا وجهه فقد قال في كتاب  
 المواطن لا خلاف في جواز جله اذا تأخر ولذا جزم به بعضهم هنا فذا شطأ من المعترض وغفله عن قبله  
 وحاول دفعه بدليل آخر وما عارضه على اليمين في ما نفسه اليه من الاعتماد على المقدور ويحدث  
 القوة الذي سمعته فليس بشي لان الصلة صرحوا به كما قال في الالفة

وقد يكون نعت محذوف عرف • فيحسن العمل الذي وصف

وهو وان وقع به وادغم من دفع ليس بشي لانه ليس كل اسم فاعل يصح أن يقدر له موصوف اذ يمنع  
 منه مواضع معنوية كعدم القرأت وصناعة كافي في حوقل ما ذاهب أخوك لانه لا يصح أن يقدر له  
 موصوف كرجل وشخص لعدم الرابط وقد صرحوا في باب النعت بأن الموصوف لا يحدف في كل  
 موضع وأن له مواطن يطرد فيها كمن يكون الموصوف بعض اسم مجرور عن أو في جله ولذا مشاهاه هنا  
 بقوله تعالى وثن الناس والدا وبان الانعام مختلف ألوانه أي صنف مختلف ألوانه الخ وإذا كانت  
 الصفة جله أو ظرفا لا يصح في غير هذا الا للادوار أو شذوذ وأما قول السهيلي رحمه الله تعالى طريقة  
 حذنه هنا أن يكون الموصوف مندوبا في معنى اسم قبله فهو كضارب زيد الدخولة في معنى كم وفي  
 غيره لا يجوز فقد قال أبو حيان رحمه الله تعالى انه مردود فقوله أن جله يتقون صفة المقدور من  
 التصباب لا يوقف تحت الميزاب فان قلت كيف قال انه لو لم يقدر الموصوف كان عسلا بلا اعتماد  
 مع دخول النتي عليه وهو لا يتخصص بما كاسترحوا به فلب هو تبا على ما فهمه من أن معنى الاعتماد  
 على النتي أن يسلط عليه ويتق معناه لأن على لفظه فهو قائم أوله وهذا ليس كذلك لأن تقديره لا يتجاوز  
 آتئين البتة فالتقي الاصلاح نعم هذا الاعتماد عليه فانه يكتفي وقوعه في حيز النتي خصوصا والتقي منصب  
 على التقييد وقد صرحوا بأن اعتمادا على معنى النتي مطلقا صرحا كان أو موقولا ولم يتعرضوا هنا  
 للاعتماد لظهور وهذا مما يتجبه منه فلا تنك من الغالطين (قوله) وفادته استنكارا تعرض من هذا  
 شأنه أي مطلقا ومن المسلمين والمناجاة أنه طالب فضل الله ورضوانه وقوله وتقبل الخ فيكون على  
 هذا محض صواب الكثرة فالفضل التبارك والرضوان برزهم ولو أبقى الفضل على ظاهره لانه برزهم ضم  
 لكنه لما كان جله على ما هو في نفس الامر كان جله عليه أولى وأورد على هذا التوجيه السابق أنه  
 اذا كان آتئين البتة الحرام المسلمين فالتمرض لهم حرام مطلقا سواء كانوا آتئين أو لا فلا وجه لتخصيصهم  
 بالنهي عن الاحلال وفي المصباح ما تمسكت به برون وعرضت له بمعنى وقيل ما صارت له عرضة الواقعة  
 فيه ولا تعرض له بسوء أي لا تعرض له فتجبه باعتراضك أن يبلغ مراد دفعي التمرض لشيء أعين من  
 أخذه وقتله وطرده فالاحلال بمعنى جله حلالا أو باعتداله كآية أو مجاز عن التمرض له لأن المؤمن  
 لا يتعرض للمال لئلا يفتد افسر و به هنا وقول اليمين السابق قورم هذه صفتهم اشارة الى أن التعليق  
 بالمبتدئ قيد عليه مبدا الاشتقاق فالظاهر أن العلامة ومن تبعه أشاروا بهذا كالمفهوم الفاضل  
 لمحقق فانهم (قوله) اذ روي الخ حطيم بضم طاء في معنى اليه إلى المدينة ولم يسلم بعد عرض  
 الاسلام عليه فليخرج من سرح المدينة أي الابل المسرحة للري فاستاقها وتبعه فليذكره فلما

وفادته استنكارا تعرض من هذا شأنه  
 والتسبيه على المانع له وقيل معناه يتقون  
 من الله ورضوانا للتبارة ورضوانا برفعهم  
 روي أن الأبيات عام القصة في سجاج  
 اليهامة للمعتم السلون أن يتنزلوا بهم  
 بسبب انه كان فيهم الطبيب شريح بن شعبة  
 وكان قد استاق سرح المدينة

خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام قضاء العمرة التي أحصر عنها سبع تلبية فحاج اليمامة فقال  
 هذا الحطيم وأصحابه فدوتكموه وكان قد قلد ما من به من السرح وبعده هدايا فلما أوجها ذلك نزلت  
 هذه الآية وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن عكرمة وصلى الرجل الحطيم بن هند البكري فليز  
**(قوله وعلى هذا فلا يمتنعوه الخ)** إن كان هذا مخصوصا بالمشركون والمنع عن قتالهم ودخولهم  
 المسجد الحرام فانهم هنا أيضا إذا كان للمسلمين والمشركون ونصوص السبب لا يمنع عموم القيد  
 فالتمسح حتى المشركون خاصة وهو في الحقيقة تخصيص لكن لما كان المخصص متراجعا لا يفتقر  
 سمي ناسخا كما هو مذهب الحنفية فيمن أن يجهل كلام المصنف رحمه الله تعالى على الأول لأنه  
 شافعي لا يسمي مثله منقذ بغير **(قوله وقرئ يمتنعون على خطاب المؤمنين)** هذه قراءة جدي بن قيس  
 الأعرابي في الشواذ قبل وهي قلقة لقوله من ربهم ولو أريد خطاب المؤمنين لكان المناسبات من ربهم وديهم  
 وقيل ترك التصريح كذا للتصريح بأنهم يمتنعون ولا يرضى بما فعلوه وفيه بلاغة لا تفتي وأشار إلى  
 ما روي من أنه القرب العالمين لا المسلمين فقط فانهم **(قوله)** إذن في الاصطلاح بعد زوال الأحرار ولا يمتنع  
 من إرادته إلا خاصة الخ قال الزجاج ومثله لا تدل على هذه الدار حتى تزدى عنها فإذا أدبت عنها  
 فادخلها أي إذا أدبت أبعثك دخولها وهذه سبعة أصول في قبيل الأمر بعد الخطبة تنفي الأياحة  
 واستدل بهذه الآية والمصنف رحمه الله تعالى لا يراى فلذا قال إن الأمر هنا للتوسعة ورفع المنع والعيد  
 ليس مأمورا به فلا وجه للإيجاب فيه ولا تنكير أن الآية دلالة على ما ذكرنا كان ما يقتضي الإيجاب  
 أو الاستصحاب على به ومن قال بحقيقته الإيجاب قال أنه مباينة في صحبة المباح - حتى أنه واجب وقيل  
 إن الأمر في مثله لوجوب اعتقاد الحلي وفيه نظر وتحقيقه في أصول الفقه **(قوله وقرئ يكسر القاء)**  
 الخ هذه قراءة شاذة تنسوبة للسنن وضعيفة من جهة العربية لأن النقل إلى المعتزلة يخالف القياس  
 وقيل أنه لم يقرأ بكسرة محضة بل أمال الألفاء الطاء وإن كانت من المستعجلة وقرئ أحاطهم بالهمزة  
 يقال حل من أحاطه وأحل بمعنى قوله وأحاطهم بطوف على بكسر القاء أي وقرئ أحاطهم  
**(قوله لا يهتلككم ولا يهلككم)** يعني أن معنى جرم حل كاتفل عن ثعلب والكسافي يقال جرمه  
 حل كذا أي أنه عليه فعل هذا يعني لو أحاط نفسه وهو الضمير هنا إلى الإخبار به وهو أن تعذروا  
 فتعذر على أن تعذروا ويحمله بعد حذف الجار ما جاز أو نصب على المذهبين أي لا يهتلككم بغض قوم  
 على الاعتداء عليهم وقال أبو عبيد القراءه هنا كتب يقال جرم وأجرهم بمعنى كسب ومنه الجرمة  
 وكسب يعني لو أحاطوا وقد تعذر في شين فكذا جرم يقال كسب ذنبا أو كسبه ذنبا فبني هذا  
 أن تعذر وامفعول ثان وأصل ما ذمه وضروعه لمع القطع لأن الكسب ينقطع لكسبه ومنه لأجرهم  
 وسأني تصدقه **(قوله)** شدة بغضهم وعداوتهم الخ الشان البغض أو شدة وسع في نونه الفتح  
 والتسكين وفيهما احتمالا لأن أن يكونا مصدرين شذوذ إلا أن فعلا لانا الفتح مصدر ما يدل على الحركة  
 يكون لا لا يكون لفعل متعد كالماء يسير وهذا متعدي لأنه يقال شأنه ودلالة على الحركة وقيل  
 إن القى الغضب ظيان القلب واضطره فلذا ورد مدهر كذلك وقلان بالسكون في المصادر قليل نحو  
 لو تدلبنا ناعني طمأنه أوصفة لأن قلان بالسكون في الصفات كثير كسكران والفتح ورد فيها  
 قليلا كتمار قطوان وقيل عدوان فإن كان مصدر فاضافته إلى الفاعل أو الالفعل أي أن يغضكم  
 قوم أو يغضوهم وجوز أن المصنف رحمه الله تعالى الوصفية في السكان دون الفتح لأنه ورد فيه كالأشجار  
 البه وأذا كان وصفا فهو يعني بغض أي يغض الكسار اسم فاعل كقدر يعني فادروا ضاقته ببيان  
 أي البغض من بينهم وليس مضاعفا فاعله أو مفعوله كما دهر **(قوله)** لأن مدرك الخ هذا على  
 قراءة الفتح شدة الإلام على أنه على الشان وتعي قراءة الكسار شرطية وما قيل دليل الجواب  
 أو الجواب على القول بجواز تناديه والصحيح الأول وأورد في قراءة الكسار أنه إن كان هذا المذكور

وعلى هذا فلا يمتنعوه وقرئ يمتنعون على  
 خطاب المؤمنين وإذا أحاطهم فاصطادوا  
 إذن في الاصطلاح بعد زوال الأحرار ولا يمتنع  
 من إرادته إلا خاصة ههنا من الأمر دلالة  
 الأمر إلا بعد الخطبة على الأياحة مطلقا  
 وقرئ يكسر القاء على الفاء سبعة هذ  
 الوصول عليها وهو ضيف سدا وأحاطهم  
 حل الجرم وأحل (ولا يجوز متكم) لا يهلككم  
 أو لا يهلككم (شأن قوم) شدة بغضهم  
 وعداوتهم وهو مصدر أضيف إلى المفعول  
 أو الفاعل وقرأ ابن عباس وأجمع على نافع  
 وابن عباس من عاصم بكسر القاء يعني بغض  
 وهو إنشاء مدركان أو نفع يعني بغض  
 قوم وقلان في التعتا ككسر كفتان  
 وسكران (أن سددكم وقرأ ابن كثير وأبو  
 لان سددكم طام الحديثية وقرأ ابن كثير وأبو  
 جرم يكسر الهمزة على أنه شرطية ترض  
 أعني عن جواب لا يجوز منكم (أن تعذروا)  
 بالانقضاء نافي مفعول يجر منكم فانه بعدى  
 إلى واحد وإلى اثنين ككسب

ما وقع عام الحديسة فهو محقق متقدم فكيف يقال ان صدوكم وهو يقتضي استقباله وعدم تحققه وان اريد ما بعد الفتح فلا يقع صد بعد صد فذهب قوم الى ان الآية لا تنزل بعد الحديسة فانه غير متعلق عليه وان سلموه والتواضع على الصد الواقع يوم الحديسة والمالالة على أنه كان ينبغي أن لا يكون وقوعه الا على سبيل الترض والتقدير لقوله تعالى ان كنتم قوماسرفين ويجوز أن يكون تقدير ان كانوا قد صدكم وقوله ومن قرأ بغيركم الخ وقع في نسخة مقدما والصحيح هذه وما ذكره نظرنا الى أن الأصل ان تكون الهزلة مقدمة ولا فيجوز أن يكون من جرته ذنبه بالمفعول ليجعل جرته وأجرته من المتعدي الى واحد وان تعددوا على حذف الجار لانه الواقع موقع المفعول الذي يكون بلا واسطة البيت (قوله على العفو والغضاء الخ) الغضاء عدم النظر الى ما يكره وفسر البر والتقوى بهذا المقابلة بقوله ولا تعاوروا الخ فانه يدل على ذلك أو هو عام فالمراد بالبر متابعة الامر مطلقا والتقوى اجتناب الهوى ولو عطف الثاني بالاول كان أظهر قال السبي والتاقي أظهر وأولى تنصير الآية من جوامع الذم ويكون تدبيرا للكلام فيدخل في البر والتقوى جميع مناسك الخ حال تعالى فانها من تقرى القلوب والعفو والغضاء أيضا وفي النهي عن الاثر والعدوان عدم الترض لفاصدي البيت الحرام دخول أوليائها وعلى الوجه الاول يكون عطا على ولا يجره منكم من حيث المعنى لانه من باب لا أرى كنهنا كانه قبل لا تعتمد داعي قاصدي المسجد الحرام لاجل ان صدكم كقرش عن البيت الحرام وتعاوروا على العفو والغضاء ومن ثم قيل الوقف على أن تعددوا لازم لا الاعتداء منهي عنه والتعاون على البر والتقوى ما ورره والتشفي طلب شفاء الصد بالاستقام (قوله ما فارقته الروح من غيرتك كبة الخ) والمراد شفي انفه من غير مسب خارج عنه والدم المسحوق الذي أسأله وأخرجوه ما لا المعاصم جمع وهي المصارين والاهل رفيع الصوت والمراد به نازك كمالينجحه وقوله من وقفته اذا ضربته أصله أن تضربه حتى يستريح ومنه وقفته لتعسا أي غلب عليه وانما قال في ناه الطعنة انها للقل لا لاه المنطوق مطلقا مذكرا كان او مؤنثا ولا فيلحق بمفعول لا تدخله التاء وفسر ما أكل السبع عا كل منه أي أكل بعضه لا ما أككل كله لا يتعلق بحكم ولا يصح ان يستثنى منه ما أدركه ذكرى (قوله وهو يدل على أن جوارح الصد الخ) جوارح الصد أهم من كلابه وطوره كالسبازي وهي في حكم السباع والحياة الممتدة هي التي لا تموت كون في شرف الزوال قبل وعلامتها أن تضطرب بعد الفزع لا وقت الفزع فانه لا يصحب وقوله من ذلك أي ما ذكر قبله من الخنفة الى هنا لا يستعمل رجوعه الى ما قبله وعلى هذا لا تعبد المذكورات بقوله فماتت والام بصح الاستثناء منها وقوله في الشرع قطع الملقوم أي موضوعة وفي نسخة قطع الملقوم بالباء متعلق بالذكاة والمرى مجرى الطعام وتفصيل الذكاة في الفقه (قوله النصب واحد الانصاب) معطوف على الميتة واختلف فيها نقل هي جارة كانوا يذبحون عليها فقل على أصلها ولعل ذبحهم عليها كان علامة على كونها الفداء وقيل هي الانصاب لانها لم تكن تعبد على أصلها أي بمعنى الذام والنصب يقتضي جمع نصاب وقيل هو مفرد وقرئ بضم الزاين وتذكين الصاء تحقيقا قرئ بفثتين وقع فسكون (قوله الاستقسام بالازلام الخ) جمع زل أو زل وهو الفتح المضروب به لطلب ما قد رقصه ولذلك سمي استقساما وقصد منه المقصود وانقل بضم الفين المعجبة وسكون الفاء الذي لا يمت عليه لانه أغفلت علامته والمراد هنا أنه يكتم عليه قبل هذا من جهة الفاعل وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث القائل فلم صارفقا وحرما وأجيب بأنه كان استشارة مع الانصام واستعانة منهم فلهذا صار ما وما أنه دخول في علم القيب فلا فسلم أن الدخول في علم القيب حرام ومعنى استشارته يعلم القيب أنه لا يعلم الامنه ولهذا صار استعلام الخبر والشر من المؤمنين والكهنة عن عا حراما بخلاف الاختيار من القرآن فانه استعلام من الله تعالى ومن ينظر في ترتيب المقدمات ويرتاض فهو لا يطلب الاعلم القيب منه فلا كان طلب علم القيب

حراما لا يستطرق الفكر والراية ولا خاتمه . وقال الامام رحمه الله تعالى لولم يجز طلب علم الغيب لم  
 أن يكون علم التعبير كعلم الانه طلب الغيب وأن يكون أصحاب الكرامات المدعون للادها مات  
 كفار او مدعون أن كل ذلك باطل وفيه أن ما ذكره من الاستقارة بالقرآن وتبعه النصير فقال انهم اطلبوا  
 عليه على ظاهره فانه لم يتقل فعليه السلف وقد قيل ان الامام ما كان كرهه ولم ارفه نقلا لانه قال  
 في فتاوى الصوفية نقل عن الزنوسى انه لا بأس به وانه فعله ما ذروا على رضى الله تعالى عنهما ويوى  
 من على كرم الله وجهه انه قال من أراد أن يتقال بكتاب الله فليقرأه اقل هو الله أحد سبع مرات ولبقل  
 ثلاث مرات اللهم بكتابك تفاءت عليك فوكت اللهم ارفى في كتابك ما هو المكسوم من سره المتكون  
 في غيبك ثم يتقال بأول العصيدة اه وفي النفس منه شيء وفي كتاب الاحكام للبيضاوى أن الآية  
 تدل على بطلان القرعة في عتق العبد لانها في معنى ذلك بعينه اذ كان فيه اليات ما أخرجه القرعة  
 من غير استحقاق لان من أعتق أحد عبده عند موته لم يخرجوا من الثلث وقد علمنا أنهم متساوون  
 في استحقاق الحظ في استعمال القرعة أثبتت مرة غير مستحقة وحرمانها من هو مساو فنها كما  
 يقوله صاحب الزلام فان قيل قد بينا القرعة في قسمة الغنائم وغيره اوى في اخراج النساء قبل الفاتح  
 القرعة فيها التطبيق نفوسهم والبراءة من التهمة في ابناء البض ولو اوسط طوعا ذلك جائز من غير قرعة  
 وأما الجزية الواقعة على واحد منهم ففجرنا نقلها عنه الى غيره وفي استعمال القرعة نقل الجزية عن  
 وقت عليه واخر اوجه منها مع مساواة غيره فيها اه (أقول) هذا مذهب أبي شعبة ووجه الله تعالى  
 وأصحابه والشافعي خالفهم فيه وروى فيه أحاديث صحيحة وفيه نصف مستعمل قرأه رواية عن  
 مشايخنا ورويه وقوله في القرآن من غدر دليل ناسخ زاما القرعة في غير العتق تخفف عليها (قوله)  
 وقيل هو استقسام الجوز والرخ) هذا هو اليسر وسأى سانه ورجع هذا بعض المفسرين ولاه شياب  
 ذكره مع حرمان الطعام فغناه طلب قدم من الجوز وأوصاه الله وقوله لانه دخول في صل الغيب  
 بترابيه وقوله وألى تناول ما حرم أى اشارة الى تناول الحرمان من المائل المعلوم من سياق ما قبله  
 فخرج الى جميع ما قبله وشمل الاستقسام (قوله) أراد به الحاضر وما يصل به من الزينة (التيخ)  
 وأما قوله في الكشف الماضية اذ لا معنى له هنا فهو منصوب على الظرفية فيس وبست اللام فيه  
 للعهد كما قال كنت بالاس شيا وأت اليوم أشيب أوى للعهد والمراد يوم نزول الآية الذي ذكر  
 المفسر وجه الله تعالى ورواه الشيخان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والياس عدم الربا وأشار الى تقدير  
 مضاف فيه لأن اليأس ليس من نفس الدين بل من ابطاله أو غلبته بأن يفتدواكم عليه وقوله أن يظهر وا  
 على حكم راجع الى الوجهين وان كان على الثاني أظهر وقوله فلا تخشوه منقرع على اليأس واظهار  
 انخسبة فيه يفهم من بينهم عن خشية غيره (قوله بالنصر والاطهار على الاديان كاه الخ) لانهم  
 بالنصر والقوتيجرون أحكام الدين من غير مانع وبه تمامه أو المراد اتمام الدين في نفسه ليسان ما يلزم  
 بيانه وبسبب تبينه غيره وهذا رد على من قال ان الآية تشمل القياس واليه أشار بقوله وقوانين الاجتماع  
 (قوله بالهداية والتوفيق الخ) أى يا غمام الهداية والتوفيق يا غمام سببها والافهام ما ملان قبل ذلك  
 ومنا راها على استعادة لا مورها من مناسكهم وغيرها (قوله اشترى لكم الخ) بمعنى انه تاجر  
 فيه الى معنى الاختيار واذا اعدى باللام ومنهم من جعله مفعولا من قدم عليه فالتصبالا والاسلام  
 ودينا مفعولا لرضيت ان ضمن معنى صبرا أو دينا متعذوب على الحالية من الاسلام أو عبيد من لكم فان  
 قيل ما وجه تقدير هذا الاسلام بقوله اليوم لانه معطوف على أكلت وهو مرضى قبل ذلك وبعده  
 قبل المراد به ضاء حكمه باختيار مسكنا اديا لا ينشع وهو كان في ذلك اليوم وقوله وهو الدين عند  
 الله لا غير حالية معقولة للذلة على ما ذكرناه فافهم (قوله متصل بذكر الحرمان الخ) الاضطراب  
 الواقع في الضرورة وقوله وحرمانا من جله الدين الخ اشارة الى أن الاعتراض بذكر أمر الدين يؤكّد

ما قدم لهم دون ما لم يقسم لهم بالازلام وقيل  
 هو استقسام الجوز والرخ على الانصاف  
 المصلحة وواحد الزلام زلم بجعل وزلم  
 كسر (ذلكم حق) اشارة الى الاستقسام  
 وكونه نفسا لانه دخول في علم الغيب وشلال  
 باعتقاد أن ذلك طريق اليه واقتدار على الله  
 سبحانه وتعالى ان اريد بربا الله وجهه  
 وشركا ان اريد به الصم أو المير المحرم أو  
 الى تناول ما حرم عليهم (اليوم) لم يرد يوم  
 بعينه وانما أراد الحاضر وما يصل به من  
 الاثمنة الآية وقيل أو يوم نزولها وقد  
 نزلت بعد عصر يوم الجمعة معرفة جهة الدواع  
 (يئس الذين كسروا من دينكم) أى من  
 ابطاله ووجه حكمه عنه بجعل هذه الخبايا  
 وغيره أو من أن يفلح عليه فلا تخشوه  
 أن يظهر واعليكم (واخشوني) واخسوا  
 انخسبة (اليوم) أكلت لكم دينكم  
 فالنصر والاطهار على الاديان  
 أو بالتصميم على قواعد العقائد والتوفيق  
 على أصول الشرائع وقوانين الاجتهاد  
 (والهداية والتوفيق) بالهداية والتوفيق  
 (وأعنت عليكم بمعنى) أو يفتح مكة وعدم مشار  
 أو بالكمال الدين أو يفتح مكة وعدم مشار  
 الجاهلية (ورضيت لكم الاسلام) اشترى لكم  
 (دينا) من بين الاديان وهو الدين عند الله  
 لا غير (فناضطر) متصل بذكر الحرمان وما  
 ينشأ اعتراض لما يوجب التجنب عنها وهو  
 ان تناولها موقوف وحرمانا من جله الدين  
 الكامل والنعمة التامة والاسلام المرص  
 والمحق فن اضطر الى تناول شيء من هذه  
 الحرمان



حرمها لانهم جعلته والخمسة الجماعة أي الجوع سمى بالانه يخصص في البطون أي تغمر والجف  
 معناه الجبل كما مر والمراد به لا ثم نجاء ومعمل الضرورة والخفة بالزيادة أو قسداً أمره عند قهها وتاخره  
 أن معنى قوله غير باع ولا عا ذلك وقد نفسر الباقي في سورة البقرة بالمستأثر على غيره فكانه أشارنا  
 إلى تغصير آخره وقوله لا يؤخذ بأحكامه أي به ليعص جهه جو المان الشرطية فترسله وإشارة  
 إلى أنه أقبح مما سبب الجزاء مقامه لأنه متقدر في الكلام وإن كان لا مانع منه **(قوله لما نحن السوال**  
**معنى القول الخ)** يعني أن السوال ليس عما يسأل في الجبل ويصعد في بحر فالجبل يقال سال عن كذا  
 فقيل انه بتقدير مضاف أي جواب ماذا وأشارنا المستعجب وجهه أنه أنه ضمن معنى القول فكيف  
 به الجملته كما يحكي بالتقول وهو معلق لأنه وإن لم يكن من أفعال القلوب لكنه طريق العلم  
 فعلق كما يعلق وقال لهم دون لنا الذي وقع في السوالهم يقتضي الحكاية ذلك حكاية بالحق المناسبة  
 غيبة يسألونك كما تقول أقسم زيد ليس برب ووقفت لأضرب نواز وقوله والسوال الخ أي ليس عن مطلق  
 ما أحل بل عن المطاع لأن الفصل فيها وقوله سأولع أحل لهم أي حل هو جميع ما عدا  
 المذكور أم فيه تفصيل فاجيبوا بأنه لا تفصيل **(قوله ما لم تختصه الطباع السليمة الخ)** فالمراد  
 بالطيب ما لم يستحب لقوله وحمل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث والمراد بمسختبات العرب  
 ما كانوا يأكلونه من المشرات وقوله أو ما لا يدل الخ تفسيراً لرب الطيب وهو بمعنى الحلال لأن الطيب  
 يكون معنى الحلال والحل ما أبصر أو قياساً وبذلك فيه الإجماع ولا يضمن استناده لنص وإن لم تنق  
 عليه وقال السليمة لأن الطباع جميع طبع وهو ما طبع عليه الإنسان كاذكره الأزهري فلا عبرة بغيره أنكر  
 كونه جماعاً وقال أنه واحد مدركون أنه ذهب إلى الطبيعة وقال ابن السدي هو زان يكون جمع  
 طبع ككلب وكلابه وكأنه لم يبق على ما قاله الأزهري **(قوله عطف على الطيبات أن جعل ما**  
**موصولة الخ)** يصح على هذا أيضاً كونها مستندة أو جملة متكاملة وأخبره ولكنه خلاف الظاهر **(قوله**  
**وصيد ما علم الخ)** أي صيده لأنه الذي أحل فعلقه على الطيبات من عطف الخاص على العام  
 وعلى تقدير الشرطية لا يكون عطفاً على الطيبات بل يستند أخيراً للشرط والمجاز على المتجاوزة للجمل  
 عطف على جملة أحل لكم ولا يحتاج إلى تقدير مضاف وتقول عن الزمخشري أنه قال بالتقدير فيه  
 وقال تقديره لا يبطل كون ما شرطية لأن المضاف إلى اسم الشرط حكم المضاف إليه كما تقول غلام  
 من يضرب أضرب كما تقول من يضرب أضرب كذا قال الزمخشري والتظاهر أنه لا حاجة إلى جعل الصمد  
 بمعنى المصدق لأن الحل والحرمة تعلقان بالفضل وأنه لا حاجة إلى تقدير المضاف على جعلها شرطية كما أشار  
 إليه المصنف رحمه الله تعالى بالتقدير فيه لأنه على ذلك التقدير يصح الخبر بالخاص ضمير المبتدأ إلا أن يكلف  
 بجعل ما أمكن من وضع الظاهر موضع المضمر فلتأمل وقوله والجوارح كواصب الخ من قوله هو ج  
 فلان أهله خير إذا أسكبهم وفلان جارية أهله أي كاسم **(قوله معلين إياه الصمد الخ)** مؤدب الجوارح  
 شامل للكليات ومنه في الاشتقاق لأنه أكرهه وقوله ومضربها أصل معنى التضربة الأخرى والمثلث  
 وقد ضرب بالصمد وأضاره عليه مره عليه من قبل لكن من اعتاد شيئا وقوله لأن كل جسم يسمى كياناً  
 شموله للغير نظر ولاداة في تحته الاستدلال عليه وقوله من الكلب يسكون اللام أهالة أو مخففة كلب  
 يفتحين وقسمه على هذا الاستدراك في قوله **(قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اللهم خلط عليه كيان من**  
**كلايك)** قال في الكشف فأكلمه الأسد وسأق في سورة التيم قاله صلى الله عليه وسلم في حق عتبة بن  
 أبي لهب أو لهب بن أبي لهب وقداؤه وسبه قال الطبري رحمه الله هذا حديث موضوع وليس كما قال بل  
 هو حديث صحيح أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث أبي نوح قال كان لهب بن أبي لهب يسب النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم اللهم خلط عليه كلبين كلبك وكلبك فخرج في فاه  
 بردها فقلوا من لسانه سبع فقال أني أخاف دعوة محمد صلى الله عليه وسلم فخلعوا مناه حوله

(في خمسة) جماعة (غير مضاف لثم) غير  
 مائله وخضر السه بأن ما كالمأخذ  
 أو مجازاً واخذ الرخصة فتقوله قديراً ولا عاد  
 لا يراخضه بأكلمه  
 (فإن الله يقول أو وقع على الجملته  
 بسؤالك ماذا أحل لهم) لما نحن  
 السوال معنى القول أو وقع على الجملته  
 وقد سبق الكلام فيها وأما قال لهم ولم  
 يقل لنا صلى الحكاية لأن سألهم ولم  
 القية وكلا الوجهين شائع في أمثالهم  
 ما أحل لهم من المطاع كهم لما نلى عليهم  
 ما أحل لهم من المطاع كهم لما نلى عليهم  
 ما حرم عليهم ما أحل لهم (قل أحل  
 لكم الطيبات) ما لم تختصه الطباع السليمة  
 ولم تفرقه ومن مفهومه حرم مسختبات  
 العرب وأما لم يخلص ولا قياس على حرمته  
 (وما علمت من الجوارح) عطف على الطيبات  
 أن جعلت ما موصولة على تقدير وصيد  
 ما علمت وجملته شرطية أن جعلت شرطاً وجواباً  
 فكلوا والجوارح كواصب الصمد على أهلها  
 من سباع ذوات الأربع والطير (مكئين)  
 معلين إياه الصمد والمكب مؤدب الجوارح  
 ومضربها بالسيف مشتق من الكلب لأن  
 التأديب يكون أكثريه وأثره لأن  
 على سبع يسمى كلباً لقوله عليه الصلاة  
 والسلام اللهم خلط عليه كلبين كلبك

وقصدوا بصرونه فغاب أحد فالتزمه وذهب به قال الحاكم وهو صحيح الاستناد وقوله واتصاه أي  
 مكين وقوله وفادتها المبالغة الخ إشارة إلى أنها حال مؤسكة لصلاتها وهو علم (قوله  
 حال ثانية) مؤكدة أيضا واستثناة أن لم تكن ماثرة وطية والأي مقترنة (قوله من الحبل وطرق  
 التأديب الخ) أي المراد بما علمهم الله فاد كروهم أي من الوجه الثاني ولذا أقسم لأنه أهم فائدة إذ  
 التأديب شامل لما في إرساله وما معه وقيل الأول يتعلق بكيفية التعليم والحبل وهي من الله أي بالهام  
 منه أو بالعقل الذي خلقه فيهم والثاني بما في الأصابع من الجزئيات التي يحل بها الصيد وذلك بالشروع  
 الذي علمه الله في الأول الحال الثاني أي تعلو عن غيرة التمسد والتفصيل للحال الأول أي مكين  
 وعلى الثاني قد فائد وقوله دعاه أي بداه الصائد للكل ونحو (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام  
 الخ) رواه أصحاب السنن وأوله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم فقال  
 إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل مما أسكك حليفك فإن أكل منه فلا تأكل مما أسكك  
 على نفسه خال أبو حنيفة وأصحابه إذا أكل الكلب من الصيد فهو مكره لما في كل صيد وهو كل صيد  
 السائر ونحوه وإن أكل عليه عام الحرم من الشائفة وقال مالك والبيهقي وإن أكل الكلب  
 منه وقال الشافعي رحمه الله لا يترك إذا أكل منه وإلى المذهب أشار المصنف رحمه الله وقوله  
 في الحديث إنما أسكك الخ عمله للبي وقوله الضمير للمعلم الخ هذا هو الأصح كما صرح به الحديث  
 السابق وقيل هو الأكل وهو صيد وقوله فذا أخذ الخ إشارة إلى أن سرعة الحساب يحجزان  
 المؤاخذة في جميع الأفعال حقها وحيلها لأن من سرع عليه الحساب وسهل له حساب على كل شيء  
 ومن صعب عليه قد يحاسب على ما بهم ويتكلمه (قوله يتناول النبايح وغيرها ويم الخ) في الباري  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما إن المراد بها النبايح لأن غيرهما يختلف في حله وقوله لنصاري قبله  
 شيء فأنه لنصاري مثله وأخرج عبد الرزاق عن الضبي عن علي بن كرم الله وجهه ورضي عنه أنه كان يكره  
 ذبايح بني تغلب ونسأهم ويقول هم من العرب ورواه الشافعي عنه باسناد صحيح ولم يلق بهم الجوس لأنهم  
 ليسوا بأهل كتاب (قوله سنوابع سنة أهل الكتاب الخ) قال ابن حجر رحمه الله لم يجد هذا اللفظ وقد  
 رواه مالك في الموطأ عن جرير رضي الله عنه أنه قال ما أدري ما صنعت في أمر الجوس فقال له عبد الرحمن  
 بن عوف رضي الله عنه أشهد سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوابع سنة أهل الكتاب  
 قال مالك رحمه الله يعني في الجزية وعلم من تخصيص مالك الجزية أنه لا ترك ذبايحهم ولا تنكح نسأهم  
 ورواه البيهقي عن الحسن يعني ما ذكره المصنف وعبد الرزاق وقال إجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده  
 قتادجه لما قاله ابن حجر وإعادة أهل الكسب الطيبات للتأكد والتوطئة لما بعده وذكره اليوم لما  
 مر (قوله وطعامكم حل لهم الخ) فلا عليكم أصلا بلأس عليكم لحذف اسم لا وهو سمع من العرب  
 كما ذكره النخاسة وفي الإصناف لما كان الكفار وغيره من الجاهلين يفرعون الشريرة ولو لاية بصرف  
 الخطاب إلى المرتدين أو لأجناح عليكم أي المسلمون أن تطعموا أهل الكتاب وفي أمالي الإمام السعدي  
 رحمه الله تعالى قبل ما للحكمة في هذا الجملتهم كقار لا يجتاجون إلى ما يات نفسه جوارحاً أحدها  
 أن المعنى انظروا إلى ما أحل لكم في شربكم فإن أطمعكم كونه مذكوره ولا تنظر وإلى ما كان محرماً عليهم  
 فإن لم يرم الأبل ونحوها كانت محرمات عليهم ثم نسخ ذلك في شرعنا ولاية بيان لنا إلهام أي أهلوان  
 ما كان محرماً عليهم مما حلال لكم قد أحل لهم أي أيسأوا فلا تؤطعموا ما خففوا وأولوه وقالوا  
 هو حلال في شرعنا وقد أباح الله لكم طعامنا كذبناهم وقتلنا الطعام الذي يحل لكم هو الذي يحل  
 لنا غيره فاعني طعامهم حل لكم إذا كان الطعام الذي أحلته لكم وهذا التفسير مع قول السدي  
 وغيره التناقض للناس والزجاج والنقاش وكثير من التأخرين أن المعنى جاز لكم أن تطعموههم من  
 طعامكم لا أن يسميهم ما يحل لهم في دينهم لأن دينهم باطل لأنه لا يقبل وأطاعكمكم بل طعمكمكم

واتصاه في الحال من علمهم وفادتها المبالغة  
 في التطهير (طهورين) حال ثانية أو استئناف  
 (عالمكم الله) من الجبل وطرق  
 التأديب فإن العلم بالهام من الله تعالى  
 أو مستنبط العقل الذي هو صفة  
 منه سبحانه وتعالى وما علمكم الله أن  
 تعلموه من إباح الصيد وما لصاحبه  
 وإن يفرز من غيره ويصرف فادته ويمسك  
 عليه الصيد ولا تأكل منه (فكلوا مما أسكن  
 عليكم) وهو ما تأكل منه لقوله عليه  
 الصلاة والسلام لعدي بن حاتم وإن أكل  
 منه ثلاثاً كل إنما أسكن على نفسه وألبه  
 ذهب أكثر الفقهاء وقال بعضهم  
 لا يشترط ذلك في سماع الطر لا تأديب إلى  
 هذا المذهب معتد وقال آخرون لا يشترط  
 مطلقاً (واذكر اسم الله عليه) الضمير للمعلم  
 والمعنى معاملة عند إرساله (واتقوا  
 الله) في محرماته (إن الله سريع الحساب)  
 في أخذكم بما حل ودق اليوم أحل لكم  
 الطيبات وطعام الذين أوفوا الكتاب حل  
 لكم يتناول الذبايح وغيرها ويم الذين  
 أوفوا الكتاب اليهود والنصارى في تغلب  
 على رضي الله تعالى عنه نصاري في تغلب  
 وقال ليسوا على التصرية ولم يأنه واستما  
 لا شرب الخمر ولا يلق بهم الجوس في ذلك  
 وأن الحق إجماع في التفرع على الجزية أهل  
 عليه الصلاة والسلام سنوابع سنة أهل  
 الكتاب غير ما يحل لهم من طعامهم ولا أكل ذبايحهم  
 (وطعامكم حل لهم) فلا عليكم أن تطعموههم

والاطعام اما كولي وآثما العمل فهو الاطعام فان زعموا ان الاطعام يقوم مقام الاطعام فوسعا قلنا في  
 اعتراض آثر وهو الفصل بين المصدر وصلته بغير المبدأ وهو مجتمع بالاجماع لا يجوز ان اطعام زيد يحسن  
 للمساكين ولا ضرب بشديد زيد فكيف جازوا طعامكم حل لهم اه وقوله وتبعوهم فيه لا يجوز  
 البيع لهم مطلقا ولو كانوا من دار الحرب وبه صرح الفقهاء لكن قالوا الاول ان لا يباع لهم بخلاف  
 السلاح وما يمين على الحرب وبعضهم يفتي في الاول ما عرّفه (قوله والمحصنات الخ) جعله  
 معناه في جواز الاول في شراء على نكاح الامة الصكافرة وآما المحصنات من الذين اوتوا الكتاب ففسره  
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهم على ما علم منهن وقالوا انه باباه النظم ولم يردوه وهو ظاهره يتناول الحريات  
 وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يجوز نكاح الحريات ونحو الآية بالذوات واجبه بقوله  
 لا تجعد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر اذ ومن من حاد الله ورسوله والنكاح مقتضى للمودة لقوله تعالى  
 خلق لكم من انفسكم ازواجا لتكنوا عليها واملوا منكم سورة وروحة قال الجصاص وهذا عندنا لا نغاييل  
 على النكاحه واوصاها بكونه من مائة على الحرب (قوله وتقيدها بالياتها) أي الاجور واليهود  
 لا يجبه لعمد فلهذا القصد لا يقوم له لانه تأكيده الوجوب للاحتراز او المراد بالياتها التمسك به  
 والالتزام بحجاز وهذا اقرب وان كان المالك واحدا وجعل المسافة على اظهار ان قلته ومقابلة في  
 الامر بالتبادر من المأمن وهو الصديق وقيل الاقل حتى عن الزنا والى الثاني عن مخالطتهم (قوله  
 يريد بالايان شرائع الاسلام) على أنه مصدر وأريد به المؤمن به كدرهم ضرب الامير لان الاعيان نفسه  
 لا يكفره والكفر بالاعانة ويحده والاية تدل على لقوة اليوم اهل لكم الطيبات تغطيها كما أنه  
 اقله وما حرمه وتغلظا على من خالف ذلك فيقتضي ان رادعا لايان أمور الدين (قوله لأي اذا  
 أردتم القيام الخ) لما كان النظر اذا حمل على ظاهره يقتضي تأخير الموضوع عن الصلاة او كونه قبلها  
 أو مستملا بعد القيام وكذا صرحه اذ لو تأويله ان يكون القيام الى الصلاة يقتضي ارادته  
 فغير من السبب السبب أو قصد ما عرّفه عن أحد الذي الشيء فلا زعم الاخر لأنه من اطلاق اسم المزموم  
 على لازمه والسبب على سببه بناء على ان ارادة الشيء لازم سبب على أنه لو سلم فكن في تقاضا الوجهين  
 اعتبارا للصلاقتين واختارا لاقول لما في الثاني من التكلف كذا قبل وهو رد كلام العلامة حيث  
 قال المراد القيام الى الصلاة قصد ما هو على الاول قصد القيام الى الصلاة والمصنف رحمه الله تعالى  
 جعل الاول من باب اطلاق المسبب على السبب والثاني من اطلاق المزموم على اللازم وقصد الشيء كما  
 أنه لازم للقيام اليه سببه فلا فرق في ذلك بينهما وهذا الاشارة الى سؤال على الزمزم وهو وارد  
 على المصنف أيضا وهو أنه لا فرق بين الوجهين معنى اذا قصدوا الارادة متقاربان والعلاقة وان اعتبر  
 فيها التقدير كذا كروا ويجوز في الاتحاد مقترحين أحد الوجهين وجهه غير الاسترسال تحته كبيره  
 والضرير ياتى الجواب عنه ولا طائل تحته وقيل في الفرق بينهما ان الاول هو القصد الى الاتصاف  
 الى الصلاة والثاني القصد الى الصلاة ولا تقرر الى الاتصاف وبعد كل كلام لا يتضح كل الاتصاف  
 (قوله والتبعية على أن من أراد العبادة الخ) وجهه يؤخذ من التعليل على الارادة فان جوابها  
 مشارف أو متعلل وما ذكر في الوجه الثاني من أن التوجه الخ قيل عليه انه يقتضي في التعبير عن  
 القصد القيام أن القيام يستلزم قصد ولا دخل لكون التوجيه مستلزما في التعبير القيام من  
 القصد الا ان يقال أرادنا كذا استلزام القيام للقصد بأن القيام لا يشك من اتوجه المستلزم بقصد  
 وجه تأمل (قوله وظاهر الآية يتوجب الموضوع على كل قائم الخ) قلنا الى عموم الذين آمنوا من غير  
 اختصاص بالحدادين وان لم يكن في الكلام دلالة على نكرار الفعل لانها لا تقتضيه على الصحيح وانما  
 ذلك من خارج لكن الاجماع صرحا من ظاهرها قلنا ان تكون مقيدة أي وأنتم محدثون بقرينة  
 دلالة الحال ولانه اشترط الحدوث في البذل وهو التيمم فلم يكن في الموضوع مع الدخيلة

وتبعوهم ومنهم ولو لم يرد عليهم لم يجوز  
 (والحصنات من المؤمنين) أي الحرات  
 الصغاف وتقيدهن من يث على ما هو الاول  
 (والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من  
 قلكم) وان كن حريات وقال ابن عباس  
 لا تفتي الحريات (اذا اتفقوا على اجورهم)  
 مهوون وتقيدها بالياتها التمسك به وجوب  
 والتمسك على ما هو الاول وقيل المراد بالياتها  
 التزامها (محصنين) اعفا ما كساح (غير  
 مسالحين) غير مجاهرين بانها (ولا تقتضي  
 أخذان) مسيرين به والحدود السديين يقع  
 على الذكر والاشق (ومن يكفر بالايان  
 على الذكر والاشق الاخرة من الناس من)  
 فقد حط عليه وهو في الاسلام والكفر به  
 يريد بالايان شرائع الاسلام والكفر به  
 انكاره والاشناع عنه (بابا الذين آمنوا  
 اذا قمتم الى الصلاة) أي اذا أردتم القيام  
 كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن  
 فاستعذ بالله من ارادة الفعل بالعمل  
 المسبب عنها للاجتماع والتبعية على أن من  
 أراد العبادة ينبغي أن يبادر بها  
 لا يشك الفعل على ان ارادة الشيء والقصد اليه  
 الملاذ لا لا الوجوب على كل  
 قد لا وظاهرا لا يتوجب الموضوع على كل  
 قائم الى الصلاة وان لم يكن محدثا

والاجماع على خلافه لما روى عليه الصلاة والسلام على الصلوات الخمس وضوء واحد يوم الفتح فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه صنعت شيئا لم تكن  
تسمعه فقال عذابي فقلت فقلت اريد به التقييد (٢٢٠) والمعنى اذا قمى الى الصلاة بمحدثين وقيل الامر فيه لذهب وقيل استحسان

ذلك قول الامير ثم خرج وهو ضيق لقوله  
عليه الصلاة والسلام المحدث من آخر القرآن  
نزولا فاعلموا حالها وحرمتها واما  
فانما اوجوهكم) امر بالماء عليه ولا  
حاجة الى ذلك خلافا لما في (وايدىكم الى  
المرفق) المجهول على دخول الرقيق في  
المسحول وذلك قبل المضي مع قوله تعالى  
ويزدكم قوتاي ثم يتكم او متعلق بمحذوف  
تقديره وايدىكم متضاف الى المرفق ولو  
كان كذلك لم يبين معنى التصديق ولا ذكر مزيد  
خاتمة لان مطلق السد يشق عليها وقيل الى  
تعد الفاية مطلقا واما دخوله في الحكم  
أو خروجها منه فلا دلالة له عليه وانما يعلم  
من خارج ولم يكن في الآية وكذا الايدى  
متناولة للحكم بدخوله في الاحتياط وقيل  
الى من حيث انما يتعد الفاية فتضي  
خروجها الى ان تكون غاية لقوله تعالى فظنوا  
الى، بسيرة وقوله تعالى ثم اعز الصيام الى  
الليل لكن لما لم يرد في الآية معنا عن ذي  
الفاية وجب ادخالها في الاحتياط واسمها  
برؤسكم) الباء مزيدة وقيل للتبيين  
فانه الضارف بين قولك سمعت المسحوب  
فما قبل وجهه ان يقال انما تعد على  
تضمن الفعل معنى الاتصال فكانه قبل  
والصقوا المسح برؤسكم وذلك لا يقتضي  
الاستعاب بخلاف ما لو قيل واسمها  
رؤسكم فانه كقوله فاعلموا وجوهكم  
واختلف العلماء في قدر الواجب فأوجب  
الشافعي رضي الله تعالى عنه أقل ما يقع عليه  
الاسم اخذ باليقين وأوجبته رضي الله  
تعالى عنه مسح ريع الرأس لانه عليه الصلاة  
والسلام مسح على ناصته وهو قريب من  
الربع وما زاد رضي الله تعالى عنه مسحه  
أخذ الاحتياط (وايدىكم الى الكعبين)  
نصبه نافع وابن عامر وحسن والكسائي  
ومعوق طعنا على وجوهكم ويؤيده السنة  
الشائعة وعلى الأصابع تقولوا أكثر الأئمة  
والتصديق اذا مسح بمحذوف ويزدكم المايون

على الجوار وقوله كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى عذاب يوم أليم وهو عرير في قراءة الكسائي وقوله هم عرير ضرب عرير العرب  
والله اعلم بالصواب في ذلك

العرب تطمأنوا ولا يجتنبوا التمتع والتأكد بالقدور وفي العطف كما أثبتته الصلاة حتى عقدوا له  
بأهل بيته من المصنفين ومنه ما في المشاكلة وقد كثر حتى تعدوا من اعتبارها في الاعراب إلى التثنية  
والتانيث وغير ذلك لكن شرط حسنة عدم الالباس مع تضمن تكتة وهو هنا ليس كذلك لأن النافية ذلت  
على أنه ليس بمسح إذا مسح لا يعني والتكتة فيه الإشارة إلى تخفيفه حتى كأنه مسح ومنهم من جعل  
التصب على حالة ظهور الرجل والجزء على حال استنارها بالخلف خلال للفرقتين على الحالتين قبل وفيه نظر  
لأن المسح على الخلف ليس ما يصح على الرجل حقيقة ولا سيما لأن الخلف اعتبر ما عساه إياه أحدث إلى  
القدم فهي ظاهرة وما حصل بالخلف أنزل بالمسح فهو على الخلف حقيقة وحكم كما لو أن المسح على  
الخلف لا يجب إلى الكهين اتفاقا كذا قيل (وفي بحث) لأنه يجوز أن يكون لبيان المحل الذي يجزى عليه  
المسح لأنه لا يجزى على ساقه ثم أنه نقل هذا عن الكشاف وقد قال النجاشي أنه لا دلالة في كلامه عليه  
(قوله ولا تلبس الخ) في سقفة يقصد في أخرى يقصد وهو ما يعني أي يخفف وهذا يستفاد من  
صورة العطف لأمن جعله معطوف على المسح ليقيد ما ذكره كذا قيل فإن قيل العطف على المسح  
لأن المسح يكون جمعا بين الحقيقة والجاز حيث أريد بالمسح بالنسبة إلى المعطوف عليه حقيقة  
وبالنسبة إلى المعطوف الفعل الشيء بالمسح في هذه استعمال الماء قيل أنه اشكال قوي لا يجنبه  
سوى المحل على تقدير إعادة الفعل في المعطوف مراد به المعنى المجازي فتكون الأرجل معطوفة على  
الرأس في الظاهر وهو من عطف الجمل في الحقيقة أي واصموا بأرجلكم ولا يعني أنه لا دلالة في الكلام  
على التجوز في المحذوف مع ما في ضمها بالرأس من الضعف وقيل أنه من قبيل علقها بنا وما يارد وهو من  
المشاكلة ومن أهل السدد من جوز المسح على الرجل بدون الخلف مستدلا بظاهر الآية وللشريف  
المرتضى كلام في تأييد ذلك كما لا يخفى على أهل السنة على خلافه وتنبه بهذاب يوم ألبسهم وهو سقفة  
العذاب بالدم وبمرو عن في قراءة طائفة معطوف على ولدان لا على ما قبله مما طافوا به وبسبغ في القليل  
بهم اثنين اثنين بالبراء وغيره وسأيت فيهم كلام آخر (قوله وفي الفصل الخ) هذا مذهبه وضم الأبياء  
معنى التثنية والدلالة فلذا أعاد يعني والقاتل بعده ما لا يسله ويقول بل هو لبيان الأولى وبكتي منتهى تكتة  
وقراءة الرقع على أنه مبتدأ محذوف كذا ذكره المنصف رحمه الله تعالى وقوله فاعشوا أخذهم  
التطهر الدال على المبالغة في الطهارة (قوله ليتسل الكلام الخ) قبل وثلاثين ثم نضعه لانه  
السورة من آخر ما نزل (قوله أي ما يريد الأمر بالطهارة الخ) يريد أن مفعوله محذوف واللام لتحليل  
لا زائدة لأن أن المصدرية لا تضمن بعد اللام الزائدة وقوله تنصيف مفعول به مبين للمعنى والمخرج الضيق  
(قوله لنظفكم الخ) يعني الطهارة من القوة بمعنى التلطف أو معنوية بمعنى تكتة من الذنوب لا بمعنى  
إزالة النجاسة فإن أحدث ليس بخاصة وهذا رد على الخفصة على ما قبل فأنهم يقولون أن أحدث نجاسة  
وليس كذلك لأنه عندهم نجاسة حكمية بمعنى كونه مانعا من الصلاة لا بمعنى كونه بحيث يتنجس الطعام  
أو الذنوب الرب بلا قامة أو فساد الصلاة يجعل محدثا وجب غسل موضع خروج النجاسة منه وأما  
نجس الماء ممد في سقفة فلا تتقال المانعة والأهم إليه وقيل معناه تطهير القلب من دنس الفروخ  
طاعة الله تعالى (قوله أو ليظهركم بالتراب إذا أعوزكم التطهر بالماء الخ) يقال أعوزني كذا يعني أعجزني  
والعوز بالفتح العدم والمراد بالتطهير رفع الحدث والمانع المحكي وأما ما نقل عن بعض الشافعية كلام  
الحري من أن القول بأن التراب يطهر قول ركيك قد رده به منع الطهارة الحسية فلا رده عليه أنه مخالف  
لحديث الصحيح جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا (قوله لأن لا تقدر بعد الزيادة) هذا مخالف  
لكلام النجاشي قال الرضي الظاهر أن تقدر أن بعد اللام الزائدة التي بعد قبل الأمر والإرادة وكذا في  
المعنى وغيره فلا خلاف في هذا القول ووقع هذه اللام بعد الإزالة التي بعد قبل الأمر والإرادة وكذا في  
شائع مقبس وهو من مسائل الكتاب قال فيه سأله أي الخليل عن معنى أي لا يدلان يفعل فقال اغتات يد

ولا تلبس التثنية على أنه ينبغي أن يقتصد في  
صدا لا عليها ويفصل غسلا بقرين من المسح  
وفي الفصل منه وبين أخويه إيماء إلى وجوب  
الترتيب وقرنه بالرفع على وأرجلكم مقسوفة  
(وإن كنتم جنباً فاطهروا) فاقصدوا (وإن  
كنتم من سفرى أو على حفرة أو بآاء أحد منكم  
من الفائط أو على حفر أو بآاء أحد منكم  
فنه واصعدوا يدا فامسحوا بوجوهكم  
وأيديكم منه) سبق فنهروا ولعل تكريره  
لشتمل الكلام في بيان أنواع الطهارة  
(ما يريد أقد ليصل الصلاة أو الأمر بالتميم  
ما يريد الأمر بالطهارة) (ولكن يريد ليظهركم)  
تضييقا عليكم (ولكن يريد ليظهركم من الذنوب فان  
لنظفكم أو ليظهركم من الذنوب بالتراب  
الوضوء تكتة للذنوب أو ليظهركم من الذنوب  
إذا عوزكم التطهر بالماء ففعل يريد  
الموضع محذوف واللام للذهاب  
والعنى ما يريد أقد أن يجعل عليكم من حرج  
حتى لا يرضي لكم في التيمم ولكن يريد أن  
يظهركم وهو ضعيف لأن لا تقدر بعد الزيادة

أن تقول ارادني لهذا كما قال تعالى وأمرت لأن يكون أقل المسلمين اه واختلف فيه الصنفان فقال  
 السراج رحمه الله فيه وجهان أحدهما ما اختاره البصريون أن مقعولة مقدر أي أريد ما أريد لأن  
 تفعل قالوا تظلمة غير زائدة الثاني أنها زائدة لتأكيدهم كيد المفعول اه وقال أبو علي في التعليل عن  
 المبرد أن الفعل دال على المصدر فهو مقدر أي أدت وأراد في كذا تخفيف ارادني واللام زائدة اه  
 وهو تكلف بعيد فقه ثلاثة مذاهب أقربها الأول وأسهلها الثاني وهو من بليغ الكلام القديم  
 كقوله • أريد لأني ذكره ككل ساعة • وجهه البلاغية أن الجار دال على تعميم  
 المراد والمأمور به وأن لا يتلف مراده وامتنال أمره وهذا ما يعرفه الخليل والزم أن تقول إن  
 مراده أنها لا تزداد في غير الأمر والأرادة (قوله ليس بشيء) يعني أن المراد بالنعمة نعمة الطهارة  
 بقدرية النظم ومطهر ومكفرة الظاهر فيه الفتح كقولهم الولد يمنة ومجنحة أي سبب للتحلل والجلين  
 ويصح أن يكون على وزن اسم الفاعل مثلاً والعزائم جمع العزيمة وهي ضد الرخصة أي المني جعل  
 الله نعمة الرخصة تقيماً للنعمة العزيم (قوله والآية مشبهة على سبعة أموار) والاصل المأور والبدل  
 التراب والمستوعب القسل وغيره الوضوء والمهدود بقوله إلى المرافق وإلى الكمين وغيره مساواة وهذا  
 ظاهر وقوله بالاسلام يحتمل التعميم وهذا أدنى (قوله يعني الميثاق الذي أخذ الخ) هو هذا اللفظ  
 أخرجه البخاري ومسلم وفي التباينة التمس بالفتح مفعول من التشاوط وهو ضد الكسل والمكره ما يكره  
 دلالة نطق لعله وهذه المباشرة كانت بالعقبة الثانية سنة ثلاث عشرة من النبوة والاولى في سنة إحدى  
 عشرة مقعولة أو ميثاق ليله العقبة أي الأولى وقصته معروفة وبيعة الرضوان بالحديبية سميت بالعقبة  
 تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين إذا ساءلوا عنك الثجيرة وقوله في النساء نعمة يعني تسليماً وهو  
 مصدر أنسى المزيل فكان من نسي أنسى نفسه وزادت الصدور وأصل معناه صاحبة الصدور فتعزبه  
 عما فيها كافي قوله إذا نأثك وأشار إلى أن المراد بعله مجازاً على ما علمه وضلالاً يكون في مثل  
 هذا الوقوع فيقول هنا أودع في مساحات المستفيين لأنهما استعما لأخا بهما الذي ويمكن  
 تأويل كلامه بما وافقه وهو واضح (قوله عداه يعني الخ) قدس من ماثقنا من أن نجرم يكون يعني حل  
 فتعدي المفعول الأول بنفسه والثاني يعني أو بمعنى كسب فيتعدي لواحد ولآخر وفسره المصنف  
 رحمه الله ما هنا وهذا المصريح يعني تعين الأول فإن كان معنى حقيقة ما ذل كلامه ولا تغبر التعيين  
 والمصنف أشار إلى أن المختار عنده أنه غير حقيقي فتعديه هنا هو افتقار المصريح في النظم بما قبل  
 جرم يعني متعدياً إلى مفعول مثل جرم ذنباً وليس هذا منه لأن مفعوله لا يكون إلا المكسب كالذنب  
 لا الشخص وإلى مفعول وظاهر أن هذا ليس منه لوجود حرف الجر فيه وهو في موقع المفعول الثاني  
 فاعتبر تعين معنى الجمل ليصح كون معنى الأول هو الشخص والثاني مع حرف الاستعلاء لا يتحقق ما فيه  
 من التصديق لئلا يخلل كما يعلم بحال ولم تختصكم أمراً القائلين أن لا يكادوا كفاركم بما سلف منهم  
 وأن يعدلوا في القول والفعل والحكم وهو مراد المصنف مجازاً كرم (قوله أي الدليل الخ) يعني أن الضمير  
 راجع إلى المصدر الذي تضمنه الفعل وهو تأمل في العدل فيخبر به العدل مع الكفار وهو المقصود  
 بالآية لما صرح في سبب التزول وإن كان العدل مع الكفار ظاهراً وعلى الوجهين يتم قوله وإذا كان هذا  
 العدل الخ فلا بد قول الضمير إن بناء على أن ضميره أقرب تطهيراً من مصدر عدل المراد به العدل  
 مع المشركين وترك الاعتدال عليهم وأما إذا كان لفظه فلا (قوله صرح لهم بالأمر بالعدل الخ) هو  
 في الكشف فصرح لهم بالأمر بالعدل تأكيدهم وتشديد أمر استأنف فذكر لهم وجه الأمر بالعدل وهو  
 قوله هو أقرب للتقوى أي العدل أقرب إلى التقوى وأدخل في مناجتها أو أقرب إلى التقوى لذكره  
 لطفها يعني أن أقربيته إلى التقوى مناسبة لمطابقة الطاعة فالتقوى نهاية الطاعة وهو أنسب بها  
 من غير منتهى أو مناسبة أعضاء السبب إلى المسبب فهو بمنزلة الجزء الأخير من العلة فليس المراد أنه

(ولم يتم بشرعه ما هو مطهر لا يداكم  
 ومكفرة لذنوبكم (نعمة عليكم في الدين أو  
 لم يتم برخصه أنصافه عليكم بغير أمر) أهلكم  
 تشكرون) نعمته والآية مشبهة على سبعة  
 أموار صكلها منى طهارة أن أصل يدل  
 والاصل اثنان مستوعب وغير مستوعب  
 وغير المستوعب باعتبار الفعل غسل ومسح  
 وباعتبار المجل محدود وغير محدود وأن التما  
 مانع وما جاء وهو جميعاً حدث أصغر وأكبر  
 وأن المسح للدول إلى البدل من أوفر  
 وأن الموضع علم ما تطهره الغيوب وانعام  
 وأن الموضع علم ما تطهره الغيوب بالاسلام  
 النعمة (وإذا كروا نعمت الله عليكم) (وسبقه  
 ليدرككم المم وبكم في شكره) (وسبقه  
 الذي واقفكم إذ ظنتم معنا أو ظننا) يعني  
 الميثاق الذي أخذ على المسلمين حين يابهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على السبع  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم على السبع  
 والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره  
 أو ميثاق ليله العقبة أو بيعة الرضوان  
 أو ميثاق الله في أنصافه ونقض ميثاقها  
 (وأتوا الله في أنصافه) أي بنقضها  
 (أن الله علم بذات الصدور) أي بنقضها  
 فصار فيكم عليها فضلا من جلات أعمالكم  
 (يا أيها الذين آمنوا) كونوا أقواماً لله شهداء  
 بالقسمة ولا يجزئكم شأن قوم على ألا  
 تعدلوا) عداه يعني تضمنه معنى الجمل والمعنى  
 لا يحكمكم شدة بغضكم للمشركين على ترك  
 العدل فيهم فتعدوا عليهم ما يكره ما لا يصل  
 كشدة وقد قتل نساء وصبية ونقض عهد  
 تشدداً على قلوبكم (اعدلوا) هو اقرب  
 للتقوى أي العدل أقرب للتقوى صريح لهم  
 بالأمر بالعدل وبين أنه يمكن من التقوى  
 بعد ما نهاهم عن الجور وبين أنه مقتضى  
 الهوى وإذا كان هذا العدل مع الكفار  
 ظناً بالعدل مع المؤمنين



وقبل الظاهر تصرفه بآي أو فحكم الغير (قوله أي نصرتموهم وقورتموهم الخ) أصل معنى التعزير المنع والذب بالذال المجته عنه أيضا وقيل أصله التقوية من العز وهو الازد من وادوا وحرفي التقوية منع لمن قوته في غيره فهما متقاربان ثم تجوز به عن النصرة لما فيها من ذلك وعن التاديب وهو في الشرع ما كان دون الحد لانه وادع وما منع عن ارتكاب القبيح وإذا سمى في الحديث نصرة في قوله صلى الله عليه وسلم لا تكون الجلالة ولا عداوة ولا نصرة الظالم تأديبه كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عنه قال النبي رجة الله تعالى فان قلت الايمان بالرسول مقدم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فلم أخز ذكرك في قوله لن أقم الصلاة الاية قلت هذه الجلالة أعني قوله وأمنتم برسلي وعزتموهم وأقرضتم الله قرضاً حسناً فكنا بآية عابية من المجاهدة ونصرة دين الله ورسوله والاتفاق في سبيله كانه قيل لن أقم الصلاة وأنيتم أو كذا وكذا جاهدتم في سبيلي يدل عليه قوله تعالى ولا تردوا علي أدباركم فتقبلوا انما هم من قال أي لا تردوا علي أدباركم في ديتكم لخاصة فكذلك أمرهم بكم وعصبائكم بكم صلى الله عليه وسلم وانما وقع الاتفاق بشأن هذه القرينة دون الأولين وأبرزت في معرض الكتابة لأن القوم كانوا اتفاقاً عدون عن القتال ويقولون لموسى صلى الله عليه وسلم اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون وقيل انما قدمت لانها في الظاهر من أحواله الله تعالى إجماعه وفسر القرآن بالاتفاق في سبيل الخير فهو استعارة لانه لما وعد بجزائه والثواب عليه شبه بالقرض الذي يقضى بمثل وفي كلام العرب قدعيا الصالحات قروض (قوله سادس جواب الشرط) كذا في الكشف أيضاً وقيل عليه اذا اجتمع شرط وقسم اجيب السابق منهما ما الا ان تقدمه وخبر فهو جواب القسم فقط وجواب الشرط لمحمد وفي اللام الأولى موطئة والثانية جوابية وليس بشئ لأن مراده أن جواب الشرط محذوف وهذا دل عليه فهو سادس مدع على أنه جوابه ويجوز أن يكون لا كقرن جواباً لما تضمنه قوله ولقد أخذنا من عاقبتك بني اسرائيل من القسم وقيل ان جوابه لن أقم فلا تكون اللام موطئة ذات وجهين وهو غريب وجعله القسم المشروط وجوابه مفسر لذلك الميثاق المتقدم (قوله بعد ذلك الشرط المؤكد للعاقب به الوعد العظيم) أي الشرط المؤكد بالقسم الذي عاقب به ما وقع في جوابه من الوعد العظيم وهو قوله لا كقرن الخ وعظمه ظاهر وعدل عن قول الزمخشري بعد ذلك الشرط المؤكد للعاقب بالوعد العظيم لانه أورد عليه أن الوعد شكفها الساتت وادخل الجنات جزاء الشرط والجزء هو المعلق بالشرط لا الشرط بالجزء انصافه الكتاب على القلب ولذا غيرها المصنف إشارة الى أنها مقابلة وأجيب بأنه لم يرد بالعلق المصطلح أي جعل أمره على خطر الوجود مرتباً ومقيداً حصوله يحصل شرط ومسيباً عنه بل معناه اللغوي وهو الارتباط به وقد جعل الشرط مرتبطاً بالوعد حيث أخبر بحصول الوعد به حصول مضمون الشرط وقد وقع التعليق بهذا المعنى في كلام السيرافي وغيره وأما أن التعليق في الحقيقة من الجنائين لأن كلامهما سبب لا تخبر من وجه فالشرط من جهة الوجود العيني والجزء من جهة الوجود العقلي أو بيان الوعد العظيم هو قوله اني معكم بالاعانة والنصرة والشرط متعلق به من حيث المعنى لغوي أما مع بشأن ذلك ان خدمتي رفعت مشكك وهو يرجع الى جعل التعليق لغوياً أيضاً فلا حاجة الى العدول عن الظاهر لهذا وقيل ليس معنى كلامه ما فهموه من الشرط التقوي لانه وإن ليس المعنى من كفر بعد إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والايان بالرسول بل بعد ما شرط هذا الشرط ووعدت هذا الوعد وأنصبت هذا الانعام ولا يخاف في أن التللال بعدهذا أقبح وأظهر ولا حاجة الى جعل الكفر على الارتداد خاصة بل يتناول البقاء على الكفر بعدهذا الاخبار والاعلام بمضمون الشرط ويدل على هذا أنه وصف الشرط بالموكود ومعلوم أن القسم ليس لتأكيد مضمون الشرط بل مضمون الجلالة بل التحقيق أنه مؤكود لاخبار الذي تضمنه الجزاء كما صرح به السيرافي وهذا مع بعده وتكلفه محسوس أن المراد بالشرط الجلالة الشرطية وأجزاؤها ومعنى المعلق بالوعد العلق مع الوعد وفيه نظر آخر وأما ما قيل ان

(وقال الله اني معكم) بالنصرة (قلت)  
أقم الصلوة وأنيتم الزكاة وأمنتم برسلي  
وعزتموهم أي نصرتموهم وقورتموهم  
وأصل الذب ومنه التعزير (وأقرضتم الله  
قرضاً حسناً) بالاتفاق في سبيل الخير وقرضا  
فرضاً حسناً بالاتفاق في سبيل الخير وقرضا  
يحتل المصدر والتعريف المدلول عليه باللام  
سابقاً (جواب القسم المدلول عليه باللام  
فان سادس جواب الشرط ولا دخلتكم  
جنات تجري من تحتها الأنهار فن كره بعد  
ذلك بعد ذلك الشرط المؤكد للعاقب به  
الوعد العظيم



كفر قبل ذلك اذ قد يمكن أن يكون له شبهة  
ويؤهمه معذرة (فبما تشبههم بمشاهيرهم  
لصانهم) طردناهم من جنتنا ومشتناهم  
أوضحنا عليهم الجزية (وجعلنا قلوبهم غاسية)  
لا تستعمل عن الآيات والنذر وقرآننا  
والكتاب في شبهة واتى بالغة حجة  
أدعى رديشة من قولهم درهم قس إذا  
كان مغشوشا ومواضامن الفسوقان  
المغشوش فيه يس وصلاية وقرى شبهة  
باتباع الكفاف للسبيل (يحرزون الكلم  
عن مواضعه) استثناف لبيان قدوة  
قلوبهم فانه لا قسوة أشد من قلوبهم  
أقدسها في وتعالى والاقرء عليه ويجوز أن  
يكون حالهم مفعول انماهم لأن القلوب  
اذ لا غير فيه (فدوا ساطعا) وتركوا  
نصيحا وانما (بما ذكرناه) من التوبة  
أومن اتباع محمد صلى الله عليه وسلم والمحق  
انهم عرفوا التوراة وتركوا اعظم مما أنزل  
الله عليهم فلم يبالوا وقيل معناه انهم عرفوا  
فزلت بشيء من أشياء مناهين عن حقهم لما  
روى ابن عباس عن سعد قال قد ضيى المرء بعض  
المعلم بالبين من تلافه الآية (ولا تزال تطلع  
على خائنة نعم) خائنة منهم وأوفى خائنة  
أوثان والتائب بالباطنة والحق أن الخائنة  
والفقد من عادتهم وعادة أسلافهم لا تزال  
تري ذلك منهم (لا لقللناهم) لم يخونوا وهم  
الذين آمنوا منهم وقيل استثناف من قوله  
وجعلنا قلوبهم غاسية (فأغصهم وأصبح)  
اننا تواو اتنا وأعادوا التوراة والجزية  
وقيل مطلق نسخ بآية الب. (ان الله يحب  
المحسنين) لفضل للام بالصفى وحسن عمله  
وتبشيره على أن المفعول الكفار الخائنة  
احسان فضلا عن المفعول غيره (ومن  
الذين قالوا اننا ناري أخذنا مناهم) م  
أى وأخذنا من النصارى مناهم كما أخذنا  
عن قلوبهم وقيل تقديرهم من الذين قالوا اننا  
نصارى قوم أخذنا وانما قالوا اننا نصارى  
ليدل على أنهم هموا أنفسهم بذلك أه  
لنصرتاه سبحانه وتعالى

المراد بأكد الشرط التبرع المستقل بلفظ الماضي وتعلق الوجود العظيم به وأنه خفى على  
الضرير غلبى بشئ لأن كل ما خفى عليه الشرط مستقلا ومنه لا بدوهنا كذا فقدر (قوله ضلالا  
لا شبهة فيه ولا عذر معه الخ) كونه لا شبهة فيه مأخوذا من سوا السبل أى وسط الطريق وصاف  
وهو ما نذر غاية الظهور وما كان كذلك لا عذر معه لأن قد والتعبير بالماضي كالمثل وهذا جواب  
عن ما قيل ان الكفر قبل ذلك وبعد ضلالا نحو العتيد ومعذرة صدرت عن معنى عذر (قوله  
طردناهم) حقيقة الآن في اللغة الطرد والاصطفاة معاملة المبعدين الا تزين بجاننا معاملة في لازم  
معناه وهو اخذنا بما ذكره كونه لا شبهة في الكلام عليه (قوله لا تستعمل عن الآيات والنذر)  
التذرع نذر يستعمل بمعنى تآثر وكون شبهة بمبالغة لكونه على وزن فاعل وقوله ان الدرهم  
القسى بمعنى الردى من القصور والظاهر وقيل انه غير محرم بل مغرب وقوله نصيبا واذا يترشح  
التون فإنه بعد التصكير والعظيم (قوله استثناف لبيان قدوة قلوبهم الخ) والحالة اما ان  
مفعول انماهم وأمن المضاف اليه قلوبهم وأما جعله حال من القلوب أومن ضميرها في غايته كما قاله أبو  
القياس فلا يصح لعدم العائد منه وجعل القلوب بمعنى اصحابها لا يلفظ اليه والتعبير بالماضي فيه  
للمكانة وانحصار الصورة وقوله وتركوا اشارة إلى أن الانسان بمعنى الترك وهو يستعمل بهذا المعنى  
كثيرا وقوله فزات أى سقطت وضعت وشبهه للضرير وفي معنى ما روى عن ابن مسعود رضى الله  
تعالى عنه قول الامام الشافعي رضى الله عنه ورجه

شكوت الى ركع صم حفظي • فأوردني ترك المعاصي  
وأخبرني بأن العلم نور • وفروا على لاهدي لماضى

وهذا رواه أحد رجس الله في مسنده (قوله خائنة الخ) يعنى خائنة امام صدره على وزن فاعلة  
كالكتابة أو اسم فاعل موصوفه المقدرة فلهذا أنشأ والمراد به خائن والتائب بالباطنة وان كانت في  
خال قلبه ولذا أخره • ويكون الخائنة دأب أسلافهم يعلم من وصفهم بالتعريف وما معه ودأبهم لانه  
لا يزال يشاهده منهم فلا بد ما قبل الله دلالة في النظم على أسلافهم وقيل انه مستفاد من جعل ضمير  
منهم لهم ولا سلافهم وجعل الاطلاع أهم من الاطلاع بالشهادة والاشبار وهو تكلف لسانه سبحانه اليه  
وكذا ما قبلنا ما يشاهده منهم علم أنهم ورواه من أسلافهم وقوله نسخ بآية السيف شاه على أن هذه  
السورة منسوخة وانما تركت قبل برائة وهو قول مشهور وقوله فضلا عن المتنوع غيره من الكلام  
في لفظه ومعناه متذكركه (قوله أى وأخذنا من النصارى مناهم) كما أخذنا من قلوبهم الخ) فهذا  
التركيب وجوه ذكرها المبرورون فقبل من متعلق بأخذنا وتقديره وأخذنا من الذين قالوا اننا نصارى  
مناهم فقدر من قبل اليهود الضمير اليه فهو واجع الى الموصول أو هو عائد على بنى اسرائيل الذين عادت  
اليهم انما تار السابقة فتكلم أخذت من زيد مينا على عمر وأى مثل مناهة وهذا الوجه يد الرخى شرت  
وعبارة المصنف رحمه الله ظاهرة في الآتي يقتضئ الثاني أو الضمير عائد على متدة المدحوظ أخذنا  
صفته من الذين شيرهم أى من الذين قالوا اننا نصارى قوم أخذنا منهم مناهم أو المذموم من مقدرة  
موصولة أو موصوفة أى من أخذنا مناهم منهم على جواز حذف الموصول وإضافته وهو ذهب  
المكرمين وتقديره قوم هو الذى اشاروا اليه المصنف رحمه الله بقوله وقيل الخ وما قبل ان قرينة هذا التقدير  
قوله تعالى مناهم اذ لو لا لفظ المضاف ووجهه عدم التقديرنا كدلالة المضاف الى الهم من عدم  
الوقوف على المراد (قوله وانما قالوا اننا نصارى الخ) أى كان الظاهر أن يقال ومن النصارى بدون  
الخطاب ولم يرد هذا التعبير عنهم في غير هذا الموضع وفي الكشف انهم هموا أنفسهم بذلك اعطاء نصرة  
الله وهم الذين قالوا انهم نحن أنصار الله ثم اختلفوا بعد بطورية وبقرينة وملازمة آية انصارا  
للسيطان لكن الذى في اللغة والتواريخ أن عيسى صلى الله عليه وسلم وفى سنة أربع وثلاثين تفلظ

الاسكندروني بيت لهم من القدس ثم سارت به أمه الى مصر ولما بلغ ثلثي عشر سنة عادت به الى الشام  
فأقامه ببلد تسمى الناصرة أو قصورة وهي سميت النصارى وقسموا اليها وقبل انهم جمع نصرا من كنداى  
وذمان أو جمع نصري كهرى وهما رى النصرانية والنصرة واحدة النصارى والنصرانية أيضا  
ديتهم ويقال لهم نصارى و أنصار وتصر دخل في دينهم وهذا وجه آخر في تسميتهم نصارى بدليل أنه  
يقال لهم أنصار أيضا فاعلم يسوع الله نصارى بل ذكرتهم لقبوا بذلك أنفسهم وأصلهم يقتضى نصرة  
السيطان لانصرة الله فعديل من الظاهر ليصور لنا الحال في ذهن السامع ويقرر عندهم أنهم ادعوا  
نصرة دين الله فحقوقه تعالى وراوده التي هو في بيتها عدل عن اسمها زيادة المراودة وفي الاتصاف لما  
كان المقصود من هذه الآية أنهم ينقض الميثاق المأخوذ عليهم بنصرة الله وعياد على أنهم لم يوافقوا  
عاهد راعيل من النصرة عدل عن قرة النصارى الى هذا فالحاصل ما صدر عنهم قول بلا فعل (وعندى)  
أنه لو قيل في وجهه أنهم على دين النصرانية وليسوا عليها لعدم علمهم بحسب ارتحالهم لما الى الخيل من  
التبشير فينبطى على الله عليه وسلم لكان أقرب من بيان وجه التسمية المذكورة (قوله فانه نازل الخ) أى  
أصل معنى الأفراس الاصلاق ومنه الأفراس الحروف فاستعمل في لازم معنا وهو الإزام للعداوة بأن  
صاروا فرقا فيكثر بعضهم بعضا والتطورية بهم الذين قالوا بأن أقوم العلم الحمد بحسب المسيح صلى الله  
عليه وسلم بطريق الاشراف كاشرا في الشعر من كوة على يدور والعقوبة قالوا أن هذا الآثوم الحمد  
بحسب المسيح صلى الله عليه وسلم وصار لهما دما والمكتبة قالوا اتفق أقوم العلم الى جسد المسيح صلى  
الله عليه وسلم وامتزج امتزج الخمر بالماء وتفصيل هذا في الملل والصل وقوله بالجزء والعقاب اشارة الى  
أن الانبياء مجازين وقوع ذلك وانكشافه لهم لأن غدا اخبار حقيقة (قوله ووجد الكتاب لانه  
الجنس) ينطق على الواحد والاثني وما فوقهما ويطبق في حكمه جاليتين رسولنا وقوله في التوراة امتنطق  
بنيت محمد صلى الله عليه وسلم وآله الرحمة وهذا معنى اسم الجنس وهو اسم جامد يطلق على الواحد وما  
فوقه ككلمة والتراب (قوله أو من كثير منكم فلا يؤخذ الخ) هذا مروى عن الحسن لكن قال الثوري  
انه مخالف للظاهر لفظا ومعنى ووجهه أن الظاهر أنه كالكثير السابق وفيه قلة لان الذكر اذا أعدت  
تكرره فهي متفارية (قوله يعنى القرآن الخ) ضل هذا النور والكتاب واحد وتبعته فوالانكشافه  
واظهاره طرق الهدى واليقين وقوله الواضح الا بهما اشارة الى أن المؤمنين من أبان أقدم بحسب ظهور  
وترك تفسيره للعدى وابانه لما ضل لانه يكثر حيث تفتح النور وقد اشارة الى الكشاف وعلى تفسير  
النور بانى على الله عليه وسلم لظهوره بالهجرات واظهاره الحق فالحق ما بين حيث يتجلى وجهه في الظاهر  
والظاهر ولا تكرر فيه وقوله لأن المراد بهما واحد على التفسير الأول لتوروكهما كالواحد لاتحاد  
ما يشاء على التفسير الثاني فهو لفظ وشتر مرتب (قوله طرق السلامة الخ) يعنى أن السلام مصدر  
يعنى السلامة وأسمه تعالى وضع موضع الحضرة على اليهود والنصارى الواصفين تعالى بالانفاص  
واستعادة الطلبة للكفر والنور والسلام ظاهرة وقوله أنواع الكفر اشارة الى وجه جمع الطلقات ووجد  
النور والمراد بالان لأن الارادة أو التوفيق كما مر وجهه (قوله طريق هو أقرب الطرق الى الله الخ) كونه  
كذلك ظاهر وفيه منسجمة وهو أنه اذا كان كالمصدر يقال أحدهما مستقيم والاخر غير مستقيم  
فلا بد أن يكون المستقيم أقرب واضرب ذلك بالقوس والنور وهذا يسمى بالشكل الحادى في الهندسة  
والمستقيم يصل به وغيره قد لا يصل به فانه قد يبعث فيقعروا وقد ساء وهو وجه دلالة الاستقامة على  
القرب (قوله هم الذين قالوا بالاتحاد هم الخ) قال الركنى معنى بآ القول على أن حقيقة الله هو  
المسيح لا غير قبل كان في النصارى قوم يقولون ذلك ويقول ماصحوا به ولكن مذهبهم يؤدى اليه حيث  
اعتقدوا أنه يخلق ويحيى ويعت ويد برأس العالم اه يعنى لما جعل النفس على النفس مع ضمير  
الفصل والآن اكيد اقتضى الاتحاد والفصل هنا يتردنا كما يعمول القصر بدونه ولأن القصر هنا

(قدوا على ما كان صكروا به فاعلموا)  
فانسانا من غيرى بالى هذا المذهب (بينهم)  
العداوة والبغضاء الى يوم القيامة)  
بين فرق النصارى ومنهم تطورية  
وبعضة ومكتبة أو منهم وبين اليهود  
وبعضة ومكتبة أو منهم (يعنى اليهود)  
وسوف يشتمهم الله بما كانوا يصنعون)  
بالجزء والعقاب (يا أهل الكتاب) يعنى اليهود  
والنصارى ووجد الكتاب لانه ليس (قد)  
سلكم رسولنا بينكم كثيرا ما كنتم تفتنون  
من الكتاب) كتبت محمد صلى الله عليه وسلم  
واية الرجم في التوراة وبيان عيسى عليه  
السلام والسلام بما حصل في الله عليه وسلم في  
الاختلاف (ويروى عن كبري) مما تحفه ولا يتجبره  
اذا لم يضطر اليه احد يدين ومن كثير منكم فلا  
يؤخذ به جبره (قد جاءكم من الله نور وكتاب  
مبين) يعنى القرآن فانه الكاشف لطلقات  
الثبات والاضلال والكتاب الواضح للايضاح  
وقيل يريد بالنور محمد صلى الله عليه وسلم  
(يعنى به الله) وهذا الضمير لأن المراد بهما  
واحد أو لانهما كواحد في الحكم (من اتبع  
رضوانه) من اتبع رضا الله ليعان منهم  
(سبل السلام) طرق السلامة من الطلقات الى  
أوسبل الله (ويخرجهم من الاملا) (ماذه)  
النور من أنواع الكفر الى الاملا (ماذه)  
يارادته أو يوقفه (وجد جسم الطريق الى الله  
مستقيم) طريق هو أقرب الطرق الى الله  
سبحانه وتعالى وهو الذي ليس بغيرهم هم  
الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم هم  
الذين قالوا بالاتحاد منهم

فلمستدله على المسند أى لا غير المسيح كقولهم التصكم هو التقوى وإن الله هو الذى رأى الجباب  
 للبرادث لا غير الجباب بخلاف زيد هو المنطق لأن معناه لا غير زيد وقال الراغب إن قيل إن أحد منهم  
 لم يقل الله هو المسيح وإن قالوا المسيح هو الله وذلك أن أحدهم أن المسيح من لاهوت ونسوت فصم  
 أن يقال المسيح هو اللاهوت وهو ناسوت كالمسيح أن يقال الإنسان هو سبيون مع تركب من العناصر  
 ولا يصح أن يقال اللاهوت هو المسيح كما لا يصح أن يقال الحيوان هو الإنسان قبل أنهم قالوا هو المسيح  
 على وجه آخر غير ما ذكرنا وهو ما روى أنه لما فرغ عيسى صلى الله عليه وسلم اجتماع علمي إسرائيل فقالوا  
 ما تقولون فى عيسى صلى الله عليه وسلم فقال أحدكم أو تقولون أحد يصي الموقى الآلهة قالوا لا  
 أتعلنون أن أحد يصلي الآلهة قالوا لا نعلن أن أحد يرى الأرض ولا الكه الآلهة قالوا  
 لا نعلن أن الله الآلهة إلا من هذه صفة أى حقيقة الإلهية فيه وهذا كقولك الكرم زيد أى حقيقة الكرم فى زيد  
 وعلى هذا قولهم أن الله هو المسيح بن مريم والمصنف وجه الله تعالى أشار إلى أن القائلين بالاعتقاد يقولون  
 بأنصار الجبودى المسيح كما هو ظاهر النظم فلا ريد عليه شئ من تقريره ما سبق قوله وقيل لم يصرح  
 به أحد الخ) يعنى أنهم كانوا يزعمون أن فيه لاهوتاً مع التصريح بالوحدة تزمهم أن الله هو المسيح والافتراد  
 انصافه بصفات الله تعالى ما يناسب الحكم بأن المسيح هو الله وأنه وقرو بعضهم كلام المصنف هنا بالاساس  
 له به وقوله وتفضيها لمعتدهم أى لهم فى مقدمته ونسبة التفضيل الى الاعتقاد فيه مبالغة حسنة قوله  
 قل نحن نعلم من الله الخ) هذه الصفا مطابقة على مقتضى وجوب شرط مقدراً لى ليس الامر كذلك أو أن  
 كان كذلك نحن نعلم الخ) وقوله نحن نعلم الخ) إشارة الى أن ذلك مجازى عن شئ من قدرته تعالى  
 متعلق به على حذف مضاف لكن ذكر فى الاحتفاف قوة ذلك تكون لى من الله شأ أن معناه لا تقتدر  
 على كنه من معانيه وتطيق وقد دفع شئ من عقابه وحقيقته من يستطيع اسال الشئ من قدرته الله تعالى  
 أن أراد تعالى أن يهلكه فاذ لم يستطيع اسالك ودفعه عنهم لا يمكن منهم منه فكذا نصر بالمع أخذنا  
 بالمخالص وحقيقة الملك النبط والمخفا وذلك يقال فى قول الشاعر

أصبحت لأجل السلاح ولا • أمك رأس البعير أن يبرا

أن معناه لا أستطيع فهو معنى المنع أو القدرة مجازاً (قوله) أخرج ذلك على تساد قولهم وتقرير الخ) أى  
 تقرير الدليل أن المسيح مقدور أى حادث مطلق به القدرة بلا شبهة لأنه قدوس أم وإذا ذكرت الآلة للتبعية  
 على هذا وهو على فرض حياها فلا ريد عليه أنها هلكت وبه هوان القنات ومن هذه صفة كيف يكون  
 الها (قوله) إذا حة لماعرض لهم من الشبهة الخ) وهى أنه لا بد له وإبراء الاك والارض واحدا  
 الموقى قالنا ههنا أن يقول كما قال الزمخشري يخلق ما يشاء أى يخلق من ذكر واتى ويخلق من أنثى  
 من غير تدبير كخالق عيسى ويخلق من غير ذكرو أنثى يخلق ما يشاء كخالق آدم أو يخلق ما يشاء كخالق الطير  
 على يد عيسى صلى الله عليه وسلم محزنة هو كسأه الموقى وإبراء الاك والارض وغر ذلك فيص  
 أن ينسب اليه ولا ينسب الى البشر الجرى على يده (قوله) أشباع يشاء الخ) يعنى أنهم لم يدعوا أنهم أبناء  
 الله وأغافوا لبرازهم والمسيح إله الله فالمراد أشباع الابن وأتباعه أطلق عليهم أبشاع مجوزاً اما تغليب  
 أو تشبيه الهمم بالإشباع قرب الميزة كما يقول أنبأه الكائن الخ) المولود كما أطلق على أشباع أبى خبيب  
 رضى الله عنه الخبيرون فى قوله • قدنى من نصرا لنبيين قدنى • على من روادهم بالجمع قال ابن السكيت  
 يريد أباً خبيب ومن كان على رأيه هو لقب عبد الله بن زل يرضى الله عنه ما فيه فخر أى خذاع  
 أو خبث وعن المشى وروى عن فضل عبد الله وابنه وقيل وأخوه مصعب وبالجملة فالتخيل لأنه لما جاز  
 جمع خبيب وأشباع أىه فالوى أن يجوز جمع ابنائه فلا ريد وأشباع الابن زعم الغير بفسن فاذع أنهم  
 لا يقولون بدونه أنفسهم ولم يجعل على التوريس يعنى أنفسهم الاحباء وأشأوا بالإشباع جميع الابن  
 لما لكة الاحباء لأن خطاب بل أنشهر بأباه ويدل على اعادتهم النبوة بأى معنى كان والتخيل بالنبيين

وقيل لم يصرح به أحد منهم • ويمكن  
 لما زعموا أن فيه لاهوتاً وقالوا لا اله  
 الا واحد • زعمهم أن يكون هو المسيح  
 فنسب اليهم لازم قولهم فوضيحا بيهامهم  
 وتفضيها لمعتدهم (قل نحن نعلم من  
 الله شئ) أخر عني من قدرته وأرادته شئاً  
 (إن أراد أن) (المسيح عيسى بن مريم  
 وأمه مريم فى الأرض جميعاً) أخرج ذلك على  
 فساد قولهم وتقريره أن المسيح مقدور مقدور  
 قابل للفناء كما قاله كان من كان كذلك  
 فهو بمنزلة من الولادة (وقوله ملك السموات  
 والارض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على  
 كل شئ قدير) إذا حة لماعرض لهم  
 من الشبهة فى أمره والمعرفى أنه سبحانه  
 وتعالى قادر على الاطلاق يخلق من غير  
 أصل كما خلق السموات والارض ومن  
 أصل كخلق ما بينهما فخلق من أصل ليس  
 من جنسه كآدم وكبرون الحيوانات ومن  
 أصل بجناسه المأمون ذكر وحده كخالق  
 حواء ومن أنثى وحدها كعيسى أو منهما  
 كما قال الناس (وقالت اليهود والنصارى)  
 نحن ابن الله وأحبنا) أشباع ابنه عزيز  
 والمسيح كإله أشباع ابن الزبير النسيون  
 أو القرون عنه قرب الاولاد من والدهم  
 وقد نسب لتعود من بيان فى سورة آل  
 عمران

على المشهور وقيل أصله الخبيثون بالنسبة تخفف كاقبل الاصحون فجمع انجلى فلا يكون شاهد الما  
نحن فيه وعلى القول الثاني المراد بالاشياء المقرون فحفظ الاحياء عليه كالنفس (قوله فان سمع  
ما زعمتم الخ) يعني ان الفناء جواب شرط مقدور ويصح ان تكون عاطفة على مقدور كما مر وقوله هذا  
المنصب أى المرتبة واستعمال القرب للمصنوع هذا المعنى ويعنى الاصل لا الماهى المتعارف الا ان فاه  
مؤكد وقوله لا يفعل ما يوجب تعذيبه يعنى الذنوب المصرح بها فى التظلم وجعل فى جملة عذاب الدنيا المسخ  
الواقع فى أسلافهم واقتصر عليه ان يخشى وقيل انه الاول اذا المسخ تعذيب البتة بخلاف  
البلايا والحق فانه صك كثر فى الصلوات كما قال المزمى

ولكنهم أهل الحفاظ والعلا • فهم المئات الزمان صوم

وجعل عذاب الآخرة من النار أيا ما معدودة تطهير القلوب كما دعوهم لئلا يرام فلا يقال انه كان  
يكفى ان يقال ان كنتم أبناء الله وأحباؤه فلم يعذبكم فانهم معتزون بهذا العذاب بخلاف العذاب المخلد  
الذى أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وشهد به الكتاب والحاصل انه اذا قيل لو كنتم أبناءه وأحباؤه  
لما عذبكم لكن اللازم منتف فربما عمو انتفاء اللازم وطالبوا بالحقه واذا قيل لم يعذبكم فى الدنيا بالمسخ  
وفى الآخرة جازعون ثم الامام على التبع الاعتقاد المشهور قال الضرير رحمه الله بى هذا اشكال قوى  
وهو انه اذا كان معنى نحن أبناء الله اشباعا بنيه فغاية الامر ان يكونوا على طريقتين الا ان يتخذوا  
للعبادة لكن من أين يلزم ان يكونوا من جنس الاب فى اتصافه فعل القبايح وانتفاء الشرية وهما لوقية  
ليصير الرد عليهم بأنهم بشر من جملة من خلق ثم ماذا كرم استثناءهم الهبة عدم العصبان والعقاب ربما  
تغنى لان من شأن الحب ان لا يعصى الحبيب ولا يستحق منه المعاقبة وفيه مناقشة لانه شأن المحبين  
والاحياء هم المهيئون وسيأتى الجواب عنها وأجاب عن اشكال اثبات الشرية بأنه ليس اثباتا لمخلوق  
البشرية بل يجب ان يكون رد الدعوى بما تفاهى به هو اثبات أنهم بشر مثل سائر البشر ومن جنس سائر  
المخلوقين منهم العاصى والطبيع والمسخن للمفردة والعذاب كما ادعوا من أنهم الاشباع المخصوصون  
بجزء يذربوا وخصاص لا يوجد فى سائر البشر ولذا وصف بشر بقوله عن خلق حتى لا يهدأ ان يكون يغفر  
لربنا ان شاء أى اضافى موقع الصفقة على حذف العاقد أى ان يشاء منهم وأما اشكال الجنسية فنقل فى جوابه  
المراد انكم لو كنتم أشباع ابنى الله لكنتم على صفة ابنه فترك القبايح وعدم استحقاق العذاب  
لان من شأن الاشباع والاتباع ان يكونوا على صفة المتبوعين الذين هم الابناء ومن شأن الابناء ان  
يكونوا على صفة الاب فى شأن الاشباع ان يكونوا على صفة الاب بالواسطة وقيل هو على حذف  
مضاف أى لو كنتم أشباع ابنى الله لكنتم من جنس أشباع الاب أى على الله الذين لا يستحقون العقاب  
ولا يستوجبون العقاب وقيل ان قوله نحن أبناء الله يتضمن دعوتنا اثبات الابن وكونهم أشباعه  
وأحباؤه فرد عليهم الامر ان جميعا بأن من ادعى شيئا لم يكن له ما جاز عليه القبح ولا صدر منه  
ولو على حدل الزلة ولم يزاخذ ولو بالعاقبة والاثبات ليسوا كذلك وما دعى من كونكم الاشباع  
والاحباؤه لم يصح لما عذبتم بل اذا بطلت البنية بطل كونكم أشباع الابن وأحباؤه الاب بالواسطة ذلك وأنت  
خبر بان قوله لم تدبثون (٢) وتعدون بالمسخ ومسر التاويل ان انتفاء اللازم مقدم على الشرطية فلا معنى  
لاختصاص براه البنية بالمتبوعين الذين لا تقع بذهم وعقابهم بل يقطع بخلافه وكيف يصح هذا مع  
عموم خطاب الشرط وان كتاب الجمع بين الحقيقة والجاز وقيل المراد ابطال ان يكونوا أبناء حقيقة كما  
يظهر من ظاهر اللفظ أو مجازا كالمفسر فيكون أو كذا فى عادة المطلوب وهذا مع بعده انما يصح لو كان مع  
التمرض لا يبطال ما ادعوا من كونهم أشباعا وبعد كل كلام فالعلم يحتاج الى تحرير وتهذيب والذى  
يفهمه وان هذا كله تكلف وضيق على وان الاتق أن يقال ان مرادهم ان يكونوا أبناء الله أنه لما أرسل  
اليهم الابن على زعمهم وأرسل لغيرهم رسالة من عباده دل ذلك على امتيازهم عن سائر المخلوقين وان الله امره

(٢) قل فلم تدبثون بالمسخ (كم) أى فان  
مع ما زعمتم فلم يعذبكم بل تدبثون بالمسخ فان من كان  
هذا المنصب لا يفعل ما يوجب تعذيبه وقد  
عذبكم فى الدنيا بالقتل والاسر والمسخ واعتزتم  
بأنه سيعذبكم بالنار أيا ما معدودة (بل أنتم  
بشر عن خلق)

(٣) قوله فلم تدبثون بالمسخ المراد الكشاف  
الأنه تصرف فى العبارة آخر اه معصمه

مناسبة تأمة وزلي تقتضي كرامة لا كرامة فوقها كما أن الملك إذا أرسل لدعوة قوم أحد عبده ولا سترين  
إليه علواً أنه من يدلق ربيهم وأنهم آمنون من كل سوء بطرق غيبهم ووجه الرد أنكم لا فرق بينكم وبين  
غيركم عند الله فإنه لو كان كما زعمتم لما عبدكم وجعل المنافع فيكم وكذا على كونهم على المقر بين المراد قرب  
خاص فيما بينه الرد ويتعاقب الجوابان فافهمه وقول المصنف رحمه الله لتصور ذلك ما سبق ليس هذا  
الكلام فيه وقيل صلى الله عليه وسلم كان بهذا المنصب الخ وفي نسخة بهذه الصفة أن الأسياء هنا يعني  
المجربين فالأنسب أن يقال أن الحب لا يعذب المحبوب بهذه الأنواع المذكورة وهذا مأخوذ من كلام  
الحريري وقد يقال في دفعه أن من أحب الله سبحانه صدقة أحبه الله كما قيل ما زامن يحب إلا أن يحب  
(قوله عن خلقه الله تعالى) إشارة إلى تقدير العائد وقوله وهم من آمن الخ لأنهم كفروا بغير إيمانهم بدون  
اليمان كما علم من قوله أن الله لا يفتقر أن يشركه أن قلنا بعمومه كما هو المعروف المشهور ومن القريب  
ما في شرح مسلم للنووي أنه يحتمل أنه يخصه بهذه الامة وفيه نظر وقوله لا من يكتم إشارة إلى أنه رد  
لما ادعوه (قوله كما هو سواء في كونها خلقاً وملكاً) فلا يخبر بعضهم بالنبوة وغيرها وهذا إسناد لأنه  
من ثقة الرد عليهم وقسر الرجوع إليه بالجازأ اقسام (قوله أي الدين وحذف الظهور الخ) أي  
قد مضى فعله هذا الظهور لأنه من المعلوم أن ما منه الرسول صلى الله عليه وسلم هو الشريعة أو مضى  
ما كتم بقرينة قوله قبل هذا بينكم كتماناً كتمت تحفون أو هو مثل منزلة الأزام أي شغل  
السان ويبدله ويعلم من عدم ذكر متعلقه عموم لكل ما يلزم سانه (قوله متعلق بجهنم الخ) أشار  
بذكره إلى أنه ظرف أي بعد فترة أو في حين فترة والمراد متعلقه يبين التعلق المعنوي لأنه حال متعلقه  
مقدور والوجه هو الأول ويوزن أن يكون حالاً من ضمير لكم ومن الرسل صفة فترة ومن الشهادة أي فترة  
صادقة من إرسال الرسل عليهم الصلوة والسلام وأن تقولوا يفعلون لا بد بتقدير كراهة أن تقولوا وأخوه  
وقل أنه بتقدير اللام لعدم اقتصاد الفاعل فيهما والجواب أن المراد بجهنم رسول علمه بفعله الرسل  
وفيه نظر وقوله تترى أي متابعه متواتر (قوله متعلق بحذف أي لا تعتذروا بجاهلية لا تعتذروا بجهنم الخ)  
هذا المحذوف قال الحريري أنه تنصص عنه الفاعل فتبين سببه كالتي تذكر بعد الأوامر والنواهي سبباً  
لسبب الطلب لكن كمال حسنهما أو فصاحتها أن تكون مبنية على مقدور مبنية عنه بخلاف قولنا عبد  
ربك فالعبادة حق له ومبني النصيحة على الحذف اللازم بحيث لو ذكر لم يكن بذلك وتختلف عبارة  
المقدور فتارة يكون أمراً أو نهياً كما في هذه وتارة شرطاً كما في قوله فهذا يوم السبت وقوله  
فقد جئنا خراساناً وتارة معاً فاعلمه كما في قوله فافهمه وقد بدنا إلى تقدير القول كما في قوله فان في  
قوله تعالى فقد كذبكم بتقولاتهم قال فيها الرخصى في هذا المسألة بالاحتياط والالزام حسنة وتارة  
وخاصة إذا انضم إليها الالتفات وحذف القول وجعل هذه الامة والبيت من هذا القبيل يعني التقدير  
فقلنا ان صبح ما ذكرتم فقد جئنا خراساناً وكذا ما مضى فيه أي قلنا لا تعتذروا بجهنم كمال في الكشف  
ثم أنه في المعنى جواب شرط قد رسوا صريح بتقديره وأوله كما في لا تعتذروا الخ لأن الكلام إذا اشغل على  
مرتين ترتب أحداهما على الآخر ترتب العلية كان في معنى الشرط والجواب فلا تنافي بين التقادير  
المتعلقة هذا ولعلهم لم يمتثلوا فافهمه وجعلها في بيان في الموضوع ذكر أحداهما والآخر حاله وكما  
من ذلك في هذا الكتاب وهذا التحقير بدع فاحقهه (قوله كان بينهما سماتة الخ) وقيل أربعمائة وضع  
وستون سنة من الفصال وقيل غير ذلك والثلاثة من بني إسرائيل هم المذكورون في قوله تعالى فغزونا  
بناث كاسافى وأما ما ذكره في شأن العيسى باليه الموحدة فقد تردد في الراغب في محاسنها وفي بعضهم  
لم يثبت به وبعضهم قال أنه كان قبل عيسى صلى الله عليه وسلم لأنه ورد في حديث لاتي بنى وبين عيسى صلى  
الله عليه وسلم لكن في الكامل لا يخرج من الأنبياء غيره وأن خالد بن حسن بن العيسى كان نبياً من معجزاته  
أن نارا ظهرت بأرض العرب فاقتدى به وأكادوا ينجسون فأخذوا له عصاه ودخلوا حتى فوسطها

عن خلقه الله تعالى (يقولون نبأهم)  
وهمن من آمن به وبرسوله (ويغيب من نبأهم)  
وهمن من كتم وقوله الحق أي بها ملككم  
معاملة سائر الناس لا من يكتم عنه (كلها)  
ملك السموات والأرض وما بينهما (عليه)  
سواء في كونها خلقاً وملكاً (والله المعبر)  
فيما بين الحسن با حسنة والمسي ماساته  
(بأهل الكتاب فجهنم رسولنا بينكم) أي  
الذين وحذف الظهور أو ما كتمت وحذف  
لتقدم ذكره ويجوز أن لا يتقدم فعله على  
معنى ويذكر لكم البيان والجلالة في موضع  
الحال أي إيمانكم رسولنا أمناً لكم (على)  
فترة من الرسل) متعلق بجهنم أي جاءكم على  
حين قدور من الإرسال وانقطاع عن الوحي  
أو بين حال من الضمير فيه (أن تقولوا)  
ما جاءنا من بشير ولا نذير) كراهة أن تقولوا  
ذلك وتعتذروا به (فقد علمنا كتمانهم بغير) متعلق  
بمحذوف أي لا تعتذروا بجاهلية لا تعتذروا على الإرسال  
(واقطع كل شيء) تقدير في عيسى عليه الصلاة  
تدري كما علم بين موسى وعيسى عليه الصلاة  
والسلام وكل بينهما على فترة كما علم بين  
عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام كل بينهما  
سبباً أو عسماً أو تسع وستون سنة  
وإنه نبأ ثلاثة من بني إسرائيل  
وواحد من العرب يدعى بن سنان العيسى وفي  
الآية أمثالاً عليهم أن بعث إليهم

حينئذ انقضت امار الوحي وكانوا احوح ما يكون اليه (واذا قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمت الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء) فاردكم بشرايتكم بهم ولم يفتي انما ما بهت في بين اسرائيل من الانبياء (وجعلكم ملوكا) اى جعل ملككم او فيكم وقد تكاثرتهم الملوك تكاثرا الانبياء بعدد فرعون حتى جعلوا يحيى وهاريا بقتل عيسى وقيل لما كانوا محلوذين في ايدى القبط فأنقذهم الله وجعلهم ملوكا في قلوبهم وامورهم معهم ملوكا (وانا كما ما بينت احد امن العالمين) من فلق البحر وتقليل الاسماء وانزال الماء والصلوى وضو هاجا آتاهم الله وقيل المراد بالانبياء على ما فهم (يا قوم ادخلوا الارض المقدسة) ارض يثا المقدس حيث يثا لانها كانت قرار الانبياء عليهم الصلاة والسلام وممكن المؤمنين وقيل للظهور وما حوله وقيل دمشق ونسطين وبعض الاردن وقيل الشام (الى كتب الله لكم) معهم الحكم او كتب في الوح انما يحكون مسكا لكم ولكن ان آمنتم واعلمتم لقوله لهم بعد ما عصوا فاجابهم بمقمة عليهم (ولا تزدوا على ادياركم) ولا ترجعوا صبرين خوافين الجسارة قبل لما حصر حالهم من التنباء يكرهوا فالقائمات بغير نعم الله الخ لعلنا رأنا يصرف بنا الى مصر (ولا تزدوا عن دينكم الصبيان) وهم الوثوق على الله سبحانه وتعالى (فتقبلوا خاسرين) ثواب الدارين ويحذرون فتقبلوا الجزم على العطف والصب على الجواب (خالوا) ياموسى انما هو ما جابر من متقبلين لاتفاق معاومتهم والجبار تعال من جبره على الامر بمعنى اجبره وهو الذى يجبر الناس على ما يريد (وانا ان دخلنا حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منهم فانا ناسخون) اذ لا طاعة لنا بهم

وفرقتها ففتنت وهو قوسها وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه ذلك نبي فيه قومه وانت ابنته التي صلى الله عليه وسلم وانتبه وقصة مفصلة في كتب الآثار والصحيح انه من الانبياء وأنه قيل عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله حين انقضت امار الوحي الخ) احوح ما يكون اليه (قوله ولا يفتي في انما الخ) اشارة الى الكثرة التى يفيد جامع الكثرة المتكررة وليس هذا من كلام موسى صلى الله عليه وسلم ولا اغتر باللوب الخطاب الى النفس (قوله وجعلكم ملوكا) غير الاسلوب فيه لانهم لم يكنوا الملوك فيهم وهم صاروا كلهم ملوكا لساو كلهم ملوكا الملوك في السعة والقرعة فلذا تجوز في استناد ذلك الى الجميع بخلاف النبوة فانها وان كثرت لا يملك احد منهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانها امر الهى يختص الله به من يشاء فلم يتجزى في استنادها وهذا هو الوجه الاقرب ليلغة الكتاب العزيز فتقول المصنف منكم اوفى بكم بيان حاصل المعنى لانه مقدر فيه ذلك وعلى الوجه الثانى جعل انما فهم من القبط وتلكهم عليهم ملكا كالقبط في لفظ الملوك وعلى الاول في الاثبات لكل ما هو لبعض (قوله وقد تكاثرتهم الملوك الخ) هذا ايضا من كلام المصنف بيان للواقع لان كلهم موسى صلى الله عليه وسلم اوماد فيه لانه لا يتبادر كى معنى صلى الله عليه وسلم والمعنى ان موسى صلى الله عليه وسلم ذكرهم انعام الله عليهم بجعلهم ملوكا وان تلك النعمة التى ذكرها استمرت فيهم زمانا طويلا وقوله حتى قلنا الخ اشارة الى انهم لم يكنوا الملوك فيهم ما فرادى وجبروا حتى فعلوا مثل ذلك وقبل معناه انه تكاثرت الملوك فيهم بعد قتل يحيى كانه كثرا لا يابعد فرعون وجبر قتلوا يحيى انقضت كثرة الانبياء بشرايتهم فاعلمهم وفى اكثر القسح حتى قتلوا يحيى هذا من كلام المصنف تكاثرت الانبياء والملوك فيهم قتل يحيى فلتا تو احيى انقطع عنهم كثرة ما ذكر انهمى (قوله من فلق البحر الخ) هذا من كلامهم من تفصلهم على امة محمد بان المراد بما آتاهم امر مخصوص بهم كقضى البحر وتقليل القمام لهم في التثنية او كثرة الانبياء والملوك وهذا يؤيد انه احد غيرهم ولا يبرز من قضايلهم بوجه تفصلهم من جميع الوجوه فانه يكون للمفضل مالمس للقاضيل أو بالاضداد للام في العالمين العهد فالمراد ما لزمانهم فلا يبرز المحذور ايضا وانما لم يبرز احد وان لم يبرز منه التفضل لكن التبادر من استحالة ذلك فلذا اقول بما ذكر (قوله ارض بيت المقدس الخ) في معناه اربعة اقوال كما ذكره المصنف وصحت مقدسة اى مظهره تظهر به امن التشرع فانهم امقر الانبياء ومهبط الوحي والارض بهم الملهمة ويكون الاله الملهمة وشهد الدال الملهمة وتشد يد النون وما وقع في القاموس من انها بتشديد الدال هو منه وهى كورة بالشام (قوله قسمه الحكم لو كتب في الوح الخ) القصة بمعنى التقدير فعنى كتبها فقدرها جازا والمواد الممكنا على الوح ففى حقيقة روى ان الله تعالى امر اخليل طيبه الصلاة والسلام ان يصعد جبل لبنان فاما نبي يصره الى ههنا وللولاة فكانت تلك الارض مدي يصره وقوله ان آمنتم الجميع ومن الاله الانبياء على ان العزم فيها مؤيد وهو احد الوجوه كما ساقى (قوله ولا ترجعوا صبرين الخ) يعنى ان على ادياركم حال من فاعل ترتدوا اى متقلبين ومغربين والامراض جمع ديروها ما خففهم من الاماكن من مصر وغيرها وقوله قبل الخ اشارة الى الجمل الرجوع على الرجوع فالمراد بالارتداد الرجوع عن مقصدهم الى غير موطن القول الاخبار المرادية بصرف قلوبهم عما كانوا عليه من الاعتقاد صراغهم محسوس وقوله ثواب الدارين اشارة الى مقصود المقتدر وجوز في مقتضى الجزم والعطف وهو ظاهر والصب في جواب النبي صلى الله عليه وسلم من قبل لا تكفر بدخل النار وهو عمت خلافا للكتابى (قوله ولا يجلبا الخ) يعنى انه فقال مصغيا لفة من جبر الاثني على القياس لان ايجبر على خلافه كالخاس من الاحساس ومعناه القهر مع التعالى

(قال وجلان) كالب ويوشع (من الذين  
 يخافون) أي يخافون الله سبحانه وتعالى  
 ويقرّونه وقبل كابرلين من الجبابرة أسلا  
 وسار إلى موسى عليه الصلاة والسلام فعلى  
 هذا الواو ليس إسرائيل والرا جمع إلى الموصول  
 محذوف أي من الذين يخافون عزرا إسرائيل  
 ويشهد أنه قرئ الذين يخافون بالضم أي  
 الخوفين وعلى المعنى الأول يكون هذا من  
 الاخافة أي من الذين يخافون من الله عز  
 وجل بالتذكير أو يحذفهم الوعيد (ألم الله  
 عليهم بالآيات والتبتي وهو صفة ثانية  
 لرجلين) واعتراض (ادخلوا عليهم ابواب)  
 باب قرئهم أي باقتطوعهم وضابطهم في  
 المضي وانصرفهم من الامصار (فأذا خلقوه  
 فأنكر عبادون) لتعسر الكفر عليهم في المضائق  
 من علمهم وجسامهم ولانهم اجسام لا قلوب  
 فيها ويجوز ان يكون علمهم بذلك من اخبار  
 موسى عليه الصلاة والسلام وقوله كتب  
 اقلكم اذ اوعى الامان عاداته سبحانه وتعالى  
 في قصرة رسله وما عهدا من صنعه لموسى  
 عليه الصلاة والسلام في قهر اعدائه (وعلى  
 الله فتوكوا ان كنتم مؤمنين) أي مؤمنين به  
 ومصدقين بوعد (قالوا يا موسى اننا لندخلها  
 أبدا) نفوا دخولهم على التاكيد والتأني  
 (ماداموا فيها) بدل من ابدان البعوض  
 (فأذهب أنت وربك فقاتلانا هاهنا فاعدون)  
 قالوا ذك اسبغة باقه وسوله وهدم  
 مبالاة بها وقيل فقدره اذهب أنت وربك  
 يمتك (قال رب اني لأملئ الاقصى واخ)  
 فانه شكوى به وسرته إلى الله سبحانه وتعالى  
 لما خلفه قومه وأيس منهم ولم يبق معه موافق  
 يشق غيرهم عليه السلام والرييلات  
 المذكوران وان كانوا اقنعه لبق عليهم  
 لما كيد من تلون قومه ويجوز ان يراد بان  
 من يراخين في الذين يندخلان فيموي بمخجل  
 نصب عطف على نفسي وعلى اسم ان ورفعه  
 عطف على الضمير لأمك أو على محل ان  
 واسمها وجزه عند الكوفيين عطف على الضمير  
 في نفسي

ولذا يقال للخلق جبابرة واليه اشار المفسر رحمه الله في بقوله وهو الذي يهيم الناس على ما يريده أي  
 يكرههم عليه وقوله كالب ويوشع تأتي في ما ارتسامه من انهما من قوم موسى صلى الله عليه وسلم لا من  
 الجبابرة وقوله يخافون الله سبحانه وتعالى بناء على هذا أيضا ويؤيده قرآن مسموع في آفون الله وقد  
 يخافون العداوة اوقره اذ لا طاعة لثانهم لتعليق الدخول بخروجهم فانه يقتضي أنهم لا يدخلونها  
 ماداموا فيها فلا بد عليه ما قبله ان ليس عليه لتسرية بل لعدم الدخول حتى يخرجوا منها فبني على تعليقه  
 عليه (قوله وقيل كابرلين من الجبابرة) ففي هذا الذين عبارة عن الجبابرة والواو ضمير في اسرائيل  
 وعائد الموصول محذوف أي يخافونهم وعلى الأول كان الضمير وهو الواو ليس اسرائيل أيضا لانه  
 لا يحتاج إلى تقدير عايد لانه هو العائد ولذا اقتدوا المفعول فيه اسما ظاهرا فالفاقر بين الوجهين انما هو  
 قوة والراجع الخ ويحتمل على الأول ان الذين يخافون الله المؤمنون مطلقا فلا يكون الضمير  
 لبي اسرائيل وعلى هذا جزوا أيضا ان يكون التفسير من الذين يخافون الله أي يخافون العداوة كما في الدر  
 المنون (قوله ويشهد أنه قرئ الذين يخافون بالضم الخ) أي الذين يخافون هذا التأويل بقراءته يخافون  
 مجهول وقوله ألم الله عليهم كما قبل من الخوفين وهذه القراءة من ابن عباس رضي الله عنهما  
 وعن مجاهد في هذه القراءة احتمال آخر وهو ان يكون من الاخافة ومعناه من الذين يخافون من الله  
 بالتذكير والموطأ ويصنفهم ومبدأ الله بالعقاب ويحتمل وجه آخر وهو ان يكون معنى يخافون أي  
 يهابون ويقرّون ويرجع اليهم انفسهم وغيرهم ومع هذا الاحتمال لا ترجيح في هذه القراءة لكن كونها  
 من الجبابرة وأما قوله أتم الله تعالى الخ فكأنه مرجعها غير ظاهر لانها مشقة مشتركة بين يوشع  
 وكالب وغيرهما ولذا ذكر المصنف وجه الله (قوله بالآيات والتبتي الخ) المراد بالآيات التثبيت على  
 الايمان وانما زاد ليشمل كون الرجلين من بني اسرائيل وقد جوز في هذه الحالية أيضا تقدير قد وباغته  
 بمعنى فاجأه بالاصهار باصدا والحا المبدء لتين البروز في الاصهار (قوله لتعسر الكراخ) التكرار التوجه  
 إلى الدخول في القاعة وتوقا به الفركا قال امرؤ القيس به مكرمه مقبل مدبر معاه وقوله اجسام لا قلوب  
 فيها أي ليس لهم قلوب وقوله وشجاعة شغل قلبه من لا يكون كذلك منزلة لعدم وقوله من صنعه وفي  
 نسخة من نسخة بمعنى احسانه وانما هو وقوله مؤمنين به ومصدقين بوعد يعني المراد بالآيات التثبيت  
 باقه وما ينشأ من التثبيت بما وعدوه والافانهم محقق ويصح ان يكون المراد به التهجج والالهاب (قوله  
 تفردوا دخولهم على التاكيد والتأني) التأييد متبادر من ايدوا والتاكيد منه ومن ان فاتها تفيدنا كيد  
 التي لسكنها في مقابلة سوف يفعل كما مر اوقوله بدل البعض لان الايدم الزمان المستقبل كله  
 ودوام الجبابرة فيها بعضه وقول الرمنشري ماداموا يسان لا بد يحتمل بدل الكل وعطف البيان لوقوعه  
 بين التكرارين وهذا بناء على تفسير الابدان الظاهر منه والرا من المتناول (قوله قالوا ذك اسبغة باقه  
 وسوله) يعني ليس المراد انه يذهب مع الله حقيقة كاذرة الرمنشري واستظهره بمحاولة ماها هنا  
 فاعدون فان التقيد بها يقتضي ان المراد حقيقة فكذا ما يقا به وقوله وقيل الخ أي هوميذا  
 خبره محذوف وهو خلاف الظاهر واذا مره وقيل انه يحتمل أن يكون من قبل كابرلين وضعته  
 (قوله فانه شكوى به وسرته) أي مقال شكوى أو لاجل التكرار فليس القصد إلى الاخبار وكذا كل  
 خبر خفي لم يلح به علام القلوب بقصد معنى مناسب سوى افادة الحكم أو لانه فليس ذلك ما مره الله به  
 ولا اعتذارا عن عدم الدخول (قوله والراجلان المذكوران الخ) جواب عن هذا القصص مع انهما  
 معه أيضا وقوله لم يبق عليهم اخيه معنى يعتقد فذا اذهب على ذلك القوم مجاز عن قلب اراهم وكون  
 المراد بالاخ شياخه ما بعد القتل ومعنى لان افراده يحتاج إلى التأويل بكل مؤلف في الذين اوجبت  
 الاخ ووجب بأنه ليس القصد بالتصريح بل بان قلة من رافقه تنسب الحاله بحال من لا يبلغ الاثني وأما  
 (قوله ويحتمل نصبه عطف على نفسي الخ) ذكره في اعرابه وجوه هاشق منها ما ذكره المصنف رحمه

خافقو يثناوين القدم الفاسقين) بأن تحككم (٢٣٢) لتجانبسحقه وتحكم عليهم بما يستحقونه أو بالتبديد يثناوينهم وتقتلنا

من صهيون (قال فاني) فاني الارض المقدسة  
(بحرمة عليهم) لا يدخلونها ولا يملكونها  
بسبب صيانتهم (اربعين سنة) يتوبون في  
الارض) عامل الخوف ما همرة فتكون  
الحرص موت غير مؤبد فلا خلاف ظاهر  
قوله اني كتب الله لكم ووفيد ذلك  
حاروي ان موسى عليه الصلاة والسلام  
سار بعد من بني من بني اسرائيل ففتح اربحاه  
واقام بها ماشا الله ثم قبض وقيل ما قبض  
في التيه ولما احتضر اخبرهم بأن يروح بعده  
بي وان الله سبحانه وتعالى امره بتثال  
الجبارة فاجرم وشع وقتل الجبارة وصار  
الشام كله لبني اسرائيل واثانيون ابيديون  
فيها بغيرين لا يرون طوبى بقية كون التبرم  
مطلقا وتدخل لم يدخل الارض المقدسة  
احد من قال انان ندخلها هل كانوا في  
التيه وانما قال الجبارة ولا دمهم روي أنهم  
لبثوا اربعين سنة في سنة فرائض يسرون من  
الصباح الى المساء فاذا هم بجث ارتحلوا  
منه وكان الغمام يظلمهم من الشمس وعود  
من نور يطلع بالليل فيضي لهم وكان طعامهم  
ان والسلاوي وماؤهم من ابر الذي يحملونه  
والا كثر على ان موسى وهررون كانوا معهم  
في التيه الا انه كان ذلك رجلاهما وزياد في  
درجتها وصقرو لهم وانما ما تافيه قيات  
هررون وموسى بعدهم بنسبة ثم دخل يوشع  
ايضا بعد ثلاثه اشهر ومات النصارى فيه بقية  
غير كتاب يوشع (فلا تاس على القوم  
الفاسقين) خاطب به موسى عليه الصلاة  
والسلام لما قدم على الداع عليهم وبين أنهم  
أحقاء بذلك لنفسهم (واقل عليهم بن ابي  
آدم) قاتل وهايل اوحى الله سبحانه وتعالى  
الى آدم ان يرحل كل واحد منهما فقام الاسر  
فحفظ منه قاتل لا وانه كان اجل فقال  
لهما آدم ثم يرفا فاني اني اكا قاتل تزوجها  
فقبل قربان هايل بأن نزل نارفا كنسبه  
فانزل اذ قاتل خطفا وقتل ما فعل وقيل لم يرد  
جما الى آدم لصلبه وانما رجلا من بني  
اسرائيل ولذلك قال كتبنا على بني اسرائيل

اقتضيه ما عطف على اسم ان ونفس او مرفوع العطف على فاعل أمك أو مبيد أو خبر محذوف  
أو مجرور العطف على الضمير المجرور والاضاف اليه نفس وكلها داخله حتى العطف على الضمير المرفوع  
المتمم لانا كيد لوجود الفعل بالفعول هذا لا يوجب الاتحاد في القول بل يقتضيه عطف  
مفعول آخر أو أخى الانفس كما تقول ضربت فديدا وعرا فديدا فمقابل انه يلزم من ذلك ان موسى  
وهرون عليهما الصلاة والسلام لا يمكن ان نفس موسى على اقتضيه وسلم فقط وليس المعنى على ذلك  
بل على ان موسى عليه الصلاة والسلام عطف امرضه وأمر أخيه وليس من عطف الجمل بتقدير ولا يملك  
أخى الانفس كما فهم وتحقيقه ان العطف على معمول الفعل لا يقتضي الاتحاد في مفعول ذلك  
ومعلومه الكلي لا الشخص المعينة متعلقان بالخصوص فانه ذلك الى القران وكذلك اذا عطف على  
اسم ان معناه ان أخى لا يملك الانفس وكذلك العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وقد تقدم  
الكلام فيه وهو ضعيف على قواعده البصريين وأجزاء الكوفيين كما ذكره المفسر رحمه الله (قوله  
بأن تحكم لتجانبسحقه الخ) هذا مبني على الاختلاف في أن موسى صلى الله عليه وسلم كل من كان معه في  
اليه ولكن ما كان تالهم من المشقة لانه كانت النار على ابراهيم واداسا لم يكن معهم وهو  
بجباب الدعوة كسائر الرسل عليهم الصلاة والسلام وهذه الجمل دعائية فعلى الأول المراد التفرق  
والتبديد بينهم ما هو بعينه الحق في قوله عامل الخوف (الظرف هنا اربعين سنة) فعل  
تعطف بمجرمة التبرم وقتل فلا ياتي أنها كتبت لهم وقوله احتضر اى حضر الموت وهو مجهول (قوله  
واثانيون الخ) اى عامله يثبون واثانيه ويرمونه وهو اى تائه مما داخل فيه الا والوايل من التيه  
ومعناه الحيرة ولذا اطلق على المسألة تيه وتيا لانه متغير في اقتضاه يسرون متغيرين وحديثهم عدم  
احتمالهم للطريق وكون التبرم مطلقا لا يتحمل التأييد وعده وقوله قد قبل الخ بناء على أن المراد منه  
التأييد وقوله فاذا هم للسفاجاة اى يسرون ويعدسهم يرون أنفسهم في الخ الذي ارتحلوا عنه كبير  
السواي لا يتقطع وتلطيل الغمام لهم مع عيانتهم وما عاقبتهم بالخبر من كرمه تعالى وشارفنا في تقيديهم  
انما هو لتأديب كايضرب الرجل ولدم مع محبته ولا يتقطع عنه معروفه ولذا انزل عليهم المن والسلاوي  
لثلاث ليال يملكونا وجوعا وجعل حجر موسى على الله عليه وسلم معهم يتقرب منه كما ذكره فقالوا لعشهم وجعل  
معهم عود وفور لياهم من شئ كالنظر لا يلب وشعورهم لاتزيد في غير ذلك من الانعام فربما ينفخ اراه  
أى كان التيه وأمره راحة له وعلى هذا فاختلال الغمام وما معه لا جعله ما وقوله فيه اى في التيه  
وناس مجز وبلا الناحية بمعنى لا تحزن لموتهم ولما أضافهم فيفسه من الالح وهو الخزن (قوله اوحى  
الله الخ) كان في شربته تزج الاخ بالاخت التي لم تدمع في بطن والاحد من الخرافا بلون بمنزلة  
افتراق النسب للضرورة ولذا حرم بعد اذ قال الاقتضى وكثير الناس واذا كان ذلك غير جاز فاني  
أمره بتقريب قربان لعله لا يقبل لانه لو قبل جاز والتو امان الولدان في بطن واحد الذكر واثم والاقى  
قائمة المفسر رحمه الله استعمل واثم لتوامة ويل الشخص وقائمة قاتل اقلها وقائمة هايل  
كبودا والواشي واعلم ان التوم بلاهم اسم لمجموع الخوف فاني كثر في بطن واحد من جميع الحيوان  
وهو كرجل واثم وأمره وقائمة مقرنتين وقاما فلا اعتراض بأنه لا تنسبه وهم لما حلت من الفرق  
بين التوم بلاهم والتوامة بالهمز وان التنية انما هي للمعوم ولا غير ظاهر الفاسوس بل صرحه انه اسم  
لمجموعهما وان التنية انما هي لتوامة ووثامة لا توم وعبدانه التوامة من جميع المعوم المولود عن غيره  
في بطن من الاثنين فصاعدا ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى جميعه فواقيم وقاما كرجال وقوله بان نزل نارفا الخ  
هذا كان علامة القبول وكان كل قربان غير جاز في النمر القديم وقوله ونزل ما فعل موقعه الآتية  
(قوله وقبل الخ) وفيه هذا بقوله فبعث الله نارا فبال الخ اذ كان الذين معلوما اذ ذلك التامل (قوله  
ولذلك قال كتبنا الخ) وفيه جبهه على الاخرى من اجل ان الحسد صار سببا لهذا القد وهو غالب على



بنى اسرائيل وعن بعض المفسرين انما ذكر بنى اسرائيل دون الناس لان التوراة اولى كتاب نزل فيه  
تظيم القتل ومع ذلك كانوا أشد طغيانا وعنادا فيه حتى قتلوا الانبياء عليهم الصلوة والسلام والمعنى  
بسبب هذه القتل كنفنا في التوراة تظيم القتل وشددنا عليهم وهم بعد ذلك لا يسلون ومسد كرهذا  
المستدرجه الله تعالى بعد قوله ثم ان كثرت منهم بعد ذلك في الارض لسرفون فلا حاجة الى التبرع به  
هنا (قوله أى ثلاثة متبسة باطن الخ) ذكر فيها ثلاثة أوجه ما صفة مصدر ائل أو حال من  
المفعول وهو بنى آدم وقدره ان يخشى بنى متبسا باطن يتعبد والى أو حال من فاعل ائل  
المستدر وهو ضمير الفاعل ثم الحق يطلق على معان أحدها مثبت الصحيح وثانيها المطلق للواقع  
يعنى الصادق وثالثها المتضمن للقرص الصحيح لقوله تعالى في الاحفاف ما خلف السوات والاراس  
وما بينهما الا باطن أى خلفا متبسا بالقرص الصحيح والحكمة وضدها باطل يعنى العيب كائى قرة  
ما خلفت هذا باطلا ويصكون صفلا ائل على هذه المعاني ومصدر ايجى الثبوت والمطابقة وصحة  
القرص وهو هنا المعنى المصدورى والوهمى والباطنية للملازمة كما أشار اليه بقوله متبسا وعلى بنا  
في النظر لانه مصدر فى الاصل والظرف يبنى فيه راحة الفصل (قوله أو حال منه) فيمتنع  
بمحذوف سبقه اليه أبو البقاء ومرد في الدرر المصون بأنه يكون قيداً على وهو ائل المستقبل وإنما  
مضى ولذا لم يمتنع به مع ظهوره ونه تأمل (قوله أو بدل على حذف مضاف) قال الفرير يصيح  
كرهه متلوا والابنيز الظرف كافى في الابدال المحلول للملازمة وقيل عليه انه غير صحيح لان اذ لا يضاف  
اليها الا الزمان فهو مشدود بنائيس زمان وهو بدل بعض من كل أو كل من كل وما ذكره المصنف من  
الكشاف الا انه ترك لوقه يقال صدقة وتقرّب بهم الا ان تقرّب مطاوع قرب قال الاصمى تقربوا  
قرب القمع فيعبدى بالسباحى يكون بمعنى قرب انتهى قال السمين قال الشيخ كذا قوله ان يخشى  
وفيه ظن لانه اذ لا يضاف اليها الا الزمان قال الاصمى الخ أى يكون قربا بطبع مطاوعا التقدير اذ قرباء  
تقربوا وفيه بعد قال وليس تقرب فيه مطاوع قرب لظرفه واتحاد فاعل التقرب والمطوعة مختلف  
فيما الفاعل يصكون من أحدهما فاعل ومن الآخر افعال فهو كسره فأكسر فليس قرب وتقرّب  
من هذا الباب فهو غلط فاحش ولان لم نذكر من القاعدة انهم (أقول) بما قاله أمور الا ان قوله  
اذ لا يضاف اليها الا الاسم زمان غير مسلم الا ترى قول العلامة متا ذلك الوقت فانه بمعنى بنا اذ لا شبهة في  
صحته معنى واعربا ولا فرق بينهما فان منعهما فاعده خطأ القناد وهو لازم اختلاف فاعلهما غير  
مسئلة فان يجزم أن أحدهما فاعل والآخر قابل وهو معنى على قاعدة أصولية وهو أن القابل لا يكون  
فاعلا وقد رما بعض الفضلاء الا ترى ان الانسان قد يقتل نفسه فيعبد القابل والفاعل ويؤدّه قوله  
تعالى يقتلون ويقتلون فان كان الاصمى أراد هذا لم يرد عليه ما قاله الشيخ وقد يقال مراد بيان معناه  
الخفاه فاعره (قوله والقران اسم ما يقرب به الخ) الخوان بالضم اجرة الدلال والكامن ومعر المرأة وما  
يعطى من رشوة ونحو ذلك من الحلال لانه يؤخذ بهولة وأراد افضل تفضيل من الرذائل المتداخلة  
ومما صرح به أى مشية واضر عيطق ملها سحان زمان اطلاق الجزع على الكل (قوله لانه محظ  
حكم الله الخ) حكم الله هو عدم سوان تكاح التوراة وقوله لقرط الحسد أى على قبول القران وقوله  
قال انما يقتل الله من المؤمنين يدل على أنه المراد لانه حسد على ارادة أخذ أخته الحسناء (قوله أنيت)  
أيتانه من قبله عبارة عن أصابة ما أصابه وازالة خطئه أى نصيبا المحسود ونعمته لان شأن الحاسد ذلك  
وتوبه فاذا ذلك أى اجتاده فيما ذكر (قوله وأن الطاعة لا تقبل الا من مؤمن متق) في الكشاف قاله  
انما أنيت من قبل نفسه لان لا خلاصهما من لباس التقوى لامن قبل فيم تقتلن ومالك لا تعاتب نفسك ولا  
تحمدا على تقوى الله التي هي السبب في القول فأجاب بكلام حكيم مختصر جامع لمعان وفيه دليل  
على أن الله تعالى لا يقبل الطاعة الا من مؤمن متق الخ يريد ان هذا الجواب وارد على الاسلوب

● (مطلب في معاني الحق)  
(الحق) صفة مصدر محذوف أى تلاوة  
متبسة بالحق أو حال من الضمير فى ائل أو  
من بنى أى متبسا بالصدق موافقا لى كسبه  
الاوّلين (اذ تقرّبوا بنا) ظرف لى أو حال  
منه أو بدل على حذف مضاف أى واتل  
عليهم بنا هذا نيأ ذلك الوقت والقران اسم  
ما يقرب به الى الله سبحانه وتعالى من  
ذبيحة أو غيرها كما كان الخوان اسم ما يصلى به  
أى يعطى وهو فى الاصل مصدر ولا تشل  
بين وقيل تقديره اذ يقرب كل واحد منهما  
قربا ما قيل كان قابل صاحب ذرع وقرب  
أردا وقع منه وهما يل صاحب ذرع وقرب  
جلا سببا تقبل من أحدهما ولم يقبل  
من الآخر) لانه محظ حكم الله سبحانه  
وتعالى ولم يخلص التوبة قربا وقصد الى  
أخس ما عنده (قال لا تقتلن) وعده  
بالقتل لقرط الحسد على تقبل قربا وذلك  
(قال انما يقبل الله من المؤمنين) في جواب  
أى انما أنيت من قبل نفسك بقران التقوى  
لا من قبل ظم تقتلن وفيه اشارة الى أنه  
الحاسد يعنى أن يرى سره من تقصيره  
ويجهت في تحصيل ما به صار المحسود محظوظا  
لا في ازالة خطئه فان ذلك ما يشتره ولا  
يقعه فان الطاعة لا تقبل الا من مؤمن  
متق (ثم يسطر الى ذلك لتقتلن ما لنا  
بساط يدى اليك لا ذلك انما أخاف الله يرب  
العالمين)

الحكيم لانه تافاه بغير ما يطلب ويعلم هو أهم منه من القتل والاشارة بقوله ولا تملأ لها على تقوى الله  
 التي هي السبب في القبول الى أنه يذبح العاصد أن يرى ذلك ويعتقده فيقول فيها لم يقبل منه ان سب  
 عدم قبوله من قصور فاعل ذلك الفعل فيه لكونه غير واقع على نهج التقوى الصادرة من المؤمنين  
 كعدم بنبته بذلك وقصده وجهه اقل يظ نفسه فالمراد يكون متبعا انه متى في تلك الطاعة فلا رد عليه  
 ما قيل كل شئ أو عاص اذا فصل طاعة وأخلص التبعة فيها قبلت منه كما قال الامام القرطبي قال  
 أصحابنا المخطئون يعملون الحسنات والسيئات اذا ثقلت حسناتهم دخلوا الجنة ولا يصح الجواب بأن  
 المراد من التقوى التقوى من الشرك التي هي أول المراتب وقابل كل أمره الى الشرك اذ روى أنه  
 هرب الى عدن بعد قتل أخيه فأتاه ابيس لعنه الله وقال له انما كنت النار قربان هابيل لانه خدمها  
 وعبد هابيل في بيت نار وهو أول من عبد النار (قوله قيل كان هابيل أقوى منه ولكن خرج عن قتل  
 أي تجنب الحرب والامتناع من القتل لاقتدار الاستسلام والقياد والمراد هنا عدم الممانعة والمداخلة  
 وقوله لأن الدفع الخ يعني أن القتل لاقتدار المداخلة لم يكن مباحا في ذلك الوقت وفي تلك الشريعة كما  
 روي عن مجاهد رحمه الله تعالى وإن الله أمر بالصبر عليه ليكون هو المتولى لاقتصاص وقوله وأمر بالماهر  
 الافضل الخ الافضل الاكثر قابا وهو كونه مقتولا لا فائدا بالدفع عن نفسه يساعلى جوارا اذ هذا هو هذا  
 الحديث أخرجه ابن سعد في طبقاته . وأصله أنه اختلف في هذا على ما يحيطه الامام الجصاص فالجهم  
 من المذهب أنه يلزم دفع القاصد عن نفسه وغيره وان أدى الى القتل ولذا قال ابن عباس رضى الله تعالى  
 عنهما ان معنى ما أنابا سبط الخ ان يداني يقتل فان لم يدك فالحق لم يثبت له بسطة اليد ووجه التفسير  
 بالاسمية ظاهر مستند وما على قول مجاهد رحمه الله تعالى أنه لم يبرأهم الدفع فالأية منسوخة وهل  
 نُسخت قبل شروها أم لانه كلام والدليل عليه قوله ففعلوا التي تقي وغيره من الآيات والاحاديث  
 وقيل أنه لا يلزم ذلك بل يجوز استدلال بهذا الحديث ونحوه وأولو يترك الضال في القسنة واجتماعها  
 وأول الحديث يدل عليه . وأما من منع ذلك لأن مستدلا به حيث اذ التي السمان يسفيها ما فاقاقتل  
 والمقتول في النار فقد روي أن المراد به أن يكون كل منهم اعزم على قتل أشبه وان لم يبق الله  
 ويتأبى بهذا القصد (قوله وانما قال ما أنابا سبط يد الخ) يعني ان هذه جواب القسم المرطالة  
 باللام لأن الجواب السابق من القسم والشرط كما مر لكن هذا لا يلتزم على جواب الشرط كانت في المعنى  
 جوابا ولو كانت جواب الشرط حقيقة لم يمتها الفاء وقد عدل فيها عن الفعلية الى الاسمية . وبعبارة  
 المصنف أحسن من قول الكشاف فإن قلت لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزء بلفظ الاسم الفاعل وهو قوله  
 ثم بسط ما أنابا سبط قلت ليضد أنه لا يفعل ما يكسبه هذا الوصف الشنيع وذلك أكده بالباء  
 لما فيه من المسامحة وجعله جواب الشرط بخلاف قول المصنف رحمه الله تعالى جواب ثم فانه صادق  
 بجواب القسم ثم بين أن العدول الى الاسمية للبالغة في أنه ليس من شأنه ذلك ولا من تصفبه ولم يقل  
 وما أنابا على بل أنابا سبط لتبني عن مقتضات القتل فضلائه ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى رأسا  
 أي تبرأ عنه من أصله . وفي الاتصاف انما امتاز اسم الضاعل عن الفعل بهذه الخصوصية من حيث أن  
 صفة الفعل لا تقطع سوى حدوث معناه من الفاعل لا غير ما الاتصاف الذات في هذا الأمر يعطيه اسم  
 الفاعل ومن ثمة يقولون قائم زيدة قائم في جميعه ان اتصافه بالقيام ناشئا من حدوثه ولهذه المعنى  
 قيل لا يعلل من المصنوعين لتكوين . من المربوبين حدوثا عن الفعل الذي هو لا يعلل لا يعلل  
 الى الاسم تطلقا يعني أنهم يجعلون هذه لوقوعها ونشوتها كاسمة والعلامة الشاسية ولا يقتضرون  
 على مجرد اتصافه بها ولا فرق بين التقي والاثبات لانه لتأكيد التي لا تقي حتى يراد في الحدود  
 المبلغ من تقي الثبوت كما قيل (قوله تعليل فان للامتناع عن المعارضة والمقاومة الخ) المقاومة مقابلة  
 من القيام كمن يمان المداخلة لان الامتناع يعبرم ككل واحد منهم مقابلة الآخر ولما كان كل

قبل كان هابيل أقوى منه ولكن  
 من قتل واستلمه خوفا من الله سبحانه  
 وقال لأن الدفع لم يبرأه وأمر بالماهر  
 الافضل حال عليه الصلاة والسلام كن عبد  
 الله المقتول ولا تكن عبد الله القتلى  
 قال ما أنابا سبط جواب ثلث بسطت للتعلي  
 من هذا الفعل الشنيع وأما والتعز من  
 أن يوصفه ويطلق عليه وذلك أكد النقي  
 بالباء (أي أريد أن يوصف به) وتكون  
 من أصحاب النار وذلك لبراء الناطقين  
 تعليل فان للامتناع عن المعارضة والمقاومة

منها على مستقلة لم يعقب أحدهما على الآخر إلا بالاشتغال ودفعاً لتوهم أن يكون جزء على الأخر  
ثالثة وقد أورد عليه بعض فضلاء العصر أن ذلك يقتضي بسط يده والمذكور بقوله أن يرد تعليل لعدم  
البسط فكيف يشبه أمر المستدين فإنه يصدر من كل منهما ما نال حسب مقتضى سعة السنين على البادى  
وقد يقال أن قوله ما أنا بياسط يدى الديك لا تقتل التنى فيه لقيديعى أن بسطها قد وقع للاقتل وإن  
احتل ترتبة عليه وعلى هذا يكون له انما أتم قتله وأتم ما صدر من المانع لتسليمه وكونه اشخاص حرة  
الدفع عندهم ظاهر وعلى غيره فلا تله فعل ما أتم فاعله لم يكن دافعاً وهذا أمر تقدرى لقوله أن  
يسقط وكذا فى الحديث لأن ما شرطه أو موصولة فيها معنى الشرط وإلى هذا أشار صاحب الكشف  
يقوله ليس هذا من قبيل ما ورد فى الحديث لأنه لم يصدر الفعل الا من طرف واحد من أين وجوب تحمل  
التالم إن فعله ومثل أن صاحب على فرض المقابلة لا تالم وليس بشئ لأنه لم يقع وجوب العمل ولا أن  
الحديث دال على هذا القسم بل انما أراد ما لا يمكن له ولا كان له حال أن يرد أن يصاحف بذلك والارادة  
لا تستدعى وجوب الوقوع انتهى ولما فهمه بعضهم قال انه ثانی من عدم فهم المراد فتقدير (قوله)  
أراد أن تجعل أى لو بسط الخ) الداهى إلى هذا التأويل أنه يرجع القاتل وأخبره بوجوبه بأن  
المقتول أن يديه ثم قتله فلا تالم فيه وأن يديه مطلقاً فعدم أنه لا تزور أذنة وزر أخرى وقدمت  
أن فى الآية تأويلين السابق فعل ما قدمه المصنف رحمه الله تعالى يصحون الدفع بالقتل وغيره انما  
ومعنى الآية أنى لا دفع تخوف ربى ولو دفعت لكان أى وأنت علسك أماناً فظاهر وأما معنى فلا تالم  
كنت السبيل وأنت الذى علمت الضرب والقتل لأنه أول فاعله ومن سن سنة فاعله فغيره  
وولزم من يعلم على اليوم القسامة وهذا على فرض وقوعه وتزنيده مغزلة الواقع فيصعب عليه بالحديث  
(قوله) السبيلان ما قاله فى البادى) الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه  
والمستبان بدل اشتغال أو مبتدأ أو على البادى خبراً أو مبتدأ ويجوز أن تكون موصولة بدل من  
المستبان بدل اشتغال أو مبتدأ أو على البادى خبراً أو مبتدأ ويجوز أن تكون موصولة بدل من  
يعتد صدقها فيها معنى المدة وهى ظرف لتعلق على والمعنى المستبان الذى قاله من السب استقر ضرره  
على الذى بدل السب مبتدأ مفعول مفعول المظالم مالم يجاوز المظالم حد ما سب البادى فإذا جاوزه استمر  
ضرره ما قال كل عليه لان البادى كان سبياً فيسب صاحبه وسب الجنب فيما أن لا نه محطوط عنه  
مالم يرد فى المكافاة كذا قال الرخشى وقال الصيرفى قال قبل أى حاجة إلى هذا التكلف وقد دل  
الحديث على اختصاص الجميع بالبادى عند عدم الاعتداء فلا يكون المعجب شئ منه قلنا قد دل  
الجميع على أن البادى ومثل أن صاحب فلا يدل على أن أتم صاحب لا يقع عليه (بني ههنا بحث) وهو  
أن تقدير المثل محط على الآية كما ذكرنا ما فى الحديث فقد ذكر الجميع بلفظ واحد وهو ما قال أى أتم  
ما قاله فلا مجال لجه على ما قال البادى ومثل أن ما قال الاسترا بالالتزام الجميع بين الحقيقة والجهاز  
قالا قرب أن يعمل على ظاهره ويجعل أتم غير البادى ذاهبتين جهة نفس السب وهون من هذه الجهة  
ساقطة عنه بالمثل وجهة الجدل عليه وهو على البادى لكون هذه الجهة من قبله على طريقة من سنة  
مبتدأ الخ فلا يكون من جهل وزر نفس على أخرى وأما أن غير البادى ليس له المعارضة بالمثل بل الرغ  
الى الحاكم ليحرم على البادى ما هو الحاكم من الهدأ والتعزير فذلك بحث آخر انتهى وهذا رد على صاحب  
الكشف إذ قال سط الامن المظالم لانه مكافئ غير صحيح لانه اذا سب شخص لم يستوف الجزء الا الحاكم  
والجواب أن صريح الحديث يدل على ما ذكره جارقه والجميع بين الحكم الفقهي والحديث أن السب  
أما أن يكون بلفظ يرتب عليه الحد شرعاً فلا يسيده الرغ الى الحاكم أو بغير ذلك وحديث لا يجزوا  
أن يكون بما يضمن اسناداً أو تفاخراً غيباً ونحوه مما يضمن انزواً بصاحبه دون شتم كقول الر  
بالكفر والنسب فله أن يعارضه بالمثل ويدل عليه حديث ترتب وما تشبهه رضى الله تعالى عنهم وقوله

والحق انما استلزم ان اراد ان تجعل أى  
لو بسط اليك يدى وأنتك بسط يدك الى  
وتحرم المستبان ما قاله فى البادى مالم  
يصح المظالم

وقيل معصى باثمي باثم قتل وباعك الذي لم  
يتقبل من أجله قتل بانك وكلاهما في موضع  
الخال أي ترجيح متساويين لا ينجح حاملهما  
واعلم أنه يريد معصية أخيه وشقاؤه بل قصده  
بهذا الكلام أن لا يكون ذلك أن كان لا يحال  
واقعا فأن يدان يكون للثاني فالمراد بالثابت  
أن لا يكون له لأن لا يكون لأخيه ويجوز أن  
يكون المراد بالاثم عقوبته وإرادة عقاب  
العاصي جائزة (فطوقته نفسه قتل أخيه)  
فسيقله وهو وسعته من طاعة المرقع إذا  
انتم وقرئ فطاعوا على أنه فاعل بمعنى  
فعل أو على أن قتل أخيه كانه دعاها إلى  
الاقدام عليه فطاعته ولفظ زيادة الربط  
كقولنا خففت لزيد ما له فقتله فأصبح من  
الخاسرين) وديناوينا الذي مائة عمره  
مطروء المحزوننا قتل قتل هابل وهو ابن  
عشرين سنة عند عقبة حواء وقيل بالبصرة  
في موضع المسجد الأعظم (فبعث الله غرابا  
يبحث في الأرض ليريه كيف يورث سواة  
أخيه) وروى أنه لما قتله صغير في أمره ولم يدور  
فأصبح به إذ كان أول من من بين آدم  
فبعث الله غرابين فاقتلا فقتل أحدهما  
الآخر فغضب فنفخه وورطه ثم ألقاه في  
النفرة والصغير ليرى الله سبحانه وتعالى أو  
لغراب وصيغ حال من الصغير يورث  
والجمله ثانی مفعول يري والمراد بسواة أخيه  
جسده المتفاته عما يستقيم أن يرى (قال  
يا ربنا) كلمة جرح ونقص والاثم فيها بدل  
من ياء التكلم والمعنى يا ربنا احضرني فهذا  
أولئك والويل والويل للهلمكة (أعجزت  
أن أكون مثل هذا الغراب فأورث سواة  
أخي) لا أخذني إلى مثل ما أهدى إليه وقوله  
فأورثي عطف على أكون وليس جواب  
الاستفهام إذ ليس المعنى هنا لو أعجزت  
لأورثت

على الله عليه وسلم دونك فأنصري أو تبصن شيئا وذلك أيضا رجع إلى الحاكم ليعز ولا حديث يحول  
على القسم الذي يجري فيه الانتصار وقوله ما لم بعد المتأخر يدل عليه لأن اشتغاله بما حقه الرفع إلى  
الحاكم اعتمد وهذا تفصيل حسن وقول النصبر أنه بحث آخر لا وجه له أي بحث آخر في الحديث  
سوى أخذ الأحكام الشرعية منه (قوله وقيل معصى باثمي باثم قتل الخ) وهذا ظاهر فاضافة الاثم  
إلى المتكلم لأنه نشأ من قبله أو هو على تقدير مضاف ولا حاجة إلى تقدير مثل ونحوه واتم القاتل  
الذي لم يتقبل له قربانه عدم رضاه بحكم كانه قاتل ولا خفيه أنه لا يصح المقابلة بين التكلم والمطالب  
على هذا لأن كليهما اسم مخاطب وقوله وكلاهما في موضع الحال أي مجموعهما لا كل واحد وقوله  
تسمي (قوله بل قصده بهذا الكلام الخ) لما كان إرادة الاثم من آخر عبارة كانت يريد زناه ونحوه  
أوله بأن المراد أن لا يكون له نفسه اثم وهو لازم لاثم أخيه فأريد لازمه أو المراد بالاثم ما يزنه وبترتيب  
عليه من العقوبة ولا يخفى أنه لا يفتخ حيفه فترتيب قوله فتكون الخ (قوله فله نفسه الخ)  
قال الراغب معناه فصحت فترتب وانقادت وتواتت وطوعت أبلغ من أطاعت وهو في مقابلة  
فأبى نفسه وقصره المصنف رحمه الله تعالى بخشيت تسبيله وذكر أن معناه التوسعة فتصور به عما  
ذكر وقراءة المتأخر فيها وجهان أن يكون فاعل معصى فعل كاذ كره يسيو به رحمه الله وهو أوفق  
بالقرآن المتواتر أو أن المتأخر لا يجاز به يجعل القتل يدعو إلى نفسه لاجل الحد الذي خلق قاتل  
وجعلت النفس تأباه فكل من القتل والنفس كانه يريد من صاحبه أن يطيعه إلى أن غلب القتل النفس  
فطاعته (قوله ولما يادة الربط الخ) أي كان يكفي طوع نفسه قتل أخيه وحفظت ما زال بدولتها  
نيت التاكيد والتبيين كافي أن لا نرشح لك صدرك وقيل لا لاحتراز عن أن يكون طوعه لغريمه لمقتله  
أرخصه المال لنفسه وفيه نظر وحرأ بكسر الحاء والمضمر ولا يصرف جبل معروف وقوله ودينا  
ودينا أخذ العموم من حذف المفعول (قوله حال من الصغير يورث الخ) وقدم عليه لأنه  
الصدور وجه كيف يورث في محل نصبه مفعول ثان ليرى البصرة المتعدية بالهزمة لأثنين وهي معلقة  
عن الثاني وقيل أنها علة أي ليعلم ولو كان معنى لبصره لم يكن لقوله كيف يورثي موقع حسن وأما  
على تقدير ليعلم فهو في موقع المفعول أي فانه يجاب عن السؤال كيف يورثي وفيه نظر والسواة  
ما يورثك فظهر لنا بطلان على العورة ويصعب معنى يحفر وأصل معناه يفتش وليريه أما متعلق به  
أرعبت والغرابان هما طائران معروفان وقيل انهما حاملان بسورة غرابين ودفن المسلم والكنافر  
المعصوم فرض كناية وقوله يستقيم الخ بيان لوجه كونها سواة وقصر السواة بجسدها الميت  
وهو المراد والبخشيت تقصرها بالعورة وبأفعاله المصنف رحمه الله تعالى وصيغته سواة لأنها تسو ما ظاهرها  
واعلم أنه خالي من كآب الأحكام أن في العورة أو الألفه إلى هي الحد كونه وقيل ما بين السرة والركبة وقيل  
أنها مشقة وعما القبل والذبر وخففة وهي ما بين السرة والركبة فعمل العلامة فسرها بالعورة حتى  
تشمل الأقوال ثم مانعه المصنف أظهر (قوله كلمة جرح وتقصير أصل الدال) بطلب إقباله من العقلاء  
وهو مجاز زعماء الجرح والتقصير كانه ينادي موته ويطلب مشوره بعد تنزيه من ينادي ولا  
يطلب الموت الا من كان في حال أشد من الموت فكتفي به عن ذلك وقوله والمعنى الخيانة لاصله والهلمكة  
بخصتين للهلاله والاستفهام في أعجزت للتجيب وأن يكون تقدير عن أن أكون ونقصه عن  
عجزه عن كونه مثله لأنه لم يهتد إلى ما أهدى إليه (قوله وليس جواب الاستفهام الخ) هذا رجع على  
الزخشري حيث جعله منصوبا في جواب الاستفهام وقد سبقه إليه كثر من العرب وقالوا الله خطأ  
لأن شرطه أن يقدم من الجمله الاسمية والجواب جملته شرطية نحو أنزروني فأكرمك فتدري أن تزني  
أكرمك ولو قيل هنا أن أعجز عن أن أكون مثل الغراب أو أرسوة أو أخى لم يصح المعنى لأن المواراة  
تترتب على عدم العجز لا عليه وقيل في توجيهه أن الاستفهام فلا تسكر بعضي التي وهو سبب أي أن لم

أعجز وأربى وقيل هو من قبيل أعمى ولم يفعلوا عليك بالنصب لانهكار التوبيخ على  
الأميرين وشعر بأه في العصبان وتوقع العقوم تركب لم يحاط بالعقل حيث جعل ميب العقوبة  
سبب العقو ويكون التوبيخ على هذا الجمل فكذلك انزل نفسه منزلة من جعل الهجرت سبب المواراة  
دلالة على التكبير المؤكدة للهجرت عما شهدى اليه غراب ومن يكن الغراب دليلاً على به خائباً  
خاسراً والثاني مسلك المدقق في الكشف وزاد فيه فان قلت الانكار التوبيخ انما يكون على واقع  
أو متوقع فالتوبيخ على العصبان والهجرة وبها ما على العقو والمواراة فلا قلت التوبيخ على جعل  
كل واحد سبباً أو تقيده منزلة من جعله سبباً لاعلى العقو والمواراة فافهم وقد أشار إليه في سورة  
الزمر وقيل عليه ان الثاني في غاية البعد والاول غير صحيح لانه لا يكتفى في النصب بسببه التقييد بل لا بد من  
سببه المنه الا ترى ان ما نأخذنا فخصدنا مفسر عندهم بأنه لا يكون منك اتیان فخصد لا بان لم تأت  
فخصد ونبأ الجواب عنه انه فرق بين ما نصب في جواب النبي وما نصب في جواب الاستهزاء والكلام في  
الثاني فكيف يدال اول نقصا ولو جعل في جواب النبي لم يرد ما ذكره أيضاً لانه لا حاجة الى اخذ النبي من  
الاستهزاء الانكارى مع وضوح تأويل الهجرت بل اهتد وقد قل في التسهيل انه يكتف في جواب النبي  
الصريح والموئل وما نحن فيه من الثاني فتأمل وقال ابن عرفة في تفسيره ما في سياق قوله حكمه  
وتقديره شرط ما أخوضتمه فالتقدير ان كنت مثل هذا الغراب أو أراخ وهو كلام دقيق (قوله وقرئ  
بالسكون على فانا وأرى الخ) أي انه مستأنف وهم يقدرون المبتدأ لا يصلح القطع عن العطف  
وأما ما كتبت المنصوب فكذلك لا يرد على قول أي حسان انه ضروري (قوله فأصبح من السادس على قوله  
الخ) أصبح هنا بمعنى صار وكذا يعني قاسي ولقي ما يلزم كبد وقوله ما كنت عليه وكذا لا يأثم  
أكن مأموماً بحفظه وقدمت أن الوكيل يعني الماخذ وقوله ومكتبني آدم عليه الصلاة والسلام وعدم  
العطف هنا على عطف على ما كتبه وهو تزوجه بنو أمية (تنبه) في الكشف بعد هذا وورى أنه رثاه  
يشعر وهو كذب بحت وما الشعر الا منقول ملحون وقد صرح ابن عباس رضي الله عنهم أن الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام كلهم معصومون من الشعر والشعر المذكور وهو قوله

تفترت البلادوس عليها • فوجه الارض مغرب قبح

تفتر كل ذي لون وشكل • وقيل باشاعة الوجه المالح

وقال الشراح المالح ان رفع خطا لانه صفة الوجه الجبرود وان خفض فاقوا وهو عيب قبح وان كثر  
وقول من قال الوجه فاعل قل وباشاعة منصوب على التمييز يهدف التنوير اجراء الموصول مجرى الوصف  
الحسن وقيل ان آدم عليه الصلاة والسلام رثاه بكلام مشهور السرايى فلم يزل ينقل الى أن وصل الى  
يعرب بن ثعلبان وهو أول من خط فاصرية فنظر فيه فقدم وأخر وجهه شعاعها (قلت) لاشك أن  
تواخي الوضع عليه لا يجوز كما كنهه لكن ما استعبره من الاقوام وزلة التنوير ليس بصعب لما في اشعار  
الجاهلية والشعر اعم من أمثالهم أنه قد يخرج بأنه نفت جرى على الجمل لان الوجه فاعل المصدر هو  
باشاعة وقيل انه مرفوع وقد صرح كالب (قوله بسمه قضينا عليهم) سبب هو معنى أجل كاسيد ذكره  
والضهير راجع للقتل أو ما ذكر من القصة وقضينا تفسيره ليكننا ومن ابتدائية متعلقة بكننا وقيل  
بأننا دمعنا وكننا استئناف واستبعده أو البقاء والاجل يشغ الهمة وقد تكرر أصل معناها الجناية  
ولما يقال بعدنا من جر الزاى من جر ترك فلا يفتى حسن وقعه هنا ثم اتبع فيه فاستعمل لكل سبب  
هكذا حققه أكثر اللغويين وراى عدم قصر وراؤه مشدود وقد تنقض وضجره لاشك من شرطية  
والباقي بغير لام مائة متعلقة بقتل أو حال بمعنى معناه باطلاً وما في البحر معطوف على المضاف المهدوف  
أرى على المذكور ان لم يقدر (قوله من حيث انه هنك حرمة ما الخ) يعني أن جمع الناس مشترك كون  
في الكرامة على الله والاحترام عند الله فن قل واحد منهم فقد تنقض كرامة الله وهنك حرمة

وقرئ بالسكون على فانا وأرى أو على  
تسكين المنصوب فتعديها (فأصبح من  
السادس) على قوله كما كتبه من الضمير  
أمره وجهه على رقبته سنة أو كثر على  
ما قبله ونظير للقراب واسوداد لونه وتبرئ  
أوبه منه اذ ورى أنه لما قتله اسود جسده  
فد أنه آدم من أخيه فقال ما كنت عليه  
وكذا فقال بل قتله وذلك اسود جسده  
وتبرأ منه ومكتب بعد ذلك ما تنسبه لا يصلح  
وعدم العطف بما قبله من أجله (من أجل  
ذلك كتبنا على بني إسرائيل) بسببه قضينا  
عليهم وأجل في الأصل مصدر أجل شراً اذا  
حنأه واستعمل في فعل الجنايات كقولهم  
من ترك قتله أي من أن جروته أي جنيته  
ثم اتبع فيه فاستعمل في كل فعل ومن  
استدائية متعلقة بكننا أي ابتداء الكتب  
وانشأوه من أجل ذلك (أنه من قتل نفسه  
بغير رض) أي بغير قتل نفس يوجب  
الاقصاص (أو فساد في الارض) أو بغير  
فسادها كالشرار وقطع الطريق (فكننا  
قتل الناس جميعاً) من حشانه هنك حرمة  
الدماء ومن كل ذنب ورأى الناس عليه

وكذلك من قتل الجميع فيكون قتل واحد قتل الجميع وكذا احياءها بترك القتل كاحياء الجميع  
 لابقاء كرامة الله ووفيرحمته والناقد في هذا التشبيه الترهيب والردع عن قتل نفس واحدة تصويره  
 بصورة قتل جميع الناس والترغيب والتعويض على احيائها التصوير بصورة احياء جميع الناس ولانه  
 جزأ الناس فكان فعلهم متشعبا على فعله فكانه صدر منه لما سته من السنة الشبهة ولانه يشبهه في  
 اختلاب أصل غضب الله وأدخل بعضهم في هذا التوزج لانه يشبه احياء التناصل قال وبه تصل  
 هذه الآية بقصة ابي آدم وهو تكلف من غير داع (قوله بقوله بقا كبتنا عليهم هذا التشديد  
 الخ) التشديد العظيم يؤخذ من قتل جميع الناس وقوله وبهذا انصلت الآية وفي كثير النسخ  
 القصة أي قصة ابي آدم عاقبها من قصص بني اسرائيل وعلى النسخة الاخرى المراد الآية وقوله من  
 أجل ذلك الخ انصل بقصة ابي آدم ويشمل أن يريد بالآية قصة ابي آدم لانها في حكم آية واحدة وتفسر  
 الاسراف بما ذكره ليشمل الفعل ويوم الملايع بالمال كما هو المأذون منه (قوله أي يحاربون  
 أولياءهم الخ) يدخل في أولياء الله والمسلمين الرسول دخولاً وأولياء الله يشافيه جعل محاربهم بمنزلة  
 محاربهم لانهم من حارب الرسول محاربة فلا حاجة الى التبريل في شأنه لانه اشارة الى تقديره ضاف  
 اوان ذكر الله التمهيد وجعل محارب المسلمين حكم محارب الرسول للتبعية على ما ذكر في الآية  
 حكم قطاع المارقي شامل للقطاع على المسلمين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ولو باعوا لانهم يحاربون  
 الرسول حيث يحاربون من هو على طريقته وأهل شريقته فلا يشترط أن الحكم فيهم بطريق الله أو  
 القصاص وما يقال انه اشارة الى أن ذكر الرسول تمهيد على تهميد كلامه عن التعصبل ككفا  
 ولا ذكر للمسلمين بعده وإضاقطاع الطريق لوقتوا فعلا بما فعلوا بأهل الأمة حكمهم حكم غيرهم وكان  
 مرادهم أن ذكر الله تهميد ذكر الرسول تمهيد قوله به دون في الأرض فسادا لانه هو  
 المقصود ولو قصر عليه لكان في وجهه التقرير على سقوط ما قبل على المصنف رحمه الله تعالى أخرج  
 من كلامه الرسول نفسه فيقتضى أن بيان شأنه بطريق الفهم وليس كذلك وقال الجصاص يريد الذين  
 يحاربون أولياء الله ورسوله كقوله تعالى أن الذين يؤذون الله ورسوله ويدل على ذلك أنهم لم يحاربوا  
 رسول الله لكانوا من دين باطلها ومحاربة النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفته انتهى وعليه فلا حاجة  
 الى التأويل ولا بد عليه شيء وهو ظاهر وأصل معنى الحرب لغة السلب أي الاخذ وقدر يستعمل بمعناه  
 يقال جره اذا سلبه كما قاله الراغب والمكابرة الهجوم جهورا والصوصية بضم اللام مصدر بمعنى السرقة  
 والمكابرة بهذا المعنى استعماله الفقهاء وذكرها الجاحظ في كتاب الصوص وأهلها كثير من أهل اللغة  
 فكانها مبالغة لم تثبت عندهم الا أن الجاحظ ثقة لم يقل انها مؤلفة (قوله أي مفسدين الخ) يعني أنه  
 حال تأويل المصدر ليس القاعل أو مفعوله أو مصدره بل هي من معناه كقوله جاحظا فسادا مصدر  
 بمعنى الفساد حيث ذكر في كلام المصنف رحمه الله تعالى اشارة الى الله (تبيينه) في الكشف في قوله ليريه  
 كيف يورى سوءا أخيه ليعلم لانه لا كان سبب قتله مكانة فقد تعليه على سبيل الجزاء قبل فهو استعارة  
 تبعية في اللام حيث شبهه ترتيب التعلم على جهته ونبيه عنه بقرينه ما يقتضيه كلامه صريح  
 فيه وان فهم أن مراده أن اسناد التعليم الى الغراب مجازي لكونه سببا ولو اراد هذا قال مكانة عليه  
 ثم بعد التصرف في اللام هل الاسناد مجازي فيه تأمل انتهى (أقول) يعني على استعارة اللام بمعناه انه  
 بعينه تبيين له موارة أخيه حقيقة وهذا في التأويل ظاهر ما استناد الى الغراب فلا يمكن أن يكون على  
 الحقيقة ثم لم على ارجاع الضمير لله وتعلقه بعينه لا بد فيه من التصرف في اللام لانها لما عطف وكلامه مشعر  
 بخلافه فتأمل (قوله أن يقتلوا الخ) الاتيان بالتعصبل لما فيه من الزيادة على القصاص من أنه  
 لا بدع وهو الولي وصك هذا التعصبل لما فيه من القتل وانما ضم الى القتل لانه لا يكون جزاء القتل  
 واخذ المال أقل من القتل وحده وقوله حتى جوت تنازع به بتركه ويطعن وقوله تنقطع الخ هذا في أول

أومن حيث أن قتل الواحد قتل الجميع  
 سواء في الاختلاب غضب الله سبحانه وما في  
 والغضب العظيم (ومن) أحياءها فكتا  
 أحصى الناس جميعا أي ومن تيب  
 لبقاء حياتهم يعضو أو يمنع عن القتل أو  
 استنقاذ من بعض أسباب الهلكة فكتا  
 فعل ذلك بالناس جميعا والمقصود منه تعظيم  
 قتل النفس واحياءها في القلوب ترهيبا عن  
 التهور ضلها وترغيبا في الهمة عليها  
 (ولقد يناديهم من تحت الأرض لمسر فون) أي بعد  
 بعد ذلك في الأرض لمسر فون  
 ما كتبنا عليهم هذا التشديد العظيم من  
 أجل أن مال تلك الدنيا يؤرسلنا اليهم الرسل  
 بالآيات الواضحة تكذبا للامس وقديما  
 لله يدعي تكا مواضع كثيرة منهم يسرفون  
 في الأرض بالقتل ولا يولون به وبما اتصلت  
 الآية بما قبلها والاسراف الذين يحاربون  
 الاقتدال في الأرض انما جاء الذين يحاربون  
 الله ورسوله أي يحاربون أولياءه  
 وهم المسلمون جعل محاربهم محاربهم  
 تعظيما وأصل الحرب السلب والمراية ههنا  
 قطع الطريق وقيل المكابرة للصوصية وان  
 كانت في مصر (وسمعون في الأرض فسادا)  
 أي مفسدين ويعجزون تصب على الله أو المصد  
 لأن سمعهم كان فسادا فكتا قتل ويسدون  
 في الأرض فسادا (أن يقتلوا) أي قضا  
 من غير صلب أن أفردوا القتل (أو يسلوا)  
 أي يسلوا مع القتل أنه يقتل ويصلب  
 وللمصنفه خلاف في أنه يقتل ويصلب  
 أو يسلب ويترك أو يسلبهم من خلاف  
 (أو يقطع أي يهيم) أي يقطعهم من خلاف  
 قطع أي يهيم يعني وأرسلهم اليسرى أن  
 أخذوا والم يقتلوا

مرة فان عادة طبع الاخر بان (قوله يتقوا من بلد الخ) اختلف في النفي فقال الجبازيون يتقوا من موضع الى موضع وقال العراقيون يسبح ويهبط والعرب تستعمل النفي بمعنى السبح لانه يفارق منه وأمله وقال ابن عربي فيه أقوال فتدل على بلاد وقيل بالبلاد اهد وقيل بالبلد والى الاول ذهب صاحب المحرر من الشافعية أيضا كما قال الشاعر

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها • فلستنا من الاموات فيها ولا الاحياء

اذ احيانا نال السجان يوما لحاجة • عجبنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا

واستدل به بأن المراد جزوه ودفع شره فاذا نفي الى بلد آخر لم يؤمن ذلك منه واخرجه من الدنيا غير ممكن ومن دأب الاسلام غير جائز فان حبس في آخر فلا فائدة منه اذ حبسه في بلده يحصل المقصود وهو أشد عليه وقوله بحيث لا يكون من القرار في موضع المراد أنهم بشردون ويقرقون بحيث لا يجتمعون في مكان كسرا أشوكهم بالتفريق (قوله وأوفى الآية الخ) أي هي للتقسيم واللفظ والتشعر المقدس على الصحيح ومن قال بتغيير الامام جعلها بتغييره في الاول علم بالوحى والا فليس في اللفظ ما يدل عليه دون التغيير ولا نفيها الجزية مختلفة مغلظة وخفة فوجب أن تنفع في مقابلة جنابيات مختلفة ليكون جزاء كل سبعة سنة مثلها ولا نه ليس للتغيير بين الاغلق والاهون في جنابة واحدة كغيره في والظاهر انه أوفى الله هذا التوسيع والتفصيل وما قيل أن التغيير بالنسبة الى الامام والحاكم فانه يشهد ما يريد منه اوسع ملاحظة الجنابات واستحقاقه اصح من غير تراص الخصمين بعينه (قوله لهم شري في الدنيا الخ) قال النووي رحمه الله تعالى اذا اقتصر منه وعرف كذب يكون مستحقا لذلك وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من ارتكب شيا فوقع به كان كفارة في دفعه سقوط الاثم عنه وأن لا يعاقب في الاخرة فأجاب بأنه يكره عنه حق الله وأما حقوق العباد فلا وهنا حقائق لله والعباد فظهر وقوله مخصوص الخ لأن القصص لا يسقط بالتوبة ثم انهم لهم في الدنيا عذاب وشري وكذا في الاخرة فاقصر في الدنيا على الاخرة لانه أعظم من عذابها واقصر في الاخرة على هذا لانه أشد من الاخرة وقوله لعظم ذنوبهم راجع الى عذاب الدنيا والى الاخرة ووجه دلالة أن الله غفور رحيم عليه أنه لا يعفو عن حقوق العباد بل عن حقوقه وقوله يسقط بالتوبة الخ إشارة الى محض القصة لغيره من القصص (تنبيه) قال شيخنا الذي ابن حجر الهيتمي قول المصنف رحمه الله تعالى يسقط بالتوبة الخ كلام ظاهر الفساد لأن التوبة لا تدخل لها في القصص أصلا فلا تصور به بقية كونه قصاصا لا شرعيا وجواز لا فانفسر الى ان التوبة لا واجب مطلقا وألا علم فان طلبه منه الولى وجب والا لم يجز من حيث كونه قصاصا ولا اجازا ووجب من حيث كونه حدا وادب فبعضهم بما لا يوافق المذهب فتأمل وقال شيخنا ابن قاسم ادعاه الفساد ظاهر الفساد فانه لم يدع عا ذكروا وانما ادعى أن هذا خلا في مسقطا لقتل قصاصا وهو وجوبه وقوله اذ لا يتصور الخ قلنا لم يدع أن هذا حق وجوب وجواز هذا القيد بل ادعى أن في حالتيه في نفسه وهو صحيح على أنه يمكن أن لا يتبين ذلك القيد لكن باعتبارين باعتبار الولى واعتبار الامام اذ اطلب منه وقوله ان تقرر الخ كلام ساقط ولا شأن أن النظر اليه باعتقائنا بوجوب حالتيه قصاصا وقوله فتأمل تأملنا فوجدنا كلامه من تأمل في التأمل انتهى (قوله وان لا) في قطع قطع المسلمين الخ قبل عليه المراد بالتوبة التوبة التي من قطع الطريق ولأن تأملها في سقوط الحد بعد القدر وشوا كانت من الكافر والمسلم وأما نوبة المصنف الكافر مسقطا لجميع ما كان قبل التوبة فمعلوم من غيره هذا الموضع واعلم أن مراد المصنف رحمه الله تعالى ما فسده في كتاب الاحكام من محاربة الله ذهب قوم من النسل الى أنها انما تستعمل في الكفار غير قال به جل هذه الآية على أهل الردة ورد بأنه ورد في الاحاديث اطلاقها على أهل العصاة أيضا وأنه لا خلاف بين النسل والخلاف في أن هذا الحكم غير مخصوص بأهل الردة وأنه غير قطع

(أوتقوا من الارض) يتقوا من بلد الى بلد بحيث لا يمكن ومن القرار في موضع ان اقتصروا على الاثابة وفسر أبو حنيفة الذي بالمس وأوفى الآية على هذا التفصيل وقيل انه لتغيير الامام خصم بين هذه العقوبات في كل طالع طريق (قوله لهم شري في الدنيا) دلل وضحية (راهم في الاخرة عذاب عظيم) لعظم ذنوبهم (الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) استقنا مخصوص بملحوظ حق الله سبحانه وتعالى ويدل عليه قوله تعالى (فاعلموا أن الله غفور رحيم) انما القتل قصاصا فالاولى لا يسقط بالتوبة وجوبه لا جوارزه وتشديد التوبة لا تقدم على القدر وتدل على أنها بعد القدرة لا تسقط الحد وان استقطب العذاب وأن الآية في قطع المسلمين لأن نوبة المشر كتر لرأى عنه للعقوبة قبل القدرة وبهذه

الطريق وان كان من أهل الله وحكي عن بعض المتأخرين ومن لا يعتمد به أن ذلك مخصوص بالمسكين  
وهو قول ساطق ودون خالف الامة واجماع السلف والخلف ويدل على أن المراد به قطاع الطريق من  
أهل الله قوله تعالى الا الذين تابوا الخ ومعهم أن المرتدين لا يختلف حكمهم في زوال العقوبة عنهم  
بالتوبة بعد القدوة كابسقاطها عنهم قبل القدرة وقد فرق الله بين توبتهم قبل القدرة وتوبتها وأيضاً  
فإن الاسلام لا يسقط الحد عن وجوب عليه وأيضاً ليست عقوبة المرتدين كذلك والاية وان زلت في  
الاصح مما من العرين وغيرهم فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومما دلت عليه الآية  
تعالى وهذا القول الذي ذهب اليه بعض المفسرين لكن في عبارة اجمال ومما حجة فلا بد عليه  
ما أورده هذا المعترض (قوله أي ما تنوعلون به الى ثواب الخ) يشير الى أن الى متعلقة بالوسيلة وهي صفة  
لا مصدر حتى يتبع تقدم معموله عليه وقيل انه متعلق بالفعل وقوله وفي الحديث الخ ان أراد به أنه هنا  
بهمذا المعنى فغير ظاهر لعل الخ لاجاره ولانه ورد في الحديث كما رواه مسلم وغيره منزلة في الجنة جعلها الله  
لعبدين عباده وارجوا أن يكون أنا أسألو الى الوسيلة فهو يقتضي أنها غير المذكورة هنا  
لاختصاصها بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والجواب أنه شأن لبعض افرادها بطريق التنزيل القليل  
والاعداد الظاهرة ظاهرة وأما الباطنة فالقوى الشهيرة وقصوها (قوله واللام متعلقة بمحذوف  
الخ) أي لا يلقندوا لاله لانه خبر أن بعد ملو من هب ان أحد هما ما خناره المصنف رحمه الله  
تعالى أنها فاعل فعل مقدور وضعه لما في الأرض ومثله وجد لما ذكره وارجوا الضمير يجري اسم  
الاشارة فتخصفه في سورة البقرة (قوله أولان الواو في مثله يعني مع) فيترجى حديثه من جمع الضمير  
وهو ما في الأرض المصاحب مثله كما تقول جاء زيد وهذا ضاحك كونه يكون تأكيدها وهو حال  
كذا في الكشف وجعل الناصب ثبت المقدور بعد ملو وكذا حكم الضمير بعد المفعول معه الافراد  
وأجاز لا يخفى أن يعطى حكم المتعاطفين فيخفى ضميره وقال بعض النحاة الصريح جوازه على أنه ورد  
بأنه لا فائدة في قوله معه حيث أن كل الضمير وان كان مثل بأن يكون مثلاً فيفسد وأما كون  
العامل فيه ثبت فليس يصح لان العامل في المفعول معه هو العامل في المصاحب كما شرحوا به وهو  
ما لا ضمير له وحاشي ختمها ليس عامل فيه ثبت المقدور وأما محضته على تقدير جعلهم أو متعلقه على ما قيل  
وكلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل له وهذا أسقط ذكر العامل المذکور وفي الكشف ممنوع أيضاً  
كما نقل عن سيوطه رحمه الله أنه قال وأما هذا فكأنه لا يذكره ولا حرف فيه معنى فعل  
حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل فصرح بأن اسم الاشارة وحرف الجر والتعلق لا يعمل في المفعول معه  
ومن النحاة ما قيل ان المصنف رحمه الله تعالى أعرض عن كونه مفعولاً له وقال ان الواو فيخفى  
مع زيداً من قيل كل رجل وضعت رداً على ما قاله الخنثري وهو فاسد من وجوه لا مثله يلزم فيه  
المطابقة ولا بد من كماله بل يقل ولما قد واصل أنه أنخصر لان هذا أبلغ ادعاء له أنهم حصلوا ما في  
الأرض وملكوه بقصد القديس لا يقبل منهم ذلك قتال (قوله تقتل لزوم العذاب الخ) قال القصب  
أي كناية عن لزوم العذاب فان لزوم العذاب من لوازمه أن ما في الأرض جميعاً ومثله ملو قد رواه  
منه لا يقبل منهم قلنا كانت هذه الجملة بل هذه الملازمة لازمة لزوم العذاب غير أنها بها تكون كناية  
ولعل القتل يطلق على المكاباة إذا كانت القتل وقال الضمير لا يريد به الاستعارة التورية بل أراد  
مثال وحكم بفهم منه لزوم العذاب لهم أي لا يقصد هذا الكلام إثبات هذه التورية بل أراد  
الذهن منه الى هذا المعنى وبهذا الاعتبار يقال كناية ويترك تنزيهه على القتل الاصطلاحى بأن يقال  
سالمهم في حال التقصير عن العذاب بمنزلة سالمهم لانه أمثال ما في الأرض ويصالحون بها التفضل  
من العذاب فلا تقتل منه ولا يخلص فقد علت أن القتل هنا محتمل لثلاثة معان (قوله وقرئ  
يخرجوا) يعني يجهولوا وجه المبالغة افادة الاعية الثبوت مع زيادة الباء للتأكيد وقد مره

(بأيها الذين آمنوا اتقوا الله واتقوا إليه  
الوسيلة) أي ما تنوعلون به الى ثواب الخ  
منه من فعل الطاعات وتزول الهامى من  
وسل الى كذا اذا تقرب اليه وفي الحديث  
الوسيلة منزلة في الجنة (ويجهدوا في سبيله)  
يجاهدون في سبيله الطاهرة والباطنة وتعالى  
تخلصون فالوصول الى الله سبحانه وتعالى  
والله وكرامته (ان الذين كفروا لو ان  
لهم ما في الأرض) من صنوف الاموال  
جميعاً ومثله مع لبقندوا به (واللام  
لا تشبه) من عذاب يوم القيامة (واللام  
متعلقة بمحذوف يستعمله اذا التقدير  
لأنه ان لم يمانى في الأرض وتوحيده الضمير  
في به والمذكور سبحانه املالاً لانه يجري  
اسم الاشارة في مفعوله تعالى هو ان يبين  
ذلك أولان الواو في مثله يعني مع ما قيل  
منهم) جواب لو ولو عاقب في سبيله خبر ان  
والجملة تقتل للزوم العذاب لهم وأنه لا دليل  
لهم الى الخلاص منهم (ولهم عذاب اليم)  
تخرج بالضم ومنه وكذلك قوله (يخرجون  
أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها  
ولهم عذاب عقيم) وقرئ يخرجون  
أخرجوا عما قال وما هم بخارجين يدل وما  
يخرجون للخلاص



زيادة وضع في ما أبان باسط يدي اليك (قوله جلتان عند مسيو به الخ) في الكشف رفعه ما على الابتداء  
والخبر محذوف عند مسيو به رجه الله تعالى كانه قيل وفيما فرض عليكم السارق والسارقة أي حكمهما  
وجه آخر وهو أن رفعه ما بالابتداء والخبر فاقطعوا أيديهما ودخلوا النار لمنعهما معنى الشرط لأن  
الغنى والندى سرق والتي سرق فاقطعوا أيديهما والاسم الموصل يشعن معنى الشرط وقرأ عيسى بن  
عمر بالنصب وفضلها مسيو به على قراءة العامة لاجل الامر لأن زيد فاضربه أحسن من زيد فاضربه  
وهذا لما وقع فيه ضبط في الكشف هنا وفي سورة النور وفي التفسير الكبير فيه كلام لانساس لهم إذا  
القتل مع طوله والندى سين لك مقراء وإن لم يفهموا كلام مسيو به رجه الله ما في الاتصاف حال رجه  
الله المستقرى من وجوه القراءات العامة لا تتفق فيها أبد عن العدو عن الاضغ وجدير بالقرآن  
أن يصح أن يفهم الوجه وأن لا يتجاوز الاضغ ويشقل عليه كلام العرب الذي لم يصل أحد منهم إلى  
ذروه فصاحته ولم يتابع بأحد اجاب مسيو به رجه الله سبحانه عن اعتقاد عرائنه عن الاضغ واشتال  
الشاذ الذي لا يعد من القرآن عليه ونحن نورد كلام مسيو به لتضخم برامته مسيو به رجه الله تعالى من  
عهده قال بعد أن ذكر المواضيع التي يختار فيها النصب انه متى بن الاسم على فعل الامر فذلك موضع  
اختيار النصب ثم قال موضعاً لا متنازع هذه الآية عاها اختار فيه النصب وأما قوله تعالى والسارق  
والسارقة الآية والزانية والزاني الخ فإن هذا لم يبن على الفعل ولكنه جاء على مثال قوله تعالى مثل الجنة  
التي وعد المتقون ثم قال فيها أنهار منها كذا يريد مسيو به رجه الله تعالى فبعض هذا لا ين على المواضيع التي  
بين اختيار النصب فيها وجه التميز أن الكلام حدث بختيار النصب يكون الاسم فيه مبنياً على الفعل  
وأما في هذه الآية فلا ين على فعله فلا يلزم فيه اختيار النصب ثم قال وأما موضع المثل للحدث الذي ذكر  
بعده فذلك وأخبار وقصص أفكاه قال ومن القصص مثل الجنة فهو مجمل على هذا الأضغ وانه  
أعلم فذلك الآية والزانية والزاني لما قال جل ثناؤه سورة أنزلناها وفرضناها قال في الجاهل القرائن الزانية  
وإزاني ثم جاء فاحذر وبعد معنى الرفع فيه ما يريد لم يكن الاسم مبنياً على الفعل المذ كونه بعد بنى على  
محذوف متقدم وجاء الفعل طارئة ثم قال كما جاءه وكأنته خولان فأنك قناتهم لجاء بالفعل بعد أن عمل  
فيه المحضر وكذلك والسارق والسارقة أي وفيما فرض عليكم السارق والسارقة وإنما دخلت هذه  
الأماء بعد قصص وأحاديث وقد قرأنا السارق والسارقة بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت هذه  
من القوة ولكن آيت العامة الالرفع يريد أن قراءة النصب بـ الاسم فيها مبنياً على الفعل غير معتقد  
على ما قبله فكان النصب قد بـ بالنسبة إلى الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل لا على متقدم وليس معنى أنه  
قوي بالنسبة إلى الرفع حيث يعتقد الاسم على المحذوف المتقدم فانه قد بين أنه يخرج عن الباب الذي  
يختار فيه النصب فكيف يفهم منه ترجيح عليه والباب مع القراءتين مختلف وإنما يقع الترجيح بعد  
التساوي في الباب والنصب أرجح من الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل والرفع متعين لأقول أرجح  
حيث يبنى الاسم على كلام متقدم وإنما التيسر على الترجيح مسيو به من حيث اعتقده أنه  
باب واحد عنده ألا ترى إلى قوله لأن زيد فاضربه أحسن من زيد فاضربه حيث رجح الترجيح على الرفع  
حيث يبنى الكلام في الوجهين على الفعل وقد صرح مسيو به بأن الكلام في الرفع يبنى على الرفع يبنى على  
كلام متقدم ثم حقق مسيو به هذا المقدار بأن الكلام واقع بعد قصص وأخبار ولو كان كأنه الترجيح  
لم ينتج إلى تقدير بل كان رفعه على الابتداء ويجعل الامر خبره كما عربه الترجيحى فالنصب على وجه  
واحد وهو بناء الاسم على فعل الامر والرفع على وجهين أحدهما ضعف وهو الابتداء وبناء الكلام  
على الفعل والآخر قوي بالغ كوجه النصب وقد رفعه على خبر ابتداء محذوف دل عليه السياق  
وإذا تعارض وجهان في الرفع أحدهما قوي والآخر ضعيف تعين القراءة على القوي كما عربه  
سيو به رجه الله ورضى عنه وإنما قلنا كلامه برهنة لأنه كله كقائله وما محاسن شيء كحسنه

(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)  
جلتان عند مسيو به إذا التقدير فيما قيل  
عليكم السارق والسارقة أي حكمهما

ولا عطر بعد عروس وناهيك بتمام لم يفهم مثل الزمخشري والامام ولنا فيه زيادة تحقيق في سورة  
النور (قوله وجعله عند المبرد الخ) هذا كلام ابن الحاجب بعينه وكتوبه جليين  
عند سبويه لأن تقديره مما يلي عليكم حكم السارق والسارقة وهذه جملة اسمية وقوله فاقطعوا حلقه  
فعلية مفسرة فلذلك الحكم وأما المبرد فذهب إلى أن القائل بـ هي التي يعمل ما بعدها فمما قبلها كما في  
وربك فكبر ليصح النصب بالنصب لما بعدها وانما هي الفاء الجزائية الداخلة على الخبر لتضمن المبتدأ  
معنى الشرط بناء على أن اللام موصولة لاحرف تصريف كما في المؤمن والكافر كما لم يقصد به معنى  
الجدوث والمعنى الذي سرق والتي سرت فاقطعوا الخ ومثل هذه الفاء بمنع العمل بالاتفاق والآخر في  
هذا الموقع يقع خبر المبتدأ لا تأويل وليس من قبيل زيد فاضربه لم يكن في الحقيقة شرطاً جزواً مثل  
ان سرق فاقطعوه كذا قال الصريح يرتفع عن المبرد وفيه نظر لأن هذه الفاء زائدة وكونهم مجتمعين  
العمل بالاتفاق لا يظهر وجهه وأيضاً أن الموصولة قال الخ لا تقع في خبرها الفاء فليصر هذا  
النقل فإن في النفس منه شيئاً وقوله لتضمن ما أي السارق والسارقة وفي نسخة لتضمن أي الخ لا تأويل  
أولى (قوله وقرئ بالنصب وهو المختار الخ) فيه بحث لأنه إن أراد أنه مختار عند القراء فليس كذلك  
لأن القراءات المتواترة على خلافه وإن أراد عند النسخة فقد عرفت أن سبويه يقول إن الرفع أقوى وإنه  
عنده من باب الاشتغال وإن أراد عند المبرد فذهب المبرد أن المبتدأ لتضمن معنى الشرط لا يحتاج  
خبره إلا مرمى إلى تأويل ولم يدخل السارقة في السارق تعظيماً كما هو المعروف في أمثاله لأنه ليسان الحد  
الذي يحافظ فيه على ترك ما يدور الشبهة وما ذكره في السارقة وشروطها عما كتبت به الفروع وقوله  
صلى الله عليه وسلم القطع الخ أخرجه الشنغان عن عائشة ونقله قطيع السدي في ربيع دينار فصاعداً  
(قوله والمراد بالإيدي الأيمان) يؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله عنه الخ) وضع الجمع موضع المثنى  
إشارة إلى قاعدة ذكرها النحاة وهي أن كل برأين أضاف إلى الكل لفظاً أو تقديرًا أو كما عرفت من من  
صاحبه مما جاز فيها ثلاثة وجوه الجمع وهو الأصح ثم الأخراد ثم التنسية واختلوا أي إلا آخرين  
أفصح فقبل الأول وقيل الثاني واحتزوا بالجزأين عا ليعجز عن خود أديهما فانه لا بد من تنبيه لأن  
البس وكذا أن أفراد من الإضافة كالذين لذلك واحتزوا بالقردين من نحو فقأت عنده ما فانه لا بد من  
التنبيه لألباسه في الأفراد وما نحن فيه من هذا القيد فكان اللازم تنبيه على الأصح فأشار إلى  
جوابه بأن البديهة بمعنى العين كما قرئ به فهي مفردة فلذا جعلت كالقوب مع أنه لا يسر به فيجمع  
والأفراد كما ذكرنا وما قيل إن العين من كل شخص واحدة بخلاف اليد غير وارد لأن الدليل دل على أن  
المراد من اليد بيد مخصوصة وهي العين وقد دل الشرع على ذلك أيضاً والرسخ بضمين وضم فسكون  
المفضل الذي بين الكتب والساعد والحديث دليل على معنى اليد وانها اليد العين أيضاً (قوله  
منصوبان على المفعول) حال التصريف تلك اللفظ أشار بأن القطع للجزأين والتكالل للكل والمفعول  
عن المعاودة ~~هـ~~ وانما ذكر هذا بناء على أنه لا يجوز تعدد المفعول بدون حذف واتباع لانه  
على معنى اللام فيكون كعلق حرفي جزمي بعمل واحد وهو محذوف وقد صرح أبو حيان واعترض  
على هذا الأعراب به فأشار المحقق إلى دفعه وقد سبقه إليه الحلبي ونقل عن بعض النحاة أنه أجاز تعدد  
المفعول فلا يراد السؤال رأساً وقد دفع أيضاً بأن التكالل نوع من الجزاء فهو يدل منه وعلى ما ذكره  
الصريح لم يكون مفعولاً متداخلاً كالحال المتداخلة وهو حسن وإذا انصاع على المصدرية فهما اما  
مصدران لا تقطعوا من معناه أو لفظ مفعول من لفظه وقد جوز فيه الحلبي أيضاً (قوله من السارق)  
يشهد إلى الجمع سارق ومن القريب أنه نقل عن أبي رضى الله عنه أنه قرأ والسرق والسارقة بترك الالف  
وتشديد الراء فقال ابن عطية رحمه الله تعالى إن هذه القراءة تصحف لأن السارق والسارقة كتباً بدون  
ألف في المحذف وقيل في توجيهها أنهم جامع سارق وسارقة لكن فاعله لم يقل فيه في جمع الموءن السالم

وجهه عند المبرد والقاء للبيضة دخل الخبر  
لتضمنه معنى الشرط إذ المعنى والذي سرق  
والتي سرت وقرئ بالنصب وهو المختار في  
أمثاله لأن الإشهاد لا يقع خبر الإخبار  
وتأويل والسارقة أخذنا من حرف التأني  
فوجب القطع إذا كانت من حرف التأني  
ربيع دينار وما يابيه لانه عليه الصلاة  
والسلام القطع في ربيع دينار فصاعداً  
ولعلماء خلاف في ذلك لأحد بشوهد فيه  
وقد استقصيت الكلام فيه في شرح المضايح  
والمراد بالإيدي الأيمان ويؤيده قراءة ابن  
مسعود رضي الله عنه أيمانها وذلك  
سأع وضع الجمع موضع المثنى كما في قوله تعالى  
قد صفت فلربما كثرة تنبيه المضاف إليه  
والداسم لتمام المفعول ولذلك ذهب الخواص  
إلى أن القطع هو المكتوب والجمهور على أنه  
الرسخ لانه عليه الصلاة والسلام في سارق  
فأمر بقطع عينه منه (جزأين كما بينا كلاً  
من إله) منصوبان على المفعول أو المراد  
ودل على فعلهما فاقطعوه (واقعه عن زركلي  
فمن تاب من السرقة (من بظله) أي  
بعد سرقة

(وأصلح) أمره بالتقوى عن التعمات والعزم على أن لا يعود إليها (فإن الله يحب عليه أنaque غفور رحيم) يقبل توبته فلا يعذبه في الآخرة أما القطع فلا يقطع به أحد الا كثرين لان فيه من المسروق منه (أل تعلم أن الله ملك السموات والأرض) (٢٤٣) الخطاب للنجي صلى الله عليه وسلم ولكل

فقد ولم يسمع فعله في الجمع أصلاً فقولهم إنها صفة مباغلة لكان أقرب فأنقذه وقوله أما القطع فلا يقطع بها خبرهم إلا آخره أي إذا لم يقطع في الأصل لا يقطع حق العبد في الآخر وأن جازم مقطوع من الله والبركات حقوق العباد والحكام وقوله والعزم أشار إلى أن الإصلاح هنا إصلاح النفس بالزينة وهي الندم والعزم على عدم العودة كما هو وأنه إذا تاب تاب عليه أي قبل فرتبه وعزم الخطاب لكل واقع عليه من تحقيقه وفي الأحكام لا ينال العزم إلا في شرع من قبلنا كان جزاء السارق استرقاقه قتل كان ذلك لأن زمن موسى عليه وسلم فعلى الأول شرعنا ما نحن عليه وعلى الثاني مؤكد للفتح كما سأل في سورة يوسف (قوله قدم التعذيب على المخترع) يعني كان الظاهر عكسه لأن الرحمة السابقة على العقاب كما في حديث سبقت رحتي غشبي وهاشكس لأن التعذيب لله مصر على السرعة والمخترع فلتا بغيره فقدمت السرعة في الآية وألا تذهب كبريت التوبة بعد ههنا

هذا إلا حق في ترتيبه السابق أو المراد بالتعذيب القطع والمخترع التعبد من حق الله والأول في الدنيا والآخر في الآخرة في معنى ترتيب الوجود وألا أقام مقام الوعد فالواو هذا أقرب (قوله أي صنع الذين يقولون الخ) لما كانت ذنوبهم لا تخفى وما يخفى من فعلهم أنه ذكر وهو ما يتقدر منصف أو على أن الاستناد بحجزي وأنه أسند ما انفصل إليه أياه وأنه لا قائل له حقيق (قوله أي في إظهاره إذا وجدوا الخ) إنما قال ذلك لأن الماتقين كفرة وذلك لإظهاره بالآثار والأكابر المجاهرين لنامتقين وعدم تعلق السابق بمظاهره لفتوا بمعنى وقوله والعطف أي على فالواو بمعنى لا يجوز ذلك لاتبال بهم كما ساءوا من الخشوع وحزنه ليس ثلوعهم بل خشعة عليهم حيث لم يوفقوا لله دابة (قوله خير محذوف الخ) رجع عطف من الذين هداوا على من الذين قالوا آلهة أخرى فماتعين على العلم فهذا يدل على أنها ليست بمنزلة من آمنوا حينئذ خير من حيث محذوف ولا م للكتب والتقوى كما في قوله تعالى فقال لم يريد وأما فضيحه معنى القول ففضيظها فانه يقتضى أنه أعاصى بالقبول لتعديده باللام وقد قال الزاج فقال لا تسجع من فلان أى لا تقبل ومنه مع الفعل جده أى تقبل منه جسده وكلام الجوهري بضالعه أيضاً ويقتضى أنه ليس منيباً على التزين وعلى الوجه الآخر مفعول محذوف واللام للتعليل وخبرهم المقدور جزؤه المنصرف منه الله تعالى وجهه وهما بمعنى لأن الذين يسارعون الترشدات وفى الكشف والذين هداوا وأورد على التفتين أيضاً أن القول منع من نفسه كما في كتاب اللغة فقال قبله كعله وتقبله واللام بعد السماع معنى القول بمعنى من كافي جمع الفعل جده وتدخل على السمعوع منه لا السورع (قوله والمعنى على الوجهين) أى الوجهين السابقين في دعاء من للكتب من كون اللام متعلقة بتلغنه القول واليه أشار بقوله مصفون لهم فأيون كلامهم وكونها للتعليل ومفعول محذوف واليه أشار بعباده وزاد وجهاً آخر وهو كون جماعون الثاني نأ كيد الأول واللام متعلقة بالكتب ولا محاربتين الوجه الثاني هنا هناك كما هو لأن المراد جماعون مثلاً الكلام الصادر منك (قوله من بعد مواضع الخ) في الكشف يجوزون الكذب بعبادته ويرى بوجه من مواضع التي وضعه الله فيها لم يولونه بفسر مواضع بعد أن كان ذا مواضع قبيل مضامه قال في سورة التوبة وأما من يعلموا ضلعتى أنه كانت مواضع هوقن بأن يكون فيها تخفى سره فتركوه كالتريب الذى لا موضع بعد مواضع وقيل يعنى أنه تنبيه على الفرق بين عن مواضع ومن بعد مواضع فإن معنى الأول يجوز الآلة والثاني الإزالة عن مواضع وهذا مراد المصنف رحمه الله تعالى بقوله أى يعلمون أن الله عليه ووجوه اعراب الجلة خفية عن السيان (قوله يرى أن شرهما من خير الخ) معاد شرهما على زعمهم وهذا الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل عن أبي هريرة رضى الله عنه وليس فيه أنهم جامن خير وزاد فيه في الكشف أن ابن عمرو بإحدى هذه التهمة وترك المصنف رحمه الله تعالى لأنه لم يصبح إسلامه بل خلافه والتصحيح تسويد الوجه من الجملة وهي التهمة ويقال له تصحيح أيضاً قوله وأن تبتدأ المحرف أى الزوال عن موضعه قال

بشریہ و کائنات میں فکر و ارجمت کا راسخوہامع و ربط منہم الیٰ بن قرظۃ لب۔ اے انوارِ رسول اقدس صلی اللہ علیہ وسلم عنہ و قالوا ان امریکہ بالجلد  
والتعمید فاقبلوا ان امریکہ بالرحیم فلا نامرهم بالرحیم فاقوا عنه فجعل ابن صوریٰ حاکمینہ و بینہم

وقال له أنشدك الله الذي لا اله الا الله والذي  
خلق السموات والارض ودفع قوة بكم الطور  
وأشماكم وأغرق آل فرعون والذي أنزل  
عليكم كتابه وحملناه وحملناه بقدرة  
الزبرج علي من أحسن خالق فأنتم قوشوا  
صاحبه فقال خفت ان كذبته أن  
ينزل علينا العذاب فأمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالزنتين فرجعا عند باب المسجد  
(ومن برداه فثنته) ضلالتة وفضيحه  
(فلن قل له من الله شأ) فلن تستعلم من  
الله شأ في دفعها (أرسلت الخ من برداه أن  
يظهر قلوبهم) من الكفر وهو كآثر نص  
على فساد أول المعتزلة (لهم في الدنيا خزي)  
هو ان بالجزية والنفوس من المؤمنين (ولهم  
في الآخرة عذاب عظيم) وهو الخلود في النار  
والضيق للذين هادوا ان استأنف بقوله  
ومن الذين والانفاقر يقين (صهاعون  
للكذب) كره لقتاكيد (أكلون  
قسيبت) أي الحرام كالأشياء من سمته اذا  
استأنف لانه مسهرت البركة وأقر أن كثير  
وأبو عمرو السكاكي ويقوف في المواضع  
الثلاثة بضعين وهم الثقات العنق والعنق  
وقرى بضع النسيب على لفظ المصدر (فان  
جاولك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) تخيير  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تمحاكروا  
السنة بين الحكم والاعراض ولهذا قيل لو  
تمحاكم كآيان الى القاضي لم يجب عليه الحكم  
وهو قول الشافعي والأصح وجوبه اذا كان  
المترافعا أو أدهما ذمالا لالترافعا للزينة  
عنهم ودفع الظلم عنهم والآية ليست في أهل  
الذمة وعند أي حقيقة يجب مطلقا (وان  
تعرض عنهم فلن يضروك شيئا) بأن يعادوك  
لاعراضك عنهم فان الله سبحانه وتعالى  
يعصمك من الناس (وان حكمت فاحكم  
بينهم بالقسط) أي بالعدل الذي أمر الله به  
(إن الله يحب القسطين) فيصنعهم ويصطم  
شأنهم

الطبي ربه الله تعالى انه ليس يقول لهم بل وضع موضع عقولهم كما ترى قوله أنقلنا المسيح عيسى بن  
مريم رسول الله وهو ظاهر ولا وجه لما قيل ما المانع من أن يكون معه ولهم فأنهم كانوا عابدين بالعرف  
ومعترفين فقاتل وقوله أنشدك الله قسم وأقسم عليه صهاعون من حال بني اسرائيل وموسى صلى الله  
عليه وسلم معايرفة تأكيدا ويحضر بشاعلي عدم مخالفته وقوله على من أحسن أي تزوج لأنك جيران  
الاحسان الشريفي في الكافر صهاومذ كورفي الفروع وهو جهة على أي حقيقة في اشتراط الاسلام الآن  
يقال كان ذلك قبل نزول الجزية أو كان على اعتبار بشرية موسى صلى الله عليه وسلم (قوله من الله)  
أي شأ آخر يخالفه من الله أو من بدلية وقوله وهو كآثر نص على فساد أول المعتزلة يعني في أن أفعال  
العباد خيرها وشراها بإرادة الله وهو رد على الخشعي حيث رأى الآية بصرحة في خلاف مذهبه  
فقال معنى من برداه فثنته من بردت كعفتونا وسدنا فلا فلي قل له من الله شأ فلن تستعلم من لطف  
الله ووفقه شأ معنى لم برداه أن يظهر قلوبهم لم بردان يخصهم من الطاعة بما يطوره قلوبهم لانهم ليسوا  
من أهلها لعلها أن لا تنفع فيهم ولا تنفع ولا يفتي تصفه فيه كآفال في الاتصاف كبريلىج والحق بلع هذه  
الآية كآثرها منطبعة على عقيدة أهل السنة في أنه تعالى أراد القسمة من القسوتين ولم بردان يظهر  
قلوبهم من دنس القسمة ووضر الكفر لا يجزئهم المعتزلة من أنه تعالى ما أراد القسمة من أحد وأراد من  
كل الاعيان وطهارتها لقلب وأن الواقع من القسمة على خلاف إرادته وأن غير الواقع من طهارة قلوب  
الكفار مراد أن لا يذنبون القرآن أم على قلوب أقفأها إلى آخر ما شنع به (قوله والضيق للذين هادوا  
الخ) قيل الوجه أن يجعل الضيق لا وذلك على التقديرين وصهاون للكذب تأكيدا صريحا قبل أن يظهر  
أنه لعيل لقوله لهم في الدنيا خزي الخ أو طمأنينة لاجده والمراد بالكذب هنا الدعوى الباطلة وقصامت  
ما يقرب به الاجبار ويؤيد الفصل بينهما وأصل معنى السبت الجور والحق أطلق على الحرام لانه محروق  
البركة يقال سبت وأصحه أي أهلكه وأذهبه والصحت بضعين وضم فكور تحفة فاقوتين انتم منه  
وأما بفتح فكور ففسدوا وبه المحسوس كالبصير السعد (قوله لوصاكم كآيان الى القاضي  
الخ) تحقيق المقام كافي كآب الاحكام البصير ربه الله تعالى أن هذه الآية ظاهرة التفسير وعلى  
معارضة لقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله فذهب قوم الى أن التفسير منسوخ بالآية الأخرى  
وأنه كان أولا مختارا ثم أمر بإجاء الاحكام عليهم واليه ذهب كثير من السلف ومنه لا يقال من قبل الرأي  
وقل ان هذه الآية بفتح لم يعقد ذمة والاخرى في أهل الذمة فلا نسخ الا ان يراد به التخصيص فتأمل  
لأن من أخذت منه الجزية بغيره عليه احكام الاسلام وقد روى هذا عن ابن عباس رضي الله عنه  
قال أصحابنا أهل الذمة محمولون على احكام الاسلام في السبوح والموارث وسائر العقود الا في بيع النحر  
والنكاح فأنهم يمترون عليه ويعتدون من الزنا كالسنة فأنهم فهو اعنه ولا يرجون لاهن غير محصنين  
واختلف في منا كآياتهم فقال أبو حنيفة يمترون عليها وتالله في بعض ذلك محمد وزر وليس لنا اعتراض  
عليهم قبل التراضي بأحكامنا في تراشوا بها فراقوا النيا وجب اجراء الاحكام عليهم واعتبر أبو  
حنيفة راضيا بها بأحكامنا في جز الحكم عليها بجبي الآخر وثالله بمجرد حقه تعالى في هذا فلو سلم  
أدهما لازم الاتح حكم الاسلام وهذا مما تحفته في الفروع فان أردت تفصيله فراجع كتاب الاحكام  
البصير والغيب بالذال المجهة المدفع (قوله بأن يعادوك لاعراضك عنهم الخ) يعني أن تعليق عدم الضرر  
بالاعراض باعتبار ما ترتب على عدم الحكم على افاق هو اهم من الدعاو المقتضية لتقصيد الضرر  
فصبر ما كالمعنى ان تعرض عنهم فعداؤك وقصدوا بضررك فانه يصحك منهم وقيل انه المصنف  
ربه الله فسر العصمة في قوة تعالى والله يصحك من الناس بصفة الروح وهي لا تباقي المضرة وأوجب  
بأن مرادها ما يرد هذه العبارة عدم الضرر مطلقا ولم يقصد كتابة ما في الآية من قوة فيصنعهم وبمعظم  
شأنهم اشارة الى أن المراد بالحبسة ما يبرزهم من حفظه هنا وتعليقه كآشأن المحبوب وبه يرتبط بما

قبله وينتظم معه أتم استقام اذ هي ميل القلب وهو في حقه تعالى غير متصور (قوله تعجب من محكمهم من لا يؤمنون به الخ) قبل الاولى انه تعجب من تحكيمهم والتي فان شأن التحكيم الرضا بحكم الحكم كاتسار اليه كلمة الاستعانة به وليس هذا بخارج عن كلام المفسر رحمه الله تعالى لقوله فيما بعد انه داخل في حكم التعجب لكن سقوة ليس على ما ينبغي (قوله وان جعلنا ميتة افن شعرها المستكن فيه) أي في الظرف وهو عندهم لأن الحال من الميتة الا يصح عند سيوفه وقيل وقعها بالظرف خفيف لعدم اعتقادهم وهو سهل ولا يمتد إلى ذى الحال كما في الدر المنصور لكن قال الضرر جعل التوراة مرفوعة بالظرف الممتد بالواو ومحل نظر وجهه النظر أنها تحصل جهة مستقلة غير معقدة وأنه لا يقرن بالواو ولم يلتفت الى هذا النظر المعرب وانما أول تأنيث التوراة لانه اسم أجنبي وجاء التأنيث انما يعتبر تأنيثها في العرف فاشأرالى أنها بعد التعريب عولت عاملة الاسماء العربية الموازنة لها والموازاة المارة والودادته ملا الا رجوعه لبيان أوصوت حركتها وتكون بمعنى الجلبة وقد ذكره الازهرى فقول الطيبي لم أجده في كتب القصة لا وجهه (قوله وهو عطف على محكمونك داخل في حكم التعجب) لأن التحكيم مع وجود مانسه الحق المنفي عن التحكيم وان كان محلاً للتعجب والاستعداد لكن مع الاعراض عن ذلك تعجب وضيقه للكتاب وقوله لآخر اضهر إشارة إلى أن عدم الرضا بحكمهم الله كفر وعلى الوجه الثاني فالكفر ظاهر وقوله يهدي إلى الحق إشارة إلى تيسيره وبيان متعلقه واستعارة النور والدين ظاهر ويصعب في مدي ويكتف بالياء والتاء على أن الضمير للتوراة قال التعريب وهو أولى والجملة بيان للجملة أعني تعبا هدى (قوله يعني أنبياء بني اسرائيل الخ) يعني ان شخص فهو ظاهر وانهم عام فالمراد ما لا ينسخ منها على القول بأن شرعهم قبلنا شرعنا وأورد عليه أن قوله الذين هادوا صريح في تخصيصها ببني اسرائيل وكذا قوله الذين أسلموا أن المراد الذين اتقوا والهادوا لم ينسخوا أحكامها وفيه نظر لانه غفلة من كونه متعلقاً بأهل فأن تخصيص الزوال بهم لا يقتضي تخصيص الفعل والصفة مادحة لا مقيدة كسأسي فمما ذكره جواب عن الاستدلال بهذه الآية ما منع من جعلها على وجه آخر (قوله صفة أجريت على التبيين الخ) تبع في هذا الزمخشري يتأمله على ظاهر كلامه وقد قيل هذه الآية المدح انما يكون بالصفات الخاصة التي يتميز بها المدحوح عن دونه والاسلام لام الانبياء فلا يحسن مدح النبي فاولوجه أن الصفة قد تدرك مدحها وتطغى في نفسها والتشويه بها كقدراد تعظيم الموصوف وعلى هذا الأسلوب وصف الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالصالح والملائكة بالايان يتناول على الاتصاف بهذه الصفة لثبت لهم حتى اخوة المشاكلة فيها ولا يقل أوصاف الاشراف أشراف الاوصاف وقال حسان رضي الله تعالى عنه

ما نمدحت محمد بمقاتي • لكن ممدحت مقاتي بمحمد

فالزم ذهب الى هذا لرجحانه فآوون البلاغة في ذكر الاسلام بعد النبوة ولما عصب على أبي الطيب قوله

شمس ضحاها هلال ليها • در تقاصير هازر جدها

فقل من الشمس الى الهلال ومن الدر الى الزبرجد خفت الانس مرض بلاعته وعرفت آدم صنعه ٨١ وفي الفتاح إشارة الى هذا في قوله تعالى الذين يحملون العرش الى قوله ويؤمنون الآية قال وجه حسن ذكره انما وشرف الايمان وقوله والترتيب فيه وذكر في التبيين أيضاً وأورد عليه الطيبي رحمه الله تعالى كلاماً واحداً واذا تركناه وكان القائل بأنها مادمة لا يسلم ما ذكر اليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله مدحهم ولا يلزم ما أوردته المعتبر من ان قد قصد مع المدح فوائد أخرى كالشويه بطور ممة السابن والتبريز بغيرهم وكلام المفسر رحمه الله تعالى يخالف ما ذكره وقول الزمخشري على سبيل المدح قبل المراد به مدح الصفة نفسها وقيل المراد أنها صفة أجريت عليهم على طريق المدح دون التخصيص والتوضيح لكن لا يقصد المدح ليسلزم ما ذكره ثم لم يقصد التعريض والهدى

(وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكمكم الله) تعجب من تحكيمهم من لا يؤمنون به والحال أن الحكم منصوص عليه في الكتاب الذي هو عندهم وتنبه على انهم قاصدون بالتحكيم معرفة الحق وأما في الشرع وانما المطلوب ما يكون أهون عليهم وان لم يكن حكم الله تعالى في زعمهم وفيها حكم الله حال من التوراة ان رفعت بالظرف وان جعلنا ميتة افن شعرها المستكن فيه وتأنيتها للكونين تطهير الموت في كلامهم لفظاً كوما ودودة (ثم يعرضون عن حكم المواق ذلك ثم يعرضون عن حكمكم وهو عطف على محكمونك بكتهم بعد التحكيم وهو عطف على محكمونك داخل في حكم التعجب (وما أوتيتك بلاؤين) بكتهم لا يرادهم منه أو لا دعا بواؤقه ثانياً أولئك وبه (ما أوتينا التوراة فيها هدى) يهدي إلى الحق (ونور) يكتف بها استنبس من الاحكام (يحكمهم بالتيينون) يعني أنبياء بني اسرائيل أو موسى ومن بعده ان قلنا شرع من قبلنا شرعنا مالم ينسخ وهذه الآية تقتضي القائل به (الذين أسلموا) صفة أجريت على التبيين مدحهم وتنويعها بشأن المسلمين وتبريزها باليهود وأنهم يعزل عن دين الانبياء عليهم الصلاة والسلام واقفاهم بهم

بغيره **فكون الطريقة** (قوله متعلق بأئزل) المذكور في قوة أئزلنا سابقا ولا يضر تقدم  
 المفعول ومقتله لانه ليس بأجنبي فلا يحتاج الى القول بأنه أئزل آخره قدرا كقائل وما لعلقه به  
 ونوريلهم عليه الفصل بين المصدر ومفعوله وقوله وهو يدل على تعلقه بصيغته لا بأئزلنا لانه لا يلزم من  
 ائزاله اليهم اختصاصا بهم كآمر وهو صواب عاير وأنباء الذين هادوا والانسائي كونهم أنبياء بني  
 اسرائيل كآمر لا على تعلقه بصيغته لا بأئزلنا وأن هذا وجه آخر يدل على تعلقه باللام قائل والرايون  
 المتسبون الى الرب هم الهادوا وقد تقدم تحقيقه (قوله بسبب أمر الله) الامر يستفاد من السين  
 الله تعالى الطلب وقوله بأن يحتفظوا لسان لحاصل المعنى وان أهم أن مامصة دية كآجوزة بعضهم  
 وقال انه اولى اعمد احتياجه الى تقدير العائد لأن التبيين بين بعين موصوليتها عنده فقله من كتاب  
 الله يقتضيه وقوله بسبب أمر الله يقتضي أن ضمير استحققتوا راجع للذين والرايين والاحبار وجوز  
 وجوه الرايين والاحبار فان كل المستحقين للذين تعين الثاني (قوله رقباء لا يتركون أن ينفروا الخ)  
 شهداء جمع شديد يعني مشاهد وعدي يعني لنفسه معنى المراقبة وسجل الزمخشرى كانوا معطوفا على  
 استحققتوا أي بسبب كونهم أي الرايين والاحبار على كتاب الله شهداء والعائد ضمير عليه والقرض  
 من بيان السببية أن الباء ليست ملغاة في هذا لزم ذات حرفي بمعنى واحد فعمل واحد بل الأولى  
 صلة كافي حكمت بكذا وهذه سببية وان دخلت على شيء واحد بالذات وهو كتاب الله وقوله ينفرون  
 يشيرون إلى أن الشهادة هنا مستعارة للبيان لأن الشاهدين ما يشهد عليه (قوله نهي للكتاب أن ينفروا  
 غير الخ) المراد بالحكماء الحكماء الذين مطلقا وأحكام التوراة فيكون سكينة عما قيل لهم  
 ومعنى يذنبوا يصحكم وإجماع بطيول لا جلهم من المداينة وهي المصافحة واللائحة وهو معنى مجازي  
 كافي الاساس لأن السروخوة اذا دهن لان وقوله تنبذوا لشارة إلى أن مجازها ذكر ولولا ذلك  
 الباس على الذين وقد تم تحقيقه وقوله مستنبها الخ لا يقال كان الظاهر أن يقال وأطلبنا لنعلم  
 ما قبله قبل هذا لأن تقدم النفع على حكم الله حادثة فلذا أدرجه فيه لانه انما خصه بظهوره  
 الكفر عليه لأن مجرد الحكم بخلافه لا يقتضي الكفر (قوله ولذلك وصفه بقوله الخ) لما وصف  
 في هذه الآيات من ليحكم بالكافرين ثم بالظالمين والفاشين اختلفوا فيه فمنه ان عباس رضي الله  
 تعالى عنهما أنما في أهل الكتاب وأن قوله ومن لم يحكم بأئزل الله محضوص بهم وأن الخطاب في قوله  
 فلا تخشوا لهم وعن النبي أن الآية التي فيها الكافرون في المسكين والخطاب في فلا تخشوا لهم وبزعمه  
 أن يكون المسكون أو أحوال من اليهود والنصارى إلا أنه قيل أن الكفر إذا نسب اليهم جعل على التشديد  
 والتعظيم والكفر إذا وصف بالظلم والفسق أشعر بعمق وتقدم فيه فردا المصنف رحمه الله تعالى أنه  
 لحكمهم بغيره وصفوا بهذه الأوصاف الثلاثة وان كان الموصوف واحدا باعتبار ارات مختلفة فلا تكارهم  
 حكمه وصفوا بالكافرين ولوضعه الحكم في غير موضعه وصفوا بالظالمين ونزولهم عن الحق وصفوا  
 بالفاشين أو أنهم وصفوا باعتبار أحوالهم وأحوالهم المنفعة الى الحكم قسرة كانوا على حال  
 تقضي الكفر وتارة على أخرى تقتضي الظلم والفسق وقوله وأطلبنا لنعلم ما قبله على باعتبار  
 أوكل واحدة من الصفات لطاقة محصورة فكون قوله ثالثهم الكافرون للساكنين ما تطلقا وإذا  
 استعمل ذلك (قوله وفرضنا على اليهود الخ) أي فكنا مجازي يعني قدرنا وفرضنا أن القصاص في  
 شريعهم متعين عليهم كآمر حبه في شرح المواقف فقوله ومن لم يذنب فهو كآمره مجازي في شرعنا  
 بالنسبة الى باقي الاثنا فاعا فيهما وفيها متعلق بكنا أحوال أوصفة مصدر محذوف والجار والمجرور متعلق  
 بمحذوف عام أو خاص أي مأخوذة أو مقبولة أو مقبوضة على كل بقدر ما يناسبه وقرأ السكاك العيين  
 وما عطف عليه بالرفع وحز وعاصم بنسب الجميع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالفتح في ما عدا  
 الجرح فرفعوها (قوله جل معطوفة على أن موافق حيزها الخ) في توجيه الرفع اختلاف منه

(الذين هادوا) متعلق بأئزل أو يصحكم أي  
 يصحكون بها في قضاكم وهو يدل  
 على أن التبيين أنبياءهم (والرايون  
 والاحبار) زعماءهم وعلماءهم السالكون  
 طريقة أنبياءهم عطف على السكون (بما  
 استحقوا من كتاب الله) بسبب أمر الله  
 اياهم بأن يحتفظوا بكتابه من التضييع  
 والتصرف والراجع الى ما محذوف ومن  
 قسرين (وكانوا عليه شهداء) رقباء لا يتركون  
 أن ينفروا أو شهداء يبينون ما يخفى من كتاب  
 فعل ابن مسروق (فلا تخشوا الناس  
 واخشوا) يعني لكتابكم أن ينفروا غير الله  
 في سكوتهم وذكروا انها خشية ظالم  
 أو مراقبة كبير (ولا تشعروا يا بني) ولا  
 تشعروا لولا سكنا التي أئزلنا (فما قلنا)  
 هو الرشوة والباطل (ومن لم يحكم بأئزل  
 الله) مستنبها منكرا (فأولئك هم  
 الكافرون) لاستهانتهم به وتزعمهم بأن  
 حكموا بغيره وذلك وصفه بقوله الكافرون  
 والظالمون والفاشين فكفرهم لانكاره  
 وظلمهم بالحكم على خلافه وصفهم بالظالمين  
 عنه ويحذرون أن يكون كل واحد من الصفات  
 الثلاث باعتبار لاضحت الى الامتناع  
 من الحكم به ملازمة لها وألطافة كما قيل  
 هذا في المسكين لاتصالها بظلمهم والظالمون  
 في اليهود والفاشين في النصارى (وكنا  
 عليهم) وفرضنا على اليهود (فيما في التوراة  
 أن النفس بالنفس) أي ان النفس تقتل  
 بالنفس والعين بالعين والاثف بالاثف  
 والاذن بالاذن والسن بالسن) ورفها  
 الى الثاني على أنه اجل معطوفة على أن  
 موافق حيزها باعتبار المعنى

ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تعالى سماه زخري قال أبو علي القارسي الواو عاطفة جله اسم على جله  
 أن النفس بالنفس ~~ممكن~~ من حيث المعنى لأن من حيث اللفظ فإن معنى كتبنا عليهم أن النفس بالنفس  
 قلنا لهم النفس بالنفس فاجله من جهة وقعت ما كتب على بن إسرائيل وجعله بن عطية على هذا القول  
 من العطف على التوهم وهو غير قبيح وقال الزخري الرفع العطف على محل أن النفس لأن المعنى  
 وكتبنا عليهم النفس بالنفس أما لاجرا كتبنا يجري قلنا والآن معنى الجله التي هي النفس بالنفس  
 يقع عليه الكتاب كما يقع عليه القامة تقول كتب الجله وقرأت سورة أنزلنا فقال أبو جحان  
 هذا ثاني وجع أي على وجه الله تعالى إلا أنه جعله من العطف على المحل وليس منه لأن العطف  
 على المحل في مواضع ليس هذا أصلا فالأقول أن النفس بالنفس في محل رفع لأن طالبه مفعول بيل أن  
 وما في حيزها تأويل مفسر منصوب وورد بأن الزخري لم يبين أن أن وما في حيزها في محل عطف على  
 المرفوع حتى يرد عليه ما ذكر انتماء في أن عطف الرفع قبل دخوله فروع العطف عليه كما روي في اسم أن  
 المكسورة وقد سبقه إلى هذا الرد أبو البقاء وجوز العطف على محل اسم أن المتنوعة كال مكسورة  
 ذكره ابن الحبيب وغيره من النحاة وهو الصحيح وقد روي عن ابن الحبيب قوله أنه لم ينسب عليه بأنهم صرحوا  
 به وقالوا أنه أكثر ما يكون بعده علم أو ما في حيزه كقوله

والأفعل أنا أنتم • بغناه ما بقينا في شقاء

وهذا علم أن قول التبرير ولما كان العطف على المحل انما يصير في أن المكسورة دين المتنوعة  
 نزل المتنوعة مناسع الاسم وانظر مرة جله من المبتدأ والخبر ليتين كون أن مع الاسم في محل الرفع  
 مبتدأ وذلك اما بارجا كتبنا يجري قلنا أو بغيره يرفع الخ الكسرة على الجله حكاية مختل من وجوه  
 أحدها أن أن المتنوعة يعطف على محل اسمها كال مكسورة سواء في الجواز والاختلاف وزعم أنه  
 لا يجوز والثاني أنه لا فرق بين إبراء كتب يجري قال والحكاية بها ظاهرا لتكون الأجزاء مجرى  
 القول الثالث أنه لو كان مراد العطف على المحل لم يجرى إبراء كتب يجري القول ولا ساس له  
 ولو جرى مجرى القول لزم حكاية المفرد بفتح أن بعده وكلاهما مخالف للمتنوع هذا لاجرا فتوجه  
 بما ذكره من عدم نقص وقوله على محل النفس بأياه لا حيث دخل على اسم أن (وعندي) أن  
 معنى كلامهم هذا ليس ما ذكره بل مرادهم أن كتب ينسب مفعولا وليس مما يعمل في الجمل فكيف  
 يصح أن يعطف على مفعوله جله على قراءة الرفع ولا بد من ملاخضة العطف عليه لأنه من جله المكتوب  
 عنده كما هو التساوي السببي وكذا دل عليه قراءة النصب فوجهه بأنه على في الجله أما المتعينة  
 القول أو لأنه اعتبر فيه الحكاية ~~ممكن~~ وأنه معناه وما يحكي به وهذا معنى على الخلاف بين البصريين  
 والكويتيين هل الحكاية تقتضي بالقول أو تقي في كل ما يفيد معناه فقول المصنف رحمه الله تعالى  
 باعتبار المعنى يعني باعتبار معنى كتبنا وما تضمنت من القول الذي يصح وقوع الجمل بعدها حتى لو قيل  
 كتبنا عليهم النفس بالنفس أو أن النفس بالكسر مع ذلك فلو طغى هذا ولا حظت بصير المعطوف عليه  
 في معنى الجله أيضا ولما كان الوجهان المذكوران في الكشف متقاربان جعلهما المصنف قولاً واحداً  
 فاقهه فانه لا يتصور كتاباً أو خطاً لا ترا في غيرهما خط أو فخط عشوا (قوله أو مستأنفة)  
 يعني أن هذا جمل اسمية مفعولة على الجله التعليلة فالعين مبتدأ والعين خبره وكذا ما بعده فكون هذا  
 ابتداء ثم يربيع ويومان حكم جديد غير مندفع فما كتب في التوراة وقبل أنه مندفع فنه أيضا على هذا  
 والثابت وكذا العين والعين الخ التوافق القراءتان قال المحلى وهذا مراد الزخري بالاستئناف  
 ومنهم من جعل الاستئناف على التبادر منه وقال أنه جواب سؤال كنه قبل ما حال غير النفس فقال  
 العين بالعين الخ (قوله العين مفعولاً بالعين الخ) أي بقدر كون خاص مناسب لما وقع خبر عنه فإن  
 التي بقاء وفاف وهمزة أفعال العين وانحر افعالها والجمع صحيح وذال محبة وعين مهمل قطع اللفظ

وكذا قيل وكتبنا عليهم النفس بالنفس  
 والعين بالعين فان الكتب والقراءة تقعان  
 على الجمل كالقول أو مستأنفة ومعناها  
 وكذلك العين مفعولاً بالعين والافت  
 بجدوة بالافت

قوله وذال محبة ذكره في القاموس بالذال  
 المعجمة وعبارته المندفع كفتح الحاء  
 والبصير وقطع الانشاء والافت أو  
 الشفة اه

وقد يستعمل لغيره والصبر بالسداد المحلة واللام والميم طع الاذن والقلم معروف في السن ومنهم من  
 قدرا الكون المطلق وقال انه من ادهم وكل هذا بيان لما له المعنى **(قوله اولى أن المرفوع منها الخ)**  
 يعني ان العين عطف على الضمير المرفوع المستقر في الجار والمجرور والواقع خبرا والجار والمجرور بعدها  
 حال ونصف هذا الوجه بأنه يلزمه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ولأنه لا يصح  
 لا يجوز عند البصريين بالضرورة وأما قوله تعالى ما أشركنا ولا آباءنا فقال سيوبه رحمه الله تعالى انه جاز  
 للفصل بلا لا فاعني مقام التوكيد واعترض عليه أبو علي بأن هذا التامس مقبول لو كان الفاصل قبل حرف  
 العطف أما اذا وقع بعده فلا وتطير سيوبه له بحضور الفاضي امرأه غير متجه وردها بن عطية بأن الفصل  
 معتبر بين المطفوف والمطوف عليه وقد حصل هنا وأجاب عنه المستشرق رحمه الله تعالى بأنه مقصود  
 تقديره اذا أصله النفس مأخوذة ومقتضى هي النفس اذا الضمير مستقر في المتعلق المقدم على الجار  
 والمجرور وحسب الأصل وانما تأخر به الحذف وانتقاله الى الطرف وهو يقتضي ان الفصل المقدر  
 يكنى العطف وفيه تطويع على هذا يقدر المعلق على ما يصح العطف اذا وقع النفس مقبولة بالنفس والعين  
 لم يستقم المعنى وانما جعلها حالا مبنية ولازمة لانه لا معنى لقولنا العين مأخوذة حتى يقال العين وهو  
 ظاهر وقيل على هذا انه يبدل من جهة المعنى لانه يكون المعنى أن النفس هي والعين مأخوذة بالنفس  
 حال كونها قصاصا في العين ٨١ وهو مدفوع بأدنى تأمل **(قوله أي ذات قصاص الخ)** لانه مصدر  
 كالتقاضي وليس بين الخبر عنه في قول بأحد التأويلات المعروفة في أمثاله وقوله وقراء الكسافي أيضا  
 أي كإرفعه ما قبله وأما غيره من القراء المذكورين فرفعوه وحده وقوله على أنه اجبال الحكم أي حكم  
 الجروج بعد ما فصل حكم غيرها من الاعضاء لانه اجبال لما قبله كما تروهم وقيل عليه انه لا اختصاص  
 لكونه اجبال الحكم بقراءة الرفع وقد يقال مراده تنبيه على أنه اجبال وما قبله ففصل فلذا ترك  
 العطف عليه وأما ما قيل انه اذا نصب كان انظاره أنه لا يدخل ما قبله لتشار المطفوف والمطوف عليه  
 بخلاف ما اذا رفع ففاسد معنى ووجه القراءات ظاهرا وانصب الجميع فوضع وأما رفع ما بعده نفس  
 فلانها قسم آخر مما قبله لان التثاق اما نفس أو غيرها وأما رفع الجروج فلان فيما قبله إزالة نفس أو  
 عضو وهذا ليس كذلك **(تنبيه)** قال ابن حنبل رحمه الله تعالى لا تقتل الجماعة بالواحد  
 لانه تعالى قال النفس بالنفس وأجيب بأنه خصه حكمته وهي صوت الدماء لانه لو كان كذلك قتلوا  
 مجتمعين حتى يقطع عنهم القصاص قال ابن العربي وهو جيد الآن كون الحكمة مخصصة غريب **(قوله)**  
 من المستحقين الخ أي من المستحقين للقصاص بدليل ما بعده **(قوله وقيل للجاني الخ)** قال الضرر  
 وهذا يدل على أن خبر المبتدأ بمجموع الشرط والجزم محتمل لم يكن العائد الا في الشرط وقيل ان في الجزاء  
 عائدا أيضا اعتبارا أن هو معنى تصدقه فستحل بحسب المعنى على خبر المبتدأ فاستدل به غير متين وليس  
 بذلك لانه معنى على مذهب الاخص الذي قرأه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية في سورة  
 البقرة وقوله يسقط عنه ماله من تفسير الكفارة على هذا الوجه **(قوله وترى فهو كفارة له أي فاتصدق)**  
 الخ يعني أن الضمير على هذه القراءة للمتصدق للامتنع وقوله التي يسقطها أخذ من الاضافة  
 المقتضية للاختصاص واللام المؤكدة لذلك وكونها لا ينص منها شيء لان بعض الشيء لا يكون ذلك  
 الشيء وهو تعظيم لما فعل حيث جعله مقتضا للاستحقاق الا ان من غير نقصان ثم لا يخفى في هذا ان يكون  
 ترجيحاً في العفو وتقلده الزعشمى بقوله تعالى فأجر على الله في الدلالة على تعظيم الفعل الذي استحق  
 الاجر وقيل الضمير يعود على المتصدق ولكن المراد به الجاني نفسه ومعنى كونه متدنا لأنه اذا جنى  
 جنيا لا يشترط اولاً ان ثبت فاذا اعترف كان اعترافه بمنزلة التصديق وهذا منقول عن مجاهد رحمه الله  
 تعالى ومن الناس من لم يفت على هذا فاصطفا ما راد من عند نفسه **(قوله وأتبعناهم على آثامهم الخ)**  
 قتيبنا من قبايقفوا أي تبع وتعلق الجارية قالوا الضمير معنى جثا به على آثامهم فاقبالهم فهو متبعة

والاذن معلومة بالاذن والمن معلومة بالسنة  
 أو على أن المرفوع منها معطوف على المستكن  
 في قوله بالنفس وانما ساغ لانه في الأصل  
 مقصود عنه بالتطويع والجار والمجرور حال  
 مبنية للمعنى وترى انفع والاذن في  
 آذنيه ما كان اذال حيث وقع (والجروج  
 قصاص) أي ذات قصاص وقراء الكسافي  
 أي الجار والرفع وواقف ابن كثير وأبو جروان  
 غاصر على أنه اجبال الحكم بعد التصديق (فن  
 تصدق) من المستحقين (به) بالقصاص  
 أي فن صفا عنه (فهو) فاتصدق  
 (كفارة له) لامتدق بكفارة به فتوبه  
 وقيل الجاني يسقط عنه ماله من تفسيره  
 كفارة له أي فاتصدق بكفارة له التي تسقطها  
 بالصدق له لا ينص منها شيء (ومن لم يحكم  
 بما أنزل الله) من القصاص وغيره (فأولئك  
 هم الظالمون) وقفتنا على آثامهم أي  
 وأتبعناهم على آثامهم فخذلوا المقول  
 دلالة الجار والمجرور عليه والضمير لا يكون



واحد بالياء والتضعيف ليس لتعديده بل لواحده قبل التضعيف قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به  
 علم يقال فافلان أثر فلان اذا تبعه قال الزحمرى انه متعذر لقولين أحدهما ما ينسبه والآخر  
 بالياء والمفعول الأول محذوف وعلى آثارهم كمال التمسك لانه اذا قضا به على أثره فقد قضا  
 به فيما به إلى أن التضعيف عدا إلى الثاني بالياء وتبعه المصنف رحمه الله كذا قيل وفيه نظر (قوله)  
 مفعول ثان عدى الياء الفعل بالياء قيل عليه هذا وان كان محصيا من حيث أن فعل قضا به معنى  
 فعل الجزد كقدر وقد رآه أن بعضهم قال أن تعدي التمسك إلى واحد لئلا بالياء لا يجوز سواء كان  
 بالهمزة أو بالياء والتضعيف ورد بأن الصواب أنه جائز لكنه قليل وفيما منه أن الساقط فالواصل الجذر الجذر  
 وصحكت الجذر بالياء ودفع زيد هو ودفع زيد بالياء ورأى جملة من دفعه وانه لا حاجة إلى هذا  
 ومما قاله من عيسى مؤكدة فانه من لازم الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله) وتري بتضع الهمزة  
 قبل وجهه محتمل أنه اسم أعجمي فليس بأس بأن يكون على ما ليس من أوزان العرب وهو أفعل أو  
 فاعل بالتضعيف وأما أفعل بالکسر فلهذا كبريم وحليل وغيره وقوله في موضع النصب لانه جله وقوله  
 عطف عليه أي على قوله فيه هدى ونور وعاف الحال المقردة على الجمله الحالية وعكسه جائز وأبلغ  
 بجزء ولو اقترنت بالواو لا تقدم (قوله) ويجوز نصب ما على المفعول (الخ) أي كما يجوز نصبه الحالية  
 وعطفه على الحال وجهه على هادى ويجوز أن يكون مفعولا لاجله مفعولا فاعل مفعول له آخر مقدرا  
 هو وأما التوبة وإن ارشاد ونحوه أو هو ملل لفعل محذوف عامل فيه أي هدى وموعدة للمتقين  
 آتينا ذلك وعادة الزحمرى في أمثلة تقديره مؤثر لأن حذفه وإبقاء مفعوله يقتضى الاحتمال  
 بالمفعول وقوله وليحكم عطف عليه وأظهرت الالام فيه لا بخلاف فاعله لأن فاعل التقدير غير الله  
 فاعل هذا أهل الكتاب وقد عطف عليه لمع كونه له لا شاعسى على الله عليه وسلم ماذكر (قوله) وعلى  
 (الأول) أي كونه حالا إذ تعطف الله على الحال وأما يجوز عطفه عليه لانه في معنى الله التضعيف  
 وقراءة جزء بلام الجذر ونصب الفعل وغيره قرأ بلام الأمر وجزء مع كسر الالام وتسكينها (قوله)  
 وتري وأن نصبكم (الخ) يجوز وفي موصولة الزرع والنصب على أنه حال والخبر كقوله كذا وجهه شرح  
 الكشف وهي موصولة حرفي لأن حرف المصدر نصبها الصائبة لك لانها تنبى بما بعد ها وصلها بالامر  
 مذهب سيوره رحمه الله وأورد عليه أنه ان قدر هنا وأفضاه الحكم زال الطلب بالکسبة وان قدر  
 وآتينا الامر بالحكم فليس الامر لفظ ومادة مذكورة يسبب منها ويكون معنى أمره بأن قم بالامر  
 بالنظام وأجيب بأن الزحمرى حقه في سورة فوح في قوله أن أقدر قومك إذ قال أن التامية  
 له مضارع والمعنى أنا أؤمره بأن أقدر أي بأن قلته أن أرى بالامر بالانذار يعني أنه إذا سبقه لفظ  
 الامر وما في معناه فهو رمت لا يحتاج إلى تقدير القول لأن ما لالعبارات أمهي أمره بالنظام  
 وأمره بأن قم وأن قم بدون الياء واحد وان لم يسبقه فلا بد من تقديره لتلايل الطلب في ملحقين  
 فيه بقدره وأمره نا فلا يحتاج إلى اخبار القول وفيما لا يكون التقدير وأنزلنا الحكم قولك أي  
 الامر بالحكم لأن أنزل الامر بالحكم والحكم ولو قيل أن التقدير وأنزلنا الحكم الامر بالحكم وأمره  
 بالامر بالانذار من دون اخبار القول وليس من مدلول جوهر الكلمة بل من الاداة فنقد المصدر  
 وفي أمره الخاطب تحقيقا لكان حسنا وهذا كما قدر في أن لا ترى خبر عدم الزنا فقد روي عن  
 وأما إذا صرح بالامر فلا يحتاج إلى تقدير مصدر الطلب أيضا هذا ولو قدر أمره بالامر بالنظام أي بأن  
 بأمره فانه مباينة في الطلب بل بعد عن الصواب ولما فهم منه ما فهم من الأول وأبلغ استعمل استعماله من  
 غير ملاحظة الأصل وهذا قد سبق بدع من احسان صاحب الكشف به اندفع كثير من الاشلة على أن  
 المصدرية والتفسيرية كافى المعنى وشروحه وهذا المصدر مطلق على الأفعال أي آتينا الأفعال والحكم  
 به (قوله) عن حكمه (أمر الإيمان الخ) على به عن لأن المعنى معناه المنع كمنع الخروج عن الإيمان

(بعض من صرح) مفعول ثان عدى إليه  
 الفعل بالياء (مصدق) المابين يديه من  
 التوراة وآتينا الأفعال (قوله) بتضع الهمزة  
 (فيه هدى ونور) في موضع النصب بالحال  
 (ومما قاله المابين يديه من التوراة) عطف عليه  
 وكذا قوله (وهدى وموعدة للمتقين)  
 ويجوز نصب ما على المفعول عطفًا على  
 محذوف أو تعليقه وعطف (وليحكم أهل  
 الإنجيل) بما أنزل الله فيه (عليه في قراءة  
 جزء وعلى الأول) الالام متعلقة بمحذوف أي  
 وآتينا ليحكم وتري وأن ليحكم على أن  
 أن موصولة الأمر كقوله أمره بأن قم أي  
 وأمره بأن ليحكم (ومن لم يحكم بما أنزل الله  
 فأولئك هم الفاسقون) عن حكمه (أمر الإيمان)

قوله إذ قال الخ نقل عبارة به من تفسيره

انما يكون بما يوجب الكفر وهو الاستهانة بحكم الله فقوله ان كان قد التقدير الثاني **(قوله والاية)**  
 تدل على أن الانجيل الخ) لانه تعالى اوجب العمل بما في الانجيل وهذا ما اختلف فيه هل شرعية  
 عيسى صلى الله عليه وسلم لم يات لشرعية موسى عليه الصلاة والسلام والانجيل مشتق على احكام ابراهيم  
 وهو ما يؤيد بالعدل بالثورة وشرعية موسى صلى الله عليه وسلم المعروف الاول وبنيهم هذه الاية  
 وغيرها وحديث البشاري اعلى أهل التوراة التوراة فعملوا بها وأهل الانجيل الانجيل فعملوا به وفي  
 المل والنيل للشهرستاني جميع بنى اسرائيل كانوا متعبدين بشرعية موسى صلى الله عليه وسلم كلنفين  
 التزام احكام التوراة والانجيل النازل على المسيح لا يخص احكاما ولا يستيقن حلالا او ماحلا ولكنه  
 رموز وأمثال ومواعظ ومساواه من الشرائع والاحكام بحال على التوراة وكانت اليه وهذه القصة  
 لم يتبادر والعيسى صلى الله عليه وسلم اه وقوله وجعلها الخ أى تأويل هذه الاية بما ذكره كوقيل  
 عليه انه لا يقتضى نسخ اليهودية الا اذا كان أهل الانجيل جميع بنى اسرائيل وليس في الاية تصريح  
 به فتأمل **(قوله فاللام الاولى للعهد والى الثانية للجنس)** كزوال اللام الاولى للعهد ظاهر اذا المراد من  
 من الكتب وأما كون الثانية للجنس فبإدعاء أن ماعدا الكتب السماوية ليست كتباً باللسان البشري  
 ويجوز أن يكون للعهد نظراً الى أنه لم يقصد الى جنس مدلول لفظ الكتاب بل الى نوع مخصوص منه هو  
 بالنظر الى مطلق الكتاب معهود بالنظر الى وصف كونه سماوياً بانه أن عهد يشبه لست الى  
 حد ان خصوصية القرية بل الى خصوصية نوعية أخص من مطلق الكتاب وهو ظاهر من الكتب  
 السماوى حيث خص بماعدا القرآن ذكرته في لفظ الكلمة **(قوله وفيها على سائر الكتب)**  
 يحفظه الخ) المهيمن في اللغة الرقيب قال

ان الكتاب مهيمن لتسا • ولحق يعرفه ذوا الالباب

والحافظ قال • عليك على عرش السما مهيمن • لعزة تفعلوا لوجوه وتعيد

والشاهد أيضاً هو أنه أصلية وفعلية ولم تتطير بطروحيه وسيطره وزاد الزجاسي بقوله ولأداس  
 لها وقيل أنها مبسطة من الهمزة وما تمة من الامن كهرافى وقال البردواين تقيبة ان المهيمن أصله  
 مؤمن وهو من أسماءه تعالى فمقر وأبديت همزة هاء وخطب اليه حتى نسب الى الكفر لأن  
 أسماء الله تعالى لا تصغر وكذلك اسم معظم شرعا **(قوله وقرئ على بنبة المقول)** أى يفتح الميم  
 وهي شاذة زويت عن مجاهد وابن محجن وعلى هذه القراءة لا يكون فيه ضمير وضع عليه يعود  
 الى الكتاب الاول وعلى قراءة كسر الميم فيه ضمير يعود الى الكتاب الثاني ومحافظه الحافظ  
 بوقوف الله لهم نهى محاطة من الله أيضاً وقوله يحفظه عن التفسير أى بسبب أن القرآن محفوظ عن  
 التغير وهو شاهد على صحة غيره من الكتب السماوية فكان رقيباً عليها ادعى ما من احكام  
 والتوحيد وليس المعنى أنه حفظ الكتب عن التغير حتى يعترض بأنه وقع فيها ذلك كقائمه في القرآن  
 فلا وجه لكونه حفظاً منه كما توهم **(قوله فنع صلح لا تتبع الخ)** لان أهوامهم مائة  
 وزائفة عن السبيل المستقيم فاتباعها الخراف وصيل أو هو حال متعلق بما لا أودع لا بأس من  
 أهوامهم أى محرفة وتقدره الضمين بما ذكر أحد الطرق فيه وقدره نفسه في سورة البقرة فأرجع اليه  
 وقوله أيها الناس إشارة الى عموم الخطاب الشامل لبعض ومن بعدهم **(قوله وهو الطريق الى الما)**  
 وجهه شبه بينهما وبين الذين ظاهراً فهو استعار تصفية وقوله لا ابدية ان كان من وجهه شبه يكون  
 وجهه في شبه أقوى وقال الراغب حيث الشريعة تشبها بشرعية الما من حيث ان من شرع فيها  
 على الحقيقة والصدقوى وتظهر وأعتى بالرى ما قال بعض الحكماء كنت أشرب فلا أروى غلا  
 مررت الله رويت بلا شرب وبأظهر ما قال تعالى وبطهركم تطهروا منهاج الطريق الواضح والعطف  
 باعتبار راجع الاوصاف وقيل منهاج الدليل الموصول الى معرفة الحق **(قوله واستدل به الخ)** لانه الظاهر

ان سكان مسكنه بالية والايتم تدل على  
 أن الانجيل مشتق على الاحكام وأن  
 اليهودية منسوخة بيعة عيسى عليه الصلاة  
 والسلام وأنه كان مستقلاً بالشرع وجعلها  
 على وليكم وما عزل الله فيه من إعجاب  
 العمل بأحكام التوراة خلاف الظاهر  
 (وإننا البك الكتاب الخ) أى القرآن  
 (معداً لما بين يديه من الكتب) من جنس  
 الكتب المتولة فاللام الاولى للعهد والثانية  
 للجنس (ومعني عليه) وقيل على سائر  
 الكتب يحفظه عن التغير ويشهد لها  
 بالصحة والثبات وقرئ على بنبة المقول أى  
 هو من عليه وسوقه من التعريف والحفاظ  
 له هو الله سبحانه وتعالى والحفاظ في كل  
 عصر (فاحكم بينهم بما أنزل الله) أى بما أنزل  
 الله الملك (ولا تتبع أهوامهم عما جاك من  
 الحق) بالانصراف عنه الى ما يشبهونه فمن  
 صلح لا تتبع فنعني معنى لا تصرف وأصل  
 من فاعله أى لا تتبع أهوامهم ما تلاعها  
 جاك (كل جعلنا انكم) أيها الناس (شرعة)  
 أربعة وهي الطريق الى ما هو سبب الحياة الابدية  
 لانه طريق الى ما هو (ومعنا) وطريقاً واضحاً  
 وقرئ بفتح الشين (ومعنا) (واوضح واستدل به  
 في الذين من تبع) الا مراد واضح واستدل به  
 على انما غير متعبدين بالشرائع المتقدمة

(ولوشاء الله جعلكم أمّة واحدة) جماعة متفقة  
 على دين واحد في جميع الاعصار من غير نسخ  
 وتحويل ومفعول لوشاء محذوف دل عليه  
 الجواب وقيل المعنى لوشاء الله اجتماعكم  
 على الاسلام لا بجرم عليه (ولكن ايايكم  
 فيما آتاكم من الشرائع المختلفة المناسبة  
 لكل عصر وقرن هل تعلمون بما مدّ عن اهل  
 معتقدين أن اختلافها مقتضى الحكمة  
 الالهية أم تزيفون من الحق وتضطرون في  
 العمل فاستبقوا الخيرات) فاستبقوا الخيرات  
 لغرض وجهاً تفضل السبق والتقدم (الى  
 اهلهم من حكم جيداً) استئناف فيه تعليل  
 الامر بالاستباق وعود وعيد العبادين  
 والمفسرين (فنبشكم بما كنتم فيه متفقون)  
 بالجزء الفاصل بين الحق والمطل والعامل  
 والمفسر (وان احكم بينهم بما انزل الله)  
 عطف على الكتاب أي انزل الله الكتاب  
 والحكم اولى الحق أي انزلنا الحق وبأن  
 احكم وبعوض ان يكون جله يتقدم وامرنا  
 أن احكم (ولاتبغوا اموالهم واحذرهم أن  
 يغتربوا من بعض ما أنزل الله اليك) أي أن  
 يتخللوا بصر فترك عنه وان يصلة بدل من هم  
 بدل الاستئصال احذرهم فنتهم ومفعول  
 له أي احذرهم مخافة أن يغتربوا روى أن  
 احبار اليهود قالوا اذهبوا يا بني انا لمجدلنا  
 نفتنه من دينه فقالوا يا محمد قد عرفنا  
 احبار اليهود انا انا اننا اننا اننا اننا  
 كامهم وان يتناوبون قوسنا خصوصاً فتصاكن  
 السك تشقّق لتسايلهم ونحن نؤمن بك  
 ونصدقك فأبى ذلك رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقاتل (فان تولوا) من الحكم المتزل  
 وأرادوا غيره (فاعلم أعيانهم بما دأب الله فيهم  
 ببعض ذنوبهم) يعني ذنب التولي من حكم الله  
 سبحانه وتعالى فغيره بذلك تقيماً على أن  
 لهم ذنوباً كثيرة وهذا أبعظمه واحدمها  
 معدود من جهلها ومنه دلاله على التعظيم كافي  
 التكرار وتقدم قوله ليد

• أو يربط بعض النصوص بها •

من جعل لكل شرعة لأن الخطاب بعم الامم اذ المعنى لكل أمّة لا لكل واحد من أفراد الامم فيكون  
 لكل أمّة دين يخصه ولو كان متعدداً بشرعة أخرى لم يكن ذلك الاختصاص قيل والجواب بعد تسليم  
 دلالة الامم على الاختصاص الحصري منع الملازمة لمجرد أن تكون متعددين بشرع يقتضي قيام زيادة  
 خصوصيات في تفصيلها يستكون الاختصاص وفيه أنه لاحاجة في افادة الحصر لما ذكر مع تقدم  
 المتعلق وأيضاً ان خصوصيات المذكورة لا تفي في تصديداً شرع من قبلنا لأن القائلين به يدعون أنه  
 قيام بدين يخصه ومخالفة دينه لا مطلقاً بل يقل به أحد على الإطلاق ولا يجع بين أضراب هذه الآية  
 وبين مخالفتها ما هو اتبعوا املة ابراهيم بأن الاتباع في أصول الدين ونحوها (قوله جماعة متفقة على  
 دين واحد الخ) قبله بذلك لإلزام ما قبله وجواز ان يخشى أن تكون الامم لا في ذلك بمعنى الملة يتغير  
 مضاف أي ذوي ملة واحدة وتكبه وان كان خلاف الظاهر لانه أوفق بقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة  
 ومنهاجا والمعنى لوشاء الله بجمعكم أمّة لجمعكم لكنه لم يشأ وعبر عن ذلك بقوله ليدلواكم أي أراد  
 ليدلواكم وقد أرادون شامليهم معنى الامم به وتقدم مفعول شاملاً من الجواب هو المظهر وأما  
 خلافه فقد رتب بعضهم وقد تقدم بسط الكلام فيه وأجيب بالهمز من الجواب والقهر أضع من جبه  
 (قوله من الشرائع المختلفة الخ) إشارة الى أن اختلاف الشرائع ليس بإهمل حكم الله يقتضيها كل  
 عصر والربح العدل من الحق والتفريط في العمل اهما لا والتقصير فيه وسبب فضل السبق  
 لانه بصير ما كان منكم بشرع من بعده في أجزاها والسابقون السابقون أولئك المقربون وقوله  
 انتهان القرعة أي اعتنام ما يمكن قال

انتهان القرعة أي القرعة • قصيران لم تنتهزها غصه

وقوله تعليل الامر الخ قبل أي لطلبه لا لزومه مظهر وأن ليس المعنى أنه يلزمكم الاستباق لاجل أن  
 امر حكمكم الله بل في أمركم به وأنه واجب عليكم لهذه العلة وتوضه نظر لانه لا معنى للوجوب سوى  
 الالتزام فالمنع من اعتباره (قوله استئناف فيه تعليل الامر بالاستباق) أي أنه جواب سؤال مقتدر  
 بعد ما قرأ أن اختلاف الشرائع لا يختص بالمطيع الناظر للحكمة أو المعتقد ان لها حكمه وغيره من  
 يتبع هواه فله مبادرتهم الى الطاعة أي مرجعهم الى الأمر المطلب لمن أطاع المصائب ان معنى وقيل  
 انها واقعة جواب سؤال مقتدر أي كيف يصل ما فيها من الحكم فأجاب بأنكم سترجعون الى الله  
 وتخيرون الى دوا الجزاء التي تنكشف فيها الحقائق وتضع الحكم فلهذا تضمن الوعد والوعد  
 وقوله للمبادرين والمقصرين فبشرهم رتب (قوله بالجزء الفاصل) يعني أن الاتباع مجازع  
 المجازاة ما فيها من حقيقة ما ذكر (قوله عطف على الكتاب الخ) وقدم تحقيق دخول ان المصدية على  
 الامر وتوأن احكم فيها الضم والكسروا امرنا اسم مبتدأ وان احكم خبره من قولهم أنه فعل وأن  
 تدبيرة فقد أخطأ لانه كافي الدار المصون لم يمهله حذف الخبر بأن قيل ولوجعل مفعولاً على فاعلمكم  
 من حيث الحق والتكرار لانه قوله واحذرهم ان يشتكوا كان أحسن وهو متكلف لان أن ما تضمنه  
 العطف كافي للكشف والحديث المذكور أخرجه ابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما (قوله يعني ذنب التولي الخ) يعني المراد ببعض الذنوب بعض مخصوص والتعبير به  
 يقتضي أن لهم ذنوباً كثيرة هذا بعضها والتعبير ببعض المصالح لتعظيمه كان التنوين يذ كر التعظيم لكونه  
 دالاً على بعضهم فكذلك التنوين عليه دل لفظ بعض عليه كافي بلبس والتعظيم هنا على هذه  
 عليها هو لا يذ كر لتعظيم الذي هو ضد التقدير ولقد تطلب الشاعر في قوله

وأقول بعض الناس عند كناية • خوف الوشاة وانت كل الناس

وهو استعارة تليخية لا تهكينة ومن لم يدرك النظر قال بعض معنى كل وهو من الاضداد (قوله أو يربطها)  
 هو من معطلة ليد المشهورة التي أولها

وقيله

(وان كثيرا من الناس لما سمعوا مني قدوت  
في الكفر وعبدوه في (الحكم الماحلة  
يعنون) الذي هو المبل والمداينة في الحكم  
والمراد بالماهلية الله الماحلية التي هي  
مناجاة الهوى وقيل زلت في بني قريظة  
والتي تطلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يحكمهم عما كان يحكم به أهل الماحلة من  
التفاضل بين القتلى وقرئ رفع الحكم على  
انه مبدأ ويعنون خبره ورايع محذوف  
حذفه في الملة في قوله تعالى اخذ الذي  
بعت الله من دولا واستغنى ذلك في غير الشعر  
وقرئ الحكم الماحلية أي يعنون ما كان يحكم  
الماهلية يحكم بحسب شئهم وقرئ ابن عامر  
الماهلية يحكم بحسب شئهم وقرئ ابن عامر  
يعنون بالماهلية أي قل لهم الحكم الماحلية  
يعنون (ون أحسن من الله) كما تقوم  
يعنون أي عندهم واللام للبيان كما في قوله  
موقنون أي هذا الاستغناء لم تقوم يوقنون  
تعالى هي التي أي هذا الاستغناء لم تقوم يوقنون  
فانهم الذين يدعون الامور ويعتقون  
الاشياء بأقوالهم فملكون أن لا أحسن  
حكما من الله سبحانه وتعالى (أيها الذين  
آمنوا لا تأخذوا اليهود والنصارى أولياء)  
فلا تأخذوا عنهم ولا تأخذوا منهم معاينة  
الاحساب (بعضهم أولياء بعض) أي في خلافكم  
على النبي أي فانهم يعتقدون في خلافكم  
يوالي بعضهم بعضا لا تصادهم في الدين  
واجبا عنهم أي من شأنكم ومن توليهم  
منكم فانه منهم أي ومن والاهم منكم فانه  
من جليهم وهذه التشديد وجوب محباتهم  
كما قال عليه الصلاة والسلام لا تتراعى

ناراهما

عقت الديار يحلها انتقامها • يعني تأديبها فسر جازها  
أولم تكن تدري نوابي • وصالح عقيد حبال جذامها  
تزال الأمكنة ذال أرضها • أو يرتبط بعض النفوس سمها

وتر المصنفة مبالغة خبره شرا وبذل وجذام يجمع وذال مجبته يعني قطاع قال ابن النحاس في شرحه  
المعنى أي أن الأمكنة إذا رأيت فيها ما كرهه الإنسان يدركني الموت فترتقب نفسي ويحبسها ولجام الموت  
وقيل القدر الذي قدر ويرتبط عقلا على أرض وقيل أنه مرفوع أو منصوب على معنى الآن  
وسكن تخفيفا أو ضرورة ولاداهي السبه وقصد بعض النفوس نفسه إلا أنه غير له لتفطيه حتى  
كان لا يمكن تمييزه (قوله الذي هو المبل والمداينة في الحكم) مر أن المداينة المواقفة والملاينة والمراد  
بالماهلية الله الماحلة قدره لاجل التأنيث والمراد من المداينة المواقفة والملاينة والمراد  
وقدر بعضهم في قوله طلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أي طلب بعضهم وهم قريظة وقيل والنزير  
على ما ذكره شراح الكشاف حيث قالوا بنوا النضير خواتنا فان قتلا ما نقتلنا أعطوا ثمانية وعشرين سقا  
من تمر وان قتلنا أخذوا مائة وأربعين سقا وروى جرير احتسابا على النصف من أروشهم فحكموا  
بالهم يعني بالتفاضل فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القتل وادى سواء وقوله طلبوا رسول  
الله أي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمين معنى سألو (قوله وقرئ رفع الحكم على أنه مبدأ  
ويعنون خبره والرايع محذوف) وقيل الخبر محذوف وهو صفته أي حكم يعنون قال ابن جني ليست هذه  
القرارة ضيقة لكن غيرها أقوى منها وقد حذف العائد من النكر كما حذف من الصفه والصفة كقوله

قد أصبحت أم لغيري تدعي • على ذنبا كما لم أصنع

وقال أبو حيان حسنه هناك الفاصلة فصارت كالشكة فقد علمت أن فيه خلافا وبعضهم منعه وقال أن  
هذه القرارة شطأ وليس كما قال وهذه قرارة ابن وثاب والرايع وابن عبد الرحمن وقوله وقرئ الحكم  
الماهلية يعني يعنون وقراءة الخطاب على الالتفات (قوله أي عندهم واللام الخ) عندهم تفسير  
لوقوله تقوم أي عند المؤمنين لا أحد أحسن حكما من الله وليس مراده أن اللام بمعنى عند كافي  
الدر المحسوس فانه ضعف بل هو بيان لحصل المعنى بدليل ما بعده وإذا كانت البيان فليفت محذوف كما  
في سياقها وحيث أن أي تبين لنا ظهر أي معنون الاستغناء الانتكاري الذي يعني النبي يذكر أقوم  
يوقنون كما أشار إليه المصنف وقيل انها متعلقة بحكمه كما يقال يجعل اللام صلة لأن حسن حكم الله  
لا يتخصص بقوم دون قوم وقيل هي على أصلها وانها صلة أي حكم الله المؤمنين على الكافرين أحسن  
الاحكام وأعداهم الله الطيب وهذه الجملة حالية ممتدة للمعنى الانتكاري السابق (قوله أيما دال على النبي  
الخ) يعني أنها جملة مستأنفة تعليل للنهي قبلها وقال الحوفي أنها مضافة وليا والآخر هو الظاهر وخبر  
بعضهم منهم وبعض اليهود والنصارى على سبيل الإجمال والمعنى دال على أن بعض النصارى أولياء  
بعض منهم وبعض اليهود والنصارى منهم ولا يجوز أن يهود ولا يور النصارى كالعكس  
ويشترط في قول المصنف رحمه الله لا تصادهم في الدين (قوله وهذا للتشديد الخ) لانه لو كان منهم حقيقة  
لكان كافرا أو ليس بمعتود وقوله لا تتراعى ناراهما حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن جرير بن عبد  
الله وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى خثعم فاعتصم ثامر باليهود فأمرهم فيهم القتل  
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بشف العقل وقال أنابري من كل مسلم يقم بين أظهر  
المترسكين فالواي رسول الله ولم قال لا تراعى ناراهما في النهاية القرائي تغافل عن الروية يقال  
تراعى القوم إذا رأى بعضهم بعضا أو استاء القرائي إلى السارجار كقولهم داري تنظراني دار فلان أي  
تقابلها دور وتنظره يقول ناراهما مختلفان هذه تدعو إلى الله وهذه تدعو إلى الشيطان فكف  
يتفان وتراعى شأوا واحدة رواية وأصلها تتراعى بسمين حذف أحداهما تحقيقا والمعنى لا ينبغي لسل

أن ينزل بموضع إذا أوقدت فيه نار وتظهر نار المشرق إذا أوقدت في حفرة ولكن ينزل مع المسلمين في دارهم وهذا المعنى الذي فسر به متعين واللام يكن جواب السؤالهم وفي الكشف أن ما وقع في الفائق من أن قوم من أهل مكة أسلموا وكانوا معيين بنسب قبل الفتح فقال صلى الله عليه وسلم أنباري من كل مسلم مع مشرك فقبل لم يابص قول الله قال لا تزاوى نارها هي أي يجب أن يتابعها حيث إذا أوقدت ناراً لم تفلح أحدها إلا أخرى أظهره في الآية وقوله الموالى لهم أي جنس هؤلاء ولا يجمع خبره (قوله أي الذين ظلموا أنفسهم الخ) هذا لتدل على بعض عدم قطع موالاةهم بل ترتب الضرر عليها وقوله يعني ابن أبي الخ لهم المناقون فالمرصع في التقاطع وقوله يسارعون فيهم عدي بنى وأصل تعد به يعني بالذات غير الزمخشرى يتكشرون بمعنى يسرعون أيضاً لأنه متعد بنى لكن تركه المصنف لكونه تفسيرا بالاختلاف وانما عدل عنه إشارة إلى اختلاطهم بهم ودخولهم فيهم فعداها بها لتضيق معنى الدخول وإذ أمة أصلها الخاطئة المخطئة بالخط استعرت لتوابع الزمان ملاحقة أحاطها واستعها بها في المكره والدولة شذوها وقد رتب في الدائرة أيضا لكونه قليل وحديث عساة أخرجه ابن جرير وابن أبي عمير ومولى أبي عبد الله مضاف لبيان التسليم (قوله يقطع شاة اليهود الخ) أي يذبحهم بالكسوة والشاة فتبين محبة وهمزة وقد بدل الفتح ضمها فأكراهة قال القراء معناه الأصل وبثرة في العقب تكرر قد ذهب وإن أقطعت مائة صاحبها وقال الأصمعي الشاة النعام والارتفاع وفي المثل استأصل الله شاة أي قطع أصله وأذهب أثره كما ذهب ذلك الثرة إلى أن يقطع غمامه وارتفاعه وقوله يقطع مضارع عتاة فتبين أرواء جارية واسم (قوله والامر ما ظلموا الخ) يعني أن الأمر ما يجني الشأن كما في التفسير الأول أروء صدره بكذا إذ طلب منه واستبطوه يعني أخوه وقوله أشعر على نفاهيم أي يدل ولذا عدل به (قوله ويؤيد قراءة ابن كثير الخ) لأنها خاطرة في الاستئناف وقوله على أنه البيان للاستئناف على الوجهين لكن في كون الاستئناف البياي يقتضي بالو أو قل ولذا جسد بعضهم متعلقا بالثاني فقط ومعنى كون الأول مستأنفا أنه معطوف على جملة القرى وليس متدوجا تحتها (قوله معطوف على أن يأتي باعتبار المانع الخ) لما كان المعطوف على خبر عسى أو فعلها يقتضي أن يكون فيه خبره فلا يصح الخبر عليه أو ليعبر على استعماله قدره بعضهم ويقول الذين استأنوا أو من العطف على المعنى إذ معنى المعطوف عليه عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين استأنوا فتكون عسى تامة لاستدلاله إلى أن وما في حيزها فلا يحتاج حينئذ إلى رابط وهذا قريب من عطف التوهم فكأنهم عبروا عنه بالعطف على المعنى تأنيذا (قوله أو يجعله بدلا الخ) يعني أن يأتي بدل من اسم الله وعسى تامة وهي تامة إذا استندت إلى أن وما في حيزها فكأنها إذا أبدلت منه كما قال الفارسي لأنه لو أخبرتها حينئذ لكان الخبر قبل بدل كما مر وأن وما معها بعد عسى لا يعتبر هنا هذا التحقير كلام القاضى رحمه الله وقد غفل عنده اعتراض عليه بأنهم اتفاهم إذا استندت إلى أن وما في حيزها كما صرح به النجاشي وقوله مفتياع الخبر بما يقتضيه من الحدث بيان لوجه أنها إذا استندت لأن ومنه وجبها لا يكون لها خبر بأنما إنما احتاجت إليه لأنها تستدعي مستندا ومستندا إليه ككامل التوهم والوجهة الواقعة بعد أن مشتقة على فلا يحتاج إلى الخبر وتحقيقه في كتب النحو (قوله وأعلى الفتح الخ) فالفتح حينئذ قسمي الله أن يأتي بالفتح ويقول المؤمنون فهو قناره ليس عساة وتقر عسى وهذا الوجه ذهب إليه ابن الصلاس وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي لأن الفتح حينئذ معني أن يفتح وأن المعنى أن يأتي ويقول المؤمنون وهو تركك وأشار المصنف رحمه الله إلى دفع هذا بأن المراد عسى الله أن يأتي بجوابه وهذا القول من النصرة أظهر من ظاهره وقبل أنه عطف على يصحوا على أنه منصوب في جواب القرى إبراهيم الخ فإنه الخ الجواب وهذا بما يجيزه الكوفيون وهو قول مرحب والأصمعي أن يصبوا أنه بالعطف على يأتي وسقوه وجود الصلة السلية التي لا يحتاج معها إلى

أولاً الموالى لهم كما هو المتفق (أن الله لا يجدي القوم الظالمين) أي الذين ظلموا أنفسهم عوالات الكفار أو المؤمنين عوالات أعدائهم (قرى الذين في ظلمهم مرض) يعني ابن أبي وأضرابه (يسارعون فيهم) أي في موالاةهم ومعاونتهم (يقولون نحن أن تصنادا ذرة) يستدرون بأنهم يخافون أن تصيبهم ذرة من دوائر الزمان بأن يقلب الأمر ويصير كون الدولة للكفار وروى أن عباد بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أني موالى من اليهود كثير أعددهم وإلى أبى الله وإلى رسولهم وإلى الله وإلى الله وإلى الله فقال ابن أبي إلى رجل أخاف الدوائر لا أرى من ولاية موالى تفرقت فقصي الله أن يأتي بالفتح (رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا ما ظلموا المسلمين) (أو أمر من عنده) يقطع شاة اليهود من القتل والابلاء أو الإصرار بظواهر أمرار المناقير وقلمهم (فصبوا) أي هؤلاء المناقير وقلمهم ما سر رأيتهم ناديين على ما سبطنوه من الكفر والشك في أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فلا عا أظهره مما أشعر على نقاشهم (ويقول الذين استأنوا) بالرفع قراءة عامس وحزة والكسائي على أنه كلام مبتدأ ويؤيد قسامة ابن كثير ونافع وابن عامر صرخوا بغيروا وعلى أنه جواب فاعل يقول هذا يقول المؤمنون حينئذ وبالترتيب قراءة ابن جرير ويؤيد عطفه على أن يأتي باعتبار المعنى كما قاله صلى الله عليه وسلم على أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا أو يجعله بدلا من اسم الله تعالى داخل في اسم عسى مشددا من الخبر بما يقتضيه من الحدث أو على الفتح بمعنى عسى الله أن يأتي بالفتح وبشروط المؤمنين فإن الالتباس بما يجزى كالاتيان به

(أو لا) الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم أنهم لم يكفروا بقوله المؤمنين بعضهم بعضا من حال المناقشة وتبعه إيمان الله سبحانه وتعالى عليهم من الاختصاص ويقولون اليهود قاتل المنافقين سلفا لهم (٢٠٤) بالماضدة كما حكى الله تعالى عنهم وإن قتلتم لننصر دينكم وجهد أيماننا غلطها وهو

الاصل مصدر ونسبه على الحال على تقدير أقسموا بالله جهد أيمانهم يعني أنهم كفروا بالفعل وأقيم المصدر مقاسمه وذلك ما عاين من معرفة أفعلى المصدر لأنه بمعنى أقسموا حبسنا أعمالهم فأصبحوا خسران) اتا من جهة القول أرض قول الله سبحانه وتعالى شهدناهم بمحسوسات عليهم وفيه معنى التجب كنه قيل ما أحسبنا أعمالهم وما أحسبهم (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه) قرأه على الاصل نافع وابن عامر وهو كذلك في الامام والباقرين بالادغام وهذا من الكائنات التي أخبر الله تعالى عنها قيل وقوعها وقد ارتدت عن العرب في اواخر عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاث فرق يومئذ وكان فيهم هذا الجار الاسود العنسي ثنابا بن واسطى على بلاده ثم قتله فزاد على يديه قبيص رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قتلها وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة قبيص السلون وأفي النخري في اواخر ربيع الاول بنو حشفة أصحاب مسيلة قتلوا كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسيلة رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فإن الارض تصفها في وصفها ثا ناجاب من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مسيلة الكذاب أما بعد فإن الارض لله بورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين فخابه أبو بكر رضي الله تعالى عنه فيجند من المسلمين وقوله وحشي قاتل حزة وثبو أسد قوم طليعة بن خويلد ثنابا نعت اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خاله فنهز بعد القتال الى الشام ثم أسلم وحسن اسلامه وفي عهد أبي بكر رضي الله عنه سبع قزارة قوم عيشة بن حصن وطفان قوم خزيم بن حلة وبنو سليم قوم الغياث بن عبد الليل وبنو بوع قوم حائل بن نوريه وبعضهم قوم مصباح بنت المذخر التميمية زوجة مسيلة فكند قوم

الاشعث بن قيس وشو بكر بن واثل بالبحرين قوم الحطام وكفى الله امرهم على يده وفي مائة عرضي الله تعالى عنه خدان قوم قاتل الناس من قتله • قتلت شربت وهذا عمن في آيات وقوله فبعث الرسول الله صلى الله عليه وسلم خالدا كذا في الكشف وهو خطأ وما بهت اليد أبو بكر رضي الله تعالى عنه وقزارة وطفان قبيلتان مشهورتان والليل يسا بن ولان بن كوايل صن سى هذا به وصاحبه منى على الكسر كانت كاهنة ثم ثنابا ثم أسلم وحسن اسلامها وحطم فنزول على يده اى يد أبي بكر رضي الله تعالى عنه وسر به مع الخوارج طر على الذيل وبله بن الاجم تقدمت فتمت في سورة البقرة واليه وروى أنه مات على رذته وقيل إنه أسلم وروى الواقدي أن عرضي الله تعالى



يضعوا الى علومهم وشؤونهم فضيلة التواضع ولا يخفى أن مقابله بالتضيق تقتضي أنه وجه آخر  
لا تضيق فيه ولا يتأتى فيه التضيق لانه لا تتماثل بين المؤمنين ولا وجهه وقيل انه استعار على اللام  
ليؤذن بأنهم طغوا بغيرهم من المؤمنين في التواضع على علومهم هذه الصفة مع شرفهم وعلو طبقتهم وقوله  
أعز على الكافر ين تكميل لانه لما وصفهم بالتدليل وما فهم أن لهم في أنفسهم سقارة حال ومع ذلك  
هم أعز على الكافر ين كقولهم

جلوس في مجالسهم وزان • وان ضيق أليم شقوق

وهذا أقرب ما قيل لانها مستعارة للام ولكنه لو حفظ معناها لاصل كما يفهم من أبي لهب أنه جهنمي  
وان قال النصر رأته لا بعده مثله وأضعف ما قيل انه على هذا الجبار والبحر وروى آخر لوقوم وقوله مع  
عاز الخ تفسر لقوله على المؤمنين وخاضعون تفسيرا لانه وفي نسخة خاضعون (قوله اوله والحق باله الخ) أراد  
بالحق باله المشاكلة لانه اسمها أيضا يعني لما كانت العزة تستحق بهي وقد قارنتها سادت بعلى مثلها  
والمشاكلة يجوز فيها التقدم والتأخر كما بين في محله ويحتمل أن يريد أن الذلة لما كانت هذا العز وتقبلها  
عدت تعديتها لان الظاهر كما يحصل على النظر جعل الضد كاعتدوا أسربا باله جلالة على  
جهر وهذا المعنى صريحه ابن جني وغيره وقيل انه يحتمل أن الذلة معناها عدم العزة فلذا عدت تعديتها  
كأنه قيل غير أعز على المؤمنين وهو قريبي من الاول وقد قال انه وجه العمل ووجه المجاهدون

صفة أحوال من ضيع أمره أو مستأثمة (قوله أحوال يعني أحوالهم) هذا المذهب الميمشي في جواز  
اقتراح المضارع المنى بلا والواو وان الصلة بوزوه في المنى بل والواو فرق بينهما فلا يريد عليه ما قبل  
انهم قد ما على أن المضارع المنى بلا وما كملت في أنه لا يجوز أن تدخل عليه الواو لانه يعني الاسم  
الصريح على ما مر لا يفضل معنى غير ضامك كما أن معنى جازية يقوم بمعنى قائما والفرق بين العطف  
والحالية أنه على الاول تميم معنى المجاهدون مقيد للباقي والاشباع وعلى الثاني تعريض بين  
المجاهدين وليس كذلك وفيه تأمل (قوله وسالهم خلاف حال المتنافسين الخ) أورد عليه أن تغيير  
المتنافسين بغيره العطف أيضا لافرق وأن شعبة المتنافسين لا تنقص باليهود بل يتحقق قوم المسلمين  
لوتخلفوا وعلى عدم اجتماعهم لوجود حصرها (قوله وفيها هو في تنكير لا ثم بمسالتان) لانه في منتهى تخافة  
الووم من أي لا ثم كان وباتسافا الخوف من الوومة الواحدة فتفي خوف جميع اللوام لان السكر في  
سائر التي ثم فإذا انضم اليها تنكيرها عليها استوعب خوف جميع القوام فهذا تميم في تميم كذا قبل الا أنه  
قبل عليه كيف يكون لومة أبلغ من لوم مع ما فيها من الوحدة فتلوقل لوم لا ثم كان أبلغ والجواب بأنها  
في الاصل للزعة لكن المراد بها هنا الجنس وأتى بالباء للاشارة الى أن جنس اللوم عندهم منزلة لومة واحدة  
ولذا فسره بيلجافون شيا من اللوم لا يدق السؤال لانه لا تفرقة على هذا الصنيع مع إبقاء الابهام  
فيه وقوله الاشارة الى ما تقدم أي وافردته لا تقدم ومنهم من خصه ببعضها وهذا أولى وقوله وبه ووقوفه  
اشارة الى شوبه للآيات بالفضل والقوة وقوله كثير الفضل بشراى أن معناه ذلك وأنه في الاصل كان

من الاسناد الجاهلي ثم غلبت صار حقيقة وقوله بين هو أهله أي أهل الفضل وخصه وان كان عليا  
بكل شيء لنسبة المقام (قوله وانما قال وليكم الله الخ) أي كما قال لا تختصوا اليهود والنصارى وأولياء  
الخذركه من هو حقيق بالمراد أو أفردوا لولي ليشهد أن الولاية لله بالاصالة وللرسول والمؤمنين بالتبع  
فتكون التدوير كانه عليه شراح الكشاف وكذلك سوله والذين آمنوا المكون في الكلام أصل  
وتبع لأن وليكم مفرد استعمل استعمال الجمع لانه ما لم يكن النظم وأولواكم والحصر باعتبار أنه  
الولي اصالة وحقيقة وولاية غيره انما هي بالاستناد اليه فلا رده عليه أنه لو كان التدوير كذلك لكان في حصر  
الولاية في الله ثم أتت بالرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين (قوله صفة للذين آمنوا فانه جرى مجرى  
الاسم الخ) أي اسم جار مجرى غير الصفات فلذا يوصف ويجرى الصفات باعتبار صفة فلذا وصف به

أولاه مقابلة (أعزة على الكافر ين) شدة  
متقابلين عليهم من عزه اذا عليه وقرى بالنسب  
على الحال (يجهادون في سبيل الله) صفة  
أخرى لغوم أحوال من الضعيف في عزه (ولا  
يخاضعون لومة لائم) عطف على يجهادون  
يعني أنهم الجاهلون بين المجاهدين في سبيل  
الله والتسليم قدسية أحوال بعضهم أنهم  
يجهادون وسالهم خلاف حال المتنافسين  
فانهم غير جرح في جيش المسلمين خاتمين  
علامه أولياءهم من اليهود فذله ملون شيا  
يلقبهم بلسوم من جهنم  
من اللوم فيها وفي تنكير لا ثم بمسالتان  
(ذلك) اشارة الى ما تقدم من الارصاد  
(فضل الله يزيد من شانه) فيه ووقوفه  
(واقه واسع) كثير الفضل (عليه) بن هو  
أهل انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا  
لما نحن عن موالاتكم لا عليكم كعقبيه من  
هو حقيق بها وانما قال وليكم الله لم يقل  
أولياكم للتنبيه على أن الولاية لله سبحانه  
وتعالى على الاصالة والرسول صلى الله عليه  
وسلم والمؤمنين على التبعية (الذين يتبعون  
السوا ويؤثرون الزكوة) صفة للذين آمنوا  
قانه جرى مجرى الاسم أو بدل منه ويجوز  
تعبيره كونه على المدح



(وهو راكعون) متخشعون في صلاتهم  
وزكاتهم وقل هو حال مخصوصة يؤولون إلى  
يؤولون الزكاة في حال ركوعهم في الصلاة  
حرم على الاحسان ومسارة إليه وانها  
نزلت في علي رضي الله تعالى عنه حين سألته  
سائل وهو راكع في صلاته فظهر حفاضة  
واستبدل بها الشبهة على امامته راعين ان  
المراد بالولي المتولي الامور والمسحق  
للمصر فيهما والظاهر ما ذكرناه مع ان  
جل الجمع على الواحد ايضا خلاف الظاهر  
وان صح انه نزل فيه فلهي بلفظ الجمع  
لترغيب الناس في مثل فعله فيستدبروا  
فيه وعلى هذا يصحكون دلالة على ان  
الفعل القليل في الصلاة لا يطلها وان  
صدقة التطوع عسى زكاة (ومن  
يقول الله وسوله والذين آمنوا) ومن  
يقضهم أوليا (فان حزب الله هم الغالبون)  
أي فانهم هم الغالبون ولكن وضع الظاهر  
موضع الضمير تنبيه على البرهان عليه  
فكانه قيل ومن يقول هؤلاء فهم حزب الله  
وحزب الله هم الغالبون وتترجم اذكرهم  
وتعظيم الشائم ونشر بفاهم هذا الاسم  
وتعريضهم إلى في هؤلاء بأنه حزب  
الشيطان وأهل الحزب القوم يجمعون لامر  
حزبهم (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين  
اتخذوا دينكم هزا ولعبا من الذين آمنوا  
الكتاب من قبلكم والكفار أولياء) نزلت  
في رفاعة بن زيد وسويد بن الحرث أظهرها  
الاسلام بنما فاقوا وكان رجال من المسلمين  
يؤذونهم وقدرت بهم عن موالاتهم  
على اتخاذهم دينهم هزا ولعبا أي إلى  
اللعنة وتنبه على أن من هذا شأنه بعدد  
الموالات حذر بالمعاد أو البغضاء وفصل  
المستزين بأهل الكتاب والكفار على قراءة  
من جردهم أو عمرو والكسائي ويحذف  
والكفار وإن أعم أهل الكتاب يطلق على  
المشركين خاصة لتضاعف كفرهم ومن نصبه  
عطفه على الذين اتخذوا

والخبيث لم يعبر حفة فقل لأن الوصول وصلة إلى وصف المعارف والوصف لا بوصف الالات أو بل  
ولذا قيل انه أجرى مجرى الاسماء كؤمن وكافر (قوله متخشعون في صلاتهم الخ) لما كان الركوع غير  
مناسب للزكاة فسر بمعنى يشبهها وهو التذلل والتخضع كما في قوله  
لاتبين الفسيفساء أن • زكروا ما وادعوا لله وقدمه

وعلى الوجه الثاني ابقا وعلى ظاهره ويكون في معنى وقصة على كرم الله وجهه ورضى الله عنه  
أجرها الحيا كما بين مرده وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما بانما تمتل حال أقبل ابن سلام  
ونفر من قومه آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اننا نزلنا بصدقة وليس لنا مجلس  
ولا متحد حدث هذا المجلس وان قومتنا المارة وانما بالله ورسوله وصدقناه وفوضنا وأولاهي أنفسهم  
أن لا يجالسونا ولا يأتينا كونا ولا يكلمونا فاشق ذلك علينا فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم اعلموا انكم  
الله ورسوله ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى المسجد والناس بين قائم وراكع فصرى سائل فقال  
هل أعطاك أحد شيئا فقال لهم ختم من فضة فقال من أعطاك فقال ذلك الغطاء وأومأ إليه إلى علي  
رضي الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم على أي حال أعطاك فقال وهو راكع فكبر النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم تلا هذه الآية فأنشأ احسان رضي الله عنه يقول

أيا حسن تقديك نفسي وبهجتي • وكل بلي في الهدى وصارح  
أذهب مدحيك المهر ضامنا • والمال دح في جنب الاله بضاع  
فأنت الذي أعطيت أذكت راكعا • زكاة فذلك النفس يا خيرا كع  
فانزل فيك الله خير ولاية • وفيها معنى كتاب الشرائع

(قوله واستبدل به الشبهة على امامته الخ) وجه الاستدلال أنه جعل الولي من يصدق وهو راكع  
وذلك على رضي الله عنه والولي الخليفة لأنه الذي يولي أمور الناس تكون الخلافة منصوصة فيه حقا  
له وليس بشي لأن المراد بالولي ضد العدو وهو الصديق وليس أنه ما ذكره فاقطاعا وسبب النزول  
لا يخص وارادة بالجمع بالواحد خلاف الظاهر خصوص ما روي في بكر رضي الله عنه ثبت  
بالاحاديث الصحيحة كما بين في محله (قوله فلهي بلفظ الجمع لترغيب الناس الخ) فإذا كان لترغيب  
لا يخص به أيضا وذكر في التبعين عن الواحد بالجمع أنه يكون فانه تين تعظيم الفاعل وأن من أفي  
بذلك الفعل عظيم الشأن بمنزلة جماعة كقوله تعالى ان ابراهيم كان أمرا لترغيب الناس في الاتمان بمثل  
فعله وتعظيم الفعل أيضا حتى ان فعله لمحة لكل مؤمن وهذه تكتسب به تعظيم في كل مكان مما يليق به  
ووجه الاستدلال المذكور ظاهر وقيل أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة فانه كان جائزا ثم نسخ وبأنه  
أشار إليه فاخذ من أصابعه للافعل (قوله وضع الظاهر موضع الضمير الخ) هذا مبني على أن  
جواب الشرط الاسمي في نحوه لا يند من اشتباه على ضميره بما روي موضع الاسم الظاهر موضع الضمير لانه  
على علة الغلبة وهو أنهم حزب الله كقوله تعالى وان جندناهم الغالبون وقوله ومن يقول هؤلاء الخ الخ  
أنه على هذا الوجه ذكر الله للطاعة والجهاد على ما بعد من التنويه والتنبيه لا يلزم ملاحظة  
الطاعة ففرق بينهما وجهه أنه جعلهم مشاهير ذوي عناية حتى لا يبادر إلى الفهم غيرهم اذ ذكر  
حزب الله وقوله لا يصيرهم أي أيهم وقيل الحزب جماعة فهم شدة فهو أخص من الجماعة والقوم  
(قوله نزلت في رفاعة بن زيد الخ) وترتب النبي على اتخاذهم لتعطيه بما هو في حكم المشتق ومن جاز  
الكفار أو عمرو والكسائي ويحذف وهو أظهر لترغيب المعطوف عليه لأن ما يرضى الله عنه مقروا ومن  
الكفار والكفار على هذا مخصوص بالمشركين وقد روي هذا المعنى في مواضع من القرآن ووجهه  
التخصيص ما ذكره وعلى قراءة النصب لا يكون المشركون مصرح باسمهم هنا وان ثبت لهم في آية  
ان كسيف المستزين اذا المراد بهم مشركو العرب ولا يكون النبي عليه السلام لا المستزين بل هو من

على آفة التي عن موالاتهم ليس على الحق  
 رأسا أو ممن كان ذا دين تتبع فيه الهوى  
 وحزبه عن الصواب كهل الكتاب ومن لم يكن  
 كالمركبين (واحقوا الله) بترك التماهي (ان  
 كنتم مؤمنين) لأن الإيمان حقا يقتضي ذلك  
 وقيل ان كنتم مؤمنين بوعده ووعيدته (وإذا  
 ناديتهم إلى الصلوة اتخذوها هزوا ولعبا)  
 أي اتخذوا الصلوة أو التماسه وقته دليل على  
 أن الأذان مشروع للصلوة روي أن نصرانيا  
 بالديانة كان إذا سمع المؤذن يقول أشهد  
 أن محمدا رسول الله قال أفرق الله الكاذب  
 فدخل خادمه ذات ليلة ينادي وأهل بيته  
 فتعجبوا من رفاق البيت فأخرجوه وأهله ذلك  
 بأنهم قوم لا يعقلون فأن السفة يؤدى إلى  
 الجهل بالحق والهمم والعقل يمنع منه (قل  
 يا أهل الكتاب هل تنقمون منا) هل تنكرون  
 منا وتعيبون يقال تنقمتم كذا إذا أنكروه  
 واتنقم إذا كافأوه وقرئ تنقمون بفتح القاف  
 وهي لغة (الآن أنما بالله وما أنزل البناوما  
 أنزل من قبل) الإيمان بالكتب المنفردة كلها  
 (وأن أن كنتم فاسقون) عطف على أن أنما  
 وكان المستثنى لأنهم الذين وهو المضاف  
 أي ما تنكرون منا إلا عطف عليكم حيث دخلنا  
 الإيمان وأنتم خارجون منه أو كان الأصل  
 واعتقاد أن أن كنتم فاسقون تخلف المضاف  
 أو على ما أي وما تنقمون منا إلا الإيمان  
 بآيه وبما أنزل وما أن أن كنتم فاسقون أو  
 على عطف محذوفة والتقدير هل تنقمون منا  
 الآن أنما قلنا أنصاحكم ونفسحكم وأوصب  
 فاضمار فعل يدل عليه هل تنقمون أي ولا  
 تنقمون أن أن كنتم فاسقون أو فرغ على  
 الابتداء وان لم يحذف أي ونفسكم ثابت  
 معلوم عنكم ولكن حب الرئاسة والمال  
 يمنعكم من الانصاف والأية خطاب لهم  
 سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 يؤمن به فقال أو من يلقه وما أنزل البناوما  
 قوله وقيل له سلون فقالوا حين سمعوا ذكر  
 عيسى لا تعلم بنا شر من دينك

ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما اوفى موسى وعيسى الائمة وهذا رواه ابن جرير  
 والطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله أي من ذلك التقوم الخ) اختلف المفسرون في انما طلب  
 بأيتكم فذهب الاكثر الى انه أهل الكتاب المتقدم ذكرهم وقيل الكفار مطلقا وقيل المؤمنون وكذلك  
 اختلفوا في معنى اسم الاشارة فذهب الاكثر الى الاشارة الى الاكثر القاسقين ووجدنا اسم الاشارة اما لثبته  
 الى الواحد وشعره وليس كالفهيرا ولثبته بالذكور ووجهه وفي الكلام مقدور أي بشر من حال هؤلاء  
 وجهه الزنجري اشارة الى المنقوم ولا بد من حذف مضاف قبله أو قبل من تقدريه دين من لعنه وقيل  
 انه اشارة الى الاشخاص المتقدمين الذين هم أهل الكتاب يعني أن السلف من الخلف وعليه فلا  
 يحتاج الى تقدري المنقوم انما هو اعانهم المذكروا والاحتياج الى حذف المضاف ظاهر على كون  
 من لعنه الله خبر من خبر ذلك وأما على كونه بدل للخبر من بدل الغلط لأن مثل أعجبني الحسن زيد بدل  
 غلط قطعا فلا اشتغال قبل ذكر الزنجري أن المعنى عفو عنهم شر من عقوبة المسلمين بزعمهم وقد غفل  
 عنه المصنف وجه الله تعالى فاهله لوجعل مثوبة مقبولة لا تتكم أي أيتكم لطلب المثوبة عند الله  
 بهذا الانبياء اقتصار حكم للناس عن التكلف وهذا وجه لكنه خلاف الظاهر وأما الاول فليس  
 المستفاد منه الله تعالى غافله عن كاذب عمل لما لا شر الثاني كتنفي عن تأويل الاول بخرافته  
 (قوله براء فابن عذرة الله) قال الراغب التواب ما يرجع الى الانسان من جزاء أعماله سمى به بتسوير أن  
 ما عمله يرجع اليه كقوله ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقيل ببراءه من التواب يقال في الخير والشر  
 لكن الأكثر انما تعارف في الخير وكذا المثوبة وهي مصدر رمي بعصاه وعلى اختصاصها بالخير استعملت  
 هنا العقوبة على طريقة تخفية بينهم شرب وبيع وفي التكم وان كان ما في الآية اشارة على ذكر  
 المشبه وما في البيت تشبيه التراجع وجهه من التضاد على طريقة التكم لا كالتسوية بطريق جعل  
 أحدهما على الآخر لكن على عكس قولهم من يصدق والضمير يشبهه كذا قيل وقد  
 أسلفنا في سورة البقرة القصص في هذا وأنه ليس من التشبيه والاستعارة في شيء كاصحبه الشيخ  
 في دلائل الاعجاز فان أردت تخفية فوجهه فانه ما يفرد به كتابنا هذا (قوله بدل من شر  
 على حذف مضاف) فقد راعى قبل ذلك أودين قبل من كاشأ راليه المصنف وجه الله تعالى بقوله أي  
 بشر الخ ونقدم وجه الاحتياج الى التقدير على البديلة لإيضاحه عليه المصنف في الثاني حواله على  
 الاول لظهوره (قوله وهم اليهود الخ) أي من لعنه الله اليهود وكذا المسلمون منهم والمسيحون  
 خنازير النصارى وقيل المصنوع وقفا في اليهود ومشاخ قبل بيع شيخ على خلاف القياس والتعقيل  
 أنه جمع مشبهة وهي جمع شيخ مسكفة للسوف ومعبدة للعبادة وأمدد بالارود (قوله عطف على صلته  
 من الخ) في هذه الآية أربع وعشرون قراءة ثمان من السبعة وما عداها ما شذفترا جمهورهم غير  
 جزء عبيد فصل ماض معلوم وفيه ضمير يعود لن وقراءة عبد الطاغوت بفتح العين وضم الباء وتوضيح  
 الحال وخفض الطاغوت على أن عبدا واحدا ربه الجلس وليس يجمع لانه لم يسمع منه في آية الجمع  
 بل هو صيغة مبالغة ولذا قال الزنجري معناه ما للفرق في العبودية وأنشد لفرقة شاذ عليه

أي يبق أن أنكمو • أمة وإن أباكمو عبد

أراد عبدا وقد كرمه الزجاج وابن الأباري قال ضمت الباء المبالغة كقولهم لقطعن والحذر فظن  
 وحسنه بضم العين فلا عسر من عطن على هذه القراءة فأنشأ في قوله ما أوفى موسى وعيسى عبدة  
 وأما السادة فقرأ أمة أي رضي الله عنه عبدا معلوما بضمير الجمع لعن من وقراء الحسن عباد جمع عبد  
 وعبد لا فردا جبر الطاغوت ونفسا ما على أن أمه عبد يقع المانع فكأن أعبدا بالتوريخ فخذ  
 كقوله • ولأذ كراهه الاقلا • ونسبه عطفنا على القرعة وقراء العشر والنهي عديجولا مع رفع  
 الطاغوت وقراء عبدة كذا الآية أنه أنت فقرأ عبدا والطاغوت بذكر وكون كاهن وهو معطوف

(قل هل أيتكم بشر من ذلك أي من ذلك التقوم مثوبة عند الله) جزاء ما تابعتهم  
 الله سبحانه وتعالى والمثوبة مختصة بالخبر  
 كالعبودية بالشر فوضعت ههنا موضعها على  
 طريقة قوله

• تخفية بينهم شرب وبيع •

ونفسا ما على التبيين بشر من لعنه الله  
 وغضب عليه وجعل منهم القرعة والخنازير  
 بدل من شر على حذف مضاف أي بشر من  
 أهل ذلك من لعنه الله أو بشر من ذلك دين  
 من لعنه الله أو بشر عذرة أي هو من لعنه  
 الله وهم اليهود بعدهم الله من رحمة ومحنه  
 عليهم بقرهم وأنهم كهم في المعاصي بعده  
 وضوح الآيات ومسخ بنفسهم قرعة وهم  
 أصحاب السبت وبعثهم خنازير وروم لقوا  
 أهل ملأمة عيسى عليه الصلاة والسلام  
 وقيل كذا المصنف في أصحاب السبت مسخت  
 شبانهم قرعة ومشاخهم خنازير (وعبد  
 الطاغوت) عطف على صلته من وكذا  
 عبد الطاغوت على البناء لفعل ورفع  
 الطاغوت

على صلبه من والعائد محذوف أي فهم أو بينهم وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه عبد يفتح العين وض  
الباء وفتح الهمزة والواو ونوع الطاغوت كشرف كان العبادة صارت صعبة أو أنه يعني صار معبوداً كما  
أي صار أسيراً وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما عبد يفتح العين والباء وفتح الهمزة والواو والواو الطاغوت فتن  
الانحسار أنه جمع عبيد جمع المجمع أوجب عبد كشرف وأوجب عبد كشف  
وصف أوجب عبد ككتاب وكتب فهو جمع المجمع أيضاً وقرأ الأعشى عبد يفتح العين وتشديد الباء  
الفتوحة وفتح الهمزة والواو والواو الطاغوت جمع عبد وعبد كظم وزفر منصوباً بالواو الطاغوت مفرد العبادة  
وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه أيضاً عبد يفتح العين وفتح الباء المشددة وفتح الهمزة والواو ونصب الطاغوت  
على حذف لا كراهه وقرأ بريدة وعبد الشيطان نصب عبد وجر الشيطان بدل الطاغوت وقيل أنه تقدير  
وقرأ عبد كيهل وعبد كيرال جمع عابداً وعبدونه إضافة العباد لغير الله وقدمتها بعنهم والاصح  
أنه أغلب وقرأ عابداً برفع على أنه خبر مبتدأ مقدر وجر الطاغوت وقرأ عبد بالجمع والاضافة  
وقرأ عبد منصوباً بقرئ عبد الطاغوت بفتحها مضافاً على أن الله عبدة ككثرة تخذت ناء للاضافة  
ككثرة هـ وأخلفوا على الأمر الذي وعدوا أي عبدة كقام الصلاة أو هو جمع أو اسم جمع كنادم  
وخادم بلا حذف ويشهد لقراءة عبدة الطاغوت وقرأ عبد كالك وبسبب جمع أو اسم جمع وعابداً  
جمع بالياء وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه أيضاً ومن عبدوا فهدى أبوعبشر وعون المسنف  
زعمه الله ومن قرأ الخ أي مفرداً منصوباً على وزن فاعل أو فعل كخذاً أو جمعاً منصوباً بالكل مضافة وقد  
سمعت أن منهم من نصب بعدها ومن وجبه فهو معطوف على القرية مفعول جعل أو جعل من لانهم  
جوزوا فيها بالنصب بفعل مقدراً وبالبدلية من محل بشر وقوله وعبد صار معبوداً أي يفتح العين وض  
الباء فعل ماض ككرم ووقع الطاغوت وتقدم وجبه (قوله ومن قرأ عبد الطاغوت بالجر) أي على  
أنه مفرد أو جمع فهو معطوف على من المجرورة محلها البدلية من شرط وجهه عطفاً على البدل لاعلى  
شرائه المقصود بالنسبة وقد مر تفسير الطاغوت بالشيطان وأنه قرئ به وقرأه جرة بالنصب  
ومن وجبه (٣) وقوله والباقون يقضه أي الباقية على البدلية من شرط وجهه عطفاً على البدل لاعلى  
أطاعوه الخ فالعبادة محاي عن الطاعة (قوله جعل مكانهم شر) أي أسند الشراة إلى المكان  
وجعل شراة لا تقرب إلى المعنى فاعل وثبات الشراة لمكان الشيء كتابة عن اثباته كقولهم سلام على  
الجلس العاني والجد بين يديه كان شرهم أنف مكانهم وأعطى حتى صار مضمناً ويجوز أن يكون  
الاستدراج بمازى كجرى القهر (قوله وقيل مكاناً منصرفاً) بسيغة المفعول كسائر أسماء الامكنة وهو  
ما خبرفون اليه ليصرفوا فيه قال كون بمعنى الصبر ومن المزيد يعني ليس المراد الكناية بل المكان محل  
الكون والقراء الذي يؤول أمرهم إلى التمكن فيه كقوله شر من قبلها وهو مبرهم يعني جهنم وليس المصير  
والشراة فخرج الشين مصدر كلقباحة لفظاً ومعنى (قوله قصد الطريق الخ) قصد يفتح فسكون مجرور  
عطف بيان لسواء السبل وأصل معناه الوساطة المستوى وهو معنى القصد لأنه يستعمل في الاعتدال  
بين الأفراط والتقريب يعني أنهم أضل على من طريق الحق المعتدل لأن أهل الباطل بن مغررة كالصناري  
إذا دعوا إلى الهدى تليهم على الله عليه وسلم وشرط كلهم إذا أطلقوا في غير دينهم والمراد بدين الاسلام  
والحنيفية (قوله والمراد من صيغة التفضيل) أي شر وأضل يعني أن التفضيل مقصود به الزيادة في  
نفسه من غير نظر إلى مشاركة غيرهم فيه وفيه وجوه فقيل الله على زعمهم وقيل أنه بالنسبة إلى غيرهم من  
الكفار وقيل الصالحين ان مكانهم في الآخرة شر من مكان المؤمنين في الدنيا لما للدين من زيادة في  
الهدى وصالح الآخرة والهدى من جانبهم واحتمس به فهم ورجعوا إلى غيرهم الوجه (قوله أي  
يخرجون من عندك كما دخلوا الخ) التسوية بين دخولهم وخروجهم لعدم استغفارهم بجهنم منهم  
على الله عليه وسلم وجعل الجنتين السنين لانه يجوز تعدد جنة من غير عطف ومن غير عطف من يقول الواو  
عاطفة والمعطوف على الحال سال أيضاً وبالکفر وبه بالملابسة والجار والجر وسالان ودخل

وعبد يعني صار معبوداً أي فهم أو بينهم من قرأ  
الراجع محذوفاً أي فهم أو بينهم من قرأ  
وعبد الطاغوت أو عبد على أنه فتن كلفن  
ويظن أو عبداً وعبد الطاغوت على أنه  
جمع كخدم وأن أصله عبدة لخذف التاء  
للاضافة عطفاً على القرية ومن قرأ عبد  
الطاغوت بالجر عطفاً على من والمراد من  
الطاغوت الجبل وقيل الكهنة وكل من  
أطاعوه في معصية الله تعالى (أو تارك) أي  
أي الملعونون (شر مكاناً) جعل مكانهم شر  
ليكون أبلغ في الدلالة على شرارتهم وقيل  
مكاناً منصرفاً (وأضل) بين سوا السبل  
قصد الطريق المتوسط بين غلظ التصاري  
وقدح اليهود والمراد من صيغة التفضيل  
الزيادة مطلقاً بالاضافة إلى المؤمنين في  
الشراة والضلالة (وإذا حكموا قالوا أمناً)  
نزالت في جود فاقفوا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وفي طاعة السابقين (وقد دخلوا  
عليه وسلم وفي طاعة السابقين) أي يخرجون من  
بالكفر وهم قد خرجوا (أي يخرجون من  
صندوق كما دخلوا لا يؤثرونهم ما جمعوا ومنك  
والمجتلان حالان من فاعل دخلوا والكفر  
وبه حالان من فاعل دخلوا وخرجوا

(٣) قوله وقوله والباقون يقضه الس في نسخ  
القاضي ولا يكشف الخ بالبدلية  
معجزة

قد تقرب الماضي من الحال قال التعبير دخلت قد تقرب الماضي الى الحال فكسر سورة ابتعاد  
ما بين الماضي والحال في الجملة ولا نقصد انما تقرب الى حال التكلم وهذا إشارة الى ما قبل ان الماضي  
انجليد على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال مبنية لهية صاحب اقتصد لها ما في في حال  
وقوعه سواء كان ماضيا او حالا ومستقبلا فهذا ظلفنا من اشتراك اللفظ الحال وأجيب بأن الفعل اذا  
وقع قبل الشيء يعتبر مضيه وغيره بالنظر الى المقيد فاذا قيل جاءني زيد ركب يفهم منه تقدم الركوب على  
الجيء فلا بد من قد - حتى تقتربه الى زمان المجيء فبقائه و زيادة تفصيل في حواشي الما قبل والرضى  
فارجع اليه وذكره الله سبحانه أخرى هنا وهي انما تفيد ان المتكلم كان متوقفا على ما مضى وفي  
انكشاف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوقفا على ما مضى فدخل حرف التوقع وأورد عليه  
أن حرف التوقع انما دخل على الدخول والخروج بالكسر لا على المظهر فقامهم وأجيب بأن الاختيار  
بذلك اظهاره والاختصاص باقية لانها التوقع الغريبة لا التوقع الاخبار وقيل لاشارة الى التوقع فبقي  
أن لا يكون ماصلا وكوهم متفقين كان معلوما على الله عليه وسلم فيصير المصير الى الجواز والقول  
بأنه بار الله ما كونه ولم يقل وقد خرجوا لافادة تأكيد الكفر حال الخروج لانه خلاف ما ظاهره  
كان الظاهر يدعيه النبي صلى الله عليه وسلم وما مع كلامه ان يرجعوا اعمامهم عليه وأيضا انهم اذا  
جمعوا قول النبي صلى الله عليه وسلم وأنكروا زاد كرمهم وقوة أهل إشارة الى أن النبي صلى  
الله عليه وسلم بذلك محبا وأيضا لتكميل كماله المطلع على السر والعلانية فحينئذ كان المنسلبان  
يقول المصنف رحمه الله وكان الرسول صلى الله عليه وسلم محلة قتال وقيل قوة ولذلك أي ظنه على  
الله عليه وسلم حال واقعه أهل لثقة من علم النبي صلى الله عليه وسلم أيضا لكن لا كله تعالى الى الله على  
(قوله أي الحرام وقيل الكذب لقوله عن قولهم الاثم) فانه يدل على أنه متعلق بقوله فلا يكون مطلق  
الاثم ولا قرينة على خصوصية كلمة الشرع فثبت أن يكون المراد بقولهم اثمنا من حيث كونه كذا ليس  
عن صميم قلبه انما اذا كان اخبارا فظاهر وان كان اثمنا فثبته ان خبر يحصل صفة الايمان لهم وهذا  
هو الذي ارتضاه الجمهور والمصنف رحمه الله لما رأى تخصيصه هذا لاداعي اليه وهو انما يخص فيها  
سأفيا لا يقتضيه بل ربما يتحقق خلافه لأن الأصل عدم التكبر ارم يرتفع ما يجوز اليه وان كان  
لا تكبر ارفيه لانه هنا بالنسبة الى من لم يسه عنه نبي عليهم آؤلا انما فهم  
يسوء الاعتقاد فيه يسوء الاعمال وقال يسارعون في الاثم فعداء نبي وهو متعلق بالاشارة الى  
تكمين فيه يمكن الظهور في ظرفه واساطه بأعمالهم (قوله ليس شيئا علوا) إشارة الى أن ما ذكره  
موصوف وقت تميز التعمير المستتر في الفاعل والمخصوص محذوف أي ليس شيئا علوا هذه  
الامور وجوز جعلها موصولة فاعل ليس (قوله تخصيص العلمهم) إيذان بمجيبين أي تحت وطلب  
وجعل الربانيين هنا عاونا ومجايزا هذه المناسبة القسام والعدا في الاكرام والنبى انما يكون منهم  
وكونه لولا آخرها مع المضارع تخصيص ومع الماضي للتوبيخ على قومه من الجبابرة وغيره (قوله  
أبلغ من قوله ليس ما كانوا يفعلون الخ) أي لا تقترى القوة والاستعمال أن الفعل ما صدر عن الحيوان  
مطلقا فان كان عن قديمي علم عزالة وتكرير رضى وما رمل كالمسمى متباعدة  
ومصنعة فلذا كان الصنيع أبلغ لاقضاه الرسخ ولذا يقال للصادق صانع والنبى الجيد التسج  
صنيعا كما قاله الراغب والتدرب الى التوسيع والصدق وقصد الاخرى والادنى والتفكر  
والأمل من الروية ووقع في نسخة تردد بين العود اليه مرة بعد أخرى وفي أخرى تزويده مقاربة  
معنى والحسبة بضم الحاء اسم بمعنى الاستباة وهو معروف وانما كان ترك النبي أقبح من  
الارتكاب لأن المرتكب في الحسبة لثمة وقضاء وطرف بخلاف المرتكب ولا يرد أن يرمى بالذنوب أعظم  
الزنيين فان قلت يلزم على هذا أن ترك النبي عن الزنا والقتل أشد اثمنا وهو بعيد كاقبل قلت قد

وقد وان دخلت لتقرب الماضي من  
الحال ليصح أن يقع حالا كأثارت أيضا ما فيها  
من التوقع وكان الرسول صلى الله عليه وسلم بغيره  
عليهم وكان الرسول صلى الله عليه وسلم بغيره  
ولذلك قال (واقعه) أصح ما كانوا يفعلون (وترى تدبرا  
أي من الكفر وفيه وعداهم المناقضين  
منهم) أي من اليهود ومن الكفار  
(يسارعون في الاثم) أي الحرام وقيل  
الكذب لقوله عن قولهم الاثم (والعدوان)  
القتل وبجوارفة الحلف في المعاصي وقيل الاثم  
ما يقتضيه من العدوان ما يقتضيه من العدوان  
ما يقتضيه من العدوان ما يقتضيه من العدوان  
(واكفرهم) أي الحرام ما يقتضيه من العدوان  
للمعاصرة (ليس ما كانوا يفعلون) ليس شيئا  
علوا (ولولا ذنوبهم لربنا من  
قوله لهم الاثم واكفرهم) ليس شيئا  
علوا (ولولا ذنوبهم لربنا من  
علوا) ليس ما كانوا يفعلون  
على الماضي فأعاد التوبيخ وإذا دخل على  
المستقبل فأعاد التوبيخ (ليس ما كانوا  
يفعلون) أبلغ من قوله ليس ما كانوا يفعلون  
من حيث أن الصنيع على الانسان بعد تدبره  
فيه وترى تفرق الجادة والظلال تدوم خواصم  
ولأن ترك الحسبة أقبح من تركها ولا كذلك ترك  
لأن النفس تلذذهم وتبلى اليها ولا كذلك ترك  
الانكسار عليها فكان جديرا بأبلغ الذم

الاشية يصقلب بالاعتبار فكونه أشد اعتبارا وارتكابا لا فائدة له فيه لا يشاق كون المبصرة أكثر  
اعتناؤه قائل **(قوله أي هو مسمك الخ)** أي يحيل ينسحب الرق وعمل اليد وسطها مجازا عن الفعل  
والجود يعني حين لا تصعب منه الحقيقة أصلا كما هنا بخلاف يد مغفلة أو مبسوطة فانه كناية عن ذلك  
وقدم الكلام فيه وأنه قد لا تراه في هذه التفرقة كما جعل الرن على العرش استوى كناية عن الملك  
وفي قوله ولما لم يستعمل الخ يختص أنه حيث يتصور منه ذلك مجازا عن كناية ينصل على ما إذا  
كان غنة قرشة مائة **(قوله جاد الحى بسط الدين بوابل \* شكرت نداء تلاحه وولده)**

جاد من الجود يقال جادا المرفوع جادا والجمع جود كما حب وهب والوهاد بكسر الواو جمع وهد وهى  
ما لمطمان وانخفض من الأرض والتلة ما ارتفع منها وأحال أو حمر والتلة مجازى ما ارتفع من الأرض  
الى بطون الأودية والتدى العطاء ولوقرى يديه تنقية يد الصبح وبسط بضمين جمع باسط والمراد بها  
السحاب والبوابل المطر الكثير **(قوله وتقرى من الجازات المركبة شابت لاله الليل)** الشيب معروف والهمة  
بالكسرة ذابة مخصوصة قيل فيه نظرا لأنه من جازات القدرات كالشيب مجاز عن وضع العصب والهمة  
سواده أى اخضر ما كان أسود منه وليس هنا جمعت ليوارى أن يشبه طرق الصبح على الليل يعرفه الشيب  
في الشعر الأسود **(قوله وقيل معناه أنه فقير الخ)** أي يذهب هذه الآية لأن قبض اليد يقتضى إمكان بسطها  
لا عدم قدرته عليه والاقبل شلت يده والاقبل يقتضى البلاغة وحسن الاستعارة لكنه يحوز  
جاءه من غير عرض له فانظر الفرق بينهما **(قوله دعاه عليهم بالفعل والتكديخ)** ويحوز أن يكون خبرا  
والتكديخ بضمين هنا العسر وله تلخيص نكدت الركبة إذا قل ماؤها والمطابقة على تقدر الدعاء بالفعل  
أو انظر ظاهرة تسببه ذلك إليه تعالى بخلاف الدعاء بفعل الأيدي فإنها المناسبة من حيث اللفظ فقط  
فكون جنسها حال الخشعي ويحوز أن يكون دعاه عليهم بفعل الأيدي حقيقة فيقول في الدنيا ما يرى  
وفي الآخرة معنيين لا غلال جهنم والطابق من حيث اللفظ وملاطة أصل الجازات كقول سيبويه  
أف دابة أرى قطعه لأن السب أصله القطع قيل يعنى تغير المطابقة في قوله تعالى يد الله مغفلة مع غلت  
أي يعم في إرادته الحقيقة في الثاني مع ملاطة أصل الجازات وهو غل البسلا للفعل الذى هو المراد منه  
لاستوائها في اللفظ كما أن سبأه من حيث اللفظ مطابق لقوله من سبى الخ إلا أن المراد من سبأه قطع  
البرارى استأصله بقطع آخره وهذه سبأ كل طرفة بخلاف قوله

قالوا اقتر شأ فبذل طغنه • قلت الجوز والى جبهه وقصا

ولادى الى اعتبار المشاكسة هنا وانما هو تخمين فقاتر كما الضرر وهو الظاهر وقوله مسحين الظاهر  
أنه تشديد الحامض بصبه إذا جزم أن يراد أصبه والمعروف فيه الثلاث قال تعالى يصحون في الحميم  
وهو معطوف على أسارى وهو حال **(قوله ثنى اليد مباحة في الرد الخ)** لأنهم لما قالوا يد مغفلة  
عليهم بأن يد مسمكة بالجود والكرم إذا أعلى يديه كان أكثر أو ألدان مجاز عن تم الدنيا  
ونتم الآخرة أو جازيهم به أكراما وما ينتم به استدراجا **(قوله تأكل كذا الخ)** أي لقوله يداه مسطورتان  
الدال على نهاية الكرم والجود ووجه التأكيدهم التحسين الأحوال المستأمن كيف ووجه الدلالة على  
الاختصاص والتمتية وأنه على مقتضى الحكمة التطبيقية بحسب الحكم الذى لا يشاء إلا ما هو سكره ومصلحة  
وقوله في ذات يذات محبة أى في بدو المأردي ما في اليد **(قوله ولا يجوز له ما لا يحل الخ)** تبع  
في هذا أنما البقاء وجهه الله وقد رتب بأن المتنوع على الحال من المضاف إليه إذا لم يكن المضاف جزءا أو كثره  
أو ما لا يؤمنه المضاف جزء من المضاف اليه فليس بممتنع والقول بالتفريق من الحال ومما حب ليس بممتنع  
أيضا كأي قوة تعالى وهذا يلى شيئا أقبل له حال من اسم الإشارة والعامل فيه التيسير وقوله إذا  
لا يصير يمد من جهة يتفق كصك بيا إلى ذى الحال وهو البدان قيل أنه لا مانع من تقديره رأى  
يتفق بما تم عن خلاف الأصل والظاهر وهو يقتضى المرجوحية لا الامتناع والجله على هذا مستأمنة

**(وقالت اليهود يد الله مغلولة أي هو مسمك)**  
يقع بالرق وغل اليد وسطها مجازا عن الفعل  
والجود ولا تصدق له إلى ذبات يد غل وبسط  
ولذلك يستعمل حيث لا يتصور ذلك كقوله  
جاد الحى بسط الدين بوابل  
شكرت نداء تلاحه وولده

وتقاربه من الجازات المركبة ثابت لاله الليل  
وقيل معناه أنه فقير لقوله تعالى أف تدع الله  
قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء  
بغلت أي يمس ولغو أي قالوا دعاه عليهم  
بالفعل والتكديخ أو الفقر والمكسة أو بغل  
الأيدي حقيقة بفسلون أسارى في الدنيا  
ومسحين إلى السارق الآخرة

ومسحين إلى السارق الآخرة  
المطابقة من حيث اللفظ وملاطة الأصل  
مسمكتان سبى سبأه دابة (بل يداه  
مسمكتان) ثنى اليد مباحة في الرد  
وفي الفصل منه تعالى وثانيا فالجاء الجود  
فإن غاية ما سبأه الذى من ماله أن يعطيه  
بيديه وتنبها على منع الدنيا والآخرة  
وعلى ما يعلى الاستدراج وما يعلى الأكرام

(يتفق كيف يشاء) بما كذا ذلك أى هو مختار  
في انفاة يوسع نارة وتبين أخرى على حسب  
مشيئته ومقتضى حكمته لا على تعاقبة  
وضيق في ذات ديلا يجوز جعله لالامن  
الهاء قبله بضم الميم والميم ولا نهافا فإلى  
ولامن اليمين إذا لا ضمير له مائة

ولا من طهرهما الخ والآن يترك في فخاص بن عازروا فانه قال ذلك لكف الله عن اليهود ما بسط عليهم من السعة بشؤم تكذيبهم محمد صلى الله عليه وسلم وأشرك فيه الآخرون لانهم وضوا بقوله (وليزيدن كثير منهم ما أنزل اليك من ربك طغيانا وكفرا) أي هم طاعون كثيرون ويزادون طغيانا وكفرا بما يسمعون من القرآن كما زاد المرء المرض مرضا من تناول الغذاء الصالح للاصحاء (والقينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيمة) فلا تترافق قلوبهم ولا تتخالق أروا لهم (كأ) وقد أثارنا الحرب أطعنا ما قلنا (كأ) أراد وأحارب الرسول صلى الله عليه وسلم ولما ثارت شره دمه الله سبحانه وتعالى بأن أوقع بينهم منازعة كتبها عنه شرهم (وكأ) أراد وأحارب أحد غلبوا فأنهم لما ساقوا وحكم التوراة (٢٦٤) سلفا عليهم يتخسروا أقصد وافدا عليهم طهرس الروي ثم أقصد وافدا عليهم الجرس ثم أقصد

فقط عليهم السليين والحرب حلة أردوا أو صفة تارة (ويصون في الأرض ضادا) أي الضاد وهو اجتادهم في الكيد واثارة الحروب والفتن وهذا المنحازم (واقدا لا يجب الهندسين) فلا يميزهم الانس (ولأن أهل الكتاب آمنوا) بحمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به (واقتر) ما عدا من معاصيهم ونحوه (كفرناهم بسياهم) التي فعلوا ولم نقرأ أخذهم بها (ولا دخلناهم بشتات التسمي) ويطعنهم داخلين فيها وقبلة تسميه على عظم معاصيهم وكثرة ذنوبهم وأن الاسلام يجب ما قبله وان جل وأن الكتاب لا يدخل الجنة ما لم يسلم (ولأنهم أقاموا التوراة والانبيا) بأداعة ما فيها من نعمت محمد عليه الصلاة والسلام والقيام بأحكامها (وما أنزل اليهم من درهم) يعني ما من الكتاب القرآني فأنها من حيث انهم مكتوبون بالانبياء كما قلنا اليهم وأقرنا (لا) كلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم (لوسع عليهم أرضا فاهم بأن يقض عليهم بركات من السماء والأرض أو يكثرة الاشارة ورغبة الزروع أو رزقهم الخنا البافسة الشارفة فيبتونهم بأحد النعم وتقتطون ما تأسف على الأرض بين ذلك أن ما كلف عنهم بشؤم كفرهم ومعاصيهم لا لتصور القبيح ولأنهم آمنوا وأقاموا ما أمر به لوسع عليهم وجعل لهم خيرا الدارين (منهم أمة مقسدة) عادة غير غائبة ولا مقصرة وهم الذين آمنوا بحمد صلى الله عليه وسلم وقبل مقسدة شئوا مسقة عداوتهم (وكذبهم ما يعلون) أي بش ما يعلون وقبلة معصي التجب أي ما أسوأ علمهم وهو الهكدة وتعرف الحق والاعراض عنه والافراط في العداوة (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك) (تألفقت ومالته) غماقت شيئا منها لأن

وجوز فيه الحالية والمغيرة على التقدير السابق وقوله ولا من خيرها أي المسترق مسوطان (قوله) في فخاص بن عازروا (أخرجه ابن حبان وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما) يقدم ضبطه في آل عمران وقوله وأشرك فيه الآخرون يعني أن نسب القول الى اليهود جده والقاتل واحد لانهم لما روضوا بقوله جعلوا قاتلين كما يقال بنو فلان قتلوا قاتلا واحد منهم وقدر تحقيقه (قوله أي هم طاعون الخ) لأن الزيادة تضي وجود الميزة عليه قبلها ومثل هذا ذكره لأنه كان المتبادر أن يكون لا ينهمس وازدياده لاشد فلذا أو خصه بالمثل (قوله كأراد وأحارب الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) يعني أن ابتداء التارخا كناية عن أراد الحرب لأنه كان عادتهم ذلك وتوان العرب مشهورة منها هذه وضمر عليه لرسول صلى الله عليه وسلم وأطفا التارخي الأول عارضة دفع شرمهم وعلى الثاني غلبتهم والحرب عليه مطلقه وفطر من الروي يضم الفاء ويكون الطاء الملهمة وضم الراء الملهمة والسين الملهمة كذا أضمتها لنداء وجه الله وفي نسخة نطوس والحرب حلة أو قد وادى متعلقة به واللام لتعليل وقوله للفساد أي هو مفعول لاجله رذل حال (قوله فلا يميزهم الانس) يعني عدم الهبة كناية عنه كأن محبته عبارة عن انعامه ونوابه كما مر وقوله ولم نقرأ أخذهم أشد أنه أي ليس المراد به الشر وقوله ولعلناهم اشارة الى معنى التعدية بالهزة وعظم معاصيهم يستفاد من منع دخول الجنة ويكفرهم من جمع السبات وقوله يجب ما قبله ما لم يسلم أي يقطع ورقة بحيث لا يواخذ بشئ قبله غير حقوق الفساد وقوله وأن الكتاب الخ اشارة الى دفع ما هو معه قوله أنه لا يفرق أن يشرك به الآية (قوله بأداعة ما فيها من) أصل الأقامة الثبات في المكان ثم استعرا فامة الشيء التوفية حقا كما قاله الزايد وقبلة من الكتاب السعوى اظهار ما فيه والعمل به فلذا فسر ما لخصه وجه الله بما ذكرته اشارة الى أنزال الكتاب الى قوم غير دوسوه اليهم أو يوجب الايمان وإن لم يكن الوحي نازلا عليهم (قوله لوسع عليهم أرضا فاهم بأن يقض عليهم) المراد الاتساع مطلقا وخرس الاكل لكونه انقضها ويستقيم سائرهما كما رزقوه بأكون أموال السباي وجعل من فوقهم ومن تحت أرجلهم كناية عن أمور السماء والأرض أو الاضمار العالسة عليهم والزرع التي هي مخفظة أو الشارحى الانصار والساقطة منها على الأرض وجهه معنى الاضمار والانهار التي فصلها أقوامهم بعد من الأكل (قوله عادة غرة غالية) معنى الاقتصاد الاعتدال وغالية من الغلو وهو الافراط وأما تصدق الاقتصاد بالتوسط في العداوة فغير مناسب لما بعده ولما مر منه (قوله أي ليس ما يعلون الخ) في ساء مذاهب الخفصة فقيل انها فعل التجب كقنوزيد بالضم يعني ما أقضاه وقيل ان الصلاة بعدة واسما من الافعال التي استعملت للتجب فقول المصنف والزخشرى ان فيه معنى التجب أرادوا أنه ما أخذ من القام بديل تصديعها شئ فأنها تكون من باب المدح والذم وتبديعها محذوف أي ساء علا الذي كانوا يعملون أو ما نكروه غير وقوله أو الافراط في العداوة وعلى التسمي الثاني للاقتصاد والتجب لما فعلوه وقدر عوا خلافة (قوله لجسم ما أنزل اليك الخ) لما كان معنى قوله كان لم تفعل فان لم تبلغ ما أنزل وهو الرسالة صايرها (إلى ان لم تبلغ قايقت) وهو لا فائدة فيه لاتخاذ الشرط والجزا فلذا قيل المعنى فان لم تبلغ لجسم ما أنزل اليك فان لم تبلغ شيئا منه أصلا لا تقصده في بعض ما أمر به بحيث يأنس به كأن من ترك ركنا من أركان الصلاة لم يطل صلاة واستدل به على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتبه بشئ من الوحي أصلا خلافا لفسدة قالوا تركه بشئ تقية وقال بعضهم ان هذا فيما يتعلق بالدين ومصالح العباد وأمر باطلا معصية عليه وأما ما مضى به صلى الله عليه وسلم من الاسرار فلا يجوزى الضارى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين أمما أحدها

يجب ما أنزل اليك غير ما رقب أحد أو لا تفتك مكرها (وان لم تفعل) وان لم تبلغ جميع ما أمرت (تألفقت ومالته) غماقت شيئا منها لأن

أولئك الذين بلغوا شيئا منها فقولوا فكا عما قبل الناس (٢٩٤) جميعا من حيث أن كل من البعض والكل سواء في الشناعة

فبنته وأما الآخر فلو بنته قطع هذا البلعوم أي عنقه وأصل معناه يجرى الطعام وإليه أشار الحسن رضي الله تعالى عنه بقوله

يادرب جوهرم لو اوج به • قليل انت عن بعد الوشا

وهو علم الحقيقة والحكمة المكتوبين به صورة أشار إلى هذا الصنف رحمه الله تعالى وهو عظمهم في  
الرسالة فإن الرسالة ما يرسل إلى القوم وهذا مذهب الصوفية زعمهم الله تعالى وأما اتحاد الجزا والنشرط  
المراد به المبالغة كافي شري شري ومن كانت حجة من الله الله ورسوله فغيره إلى الله ورسوله أي فقد  
ارتكب أمرا عظيما بوقوه أو فكذلك ما عطف شأنها كقولهم فكذلك تخالفت الناس جمعا قبل والوجه  
هذا لا بد مما شافى في الأول ووجه المناقشة أن الصلوات اعتبرت الشارع أمرا واحدا بخلاف التبليغ  
هي غير واردة لأنه إذا أزمه مبلغ الجميع فقد جعلها كالصلوة واليمين فأتى من آمن ببعض ما يلزمه  
اليمين به ومن بعض لا يصدقونها وأوجب وجوده آخرها أن المراد الحكم بالحكم بالتبليغ لا نفس  
التبليغ أي أن ترك تبليغ ما نزل الله حكم عليك بأنك مبلغ أصلا وقيل أقيم السبب مقام السبب  
أي لا جواب لك وقيل المراد بما نزل القرآن وعلى الجواب بقية المعجزات (قوله لعدة وضع من الله  
تعالى الخ) وإنما قال بصحة روحه من القتل ثلاثا بوجه أنه صلى الله عليه وسلم لم يجرم أحد حتى قبل  
أنه نزلت بهذا لفظه وابق على عومه وامتنع بأن اليهود سمعوا صلى الله عليه وسلم وأوجب بأنه  
ضمن له العصمة بسبب تبليغ الوحي فلا يمنع عنه بقتل ونحوه وأما ما قبله صلى الله عليه وسلم والانبيا  
عليهم الصلاة والسلام فلذلك بعن الأموال والبلاد والنفوس والحيث بعده قال (أغرب رحمه الله تعالى  
صحة الانبيا عليهم الصلاة والسلام حفظهم بخاصة وما به من صفاء الجوارح ثم عاينوا لهم من الأخلاق  
والفضائل ثم بالضرورة وثبتت أقدامهم ثم بالزائل السكنة عليهم وحفظت قلوبهم وبانوارهم وقوله ومن  
أنس رضى الله تعالى عنه قال هذا الحديث أخرجه الترمذي والبيهقي وقبرهما عن عائشة رضى الله  
تعالى عنها وعن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه ولم يستند أحد عن أنس رضى الله تعالى عنه  
وأما ميم زوال المهلة فتعوض حين لا بد وميم اسجع لادم وهو الجدل المديح وقوله ولعل المراد  
الخبر صريته وإنشأه ونشره وأما هاره (قوله حتى يتقوا التوبة الخ) قد عرفت معنى الإقامة من  
قريب وقوله فاطمة بوجوب الطاعة أي أذابت الهم وهذا يعلم من الطاعة فأنه تقتضي أمره لهم  
وهو لا يأمر من لم يبعث إليه فلا يقال أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بعثت قومه فقد كانوا في الحديث  
كيف يقبل على غيرهم فطاعته وقصر رأسه بغير تناسف وأشار بقوله فاضرب الخ إلى أن يجب  
الذين خوف الضرر والندوة السعة والمراد بها هنا الفتى عنهم (قوله والصابرون رضى الله تعالى عنه  
وغيره محذوف الخ) يعني الخبر المأذ كور خبران والصابرون مبتدأ أخرجه محذوف دلالة الخبر الأول  
عليه فكأن حذفت نسبة التأخير والتقدير أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم فلا خوف عليهم  
ولاهم يحزنون والصابرون كذلك بناء على أن المحذوف في أن قيدا وعرضا فم خبر الثاني لا الأول كما هو  
مذهب بعض النحاة وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله حكمهم كذا كناية عن قوة  
من آمن الخ واستدل عليه بالبين في أن قوله لغرب خبران ولذا دخل عليه اللام لأن البنية تنحل عن  
خبر لا على خبر البنية الأشد وأكنا بقاء ما بيننا الخ خبرا وأولكن خبرنا لم يلق ما بيننا هذا  
تقرر ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فيجعل الخبرين وقال الضرر إنما الأخير محذوف دون التفسير وهو  
أن يكون المذكور خبرا عن الثاني وتحذف من الأول لأنه أقدم حيث جعل السابق قرينة  
الآخر وقد علمنا للاهتمام بالقدم وأوقف بالاستعمال كافيا لهذا المأذ كور وموضع بأن ترك التفسير  
بين البنية والخبر أنسب والحقا بالقراب أقرب وهو أيضا موافق للاستعمال كافي قوله بين جملة  
عندنا ثابت وأما اعتبار التأخير ليس لم الفصل بين اسمين وغيره ولعلم أن الخبر ما ذكرنا ثم قال وقد  
بشال اختار هذا في الآية خاصة أي كون الخبر الأول والحذف من الثاني منهية التذم لان الكلام

[illegible]



مسوق لبنا حال أهل الكتاب فصرف الخبر المذكور إليهم أوفى والصابون أشد الفرق ضللا كما ذكره العلامة فباعتباره كرههم متأخر أقدم لأنه مزيد الاحتياط أوفى وبالله على هذا الفرض أوفى وأيضا في صرف الخبر إلى الثاني فصل للتصاري عن اليهود وتفرقه بين أهل الكتابين لأنه حينئذ عطف على قوله والصابون قطعاً ثم لو صح أن المشافقين واليهود وأهل المعدودين في الضلال والصابون والنصارى أهل صريح تعاطفهم ما وجه المذكور ضميراً عنهم وترك كلمة التصديق المذكورة في الأولين دلالة على هذا المعنى (قوله فاني وقيار الخ) هو لسانى بضاد مبهمة وبواو موحدة تعدها همزة تان الحرف البرهني بالهمزة قاله وقد حسمه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في خلافته بالله حين استعدي عليه والشعر هو هذا

فمن يك أمسى بالمدنية رحله • فاني وقياره بالهـ سوب  
وما عاجلات الطير دين للفتى • رشاد اولاعن ريشته نجيب  
ورب أمو لا تنقسم لضخمة • ولقلب من غشائته رجب  
ولا خير غنم لا يوطن نفسه • على ثأبات الدهر حين تنوب  
وفي الشك تغربط وفي المزم قوة • ويحظى في الحدائق ويصيب  
ولست بمسكين صديقاً ولا أخا • إذا لم يعدد الثمن وهو ريب

كقوله  
فاني وقيارهم بالفريب

وقوله

والافاعلوا أنا وانتم

بغاة ما يقبينا في شقاق

أى فاعلوا أنا بغاة وانتم كذلك وهو

كاعتراض دل به على أنه لا سكن للصابون

مع نهو وضلالهم وميلهم عن الأديان كلها

يتابعهم ان صرح منهم الأيمان والعمل

الصالح كان غيرهم أوفى بذلك ويجوز ان

يكون والنصارى معطوفاً عليه ومن آمن

خبرهما

وقيارهم فمرسه أو جهل وكان على غلاما فقتله فحس بسبه وقوله فمن يك روى بالقاء وتركوا محرم وما وقبل ان غريب فيه خبر عن الانجمن جمع الان فعل لا يتوى فيه الواحد وغيره شعور الملائكة بعد ذلك ظهير ورد الخ لئلا يرسد الله تعالى بأنه لم يرد للانجمن وان ورد للجمع كقولهم وأجاب عنه ابن هشام بأنهم قالوا في قوله عن البين وعن الشمال قعد ان المراد قعدان وهذا يدل على إطلاقه على الانجمن أيضاً فالصواب منع هذا الوجه بأنه يلزم عليه أن يورد عاملين على معمول واحد وهو ان والابتداء أو المبتدأ على الخلاف في رافع الخبر ومثله لا يصح على الأصح خلافاً للكوفيين (قوله والافاعلوا الخ) هو ليسر بن أبي خازم بن جهم وزاد معجني الأزد من قصيدته وأردها في الفضائل وقوله

أذا جرت نواصي آل بدر • فأذوها وأسرى في الوناق  
والافاعلوا أنا وانتم • بغاة ما يقبينا في شقاق

وكان قوم من آل بدر وهم قوم من فزارة جازوا على بني لام وهم من طي فجزوا نواصهم وجسبهم وقالوا منقلبكم ولم تقتلهم فقال بشر ذلك ومعناه أذوا غرامة ذلك والافاعلوا أنا فاعلوا أبدأ كما طلبونا لبغاة جمع باع بمعنى طالب وقيل انه جمع باع من البغي والتعدي وأنتم بضائجه معترضة لأنه لا يقول في قومه انهم بغاة وما يقبينا في شقاق خبر ان فلا شاهد لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لأن خبر المتكلم مع الغير في محله (قوله وهو كاعتراض دل به الخ) يعني الصابون وغيره المعدوف يجزى مجزى الاعتراض لكونه جله في أثناء الكلام لقصد التاكيد أمثالي الآية فظاهر وأما البيت فلان اثبات البغي للصائطين مع كونهم بادين في الجناية وأغلين في الشر لا يقتضي بأن يرجعوا ويعتذروا بكونه ثبوت النامع كوثابصد الانتقام وادغم نفسه الضم والعار ولم يجعله اعتراضاً حقيقة بل كاعتراض لأنه معطوف على جله أن الذين آمنوا وغيره ما أورده عليه ما قاله ابن هشام من ان فيه تقديم الجمله المعطوفة على بعض الجمله المعطوف عليها وانما تقدم المعطوف على المعطوف عليه في الشعر فكذلك ينبغي أن يكون تقدمه على بعض المعطوف عليه بل هو أولى منه بالمعنى وأما ما أجاب به عنه بأن الواو أو الاستئناف التي تدخل على الجمله المعترضة فتكونه تعالى فان لم تغفلوا لن تغفلوا فاعلوا الخ وهذه الجمله معترضة لامعطوفة فلا تنفي حالاً لأنه يفتوت فكذلك التقديم من تأخير التي ذكرها لا ينه إذا كنت معترضة لأنكون مقدمة من تأخير (قوله ويجوز ان يكون والنصارى معطوفاً عليه) فيه تسخير وهذا على القول

الاستقصاء ولا يراد عليه شيء سوى أن الأكثر الحذف من الثاني دلالة الأول وعكسه قليل لكنه  
جائز ولم يتعرض لهذا الوجه في الكشف لكنه يعارضه معارض وقيل هو عطف على الصلة بتقدير مبتدأ  
أي وهم الصابئون ولا يخفى بعده وإن عده هو أحسن الوجوه (قوله نحن بمعندنا الخ) هذا من  
قصيدة لرجل من الأنصار وقيل لقيس بن الخطيم بانها المجبة ابن عدي وهو شاعر جاهلي وقيل لعمر  
ابن امرئ القيس الأنصاري وأوله

أبلغني بجبي وقومهم • خطمة أناوراهم أنف  
وأتادون ما نسومهم الأعداء من ضم خطمة تصكف  
الحفاظ وعودة العشرة لا • ياتهم من وراثنا وكف  
بأمال والسبد المرمق • بطرأ في بعض رأيه السرف  
نحن بمعندنا وأنت بما • عندك راض والراي مختلف

جججي يفتح الجيمين بينهما ميملة ساكنة وآخرها موحدة وألف مقصورة يعطى من الأنصار وخطمة  
يفتح الخاء المجهدة ويصكون الطاء المهملة يعطى من الأنصار أيضا وألف بضم الهمزة والثون جمع آف  
كضارب بمعنى محام مأخوذ من الافة وهي الجهة ونسومهم بمعنى تكلفهم والضم النظم وخطمة بمعنى  
شأن وأمر وتكتب بضم الثون والكاف جمع ناكف بمعنى مستكف والكعب العيب أو الأثم والظوف  
أو المكره أو النقص والعودة ما لم يصح وكل يخوف ومن وراثنا أي في غيبتنا ومال مرخم مائل  
والعمد ذو العمامة وهو عمامة تدعى العرب والشعر من المنسرح (قوله ولا يجوز عطفه على محل أن  
واسمها الخ) قال القطب في شرح الكشف أهم في العطف على المحل عبارة ثان قسرة يقولون العطف  
على محل أن واسمها وتارة على محل اسم ان والمراد بالحل ما كان قبل دخوله وهو الرفع على الابتداء  
لأن اسمها المأمركن مرفوعا محلا لا يبيد دخول أن جعلت مع اسمها شأنا واحدا كاجعل لا التي  
لتي الجنس مع اسمها اسمها واحد واجعلوا العطف على محلها مع اسمها والتحقق الأول لأن الاسم كان  
قبل مرفوعا بالابتداء فلما دخلت عليه لم تغير معناه بل أكدته وإذا اختص به هي والقسوة على  
رأى دون أخواتها كليت ولعل تخيير هاتين واختلاف في غير العطف من التوابع فذهب القراء  
ويؤنس إلى جواز وفيه مذاهب أجاز بعضهم مطلقا ومنعه بعضهم مطلقا وقيل بعضهم فقال يمنع  
قبل مضى الخبر وبعد يجوز وذهب القراء إلى أنه ان شئ اعراب الاسم جائز والالكراهة اللغوية  
فحواك وزيد هبان والامتنع والماتع ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تعالى يخشى من لزوم توازن  
عاملين وهما أن الابتداء والمبتدأ على معمول واحد وهو الخبر وأورد عليه أنه بما يلزم ذلك لو كان  
المذكور خبرا عنهم اليسير مثل أن زيدا وعمرا قائمان وأما على نية التأخير امتناع مضى الخبر تقدير  
فيكون المذكور معمولان فقط وخبر المخطوف محذوف كافى أن زيدا قائم وعمرا عطف على محل أن مع  
اسمها وأجيب بأن من آمن صالحا لخبرية المجموع والاصل عدم التقدير فلما ارتفع الصابئون بالخطبة  
على المحل لم يمتد الخبر فتمين الرفع على الابتداء ولزم تقدير الخبرية التأخير وهذا ليس بشئ لأنه لو قدر  
له خبر لكان جمل معطوفة على جمل ولكن من العطف على المحل في شئ ولا يلزم المذخور المذكور لأنه  
إذا لم يقدر خبر ولا يخص بالاتزام جهة ذلك كآذهب إليه الكوفيون أو القول بأن خبر أن مرفوع  
بما كان مرفوعا قبل دخولها والحب أن مع ظهور ضعفه وكيف أوردوه وطال فيعمل هؤلاء  
الفتور (قوله ولا على الضمير في هاد والصد التأكيد والفصل الخ) أما الأول فظاهر لأنه  
لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل وكنا الثاني لأنه لو عطف على الفاعل لكان التقدير  
هاد الصابئون فيقتضى أنهم هود وليس كذلك وهذا القول منقول عن الكسائي وقد خطأه فيه القراء  
والزجاج بما ذكر ولذا قيل أن الكسائي يرى صحة العطف من غير فاصل فلا يراد عليه الاعتراض الأول

وخبر أن مقدر دل عليه ما بعده كقوله  
نحن بمعندنا وأنت بما  
عندك راض والراي مختلف  
ولا يجوز عطفه على محل أن واسمها فانه  
مشروط بالرفع من الخبر الأول وعطف عليه  
قبله كان الخبر خبرا مبتدأ وخبر أن معا  
فيجتمع عليه عاملان ولا على الضمير في هادوا  
لعدم التأكيده والفصل ولانه موجب كون  
الصابئين هودا

وأما كون هذا بمعنى تام كما في قوله تعالى أنا هذالك فلا يتناسبه قوله من آمن منهم فتأمل (قوله)  
 وقيل إن معنى تام التي هي حرف جواب ولا عمل لها حيث لا يبعد ما هو نوع المحل على الابتداء  
 والرفع معطوف عليه وهذا مما أثبتته بعض النسخ من أهل اللغة وترجوا عليه قراءة أن هذان  
 لساخران ونحوه من التواحد ثم إنه هنا لا يصح لأنهما لا يتقدماهما فيكون جواباً له ولم لا تقع في ابتداء  
 الكلام على الصحيح والجواب بأن تنفساً لا مقدراً بعد ركنك (قوله) وقيل الصابرون منسوب  
 بالنقص (الح) قيل هذا القول فاسد فأن لغة بلطرت وغيرهم الذين جعلوا المتنى دائماً بالالف نحو رأيت  
 الزيدان ومررت بالزيدان وأمرهم بغير كالتنفس فأنما هي في المتنى وهذا القائل فاسد لجمع عليه فالزمر  
 الواو كما أزم المتنى الالف فغير بمر كان مقدرة ومثله لا يجري فيه القياس ولا ينبغي تخصيص القرآن  
 عليه ولكن المستفاد منه أنه تعالى تبس في باب الفاء ونفسه مني أيضاً وقوة وذلك أي تقدير  
 الخبر على القول بأنه معرب بمر كان مقدرة ولا يلحق في كايجه ونفسه تقدير النقص على الياء يجوز  
 تقدير هاء الواو ولا ينبغي ضعفه وقوة والجله خبراً على الوجه الأول وأشير المبتدأ على الثاني وعلى  
 كل حال لا بد من تقدير العائد منها كما ذكره ومن هذه أمثلة طرية أو موصولة دخلت القامعها ولو  
 آخر حذف العائد عن البدلية أيضاً المكان أولى لا بد من بعض لا بد من تقدير العائد كما تقرر  
 في العربية وكان عليه أن يوجه أن من آمن منهم كيف يقع خبراً عن الذين آمنوا أو بدلالة يقتضي  
 انقسام المؤمنين إلى مؤمنين وغير مؤمنين فلذا أول في الكشف وشروحه بأن المراد بالذين آمنوا الذين  
 آمنوا باللسان فقط فكيف يكون المعنى الذين آمنوا باللسان من أخلص منهم الإيمان فلا كذا أو يقول من  
 آمن بين ثبت على الإيمان فيصح في حق المؤمنين المخلص وفي هذا شبه جمع بين الحقيقة والجاز وقد يقع أن  
 الثبات على الإيمان ليس غير الإيمان بل هو أحده فردان من مطلقه والوجه الأول الذي قدم  
 المؤمنين إلى الكفره خلال بكمهم وبعاد كرم التكملة في تقديم والصابرون (قوله) أو النصب  
 على البدل من اسماء (وما عطف عليه) ذكرنا في أمهارة ثلاثة وجوه الرفع على الابتداء والنصب بدلا  
 من مجموع الذين آمنوا وما بعده أو ما عطف فقط والمستفاد منه أنه تعالى ترك هذا وكاه لما قبله  
 البدل من المعطوف بـ تلام الأبدال من المعطوف عليه كما ذكره المحمدي في قوله تعالى أن أنجيبتكم  
 كفرتم وإن قال الضمير أنه مجموع فلو قال أو ما عطف عليه كان أشمل فان قيل ما ذكر من الوجود  
 الثلاثة في محل من آمن به يجري على تفسيره الذين آمنوا أو لا قبل أن جعل أحداث الإيمان والنيات  
 عليه من أفراد الإيمان جازاً إجمالا الكل في كل من الوجهين والاختصاص الرفع على الابتداء والنصب  
 على الأبدال في المجموع بما إذا أريد بالذين آمنوا المناقون والنصب على الأبدال بما إذا أريد بهم مخلص  
 المؤمنين وأما أنه قال في الكشف فان قلت فأي الراجح إلى اسم أن قلت هو محذوف تقديره من آمن  
 منهم كما يراه في موضع آخر فتأمل هذا على تقدير البدل لا الضمير لوجود الراجح من قوله عليهم وقيل في الرد  
 عليه المراد في تقدير ارتفاع من آمن على الابتداء أو على تقدير كونه بدلاً فخبراً هو قوله لا خوف عليهم  
 وضير عليهم عائداً إلى اسم أن بلا حجة إلى تقدير محذوف والعجب عن فهم العكس (قلت) مراد الطبعي  
 رحمه الله أنه على تقدير البدل يحتاج إلى رابط لأنه بدل بعض ولا بد من نفسه من الضمير كما ذكره النحاة وانظروا  
 عن بدل المبتدأ عن المبتدأ ورابطه به موجود وهو عليهم كما تقول زيد عنه حسنة فأن أنظر للبدل  
 لا المبتدأ على الأصح الصحيح وهو وهم لا يقتضي أنه إذا كان مبتدأ فالجمله لا يحتاج رابط وليس  
 كذلك لأن ضمير عليهم وهو إن وليس هو الموصول المبتدأ بل بعضه وكذا إذا علمه وأما أيضاً لأن  
 قوله ضمير عليهم عائداً إلى اسم أن خطأ لأنه على من موا كان بدلاً ومبتدأ لأن من لا خوف عليهم ليس  
 عين ما تقدم بل بعضه وهذه غفلة تجمعهما (قوله) وقيل وقيل والابن وهو الظاهر لطفه على اسم أن  
 من غير محذور وقلت الهمزة عا على خلاف القياس وقوله بادل الهمزة الفاعلي من صبا فيصير كرمي

وقيل إن معنى نعم وما بعده هاء في موضع  
 الرفع بالابتداء وقيل الصابرون منسوب  
 بالنقص وذلك كما جرت ألباءه يجوز  
 بالواو (من آمن بالله واليوم الآخر) وقيل  
 صالحاً في محل الرفع بالابتداء وخبره (فلا  
 خوف عليهم ولا هم يحزنون) والجله خبران  
 أو خبر المبتدأ كما مر والراجح محذوف أي  
 من آمن منهم أو النصب على البدل من اسم  
 أن وما عطف عليه وقيل والصابرون  
 الظاهر والصابرون قلب الهمزة الفاعل أو من  
 صبوت لأنهم صبا بادل الهمزة الفاعل أو من  
 ولم يبقوا وأمره بالاعتقاد

واسم الفاعل منه صاب كرام وجعه صابون كرامون وصبا عنه مال بلهم عن مقتضى الشرع والعقل  
**(قوله جواب الشرط والجلب صفة وسلاخ)** نجمة كل كلمة شرط وقع من الفقهاء وأهل العقول  
 وقال أبو حيان رحمه الله ليس كلمة شرط بل هو منصوب على الطريقة لضافته إلى ما المصدرية الظرفية  
 وقال الخافض رحمه الله وغيره هو هاشم طال اقتضاها جوابا لك الشرط الغير الجزم ففي مثل إذا  
 ولا بد منه وقيل على كونه مضافة أنه لا يساعده المقام لأن الجلب الخبرية إذا جعلت صفة أو صلة  
 يفسح ما قبلها من الحكم ويجعل هو الموصوف وتسمه ولذا وجب أن تكون معلومة الانتساب له  
 ومن هنا كانت قبل العلم بها أخبارا وبعده صفات ولا وب أن ما سبق له النظم انما هو لبيان أنهم  
 جعلوا كل من جاءهم من الرسل عرضة للقتل والتكذيب خسيما فيسده جعلها استثناء فاعلى أبلغ وجه  
 وأكده لبيان أنه أرسل إليهم رسلا موصوفين بذلك وهو تخيل لاطائل تحسه فإن قوله ولقد أخذنا  
 ميثاق بني إسرائيل وأرسلنا إليهم رسلا موصوفين لبيان جنابهم والتي عليهم بذلك كما عرفت به هذا  
 القتال وهو لا يشده إلا بالنظر إلى الصفة التي هي المقصود بالإنذار كافي سائر القصور ولانها مرمى النظر  
 وأما كونه معلومة فلا يشريه فإذ أوجب شخصاً وقتاً فعلت كبت وكبت وهو أمر مباح  
 لا يضر ذلك في تقريره وتفسيره بل هو أقوى كالأصحى على الخبر بأساليب الكلام فلا تلتفت إلى مثل  
 هذا لا وهام **(قوله وقيل الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو استئناف)** لبيان الجواب المحذوف  
 وتقديره فاصبرم وعادوه ولم يقدر استكبر والمفحوف به في الآية الأخرى لأنه أدخل في التبريع على  
 ما تأيلا به شيء الرسول صلى الله عليه وسلم الهادي لهم وأنسب بما وقع في التفصيل مستفصا غاية  
 الاستنباح مذكورا بطريق الاستحضار وهو قتل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإن الاستكثار  
 انما يقضى إليه بواسطة المناسبة وأما في الآية الأخرى فقد قصد إلى استنباح الاستكثار نظر الابهة في  
 نفسه لا اقتضاء المقام وقد خالف المصنف رحمه الله يخشى أن يجعل هذا متعبا لأنه تفصيل لحكم  
 أفراد الجمع الواقع في قوله أرسلنا إليهم رسلا أي كلما جاءهم رسول من الرسل والمذكور بقوله فريشا  
 كذا والخ يفتنى أن الخائف في كل مرة فريشان فينبغي ما تدافع وعلى تقدير قطع النظر عن أفراد هذا المانع  
 لا يحسن في مثل هذا المقام تقديم المفعول مثل أن أكرمته أثنى أخاك أكرمته لأنه يشهر بالاختصاص  
 وتقدير الفعل مع التزامه في المفعول وتعليقه بالشرط يشعر بالاشتراك في أصل الفعل وقيل أنه لا بد من  
 الفاء لأن عمل تأثير الشرط هو الفعل وتقدم المفعول بعده عن المؤثر فيجوز أن يربط وأنه بتقديم  
 المفعول أشبه الجملة الاسمية المقتضية في الفاء كذا في قوله الخبر وقيل فيه مانع آخر لأن المعنى على  
 أنهم كلما جاءهم رسول وقع أحد الأمرين لا كلاهما فلو كان جوابا للكان الظاهر أو بدل الواو والمصنف  
 رحمه الله لم ينظر إلى هذه الموانع أما الأولى فلا لأنه لقصد التغلغل جعل قتل واحد كقتل فريش وقيل المراد  
 بالرسول جنسه الصادق بالكثير ويؤيد كلامه الآية الكثرة وأما الثانية فلا لأنه لا تقتضي قواعد  
 العربية مثله وما ذكر من الوجوه وهام لا يلتفت إليها ولا يوجد منه في كتب النحو ومنه علم دفع الخبر  
**(أقول)** هذا عجيب منه معجزة يعقل عن مثل هذا وقد قال في من التسهيل ويجوز أن يطلق خبرا  
 يصح خلافا لغيره فالحال شراحه أجاز مبيوه والكسافي وجهه الله تعالى تقديم المفعول بالجواب  
 مع بقائه جزمه وأشهد الكسافي رحمه الله تعالى

والخبر يأمر من يصطبر لها \* ويرى لها آباءها الخبر يعقب

تقديره يعقب الخبر ومنع ذلك الفرق أموجه الله مع شاء الجزم وقال بل يجب الرفع على التقديم والتأخير  
 أو على إضمار الفاء وتناول البيت بأن الطريقة لا يام كأنه قال آباءها الصالحة واختار ابن مالك وجهه  
 أنه هذا المذهب في بعض كتبه ولما رأى الخبشي اشتراط المانع بين الشرط والجزاء وما في معناه مال  
 إليه خصوصا وقوله المعنى تقتضيه فهو الحق والمصنف رحمه الله نظر إلى الظاهر وأنه لا حاجة إلى التفسير

**(الكلام على كذا)**  
 (لقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وأرسلنا  
 إليهم رسلا) ليدعروهم وليبينوا  
 لهم أمر دينهم (كلما جاءهم رسول بما لا تؤذي  
 أنفسهم) بما يخالف هواهم من الشرائع  
 وميثاق التكليف (فريشا كذا) وافرشا  
 يقولون جواب الشرط والجلب صفة رسلا  
 والراجع محذوف أي رسلا منهم وقيل  
 الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو  
 استئناف

مع أن الآية الأخرى وهي قوله تعالى أنكم ما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكثرتم قفركم بقايتهم  
وقر يقاتلون تدل على التقدير دلالة ظاهرة (قوله وانما ج) يقتلون موضع قتلاوا الخ) يعني ان  
كذبوا على أهل عدل في يقتلون المضارع لتقصير الاستحصار ولم يقصد الزخشي وحده الاستمرار  
الذي ذكره هناك وهو أنهم بعد يحيون حول قتل محمد صلى الله عليه وسلم لأن هذا خبر عن أسلافهم  
وانما يستقيم ذلك في الخطابين كافي تلك الآية ولم يقصد ذلك في التكذيب لزيادة الإهتمام بالقتل والمصنف  
وجه الله تعالى ذكر الاستمرار أو دخل الخطابين فيه لأن ما صدر عن أسلافهم كان صدر منهم لارتضايتهم  
واقصافهم ثم هم ولا منافاة بين استحضار الحال الماضية والاستمرار لأنه لما قدر أنه شوهدت تلك الحال  
واستمر أحافهم عبر عنها المضارع لذلك فلا يقال الظاهر أو تبيينها للمنافاة بين ما ذكر الظاهر المغايرة  
بينه لأن المراد أمحاكة الحال الماضية أو الاستمرار أي فبقايتهم يقتلون بعد لانكم حول قتل محمد صلى  
الله عليه وسلم واقتصر العلامة هنا على محكاك حال أسلافهم فترشدها بالغة وتترك تلك الآية على  
الاحتمال لقرينة خبر الخطابين ليكون قرينة خبر غير المتكلمين فيه بل آياتهم ولذا عتبت هذه  
الآية بقية عيسى عليه الصلاة والسلام فتأمل (قوله أن لا يصيبهم بلاء وعذاب الخ) يعني المراد بالآية  
هذا البلاء لا معناه المعروف وأن الخليفة كاذب في الثواب وقعت بعد ما بقيا الميقن في تخلفه من  
التقديرات وان وقعت بعد ما لا يفسد بقينا ولا ظنا في مصدره بقاء وان وقعت بعد ما يشد الظن احتلت  
الوجهين لاجرا تدحرج العلم لقوته وتزله منزلة غيره لعدم افادة الثبوت وحسب من هذا التيسيل لأنها  
بمعنى قدر وظن وهي تنصب متعين سدات وما بعد ما سداهما لا يشكها في مسند ومسند له  
وقبل أن حسب معنى علم هنا وانها لا تخفف الابعدا بقيد الميقن واسمه أخير شأن محذوف وكان تامة  
برقل أن الله والشيء محذوف هنا أي حسبو وادم الفتنه كاشنا وهو منقول عن الاخفش رحمه الله  
تعالى ومذهب الجوهري ما ذكر وأعلم أن هذا كما انه ثابت اذ قلنا كاشنا وطبة وقدمه أو جاد وقال  
أشافي معناه فاعمل معاملة وهو الحق (قوله ثم ناولوا كتاب الله عليهم) أي قبل ثم فهم وناولهم  
عليها وذلك عما يكون بعد قسمة فلذا قدره وقوله مكررة أخرى عدل عن قول الزخشي  
بظلمهم الحال وهو الرتبة لأنه ما فيه من الاعتزال تكلف لأن طلب الرتبة منهم لم يكن بعد عبادة الجبل  
فإن طلبها كان من الذين كانوا مع موسى صلى الله عليه وسلم في الطور وعبادة الجبل كانت من المتخلفين  
منه اذ ذلك ولذا قيل أن ثمة حيث لا تراخي الرتبة لا الزمان (قوله وقرئ بالضم فيها على أن الله  
عماهم الخ) الظاهر أن عماهم في عبارة المصنف رحمه الله تعالى بالتشديد لأنه ثبت في اللغة عماهم بمعني  
أي صبره أعني والذي في عبارة الزخشي تخفف فانه قال على تقدير عماهم الله وعماهم أي معاهم  
وضربهم بالعصا والصبر بالضم كذا في خبره بالتشديد وهو رخ قسير معرب من صفرزه لكن قال  
أبو جابر أنه لم يسمع عماهم وجهه والزخشي أعرف منه باللغة لكنه لغة قليلة كذا كره المصنف رحمه  
الله تعالى المعروف تعدية بالهمزة وقد تعدى بالتضعيف فعموا يضمر العين والميم وهو ايضاً الصاد  
والميم مبيّن لقوله ول يسمع أن تقرأ عبارة المصنف رحمه الله تعالى عماهم وصهم فكون مطابقة لعبارة  
الزخشي (قوله بدل من الضمير وأفعال الخ) على البدلية الضمير لما تعدى ما قبله وغيره فاعلم  
بل على الكثيره فسر به لأنه في هذه الصورة يقتضيه عود الضمير على المتأخر كما هو وأفعال أو أو علامة  
الجمع لا ضمير وهذه لغة بعض العرب يصر عنها النحاة بأكول البراغيت أو هو خير مبتدأ محذوف  
واختلف في تقديره فقد روي بعضهم العمی والصم ككبريتهم ومنهم من قدره العمی والصم كثير منهم  
أي صاد ومنهم والظاهر الأول ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله وقبل مبتدأ والجملة  
قبل خبره الخ) وضعفه المصنف رحمه الله تعالى بأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ لاتساعه بالفاعل فلا  
يقال في زيد قام قائم زيد على أنه مبتدأ وخبر ورد بأن منع التقديم مشروط بكون الفاعل ضميراً مستتراً

واغماص يقتلون موضع قتلاوا على محكاك  
الحال الماضية استحضارها واستتظافها  
للقتل وتبين على أن ذلك من بينهم ما ضا  
ومستقبلا ومحاطة على رؤس الأي  
(وعسبوا ألا تكون فتنة) أي وحسب  
ببراسر الخيل أن لا يصيبهم بلاء وعذاب  
يقتل الأنبياء وتكذيبهم وتوهمهم  
والكسافي ويعتقوب أن لا تكون بالرفع  
على أن أن هي الخليفة من التثنية وأصله أنه  
لا تكون فتنة فحذف أن وحذف ضمير  
الثاني وادخل فعل المبتدأ عليها وهي  
للتصديق تنزيل له منزلة العلم فتكذبه في قاتلهم  
وان أو أن في جزمها ما سداه مفعوليه  
(فعموا) عن الدين أو الدلائل والهدى  
(وعسوا) عن استماع الحق كقولهوا حين عدا  
الجهل (ثم ناولوا كتاب الله عليهم) أي ثم ناولوا كتاب  
الله عليهم (ثم عوا وجرأ) كونه أخرى وقرئ  
بالضم فمعما على أن الله عماهم وعماهم أي  
رماهم بالعصا والصم (كثير منهم) بدل من  
القائمة أعني وأصم (كثير منهم) بدل من  
الضمير وأفعال والواو علامة الجمع كقوله  
أكول البراغيت أو هو خير مبتدأ محذوف أي  
العمى والصم كثير منهم وقبل مبتدأ والجملة  
قبل خبره

وهو ضعيف لان تقديم الخلق في مثله متنع  
 (وقال بصير بما يعملون) فيما نرىهم وفق  
 أعمالهم (تذكر الذين قالوا ان الله هو  
 المسيح بن مريم وقال المسيح يا بني اسرائيل  
 اعبدوا الله وديني وديكم) أي ابي عبد  
 مروبب ملككم فاعبدوا خالق وخالقكم (الله  
 من يشرك بالله) أي في عبادته أو فيما يخص  
 به من الصفات والأفعال (فقد سزا الله عليه  
 الجنة) يمنع من دخولها كما يمنع المهر عليه  
 من المهر فها هو المهر من (رواؤه  
 القادر) فانه بالعبادة للمشركين (وما لا يظن  
 من أنصار) أي وما لهم أحد يصبرهم من  
 النار وضع الظاهر موضع التعريف لبيان  
 على أنهم ظنوا بالاشراك وعدلوا عن طريق  
 الحق وهو يستحيل أن يكون غلام عيسى  
 عليه الصلاة والسلام وأن يكون من كلام الله  
 تعالى تبه به على أنهم قالوا ذلك تعظيما لعيسى  
 صلى الله عليه وسلم ونقرا باله وهو معادهم  
 بذلك ومخاطبتهم فيه بخاطبتهم بغيره (تذكر  
 الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) أي أحد  
 ثلاثة وهو حكاية عما قاله التساورية  
 والملكية منهم القائلون بالانفاس الثلاثة  
 وماسبق قول العقوبية القائلين بالاتحاد  
 (وما من الااله واحد) وما في الموجودات  
 واجب مستحق للعبادة من حيث انه معبود  
 جميع الموجودات الا اله واحد موصوف  
 بالوحدانية متعال عن قبول الشركة ومن  
 ضربة للاستغراق (وان لم يفتوا عما يقولون)  
 ضربة لا لا (ليس الذين كفروا منهم  
 ولم يوجدوا) أي ليس الذين كفروا منهم على  
 عذاب ألیم) أي ليس الذين كفروا من النصارى  
 الكفرة وليس الذين كفروا من اليهود  
 وضعه موضع ليسهم تكرير الشهادة على  
 كفرهم وتبنيها على أن العذاب على من دام  
 على الكفر ولم يتقلع عنه فلذلك عقبه بقوله

قائه لا يتبس اذا كان بارزا فان قيل انه يتبس بالفعل في لغة أو كافي البراءة ثم اذا قبل انما الغنة  
 ضمة لا يلبق البها وقد قالوا انه لا يجوز تقديم الخلف فياصل المبدأ أن يكون تأكيد بالفعل نحو  
 أنا فتان أنا لو آخر التبيين تأكيد بالفعل وما نحن فيه مثله في الاتساق إلا أن الاتساق هنا شائع  
 آخر أي البذل لكن الضمير نحو أو يجوز التقديم في مثل الزيدان فأولاً التثنية إلى اللغة الضعيفة  
 لكن الجواز لا ينافي الضعف ومانع التثنية يصلح وبها الضمير ولذا قال المصنف رحمه الله لا تقدم  
 الخبر الخ وقد اشار إليه الرضي فلا بد ما ذكر (قوله والله يصير الخ) حط على الجأزة لأن المظلم على من  
 خالفه يتقمم منه ويجاز به على ما فعل ثم لا يخفى موقع بصيرهم مع قوه عمو وقوله وفق أعمالهم منصوب  
 على نزع الخافض أي على وفقها ومقدارها (قوله أي ابي عبد مروبب ملككم الخ) أي علوكم  
 مخلوق لأن الرب يكون بمعنى المالك والخالق والماله من العطف وترتيب العبادات على ذلك  
 يؤخذ من التعليق بالرب وقوله أو فيما يخص به من الصفات ودعى النصارى انما تان بحلول صفة  
 العلم به واسماء الموفى بالذات من عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله يمنع من دخولها) يعني أن التصرم  
 هنا مجاز مرسل أو استعارة بعبارة لا تكلف غنة (قوله وما لهم أحد يصبرهم من النار) أي  
 يمنعهم منها ونحوه لئلا ينسب ما قبله ولو أطلق لكان له وجه وجيد وأشار بقوله أحد إلى أن التصدي إلى  
 التعميم وفق الجنس لا في الجمع حتى يتوهم غيره والظاهر أنه يلزم من نفي الجمع نفي الواحد لانه اذا لم  
 يصبرهم العلم الفعير فكيف يصبرهم الواحد منهم ونقل عن الخشنري أنه بناء على زعمهم أن لهم أنصارا  
 كثيرة فنفى ذلك تنكيا بهم وقيل الله من مقابلة الجمع بالجمع وإذا كان من كلام عيسى صلى الله عليه  
 وسلم وضعه في الظاهر موضع ضمير الخطاب كما في الكشف وعليه أيضا فالحق لا يصبرهم الله ولا غيره  
 وقوله فخالق بغيره يعني اذا كان عيسى صلى الله عليه وسلم مع تعظيمه لله لا يصبرهم بل يعاد بهم فكيف  
 غيره وليس معناه كما قيل أن تعظيم عيسى صلى الله عليه وسلم عارضا بالكون منهم ظالمين لأنصار لهم  
 فخالق من علم مخلوقا نازل الدرجة (قوله وهو حكاية عما قاله التساورية الخ) قد مر الكلام  
 في معنى الانفاس وان منهم من قال بتسميهما وهو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله وقوله وماسبق  
 أي قوله ان الله هو المسيح (قوله وما في الموجودات واجب مستحق للعبادة الخ) أي ما من اله الا وهو  
 موصوف بالوحدة اذ التعدد يستلزم انتفاء الألوهية كما ثبت ببرهان القانع فإذا نافي مطلق التعدد  
 فخالق بالثلاث وقوله من حيث انه مد أبجس الموجودات لتعليل لا تقيد لأن قيد الحدية يستعمل  
 لتعليل والتقيد والاطلاق كالانسان من حيث هو انسان قابل للعلم وصنعة الكتابة فلا رد عليه انه تعالى  
 مستحق للعبادة استحقة اتحادا لا في تله هذا القيد وقوله متعال من قبول الشركة اشار إلى حصر  
 الوحدة فيه على ما بلغ وجهه بقوله للشركة فكانت وجود الشركة التي امكانها أيضا وقوله ومن  
 من مودة للاستغراق والوفاي وجهه لانها في الاصل من الاشياء حذفت مقابلها اشارة الى عدم الشاهي  
 فاصل لا لرجل لمن رجس الى الملائمة به وبني اسمها الضمير من لانها الله تعالى العموم كاذب اله  
 السكاكي قيل لو كان تقدر من يقتضي التاميق المضاف ورواؤه نفي تقدير حرف وتضمن معناه  
 (قوله وان لم يفتوا عما يقولون ولم يوجدوا) ما قالوا هو التثنية ونحوه من الكفر والانتفاء له معنيان  
 قبول النبي والقرآن وبوغ النهاية وعليهما اعتناء لم يرجعوا عما هم عليه الى خلافه وهو التوحيد  
 والاعيان (قوله أي ليس الذين كفروا منهم على الكفر) يعني أن هذا آمن وضع الظاهر موضع الخبر  
 فالمراد بالذين كفروا النصارى ومن يائنه أو ليس منه والذين كفروا يعني النابئين على الكفر فمن  
 تبعضه فتوجه وضعه موضع الخ متبني على الثاني وقدم الاول لعدم مخالفة مقتضى الظاهر (قوله  
 تكرير الشهادة الخ) لتعليل لوضع الظاهر موضع الضمير لما ذكر وقوله وتبينه لتعليل الوجه الاخر على  
 القوا النشر المتوش ووجه التعقيب اذا كفر الذين كفروا يعني على الكفر بظاهر وكذا على الوجه

الْبَاقِيَةِ وَبِسْتَفْرُونَهُ بِالتَّوْحِيدِ وَالتَّزْيِيدِ  
الْإِتِّحَادِ وَالْحُلُولِ بِهَذَا التَّعْرِيفِ وَالتَّهْنِيدِ  
(وَالْعَفْوُ وَرُحْمٌ) يَقْفَرُ لَهُمْ وَيَعْفُو عَنْهُمْ مِنْ فَضْلِهِ  
أَنْ تَأْتِيَ بِهَذَا الِاسْتِمَاعِ فَتَجِبُ مِنْ  
أَمْرِهِمْ (مَالِ السَّجِّ مِنْ مَرِيحِ الْأَرْسُولِ قَدْ  
خَلَّتْ مِنْ قِبَلِ الرِّسْلِ) أَيْ مَا هُوَ الْأَرْسُولُ  
كَأَنَّ لَيْلَةَ حُصْنِهِ لَيْلَةَ سَبَاحِهِ وَتَعَالَى بِالْآيَاتِ  
كَأَخْصِهِمْ بِمَا فَانَ أَحِبَّاءُ الْوَقْفِ عَلَى يَدِهِ فَقَدْ  
أَحْبَبَ الْعَصَا وَجَعَلَهَا حَبِيَّةً تَسْعَى عَلَى يَدَيْهِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ أَجْبَدُ وَأَكْبَرُ مِنْ خَلْقِهِ مِنْ غَيْرِ  
أَبٍ تَقْدَحُ خَلْقَ آدَمَ مِنْ غَيْرِ آبٍ وَأُمٍّ وَهُوَ  
أَغْرَبُ (وَأَمَّةٌ مَدِينَةٌ) كَأَمَّةِ الْمَنَاءِ  
الَّتِي يَلْزَمُ الصَّدُوقُ أَوْ يَصْدُقُ الْإِنْبِيَاءُ  
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالْإِسْلَامُ (كَأَيُّهَا كَلَانُ الطَّعَامِ)  
وَيَقْتَفِرُونَ إِلَيْهِ اقْتِفَارَ الْحَيَوَانَاتِ بَيْنَ أُولَى  
أَقْصَى مَا هُوَ مِنَ السَّكَالِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ  
لَا يَجِبُ لَهُمَا الْوَلِيدَةُ لِأَنَّ كَيْفَ مَنِ النَّاسُ  
يُشَارِكُهُمَا فِي مِثْلِهِ ثُمَّ يَهْتَمُّ بِتَقْصِصِهِمْ وَذِكْرِ  
مَا يَأْتِي مِنَ الْوَبِيِّ وَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونُوا  
مِنْ عِدَدِ الْمَرْكَاتِ الْكَائِنَةِ الْفَاسِدَةِ  
ثُمَّ تَجِبُ عَنْ يَدِي الرِّبَاةُ لَهُمَا سَجْدَةٌ أَمْثَلُ  
هَذِهِ الْآيَةِ الْفَاهِيَةِ فَقَالَ (الْقُرْآنُ كَيْفَ نَبِيْنِ  
لَهُمُ الْآيَاتُ ثُمَّ اقْتَرَأْنِي بِتَوْكِدِكُنْ) كَيْفَ  
يَصْرَفُونَ عَنْ اسْتِقَاعِ الْحَقِّ وَتَأْتِلُهُمْ لَتَفَاوُتُ  
مَابَيْنَ الْعَجَبِينَ أَيْ أَنْ يَأْتِلَا لَا تَجِبُ  
وَأَعْرَاضُهُمْ عَنْهَا أَجْبَدُ (قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ  
دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) يَعْنِي  
عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ أَمْلَكُ ذَلِكِ  
تَقْبَلُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَيْ لَا يَمْلِكُ مِنْ ذَاتِهِ  
وَلَا يَمْلِكُ مِثْلَ مَا يَضُرُّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الْبَلَاءِ  
وَالْمَصَائِبِ وَمَا يَقَعُ بِهِ مِنَ الْعَصْفَةِ وَالسَّعَةِ  
وَأَتِمَّ أَمَّا لِنَفْسِهِ إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ  
تَوْطِئَةً لِنَفْسِهِ الْقُدْرَةِ عَنْهُ وَأَسْوَاقَ تَسْبِيحِ اللَّهِ  
مِنْ هَذَا الْخُصِّ وَمِنْ كَانَ هَذَا سَقِيَّةً تَقْبَلُ  
الْهَبَانَةَ وَالْمَشَارَكَةَ فَخَيْرٌ لِي مِنَ الْإِلَهِ وَهُوَ وَأَتِمَّ  
قَدَّمَ الضَّرَّ لِأَنَّ الضَّرَّ غَرَضُهُ أَهْمُهُمْ تَحْرِي  
التَّضَعِ (وَأَقَّةُ هُوَ السَّجِّعُ الْعَلِيمُ) بِالْأَقْوَالِ  
وَالْعُقَاثِ فَجَاوَزَ عَلَيْهَا نَحْوًا فَخَرَّ وَأَنْ شَرَّ  
فَشَرَّ (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلَوْا فِي دِينِكُمْ  
غَيْرَ الْحَقِّ) أَيْ غُلُوا بِاطْلَالِ

فترعوا عيسى عليه الصلاة والسلام  
الى أن تقدموا له الجلوسية أو تضعوه  
فترعوا له غير رinde وقيل الخطاب  
للمناري خاصة (ولاتبصروا أهواهم قد  
ضلوا من قبل) يعني أسلافهم وأتعمد الذين  
قد ضلوا قبله يعني محمد صلى الله عليه وسلم  
في شريعته (وأضلوا كثيرا) شايعهم على  
بدعهم وضلالهم (وضلوا عن سواء السبيل)  
عن قصد السبيل الذي هو الاسلام بعلمه بعينه  
صلى الله عليه وسلم كما كذبوه وبغوا عليه  
وقيل الأول إشارة الى ضلالهم عن مقتضى  
العقل والثاني إشارة الى ضلالهم عما جاء به  
النور (عن الذين كفروا من بني اسرائيل  
على لسان داود وعيسى بن مريم) أي لعلمهم  
الله في الزبور والنجيل على لسانهما وقيل  
أن أهل ايلة لما اعتدوا في السبت لعنهم الله  
تعالى على لسان داود وعيسى عليه السلام  
قرءوا أصحاب المائدة لما كفروا داعلهم  
عيسى عليه السلام ولم يهتم بما يخصوا خنازير  
وكانوا خمسة آلاف رجل (ذلك ليعاصروا  
وكانوا يفتنون) أي ذلك اللعن الشنيع  
المقتضى للمعصية بسبب عصيانهم واعتدائهم  
ما حرع عليهم (كانوا يفتنونه عن منكر  
فعلوا) أي لا ينبغي بعضهم بعضا مع معارضة  
منكر فعلوا وعن مثل منكر فعلوا وعن  
منكر أرادوا فعله وتبرؤا له ولا يفتنونه  
عنهم قولهم تتأخر عن الأمر وانتهى عنه  
إذا امتنع (البس ما كانوا يفعلون) تعجب  
من سوء فعلهم وقبح ما تقسم (تري كثيرا  
منهم) من أهل الكتاب (يتولون الذين  
كفروا) يوالون المشركين بفلسا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والمؤمنين (البس ما قدمت  
لهم أنفسهم) أي لبس شأقتهم والردوا  
عليه يوم القيامة (أن يحض الله عليهم وفي  
العذاب هم خالدون) هو الخصوص بالذم  
والعنى موجب حفظ الله والخلود في العذاب  
أو علة الذم والخصوص بحذف أي لبس  
شأن ذلك لأن كبهم السخط والخلود

أي علوا غير حق ووصفه به لتوكيد أن الغلو لا يكون الا غير حق وقيل انه التقيد لانه قد يكون غير  
حق وقد يكون حقا كالتعمق في المباحث الكلامية والخطاب لأهل الكتاب مطلقا كما أشار الى  
المناري بقوله فترعوا عيسى عليه الصلاة والسلام الى اليه وبقوله أو تضعوا الخ والقول الثاني  
يخصه بالمناري والاهوا جمع هو وي هو الباطل الموافق للنفس (قوله شايعهم) وفي نسخة  
بشايعهم والمناسبة المتابعة وقصر ضلوا في الموضوعين بعلمهم في التكرار وقوله عن سواء السبيل الظاهر  
تعلقه بالذين يفتنون المراد به الاسلام وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله وجهه النص يرتفع  
بالسنة فليس يكون مراد المصنف رحمه الله سان المراد به في الاخير ايلة بفتح الهمزة وسكون الراء  
أختصة موضع قريب من بيت المقدس (قوله أي ذلك اللعن الشنيع الخ) ترك قول والنجشري أي  
لم يكن ذلك اللعن الشنيع الذي كان سبب المسخ الا لاجل المعصية والاعتداء لانه ليس في الكلام  
ما يقيد الحصر وان قال النص برأيه استقيد الحصر من العدول عن جعله متعلقا بل الى الجملة  
الاستثنائية لقوله في جواب بأي سبب كان ذلك اللعن فوجب أن يكون ذلك هو السبب لا غير  
لبس الجواب وقيل الحصر من السيئة لأن المراد منها السبب التام وهو بسند ذلك وقد تقدم له ما يدل  
على ذلك في قوله في ابتداء انفسهم مناقهم وقوله واعتد بهم ما حرع عليهم أي تجاوزهم الله (قوله أي  
لا ينبغي بعضهم بعضا الخ) لما كان فعلوا يقتضي أن النبي عما وقع والنبي لا يتصور فيه وانما يكون عن  
الشيء قبل وقوعه أو لوه بأن المراد النبي عن العود اليه وهذا ما يتقدم مضاف قبل منكر أي معاودة  
منكر فبهم من السبب أو بأن المراد منه أو فعلوا بمعنى أرادوا فعله كما في ادقارات القرآن فاستعد  
أو انتهى بمعنى الامتناع والكف لانه أمهل مع ما بلغ النهاية فيها الفراغ وقيل امتناعه هذا  
السؤال لو كان في الكلام دلالة على وقوع الفعل حال اعتبارا لعقله به اذ لا خفاء في حصة قولنا كانوا  
لا يفتنونه يوم النجس عن منكر فعلوا وبما وجهه وكذا الكلام فيما اذا أريد لا يفتنونه ولا يفتنونه فان  
الانتهاء عما فعل لا يتصور فهو لا يصلح جوابا وقيل الانتهاء عن الشيء عبارة عن أن لا يفعل ما تكرر  
ولأن تقدم فعلوا منه ولو جعل المعنى في فعلوا بالنسبة الى زمان الخطاب لم يتجوز أن تأويل ولسان  
داود وعيسى صلى الله عليه وسلم على لسانهما كما تكرر وأورد لهم اللسان أن أريد باللسان الجارحة  
وقيل المراد به الكلام وما نزل عليهم (قوله تعجبهم من سوء فعلهم الخ) يعني أن اللام هنا جواب قسم  
مقدر وجعل التأكيدي تعجب وهو ظاهر لانه يقتضي أنه تعجب عظيم ولا بأس به وقيل الأولى أن يجعل  
التأكيدي الفعل المتعجب منه (قوله لبس شأقتهم الخ) قدموا الإشارة الى أن أنفسهم عبارة عن  
ذواتهم وأعنيهم وتقدم له فعله في الدنيا قبل جرائه وما تكرر تمييز والخصوص بالذم المصدر المؤول  
(قوله هو الخصوص بالذم والمعنى موجب حفظ الله الخ) لهم في أعيانهم جرحه فقتل أن حفظ الله  
هو نوع على البدل من الخصوص بالذم وهو محذوف جلة قدست صفته والتقدير بئس الشيء فقدست  
لهم أنفسهم وهو محض الله وتقولوا هذا عن سيده رحمه الله وتبلى أن حفظ هو الخصوص بالذم وأمر به  
مذكور في النص وهو الذي اختاره المصنف رحمه الله سبحانه للنجشري وقد قبله مصفا فأى موجب  
سخطه لأن نفس بخط الباري باعتبار اضاقتة اليه ليس مذموم بل مأووجه من الأسباب وهي  
ملاحظة حسنة وهذا مما يصح على جعل ما موصلة أو تميزا وقيل هو في محل رفع بدل من ما أن قلنا  
انها معرفة أو في محل نصب منها أن كانت تميزا ورد بها معرفة فكيف سدل من التميز أو من خبر  
قدست المحذوف وقيل انه على تقدير الجواز لا أن يحض الله فالخصوص بحذف واليه أشار المصنف  
بشروا أو علة الذم الخ (قوله والخلود في العذاب) قبل عليه أن تأويل الجمله بالصدر يقتضي أنها  
مندرجة تحت حرف المصدر وهو لا يصلح بالاسمية ولا سبيل اليه وكذا قوله لأن كبهم السخط والخلود  
الان يجعل أن تخفف من الثقل وبعد ما ضمير شأن مقدرا معطوف على ثاني معطوف تری وهي عليه  
قائه وترتيبها أن تكون عليه بصرية بالنسبة اليهم والى أسلافهم ولا ينبغي هذه وأنه تعسف لاجابة





استدسية الآن يقال انما يسانة او بمعنى الباء . واما من الحق فعلى البيان متعلق بمحذوف وعلى  
 البعض يعرفوا وهو معنى قوة عرفوا بعض الحق لانه اشارة الى انه مفعول به بخالف ويجوز ان تكون  
 اعلى اى فحين مدعهم بسبب عرفانهم وفى كلامه اشارة الى الباء وقوة عرفوا كاله الاضغ عرفوا كاله  
 لان كل المضافة لا تقع فى فصح الكلام الاثنا كيدا . او مبتدأ ولا يعمل فيها ما قبلها (قوله  
 او من أمته الذين هم شهداء) اشارة الى قوله وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس  
 وقدمت تفسيره وقوة استفهام انكار واستبعاد تحقيقا لايانهم كلهم قالوا استنوا لاشبهة فى ايماننا لان  
 عدم الايمان فى كمال الاستبعاد مع قيام الدامى وهو الطمع فى المدخول فى زمرتهم والاستتمام فى سلوكهم  
 والاغتراف مع الصالحين بمعنى الانضمام معهم والعد عنهم . وقال المخروط فلان على القوم اذا جاءهم ودخل  
 معهم (قوله او جواب سائل قال لم آمنت الخ) قبل عليه ان علماء التصوف المعاني صرحوا بان الجلة  
 الاستثنائية الواقعة جواب سؤال مقدر لا تقترب بالواد ولا فيها من الفصل اذا الجواب لا يعطف على  
 السؤال وما قبله فى الجواب عنه ان الواو لازمة . وقد نقل عن الاخضر انها تزداد فى الجملة المستأنفة او  
 هو عطف على جملة محذوفة هى الجواب المستأنف تقديره ما حكم لاثونون . وقد جاء الحق والرسول  
 صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم لا يتوجه الا بالاثبات اقتران مثلها بالواد . وقد وقع مثله فى الكشاف فى  
 مواضع وكونه معلقة على مقدر ينافى كونها جوابا . وقد نقل الظاهر عطفه بالواد لان كونه جوابا  
 لا ينافى الاستفهام الانكارى فتأمل (قوله ولا تونن حال من الضمير الخ) ما استفهامية مبتدأ  
 ولنا خبره ولا تونن جملة حالية وهى حال لازمة لا يمتنع المعنى بدونها نحو فاعلمهم عن التسذكرة معرضين  
 ولذا لا يصح اقترانها بالواو فى ما لنا وما بالنا لا تفعل كذا لانها شريفة المعنى وهى المستفهم عنها وقوله  
 وذكره نوطنة ونعظم هذا على الوجه الثانى وهو ان المراد بكتابه ورسوله لانه هو الذى جاءهم من  
 الحق لكن لما كان المقصود من الايمان بهما الايمان باقوله قد ذكره عليهم ما وهى حال عاملها معنوية  
 وهو الجار والجرور واستعمله (قوله ونطمع عطف على تونن الخ) تقديره المبتدأ على تقدير الحال لانه  
 المضارع المثنى لا يقترب بالواد وعلى العطف فهو عطف على المثنى او التاني فاذ اعطف على المثنى فظاهر  
 وان عطف على التاني فالطمع ليس ينكر . ولذا جعلوا الانكار والاستبعاد للجمع بينهما اى كيف نطمع فى  
 ذلك ونحن غير مؤمنين . وتنبه لانه لا يكون معطوفا على لا تونن بان يكون عطفا على التاني اى يجمع  
 بين عدم الايمان وبين الطمع . وعلى التاني اى لساننا يجمع بين الايمان وبين الطمع وذلك الجع بالمدخول فى  
 الاسلام لان المسلم هو الذى ينبغي ان يطمع فى صحة الصالحين وما ذكر صاحب التقريب من انه على  
 الاول ورد الجمع على التاني وعلى الثانى ورد التاني على الجمع وهم ان الاول لجمع متقين وليس كذلك بل هو  
 جمع ونفى اثبات اسمى وفيه امران الاول انه على التاني لا حاجة الى اعتبار الجمع لانه انما اعتبر على العطف  
 على التاني لان الطمع فى ادخال الله لهم فى زمرة الصالحين ليس ينصكر فلذا صرف الانكار على التاني . الجمع  
 ليس بمرعى كى يطمع فى ادخال الله لهم فى زمرة الصالحين مع عدم الايمان وما اذا عطف على التاني  
 فانكار على الطمع فى ادخالهم فى زمرة مستقيم من غير نظر الى معنى الجمع . الثانى ان جامع له وعالم ليس  
 كما قال فان معناه ان الجمع المتكرفه اعتبر بعد تقرير التاني واذا عطف عليه بعد مائى فقد ورد الجمع الذى  
 افادوا العطف على التاني اى طرأ عليه وجاء بعده واذا عطف على التاني فالتاني وارده عليه ما وعلى الجمع  
 ولا ورم فيه . وقول المصنف رحمه الله تعالى عطف على تونن فظاهره عطفه على التاني ويحتمل الوجه  
 الآخر (قوله والعامل فيها عامل الاولى مقيد بها او تونن) أى الظروف واستعمله ويسعى عاملا  
 معنويا عندهم ولما ورد على هذا كفى البصر ان العامل لا ينصب اكثر من حال واحدة اذا كان صاحبها  
 مفردا دون بدل او عطف الا فاعل التفضيل على الصحيح لانه كعملان حرف جر لانه بمعنى فى حال كذا . ولذا  
 قيل انه مبق على رأى من الجائز عدد هاما مطلقا اشار المصنف رحمه الله تعالى الى ان الحال الاولى منه

والحق انهم عرفوا بعض الحق فابى كلهم  
 فكيف اذا عرفوا كله (يقولون ربنا آتنا  
 نيكاً او محمد) فاهيكتنا مع الشاهدين  
 من الذين شهدوا بانهم حق او نبوته او  
 من أمته الذين هم شهداء على الامم يوم  
 القيامة (وعالنا تونن باقعه وما جاءهم من  
 الحق ونطمع ان يدخلنا فى شامع القوم  
 الصالحين) استفهام انكار واستبعاد  
 لا يتقاه الايمان مع قيام الدامى وهو الطمع  
 فى الاغتراف مع الصالحين والدخول فى  
 مدخلهم او جواب سائل قال لم آمنت ولا  
 تونن حال من الضمير والعامل ما فى الايام من  
 معنى الفعل اى أى تونن حصل لنا خبر  
 مؤمنين باقعه اى يوجد انهم فانهم كانوا  
 مؤمنين باقعه اى يوجد انهم فانهم كانوا  
 مؤمنين اى بكتابه ورسوله فان الايمان بهما  
 ايمان به حقيقة فذكره نوطنة ونعظم  
 ونطمع عطف على تونن او خبر محذوف  
 والواو للعامل اى ونحن نطمع والعامل فيها  
 عامل الاولى مقيد بها او تونن

وهو مطلق والثانية بعد اعتبار تنقيده فاعلمه متعدد معنى كافى ورزقوا منها من تروا فقل التفضل  
فكانه قبل كلف عدم الايمان في حال الطمع المذكور وهذه حال مترادفة ولزوم الاولى لا يخرجها عن  
الترادف واذا كانت من فاعل نؤمن فهي متداخلة وقيل معنى كلام المصنف وجهه اقله تعالى أنها  
لوجبت حال مستقلة ولم يعتبر التقييد كان المآل لما ناطق ونطق ولا انكار ولا استبعاد لاطمع بدون علم  
لايمان وعبد الله بن روحه الله تعالى نائية عنه فاتها وجهه للعدل لا لصحة المصنف وما ذكره لازم  
أيضاً لانه انما يشكر الحلال الثانية بعد انكار الاولى لانها لازمة بل هي معتبرة من اجزاء الجملة الاولى  
كأمر وقيل ان في حصة قولنا ما لنا ونحن نشغل كذا بالاول والحالية نظر بالنظر الى الاستعمال وان الحالين  
على الاول الامتداد حلتين ولا مترادفتين لعدم حصة ذكر الثانية بدون الاولى وعدم كونها حالاً عامي  
حال عنه وتسميها حين حالين متلاصقتين فالحالان المتعاقبتان ثلاثة اقسام اه يعنى أن الحال الواقعة  
بعد ما لنا وما لنا لا يصح اقترانها بالاول وانها لازمة والانكار منصب عليها تمام القاعدة كما ذكره  
الحصاة وعليه قوله ما بال عينك منها يا ماسك \* وقد ذكر مثل هذا في سورة آل عمران حيث  
اعترض على قول الكشاف ما باله وهو آمن وهذا من فوائده التي تفردهم بالكتاب كله حتى لو لم يمتد بالخل  
لانه مسلم في الحال الاولى التوقف عليها تمام الكلام وماذا لايابا بعده حال اخرى فضله فالسمع  
فيها خلاف ما ذكره والدرية بتفسيه كتول جبر

ما بال وجهك بعد العلم والدين \* وقد علل المشيب حين لاحق

وكقول الاسير وقد انشده ابن الاعرابي

وقالته ما باله لا يزورها \* وقد كتبت من تلك الزبارة في شغل

وقدمنا كلام فهم في سورة آل عمران وأما ما ذكر في ثلثين الحال فقد علمت رده وكذا قوله ليست  
حالا عامي حال عنه لوجهه **(قوله أي من اعتقاد من قول الخ)** في الكشف جاتكم وما به عن  
اعتقاد واخلص من قولك هذا قول فلان أي اعتقاد وما يذهب اليه وقال الصيرى أول كلامه بشعر بأن  
القول حقيقة ولكنه مقيد بأن يكون عن اعتقاد واخلص وأخره بشعر بأنه جازع المذهب والراي  
والاعتقاد وبالجملة فالقصد الى أن الآية ليست بجزم القول وأوجب بأن مراده أنه حقيقة لانه الاصل  
وأن القول اذا لم يقيد بالعلوم الاعتقاد يكون المراد به التصديق للاعتقاد كما ذكرنا قبل هذا قول فلان  
لأن القول انما يصدر عن صاحبه لا فائدة الاعتقاد وعبارته أحسن ولذا عدل عنها **(قوله أحسنوا  
النظر والعمل الخ)** الاول مخصوص والثاني عام أو الاول نظر الى افادة الحدوث وتقدير معمول  
والثاني الى الحاقه بالامانة وعدم تقدير متعلق والآيات الاربع هي من قوله واذا انتموا الى هنا وقوله  
وروي أنها نزات الخ هو حديث أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم والواحدى من طريق ابن شهاب عن  
سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وعروة بن الزبير رضى الله عنهم من سلاسل  
وجه لقول العراقي في الضميمة انه لا يفت عليه وانكاره وكذا ما بعده أخرجه ابن جرير عن سعيد بن  
جبير **(قوله عطف التكذيب بآيات اقل الخ)** المراد بالمصدقين من سبق ذكرهم لانه تعالى أنا هم  
يعاقلوه وهو الصدق التاسع فذكره لانه بعده لم يبق الوعد والوعد \* وبضعتين النساء \* **(قوله  
أي ما طاب ولضميمة الخ)** ان عطف تفسير لأن الطيب يستعمل في القرآن بمعنى الحلال وبمعنى الذي يفتش  
الى أن المراد الثاني بقوله ما أحل الله وتضمن ما قبله لما ذكره من مدحهم بأنهم رهبان وجعل الحلال  
حراماً لايم لا يقربون النساء لا يأكلون اللحم ويحبونهم محبة عليهم ولا ياتيه أنه مدحهم بذلك لانه  
كان فيهم جرم عاوب مدح بالنسبة الى قوم مذموم بالنسبة الى آخرين فلا يرد عليه شيء كما توهم  
وجعل الاعتداء عبارة عن تجريم الحلال فيكون تأكيد القول بالتحريم والخط وفي الوجه الثاني عن  
تحليل الحرام بعد النبي عن تحريم الحلال فهو تأييد وسياً في جعله معنى النبي عن الاسراف في الحلال

**(قائلهم اقله عاقلوا)** أي من اعتقاد من  
قولك هذا قول فلان أي معتقده **(جنات  
تجسرو من تحتها الانهم اخوان دين فيها وذلك  
جزاء المحسنين)** الذين أحسنوا النظر  
والعمل أو الذين اعتادوا الاحسان  
في الامور والآيات الاربع  
في الاصحاح وأصحابه بعث اليه رسول  
نزل في الصحابي وأصحابه بعث اليه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم **(بكتابه فقره  
ثم دعا جبر بن أبي طالب والمهاجرين  
معه وأحضر الرهبان والقسيسين فأمر  
بجبر أن يقرأ عليهم القرآن فقرأ سورة صريم  
فبكروا وأثنوا بالآيات وقيل نزلت في ثلاثين  
أوسين رجلان قومه وقدوا على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليهم سورة  
يس فبكروا وأثنوا والذين كفروا  
وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم عطف  
التكذيب بآيات الله على الكفر وهو ضرب  
منه لأن الاعتقاد بآيات الله على الكفر  
في معرض المصدقين بها جاعلين الرغبة  
والترهيب **(أي ما طاب ولضميمة  
طيات ما أحل الله لكم)** أي ما طاب ولضميمة  
كلمة المصدقين ما قبله مدح النصارى على  
ترهيمهم والحلف على كسر التمسك وفرض  
الشهوات عقبة الله من الاثر الحفي ذات  
والاعتداء عما حذر الله سبحانه وتعالى يحيل  
الحلال حراماً فقال **(ولا تعتدوا)** ان الله  
لا يحب المعتدين**

وقال النضر بن رباح أشار في الكشف إلى أربعة معان للاعتداء تجاوز حد الشرع أو حدا الاعتدال في الاتفاق أو الظلم على الأخلاق أو مقيداً بصرح العبيات **(قوله)** ويجوز أن يراد به ولا تغتسلوا الخ قاله في الاعتقاد والجلال إلى الحرام وتحريم ما أحل من قوله لا تغتسلوا وأطابت الخ وتغسل ما سقم الخ مستفاد من الاعتقاد على هذا التفسير والمراد بعبدة تعاطيه أو اعتقاد حله وفيه تأمل وقوله ودأبته إلى التفسد أي الاعتدال وعدم الأسراف إشارة إلى درج المعنى الآخر في النظم **(قوله)** روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ هذا الحديث رواه ابن جرير والواحد في أسباب التزول عن مجاهد وعكرمة والسدي وله شاهد في الصحيحين من حديث وقع عنه أنه روى عنه في وقت فلوهم من خشية الله وهو ضد الشدة وعثمان بن مظعون نظام مجة وعن معلة صحابي يكنى أبا السائب جعي أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً وهو ابن المصيرتين وشهد رآه وأول من مات من المهاجرين بالمدية على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة وقيل بعد اثنين وعشرين شهراً ماتوا دفن بالبقيع رضي الله عنه وفي كلام بعضهم والذي رواه المحدثون أن عثمان بن مظعون وعلياً وأبا ذر رضي الله عنهم هم أبا ن يعصموا وقتلوا فأنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ونزل فيهم الآية لا تقبل على الذين آمنوا والذي ذكره مستخرج من عدة أحاديث وأصله في الصحيحين والودك يشق الواو والال المهملة والكاف النجم والموح جمع مسم وهو اللباس أي العلف من الملابس والسباحة في الأرض عدم التوطن والقرار والمذاكير جمع ذكر كعل في خلاف القياس للفرق بينه وبين جمع الذكر الدائمي وقيل لأجل أنه كعادته وتنبه الحديث بمعنى ما ورد فيه لأرجحية في الدين **(قوله)** كلوا ما أحل لكم وطاب لذي الشاة إلى أنه إذا كان مغفولاً لكونه مفعولاً كقول كاهولاً تبع فيه فهو بمعنى ما حل بالأنف المحدثى وقوله تقدمت عليه لا تكرة إشارة إلى أنه كان مفعولاً وصفة التكررة إذا تقدمت صارت حالاً فلا رده على أنه تكرة موصوفة بصحى الخال منها ولا يلزم تقدمه ما قبل وقوله ويجوز أن تكون مفعولاً أي مفعول منقول فاقفه مقامه أي شأما رزقكم ويحتمل أنه نفسه مفعول تأويل بعض وهو تكلف أو مفعول مصدر أي أكله ولا يقبل لأن في شمول الرزق لللال والحرام أكله لنا كيداً خلاف الظاهر وهو رد على المعترض وقوله وعلى الوجوه الخ يدل ما يوجه كلام الكشف من اختصاصه ببعضها **(قوله)** هو ما يدور من الرب لا قصد الخ أي ما يسبق إليه لسانه من غيرية العين هذا عند الشافعي رضي الله عنه وعند أبي نيفة رحمه الله تعالى لقوا العين أن يحلف على أمر مضى بقلته كذلك فإن عمله في خلافه في غموس والاداء على المذمومين ميسرة في التورع والأصول وقيل على ثعلب في أي عاتكم يؤاخذكم في السببية **قوله** إن أمرأه دخلت النار في هرة وقوله أو حال منه أي من الغموم مغفوف على مسله **(قوله)** يعاوضتم الإيمان عليه الخ يقتضى أن ما مورس له لتقدير العائد وجعلها في الكشف مصدرية قد دل وهو أحسن لوقعها في مقابلة الغفر ولعدم الاستيحاح إلى التقدير **(قوله)** والمعنى ولكن يؤاخذكم بما عديتم إذا حنتم الخ المراد باليؤاخذكم المؤاخذة في الدنيا وهي الإثم والكفارة لأن فيهما عقوبة لافاً لا آخر حتى يراد أن المؤاخذة ليست في وقت الحنث فالوجه هو الثاني وتقدم الإيمان شامل لله ومن عند الشافعية وفيه كفارة عندهم وأما عندنا فلا كفارة ولا حنث فيقدر إذا حنث فكان التقدير من إشارته إلى المذهبين وقراءة التضعيف ظاهرة وقراءة فاعل فيها الأصل الفعل وكذلك أقراءه التشديد لأن القراءات يشر بعضها أيضاً أو بالمبالغة فيها باعتبار أنهما باللسان والقلب لأنه لا تشكك وأما الثاني كما هو **(قوله)** فكفارة تنسكه أي الدخلة التي ذهب الله الخ منهم من جعل هذا الضمير عائداً على الحنث المشهور ومن الساق ومنهم من جعله عائداً على ما الموصولة بتقدير منساق أي تنسكه ومنهم من جعله عائداً على التقدير الذي في شين الفعل بتقدير منساق وظاهر كلام المنسقف رحمه الله تعالى أنه قصد الثاني ويحتمل غيراً أيضاً وأما ما ورد على الإيمان أنه مفرد كالأنعام

وميجوز أن يراد به ولا تغتسلوا أحد ودا حل الله لكم إلى ما حنث عليكم فتكون الآية تأنيده عن تحريم ما أحل وتغسل ما سقم مداعة إلى التفسد بينهما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف القناعة لأصحابه يوماً وأبلغ في أنذارهم فقرأوا اجتماعاً في بيت عثمان بن مظعون وانفقوا على أن لا يزالوا صائمين طائعين وأن لا يتأولوا على الفرس ولا يأكلوا اللحم والود لا يشربوا النساء والطيب ويرفضوا الدنيا ويلبسوا السوح وبيسوا في الأرض ويحبوا أمة كلهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم أني لم أروى ذلك أن لا تنفصم عليكم عليكم حقاً فصوموا وانظروا وقوموا زوايا وأقارب أقوم وأيام وأصوم وانظروا كل اللحم والسم وأقرب النساء من رغب عن متى ليس مني فتركت وكذا عمار زك الله حاله لا يلبس أي كلوا ما أحل لكم وطاب لذي رزقكم الله فيكون حلالاً لمفعول كلوا وما حال منه تقدمت عليه لا تكرة ويجوز أن تكون من ابتدائية متعلقة بكاراً ويجوز أن تكون مفعولاً وحلالاً حال من الموهول والعائد المحذوف أو مفعول مصدر محذوف وعلى الوجوه لم يقع الرزق على الحرام لم يكن ذلك الحلال فائدة زائدة **(قوله)** واقفوا الله الذي أنتم به مؤمنون لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم هو حاسدين المراد بقصد لقول الرجل لا والله وبلى والله والسبب المذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقيل الحلف على ما يظن أنه كذلك ولم يكن والبسبب أوجه خفيفة رحمه الله تعالى وفي أي عاتكم مفعلة يؤاخذكم أو ألقوا له منه مدراً وحال منه ولكن يؤاخذكم بما عديتم إذا حنتم وفتح الإيمان عليه بالتدوين والتمنى ولكن يؤاخذكم بما عديتم إذا حنتم أو بكت ما عديتم تحذف له فيه قرأه سحره والسكيات ابن عباس عن عاصم عديتم بالتضعيف وابن عامر بوابه بن ذكر أن عاتكم وهو من فاعل بمعنى فعل (فأقارنه) فلهذا ارتدكم

أومرول يقر فلاحاجة اليه وما بين عليه سبأ في ما فيه والشعلة يشق الفاء المزمع التعلل وقصره به  
 فوجبه بالتأنيث وإشارة إلى أنه بالحق المصدرى لقوله اطعام وتذهب من الازهاب وقوله وتستمر إشارته  
 إلى أن معنى التكفير لغة الستر والمراد به المحول لأن المحول لا يرى كالمستور (قوله واستدل بظاهره  
 على جواز التكفير بالمال الخ) قدمه بالمال ليعرج التكفير بالصوم فإنه لا يكون إلا بعد الحلت عندهم  
 لأنه عند العجز عن غيره والعجز لا يتحقق بدون حنث وقد بعض الشافعية جواز تقديم المال بما إذا لم  
 يكن الحنث معصية وأطلقه بعضهم وهو الصحيح وعليه أنه مضى وجه اقتضاه على ما سواه على تقديم الزكاة  
 على الحلول ووجه الاستدلال بظاهر الآية أنه جعل الكفارة عقب اليمين من غير ذكر الحنث وقال  
 ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم ونحن نقول إن الآية تضمنت إيجاب الكفارة عند الحنث وهي غير  
 واجبة قبل الحنث فثبت أن المراد بما عدهم أيام أخر أنما فعله من أيام أخر فكذا هذا وقوله على جواز  
 التكفير إشارته إلى أن ما قدره أو لا من قوله إذا حنث فليس له وجوب وكذا قوله كفارة تكنه فلا يقال  
 أنه إذا كان التقدير ما ذكر كيف تكون الآية لا بدلاله ما قائل (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم من  
 حلف على يمين الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وقيل عليه أن دلالة  
 الفاء الجزائية على التعقيب من غير تراخ عنوعه وبعد التسليم الواقع في حين النسيء مجموع التكفير  
 والأتان ولادلالة على الترتيب بينهما ألا ترى أن قوله إذا نوى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر  
 الله وذروا البيع الآية لا تقتضي تقديم السعي على ترك البيع بالاتفاق وأيضا قد روي هذا الحديث  
 فليكن من يمينه ثم لما أتى الذي هو خبره وروى رواية أخرى فلما أتى الذي هو خبره لم يذكر وجوبه هذه  
 بالضرورة وجعلنا كلمة في الأخرى يعني الواو وفيه بحث لأن إثبات الشهادة لا يجمع بينهما بل وهم  
 يجمعون بين الرويتين بأن أحدهما لبيان الوجوب والأخرى لبيان الجواز وإيضاحه بانواعه وتأخيرها  
 أخرى يدل على أنه ما سبان (قوله من أقصد في الترع أو القدر الخ) أقصد أقفل فحصل من القصد  
 وهو الاعتدال وقوله ونصف صاع عند الحنث أي من البر والصاع من الشعر وقوله ونحوه الصب  
 أي ويحل الحبار والمجرور وهو من أوسط اطعام مصدر نصب فقولنا الأول منهما ما أضيف اليه  
 وهو عشرة والثاني محذوف أقيمت صفته مقامه أي طعاما أو قوتا أو هو مرغوع على أنه بدل من اطعام  
 أو خبر مبتدأ محذوف أي طعامهم من أوسط وقيل على البدلية أن أقسام البدل لا تتصور هنا وأوجب  
 بأنه بدل كل من كل يتقدم موصوف أي اطعام من أوسطه نحو أبيض قرى الأضياف قراههم من  
 أحسن ما وجد (قوله وأهلون كالأرضون الخ) أرضون بهكون الامتنان ويجوز فتحه بما في جمع  
 مذكرا سالم في خلاف التماس لأن قياس ما مرده أن يكون علما أو صفة وهذا اسم جامد كالأرض والذي  
 سوغه أنه استعماله كثيرا بمعنى ممتدق فأشبهه الصفة (قوله وقرى أهلكم الخ) هذه قرأتين جعفر  
 الصادق وكان التماس فتح اليا لطفة الفتح لكنه شبهه بالمال لظن قد راعوا به ولم يله كما في الكشاف  
 جمدى كراهة نقله بالتركيب بخفف الآن يقال إن صيغته ثقيلة تأنيث المركب وهو ما جمع أهل  
 على خلاف التماس كمال في جمع لينة وقال ابن جني واحد هال لانه أهلة قالوا وهو يحتمل أن يكون  
 مراده أنه لم يقدرا مقدرا وهذا ويحتمل أنه سماع من العرب فيه ومن قال أنه اسم جمع أراد به الجمع  
 على خلاف التماس كما سبأ (قوله عطف على اطعام أو من أوسط أن جعل بدلا الخ) قيل وجهه أن  
 يكون من أوسط بدلا من الطعام والبدل هو المنه ودلالت كل البدل منه في حكم المنهي فكانه قبل  
 فكفارة من أوسط ما تطعمون واعترض بأن عطف على البدل في موقع البدل ضرورة وأبدال  
 كسومته لا يكون إلا عطف ولا يقع في التنزيل وأوجب بالنهي قد ورد على ما سبق من أنه مقدمه  
 على البدل ويكون المقصود الانتساب إلى ما أتى به البدل منه في حكم المنهي وقد يجب

أي الفعلة التي تذهب أتمه ونسخته  
 واستدل بظاهره على جواز التكفير بالمال  
 قبل الحنث وهو عندنا خلافا للحنفية لقوله  
 عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين  
 ورأى غير ما حلفه من أطعام عشرة مساكين  
 ولأبى الذي هو خير (اطعام عشرة مساكين  
 من أوسط ما تطعمون أهلكم) من أقصده  
 في النوع أو القدر وهو متكلم مسكين  
 عندنا ونصف صاع عند الحنثية ومجمله  
 التسبلا منه منه من أطعام من أوسط  
 أن تطعمه أو عشرة مساكين طعاما من اطعام  
 ما تطعمون أو الزرع على البدل من اطعام  
 ما تطعمون ونرى أهلكم يسكنون  
 وأهلون كالأرضون في جمع أهله كاللغة  
 الباعية على لغة من يسكنها في الأحوال  
 التسبلا بكالات وهو جمع أهل كالأهل  
 في جمع أهل الأرض في جمع أرض وقيل  
 هو جمع أهله (أو كسهم) عطفه على  
 اطعام أو من أوسط أن جعل بدلا

بأنه على طريقة علفتها تسامها بداره والتقدير اطعام من أوسط ما تطعمون أو الباس من كسوتهم  
وربأنه حيث يكون عطف على البديل منه البديل مع ما فيه من تغير الكلام والجواب أن المراد أنه  
بالنظر إلى ظاهر اللفظ عطف على البديل فإن قبله حناجه آخر وهو عطفه على اطعامه - هل من أوسط  
صفة اطعام على ما هو الظاهر أو صفة مصدر محذوف أي اطعام من أوسط أو مفعول به أي اطعام من  
أوسط فما الباعث على هذا الوجه المتعسف أحجب بأنه اختار ذلك لأنه يكون الكثرة فيما يتفق  
بالما بين متلائمة إذ ~~الوصف~~ اسم للثوب فيناسب أن يعتبر في جانب الاطعام المعلوم بخلاف  
الاتفاق فإنه جنس واحد فليكن باسم المعنى وهو التحرير ومن حاول رد النكل إلى شيء واحد ذهب  
إلى أن التقدير اطعام أو الباس كسوة (أقول) ما ذكره مناف لما قرره الآية وسأره وبطله لا يسمع ثم أنه  
كيف يكون بدل غلط وهو يتوقف على كون الأول غير مراد مناه قطعاً وهذا لا يصلح هنا لأن كلامهما  
مقصود وكف بعطف بدل غلط على غيره ثم أنه كيف يتأتى ما ذكره من التماس وهو على البدلية صفة  
اطعام - فتدبر فلا يخفى ما في كلامه من الاختلاف فلا يعطف عليه إلا إذا قطع عنه ما قبله وكان خبراً مبتدأ  
محذوف والمناسبة المذكورة لا يتكلف لاجلها مثل هذه التكافؤات فالروية لا تقدر قاتل وأما بدل  
الاشتمال الذي ادعاه بعضهم فالاشتمال في عدم محضه (قوله وهو رطب يطفى الموردة الخ) تفسير  
للكسوة سمع فيه الخشخشي وأوردناه له مخالفاً لذهب قائم عندهم ما يسمى كسوة قبص أو أزار  
أو منديل أو قنعة والتقدير بالضم والكسر من يقتدي به وإدخاله نفسه كالكسوة قائم مصدر واسم  
المكسوة أيضاً فالمناسبة بينا وبين الاطعام حاصلة من غير التكافؤ السابق وقوله جامع قبص الخ كلامه  
ظاهر في أن كل واحد منها كثف وهو يخالف قول التكافؤ وعن ابن جرير في قوله تعالى عنهما أزاراً  
قبص أوردناه أو كساء وعن مجاهد رطب جامع وهو ما يستر البدن على ما هو المتعارف وجامع ممنون  
ما بعد بدل منه أو مضاف والأول أولى (قوله أو كسوتهم) بكاف الجاء الداخلة على أسوة يقضي الهمزة  
وكسرها أيضاً هو كالأول الراغب الحال التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره من حسناوار قبصا وهو  
من الأسمى وهو الحزن وهو الازالة فخر كرس الضل أزل كره وهذا أسوة هذا أي مثله التكافؤ على هذه  
القرآن تارة فلهذا قال المصنف رحمه الله تعالى كمثل ما تطعمون وهذه قراءة سعد بن جبور وابن السكيت  
وعلى شاذة وهو من بدل من وإلانة من المزاساة وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله والكاف  
في محل الرفع الخ ظاهر كلامه أنه خبر مبتدأ محذوف ويحتمل أنه بيان للمعنى ولذا قيل أنه ليس بمستقيم  
والأولى طعام كسوتهم على الوصف فهو عطف أيضاً على من أوسط وعلى هذه القراءة يكون الخبرين  
الاطعام والتحرير رطب وتكون الكسوة ثابته بالسنة وقيل إنها التي الكسوة وفيه نظر وقال  
الشافعي قدر أبو البقاء أي مثل أسوة أهلكم في الكسوة فلا تكون الآية عارضة من الكسوة وفيه  
نظرة لا ليس في الكلام ما يدل عليه وجوز فيها النصب أيضاً على أحد الوجهين في إعراب من أوسط  
وبجعله معطوف عليه وشرط الشافعي رضي الله تعالى عنه في المعنى الإيعان ودله والجواب عنه مقصود  
في محله (قوله ومعنى أو إيجاب أحدي النصل الثلاث الخ) اختيار للمذهب المختار في الواجب  
الغير وهو أن الواجب أحد الأمور لا على التبعين لما لم يلب البعض باعتدال أن الواجب الجمع وقد عطف  
بواحد وبعضهم الواجب معين عند الله وهو ما يفقه المكلف فخصاف بالنسبة إلى المكلفين وبعضهم أن  
الواجب واحد معين لا يختلف ~~لكن~~ يستطع به ولا يتركه فادراً وقولاً بالشافعي التغيير القروض  
نفاة إلى الهم وقصد زيادة الثواب فإن الكسوة أعظم من الاطعام والتحريراً عظيم منها وهما  
بحث) وهو أن أولاد النشئين أو الأسماء وأما هذه التصديرة الطلب بقوله كسوة غير اطعام غير افظا  
طلب معنى لأن المصنوع منه إيجاب ذلك وسبب كيف تكون الفاء التبعية إذ لو كان كذلك لاقتضى  
وجوده قبل المحذور ولا فائده فإن قبله بقدره قيد كما ذكره في الآية على ما ذكره قاتل وقوله واحداً

وهو رطب يطفى الموردة وقيل ثوب جامع قبص  
أوردناه أزاراً وقريشهم الكاف وهو لغة  
كسوة في كسوة أو كسوتهم بمعنى أو كسول  
ما تطعمون أهلكم أسراً فما كان أو تفسيراً  
تواصون بينهم وبينهم أن لم تطعموهم الأوسط  
والكاف في محل الرفع وتقديره أو اطعامهم  
كسوتهم (أو تحرير رغبة) أو اعتناق الإنسان  
وشرط الشافعي رضي الله تعالى عنه تسه  
الاعيان قياسي في كفارة القتل ومعنى أو  
إيجاب أحدي النصل الثلاث مطلقاً ويجوز  
المكلف في التبعين (غير إيجاب) أي واحداً  
منها (فصيام ثلاثة أيام) كفارة صيام ثلاثة  
أيام

من المأمور من ان لا يتخير (قوله والشواهد ليست بجمعة عندنا الخ) قال في الاستكام قال ابن عباس  
رضي الله تعالى عنه ما وجدناه واربهم وقبادة هن متباينات لا يجوز في التفرق ثبت التتابع  
يقول هؤلاء لم يثبت بالتلا وتلووا لأن تكون التلاوة متفرقة والحكم بانها هو قول أصحابنا وقالوا  
أيضا ان قراءته كروايته وهي مشهورة فلو لم يعل القضي فاذكره غير مسلم عندنا وقوله وقد غفر  
من نصبه (قوله بان تضواها ولا تذلوا الخ) أصل معنى الضمة الغفل والمراد عدم الغفل  
والسلف في الحفاضة فانه عقال فوم معناه احفظوا وانفسكم عن الخلف فيها وان لم يكن الخلف معصية  
وقال آخرون معناه اقلوا من البيان لقوله تعالى ولا تصموا الله عزيمة ليمانكم ولله قول المناسخ  
قل لا اليا ما ظنيت ٥ اذ بدرت منه الالة برت

وقال قوم راعوا هالكى تؤذوا الكفارة اذا احتسنت فيها لان حفظ الشيء رعايته قالوا وهذا هو الصحيح اما  
الاول فلامعنى لانه غير متبني عن الخلف اذ لم يكن الفعل معصية وقد قال صلى الله عليه وسلم طابت  
الذي هو خير وكفر كما روي قال تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فثبت انه غير متبني عن الخلف  
اذا لم يكن معصية فلا يجوز ان يكون احفظوا ايمانكم فيها عن الخلف دأما لقول بأنه متبني عن الخلف  
فما ظروا له ان كيف يكون الامر بحفظ الميسر فيما بين العيين وهل هو اذ كنوا احفظ المال بمعنى  
لا تكسبه واما البيت فلا شاهد فيه لان معنى حفظ لئنه انه مراعاة لها بأداء الكفارة ولو كان معناه  
ما ذكرنا كان كثر زعم ما قبله الى هذه الاقوال أشار الله بتفريجه الله تعالى وفي الكشف معنى آخر  
وهو ان المراد احفظوها وادى تسوا كيف لمستمها (قوله ادى مثل ذلك البيان) يعني انه اشار الى  
مصدر الفعل المذكور وقدم تحقيقه في البقرة في قوله وكذلك جعلناكم ففة وسطا فتذكر وقوله  
نعمه التعليم قد رجع فعلا بقرينة ما قبله وقوله ارفعهم جمع نعمة منصوب عطفا على فوعام الواجب  
شكرها مبينة لنعمه (قوله فان مثل هذا التبيين يسهل لكم المخرج منه) في انكشف فلهذا لم  
تسكروا نعمته فيف يهلككم ويسهل عليكم المخرج منه فقبل المخرج من فعل الخلف وقبل المخرج منه  
فيما يهلككم أى من التكليف ولولا العائد لكان الاحسن ان يجعل ما صدر به وقيل ان لشكر وقوله  
فان الخ دليل على صحة ارادة نعمه الواجب شكرها في مثل هذا التبيين يسهل المخرج من التكليف  
لان شدة رغبة العمل به يعرف من كلامه فتأمل (قوله قدرنا نعمته العقول الخ) قيل الربز  
والرجس يعني وهو الشئ المنذر وقيل ما تستقره العقول وقال الزجاج انه كل ما استقر من عمل قبيح  
وأصل معناه الصوت الشديد ولذا قال للقيام رجاس (عده) ولما كان فيه الاخبار عن متعدد بغير  
فاما ان يكون خبرا عن الاقل وخبر الاخرين متقدرا رجس وفسق وكفر وشهوة أو في انكلام مضاف  
الى هذه الاشياء والخبره أى اعانها عن هذه الاشياء او تعاطها أو لاجابة الى تقدير لانه يجوز الاخبار  
عن هذه الاشياء بأنهم رجس كما قيل انما المكون رجس لانهم لا يصدروا بغيره والتلذذ والكثير وهذا  
أحسن (قوله لانه مسبب عن تسوية وترينه) يعني جعله ملا للسلطان مع أنها أعان بلاقه ان عمل  
السلطان أى ترينه سبب اها أمر من لا يتدأى فتنى من عده واذ قدر التعاطي فقبل لاجابة الى  
التأويل وفيه نظر (قوله الضمير للرجس) والما ذكر الخ) وسوجه الى الرجس لا يقتضى الامر  
بالاجتناب الخ فقط بل لكل رجس وعوده على جميع ما تناوول ما ذكره على التعاطي المنذور وجوز  
عوده الى السلطان وهو قريب وقوله لى تلو امر تحقيقه في أول البقرة فتذكره (قوله اكد  
تحرر الخ واليسر الخ) وجه التأكد كذا كور ظاهر لانهم كانوا مرتدين في الصرم بعد نزول آية البقرة  
ولما قال عروضى الله تعالى على الله بين لانيها بانها فالفترات هذه ومعها هل انتم منهمون  
قال اتينها يارب ويحب عودته عفو وسامحة ما كذبتا مشاة معنى خالص أى لا يعرفه أصلا  
أو الغالب عليه عدم الخبر والامر بالاجتناب عن معناه أى لا عن شرب ما فيه اعتبار التاخر واحد

وشروطه اوبخنة رضى الله تعالى عنه  
عنه التتابع لانه قد نزل في أيام متباينات  
والشواهد ليست بجمعة عندنا لان ثبت تكا  
ولم تر سنة (ذلك) أى المذكور (واحدة ظوا  
أى تكلم اذا حلته) وحذفت  
أما لكم) بان تضواها ما استطعتم ولم يثبت به خبر أو  
أولان ترواها اذا احتسنت (كذلك) أى مثل ذلك  
بان تفرها اذا احتسنت (كذلك) أى لا مراه  
البيان (بين الله لكم آياته) نعمة التعليم ارفعهم  
(لعلكم تشكرون) فان من هذا التبيين يسهل  
الواجب شكره فان من هذا التبيين يسهل  
لكم المخرج منه (بأنما الذين آمنوا ان نصبت  
واليسر والى نصاب أى الانصاف الى أوله  
للعبادة (والا لولا) سبق تفسيرها في أوله  
الدوة (رجس) قدرنا نعمته وخبره المعطوفات  
واقدمه لانه مشبه بنعمه وخبره المعطوفات  
محدودا وأضاف محذوف كأنه قل إنما  
تعالى الخ واليسر (من عمل النسيان)  
لانه مسبب عن تسوية وترينه (فانتهوا)  
الضيم للرجس أو المذكر أو المتعاطي (ما لكم  
تسكرون) لى تفرها بالاجتناب عنه وأعلم  
أنه سبحانه وتعالى اكد تحريم الخمر والميسر  
في هذه الآية بان صدره بالجملة بانها تقررتم  
بالانصاف والالزام ومما رجسا وسخطها  
من عمل السلطان تبا على ان الاستئذان  
بما شرحت وأغالب وأمر بالاجتناب  
عن غيرها

وجعله يسير يرحى منه الفلاح ثم ذكر ذلك بأن  
بين ما فيه من الفساد الذي هو الذي يفسد  
المنفعة التي هي من الفلاح (قوله) وقال تعالى (انما يريد الشيطان  
ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر  
واليسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة)  
وانما خصهما باعادة الذكر وشرح ما فيه من  
من الويل تنبيه على انهما المقصود بالبيان  
وذكر الانصاب والازلام للدلالة على انهما  
مثلهما في الحرمة والشرارة لقوله عليه  
الصلاة والسلام شارب الخمر كعابد الوثن  
وخص الصلاة من الذكر بالافراد للتعظيم  
والاشعار بأن الصادق كالعاصي  
الايمان من حيث انها عبادة والفاقوق منه  
وبين الكفر من اعادة الخلق على الانتباه بصفة  
الاستهتار مما رتب على ما تقدم من انواع  
الصوارف فقال (فول انتم منتهون) اي اذا  
بأن الامر في المنع والتعذر بلغ الغاية  
وان الامور قد انقطعت (واطعوا الله  
واطعوا الرسول) فبما امر به (واحدوا)  
ما فيها من غلبة النفس فان لم يسمع فاعلموا  
انما هي رسلنا البلاغ المبين) اي فاعلموا انكم  
لم تسمعوا الرسول صلى الله عليه وسلم  
تبولكم فانما عليه البلاغ وقد أدى وانما  
ضررت به انفسكم (ليس على الذين آمنوا  
وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) مما  
لم يحرم عليهم لقوله (اذا ما اتقوا وآمنوا  
وعملوا الصالحات) اي اتقوا الحرام وثبتوا  
على الايمان والاعمال الصالحة (ثم اتقوا)  
ما حرم عليهم بعد كمالهم (وآمنوا) بضررهم  
(ثم اتقوا) ثم استزوا وثبتوا على اتقاء  
المعاصي (وأحسنوا) ويحذروا الاممال  
الجليلة واشتغلوا بما يروى له لما لم يحرم  
انهم قالت العصاة رضى الله تعالى عنهم  
يا رسول الله فكيف يا خواتنا الذين آمنوا  
وهم ينسبون الجوريات لكونهم مسرفات  
ويحفلون ان يكون هذا التكبر باعتبار  
الاقوات الثلاثة

الوجود والاذا رجع النظر الى التعاطي لا يكون كذلك (قوله) وجعله يسير يرحى منه الفلاح) ضمير  
بجمله لا جناب والديق من اجل لانها بمعنى كى وجهه المبالغة فيه باعتبار ظاهر الترجي واذا دلت عليه  
عظيم بعد ارتكابه لا يشطع بالصلاح بمجرد الاقلاع عنه بل يرحى ذلك (قوله) وانما خصهما باعادة  
الذكر) أي الخمر واليسر هما المقصودان لانهما هما اللذان صدرنهما كما قال تعالى يستولفون عن الخمر  
واليسر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم شارب الخمر كعابد الوثن حديث رواه الترمذي باقظ مدعي الخمر  
وجل على المسجل ولا حاجة اليه وهذا دليل على بعض المدي وأجعل الازام بمنزلة الوثن وهو بعيد  
وقيل انهما لم يخصا بالذكر لان معنى يصدكم عن ذكر الله بعبادة غيره وهي الانصاب وعن الصلاة بالاشتغال  
بالاقدام وهو تقدير من غير دليل والشرارة بكسر الشين المجهة الشر (قوله) وخص الصلاة بالذكر  
بالاقدام (الخ) لان ما صد عن ذكره يصد عنه الاذن المذكور من ارتكابه فافردت بالذكر لتعظيمها كما في ذكر  
انخاص بعد العام (قوله) والاشعار بأن الصادق كالعاصي الايمان (الخ) كان وجهه أن الاول  
بيان لتعظيمها في ذاتها وهذا بيان لانه غاية مراد الشيطان من شرب الخمر ومنشأ آثامه في ذلك فهو لا  
أحب الى الشيطان من اتباعهم في الكفر فلو لا أن تركها يفتدى اليها كانت محط نظره ولذلك سميت  
عباد الدين في الحسنة لان انجابه لا يوقم بلاعداد والشارق بين الايمان والكفر والصلاة لأن  
التصديق القلبي لا يطع عليه وهذا اعظم شعائر المشاهدة في كل وقت ولذا اطلبت فيها الجماعة  
ليشاهدوا الايمان ويشهدوا به فانه خفي على من قال انه لا اشعار في التظلم بما ذكره وصدا عن  
الصلاة لانها تشغلهم عنهم ولان السكان لا يقرب الصلاة (قوله) اعاد الحش على الانتباه (الخ) لانه  
قيم اول من قوله تعالى فاجتنبوا مع ما معهم من تأكيدات التحريم وقوله ايذا بانها لا امر الخ أي الشأن  
والحال اول الامر الطلبي باجتنابه بل غاية الظهور حتى لا حاجة الى امرهم به الظهور وادلتها القاطعة  
للاعدا فلذا عياد الاستهتار مع الجملة الاحبة والفاة المعبدة الدالة على أنها قد ثبتت  
الصوارف عنها وتثبت وجوه الفساد فيها حتى ان العاقل اذا دخل وتفسه بعد ذلك لا ينبغي ان يتوقف  
في الانتباه وقوله (وإذا اتقوا) أي من التفسير الاول فيكون وكذلك قوله اطعموا الله وعلى الاول  
مؤسس ولذا قدمه وقوله وانما ضررت به انفسكم اشارة الى أن قوله فاعلموا الخ جواب باعتبار لازمه  
المكتب به عنه (قوله) اذا ما اتقوا (الخ) تليق في الخناج بهذا الاحوال ليس على سبيل اشتراطها  
فان عدم الخناج في تناول المباح الذي لم يجرم لا بشرط بشرط بل على سبيل المدح والثناء والدلالة على  
انهم بهذه الصفة وسبب التزول ليس وجه آخر في معنى الآية ودفع ما فيها من التكرار بل اشارة الى ان  
الآية تنزلت في المؤمنين عامة ويدخل فيهم هذه الطائفة وفي هذه الطائفة لكن الحكم عام وقوله اتقوا  
الحرم الخ اشارة الى دفع التكرار في الاية بسبب ما في قوله (قوله) روي أنه لما نزل الخ) أخرجه  
أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو في الصحيحين عن أنس رضي الله تعالى عنه  
(قوله) ويحفلون ان يكون هذا التكرار (الخ) قال الطيبي رحمه الله تعالى المعنى أنه ليس المظاہير من  
المؤمنين الزهادة عن المستلذات وتحريم الطببات وانما المظاہير منهم التي في مدارج التقوى والايمان  
الى مراتب الاخلاص واليقين ومعارج القدس والكمال وذلك بان يثبتوا على الاتقان في الشك  
وعلى الايمان بما يجب الايمان به وعلى الاعمال الصالحة لتصيل الاستقامة التامة التي يمكن  
بها الى الترقى الى مرتبة المشاهدة معارض ان تعبد الله كالتزامه وهو المعنى بقوله تعالى وأحسنوا الخ  
وبه ينهي الترتي عند الله ويحجته والله يحب المحسنين وفي هذا التظلم تبيين من قوله صلى الله عليه وسلم ليس  
الزهادة في الدنيا بجرم الحلال ولا اضاغة المال ولكن الزهد ان تكون عباد الله اذني مثل ما في  
يديك وهذا فيه للتكرار وأنه ليس بجزء التاكيد لانه يجوز فيه العطف بهم كما مر به ابن مالك في قوله  
تعالى كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون بل باعتبار تغير ما على به مرة بعد أخرى والمصنف رحمه الله



أشاراً ولا إلى تغايرها بأن المراد بالآل انقضاء ما حرم عليهم أولاً مع الثبات على الايمان والاعمال الصالحة  
اذ لا يقع الانقضاء بدون ذلك والثاني انقضاء ما حرم عليهم بعد ذلك من الخمر ونحوه والاعيان التصديق  
بحرم ذلك والثالث الثبات على انقضاء جميع ذلك من السابق والحادث مع تحريم الاعمال الجلية فاما اراد  
بالاوقات الثلاثة زمان التحريم الاول الماضي وزمان التحريم الثاني الذي هو منزلة الحال وزمان الثبات  
على جميع ذلك في المستقبل (قوله أو باعتبار الحالات الثلاث) بأن تبقى الله ويؤمن به في السر ويحجب  
ما يضر نفسه من عمل واعتقاد وتبقى الله ويؤمن به علانية ويحجب ما يضر الناس وتبقى الله ويؤمن به  
بنه وبين الله بحيث يرفع الوسائط ويهتدى إلى أقصى مراتب التقوى في الدرجة السابعة القابلة للتقوى  
الثلاثية ولما في هذه الحالة من الزاني منه تعالى ذكر الاحسان فيها لأن الاحسان كإفساره التي على الله  
عليه وسلم في حديث البخاري الاحسان أن تعبد الله ~~كأنك تراه~~ (قوله أو باعتبار المراتب الثلاث)  
أي مراتب التقوى الثلاث التي ترتفعها ومن حال المراد به جدد السلوك وأبعد العمر فقد عطل عن  
مراده أو تغاير التقوى باعتبار تغاير التي منه وهو العقاب والوقوع في المحرمات والتدنس بنفس  
الطبيعة والهوى وقوله فلا يؤخذ منه بشيء لأنه لازم المحبة فوكتاية كافي قوة وقالت اليهود والنصارى  
نحن أنشأنا الله وأحدأه قتل فلم يذهبكم وكان الظاهر واقع يجب هو لا موضع الحسنيين موضعه إشارة إلى  
أنهم متمتعون بذلك (قوله نزلات في عام الحديبية) مرأتان الحديبية بالتحفيف وأن منهم من شدد هاهو  
اسم مكان معروف وهذا أخرجه ابن أبي حاتم عن مقاتل (قوله والحقير بشيء انتبه الخ) قد حسم من  
من أدهش أي أزل وهو كناية عن إزالة الثبات والتصبر والتحقير والتقليل من شيء وتذكيره قبل عليه أن  
هذه الصفة بعينها وردت في الاموال والافئس من الثقل العظام كقوله تعالى بشيء من الخوف والجوع  
ونقص من الاموال والافئس والقرات وهو إشارة إلى ما يقع به الاتسلام من هذه الامور وهو بعض من  
كل بالإضافة إلى مقدوره تعالى فانه قادر على اتسلاهم بأعظم مما ذكر ليعتبرهم بذلك على الصبر ويدل على  
ذلك أنه سبق الوعد به قبل حلوله توطين النفوس فأن التناجاة بالشدائد الشديدة لا يتم وإذا فكر العاقل  
رجس ما صرف عنه من البلايا كثر ما وقع فيه بأضعاف لا تقف عنده غاية فسيحان اللطف بعباده  
(أقول) ما ذكره العلامة بعينه أشأ واليه الشيخ قد لا لال ايجاز لا شيء اغليز كتر قصد التعميم فهو  
وان من شيء الا ليس جميعه مده أو الا بهام وعدم التعيين أو التحقير لادعاء أنه لحقار أنه لا يعرف ولا يعيب  
على المتنبئ قوله

لوالفك الدقار أبفضت سعيه • لوقته شيء من الدوران

مع استقصائهم في قول أبي حبة النجري

إذا ما تناقضى الزمزم وليلته • تناقضا شيء لا يل التناقضا

وهنا قول ليلو تكلم به بعد تم المعنى فأخاهم بالآية من تكلموهي ما ذكر وأما ما أورد من الآية  
الأخرى فتأمل له عليه لأنه المقصود فيه أيضا التحصير بالنسبة إلى ما دفعه الله عنهم كإفسار حجة المعترض  
مع أنه لا يتم الاعتراض به الا إذا كان نقص معطوف على مجرورين ولو عطف على شيء لكان مثل هذه  
الآية بلا فرق والجب أنه مع ظهوره أورد الطي رحما لله ولم ينسبه (قوله ليتغزل الخائف من عقابه  
الخ) هذا بيان بحمل المعنى ووجه التعليل فيه ما سأتى من أن العلم مستعمل في لازم معناه وهو وقوع  
المعلوم وظهوره لأن عمله تعالى لا يختلف عنه وأن المراد من العلم الخلق بالمعلوم وشعره بالعقاب أي  
والعقاب بل يقع بل منتظر على مسغبة المفعول واقع منسب إثم وقوله لضعف قلبه أراد به قلبه يقينه  
والا لضعف القلب بالمعنى المعروف لا يتناسب عدم الخوف وقوله إيمانه تفسيره ومن موصولة  
ويجوز أن ~~تكون استهامة أي جواب من يخافه~~ وهذا علم ضعف ما قيل لفظ الله فاعل يعلم  
فلا يصح أن يكون معنى ما ذكره والاختلاف نظام الكلام الآن يكون المراد من مجموع يعلم الخ

أو باعتبار الحالات الثلاث استعمل  
الإنسان التقوى والاعيان بنفسه وبين نفسه  
وبين وبين الناس وبين الله تعالى  
ولذلك يدل الايمان بالأحسان في الصلوة  
الثلاثة إشارة إلى ما حله عليه الصلوة  
والسلام في نفسه أو باعتبار المراتب  
الثلاث المسد والوسط والتمنى أو باعتبار  
ما تبقى فانه ينبغي أن يترك المحرمات وتوقيف  
العقاب والتسببات تتوزع في الوقوع في  
الحرام وبعض المساحات تحفظا للنفس عن  
النسبة وتبذرها عن نفس الطبيعة  
(والله يحب المحسنين) فلا يؤخذهم بشيء  
وقبه أن من فعل ذلك صار حسنا من صلاته  
محسنا صارت الله بحسب (أي بالذين آمنوا  
ليسلوكم الله بشيء من الصلواته أيديكم  
ورما حكم) نزلات في عام الحديبية تلاهم  
الله سبحانه وتعالى بالصبر وكانت الوحوش  
تفشاها في رسلهم بحيث يتمكنون من  
صيدها أخذوا بأيديهم وطعنوا برماحهم وهم  
مجرعون والتقليل والتحقير في شيء لنفسه  
على أنه ليس من العظائم التي تدحض الأقدام  
كلا تلاه يدل الاقئس والاموال فن لم يثبت  
عنده كيف يثبت عند ما هو أشد منه  
(ليعلم الله من يخافه بالقلب) ليتغزل الخائف  
من عقابه وهو غائب منتظر لوقته إيمانه عن  
لا يخاف لضعف قلبه وقوله إيمانه فذكر العلم  
وأراد وقوع المعلوم وظهوره أو اتفاق العلم

ذلك وقوله بعد ذلك الايلاء أي بعد الايلاء السابق وما علم من حاله وقيل المراد قدرة المحرم عليه فيما يستقبل فان الايلاء بفيتش الصمود قد مضى وقوله من لا يملك جأشيه بالهجرة وأصل معناه الصدر كافي الأساس ويطلق على القلب ومثل الجأش ضربه يعني الصبر والتحمل ويقال ربط ذلك الأمر سائنا وهو رابط وضد واحد الجأش ومعناه ماذ كوفسر العذاب الايام بالوعد لا ليس واقعا البتة ولا في حين الاعتداء وانقصه في أمر سهل رعايته فوق التقصير فانه يجب رعايته فلذا فوجد عليه وهذا يشبه حينما أهل البيت وخلق الوعد لا يصدق لخلق العذاب فاقبل ان مناسبت المذهب المعتزلة باطل (قوله جمع حرام) بمعنى محرم وان كان في الحل ومن كان في الحرم وان كان حلالا وهو مسان في النبي عن قتل الصيد ورداح المرأة الثقبلة الردف والكثبة العظمية ووجه ردح اربعين وذكر القتل لما ذكره والذ كناية اذ الالهة الضر والنجع (قوله وأراد بالصيد ما يوزن كل لجه الخ) هذا مذهب الشافعي رحمه الله من أن ما لا يوزن من الصيد فلا يرد على الحرم فيه ومذهبنا كما في كتاب الاسكمان انه عام في جميع صيد البر الا ما خصه الحديث الا في ولا يقاس غير النخس عليها والمراد به ما سلك ما سلك الانسان بارأى كالبيع والذئب بالاجماع نفس به ما خرج عنه فان لم يشد به بالذئب قطعه الجزاء ولما لم يكن للنفس عليه مذكرة ليعجز القياس عليها كونه غرما كقول الجمهور لم يبق الدلالة عليه من حوى الكلام ولا ذكر له فنه ومن أصحابنا من يأى القياس في مثله لصحة العدد وكونه غرما كقولنا في ولا يكون عليه (قوله خمس يقتل الخ) رواه الشيخان ورواية الحنفية في لم وقوله مع ما فيه الخ أي بالقياس عليه وهو مذهبه وقوله هل يلحق أي يطل حكمه ولذا اعتبر بالقتل وهو الاصح من مذهب الشافعي أيضا (قوله ذكر الاسرار ما علمنا به سرام عليه الخ) وليس ذكر العمد للتعقيد بل لجهود بل املانه المورد ولأنه الاصل وانطباع الحق به للتلفظ والشعار بأنه يتولى فيه العمد والخطأ ووجه الدلالة انه لا وبال ولا استقام في الخطا وهذا معنى قول المنه درجه الله بل لقوله ومن عاد الخ وقوله وانطباع الحق به فيه نظر فان القياس لا يجري في الكفار عندنا فافادنا هذا قول الزهري رحمه الله نقل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطا وذهب سعد بن جبارة إلى أنه لا يفي في الخطا علفا فظاهر الآية (قوله فله نه أبو السرير رضي الله عنه الخ) قالوا انما هو أبو قتادة رضي الله عنه كما في الصحيحين من روايته وهو الذي فعل ذلك وقد تبسبب المصنف فيه الكشاف وقال الطيبي انه ليس في شيء من الاصول يعني اصول كتب الحديث وأورد على قوة ادروعي الخ أنه يدل على أن قتلهم كان من قصده ولا يدل على انه من علم بأنه حرام لأن الحديث دل على أن حرمة صيد المحرم علم بعد نزول الآية فلا يدل على أن قتلهم من تعمدا فسر به وفيه نظر لانه صرح في الكشاف بأنه كان محترما في الجاهلية ايضا فكان معلوما والمعلوم من الآية كونه قدسرت عليه وأعلم أنه عدل عن قول الكشاف في التعريف أن يقتله وهو ذكر لحراره أو علم أن ما يقتله ما يحرم عليه قتله لانه ليس علف لانه اذ أدى غير صيد أو صاب صيدا وهو ذكر لحراره يعني أن يكون عمدا أو ليس به وقد تكلفه ودفع اعتراض أن ادعى في الواو فلذا غيره المنه درجه الله (قوله برقع الجزاء والمثل قراءة الكون في الخ) الفاضل ما برأية أوزان في خبر الموصول قرأ أهل الكوفة بخرا مثل ينشرون جزاء وورقه وورق مثل ويا في البعة برقعهم مضاعفا مثل ومحمد بن مقاتل يتنرون جزاء وورقه وورقه وورقه مثل والحق برقع جزاء منقولا وورق مثل وقرأ عهده بخرا برقع جزاء مضاعفا لورقه مثل فاما قراءة الكون في فواضلة لأن جزاء مبتدأ ومثل صفه وانظر بحذو أي فعله جزاء عما قبل الملقه وجزأ أبو البقاء مثل البسطة والرجل أن يكون جزاء مبتدأ ومثل خبره اذ التقدير جزاء ذلك الفعل أو المقتول بمثل الملقه (قوله وعليه لا يتعلق الجزاء) وأيضا المصدر يعمل بمشابهة الفعل ويوصف بعد الشبه وأما كون المصدر بمعنى الجزى فهو في حكم الصفة فربا أنه نفس بمعنى لا تأويل أعرب فانه جعل عين الجزاء مبالغا والمقصود أنه يجزى به وفيه نظر واذ لم يتعلق

(قوله اعتدى بعد ذلك) بعد ذلك الايلاء  
 ما ليد (قوله عذاب اليم) فالوعد لاحق  
 كان من لا يملك جأشيه في مثل ذلك ولا يراهي  
 حكم الله فيه فكيف به فيما تكون النفس  
 أميل اليه وأحرص عليه (قوله أي محرمون جمع  
 لاقتنا الصيد وانتم حرم) أي محرمون جمع  
 سرام كذا وردح ولعله ذكر الصيد ما يوزن  
 والنجع والذ كناية عن تعظيم وأراد بالصيد ما يوزن  
 له لانه الصاب فيه صرنا وورقه في الحل والحرم  
 الصلاة والسلام خمس يقتل في الحل والحرم  
 الحداد والغراب والعقرب والغارة والكليب  
 العقور وفي رواية أخرى الحداد كل مؤذ  
 مع ما فيه من التنبيه على جواز قتل كل مؤذ  
 واختلف في أن هذا النبي هل يلحق حكم النجس  
 فيخلق مذبح الحرم بالية ومدحج الوقت  
 ولا ينجس كون كاشاة للصوبة اذ جعلها  
 الناصب ومن قتلها ستمتعه ما يقتله  
 لحراره عالم بأنه حرام عليه قتل ما يقتله  
 والاشارة إلى أن ذكر ليس تقيد وجوب  
 الجزاء فان اتلاف الصامد والخدق واحد في  
 بجواب الضمان بل لقوله ومن عاد فنتقم الله  
 لأن الآية زالت فمن عمد اذروعي انه  
 حتى لم يفرع عن الحد بنية حارس منسل  
 أبو اليسر رحمه الله فقله نزلت لجزاء منسل  
 ما قبل من النعم برقع الجزاء والمثل قراءة  
 الكون فبين ويهوب بمعنى فعله أي  
 جبه جزاء مماثل ما قبل من النعم وعليه  
 خلق الجزاء جزاء الفصل بينهم بالصفة  
 خلق المصدر كناية له فلا يوصف عالم  
 كأن يكون صفته

به كان مقسفة في آخرى لوقوعه بعد النكرة . وأورد على ما ذكر أنه انما يتبع عمله في المفعول به ويجوز في الجواب الجبر ورواياته بكتفه راجعة للفعل كاصح جوابه (قوله) وقرأ السابقون على إضافة المصدر (الخ) ولما قيل على هذه القراءة ان الجزء لا مقتول للمثله أو لو جابوا به من أن يكون مثل مقعما كما في قوله هم مثله لا يقول كذا على أنه كناية أو المراد أن يجزى أي يعطى المثل جزاءه . وهذا أظهر وأقوى وفي كلام المنصف رحمه الله ان إضافة اذا كانت للمفعول تعين المعنى الثاني فلا يلائمه الجواب الأول رقيب الله يفوت عليه أيضا اشتراط الماثلة بين الجزء والمقتول فالأولى جعل الإضافة يائسة أي جزاء هو مثل ماقتل فتشقق القراءة ثمان معصية وليس يوارد لأن جزاءه المحكوم به ما يشاومه وبساده وهو رتبة في الماثلة خصوصا على مذهب أبي حنيفة رحمه الله فتأمل (قوله) وهذه الماثلة باعتبار الخلقة (الخ) هذا هو المروي من ابن عباس رضي الله عنهما في النجاسة شاة وفي النجاسة يعبر وهو قول مالك والثاني وعبد بن الحسن وما لا نظير فيه القيمة كالصنوبر وقال أبو حنيفة وأبو يوسف المثل هو القيمة بشرى بها حدبا إن شاء وإن شاء اشترى طعما ما أو على كل مسكين نصف صاع وإن شاء صاع من كل نصف صاع وما أريد وبأنه قد ثبت المثل بمعنى القيمة في قوله تعالى فمن اعتدى عتدا مثل ما اعتدى عليكم فإن المراءى قيمة المصوب بالاتفاق فوجب المثل عليه وهو عام لا نظير له وفيه القيمة عندهم فزعم عليهم استحقاق المثل في معنييه ولا حاجة إليه . فان قيل المثل اسم للنظر وليس باسم القيمة وانما أو جبو القيمة فيما لا نظير له بالاجتماع لمن الآية . قيل إن الله تعالى قد سمى القيمة مثلا في قوله فمن اعتدى عليكم (الخ) ويدل على أنها مرادة أن جماعة من العصاة رضي الله عنهم روى عنهم في الجماعة شاة ولأنها بين الجماعة والشاة فعلمنا أنهم أو جبو ما على وجه القيمة فان قيل انما يوسع جملته على القيمة لولم يفسر وقد سبق روى من الم لا صاغ للتأويل قبل انما يصحون ففسر الواقعصر عليه وماذا وصل به ما لا يحتمل التفسير من الصام والطعام فلا فهو تفصيل الحكم كقوله فكفارته اطعام عشرة مساكين من أو سوطا قطع من أو مسكين الآية . وقوله يعطى أي يذبح الهدى وفي نسخة يعطى وقوله وإن لم تلغ بجذري أي زاد على نصف الصاع ما لم يلغ يصدق به أو يصوغه يوم (قوله) واللفظ الأول (وقد) لأن الظاهر من مثل ماقتل من النعم اما أنه في الخلقة والهيئة وهذا بالغ الكعبة يستدعيه . وأجيب بأن قوة يحكم به ذودا يدل على أن الاعتبار القيمة ورد بأن القوة كاحتياج إلى نظروا به كذا جماعة الماثلة الخلقة لكن التعميم أحوج إلى ذلك فيه لم بالطريق الأولى وقد مر أن المثل معروف في القيمة وإن ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله شمل وغيره يحتاج إلى التكاف كما أشار إليه المحدثي (قوله) صفة جزاء (الخ) أو سال من الضمير المستقر خبره المقدر وهو عليه وقوله وكان التعميم الخ إشارة إلى جواب ما قبل من طرف أبي حنيفة أن التكليم انما يحتاج إليه في بيان القيمة وقد رت الكلام فيه (قوله) وقرئ ذودا يدل على إرادته الجنس (الخ) في الكشف وقرأ محمد بن جعفر ذودا منكم أراد يحكم به من بعدد منكم ولم يرد الوحدة . فقيل يعني لم يقصد أن العدل الواحد يكفي في الحكم بل قصد جنس العدل فأنه من يكفي للذين كما يكفي الواحد لكن لا دلالة على التعيين وهذا منه كلام الزجاج كما نقله الطبري رحمه الله ومراده أن ذودا يستعمل استعمالا من التقليل والتكثير وفي المراد بها الوحدة بل التعدد أو أنه اثنان فما قيل عليه ليس في الآية لفظه سالفة لقصد التعدد صلاحه من ذلك لاشبهة في عدم وروده عليه ومن فسره بالامام فوجده فيما على أصله من غير تأويل هو ما في الكشف وهو بعينه كلام ابن جني (قوله) هذا حال من الهاء في أو من جزاء (الخ) كونه من جزاء لأنه خبر عنده ما وقد راجع جزاء ما من الجزاء في ما لا قدر خطبه جزاء وجهه . حاله ما الحال من المبدأ أو أفعال الطرف من غير اعتقاد وكلاهما خلاف التصور وعند الصادة وقيل فيه تظليل لجزاءه من اعتبار الطرف معتد على المبدأ يعني من قتله على القول بأنه خبر لا شرط أو لا موصول فكانهم بنوا ذلك على أن الواقع موقع الجزاء لو كان ظرفا

وقرأ السابقون على إضافة المصدر إلى المفعول وانما مثل كافي قرأهم مثلي لا يقول كذا والعاقبة أن يجزى من مثل ماقتل وقرئ الجزاء مثل ماقتل بنسبهم ما على فالجزء جزاء أو فعله أن يجزى جزاء ما مثل ماقتل وقرئ أو مثل ماقتل وهذه الماثلة باعتبار الخلقة والهيئة عند مالك والثاني رضي الله تعالى عنهما والقيمة عند أبي حنيفة وجه الله تعالى وقال يقوم الصديق صديق الله تعالى عن هدى فخيرين أن يمدى ماقتله فقيمة وبين أن يشترى بها طعما ما على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من غيره . وبين أن يصوغه عن طعام كل مسكين يوما وإن لم يبلغ خبر بين الطعام والصوم واللفظ الأول أو ذوق (يحكم به ذودا منكم) صفة جزاءه ويجعل أن يكون حاله من خبره في خبره ومثله إذا أضفته أو وصفته وبقيته خبره في خبره وكان أن التقسيم يحتاج إلى التطور واحتياج اليه ما فان الأنواع تشابه كسيرا وقرئ ذودا على إرادته الجنس أو الامام (هذا) حال من الهاء فيه أو من جزاء

والمرنوع فاعلامه بجزائرها كافي المضارع المنبأ والماضي بدون قد لا يتقدم المبتدأ كما ذكرى قوله  
 فينتقم الله عنه فكانت التقدير ههنا وعليه جواز فيكون الظرف محمدا على المبتدأ المحذوف ونبيه  
 نظر وقيل اذا كان سالما من جرائه فهو فاعل الفعل تقديره فيجب جرائه الخ وإذا كان سالما من غيره  
 فهو حال معقولة كما قاله الفارسي ثم انه ورد على الضرر بأن الاعتقاد المحذوف ممنوع وهذا لا يعمل  
 اسم الفاعل بدون الاعتقاد مع انه لا بد له من موصوف محذوف وليس بشئ لانه فرق بين المبتدأ المقدر  
 والموصوف المقروض فان الأول في حكم الوجود بخلاف الثاني (قوله) وان تون تخصصه  
 بالصفة الخ لانه نكرة لا تجي الحال منها الا اذا تخصصت أو تقدمت وفي حال الاضافة حالة ظاهرة  
 واعتبارا للحال لانه مضاف الى المفعول كما هو واضافة الصفة الظنية فلذا وصفه النكرة والخلاف في  
 المسئلة المذكورة مبسوط في القروع (قوله) عطف على جرائه ان رفقه الخ وعلى قراءة التصب كالتقدم  
 فهو خبر مبتدأ محذوف أي الواجب عليه كفارة ويجوز ان يقدر فعله أن يجزي جرائه أو كفارة قطع  
 كفارة على أن يجزي فهو مبتدأ تقدم عليه خبره ونبيه للتصريح قال الطيبي وليس من باب جالس الحسن  
 أو ابن سيرين بل من باب قولك جالس السلطان أو الوزير أو العاوي ويقال عن الشافعي رحمه الله قول  
 ضعيف الخ إلى الترتيب ومنه تعلم أن التصريح على معين ما يكون الخبر متساويا وما يكون الخبر فيه تفاوت  
 وبنو بعيد وقوله عطف بيان مبني على مذهب الفارسي من انه لا يختص بالمعارف ومن قال باختصاصه  
 جعله بدلًا أو خبر مبتدأ محذوف (قوله) بالاضافة للثنين الخ) فالكفارة بمعنى المكفرة وهي عامة تشمل  
 الطعام وغيره وكذلك الطعام يكون كفارة وغيره فافهم ما عوم ونصوص من وجه كتابه حديد  
 وما قيل ان الطعام ليس جنسا للكفارة فالاضافة لادنى ملازمة لا لبساسة لاس بشئ يعتد به (قوله)  
 والمحق عند الشافعي رحمه الله تعالى أو أن يكفر بالطعام مساكين الخ) فنفذه يعزم المهدي لانه الواجب  
 أو لا وعندنا بقوم الصدوق ظاهر كلامه أن الكفارة والطعام باعني المصدرى ولو باعني على ظاهره لصح  
 وله ان يتصدق بما يلزمه عند الشافعي أيضا (قوله) أو ما ساء من الصوم الخ) قال الراغب العدل  
 والعدل متقاربان لكنه بالفتح فيايدى بالكسرة كالأحكام وبالكسر ما يدرك بالحواس كالكسرة بل  
 فالعدل بالفتح هو التقسط على سواء وعلى هذا ردوى العدل قامت الحركات تنبيها على أنه لو كان ركن  
 من الأركان الأربعة في العالم زائد على الآخر أو ناقصة عن على خلاف مقتضى الحكمة لم يكن العالم  
 منتظما وهذا معنى دقيق بالتأمل فيه حقيق (قوله) متعلق بمحذوف أي فعلية الجزاء والطعام الخ  
 أي متعلق بالاحتمال الذي تعلقه عليه المقدر وعدل عن قول الزحشري انه متعلق بجزاء وان كان بناء  
 على اعرابه وهو يذكرك لانه انما يأتي اذا أضيف الى مثل لانه عطف عليه كفارة ولا يعطف  
 على المصدر وقيل بانه لا اذا تون ووصف لان المصدر الموصوف بصفة متقدمة لا يعمل وفيه وجودا  
 كعطفه بطعام أو قبله مقدور وهو جوزي (قوله) مثل فعله وسوء عاقبته الخ) يشيران أن أصل معنى  
 الأوائل النقل ومنه الأوائل لمطر الكثير والويل للطعام الثقيل الذي لا يسرع هضمه والمرعى الوشيم  
 وضعير آخره على الوجه الأول ان قتل الصدوق على الثاني لله ولذا وصفه بالثقة لانه بخلافه لا امرأ القوي  
 الشديد البطش وأشار الى أنه في الوجه الثاني مضاف مقدر رأى وبال مخالفة أمر الله أن أمر الله  
 لا وبال فيه وانما الوال في مخالفة (قوله) من قتل الصدوق بحرم ما في الجاهلية الخ) وهو ذنب عظيم لانهم  
 كانوا على شر بعة اسمعيل صلى الله عليه وسلم والصدوق محترم فيها أيضا كما ذكره الزحشري فلا رد  
 عليه أنه لا ذنب في الجاهلية أو قبل التصريم لانه لا ذنب بدون التصريم ولا تحريم في الجاهلية فكيف  
 يتحقق العفو وقيل المراد بالعفو أن لا يتم فيه (قوله) الى مثل ذلك الخ) انما ذكر المثل لان العود الى ذلك  
 الفعل بعينه وقد وقع وانقضى لا يتصور وأما تقدير المبتدأ فهو بفتح فاعلم دخول الفاء لا الجزاء  
 اذا وقع مضاعفا مشبهاً تنزهه ما لم يقدر المبتدأ وكذلك المتقرب لا تخاف ان المضارع يجوز بدون

وان تون تخصصه بالصفة أو يدل من مثل  
 ما عطف على أو لفظه فمن نبيه (بالع الكعبة)  
 ما عطف على أو لفظه فمن نبيه (بالع الكعبة)  
 وصف به هدايان اضافة لانظمة ومعنى يلوغه  
 وصف به هدايان الحرم والصدوق به حيث شاء  
 الكعبة ينجح بالحرم والصدوق به حيث شاء  
 أو صفة ينجح بالحرم والصدوق به حيث شاء  
 أو كفارة عطف على جرائه ان رفقه وان  
 نصبت خبر محذوف طعام مساكين عطف  
 بيان أو يدل منه أو خبر محذوف أي في طعام  
 وقراءت مع وان عامر كفارة طعام بالاضافة  
 للثنين كقولنا خاتم والمحق عند الشافعي  
 أو أن يكفر بالطعام مساكين ما يباي قوت  
 الودع من خاتم قوت البلد (سأما) أو ما  
 مسكين (أو يدل ذلك صاميا) أو ما  
 مسكين (أو يدل ذلك صاميا) أو ما  
 ساء من الصوم فيصوم من طعام كل مسكين  
 ساء من الصوم فيصوم من طعام كل مسكين  
 يوما وهو الأصل مع حذر أو على المقبول  
 وقري بكسر السين وهو ما عطف على الطعام  
 المقدار كعدلى الخ وذلك إشارة الى الطعام  
 وصيا ما قبله للعدل (ليزوق بال أو الطعام  
 متعلق بمحذوف أي فعلية الجزاء أو الطعام  
 أو الصوم ليسدوق قتل فعله وسوء عاقبته  
 بجهل حرمة الاحرام أو النقل الشديد منه  
 مخالفة أمر الله وأصل الولد النقل ومن قتل  
 الطعام الويل (على الله عاصيا) من قتل  
 الصدوق في الجاهلية أو قبل التصريم أو  
 في هذه المدة (ومن عاد) الى مثل هذا  
 (فينتقم الله عنه) فهو ينتقم الله منه

القضاء فلا يكون القاء فائدة فإذا جعلت أجنبية ظهرت الفائدة متى على القول بأن فيه وجهين وهو أحدهما  
 قول الجمهور بين في هذه المسئلة أنه لا تكن المشورة خلافة (قوله وليس فيه ما يمنع الكفاية عن القاء الخ)  
 روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ما رواه الحسن بن بشر أنه قال لما حكى عليه بكفارة حتى كانوا  
 يسألون المستفي هل أصبت شيئا قبله قال نعم لم يحكم عليه وإن قال لا حكم عليه بالجهل وعلى خلافه  
 وهو الصحيح لأن وعيد المأثلة لا ينافي وجوب الجزاء عليه وإنما يصحح به لعله فيما مضى مع أن الآية  
 يحتمل أن منها ما هو عاد بعد التصريح إلى ما كان قبله والاتصاف بحتم أن يكون في الدنيا بالكفارة لكنه  
 خلاف الظاهر وكذا كون المراد بمتهم منه إذا لم يكفر (قوله ما صيد منه مما لا يبيعش إلا في الماء الخ)  
 يعني الصيد مصدر بمعنى المفعول وطعامه ليس مصدر راعي أي كاه وعطفه عليه من قبيل لا يبيعش زيد  
 وكسبه بل هو بمعنى المعلوم وضمر طعامه للصيد بمعنى إحلال الصيد الاتصاف به وإحلال طعامه  
 إحلالاً أي كاه على حذف مضاف وهو من عطف الخاص على العام عنده وعند ابن أبي ليلى الصيد  
 والطعام على معناه ولقد اقترا حذف في صيد البحر فقال صيد حيوان البحر بأن طعمه. وضمر طعامه  
 لحيوان البحر وقوله مما لا يبيعش إلا في الماء مطلقاً وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه ويخرج عنه القصد  
 ويخبره (قوله أقوله عليه الصلاة والسلام في البحر الخ) أخرجه أصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله  
 عنه ويصححهم والحنابلة يكتسبون الحيا ويخرج الميم ولا يوافقوا عطفه خير بعد خبر وما ذكره من قول أبي حنيفة  
 رحمه الله مفصل في القصة (قوله ما مذقة وأضرب عنه الخ) أي ما ألقاه البحر وأبقى يصد ذهاب الماء  
 عنه والتقديم أخرجه من قبله ما صيد لا يبيعش منه يكون كذلك ونصب شيون وضاد مهيبة وما  
 موحدة من التصويب وهو ذهاب الماء فالطعام بمعنى المعلوم كاس ومن فسر ما لا كل جعل الضمير  
 للصيد بمعنى الصيد أي المصدر والضمر راجع إليه يعني الصيد (قوله تحميما لكم نصب على الغرض)  
 بالفتح والقاد المجزئ أي أي هو مفعول لأجله وفسره بتمتعاً لا بقتل الصيد فاعلاماً على ما عرفت في الجمهور  
 وفي الكشاف بعد ما ذكره وهو في القول له بمنزلة قوله تعالى وحب الله المحسن ويعقوب ثالثة في باب  
 الحلال لأن قوله متاعاً لكم مفعول لم يخصص بالطعام كأن ثالثة حال مختصة يعقوب يخص المفعول له  
 يكون المفعول مبدءاً أقوله طعامه وليس على كل الصيد وإنما هو على كل الطعام فقط وإنما جعله عليه  
 مذهبه وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى من أن صيد البحر ينقسم إلى ما يؤكل وإلى ما لا يؤكل  
 وأن طعامه هو الماء كقول منه كالأية وهي والله حال مختصة يعقوب لأن المحسن وله ما صيد فكذلك امتناعاً  
 إلا أنه أورد عليه أنه يؤدى إلى أن الفعل الواحد المستند إلى فاعلين متعاطفين يكون المفعول له المذكور  
 بعدهما أحدهما دون الآخر كما في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 وفيه الدلالة على أن المذكرة قلبت فطرفة لهذا لأن فيه قرينة عقلية ظاهرة وعلى غير  
 مذهبه فلا يختص المفعول له بأحدهما وهو ظاهر حتى تفذرت كما المستفاد من الآية تعالى فاعلم أن  
 المصنف رحمه الله أشار بإطلاق الغرض وعدم تخصيصه بما في الكشف إلى ما فيه لأن فيه صرف  
 الصادرة عن ظاهرها بالضرورة من عدم تدبر مراده والسيارة وثبت سياراً باعتبار الجماعية يقال رجل  
 سائر وسائر سائر باعتبار الجماعية قاله الرغب والمراد بالسافرون واتجاهه قديماً بناءً على الأغلب  
 (قوله ما صيد منه وألصق به الخ) يعني الصيد بمعنى الصيد والمقتضى صيد البر وهو خلاف البحر المحرم  
 على الحرم وهو يقتضى حرمة عليه مطلقاً سواء اصطاده هو أو غيره والأضافة لأية أو هو بالحق  
 المصدرى والأضافة لأية أو معنى في مقتضى تحریم صيد الحرم نفسه لا صيد الحلال له والمراد بصيده  
 حقيقة أو حكماً بأن أمره به أو إباحة عليه أو دلالة عليه وإليه أشار بقوة مدخل وإباحة وهو  
 مذهبنا للحدث الذي ذكره وهو حديث أخرجه أحمد والحاكم وصححه عن جابر رضي الله عنه قبل  
 ولاداة له على الأول على حرمة صيد الحلال مطلقاً بل حرمة صيده في أوقات الحرم كان قوله

وليس فيه ما يمنع الكفاية عن العباد كما  
 روى عن ابن عباس وشريح (واقه  
 عز رذوا انتقام) عن أصغر على صيدانه  
 (أحل لكم صيد البحر) ما صيد منه مما  
 لا يبيعش إلا في الماء وهو حلال كما أتت عليه  
 الصلاة والسلام في البحر وهو الطهر وماؤه  
 الحلال ميتة وقال أبو حنيفة لا يبيعش منه  
 إلا السمك وقيل يبيعش السمك وما يؤكل فغيره  
 في البر (وطعامه) ما مذقه أو نصب عنه  
 وقيل الضمير للصيد وطعامه أي كاه  
 لكم) تحميما لكم نصب على الغرض  
 (والسيارة) أي وليسارتكم بتزودونه قديداً  
 (وسم عليكم صيد البر) أي ما صيد منه  
 أو الصيد في فعل الأول يحرم على الحرم  
 أيضاً ما صيد الحلال وإن لم يكن له فيه  
 مدخل وإباحة وهو على قوله عليه الصلاة  
 والسلام لحم الصيد حلال لكم ما لم تصطادوه  
 أو صيد لكم

(مادته حرما) أي محرمين وقرئ بكسر  
 الهمزة من دأبهم (واقول الله الذي إليه  
 تحشرون جعل الله الكعبة) (البيت  
 واتسمى البيت بكعبة لتكعبه) (البيت  
 الحرام) عطف بيان على جهة المدح  
 أو المفعول الثاني (فيا ما لتناس) تعايشا  
 لهم أي عيشا تعايشهم في أمر معايشهم  
 ومعاذهم بلوذه المتعاشق وأمن فيه  
 الضعيف ويرجع فيه الجارود يترجمه إليه  
 الجناح والعمار وما يقوم به أمر دينهم  
 ودينهم وقتر ابن عامر قيسا إلى أنه  
 مصدر على فعل كالشبع عني أنه كاعل  
 في فعله وقبى على الصدر والجال (والشهر  
 الحرام والهدى والقلائد) سبق قهرها  
 والمراد بالشهر الشهر الذي يؤدي فيه الحج  
 وهو ذوالحجة وهو التأسبب لقائه وقيل  
 الجنس (ذلك) إشارة إلى الجبل أو إلى ما  
 ذكر من الأمر حفظ حرمة الأحرام  
 وغيره (تعلموا أن الله يعلم ما في السموات وما  
 في الأرض) فانه شرع الاستكمال لرفع الحاض  
 قبل وقوعها وجلب المنافع الترتيبية عليها  
 دليل حكمه الشارح وكما علم (وأن الله  
 بكل شيء عليم) نعم بعد تفحص ومبالغة  
 بعد إطلاق (اعلموا أن الله شديد العقاب  
 وأن الله قدير رحيم) وصدد وعلم ذلك  
 محامده وإن حافظ علم أولي أمر عليه  
 وولي أقطع عنه (ما على الرسول إلا البلاغ)  
 تشديدي لإيجاب القيام بما أمر أي الرسول  
 أتى بما أمر به من التبليغ ولم يبق لكم  
 عذر في التوقيف (واقول الله يعلم ما تسرون  
 وما تكفون) من تصديق وتصديق  
 وقول وعزيمة

مادته قيد الصدد وعلى حرمة مصيده مطلقا أو فوات كونه محرما إن كان قيد التحريم وأما قول  
 الرخصي دلالة على تحريم صيد الحلال لأن المفهوم المتبادر من حرم عليكم الصيد صيدكم دفع  
 بأن دلالة الآية عليه مدفوعة بأن النسخة من المراتفة فلا عمل بدلالته وفيه نظر لأن تحريم صيد البر  
 للسلاح معلوم أنه ليس عليه شيء وقدره في شفاظه على أن المراد ذلك فتدبر ومادته قرئ بضم  
 الدال من دأبهم وما مصدر يتلوه وقرئ مدته بكسرها كعنه من دأبهم لغة فيها وحرم يفتحين  
 جمع حرام بمعنى محرم وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما حرم يفتحين أخذوا حرم بمعنى أحرام وأما لغة  
 فالحرم اسم المكان والأحرام أيضا (قوله من البيت صكعبة لتكعبه) التكعب التزييع ومنه  
 تكعب الحسان وقد يقال للارتفاع ولهذا سميت الكعبة كعبة لكونها مرامها ومر تقعة ومنه كعب  
 الرجل (قوله عطف بيان على جهة المدح أو المفعول الثاني) أي وهو المفعول الثاني لأن جعل  
 بمعنى صير نصب مفعولين لا معنى خلق أو حكم وبين كابد لأنه خلاف الظاهر وإنما قال على جهة المدح  
 لأن البيت الحرام عرف بالتعليم عندهم فصار معنى المظهر أولاه وصف بالحرام المشهور بصرته  
 وعظمت قدر البيت كالتوطئة لهذا مع ظهوره في على من قال شرط عطف البيان الجود والحمد  
 لا يشهد بحدس الغاية به المستحق وهو جود منه (قوله تعايشا لهم) أصل معنى التعايش  
 الارتفاع والتعلو يقال تعايش إذا ارتفع من مثار وجبر في لغة واقفا قرئ معنى سبب تعايشهم أنه يجب  
 اصلاح أمورهم وجبرها دينا كما بينه المصنف رحمه الله تعالى لأنه كان ما ضلهم ومجا رجعا  
 تصارحهم والعصار جمع عام وهو من يأتي بالعمرة منه فعل أن التجارة إلى الحج ليست مكرهه  
 (قوله وقرأ ابن عامر قيسا إلى أنه مصدر كشييع) يعني أنه مصدر كشييع وكان القياس أن لا تقبل أووه  
 ما كعوض وعوض كعنه الما قبلت في فعله أنفاته المصدر في اعلال عنه (قوله ونصبه على المصدر  
 أو الجبل) أي يقوم قيسا واقفا مأذون ذلك على تقدير كون البيت الحرام مفعولا ثانيا لمحقق البلية  
 (قوله الشهر الذي يؤدي فيه الحج الخ) فالمراد بقله بدل قرآنه جمع قرين وهو ما قرنه من  
 الهدى والقلائد وعلى الثاني المراد به الجنس الشامل لكل واحد منها لا يتقاصر بل الهدى  
 ذلك إشارة إلى الجبل أو إلى ما ذكر الخ) في أرباب ذلك وجوه أحدها أنه خبر مبتدأ محذوف أي الحكم  
 الذي قرنا ذلك أو مبتدأ خبره محذوف أي ذلك الحكم هو الحق أو مفعول فعل مقدرا في شرع ذلك  
 تعلموا الخ فاللام متقطعة وهو أقرب ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إليه والاشارة إلى  
 الجبل المذكور أو إلى جميع ما ذكر (قوله فانه شرع الاستكمال لرفع الحاض) وقوعها الخ  
 بيان لكيفية تحليل قوله لتعلموا الخ لقوله ذلك را في العالم ليذكر تحت هذا العلم الخاص ويمكن أن  
 يكون المعنى انما جعلنا الكعبة تعايشا لهم في أمر دينهم ودنياهم وأذكرنا حفظ حرمة الأحرام منع  
 الصيد ليعلموا أن الله مصالح دينهم ودينهم فيستدلوا بهذا العلم الخاص على أنه لا يربح عن علمه تعالى  
 متفائل ذرة في السموات والأرض ويعلم أن الله تعالى عالم بما وراء ذلك كما كذا في شرع الطبيب رحمه الله  
 تعالى لما قبل لم يزمين أن العلم بما كان مجرد بالذات وبالفعل عن المادوق عن العلم بها كان  
 القية إلى جميع الجزئيات بالنسبة إليه على السوية فإذا علم أنه تحقق عنده بعض الجزئيات كاحوال  
 الكعبة لم أنه عالم بكلها الذي مستوي بالنسبة إليه تعالى وكونه عالم ببعض دون آخر ترجيح بلا  
 مرجح قصود وتكاف (قوله نعم بعد تفحص الخ) لأن الأول خاص بالموجودات غير تعالى  
 وهذا شامل له وله حدودا وقد علم الخاص لأنه كالدليل على مدهد وجه المبالغة من تعميم كل وصفة  
 علم وقوله أن هنك محامره وفي نسخة انتهك محامره وهنك المحارم رفع مستوها وإنسانها وانتهاك  
 المحارم قر يسمعه ولى أقطع وفي نسخة أقطع بمعنى رجع وقوله تشديدي لإيجاب القيام بما أمر أمر من



فيقال في تصغير رجال رجلون واسم الجمع يصغر على لغة كقوم ورهط وقال من رجع الله تعالى  
 يلزمهم ان يصغروا أشياء على شوايتا وهي شيئات ولم يقل أحد وفي الدوا المعون شوايتا ليس يبعد  
 فانه ليس موضع قلب الياء واوا الأثرى أنك تصغر شيئا على بيت لاوه لا أن الكوفيين يميزون ذلك  
 فيمكن ان يرى رأيهم قال أبو علي رجع الله ولم يأت الاخضر عام من مجيء قنقع والجراب عنه ان أفعلاء  
 هنا جازة تصغر على لفظها وان لم يميز غير هالها قد صارت بمنزلة أفعال هنا مت مقامها بدلالة  
 استجابتهم إضافة العدد اليها كما يضاف إلى أفعال وذكروا العدد المضاف اليها لا فقالوا ثلاثة  
 أشياء هنا فاعلموا فاعلم أفعال لم ينعروا تصغيرها على لفظها فلا تدافع بن الكثير التقليل انتهى وهذا  
 دليل من قال ان وزنها أفعال الرابع قول الكسائي انها جمع شيء على أفعال كضرب وأشيا فواورد  
 عليه منع الصرف من غير علمه ويلزم مصرف أشياء وأسماء وقد مشى الكسائي بهذا الاعتراض  
 وأشار إلى دفعه بأنه على أفعال ولكن كثرت في الكلام فاشبه : فعلام صرف كالمصرف جراء  
 وقد جمعوا على أشاوى كاجعوا عذرا على عذاري وأشياوات كجراوات وعاملوا وأشيا  
 وان كانت على أفعال معاملة جراء وعذرا على عذرا في جمع التكسير لتعصير ورد بان السكرة فتعصير  
 وصرفه وأبده بعضهم بأن العرب قد اعتبروا في باب ما لا يشرف يشبه اللفظ كما سرق سراويل فبين  
 منعه مع أنه اسم مجهول يشبه مصابيح وأجروا ألفا لاسحاق مجرى ألف التائيد المفسورة ولكن مع العلة  
 فاعتبروا بغير دلالة الهمزة في ظاهر كثيرة الناموس أن وزنها أفعال جمع شيء بمنزلة فعل كضرب وأشيا  
 وصديق وأصدقاء حذف الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة وقضت الياء بتسل اللام فصارت أشياء  
 بمنزلة أفعاء وجعل من تصريفه كضرب الحذف إذا بدل الهمزة فاعلم ثم حذف إحدى الياءين وحسن  
 حذفها من الجمع حذفها من المفرد لكثرة الاستعمال وعدم صرف الهمزة التائيد المددودة وهو حسن  
 لولا أن التصغير عليه كما ورد على الاخفش من ابدادات آخر وقبل في تصريفه حذف الهمزة وقيل  
 به ما قبل ووزنه أشياء وفي القول قبله فلا وقوله أشياء غلط والصواب أفعاء كما تنها من التامخ والمخاض  
 أنها اصل هي اسم جمع وأصل وزنها أفعلاء وأرجع على أفعلاء وزنه بعد الحذف افعاء أو أفعلاء أو أفعاء  
 أو أصلها أفعال قالوا والظاهر مذهب سيبويه لقوله في جمعها أشاوى فجمعوه على صغرا وهو جار  
 وكان القياس أشيايايايا فلهذا وحاشا لأشياء ليكنهم بدلوها وادشذوا كما قالوا حيث انما جباة  
 فاشاوى عند سدو به لسانا وعند أبي الحسن أفاعل لما جمع أفعلاء حذف اللام والهمزة فالتى بعدها  
 لتأنيث التكمير كحذفهما من القاصما فقالوا قرأص فصار أشاوى وقوله كطرقاه واسم جمع لطفة  
 وهي شجر الأثل وقد علمت من هذا التفسير معنى كلام المصنف رحمه الله وما له وعليه ولنا في ذلك قد بما

(عن الله عنها) صفة أخرى أي عن أشياء  
 عفا الله عنها ولم يكسبها الذريرة أنه لما  
 نزلت وقته على الناس جعلت قال سرافة  
 ابن مالك أكل عام فاعرض منه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم حتى أجاد فلا يقال لا

أشياء أفعاء • وزن وقد قلبوا • لا ما لها وهي قبل القلب شيئا •  
 وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب • منهم وهذا الوجه الرأيا •  
 أو أفعاء • وحذف اللام من ثقل • وشيئ أصل شيء وهي آراء •  
 وأصل اسمها أصها وكسلا • فاصرفه حتى لا تقرب لك اسماء •  
 واحفظه قول الذي غشي العلامة • خفلت شيئا ونجأت عنك أشياء

(قوله صفة أخرى) أي لأشياء والباطض من أو الجملة خبرية والمعنى لا تسألوا عن أشياء لم يكتفكم الله  
 بها كما في سبب القول المذكور (قوله روى أنه لم تزل الخ) بهذا يعمل ارتساق الآية بما  
 قبلها وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضي الله عنه لكن فيه أن أفعال كشكة بن حصن  
 رضي الله عنه وفيه أشك الراوي فيه كما أشار إليه في الكشف وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل  
 أكل عام يا رسول الله فكسكت حتى قالها لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت



والماستطعن ثم قال ذروني ما ترككم فاعلموا ان كان قبلكم بكثرة - والهم واختلافهم على  
 انبيائهم فاذا امرتكم بشي فاقوامته ما استطعن واذا نهيتكم عن شي فعدوه قال ابن الهمام رحمه  
 الله الرجل المهم هو الا تفرع من حاسب كافي مستند اجدوا رافضيا ومستند الحاكم في حديث  
 صحيح روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 وقوله لوجبتم اى سألتمكم وهي الحجة في كل عام (قوله واو استئناف الخ) والضمير في عنائها هذا  
 يعود الى المسئلة المدلول عليها بالاساءة والباله اشار الى الصنف ويجوز ان تعود الى اشياء ايضا  
 كقوله قبل ما استأنف سألتمكم هذه فقال عقالة الخ (قوله وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما  
 الخ) هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه الثريائي في تفسيره وأخرج مسلم وغيره أنهم سألوا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن شرط الشيعين فندم على الاصح في اسمه وكون الواقعة تعدت احتمال بعد  
 لكم فلا سمعوا ذلك أمروا وهو بان يكون بين يدي أمر قد حضر قال ابن عباس رضى الله عنه  
 فخطب أنظر عينا وشيئا فاذا كان رجل لاف رأسه في ثوبه يسي فأنشأ رجل كان اذا احدث الى  
 غير ما سمع فقال يا رسول الله من ابي قال اول حذافة عن انا عارضى الله عنه فقال رضى الله عنه  
 وبلا سلام وشاويته صلى الله عليه وسلم فيما نعتوا فقه من الفتى ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما رأيت في الخيرو الشر كالذي هو قط انه صورت في الجنة والسر حتى رأيت ما دون الحائط وروى أحمد بن  
 حنبل عن رضى الله تعالى عنه رجس الى أنه فقال ويحك ما الذي جئت على الذي صنعت قالت كاهل  
 جاهلية وأهل أعمال فجعة وضرط رنية يقعد على راسي وما لا يعينهم بشي اليه يعني لاجلهم  
 وسؤال الرجل بقوله انا انا انا ما لى امرى ومرجى والا فهو مشاقق متهم وقوله يدي يسكون  
 الدال من الدعوة الكسر (قوله النهر المسئلة الخ) قال ابو حيان لا ينصب هذا الاعلى حذف  
 مضاف كاسر حوا به اى سأل أمثالها وأما ما قيل انه عائد على اشياء وانه غير محتمل لفظا ومعنى أمثالها  
 فلا ينحصر على ابن واما معنى فلان المدلول عنه مختلف فان سؤالهم غير سؤال من قبلهم فغير واولاد  
 يتقدم مثل كعاصم واذا رجع الى المسئلة يكون الضمير مرفوع المصدر لا المقول به بالواسطة حتى  
 يلزم التعدي به بن فيصل على الحذف والادخال واولاد الواسطة كافي مائة درهم بمعنى طلبه منه  
 لانهم لم يسألوا تلك الاشياء بل سألوا عنها ومن حالها (قوله وليس صفة لقوم فان طرف الزمان الخ)  
 هذا هو المشهور بين النحاة ولكن التصديق انه لا يكون خيرا عن اسم عين ولا حالا وصفة ولا صلة اذا  
 عدت السابقة فان حصلت جازا اذا أثبت العين المعنى في تصدقها في كل وقت دون وقت نحو الله  
 الهلال واقد قبله اسم معنى نحو اليوم خير اى شرب خير بخلاف زيد يوم السبت ولذا قالوا لا انسية  
 ولا يكون اسم زمان خيرا \* عن حنيفة وان قد فاعلموا  
 وما نحن ندسه مقيد لان القوم لا يدخل من معنى اى لم واقد مرفوع قوله الذين من قبلكم انه أعرب صلة  
 والصلة كالصفة وقال ابو حيان رحمه الله هذا المتع انما هو في الزمان المزدحم الوصف اما اذا انشعب  
 وصفا فيجوز قبيل وبعد فانها وصفان في الاصل فاذا قلت يا زيد قبيل عمرو فاعلم اني في زمان قبل  
 زمان يجيء اى يستقدم عليه ولذا وقع صلة الموصول ولو لم يلظ فيه الوصف وكان ظرف زمان مجزوا  
 لم يجز ان يقع صلة ولا وصفة قال تعالى والذين من قبلكم ولا يجوزوا الذين اليوم وهذا يقتضي بدع  
 غفلا عنه ومنه تعلم ان كلام المصنف رحمه الله تعالى وأما كون الصلة جاروا والمجرور الذي هو ظرف  
 لا الطرف نفسه فهو لا تدخل الجار عليه اذا كان من اوفى لا يخرج عن كونه في الحقيقة هو  
 النحر او نحوه متاخر (قوله اى يسمى صاحب لم يأترو الخ) لما لم يكن كفرهم بقص المسئلة  
 بل بالمسؤل عنه اجابانه على حذف مضاف اى يجيب المسئلة او بالياء للبيان دون الهلة وقوله  
 لم يأترو ولم سألوا اى لم يتناولوا ما جيبوا وبطلوه (قوله ردوا وانكارا لا تدعه أهل الجاهلية  
 الخ) تعبت الناقة مبنى ليعمل منسدا الى المفعول الاول اى وضعت حملها وتساخها

قوله ردوا ان كان عليه ما من نسيته من  
 أرم اذا أطرق ساكنا بعد  
 قوله أن حذافة كذا في التسخ ولعله بان  
 حذافة قائل اه

ولو قلت نعم لوجب ولو وجبت لما استطعن  
 فأتروني ما ترككم فقلت اى واستئناف  
 اى عفا الله عني ما كنت من مسئلتكم  
 فلا تهمدوا ولا تهاوا (والله فقروا حلیم)  
 لا يعا عليكم بعقوبة ما فرط منكم ويغفو  
 عن كثير وعن ابن عباس رضى الله تعالى  
 عنه انه عليه الصلاة والسلام كان خطيب  
 ذات يوم فمضى من كثرة ما يرون عنه  
 بما لا يشهد فقال لاسل من شئ الا أجبت  
 فقال رجل انا فقال في السار وقال آخر  
 من ابي فقال حذافة وكان يدعي اغير فقلت  
 (قد سأله اقوم) الضمير المسئلة التي دل عليها  
 تسألوا ولا تلام بعد من اول شياء يصدف  
 الجار (من قبلكم) متعلق بأهلها وليس  
 صفة لقوم فان ظرف الزمان لا يكون صفة  
 للبيئة ولا حالا منها ولا خبرا عنها (ثم اصبحوا  
 بها كافرين) اى بسببها حاشم بأقروا بها  
 سألوا ويجوز (يا رجل الله من جعرة ولا سائمة  
 ولا وصلة ولا حام) ردوا وانكارا لا تدعه  
 أهل الجاهلية وهو انهم اذا تعبت الناقة  
 خمسة ايام آخرها زكروا اذنها اى  
 شقوها وخسأوها فلا ترب ولا تلب

ومعنى البعرة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من البعر وهو الشق لشق أذنهما في فخذيهما معقولة  
 والتألف التعلق إلى الأجمة أو لحذف الموصوف وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو الروى عن  
 ابن عباس رضى الله عنهما أنه لا اله ليس فيه قد أن آخرها ذكر وعن قتادة رضى الله عنه أنها إذا تجمعت  
 خمسة أبطن ظفر في الخمار فان كان ذكر أبيضه وأكلوه وان كان أنثى شقوا أذنهما وتركوا هاتري  
 ولا يستعملها أحد في حلب وركوب وغيره وقيل البعرة التي التي تكون خامس بطن وكذا لا يصلحون  
 لها أو لبطنها النساء فان ماتت حلت لهن وقيل البعرة في السابعة وسأقي وكانت تهمل أيضا وهذا قول  
 جاهد وجبير وقيل هي التي منع لبنا الطواغيت فلا تحلب وهو قول سعيد بن المسيب وقيل هي التي تترك  
 في المرى بالأراغ وقيل التي ولدت خمس أفاث شقوا أذنهما وتركوا هاتريلا وقيل هي التي ولدت خسا  
 أو سبعة أو قبل عشرة أبطن فتترك هاتريلا وإذا ماتت حل لها الرجال دون النساء قاله الراغب وغيره وقيل  
 هو السب الذي إذا ولدت شقوا أذنه وقالوا اللهم ان عاشرهم وان مات فذكي فإذا مات أكلوه وجمع بين  
 الأقوال بأن العرب كانت تختلف في عقابهم نبيها (قوله) وكان الرجل منهم يقول إذا شئت الخ) هذا تقسيم  
 السابعة وهي فاعله من سبته فهو سائب وهي سائبة أو يعني معقولة كعبية وأبينة أي ذات رضوا وكذا  
 إذا قد موام من سفر أو أصابتهم نعمة فذروا ذلك وقيل هي السابعة تنبع عشرة أبطن أفاث تهمل ولا يشرب  
 لبنها إلا الشب أو ولد وقيل ما تركه لأكفهم وقيل ما تركه لبس عليه وقيل هي العبدية التي على أن لا يكون  
 عليه ولا على عقل ولا ميراث (قوله) وإذا ولدت السابعة الخ) هذه هي الوصلة وهي فاعله بمعنى فاعله  
 لمسائلي وأختلف فيها هل هي من جنس القنم أو الابل فقال الفراهي السابعة تنبع سبعة أبطن عناقين  
 عناقين فإذا ولدت في آخرها عناقا وجدنا قبل وصلت أفاثها فخرجت بجري السابعة وقال الزجاج هي السابعة  
 إذا ولدت ذكر كان لا للههم وان ولدت أنثى كانت لهم وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنها السابعة تنبع  
 سبعة أبطن فان كان السابع أنثى لم ينفع النساء بهن أي لأن عقت قتا كلها الرجال والنساء وكذا ان  
 كان ذكر وان كان ذكر أو أنثى فالواو وصلت أفاثها فتترك معه ولا تنفع بها إلا الرجال دون النساء فان  
 ماتت اشتروا فبيها وقال ابن تقي رحمه الله ان كان السابع ذكر أذبحوا كلوا منه دون النساء وقالوا  
 شاة واحدة ذكر أو ناهمة على أزو أجاوان كان أنثى تركت في الضم وان كان ذكر أو أنثى فكقول ابن  
 عباس رضى الله عنهما وقيل هي السابعة تنبع عشر أفاث متواليات في خمسة أبطن فما ولدت بعدهم للذكور  
 دون الإناث فإذا ولدت ذكر أو أنثى معا فالواو وصلت أفاثها لم يذبحوه لمكانها وقيل هي السابعة تنبع  
 خمسة أبطن أو ثلاثة فان كان جديا يذبحوه وان كان أنثى أبقوها وان كان ذكر أو أنثى فالواو وصلت أفاثها  
 هذا عند من خصها بالضم ومن قال أنها لمن الابل قال هي السابعة تنبع ثمانية ثم تبقى بولادة أنثى  
 أخرى ليس بينهما ذكر فترى كونهن سائبا لا للههم ويقولون قد وصلت أنثى بأنثى ليس بينهما ذكر (قوله)  
 وإذا انتهت الخ) هذا معنى الحامى وأختلف فيه أيضا فقيل هو الفيل بولده فيقولون حتى ظهره وبهملونه  
 فتمل ولا يرد عن مامومى وقيل هو الفيل بولده فيقولون حتى ظهره وبهملونه  
 كذلك وعن الشافعي رضى الله عنه أنه الفيل يربى في مال صاحبه عشر سنين وقيل هو الفيل  
 ينبع لمسلم أن مات متواليات فصمى ظهره وقد عرفت أن منشأ الاختلاف مذاهب العرب نبيها (قوله)  
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع الخ) كونه بمعنى ما شرع ذكره الزجاج شري والأراغب وابن عطية لأنها هنا  
 ليست بمعنى خلق ولا صير وقيل أن أحد من أهل اللغة لم يذكر من معانيها ما شرع وجعلها هنا للتصريح  
 والمفعول الثاني محذوف أي جعل البعرة مشروعة وأيس كما قاله الراغب رحمه الله نقله عن أهل  
 اللغة كما عرفت وهو ثقة (قوله) وفيه أن منهم من يعرف الخ) لأنه قال أحد منهم وهو ظاهر وقوله  
 أو ألوأر ما لذي لا يعرفون أن الله هو الآخر المحلل والمحلز ولكنهم يظنون ويصنع تصريحا قالوا (قوله)  
 الوالوالس والهمزة الخ) قال أبو البقاء وسواب وعذوف أي أولوا كانوا لا يعاون شبعهم ومن ذهب

وكان الرجل منهم يقول ان شئت فقلنا  
 سائبة ويجعلها كالبعرة في تحريم الاستماع بها  
 وإذا ولدت السابعة أنثى فهي لهم وان ولدت  
 ذكر فهو ولا للههم وان ولدت بها قالوا وصلت  
 الاتنى أفاثها فلا يذبحها الذي ذكر وإذا انتهت  
 من صلب الفيل عشرة أبطن حرموها ظهره ولم  
 يتجرع من ماله ولا شربى وذلك تعدى إلى  
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع البعرة ومن منية (ولكن  
 معقول واحد وهو البعرة على أقوال الكذب) تصبر  
 الذين كثروا يقترون على أقوال الكذب (ولكن  
 ذلك فوسيلة إلى الله سبحانه وتعالى) (ولكن  
 لا يقولون) أي الحلال من الحرام والبيع من  
 المحرم والأخر من الناهي ولكنهم يظنون ذلك  
 كثرهم فيه أن منهم من يعرف بطلان ذلك  
 ولكن منهم من لا يعرف بطلان ذلك  
 يمتدحون (وإذا قبل لهم فقالوا إلى ما نزل  
 الله وإلى الرسول قالوا اجبننا ما وجدنا عليه  
 آياتنا) بيان أقصو عقولهم وانها كرهت  
 التقليد وان لا يتخللهم سواء (أو لو كان  
 آباؤهم لا يعاون شاة ولا يهدون) الوالوالس  
 والهمزة دخلت عليها لانكار الفعل على هذه  
 الحلال أي أحجمهم ما وجدوا عليه آباؤهم ولو  
 كانوا جاهلا خالين

الراغب الى أن الواو له فتن والهمزة لا تجيب من جهلهم أي يكفهم ذلك وان كان آباؤهم لا يعلمون  
 فيضلون ما يقتضيه علمهم ولا يتدون عن له علم قبل جعلوا الواو في مثله الجلال وليس ما دخله الواو  
 حالاً من جهة المعنى بل ما دخله الواو ولو كان الحال أن آباؤهم لا يعلمون وفيه نظرون القريب أن بعض  
 المفسرين يرى في هذه الهمزة تهمة من التوقف وهي تسمية غريبة كأي الدر المنصور وفيه يكون الجمل  
 الاستهامة الإنسانية حالاً تأمل يحتاج إلى تدرقيق وقوله فلا يكتفي التقليد أي التقليد من غير أن يعلم  
 أن من قلده بحجة صحيحة على ما قلده فيه حتى قالوا أن التقليد دليل الجاهل والنا هو دليل من قلده وأقول  
 من قل هذا عروني حتى يجمع بين خندق (قوله أي أحفظوها والزموا صلاحها الخ) يعني اسم فعل  
 أمر نقل إلى ذلك مجرى الحاروا والجرو ولا الحاروا وحده كقيل وهو مستند وقد يكون لزماً معني تحسك  
 كأي قوله صلى الله عليه وسلم عليك بذات الدين وعلى قراءة الرفع فهو مبتدأ وخبر أي لازم عليكم  
 أنفسكم وأحفظ أنفسكم لازم عليكم بتقدير مضاف في المبتدأ وهي قراءة شاذة لتنافي وكون أسماء  
 الأفعال موضوعاً للاختصاص والمعاني محقق في التصور قول المصنف رحمه الله أسماء لا يجوزها في  
 الأول (قوله لا يضركم الضلال إذا كنتم مهتدين ومن الاعتداء الخ) أي ضلال غيركم لا يضركم إذا كنتم  
 على الهداية ولما توهم من ظاهر الآية الرخصة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأذن في ذلك  
 يناقض الأمر به أشاروا إلى الجواب عنه بوجوه الأول أنه لا يمنع عن هلاك النفس حسرة وأسفاً على ما فيه  
 الكثرة والفسدة من الضلال والناسي أنه تسلية لمن يأمر وينهى ولا يقبل منه عند غلبة النفس  
 وبعد عهد الوحي والثالث أنه للرخصة في تركها إذا كان فيها مفسدة فوقها والرابع أنه للأمر  
 بالنسب على الإيمان من غير مبالاة فسيلاً إلى الآمال السقيمة كإساءة الكفر والضلال وإنما توهم  
 على الإيمان والهدى والخامس أن الاعتداء لا يمتنع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن تركهم  
 القدرة عليه ضلال وجب وجوب الوجوه فلو علم كلام المصنف رحمه الله فالأول من قوله لما كان المؤمنون  
 يضررون الخ والناسي يؤخذ من قوله حسب طاقته لأنه يشترط أن لا يطاق معفو عنه ومن عدم  
 الطاقه كفر النفس وكذا الثالث والرابع من قوله وقيل كل الرجل الخ والخامس وهو مما زاده على  
 الكتاب من قوله ومن الاعتداء الخ فليترك لأشياء الكفاة كقيل وقوله من رأى منكم المحدث  
 الخ أخرجه سلم في أبيه مدرسي الله عنه (قوله ولا يضركم) يحتمل الرفع على أنه مستأنف الخ  
 أي هو ما مرفوع مستأنف لا يتعلق بالأمر أو هو جواب الأمر والمعنى أن رستم أنفسكم لا يضركم  
 والنعمة على الأول وقع وعلى هذا من الاعتداء السالكين بالضم اتباعاً لما قبله وكذا على تقدير كونهما  
 وليس المراد في النهي من ضل من الضرر بل المعنى نهى الخطيئة عما يؤدى إلى الضرر من جهة  
 من ضل كما على طريقة قوله لا أتركها وقراءة الفتح ليعبر بها بالفتح فتنها لا لتقاء السالكين وضاره  
 يضره ويضره معنى ضره كدته وضاره (قوله وتنبه على أن أحد الخ) لا يدل على ابتداء كل شخص  
 بعمله دون عمل غيره والمتوهم من الآية المنزلة (قوله أي فيما أمرت شهادة منكم) أعلم أنهم قالوا  
 ليس في القرآن آية أعظم إشكالاً من راعا أبو قيسير من هذه الآية والتي بعدها حتى صنفوا فيها  
 تصنيف مفرد قالوا ومع ذلك لم يخرج أحد من عهدها والشهادة إمعان منها للاضمار كقوله  
 واستشهدوا شهود من رجالكم ومنها القضاء فتشهاد الله أي قضى ومنها أقر ومنها حكم ومنها حلف  
 ومنها علم ومنها وصى كأي هذه الآية وفيها سائر آيات متعددة تفرد بها الجمهور برفع شهادة على أنها مبتدأ  
 وأثنان خبرها وجعلوا على حذف مضاف من الأول أي ذواتها يدعيكم اثنان من الناس أو شهادة  
 بينكم شهادة اثنين للتصادق المبدأ والخبر ومنهم من جعل الشهادة بمعنى الشهود كل رجل عدل والخبر  
 محذوف واثنان مرفوع بالمصدر الذي هو شهادة والتقدير فبإفراض عليكم أن يشهد اثنان وهو  
 قول الزجاج وجهه الزمخشري وإذا نظرت لشهادة أي ليشهد وقت حضور الموت أي أسبابه وحين

والمعنى أن الاعتداء انما يصح عن علم أنه عالم  
 مهتدون ذلك لا يعرف الا بالخطأ فلا يضركم  
 التقليد (أي الذين آمنوا عليكم أنفسكم)  
 أي أحفظوها والزموا صلاحها وبالمرامع  
 الجرو وجعل اسمها لا زوا (لا يضركم  
 أنفسكم وقيل يرفع على الإهداء لا يضركم الضلال  
 من ضل إذا اعتديتم) لا يضركم الضلال  
 إذا كنتم مهتدين ومن الإهداء أن ينكر  
 المنكر حسب طاقته كقوله لا يضركم  
 واللام من رأى منكم منكراً فاستطاع أن  
 يغيره يسلط عليه مبدأ فان استطاع فليأمره  
 فان استطاع فليقبله ولا يتركه فان كان  
 المؤمنون ينصرون على الكفرة فتوتون  
 إيمانهم وقيل كان الرجل إذا أسلم حالوا له  
 شفها بالثقة ولا يضركم يحتمل الرفع على  
 أنه مستأنف ونحوه أن قرى لا يضركم بالمرامع  
 على الجواب والنهي أن كنت شئت الرامع  
 لضعف الضاد المنقولة اليها من إلزام المدح  
 وتضرع غير آمن قرى لا يضركم ضاره  
 يضركم بكسر الضاد وضاه من ضاره يضره  
 وينوره (أي الله من جهكم جميعاً فينبئكم  
 بما كنتم تعملون) وعدو وعيد للفرقة بين  
 وتنبه على أن أحد الذين أخطئ غير  
 (أي الذين آمنوا شهادة بينكم) أي فيما  
 أمرت شهادة بينكم والمراد بالشهادة الإشهاد  
 في الوصية

الوصية ما يدل من اذا انقضى الموت أى وقوع الموت أى أسبابه حين الوصية أو منصوب بحضر أو  
شهادة متبداً خبراً اذا حضر أى وقوع الشهادة فى وقت حضور الموت حين الوصية على الوجه السابقة  
ولا يجوز فيه أن يكون ظرفاً للشهادة كالتأخير عن الموصول قبل تمام صلتها كما مر وأخبر حين الوصية  
واذا منصوب بالشهادة لا يجوز نصبه بالوصية وان كان المعنى عليه لأن معمول المصدر لا يتقدمه على  
الصحيح وايضاً لا يتم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو لا يجوز فى غير غير كقوله

• على الثانى ليدعى غير مكفوف • لانهم لا يجوزون الاثنان على هذين الوجهين الاخيرين اما ما قل  
بشهادة مقدراً او غير الشاهدان مقدراً أو شهادة متبداً واثنان فاعلمه سدس مدانظر وهو مذهب القراء  
الا أنه جعل المصدر بمعنى الامر أى لشهده فعمله من نيابة المصدر عن فعل الطلب وهو ضعيف عند غيره  
لان الاكتفاء بالفاعل بخصوص بالوصف المقيد واذا وحين عليه منصوبان على الظرفية كما مر فهذه  
خسة أوجه وأما قرأتهم نصها فذهب ابن جنى الى أنها منصوبة بفعل منضم الاثنان فاعلمه أى ليقم  
شهادة منكم الاثنان وتبعه الزنجشى وأورد عليه أن حذف الفعل واجاء فاعلمه لا يجوز الصلة الا اذا  
تقدم ما هو من جنس لفظه كقوله • ليلبك زيد ضارع لنفسه • او وقع فى الجواب وهذا ليس كذلك وما  
ذكره من الاشتراط غير مسلم بل هو شرط الاكثية أو الشهادة مصدر نائب عن فعله وقدر ليشهد  
أمر ادون اشهد لفعه الظاهر أو قد يرتبه خبراً او ينكم فى قرأتهم فون شهادة منصوب على الظرفية  
ومن جوه التبع فيه لانه متصرف ولذا قرئ بقطع ينكم بالرفع وقال المتأيدى والرازي ان الاصل  
ما ينكم وهو كناية من التنازع والتخاصم وحذف ما جاز كقوله واذا رأيت ثم أى ما ثم واورد عليه  
أن ما الموصولة لا يجوز حذفها ومنهم من جوزه واتسابطنا القول فيه لانهم المومات يقول المصنف  
رحم الله أى فيها أمرتم اشارة الى أن شهادة متبداً خبره هذا المقدر وهو أحد الوجوه السابقة وجعل  
المراد من الشهادة الاشارة الى الوصية لانهم لا يقرآن من حضر الموت لا الشهادة نفسها لانه على من  
أشهد وقوله وقرئ شهادة الخ أى على أنها مفعول ليقم بلام الامر من أفعالها اذا أضافها الى وجهها  
وينكم منصوب على الظرفية وأقول حضور الموت بمشاوقته لانه لا وصية اذا حضر بالقول وانما هى قبل  
ذلك واذا متعلقة بالشهادة وهو أحد الوجوه فيه وحين بدل منه وقوله بما يشئ غير قول الزنجشى

دليل على وجوب الوصية لانهم قالوا المراد بالوجوب التلب المؤكد طلبه الشبهة بالواجب وفى تقدير ليقم  
ما مر من حذف الفعل وابقاء فاعله قد ذكره (قوله الاثنان فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على حذف  
المضاف) قبل عليه انه صرح بأن الشهادة بمعنى الاشهاد الذى هو فعل الموصى المختص فلا يصح أن  
يكون الاثنان فاعلاً لها بل لابد أن يكون مفعولاً منصوباً بالزنجشى لم يجعل الشهادة بمعنى الاشهاد بل  
جعلها على معناها المتبادر منها واثنان فاعل أى كما فرض عليكم أن يشهد الاثنان فلا ريب أنى قلت (أضافته  
الى الطرف ناطقة بان الشهادة واقعة بينهم ويحضر منهم وكذلك اتفق حين الوصية بها فاعلى شهادة ما  
بما أوصى به يحضرهما وحى تستلزم الاشهاد والى ما لى الحق كما اذا قلت شهد زيدان بما أجمعهما  
عموم من كلامه وهذا الاعتبار كان ما مر وانما خبر عنه فى الحقيقة الوصية المشهده عليها وحى  
فعله وقيل به وإن لم يكن مما نحن فيه فحمل وامر أنان عن ترضون من الشهداء أن تقلل احداها  
قد ذكر احداها الاخرى لان المعلق به التذكير والمعنى أن تذكر احداها الاخرى اذا قلت كائس على  
سره فى كتب التفسير والعربية فليست الشهادة بمعنى الاشهاد مجازاً حتى يرد ما ذكره المعترض وتبعه كثير  
منهم ولذا قال المراد لم يقل ومعاها أوصى بجاز عنه وهو ذلك وقد اشار الى ذلك الزنجشى حيث  
قال بعد قوله فى نفسه شهادة ينكم فيما فرض عليكم أن يشهد الاثنان يعنى فاشهدوا فلا فرق بين  
كلامه كما لو حمله المعترض وأما ما قل ان الشهادة بمعنى الاشهاد الذى هو مصدر والمجهول الاثنان  
فأتم مقام فاعله وان نسب عن الفاعل يطلق عليه فاعل كسبوا عندهم فتح كون الكلام معناد على خلافه

وأضافته الى الطرف على الاتباع وقرئ  
شهادة بالنصب والتوضيح على لغيره اذا حضر  
تأخذكم الموت اذا شارفه ونظمت أمارته  
وهو ظرف للشهادة (حين الوصية) بدل  
منه وفى ابداله تسببه على ان الوصية بما يشئ  
أن لا يجهلون فيه أو ظرف حضر (اثنان)  
فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على  
حذف المضاف

مقتضى الاتيان بصدور الفعل المجهول باتباع فاعل وهو اسم ظاهر مرفوع وهذا وان جوزوه البصريون  
كأن شرح التسهيل للمراد في باب المصدر فقد منعه الكوفيون وقالوا انه هو الصحيح لان حذف  
فاعل المصدر سابق ثلثه فلا يحتاج الى ما يستدفعه فاعله كفاعل الفعل الصحيح وحذف الضاف  
امام المبتدا أو والخبر كآمر ووقع في النسخ هنا اختلاف في نسخة الاشهاد في الوصية وفي أخرى  
بالوصية وفي أخرى أو الوصية فـ **فـ** تكون المراد بالاشهاد الوصية وسيأتي ما يتعلق به والاخير تليست  
معتقدة ولا تناسب الكلام فتأمل ( قوله من أثاركم ) ومن السليين وهما صفتان ( الخ ) التفسيران  
متمنان على ما سيأتي ( قوله ومن ضر التبر بآهل الذمة ) بناء على أن منكم معناه من السليين وفي  
كونه مندوخا واجعا فظنر اما الاول فلا نه قد سبق من المصنف رحمه الله تعالى في آية الموضوع ان  
القول بالنسخ في هذه السورة ضعفه فلو لم صلى الله عليه وسلم الماشية آثر القرآن نزولا فلا حلوا حلها  
وجزوا سر امها وأما الثاني فلا فإن خبريل رضى الله تعالى عنه أجاز شهادة الكافر على المسلم  
في الوصية وأبو حنيفة رحمه الله تعالى أجازها في بعض الصور المذكورة في القصة فتأمل ( قوله أي  
سافرت فيها ) لأن شرب في الأرض معناها سافر كأي في كتاب الله وقوله أي خاربت الأرض لاشارة  
الى أن من مجازا المشاركة لأن الوصية قبل ما يشبهه ( قوله تفقرونيما ( الخ ) وقف يكون لازما  
ومعنى قال الراغب يقال وقتت القوم أقفهم وقتا ووقفوا وقفا وتفرقتهم من الصبر بالصاد  
المجمله بمعنى الحبس قال في النهاية في الحديث من حلف على عين صبرا أي الزم بها وحسب عليها وكانت  
لازمة له من جهة الحكم ( قوله صفه لا تخران ( الخ ) على الوصفة جلة الشرط مفرقة فلا يضر الفصل  
بها واختلف في الشرط هل هو قيد في أصل الشهادة أو قيد في آخران من غيركم فقط بمعنى أنه لا يجوز  
العدول في الشهادة على الوصية الى أهل الذمة لا بشرط الضرب في الأرض وهو السفر فان قيل  
هو شرط في أصل الشهادة فقد قدر الجواب أن ضربت في الأرض فليشهدا لشان منكم أو من غيركم  
وان كان شرط في العدول الى آخرين من غير الله فالتقدير بأن شهدوا آخرين من غيركم أو قال شاهدان  
آخران من غيركم فقد ظهر أن المال على جواب الشرط ما مجموع قوله اثنتان ذوا عدل ( الخ ) واما آخران  
من غيركم فقط وجله أما ما تشككهم معطوفة على الشرط والى الثاني ذهب المصنف لظهوره ( قوله صلاة  
العصر ( الخ ) فالتعريف لله هدا والبس وتصادم ملائكة الليل ( الخ ) لأنه يوكل بالمر من يحفظه ويكتب  
أعماله في النهار وآخرين في الليل وملاءكة النهار يصعدون بعد العصر وملائكة الليل تهبط  
بعده أيضا فلا فون حينئذ فالتصادم مجاز عن الاتفاق وهذا أورده مرهبا في الحديث واجتماع  
طائفتي الملائكة فيه تمكين للشهود منهم على صدقه وكذب فيكون أقوى من غيره وأخوف  
( قوله ان ارباب الوارث منكم ( الخ ) فقد المضاف أي ارباب وارثكم لأن الخطاب الموصون  
والارباب الموصى له وجه وارثه والاعظب والمذكور في سبب النزول والافتقار يكون الموصى له غير  
الوارث ولو قلنا الموصى كان أسلم وليس المراد بالوصية هنا الوصية التي لا تكون الوارث وهو ظاهر وقيل  
نزل الوارث الموصى له من غير الوارث ( قوله وان اربابكم اعترض ( الخ ) في الكشف ان اربابكم  
في شأنهم واتهموهم ما خلفوهما فالتصريح بجوابه المذوف معترض لا الشرط وحده قيل قد روي جواب  
الشرط ليكون الاعتراض هو جملة الشرط ولو كان هو الشرط فقط لكان الجزء مضعون القسم فلم  
يحسن توسطه بين القسم والجواب بل التقديم عليه والتأخير والمهنت رحمه الله تعالى لا تقدم ذلك  
أيضا لأنه لا يخلو أن يكون الشرط جوابا أو لا فإن لم يكن له جواب تكون ان وصلة وهي مع أن  
الواد لا زمة لها ليس المعنى عليها ولو قلنا ما قدما أو مؤخرنا وكلاهما يتأخرا فإني الاعتراض لا أن يريد أنهما  
مستغنيين عن الجواب لبقا لكنه مسدود وفيه اختصاص القسم بحال الارتباب وقوله به ذلك  
وجوابه أيضا مخدوف مباشر عن اقامة الكشف فتأمل فاقبل انه رأى اعتراض الشرط ومنع عدم

( ذوا عدل منكم ) أي من أثاركم ومن  
السليين وهما صفتان لا تشان ( وأخران  
من غيركم ) عطف على اثنتان ومن فسر الفبر  
بآهل الذمة يجعله مندوخا فان شهدته على  
المسلم لا تتبع اجابا ( ان أنتم ضربتم في  
الأرض ) أي سافرت فيها ( فأما تشكك  
مصيبة الموت ) أي خاربت الأرض  
( فتجبون بها ) تقفون بها وتصبرون ما صفة  
لا تخران والشرط بجواب المخدوف المدلول  
عليه بقوله أو آخران من غيركم اعتراض  
قائده لله لا على أنه ينبغي أن يشهد اثنتان  
منكم فان تعددوا فكأن السفر من غيركم أو  
استئناف قائم قبل كسب فعل ان اربابكم  
بأن شاهدتين فقال تجبون بها ( من بعد  
الصلاة ) صلاة ملائكة الليل وملائكة  
الناس وتصادم ملائكة الليل ( فبقسمان بالله  
النهار وقيل أي صلاة كانت ( فبقسمان بالله  
ان اربابكم ) ان ارباب الوارث منكم ( لا تشكك  
به ثما ) مقسم عليه وان اردتم اعتراض بقيد  
اختصاص القسم بحال الارتباب

حسن التوسط المذكور وهم من قلة التدبر وليس هذان قوالى القسم والشرط المعهود لانه اذا اتحد  
جوابهما وهما ليس كذلك وقوله لا تخلف بالله كاذبا أى حلقا كاذبا فلا ركة فيه ثم غم قالوا لا تسترى  
لا يصح جواب الشرط ولا دليلا ولا مانع منه لانه فى معنى ان ارتبته فلا يخفى ذلك لاننا لسنا بمن  
ذلك بشئ قليل ويجوز فى غيرهم ان يرجع القسم والشهادة لانهما قول أو قل قالوا والتقدير بين الله وأشار  
بقوله لتبديل الى ان تسترى يعنى لتبديل ليصح نصبه متنازعا قبل تقديره ما غم والاول اولى (قوله  
ولو كان المقسم قريبا لغير صالح) أشار الى تقدير الجواب والى أنها ليست وصيلة لان المعنى ليس على ذلك وهو  
ظاهر وقوله الشهادة التى أمرنا باقامتها اشارة الى أن الاضافة والاختصاص فيها بالله لانه أمر بها أو  
أنها لادنى ملايسة (قوله وعن الشعي أنه وقع على شهادة) أى بالله ثم أتيد الله بالذوالجز  
أوليس هذان حذف حرف الجز واجاءه حذف هذا لانه اذا كان بغير عوض وفى الجملة الكريمة  
بغير عوض ههنا الاستفهام عن واد القسم وحديثا ما أن عقد الفصل بين الهمزتين نيقال آفة أو تسهل  
التأنيق يقال أضافها الله وحل الجز بحرف القسم أو بالعرض قولان وإذا قيل الله بدون مذكروا  
سيدوه أيضا فاعلم حذف من غير عوض فتكون على خلاف القياس أو الهمزة المذكورة ههنا  
الاستفهام وحى ههنا قطع عرض عن حرفه ولكنهما أخذوا خشارا الثانى فى الدر المنصور وهو اولى من  
دعوى الشذوذ وغيره بغير فى كلام المصنف رحمه الله تعالى ان كان التعويض وهو القول الاول وهو  
الظاهر وان كان للمتناسخ الثانى وقوله ان كتمان تفسيره لا يقتدر وقراءتلا من بينهما المصنف  
رحمه الله تعالى وسياقى تحقيقها فى عاد الاولى (قوله فان عثرنا ناطع) لما كان كل عاثر متطرا لى  
موضوع عثاره يعرف نفسه ورده العنونه بمعنى الاطلاع والبرهان وقال الثوري عثرنا اذا طلعت  
على ما كان خفيا وهو جاز بحسب الأصل وقال الميثاق مصدر هذا القنوم مصدره والعار العثرة  
وقال الراغب مصدرهما واحد وما قاله الراغب هو الظاهر لاختلاف المصدرين شافى الجواز تأتى  
(قوله لى فعلا ما أوجب انما الخ) فعلا بضمها للتنبيه وقوله لا تتران فى اعرابها وهو قول انه خبر بد  
مخدوف أى قالنا هذان تتران والفاجر اية بوجه يعومان صفة تتران وهو مرفوع بفعل مقدّر  
أى قد شهدا تتران ومزما فيه أو هو خبر مقدم موصوف والاولين مبتدأ مؤخر أو هو مبتدأ خبره  
من الذين أو هو مبتدأ وخبره يعومان وهو ناطع كلام المصنف رحمه الله تعالى والزخشرى ولا يفتر كبريه  
وفيه أعاب آخر هذه أحسنها ومعنى كونها شاهدين يساق فى بيان معنى الآية (قوله من الذين  
بجنى عليهم الخ) بشرا لى ان استحقاق الاثم عليهم كناية عن هذا المعنى وذلك لان معنى استحقاق الشئ لاق  
به أن يثبت اليه فالجائى لللاثم المرتكب به باق أن يثبت اليه الاثم فاستحق الاثم يعنى ارتكبه وجناه  
فالذين استحق عليهم الاثم أى بجنى عليهم وارتكب الذنب بالقياس اليهم فبمعنى نعمته واستحق عليه  
الى الاثم أو الى ابداء الوصية أو هو مستند للبيان والمجرور وانما استحق الاثم لاثمنا فيحصل بأخذه  
اثرى نعمى انما كناية ما يؤخذ بغير حق مظنة ولذلك يسمى المأخوذ باسم المصدر وعلى بمنزلة ما استحق  
على زيد بالسمان أى وجب أو عصى فى أو من أى استحق منهم أو منهم قبل والحق أنه مستند لاثم  
مشاكلة والتعويض لقوة ومعناه من الذين بجنى عليهم وذلك لاقتنا قوله فان عثر على قوله انما اذا لم  
الاستحق لان المعنى ان كما كتمان الحق كتمان الجائين ثم ان اطلع على أنهم سمانا فوجب على المشهوده  
واستحقاغا بذلك فاقتران يعومان مقامهما بالشهادة فكفى عن قوله سمانا وجبتا بقوله استحقاغا ليشاكل  
الكلام السابق وهو انما اذا لم لا يثبت ولا فاعل واستوجب أن يقال أنهم سمانا لى الذين ثم عثر عن  
المشود عليهم بقوله استحق عليهم الاثم ليشاكل التعبير عن الجائين بانهم استحقوا الاثم وفيه تأمل وقوله  
وهو أى التماسع والاولين أفضل تفصيل ولذا افسره بالحاق وفى الكشف معناه من الورثة الذين  
استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة أن مجرد دعوى التماسع بالشهادة وبظهورها كذب الكاذبين

والمعنى لا لتبديل بالقسم أو بالله وشام  
الدنيا أى لا تخلف بالله كاذبا لمسمع (ولو كان  
ذاقرب) ولو كان المقسم قريبا لمسمع (ولو كنتم  
أيتضا محذوف أى لا تسترى (ولو كنتم  
شهادة الله) أى الشهادة التى أمرنا باقامتها  
وعن الشعي أنه وقع على شهادة ثم أتيد  
آفة بالمفعلى حذف حرف القسم وتعويض  
سرف الاستفهام منه وروى عنه بغيره  
كتولهم آفة لا ضمان (انما اذا لم لا يثبت) أى  
ان كتمان وقوله لا يثبت حذف الهمزة والقائه  
سركتها على الاثم وادغام الترن فيها (كان  
عثر) فان اطلع (على أنها استحقاغا)  
أى فعلا ما أوجب انما تعريب (فأتران)  
فناعدان أتران (يعومان مقامهما من  
الذين استحق عليهم) من الذين بجنى عليهم  
وهو الورثة وقراءتخص استحق على البناء  
للفاعل وهو الاوليان (الاولين) الاحقان  
بالشهادة فاعلها وعرقتها

قوله ولذا قال الخ أى فى الكشف لا هنا اه

(قوله وهو خبر محذوف الخ) أى على قراءة المتجهول لأن الكلام فيها والقراءة الأخرى وقعت فيما بين الكلام عليها وتفصيل هذا الأتم من أهم المهمات ومن تعلق هذه الآية أنه قرئ استحق بجوهل وسماعها في السبعة والأربعين جمع أول جمع مذكور سالم وقرأ الحسن الأولان تنقبة أول وابن سيرين الأولين يسارين تنقبة أولي منصوب وقرأ الأولين بسكون الواو ورفع اللام جمع أولي كالأولين فقرءا متجاوزا ورفع الأولين على أنه مبتدأ خبره آخران أى الأولين بأمر الميت آخران كآمر أو خبره مبتدأ مقدر أى هما الأوليان كلمة قيل من الآخران قبيل هما الأوليان أو هو يدل من آخران أو عطف بيان وهذا يلزمه عدم اتفاق البيان والمين في التعريف والتشكيك مع أنهم شرطوه فيه حتى من يؤز تنكيره لكن بعضهم لم يشترطه وقد نص عليه الزمخشري في آله عمران أو هو يدل من فاعل يقومان أو صفة آخران لكن فيه وصف النكرة بالمعرفة والاختصاص لانه بالوصف قرب من المعرفة وقال أبو حيان انه هدم للفاعلة المؤسسة لكن المتقدمين ارتكبوا في مواضع كافي مرتين بالجل خير منك في أحد الأوجه فآله في الذكر المعلوم وهذا عكس ولقد أمر على الظاهر بسبب فآله يؤز فيه المعرفة بالنكرة وهذا أول فيه النكرة بالمعرفة إذ جعلت في حكمها للوصف ويمكن أن يكون منه ما جعل الأوليان لعدم تعينها كالتكرار أو هو نائب فاعل استحق لكن على هذا لا بد من تأويل ما بتقدير مضاف أى أم الأوليين وقدره الزمخشري استدباب الأوليين منهم بالشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال وهذا امر أبى على الصارمى رحمه الله تعالى وتقدير الزمخشري أى من تقدير الأتم لانه لا يصح إلا تأويل بعد وعلى غير هذا امر فوجه ضمير يعود على ما قسمتم لفظا أو ساقا وهو الأتم أو الألباء أو الوصية لتأويلها بما ذكر أو المال وفى على في عليهم أو به قبيل على أى أصلها كآمر أو به من أوفى وأما قراءة فخص بالبناء العامل فالأوليان فآله وهو مقوله محذوف قدر بعضهم وصيغتها وقدره الزمخشري أن يجزوهما للقسم بالشهادة ونظيره ما جاء من كذب الكاذبين وقدره ابن عطية عليهم وركبهم وقراءة الأولين جمع أول المقابل لا تخرفه ويجوز وصية الذين أو يدل منه أو من ضمير عليهم أو منصوب على المدح ومعنى الأولوية التقدم على الأجانب في الشهادة لكنهم أحق بها وأعرف كآمر وقيل أنهم أولون في الذكر فلولم في بابها الذين آخرنا وقرأ الحسن الأولان بالرفع على ما وجهه شامبه والأولين مفتي نصبه على المدح وأما قراءة الأولين كالأهلين فسادت لهم نزع لاسد وهو جمع وأولى وأعرا به الأولين والأولين وقدره الوجود فيها وقوله وقرأ جزء الخ الأولين جمع أول منصوب وقوله وقرأ الأولين يعني تنقبة أول وبقيته كلامه ظاهرة وقوله يدل منها سبع فيه الزمخشري وقال التحرير الضمير راجع إلى لفظ آخران فخصه أن يكون مفردا لأن لفظ المتن كآخرين لفظ واحد وقوله أو خبر آخران فآله الأخبا عن التكرار بالمعرفة وهو ما اتفق على منعه في مثله وقوله أو من الضمير يقومان وكون المبدل منه في حكم العر ليس من كل الوجود حتى يلزم خلق الصفة عن الضمير أنه لو طرح وقام هذا مقامه كان من وضع الظاهر موضع الضمير فيكون رابطا وأصل ما استحق فآله من طلب الحق ويحق وعظ (قوله فيقسمان الخ) معطوف على يقومان والسببية فيها ظاهرة ولشأنها جواب القسم وفسر أحق بأصدق والاعتدائه شيئا وز الحى والظلم بان كتاب الباطل منزلة اللازم أو بقدر مفعول أى أنفسهم وقبل الفرق بينهم ما بالعموم والنصوص (قوله ومعنى الآتين أن المحتضر إذا أراد الوصية الخ) أعلم أنهم اختلفوا في معنى الشهادة في هذه الآية فقال قوم على الشهادة على الوصية في السفر وأجازوا شهادة الفدى على المسلم في هذه الصورة به بعضهم بعض الضميمة رضى الله تعالى عنهم والبه ذهب ابن حنبل والآية ليست بنفسوخة عندهم لحديث المائدة وقال آخرون الشهادة هنا بمعنى الحضور من شهدت كذا شهرا وشهادة إذا حضرته وقبله أى أيمان الوصى إذا رتاب الورة فلا نسخ عليهم ما أيضا والآخر قول لمجاهد وبعض الضميمة والمين قد تسمى شهادتهم ففسر قوله تعالى شهادة أحدهم أربع شهادات بالله لكنه

وهو خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران أو مبتدأ خبره آخران أو يدل منهما أو من الضمير يقومان وقرأ جزء ويعقوب وأبو بكر من عاصم الأولين على أنه صفة للذين أو يدل منه أى من الأولين على التنقية واتساعه على وقرأ الأولان وأعرابه أرباب الأوليان والمدح والأولان وأعرابه أرباب الأوليان (فيقسمان بأقبح شهادتنا أحق من شهادتهما) أصدق منها وأولى بأن تقبل (وما اعتدلتا) وما تقبلا ونافها الحق (أما إذا كان الطالبين الواضحين الباطل مرضع الحق أو الطالبين أنفسهم أن اعتدلتا ومعنى الآتين أن المحتضر إذا أراد الوصية فبني أن يشهد هلين

بعدمال الشهاده اذا اطلقت فهي المتعارفة وقوله ولا تكتم شهادة الله صريحه فان الايمان بالانتم  
 وتأويل من غيركم بشر أقر بأنكم قال الحصاص لا وجه له لأن الخطاب توجه أولاً إلى أهل الايمان فالمخافه  
 فتعريفه ولم يجز له ان يذكر ويدل عليه الحديث الا في سبب النزول ثم ان الشهادة اذا جازت  
 على الوصية هل تم كل وصية أو تخص بما وقع في الحديث اختلف فيه وهل هي مندوخة أو باقية حكمها  
 فقبل نضحت بقوله واستشهدوا شهدين من رجالكم فإنه آخر ما نزل وقيل ان في هذه السورة ثمان  
 عشرة فريضة لم ينسخ نهائى واعلم ان الشهادة كيف تتصورها وشهادتها ما على الميت ولا وجه  
 لها بعد موته وانتقال الحق إلى الورثة وحضورهم أو على الوراث الخاص فكيف يشهد انصم على  
 خصمه فهذا يقتضى بالضرورة تأويل الشهادة فالظاهر أن تحمل في قوله شهادة بينكم على الحضور  
 أو الاحضار أى اذا حضر الموت لسافر فليحضر من يوصى اليه بإيصال ما له لوارثه مسلماً فان لم يجد  
 فكفاراً والاحتياط أن يكون اثنين فإذا اجتمع عندهما وحصل رتبة في كتم بعضه فليقلل انهما  
 مودعان مصداقاً بينهما فان وجد ما خافيه ودعا اليهما فليكتم بهما وأوصوهم ولا يئنه لهما على  
 ذلك يحلف المدعى عليه على عدم الطعن اذ عداوته على قولهم لا اطلع انتقاه من ملكه والشهادة  
 الثانية بمعنى العلم بالمشاهد وما هو غير ذلك لأن الشهادة ما بينه بالتصديق بهما من العلم صحيح وقرب والشهادة  
 الثالثة ما بينه المعنى أو معنى اليقين كما مر فلا يسن في هذه الآية على هذا ولا اشكال وفيه الحمد ما خافه  
 الله على يمينه كلامه وما ذكره تكلم به من الكذب وقد اذق وسبب النزول وقيل الرسول  
 مبين لما ذكرنا عوداً على يد وقوله المصنف من ذوى نية أو دية إشارة إلى الوجهين السابقين وقوله  
 يوصى إشارة إلى محل الشهادة على الوصية والتعليل بالزمان والمكان مذهب الشافعى وهو عندنا لا يبرز بل  
 يجوز للسامع فعله وقوله أنه لا يحلف بالشاهد هو المشهور وقيل انه ان لم يجد من يركبه يجوز تحليفه  
 احتياطاً ما وقع في بعض كتب الفتاوى الخليفة وقوله ورد اليين هو مذهب الشافعى أيضاً وعندنا  
 لا لزوم اليين وليس في الآية دليل عليه ما ذكرناه وقوله أو اتغير الدعوى أى انقلابها بأن المدعى  
 عليه صار مدعى الملك والوارث مدعى عليه فلذا رتبته اليين لالذركم وهو الصحيح وقوله اذرى  
 الخ استدلل بسبب النزول على ما ذكره آخره وهو الصحيح **(قوله روى أن قتيلاً الخ)** أخرجه الضاوى  
 وأبو داود والترمذى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما يندرج من نعيم الدار في هذه الآية قال  
 يرى الناس منها غيرى وغير عدى بن بذا وكان نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الاسلام فأتيا الشام  
 فبصارتا وقدم عليهما مولى لبنى سهم يقال له بزي بن أبى مريم فبصارتا ومعه جام من فضة يريد به الملك  
 وهو أعظم فبصارتا فرض فأوصى اليهما وأمرهما أن يلفا ما ترك لورثته قال نعيم فلما مات أخذنا ذلك  
 الجاه فبصارتا بألف درهم ثم اقتسمناه أنا وعدى بن بذا فملا قلنسائنا إلى أهل دفعنا اليهم ما كان معنا  
 فقتلهما الجاه فألوانا فقتلنا ما ترك غير هذا وما دفع الينا غيره قال نعيم فلما أملت به قدم رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم تأتت من ذلك فأتيت أهل فخيرتهم انفقوا وأدت اليهم مائة سمانه درهم وأخبرتهم  
 أن عندهما من ثمنها فأقوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسألهم المينة فلم يجدوا فامرهم أن  
 يسخفوا على عظيمهم على أهل دينه فخلق فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا الآية فقام عمرو بن العاص  
 ورجل آخر فخطبا فزمت الخسما فقدمهم من عدى بن بذا كذا قال الترمذى في الجامع ثم قال هذا  
 حديث غريب وليس اسناده بصحيح وأبو النضر الذى روى عنه محمد بن اسحق هذا الحديث هو عدى  
 محمد بن السائب الكلبى يكنى أبى النضر وقد تركه أهل العلم الحديث وهو صاحب التفسير سمعت  
 محمد بن اسمعيل يقول محمد بن السائب يكنى أبى النضر ولا يعرف للسائب أبى النضر رواية من أبى صالح  
 مولى أم هانئ رضى الله تعالى عنها وقد روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما شئ من هذا على  
 الاختصار من غير هذا الوجه حدثنا صفيان بن وكيع قال حدثنا يحيى بن آدم عن أبى زائدة عن محمد

من ذوى نية أو دية على ماله أو يوصى  
 اليهما احتياطاً فان لم يجد ما كان في سفر  
 فأتوا من غيرهم ثم ان وقع نزاع وارثا ب  
 أقصا على صدق ما يقولان لا يخلط بالوقت  
 فان اطلع على أنهما كذا بماارة ومظنة  
 سلف آخران من أولياء الميت والحكم  
 سلف آخران من أولياء الميت شاهدين فانه  
 مفسوخ ان كان الاثنان شاهدين فانه  
 لا يحلف الشاهد ولا يعارض بينه وبين  
 الوارث وثابتان كانوا صديقين فوالدين إلى  
 الورثة أما قلعه وورثته شقيقة أو تميم  
 تصديق الوصى بالبين لا ماله أو تميم  
 المدعى اذرى أن قتيلاً الدارى وعدى بن  
 بذا مخرجا إلى الشام للجارى وصكاً ما حثفت  
 قصرتين





أن ما مبتدأ وأدغم الذي خبره وأجبت صلتها والعائد محذوف أي به كما قاله العوفي فقه أنه لا يجوز حذف الـ **له** الجوز والـ **إذا** جر الموصول بمثل ذلك الحرف الجار والـ **متعلق** فاعها كما تقتضي النسخ (قوله) وهذا السؤال لتوزيع قومه (الخ) لما كان على كل من السؤال والجواب اشكال أما السؤال فلا تسمى سلام القيوب فاصفى سؤاله أجاوباً بأنه لقصد التوزيع لقوم كما يقع صريح الاستفهام لذلك وتجب كون مجازاً أو كناية ومن أي الأنواع في شرح الاقتراح وأما الجواب فلأن الانبياء عليهم الصلاة والسلام قد تقوا العلم عن أنفسهم مع علمهم بما أجابوا به فبأنهم الكذب عليهم فأجاوبوا عنه ويؤيده الإجماع أنه لا ينفي العلم بل كناية عن اظهار التشتي والانتباه إلى الله بقومض الامر كاه اليه الشافعي أنه على حقيقته لكن على خصوص في الزمان وهو أول الامر فلا هو لهم من الخوف ثم يصيرون في ثاني الحال وبعد رجوع العقل إليهم وهو في حال شهادتهم على الامم فلا يكون قولهم **لا علم لنا** مفيداً لما ثبت الله تعالى لهم من الشهادة على أهمهم الثالث انه إشارة إلى أن علمهم في حجب علم الله بقوله العدم مع قروض الامر اليه تعالى الرابع أنه ليس لنبي العلم بجوابهم عند التبليغ ومدة حياة الانبياء عليهم الصلاة والسلام بل كان منهم في عاقبة الامر وآثره النكاح والاعتبار واعتزض على هذا بأنهم يرون آثارهم وانما حجب عليهم فلا يصح نفي العلم بحالهم وبما كان منهم بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقال هذا التماثل على سوء الخاتمة وظهور الشك في العاقبة لا هي حقيقة الجواب بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلعلمهم أجاوباً جابة قبول ثم غلبت عليهم الشكوة بالثبوت لمعلوم انه ليس المراد بما إذا أجبت نفس الجواب الذي يقولونه والأجابه التي تحدث منهم بل ما كانوا عليه في أمر الشرع من الامتثال والاقتداء وشال الاوامر واجتناب النواهي أو عكس ذلك فان قيل قول عيسى عليه الصلاة والسلام فلما توخيت كنت أنت أقرب إليهم (الخ) يدل على عدم علمهم به بعد قتل هواناً لقباً بهم على الوجه الابلغ واعتدائهم له لم يكن له المتم بعد التوفي واطاراه لا ذنب في ذلك ولا تقتصر لإدلال على نفي العلم بحالهم بعده بل على نفي القدرة على التعيين بقول المصنف لتوزيع دفع المارد على السؤال وقوله لا علم لنا بما كنت تعلم دفع المارد على الجواب بأنه ليس المقصود نفي علمهم بما كانوا عليه بل نفي العلم بجميع ما علم تعالى من الظواهر والباطن وأشار بقوله وفيه (الخ) جواب آخر كما مر وقوله إلى جنب علم أي بالقياس والنسبة اليه ولا يخفى أن هذا ما أنه إلى ما ذكره أو لا فكيف ضعفه ومرضه وما قيل أن ظاهر هذا المعنى لا شاسب جواب السؤال المذكور فان جلى على أن المراد لا علم لنا إلى جنب علمك فيما قاله القوم فهو وارجع إلى ما ذكره المصنف وجه الله لا يخفى ما ذنبه وقوله وأولاً علم لنا بما حدثوا بعدنا (الخ) جواب آخر وقد مر ما له وعليه (قوله) وقرى علام بالنصب (الخ) إذا تم الكلام عند قوله أنك أنت يكون على طريقة قوله أنا أو التميم وشعرى شعري أي أنا المتعارف بيننا به الكمال والحاطة العلم حتى ان حاد كرايد على ذلك من عن صفاتك ويغير الجلى ويتم المعنى واليه أشار المصنف بقوله أي أنك الموصوف (الخ) وقوله منصوب على الاختصاص عن به النصب على المدح لا الاختصاص الذي ذكره المصنفون فإنه شرط لا يست مستوفاتها وترك قول المصنف أنه صفة لاسم لأن الأفعال لا توصف على الصحيح ولذا أوله بأن مراده بالوصف البذل وهو يطقه عليه ككثرة أو فقه كلام كثير كفاً بالمصنف موصوته بتركه وأما قوله انما القريب بالكسرة فانه مهم على كل جمع على وزن فعول بالتميم ككسره أو كلاً يتراعى ضمناً وواو وهو متصل في كتب النسخ (قوله) وهو على طريقة ونادى أصحاب الجنة (الخ) يعني كلمة اذ وقال الماضي عنهم ما عافى المستعمل مجازاً الحقيقة وهذا البذل تفسير البذل منه وايضاح لان الجواب جواب توبيخ الكفرة ورد لا قبول واليه أشار المصنف وجه الله تعالى بقوله والملقى انه الخ بمعنى اذكرك انما علمك وعلى والذاتك حين جعلك قولك لربه واذا بذلك تعليل أو توخيت وبروح القدس أي التطهير من هذه الوصية بما أتيتك من المجزات فقيه مزيد وتوبيخهم بما

وهذا السؤال لتوزيع قومه كما أن سؤال المؤودة لتوزيع الولد ولذلك (طالوا العلم لنا) أي لا علم لنا بما كنت تعلم (الذات) سلام القيوب) تعبير ما نعلمه عما أجابونا وأظهرنا وما لا نعلم مما أذكروا في قلوبهم وفيه التشتي منهم وردنا إلى امر إلى حجب علمك منهم وقيل المعنى لا علم لنا وإنما الحكم للثبوت أو لا علم لنا بما أحدثوا بعدنا وإنما الحكم للثبوت وقرى علام بالنصب على أن الكلام قد تم بقوله أنك أنت أي أنك أنت الموصوف بصفات المعرفة وعلام منصوب على الاختصاص أو النداء وقرأ أبو جعفر وجره القيوب بكسر القين حيث وقع (اذ قال الله يا عيسى ابن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى والدك) يدل من يوم يجمع وهو على طريقة ونادى أصحاب الجنة والملقى أنه سبحانه وتعالى يوبخ الكفرة بوصفهم من الآيات فكذبتم وتعدى ما أظهر عليهم من الآيات فافهمهم لمائة وسومهم بجره وخلا آخرون فافهمهم آله أو نصب بانتم اراذكر (اذا أيدك) قوتك وهو ظرف لثبوتى أو لسانه

فعلوه مع ظهور المعجزات المكدبة لهم (قوله وقرى آيدنك) بالمدح والثناء في حقهم وقوله افضل وقال  
ابن عسبة فاعل وأما بالابتداع فيكون فعل لا غير الصريح ولا يحتاج في ثبوت هذه الفتوى إلى صانع  
المضارع نعم يحتاج إليه في كون وزنه أفضل أو فاعل كائين لانه أكتفى بمضارع الاستمرارية ويكنى لثبوت  
القرارة ومعناها واحد وقيل معناه بالذات القوة والابتداء والنصر وهما متعاربان لأن القوة  
(قوله) يعبريل عليه الصلاة والسلام (الخ) تنقسم الكلام عليه في البقرة والحالته على كلامه المذكور  
وهو ما في يد من التوحيد والشموع على طريق التشبيه وأضافته إلى القدس بمعنى الظهور المعنوي  
اختصاصية وقوله ويزيده أي يزيد أن المراد روح القدس الكلام قوله تكلم بعدد لانه كلبان به  
(قوله والمعنى تكلمهم في الطغوفة والكهولة الخ) أي قوله في المهدكاة عن كونه طفلاً صغيراً هو  
أبلغ من التصريح وأولى لأن الصغير يسمى طفلاً إلى أن يبلغ الحلم فلذا عدل عنه وقوله على سوامه إشارة  
إلى دفعه أن التكلم في الكهولة معهود من كل أحد فاما معنى ذكر مع التكلم في الطغوفة الذي هو من  
الآيات بأن الله قد أتى في عدم تفاوت الكلام في الحالين لا في أن كلامه تعالى وقال الامام إن الثاني أيضاً  
مجزوءة مستقلة لأن المراد تكلم الناس في الطغوفة وفي الكهولة من تغزل من السماء لانه حين  
وقع لم يكن كهلاً وهذا مبني على تفسير الكهل فان عيسى عليه الصلاة والسلام وقع ابن ثلاث  
وثلاثين وقيل ابن أربع وثلاثين ولا تسلم على التسوية عقلية لان ذكر تكلم الكهولة ليس لانه  
آية بل ليعلمه على حسن سواه وهو ظاهر فاقبل لادالة على التسوية والاولى أن يجعل كهلاً  
تشيهاً أي تكلمهم كقائس المهدوكا كالكهول في التكلم ويستبين أنهم لا يستدل به على أنه سنزل  
ليس بشئ لأن ما ذكره بقيد التسوية أيضاً ويكون التسمية يؤخذ من الصفح لوجهه ولا يعتبر  
النكاح نكاح وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى بعد ما جمعت كلام الامام في وجه الاستدلال به  
لانه لا يبعد هذا كراهة للتسوية بل لا يشأن كلامهم في الكهولة وهو انما يكون بعد النزول على  
ما مر في معناها وأما اذ قد التسوية فلا يقتضي ثبوت الكهولة اذ معناه تكلمهم طفلاً كالكهول فلو كانت  
كهلاً (قوله سبق تفسيره الخ) وسبق الكلام عليه لانه كراهة في هذا أربع مرات وقصة  
مترين قالوا لانه هذا الانسان وعنه الاثنا عشر فاسم تكراهه هنا وأنه زيادة تأكيد بكونه ما ذكرنا من  
الله عليه السلام والجمع في الظاهر المراد به انه اسم جمع كافٍ لجماعة البقرة وسامع القوم يسعون ونحوه والا  
ففاعل ليس من آية الجمع وقدره جوابه في النص وليس المراد أنه مفرد يريد به مجازاً معنى الجمع  
ومعنى الآية علمك الكتابة من فهم معلم والحكمة بحيث غلبت حكاية زمانه مع مهارتهم وزدت عليهم  
بأجسادهم لئلا يروى ولم يتفادوا الخ وانما قال باذن لأن تصور الحيوان وجهه له ذاروح لا يجوز ولا يليق به  
بغير اذن وقوله ما هذا الإشارة إلى أن آية ثانية وجعل الإشارة إلى عيسى صلى الله عليه وسلم لاخبار  
عنه يسار وأما جعل الإشارة إليه في القراءات الأولى وجعل السهر بمعنى السار فلا حاجة إليه (قوله)  
أي أمرهم على التسوية (الخ) انما فسره بما أن الوحي مخصوص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وهم  
ليسوا كذلك فجعل أمرهم وحياً لانه يكون بواسطة الوحي إلى رسوله قال الربيع الوحي في كرم العرب  
وربما معنى الأمر كقوله

الحمد لله الذي استقلت به فانه السماء واطمأنته أرواحها القراءات استقرت

أي أمرها أن تقر فامتثلت فاقبل الاظهر أن المراد بالاجماع الماهم الامان لا وجهه وانما  
قال برسلى ولم يقل برسلى ليطابق ما بعده لأن المراد بالرسول الذين في زمن عيسى صلى الله عليه  
وسلم أو من تقدمه لانهم يجب الايمان بهم ومجاوباً به عالم بنسخه وهكذا أنه إشارة إلى أن الشريعة  
لأمرهم على الله عليه وسلم كما مر فافهم فقط ما قبل الظاهر على لسان رسول بديل قوله واشهد  
بأنهم اسلمون ويكون أن مصدريه أو مفسره ودخولها على الأمر بترجيحه وتفسيره اسلمون  
وربما معنى الأمر كقوله

وقرى آيدنك (روح القدس) يعبريل عليه  
الصلاة والسلام أو الكلام الذي يصليه  
الدين أو النفس حبة أبدية ويظهر من  
الانسان ويؤيده قوله (تسكلم الناس  
في المهدوكهلا) أي كائناً في المهد وكهلاً  
والمعنى تكلمهم في الطغوفة والكهولة على  
سواء والمعنى الخالق حاله في الطغوفة جهال  
الكهولة في كمال العقل والتكلم به استدل  
على أنه سنزل فانه وقع قبل أن يتكلم (واذ  
عائنا الكتاب والحكمة والتوراة والانجيل  
من الطين كهشة الطير باذن فتتخف  
واذ تتكلم من الطين كهشة الطير باذن  
فتتخف من الطين كهشة الطير باذن وتبرخدا لانه  
فينا تتكلم طير باذن وتخرج المرفي باذن) سبق  
والامر من باذن وعمران وقراً فانه وقع  
تفسيره في سورة آل عمران وقراً كالسائر (واذ  
طأراً فتتخف الافراد والجمع والعبر  
كثفت بنى اسرائيل عنك) يعني العبر  
كثفت بنى اسرائيل عنك (واذ  
هو اشتهلوا اجنتهم البنات) نظراً لكثفت  
هو اشتهلوا (واذ  
فقتل الذين كفروا منهم هذا الاصح  
سبعين) أي ما هذا الذي جئت به الاصح وقراً  
جزء والكسافي الاسرار فالإشارة إلى عيسى  
عليه الصلاة والسلام (واذ  
الحواريين) أي أمرهم على التسوية  
أن آمنوا بي وبرسولي يجوز أن تكون أن  
مصدريه وأن تكون مفسره (قالوا آمننا  
واشهد بأنهم اسلمون) مختصون

يخلصون أو مستعدون لانهم هذا المعنى يطلق على من قلنا وفي العرف يخص شاو هو معنى آخر وقوله  
 فيكون تنبها الخ أي على جملة متعلقا بالاول والمعنية قههم من كونهم في زمان واحد وهو ظاهر  
 (قوله لم يكن بعد من تحقيق واستحكام معرفة الخ) به سقط من نسخة إلى الأخر رأى حين تكلمهم  
 به. هذا لم يكن ماعا لور من تحقيق منهم ولا من معرفة بالله وقدرته لانهم لو حققوه وعرفوه لم يقولوا هل  
 يستطيع وقدرا لا يطق مثله المؤمن بالله ربهم في الخرى على ظاهر الكلام من كون  
 الحواريين شاككين في قدراته وفي صدق عيسى صلى الله عليه وسلم كاذبين في دعوى الايمان  
 والاخلاص وذهب يحيى السنة وغيره إلى أنهم كانوا مؤمنين وسؤلهم الاطمة ثمان والتكت كإفال  
 الخليل صلى الله عليه وسلم أرفى كيف يحيى الموفى وهل يستطيع سؤال عن الفعل دون القدرة تغييرا  
 عن الفعل بلازمه أو عن السبب بسببه. ومعنى ان كنتم مؤمنين ان كنتم كاملين في الايمان والاخلاص  
 ومعنى وفهم ان قد صدقناكم مشاهدة وعيانا بعلومنا علم ايمان واثبات دليل ان المؤمن أمرنا  
 بالتشبه بالحواريين وأجب بأن الحواريين فرقان مؤمنون هم خالصة عيسى عليه الصلاة والسلام  
 والمؤمنين بالتشبه بهم وكثرون وهم أصحاب المائدة وسؤل عيسى صلى الله عليه وسلم لتزول المائدة  
 وانزالها إلى زمينهم الخفة وقال ابن حنبل وغيره من المفسرين ان القول بكونهم غيره ومئين خارق لإجماع  
 ولا نعلم خلافا في إيمانهم وأولوا الآية وأجابوا عنه عباس بن معروف وقالوا صفة الحواريين تنافي عدم  
 إيمانهم وهو الحق وأدعاه أنهم فرقان يحتاج إلى نقل. ولأنه أن تقول ان الله يرفع رجاؤه لم يذهب إلى  
 مذهب اليه الكشاف وإن مراده ان خلاصهم الذي أدعوه لم يكن محكما حقيقة لا اعتبارا  
 الاوهام والوراس الذي لا يضر المؤمن ولا يوقعه في منزلة الكفر فظلموا الزالة ذلك طلب من ثبت  
 انكارهم لمواساة غفلة عندهم لانشك منهم ولكن خافوا أن يوقعهم الشيطان في حسابه وهذا  
 تصرف منه أخف من نسبة الشك إليهم بخلافه ظاهر النظم كإيدى عليه ما ساقى وهذا هو النظر  
 السيد عندي فتأمله (قوله) وقيل هذه الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والأرادة فكانهم قالوا  
 هل اراد الله وحكمته تعلقت بذلك أولا لا يقع شيء دون تعلقه ما به قيل وقوله اتفقوا ان كنتم  
 مؤمنين لا بلاه لان السؤال عن مثله عما هو من علوم القلوب لا صورته وقد عرفت أن الجواب وأولوا كما  
 مر (قوله) وقيل المعنى هل يطبع ربك الخ) فيستطيع معنى يطبع ويطبع بمعنى يحجب بحجاب الان الحجب  
 مطيع وذكر أبو شامة أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد أبا طالب في مرض فقال له يا ابن أخي ادع ربك  
 أن يداقني فقال اللهم اشق في مقام كائننا شط من مقال فقال يا ابن أخي ان ربك الذي بعده لم يطبعك  
 فقال يا عم وأنت لو أطمعته لكان يطبعك أي يحبسك مقصودك وحسنه في الحديث المشاكفة فقد  
 عرفت أن العرب استعملت هذا المعنى وفي الاتصاف قيل معنى يستطيع بفعل كاتقول لقداد وعلى  
 القسم هل يستطيع أن تقوم وتقول هذا من الحسن فملي هذا يكون إيمانهم بالمعاني الشك في القدرة  
 والتعبر عن الفعل بالاستطاعة من التعبر عن المبدأ بالسبب اذ هي من أسباب الإيجاد على عكس  
 اذا تم إلى الصلاة وهذا التأويل الحسن يعضد تأويل أبي حنيفة رجاؤه حيث جعل الطول المانع عن  
 تكاح الأمانة وجود الحرة في العصبة وعدمه أن لا يلائم عصبة الحرة وان كان قادرا على ذلك فيباح له  
 حنثها الأمانة وحمل قوله ومن لم يستطيع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات على معنى ومن لم  
 على منكم وحل النكاح على الوطء فحمل استطاعة الملاءمة على الملك حتى ان القادر غير الملك عادم  
 الطول عنده فتنكح الأمة وكنت أسنده حتى وقت على نفس والحسن هذا وكانت عائشة ترضى الله  
 عنها تقول الحواريون أعرف ما قلته من أن يقولوا هل يستطيع ربك فنزعتهم أن يذهب إليهم مثل هذه  
 المقالة الشبهة (قوله) وقرأ الكسائي يستطيع ربك أي سؤال (ربك) أي قرأها بالتأنيط المأخوذ  
 صلى الله عليه وسلم وربك منصوب على المفعولة وقرأه كاتقرأه الله ومعاذي وابن عباس

(ادخل الحواريون عيسى بن مريم) منه وب  
 ما ذكره أو ظرف لقولوا فتكون تنبها على أن  
 أدعاهم للاخلاص مع قولهم (هل يستطيع  
 ربك) أن ينزل علينا ما ندنس السماء لم يكن  
 به من تحقيق واستحكام معرفة  
 الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والأرادة  
 لا على ما تقتضيه القدرة وقيل المعنى هل  
 يطبع ربك أي هل يحجب واستطاع بمعنى  
 أطاع كاستجاب وأجاب وقرأ الكسائي  
 يستطيع ربك أي سؤال الربك

في ما عمن الصوابه رضى الله تعالى عنهم اجمعين وعلى هذه القراءة قالوا كثر ان فيها ضاعا فقدرنا وتقبل  
 لاحاجة الى تقدير المعنى هل تستطيع أن ينزل ربك دعائك وهذا فنقول عن القاء شيء وقيل نظر وفي  
 قوله هل تبادله قال اشارة الى أن استطاعة السؤال عبارة عن السؤال كما بتحقيقه لأن قوله من  
 غير صارف يأبى فتمتل (قوله والمائدة الخ) ان كان عليه الطعام من ماد الما (الخ) ان كان عليه  
 الخاء وكسر هاء فيه خواتم مذكورة وهو معرب وقيل انه عربي مأخوذ من نحوه أى نقص  
 حقه لانه يؤكل عليه فينقص وهو معنى المائدة في فاعله من ماد عدا ان تحركوا ومن ماد عدى أى أعطاه  
 فبى اما فاعله بمعنى منفعلة كعبية راضية واجعله التمكن بما عليها كأنهم انفسها معطية كقولهم لا شجرة  
 المثمرة طمعة ونفس المائدة بالخواتم تفسير بالاعم لأنه لا يقال الله وان مائدة الاوعل طعام والا فهو  
 خوان كما يقال للقدح كأس الا وفيه خبر وله نظائر كثيرة ذكرها أهل اللغة (قوله بكل قدرته  
 وصحة بقرى) لا فرق بين ما فى ايمانهم وما والا الفرق في تقدير متعلق الايمان هل هو القدرة بالسؤال أو عدم  
 تقديره والمراد صدق فى الايمان مطلقا (قوله تعبد عذروى ان لم ادعاهم الى السؤال الخ) هذا  
 لا يأتى ما سبق من كونهم لم تكن معرفتهم مستحكمة لانهم ليسوا معاندين ولا جازمين بخلافه فلو لم أن  
 بعذر روعى طلبه بأن مرادنا ان تيقن ويؤيد وروىنا وعلى التأويلات السابقة لا اشكال فيه فاقبل  
 انه رد على الكشف من كونهم شاكين وبدل عليه قوله لما رأى أن لهم غرضه فيها الخ لا رد عليه أنه  
 كذب يقتضى مع قصر بجه ولا يجازى كراهة الكشف وقته دعيه على سائر الاقوال ولهذا اعترض عليه  
 بأنه غير مناسب لذكر كلامه ولذا قال بالضم الما شاهد على الاستدلال ليكون عن الدين ولا بعد  
 في مثله من بعض الحوارين اذ قد يكون منهم من قرب مبدءهم تمحض بذلك لخواصه وكلامه لا يتخلون  
 اغلاق وادماج وقوله عليهم من الشاهدين مثل قوله وكأولافه من الزاهدين وقوله اذا استشهدتنا  
 بعشر بأن على حاله الشاهدين لك فيه تقدم ما فى حيز الملة وتوقف الجواب وكلامه لا يرد فلا بد من  
 نقله بمجذوف يفسره من الشاهدين ان يجوز ان يفسر بما يعمل له العمل وقد جوز تقدمه بعض النقاد  
 مطلنا وهو فى الظرف وجوابا يكون حاله من اسم كان أى عاكفين عليها على ما روى قوله تعالى قل ان  
 كانت لكم الدار الاخرة عند الله خالصة والوجه الثانى لا شأنا فيه به وقوله بكلامه اشارة الى أن عذرهم  
 دليل على كنه غرناهم وهذا يؤيد ما اخترنا فى تفسير كلامه (قوله اللهم ربنا الخ) فالواو شأنا ثانيا لا بد  
 ولا حصة لأن لفظ اللهم لا يقع ونفيه خلاف لبعض النقاد ومن السماع اما صفة مائدة ومتعلق بالفعل  
 (قوله أى يكون يوم نزولها عيسى الخ) لما كان العبد اسميا للزمان فى المتعارف لم يصح الاخبارى  
 المائدة فقد رزولها يوم عيسى لصح الجمل فان قلنا ان معناه السرد لا يحتاج الى التأويل ولكن يكون  
 جعلها نفسا سرورا بالصفة مجازا فى الاسناد والعبد العائد مشتق من العود لعوده فى كل عام بالفرح  
 والسرد وكل ما عاد على سلك فى وقت فهو عبيد قال الاشبلى

فواكره من لا يحب الحب والهوى • اذا اعتاد قلبي من أمة عبيدا

وهو وارى لكم قالوا فى جمعه اعدا وكان التماس اعدا فاعلوا ذلك فرقابين جمع عبيد وعود وقد  
 فصلت الكلام فيه فى شرح دورة القرائن ومنهم من أعرب لنا خبرا وجعل عبيدا حال (قوله بدل من  
 لنا باعادة العمل الخ) ظاهره أن المبدل منه النعمان ولكن أعيد الما لأن المبدل فى قوة تصحكراد  
 العمل وهو تصحكراد لأن الظاهر أن الما راد المحرور بدل من الما راد المحرور ثم ان خبر القاب يدل منه  
 وأما خبر الحاضر وهو التسليم والمخاطبة فأما به بعضهم مطلقا وهو ظاهر كلام المصنف ومنهم من  
 وقيل بعضهم فقال ان اعدا كعدا واحدة وشمو لا يحتاج الى اذاعة (قوله وقيل يأكل منها أولنا  
 وآخرا) الاكل مأخوذ من المائدة وقوله نريد أن تأكل منها وكونها لا قولهم وآخراهم بأن يأكلوا منها  
 جميعا من غير نقص ولا تفاوت بين الاول والاخر فيكون كقوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وشيا

والمنفى هل سألوه ذلك من غير صارف  
 والمائدة الخواتم اذا كان عليه الطعام من  
 ماد الما عدا ان تحركوا ومن ماد عدى أى أعطاه  
 كأنهم عاكفين تقدم اليها وتظهر ما قولهم  
 شجرة طمعة (قال كيم مؤنثين) يكمل  
 هذا السؤال (ان كيم مؤنثين) يكمل  
 قدرته وصحة بقرى أو صمد قتم فى ادعائكم  
 الايمان (فالواو شأنا ثانيا) وهو ان يتبعوا  
 ويأمن الما عداهم الى السؤال وهو ان يتبعوا  
 بالاكل منها (قطعتن قلوبنا) بالاضعام علم  
 المشاهدة الى علم الاستدلال بكل قدرته  
 سبحانه وتعالى (ونعلم ان قد صدقنا) فى  
 ادعائنا النبوة وأما الله فيجب دعوتنا (نكون  
 عليا من الشاهدين) اذا استشهدتنا ومن  
 الشاهدين الذين دون السماع من الخبر (قال  
 عيسى بن صريم) لما رأى أن لهم غرضه فيها  
 فى ذلك وأنهم لا يقاومون عذرا فالواو اذاعة  
 المحبة بكلامها (اللهم ربنا الخ) أى يكون يوم  
 السجدة تكون لنا عبيدا وقيل العبد السرد  
 نزولها عدا انفعله وقيل العبد عدا وقيل  
 العائد وذلك أى يوم العبد عدا وقيل  
 تكن على جواب الاسم (الاولنا وآخرا)  
 بدل من لنا باعادة العمل أى هذا المتقدم  
 ومتأخرنا وارى أنهم زلت يوم الاحد فلذلك  
 اتخذوا لنا عبيدا وقيل يأكل منها أولنا  
 وآخرا

وقرى لا ولا نأخرنا نأجى الأمة والطائفة (آية) عطف على عبدا (مثلا) صفة لها أى آية كانت مثله العمل كمال قدرتك وصحة بوقى (وارزنا) المائدة أو الشكر عليها (وانت خير الرازقين) أى ختم من رزق لانه خالق الرزق ومعبطه بلا عرض (قال الله ان مغزها عليكم) اجابة الى سزالكم وفرا نافع وابن عامر وعاصم مغزها بالتشديد (فن يكفر بعنكم) فاني اعذبهم عذابا أى تعذيبا ويجوز أن يجعل مفعولا به على السعة (لأعذبهم) الضمير للمصدر أولعذاب ان أريد به ما يعذب به على حذف حرف (٢-٤) الجبر (أحدا من العالمين) أى من عالمي زمانهم وأهاليهم مطلقا فانهم سخوا

فردوه وناظر ولم يعذب بعقل ذلك غيرهم  
 روى أنهارا لتسفره جهر - بين غماتين  
 وهم يتلون الهاتحي - سقط بين أيديهم  
 فبني عيسى عليه الصلاة والسلام وقال اللهم  
 اجعل من الشاكرين اللهم اجعلها وصحة  
 ولا تجعلها مشقة وعقوبة ثم قام قوما  
 وصلى ويكى كنه المنديل وقال بسم  
 الله خير الرازقين فإذا سكت مشوية بلا فوس  
 ولا شول تسيل دما وعذرا سها لم وعند  
 ذنبها بل وهو لها من ألوان البقر ما خلا  
 الكراث وإذا خسة أرغفة على واحدتها  
 زبون وعلى الثاني عمل وعلى الثالث من  
 وعلى الرابع جبن وعلى الخامس قلبي فقال  
 شعون باروح الله أن طعام الدنيا مرس  
 طعام الآخرة قال من سها ولكن اختره  
 الله سبحانه وتعالى بقدرته كما هو المأثم  
 واشكروا يدكم الله ويزدكم من فضله فقالوا  
 باروح الله أو لم يفتان من هذه الآية  
 أخرى فقال يا مسك احببنا الله تعالى  
 فاضرب ثم قال لها عودي كما كنت فعادت  
 مشوية ثم طارت المائدة ثم صواب دها  
 خضر أو قيل كانت تأتهم أربعين يوما ثيا  
 يجتمع عليها الفقراء والأغنياء والصفاء  
 والكنية كلون حتى إذا فامالت طارت وهم  
 ينتفرون في ظلها ولم يكلم منها فقرا لا غني  
 مدة عمره ولا مرض البري ولم يرض أبدا  
 ثم أوحى تعالى الى عيسى عليه السلام  
 أن اجعل مائدة في الفقراء والمريض دون  
 الأغنياء والاصحاء فاضرب الناس فلما  
 نجس منهم ثلاثة وثلاثون رجلا وقيل  
 لما وعد الله الزاهلها بهذه الشرطة استهوا  
 وهاووا لا يريدون تنزل وعن مجاهد أن هذا  
 مثل ضربها لله ليعتري الهزات وعن بعض  
 الصوفية المائدة بها عباد من حقائق  
 المعارف فأنهم لاشد الروح كما أن

والظاهر على هذا أن يكون لتساخا أى يكون قوتنا أو نأفصة لتسا أو نأفنا ونأفنا صفة لان  
 الظاهر منه عوم كبنى اسرائيل بنق والواقع خلافة فتأمل وقراءة أولانا أو آخرانا ثابت الأول  
 والآخر باعتبار الأمة والطائفة وهي قراءه زيد بن عيصم والجدرى وهي شاذة وما قيل من أن المراد  
 الدار الآخرة لا يصح والجهة صفة عبدا (قوله وارزنا المائدة الخ) لوعلم لكان أولى وعلى هذا فالمراد  
 بالمائدة ما عليها لانها كانت على الخلق على التناول تطلق على ما عليه (قوله أى تعذيبا) يعنى أنه اسم مصدر يعنى  
 التعذيب كالتعذيب معنى التسبيح أو اسم جعل يعنى المصدر كالنات بمعنى الاتات فكذلك مفعولا مطلقا  
 (قوله وارزنا أى تعذيبا) يعنى السعة فى المصدر يعنى الجبر الموصوفين جعل اسم الحدث مفعولا به  
 مسابقة فتعصب على التشبيه بالمفعول وفى التوسع تعذب القمل المفعول آخر بنفسه من غير تقدير  
 حرف والمصوب على التشبيه بالمفعول ثلاثة المصدر والظرف وهو والصفة المشبهة وليس هو الحذف  
 والابصال والاقال أبو البقاء وجهان التصبيح السعة أو الحذف والابصال والاول أنيس لأن  
 حذف الجار لا يطرأ غير أن وأن عند عدم اللبس وقبل المراد بالسعة الحذف والابصال أى أعذب  
 بعذاب والعذاب ما يعذب به ويرى بما هو عليه ما بعده (قوله الضمير المصدر الخ) قيل عذابا مفعولا مطلقا  
 إذ لو جعل اسم الما يعذب به لقبل بعذاب لأن التعذيب لا يتعدى الى مفعولين والحذف والابصال خلاف  
 الظاهر فلا يرجع اليه مع ظهور المصدرية فعلى هذا يكون ضمير لا أعذب صفة عذابا ويجوز أن يجعل من  
 تلتزمه زيدا فاعلم ويقوم مقام العائد الى الموصوف فإن قوله لا أعذب صفة عذابا ويجوز أن يجعل من  
 قبيل ضربته ضرب زيدا لا عذابا لا عذابا لا يتكون مع كونه فى موقع المفعول المطلق عائد  
 الى الموصوف (أقول) هذا ما أخذ من كلام أبى البقاء وسأله أن الصفة لا بد لها من عائد وهذا الضمير  
 إذا كان مفعولا مطلقا يكون عائد اعل المصدر للمقوم من الفعل كلفى ظنته زيدا فاعلم لا مرجع له  
 غيره وحديثنا الصفة من العائد فأجاب عنه بجوابين الأول أنه مصدر واقع بعد التانيم ويضرب  
 العذاب المتقدم ويحصل الربط بالعموم وأورد عليه أن الربط بالعموم أعاد ذكره الترمذى فى الجمل والواقعة  
 خبرا نحو زيد بن الجبل فلا يناس عليه الصفة فإن قدر مثل يكون الضمير راجعا الى العذاب المتقدم  
 والربط به وقيل الضمير راجع الى من يتقدر مضافا أى لا أعذب مثل عذابه ولا بد من هذا التقدير  
 لصح المعنى (قوله من عالمي زمانهم أو العالمين مطلقا الخ) السعة ناضم الطعام موضع للمساقر ثم شاع  
 فيها موضع فيه والمثلة بالضم المراد بها هنا العقوبة وأصلها عقوبة فمما قطع الانت والاراف للتكثير  
 وهو التني عناء وقال الطيب الملة العقوبة الفرنسية كالسيف (قوله بلا فوس) جمع فوس وهو ما على جلد  
 السك من القصور وهو على طريق التشبيه وليس معنى الهم القضى كما قيل والصكرات بضم الكاف  
 وتشديد الزاء وواحدة كراحة البصل تنفر منها اللائكة وأهل الزهد والنجس معروف وهم بضم الميم  
 والياء وتشديد النون فى اللغة الفصحى وفيه لغة أخرى تسكين الياء وتحفيف النون كصفة البصل ولذا  
 قال الشاعر

وقالوا ندرج الشجاعة والوفى • فقلت دعوى أكل الخبز بالجن

وأنما جعلت هذه معها لانها مشبهة بالسل دانع لضرر السجن والقيد الهم الياس وقوله احب  
 بفتح الياء الاولى وسكون الثانية أمر أى كوفى حجة ذات روح وقوله اضطر بى أى تحركت بحلول  
 الزجر فيها وعنى أى وما يهدوم ليكون أشهى وأحب وفائق أى فى الزوال وفاما ضى  
 ويدخله وقوله استغفر أى طلبوا العفو وفى نسخة استغفروا وقوله فم تترى الصبح رواية شلافة وهذا  
 مروى عن الحسن (قوله وعن بعض الصوفية الخ) قال ان التصوم من الاية زاد اخلا وجهه وان

الاطعمة غذاء البدن وعلى هذا فاعمل المال أنهم رغبوا فى حقائق لم يستعدوا الوقوف عليها فقال لهم عيسى عليه الصلاة والسلام أراد  
 حصولهم الايمان فاستعملوا التقوى حتى تتكروا من الاطلاع على ما يظفر عن السؤال والحوا فيه فسأل لاجل اقتراحهم فى الله سبحانه وتعالى أن  
 انزله سهل ولكن فيه خطر وخوف فإجابة قال السائل اذا انكسرت ما هو أعلى من مقامه لعله لا يحمله ولا يستقره فيضل به ضلالا يبدوا

أراد أنه من الوطن القرآنية فتم وتزيل النظم عليه ظاهر (قوله) بوج الكفرة وتبكيتم الخ) يعني  
 أن الاستهزام ليس حقيقيا ولكن لا تروى بوج عيسى صلى الله عليه وسلم بل بوج المخدئين ولما كان هذا  
 القول وقع من رؤسائهم في الضلال كان مقصرا كالاتخاذا ونما المستهزم عنه صورة من صدر فلذا قدم  
 المسند إليه لأن المستهزم عنه على الهمة الألفاظ على المشهور عند أهل النحو والمعاني ولما  
 للناس التلبس والتخذيص صيرت معنى لا شئ وقد يستدعي لو واحد فالهين حال ومن دون امامه متعلق به  
 أو بمحذوف صفة الهين وقبل التقديم لتقوية التوبيخ وقوله وأيدون مريم بوج على بوج أي مع أنك  
 بشر تله وقوله قبل هذا وقبل الاستهزام لاستنطاقه ليستخصر أو هذا ليس غير التوبيخ كأولهم (قوله)  
 ومعنى دون اما المفاخرة الخ) لما كان معنى اتخذ فلا ناصد بقا من دوني أنه استبد به لأنه جعله صديقا  
 معه وهم لم يهملوا بذلك بل ثلثوا أولها بأن من أشرك مع الله غيره فقد تنافاه معنى لأنه وحده لا شريك له  
 منزه عن ذلك فافترأ بالله كالأفراغ فيكون من دون الله مجازا عن مع الله أو المراد بمن دون التوسط بينهم  
 وبين الله كما تقول اتخذ شفعا من دون السلطان أي مثل ما بينه فيكون الدون إشارة لقصور مريم بينهم  
 عن مرتبة لانهم قالوا هو كالشخص وهذا كشفا عما وهذا في الآخرة فلا ضعف ما قل أن أول من صلى  
 المغرب عيسى صلى الله عليه وسلم شكر الله حين خاطبه بقوله أنت قلت الخ وكان ذلك بعد الغروب فالأولى  
 التي الأولى هي عن نفسه والثانية لتفصيح آية والثالثة لاثباتها بوجه (قوله) أي أنزلت تنزيها  
 أن يكون لك شريك الخ) إشارة إلى أن اتخاذهما الهين تشريك لهما معك في الألوهية كالأفراغ هذا بذلك  
 إذ لا شبهة في الوهيته وأنتم منزه عن الشراكة فخلاص أن يتخذ إلهان دونك على ما يشبهه بظاهر العبادة  
 قبل ويصور أن يكون إشارة إلى أن من دون الله في موقع الشفعة والمحق الهين سوى الله فيكون المجموع  
 ثلاثة وهذا أثبات لتشريك فخره عنه ومنه يعلم وجه آخر لقوله من دون الله غير التوبيخين السابقين  
 الذين ذكرهما الراغب وتسميه المصنف وجه الله (قوله) أي أنزلت تنزيها إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية  
 كجاء فمفصلة في سورة البقرة وقوله من أن يكون لك شريك الخ) انتم تعلق أنتم عنه وقد ذكر ابن عطية من أن  
 يقال هذا أو ينطق به قبل وهو أنسب بقوله ما يكون لي أن أقول الخ (قوله) ما ينبغي لي أن أقول فولا  
 لا ينبغي لي أن أقوله إشارة إلى أن ما يكون يعني ما ينبغي ولا يلزم وهو أبلغ من لم أقوله وقوله لا ينبغي لي إشارة  
 إلى أن لي متعلقة بحق مقدمة عليه وبحق خبر ليس وليس يتعين لاحتمال لي أن يكون للتبيين فسد في  
 محذوف كاف في سبيل وقد أمر به المرحون كذلك فلا حاجة إلى تكلف وجه آخر ولا بد عليه ما قبل أنه  
 يقتضي تعلقي لي بحق وتقدسيم صلته المروعي الجار مجتنع فلا بد من تقدير متعلق بفسره الظاهر واما  
 القول بأن الباء زائدة فلا شبهة إذ لا فرق في التمتع بين الزائد وغيره إلا أن يذهب إلى القول باللواز كما  
 ذهب إليه بعض النحاة (قوله) أن كنت قلته الحق على المحض هنا وان قلب الماضي مستقبلا فاقبل  
 معناه أن يصرفه ودعوى ذلك فتدبر عينك وأجاب عنه ابن عيسى بجوابين الأول عن المحدث أن كان  
 قوله الدلالة على المحض فلا تقدران على نحو لهما في الاستقبال الثاني عن ابن السراج أن التقديران  
 أول كنت قلته فإن وكذا ما كان من أمثاله وفي ذكر ابن هشام رحمه الله أن هذين الجوابين ضعيفان  
 (قوله) تعلم ما أخضعت نفسي كاتلم الخ) قال الزجاج النسي في كلامهم لعين يعني الروح وبمعنى  
 الذات وحقيقة الشيء وليس مراده المحصر فيه مالا أن ما عاين أو خروا إذا كانت بمعنى الذات فقد ورد  
 إطلاقها على الله من غير شاكفة كقوله كتب على نفسه الرحمة وغيره وأما ما عاين الأول فلا تطلق عليه  
 تعالى إلا الماشاكلة وهذان كان المراد الذات على كل حال فإن ما خلصت المشاكلة في الإطلاق قبل في لفظ في  
 حيث جعلت علم عيسى صلى الله عليه وسلم في ذاته يعني في ذهنه وعقله كقولك كان كذا في نفسي وعلم الله  
 لا يرسم في عقل واحد ولا يتوقف على الأدلة قال الطبري رحمه الله لا بد من المشاكلة وإن أريد الحقيقة  
 والذات من حيث ذاتها في الظرفية لأن المراد به من جانب الله بما في الضمير والقلب وقال الراغب

(وإذا قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت  
 للناس اتخذوني وآبائي الهين من دون الله  
 يريد به بوج الكفرة وتبكيتم ومن دون الله  
 صفة لالهين أو صفة اتخذوني ومعنى دون  
 اما المفاخرة فيكون فيه تنبيه على أن عبادة  
 الله سبحانه وتعالى مع عبادة غيره كال  
 عبادة من عبده مع عبادة ما سواه  
 عبادة لهم بعبدته أو بالقصور فانهم لم  
 يمتدوا أنهم ما مستقل باستحقاق العبادة  
 وانما دعوا أن عبادتهم ما موصل إلى عبادة  
 الله سبحانه وتعالى وكله قبل اتخذوني  
 وآبائي الهين موصلين بنائي الله سبحانه  
 وتعالى (فإن حسانك) أي أنزلت تنزيها  
 من أن يكون لك شريك (ما يكون لي أن  
 أقول ما ليس لي بحق) ما ينبغي لي أن أقول  
 فولا لا ينبغي لي أن أقوله (ان كنت قلته فقد  
 تعلم ما أخضعت نفسي ولا أعلم ما في نفسي)

يجوز أن يكون القصد إلى ثبوت النفس عنه فكانه قال تعلم ما في نفسي ولا نفس لأن فأعلم ما فيها ما قوله  
ولترى النسب بها ينصرف ولذا قال في الصكشاف في نفسي في قلبي والمعنى تعلم معالوي ولا أعلم  
معالوك ولكنه سلك بالكلام طريق إنشاء كلمة وهو من فصيح الكلام وفي هذا المصون أنه قد سبب أن  
عباس رضى الله عنهما خافيل في شرحه المعنى لأعلم ما في ذاتك فغير من الذات بالنفس لقوله تعلم ما في  
نفسى وأنت خير بأن لا أعلم ما في ذاتك وحقيقته ليس بكلام مرضى بل المراد أنه عبر عن لا أعلم  
معالوك بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معالوي بتعلم ما في نفسي لا يخفى ما فيه من الغلط بعد  
ما عرفت ما حقيقته وإذا علمت أن للنفس معنيين يطلق أحدهما على الله من غير مشاكاة وهو الحقيقة  
والذات والثاني متوقف على علم ما علم ما في كتب الأصول من الخطأ كافي العضد وشرحه (قوله  
كأن تعلم ما علمه) يعني علمه ما على حسوسه عند المراد أنه يعلم بالقرين الأولى وقوله في نفسك  
للمشاكاة على ما حقيقته لأنه لا يقل إطلاق النفس مشاكاة لكن قوله وقيل المراد بالنفس الذات  
صحيح لأنه يقتضى أنه عليه لا يحتاج إلى المشاكاة وهو كذلك لما عرفت أن علمه ليس بالتقاسم في ذاته  
لأن المقيس أن ما في ذاتك لا يخبره عن المشاكاة إذ لا تطلق النفس بمعنى الذات عليه تعالى في المشاكاة كما  
في شرح المقاصد الشريفة فإنه ليس كذلك وإدعاء أن واقع في الآيات مشاكاة تقديرية من سبب التمازج  
(قوله تقرير للمتلين باعتبار منطوقه ومفهومه) لأن هذه الحصر بغير الفصل أن هذا لا يشترط فيه  
تدبر بف الطردن أو فصل التفضل أو تدبر بف الطرفين القيد لاثبات علم القبية تعالى ونفسه عن  
سواء فالاثبات تقرير لتعلم ما في نفسي لأن ما انطوت عليه النفوس من جهة الغيوب والتي تقرير لا أعلم  
ما في نفسك لأنه غيب وغيره لا يعلم القلب وهذا معنى قوله باعتبار منطوقه ومفهومه وما قبل عليه من  
أن القيد للحصر بغير الفصل فيكون في العلم عن الغير أضافه منطوقه لأن يراد في العلم عن نفسه وهو  
مفهوم لكن لا يلائمه قوله تقرر حتى يتبين المستفهم منه ليس بوارد لأن الصريح أنه يدل على الكلام  
الحصري لاثبات على الأفراد وبزعمه التي وقرق بين الحصر بما والا وإخبار عن خبرها وهذا لا يبع  
العطف بالناقبة بعدهما دون غيرها فهو مفهوم لا منطوق فتأمل (قوله تقرر حتى يتبين المستفهم  
عنه الخ) وهو قوله للناس لأن المعنى ما قبلت لهم إلا ما أمرتني به لا هذا وما يدل عليه قوله سبحانه الخ  
(قوله عطف بيان للضمير فيه أو بدل الخ) قدم عطف البيان لسلامته عن الاشتغال وجوز كونه بدل  
كل من كل رد على الزعم الذي لأن المبدل منه في حكم التوسع والطرح غير ذلك خلاصه من العائد  
بغيره وبين وجهه بأنه ليس كذلك مطلقا وقوله مطلقا يحقق كل حكم لأنه قد يعتبر بطرحه في بعض  
الاحكام كما إذا وقع منه أفعال الخيرة المبدل في محذور بذهنه حسنة ولا يقال حسن فلو لا اعتبار بطرحه  
لزم أن يخبر عنه ويحتمل أنه ليس كل يدل كذلك بل هو مخصوص بدل الغلط فإنه يعتبر بطرحه كما في شرح  
المفصل ثم أنه اعترض على الزعم حتى يتناقض كلامه فإنه صرح في المفصل بأنه ليس في حكم الطرح  
وأعرب الأولين بدلا من ضمير يقومان قبل هذا مع أن الضمير عائد من الصفة إلى الموصوف والجواب  
عنه وإن شئت عليه سراج الكشاف أن هذا مذهب لبعض النحاة ونقله الأستاذ داود في شرح المفصل  
عن ابن السراج وطال في هذا المصون أن هذا من الغرض أنه ليس هو الذي صرحت به أبي عبد  
الله جبراً في عباده بدلان لها ومعلومه بأنه يلزم بقا الموصوف بلا عائد أو ما يكون المبدل منه وهو  
الاسم الظاهر يصلح للربط قائمه عن المبتدأ عنه بخلاف لهم وهذا آداب الزعم حتى يتعلم من تتبع كتابه  
وصرح به في الكشف في مواضع أنه يمتنع على مذهب في آية ثم يذكر مذهباً آخر يخالفه في أخرى استغناء  
للمذهب ومن لا يعرف معنى كلامه بلفظه متناقضاته ولا يدعيه ما قبل أن في المعنى أن عطف  
البيان في الجوامد تنزه التفت في المشتقات فكأن الضمير لا يثبت لعطف عليه عطف بيان فإن كثيراً  
من النحاة يجوز وليس متفقاً عليه وقد أشار سراج الثغرى إلى رده وجهه خبره ضميراً أي وهو أن عبداً

كأن تعلم ما علمه ولا أعلم ما علمه من  
معلوماتك وقوله في نفسك المشاكاة وقيل  
المراد بالنفس الذات (الآيات علام  
التعريب) تقرير للجمتين باعتبار منطوقه  
ومفهومه (ما قبلت لهم إلا ما أمرتني به)  
نصريح حتى المستفهم عنه بعد تقديم ما يدل  
عليه (أن عبداً أو أقرب إليهم) عطف  
بيان للضمير فيه أو بدل منه وليس من شرط  
البدل جواز طرح المبدل مطلقاً للزم منه  
بقاء الموصول بلا راجع أو خبره ضمير  
أو مفعوله من مثل هو أو أوفى



الحق أو متروا بأعنى مقدر ظاهر عن البيان (قوله ولا يجوز بأد الهمن ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول الحق) أي لا يجوز بأد الهمن ما الموصولة التي هي بدل من مفعول القول لأن مفعوله إما جملته محكمة أو ما يؤدى مؤداها كنكت قصيدة أو ما يؤيد به لفظه حكاية وليس هذا واحدا منها وقيل عليه العبادة وأن لم تقل فالامر بها يقال لأن الموصولة مع فعل الامر لا تقتضيه بل قد تكون بالامر بها فذلك ما قيل لما قلت لهم الا الامر بعبادة الله والامر بمقول بل قول على أن جعل العبادة مقولة ليس بمفعول على طريقته ثم يعودون لما قالوا أي للوامد الذي قالوا قوله لا يتعلق به وسئل كبري القرآن وفي الفرائد معناه ما قلت لهم الا عبادة أي الزموا عبادته وهو المراد بما أمرتني والجمله بدل من ما لانتها في حكم المفرد وكه تعسف (قوله ولا أن تكون أن مفسرة لان الامر الحق) اشارت الى أن ما أمرتني على تقدير المصدية ورد به وجهين أحدهما أن الامر المستدلى الله لا يصح تفسيره بعبادته والقدرى ويرى بكم بل يا عبدوني وأعبدا الله ونحوه ورد بأنه يجوز أن يكون حكاية بالمتى وأن يكون ربي وبكم من كلام عيسى صلى الله وسلم كما مر في قوة التفسير المسج عيسى بن مريم رسول الله فليس من الحكاية بل ادماج أو صلى اضمارا عنى ونحوه وهذا لا يشافي التفسير كما قيل وإن كان خروجا عن مقتضى الظاهر وفى أمالى ابن الحاجب إذا حكى حال كلامه أنه لا يصح التفسير عنه بما ليس في كلام المحكي عنه وقال الدمامي رحمه الله ولا ينبغي أن يكون الله قال لعيسى قل لهم اعبداوا والقدرى ويرى بكم حكاية كما مر به ولا إشكال والوجه الثاني أن القول لا يفسر بل يحكى به ما بعد من الجمل ونحوها وهو ظاهر لا أنه أن أدب به أنه لا يقتصر في صرف التفسير القول المحكى فله لان مفعول القول في محل نصب على المفعولية والجمله المفسر لا محل لها كما ذكره أبو حيان هنا لكن المفعول هنا محذوف وهو المحكى وهذا تفسيره أى ما قلت لهم مقولا وفى الانتصاف أجاز بعضهم وقوع أن المفسرة بعد لفظ القول ولم يقتصر بها على ما هو في معناه (قوله الا أن يقول القول بالامر الحق) نقل عن الزحشرى في حواشيه كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر جزا على طريق الادب الحسن لا ليصل نفسه ور به معا أمرتني ود على الاصل بانجام المفسرة قبل ولا يتنازع جعل القول في معنى الامر على هذه الترتيب والتسكين بل يمكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فتصل أن مفسرة (قلت) هذا القول الانتصاف أن هذا التأويل لتقوم أن المفسرة بعد فعل في معنى القول وليس قولنا صريحا وجعل القول على الامر مما يصح المذهب الاخر في اجازة وقوعها بعد القول مطلقا فانه لولا ما بين القول والامر من التناسب المعنوي لما جاز اطلاق أحدهما واردة لا خروا العجب أن الامر قسم من القول وما بينهما الامحوم وخصوص وليس في هذا التأويل الذى سلكه الاكتفاء لاطلاق وادعاه ولو كانت العرب تأمى وقوع المفسرة بعد القول لما وقعت ما بعد فعل ليس يقول ثم عبرت عن ذات الفعل بالقول لان ذلك كالعود الى ما وقع القرار منه وهم بعدا من ذلك انتهى وقال ابن هشام فان قيل لعل الامتناع من اجازة لانه أمر لا يمدى بنفسه الى المأمور به الا قليلا ينعى كقوله

أمرتك لطيف فاعلم ما أمرت به فكذلك ما أول به فلتأخذ الا لازم على توجيه التفسيرية وهو ليس بشئ لانه لا يلزم من تأويل شئ بشئ أن تعدى تعدية كما صرحوا به لان التعدية تنتظر الى اللفظ ثم انه قيل جعل أن مفسرة لفعل الامر المذكور وصلته مثل أمرته بهذا أن قم فطر أماف طريق القياس فلا أن أحدهما مفعول عن الآخر وأما في الاستعمال فلا أنه يوجد وادعاء القياس نظير لان الاول لا يسهل لا ينفى عن الثاني والثاني لا ينفى عن الاول وللتفسير بعد الإيهام شأن ظاهر (قوله رقبيا عليهم أمنهم أن يقولوا ذلك) إشارة الى أن الشهد والرقب هنا بمعنى ولكن تقتضى العبارة ليزين الشهدين والرقبين لأن كونه صلى الله عليه وسلم رقبيا ليس كل رقب الذى يمنع ويلزم بل كأنه ادعى الشهد ودعاه عليه ومنعه مجرد القول وأنه تعالى هو الذى يمنع منع الزام بالادلة والبيانات

ولا يجوز بأد الهمن ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول ولا أن تكون أن مفسرة لان الامر مستدلى الله سبحانه ومعنى وهو لا يقول اعبداوا والقدرى ويرى بكم والقول لا يفسر بل الجمله تحكى ما أمرتهم الا ما أمرتني به أن اعبداوا الله (ركنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم) أى رقبيا عليهم أمنهم أن يقولوا ذلك ويعتقدوه أو مشاهدا للاحوالهم من كفر وأيمان

فان قلت قوله فلما توفيتي الجرد، وله وكنت عليهم شهيدا الخ من قبل ما مر في قوله قالوا لا علم لنا اي  
لا علم لنا بما كان منهم بعدنا اذ الحكم للشافعة وقدرهنا بانه كيف يحق عليه امرهم وقدر امرهم سود  
الوجود كما مر قلت ليس هذا منه لانه صلى الله عليه وسلم في صدد التنصل والتبري عما عسى باليه  
واثباته لهم فان هذا من ذلك فان قيل انه تعالى قبل قوله فوعدوه هو المانع بالارشاد بارسال الرسل  
والنبيات كانه كذلك بعد قوله فلا تقابل بين قوله كنت أنت الرقيب وقوله كنت عليهم شهيدا على هذا  
التفسير فنبني تفسيره بأي ما دمت فيهم كنت شاهدا احوالهم فيمكن لي سنانهم بعد التوفى لا علم  
سالمهم ولا يخفى سنانهم قلت نعم من غير واسطة بل بالقول والزجر ومنع الله ليس كذلك فالتقابل واضح  
وتخصيصه بعد قوله بالفعل بالرسول والافواه المهادي قبله وبعده وهو ظاهر مما مر وقوله بالربيع  
الى السماء اشارة الى ما سبق من أنه لم يسل ولم يمت فلذا افسر التوفى برفعه وأخذه من الارض كما يشال  
وقوت المال اذا قضته (قوله ولا اعتراض على المالك الخ) وأما العباد فقد يعترض عليهم اذا فعلوا  
عما لا يحكمه لا بما يجوز الشرع لانهم لا سلطان لهم على الاطلاق وقوله وفيه تنبيه لم يحصله معنى النظم لانه  
ليس من منطوقه بل فيه اشارة اليه (قوله فلا تجزوا الاستباحت الخ) وقع لبعض الطائفتين في القرآن  
من الملاحدة ان المناسبات ما وقع في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه بدل العزيز الحكيم العزيز الغفور  
لانه مقتضى قوله وان تغفروا لهم كما قاله ابن التائري رحمه الله تعالى وأجاب عنه لدفعه فلن نعلقه  
بالشرط الثاني فقل يكون جوابه وليس كما هو بفكره الفساد بل هو متعلق بما ومنه بالفعل وانترك  
عزيز حكيم فهذا انساب وادق وأليق بالمقام وما في كلام المصنف رحمه الله تعالى يمكن ارجاعه الى هذا  
أو هو متعلق بالثاني وأنه استراس لان ترك عقاب الخاطئ قد يكون له جزا في القدرة أو لاهلها يشافي  
الحكمة فيين أن توافه وعقابه مع القدرة السامة والحكمة البالغة وليس كما قيل  
يجزون من ظلم اهل الظلم مغفرة • ومن اساءة اهل سوء احسانا  
وقوله ولا تجزوا الاستباحت فان كونه عزيزا غالبا في الجزو كونه حكيميا في الاستباحت فعمله ولذا قيل  
ليس قوله ان تغفروا لهم ثم يضاهوا الله فوعدوه وانما لاظهار قدرته على ما يريد وعلى مقتضى حكمه  
وعكسته ولذا قال انك أنت العزيز الحكيم تنبيه على أنه لا امتناع لاحد من عزه فلا اعتراض في حكمه  
وحصصته ولم يقل الغفور الرحيم وان اقتضاهما الظاهر كما قال  
أذنبت ذنبا عظيما • وأنت للعفو عاقل  
فان غفرت قفصل • وان جرت فعدل  
(قوله فانك المغفرة مستحسنة لكل مجرم الخ) في الكشاف ما قال انك تغفروا لهم ولكنه يبنى الكلام على ان  
غفرت فقال ان عذبهم عذب عذب انهم احبوا العذاب وان غفرت لهم مع كفرهم لم تعدم في المغفرة وجهه  
حكمة لان المغفرة مستحسنة لكل مجرم في المعقول بل متى كان الجرم اعظم جرما كان العفو عنه احسن  
وهي ان المغفرة وان كانت قطعة الاعتناء بحسب الوجود ولكنها ما كانت بحسب العقل فتحتل الوقوع  
واللا وقوع استعمال فيها كلفه ان فسط ما تروهم ان تعذيبهم مع الله قطعي الوجود كيف استعمل في بيان  
وانما كان العفو احسن لانه ادخل في الكرم وهذا لا يتأتى كون العقوبة احسن في حكم الشرع من  
جهات أخرى ودفع العفو بحكم النص والاجماع وفي كتب الكلام ان غفران الشر لم يأتز فضلا  
عندنا وعند جهو والبصر بين المعتزلة لان العقاب حتى الله على المسذنب وليس في اسقاطه  
مضرة فلا ذكره في الاتصاف من أن هذا لا يوافق كلام اهل السنة ولا المعتزلة ليس على ما ينبغي وأما  
استعماله في المنع لانه لا يفتكته أخرى فلا ينافي هذا وهذا التقرير على ما عني المستنبط رحمه الله  
تعالى وأنه ليس بخالفا للكشاف كما هو هم (قوله على أن ظرف الفعل وشبهه هذا بمحذوف الخ)  
قراءة الجوه وبالرغم ظاهرة على الابتداء والخبر في وقراءة النص خرجت على وجوه منها أنه ظرف

(فلما توفيتي) بالرفع الى السماء لقوله اني  
متوفيتك وراغبك والتوفى أخذ التوفى  
وافيا والموت نوع منه قال الله تعالى  
يوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في  
منامها (كنت أنت الرقيب عليهم) المراقب  
لاحوالهم فقتلهم من اردت عليهم ارسالا  
بالاشراد الى الله لا توفى والتبعية عليها ارسالا  
الرسول وانزال الايات (وأنت على كل شيء  
شاهد) مطلع عليه مراقبه (ان تعذبهم  
فانهم عبادك) ان تعذبهم فانك تعذب  
عبادك ولا اعتراض على المالك المطلق فيما  
يشعل بملكه وفيه تنبيه على أنهم استحقوا  
ذلك لانهم عبادك وقد عبدوا غيرك (وان  
تغفروا لهم فانك أنت العزيز الحكيم) فلا تجزوا  
تغفروا لهم فانك أنت القادر اقرى على  
ولا الاستباحت فانك القادر اقرى على  
الثواب والعقاب الذي لا ييب ولا يجاب  
الا عن حكمة وصواب فانك المغفرة مستحسنة  
لكل مجرم فان عذبك فعدل وان غفرت  
ففضل وعدم تقصير ان الشر لم يقتض الوعيد  
فلا امتناع فيه لانه لا يمنع التردد والطلب  
بان (قال الله هذا يوم ينع السائقين  
صدفهم) وقرأناهم يوم بالنصب على أنه  
ظرف لقول وشبه هذا بمحذوف وانظروا  
مستمر وقع خبرا والعفي هذا الذي مره  
من كلام عبيد بن اريقم يوم شيع وقيل انه خبر  
ولكن يبنى على التبع لانه لا ينافي الفعل

لقول الله عز وجل لا تأخروا عن هذا اليوم حتى يكسوف الشمس وما من شيء الا عن عناء من ربنا فمن اشكر فانعمنا عليه ومن كفر فاننا غافلون  
 الصادق رضوه أو هذا حق تصديق العيسى صلى الله عليه وسلم وتكذبا لآله والظفر خبره رأى  
 هذا الذي قاله عيسى صلى الله عليه وسلم واقع شفع الخ وهذا مفعول به لقول لآله بمعنى الكلام  
 والقصص أو مفعول مطلق لآله بمعنى القول (قوله وليس يصح لأن المضاف إليه معرب والمراد  
 الكوفون الطرف مبنى على الفتح إذا أضيف إلى جلة فعلية وإن كانت معربة واستوفوا ليهذه  
 القراءة وغيرها وأما البصريون فلا يميزون البناء إذا صدرت الجلة المضاف إليها فاعلم ما مضى  
 قوله ه على حين عاتبت المشيب على الصباه ونحو هذا القراءة على ما ذكره ونحوه فادعاه عدم  
 حصته على مذهبهم وألحق بالمخفى العمل الحق بلا كاذك العبر وروى نفسه في النحو (قوله والمراد  
 بالصدق الصدق في الدنيا فان النافع ما كان حال التكليف) والعمل لا يتبع في الدار الآخرة مطلقا  
 وهو إشارة إلى ما قاله من أن الكفار لا يكذبون في الآخرة وإذا قالوا وكان كذب يوم الدين وأورد  
 عليه أنه ليس بمطابق لما ورد فيه لأنه شهادة بالصدق عيسى صلى الله عليه وسلم فيما قاله جوابا عن قوله  
 أنت قلت لتاس الخ فالأخبار بأن صدق الصادقين في الدنيا ينفعهم في الآخرة لا يلزم ذلك وأجيب  
 بأن المراد الصدق المشتر بالصادقين ولا يلزم من هذا أن يكون للصدق في الآخرة مدخل في الجزاء  
 تحققه في الدنيا والمطابقة لما نحن فيه باعتبار تقريره ووقع بعض جزئياته في الآخرة والمستزاد الأمر  
 الكلي الذي هو الانصاف بالصدق ولا يلزم من هذا أن يكون للصدق في الآخرة مدخل في الجزاء  
 البعد المحذور ولا يحتاج إلى جعل الصدق الآخرى شرطاً في نفع الصدق البتوى والجزاء عليه  
 وقوله بيان للنفع بمعنى قوله أهم جنات التي هنا تفير النفع وإذا لم يطف عليه (قوله تنبيه على كذب  
 الخ) وبه التنبيه من تقديم الظرف لأنه المالك لا غيره فلا شرط له قبل ويعلم أنه تنزه تعالى عن  
 المكان (قوله وانما يشل ومن فأن الخ) لأن المعروف تغليب العقلاء لشر فهم على غيرهم والوجه  
 الأول مبنى على اختصاصها بذكر العقول فلا تعلق على ما يعلمهم ويحييهم لكنهم لا تعلق على الإشارة إلى  
 قصور الجميع عن الروية لتمامهم وانه لا يجاب عنه ولا يشأ كل شيء وأنهم بمنزلة الجادات في جنب  
 علمهم وكبريائهم والناحية الإشارة إلى أن ما عاينه من العقلاء لا عقلاء وغيرهم فاستعملت المصوم من غير  
 تغليب لأنها لا تخص بشيء من العقول بل تناولوا الإنسان كالأهالي وغيرهم  
 فكانت أولى بالمصوم لما نسبتها لقام الظاهر العقلة والكبرياء في ما لم تكن  
 وتحت قدرته لا يصلح شيء منها إلا للروية سواميه عيسى صلى الله عليه  
 وسلم وآله وغيرهما والحديث الذي ذكره موضوع كاذك  
 ابن الجوزي من حديث أبي رضى الله عنه المشهور  
 تحسرون المائدة اللهم لا تحزننا ببركتهم  
 مؤانذركم ولا تقطع عناواتكم  
 وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد  
 وعلى آله وصحبه الكرام  
 في كل مبدل  
 وختم  
 آمين

ثم الجزء الثالث وبه الجزء الرابع أول سورة الانعام

وليس يصح لأن المضاف إليه معرب والمراد  
 بالصدق الصدق في الدنيا فان النافع  
 ما كان حال التكليف (وهو سم جنات تجري  
 من تحتها الأنهار) فالذين فيها أبداءى  
 الله عنهم ورضاه عن ذلك الفوز العظيم  
 بيان للنفع (قوله تلك السموات والأرض  
 وما بينهن وهو على كل شيء قدير) تنبيه على  
 كذب التصاريح وفساد دعواهم في الآخرة  
 وأمه وأعلمه بل ومن فحين تغلبا الله قلاء  
 وقال وما بينهن السموات والأرض وما  
 بينهما من غيب الروية والتزول عن  
 غاية التصور من معنى الروية وتنبه على  
 رتبة المصوبة وأهانتهم وتنبه على  
 أنه ليس المائدة إلا لله ولا يملك  
 من لا لا جاس كلها فهو أولى بأمره  
 فتناولوا لا جاس كلها فهو أولى بأمره  
 المصوم من التي صلى الله عليه وسلم من  
 سورة المائدة على من الأبر عشر حسان  
 وهي عشر حسان ووقع له عشر درجات  
 بعد كل مبدل ونصير إلى تنفس في الدنيا

• (نهرسة الجزء الثالث من حاشية الشهاب على البصائر) •

صفحة	
٢	(سورة آل عمران)
٢٤	الذين تكلموا في المهد
٥٩	مطلب الكتابة على الكتابة
٦٥	(سورة النساء)
١١٨	مطلب شرح في اقتران المنار عوار والخال
١٤٠	الفرق بين الخال مقرنة وجهه
١٤٨	أحكام فاعل تم
١٥٢	حيث اذن
١٨٥	مطلب خبر وشرور
١٨٧	مطلب اخلاق الدار في الله
٢٠٩	(سورة المائدة)
٢٣٢	مطلب في معاني الحق
٢٦٨	الكلام على كلام
٢٧٦	ترجمة عثمان بن حنبلون رضي الله تعالى عنه
٢٨٧	حيث بشر في لغة آتية







